

الفتاوى الكبرى للشيخ الفقيه

للعالم العلامة والبحر الفهامة

ابن حجر المكي الهيتمي

عفا الله عنه وجعل مفره الجنة آمين

الحزب الثاني

وبهامشه باقى فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن العلامة شهاب
الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملى المولود سلخ جمادى الاولى
سنة ٩١٩ المتوفى بمصر يوم الاحد ثالث عشر جمادى الاولى
سنة ١٠٠٤ رحمه الله تعالى آمين

(ترجمة الشيخ ابن حجر)

هو الحافظ شيخ الاسلام الامام أحمد شهاب الدين بن محمد بدر
الدين بن محمد شمس الدين بن على نور الدين بن حجر الهيتمى
الشافعى المكي المولود بمحلة أبى الهيتم فى أواخر سنة ٩٠٩
المتوفى ضحوة يوم الاثنين ثالث عشر شهر رجب سنة ٩٧٤
ودفن بمكة المشرفة وقبره بالمعلاة رحمه الله ونفعنا به آمين

تنبه - الهيتمى بالمشاة الفوقية نسبة إلى محلة أبى الهيتم قرية فى إقليم
الغربية من أقاليم مصر خلافا لما اشتهر من قراءته بالملثة كما ذكره
الفاكهى فى ترجمته

ملزماً للطبع والنسب

عبد الحميد أحمد حنفى

بتأيد السيد السبى رقم ١٨

الزوايا : مضر - صندوق مؤسسة البحوث رقم ١٣٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(باب الجنائز)

(وسئل) رضى الله عنه وأفاض علينا من مدده ما قولكم فيما أفتى به شيخنا الوالد من أنه لا يؤخر تجهيز الميت لأجل تحصيل الكافر زمنا لا يتغير فيه الميت قبله فإنه وقع عندى في ذلك شيء بمسئلة نقل الميت (فاجاب) نعمنا الله به وبعلومه بان الذى يتجه أن الافضل تأخير الميت تأخيرا يسيرا لا يخشى منه تغير بوجه لأجل تحصيل الكافر لان كلامهم فى باب الجنائز ناطق بان الاولى فعل الافضل به وان أدى رعاية ذلك الافضل الى تأخير الأثرى أن أقل الغسل يحصل بافاضة الماء على جميع البدن ومع ذلك قالوا الاولى رعاية أكمل الغسل مع أن الاكمل الذى ذكره يستدعى زمنا طويلا ولم ينظروا لذلك وكذلك قالوا الاولى افراد كل ميت بالصلاة عليه ولم ينظروا الى جمع الموتى فى صلاة واحدة وكذلك قالوا نختار نقل الميت الى نحو مكة ان لم يتغير قبله ولم يراعوا طول زمن تأخير دفنه لتلك المصلحة العائدة عليه ونظائر ذلك كثيرة فى كلامهم على أن لنا قولاً أو وجها قواه بعضهم أن الكافر واجب وحينئذ فيتأكد رعاية تحصيله وان أدى الى تأخير كما مر خروجاً من خلاف من قال بوجوبه والله أعلم بالصواب (وسئل) كيف توضع يد الميت فى اللحد (فاجاب) بقوله لم أر لأئمتنا كلاماً فى كيفية وضع يد الميت فى اللحد وظاهر سكوتهم عنه أنه لا سنة فى وضعها ولا يقاس بناء على الاحتجاج بفعل الصحابي على ما فى سنن أبى داود أن فاطمة الزهراء رضى الله عنها لما احتضرت استقبلت القبلة وتوسدت يمينها لان توسد اليمين ثم لا يعارضه سنة أخرى وتوسدها هنا يعارضه أن السنة هنا فى الخد لا يمين أن يفضى به الى الأرض فلو قلنا بنسب توسد اليمين لفاتت تلك السنة وحينئذ فالاسهل فى كيفية وضعها أن تكون اليمنى بجذء خده الايمن واليسرى على جانبه الايسر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه هل تلقين الميت بعد صب التراب أو قبله وإذ مات طفل بعد موت أبويه أو أحدهما كيف الدعاء فى الصلاة عليه (فاجاب) رضى

(سئل) عما لو انفرد أربعون فى الجمعة عن الامام بانفضاضهم عنه وبقي دونهم وقلم بانهم يتمونها ظهر او عاد المنفوضون هل يصلون الجمعة أم لا لما فيه من انشاء جمعة بعد أخرى وهل إذا بطلت صلاة الامام وهو من الاربعين وقلم يتمونها ظهر ا يعيد الامام والذين أنموا الظهر جمعة أم لا وهل يشترط ان لا يقصد الخطيب الاخبار باركان الخطبة أم لا وهل يجوز الاستخلاف فى الخطبة من غير عذر أم بعذر اغماء أو جنون قياسا على الاستخلاف بحدث أم يفرق بين الحدث وغيره (فاجاب) بانه إذا عاد المنفوضون لزومهم الاحرام بالجمعة إذا كانوا من أهل وجوبها إذ لا تصح ظهر من لزمته الجمعة مع امكان ادراكها وليس فيه انشاء جمعة بعد أخرى لبطان الاولى وكذا يلزمهم الاحرام بالجمعة فى مسئلة بطلان صلاة الامام حيث يتم به الاربعون ولا يشترط عدم قصد الخطيب الاخبار باركان الخطبة ولا يجوز الاستخلاف فى اثناء الخطبة

من غير عذر ويجوز بعدد
الحدث وأما الاغناء
والجنون فيمتنع الاستخلاف
فيهما ويجب استئناف
الخطبة (سئل) عن بلدين
بينهما نهر أقل من ثلاثمائة
ذراع وتقام في كل منهما
الجمعة فاقتدى جماعة من
بلدهم بمن يصلي الجمعة في
البلد الآخر فهل تصح
جمعهم أم لا (فاجاب)
بانه ان وجدت شروط
الاقداء وكان موقف
المقتدين معدودا من
خطبة أئمة بلد الجمعة بحيث
لا يقصر المسافر منها
الصلاة صحت جمعهم والا
فلا تصح لعدم كونها من
خطبة أئمة أو طائفة المجتمعين
وان لم يزد ما بينهما على
ثلاثمائة ذراع (سئل)
عن رفع في صلاة الجمعة
ثم اتى بها مع الامام فقال له
شخص بطلت صلاتك
ويجب عليك فعل الظهر
وقال آخر انها صحيحة وان
دم الشخص يعفى عن قليله
وكثيره وان اختلط بغيره
وان المشايخ يقررون ذلك
واما قول المنهاج ولورع
الامام المسافر واستخلف
منا فمبنى على ضعف فما
المعتمد منهما (فاجاب)
بان المعتمد ما قاله الاول
وما ذكره الثاني قاله بعض
المتأخرين (سئل) عن
خليفة الجمعة هل يجب
عليه نية الامامة أم لا
(فاجاب) بانه ان أدرك
مع امامه ركعة منها لم يجب
عليه والا وجبت اذنتها

الله عنه بقوله لا يسن التلقين قبل اهالة التراب بل بعده كما اعتمده بعض المتأخرين وجزمت به في
شرح الارشاد وان اختار ابن الصلاح أنه يكون قبل الاهالة قال الاسنوى وسواء فيما قالوه في الدعاء
في الصلاة على الطفل مات في حياة أبيه أم لا لكن خالفه الزركشي فقال ان كان أبواه ميتين أو
أحدهما أتى بما يقتضيه الحال والدميرى فقال إن كان أبواه ميتين لم يدع لها والذي قاله الزركشي
أوجه كما ذكرته في شرح العباب فحينئذ يقول اللهم اجعله فرطا لأبويه وسلفا وذخرا وهذه
الاصناف كلها لا تفتق بالميت والحي فليات بها سواء كانا حين أم ميتين أما السلف والذخر فواضح
وأما الفرط فهو السابق المهيء لمصالحهما في الآخرة وليس المراد السابق بالموت بل السابق بتهيئة المصالح
ولا شك أن الميت يحتاج إلى من يسبقه إلى الجنة أو الموقف ليهيئ له المصالح وولده الطفل كذلك وأما
العظة فتختص بالحي فيقول وعظة للحي من أبويه فان مانا حذف هذه اللفظة وكذلك الاعتبار والشفيع
عام للحي والميت فيأتي به فيهما وتثقل الموازين كذلك بخلاف أفرغ الصبر والحاصل أنه يأتي
بالالفاظ كلها سواء كانا حين أم ميتين الا قوله عظة واعتبارا وأفرغ الصبر فانه لا يأتي بها إلا إذا كانا
حين أو أحدهما فان كانا حين فواضح أو أحدهما فقط ذكره فقال وعظة واعتبارا للحي منهما وأفرغ
الصبر على قلب الحي منهما والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن قول
شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض الروح جسم لطيف وهو باق لا يبقى عند أهل السنة وقال
في الاضواء البهجة في ابراز دقائق المنفرجة حقيقة الروح لم يتكلم عليها النبي صلى الله عليه وسلم
فتمسك ولا نعبر عنها بأكثر من موجود كما قال الجنيد وذكر أن أهل الكلام اختلفوا فيها فما
الراجح المعتمد في ذلك (فاجاب) بقوله ما قاله شيخنا سقى الله عهده في شرح المنفرجة هو طريقة
المخاطبين كالجنيد وعليه كثيرون من أئمة التفسير كالثعلبي وابن عطية وعاليه حلوا قوله تعالى قل
الروح من أمر ربي ولم يبينه لهم ومثى في شرح الروض على ما عليه جمهور المتكلمين من أهل السنة
من أنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر قال النووي في شرح مسلم وهذا
هو الاصح عند أصحابنا وذهب كثير منهم إلى أنه عرض وانه هو الحياة التي صار البدن بوجودها
حيا وقال كثير من الصوفية تبعاً للفلاسفة ليست بجسم ولا عرض بل جوهر مجرد قائم بنفسه غير
متحيز وله تعلق خاص بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل في البدن ولا خارج عنه قال السهروردي
ويدل للاول الاخبار الدالة على أنه جسم لما ورد عنه من الهبوط والعروج والتردد في البرزخ
والعرض لا يوصف بذلك وقد تكلم عليها متأخري الصوفية فتقل الامساك عنهم المراد بهم متقدموهم
وأجاب الخائضون فيها عن الآية بان سببها أن اليهود لما أرادوا سؤاله صلى الله عليه وسلم
عنها قالوا ان أجاب عنها فليس بنبي وإن لم يجب فهو صادق فلم يجب لان الله لم يأذن له فيه تأكيذا
لمعجزته وتصديقا لما تقدم من وصفه في كتبهم لا لانه لا يمكن الكلام فيه وأيضا فسؤالهم كان تعجيزا
وتغليظا لان الروح اسم مشترك لروح الانسان وجبريل وملاك آخر يقال له الروح وصنف من
اللائكة والقرآن وعيسى فقصدوا أنهم إذا أجابهم بواحد مما ذكر قالوا ليس هذا فجاء الجواب
شاملا لكل ممن ذكر والحاصل أنه صح أن اليهود سألوه عنها بمكة وصح ما يصرح بانهم سألوه عنها
بالمدينة ايضا والجواب عن ذلك ان السؤال تكرر وكذلك النزول تكرر وانما سكنت صلى الله عليه
وسلم في مرة المدينة مع انه كان نزل عليه الجواب بمكة لتوقع مزيد بيان فلم يبين له شيء زائد على
الجواب الاول وأنزلت عليه تلك الآية مرة ثانية وأنهم اختلفوا في المراد بالروح المسؤول عنه
والراجح كما قاله القرطبي والفخر الرازي أنهم سألوه عن روح الانسان الذي هو سبب الحياة وأن
الجواب وقع على أحسن الوجوه ويانه أن السؤال عن الروح يحتمل عن ماهيته وهل هي متحيزة

(سئل) عن أحرم بالجمعة ناو بالجمعة ان كان وقتها باقياً والا فالظهر فان بقاؤه هل تصح جمعته (فاجاب) بانه تصح جمعته لان الاصل بقاء وقتها وقد قالوا يغتفر التردد في النية اذا استند التعاقب الى أصل مستصحب (سئل) عن خطيب يبدأ بقوله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصيكم عباد الله ولا يأتى بتقوى الله ثم يخطب فاعترضه جماعة بطلان صلاته فهل تبطل صلاته أم لا (فاجاب) بان خطبته معتد بها وصلاته صحيحة لانه ان أتى به في الثانية او في الاولى ولم يطل الفصل عرفاً بينها وبين ما أتى به أولاً اعتد به وان طال الفصل بينهما في المسئلة الثانية لغا ما أتى به أولاً واعتد بما أتى به ثانياً بعده (سئل) هل المراد بقوله لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه لزمته الجمعة أن تبسط هذه المسافة او أن يطالع فوق الارض مسامتالما هو فيه (فاجاب) بان المقصود من قولهم المذكور هو الاحتمال الثاني (سئل) هل تحرم الصلاة والا امام يخطب يوم الجمعة وهل تنعقد أولاً وهل يفرق بين النافلة والنافلة وهل يفرق بين أن تقوته بغير عذر لم لا

أم لا وهل هي حالة في متحيز أم لا وهل هي قديمة أو حادثة وهل تبقى بعد انفصالها من الجسد أو تفتى وما حقيقة تعذيبها وتعيمها وغير ذلك من متعلقاتها وليس في السؤال ما يخص أحد هذه المعاني الا أن الاظهر أنهم سألوه عن ماهيتها وهل هي قديمة أو حادثة والجواب يدل على أنها شيء موجود مغاير للطبائع ولا خلطها وتركيبها فهي بسيطة مجردة ولا تحدث إلا بمحدث هو قوله تعالى كن فكانه قال في الجواب هي موجودة محدثة بأمر الله وتكوينه ولها تأثير في إفادة الحياة للجسد ولا يلزم من عدم العلم بكيفية الخصوصية فيه ويحتمل أن المراد بالامر في الآية الفعل نحو وما أمر فرعون برشيد أى فعله فيكون الجواب أنها حادثة وقال ابن بطال معرفة حقيقة الروح بما استأثر الله بعلمه بدليل هذا الخبر والحكمة في ابهامه اختبار الخلق ليعرفهم بعجزهم عن علم ما لا يدركونه حتى يضطروهم الى رد العلم اليه وقال القرطبي الحكمة في ذلك اظهار عجز المرء لانه اذا لم يعلم حقيقة نفسه مع القطع بوجوده كان عجزه عن إدراك حقيقة الحق أولى وقال بعضهم ليس في الآية دليل على أنه تعالى لم يطلع نبيه على حقيقتها بل يحتمل أن يكون اطالعه ولم يأمره أن يطلعهم وقد قالوا في علم الساعة نحو هذا وهو أنه صلى الله عليه وسلم اطلع عليها وأمر بكتمتها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه مات من تجب عليه الصلاة بقرية فدفن بغير صلاة ثم خرج رجل من وجبت عليهم منها الى أخرى فصلى فيها على الميت ثم رجع الى قريته فهل يسقط الفرض عنه وعن أهل قريته أم لا وإذا كان يشتغل بالصلاة على أموات أهل قريته عن حوائجه لكون أهل قريته لا يبالون بترك الصلاة على الميت بل ولا بترك الفرض المعين فهل له أن يصلى عليه في منزله صلاة غائب أم لا (فاجاب) بقوله في فروع ابن القطان أن الصلاة على الغائب جائزة غير أنه لا تسقط الفرض وإنما نتكلم على أنه يجوز هذا لفظه وهو كالصريح في أن الصلاة على الغائب لا تسقط الفرض عن أهل بلده مطلقاً لكن تعقبه بعض المتأخرين فقال ولك أن تقول المخاطب بفروض الكفاية جميع الامة عند الجمهور فينبغي أن يسقط الفرض بذلك اه وجرى على هذا الزركشى أيضاً فقال والا قرب سقوط الفرض عنهم أى عن أهل بلده لحصول الفرض اه وكذلك جرى عليه شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده فقال والاوجه حمل ما ذكره ابن القطان على ما اذا لم يعلم أهل موضعه بصلاة الغيبة فان علوا سقط الفرض عنهم لان فرض الكفاية اذا قام به بعض سقط الفرض عن الباقيين اه وبذلك علم أن المعتمد سقوط الصلاة عن أهل البلد بصلاة الغائب سواء أكان منهم أم من غيرهم لكن انهم بتأخير الصلاة عليه الى أن صلى عنه لا مسقط له كما هو ظاهر لان الفرض يتوجه اليهم أولاً فاذا تباطؤا عنه أمموا بهذا التباطؤ اه وان قام بالفرض غيرهم ولا يجوز أن يصلى على غائب في البلد مطلقاً سواء كان له حوائج تشغله أم لا قالوا لتيسر الحضور قال في الحادى وقضيته أن المعذور لمريض أو زمانة أو حبس له الصلاة وقال المحب الطبري يتجه الجواز لاسيما اذا اتسعت خطة البلد حتى صار ما بين طرفيها مسافة قصر اه وأخذه من كلام شيخه الاذرى لكن تعقب ذلك شيخه بان الاقرب الى كلامهم المنع وكذا قال غيره واطلاقهم صريح في المنع من ذلك اه وهو كما قالوه ففي شرح المذهب وغيره لا تجوز على من في البلد للاتباع ولتيسر الحضور كبرت البلد أم صغرت وشبهوه بالقضاء على من بالبلد لا مكان حضوره اه وإذا كان كلامهم صريحاً في المنع حتى لنحو المريض والمحبوس فما بالك بمن يشتغل بالصلاة عن حوائجه على أنا لو قلنا بما يحته جمع من الجواز لنحو المريض والمحبوس فالذى يتجه أنا لا نقول للمشتغل المذكور لان مانع أولئك اضطرارى ومانع هذا اختياري ولان المشقة هنا ليست كالمشقة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن قول الارشاد ولا ينحى سابق لاولى الا لذكورة فلو كان الاولى نيباً كعيسى عليه السلام فهل

وهل التحريم من حين

صعود المنبر أو من حين

شروعه في الخطبة (فاجاب)

بانه يحرم أن يصلي غير التحية

ونقل الماوردي وغيره

الاجماع على التحريم

ولا تنعقد ولو فائتة بغير

عذر لان الوقت بسبب

التهني ليس لها وكالصلاة

في الاوقات الخمسة المكروهة

ولتفصيلهم هناك بين ذات

السبب غير المتأخرو غيرها

بخلاف ما هنا بل اطلاقهم

ومنعهم من الرتبة مع قيام

سببها يقتضي انه لو تذكر

هنا فرضا لا ياتي به وانه

لو أتى به لم ينعقد وتعبير

جماعة بالنافلة جرى على

الغالب والتحريم من حين

جلوس الامام على المنبر

(سئل) اذا قيل بصحة إعادة

الجمعة حيث جاز تعددها

كما في المهمات وفي كلام

الرافعي اشارة اليه هل

يختص بالماموم كما أقي به

بعضهم معللا بان الخطبة

الثانية غير مشروعة لمعيدها

فالصلاة المترتبة عليها باطله

أم لا ويكون الامام في اعادته

للخطبة والصلاة كصبي

زائد على الاربعين (فاجاب)

بانه تسن اعادتها خلافا

لبعض المتأخرين ولا فرق

فيها بين الماموم والامام

اعادها في بلده او ببلد آخر

لان الامام متى سن له

اعادتها سن له خطبتها

لتوقفها عليها فما علل به

بعضهم ممنوع (سئل) عن

ينحى السابق له أم لا (فاجاب) رضي الله عنه بقوله ظاهر اطلاقهم هنا انه لا ينحى السابق للمسبوق
ولوننيا لكنهم صرحوا في باب الاطعمة بانه يلزم مالك طعام اضطر اليه بذله لنبي مضطر اليه أيضا
لان بقاء نفس النبي أولى من بقاء نفس غيره فيحتمل قياس ذلك بهذا فيقدم النبي على غيره مطلقا
ويحتمل الفرق بان فوات نفس النبي لا يخاف له فقيه مفسدة لا يمكن تداركها لو قدم المالك عليه
واما تقدم السابق فلا مفسدة فيه وانا غايته انه اوثر بفضيلة استحقاتها بسبقه وهي القرب من الامام
وهذه لا يحتاج اليها الا غير النبي وأما النبي فهو غنى عنها اذ لا يحصل له بذلك الا مجرد قرب من الامام
وهو بالنسبة لعل مقامه ليس فيه كبير أمر فلم يفوت على السابق لانه يتشرف به دون النبي المسبوق
كما تقرر ولعل هذا اقرب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه فيمن مات
وعليه ديون لا قوام متفرقة فوضعوا تركته في حاصل وختم القاضي عليها فجاء ولده فقال لهم مكنوني
من التركة ولا تعرفوا المال الامني وأوفيك جميع الديون الى الزمان فللاني فمكثوه من ذلك وكتبوا
عليه الديون في ذمته عند القاضي على الوجه المذكور ثم وضع يده على التركة فتصرف فيها
فاعطاهم لا على نسبة ديونهم ثم هرب وبقيت لهم فضلات من ديونهم ومن الديانين شخص كان
غائبا حين الموت وتمكين الولد من التركة وموافقته على ما ذكرها واعطائه لهم ما ذكر أيضا
فهل يسرى جميع ما فعلوه على هذا الغائب ويحرم من اخذ ما يخص دينه من التركة او ان
كل ما فعلوه باطل بالنسبة لحصته فيرجع بقدرها على من خصه شيء من التركة من الغرماء ام لا فتونا
ما جورين (فاجاب) بقوله الذي نص عليه الشافعي والاصحاب ان وارث الميت اذا سال غرماء
أن يحتالوا عليه ليصير الدين في ذمته وتبرأ ذمة الميت جاز وعبرة الشافعي رضي الله عنه في الام
ان كان الدين يستأخره سال اي وليه غرماء ان يحلوه ويحتالوا به عليه وأرضاهم منه فاي وجه كان
انتهت قال النووي في المجموع ظاهره انه بمجرد تراضيهم على مصيره في ذمة الولي يبرأ الميت ثم
استشكله بانه ليس على قواعد الحوالة والضمان ثم أجاب بانه يحتمل ان الشافعي والاصحاب رأوا
هذه الحوالة جائزة مبرأة للميت في الحال للحاجة والمصلحة اه وهو جواب حسن واضح ومن ثم
اعتمده غير واحد من المتأخرين وفي الخادم ان كلامهم مصرح بان هذه الحوالة مبرئة للذمة ثم
رد على من نازع فيه بانه اغتفر ذلك مصلحة للميت اي كإمر عن المجموع إذا تقرر ذلك علم منه
ان الوارث المذكور لما سألهم في ان يمكنوه من التركة وان لا يعرفوا المال الا منه فاجابوه الى ذلك
ورضوا بذمته برئت ذمة الميت في الحال وصارت ديونهم متعلقة بذمة الوارث ويلزم من براءة ذمة
الميت من ديونهم انفكاك التركة عن كونها مرهونة بديونهم كما صرح به الاصحاب في باب الرهن
وحينئذ فلا حق للغرماء الراضين بذمة الوارث في شيء من التركة بل جميعها باق على رهنه بدين
الغائب فيرجع على كل من أخذ منها شيئا به حتى يستوفي جميع دينه ان كان مساويا لها أو ناقصا عنها
ولا حق لهم في شيء منها حتى يستوفي جميع دينه فان فرض أنهم لم يرضوا بذمة الوارث فالتركة
مرهونة بحقوقهم وحق الغائب فاذا اقتسموها في غيبته رجع على كل منهم فيشاركه بالحصة فيما
أخذ ان بقي والا ففي بدله فان أعسر بعضهم جعل كانه معدوم وشارك غيره ثم اذا أيسر هذا المعسر
طالبه كل منهم بالحصة ولو انتقلت اعيان التركة منهم الى غيرهم يبيع ونحوه رجع على من انتقلت
اليه بالحصة التي يستحقها بنسبة دينه لان تصرفه في حصته من كل من الاعيان باطل وهم لوضع
يدهم عليها بغير حق غاصبون او كالغاصبين لها فان شاء رجع عليهم وان شاء رجع على من
ترتبت يده على ايديهم وكذلك يقال في الحالة الاولى اذا لم يستحقوا شيئا من التركة ووضعوا
ايديهم عليها والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه هل يلزم الزوج تكفين زوجته

بجدد كالكسوة (فاجاب) بقوله أفتى بعضهم بذلك واعتمده غيره وبعضهم بانه يجوز بالليس
 ككفارة اليمين واعتمده ابن كين والذي يتجه الاول لاعتبارهم ذلك بحال الحياة وليس الملاحظ هنا
 كالكفارة لان العبرة فيها بما يسمى كسوة وهنا بما كانت تستحقه حال الحياة بدليل وجوب
 تجهيزها عليه وان كانت غنيمة وعدم وجوبها اذا كانت ناشزة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 (سئل) في الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم قال من كتب هذا الدعاء وجعله بين صدر الميت وكفنه في
 رقعة لم ينله عذاب القبر ولا يرى منكرا ونكيرا وهو هذا لا اله الا الله والله أكبر لا اله الا الله
 وحده لا شريك له لا اله الا الله له الملك وله الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 قال بعضهم ومثل ذلك ما يكتب من التيسيح الذي قيل فيه إنه مشهور الفضل والبركة من كتبه وجعله
 بين صدر الميت وكفنه لا يناله عذاب القبر ولا يناله منكرو ونكبر وله شرح عظيم وهو ادعاء الانس
 سبحانه من هو بالجلال موحد وبالتوحيد معروف وبالمعارف موصوف وبالصفة على لسان كل قائل
 رب بالربوبية للعالم قاهر وبالقهر للعالم جبار وبالجبوت عليم وحليم وبالعلم رؤوف رحيم
 سبحانه كما يقولون وسبحانه كما هم يقولون تسبيحا تخشع له السموات والارض ومن عليها ويحمدني
 من حول عرشي اسمى الله وأنا أسرع الحاسبين وقال ابن عجيل إذا كتب هذا الدعاء وجعل مع
 الميت في قبره وقاه الله فتنة القبر وعذابه وهو هذا اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة
 انى أعهد اليك في هذه الحياة الدنيا انى أشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك
 ورسولك وانك ان تكلني إلى نفسي تقربني من الشر وتباعدني من الخير وانى لأأثق إلا برحمتك
 فاجعلهلى عندك عهدا تؤتنيه يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد وقال أيضا من كتب هذا الدعاء في كف
 الميت رفع الله عنه العذاب إلى يوم ينفخ في الصور وهو هذا اللهم انى أسألك يا عالم السر يا عظيم
 الخطر يا خالق البشر يا موقع الظفر يا معروف الاثر يا ذا الطول والمن يا كاشف الضر والحن يا اله
 الاولين والآخرين قرج عنى همومى واكشف عنى غمومى وصل اللهم على سيدنا محمد وسلم اه
 ما قاله ابن عجيل فهل ما نقله صحيح معتمد وهل يفرق بين أن يكتب ويحفظ عن الصديد وأن لا يحفظ
 عنه (فاجبت) بقولى ليس ذلك بصحيح ولا معتمد فقد أفتى الامام ابن الصلاح بانه لا يجوز كتابة شيء
 من القرآن على الكفن صيانة له عن صديد الموتي ومثل ذلك الكتاب الذى يسمونه كتاب العهدة
 ينبغى ان لا يجوز واقر ابن الصلاح على ذلك الائمة بعده وهو ظاهر المعنى جدا فان القرآن وكل
 اسم معظم كاسم الله أو اسم نبي له يجب احترامه وتوقيره وتعظيمه ولا شك أن كتابته وجعله في كف
 الميت فيه غاية الاهانة له إذ الاهانة كالا هانة بالتنجيس ونحن نعلم بالضرورة أن ما في كف الميت لا بد
 وأن يصيبه بعض دمه أو صديده أو غيرهما من الاعيان النجسة التى بجوفه فكان تحريم وضع ما كتب
 فيه اسم معظم في كف الميت مما لا ينبغى التوقف فيه وأما ما فى الترمذى فيتوقف الاحتجاج به على
 صحة سنده بل لو فرض صحة سنده لم يعمل به لان الائمة نصوا على خلاف مقتضاه فيكون اعراضهم
 عنه انما هو لعله فيه كيف وهو مخالف لهذه القاعدة المعلومة التى لانزاع فيها وهى أن تنجيس اسم
 الله ونحوه فيه اهانة له واهاتته محرمة فيكون السبب الى ذلك محرما نعم ان فرض أن ذلك المكتوب
 جعل فى محل من القبر بحيث أمن عليه يقينا أنه لا يصيبه شيء من الصديد ونحوه لم يبعد القول بالجواز
 حيثئذ لا تنفاه علة التحريم السابقة على أنه حيثئذ لا يجدى شيئا لان الشرط كما ذكر عن الترمذى
 وغيره أن يوضع فى كف الميت فوضعه خارج الكفن لا يفيد شيئا فالخاضل انه ان وضع فى الكفن
 كان فيه تسبب الى تنجيس اسم الله تعالى وقد تقرر وبان وظهر حرمة ذلك وان وضع خارج الكفن
 لم يقد شيئا لان ذلك الثواب الذى قيل فيه مشروط بوضعه فى الكفن فالصواب عدم كتابة ذلك وعدم

جامع منفصل عن بلد مائة
 وثلاثين ذراعا فهل تصح
 جمعة أهل ذلك البلد فيه
 أم لا (فاجاب) بانه لا تصح
 جمعة أهل ذلك البلد فى
 ذلك الجامع لانفصاله عنه
 إذ المسافر منه يترخص قبل
 وصوله الى الجامع المذكور
 فى الروضة وأصلها فاما
 الموضع الخارج عن البلد
 الذى إذا انتهى الى
 الخارج إلى السفر قصر فلا
 يجوز إقامة الجمعة فيه اه
 وقال القاضى أبو الطيب
 قال أصحابنا لو بنى أهل البلد
 مسجدهم خارجها لم يجز لهم
 إقامة الجمعة فيه لانفصاله
 عن البنيان اه ولا فرق فيما
 ذكر بين أن يبنى الجامع
 منفصلا عن البلد وان
 يطرأ انفصاله عنها الخراب
 ما بينهما خلافا لما أفتى به
 بعض المتأخرين من الصحة فى
 الشق الثانى حيث قال انه
 إذا كان البلد كبير او خرب
 ما حوالى المسجد لم يزل حكم
 الوصلة عنه فيجوز إقامة
 الجمعة فيه ولو كان بينهما
 فراسخ (سئل) عما اذا
 أحرم بالجمعة من لا تنعقد به
 قبل استكمال احرام
 الاربعين هل تصح أو لا
 (فاجاب) بانه تصح جمعته
 كما اقتضاه اطلاق الأصحاب
 ورجحه جماعة من المتأخرين
 كالبلقنى والزرکشى بل
 صوبه بدليل صحة الجمعة
 خلف الصبي والعبد والمسافر
 إذا تم العدد بغيره قال البلقنى

تبعه من عدم الصحة مبنى على الوجه الذى قال انه القياس وهو أنه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم العدد بغيره فان قبل تقدم احرام الامام ضرورى فاغتر فيه مالا يغتفر في غيره قلنا لا ضرورة الى اقامته فيها وأيضا تعظم المشقة على من لا تتعقد به في تكليفه بمعرفة تقدم احرام أربعين من أهل الكمال على احرامه (سئل) عن امام الجمعة فارقه العدد بعد قيامه الى الثانية ثم اقتدى به واحد او اكثر ناويا الجمعة وصلى معه هل يتمها الجمعة لا دراكه مع الامام ركعة او ظهر او هل يفرق بين الامام الاصل والخليفة (فاجاب) بانه يتم المقتدى الظهر لعدم ادراكه الركعة الاولى مع العدد المعتبر لان الركعة الاولى يشترط فيها الجماعة والعدد والثانية يشترط فيها العدد فقط ولا فرق فيما ذكرته بين الامام الاصل والخليفة (سئل) عما اذا ادرك المأموم ركوع الامام في ثمانية الجمعة هل يشترط لحصولها استمراره معه الى ان يسلم او يجوز له مفارقتها بعد سجودتها حتى لو بطأت صلاة امامه بعد ذلك لم يضره (فاجاب) بانه تجوز له مفارقتها بعد سجودتها وقول بعضهم قام بعد سلام امامه جرى

وضعه في القبر مطلقا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته عما يذبح من النعم ويحمل مع ملح خلف الميت الى المقبرة ويتصدق به على الخفارين فقط وعما يعمل يوم ثالث موته من تهية أكل واطعامه للفقراء وغيرهم وعما يعمل يوم السابع كذلك وعما يعمل يوم تمام الشهر من الكعك ويدار به على بيوت النساء اللاتي حضرن الجنازة ولم يقصدوا بذلك الا مقتضى عادة أهل البلد حتى أن من لم يفعل ذلك صار ممقوتا عندهم خسيسا لا يعباون به وهل اذا قصدوا بذلك العادة والتصدق في غير الاخرة أو مجرد العادة ماذا يكون الحكم جواز او غيره وهل يوزع ما صرف على أنصاء الورثة عند قسمة التركة وان لم يرض به بعضهم وعن الميت عند أهل الميت الى مضي شهر من موته لان ذلك عندهم كالقرض ما حكمه (فاجاب) بقوله جميع ما يفعل عما ذكر في السؤال من البدع المذمومة لكن لا حرمة فيه الا ان فعل شيء منه لنحو نائحة أو رثاء ومن قصد بفعل شيء منه دفع السنة الجهاد وخوضهم في عرضه بسبب الترك يرجى أن يكتب له ثواب ذلك أخذا من أمره صلى الله عليه وسلم من أحدث في الصلاة بوضع يده على أنفه وعلوه بصون عرضه عن خوض الناس فيه لو انصرف على غير هذه الكيفية ولا يجوز أن يفعل شيء من ذلك من التركة حيث كان فيها محجور عليه مطلقا أو كانوا كلهم رشدا لكن لم يرض بعضهم بل من فعله من ماله لم يرجع به على غيره ومن فعله من التركة غرم حصة غيره الذى لم ياذن فيه اذا صححها واذا كان في الميت عند أهل الميت تسلية لهم أو جبر لخواطهم لم يكن به بأس لانه من الصلوات المحمودة التي رغب الشارع فيها والكلام في ميت لا يتسبب عنه مكروه ولا محرم والا أعطى حكم ما ترتب عليه اذ للوسائل حكم المقاصد والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله تعالى في مدته عن قولهم في الجنائز يجعل قليل كافور لانه يشد البدن وقالوا يجعل على منافذ بدنه قطن لئلا يدخله الهوام ما الحكمة في جميع ذلك وجميع بدن الميت وأجزائه صائرة الى البلى (فاجاب) بان الحكمة في ذلك ما هو مقرر عند أهل السنة من أن البدن ينعم بانواع النعيم كالروح وحيثما بقى اتصل به النعيم وباتصال النعيم به يزيد سرور الروح وانبساطها فان البدن بينه وبينها غاية الارتباط والمناسبة فجميع ما يحصل له يحصل لها وعكسه فلذلك حافظوا على طلب ابقائه ليزداد بذلك نعيمه في البرزخ والنعيم فيه مقصود أى مقصود والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عما اذا كان قبر رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القبر قبعة وأراد رجل أن يكون قبره بجنبه فضاق الموضع الا بنقض شيء قليل من القبعة فهل يجوز له نقضه فان قلتم نعم فذاك وان قلتم لا فنع عليكم ان الشافعى رضى الله عنه قال رأيت الولاة بمكة يأمرون بهدم ما بنى منها ولم ار الفقهاء يعيرون ذلك عليهم (فاجاب) بقوله ان كانت تلك القبعة مبنية في مقبرة مسبلة وهى التي اعتاد أهل البلد الدفن فيها فهى مستحقة الهدم فلكل احد هدمها وان كانت على ذلك القبر وحده ولم تكن في مقبرة مسبلة لم يجز لاحدهما مثل ما ذكره السائل من الدفن بجانب القبر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن الميت هل يستل في قبره جالسا او راقدا (فاجاب) بقوله الذى في البخارى انه يستل قاعدا وكذا في ابن ماجه وفيه ان الصالح يجلس غير فزع والسيء يجلس فزعا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به اذا شغل الميت هل تلبس روحه الجنة كما كان في الدنيا (فاجاب) بقوله ورد في حديث البراء كما ذكره القرطبي انه تعاد اليه روحه ثم يستل (وسئل) نفع الله به أين تكون الروح مقيمة بعد السؤال (فاجاب) بقوله ذكر ابن رجب أن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين تكون ارواحهم في أعلى عليين ويؤيده اللهم الرفيق الاعلى واكثر العلماء ان ارواح الشهداء في الجنة في أجواف طيور خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في رياض

على الغالب ومتى بطلت صلاة الامام وهو زائد على الاربعين لم يؤثر في جمعة المأمومين (سئل) عن قول الدميري فاذا اقيمت لا يجوز الانصراف مطلقا هل هذا التعميم مسلم (فاجاب) بان محله في حق المريض ونحوه دون المرأة والعبد ونحوهما فانهم انما يحرم عليهم الخروج منها (سئل) عما اذا احرم بالجمعة ثمانون منهم أربعون قاصرون فانقض الكاملون قبل ركوع الاولى أو بعده ثم بلغ القاصرون في الصلاة فهل الجمعة صحيحة أم لا (فاجاب) بانهم ان بلغوا فيها قبل انقضاء الكاملين صحت الجمعة والا فلا تصح (سئل) عما اذا اقيمت الجمعة في أبنية القرية وامتدت الصفوف يمينا وشمالا ووراء مع الاتصال المعتبر حتى خرجت الى خارج القرية فهل تصح جمعة الخارجين عن الابنية في الجهات الثلاث تبعا لمن في الابنية كما تفقهه الاذعري والزركشي وأفتى به جمع من المتأخرين أم لا (فاجاب) بانه ان كان الخارجون بمكان لا يقصر فيه من سافر من تلك البلدة صحت جمعهم وعليه يحمل ما تفقهه الاذعري والزركشي والا فلا يصح لكونه في غير خطبة أبنية أو طائهم وكلام الاصحاب كالصريح

الجنة حيث شئت كما في مسلم وغيره وروى ابن المبارك عن كعب قال جنة المأوى جنة فيها طير خضر ترعى فيها أرواح الشهداء على مارق نهر يباب الجنة في قبة خضراء يخرج عليهم رزقهم من الجنة بكرة وعشيا قال ابن رجب ولعل هذا في عوام الشهداء والذين هم في القناديل تحت العرش خراسهم وأهل هذا في شهداء الآخرة كالغريق ونحوه وأما بقية المؤمنين فنص الشافعي رضي الله عنه على أن من لم يبلغ التكليف منهم في الجنة وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن أرواح ولدان المؤمنين في أجواف عصافير تسرح في الجنة حيث شاءوا فتأوى الى قناديل معلقة بالعرش أخرجه ابن أبي حاتم ويؤيده ما في مسلم ان له أي ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم لظنين يكملان رضاعه في الجنة وأما أهل التكليف فقد اختلف فيهم قدما وحديثا قال أحمد أرواحهم في الجنة قال روى عنه صلى الله عليه وسلم نسمة المؤمن اذا مات طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله تعالى الى جسده حين يبعثه وعن وهب أنها في دار يقال لها البيضاء في السماء السابعة وعن مجاهد أنها تكون على القبور سبعة أيام من يوم دفن لا تفارقه قال وأما السلام على القبور فلا يدل على استقرار أرواحهم على أفنية قبورهم فانه يسلم على قبور الانبياء والشهداء وأرواحهم في أعلى عليين ولكن لما مع ذلك اتصال سريع بالجسد ولا يعرف كنه ذلك الا الله تعالى ويشهد لذلك الاحاديث المرفوعة والموقوفة على الصحابة كآتي الدرداء وعبد الله بن عمر وأخرج ابن أبي الدنيا عن مالك بلغني أن الروح مرسله تذهب حيث شئت وعن عبد الله بن عمر ونحوه ويجمع هذه الاقوال ما ذكره الامام العارف ابن ترمي في شرح أسماء الله الحسنى حيث قال والنفس مبرأة من باطن ما خلق منه الجسم وهي روح الجسم وأوجد تبارك وتعالى الروح من باطن ما برأ منه النفس وهي للنفس بمنزلة النفس للجسم والنفس حجابها والروح توصف بالحياة وبأحياء الله عز وجل له وموته أي الروح خمودا لا ما شاء الله يوم خمود الارواح والجسم يوصف بالموت حتى يجيء بالروح وموته مفارقة الروح إياه وإذا فارق هذا العبد الروح حاني الجسم صعد به فان كان مؤمنا فتحت له أبواب السماء حتى يصعد الى ربه عز وجل فيؤمر بالسجود فيسجد ثم يجعل حقيقته النفسانية نعم السفلى من قبره الى حيث شاء الله من الجو وحقيقته الروحانية نعم العلو من السماء الدنيا الى السابعة في سرور ونعيم ولذلك لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى قائما في قبره يصلي وابراهيم تحت الشجرة قبل صعوده الى السماء الدنيا ولقيهما في السموات العلى فتلك أرواحهما وهذه نفوسهما وأجسادهما في قبورهما وإن كان شقيا لم يفتح له فيرمى من علو الى الارض وهذا قول حسن من هذا الرجل الكبير يزول به ما للقرطبي على ذلك من الاعتراضات من جعلتها حديث ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه الاعرفة ورد عليه السلام فانه يدل على أن الروح على القبر وكذلك حديث الجريدتين والجواب أخذا بما مر أن الذي في القبر إنما هو حقيقته النفسانية المتصلة بالروح قال القرطبي وقد قيل أنها تزور قبورها كل جمعة على الدوام ولذلك سن زيارة القبور ليلة الجمعة ويومها وبكرة السبت اه قال ابن رجب وابن عبد البر أن أرواح الشهداء في الجنة وأرواح غيرهم في أفنية القبور تسرح حيث شئت وقالت فرقة تجتمع الارواح بموضع من الارض كما روى عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمر قال ان أرواح المؤمنين تجتمع بالجالية وأما أرواح الكفار فتجتمع بسبخة حضر موت يقال لها برهوت وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعض بقعة في الارض واد بحضر موت يقال له برهوت فيه ارواح الكفار وفيه بئر ماء يرى بالنهار أسود كانه قيح يأوى اليها الهوام قال سفيان وسألنا الحضرميين فقالوا لا يستطيع احد ان يبيت فيه بالليل قال ابن قتيبة وذكر الاصمعي عن رجل من اهل برهوت يعني البلد الذي فيه هذا البئر قال نجد الرائحة المنتنة الفظيعة جدا ثم نمك

خينا فيأتى الخبر بان عظيما من عظماء الكفار قد مات فترى أن تلك الرائحة منه (وسئل) رضى الله عنه هل يعرف الميت من يزوره ويفرح بذلك (فأجاب) بقوله ذكر ابن رجب حديثا أخرجه العقيلي فيه أنهم يسمعون السلام ولا يستطيعون رده (وسئل) فسح الله في مدته عن الميت هل يرى النبي صلى الله عليه وسلم ويقال له ما تقول في هذا الرجل وهذا إشارة الى الحضور وقد يموت في الوقت الواحد خلق كثير ويقال ذلك لكل واحد منهم فكيف هذا (فأجاب) بقوله قال الامام العارف ابن أبي جمرة إن هذا الرجل المراد به ذات النبي صلى الله عليه وسلم ورؤيته بالعين وفي هذا دليل على عظم قدرة الله اذ الناس يموتون في الزمان الفرد في أقطار الارض على اختلافها بعدا وقربا كلهم يراه قريبا منه لأن لفظه هذا لا يستعمل الا في القريب وفيه رد على من أنكروا رؤيته صلى الله عليه وسلم في الاقطار في زمن واحد بصور مختلفة ودليله عقلا أنهم جعلوا ذاته الشريفة كالمرآة كل يرى فيه صورته على ما هي عليه من حسن أو قبح والمرآة على حالها من الحسن لم تبدل والذي قاله المحققون من الصوفية أن الامر في عالم البرزخ والآخرة على خلاف عالم الدنيا فينحصر الانسان في صورة واحدة الا الاولياء كما نقل عن قضيب البان وغيره أنه روى في صور مختلفة والسر في ذلك أن روحانياتهم غلبت على جسمانياتهم فجاز أن يظهر في صور كثيرة وحلوا عليه قوله صلى الله عليه وسلم لابي بكر الصديق رضى الله عنه لما قال وهل يدخل أحد من تلك الابواب كلها قال نعم وأرجو أن تكون منهم وقالوا ان الروح اذا كانت ككية كروح نينا صلى الله عليه وسلم ربما تظهر في سبعين الف صورة اه وهم أصحاب كشف واطلاع فيسلم لهم ما قالوه (وسئل) فسح الله في مدته هل عذاب القبر على الروح والجسد أم على أحدهما (فأجاب) بقوله ذهب أهل السنة الى أن الله يحيي المكلف في قبره ويجعل له من العقل مثل ما عاش عليه ليعقل ما يستل عنه ويحيي عنه وما يقم به ما آتاه من ربه وما أعد له في قبره من كرامة وهوان وهذا نطقت الاخبار والاصح أن العذاب على الروح والجسد (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته هل يغرس الریحان ونحوه على منزل القبر أو قافية للحد (فأجاب) بقوله استنبط العلماء من غرس الجريدتين على القبر غرس الاشجار والرياحين على القبر ولم يبينوا كيفيته لكن في الصحيح انه غرس في كل قبر واحدة فشمل القبر كله فيحصل المقصود بأى محل منه نعم أخرج عبد بن حميد في مسنده أنه صلى الله عليه وسلم وضع الجريدة على القبر عند رأس الميت (وسئل) نفع الله به كيف يدرى الميت بوصول الثواب له وهل الانفع الصدقة أو القراءة أو تسهيل الماء أو الاكل (فأجاب) بقوله المشهور من مذهبنا عدم وصول القراءة الى الميت الا ان قرئ على القبر أو بعيدا عنه بنيتة ودعا عقبها وكيفية الوصول لم يثبت فيها شيء لكن ذكر القرطبي منامات تدل على وصول نور وغيره والتفاضل بين الصدقة والقراءة على القول بوصولها لم يثبت فيه شيء أيضا وينبغي أن تكون الصدقة أفضل اذ لا خلاف في وصولها بخلاف القراءة والافضل منها ما دعت الحاجة اليه في المحل المتصدق فيه اكثر وتارة يكون الماء وتارة يكون الخبز وتارة يكون غيرهما (وسئل) فسح الله تعالى في مدته عما إذا نقل الجسد من القبر هل تنتقل معه الروح وهل الاول تراب الميت أو الثاني (فأجاب) بقوله تنتقل معه لانها تابعة له لا للقبر والثاني لم نر فيه شيئا ولا يبعد ان كلا ترابه لكن الاول كان مغنيا بوقت (وسئل) نفع الله به عما إذا دفنت الرقبة في مكان أو الجنة في آخر فأن تكون الروح (فأجاب) بقوله لم نر فيه شيئا ولكن ان قلنا في الجنة فظاهر وعلى القبر فهي متعلقة بجميع الجسد وان تفرقت أجزاؤه ثم رأيت بعض المحققين أفتى بذلك فقال الروح وان لم تكن داخلية جسد الميت لكن لها به وبكل جزء منه اتصال مستمر فاذا فرق بين الجسد والرأس اتصلت الروح بكل منها حتى لا تتم تلك الرزمة الا

فما قلته (سئل) هل يلزم التحبوس الاستئذان للجمعة (فأجاب) بأنه لا يلزمه الا اذا غلب على ظنه اجابته اليه (سئل) عن رجل ساكن بزوجة في مصر مثلا وبزوجة في الخانكاه مثلا وله زراعة بينهما والحال انه مقيم بالزراعة غالب النهار ويبيت عند كل منهما ليلة في غالب الاحوال هل يصدق عليه أنه متوطن فيهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة بعد الفجر لمكان تقوت به الاحوف ضرر أو لا يصدق عليه التوطن (فأجاب) بأنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما فيرتب عليه ما ذكر (سئل) هل المراد بعسر الاجتماع في الجمعة جمع من تصح منه وان لم يحضرها أو من يحضرها فقط وهل يكفي حصوله في بعض الاوقات أو لا بد منه في جميعها (فأجاب) بان المراد عسر اجتماع حاضريها ولا بد منه في صلاحها في كل الاوقات فلو وجد فيه منها جاز التعدد فيه بحسب الحاجة وما لا فلا (سئل) عن التشهد الاخير وجلوسه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام هل ذلك من مسمى الركعة التي يعقبها المذكورات كالاخيرة من ذوات العدد وأقل الوتر حتى لا تتم تلك الركعة الا

بالسلام كما ادعاه بعضهم
وبني عليه عدم حصول الجمعة
لمن أدرك ركوع الثانية مع
الامام ثم فارق بعد
سجديها مستدلا بقول
الامام الشافعي رضي الله
عنه في مختصر المزني أقل
ما يجزى من عمل الصلاة
أن تحرم ويقرأ بالقرآن
يتنبدى بسم الله الرحمن
الرحيم أن أحسنها ويركع
حتى يطمئن ويرفع حتى
يعتدل قائما ويسجد حتى
يطمئن ساجدا على الجهة
ثم يرفع حتى يعتدل جالسا
ثم يسجد الاخرى كما وصفت
ثم يقوم حتى يفعل ذلك في
كل ركعة ويجلس في الرابعة
ويتشهد ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ويسلم
وتسليمه يقول السلام عليكم
واذا فعل ذلك أجزأته صلاته
وبقوله أيضا الجلسة الثانية
من الصبح كالجلسة الرابعة
من غيرها ويقول البغوي
في شرح السنة أركان الصلاة
سبعة عشر في الركعة الاولى
النية في أولها والتكبيرة
الاولى والقيام الى أن قال
وفي الركعة الثانية أربعة
عشر ركنا هذه الاركان
سوى النية والتكبيرة وفي
الجلوس للتشهد الاخير
اربعة أركان القعود وقراءة
التشهد والصلاة على النبي
ﷺ والتسليم الاولى
فكل صلاة هي ذات
ركعتين فيها أربعة
وثلاثون ركنا وفي المغرب

ولو فرض تعدد تفريق أعضاء الميت فكذلك (وسئل) نفع الله به عن الملكين اللذين يجلسان
على القبر يستغفران للميت هل هما الكاتبان أو السائق والشهيد (فأجاب) بقوله ذكر القرطبي
في تفسير وجاءت كل نفس حديثا طويلا أخرجه أبو نعيم وهو يدل على أن الكاتبين هما السائق
والشهيد وهما اللذان يجلسان على القبر للاستغفار الى يوم القيامة (وسئل) فسح الله في
مدته هل إعادة الاجساد تكون على صفتها الاولى حتى في المحشر أو لا فتكون العينان في الرأس
ويحشرون جردا مردا كما ورد (فأجاب) بقوله ذكر القرطبي في تفسير واستمع يوم يناد المنادي
والحلمي ماله تعلق بما نحن فيه وفي تذكرته في حديث يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا أي
غير مختونين ما يدل على أنهم يحشرون بجميع أجزائهم التي كانت في الدنيا من لحم ودم وعظم وشعر
ولهذا استحبوا دفن ما ينفصل منه معه وحينئذ فالتغير انما يكون عند دخول الجنة وكون العينين
في الرأس قال بعضهم لم نر أحدا من المفسرين ولا من العلماء بعد الكشف قال به لكن قال شيخ
الاسلام ابن حجر انه ورد ومع ذلك فظاهر جوابه صلى الله عليه وسلم لاستعظام أم المؤمنين كشف
العورات بأن لكل منهم يومئذ شأن يغنيه أنها في الوجه وفي ذكر القرطبي حديث فيه انه تنشق عنهم
الارض شبابا أبناء ثلاث وثلاثين سنة (وسئل) نفع الله به هل يعرف الناس بعضهم بعضا في المحشر
(فأجاب) بقوله نعم في مواطن منها أرباب الحقوق كما يدل عليه أحاديث الصحيحين ومنها اذا كان
الرجل رأسا في الخير يدعوا له ويأمر به يدعى باسمه حتى اذا نجا يقال له انطلق الى أصحابك فبشرهم
واخبرهم أن لكل انسان منهم مثل هذا وكذا اذا كان رأسا في الشر ومنها في موطن الشفاعة فقد
اخرج الطحاوي انه صلى الله عليه وسلم قال اذا كان يوم القيامة جمع الله تعالى اهل الجنة صفوفًا
واهل النار صفوفًا فينظر الرجل من صفوف اهل النار الى الرجل من صفوف اهل الجنة فيقول له
يا فلان اتذكر يوم اصطفتك معروفا فيقول اللهم هذا اصطنع في الدنيا معروفا فيقال له خذ بيده وادخله
الجنة (وسئل) رضي الله عنه هل يميت الله العصاة من هذه الامة اذا دخلوا النار امانة حقيقية وما معنى
لا يذوقون فيها الموت (فأجاب) بقوله روى مسلم حديثا طويلا فيه التصريح بانهم يموتون ثم يحملون
ضبائر فيثبون على باب الجنة الحديث قال النووي والامامة حقيقية ثم يخرجون موق قد صاروا
لحمًا فيحملون ضبائر كما تحمل الامتعة ثم يلقون على باب الجنة ثم نقل عن القاضي عياض ان المراد
بها انه يغيب عنهم احساسهم بالآلام واختار مامر وكلام القرطبي يقتضي انهم من حين يدخلونها
يموتون وضبائر بفتح المعجمة جمع ضبارة بكسر ها وهي الجماعة والضمير في فيها في الآية راجع الى الجنة
والاستثناء فيها منقطع اذا الموتة الاولى في الدنيا او الاما بمعنى بعد او سوى (وسئل) رضي الله عنه
عن قولهم يكره اللفظ في الجنائز فهل تنتهي الكراهة بماذا اي الانصراف عن المقبرة ام تنقيد
بما دام الميت في النعش اذا الجنائز اسم للميت في النعش (فأجاب) بقوله يحتمل او يقال تنتهي بتمام طم
القبر وان يقال بسد اللحد فقط وهذا هو الاقرب واما الاحتمالان المذكوران في السؤال فبعدان
جدا ويرد الاول بانه يلزم عليه كراهة اللفظ في المقبرة وان لم يكن مع جنازة لم يقولوا به وان كان لذلك
وجه والثاني بانه من الواضح البين انه ليس المراد بالجنائز في مثل هذا الموضع ما ذكر في السؤال وان
كان هذا هو اصل وضعها اذ كيف يتخيل ذلك مع تعبيرهم بفي في قولهم في الجنائز وانما المراد بها
الجماعة التابعون لها او تكون في السبية اي يكره اللفظ بسبب الجنائز على تابعها وحينئذ فادام
يصدق عليه انه تابعها كرهه وما لا فلا ومعلوم بما قالوه في حصول القبراطين ان تبعيتها تنقطع بسد
اللحد وان لم يطم القبر بدليل انه لو رجع حينئذ حصل له تمام القبراطين فاتضح بذلك ما رجحته من
انتهاء الكراهة بسد اللحد (وسئل) فسح الله تعالى في مدته عن امرأة أوصت بانها تكفن من مالها

الاربع اثنان وستون هذا
 مذهب الشافعي وبقول
 الشيخ تقي الدين بن دقيق
 العيد في شرح العمدة في باب
 صلاة الخوف وقد يتعلق
 بلفظ الراوي من يرى أن
 السلام ليس من الصلاة من
 حيث انه قال فصل فيهم الركعة
 التي بقيت لجعلهم مصليين
 معه ما يسمى ركعة ثم أني
 بلفظ ثم ثبت جالساً وأتموا
 لانفسهم ثم سلم بهم فجعل
 السلام متراً خياضاً مسمى
 الركعة الا أنه ظاهر ضعیف
 وأقوى منه في الدلالة ما دل
 على أن السلام من الصلاة
 والعمل بأقوى الدليلين
 متعين وبقول الجلال المحلى
 في شرح المنهاج تبعاً لقضية
 كلام مؤلفه كغيره في قوله
 من أدرك ركعة الثانية
 أدرك الجمعة المعبر عنه في
 المحرر كغيره من أدرك مع
 الامام ركعة حيث قال
 مقيداً له واستمر الى أن يسلم
 ويقول صاحب الضوابط
 الفقيه الصلاة عبادة
 مركبة من تكبير ونية
 مقرونة بكلمة وقيام بفاتحة
 فركوع فاعتدال فسجود
 فقعود فسجود فجلوس
 فتشهد فصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم فسلام
 بشروطه بطمأنينته وطهر
 من حدث الى أن قال في
 ركعتي فرض بقدره وأمن
 وباتفاق الفقهاء على أن

فهل يسقط عن الزوج ولو كفنها الوصى من ماله هل يرجع (فاجاب) بقوله أن ماتت غير ناشزة
 والزوج موسر كان ايضاؤها بمؤنة تجهيزها من ماله وصية لوارث فلا تنفذ الا ان أجاز بقية الورثة
 وشرط رجوع الوصى اذن القاضي ان تيسر والا فاشهاد عدلين أنه أنفق بنية الرجوع (وسئل)
 رضى الله عنه بما صورته الميت قد يلطخ بدنه أو بعض كفته بزعفران فهل يجوز أولاً (فاجاب)
 بقوله في الحديث الصحيح النهي عن التزعفر للرجال وفي شرح البخارى لابن الملقن وغيره أن
 الشافعي وأبا حنيفة رضى الله عنهما قالوا لا يجوز ذلك للرجال وأجازاه مالك رضى الله عنه وغيره
 في الثياب دون البدن اه وهو صريح في أن مذهب الشافعي رضى الله عنه تحريم ذلك
 لكن قضية قولهم يكره الخلق للرجال وهو طيب مخلوط بزعفران وغيره عدم التحريم الا أن
 يحمل هذا على ما إذا استهلك الزعفران بحيث صار لا يظهر له أثر محسوس على أن المراد بالخلق
 هو تلطخ قليل من البدن أو الثوب وحينئذ فلا منافاة أصلاً ويؤخذ من كراهة الخلق أن تلطخ
 قليل من كفن الميت بالزعفران مكروه لأحرام (وسئل) فسح الله في مدته عن امرأة كفنت من
 ما لها وزوجها غائب موسر فهل يرجع الورثة عليه بالكفن (فاجاب) بقوله قال الجلال البلقيني
 لا يستقر في ذمته وهو صريح في أنهم لا يرجعون عليه قال وظهر لي أن الكفن امتناع لا تملك لأن
 التملك بعد الموت لا يمكن وملك الورثة لا يجب فتعين الامتناع اه فان قلنا امتناع انتضح ما ذكره
 لانه بموتها لم يترتب عليه في ذمته شيء وان قلنا تملك رجعوا عليه بقيمته لانها ملكته وأقيمت بموتها
 والاوجه ما ذكره من أنه امتناع ثم رأيت الرعي أقتى فيمن أوصت بأن تجهز من مالها بأنها ان
 قالت أوصيت باسقاط ذلك عن الزوج كان وصية لوارث أو اجعلوا تجهيزي من مالى صرف عليها من
 ما لها ويبقى المكفن ومؤنة التجهيز في ذمة الزوج لان ما لها قد يكون أحل من مال الزوج ويبقى
 ما عليه في ذمته كما لو كان لها دين فأوصت بأن تمكفن من مالها الخاص لا يكون ذلك اسقاطاً لشيء
 من الدين قال فان قيل هذا وجب على الزوج بالموت بخلاف الدين فانه وجب من قبل قلنا والكفن
 واجب من قبل الموت لان مأخذ وجوب الكسوة في حال الحياة ولهذا لو ماتت وهى ناشزة سقط
 ايجاب الكفن فعلنا أن وجوبه متقدم كالدين اه وكلامه صريح في مخالفة الجلال البلقيني وأن الورثة
 يرجعون عليه وأن الكفن تملك لا امتناع وقد رجح الأذرعى مارجحه الجلال وقاسه على مالو كان
 معسراً وكفنت من مالها أو غيره فانه لا يبقى ديناً عليه جزماً والاوجه أنها حيث أوصت بأنها
 تجهز من مالها كانت وصية لوارث سواء أطلقت أو عينت نوعاً منه وأنها حيث كفنت من مالها
 أو غيره لم يرجع به على الزوج وان كان المستبد بذلك انما فعله على ظن صحة الوصية (وسئل)
 فسح الله في مدته بما صورته اذا كان الزوج معسراً وجبت مؤنة التجهيز في مال الزوجة كيف يتصور
 اعساره مع فرض مال للزوجة فانه يرث منها حصة يصيرها موسراً (فاجاب) بقوله لاشك أنه
 لا يرث أى يستقر ارثه الا بعد انقضاء ما تعلق بعين التركة وما يتعلق بعينها مؤن التجهيز فهى
 مقدمة على ارثه بالمعنى المذكور فهو حال وجوبها موصوف بالاعسار الى الآن (وسئل) رضى الله
 عنه اذا أوصى الميت أن يصلى عليه رجل فهل يقدم على الاولياء أولاً (فاجاب) بقوله أقتى بعض
 علماء اليمن بأنه لا يتقدم عليهم لان الحق لهم فلا تنفذ وصيته لكن الاولى لهم اذا كان أصلح أن
 يقدموه (وسئل) فسح الله في مدته هل اذا جعل مكان للدفن فوق الارض وأحكم بحيث انه يمنع
 الرائحة والسبع ووضع فيه شخص فهل يكفى الدفن أو يلزم أن نفتح قبره أن يبلى فيحفر له فيه
 ويدفن فيه أو يعتمد قول البغوى بالاكتفاء بالدفن فيه (فاجاب) بقوله الذى في الروضة واعتمده
 لتمامه أن لا يكفى الدفن فيها فيجب أن يحفر له قبل بلائه حفرة تمنع الرائحة والسبع ويدفن

اللائق والخائف حضرا
وسفيرا وعلى أن صلاة
المغرب ثلاث كذلك وعلى
أن كلام من الظاهر والعصر
والعشاء ثلاث من حضر أربع
أربع وعلى أن أقل الوتر
ركعة والنظر الصحيح يفيد
أن المحكوم عليه بالركعات
هو الماصدقات فلا يكون
المحكوم عليه وهو الصلوات
أعم من المحكوم به
وهو الركعات وبما ذكره
السبكي استنباطا له من
فرق ذكره في قول المنهاج
والا فتم لهم دونه في الإصحاح
أو ليس ما ذكر من مسمى
الركعة المذكورة كما دل
عليه كلام كثير من
الاصحاب حتى يجوز
المسبوق في مسألة الجمعة
المذكورة أن يفارق إمامه
قبل سلامه بعد تمام سجدة
نفسه كما صرح به بعضهم
ودل عليه كلام البعض
حتى المنهاج (فأجاب)
بأنه ليس التشهد الأخير
وجلسه والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيه
والسلام من مسمى ركعة
المسبوق المذكورة لأن
ما بدركه أول صلاته فكيف
يتخيل أنها من مسمى
ركعة الأولى من الجمعة
وليس في جميع ما استدلل به
القائل بأنها مما يخالف
ما قلته وأما ما ذكره الجلال
المحلي فأنما هو توطئة لقول
المصنف فيصلي بعد سلام
الإمام ركعة وقد خرج كل

فيها وما اقتضاه كلام البغوي بما يخالف ذلك ضعيف (وسئل) رضى الله عنه عن كراهة الكتابة
على القبور هل تعم أسماء الله والقرآن واسم الميت وغير ذلك أو تخص شيئا من ذلك ينهيه بما فيه
(فأجاب) بقوله أطلق الاصحاب كراهة الكتابة على القبر لورود النهي عن ذلك رواه الترمذى
وقال حسن صحيح واعترضه أبو عبد الله الحاكم النيسابورى المحدث بأن العمل ليس عليه فان أئمة
المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف رضى الله
عنهم وما اعترض به إنما يتجه أن لو فعله أئمة عصر كلهم أو علوه ولم ينكروه وأى إنكار أعظم
من تصريح أصحابنا بالكراهة مستدلين بالحديث هذا وبحث السبكي والاذرعى تقييد ذلك بالقدر
الزائد عما يحصل به الاعلام بالميت وعبرة السبكي وسيأتى قريبا أن وضع شيء يعرف به القبر
مستحب فإذا كانت الكتابة طريقا فينبغي أن لا تنكره إذا كتب بقدر الحاجة إلى الاعلام وعبرة
الاذرعى وأما الكتابة فمكرهه سواء كان المكتوب اسم الميت على لوح عند رأسه أو غيره هكذا
أطلقوه والقياس الظاهر تحريم كتابة القرآن سواء في ذلك جميع جوانبه لما فيه من تعريضه للاذى
بالدوس والتجاسة والتلويت بصديد الموتى عند تكرار النش في المقبرة المسبلة وأما غيره من
النظم والنثر فيجتمل الكراهة والتحريم للنهي وأما كتابة اسم الميت فقد قالوا إن وضع ما يعرف به
القبور مستحب فإذا كان ذلك طريقا في ذلك فيظهر استحبابه بقدر الحاجة إلى الاعلام بلا كراهة
ولاسيا قبور الاولياء والصالحين فانها لا تعرف الا بذلك عند تطاول السنين ثم ذكر ما مر عن
الحاكم وقال عقبه فان أراد كتابة اسم الميت للتعريف فظاهر ويحمل النهي على ما قصد به المباهاة
والزينة والصفات الكاذبة أو كتابة القرآن وغير ذلك اه وما جمعه السبكي من عدم الكراهة في
كتابة اسم الميت للتعريف والاذرعى من استحبابها فظاهران تعذر تمييزه الا بهالك أو صالحا
وخشى من طول السنين اندراس قبره والجهل به لولم يكتب اسمه على قبره ويحمل النهي على غير
ذلك لانه يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه وهو هنا الحاجة إلى التمييز فهو بالقياس على ندب
وضع شيء يعرف به القبر بل هو داخل فيه أو إلى بقاء ذكر هذا العالم أو الصالح ليكثر الترحم عليه
أو عود بركته على من زاره وما ذكره الاذرعى من تحريم كتابة القرآن قريب وإن كان الدوس
والتجاسة غير محققين لانهما وإن لم يكونا محققين في الحال هما محققان في الاستقبال بمقتضى العادة
المطرودة من نبيش تلك المقبرة واندراس هذا القبر ويلحق بالقرآن في ذلك كل اسم معظم بخلاف غيره
من النظم والنثر فانه مكروه لا حرام وإن تردد فيه وقوله ويحمل النهي الخ قد علمت أنه تارة يحتمل
على الكراهة وتارة يحتمل على الحرمة وهو ما لو كتب القرآن أو اسما معظما دون غيرهما وإن
قصد المباهاة والزينة (وسئل) رضى الله عنه عن كتابة العهد على الكفن وهو لا اله الا الله والله
أكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وقيل انه اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم اني أعبدك اليك
في هذه الحياة الدنيا أى أشهد أنك أنت الله لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك
ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تكفى الى نفسى فانك ان تكفى الى نفسى تقربنى من الشر
وتبعدنى من الخير وأنا لا أقتى الا بركتك فأجعل لي عبدا عندك توفيقه يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد
هل يجوز ولذلك أصل (فأجاب) بقوله نقل بعضهم عن نوادى الاصول للترمذى ما يقتضى أو
هذا الدعاء له أصل وأن الفقيه ابن عجل كان يأمربه ثم أفتى بخوار كتابته قياسا على كتابة الله في نعم
الزكاة واقره بعضهم بأنه قيل يطلب فعله لغرض صحيح مقصود فأبيح وإن علم انه يصيبه تجاسة وفيه
نظر وقد أفتى ابن الصلاح بأنه لا يجوز إن يكتب على الكفن يس والكف ويحجرهما خوفا من

منها مخرج الغالب وقد

دل على ما ذكرته كلام الشافعي وأصحابه وأئمة اللغة قال الشافعي ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى وأجزأته الجمعة وأدراك الركعة بأن يدرك الرجل قبل أن يرفع رأسه من الركوع فيرفع معه ويسجد وقال أيضا فمن أدرك منهم مع الإمام ركعة بسجدة تين أضاف إليها أخرى وكانت له الجمعة وقال أيضا في صلاة الخوف ولو فرقهم أربع فرق فضلى بفرقة ركعة وثبت قائما وأتموا ثم بفرقة ركعتين وثبت جالسا وأتموا ثم بفرقة ركعة وثبت قائما وأتموا ثم بفرقة ركعة وثبت جالسا وأتموا كان فيه قولان الخ وذكر أصحابه مثله وقال أيضا وإذا صلت الطائفة الثانية معه ركعته الباقية عليه فهل تجلس معه لتشهده أو تقوم للاتمام الخ وقال النووي إذا صلى مع الإمام ركعة من الجمعة ثم فارقه بعذر أو بعذرهم وقلنا لا تبطل صلاته بالمفارقة اتفقت الجمعة كما لو أحدث الإمام وهذا لا خلاف فيه وقال أيضا قال صاحب العدة وشرع في الظهر فتشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام قبل السلام وشرع في العصر الخ وقال أيضا قال الأزهرى وكل قومة يتلوها الركوع والسجدة تان من الصلوات

صديد الميت وسيلان ما فيه وقياسه على ما في نعم الصدقة ممنوع لان القصد ثم التمييز لا التبرك وهنا القصد التبرك فالاسماء المعظمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للنجاسة والقول بأنه قيل يطلب فضله الخ مردود لان مثل ذلك لا يحتاج به وإنما كانت تظهر الحجة لو صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك (وسئل) فسمح الله في مدته عن أقل الكفن الشرعى المجزئ ما هو وما هو الأفضل وما الزائد على الأفضل وهل يحرم الاسراف فيه وكيف يكون وهل الفقير والغنى فيه سواء وهل يجوز دفن اثنين في قبر واحد لغير ضرورة وإذا قلتم لا فهل هذه الفساقى التى تعمل ويدفن فيها الاقارب قبل البلى جائزة ويجزئ الدفن فيها أم لا وما هى الضرورة المجوزة لجمع اثنين في قبر وهل إذا حفر قبر ووجد فيه عظم هل يجوز فيه الدفن أم لا (فأجاب) بقوله أقل الكفن ثوب يستر جميع البدن فان اقتصر على ساتر العورة وهى ما بين سرة الرجل وركبته وغير وجه المرأة وكفها ولو أمة لزوال الرق بالموت أجزأ من حيث سقوط الحرج عن الأمة وان أتم الورثة بنقص الميت عن حقه اذ حقه ستر كل بدنه حيث خلف مالا ولم يوص بترك الزائدة على العورة هذا هو المعتمد من اضطراب طويل لا يليق ذكره بهذا المحل ويجزئ الكفن من أى نوع كان لكن يحرم الحرير ونحوه من مزعفر وكذا معصر على الخلاف فيه حيث كان هناك غيره على الذكر البالغ العاقل خلافا للأذرى ومثله الخنثى نعم المتجه كما قاله الاستوى وغيره وصرح به الجرجاني أنه لا يجوز الطين مع وجود غيره ولو حشيشا وإن جاز ذلك للحى في الصلاة لما فيه من الازدراء بالميت ولا يجزئ أيضا متنجس بما لا يعفى عنه مع وجود ظاهر غير حرير أما الحرير فيقدم على المتنجس والأفضل للرجل ثلاثة أبواب وكونها لفاف ومتساوية للمرأة والخنثى خمسة إزار ثم قميص ثم خمار ثم تلف في لفافتين ولا يجوز الزيادة على ثوب يستر كل البدن ان كفن من بيت المال أو مما وقف على الاكفان كما أقي به ابن الصلاح ويحتمل أن يلحق به ما وقف على تجهيز الموتى ويحتمل خلافه لان التجهيز يشتمل الواجب والمستدوب والأقرب الاول وان التجهيز لا ينصرف الا الى ما يجب من الكفن والدفن ونحوهما أو كان عليه دين مستغرق ولم يرخص الغريم بالزائد على الثوب ولا يعتبر رضاه بما يستر كل البدن وان كان له المنع من المستحب لتأكد أمر هذا أى بالاختلاف في وجوبه وعلى تسليم هذه العلة فيؤخذ منها تخصيص عموم قولهم له المنع من المستحب بغير ما اختلف في وجوبه وليس للوارث المنع من الثلاثة ولو اتفق الورثة على ثوب أو قال بعضهم يكفن بثلاثة وبعضهم ثوب ولم يوص الميت به فيها كفن بثلاثة والزيادة على الثلاثة في الرجال خلاف الاولى وعلى الخمسة فيه في المرأة مكروهه لانه سرف كذا قاله الأصحاب وهو المذهب وان قال في المجموع ولو قيل بتحريمها لم يعد وبه قال ابن يونس وقال الأذرى أنه الأصح المختار وحيث قلنا بجواز الزيادة على الثلاثة أو الخمسة فينبغى أن يقيد بما يأتي عن الأذرى في المغالاة فيه وما تقرر يعلم أن المذهب أن الاسراف في الكفن مكروه لأحرام ولذلك قالوا تركه المغالاة فيه وتكفين المرأة أى ونحوها بالحرير خلافا للأذرى لان ذلك سرف لا يليق بالحال قال الأذرى والظاهر أنه لو كان الوارث محجورا عليه أو غائبا أو كان الميت مفلسا جرمت المغالاة فيه من التركة وهى ويجزئ ما قاله من الحرمة في الصور الثلاث في تكفين المرأة ونحوها بالحرير وقد علم بما ذكرته جواب قول السائل وكيف يكون الكفن فان أراد السؤال عن صفته فالسنة أن يكون أبيض ومغسولا قال البغوى وثوب القطن أولى من غيره قال في الروضة ويعتبر في الكفن المباح حال الميت فيكفن الموصى من جيات الثياب والمتوسط من أوسطها والعسر من خشبها له واعتبار ما ذكر من الأحوال الثلاثة سنة فالغنى والفقير ليسا سواء في الكفن الاكمل وأما في أقل ما يجزئ فيها فيه سواء ولا عبرة بأسرافه وتقديره

كلها فهي ركعة فتثبت بذلك
 ان الاركان الاربعة ليست
 من مسمى الركعة المذكورة
 وبما تقرر علم أنه لو أدرك
 الامام في ركوع ثانياً الجمعة
 واستمر الى فراغه من
 السجدةتين ثم فارقها بعد رأو
 غيره وضم اليها ركعة أخرى
 صحت جمعة كما جزم به
 الاسنوي وغيره وأما
 ما استنبطه السبكي بقوله
 ومن هذا الفرق تستفيد
 أن من أدرك من أول
 الركعة الثانية الى بعد
 السجود وأحدث الامام في
 التشهد أنه لا يدرك الجمعة
 وان شرط ادراكها ركوع
 الثانية أن يستمر الامام الى
 السلام فمردود بما قدمته
 وبتقدير كون الاركان
 الاربعة من مسمى الركعة
 الاخيرة لا يشترط في وقوع
 ذلك جمعة الاستمرار الى
 سلام الامام بدليل قوله
وَيُكْبَرُ من أدرك ركعة
 من الجمعة فقد أدرك
 الجمعة حيث قال ركعة ولم
 يقل ركعة الامام الاخيرة
 (سئل) عن استخلفه
 امام الجمعة في ثانيتهما ولم
 يدرك أولاهما معه فإنه
 يتمماظهر اهل يشترط كونه
 زائداً على الاربعين كما
 ذكره الفقيه تليد صاحب
 الروض في حاشيته حيث
 قال لم يشترط هو ولا في
 الروضة كونه زائداً على
 الاربعين ولا ينبغي أنه
 لا يد منه فاستحضره
 أم أولاً بشرط

قبل موته نعم إن كان عليه دين مستغرق اعتبر تقديره على الاوجه اخذاً بما قالوه في المفلس والفرق
 بينهما لا يجدي كما يعرف بتأمله وأما دفن اثنين في قبر واحد فان اتحد نوعها كرجلين أو امرأتين
 واحتيج اليه بأن كثر الموتى وعسر الافراد فعل وان لم يحتج اليه نذب تركه كما في الروضة وأصلها
 وقال الما وردى يكره والسرخسي يحرم قال السبكي والاصح الكراهة أو نفى الاستحباب وأما
 الحرمة فلا دليل عليها وأما جمع امرأة ورجل في لحد واحد فلا يجوز الا ان اشتدت الحاجة
 اشتداداً حثيثاً كان لم يوجد أولم يتمكن إلا من ذلك أو كان بينهما محرمية أو زوجية أو أحدهما
 صغيراً لم يبلغ حد الشهوة والخثني مع الانثى أو غيره كالانثى مع الذكر وحيث جمع متحدى النوع
 أو مختلفيه جعل بينهما حاجز تراب أو نحوه وهو مندوب على الاوجه وفاقاً للاذرعى ويحتمل وجوبه
 ان تعدى بجمع متحدى النوع لغير ضرورة وأما الدفن في الفساقى فالكلام عليه يستدعى الكلام على
 أقل القبر وهو حفرة تمنع الرائحة والسبع قال الرافعي والغرض من ذكرها ان كانا متلازمين بيان
 فائدة الدفن والا فبيان وجوب رعايتهما ولا يكفي احدهما اه قال غيره وظاهر انهما غير متلازمين
 وهو كذلك وعليه فالفساقى التي لانكتم الرائحة وتمنع السبع لا يكفي الدفن فيها من ثم قال السبكي
 في الاكتفاء بالفساقى نظر لانها ليست معدة لكم الرائحة لانها ليست على هيئة الدفن المعهود شرعاً
 قال وقد أطلقوا تحريم ادخال ميت على ميت لما فيه من هتك حرمة الاول وظهور رائحته فيجب
 انكار ذلك اه وتأمل آخر كلامه تعلم أنه حيث حفر قبراً متعدياً وأما مع ظن انه بلى ولم يبق فيه
 عظم فوجد فيه عظم رد التراب عليه وجوباً ولا يجوز الدفن فيه قبل البلى وفي الروضة وغيرها يحرم
 نبش قبر الميت ودفن غيره فيه قبل بلائه عند اهل الخبرة بتلك الارض فان حفر فوجد فيه شيء من
 عظم الميت قبل تمام الحفر وجب ردترا به عليه وان وجدها بعد تمام الحفر جعلها في جانب من القبر
 وجاز لمشقة استئناف قبر دفن الاخر معه (وسئل) نفع الله به قالوا يسقط فرض صلاة الجنائزة
 بصبي ميّز ولو مع وجود رجل فهل هو موافق لقضية قول الشيخين انما تصح بمن كان من أهل
 فرضها وقت الموت أو لما صوبه الاسنوي من أن الشرط أن يكون من أهل صحة الصلاة حيثئذ
 (فأجاب) بقوله المعتمد ما ذكره الاسنوي ولا ينافيه كلام الشيخين وغيرها لان مرادهم باهلية
 الفرض أهلية صحة فعله فيوافق كلام الاسنوي وقوله ان قضية كلامهم انها لو كانت حائضاً عند
 الموت وطهرت بعد الغسل ونحو ذلك لا تصح صلاتها ممنوع لان كلامهم هنا خرج منخرج الغالب
 كما يدل له نصريحهم بما ذكره السائل من سقوط فرضها بفعل المميز مع وجود الرجال (وسئل) نفع
 الله به قالوا الاولى بغسل الرجل من الرجال أولا هم بالصلاة عليه فيقدم المعتق وعصبته على ذوى
 الارحام وقدموا في المرأة ذوات الارحام كبنت العم وبنت العمة وبنت الخال وبنت الخالة على ذوات
 الولاء فما الفرق (فأجاب) بقوله قد يفرق بأن الملحظ في التقديم مع الذكورة الاحق بالتقديم في
 الصلاة والمعتق أحق من ذوى الارحام والملاحظ في التقديم مع الانوثة القرب وذوات الارحام أقرب
 من ذوات الولاء وانما كان المعتق أحق بالصلاة من القريب من ذوى الارحام لان له عصوبة اقتضت
 قوة ارثه والمدار في التقديم في الصلاة على قوة الارث وبما تقرر يعلم انه ينبغي أن يكون السلطان
 مقدماً هنا في الغسل على ذوى الارحام ومتأخر عن المعتق اخذاً بما قالوه في نظيره في الصلاة
 ويحتمل الفرق بأن في الصلاة من الشرف مالا ينبو عن رتبة السلطان بخلاف الغسل الا ان يجاب
 بان هذا حق ثبت له فله مباشرة بنفسه وتفويضه الى غيره (وسئل) فسح الله في مدته بما لفظه
 استثنى بعضهم الغريب العاصى بغرته كالابى والناشرة والغريق العاصى بركوبه البحر كمن ركب
 لشرب الخمر أو ليسرق ورده الزركشى فقال والظاهر أن هذا لا يمنع الشهادة ثم قال وأما الميت

المسئلة في كلام غيره أوفى
 كلامهم ما يؤخذ موافقته
 أو مخالفته (فأجاب) بأن
 ما قاله الفتى واضح مذكور
 في المطولات والمختصرات
 إذ لو لم تعتبر زيادة الخليفة
 حيث لزمه إتمامها ظهر
 على الأربعين لزم صحة
 الجمعة بتسعة وثلاثين وقد
 قالوا إن من شروط الجمعة
 العدد وهو أربعون في
 جميعها وقد قالوا لو سلم
 بعض المأمومين في الجمعة
 التسليم الأولى خارج
 وقت الظهر وباقيهم فيه
 فإن كان المسلمون فيه
 أربعين صحت جمعهم وإلا
 فلا تصح لأن المسلمين
 خارجه لزمهم إتمامها
 ظهرا وقد قالوا لو نقص
 عدد الأربعين فيها بطلت
 ويتمونها ظهرا لأن العدد
 شرط في ابتدائها فيكون
 شرطاً في جميع أجزائها
 كالوقت وقد قالوا لو
 انقضوا فيها إلا تسعة
 وثلاثين بالامام وكانوا
 أربعين بخفى فإن اقتضى
 به بعد انقضاءهم لم تصح
 جمعهم للشك في تمام العدد
 المعتبر والا صحت لانا
 حكمنا بانقضاءها وصحتها
 وشكنا في نقص العدد
 بتقدير أنوته والاصل
 صحة الصلاة فلا نطلبها
 بالشك اهـ فأراد الفتى بقوله
 المذكور التصريح بعين
 المسئلة (سئل) عن خطيب
 حال خطبته مسك حرف

عشقا فشرطه العفة والكتمان وينبغي أن يراد به من يتصور اباحة نكاحه لها شرعا ويتعذر الوصول
 اليها كزوجة الملك والانعشقه الامرد معصية فكيف تحصل به ادرجة الشهادة قال ويستثنى من الميتة
 بالطلاق الحامل بزناها فكيف الجمع بين أطراف كلامه المشتمل على تناقض في الظاهر (فأجاب)
 بقوله يجاب بأن الجهة في الغربة والفرق منفكة اذ المحصل للمعصية ليس هو المحصل للزهور بل
 المحصل له سبب آخر غير الغربة وغير ركوب البحر كمروض ربيع ونحوه مما ليس ناشئا عن ذنك
 في العادة وبه فارق ما يأتي في الحبل من الزنا وأما في مسئلة العشق والطلاق فالمحصل للزهور هو
 ما به المعصية لا غير اذ ليس هناك سبب غير العشق والحبل مع الطلاق اللازم له الذي لا يتصور
 انفكاكه عنه حتى يحال عليه الهلاك فلم يمكن أن ما يكون ما به المعصية محصلا للشهادة مع اتحاد
 الجهة نعم لو رأى أمرد رؤية مباحة كاول نظرة فنشأ منها عشقه فغف فكنتم فبات لم يبعد أن يقال
 هنا انه شهيد اذ لا معصية (وسئل) فسح الله في مدته بما صورته فرض الكفاية وسننها مهم يقصد
 حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله وإذا فعله واحد سقط الحرج عن الباقي ويلزم عليه أن
 لا يصح فعل واحد منها بعد صدوره من آخر لسقوط الخطاب به مع تصريحهم في صلاة الجنابة
 بخلافه فما الذي يظهر في الجواب عن ذلك (فأجاب) بقوله الذي يظهر أن في كل من فرض الكفاية
 وسننها خطابين أحدهما يقصد به حصول الفعل لدفع الاثم في الاول أو خلاف الاول أو الكراهة
 في الثاني وهذا هو الذي يسقط بالواحد والثاني يقصد به تحصيل الفعل لاجل مصلحة حصول
 الثواب وهذا هو الذي يسقط بالواحد بل لا بد من الاتيان به من كل فرد فرد بعينه فان قلت
 يلزم على ذلك أن تكون سنة الكفاية متضمنة لسنة العين قلت لك أن تلزمه لكن سنة العين التي
 تضمنتها سنة الكفاية ليست كسنة العين المطلوبة بخصوصاً لأن هذه ليس في تركها كراهة ولا خلاف
 أولى بخلاف تلك ولك أن تمنعه بأن هذا المتضمن لا يسمى سنة عين أصلاً لأن سنة العين هي التي طلبت
 مع النظر لفاعلها بالذات وهذه ليست كذلك ولا يلزم من ترتب الثواب على حصولها كونها تسمى
 سنة عين كما لا يخفى (وسئل) فسح الله في مدته قالوا لا بد في التكريرة الثالثة من الدعاء للبيت بخصوصه
 كإغفر له وأورحه فهل يشمل ذلك الطفل وهل اللهم اجعله فرطاً لأبويه كاف عن ذلك (فأجاب)
 بقوله لا فرق بين الطفل وغيره كما اقتضاه إطلاقهم وهو صريح واضح وكونه مغفورا له لا يمنع الدعاء له
 بذلك لأن ذلك يحصل له به زيادة في رفع درجته والدعاء بجعله فرطاً لأبويه الخ القصد به والذاه
 بالذات وإن كان يلزم منه كونه مغفورا له إذ الفرط السابق المهيء لمصالحها واللوازم لا يكتفى
 بها في مثل هذا المقام المطلوب فيه التنصيص على ما ينفع الميت هذا ما يظهر ويحتمل أنه يكفي اكتفاء
 باللازم المذكور (وسئل) نفع الله به بما لفظه وقع الوباء في بلاد فهل يكره لاحد من أهل تلك
 البلاد الدخول في بلد أخرى ولا يحرم الخروج حيثنأ أولاً (فأجاب) بقوله اذا عم الوباء قطرا
 من الاقطار فظاهر أنه لا يحرم حيثنأ الخروج من بلد إلى بلد أخرى منه ولا دخولها لفوات المعنى
 المعلل به حرمة الخروج وكراهة الدخول حيثنأ قد نقل ما يوافق ذلك عن ابن بنت الاعز من
 المتأخرين فان قلت الغرباء أسرع تأثراً أيام الوباء من أهل البلد فينبغي كراهة الدخول وان عم
 قلت هو كذلك ان تباعدت البلدان تباعدا فاحشا بحيث يقضى أهل الخبرة باختلاف هوائها
 لأن الداخل حيثنأ للبلد البعيدة يكون بدنه أسرع انفعالا وتأثراً بهواء تلك البلد وإن كان الوباء
 في بلده أيضاً فان قلت لعل هذا مبنى على ما عليه الاطباء من أن الطاعون إنما ينشأ عن فساد
 الهواء والذي ثبت في الحديث الصحيح أنه من الجن قلت ليس مبني على ذلك إذ لا مانع من أن
 الجن يكون لهم مزيد تسلط على الغرباء أكثر وعلى هذا فلا فرق بين البلد البعيدة

جانب ذلك الحرف عاج
بعيد عنه فهل تصح خطبته أم لا
كقايض طرف شيء على
نجس لم يتحرك بحركته فان
صلاته لا تصح (فاجاب)
بانه تصح خطبته كما تصح
صلاة من صلى على سرير
قوائمه في نجس أو على
حصير مفروش على نجس
أو يده جل مشدود
في سفينة فيها نجاسة وهي
كبيرة لا تنجر بحره لانها
كالدار أما إذا كانت
صغيرة تنجر بحره فان
صلاته لا تصح قال
الاسنوي في المهمات
وصورة مسألة السفينة كافي
الكفاية أن تكون في البحر
فان كانت في البر لم تطل
قطعا صغيرة كانت أو
كبيرة اهـ وإنما بطلت
صلاة القايض المذكور
في السؤال لخله ما هو متصل
بنجاسة ولا يتخيل في
مستلثا أنه حامل للنسب
(سئل) عن قول المنهاج
ثم أن أدرك الاولى تمت
جمعهم هل المراد ادراكها
تامة مع الامام أم لا لقول
الشرح سواء أحدث
الامام في الاولى أم في
الثانية (فاجاب) بأن المراد
ادراك ركوعها مع الامام
وان أخذت فيها ولهذا لم
يقُلْ ثم ان كان أدرك مع
الامام الاولى (سئل) عن
شخص خطب وأم يوم الجمعة
وأقربا كان الخطبة وشروطها
واركان الصلاة وشروطها

والقرية وعلى تسليم كونه مبني عليه فلا مانع من اجتماع السبيين من فساد الهواء وطعن الجن ألا
تري إلى قول فقهاءنا أن الوصية أيام الوباء ولو من الصحيح تكون من الثلث وليس ذلك إلا لأن
الهواء قد فسد فالأبدان كلها مشرقة على التغير والفساد وان لم تحس بذلك وكلامهم هذا صريح
في أن فساد الهواء له دخل وان كان طعن الجن له دخل أيضا ولا مانع من أن الله تعالى يجعل لتسلط
الجن على الطعن أمانة وهي فساد الهواء (وسئل) رضى الله عنه بما صورته ما تقولون في مسئلة وقع
فيها جوابان مختلفان صورتها صحراء واسعة يسيل ماؤها إذا أتى المطر في بستان جماعة وفي الصحراء
المذكورة مقبرة جرت العادة أن من أراد الدفن فيها فلا مانع له وليست موقوفة فدفن فيها رجل
من أهل العلم والصلاح فهل يجوز البناء عليه مدرسة أو قبة أو تربة ونحو ذلك ليتنفع الحى والميت
بالقراءة فيها وليتميز بها عن غيره ويكثر زواره والتبرك به أولا أجاب الاول فقال يكره البناء في المقبرة
المسبلة بل لا يجوز لما فيه من التضيق على الناس وقد قال الامام شهاب الدين الاذرعى الوجه في البناء
على القبور ما اقتضاه اطلاق ابن كج من التحريم من غير فرق بين ملكه وغيره للنهى العام ولما
فيه من الابتداع بالقبيح واضاعة المال والسرف والمباهاة ومضاهاة الجبابرة والكفار والتحريم
يثبت بدون ذلك اهـ جواب الاول وأجاب الثاني فقال يجوز البناء في الصحراء المذكورة لامور
أحدها أن هذه الصحراء حكمها الموت وقد قال الامام ابن العباد ان كانت أى المقبرة مواتا لم
يحرم البناء فيها وان كانت مملوءة جاز البناء فيها باذن المالك الامر الثاني أن الامام بدر الدين الزركشى
نقل في الخادم عن الشيخ الامام شرف الدين الانصارى كلاما طويلا في الكلام على القرافة ذكر
في أثناءه ان السلف رضى الله عنهم شاهدوا هذه القرافة الكبرى والصغرى من الزمان المتقدم
وبنى فيها التراب والدور ولم ينكره أحد من علماء الاعصار لا بقول ولا فعل قال وقد بنوا فيه
قبة الامام الشافعى رضى الله عنه ومدرسته وهكذا سائر المزارات الى آخر كلام الشرف الانصارى
قال بعض المتأخرين واقتضى كلامه عدم تحريم البناء في المسبلة قال واذا لم يحرم في مسبلة لم يحرم
في موات وملوك باذن مالكة من باب أولى قال وهو مخالف لما تقدم عن الاذرعى الثالث أن
الحاكم قال في مستدركه أثر تصحيح أحاديث النهى عن البناء والكتب على القبور ليس العمل عليها
فان أئمة المسلمين شرفا وغزا البناء على قبورهم وهو أمر أخذه الخلف عن السلف قال البرزلى فيكون
اجماعا الامر الرابع أن ما قاله الامام الاذرعى فيه نظر فقد ذكر هو في الوصايا عن الشيخين من
غير اعتراض عليها جواز الوصية لعامة قبور الاولياء والصالحين لما فيها من احياء الزيارة والتبرك
بها وقال أعني الامام الاذرعى في الوقف بعد نقله هذا الكلام قلت وقضيته بجواز الوقف على
عمارة هذا النوع ويختص المنع بغيره وعلى جواز الوقف على قبور أهل الخير العمل له المقصود
من كلام الامام الاذرعى وقد ذكر هو أيضا في الوصايا ان الوصية والوقف انما يجوزان فيما
يكون قرابة عند الموصى او الواقف الامر الخامس ان بعض علماء ائمتنا المتأخرين ذكر كلاما حسنا
يؤيد جواز البناء فقال قلت ذكروا صحة الوصية لبناء المسجد الاقصى وقبور الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام وألحق الشيخ أبو محمد بها قبور العلماء والصالحين لما فيها من احياء بالزيارة وقد ذكر
الغزالي رضى الله عنه في الوسيط والاحياء كلاما يدل على جواز البناء على قبور علماء الدين ومشايخ
الاسلام وسائر الصالحاء ولا يبعد جواز ذلك محتملا على الاكرام قال وفي شرح التنبيه للامام ابن
الرفعة ما يدل على جواز البناء كما في الوسيط والاحياء بل على استجابه ولا شك في ذلك لموجوده في
جميع أمصار الاسلام قديما وحديثا قال ولم ينقل عن أحد من العلماء والصالحاء وولادة أمور الدين
انكار فيه بقول ولا فعل مع عدم الشك في تمكثهم منه والله تعالى أعلم اهـ السؤال فما المرجح

هل تصح خطبته وامامته
وصلاته ام لا (فاجاب)
ان كلامه من خطبته وصلاته
صححة اذ الله يقصد بقرض
من فروضها تفلا وهنأهو
الراجح وان خالف فيه
بعضهم (سئل) هل يكفي في
الخطبة قول الخطيب الصلاة
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ام لا بدأ يقول
كما في التشهد اللهم صل على
محمد (فاجاب) بانه يكفي
اللفظ المذكور في الصلاة
في الخطبة وفي الصلاة في
التشهد لانه يسمى صلاة
وقد قال الناصري في كلامه
على قول الخاوي في الخطبة
ثم لفظ الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم لا يتعين
صحتها بل يجوز ان يقول
أصلى على رسول الله او
نصلى ولا يتعين لفظ النبي
كما توهمه عبارة المصنف بل
يجوز أن يقول على البشير
او النذير اه وقال في
كلامه على الصلاة في التشهد
وظاهره أنه لا يتعين لفظ
محمد بل لو قال والصلاة على
احمد فالاصح في التحقيق
أنه لا يجزى بخلاف الصلاة
على رسول الله او النبي
فان الاصح الاجزاء فيها
(سئل) عن الاربعين
الذين تتعبد بهم الجمعة اذا
كان فيهم قوة السماع بحيث
لو أصغى كل منهم سمع الخطبة
هل يكفي أو لا بد من
سماعهم بالفعل (فاجاب)

المعتمد من الجوابين وما قولكم رضى الله عنكم اذا كانت الصحراء التي فيها المقبرة المذكورة غير
موقوفة وكانت صفقتها على ما ذكرنا أولا فهل ياشيخ الاسلام حكم هذه الصحراء حكم المسبلة لتكون
من أراد الدفن فيها فلا مانع له أم حكمها حكم الارض المملوكة لتكون مائها إذا أتى المطر يسيل
في بستان جماعة ام حكمها حكم الارض الموات كما قال بعض المفتين من علماء العصر فان قلتم
حكمها حكم المسبلة فاذا كانت الصحراء واسعة فهل يجوز البناء فيها اذا لم يحصل التضيق لسعة
البقعة سيما انهم علوا كراهة البناء لما فيه من التضيق بل هذا التعليل في جواب الاول وان قلتم
حكمها حكم الارض المملوكة جاز البناء فيها باذن المالك كما تقدم عن الامام ابن العماد وان قلتم
حكمها حكم الموات كما قال بعض المفتين من علماء العصر فمن أحيائها أو قطعة منها ملكها وصارت
ملكاً له من املاكه يتصرف فيها كيف يشاء كما قال هذا المفتي بل كلام من جوز البناء محمول على
ما اذا كان البناء في موات او ملك أو ضحوا لنا القول في ذلك بجواب شاف يحصل به المقصود وما
قولكم رضى الله عنكم في قول من قال يكره البناء على القبر والكتابة وأن يعلم بعلامة زائدة وقيل
لا يكره البناء إذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات نقل من جامع الفتاوى هل الكراهة
للتزييه وقوله وقيل لا يكره البناء الخ هل رأيتم ما يعضده غير ما ذكرنا في السؤال الاول وما قولكم
فسح الله في مدنتكم وأعاد علينا من بركتكم في قول الشيخين في الجنائز يكره البناء على القبر وقالوا
في الوصية تجوز الوصية لعارة قبور العلماء والصالحين لما في ذلك من الاحياء بالزيارة والتبرك بها
هل هذا تناقض مع عليكم أن الوصية لا تنفذ بالمكروه فان قلتم هو تناقض فما الراجح وان قلتم لا فما
الجمع بين الكلامين (فأجاب) بقوله المنقول المعتمد كما جزم به النووي في شرح المذهب حرمة البناء
في المقبرة المسبلة فان بنى فيها هدم ولا فرق في ذلك بين قبور الصالحين والعلماء وغيرهم وما في الخادم
ما يخالف ذلك ضعيف لا يلتفت اليه وكما أنكر العلماء على بائنة الامام الشافعي رضى الله عنه وغيرها
وكفى بتصريحهم في كتبهم انكاراً والمراد بالمسبلة كما قاله الاسنوى وغيره التي اعتاد أهل البلد الدفن
فيها اما الموقوفة والمملوكة بغير اذن مالكيها فيجزم البناء فيها مطلقاً قطعاً اذا تقرر ذلك فالمقبرة التي
ذكرها السائل يحرم البناء فيها ويهدم ما بنى فيها وان كان على صالح أو عالم فاعتمد ذلك ولا تغير بما
بخالفه وأما المسئلة الثانية فقد علم جوابها بما تقرر وهو انه حيث اعتيد الدفن في محل من الصحراء
تحرم البناء فيها وهدم وان لم يحصل به تضيق في الحال لانه يحصل به ذلك في الاستقبال ولان من
شأن البناء أن يضيق وكون مائها إذا أتى المطر يسيل إلى بستان جماعة لا يخرجها عن كونها مسبلة
ويلحقها بالموات خلافاً لما نقل عن بعض المفتين نعم ان اتخذ أصحاب البستان في ذلك المحل الذي
اعتيد الدفن فيه مجارى للماء حتى يصل إلى بستانهم وكان ذلك الاتخاذ قبل ان يصير ذلك المحل
مسبلاً ملكوا تلك المجارى وحريمها ولم يجز الدفن فيها وأما المسئلة الثالثة فالحاصل من اضطراب
وقع للشيخين فيها أن قولها في الجنائز يكره البناء على القبر مرادها بناء في ملك الشخص أو غيره
بأذنه فان أراد المسبلة أو الموقوفة كان مرادها كراهة التحريم وما ذكره في الوصايا محمول على غير
البناء في المسبلة لما تقرر لك أولاً وكراهة الكتابة وما بعدها للتزييه لا للتحريم (وسئل) نفع الله
به ما حكم الاذان والاقامة عند سد فتح اللحد (فاجاب) بقوله هو بدعة اذ لم يصح فيه شيء وما نقل
عن بعضهم فيه غير معول عليه ثم رأيت الاصحى أفتى بما ذكرته فانه سئل هل ورد فيها خبر عند
ذلك فاجاب بقوله لا أعلم في ذلك خبراً ولا أثراً الاشياء يحكى عن بعض المتأخرين انه قال لعله مقيس
على استحباب الاذان والاقامة في أذن المولود وكأنه يقول الولادة أول الخروج الى الدنيا وهذا
آخر الخروج منها وفيه ضعف فان مثل هذا لا يثبت الا بتوقيف اعني تخصيص الاذان والاقامة

بحيث يسمع العدد الذي
تتعد به الجمعة فالسماح
بالفعل لا يشترط والا كان
الانصات واجبا وقد صرحوا
باستجابته فيكتفى برفع
الصوت واما كان السماع
(سئل) عن ساعة الاجابة
في يوم الجمعة وقلها صلى الله
عليه وسلم وقد قيل انها بين
خطبة الامام واحرامه
بالصلاة فهل هي ساعة معينة
في وقت مخصوص لا تحصل
في غيره فاذا كان في البلد
جمع متعددة استغرقت جميع
وقت الظهر أو اختلفت
الصلوات في أقطار الارض
فان قيل لكل جمعة ساعة لزوم
تعددتها والوارد واحدة
وان قيل انها ممتدة انتفى
التقليل (فاجاب) بانهم
اختلفوا فيها على أقوال
كثيرة وأرجاها من وقت
جلوس الخطيب على المنبر
الى آخر الصلاة وليس المراد
انها مستغرقة للوقت
المذكور بل المراد انها
لا تخرج عنه لانها لحظة
لطيفة وقال شيخ الاسلام
الشهاب ابن حجر في شرحه
للبخاري فان قيل ظاهر
الحديث حصول الاجابة
لكل داع بشرطه مع
اختلاف الزمان باختلاف
البلاد والمصلين فيتقدم
بعض على بعض وساعة
الاجابة متعلقة بالوقت
فكيف تتفق مع
الاختلاف وأجيب
باحتمال أن تكون ساعة

والا فذكر الله تعالى محبوب على كل حال الا في وقت قضاء الحاجة اه كلامه رحمه الله وبه يعلم
انه موافق لما ذكرته من أن ذلك بدعة وما أشار اليه من ضعف القياس المذكور ظاهر جلي يعلم
دفعه بادنى توجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه ما حكم بناء القبور وقد
مدما كين فقط وهل يجوز أخذ حجارة القبور لسد فتح لحد أو لبناء قبر (فأجاب) بقوله لا يجوز على المعتمد
بناء القبر في المقبرة المسبلة سواء اظهر بنيانه تضيق في الحال أم لا وهى التي اعتاد أهل البلد الدفن
فيها وان لم يعرف لها مسبل والحق بها الاذرى الموت لأن فيه تضيقا على المسلمين بما لا مصلحة
ولا غرض شرعى فيه بخلاف الاحياء وهو أوجه من قول غيره يجوز ويهدم بلا خلاف كافي المجموع
وان قلنا الكراهة للتنزيه ويظهر ان الذى يهدمه هو الحاكم لا الآحاد أخذنا من كلامهم في باب
الصلح لما يخشى فيه من الفتنة وسواء فيما ذكر البناء في حريم القبر وخارجه خلافا لبعضهم ومن
المسبلة الموقوفة بل أولى قال الزركشى والبناء في المقابر أمر قد عمت به البلوى وطم ولقد تضاعف
البناء حتى انتقل للمباهاة والشهرة وسلطت المراحض على اموات المسلمين والاشراف والاولياء
وغيرهم فلاحول ولا قوة الا بالله اه وليس هذا خاسا بترتب مصر بل انتقل نظير ذلك وأخش منه الى
ترتبي المعلاة والبيع حتى صار يقع فيهما من المفساد ما لا يقع في غيرهما وسببه ولاية السوء
وقضاء الجور ثم ظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين البناء القليل والكثير لان علة الحرمة أنه يتأبد
بالجص واحكام البناء فيمنع عن الدفن هناك بعد البلى والانتحاق وهذا يجرى في البناء القليل فهو
حرام كالكثير والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أدام الله النفع به ما حكم المرائي وهل
أحد قال فيها من العلماء المشهورين (فأجاب) بقوله عبارة شرحى للعباب ويحرم التدب مع البكاء
كما حكاه في الاذكار وجزم به في المجموع وصوبه الاسنوى قال والا لدخل المؤرخ والباحث لكنه في
الروضة تبع الرافعى في حذف التقيد بالبكاء واعتمده الزركشى وغيره كما يعلم من كلامه الاق وهو
تعديد محاسن البيت كواكهفاء واجبله واسندها واكرامه وذلك لما يأتي بل في المجموع عن
جمع الاجماع عليه قال فيه وجاء في الاناحة ما يشبه التدب وليس منه وهو خير البخارى عن أنس رضى
الله عنه قال لما نفل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاها الكرب فقالت فاطمة واأبتاه فقال ليس
على أيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت واأبتاه جنة الفردوس مأواه يا أبتاه الى جبريل نعاها ثم قلت
في الشرح المذكور ويكره تربية الميت كما ذكره المتولى والرويانى في البحر للنهى عن المرائي
وفسروها بأنها عد محاسنه أى بغير صيغة التدب السابقة لئلا يلزم اتحادها معها وقد أطلقها
الجوهري على عد محاسنه مع البكاء وعلى نغم الشعر اليه فيكره كل منهما لعموم النهى عن
ذلك قال جمع متأخرون منهم الاذرى في توسطه وأطال في ذلك ولعله أى ما ذكر من كراهة
التربية اذا بعثت على النوح وتجديد الحزن او ظهر منها تهرم او فعلت مع الاجتماع لها او اكثر منها
لكن خالف الاذرى في بعض ذلك ان بعثت على ذلك اى النوح ونحوه مما ذكر كما يصنع
الشعراء في عظماء الدنيا وينشد في المحافل عقب الموت فهى نياحة محرمة بلا شك اه ويؤيده
قول ابن عبد السلام بعض المرائي حرام كالنوح لما فيه من التبرم بالقضاء الا اذا ذكر مناقب عالم
ورع او صالح للحث على سلوك طريقته وحسن الظن به بل هى حينئذ بالطاعة والموعظة اشبه
لما ينشأ عنها من البر والخير ومن ثم مازال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونها على عمر
الاعصار من غير انكار وقد قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا على من شم تربة احدا ان لا يشم مدى الزمان غويا

صبت على مصائب لو انها صبت على الايام عدن لاليا

مصل كما قيل نظيره في ساعة الكراهة ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وان كانت هي خفيفة (سئل) عن قضاء الفريضة والخطيب يخطب هل يحرم سواء كان قضاؤها فوراً ولا تتعد أم يجوز مطلقاً أم يجوز في القضاء الفوري أم لا (فاجاب) بأنه يحرم عليه بعد جلوسه قضاؤها وان كان فوراً ولا تتعد (سئل) عن الاعمى اذا كان يحسن المشى بالعصا بلا قائد هل يجب عليه المشى الى الجمعة كما ذكره القاضي حسين أم لا (فاجاب) بأن الراجح عدم وجوب الجمعة على الاعمى المذكور لمشقته وقد أشعر كلام الشيخين بتضعيف كلام القاضي لمخالفته لاطلاق الاكثرين وضعفه الشاشي والنووي في نكته وان قواه لا ذرعى وغيره حملاً لاطلاقاً على الغالب نعم ان حمل كلام القاضي على من اعتاد المشى وحده الى موضع الجماعة وغيره بلامشقة فهو ظاهر (سئل) هل تتعد بأربعين من الجن (فاجاب) بأنه قد ذهب بعضهم الى اعتقادها بهم اذا تصوروا بصورة الادميين (سئل) عمالو سلم شخص على الخطيب وهو يخطب هل يجب عليه رد السلام او لا (فاجاب) بأنه لا يجب على الخطيب رد

وقد رثاه صلى الله عليه وسلم كثيرون من أصحابه كأبي بكر وعثمان وعلي وحسان وصفية عمته وغيرهم رضى الله عنهم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) أدام الله النفع بعلمه أن يتفضل بذكر شيء في موت الاولاد من الاحاديث والآثار لانه عم في هذا العام موت الصغار بالطاعون فلعل آباءهم يتصبون بسبب ذلك (فأجاب) بقوله أما مطلق الصبر فله فضائل كثيرة وفيها أحاديث شهيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم الصبر نصف الايمان واليقين الايمان كله وقوله صلى الله عليه وسلم الصبر من الايمان بمنزلة الرأس من الجسد وقوله صلى الله عليه وسلم ما رزق عبد خيراً له ولا أوسع من الصبر وقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الايمان الصبر والسماحة وقوله صلى الله عليه وسلم نعم سلاح المؤمن الصبر والدعاء وقوله صلى الله عليه وسلم النصر مع الصبر والفرج مع الكرب وان مع العسر يسراً وقوله صلى الله عليه وسلم انتظر الفرج بالصبر عبادة ومن رضى بالقليل رضى الله تعالى عنه بالقليل من العمل وقوله صلى الله عليه وسلم ان الصبر عند الصدمة الاولى وقوله صلى الله عليه وسلم الصابر عند الصدمة الاولى وقوله صلى الله عليه وسلم الصبر ثلاثة صبر على المصيبة وصبر على الطاعة وصبر عن المعصية فمن صبر على المصيبة حتى يردها بحسن عزائمها كتب الله له ثلاثمائة درجة ما بين الدرجتين كما بين السماء والارض ومن صبر على الطاعة كتب له ستمائة درجة ما بين الدرجتين كما بين تخوم الارض الى منتهى الارضين ومن صبر عن المعصية كتب الله له تسعمائة درجة ما بين الدرجتين كما بين تخوم الارض الى منتهى العرش مرتين وأما الصبر على موت الاولاد ففيه فضائل أكثر من أن تحصى وفيه أحاديث أعظم من أن تستقصى منها قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة قبضتم ولد عبدي فيقولون نعم فيقولون أقبضتم ثمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول ما ذا قال عبدي فيقولون حمدك واسترجع فيقول الله تعالى ابنوا لعبدي بيتاً في الجنة وسموه بيت الحمد ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا حنثاً الا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته اياهم وقوله صلى الله عليه وسلم من دفن ثلاثة من الولد حرم الله عليه النار وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث الا تلقوه من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء دخل وقوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى اذا وجهت الى عبد من عبيدى مصيبة في بدنه أو في ولده أو في ماله فاستقبلها بصبر جميل استجيت يوم القيامة أن انصب له ميراً نأوا وأشرله ديواناً وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لا يرضى لعبده المؤمن اذا ذهب بصفية من أهل الارض فصبر واحتسب ثم ابواب له دون الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله ما لعبدى المؤمن عندي جزاء اذا قبضت صفية من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث الا أدخله الله الجنة بفضل رحمته اياهم وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلمين يموت بينهما ثلاثة أولاد لم يبلغوا الحنث الا أدخلهما الله بفضل رحمته اياهم الجنة فيقال لهم ادخلوا الجنة فيقولون حتى يدخل آباؤنا فيقال لهم ادخلوا الجنة أنتم وآباؤكم وقوله صلى الله عليه وسلم ما مكن امرأة تقدم بين يديها ثلاثة من ولدها الا كانوا لها حجاباً من النار قالت امرأة اثنتين قال واثنين وقوله صلى الله عليه وسلم من احتسب ثلاثة من صلبه دخل الجنة قالت امرأة اثنان قال واثنان وقوله صلى الله عليه وسلم من قدم له ثلاثة لم يبلغوا الحنث كانوا له حصناً حصيناً من النار واثنين وواحد ولكن ذلك في أول صدمة وقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار الا تحلة القسم وقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لاحداكن ثلاثة من الولد فتحسبهم الا دخلت الجنة واثنان وقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ان السقط ليجرأه بسرره الى الجنة اذا

السلام اذا سلم عليه (سئل)
 عما نقل عن ابن الملقن في
 شرح التذية في استحباب
 تنف الابط ما صورته فرع
 كما يستحب تنف الابط
 يستحب تنف الانف أيضا
 كذا في الكفاية من غير عزو
 لاحد هل هو معتمد أم ما
 في أحكام المحب الطبري
 مانعه استحباب قص شعر
 الانف وكرهه تنفه ثم
 روى عن عبد الله بن بشير
 المازني رضى الله عنه موقوفا
 لا تنفوا الشعر الذي في
 الانف فانه يورث الاكلة
 لكن قصوه قصارواه أبو
 نعيم في الطب اه كلامه
 (فاجاب) بان المعتمد ما في
 أحكام المحب الطبري
 (سئل) عن مستخلف
 استخلفه الامام الحدث
 حدث وكان المستخلف
 معتقدا بالامام قبل حدثه
 ولم يترك الاولى فصار اماما
 في الثانية فهل اذا صلى
 بالقوم ركعة صارت أولى
 والساويين ثمانية فبعد
 تشهدهم يتم جمعة أم
 ظهر (فاجاب) بانه يتم
 صلاته ظهر الجمعة ففي
 المنهاج ثم ان ادرك الاولى
 تمت جمعهم والافتقار لهم
 دونه في الاصح وان أوهم
 كلام الروضة وأصحاب خلافة
 (سئل) عما اذا صعد الخطيب
 وأراد أن يلتفت ويقبل
 على الناس يلتفت على يمينه
 أو على يساره (فاجاب) بانه
 يلتفت على يمينه (سئل)

احتسبته وقوله صلى الله عليه وسلم لسقط أقدمه بين يدي أحب الى من فارس أخلفه خلفي وقوله
 صلى الله عليه وسلم ان أبغض العباد الى الله العفريت النفريت الذي لم يرزأ أى يصب في مال ولا
 ولد وقوله صلى الله عليه وسلم يخ يخ ما أثقلتم في الميزان لاله الا الله والحمد لله والله أكبر والولد
 الصالح يتوفى للمراء المسلم فيحتسبه وقوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل من أمتي ليدخل الجنة فيشفع
 لاكثر من مضر وان الرجل من أمتي ليعظم للنار حتى يكون أحد زواياها ومامن مسلمين يقدمان أربعة
 من ولديهما الا ادخلهما الله الجنة بفضل رحمته قالوا أو ثلاثة قال أو اثنين قال أو اثنين
 وقوله صلى الله عليه وسلم تعسر نزع الصبي تمحيص للوالدين وقوله صلى الله عليه وسلم لامرأة قالت
 يا رسول الله قدمت ثلاثة من الولد فقال لها صلى الله عليه وسلم لقد احتظرت بحظارة شديدة من
 النار وقوله صلى الله عليه وسلم مامن امرأين مسلمين هلك بينهما ولدان أو ثلاثة فاحتسبا وصبرا
 فريان النار أبدا وقوله صلى الله عليه وسلم مامن مسلمين يموت لهما ثلاثة من أولادهما لم يبلغوا
 الحنث الا كانوا لهما حصنا حصينا من النار قالوا يا رسول الله وان كانا اثنين قال وان كانا اثنين قالوا
 وان كان واحدا قال وان كان واحدا ولكن انما ذاك عند الصدمة الاولى وقوله صلى الله عليه وسلم
 من أصيب له ولدان أو ثلاثة لم يبلغوا الحنث فاحتسبهم كانوا له ستر من النار وقوله صلى الله عليه وسلم
 من دفن ثلاثة من الولد فصر عليهم واحتسبهم وجبت له الجنة ومن دفن اثنين فصر عليهما واحتسبهما
 وجبت له الجنة ومن دفن واحدا فصر واحتسب كانت له الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم من قدم ثلاثة
 لم يبلغوا الحنث كانوا له حصنا حصينا من النار قال أبو ذر قدمت اثنين يا رسول الله قال واثنين قال أى
 ابن كعب قدمت واحدا يا رسول الله قال وواحدا ولكن ذاك في أول صدمة وقوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم من قدم شيئا من ولده صابرا محتسبا حجبه باذن الله من النار وقوله صلى الله عليه وسلم من
 كان له فرطان من أمتي أدخله الله الجنة قالت عائشة فمن كان له فرط قال ومن كان له فرط يا موقفة
 قالت ومن لم يكن له فرط قال فانا فرط أمتي لم يصابوا بمثل وقوله صلى الله عليه وسلم من مات له
 ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم يرد النار الا عابر سبيل يعنى الجواز على الصراط وقوله صلى الله
 عليه وسلم يا عثمان أما ترضى بان للجنة ثمانية أبواب وللنار سبعة لا تنتهى الى باب من ابواب
 الجنة الا وجدت ابنك قائما عنده آخذ بحجزتك يشفع لك عند ربك قالوا يا رسول الله ولنا في فرطنا
 ما لعثمان بن مظعون قال نعم لمن صبر واحتسب وقوله صلى الله عليه وسلم لأن أقدم سقطا أحب
 الى من مائة مستتم وأما الصبر على المصائب مطلقا ففيه أحاديث كثيرة أيضا منها قوله صلى الله عليه
 وسلم إذا أصيب أحدكم بمصيبة فليذكر مصيبتة بى فانها من أعظم المصائب وقوله صلى الله عليه
 وسلم مامن أحد أصيب بمصيبة فاسترجع الا استوجب من الله ثلاث خصال كل خصلة خير من الدنيا
 وما فيها قال أبو عبيدة يعنى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون وقوله صلى
 الله عليه وسلم ما من امرئ تصيبه مصيبة تحزنه فيرجع فيقول انا لله وانا اليه راجعون الا قال الله
 عز وجل أو جعلت قلب عبدى فصر واحتسب اجمعوا ثوابه منها الجنة وما ذكر مصيبتة فرجع
 الا جدد الله له أجرها وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد يصاب بمصيبة فيقول انا لله وانا اليه
 راجعون اللهم عندك احتسبت مصيبتى فأجرنى فيها واعقبني منها خيرا الا أعطاه الله ذلك وقوله
 صلى الله عليه وسلم ما من عبد يصاب بمصيبة فيفرغ الى ما امر الله به من قوله انا لله وانا اليه راجعون
 اللهم أجرنى في مصيبتى هذه وعضى منها خيرا الا أجره الله في كل مصيبة وكان قمنا أى حقيقا من
 أن يعوضه الله منها خيرا وقوله صلى الله عليه وسلم ليس ترجع أحدكم في كل شيء حتى في شئ نعله
 فانها من المصائب وقوله صلى الله عليه وسلم من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبتة وأحسن

عقبا وجعل له خلفاء صالحا وقو صلى الله عليه وسلم من أصابته مصيبة فقال اذا ذكرها انا لله وانا اليه راجعون حدد الله له من أجرها مثل ما كان له يوم أصابته وقوله صلى الله عليه وسلم أعطيت أمتي شيأ لم يعطه أحد من الامم أن يقولوا عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون وقوله صلى الله عليه وسلم أيها الناس من أصيب منكم بمصيبة من بعدى فليتعز بمصيبته بي عن مصيبته التي تصيبه فان ان يصاب أحد من أمتي من بعدى بمثل مصيبته بي وقوله صلى الله عليه وسلم المصيبة تبيض وجه صاحبها يوم تسود الوجوه وقوله صلى الله عليه وسلم المصائب والاحزان في الدنيا جزاء وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أصابته مصيبة احتسب وصبر واذا أصابه خير حمد الله وشكر ان المسلم يؤجر في كل شيء حتى في اللقمة يرفعها الى فيه وقوله صلى الله عليه وسلم عظم الاجر عند عظم المصيبة واذا أحب الله قوما ابتلاهم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أحب الله العبد الصق به البلاء وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا أحب قوما ابتلاهم فمن صبر فله الصبر ومن جزع فله الجزع وقوله صلى الله عليه وسلم ما يزال البلاء بالمؤمن والمؤمنة في نفسه وولده وماله حتى يلقى الله وما عليه خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس بلاء الانبياء ثم الامثل فالامثل يبتلى الرجل على حسب دينه فان كان في دينه صلأ اشتد بلاؤه وان كان في دينه رقة ابتلى على قدر دينه فإي برح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشى على الارض وما عليه خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس بلاء في الدنيا نبي اوصفى وقوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس بلاء الانبياء ثم الصالحون ثم الامثل فالامثل وقوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس بلاء الانبياء ثم الصالحون وقد كان احدهم يبتلى بالفقر حتى ما يجد الا العبادة يحويها فيلبسها فيبتلى بالقمل حتى يقتله ولا حدهم كان اشد فرحا بالبلاء من احدهم بالعطالم وقوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس بلاء الانبياء ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس بلاء الانبياء ثم الامثل فالامثل يبتلى الناس على قدر دينهم فمن ثخن دينه اشتد بلاؤه ومن ضعف دينه ضعف بلاؤه وان الرجل ليصيبه البلاء حتى يمشى في الناس ما عليه خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء يضاعف علينا البلاء وقوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل يكون له المنزلة عند الله فيا يبلغها بعمل فلا يزال الله يبتليه بما يكره حتى يبلغه اياها وقوله صلى الله عليه وسلم اذا كثرت ذنوب العبد فلم يكن له من العمل ما يكفرها ابتلاه الله بالحزن ليكفرها وقوله صلى الله عليه وسلم اذا قصر العبد في العمل ابتلاه الله بالهم وقوله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن كمثل الزرع لا تزال الريح تفيه اى تمليه ولا يزال المؤمن يصيبه البلاء ومثل المنافق كمثل شجرة الارز لا تهر حتى تستحصد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اراد بعبده الخير عجل له العقوبة في الدنيا واذا اراد الله بعبده الشر امسك عنه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم اذى شوكة فافوقها الا حط الله تعالى به سيأته كما تحط الشجرة ورقها وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يشاك شوكة فافوقها الا كتب له بها درجة ومحيت عنه بها خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم ان الصالحين ليشدد عليهم فانه لا يصيب مؤمنا نكبة من شوكة فافوق ذلك الا حطت عنه بها خطيئة ورفع له بها درجة وقوله صلى الله عليه وسلم قاربوا وسادوا ففى كل ما يصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبها أو الشوكة يشاكها وقوله صلى الله عليه وسلم ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياهم وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يتعاهد عبده المؤمن بالبلاء كما يتعاهد والد الولد بالخير وان الله ليحمي عبده المؤمن من الدنيا كما يحمي المريض اهله الطعام وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد ابتلى ببلية في الدنيا الا يذنب والله اكرم واعظم عفوا من ان يسأله عن ذلك الذنب يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم

عن امام محدث أكرم بصلاة الجمعة ساهيا ثم تذكر فيها انه محدث هل يجوز له أن يستخلف شخصا آخر عقبه أم لا (فاجاب) بانه يجوز له الاستخلاف المذكور ولا يخالف ما ذكرته في قول المنهاج ولا يستخلف للجمعة الا مقتديا قبل حدثه لان قوله قبل حدثه جرى على الغالب (سئل) عن قول المنهاج وان كان سلم فانت الجمعة هل الحكم كذلك فيما اذا وقع سلام الامام ورفع المأموم من السجود معا أولا (فاجاب) بان صورتها أن امامه سلم قبل تمام سجوده (سئل) عن حلق الشارب هل هو سنة أولا وهل اصلاح اللحية سنة أولا (فاجاب) بان السنة قص الشارب بحيث يظهر طرف الشفة ولا يحفيه من اصله وليس اصلاح اللحية سنة (سئل) عن الحديث الذى يورده المرقى يوم الجمعة بين يدي الخطيب من قوله اذا قلت لصاحبك الخ هل هو صحيح أولا واذا قلتم بصحته فهل كانوا يوردونه في زمنه صلى الله عليه وسلم أولا واذا قلتم به فهل كانوا يوردونه بهذه الصيغة المعهودة الان أم لا وهل الاذان الذى يؤذنه المرقى بين يدي الخطيب له اصل ام لا (فاجاب) بان الحديث صحيح والاذان المذكور هو الذى كان في

وسلم ان الله ليتلى المؤمن وما يتلىه إلا لكرامته عليه وقوله ﷺ ليس بمؤمن مستكمل الايمان من لم يعد البلاء نعمة والرخاء مصيبة جعلنا الله من هؤلاء المؤمنين وألحقنا بأحبائنا من الصديقين والصالحين في دار كرامته مع دوام رضاه وغاية نعمته انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم (وسئل) نفع الله به عن معنى حسن الظن بالله تعالى هل المراد به ان يظن العبد أن الله تعالى يعطيه الخير ويوفقه له أو يحصل مراده في الدنيا والآخرة أو مجرد أن الله يرحمه فلو ظن لما رأى أحواله متفرقة غير منتظمة انه لا يفعل بي إلا كذا وكذا فهل هذا من عدم حسن الظن بالله تعالى أم لا وما مؤاده الحقيقي إذا أطلق (فأجاب) بقوله ذكرت في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر ما يعلم به الجواب عن ذلك وعبارته الكبيرة الحادية والثانية والاربعون سوء الظن بالله تعالى والقنوط من رحمته أخرج الديلمي وابن مردويه في تفسيره أنه صلى الله عليه وسلم قال أكبر الكبائر سوء الظن بالله عز وجل وقال تعالى عز قائلًا ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون (تنبيه) عد هذين كبيرتين مغايرتين لليأس من رحمة الله هو ما وقع للجلال البلقيني وغيره وكانهم لم ينظروا الى ما بين الثلاثة من التلازم ومن ثم قال أبو زرعة وفي معنى الآيس القنوط والظاهر أنه أبلغ منه للترقي اليه في قوله تعالى وان مسه الشرفيوس قنوط اه والظاهر أيضا أن سوء الظن أبلغ منها لانه يأس وقنوط وزيادة التجويز على الله تعالى أشياء لا تليق بكرمه وجوده وفي تفسير ابن المنذر عن علي كرم الله وجهه قال أكبر الكبائر الا من من مكر الله واليأس من روح الله والقنوط من رحمة الله وفي تفسير ابن جرير عن أبي سعيد نحوه وقلت قبل ذلك الكبيرة الاربعون اليأس من رحمة الله تعالى قال تعالى انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون وقال الله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقال تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم وقال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله تعالى مائة رحمة كل رحمة منها طباق ما بين السماء والارض أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والانس والبهاائم فيها يتعاطفون وبها يتراحمون وبها تعطف الطير والوحوش على أولادها وآخر تسعة وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة وأخرج الترمذي وحسنه عن أنس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول قال الله تعالى يا ابن آدم انك مادعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك يا ابن آدم لو أتيتني بقراب الارض أى بضم القاف ويجوز كسرها أى قريب ملئها خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئا لايتك بقرابها مغفرة وعن انس بسند حسن انه صلى الله عليه وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال كيف تجدك قال ارجو الله يا رسول الله وانى اخاف ذنوبى فقال صلى الله عليه وسلم لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن الا اعطاه الله ما يرجو وأمنه مما يخاف واخرج احمد انه صلى الله عليه وسلم قال ان شتمت انبأتكم ما اول ما يقول الله عز وجل للمؤمنين يوم القيامة وما اول ما يقولون له قلنا نعم يا رسول الله قال ان الله عز وجل يقول للمؤمنين هل احببتم لقائى فيقولون نعم يا ربنا فيقول لم فيقولون رجونا عفوك ومغفرتك فيقول الله قد وجبت لكم مغفرتي والشيخان قال الله عز وجل انا عند ظن عبدى بي وانا معه حيث يذكرني الحديث وابوداود وابن حبان في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم قال حسن الظن من حسن العباداة والترمذي والحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال من حسن الظن بالله من حسن العباداة ومسلم وغيره عن جابر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قبل موته بثلاثة ايام يقول لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله عز وجل واحمد وابن حبان في صحيحه والبيهقي انه ﷺ قال قال الله جل وعلا انا عند ظن عبدى بي

عنهما (سئل) عما إذا تعددت الجمعة في البلد لغير حاجة ولم تعلم السابقة وتعذرت اعاتها جمعة كاهو معلوم من استسكار العامة ذلك وعدم انقيادهم له فهل يجب صلاة الظهر أم لا وهل تسن رتبة الجمعة المؤخرة في هذه الحالة أم لا وهل يجمع بين صلاة الجمعة وهذه الظهر بتيمم واحد أم لا وهل يجمع بين الفرض واعادته أم لا (فأجاب) بأنه ان علم المصلى أن جمعته فعلت قبل انتهاء عدد الجع المحتاج اليها في ذلك البلد لم يجب عليه فعل الظهر والاوجب والرابطة المتأخرة حينئذ للظهر ويجوز أن يجمع بين صلاة الظهر والجمعة بتيمم واحد وكذلك الفرض واعادته (سئل) عن شخص لم يدرك امام الجمعة الا في التشهد ونوى الجمعة وصلها ظهرأ ثم أدرك الجمعة ثانيا تقام فهل يجب عليه اعاتها مع الجماعة (فأجاب) بأنه يجب عليه صلاة الجمعة ان كان عن تلزمه الجمعة والاستحب له فعلها (سئل) عن العذر المرخص في ترك الجمعة والجماعة مثل الراحة الكربة اذا اجتمعوا كلهم بصفة واحدة فهل يكره لهم الحضور أم لا (فأجاب) بأنه يجب عليهم حضور

الجمعة إذ لا يجوز لهم تعطيل
الجمعة في بلدهم أو قريتهم
ومعلوم أنه لا كراهة فيه
(سئل) عن امام سبها
عن السجدة الثانية من
الركعة الاولى من الجمعة
فقام وقرأ وذكره فلم
يتذكر فهل لهم متابعتها
على ظنه أم ينتظرونه بين
السجدين ويحتمل التطويل
أو ينتظرونه سجودا
(فأجاب) بأنه لا يجوز لهم
متابعتها ولا انتظاره بين
السجدين لما فيه من
تطويل الركن القصير
فيسجدون وينتظرونه
فيه وإن ذهب بعض
المتأخرين إلى أنهم ينتظرونه
في الجلوس بين السجدين
(سئل) عن قراءة الآية
في الخطبة من غير قصد لها
كان يقرأ قوله تعالى إن الله
وملائكته يصلون على
النبي يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه وآله وان الله
يأمر بالعدل والاحسان
الآية بلا قصد الآية
وغيرها من الفرائض بل
في أثناء الوعظ والتذكير هل
يحصل بها فريضة الآية
أولا والحال أنه لم يقصد
شيئا (فأجاب) بأنه لم يحصل
بها فريضة الآية (سئل) عن
قراءة الخطبة من غير تذكر
مواضع الفروض بالفريضة
بان لم يتميز عنده أركان
الخطبة وقت القراءة مع
كونها معلومة عند محققة
إذا تذكر فهل تصح خطبته

إن ظن خيرا فله وإن ظن شرا فله واليهي أن صلى الله عليه وسلم قال أمر الله عز وجل بعبد إلى
النار فلما وقف على شفتها التفت فقال أما والله يارب إن كان ظني بك لحسن فقال الله عز وجل
ردوه أنا عند حسن ظن عبدى بى (تنبيه) عند هذا كبيرة هو ما أطبقوا عليه وهو ظاهر لما
فيه من الوعيد الشديد الذى علمته بما ذكر بل فى التصريح الذى مر آنفا أنه من الكبائر بل جاء عن
ابن مسعود أنه أكبر الكبائر انتهى ما فى الزواجر وبه يعلم أن سوء الظن قد يراد به اليأس من رحمة
الله وفسر الفقهاء خبر مسلم السابق لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى بان المراد به أن
يظن أنه يرحمه ويعفو عنه واحسان الظن بالله تعالى مندوب قالوا ويندب للحاضرين أن
يحسنوا ظن المحتضر ويطمعوه فى رحمة الله تعالى وبحث الاذرعى وجوبه عليهم اذا رأوا منه أمارات
اليأس والقنوط أخذا من قاعدة النصيحة الواجبة وعبرة شرحى للارشاد بعد ذكر ذلك قيل
والاولى للصحيح تغليب خوفه على رجائه والاظهر فى المجموع استاؤها لان الغالب فى القرآن
ذكر الترغيب والترهيب معا وقال الغزالي أن أمن داء القنوط فالرجاء أولى أو أمن المكرفا خوف
أولى أى وان لم يلغب واحد منها استويا وينبغى حل كلام المجموع على هذه الحالة وقضية كلامه
اى الارشاد كاصله والروضة والمنهاج ان المريض الذى ليس بمحتضر كالصحيح والوجه ما دل عليه
كلام المجموع من ان المريض غير المحتضر مثله فى ذلك وعبارته اتفق الاصحاب وغيرهم على أنه
يسن للمريض ومن حضرته أسباب الموت ومقدماته أن يكون حسن الظن بالله تعالى انتهت عبارة
شرح الارشاد وبها مع ما سبق عن الزواجر يعلم ان الكلام فى مقامين احدهما شخص يجوز وقوع
الرحمة له والعذاب فهذا هو الذى تعرض له الفقهاء فان كان مريضا ندب له تغليب جانب الرجاء
وان كان صحيحا اختلفوا فيه كما رأيت ثانيهما فى شخص آيس من وقوع شيء من انواع الرحمة له
مع اسلامه وهذا هو الذى كلام الزواجر فيه فهذا اليأس كبيرة اتفاقا لانه يستلزم تكذيب النصوص
القطعية التى اشرنا اليها ثم هذا اليأس قد تنضم اليه حالة اشد منه فى التصميم على عدم وقوع الرحمة
له وهو القنوط بحسب ما دل عليه سياق فهو يؤس قنوط وتارة ينضم اليه أنه مع عدم رحمة له يشدد
عذابه كالكفار وهذا هو المراد بسوء الظن هنا فتأمل ذلك فانه مهم وقد علم ما قدمته عن الفقهاء
ان المراد باحسان الظن المندوب انه يظن ان الله يرحمه ومن الرحمة ان الله يوفقه للخير وان يعطيه
ما يسأل منه مما يتعلق بالدنيا والاخرة أو ان الانسان اذا رأى أحواله غير جارية على سنن الاستقامة
فاشتد الخوف عنده بسبب ذلك وخشى أن يعاقب على قبائحه مع تجويزه ان الله تعالى قد يعفو عنه
ويغفر له لم يكن هذا من سوء الظن بل هو من الحالات الكاملة والاحوال الفاضلة فقد قال صلى
الله عليه وسلم انا اعلمكم بالله واخوفكم منه وورد عن الخلفاء الراشدين وبقية أئمة السلف من
أنواع الخوف ما يفتت الكبد ويذيب الجلد ولذلك جرى جماعة اجلاء على ترجيح جانب الخوف
على جانب الرجاء مطلقا لانه مادام ترجيحه باقيا كان حاملا على اجتناب المعاصى وغيرها من سائر
ما لا ينبغى بخلاف ترجيح جانب الرجاء فانه غالبا يحمل صاحبه على اقتراف النقاىص خلصنا الله منها
ووقفنا لطاعته بمنه وكرمه وأدام علينا رضاه فى هذه الدار الى ان نلقاه آمين (وسئل) نفع الله به
بما لفظه احتيج لسد فتح لحد القبر ولم يوجد الا لبن لغائب ومسجدفا الذى يؤخذ (فأجاب) بقوله
متى توقف الدفن الواجب عليه جاز اخذه من مال الغائب لان الميت لم يكن له مال كان هذا المال
من جملة ما تعلق به فرض الكفاية الذى يعم جميع المومنين وان كان له مال كان كأكلى المضطر طعام
الغائب ويضمته ويؤمئذ من كلامهم فى المضطر اذا وجد ما كولا لغائب ولحم ميتة او صيد وهو
محرم ما قلناه هنا من انه يجب تقديم مال الغائب ولا يجوز الاخذ من جدار المسجد وان كان خرابا

نعم تصح خطبته خلافا لبعضهم (سئل) عما إذا نسي الخطيب الآية في الخطبة الاولى وجلس للفصل بين الخطبتين فلما قام تذكراً فقرأ الآية ثم فصل بينهما بالجلوس فهل يقطع الجلوس الاول والاولا بينهما أم لا (فاجاب) بانه لا يقطع الجلوس الاول فيها (سئل) عن الصلاة على النبي ﷺ إذا قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي هل هي مستحبة او جائزة وهل يرفع المستمع بذلك صوته حينئذ أم لا وفي غير هذه الآية في الخطبة اذا جرى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هل يستحب الصلاة عليه أولاً ولم يتعرض لذلك في الروضة وغيرها وهل صرح بذلك أحد في هذا الموضع أم لا (فاجاب) بانه تستحب الصلاة المذكورة ولا يرفع بها صوته ومضى ذكر النبي ﷺ استحبت الصلاة عليه والنصوص الدالة على استحباب الصلاة عليه عند ذكره كثيرة صلى الله عليه وسلم (سئل) عن الترضي على الصحابة عند ذكرهم في الخطبة هل هو كالصلاة على النبي ﷺ أم لا (فاجاب) بانه ليس الترضي المذكور فيها كالصلاة على النبي

لانه لا يمكن تملك بعضه ومال الغائب قد علمت انه يملك قهراً عليه للضطر بيده واذا قدم الغائب ووجد للبيت تركه فله مطالبة الوارث برد لئنه فيجب نبش القبر واعطاؤه لئنه او شراء غيره ان وجد والادفع له قيمته وواضح أن اللين المختلط بزل بحيث لا يمكن تطهيره لا يمكن تقويمه اذ لا يصح بيعه فلا تجب فيه قيمة وان وجب رده كغير المتمول (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة عن قبر والده أو أمه عند صالح فهل الاولى البداءة بزيارة الأصل أو الصالح (فاجاب) بقوله الذي يتجه في ذلك انه ان مر بقبر الصالح قبل بدأ به وآلا بدأ بابه او امه وهذا أولى من اطلاق بعضهم انه يبدأ بوالده لان الله تعالى أمر ببر الوالدين والاحسان اليهما ومن ذلك الوقوف عند قبرهما والدعاء لهما وتلاوة القرآن على قبرهما (وسئل) رضى الله عنه عن زيارة قبور الاولياء في زمن معين مع الرحلة اليها هل يجوز مع انه يجتمع عند تلك القبور مفاسد كثيرة كاختلاط النساء بالرجال واسراج السرج الكثيرة وغير ذلك (فاجاب) بقوله زيارة قبور الاولياء قربة مستحبة وكذا الرحلة اليها وقول الشيخ أنى محمد لا تستحب الرحلة الا لزيارته صلى الله عليه وسلم رده الغزالي بانه قاس ذلك على منع الرحلة لغير المساجد الثلاثة مع وضوح الفرق فان ماعداتك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا فائدة في الرحلة اليها وأما الاولياء فانهم متفاوتون في القرب من الله تعالى ونفع الزائرين بحسب معارفهم وأسرارهم فكان للرحلة اليهم فائدة أى فائدة فمن ثم سنت الرحلة اليهم للرجال فقط بقصد ذلك وانعقد نذرهما كما بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب بما لا مزيد على حسنه وتحريره وما أشار اليه السائل من تلك البدع أو المحرمات فالقربات لا تترك لمثل ذلك بل على الانسان فعلها وانكار البدع بل وازالتها ان أمكنه وقد ذكر الفقهاء في الطواف المندوب فضلاً عن الواجب أنه يفعل ولو مع وجود النساء وكذا الرمل لكن أمره بالبعد عنهن فكذا الزيارة يفعلها لكن يبعد عنهن وينهى عما يراه محرماً بل ويزيله ان قدر كما مر هذا ان لم تيسر له الزيارة الا مع وجود تلك المفاسد فان تيسرت مع عدم المفاسد فتارة يقدر على ازالة كلها أو بعضها فيأكد له الزيارة مع وجود تلك المفاسد ليزيل منها ما قدر عليه وتارة لا يقدر على ازالة شئ منها فالاولى له الزيارة في غير زمن تلك المفاسد بل لوقيل يمنع منها حينئذ لم يبعد ومن اطلق المنع من الزيارة خوف ذلك الاختلاط يلزمه اطلاق منع نحو الطواف والرمل بل والوقوف بعرفة أو مزدلفة والرمى اذا خشي الاختلاط أو نحوه فلما لم يمنع الأئمة شيئاً من ذلك مع ان فيه اختلاطاً أى اختلاطاً وانما منعوا نفس الاختلاط لا غير فكذلك هنا ولا تغتر بخلاف من أنكر الزيارة خشية الاختلاط فانه يتعين حمل كلامه على ما فصلناه وقررناه والا لم يكن له وجه وزعم أن زيارة الاولياء بدعة لم تكن في زمن السلف ممنوع وبتقدير تسليمه فليس كل بدعة ينهى عنها بل قد تكون البدعة واجبة فضلاً عن كونها مندوبة كما صرحوا به (وسئل) نفع الله به عن من بمقبرة فقرأ الفاتحة وأهداها لهم فهل تقسم بينهم أو يصل لكل منهم مثل ثوابها كاملاً (فاجاب) بقوله أفتى جمع بالثاني وهو اللائق بسعة الفضل (وسئل) نفع الله به بما لفظه ما حكم الاذان والاقامة عند سد فتح اللحد (فاجاب) بقوله هو بدعة ومن زعم انه سنة عند نزول القبر قياساً على نديهما في المولود الحاقاً لخاتمة الامر بابتدائه فلم يصب وای جامع بين الامرين ومجرد ان ذاك في الابتداء وهذا في الانتهاء لا يقتضى لحوقه به (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته عن حكم بناء القبور قدر مد ما كين فقط (فاجاب) بقوله يحرم بناء القبر في المقبرة المسبلة وهي التي اعتاد اهل البلد الدفن فيها ومثلها الموقوفة لذلك سواء كان مداماً ام مداماً كين لان الكل يسمى بناء ولو وجود علة تحريم البناء في ذلك وهي تحجير الارض على من يدفن بعد بلاء الميت اذ الغالب ان البناء يمكنك الى ما بعد البلى

صلى الله عليه وسلم (مسئل)

عن ذكر الخلفاء الراشدين
والسنة الباقيين والسيطين
والعيمين رضى الله عنهم
أجمعين في آخر الخطبة
والترضى عنهم من
السامعين هل له أصل من
السلف أولا وهل الأولى
ترك ذكرهم في الخطبة
أولا لترك الواضحة غير أن
عمه وسبطيه كذا ذكرهم
إياهم مع بقية الاتقي عطر
أما ما (فأجاب) بان ما ذكر
أصله الاقتداء بالشفيع
وليس الأولى تركه (مسئل)
عن أهل بلدة تجح عليهم
الجمعة فهل إذا تفرقوا عنها
وسكنوا البوادي على نحو
فرسخ أو فرسخين من
بلدتهم مع لهم اجتماع
اليها للجمعة والعيد فهل
تعتقد بهم الجمعة في تلك
البلدة إذا لم يكمل البعد إلا
بهم أولا والحال أنهم
لا يجوز لها إلا الحاجة إلى الجمعة
أو عيد وهل يجب عليهم
الحضور اليها لأجل الجمعة
ثلا تتعطل جمعة أهلها
(فأجاب) بأنه لا تعتقد الجمعة
من ذكر ولا يجب حضور
تلك البلدة لأجل الجمعة
حيث لم يتوطنها عدد من
تعتقد بهم الجمعة والله
سبحانه وتعالى أعلم
(باب صلاة الخوف)
(مسئل) عن شخص خطف
نعل إنسان وهو في الصلاة
هل يجوز له أن يجري خلفه

وأن الناس يهابون فتح القبر المبني فكان في البناء تضيق للبقرة ومنع الناس من الانتفاع بها
فحرم وجب على ولاية الأمر هدم الابنية التي في المقابر المسبلة ولقد أفتى جماعة من عظام
الشافعية بهدم قبة الامام السافعي رضى الله عنه وأن صرف عليها ألوف من الدنانير لكونها في
المقبرة المسبلة وهذا أغنى البناء في المقابر المسبلة ما عم وطم ولم يتوقه كبير ولا صغير فانا لله وانا اليه
راجعون (وسئل) رضى الله عنه هل يجوز لأحد الاخذ من حجارة القبور لسد فتح لحد ولبناء
قبر أم لا (فأجاب) بقوله ان علم مالك تلك الاحجار فواضح أنه لا يجوز الاخذ منها الا برضاه ان كان
رشيدا وان جهل فان رجى ظهوره لم يجز أخذ شيء منها وان أيس من ظهوره ففي من جملة أموال
بيت المال فلن له فيه حق الاخذ منها بقدر حقه وقد نقل الشيخان وأقره في احياء الموات أن
المال الضائع امره إلى الامام ان رأى حفظه حتى يظهر مالكة او يبعه وحفظ ثمنه فعل وله ان
يقرضه أى الثمن على بيت المال ومحل حفظه إلى ظهور مالكة كما في الخادم عن ابن عبد السلام ما اذا
توقع ظهوره وهو متعين ومن ثم جزم به ابن سراقفة فان أيس من ظهور مالكة صار مصروفا إلى مصارف
بيت المال وأخذ من هذا جماعة أن الأموال التي يأخذها المكاسون وتختلط وتنبهم فلا كما
تصير من أموال بيت المال (وسئل) نفع الله به وفسح في مدته عما اذا حضر المسلم الحروب
الواقعة بين الكفار الحريين ككفرة مليار فان من يشاهد الحرب كافرا كان أو مسلما يقصد
معاركهم الى نحو فرسخين ويعدون لذلك ما كل ويقوم عند معركتهم ويتفرج على القتل والضرب
فيما بينهم فهل يأثم المسلم بمشاهدته وحضوره لما فيه من تكثير جمعهم مع انه لا ضرورة
له الى ذلك وتقييح طائفة وتحسين أخرى والحث على الهجوم على الآخرين ووجود الخطر فرما
تصل اليه سهامهم وربما يجرح وربما يقتل أولاثم في ذلك واذا أعان المسلمون احدى طائفتي
الكفرة في حروبهم وقتلوا الآخرين معهم من غير ضرورة ولا حاجة حتى يقتلوا أو يقتلوا في
الحروب فهل يجوز ذلك أولا وهل يؤجر المسلم بذلك لقتله الكافر أو لكونه مقتوله وهل يعامل
معاملة الشهيد في عدم الغسل والصلاة عليه وقد يكون خروج المسلم لاعتهم لطلب ملوك بلادهم الكفرة
منه أن يخرج معهم لذلك فكيف يكون الحكم في ذلك وهل فرق بين ما اذا خرج بطلب ملوكهم
أولا (فأجاب) بقوله حضور المسلم لحرب الحريين فيما بينهم بقصد تعلبه الشجاعة وكيفية القتال
وقوة النفس عند مشاهدته أو بقصد فرحه بمن مات من الحريين لتعلو كلمة الله تعالى بضعف
شوكتهم وقلة عددهم أو بقصد شيء غير ذلك من المقاصد الصحيحة جائز لا محذور فيه بوجه سواء بعد
محل الحرب أو قرب وليس في ذلك تكثير لجمعهم فان التكثير انما يتصور في حق الموالى والمناصر وأما
الحاضر راجيا لزوالهم وفنائهم عن آخرهم ومنتظرا وقوع دائرة عليهم فينتقم منهم فغير مكث لجمعهم
بل هو من جملة المحاربين لهم باطنا وكذا لا محذور ايضا في اغراء بعضهم على بعض لان التوصل إلى
قتل الحربي جائز بل محبوب بأي طريق كان هذا كله ان ظن سلامته أو قتله بعد انكاثهم أما لو
غلب على ظنه ان مجرد حضوره يؤدي إلى قتله أو نحوه من غير ان يلحقهم منه نكابة بوجه لحضوره
حينئذ في غاية الذم والتقصير فليمسك عنه واذا أعان مسلم أو أكثر احدى الطائفتين فقتله
في الحرب أحد الحريين فهو شهيد لا يغسل ولا يصلى عليه وله ثواب أى ثواب ان قاتل لتكون
كلمة الله هي العليا ولا فرق في ذلك كله بين من خرج بنفسه ومن خرج بطلب ملكهم له حيث
لا اجبار (وسئل) نفع الله به عما اذا التقى مسلم وكافر في طريق في الامن فتسابا في شيء من الامور
فوقع الاختلاف بينهما حتى قتل المسلم فهل هو شهيد حتى لا يغسل ولا يصلى عليه أولا ولو وقع بين
الكفرة من غير ارادة حرب فأرادوا قتله فهرب منهم فقتلوه هل هو شهيد فلا يغسل ولا يصلى عليه

ويصل إلى القبلة وغيرها
 كحالة القتال ولا يضرب المشي
 على النجاسة كشدة
 الخوف أم لا وهل تلزمه
 الإعادة لو طوئه النجاسة
 أم لا وهل صرح بالمسئلة
 أحد من الأصحاب غير
 ابن العباد أم لا (فاجاب)
 بأنه يجوز صلاة شدة
 للخوف إذا خاف ضياعه
 ولا يضره وطؤه النجاسة
 كإكمال سلاحه المتلطيخ بالدم
 للحاجة ويلزمه فعلها ثانيا
 على المعتد والمسئلة مأخوذة
 من قولهم أنه يجوز له صلاة
 شدة الخوف للخوف على
 حاله بل صرح الجرجاني بأنه
 يصلها للخوف انقطاعه عن
 رفقته ومن تعليمهم عدم
 جوازها لمن خاف فوت
 العدو بأنه لم يخف فوت
 ما هو حاصل وقول الدميري
 لو شردت فرسه فقبضها إلى
 صوب القبلة شيئا كثيرا أو
 إلى غيرها بطلت مطلقا
 محمول على ما إذا لم يخف
 ضياعها (مسئل) هل يجوز
 صلاحات الرقاق فيما إذا
 كان العدو في جهة القبلة
 ولا حائل بينهم أو لا وهل
 يحتاج الإمام في صلاحات
 الرقاق إذا اقتدت به الفرقة
 الثانية إلى نية الإمامة ليحصل
 فضل الجماعة أو لا وهل إذا
 كان الإمام منتظرا للفرقة
 الثانية يحصل له ثواب
 الجماعة حال انتظاره أو لا
 (فاجاب) بأنه لا يجوز صلاة
 ذات الرقاق لفوات شرطها

أولا ولو سافر جماعة لتجاراتهم فالتقوا بالحريين في طريقهم فتقاتلوا من بعيد بالبنادق والسهام
 فقتل المسلمون بسبب ذلك فهل يغسلون ويصلى عليهم أولا ولو دفن من قتله الكفار الحريون
 من غير غسل ولا صلاة يزعم أنه شهيد مع أنه ليس كذلك لجهلهم بالحكم فلما علم الحكم حفروا
 فوجدوه متنفخا أو منتفا وتغذروا أخراجه وغسله فهل يجب التيمم مع إمكانه والحالة هذه أولا
 (فاجاب) بقوله إذا تحارب مسلم وكافر فقتل الكافر المسلم ظلما لكونه حريا أو ذميا ولم يتعد
 المسلم عليه بارادته قتله فالمسلم شهيد لا يغسل ولا يصلى عليه وهذا هو المراد بالشهيد حيث أطلق
 بخلاف ما لو أراد مسلم قتل ذمى ظلما فدفعه الذمى عن نفسه بالتدريج إلى أن أفضى الدفع إلى قتله
 فإن المسلم في هذه ليس شهيدا لتعديه المفضى إلى قتله وفي شرحي للعباب وقيد في البهجة الحرب
 بكونها حلالا احترازا عن محاربة مسلمين لذمين ظلما فلا يكون مقتولهم شهيدا وهو ظاهر اه وبها
 يتضح ما قررته ومن هرب منهم فقتلوه في الصورة المذكورة في السؤال غير شهيد فقد صرحوا بأن من
 اغتاله كافر في غير قتال غير شهيد وبأن الشهيد هو الذي قتله كافر مع قيام الحرب وفي شرح العباب
 وأفهم قوله مع قيام الحرب أن المعركة لو انجلت فولى المشركون قبيحهم المسلمون ليستأصلوهم
 ففكر بعضهم على مسلم فقتله لا يكون شهيدا لكن استبعده الأذرعى ومن ثم رجح الزركشى أنه
 شهيد لأن آثار القتال موجودة لم يفصل بينهما شيء اه وبهذا الأخير يفرق على كلام الزركشى
 بين هذه ومسلتنا بأن آثار القتال لما بقيت هنا كان القتال كأنه موجود وأما في مسألة السؤال
 فليس فيها آثار قتال ألبتة فلا مقتضى فيها للشهادة وفيه أيضا أن الشهيد هو الذي قتله كافر مع
 قيام الحرب أو مات بسبب الحرب كان رحمة دابة له أو لغيره أو عاد إليه سلاحه أو سلاح مسلم
 خطأ وبه يعلم أن المسلمين المقتولين في قول السائل نفع الله بعلومه وبركته ولو سافر جماعة لتجاراتهم
 الخ شهداء لا يغسلون ولا يصلى عليهم وفيه أيضا لو دفن الميت قبل الغسل أو بدله وهو التيمم نبش
 له القبر وجوبا تداركا للواجب ألا أن تغير قال الماوردي بالنتن والرائحة والقاضى أبو الطيب
 وابن الصباغ بالتقطع وهذا أبلغ مما قبله فان التأذى برائحته أبلغ من تقطيعه فيحرم النبش حينئذ
 لما فيه من هتك حرمة اه وبها يعلم في مسألة السؤال الأخيرة أنه لا يجوز النبش لما فيه من هتك
 حرمة الميت وأنه لا يجب التيمم بل يحرم النبش له كالغسل بعد التغير لما تقرر من أن فيه هتك
 لحرمة فان ظن عدم تغيره فنبش فرأى التغير وجب رد التراب فوراً كما هو ظاهر ويلزم من وجوب
 للفورية فيه عدم وجوب الغسل أو التيمم بل عدم الجواز وفي شرح العباب أيضا فان دفن من
 يجب غسله قبل غسله أو تيممه كما قاله الأذرعى وغيره نبش له ثم بعده يصلى عليه لأنه واجب مقدور
 عليه فوجب فعله مالم يتغير بنحو تن شديد كما يأتي حينئذ لا يجوز نبشه لهتك حرمة وتردد الأذرعى
 في النبش عند دفنه بلا غسل جهلا أو نسيانا أو خوفا من نحو عدو أو لفقد الطهور ثم أشار إلى أنه
 حيث صحت الصلاة عليه بلا غسل لم ينبش والا ينبش وهو محتمل ويحتمل الأخذ باطلاقهم من النبش
 مطلقا حيث لا تغير مباغة في إكرامه ولعل هذا أقرب اه (مسئل) نفع الله به عن قول الأصحاب
 رضى الله عنهم يسن قراءة يس عند من حضره الموت يعنى مقدماته لأن الميت لا يقرأ عليه هل
 لا يؤمر بالقراءة عليه لعدم انتفاعه بها للصعود بروحه إلى الحضرة الإلهية فلا تنفاه انتفاعه بالقراءة
 حينئذ كما ذا كرتى بذلك بعض ائمتنا أم المراد غير ذلك وما هو (فاجاب) بقوله قولهم الميت
 لا يقرأ عليه مبنى على ما أطلقه المتقدمون من أن القراءة لاتصل إلى الميت لأن ثوابها للقارىء والثواب
 المترتب على عمل لا ينقل عن عامل ذلك العمل قال تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ووصول
 الدعاء والصدقة ورد بهما النص فلا يقاس عليهما اذ لا مجال للقياس في لك فاتجه قولهم أن الميت

ولا يحتاج الإمام إلى نية
الإمامة إذا اقتدت به
الفرقة الثانية ويحصل له
فضيلة الجماعة حال انتظاره
(سئل) هل ترك الصلاة
لمن لم يدرك الحج إلا به
واجب (فأجاب) بأنه
واجب

(باب اللباس)

(سئل) هل يجوز تطير
العرقية مثلاً بالفضة كما قاله
بعضهم أم لا كما هو ظاهر
كلامهم (فأجاب) بأنه
لا يجوز تطير العرقية مثلاً
بالفضة للرجل والحق
أخذاً بعموم كلامهم في
تحريم الذهب والفضة
عليها إلا ما استثنوه
(سئل) عن خضب لحيته
بسواد أو خاء بعد شيئا
هل يحرم أو لا (فأجاب)
بأن خضاب الشيب بالحرمة
والصفرة سنة وخضابه
بالسواد حرام إلا للجاهل
في الكفار فلا بأس به
(سئل) هل يجوز الجلوس
على اللحاف الحرير لا يلمس
يعد للجلوس عليه أم لا
لأنه يعد مستعملاً وهل
إذا جاز الجلوس عليه
يجوز التخطي به على قفاه
(فأجاب) بأنه لا يجوز
الجلوس على اللحاف
الحرير إلا أن يفرش عليه
غيره لأنه يجلس عليه بلا
فرش يعد مستعملاً له وإنه
لم يكن المقصود من اتخاذه
ذلك فلو جعل الحرير عاكلاً
الأرض وجلس على طائفة
لم يحرم ولا يجوز التخطي به

لا يقرأ عليه لما ذكرته ولما كان المتأخرون يرون وصول القراء للميت على تفصيل فيه مقرر في محله
أخذ ابن الرفعة كغيره بظاهر الخبر من أنها تقرأ عليه بعد موته وهو مسجى بل في وجه لبعض
أصحابنا أنها تقرأ عليه عند القبر وتبع هؤلاء الزركشي فقال لا يبعد على القول باستعمال اللفظ في
حقيقته ومجازه أنه يندب قراءتها في الموضعين وما تقل في السؤال من التعليل بعدم انتفاعه للصعود
بروحه الخ كلام في غاية السقوط والفساد لأن صعود الروح للبلاء الأعلى لا ينافي انتفاعها بما
يصل إليها إجماعاً من الدعاء والصدقة فكذا القراءة لولا ما أشرت إليه من الفرق على أن الحق
وصولها أن عقبها دعاء بوصول ثوابها أو مثله لأن حذف لفظ مثل وإرادة معناها صحيح كعبتك بما
باع به فلان فرسه وأوصيت لك بنصيب ابني وكذا أن لم يعقبها دعاء وكانت على القبر لأن الميت
حينئذ كالحاضر ترجى له الرحمة والبركة وهذا يتضح فساد تلك المذاكرة اذ لو نظرنا إلى صعود روحه
بالمعنى الذي في السؤال لم يقولوا بذلك فإن قلت ينافي قولهم الميت لا يقرأ عليه قول الشافعي رضي الله
عنه يقرأ عند القبور ما تيسر من القرآن ويدعو لهم عقبها قلت لا ينافيه لأن كلامهم في مجرد القراءة
عند الميت وكلام الشافعي رضي الله عنه في قراءة عقبها دعاء وهذه يصل ثوابها إليه فلا تنافي بل في
كلام الشافعي رضي الله عنه هذا تأييد للتأخيرين في حملهم مشهور المذهب على ما إذا لم يكن
بحضرة الميت أو لم يدع عقبها (وسئل) نفع الله به عما قالوه في غسل الميت في أنه يغسل أولاً
رأسه ثم لحيته هل المراد تقدمها بغسلة الصدر والتنظيف والفرش والتلثيق أو بالاولى فقط
واستظهر بعضهم أنه يقدم بغسلات الصدر رأسه ثم لحيته ثم باقي بدنه ثلاثاً بالماء الصريف كذلك
هل هو كذلك أم لا (فأجاب) بقوله أن الغاسل يخير بين كل ما ذكر فيه كما حققه السبكي وغيره
حيث قال لا وجه لتخصيص الصدر بالاولى من غسلات التنظيف أي الذي يفهمه كلام الروضة وغيرها
بل الوجه التكرير به إلى أن يحصل النقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فإذا حصل النقاء وجب
غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة كغسل الحى فان استعمال الخالص بعد كل غسلة من
غسلات التنظيف كفاء ذلك عن استعماله بعد تمامها وتكون كل مرة من التنظيف واستعمال الخالص
بعد غسلة واحد وكلامه الأخير بيان لكلامهم وكذا الأول ومن ثم قال ابنه في التوشيح قد
لا يجعل ذلك خلافاً ويقال إنما خصت الأولى بالذكر لحصول النقاء بها غالباً أي فالحاصل أن
الغاسل يخير بين الكيفيتين وأن مرادهم بالثلاث في قولهم بعد غسلة الصدر ثم يصب ماء قراحاً
من فرقه إلى قدمه ثم يغسله بالماء القراح ثلاثاً أنها ثلاث متوالية في الكيفية الأولى ومتفرقة في
الكيفية الثانية فإن قلت أي الكيفيتين أفضل قلت ظاهر كلام السبكي وغيره أن الأولى هي الأفضل
لما تقرر أنها الموافقة للخبر ولأنها أبلغ في النظافة مع السهولة (وسئل) نفع الله به عن قولهم أن
أقل الدفن ما يمنع الميت ورائحته هل المراد يمنع رائحته بحيث لا يدركها القاعد الملاصق للقبر أو
المراد أن لا يدركها بالشم مع تقريب الأنف إلى تراب القبر لأنها إذا أدركت بذلك أدركها السبع
فيحمله على النباش أو غير ذلك (فأجاب) بقوله ظاهر كلامهم أنه لا يلزم من منع الرائحة منع السبع
وعكسه وهو ظاهر كما قاله جمع متأخرون فلا يكفي أحدهما كما قاله جمع متقدمون ونقله ابن الرفعة
عن الأصحاب وهو المعتمد وإن نازع فيه الأذرعى ومن تبعه إذا تقرر ذلك فالظاهر أن المراد
بمنع الرائحة منهم ما عمن عند القبر بحيث لا يتأذى بها تأذياً لا يحتمل عادة لأن ملحظ
اشتراط منع القبر لها دفع الأذى عن الناس والأذى إنما يتحقق بما ذكرته من أن يفوح
منه ريح يؤذى من قرب منه عرفاً أيذاء لا يصبر عليه عادة ويؤيد ما ذكرته أنه لا أثر
لرائحة لا تؤذى كذلك قول الأصحاب يسن أن يعقم القبر قدر قامته وبسطة لأنه أبلغ

في المقصود من منع السبع والرائحة فعلينا من ذلك ان أصل الرائحة لا يؤثر وانما المؤثر منه ما تقرر
وبما تقرر من عدم التلازم يندفع قول السائل لانها اذا أدركت بذلك أدركها السبع (وسئل)
فسح الله في مدته عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية في رابعة الجنابة
هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس بها للنسابة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور على
القبر وكونها كفارة لا اثم مروره عليه هل له أصل أيضا أم لا (فاجاب) بقوله جميع ما ذكر فيه
لا اصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكره القراءة في غير القيام من بقية
الصلوات وقول السائل عند المرور على القبر ان أراد المشي عليه فهو مكروه لا اثم فيه أو بجذائه
فلا كراهة ولا اثم فاي اثم في المرور حتى يحتاج لرفعه (وسئل) فسح الله في مدته عن قول الأئمة
لو اختلط مسلمون بكفار أو ماتت كافرة ولو حرية أو مرتدة وفي بطنها جنين مسلم ميت قبروا بين
مقابر المسلمين وعكسه لكن هل تلمس قبورهم أو ترفع شبرا استظهر بعضهم الاول قال لان رفعه يؤدي
الى ان يزار الكافر ويحترم فينتد يطمس قبرة هل هو كذلك أم لا (فاجاب) بقوله ما بحث من
الطمس محتمل وان كان ماعلل به غير مطرد بل غير صحيح لاننا نظرنا الى محل الدفن وهو كونه بين
مقبرتي المسلمين والكفار انتفى كونه يزار ويحترم سواء ارفع ام لم يرفع وان نظرنا الى ان الرفع
يستلزم الزيارة والاحترام حرمناه في مقبرة الكفار وليس كذلك فالوجه ان يقال لا يسن الرفع
لان فيه نوع احترام ولا يقال يسن الطمس لان الأئمة لم يطلبوه الا عند خشية النش لا غير وفرق
واضح بين العبارتين فتامله (وسئل) نفع الله به عن كيفية التصديق بثواب القراءة هل يكون
ذلك على الترتيب كان يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأته وأجر ما تلوته الى روح فلان ثم الى روح
فلان وهكذا كما في وقف الترتيب ويقدم الاقرب فالاقرب وبعدهم من شاء أو التشريك كأوصل اللهم
ثواب ما ذكر الى روح فلان وفلان او هما سياتي في الحكم بيننا ما في ذلك من نص او قياس
(فاجاب) بقوله ايصال عين ثواب ما قرأه الى غيره غير مراد وإنما المراد الدعاء بان الله تعالى يتفضل
ويوصل مثله الى المدعوله فلفظة المثل ان صرح بها فواضح والافهى مرادة وحذف لفظها وارادة
معناها شائع في كلامهم في الوصية والبيع وغيرهما واذا تقرر أن المراد الدعاء بايصال مثل ثواب
القراءة اتضح أنه لا فرق بين أن ياتي بالمدعو لهم مرتين أو بمجموعين بالعطف بالواو أو بدونه كأوصل
ثواب ذلك الى المسلمين أو الاشراف أو أهل بلد كذا لا ترى أنك لو قلت اللهم اغفر لفلان ولفلان
أو لفلان ثم فلان أو للمسلمين كنت داعيا ومؤديا لسنة الدعاء الخاص أو العام في الكل فكذلك
فما نحن فيه نعم في النفس توقف من الاتيان بالترتيب لان فيه نوع تحكم في الدعاء فينبغي انه
خلاف الأدب اذ اللاحق في الادب أن يفوض وقت اعطاء المطلوب للغير الى مشيئة الله تعالى
وأما التخصيص على طلب ان اعطاء فلان قبل فلان وفلان قبل فلان ففيه نوع قلة أدب كما لا يخفى
على موفق فان قلت ظاهر قولهم ويقرب زائره منه كقربه منه حيا أنه يعامله بما كان يعامله به لو كان
حيا كتقدمه على غيره في الزيارة ان كان له عليه ولادة أو مشيخة أو نحوهما واذا سن ذلك فليس
تقديمه في الدعاء على غيره قلت فرق واضح بين المقامين لان الزيارة اكرام ناجز تتفاخر به الارواح
كما ورد ما يدل على ذلك فساغ التقديم فيها لذلك وأما الدعاء فهو طلب افضال من الله تعالى على
المدعوله والخيرة في وقت ذلك اليه تعالى فلا دخل للترتيب بوجه بل فيه تحكم وقلة أدب كما
تقرر فلم يقل به نعم ينبغي اذا أراد ذكر جماعة كلا على انفراده أن يقدم في اللفظ مع العطف بالواو
لا بنحو ثم الافضل فالافضل كما هو ظاهر (وسئل) نفع الله به عن صلاة الجنابة هل كانت على
من قبلنا (فاجاب) بقوله نعم فقد اخرج ابوداود والطيالسي وابن منيع وعبد الله بن الامام احمد

المنسوج هل يحل استعماله
أم لا (فاجاب) بأن حرمة
استعمال الحرير على الرجل
والخنثى تناول غير
المنسوج أيضا بدليل
استنباطهم من الحرمة حيط
السبعة وليقة الدواة (سئل)
هل العذبة سنة أم لا وهل
يكراهها أم لا (فاجاب)
بأنها سنة وكذا كونها بين
كفيه إهداء به ^{عليه} ^{عليه}
ولا يكره تركها اذا أصبح
في النجس عنه شيء (سئل)
عن الإزار الحرير هل
تحرم على غير المرأة كما نقل
عن البرهان السجوري أم
تحل قياسا على التطريف
(فاجاب) بأنه تحل قياسا
على التطريف بل أولى
(سئل) ما المعتمد في كيس
البراهم (فاجاب) بأن
المعتمد تحريم كيس الحرير
على غير المرأة (سئل) عن
لبس الرجل الثوب المعصفر
هل هو مكروه أو حرام
(فاجاب) بأن الراجح انه
مكروه لإحرام (سئل)
هل يجوز الاستصباح
بالدهن النجس في المسجد
والمستأجر والمعارض أم
تكره أم لا (فاجاب) بأنه
يجوز للحاجة اليه فقد
صرحوا بجواز الاحتجام
والفصد فيه في أثناء وادخال
التعل المتنجسة فيه اذا أمن
تلوته بل قال الاسنوي
اطلاقهم يقتضي الجواز
وسيه قلة الدخان أم وأما

من صرح بشحيم
 الاستصباح بالدهن النجس
 فعله بان فيه تنجيسه
 (باب صلاة العيدين)
 (سئل) عما لو فاتته صلاة
 العيد وأراد قضاء هافهل
 يكبر أم لا (فأجاب) بانه
 يكبر فيها وعبرة بعضهم
 وتقضى اذا فاتت على صورتها
 (سئل) عن شرع في
 التكبيرات قبل الافتتاح
 في صلاة العيد هل يعود
 للافتتاح أم لا (فأجاب)
 بانه يعود الى الافتتاح
 والله تعالى أعلم
 (باب صلاة الكسوفين)
 (سئل) هل يشترط في
 خطبة غير الجمعة شروط
 الجمعة جميعها أم لا (فأجاب)
 بانه لا يشترط شروط
 خطبة الجمعة الا السماع
 والاسماع وكون الخطبة
 عربية (سئل) عما اذا نوى
 صلاة الكسوفين وأطلق
 هل له الاقتصار فيها على
 ركعتين كسنة الظهر وأن
 يصلها بركوعين وقيامين
 (فأجاب) بانه يجوز له كل
 من الامرين المذكورين
 (سئل) هل يجوز في صلاة
 الكسوف الزيادة على
 ركوعين للاحاديد في ذلك
 وهل يجوز تكريرها
 لظاهر خبر النعمان (فأجاب)
 بانه لا يجوز الزيادة ولا
 التكرير وقد أجاب
 الجمهور بأن أخبار
 الركوعين أشهر وأصح
 فوجب تقديمها ويجاب عن
 خبر النعمان بانه يحتمل أن
 ما صلاه بعد الركعتين لم ينو

والرويانى وابن عساكر والنسائى والبيهقى وغيرهم ان الملائكة لما قبضوا روح آدم صلى الله عليه
 وسلم واولاده ينظرون غسلوه وهم ينظرون وكفنوه وهم ينظرون وصلوا عليه ثم حفروا له ودفنوه
 ثم أقبلوا عليهم فقالوا يا بنى آدم هذه سنتكم في موتاكم وهذه سبلكم (وسئل) فسبح الله في مدته
 بما لفظه الحديث الصحيح من بجزاة فائى عليها خبرا الخ هل هو على ظاهره من أن ثناء الواحد
 يوجب الجنة وان خالف الاكثر (فأجاب) بقوله هو محمول عند العلماء على ظاهره بشرط كون
 الثناء من عدل خبير صالح للزكية وهذا الثناء علامة على ما عند الله للعبد باخبار الصادق صلى
 الله عليه وسلم وثناء الاثنين كاف كفى الخبر (وسئل) نفع الله به هل يعلم الاموات بزيارة الاحياء
 وبما هم فيه (فأجاب) بقوله نعم يعلمون بذلك من غير تقييد بزمان خلافا لمن قيد كما أفاده حديث
 ابن أبى الدنيا ما من رجل يزور قبر أخيه ويجلس عليه الا استأنس وردد حتى يقوم وصح حديث
 ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه وردد عليه السلام (وسئل)
 فسبح الله في مدته هل يعلم الاموات بأحوال الاحياء وبما هم فيه (فأجاب) بقوله نعم لحديث
 مسند أحمد ان أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الاموات فان كان خيرا استبشروا
 وان كان غير ذلك قالوا اللهم لاتمتهم حتى تهديهم كما هديتنا وبه يعلم انها انما تعرض على صالحى
 الاقارب وفى رواية لابي داود الطيالسى وان كان غير ذلك قالوا اللهم ألهمهم أن يعملوا بطاعتك
 وفى حديث ضعيف ان نفس المؤمن اذا قبضت تلقاها اهل الرحمة من عباد الله كما يلقون البشير
 من أهل الدنيا فيقولون انظروا صاحبكم ليستريح فانه في كرب شديد ثم يسألونه ما فعل فلان وفلانة
 هل تزوجت الحديث وفيه ان اعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من أهل الآخرة فان
 كان خيرا فرحوا واستبشروا وقالوا اللهم هذا فضلك ورحمتك فاتم نعمتك عليه وأتمه عليها
 ويعرض عليهم عمل المسء فيقولون اللهم ألهمه عملا صالحا ترضى به ويقر به اليك وروى الترمذى
 الحكيم حديث تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس على الله وتعرض على الانبياء وعلى الآباء
 والامهات الجمعة فيفرحون بحسنتهم وتزداد وجوههم ياضاواشراقا فاتقوا الله ولا تؤذوا أموالكم
 وفى حديث ابن أبى الدنيا لا تقضحوا موتاكم بسيئات أعمالكم فائما تعرض على أوليائكم من
 أهل القبور (وسئل) فسبح الله في مدته هل يسمع الميت كلام الناس (فأجاب) بقوله نعم
 لحديث أحمد وجماعة ان الميت يعرف من يغسله ويحمله ويدليه في قبره واخرج ابن ابى الدنيا
 عن عبد الرحمن بن أبى ليلي قال الروح بيد ملك يمشى به مع الجنائز يقول له اسمع ما يقال
 لك فاذا بلغ حفرة دفنه معه (وسئل) فسبح الله في مدته مامقر الارواح بعد موت أجسادها
 (فأجاب) بقوله صح انه صلى الله عليه وسلم قال انما نسمة المؤمن اى روحه طائر اى على صورته
 تعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم يبعثه وفى حديث سنده حسن تكون النسم
 طيرا يعلق بالشجر حتى اذا كان يوم القيامة دخلت كل نفس في جسدها وفى حديث مسلم وغيره
 أرواح الشهداء عند الله فى حواصل طير تسرح فى انهار الجنة حيث شاءت ثم تأوى الى قناديل
 تحت العرش وفى رواية سندها حسن ان ارواحهم فى قبة خضراء على نهر يباب الجنة يخرج
 اليهم منها رزقهم غدوة وعشية ولا تحالف ما قبلها لانهم مراتب وصح حديث اولاد المؤمنين فى جبل
 فى الجنة يكفلهم ابراهيم وسارة حتى يردهم الى آباءهم يوم القيامة واخرج جماعة انه عليه السلام قال اتيت
 بالمعراج الذى تعرج عليه ارواح نبي آدم فما ترى الخلائق احسن من المعراج ما رايت الميت
 حين يشق بصره طامحا الى السماء فان ذلك يحبه بالمعراج فصعدت انا وجبريل فاستفتح باب السماء
 فاذا انما بآدم تعرض عليه ارواح ذريته من المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها فى

به الكسوف فلان وقائع
 الاحوال اذا تطرق اليها
 الاحتمال كساها ثوب
 الاجمال وسقط بها
 الاستدلال (سئل) عن قول
 السبكي قد أطلق الاصحاب
 تقديم الجنازة على الجمعة في
 أول الوقت ولم يبينوا هل
 هو على سبيل الوجوب أو
 الندب وتعليمهم يقتضي
 الوجوب هل هو كما قال أولا
 (فأجاب) بأن حكمها
 ما اقتضاه تعليمهم من
 وجوبه بل لنا وجه انه
 يقدمها وان خرج وقت
 الجمعة لان لها بدلا وان رد
 بأنه لا يجوز اخراجها عن
 وقتها عمد (سئل) عن صلاة
 الحسوف فتوت بطلوع
 الشمس لا بغروبه خاسفا
 ولا بطلوع الفجر فافادة
 الصلاة والدعاء اذا غاب مع
 انتهائه في اثناء الليل كالليلة
 السابعة فهل على عوده حتى
 يصلي لاجله او لكون الليل
 موجودا فقط وحيث
 الصلاة لاجل العبادة
 لا للحاجة (فأجاب) بان
 سبب فوت الصلاة الحسوف
 بطلوع الشمس عدم
 الانتفاع بالقمر حيث
 وسبب عدم فوتها بغروبه
 خاسفا بقاء سلطانه وهو
 الليل
 (باب صلاة الاستسقاء)
 (سئل) عن صوم الاستسقاء
 بأمر الامام أو نائبه هل
 يجب له تبييت النية وتعيين
 الفرض وهل يصح صومه

عليين ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين وفي
 حديث عند أبي نعيم الاصبهاني ان أرواح المؤمنين في السماء السابعة ينظرون الى منازلهم في الجنة
 ولا تنافي بينه وبين ما قبله لان المؤمنين درجات كالشهداء (وسئل) نفع الله به هل تجتمع الارواح
 ويرى بعضهم بعضا (فأجاب) بقوله نعم للخبر انهم يجتمعون ويتلقون الميت ثم يسألونه ما فعل
 فلان وفلانة الخ وفي حديث ابن أبي الدنيا لما مات بشر بن البراء بن معرور وجدت عليه أمه وجدا
 شديدا فقالت يا رسول الله هل يتعارف الموتى فأرسل الى بشر بالسلام فقال نعم والذي نفسي بيده
 انهم ليتعارفون كما يتعارف الطير في رؤس الشجر وفي حديث أحمد أن روحى المؤمنين يلتقيان على
 مسيرة يوم وما رأى أحدهما صاحبه قط وصح حديث أن المؤمن ينزل به الموت ويباعن ما يعان
 يود لو خرجت نفسه والله يحب لقاء المؤمن وان المؤمن تصعد روحه الى السماء فتاتيه أرواح
 المؤمنين يستخبرونه عن معارفهم من أهل الارض فاذا قال تركت فلانا في الدنيا أعجبهم ذلك واذا قال ان
 فلانا قد مات قالوا ما جرى به اليانا وفي رواية فيقولون اننا لله وانا اليه راجعون ذهب به الى أمه
 الهاوية (وسئل) فسح الله في مدته هل يسئل الشهيد (فأجاب) بقوله لا كما صرح به جماعة واستدل
 له القرطبي بخبر مسلم هل يفتن الشهيد قال كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة قال ومعناه ان السؤال
 في القبر إنما جعل لامتحان المؤمن الصادق في ايمانه من المنافق وثبوته تحت بارقة السيوف ادل
 دليل على صدقه في ايمانه والا لفر للكفار قال واذا كان الشهيد لا يقن فالصديق أولى لانه أجل
 قدرا ووردت احاديث ان الم رابط لا يسئل ايضا وكذا المطعون والصابر في بلد الطعن محتسبا
 ومات بغير الطاعون كما في بذل الماعون للشيخ الاسلام ابن حجر والله تعالى اعلم (وسئل)
 فسح الله في مدته هل يسئل الطفل (فأجاب) بقوله لا كما افاده قول ائمتنا خلافا لابن يونس
 لا يلحق صبي لم يبلغ ومثله مجنون لم يسبق له تكليف قال الزركشى لانهم لا يسئلون وبه أفتى شيخ
 الاسلام ابن حجر وللحنابلة والحنفية والمالكية قول ان الطفل يسئل ورجحه جماعة من هؤلاء
 واستدل له بما لا يصح أنه صلى الله عليه وسلم لقن ابنه ابراهيم ولا يؤيد ذلك ما روى عن أنى هريرة
 انه كان يقول في صلاته على الطفل اللهم اجره من عذاب القبر لانه ليس المراد بعذاب القبر فيه عقوبته
 ولا السؤال بل مجرد ألم الهم والغم والوحشة والضغطة التي تعم الاطفال وغيرهم (وسئل) فسح الله
 في مدته بما لفظه ما قيل ان الموتى يفتنون في قبورهم أى يسئلون كما أطبق عليه العلماء سبعة أيام
 هل له أصل (فأجاب) بقوله نعم له اصل أصيل فقد أخرجه جماعة عن طاوس بالسند الصحيح وعبيد
 ابن عمير بسند احتج به ابن عبد البر وهو أكبر من طاوس في التابعين بل قيل انه صحابي لانه ولد في
 زمنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض زمن عمر بمكة ومجاهد وحكم هذه الروايات الثلاث حكم
 المراسيل المرفوعة لان ما لا يقال من جهة الرأى إذا جاء عن تابعي يكون في حكم المراسل المرفوع الى
 النبي صلى الله عليه وسلم كما بينه أئمة الحديث والمرسل حجة عند الاثمة الثلاثة وكذا عندنا اذا اعتضد
 وقد اعتضد مرسل طاوس بالمرسلين الآخرين بل اذا قلنا بثبوت صحة عبيد بن عمير كان متصلا للنبي
 صلى الله عليه وسلم وبقوله الآتى عن الصحابة كانوا يستحبون الخ لما يأتي أن حكمه حكم المرفوع
 على الخلاف فيه وفي بعض تلك الروايات زيادة ان المنافق يفتن اربعين صباحا ومن ثم صح عن
 طاوس أيضا أنهم كانوا يستحبون أن يطعم عن الميت تلك الايام وهذا من باب قول التابعي كانوا
 يفعلون وفيه قولان لاهل الحديث والاصول أحدهما انه أيضا من باب المرفوع وان معناه كان
 الناس يفعلون ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم به ويقر عليه والثاني أنه من باب العزو
 الى الصحابة دون انتهائه الى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا قيل انه اخبار عن جميع الصحابة

عن القضاء والنذر والكفارة
وهل يجب هذا الصوم على
الامام حيث أمر به (فاجاب)
بانه يجب التثبيت والتعيين
بناء على وجوبه كما أفتى به
النووي وغيره ويصح صومه
عن القضاء والنذر والكفارة
لان المقصود وجود الصوم
في تلك الايام لا تعيينه ولا
يجب على الامام لانه انما
وجب عى غيره بأمره
بذلا لطاعته (سئل)
على دعاء الكافر اذا كان
مظلوما هل يستجاب منه
أم لا (فاجاب) بأنه قد
يستجاب دعاءه كما استجيب
لابليس دعاءه بالانظار
(باب تارك الصلاة)
(سئل) هل استتابة تارك
الصلاة واجبة أو مستحبة
(فاجاب) بأن استتابة
مستحبة على الراجح (سئل)
عما اذا ترك الجمعة فبأى شيء
تحصل توبته (فاجاب) بانه
تحصل توبته بأن يقضى
ظهر يوم تركها ويعزم على
عدم تركها (سئل) هل
يشترط لاهد ادم تارك
الصلاة استتابة الحاكم
حتى لو استتابة احاد الناس
وقتل هو أو غيره قتل به
أم لا واذ قلتم بذلك واستتابة
الحاكم ولم يتب ولم يامر
بقتله وقتله شخص هل
يقتل به أم لا (فاجاب) بانه
لا يشترط لاهد ادم
استتابة الحاكم اياه والله
سبحانه وتعالى أعلم

فيكون نقلا للاجماع وقيل عن بعضهم ورجحه النووي في شرح مسلم وقال الرافي مثل هذا اللفظ
يراد به أنه كان مشهورا في ذلك العهد من غير تكبير ثم ما ذكر في السؤال عن العلماء من أن المراد
بالفتنة سؤال المسلمين صحيح ويؤيده خبر البخاري أوحى الى أنكم تفتنون في القبور فيقال ما علمكم
بهذا الرجل الخ وروى عن أبي الدنيا أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر كيف أنت اذا رأيت منكرا
ونكيرا قال وما منكرو ونكير قال فتانا القبر الحديث وفي مرسل عند أبي نعيم فتان القبر ثلاثة
انكورونا كور ورومان وفي حديث مرفوع رواه ابن الجوزي فتانو القبر أربعة منكرو ونكير
ونا كور ورومان واعلم انه ليس في ذكر السبعة الايام معارضة للاحاديث الصحيحة لانها مطلقة وهذا
فيه زيادة عليها فوجب قبولها كما هو مقرر في الاصول وقوله فيها نعم صالحا لا ينافيه السؤال في يوم ثان
وهكذا خلافا لمن وهم فيه ونظير ذلك أنه اطلق السؤال فيها وفي حديث حسن ان السؤال يعاد
عليه في المجلس الواحد ثلاث مرات فانه جاء في أحاديث ان السائل ملك وفي أحاديث انه ملكان واحاديث
انه ثلاثة واحاديث انه اربعة ولا تنافي لان ذا كر الواحد لم يقل ولا يأتيه غيره ذكره القرطبي واعلم
ايضا ان السؤال فيما بعد اليوم الاول تأكيد له لحديث انهم لا يستلون عن شيء سوى ما ذكر
في السؤال الاول وحكمة التكرير تمحيص الصغائر واظهار شرفه صلى الله عليه وسلم ومزيته على
سائر الانبياء فان سؤال القبر انما جعل تعظيما له اذ لم يجعل ذلك لابي غيره وصح حديث واما
فتنة القبر في يفتنون وعنى يستلون وبين الحكيم الترمذي ان سؤال القبور خاص بهذه الامة فان
قلت لمكرر الاطعام سبعة أيام دون التلقين قلت لان مصلحة الاطعام متعددة وفائدته للبيت
اعلى اذ الاطعام عن الميت صدقة وهي تسن عنه اجماعا والتلقين اكثر العلماء على انه بدعة وان
كان الاصح عندنا خلافه لمجيء الحديث به والضعيف يعمل به في الفضائل (وسئل) فسح الله في
مدته بما لفظه ما ميت مات ولم تطلع روحه كما صح به الخبر (فاجاب) بقوله المراد بذلك النطف في الاصلاب
سماها الله أمواتا مع انه لم يكن فيها روح فقال وكنتم امواتا فأحياكم (وسئل) اعاد الله
علينا من بركاته عن ترك العيادة للمرضى يوم السبت هل له اصل (فاجاب) بقوله لا اصل له بل
هو بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما الزمه الملك بقطع سبته والاتبان لمدواته فتخلص منه
بقوله لا ينبغي ان يدخل على مريض يوم السبت فتركه واما زعم بعضهم ان لذلك اصلا وهو
زيارته صلى الله عليه وسلم القبور يوم السبت قال ففيه تفاؤل على موت المريض فهو في غاية
السقوط إذ ليس فيه اشارة لذلك بوجه كما هو واضح فترك ذلك لذلك من باب التشاؤم والطيرة المنهى
عنهما والمسلمون برآء من ذلك وليس هذا الاكقول بعض العوام لا ينبغي أن يزار المريض يوم
الاثنين لانه صلى الله عليه وسلم مات فيه وهذا ايضا من باب التشاؤم والطيرة نعم هنا فائدة دقيقة
ينبغي التفتن لها وهي انه رسخ في اذهان العوام ان اياما مشؤمة على المريض اذا اعيد فيها فينبغي
لمن علم منه اعتقاد ذلك ان لا يعاد في تلك الايام لان ذلك يؤذى المريض ويزيد في مرضه لما ركز
في عقولهم السخيفة من التشاؤم والطيرة فيحصل بذلك ضرر كبير وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار وقد ترك السنة لعوارض قوية فان قلت ينبغي للعالم ان يفعل ذلك اظهارا للسنة
واعلاما للناس بها ليركوا ما في اذهانهم قلت هذا واضح ان لم يغلب عليهم الجهل والتشاؤم ويرسخ
ذلك في اذهانهم حتى يعادوا بسببه العالم ويستسخروا به ويحصل له منهم اذى شديد اما اذا
ترتب عليه ذلك فتركه اولى لان درء المفاسد اولى من جلب المصالح (وسئل) فسح الله في اجله
عما اعتيد من ان من عاد مريضا لا بد ان يأتي معه بشيء والا عيب عليه هل له اصل او هو بدعة
(فاجاب) بقوله لا اصل لذلك بل هو بدعة ان كان مع اعتقاد توقف العيادة على شيء يصحبه معه

(سئل) عن تقدم على امامه في صلاة الجنائز او تقدم على الجنائز هل تصح صلاته اولاً (فاجاب) بأنه تبطل صلاته بتقدمه المذكور (سئل) عن أسلم وأبواه كافران ثم ترد بعد موتهما في اسلامهما هل يدعى لوالديه بالرحمة ام لا (فاجاب) بانه ان غلب على الظن اسلامهما جاز الدعاء لهما بالمغفرة والرحمة ونحوهما والا فلا يجوز ذلك لكن يستحب له أن يدعو بالمغفرة والرحمة لكل من اسلم من والديه على سبيل الايham فيدخل ابواه في ذلك ان كانا اسلماً (سئل) عما لو ماتت ذمية وهي حامل بمسلم في أي موضع تدفن فاجاب بانه اذا ماتت وفي بطنها جنين مسلم ميت دفنت بين مقابر المسلمين والكفار ويجعل ظهرها للقبلة ليستقبلها الجنين لان وجه الجنين الى ظهر امه (سئل) عما لو ماتت مسلمة بعد وضع جنينها فاكترى والده يهودية لارضاعه ولها ولد في شكاه فارضعه حولا وماتت ولم يوجد من يميز بين الولدين بسبب غيبة زوج الذمية فاذا حضر الذمي ولم يعرف ابنه كيف يأخذه ولو هلك الولدان ما حكم دفنها وغسلهما والصلاة عليهما وفي أي موضع يدفنان (فاجاب) بانه اذا

أما اذا انتفى هذا الاعتقاد بان كان من أتى بشيء فهو زيادة في البر ومن لا فلا عتب عليه فذلك احسان للعارف أو الاصدقاء أو الاقارب وهو سنة كما هو واضح (وسئل) رضي الله عنه ذكر التفاتاني في شرح العقائد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان العالم والمتعلم اذا مرا على قرية فان الله يدفع العذاب عن مقبرة تلك القرية اربعين يوماً هل لهذا الحديث أصل وهل رواه أحد من أصحاب السنن أولاً (فاجاب) بقوله لم أر لهذا الحديث وجوداً في كتب الحديث الجامعة المبسوطة ولا في غيرها ثم رأيت الكمال بن أبي شريف صاحب الاسعاد قال ان الحديث لا أصل له وهو موافق لما ذكرته (وسئل) نفع الله به عن العزاء الذي يفعلونه ببلاد اليمن فذ يفعلها أجنبي ويطلب الرجوع به على الورثة وقد يفعلها وارث ويرجع به على بقية الورثة فما حكمه (فاجاب) بقوله جعل الطعام للعزيز ان حل على معصية كنيحة حرم مطلقاً وان لم يكن فيه ذلك فان فعله أجنبي من غير اذن الورثة جاز ولم يرجع به عليهم لانه متبرع به وكذا اذا فعله بعض الورثة من غير اذن الباقيين فلا رجوع له بشيء على بقية الورثة ويحرم على وارث أو وصي جعله من التركة اذا كان في الورثة غير مكلف أو محجور عليه بسفه واذا أوصى الميت بفعله فان كان على وجه حرام أو مكروه لم تنفذ وصيته والا نفذت من الثلث ان لم تجز الورثة الزائد عليه فيفعله الوصي حينئذ والله تعالى أعلم (باب تارك الصلاة)

(وسئل) رضي الله عنه بما صورته تارك الصلاة بشرطه لا يتحتم قتله اذا تاب اتفاقاً بخلاف نحو الزاني المحصن فان في تحتم قتله خلافاً والاصح تحتمه في الفرق بينهما (فاجاب) بقوله الفرق ان المقتضى لقتل تارك الصلاة ليس مجرد الترك بل مع الاصرار عليه فاذا لم يصر لا نقول سقط الحد بل لم تتحقق موجهه ولا كذلك نحو الزاني المحصن لان الفعل المجعول سبباً قد تحقق فاذا وجدت التوبة ناز الخلاف نظراً الى انها هل تجب ما قبلها حتى في الدنيا او يختص ذلك بالآخرة ومن زعم تحتم قتل تارك الصلاة فقد غلط غلطاً فاحشاً (وسئل) فسح الله في مدته هل يقتل بترك الصلاة المنذورة (فاجاب) بقوله الاوجه من وجهين أنه لا يقتل بتركها وان كانت مقيدة بزمان

(كتاب الزكاة)

(وسئل) فسح الله في مدته ونفع بعلمه عن فقيه يصلي بجماعة لاجل زكاة أموالهم وأبدانهم ويعطونه نصف الزكاة فهل يحل له ذلك أم لا يحل له أخذ النصف وهل له النقل الى بلده أم لا (فاجاب) بقوله ان الفقيه المذكور حيث كان من أحد الاصناف الثمانية المذكورة في كتاب الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء الآية جاز له أن ينقل ما كان اخذه الى بلده لان العبرة بمن هو مقيم في بلد الزكاة عند وجوبها وان لم يكن فيه شرط استحقاق الزكاة لم يجز دفعها اليه ولا أخذها فان فعل لم تبرأ ذمة الدافع اليه والله أعلم (وسئل) رضي الله عنه ونفع بعلمه هل قولهم في المعجل عن الزكاة هو كباقي في نصابه وان تلف المعجل لكن قالوا واشترت المعجلة في أثناء الحول أو كانت معلوفة لم تلزمه أخرى لان النصاب لم يتم فما الفرق (فاجاب) بان ما أشرت اليه في شرح الارشاد وعبارته مع المتن (وهو) أي المعجل من الزكاة اذا وجدت شروط الاجزاء وقت الوجوب كما يعلم من قوله الا أن نقص نصابه بتلفه (كباقي) بملك الملك لا حقيقة لنفوذ تصرف المستحق فيه بل (في نصابه) تنزيلاً له منزلة ما لو كان في يده فيضم الى ما عنده وان تلف قبل الحول اذ التعجيل انما كان رفقا بالمستحق فلا يكون مسقطاً لحقه وبين بقوله في نصابه ان محل ذلك اذا كان المعجل من النصاب بخلاف ما اذا كان مشترى أو معلوفاً في أثناء الحول فليس كالباقى اذ لا يكمل به النصاب وان جاز اخراجه عن الزكاة فلم يبدأ مع قوله الذي اشرت اليه آنفاً انه لو عجل شاة من اربعين فجاء الحول وهي

اشتبهوه الكافر بولد

المسلم ولم يعرف المسلم

ولده منها وقف أما

الولد من حتى يتضح الحال

بينة تقوم بمعرفة ولد

المسلم أو ولد الكافر أو

بقائف يلحق أحد الولدين

بالمسلم أو يبلغا وينتسبا

انتسابا لمختلفا فإنه يلزم كلا

منهما أن ينتسب إلى أحدهما

مال طبعه إليه من المسلم

أو غيره فإن بلغا ولم توجد

بينة ولا قائف ولا انتسابا

أى لفقد الميل أو انتسابا

إلى واحد دام الوقف

بالنسبة إلى النسب وتلطف

بهما العلم بإسناد فان امتنع

من الإسلام لم يكرها عليه

وإذا مات الولدان قبل

الامتناع من الإسلام وجب

غسلهما والصلاة عليهما

ويدفنان بين مقابر المسلمين

والكفار وتوجهان للقبلة

وان ماتا بعد البلوغ والامتناع

من الإسلام جاز غسلهما

ولا تجوز الصلاة عليهما

لان أحدهما يهودى والآخر

مرتد (سئل) عما لو كان

في كفن الميت نجاسة خفية

أو ظاهرة هل تصح الصلاة

عليه مع أم لا وهل يشترط

في الكفن المفروض

طهارته إلى انتهاء الصلاة

أم إلى وضعه في القبر

(فأجاب) يانه لا تصح

الصلاة على الميت وفي كفنه

نجاسة غير معفو عنها ظاهرة

أو خفية ويشترط في الكفن

طهارته إلى انتهاء الصلاة

عليه (سئل) عن قول

تالفة أجزائه ان وجدت شروط الاجزاء والالم يكمل النصاب عند الحول لبقاء المدفوعة تقدير أو
عن مائة فتحت وكملت المائة واحدى وعشرين لزمه شاة أخرى وان تلفت الاولى أو صاعا عن
فطرته فأكله المستحق أو أتلفه قبل وقت الوجوب ثم دخل والشروط محققة وقع الموقع وانه لو
عجل شاة عن أربعين فاستغنى مثلا الفقير بغير ما تعجله واستردها أو لم يستردها جدد الاخراج لوجود
المانع من اجزاء المعجلة ولم يستأنف الحول لما تقرر انها كالباقية تقديرا فاندفع تصحيح الفارقي
عدم الضم والقول بانه أقيس نظرا إلى فقد شرط السوم لكونها في الذمة وان المعجلة لو تلفت
بيد الفقير واسترد المزكى عوضها انقطع الحول لانها صارت ديننا على الفقير فلا يكمل به نصاب
السائمة نعم اذا دفع مثلها في النقد وجبت زكاته وجدد الاخراج اذا لا مانع كما يأتي وانه لو
عجل معلوفة أو اشترى شاة في أثناء الحول وأخرجها ولم يكمل ماعنده نصابا آخر الحول الا بالخارج
لم يجب شيء لان المعلوفة لا تدخل في نصاب السائمة وكذا المشتراة في أثناء الحول لا تدخل في نصاب
ما كان عنده أول الحول انتهت عبارة الشرح المذكور وبه يعلم انه لا تنافي بين عبارتي الاصحاب
المذكورة في السؤال وذلك ظاهر واضح غنى عن التأمل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) متع الله بحياته وفسح في أجله فيمن ملك عرضا للتجارة حولا كاملا أو كان رأس ماله فيها
عروضا وقلم يقومها بنقد البلد وكان نقد البلد من الدراهم المغشوشة فكيف صورة التقويم هل
يقوم بالمغشوش ثم بالخالص وما خالط ذلك من الغش بمنزلة العروض يحسب في تقويم العروض
كما قال بذلك بعضهم أو يكتفى بالتقويم مرة واحدة بالمغشوش أو الخالص وما هو منها وهل
يكتفى في التقويم بعدل واحد كما في الخرص بنسب الحاكم أو لابد من عدلين كما نقله الزركشى عن
ابن الاستاذ (فأجاب) بقوله ان الذى اقتضاه اطلاقهم أنه في الصورة المذكورة في السؤال يقوم
بغالب نقد المحل الذى تم الحول فيه سواء كان ذلك النقد خالصا أو مغشوشا فان ساوت قيمته نصابا
منه خالصا وجبت زكاته والا فلا زكاة عليه وان ساوت قيمته نصابا خالصا من غير الغالب فعلم انه
لا نظر في هذه الصورة ونحوها لغشه هل له قيمة أولا بخلاف ما لو اشترى بذهب مثلا فضة مغشوشة
بينة التجارة فيها فانها هى وغشها يقومان آخر الحول بذلك الذهب فان ساوت قيمتهما نصابا خالصا
من ذلك الذهب وجبت زكاهما والا فلا فتحت من ذلك أن التقويم لا يكون الا بالخالص من ذلك
النقد الذى يقوم به وان المقوم نفسه لا يشترط أن يكون خالصا لانه في هذا الباب بمنزلة
العروض وهى يجب تقويمها حتى يخرج ربع عشر قيمتها فكذلك ما هو بمنزلة ما وهذا يعلم أن
ما ذكر عن بعضهم في السؤال غلط منشاء اشتباه المقوم بالمقوم به وذلك ان المقوم هو الذى يحسب
غشه لانه كالعروض كما مر وأما المقوم به ليعلم هل بلغ مال التجارة نصابا أو لا ولم كمية أنصبته التى
يخرج عليها فلا يكون الا خالصا لما قرره في باب زكاة النقد ان الزكاة لا تجب الا فى الخالص
ثم اذا عرف بالتقويم مقدار مال التجارة بالنقد الخالص وجب الاخراج من النقد الخالص أو من
المغشوش المساوى خالصه للنقد الخالص ويكون متطوعا بالغش فان قلت ما المانع فيما اذا كان
النقد الذى يقوم به كالنقد الغالب مغشوشا من أن يقوم بذلك المغشوش ويخرج منه ولا ضرر
حيث أن على المستحقين لان الغش كما حسب في التقويم لهم كذلك يحسب في الخرج لهم قلت المانع
من ذلك إن التقويم في صورة السؤال ونحوها لا يكون الا بنقد والغش الخالط للنقد ليس نقدا فلا
يجوز اعتباره في التقويم ويؤيد ذلك قولهم انما اختص الربا بالذهب والفضة دون الفلوس لانها
قيم الاشياء وأيضا فاعتبار الغش في التقويم يؤدى إلى الجهالة لان الغش الخالط للفضة ليس له قيمة
مستقرة مضبوطة حتى يعلم ما يقابله بل لو علم ما يقابله لم يعتبر لانه لا يعرف فيه ذلك الا اذا قومناه

بمجانزة فالنصوص وقول
الاكثرين انه لا يستحب
القيام طائلا قال الاكثرين
انه يكره كذا في زوائد الروضة
انه فلم لا يستحب القيام
لحديث البخاري اذا رايت
الجماعة تقوموا حتى تختلفكم
او توضع ولم لا يكره الجلوس
قبل ان توضع وقد ورد النبي
عن عبيد بن الجراح ايضا
(فأجاب) بانه قد صرح
المولى باستحباب القيام طائلا
للإحاديث الصحيحة
واختاره النووي رحمه الله
في شرحه للمذهب ومسلم
وأجاب الشافعي والجمهور
عن الأحاديث بان القيام
فيها منسوخ (سئل) هل تسن
تعزية الزوج بزوجته
والصديق بصديقه وهل
يعزى بمصيبة المال كالموت
(فأجاب) بانه يسن تعزية
الزوج بزوجته والصديق
بصديقه إذا السنة أن يعزى
الشخص بكل من يحصل له
عليه وجد وأدلة التعزية
كعدمها من مسلم يعزى
أخاه بمصيبة إلا كساه الله من
طلى السكرامة يوم القيامة
شاعلة لتعزية الشخص
بمصيبة جاله ولكن النضام
تكلوا على التعزية بالميت
(سئل) هل يفتي جنيان
بمقتل ولم يملك وكانت
مسست بمشرك في بطنها حين
كان له أرملة أشهر أو أكثر
فهل يجب الصلاة عليه بذلك

بالنقد فهو مقوم فلا يتصور أن يكون مقوما به ودعى انه لا ضرر على المستحقين في التقويم
بالمغشوش غير صحيحة على أنها وإن سلمت فالمانع من التقويم جاء من وجه آخر وهو ما ذكرته أولا
فلا فرق في امتناع التقويم به بين أن يكون على المستحقين ضرر أم لا وأما قول السائل نفع الله به
وهل يكتفى في التقويم الخ فالجواب عنه أن ما نقل عن ابن الاستاذ بما ذكر في السؤال صحيح
اذ عبارته وبغنى للتاجر عند الحول أن يبادر الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد كجزاء الصيد ولا
يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج منه وهذا تصريح منه بأنه لا يكفي
مناعدل واحد قياسا على عدم الاكتفاء به في التقويم في جزاء الصيد اذ لا بد ثم من عدلين كما قاله
المأوردى وجرى عليه صاحب التبيين وغيره فكذلك هنا بما جمع أن كلا حق لله تعالى متعلق
بالفقراء ونحوهم فكما اشترطوا ثم عدلين كذلك يشترطان هنا لوضوح الجامع بين البابين كما تقرر
ويؤيد ذلك قولهم في باب القسمة وحيث لم يكن في القسمة تقويم اكتفى فيها بواحد بخلاف ما اذا
كان فيها تقويم فانه لا بد فيها من اثنين لاشتراط العدد في المقوم لان ذلك شهادة بالقيمة ويفرق بين
ما هنا وما ذكره في الخارص بأن الخارص كالحاكم لان الخارص ينشأ عن اجتهاد وفيه ولاية
ومن ثم جاز للخارص باذن الامام أو الساعي أن يضمن المالك نصيب المستحقين حتى اذا قبل انتقل
حقهم الى ذمته وحل له التصرف في الجميع بخلاف التقويم فانه ليس فيه شائبة ولاية وانما هو
شهادة بالقيمة والشاهد لا بد من تعدده ثم ظاهر كلام ابن الاستاذ السابق أنه لا بد من عدلين وان
كان المالك يعرف القيمة ويؤيده قولهم ويصدق المالك في قدر خالص المغشوش ويحلف أى ندبا
ان ائتم فان قال أجمل قدر الغش وأدى اجتهادى الى أنه كذا لم يقبل الا بشاهدين من أهل
الخبرة بذلك ومن ثم قال المرازقة ونقله الامام عن الائمة ورجحه في الشرح الصغير ولا يعتمد عليه
ظنه وان تولى اخراجها بنفسه نعم نقل ابن الرقعة عن المأوردى أنه لو انضاف الى قوله قول معتمد من
ثقات أهل الخبرة عمل به وعبر غيره بانه لا بد من شاهدين من أهل الخبرة وعبرة المجموع قال أصحابنا
ومتى ادعى رب المال ان قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا فالقول قوله فان اتهمه الساعي
خلفه استحبابا بلا خلاف لان قوله لا يخالف الظاهر قال البندنجي فان قال رب المال لا أعلم
قدر الفضة علما لكنى اجتهدت فادى اجتهادى الى كذا لم يكن للساعي أن يقبل منه حتى يشهد
شاهدان من أهل الخبرة بذلك انتهت نعم قد يؤخذ من هذا تفصيل وهو ان المالك ان قطع بأن
قيمة ماله كذا صدق وحلف ندبا وان قال أظن ان قيمته كذا لم يصدق الا بقول عدلين خبيرين الا
ان يفرق بأن المالك له طريق الى القطع بأن قدر الخالص كذا وليس له طريق الى القطع بأن القيمة
كذا وهذا الوجه فلا يصدق فيها الا بقول عدلين خبيرين مطلقا فان لم يجد هما فالذى يظهر انه يلزمه
الاحتياط أخذ من قولهم في المسئلة المذكورة فان لم يجدهما تخير بين أن يسبكه ويؤدى الواجب
خالصا ومؤنة السبك عليه وان يحتاط ويؤدى ما يتيقن ان فيه الواجب خالصا هذا ان لم يكن المال
لمحجور عليه والا فالذى يظهر أنه يخرج ما يتيقن وجوبه عليه ويوقف الامر في المشكوك فيه حتى
يتبين أمره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه وفسح في مدته لو كان لصى
دراهم مغشوشة ولم يعلم مقدار الغش الذى فيها إلا بسبك الجميع والحال أن السبك يتلف ماليها أو
معظمها فما الطريق الى معرفة الخالص منها ليعلم وجوب الزكاة أو عدمه وهل يكتفى في معرفة
ذلك بالامتحان بالماء كما في الاناء المختلط وهل تجب الزكاة مع الجهل بالغش حيث ظن حصول نصاب
أم لا (فأجاب) بان الذى صرحوا به في الاناء المختلط أنه إن شاء احتاط مالم يكن المال لمحجور
عليه والاحرم الاحتياط وبه يعلم أنه لا يجوز للمولى في الصورة المذكورة في السؤال العمل بالاحتياط

لان فيه ضررا على المولى ثم الذي يظهر أنه ان أمكن معرفة مقدار الغش باخبار عدلين من أهل الخبرة وجب عليه العمل بقولها وكذا ان أمكنه معرفته بالماء بان يجرى فيه نظير ما قالوه في مختلط من ذهب وفضة جهل وزنه بالكيلية وذلك بان يضع في المصاء الف درهم مثلا من الفضة ويعلم ارتفاعها ثم يخرجها ثم يضع فيه الف نحاسا ويعلمها وهذا فوق الاولى لان النحاس أكبر حجما من الفضة ثم يخرجها ثم يضع فيه المخلوط فان استوت نسبته اليها فنصفه فضة ونصفه نحاس وان نقص عن علامة الفضة بشعيرتين وعن علامة النحاس بشعيرة فثلثه نحاس وثلثه فضة أو بالعكس فبالعكس أو بان يضع المختلط وهو الف مثلا في ماء ويعلم ارتفاعه ثم يضع من خالص الفضة شيئا فشيئا حتى يرتفع المصاء الى تلك العلامة ثم يوزن ذلك الخالص فاذا كان الف والمائتين وضع من خالص النحاس شيئا فشيئا حتى يصل لتلك العلامة ثم يوزن فاذا كان ستائة علم نصف المختلط فضة ونصفه نحاس لان زنته نصف زنة المجموع فعلم أنه يمكن معرفة قدر الخالص والغش باحد هذه الطرق الثلاث فان فرض أنه لا يمكن معرفته بما ذكر فان أمكن معرفة مقدار ذلك بسبك قدر يسير منه لزمه ذلك ويحتمل اتلافه للضرورة في ذلك وان لم يمكن الا بسبك كله أو شيء منه لوقع والسبك ينقص ما ليته نقصا له وقع فان تيقن فيه نصابا أو أكثر خالصا وانما شك في منتهاه لزمه الاخراج عما يتيقن دون ما شك فيه لان الاصل عدم اللزوم فيه والاحتياط متعذر عليه كما مر بخلاف المتصرف لنفسه فانه يلزمه في نظير ذلك اما الاحتياط أو السبك كما مر أيضا وكذا لو لم يتيقن فيه نصابا خالصا بان شك أن ما فيه من الخالص هل يبلغ نصابا أو لا فلا يلزمه شيء لما ذكرنا ما قول السائل نفع الله به وهل تجب الزكاة الخ لجوابه يعرف بما ذكرته آخر السؤال الذي قبل هذا عن المروزة وغيرهم من أنه لا يعتمد غلبة ظنه الا مع شهادة عدلين من أهل الخبرة فان لم يجدهما تخير بين أن يسبكه ويؤدي للواجب خالصا وموثة السبك عليه وأن يحتاط ويؤدي ما يتيقن ان فيه الواجب خالصا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن رجل في بلد ليس فيها أحد يعرف بالديانة الشرعية بل انهم لا يقسمون ميراثا ومع ذلك متخذون فقهاء يغيرون احكام الله ليسوا بفقهاء شرع بل فقهاء الحرث ومع ذلك ياخذون صدقات تلك الناحية فيدخرونها في يوتهم حتى يجمعوا من ذلك شيئا كثيرا ويشترون به الضياع فاذا جاءهم من أهل هذه الناحية رجل يريدون أن يتحاكموا اليه أخذ منهم عطاء على ان يعلمهم الحيل فهل ينفذ حكمه اذا عرف بذلك وهل اذا اجتمع هو وجماعة على شيء من العقود وشري لصاحبه أغنى الذي جعل له الدراهم هل يتهمون بالتدليس على البائع اذا كان البائع امرأة بحيث اهرم ذكروا لها أن هذه البلدة أخذها ابوك في كذا وكذا اشرفيا فباعت بمقدار عشرة اشرفية ولم تقبض من الثمن شيئا والارض التي حصل عليها العقد تساوى مائتين اشرفيا فهل يصح هذا البيع فاذا قلتم يصح وقلتم ان الغبن الفاحش لا يوجب الرد فكيف بهؤلاء الذين ذكروا في السؤال من أنهم لا يورثون النساء وكان والدهن المرأة المذكورة أعلاه قد خلف ارضا فبسطوا أيديهم عليها ولم يقسموا قسمة صحيحة أغنى وهم العصبة والتي حصل معها هذا العقد وأيديهم على مال أبيها فاراد العصبة ان يخرجوها من مال أبيها وقد كان وقف عليها هذا الشقص الذي وقع عليه هذا العقد ومعها شاهد على ان اباها حين قاربه الموت وقفه عليها فهل تثبت دعواهم اذا كثرت الشهود معهم مثلا يوم العقد المتقدم ذكره أو تسمع بينتها وهو الشاهد المذكور اذا كان عدلا مع يمينها وتبطل دعواهم وقول صاحب الروض لو اشترى زجاجة بالف ظان انها جوهرة فهل هذه المسئلة كهذه المسئلة اذا باعت ولم تكن لها معرفة بضمن المثل ام لا (فاجاب) بأنه لا يجوز إعطاء هؤلاء الفقهاء المذكورين شيئا من

لان تحريك المذكور اماراة الحياة (فاجاب) بأنه لا يجب الصلاة على السقط المذكور بل لا يجوز لعلم ظهور الحياة فيه باختلاج بعد انفصاله والتحريك المذكور في بطن أمه ليس باماراة الحياة لاحتمال كونه ميتا أو نحوه (سئل) هل تسن تعزية أهل الميت لبعضهم بعضا أولا (فاجاب) بأنه تسن لان كل منهم مصاب (سئل) هل نزل من بطن أمه بعد خمسة اشهر مثلا ميتا هل يصلى عليه ام لا (فاجاب) الجواب عن الحديث الخبر بنفخ الروح فيه فيها اذ يقضى موته بعد حياته فيصل على (فاجاب) بأنه لا يصلى على السقط المذكور لان المتقضى الصلاة على السقط تيقن حياته أو ظهورها بعد انفصاله وانما يتيقن نفخ الروح فيه فانما هو مقتضى غسله وتكفينه ودفعه الى الصلاة عليه ومعنى الحديث المشترط ان الملك ينفخ فيه الروح بعد ستة وعشرين يوما فاذا نزل السقط المذكور ميتا وجب غسله ودفعه ولا يصلى عليه للمر لا لمظالفة بين ما ذكره فقهاءنا وبين الحديث المذكور (مثل) عن جنازة حضرت في مسجد قبل اذان العصر ينحو درجتين فاراد الجماعة الذين معها تأخيرها ليصلى عليها لما خرج من صلاة

تصح الصلاة لكن محله
اذ لم يقصدوا بتأخيرها
الا انها عيول الكراهة
(سئل) عن رجل مرث
عليه جنازة فنوى وصلي
عليها وهي سائرة مستقبل
القبلة فهل تبطل صلاته
أو لا كما قام مشى به سريره
أو سارت به سفينته أو
بين المستلثين (فأجاب)
نعم تصح الصلاة المذكورة
 بشرط أن لا يزيد ما بين
المصل والجانزة على ثلاثمائة
ذراع تقريباً غير المسجد
فلا فرق بين المقيس والمقيس
عليه بل المقيس أولى
بالصحة فإن الإمام مصل
لغيره ومن شرطها
للاستقرار بخلاف الميت
(سئل) عن من صلى على جنازة
صلاة واحدة وقال في
دعائه فيها اللهم ان هذا
عبدك بتوحيد المضاف
واسم الإشارة فهل تصح
صلاته لعموم المضاف
وطمأنينة الإشارة بهذا إلى
التفريق ونحوه (فأجاب)
نعم تصح الصلاة المذكورة
اذ لا اختلا في صيغة الدعاء
أما انهم الإشارة فلقول
أئمة النجاة انه قد يشار
بما للواحد إلى الجمع كقول
سئل
ولقد سئمت من الحياة
وطولها
وسئل هذا الناس كيف
ليد
علي قال الفقهاء لو ذكر
ضمائر الاتي على ارادة
الشخص أو أنت ضمائر

الزكاة الا ان وجدت فيهم صفة من الصفات الثمانية التي ذكرها الله في كتابه العزيز بقوله عز
من قائل انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فاذا أخذوا شيئاً من الزكاة وليس فيهم صفة من
صفات الاستحقاق الثمانية كانوا عصاة فسقة يجب على ولي الامر تعزيرهم على ذلك وزجرهم عنه
التعزير والزجر الشديدين ولا يجوز المحاكمة اليهم ولا استفتاؤهم وأخذ عطاء على تعليم الحيل
فسق أيضاً ومن عرف بذلك لا يجوز افتاؤه ولا ينفذ حكمه وحيث كانت المرأة البائعة المذكورة
رشيدة بأن بانّت صالحة لدينها وماله صريح يعيها المذكور وان دلس عليها لكن من دلس عليها
يأثم ويقسب بسبب ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من غش فليس منا ومن زعم
أن النبات لا يرثن من أيهن أو نحوه نسباً فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم فيستتاب
فإن تاب والا ضربت عنقه ولا يثبت الوقف بشاهد ويمن بل لابد من شاهدين عدلين والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته عن الجبابة والرماة للبندق ونحوهم
المتصفين بصفات أهل الزكاة هل يعطون منها وهل يعطون مع ترك الحرقة الثلاثة أم لا (فأجاب)
بأن النوى وغيره صرحوا بأنه يجوز اعطاء الزكاة للفسقة كتارك الصلاة ان وجد فيهم شرط
استحقاقها لكن من بلغ منهم غير مصلح لدينه وماله لا يجوز اعطاؤها له بل لوليه ثم تركهم
الحرف الثلاثة بهم ان كان لاستغنائهم بما هو أهم كقتال الكفار اعطوا من الفئ والغنيمة لا من
الزكاة أو كقتال البغي جاز اعطاؤهم من الزكاة وان كان لغرض ذلك كاستغنائهم بالمعاشي ومحاربة
المسلمين فضلاً عن المباحات فلا يجوز اعطاؤهم شيئاً من الزكاة ومن اعطاهم منها شيئاً لم تبرأ به ذمته
ويجب على كل ذي قدرة منعه وزجره عن ذلك بيده ثم لسانه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) أفاض الله علينا من فيض مدده بأن زوجة العبد الحرة هل تعطى من الزكاة أم لا
(فأجاب) متع الله بحياته بأنهم صرحوا بأن المكفية بنفقة زوجها ولورجعية لا تعطى ومن لم تكتف
بما يجب لها لكونها أكلة أو مالكة لورقيق يلزمها مؤنته أو مريضته وقلنا لا يلزمه مداواتها قال
القفال فلها أخذ الزكاة قال الامام ويكون من سهم المساكين قال الاذرعى ويشبه أن يقال ان
كان ما يجب لها يقع موقعاً من كفايتها فالامر كما قاله الامام أولاً فتعطى من سهم الفقراء وأن
الحال البائن كالتى في العصمة وان قلنا ان النفقة للحمل اه وبهذا علم أن زوجة العبد الحرة
ان كفتها نفقته لم تعط شيئاً والا أعطيت تمام كفايتها نعم لولم تجب نفقة الزوجة لنشورها وهي مقيمة
لم يجز اعطاؤها شيئاً من الزكاة لقدرتها على الغنى بالطاعة بخلاف ما لو سافرت وحدها بلا اذن فانها
تعطى من سهم الفقراء كالفقير العاصي بالسفر لانها لا تقدر على العود حالاً ومن ثم لو قدرت لم تعط
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عمن عليه دين وله مال يستغله يخرج
بيعه الى المسكن هل يعطى من الزكاة أم لا (فأجاب) بأنهم صرحوا بان من له عقار يستغله
لكن ينقص دخله عن كفايته فهو اما فقير أو مسكين فيعطى تمام كفايته ولا يلزمه بيعه وبان من
اذان لنفسه وعجز عن وفاء دينه يعطى وان كان كسواً ثم ان لم يكن معه شيء أعطى السك والافان
كان بحيث لو قضى دينه مما معه تمسكن ترك له مما معه ما يكفيه وأعطى ما يقضى به باقى دينه فان
انتفى ذلك لم يعط هذا هو المعتمدون ثم لما قال الرافعى ظاهر كلام الاكثرين يقتضى اشتراط كونه
فقيراً لا يملك شيئاً وربما صرحوا به قال وفى بعض شروح المفتاح أنه لا يعتبر المسكن والملبس
والقراش والآنية وكذا الخادم والركوب اذا اقتضاهما حاله بل يقضى دينه وان ملكها ويقرب منه
قول بعض المتأخرين انا لا نعتر الفقر والمسكنه هنا بل لملك قدر كفايته ولو قضى دينه لنقص ماله
عما يكفيه ترك له ما يكفيه ولا يدخل فى الاعتبار وهذا أقرب اه كلام الرافعى قال القمولى ومعنى

لم يضر وأما لفظ العبد
فلانه مفرد مضاف لمعرفة
فيهم أفراد من أشير اليه
(سئل) عن مؤنة تجهيز
المبعض هل تجب على مالك
بعضه أو في ماله أو كيف
الحال (فأجاب) بأنه تجب
في ماله وعلى سيده بحسب
الرق الحرية ان لم تكن
مهاياً أو الأفعلى من مات في
نوبته فان لم يكن للمبعض
مال فعلى من تلزمه نفقته
حيامن أقاربه فان لم يكن
فعلى بيت المال فان لم يكن
فعلى المسلمين (سئل) عن
زوجة توفت فجهزها بعض
أقاربها وزوجها حاضر أو
غائب فهل له الرجوع بمؤنة
تجهيزها على زوجها المورس
بها ام لا (فأجاب) بأنه
لا رجوع له عليه بشئ منها
(سئل) هل يجب على
غاسل الميت ستره من سرته
الى ركبته ام لا (فأجاب)
يجب عليه الستر المذكور
(سئل) عن قول شرح
المنهج في الجنائز لا يجب في
الحاضرة تعيين هل قوله في
الحاضرة قيد معتمد حتى
لوصلى على غائب وجب
تعيينه وذلك منقول عن
بعض أهل اليمن أم لا
(فأجاب) بأن ما ذكره قيد
معتمد فيخرج به الغائب
(سئل) هل يسن تطويل
الدعاء والاستغفار للبيت
بعد التكبيرة الرابعة كما
اقتضاه كلام الاسنوى في

هذا الاخير الذي رجحه أنه لو كان في ملائكة ما يباع في الدين لكن لو بيع لاحتجنا الى دفعه له في سهم
الفقراء أو المساكين لا يمنع وجوده أن يصرف اليه من سهم الغارمين لانا لو فعلنا ذلك لصرفنا اليه
بدله من الزكاة فلا فائدة فيه وهو مقتضاه أنه لو كان له عقار أو ضياع وعادته استغلالها أو رأس مال
يتجر فيه والريع والكسب لا يزيدان على كفايته لا يمنع ذلك من اعطائه من سهم الغارمين اه وبما
تقرر علم أن المال الذي يستغله ان كان ينقص دخله عن كفايته أعطى اما بالفقر أو المسكنة وان كان
دخله بقدر كفايته لم يعط بفقر ولا مسكنة بل بكونه مديونا وان كان يزيد دخله على كفايته كلف
صرف الزائد في الدين وأعطى ما يقضى به باقى دينه وفي فتاوى البغوى اذا ملك الرجل مالا وعليه
دين هل يجوز صرف سهم الغارمين اليه قال ينظر ان كان ماله لا يزيد على قوته وعلى قوت عياله ليومه
وليئته نظر ان كان قدراً يفي بنفقته سنة ولو صرف الى الدين قضاء لا يجوز واحد منها أى أن
يصرف اليه من سهم الفقراء ولا من سهم الغارمين وان صرفه الى دينه حينئذ أخذ من سهم الفقراء
وان كان يفي بدينه ولا يبلغ نفقة سنة يجوز أن يأخذ من سهم الغارمين قدر ما يفي بدينه ولا يجوز
من سهم الفقراء اه وتعبيره بالسنة مبنى على قوله ان الفقير والمسكين انما يعطيان كفاية سنة
والصحيح أنهما يعطيان كفاية العمر الغالب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع
الله بعلومه عما لو كانت امرأة مدينة فهل تعطى لاجل دينها من الزكاة مع أنها تملك من المصاغ
ما يوفيه لكن تحتاجه للتجمل به ليرغب فيها لاجله أولاً ويلزمها بيعه (فأجاب) رضى الله عنه
بأن الذى يصرح به كلام الرافعى المنقول عن بعض شروح المفتاح وغيره الذى قدمته قريبا انه
تعطى قدر دينها من الزكاة ولا يلزمها بيع حليها المحتاجة لتجمل به أو لتؤجره لمن يتجمل به
وتتقوت بأجرته والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فسح الله في مدته عن رجلين اشتركا
في بذر زرع هل يجوز لاحدهما اعطاء الآخر من زكاة ذلك الزرع أم لا فان قلتم نعم فذاك والا
فما الحيلة (فأجاب) رضى الله عنه بأنه متى أعطى أحد الشريكين أو كل منهما زكاة حصته
المشتركة من غير المشترك المتحد معه في نحو الحب جنسا ونوعا وصفة أو الأعلى منه أو من حصته
المشتركة لكن بعد القسمة حيث جازت فظاهر أنه يجوز له ذلك حيث كان الشريك من مستحقى
الزكاة فان أعطاه من حصته المشتركة قبل القسمة كأن قال له ملكتك ثمن حصتي زكاة احتمل أن
يقال بعدم الاجزاء للجهل بعين الحصة هنا لانها لا تتميز بالا بالقسمة واحتمل أن يقال بالاجزاء وهذا
هو الذى يظهر اعتماده ودعوى الجهل المذكورة ممنوعة اذ يكفى العلم بالحصة بالجزئية كنصف
هذا الحب أو ثلثه فاذا ملك شريكه المستحق ثلثا عن زكاة حصته او كل زكاة حصته حيث جاز بان
لم يكن في البلد مستحق غيره ولم يفضل من الزكاة شئ عن حاجته فلا مانع من الاجزاء حينئذ ولا أثر
للجهل بالعين للعلم بالجزئية كما مر وكذا يقال فيما لو كان بينهما خمس من الابل وأرادا أن يخرججا
عنها شاة مشتركة أيضا فيجوز لاحدهما بل لكل منهما حيث كانا من المستحقين أن يعطى صاحبه بعض
زكاته او كلها بالقيد السابق ولا يتخيل ان اشتراكها يمنع من ذلك لانه لا وجه لمنعه منه كما لا يخفى
وكذا يقال في عامل القراض مع المالك فانه وكيل ابتداء شريك انتهاء اذا حصل ربح فلكل منهما
اعطاء الآخر من زكاته ولو من مال القراض أصلا وربحا لما مر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) فسح الله في مدته عما لو أعطيت الزكاة قبل قسمتها بين الاصناف هل يصادف محلا ام لا
(فأجاب) رضى الله عنه بأنه متى اجتمعت الاصناف التى في البلد أى ثلاثة من كل صنف وجد
أو أقل من الثلاثة ان لم يوجد تكملتها واعطى جميع زكاته لواحد منهم باذن الباقيين او لجميعهم
فقد ملكوها وبرئت ذمته بذلك ويصير مشتركا بينهم على حسب استحقاقهم فان تراضوا بقسمتها

الروضة وظاهر الحديث
الوارد فيه وما حد التطويل
(فاجاب) بانه يسن التطويل
وحده ان يكون ما بين
التكبيرات كما افاده الحديث
الوارد فيه (سئل) عن
تلقين الميت هل هو سنة او
مكروه وهل هو قبل الدفن
او بعده (فاجاب) بان
تلقين الميت غير الطفل
ونحوه سنة ويكون بعد
دفنه وعبارة الشيخ نصر
المقدسي اذا فرغ من دفنه
يقف عند رأس قبره كما نقله
النوى في اذكاره وقرره
ويدل له خبر الصحيحين عن
أنس ان العبد اذا وضع في
قبره وتولى عنه أصحابه انه
يسمع قرع نعالهم فاذا
انصرفوا أتاه ملكان
الحديث فاذا أخرج التلقين
الى ما بعد الاهالة كان أقرب
الى حالة سؤاله (سئل) عن
ولديتنا بعد تمام غالب مدة
الحمل هل يحكمه حكم
الكبير في وجوب الغسل
والتكفين والصلاة عليه
ام يغسل ويكفن ولا يغسل
عليه كما أفتى به شيخ
الاسلام زكريا وهل يشمل
هذا قول ابن الوردي في
بهجته فصاعدا او يحمل
قوله فصاعدا الى ستة أشهر
كما نقل عن فتاوى الشيخ
جلال الدين السيوطي أن
السقط من ولد دون ستة
أشهر وهل للسقط حد
يعرف به لغة اولا (فاجاب)

فذاك والاتولى الحاكم قسمتها بينهم على الوجه الشرعي أما اذا اختل شيء بما ذكر فانه لا يبرأ فقد
قالوا اذا فرق المالك بنفسه أو نائبه وأمكنه استيعاب الاصناف لكونهم محصورين ولم يزدوا على
ثلاثة من كل صنف او زادوا عليها وفيهم المال لا يجوز له الاقتصار على ثلاثة بخلاف ما اذا لم
ينحصروا بان لم يسهل ضبطهم عادة فان له الاقتصار على ثلاثة لا أقل من كل صنف ويجب عليه
التسوية بين الاصناف وان تفلوت حاجتهم لابين آحادهم فله اعطاء بعض آحاد الصنف أقل متمول
فان أعطى اثنين من صنف دون الثالث غرم له الاقل المذكور او واحدا فقط غرم لكل من
الآخرين الاقل المذكور أيضا اما اذا لم يوجد الثالث فيعطى الكل لل اثنين ان احتاجاه ولا ينقل باقى
السهم الى غيرها فان لم يحتاجوه رد على الباقي ان احتاجوه والانتقل الى غيرهم اذ حصة من فقد
من الاصناف أو من آحاد الصنف بمحل الزكاة والفاضل عن كفاية بعضهم لمن بقي فيرد نصيب الصنف
كالفاضل على بقية الاصناف ونصيب المفقود من آحاد الصنف على بقية ذلك الصنف ولا ينقل شيء
من ذلك الى غيرهم ان نقص نصيبهم من كفايتهم أو ساواه والانتقل الى ذلك الصنف اما لو عدوا
كلهم او فضل عنهم شيء فان الكل او الفاضل ينقل الى جنس مستحقه بأقرب بلد الى بلد الزكاة
ومتى كان كل صنف أو بعض الاصناف محصورا في ثلاثة فأقل لا أكثر استحقوها في الاولى وما
يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى أو غيبة أو موت لاحد منهم
بل حقهم باق بحاله ولا يشاركه قادم ولا غائب عنهم وقت الوجوب ومتى زادوا على الثلاثة كانوا
غير محصورين بالنسبة لعدم الملك وان كانوا محصورين بالنسبة لوجوب استيعابهم ان وفيهم المال
لانه لا يلزم من وجوبه الملك لان المدار ثم على السهولة عادة وهي موجودة وهنا على التحديد بالثلاثة
لانها أقل ما يصدق عليه الجمع في الآية والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه
عن أهل ناحية يزكون ما يحصل لهم من تمر أو زرع قبل أن يكمل النصاب على ظن كاله من تمر
او زرع يحصل اذا حصل المطر في ذلك العام او على غير ذلك الظن فهل يبرؤن بهذا ام لا (فاجاب)
بان هذه المسئلة تحتاج الى مقدمة وهي انهم صرحوا بان شرط جواز تعجيل زكاة النبات ان يقع
بعد الصلاح والاشتداد لا قبلها ولو بعد الخروج وعبارة المجموع وما يتعلق بالحول انواع منها
زكاة النبات تجب باشتداد الحب والثمار يبدو الصلاح وليس المراد ان ذلك وقت الاخراج بل هو وقت
ثبوت حق الفقراء وانما يجب الاخراج بعد تنقية الحب وتجفيف الثمار قال أصحابنا والاخراج بعد
مضى الرطب تمرا أو الغنم زيبا ليس تعجيلا بل واجب حينئذ ولا يجوز التعجيل قبل بلوغ الثمرة بلا
خلاف وفيما بعده أوجه الصحيح عند المصنف والاصحاب يجوز بعد بدو الصلاح لا قبله واما الزرع
فالاخراج عنه بعد التنقية واجب وليس تعجيلا ولا يجوز التعجيل قبل التسنيل وانعقاد الحب وبعده
فيه ثلاثة أوجه الصحيح جوازه بعد الاشتداد والادراك ومنعه قبله انتهت ملخصة وبه يعلم ان تعجيل
زكاة المعشر قبل الوجوب لا يجوز لانها انما تجب بسبب واحد وهو ادراك الثمرة وانعقاد الحب فاذا
عجله قبله قدمه على سببه فلم يجوز كما لو قدم زكاة المال على النصاب بخلاف ما لو عجله بعده فانه يجوز ان
غلب على ظنه حصول نصاب منه وقالوا أيضا لا يضم ثمر عام الى عام آخر لاتمام النصاب وان أطلع
قبل جذاذ الاول ويضم ثمر عام واحد وان أطلع الثاني بعد جذاذ الاول واختلف قدر واجبها
ولا زرع عام الى زرع آخر ويضم زرع عام كالذرة ان وقع حصدهما في سنة بان كان بينهما أقل من
اثني عشر شهرا عرية والا فلا ضم سواء كان زرع الثاني بعد حصد الاول وفي عامه ام لا ولو زرع معا
أو على التواصل المعتاد فادرك احدهما والثاني بقل ضم مطلقا فلو تواصل بذر الزرع عادة فهو زرع واحد
وان تبادى شهرا او شهرين وان لم يتواصل ضم ما حصده في عام واحد وفي الروضة وأصلها

بأن حكمه حكم الكبير في

وجوب غسله وتكفينه
والصلاة عليه ودفنه وهو
داخل في قولهم يجب غسل
الميت المسلم وتكفينه
والصلاة عليه ودفنه
واستثنوا منه ما استثنوه
والاستثناء معيار العموم
ولا يشمل هذا قول ابن
الوردى كغيره في السقط
فصاعدا لأن هذا لا يسمى
سقطا لأنه النازل قبل تمام
أشهره فقد قال أئمة اللغة
السقط الولد الذي يسقط
من بطن أمه قبل تمامه
(سئل) عن نبش قبر ميت
بمقبرة مسلبة قبل أن يبلى
ودفن فيه آخر وأعاد
التراب عليهما كما كان هل
يجب عليه نبشه وإخراج
الثاني لأن الأول استحققه
أم يجوز أم يحرم لأن هتك
الحرمة قد زال بالطم
(فأجاب) بأنه يحرم عليه
النبش ثانيًا لما فيه من هتك
حرمة الميتين وهذا داخل
في قولهم يحرم نبش القبر
قبل بلاء ميتة (سئل) عن
قول الجلال المحلى يقدم في
غسل الذكور العصبية ثم
ذوو الولاء ثم ذوو
الارحام وفي غسل الاناث
العصبية ثم ذوات الارحام
ثم الولاء فلا يشي جعلوا
الولاء وسطا في الذكور
وأخروه في الاناث
(فأجاب) بأنه إنما يقدم في
غسل الرجال ذوو الولاء
على ذوى الارحام لانه
من حق الميت كالتكفين

لو زرع ذرة ثم حصدت واستخلفت ثم حصدت فان اشتدت في الاول واستبين بعض حيا فثبتت في السنة
وأدرك فهل يصح مطلقا أو بالشرط السابق أي وهو وقوع الحصاد في سنة طريقان أي أحصاها الثاني
كما في الشرح الصغير وإن نبتت والتفت وغطى بعضها بعضها فلها حصاد المغطى أدرك الآخر أو كانت
هندية فحصد سنبلها فأخرج سوقها سنبلًا آخر ضم مطلقا اه فعلم من عبارة المجموع السابقة وما
بعدها منع ما يفعله أهل جهتهم من تركهم ما حصل لهم من ثمر أو زرع قبل أن يكمل النصاب وإن
ظنوا كماله من ثمر أو زرع آخر يحصل بعد ذلك إذا حصل المطر في ذلك العام وسبب عدم الاجزاء
أنا لو قلنا ان ما عجلوه يحجز عن الثاني لكان فيه تعجيل وهو ممتنع ولو قلنا انه يحجز عن الاول
لسكان الاجزاء فيه حيث مع تيقن النقص عن النصاب وهو ممتنع لما مر ان شرط التعجيل بعد الوجوب
وهو بدو الصلاح في الثمر والاشتداد في الحب أن يظن حصول نصاب منه فان قلت هذا واضح
حيث لم يضم الثاني إلى الاول أما لو قلنا بضمه اليه في اكمال النصاب فهو غير واضح لانها حينئذ بمنزلة
ثمر أو زرع واحد فما المانع حينئذ من التعجيل قلت بل هو واضح مطلقا وذلك لان فائدة الضم
أنا تبين به أن الزكاة وجبت في الاول وانه صار مع الثاني كالثمر أو الحب الحاصل من شجر أو
زرع واحد حتى يجب حينئذ زكاتها وليس من فوائده ان ظن حصول ماله حصل ضم إلى الاول
يصيره معه كالثم الواحد حتى يعطى الاول حكم النصاب الكامل وتخرج الزكاة منه لان ظن حصول
المعدوم لا يلحقه بالموجود حتى يعطى أحكامه بخلاف ما إذا حصل المعدوم فانه بعد حصوله صار
موجودا فأعطى حكمه وأيضا فالزكاة لا بد فيها من النية والجزم بها لا يتصور إلا إن انعقد السبب في
حقه بأن وجد أحد سببي ماله سببان أو سبب ماله سبب واحد كالعشر وأما قبل ذلك كما في الصورة
التي يفعلها أهل الجهة المذكورة في السؤال فلا يتصور فيه جزم بالنية لان السبب لم يتعقد لتيقن النقص
عن النصاب كما مر فاتضح بذلك كما تقرر من أن أهل الجهة لا يبرؤن بما يفعلونه بما ذكر عنهم بل
الواجب عليهم عند حصول الثمر أو الحب الثاني زكاته إن كان نصابا مطلقا وكذا ان كان دونه
ووجد شرط ضمه إلى الاول وحيث وجد الضم حسب الثمران أو الجبان ووجب إخراج زكاتها
من الثاني والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته عن رجل عنده الف أشرفي
بنية الاقتناء فهل يجب عليه الزكاة أم لا (فأجاب) بأنه يلزمه زكاة الالف المذكورة والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عما لو كان رأس مال التجارة نقدًا مغشوشا كالسوداء
عندنا والكبار عندكم وهو مثلا مائة أشرفي عندكم الاشرفي اثنا عشر ومائة دينار سوداء عندنا وهما
دون نصاب فاشترى بذلك عرضا للتجارة وقوم آخر الحول المشتري بالمائة الاشرفي الكبار فأتى
مائة وخمسين أشرفيا كذلك وهو دون النصاب أيضا لو صفى من الغش ولكن لو قوم غشه بانفراده
بلغ نصابا وكذا يقال في السوداء فهل تجب الزكاة والحال ما ذكر أم لا وقد ذكر لي عن بعضهم
انه لو كانت المائة والخمسون الاشرفي تأتي بمائتي درهم فضة وجبت الزكاة وان كانت لو صفيت لنقصت
هل هو صحيح أم لا (فأجاب) نفغنى الله بعلومه وبركته بأن هذه المسئلة تحتاج الى تحرير السؤال
فان فيه إيهاما لكن سأذكر ما يتضح به المقصود منه ان شاء الله تعالى وذلك أن النظر في مال
التجارة إلى بلوغه نصابا خالصا آخر الحول فحينئذ يجب في مالها ونحو ربحه وتناجه وثمرته ربع
عشر قيمته ثم ان ملكه بنقد وجب ربع عشر القيمة المذكور من ذلك النقد لانه أصل ما في يده
وان ملكه بعرض أو بنحو نكاح أو خلع وجب ربع العشر المذكور من عين نقد البلد الغالب فلو
اشترى عرضا للتجارة بمائتي درهم أو أقل قوم آخر الحول بالنقد الذي اشترى به فان ساوت قيمته نصابا
خالصا من ذلك النقد زكاه والام يلزمه زكاة وان كان لو قوم بالذهب الغالب لبلغ نصابا به خالصا أو

والدفن والصلاة وهم أحق به منهم لقوتهم ولهذا يرثونه بالاتفاق ويؤدون ديونه وينفذون وصياه ولا شيء منها لدوى الارحام مع وجودهم وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء في غسل الاناث لانهن أشفق منهن ولضعف الولاء في الاناث ولهذا لا يرث امرأة بولاء إلا عتيقها أو منتميا اليه بنسب أو ولاء (سئل) عن المصلى على الجنائز هل يسن نظره الى الميت أو الى جهة القبلة أو الى محل سجوده لو كان (فأجاب) بأنه ينبغي كما قاله بعض المتأخرين أن ينظر الى الميت (سئل) عما أفتى به القفال من أن فاقد الطهورين اذا صلى على الميت ثم وجد الماء فانه يعيد هل هو معتمد أولا (فأجاب) بأنه هو المعتمد ولكن محل صلاته اذا لم يحصل الفرض بغيره (سئل) عن دفن ميتين في قبر واحد من غير ضرورة هل يحرم سواء اتحد النوع أم اختلف وسواء الصغير والكبيرة أم فيه التفصيل (فأجاب) بأنه يحرم دفن اثنين في الابتداء في قبر واحد من غير ضرورة وان اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمية أو زوجية أو مملوكية كما جرى عليه النووى في مجموعه تبعا للشرخسى لانه بدعة

بعرض قنية مثلا قوم بغالب نقد المحل الذى تم به الحول فان ساوت قيمته نصابا منه زكاة والا فلا زكاة عليه وان ساوت قيمته نصابا خالصا من غير الغالب فان كان بالبلد نقدان على السواء وتم بأحدهما نصابا خالصا وجب ربع العشر منه والابأن تم النصاب بكل منهما تخير على اضطرأ فيه وقيل يجب الانفع للمستحقين اذا تقرر ذلك علم انه لو اشترى عرضا للتجارة بدون النصاب من الفضة المغشوشة وجب أن يقوم آخر الحول بها فان ساوت قيمته نصابا خالصا منها وجبت زكاته والا فلا ولا نظر لغشه في هذه الصورة هل له قيمة أم لا بخلاف ما لو اشترى بذهب مثلا فضة مغشوشة بنية التجارة فيها فانها هي وغشها يقومان آخر الحول بذلك الذهب فان ساوت قيمتها نصابا خالصا من ذلك الذهب وجبت زكاتها والا فلا فعلم أن التقويم لا يكون الا بخالص وان المقوم لا يشترط فيه أن يكون خالصا لانه في هذا الباب بمنزلة العروض وهي تجب قيمتها حتى يخرج ربع عشر قيمتها فكذلك ما هو بمنزلة ما هو والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلومه اذا كان السلطان يبعث أو ان حصاد الزرع من يقدر عليه قدر العشر ثم يسلم اليه حبا صافيا ولم يعلم هل مراده الزكاة أم لا هل يجزى ذلك عن الزكاة (فأجاب) متع الله بحياته بقوله اذا بعث السلطان من ذكر لما ذكر في السؤال لم يجز ذلك عن الزكاة كما أفهمه كلام البغوى وعبارته وأما اخراج المضروب على الماء كبلاد مرو فذلك لا يمنع الزكاة فان أخذه السلطان عنه فهو كأخذه القيمة في الزكاة بالاجتهاد وفي سقوط الفرض به وجهان أى والصحيح المنصوص فى الام وبه قطع الجمهور وصححه النووى بسقوطها اذا نوى به البدلية فافهم قوله فان أخذه السلطان عنه انه لا بد أن يتحقق من السلطان انه أخذه عن الزكاة اما اذا علم منه انه لم يأخذها عنها أو شك فلم يدرأ يأخذها عن الزكاة أولا فلا يقع ذلك عن الزكاة وقد قال الكمال الرزادى فى شرح الارشاد عقب كلام البغوى وخارج بقوله عنه ماله أخذه السلطان فى مقابلة الذب عن الرعية ليستعين به على تحصيل الجند كما يعتاد ذلك ولاية بلادنا فلا يجزى عن الزكاة قطعاً ورأيت بعض من لا معرفة له يفتى بالاجزاء ويعمل به وهو خطأ صريح نسأل الله تعالى العصمة والهداية اه وقال فى فتاويه مسألة اذا أعطى الزراع ومن عليه زكاة الثمار والنخل والعنب الامام العاشر بنية الزكاة فى هذا الوقت هل يجزئهم ذلك عن الزكاة أولا وما العلة اذا فى ذلك أجاب لا يجزى أبدا ولا يبرأ من الزكاة بل الزكاة واجبة على من وجبت عليه لان الامام يأخذ ذلك عنهم باسم الخراج فى مقابلة قيامه بسد الثغور حتى يصرفه فى ذلك وفى قمع القطاع والمتلصصين عنهم وعن اموالهم وقد اوقع جمع من ينتسب للفقهاء وهم باسم الجهل احق اهل الزكوات ورخصوا لهم فى ذلك فضلوا وأضلوا اه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه هل يجوز للمالك ان يتصدق على حاضرى الحصاد من الفقراء من سنابل الزرع الزكوى (فأجاب) فسمح الله فى مدته لا يجوز للمالك ان يسلم الفقراء عما ذكر شيئا سواء أنوى به الزكاة أم لا ولو بعد اشتداد الحب فى الزرع لانه يجب عليه التنقية وفى وقوع ما اعطاه له الموقع تفصيل معروف فى كلام الفقهاء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) سيدنا الشيخ العلامة المشار اليه فسمح الله فى مدته فى شخص جدتمرا وصرم جبانحو مائة وسق مثلا وادخره للنفقة ولم يخرج منه حال الجداد والصرام زكاة وملاك ايضا نصبا من النقدين نحو الف دينار مثلا وادخره ايضا بنية الصرف للنفقة وحالت عليه احوال كثيرة ولم يخرج لذلك زكاة هل يحرم عليه فى المسئلتين ام فى احدهما ام لا يحرم لكونه اعده للصرف والنفقة اعتبارا بنيتة للحديث اوضحوا لنا فان غالب الناس واقعون فى ذلك (فأجاب) متعنا الله بحياته انه يحرم عليه عدم اخراج الزكاة فى القسمين وان ادخرهما للنفقة ويفسق بذلك وليست نية النفقة مؤثرة فى اسقاط الزكاة لان ملاحظ وجوبها فى الحب والجداد النمو بالفعل وهو

وخلاف ما درج عليه

السلف ولانه يؤدى الى
الجمع بين البر والتقى والفاجر
النشقى وفيه اضرار الصالح
بالجار السوء وفى الام
ويقر دكل ميت بقبلى أن
قال فان كان الحال ضرورة
مثل أن تكثر الموتى ويقل
من يتولى ذلك فانه يجوز
أن يجعل الاثنين والثلاثة
فى القبر وعبرة الانوار
ولا يجوز الجمع بين الرجال
والنساء الا لضرورة متأكدة
اه ودليله ظاهر كما فى الحياة
(سئل) عن شخص مات
رقيقه ثم مات وتركته لاتفى
الا بتجهيز أحدهما فهل
يقدم به الرقيق لسبق حقه
أم سيده (فاجاب) بانه يقدم
به سيده لتيقن عجزه بموته
عن تجهيز غيره (سئل)
هل يثاب على إعادة صلاة
الجنائز لقولهم انها تقع
نقلا أم لا لانها غير مستحبة
(فاجاب) بانه يثاب عليها
لوقوعها نقلا وقد يكون
الشيء غير مطلوب وإذا
فعله أثيب عليه كاقضاء
المؤدى بالقاضى وعكسه
وقد يكون الشيء مندوبا
وإذا فعله وقع واجبا كمن
مسح جميع رأسه فى وضوئه
على القول به فيه وفى نظائره
(سئل) عن الكفن المعصر
للرجل هل هو حرام كما ذكره
البيهقى وجرى عليه كثير
من المتأخرين أو مكروه كما
ذكره الشيخان (فاجاب)
بان المعتمد كراهته لا تحريمه

وهو حاصل فى العام الاول سواء أبقاه للنفقة أم لا وفى التقدين نموها بالفعل والقوة وهو حاصل
فى العام الاول وما بعده فلم يكن لنية دخل فى اسقاط الوجوب لانها لا تعارض سببه المذكور
وتأمل ما قررته تعلم ان الثمر والحب اذا مضى عليهما أحوال ولم ينو بادخارهما تجارة بشرطها
لا تجب زكاتها الا فى الحول الاول واما فيما بعده فلا تجب فيها زكاة بخلاف التقدين فانه تجب
زكاتها فى كل حول مضى عليهما سواء أعدا للتجارة بهما أم للنفقة لما علمت أنها صالحان للبناء
فيها ناميان بالقوة أو الفعل فلذلك تكررت زكاتها بتكرر الاحوال والله اعلم (وسئل) نفع الله
بعلومه وبركته عن قول الاممة اذا اشترى عرضا للتجارة بعرض قنية ونقد قوم ما تأبل النقد به وقوم
ما قابل العرض بغالب نقد البلد اه ولم يزيدوا على ذلك والذى يظهر أن معرفة التقسيط لكل من
النقد والعرض متوقعة على معرفة تقويمها يوم الشراء بغالب نقد البلد ليعرف نسبة كل منهما
من الآخر مثاله اشترى عرضا للتجارة بمائة درهم وغالب نقد البلد دنانير وبعبد قنية فتقوم
الدراهم بغالب نقد البلد يوم الشراء ويقوم العبد به فان استوى قيمتهما قوم نصف عرض مال
التجارة آخر حوله بالدراهم ونصفه الآخر بغالب نقد البلد يوم التقويم وان اختلفت قيمة العبد
والدراهم بأن ساوت الدراهم ثلث نصاب من غالب نقد البلد وساوى العبد الثلثين قوم ثلث عرض
مال التجارة آخر الحول بالدراهم وثلثاه بغالب نقد البلد يوم التقويم وهذا كله فيما اذا كان غالب
نقد البلد يوم التقويم غير جنس المشتري به أما اذا كان من جنسه فلا يحتاج الى التقويم واختلاف
صفة النقد كاختلاف جنسه فى رعاية التقسيط هذا ما ظهر للمملوك فهل هو كذلك أم لا (فاجاب)
فسح الله فى مدته بقوله ما ذكر من تقويم الثمن المشتمل على النوعين المذكورين بغالب نقد البلد
أى ما يتعامل به فيه ولو عرضا كما صرحوا به فى نظائر ذلك ظاهر مفهوم من كلامهم فى مواضع منها
تعبيرهم هنا بالمقابلة اذ لا تعرف الا بالتقويم فى كل من ذينك النوعين والتقويم انما يكون بالغالب
المذكور كما هو معروف ومن ثم لم يحتاجوا الى التصريح بذلك هنا ومنها قولهم فى قاعدة مدعوجة
وفىها اذا اشترى شقصا مشفوعا وسيفا بمائة مثلا ان أحد طرفى العقد اذا اشتمل على مالين
مختلفين وزع ما فى الجانب الآخر عليها باعتبار القيمة أى يعطى كل منهما حكمه ولا يعرف
هذا التوزيع باعتبار القيمة الا اذا قوما بالغالب المذكور ومنها قولهم فيمن اشترى دارا فيها
صفائح فضة ذهب أو بالعكس اشترط قبض الدار ومقابل الصفائح من الثمن فى المجلس حذرا من
الربا أى ولا تعرف تلك المقابلة الا بالتقويم بالغالب كما تقرروا لظهور هذا اذ هو من المقررات المعروفة
من مجموع كلامهم لم يتعرضوا له فى أكثر المواضع اتكالا على ذلك فظهر أن ما ذكر فى صورة
السؤال من تقويم النوعين المذكورين بالغالب المذكور هو المفهوم من كلامهم عند من له أدنى
مسكة بقواعدهم وإلام باطراف كلامهم نعم يتردد نظر الفقيه فيما لو اختلف الغالب وقت الشراء
 وآخر الحول فهل يعتبر الثانى لانه المعبر فى زكاة التجارة أو الاول لان هذا التقويم لا يتعلق
بالزكاة بطريق القصد بل بالتبع اذ الغرض منه معرفة ما يخص كلا من العرض والنقد لاختلاف
حكمهما واما أمر الزكاة فشىء مترقب قد يحصل وقد لا للنظر فى ذلك مجال والذى يتقدح الثانى
لما أشرت اليه آنفا أن اختلف أحد طرفى العقد يقتضى توزيع طرفه الآخر عليهما وان ذلك
التوزيع لا يعرف الا بالتقويم بالغالب فكان التقويم به من مقتضيات العقد فلم نعتبر فيه
غير الغالب وقته وعليه فاذا اشترى بعبد ودينار عرض تجارة وغالب المتعامل به حينئذ
الفضة مثلا فقوما بها وكان العبد ثلاثة أرباع جانبه والدينار ربع جانبه ثم عند آخر الحول صار
الغالب الحنطة ولو فرض تقويمهما بها الآن لكان العبد ثلثى جانبه والدينار ثلث جانبه اعتبر

الاول دون الثاني لما قررته من ان هذا التوزيع من أحكام العقد فكان اعتبار وقته متعينا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه ما حكم أخذ الفريك وهو الحب في أول اشتداده من زرع يجيء منه نصاب (فاجاب) منع الله بحياته أخذ شيء من الزرع الزكوى بعد ما تعلق به الزكاة بأن اشتد حبه لا يجوز ومن أخذ منه شيأ عزز عليه تعزيرا شديدا فان أكله غرم مثل حصة مستحق الزكاة لهم سواء في ذلك المالك وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته عن درهم الاسلام كم قدره من المحلقة الكبار وكم درهم الاسلام قيراطا وكم القيراط بالخروبة أو الشعيرة وكم مثقال الذهب قيراطا (فاجاب) بقوله أما المثقال فهو لم يختلف لجاهلية ولا اسلاما فهو اثنان وسبعون حبة وهي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها ماذق وطال واما الدرهم فهو مختلف جاهلية واسلاما والمراد به حيث اطلق الاسلامى وهو خمسون حبة شعير معتدلة وخمسا حبة كذلك فهو ستة دوانيق اذ الدانق ثمان حبات وخمسا حبة ومتى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومتى نقص عن المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان واما القيراط فهو في مصطلح أهل مصر والشام والحجاز ونحوها جزء من أربعة وعشرين جزءا من الواحد لانه ثلث ثمنه والحبة ثلث القيراط وهي جزء من اثنين وسبعين جزءا من واحد لانه ثمن تسعة والدانق هنا نصف الحبة وسدس القيراط فهو جزء من مائة وأربعة وأربعين جزءا من الواحد لانه نصف ثمن تسعة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن رجل معه بعض كفاية عياله من زرع وله معه اشجار غناب وارض يأخذ من زكوات الاموال ويحفظه في بيته ويأكله ويشترى به الضياع والمواشى وغيرها هل يملكها اى الزكوات مع جهالة صارفها اليه أم تكون مضمونة عليه فانه لا يعطى الفقراء ولا المساكين ولا ابن السبيل شيأ منها وكذا زكاة الابدان في يوم عيد الفطر ومع ذلك هو قاطع لصلاة الجماعة واذا كان القادر يقدر على الكسب يحل له ان يأخذ هذه الزكوات وهل تبرأ ذمة من أعطاه (فاجاب) بقوله متى كان لهذا الشخص المذكور من زرع أو غيره أو كان له كسب وكان ذلك يقى بنفقته ونفقة عياله لم يحل له أخذ شيء من الزكوات سواء زكاة الفطر والمال وسواء أعلم الدافع اليه بحاله أم لا ولا يملك ما أخذه ولا تبرأ به ذمة الدافع اليه ويجب على حاكم المسلمين منعه من اخذ الزكاة ومنع الناس من اعطائه واما اذا كان دخله لا يقى بخرجه فانه يجوز له ان يأخذ تمام كفايته وكفاية عياله الذين تلزمه مؤتهم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته عن تحت يده وديعة أو مال قراض أو ثمن مبيع أو أمانة خال عليه الحول فهل له اخراج زكاة ذلك بغير اذن المالك أم لا (فاجاب) نفع الله به بأنه ليس لو اضع يده على مال غيره باذنه أو تعديا اخراج زكاته الا باذن المالك والله تعالى أعلم (وسئل) نفع الله به عن شخص أخرج الزكاة قبل وجوبها فهل تسقط عنه وما شروط التججيل وهل يجوز نقلها الى بالغله باحتياج اهل تلك البلد أكثر وهل يجوز صرفها بطول السنة نقدا وعروضا وتمرًا وخبزا وينوى عند الاخراج (فاجاب) بقوله يجوز تججيل الزكاة بعد تمام النصاب في غير التجارة وقبل تمام الحول عن عام لا أكثر وزكاة الفطر في رمضان لا قبله ويجوز بعد بدو الصلاح في التمر والاشتداد في الحب لا قبله ولا يجوز تقديم زكاة معدن وركاز قبل الحصول وشرط اجزاء المعجل شيآن الاول ان يكون القابض في آخر الحول مستحقا ولا يضر غناؤه بالمدفوع وحده أو مع غيره معجلا كان ايضا أو غيره بخلاف غنائه بغيره وحده ويؤخذ من اشتراط استحقاقه آخر الحول ما صرح به بعض شراح الوسيط من ان الفقير المجتاز يلد الزكاة اذا أخذ من الزكاة المعجلة وجاء وقت الوجوب وليس

لان الراجح جواز لبسه حيا (سئل) عن استشهد في ثياب حرير لبسها ضرورة كدفع قل فهل يجوز تكفينه فيها مع وجود غيرها أم لا (فاجاب) بأنه يجوز تكفينه فيها اذ السنة تكفينه في ثيابه التي استشهد فيها لا سيما اذا تلطخت بدمه (سئل) عن أوصى باسقاط الزائد على ستر العور في تكفينه هل تنفذ وصيته به (فاجاب) بأنها لا تنفذ وصيته به لان فيه حقاله تعالى وقد نقله النووي في مجموعه عن جماعة وأقره وما يتوهم من أنه تفريع على مرجوح مردود (سئل) عن مات رقيقه هل يعزى فيه كما يعزى المسلم في قريبه المسلم اذا كان الرقيق مسلما ويعزى فيه بتعزية الكافر اذا كان الرقيق كافرا أم لا وهل يعزى الرقيق في سيده كذلك أم لا (فاجاب) بأنه يعزى السيد في رقيقه المسلم بما يعزى به في قريبه المسلم وفي رقيقه الكافر بما يعزى به في قريبه الكافر ويعزى الرقيق في سيده كذلك (سئل) عن قول الشارح المحلى في قول المنهاج وينكره الكفن المعصفر قال لمن لا يكره له في الحياة وهو المرأة هل هو للرجل مكروه أيضا أم حرام (فاجاب) بان الرجل كالمرأة ان أبحنا له لبسه في الحياة كما نص عليه الشافعي وان حرمناه عليه

كالزعرور وهو ماصوبه
 السابق عملا بالحديث
 الصحيح فالكفن كذلك
 (سئل) عن قولهم لو سبقه
 الامام بتكبيره بطلت
 صلاته هل المراد أن
 الامام يكبر الثالث والمأموم
 في الاولى أو أن الامام يكبر
 الثانية والمأموم في الاولى
 (فاجاب) بانه متى تخلف
 المأموم بتكبيره فلم
 يكبرها حتى شرع امامه في
 الاخرى بلا عذر بطلت
 صلاته (سئل) عن الغريب
 إذا مات هل يكون شهيدا
 أم لا (فاجاب) بانه شهيد
 (سئل) عن رجل أسيح له
 لبس الحرير لحكة أو
 قمل مثلا ثم ان السبب
 المييع له ذلك استمر الى
 الموت فهل يجوز تكفينه
 فيه استصحابا لما كان قبل
 الموت أم لا يجوز لزوال
 العارض بالموت (فاجاب)
 بانه لا يجوز لهم تكفينه
 في الحرير (سئل) عن
 القعود عند تلقين الميت هل
 يستحب لللقن والحاضر
 أو لأحدهما أو يستحب
 القيام (فاجاب) بانه يستحب
 القعود لللقن دون غيره
 لانه أقرب الى سماع الميت
 التلقين (سئل) عن نطق
 من صيان الكفار
 بالشهادتين وصلى وصام
 وقرأ القرآن بعد ما اشتراه
 مسلم هل يصلى عليه اذا مات
 أو لا فان قائم لا فأى فرق
 حصل بين هذا وبين غيره
 من صيان الكفار وهل

هو بيلد المال ان ذلك المعجل لا يقع مجزئا بناء على المذهب من منع نقل الزكاة اه وذلك لان
 المستحق آخر الحول هم فقراء بلد المال الموجودون في ذلك الوقت مع ما اشترط فيهم وليس هذا بيلد
 المال وقت الوجوب والقبض السابق انما يقع عن وقت الوجوب ولا ينافي ذلك ما نقله الاسنوى وغيره
 عن فتاوى الحنطى وأقروه من أنه اذا غاب المسكين عند الحول ولا يدري حاله من حياته وموته
 وفقره وغناه فالظاهر استمرار فقره وحياته قال الاسنوى وذكر في البحر نحوه فقال لو شككناهل مات
 القابض قبل الحول أو بعده أجزأ في أقرب الوجهين ووجه عدم المنافاة أن كلام شارح الوسيط
 محمول على من علم عدم استحقاقه عند الوجوب لغيبته المتيقنة عن بلد المال وكلام الحنطى على
 غيبته عن موضع الصرف وقت الوجوب وجعل حاله من الغنى والفقر والغيبة عن بلد المال وقت
 الوجوب فلم يدر هل كان حاضرا ثم اذ ذاك أولا لان الاصل عدم غيبته في ذلك الوقت كما أن الاصل
 حياته وفقره بشرط الثاني ان يكون المالك أهلا للوجوب الى آخر الحول فان مات أو تلف المال
 أو نقص عن النصاب أو باعه قبل آخر الحول أو عنده لم يكن زكاة ولا يحسب من زكاة الوارث
 ومتى وجدت الاصناف كلهم أو بعضهم واحتاجوا الرد الباقي عليهم حرم على المالك والعامل المأذون
 له في الاخذ والتفرقة بخلاف الامام والعامل المأذون له في النقل أو الاخذ فقط نقل الزكاة عنهم
 الى بلد آخر وان كان فقراؤه أحوج والعبرة بموضع المال حال الوجوب وبموضع المؤدى عنه في
 زكاة الفطر لا المؤدى فيصرف العشر لمستحق بلد الارض التي حصل منها المعشر وزكاة النقيدين
 والمواشي والتجارة الى مستحق البلد الذي تم فيه حوله واذا حال الحول وجب أداء الزكاة على الفور
 ان تمكن منه وذلك بحضور المال والمستحق أو الامام أو نائبه وعدم شغله بمهم ديني أو دنيوي
 فان أخر بلا عذر أثم وضمن ولو أخر لطلب الافضل فان وجد أهل السهمان وأخر ليدفع الى
 الامام أو لانتظار قريب أو أحوج جاز لكن لو تلف ضمن فلو تضرر الحاضرون بالجوع لم يجوز
 له انتظار قريب ونحوه ولو تردد في استحقاقهم فله التأخير ولا يجوز عندنا اخراج العروض والخبز
 بل لا يجوز الا اخراج النقد والتمروالخبز في المعشرات (وسئل) نفع الله به عما اذا كان المال عروضاً
 للتجارة واستمر مدة لم يتغير عنه فهل فيه زكاة ولو تكرر بيعه بعروض واذا بيع بالنقد واستمر
 نقدا ثم اشترى به عروضاً قبل أن يحول الحول على المال تازمه زكاته أم لا وهل عند بيع العروض
 بالنقد تجب عليه زكاة واحدة أو بعدة السنين وهل يلزم فيه الزكاة عند البيع أو بعد أن يحول
 الحول على النقد واذا كان المال غائبا فيه زكاة في البلد التي هو فيها أو التي فيها المالك لسنة أو بعدة
 السنين واذا كان المال دينا في ذمة جماعة حكمه حكم الغائب أم لا (فاجاب) بقوله اذا استمرت
 عروض التجارة في يده سنين لم تخرج عن ملكه أو تكرر بيعها بعروض أخرى لزمت الزكاة
 بعد تلك السنين والمعتبر في النصاب في مال التجارة هو آخر الحول ان لم ينض وان ظهر فيه النقص
 عن النصاب قبل ذلك أو نض بعد الحول أو فيه وهو تام النصاب أو ناقصه ولم ينض بنقد يقوم به
 بل بنقد آخر أما اذا نض في الحول ناقصا عن النصاب بما يقوم به فلا يعتبر آخر الحول وان تم فيه
 النصاب بل يتبدى الحول من وقت الشراء به للنقص الحسى اذا تقرر هذا فيبيع بالنقد المذكور
 في السؤال ان كان النقد الذي بيع به ناقصا عن النصاب مما يقوم به انقطع الحول الاول وابتدىء
 الحول من وقت الشراء به وان لم يكن النقد كذلك وجب عليه أن يزكى من ابتداء الحول الاول
 ولا نظر لهذا البيع سواء كان متكررا في السنة أم لا فان لم يشتر بالنقد شيئا وبقي عنده لا على نية
 التجارة فيه زكاه زكاة النقود لا التجارات واذا ضل المال أو سرق أو غصب أو وقع في بحر فان قبضه
 بعد ذلك وجبت عليه الزكاة لجميع الاعوام الماضية والغائب ان لم يقدر عليه فكالغصب فلا يلزمه

ان لا يصلى عليه ويجعل
كغيره واذ لم يحكم باسلام
هذا الصبي فما الفائدة في
عرض النبي صلى الله عليه
وسلم الاسلام على غلام
يهودي يتخدمه وهل الغلام
يشمل البالغ أم لا وفي كلام
بعضهم ما يدل على أنه
لا يكون الا غير بالغ وما
مراد البخاري في ترجمته باب
اذا سلم الصبي هل يصلى عليه
وهل يعرض على الصبي
الاسلام بيننا وبيننا
(فأجاب) بأنه لا تجوز الصلاة
عليه اذا مات لأنه محكوم
بكفره كغيره من صبيان
الكفار والغلام المذكور
كان بالغاً وترجمة الامام
البخاري مفادها الاستفهام
فقط (سئل) عن معنى قوله
صلى الله عليه وسلم لعائشة
رضي الله عنها ما ضرك لو مت
قبلي الخ وقولها لو استقبلت
من أمري ما استدبرت ما
غسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الانساؤه (فأجاب)
بان معنى الاولى انه صلى الله
عليه وسلم لا يغسل عائشة
لانها لم تمت قبله لان لو حرف
امتناع لا امتناع ومعنى
الثانية ان ما ظهر لها حال
قولها المذكور لو ظهر لها
حال غسله صلى الله عليه
وسلم ما غسله الانساؤه
لمصلحتين بقيامهن بهذا
الفرض العظيم ولان جميع
هم يحل لمن نظره حال
حاله (سئل) عن شخص

زكاته الا ان قدر عليه فان قدر عليه وجب اخراج الزكاة عنه في الحال في بلد المال فان أخرجها في
غيره مع وجود المستحقين ببلد المال لم يجز والدين ان كان ماشية أو غير لازم كمال الكتابة فلا زكاة
فيه أو نقداً أو عرضاً فان كان حالاً وتيسر أخذه زكاه في الحال وان لم يقبضه وان تعذر لاعسار
أو مطل أو غيبة فكمنغصوب (وسئل) فسمح الله تعالى في مدته عن عجل زكاته ثم عند انتهاء
الحول لم يكن الفقير أو المالك أو ماله بالبلد التي عجل فيها فهل يجزئه أولاً (فأجاب) بقوله من
المقرر انه لا يجوز نقل الزكاة وحينئذ فلا يجزئه ما عجله في المستثنين كما مشى عليه ابن المقرئ وغيره
في الاولى واقتضاه كلام الاذرعى في الثانية وما نقله الاسنوى عن الحنابلة مما يقتضى الاجزاء في
الاولى لعله مبني على جواز نقل الزكاة وفرق بعضهم بين صورتين هو الى الوهم أقرب (وسئل)
فسمح الله في مدته عن نحو زرع مشترك بين اثنين فاقسما غلته بعد بدو صلاحه وتنقيته ثم أخذ
أحدهما نصابه فهل له التصرف في حصته أولاً لتعلق الزكاة بالعين (فأجاب) بقوله أفقى بعضهم
بان له التصرف لتصريحهم بصحة القسمة ولو بخرص الثمر على الشجر وشركة المستحقين لا تمنع
صحتها وان قلنا لتعلق الزكاة بالعين وحينئذ فليس للساعي التسلط على المخرج وقولهم للساعي الاخذ
من مال من شاء من الشريكين محله فيما قبل القسمة (وسئل) فسمح الله في مدته بما صورته حكم أحد
الشريكين عدلين يخرصان عليه ويضمنانه واجبه في الثمر المشترك فهل يصح ويجوز له التصرف
(فأجاب) بقوله الظاهر أنه لا يجوز له التصرف بعد الخرص بشرطه الا بعد القسمة سواء اذن شريكه
أم لا لتعلق الزكاة بعين حصته شريكه التي لم تخرص وهي غير متميزة عن حصته التي خرصت (وسئل)
أعاد الله علينا من بركاته عن أمراد التصرف في ثمره ولا خراص من جهة الحاكم فهل له أن يحكم عدلاً
أو عدلين ليخرصا عليه ويتصرف في الجميع (فأجاب) بقوله له ذلك لكن لابد من خارصين لانه
تقويم وانما يكفي خارص من جهة الامام لانه نائبه وقوله وحده كاف في التقويم فكذلك نائبه
فاذا ضمنانه وقبل نفذ تصرفه في الكل وان حال بينه وبين الثمرة غاصب أو لم يقبضه لان اشتراط القبض
لصحة التصرف انما هو فيما بيد الغير ومضمون عليه بالعقد وهذا ليس كذلك (وسئل) رضى
الله عنه عن شخص وقف نخيلاً على من يؤذن بمسجد كذا فهل على المؤذن زكاة (فأجاب) بقوله
الاوجه انه لا زكاة عليه كالموقوف على جهة عامة وقول بعضهم ان اذن مدة يستحق بها الغلة وبدا
الصلاح في ملكه وجبت عليه الزكاة والا فلا لانه غير مالك عند الصلاح ولا متعين للاستحقاق فيه
نظر (وسئل) رضى الله عنه بما صورته أودع نصاب نقد أو وكله بحفظ ما يحصل من غلته فحصل
منها نصاب ولم ينص المالك على اخراجه للزكاة فهل له اخراجها (فأجاب) بقوله انما يجوز ذلك
للإمام أو نائبه لانه حق وجب على المالك وقد عجز عن القيام به ولا يلتفت لاحتمال موته أو بيعه
النصاب قبل الحول أو نحو ذلك لان الاصل بقاء المال على ملكه وبقاء حياته وعدم اخراج المالك
من غيره (وسئل) رضى الله عنه هل للحاكم اخراج الزكاة عن الغائبين (فأجاب) بقوله ليس
له ذلك لاحتمال عدم تمكنهم من الاداء أو بيعهم للمال أو نحو ذلك (وسئل) نفع الله به عن باع
بعض المال الزكوى فهو كبيع كله فيطال البيع في قدر الزكاة أم لا (فأجاب) بقوله الذي في
أصل الروضة انه ان لم يبق قدر الزكاة فكما لو باع الجميع وان أبقاه اما بنية صرفه اليها أو غيرها
فان فرعنا على قول الشركة ففي صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ أقيسهما البطلان اى في قدر
حصه الزكاة وهما مبنيان على كيفية ثبوت الشركة وفيها وجهان أحدهما أن الزكاة شائعة في
الجميع متعلقة بكل واحدة من الأشياء بالقسط والثاني أن محل الاستحقاق قدر الواجب ويتعين
بالاخراج اه ومقتضى كلامهما اعتماد كلام ابن الصباغ المبني على الوجه الاول فيكون هو المعتمد

بمكث نهاره بموضع يصلي على كل جنازة حضرت لذلك الموضع المعين للصلاة عليها فهل يكون محصلا للقيام الذي عينه صلى الله عليه وسلم لمن صلى عليها وشيع بقدره أم يكون أقل منه لكونه ما كذا أم لا وإذا قصد بمكثه بالموضع المذكور تحصيل أجر كل صلاة بحيث لو شيع جنازة فاتته جناز هل يكون محصلا للقيام من صلى وشيع بقدره عملا بما نواه أم لا وهل يتعدد القيام للمصلي المشيع بتعدد الجنائز معية وترتبا أم لا وما الحكمة في تمثيله صلى الله عليه وسلم بجبل أحد دون غيره من الجبال (فاجاب) بان القيام الحاصل لمن صلى عليها على الوجه المذكور أقل من القيام الحاصل لمن شهدا من مكانها حتى صلى عليها بل قال بعض المتأخرين القيام الحاصل ليس على الصلاة فقط بل هو مشروط بشهودها من مكانها حتى يصلي عليها ويتعدد القيام بتعدد الجنائز وان اتحدت الصلاة عليها لان الشارع ربط القيام بوصف وهو حاصل في كل ميت فلا فرق بين ان يحصل دفعة او دفعات والحكمة في تمثيله صلى الله عليه وسلم بجبل أحد دون غيره من الجبال كبره وعظمه وكون المخاطبين يعرفونه

وهو كذلك خلافا لمن توهم أن المعتمد الثاني وأطال فيه بما لا يجدي ورتب عليه مالا وجه له عند من تأمله التأمل الصادق وكلام الرافعي كالصريح في اعتماد كلام ابن الصباغ وما تفرع عليه وكذا كلام السبكي اذا علم ذلك فيبطل البيع بنسبة قسط الزكاة في كل شاة ولا يؤثر في ذلك ابقاؤه قدر الزكاة في يده جريا على قاعدة الشركة الحقيقية فهو كالوباع عبدا مشتركا وكذا يقال في المعشرات بل أولى لان نسبة العشر تقتضي الاشاعة اتفاقا ولا فرق بين ان يعزل نصيب الفقراء ويبيع الباقي أولا كما صرح به ابن الرفعة وعلمه بأن قدر الزكاة انما يتعين بالدفع لا بالعزل وخص الخلاف بما إذا لم يقل بعثك تسعة أعشار هذه الثمرة مشاعا والاصح قطعاً ويجرى ذلك فيما لو تصرف المالك قبل الخرص في مقدار معين غير شائع من الثار سواء بقي في يده قدر الزكاة أم لا فيبطل ايضا وقول ابن الرفعة وهل يجوز في تسعة أعشاره وهو ما عدا قدر الزكاة المذهب نعم محمول على الصورة السابقة التي خصص بها محل الخلاف والاتفاض كلامه **«وسئل»** نفع الله به هل يحرم التصرف في الثمر والعنب قبل الخرص في الجميع أو فيما عدا قدر الزكاة **«فاجاب»** بقوله المعتمد الاول وان توهم بعضهم خلافه اذ الشركة شائعة في كل جزء منه فكيف يحل له التصرف في البعض ولهم فيه حصة **«وسئل»** نفع الله به بما لفظه أي طريق للورع فيمن اشترى نصابا زكوايا عن لا يزكي **«فاجاب»** بقوله طريقه أن يستأذنه في اخراجها عنه من المبيع ويتبرع بمقابلته فان تعذر فالساعي فان تعذر فالقاضي بناء على شمول توليته للنظر في الزكاة وهو مانقله الشيخان عن الهروي هذا ان لم يعلم موت المالك والا استقل بالاخراج اذ للاجنبي أداء زكاة الميت بغير اذن الوارث لكن بأدائه يتبين المالك في قدر الزكاة ان تحقق ان البائع لم يخرجها للورثة فيجب تسليمه اليه **«وسئل»** رضي الله عنه عن اشترى نصابا زكوايا ثم تحقق ان البائع لم يخرج زكاته فهل له الاستقلال بتميز قدر الزكاة في المثل وصرفه على المستحقين **«فاجاب»** بقوله الذي يظهر انه لا يجوز له ذلك لان للمالك أن يخرج من غير هذا النصاب نعم ان تعذر مراجعة البائع جاز له الاستقلال بذلك أخذا بما في المجموع من انه لو اجتمع حلال له بحرام جاز له الاستقلال بتميز قدر نصيبه لكن لا يجوز له صرفه للمستحقين الا باذن الساعي فان تعذر فالقاضي ثم رأيت بعضهم قال ومن اشترى طعاما لم يركه البائع لم يجز له أكل شيء منه قبل تأدية زكاته ثم ظاهر كلام الاصحاب بل صريحه أن ولاية صرفها باقية للبائع وليس للمشتري الاستقلال بها وفي المهمات في الشرط الخامس من شروط البيع عن الماوردي والرويانى ما يوهم استقلاله بذلك والظاهر مع التمكن من البائع أو الساعي خلافه ثم نقل عن بعضهم أن المخلص للمشتري من هذه العهدة تفريعا على بقاء تعلق الزكاة جريان القسمة بينه وبين البائع في قدر الزكاة اذ البطلان خاص به فيسلبه للبائع أو الساعي وله ان يستأذن البائع في اخراجه فان لرب المال أن يوكله في اخراج الزكاة عنه اما من ماله أو من مال الموكل كما صرح به الشيخان اه **«وسئل»** نفع الله به عن باع النصاب وقلنا بالراجح وهو بطلان البيع في قدر الزكاة فقط فاذا رد المشتري على البائع قدر الزكاة فهل ينقطع تسلط الساعي على ما بقي في يده أولا **«فأجاب»** بقوله الذي يظهر انه ان ميز ذلك باذن البائع لم يكن للساعي مطالبته لان للمالك أن يعين قدر الزكاة من النصاب في واحدة وليس للساعي طلب غيرها ولا شك ان تميزه أو تميز المشتري بأذنه بمثابة تعيينه فيه ينحصر حق الساعي فيما عينه فليس له مطالبة المشتري بشيء وان ميزه بغير اذن البائع فالتميز فاسد فلا ينقطع به تعلق حق الساعي وان قبضه البائع اذ رضاه به بعد وقوعه فاسدا لا يقبله صحيحا ولا ينافي ذلك ما بحثه السبكي من انه لو أجر أرضه لآخر فزرعها فالزكاة على الزارع فاذا أخذ المؤجر أجرته من المغل قبل اخراج زكاته فكما لو ابتاعها منه

﴿باب زكاة الحيوان﴾
 (سئل) عن قولهم والخيار
 في الشاتين والدراهم لدافعها
 وقولهم وعلى العامل العمل
 بالمصلحة للمستحقين في
 دفعه الجبران وأخذه هل
 بينهما تناف لان رعاية
 المصلحة ينافيها تخيير
 المالك أو مرادهم رعايتها
 اذا خبره المالك (فأجاب)
 بأنه لا تنافي بينهما لان
 وجوب رعاية المصلحة
 عليه محله اذا كان دافعا
 للجبران أو أخذاه وخيره
 المالك في الاخذ (سئل)
 عن المتولد بين زكويين
 كابل وبقر هل يجب فيه
 الزكاة أولا فان قلتم
 بوجوبها فيه فهل يلحق
 بأخفها في النصاب أو
 بأثقلها (فأجاب) بأنه
 يجب الزكاة فيه ويلحق
 بأخفها في النصاب كما
 صرحوا به (سئل) عما
 استند اليه من قال بوجوب
 الزكاة في المعلوفة أيضا
 الذي لا يتم استدلال أئمة
 الشافعية على نفي وجوب
 زكاتها بمفهوم حديث
 السائمة الابدفعه وهو أن
 المقرر في الاصول أن القيد
 اذا خرج مخرج الغالب
 لا مفهوم له والتقييد
 بالسائمة في الحديث خرج
 مخرج الغالب فلا مفهوم
 له (فأجاب) بأنه قد ثبت
 في الاحاديث الصحيحة
 تقييد وجوب زكاة الماشية
 بكونها سائمة ومفهومه عدم

فللفقراء مطالبته بما قبضه لما سبق من أن للساعي نزاعها من يد المشتري على كل قول قال وهذه
 المسئلة يجب اشهارها فان كثيرا ممن يؤجر الاراضى يستولى على جميع المغل في أجرته أو على
 أكثره بحيث يغلب على الظن أن الزارع لا يخرج شيئا فلا يحل له ما قبضه بل يجب أن يخرج منه
 قدر الزكاة وما بقي من الاجرة ان أيسر الزارع طوبى والا بقي في ذمته وطريق براءة الذمة أن
 يستأذن الزارع في الاخراج أو يعلم الامام ليأخذها فان تعذر ذلك فالذى ينبغي أن يجب عليه ايصالها
 للمستحقين اه وقوله للفقراء مطالبته بها أى بقدر نسبتها فيطالب بعشر ما بيده لبطلان التصرف
 فيه وأما أخذ جميع الزكاة عما يده التي أوهمته عبارته فمحمول على ما لو استغرقت الاجرة الزرع جميعه
 والام يتأت على قول الشركة الاصح وقوله لما سبق الخ يشمل ما لو كان المبيع كل النصاب أو بعضه
 وان أبقى قدر الزكاة وهو ظاهر أما في الاولى فواضح وأما في الثانية فلبطلان التصرف في قدر
 الزكاة وان ابقى بيده قدرها ﴿وسئل﴾ فسح الله في مدته عمن باع النصاب قبل الحول فتم في
 زمن الخيار وهو في ملكه أو ملك المشتري أو موقوف فما حكمه ﴿فأجاب﴾ بقوله ان كان
 الخيار للبائع فملك المبيع له فتجب زكاته فان تم البيع فهو كبيع بعد الحول وان كان للمشتري فلا
 زكاة على احد وكذا ان قلنا موقوف مالم يفسخ العقد فالزكاة على البائع ولو لم يفسخ فامتنع
 البائع من اخراج الزكاة الا من المبيع قال الماوردي فان كان معسرا لم يمكن أو موسرا فان كان
 نصاب تجارة فهذا يجب أن تؤخذ زكاته من مال بائعه لتعلق حق المشتري بالعين والزكاة بالقيمة
 وما تعلق بالعين أقوى وان كان مما تجب الزكاة من عينه فان قلنا بالشركة أخذت من المبيع اه وفيه نظر
 والوجه عندي أنه لا فرق بين الموسر والمعسر لانه ان راعى حق المشتري فمراعاة حق المستحقين أولى
 ولا نظر لتجدد وجوب الزكاة عليه بعد البيع لان أحدهما كان متمكنا من الفسخ عند وجوبها وما ذكره
 في مسئلة التجارة محتمل ﴿وسئل﴾ نفع الله به هل تجب زكاة في الارض الخراجية وماهى وهل لو
 أخذ الامام الخراج بنية الزكاة تسقط ﴿فأجاب﴾ بقوله تجب الزكاة في الارض الخراجية مع الخراج
 كما في البلاد التي أخذناها من ايدي الكفار أو أقرهم الامام عليها بخراج وكذا التي أسلم أهلها عليها
 فهي ملكهم فاذا اكترها شخص منهم وجب عليه العشر مع أجرتها ولا يقوم الخراج المأخوذ
 ظلما أو نحوه مقام العشر فاذا أخذه الامام بنية ذلك صح وان كان من غير المجلس اذ هو كالأخذ
 القيمة بالاجتهاد وهو يسقط به العشر ﴿وسئل﴾ نفع الله به بما لفظه ألتف أجنى النصاب بعد
 الوجوب فهل يأخذ المالك قدر قيمة قدر الزكاة ويدفعه للمستحقين أو يشتري بها شاة ويدفعها ﴿فأجاب﴾
 بقوله مقتضى كلام الشيخين أنه لا يجب شراء وأجب الزكاة من جنس المال الزكوى وتسليمه اليهم
 وهو ظاهر وان توهم بعضهم خلافه ثم رأيت ابن الرفعة قال ألا ترى أن من وجب عليه شاة من
 ربيعين فأتلف الاربعين لزمه شاة ولو ألتفها أجنى وجب للفقراء القيمة وهو نص فيما ذكرته
 ﴿وسئل﴾ فسح الله في مدته بما صورته اذا قلنا تتعلق الزكاة بتعلق شركة فهل تتعلق بما يحدث بعد
 الوجوب من لبن وصوف وغيرها ﴿فأجاب﴾ بقوله مقتضى كلام ابن الرفعة والسبكي أنها لا تتعلق
 بذلك وعبرة الاول نقلا عن الاصحاب وان قلنا تجب في العين فملك الفقراء كلا ملك فان ثمة
 الملك ثابتة لرب المال وملكهم غير مستقر بدليل أن لرب المال اسقاطه باخراج المال من غيره
 وعبرة الثاني في شرح المنهاج ان القائلين بانها تتعلق بتعلق شركة اعتذروا عن جواز الاخراج من موضع
 آخر وعن عدم الاستحقاق للفقراء لما يحدث من التاج وينفصل من الصوف واللبن بعد الحول
 وقبل الاخراج بان هذه الشركة تثبت بغير رضا الشريكين وأيضا فانها غير مستقرة فاشبهت
 الغنيمة في انتفاء ملك الشريك بغير رضاه اه قيل وصرح بنحو ذلك الاذرعى وهذا ما لا خلاف فيه

وجوبها في المعلوفة قال

النووي وهذا المفهوم الذي في التقيد بالسائمة حجة عندنا اه ولا نسلم أن التقيد بالسائمة خرج مخرج الغالب اذ الغالب في الماشية كونها معلوفة عكس ما زعمه ذلك القائل ولئن سلمنا أنه خرج مخرج الغالب فإنما يلغى القيد به اذ لم يظهر فرق بينه وبين المسكوت عنه من جهة المعنى في حكمه وما نحن فيه ليس كذلك فان مفهوم القيد اعتضد بأمرين أحدهما البراءة الأصلية فان الأصل عدم الوجوب فيها ثانياً أن علة وجوب الزكاة في السائمة توفر مؤنتها برعيها في كلا مباح وهذه منفية في المعلوفة ﴿باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه﴾

(سئل) عن سقوط الزكاة عن دين معاملة له على مكاتبه اذ فيه تناقض ما المعتمد فيه (فاجاب) بأن المعتمد سقوطها لعدم لزوم الدين المذكور لان الراجح سقوطه بتعجيز المكاتب نفسه (سئل) عن ادخراثة دينار مثلاً ومضى على ذلك ثلاثون سنة مثلاً فكيف يخرج منها قدر الزكاة بالحساب وهل له قاعدة مطردة من غير البسط في كل ما يقع على مثل هذه الصور (فاجاب) بأنه يجب عليه عند تمام السنة الاولى ديناران

في المذهب بل صرح ابن مفلح بأنه محل وفاق بين الائمة الاربعة ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه هل يجوز أكل الفريك أولاً (فاجاب) بقوله نعم مالم يتحقق أنه من مال زكوى فيجئذ لا يجوز أكله وان أطال كثير في الاستدلال للجواز له واستدل بعضهم لذلك بما في الطبراني الصغير برجال الصحيح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى بالبا كورة وضعها على عينه ثم قال اللهم كما أطعمتنا أوله فاطعمنا آخره ثم يأمر بها للمولود من أهله وفي رواية قبلها ثم قال اللهم بارك لنا ويرد بأن هذه واقعة حال محتملة ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه بما لفظه تعدى المالك قبل الخرص فقطع الثمرة بعد أن تعلق بها الزكاة وكان مما يحى منه تمر لو لم يقطعها وأراد الدفع للمستحقين بما قطعه فهل هو كقطعها للعطش أو كاتلافها (فاجاب) رضى الله عنه بقوله الظاهر كما قاله بعضهم الثاني فيخرج على ما قالوه في اتلافه الثمر فاذا قلنا الواجب التمر انقطع تعلق الشركة في ذلك الرطب ويصح تصرف المالك فيه وكذا ان قلنا الواجب قيمة الرطب وكذا يقال في الفريك اذا تعدى المالك بقطعه ومقتضى كلام المجموع انه حيث تعدى المالك بالقطع من غير عطش ونحوه ضمن حصاة المستحقين تمرا والا بان احتيج الى القطع قبل أو ان الجذاذ ولم يمكن تجفيفه ضمنها رطباً وان سبق خرص وتضمين ﴿وسئل﴾ أعاد الله علينا من بركاته عن أجني أثلث الثمار بعد الخرص والتضمين فهل على المالك الزكاة (فاجاب) بقوله قال الدارمي ان حصلت للمالك قيمة لزومه والا فلا بل يطالب الغاصب فان كان بعد الخرص وقبل التضمين فلا ضمان عليه وطولب الغاصب وقبل الخرص كبعده من غير تضمين اذا كان بعد بدو الصلاح ﴿وسئل﴾ فسح الله تعالى في مدته هل الضبط في الخاتم الفضة بالمثقال كما ورد به الحديث أو بغيره (فاجاب) بقوله روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل وجده لا بس خاتم حديد مالى أرى عليك حلية أهل النار فطرحة فقال يا رسول الله من أى شيء أتخذة فقال من ورق ولا تبلغه مثقالاً لكن ضعفه النووى في شرحى المذهب ومسلم ومن ثم أبيض بلا كراهة لبس خاتم حديد ورصاص ونحاس وكان الاولى الضبط بما لا يعد اسرافاً في العرف كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره في الخلل والاختلاف ولا ينافى ذلك قول ابن الرفعة ينبغي نقص الخاتم عن مثقال للخبر المذكور ثم على اعتبار العرف لو اختلف أهله كأن تعارف أهل بلد أو صنعة مثلاً وزنا وتعارف آخرون خلافة فهل يعتبر عرف كل فيحكم على اللابس بالحرمة ان تعارف أهل بلده أو صنعته كبره أولاً لأن الأصل الاباحة حتى يتحقق موجب الحرمة أو يفرق احتمالات لم ارها وقد يرجح أن الاعتبار بعرف أهل البلدة أو الصنعة التي هو بها وان لم يكن من أهلها ﴿وسئل﴾ نفع الله به عن شافعى قلد الخنفي في مسئلة في الزكاة وهى جواز اعطاء البضاعة عن النقد وجواز الاقتصار على صنف أو صنفين مع وجود الاصناف فهل يجوز له ذلك أم لا وفي أى كتاب هو (فاجاب) بقوله نعم يجوز له ذلك كما صرحوا به في المختصرات فضلاً عن المطولات ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه عن فقيه في قريتين وهو واحدولة في احدى القريتين مزارع وبساتين وهو مستغن عن الزكاة والعشر هل يجوز له أخذ زكاة هاتين القريتين المذكورتين مع وجود من هو احق منه ام لا (فاجاب) بأنه حيث كان للفقير المذكور من غلة مزارعه وبساتينه ما يكفيه ويكفى عياله الذين تلزمه مؤنتهم حرم عليه اخذ شيء من الزكاة وان قل ويجب عليه ان يرد ما اخذه قبل ذلك الى ملاكه وحيث لم يكن ثم ما يكفيه ويكفى عياله المذكورين جاز له ان يأخذ بقدر كفايته بشرط ان لا يأخذ شيئاً من حق بقية المستحقين الذين في بلد المال فان المالك يجب عليه ان يفرق زكاته على من في بلده من المستحقين فاذا كان فيها فقراء ومساكين وابناء سبيل وهم المسافرون واما العازمون على السفر وغارمون وهم الذين عليهم دين وليس فيها غير هؤلاء من بقية الاصناف المذكورين في الآية

ونصف دينار وعند تمام
السنة الثانية تلزمه زكاة
باقي المال وهكذا الى
آخر السنين

﴿باب زكاة الثابت﴾
(سئل) هل المعتمد ما ذكره
في تنقيح اللباب وتبعه
المختصر في التحرير في باب
زكاة الثابت من اشتراط
كون الزرع من زارع
ليخرج ما نبت بنفسه معتمد
أم لا كما يقتضيه اطلاقهم
وصرح به في المجموع
(فأجاب) بأنه يجب الزكاة
فما نبت بنفسه فقد قال
النووي في مجموعته قال
اصحابنا وقوله بما ينبت
الآدميون ليس المراد به
أن تقصد زراعته وانما
المراد أن يكون من جنس
ما يزرعونه حتى لو سقط
الحب من يد مالكه عند
حمل الغلة أو وقعت العصافير
على السنابل فتناثر الحب
ونبت وجبت الزكاة اذا
بلغ نصابا بلا خلاف
اتفق عليه الاصحاب وقد
ذكره المصنف في باب
صدقة المواشي في مسائل
الماشية المغصوبة (سئل)
عن عليه زكاة أرز شعير
فضرب ذلك الواجب
حتى صار أبيض فحصل
منه نصف أصله مثلا
ثم أخرجه عن الارز الشعير
هل يجوز أم لا (فأجاب)
بأنه لا يجوز ما أخرجه
عن واجبه

﴿باب زكاة النقد﴾
(سئل) عن زكاة الخاتم من
الفضة للرجل وهل يجوز

لزمه أن يعطى كل صنف من هؤلاء الاربعة ربع زكاته ويفرق ربه على كل صنف على كل
ثلاثة منه فأكثر فان فضل من زكاته عن حاجاتهم نقله الى المستحقين بأقرب بلد اليه (وسئل) فسح
الله في مدته عما اذا أخذ الامام مال انسان غصبا أو تعديا فنوى به الاخذ من الزكاة فهل يجوز أم لا
(فأجاب) بقوله الكلام في هذه المسئلة التي لا نقل فيها متوقف على أن قبض الامام الزكاة هل هو
بمحض الولاية اذ لا يشترط توكيل المستحقين أو بحالة بينها وبين الوكالة وله نظر على المستحقين دون
نظر ولي اليتيم وفوق مرتبة الوكيل أشار اليه السبكي في شرح المنهاج وعليه فالظاهر في المسئلة
المسؤل عنها التفصيل كما قاله بعض المتأخرين وهو أنه اذا لم يعلم الامام بما نواه لم يجزئه لانه في هذه
الحالة كآحاد الناس وانما اجزأ قبض الجائر لانه لا ينزع بجوره وعدم الدفع اليه يؤدي لفتنة واذا
لم يؤد ما ائتمنه الشرع عليه أثم لعليه بأنه لجهة الزكاة ولا كذلك هذه الصورة وعدم اشتراط علم
المدفوع اليه بجهة الزكاة انما هو اذا كان المستحق بلوغ الحق محله وأما الامام فلا بد في الاجزاء
من عليه بجهة ماله عليه ولاية ثم بعد ذلك يسقط الحرج عن المالك وأما اذا لم يبين المالك الحال
فهو مقصروان علم بنيتهم احتمل عدم الاجزاء أيضا لانه في الغصب كالا حاد وفعل الجائر انما يصح ان
طابق الشرع ويحتمل الاجزاء وهو الظاهر اذ قصد الامام المذموم شرعا لا يصلح أن يكون مانعا من
الاجزاء (وسئل) نفع الله به عن أخذ السلطان الجائر العشور المعهودة في هذا الزمان باسم الزكاة ونوى
به المأخوذ منه الزكاة فهل يسقط عنه به الفرض أولا (فأجاب) بقوله نعم يسقط بأخذه على الوجه
المذكور فرض الزكاة عن المأخوذ منه لان الامام الجائر كالعادل في الزكاة وغيرها ويقع لبعض
التجار الذين ليس لهم كبير تقوى ويغلب عليهم البخل والحزى أنهم يكثرون الاسئلة عما يأخذه
منهم أعوان السلاطين من المكوس هل يقع عنهم من الزكاة اذا نووها فنجيبهم بما هو المعروف
المقرر وبسط الكلام فيه بعض شراح الارشاد من أن ذلك لا يحسب من زكواتهم لان الامام لم
يأخذه باسم الزكاة بل باسم الذب عنهم وعن أموالهم فهو وأعوانه يعتقدون أن ذلك حق له في
أموال التجار يستحق أخذه قهرا عليهم ولو سمع هو أو بعض أعوانه عن بعض التجار أنه يدفع لهم
ذلك باسم الزكاة لما قبلوا منه ذلك وأخذوه قهرا عليه على غير هذا الوجه بل ربما أذوه وسبوه والدفع
للإمام أو نائبه العام انما يجزئ عن الزكاة حيث لم يمتنع الإمام أو نائبه من أخذه على هذا الوجه
أو يأخذه بقصد مغاير له فحينئذ لا يمكن حساب ما أخذه عن الزكاة وبقي مانع آخر من ذلك وهو
أن الدفع الى السلطان غير ممكن وانما يقع الدفع لنائبه العام أو الخاص والدفع للنائب العام وهو
الوزير الأعظم أو نحوه متعسر أيضا وانما الواقع والتميس الدفع الى النائب الخاص وهذا النائب
الخاص لا يولونه على اخذ زكاة بوجه وانما يولونه على أخذ العشور ومرادهم بها المكوس كما هو
معلوم من أحوالهم وعباراتهم وعاداتهم فمن أراد الدفع اليهم باسم الزكاة لم يدفعها لآمام ولا نائبه
فيها فكيف تجزئ عنه فليتأمل ذلك وشاع لهم فان بعض فسقة المتفهمة والتجار ربما حسبوا
جميع ما يؤخذ منهم من المكوس من الزكوات الواجبة عليهم وما دروا انه يحصى عليها في نار جهنم
فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم وتقول لهم ملائكة العذاب هذا ما كنزتم لأنفسكم
فدوقوا ما كنتم تكتزون أعاذنا الله من ذلك وأمثاله منه وكرمه (وسئل) أعاد الله علينا من
بركاته بما لفظه قد تقرر أن الصلاة على الآل والصحابة رضوان الله عليهم تكره استقلا لا ولا
تكره تبعا فهل قول الانسان اللهم صل على سيدنا محمد وصل على أبي بكر مثلا من الشق الاول
أو من الشق الثاني فما الذي يظهر لكم أو تفهمونه من كلام الأئمة في ذلك (فأجاب) بقوله
ذكرت في كتابي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما يصرح بأن ذلك لا يكره وأنه ليس من

والروض وضعفه في شرح المذهب ومسلم وحسنه ابن حجر وما ذكره البلقيني في فتاويه والاذري وغيره أفدوه معللاً بدليله (فأجاب) بأنه لم يمرض الأصحاب لمقدار الخاتم المباح اكتفاء بالعرف فالمرجع في زنته إليه كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فما خرج عنه كان اسرافاً كما قاله في الخلخال للبرأة وإن قال ابن الرفعة ينبغي أن ينقص عن مثقال الخبر أي داود أنه عليه السلام قال لرجل وجده لا بس خاتم حديد مالي أرى عليك حلية هل النار فطرحة فقال يا رسول الله من أي شيء أتخذه قال من ورق ولا تتمه مثقالاً وهذا الخبر وضعفه في شرحي المذهب ومسلم وقال النسائي أنه منكر واستغربه الترمذي وإن صححه ابن حبان وحسنه ابن حجر وعلى تقدير الاحتجاج به فهو محمول على بيان الأفضل ويجوز تعدده اتخاذاً ولبساً أما اتخاذه في المحرر وغيره يجوز التخم بالفضة للرجال وفي الروضة وأصلها ولو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز وأما لبسه فقد قال الأسنوي أنه الصواب فقد صرح به الدارمي في الاستذكار فقال

الاستقلال وذلك أنهم ألحقوا السلام على غائب بالصلاة في الكراهة فاستشكل ذلك بما في التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهذا سلام وقع استقلالاً ولم يكره فأجبت بمنع أن هذا وقع استقلالاً وإنما وقع تبعاً لأنهم لا يريدون بالاستقلال إلا ما وقع منفرداً غير تابع لغيره بالكلية لأنهم عللوا كراهة ذلك بأنه من شعار أهل البدعة وقد نهينا عن شعارهم والمعروف من شعارهم إنما هو الاستقلال بالمعنى المذكور نعم لما نظرت في الجواب عما في هذا السؤال توقفت في أن ذلك استقلال من حيث تمثيله للتبعية بقولهم اللهم صل على محمد وعلى آل فاقضى ظاهر هذا التمثيل أنه متى كرر العامل خرج عن التبعية نعم رأيت في كلام الأصحاب ما يصرح بالاول ويمنع ذلك التوقف وما اقتضاه ظاهر ذلك التمثيل وهو أن الأصحاب عبروا بعبارتين أحدهما مفسرة للآخرى وهى أنهم كما عبروا بالاستقلال عبروا بالابتداء فقالوا تكرر الصلاة عليهم ابتداءً وعبارة النووى في مجموعه قال المصنف يستحب أن يقول اللهم صل على آل فلان وتابعه صاحب البيان وقال صاحب الحاوى إن قال اللهم صل عليهم فلا بأس وما قالاه خلاف المذهب وخلاف ما قطع به الأكثرون أنه تكرر الصلاة على غير الأنبياء صلوات الله عليهم ابتداءً في هذا الموضع وغيره وقال المتولى لا يجوز الصلاة على غير الأنبياء ابتداءً ومقتضى عبارته التحريم والمشهور الكراهة اه المقصود من عبارته وعبارة القاضي حسين في تعليقه لا يجوز لأحد أن يصل على أحد غير الأنبياء ابتداءً وأنا تجوز على التبعية انتهت فاستفدنا من ذلك أن من عبر من الأصحاب بالاستقلال أراد به الابتداء واستفدنا من عبارة المجموع أن الأكثرين إنما عبروا بالابتداء دون الاستقلال وحينئذ اتضح أن ما في التشهد ليس من الاستقلال كما قدمته وإن ما في السؤال كذلك فيكون غير مكروه لأنه لم يقع مبتدأً به وأنا وقع بعد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولا عبرة باعادة العامل لأنه مع ذلك يسمى تابعاً لما قبله سواء كان هناك عاطف كما في السؤال أم لا كاللهم صل على محمد اللهم صل على أبي بكر مثلاً وكصلى الله على محمد صلى الله عليه وسلم على أبي بكر مثلاً ووجه ما قدمته من أن الابتداء بالصلاة على غير الأنبياء هو من شعار المبتدعة الذى نهينا عنه فلم يكره غير الابتداء لأنه ليس من شعارهم مع كونه وقع تابعاً في اللفظ للصلاة على النبي لا مستقلاً بنفسه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن أكرى مزرعاً لأحد على أن له شيئاً معلوماً من الغلة كل سنة فهل يجب عليه إذا أخذ تلك الاجرة أن يؤدي زكاتها إذا بلغت نصاباً أولاً وإذا كانت الاجرة درهماً أو ديناراً ماذا حكمها (فأجاب) بقوله لا يلزمه زكاة الاجرة إذا كانت حبا إلا إذا كان للتجارة ووجدت فيه شروطها أو نقداً إلا أن مضى عليه حول من حين ملكها وهى نصاب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه ذكر الشيخ زكريا في شرح الروض ما حاصله أنه لو لزمه بنت مخاص فلم يجدها ولا ابن لبون في ماله ولا بالثمن فإنه يدفع قيمتها ونبه في المهمات على أن قضية ذلك أن الانتقال حينئذ إلى بنت لبون غير واجب بل يجوز أن يعطى القيمة وعلى أن ذلك يجزى في سائر أسنان الزكاة اه فهل هذا الكلام صحيح أم لا فإنه كالصريح في أنه لا يجب الصعود والنزول وفي شرح المنهاج لابن شبة ما يخالف ذلك حيث قال في الكلام على قول المنهاج فإن عدم بنت المخاض فإن لبون وقضية كلام المصنف أنه لا يجب الصعود والنزول وليس كذلك لكن رأيت بعد تسطير السؤال لبعض الأئمة ما لفظه ينبغي أن يكون محل ما في المهمات إذا تعذر الصعود والنزول مع الجبران لتعين القيمة حينئذ طريقاً إلى براءة الذمة (فأجاب) بقوله ما قاله الأسنوي صحيح وتقييده المنقول عن بعض الأئمة غير صحيح كما صرح بهما في شرح العباب في محلين وعبارته في أولها ولو فقد الواجب وبدله المذكور في ماله وفقده بالثمن بأن لم يجده بالشراء دفع القيمة وإن كان عنده بنت لبون أو رجا حصول الواجب على

يكره للرجل لبس فوق خاتمين وقال الخوارزمي ان الرجل اذا لبس زوجا من خاتم في يد وفردا في كل يد أو زوجا في يد وفردا في أخرى يجوز ان لبس في كل واحدة زوجا قال الصيدلاني في الفتاوى لا يجوز اه والضابط فيه أيضا أن لا يعد اسرافا وقال ابن العماد انما عبر الشيخان بما مر لانهما يتكلمان في الحلي الذي لا تجب فيه زكاة أما اذا اتخذ خواتم ليلبس اثنين منها أو أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحلي المكروه

(باب زكاة التجارة) (سئل) عما لو اشترى زيد من عمرو سلعة في مصر بثمن في ذمته ثم باعها زيد بالشام بأكثر من نصاب ثم اشترى بثمنها عروضا ثم خلى بين تلك العروض وبين عمرو المذكور لانه في ذمته فوضع عمرو المذكور يده على تلك العروض في مصرفي حول زيد المذكور وأخذها عوضا عن الثمن المذكور من غير تقليب وتعويض شرعين ثم باع بعضها في حول زيد المذكور وباقيها بعده وقبض ثمنها وتصرف فيه لنفسه ورضي بذلك زيد المذكور ولم يعلم قدر ما بيع في حول زيد المذكور وما بيع بعده فهل تجب على زيد المذكور زكاة بعض العروض

قرب كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وذلك لضرورة الفقذ المعبر عند الاداء لا غير كما يأتي وسيأتي لذلك مزيد في أول أحوال الماتنين الآتية وان وجده أي الواجب أو بدله بالثمن فهل يطالب بتحصيل الواجب وهو بنت المخاض لانها الاصل فان دفع ابن لبون قبل منه أو بأحدهما بان يخير بينها وبين ابن اللبون لانه يخير في الاخراج وجهان نقلهما الشيخان والمجموع عن الماوردي ولم يرجحاهما ولا غيرهما منهما شيئا فيما علبت والذي يتجه ترجيحه منهما الاول أخذا بما مر في أنا اذا جعلنا الشاة في خمس من الابل اصلا أجبرناه على أدائها فان أدى البعير قبل منه ثم وأيت بعضهم رجح التخيير والاذرعى قال يحتمل أن يقال له أدز كاتك وواجب مالك اذ لو خير ربما دفع الادنى أو نص له على بنت المخاض ظن تعينها عليه فيتكلفها اه وبه يعلم أنه كان ينبغي للمصنف التعبير ببنت المخاض لانه الذي يقول به الوجه الاول بالواجب لانه الذي بحته الاذرعى والحاصل أنه ان طولب بالواجب ونحوه فلا اشكال والا فهل ينص له على بنت المخاض أو يخير وفيه مامر وعلى الوجهين له كما في الكفاية الصعود الى فرض أعلى من الواجب وبدله يأخذ الجبران ونظر فيه الزركشي بأنه لا يجوز لمن يملكه ٢ ابن لبون اخراجه عن بنت اللبون ويأخذ جبرانا ثم فرق بأنه هنا فاقد لكل منهما بخلافه ثم انتهت وعبارته في ثانيهما (فان لم يوجد شقة قص لقلته اخذ منه النقد للضرورة) هذا لا يلائم ما قدمه من انه مخير بين النقد والشقص الا بنوع تعسف والمجموع وان عبر بنظير ذلك لكنه غير الاسلوب كما يعلم بتأمل عبارته فالاولى أن يقول تعين النقد كما عبرت به فيما مر ويحذف التعليل لما مر انه يجوز أخذ النقد ولو مع تيسر شراء الشقص وعالوه بأنه انما جاز دفعه مع كونه من غير جنس الواجب وتمكنه من شراء جزئه لدفع ضرر المشاركة ولانه قد يعدل الى غير الجنس للضرورة كفاقد شاة في خمس من الابل وكفاقد بنت محاص وابن لبون فانه يدفع القيمة كما مر على ان الغرض جبران الواجب كدراهم الجبران واليه أشاروا بتعيرهم بالجبر وبه في المهمات على ان قضية ذلك ان الانتقال عند فقد بيت المخاض ابن اللبون في خمس وعشرين الى بنت اللبون غير واجب بل يجوز ان يعطى القيمة وعلى أن ذلك يجري في سائر اسنان الزكاة اى فمضى فقد الفرض في ماله ولم يجده بالثمن جاز اخراج قيمته وجاز له الصعود والنزول بالجبران وعدمه بشرطه ومن اعتمد ذلك الزركشي وغيره وأخذوه من قضية اطلاق الشيخين اخراج القيمة في مسألة فقد بنت المخاض وابن اللبون المذكورة وبذلك مع مامر عن الكفاية مع تنظير الزركشي فيه وجوابه يرد على من قال يحتمل ان محله حيث لم يمكنه الصعود ولا النزول بالجبران انتهت وتأمل العبارتين لا سيما ما في الاولى عن الكفاية وتنظير الزركشي مع جوابه عنه وما في الثانية من انه قد يعدل لغير الجنس للضرورة اتضح لك صحة ما قاله الاسنوى وانه لا غبار عليه وان تقييده بعدم امكان الصعود والنزول غير صحيح لما بذته لما مر عن الكفاية وللمعنى لان فقد الواجب خيره بين بذل القيمة والصعود والنزول بشرطه وقد جريت على ذلك في شرح المنهاج ايضا وعبارته في شرح (فان عدم بنت المخاض فابن لبون) ومرانه اذا لم يجدها ولا ابن لبون فرق قيمتها ومحله ان لم يكن بماله سن يجزىء وامكن الصعود اليه مع الجبران والا وجبت عليه على ما بحته شارح وأيده غيره بان ابن اللبون بدل وقد ألزموه تحصيله فكذا هنا اه وفي كل من البحث والتأييد نظر ظاهر اما البحث فلا انه مخالف للنقول في الكفاية وجرى عليه الاسنوى والزركشي وغيرهما انه مخير بين اخراج القيمة والصعود بشرطه كما حررته في شرح العباب ويجرى ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خير الدافع بين اخراج قيمته أو الصعود والنزول بشرطه وأما التأييد فلو ضوح الفرق بين البدل والاصل فكيف يقاس احدهما بالآخر حتى يقال اذا ألزم بتحصيل البدل فكيف يلزم بتحصيل اصل آخر انتهت

المذكورة أم زكاتها كلها
 أم لازكاة عليه أصلاً لاخذ
 عمر والعروض المذكورة
 وتصرفه فيها كاذكرو لان
 الاصل براءة ذمة زيد
 المذكورة فان قلم بوجوب
 الزكاة في الجميع ففي أي
 البلدين تخرج (فأجاب)
 بأنه يجب على زيد زكاة
 جميع عروض التجارة
 لبقائه على ملكه كالمقصوبة
 اذ بيع عمر ولها غير صحيح
 فهي في حكم المقصوبة
 وتخرج زكاتها في البلد
 التي هي فيه عند تمام حولها
 (سئل) عمالو حال الحول
 وقيمة عروض التجارة
 ثمانون ديناراً قباعها
 بمحابة قبل اخراج الزكاة
 عازماً على اخراجها
 دينارين فهل البيع باطل
 سواء أفرز قدر الزكاة
 أم لا كما تفهمه عبارة المنهج
 وشرحه (فأجاب) بأنه
 يبطل البيع فيما قيمته قدر
 الزكاة من المحابة وان
 أفرز قدرها (سئل) عن
 اشترى جلوداً واشترى
 دباغيد بها وببيعها فحال
 عليه الحول والدياع
 يساوي نصيباً فهل يجب
 فيه الزكاة كالالتجارة أم لا
 وإذا لم تكن الجلود ملكه
 بل يدبغها بالاجرة هل
 يجب عليه زكاتها وهل من
 يصنع بالاجرة كذلك
 أم لا (فأجاب) بأنه متى
 اشترى الدباغ ليديغ به
 جلوده ثم يبيعها بصرمال
 تجارة فلا تلزمه زكاتها وان
 مضى عليه حول وأكثرت

عبارة شرح المنهاج والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلمه بما لفظه قال الأئمة
 في زكاة النقيدين لايجزى اخراج مكسر عن صحيح ويجزى عكسه قاله بعض أئمتنا محل ذلك في النقد
 الخالص كما يحل عليه الاطلاق أما المغشوش كالسود فيجزى المكسر عن الصحيح وعكسه ولو
 راج أحدهما فهل هو كذلك أم لا (فأجاب) بقوله الذي يظهر كما جريت عليه في شرح العباب أن
 محل قولهم لايجزى المكسر عن الصحيح إذا نقصت قيمة المكسر كما هو الغالب فان فرض استواؤها
 اتجه الاجزاء ويؤيده جعل بعضهم عدم الاجزاء هنا معلوماً من قولهم لايجزى الاذن عن الاعلى
 فأفهم هذا أن سبب عدم اجزاء المكسر نقص قيمته لاغير وإذا تقرر ذلك انضح فساد التقيد بالنقد
 الخالص ويانه أن المكسر والصحيح إذا كانا مغشوشين اشترط أن يبلغ خالص المغشوش منها
 نصيباً يقينا وأن يخرج عنها خالصاً أو مغشوشاً خالصه بقدر الواجب يقينا وحيث أن يكون مثبوعاً
 بالنحاس سواء في ذلك حالة الرواج وحالة عدمه وإذا كان هذا هو الواجب فلم تبق العلة في عدم
 اجزاء المكسر عن الصحيح الا ما ذكرته من نقص قيمة المكسر فان نقصت لم يجز عن الصحيح
 سواء كانا مغشوشين أم خالصين أم أحدهما صحيحاً والآخر خالصاً وان لم ينقص أجراً كذلك فلا
 مدخل للغش والخلوص في ذلك بوجه فتأمل (وسئل) نفع الله به عمن كان له دين في ذمة انسان
 وحال عليه الحول وهو في بلد والغريم في بلد آخر هل يجب اخراج الزكاة في بلد الدائن أم المدين
 (فأجاب) بقوله العبرة في هذا ببلد المدين على الاوجه وقال بعضهم يتخير في اخراجها بأي محل شاء
 وينت مافيه في شرح المنهاج (وسئل) نفع الله به عمن عليه دين وأعطى من الزكاة من حصة
 الغارمين وأخرجه في غير الدين هل تبرأ ذمة المالك أم لا (فأجاب) بقوله ان اكتسب ما يفي
 بدينه لم يتعين عليه صرف ما أخذه فيه والا تعين كما حررت في شرح المنهاج هذا بالنسبة للاخذ
 وأما المأخوذ منه فيبرأ بقبض الغارم وان لم يصرفه في دينه على احتمال فيه ذكرته ثم
 (باب زكاة الفطر)

(وسئل) رضى الله عنه عن قولهم في الفطرة ان الاب يقدم على الام عكس النفقة وفروا هناك بأن الفطرة
 هنا لتطهير المخرج وتشريفه والاب أحق بهذا قالوا وهذا الفرق منقوض بتقديم الولد الصغير
 على الابوين وهما أشرف منه فما يكون توجيه هذا الفرق (فأجاب) بقوله اني أجبت عن الاشكال
 المذكور في الشرح السابق ذكره وعبارته ثم أباه وان علا ولو من قبل الام ثم أمه كذلك عكس
 النفقة قال في المجموع لانها للحاجة والام أحوج وأما الفطرة فلتطهير والشرف والاب أولى بهذا
 فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه ومرادهم بأنها كالنفقة في أصل الترتيب لا كقيمتها وأبطل
 الاسنوى هذا الفرق بالولد الصغير فانه يقدم هنا على الابوين وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم
 الحاجة في البابين اه ويرد بأننا لا نعتبر الشرف مرجحاً الا مع الاستواء في السبب الموجب كما في
 الاب والام اذ هو فيها الولادة وهما مستويان فيها بخلاف الصغير فانه غير مستو معها في ذلك بل
 هو مقدم عليها لانه أحوج فلا نظر الى الشرف وعدمه حيثند فجزم الاسعاد وغيره بما قاله الاسنوى
 فيه نظر ثم رأيت الشارح أي الجورجى رد عليه بنحو ما ذكرته انتهت عبارة الشرح المذكور
 وهي صريحة في الجواب عما ذكر في السؤال نعم قد رد على فرق المجموع مأمراً من أن الاب للام
 مقدم على الام مع انه ليس منسوباً اليه ولا يشرف بشرفه كما يعلم من كلامهم في مواضع الا ان
 يجاب بان الاب للام اتحدت جهتهما وكل جهة اتحدت ذكرها اشرف من انانها فانبو الام
 اشرف منها فقدم عليها فمطلق الشرف هنا هو الذي عليه المدار وقول المجموع فانه منسوب
 اليه ويشرف بشرفه خاص بالاب حقيقة ففي فرقة قصور عن افادة وجه تقديم أبي الام

عليها مع كونها أقرب منه وأحوج وقد علت وجه تقديمه بما قررته والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 ﴿وسئل﴾ فسح الله في مدته في نية زكاة الفطر هل يكفي فيها أن يقتصر على نية هذه فطرتي أو
 فطرة من تلزمني فطرته مثلاً فقط من غير أن يضيفها إلى فرضية أو وجوب أم لا ﴿فأجاب﴾ بقوله
 الذي يتجه أخذاً من كلامهم إجزاء نية هذه فطرتي لأنها لا تحتل غير الواجب الخاص فهي أولى
 بالجزاء من هذه زكاتي لأن هذه إذا أجزأت مع شمولها لزكاة المال والبدن فأولى أن يجزى هذه
 فطرتي لأنها لا تشمل غير المخرج عن البدن عند انقضاء رمضان إذ هي موضوعة لذلك شرعاً فلا إهمام
 فيها بوجهه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿وسئل﴾ نفع الله به هل يجب فطرة العبد الموقوف ﴿فأجاب﴾
 بقوله لا يجب وإن وقف على معين لأنه غير مالك له ﴿وسئل﴾ نفع الله به قالوا في زكاة الفطر يقدم أباه
 ثم أمه وعكسوا في النفقات وفرق في المجموع بأن النفقة إنما وجبت للحاجة والام أحوج والفطرة إنما
 وجبت للتطهير والشرع والاب أولى بذلك لأن بشره يشرف الابن ونقضه الاسنوى بتقديم الابن
 الصغير على الاب فهل يمكن الجواب عنه أولاً ﴿فأجاب﴾ بقوله يمكن أن يقال في الجواب عنه إنما نظروا
 لذلك بين الاب والام دون الابن الصغير والاب لأن كلا من الأولين مع عجزه محتاج إلى التطهير لكن
 احتياج الاب إليه أشد لما ذكر في السؤال فقدم على الام وأما الولد الصغير فلم يشارك الاب في الاحتياج
 للتطهير الذي هو من جنس ما يحتاج إليه الاب بل شاركه في العجز فقط ولكنه محتاج إليه أكثر فقدم
 على الاب لذلك كما يدل له تعليل الاصحاب ﴿وسئل﴾ رضي الله عنه عن رجلين بينهما طعام مشترك
 وهو ثمانية أمداد أو أكثر يجزى في الفطرة فنويه فطرة وفرقاه من غير أن يفرز كل منهما ما يخصه
 هل يجزئها ذلك في الفطرة أولاً ﴿فأجاب﴾ بقوله نعم يجزئها ذلك كما يصرح به كلامهم في زكاة
 المال والفطرة في فروع منها مالو كان لثلاثة ثلاثة أعبد وفي قسمة الزكوات في جمع جماعة لفطرتهم
 وقسمتها على المستحقين وفي الكفارة فيما لودفع الستين صاعاً مشاعاً إلى ستين مسكيناً وقال ملكتمكم
 هذا وأطلق أو قال بالسوية قبلوه وفي الاضحية فيما لو اشترك السبعة في بدنة أو بقرة فإن قلت
 صرحوا بأنه لا يجوز اشتراك اثنين في شاتين ليقع عن كل نصفها قلت ذاك إنما خرج عما نحن فيه
 لمعنى هو أن القصد من التضحية فداء النفس والشارع في الشاة لم يجعل الفداء إلا كاملاً فلو جازت
 الشراكة فيها كما ذكر لم يقع عن كل الانصف من كل فلم تقع عنه شاة كاملة ولا اراقة دم مستقل
 فامتنع لمخالفته للمقصود من التضحية بالشاة بخلاف التضحية بالبدنة أو البقرة فإن الشارع جعل كل
 سبع قائماً مقام شاة مستقلة وهو لا يكون إلا مشاعاً فإن قلت الاشاعة ضرورة هنا إذ لا يمكن خلافها
 كما تقرر فلذا جازت بخلافها في مسألة الزكاة فإنها ليست ضرورية قلت لا تسلم أنها ضرورية كيف
 وقصر الجواز على التضحية بالبدنة أو البقرة عن واحد فقط لا محذور فيه ولا نوع مشقة على أنه
 لا مشقة مع تجويز الاقتصار على الشاة فعلمنا أن الملاحظ ليس هو ضرورة الاشاعة بل عدم محذور في
 الاشاعة وإذا لم يكن فيها محذور هنا فكذلك في مسألة السؤال

﴿ باب صدقة التطوع ﴾

﴿وسئل﴾ نفع الله بعلومه عن تصدق على سائل ملحق في سؤاله مع أنه لو ترك الحاجة لما أعطاه وكان
 يرجو خلاصه منه ونوى عند التصدق وجه الله تعالى هل يكون له ثواب أولاً ولو تصدق على فقير
 لفقره أو لقصد إياه دون غيره من غير احضار نية وجه الله تعالى هل يكون له في ذلك أجر أولاً
 ﴿فأجاب﴾ بقوله الذي حررته في حاشيتي على مناسك النووى رحمه الله الكبرى عند الكلام على
 قول الشافعي رضي الله عنه وأصحابه رحمهم الله كما نقله النووى رحمه الله في مجموعته لو حج بنية الحج
 والتجارة كان له ثواب دون ثواب التخلي عن التجارة أن الذي دل عليه قوله تعالى فمن يعمل

وإن اشتراه ليدفع به
 للناس بالعوض صار مال
 تجارة فتلزمه زكاته بعد
 مضى حوله وهكذا حكم
 من اشترى صباغاً ليصبغ
 به لهم (سئل) عمالو وجبت
 الزكاة في دين حال تعسر
 أخذه ومضى عليه سنون
 ثم أبرأه صاحب الدين منه
 فهل تسقط عنه زكاته كالألو
 تلف المصوب قبل التمكن
 فإن قلتم لا تسقط فما
 الفرق (فأجاب) بأنه
 لا يصح أبرأه من قدر
 الزكاة لأن المستحقين
 شركاؤه فالزكاة لازمة له
 لم تسقط فيقبض ذلك
 القدر ويصرفه لمستحقه
 (سئل) عمالو أفرز المالك
 قدر الزكاة من ماله ونوى
 أنه زكاة فأخذها كافر أو
 صبي ودفعها لمستحقها أو
 أخذها المستحق بنفسه
 ثم علم المالك بذلك أولم
 يعلم فهل تبرأ ذمته من الزكاة
 وهل يملكها المستحق بذلك
 فإن قلتم لا ولا فلا شيء
 (فأجاب) بأنه تبرأ ذمة
 المالك من الزكاة لوجود
 النية من المخاطب بالزكاة
 مقارنة لفعله وملكها
 المستحق لكن إذا لم يعلم
 المالك بذلك وجب عليه
 إخراجها (سئل) عمالو
 أفرز قدر الزكاة ونوى أنه
 زكاة هل يتعين لها سواء
 كانت زكاة نقد أم تجارة
 أم فطرة أم غيرها ويمتنع
 عليه أن يصرفه في غيرها
 قبل أن يقبضه المستحق أم
 لا يتعين لها إلا قبض
 المستحق فان

قلتم لا فإلّا الفرق بينه وبين الشاة المعينة للتضحية (فاجاب) بانه لا يتعين ذلك القدر المفروض للزكاة سواء أكانت زكاة مال أم بدن الا بقبض المستحق له والفرق بين مسئلتنا وبين الشاة المعينة للتضحية أن المستحقين للزكاة شركاء للمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم الا بقبض معتبر (سئل) هل تحرم الصدقات على الانبياء غير نبينا أم لا وهل يصح الاستدلال على جوازها بقول اخوة يوسف وتصدق علينا أولا (فاجاب) بانها تحرم عليهم أيضا كما ذهب اليه سعيد ابن جبير والسدي والحسن البصري وغيرهم ورجحه جماعة منهم الرخشمي والقرطبي لتشريفهم ولقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس اه ولائها تنبئ عن ذل الأخذ وعز المأخوذ منه ومعنى قوله تعالى وتصدق علينا اي برد أخينا إلى أبيه أو بالمساحة وقبول المزجاة وقيل بالزيادة على حقنا قاله سيفي بن عينة وقال مجاهد ولم تحرم الصدقة الا على نبينا قال ابن عطية وهذا ضعيف يرده قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء لا تحل لنا الصدقة قالت فرقة كانت الصدقة محرمة عليهم ولكن قالوه استعطافا منهم في

مقال ذرة خيرا يره ان المعتمد في هذه المسئلة خلاف ما جرى عليه الغزالي وابن عبد السلام في اجتماع نية الطهر ونحو التبرد من أن كل من عمل طاعة وشرك معها مباحا لم يكن ذلك التشريك محبطا لثوابها من أصله بل له ثواب بقدر قصده الطاعة لكنه دون ثواب من لم يشرك وقوله صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى من عمل عملا أشرك فيه غيري فانا منه بريء هو للذي أشرك يحمل لبوافق الآلة على من رامى بعمله والرياء محبط للعمل اجماعا لانه فعل مفسق لصاحبه يخرج العمل عن كونه طاعة وقربة من أصله لمنافاته لها من كل وجه فلم يمكن بجماعة الثواب له وأما ضم قصد مباح إلى العمل فهو لا ينافيه فأثيب على قصده الطاعة بقدر قصده وان ضعف لان قصده اياها قربة ولم ينضم اليها ما يقتضى اسقاطها فلم يحرم ثوابها اذا تقرر ذلك فمتى قصد المتصدق باعطائه الفقير وجه الله ومنعه من الاحلاح المضر للناس فهذا لا شك في ثوابه أتم الثواب وأكمله لانه قصد طاعتين وصول بر اليه ومنعه من معصية الا بذاء او الاضرار وان قصد مع الاول ومنعه من الاحلاح المضر له بخصوصه كما ذكره السائل فكذلك لان ذلك لا ينافي القربة والصدقة لكن ثوابه دون ثواب الاول لان العوض في الاول تعود منفعته على الغير وفي الثاني على النفس فرما يقصد حفظها والظاهر إثابته أيضا في المسئلة الاخيرة لان الشرط عدم الصارف لانية القربة كما دل عليه قول السبكي والركشي وغيرهما أخذنا من كلام النووي رحمه الله وغيره في حد الاصحاح الصدقة بانها تملك محتاج على وجه القربة لا تعتبر الحاجة قيما بل كونها محتاج هو أظهر أنواعها الغالب منه فلا مفهوم له قالوا وتمليك المحتاج لا مع استحضر الثواب صدقة أيضا فالشرط إما الحاجة أو قصد الثواب وتمليك الغنى لا يقصد القربة والثواب إما هدية

(كتاب الصوم)

(وسئل) رضي الله عنه قال في طهارة القلوب لعلام الغيوب شهر رجب شهر الحرث فاتجروا رحمكم الله في رجب فانه موسم التجارة وأعمروا أوقاتكم فيه فهو أوان العبادة روى انه من صام من رجب سبعة أيام أغلقت عنه أبواب جهنم ومن صام منه عشرة أيام لم يسأل الله شيئا الا أعطاه وان في الجنة قصر الدنيا فيه كمفحص القطاة لا يدخله الاصوام رجب وقال وهب بن منبه جميع أنهار الجنة تزور زمزم في رجب تعظيما لهذا الشهر قال وقرأت في بعض كتب الله تعالى من استغفر الله تعالى في رجب بالعبادة والعشى يرفع يديه ويقول اللهم اغفر لي وارحمني وتب علي سبعين مرة لم تمس النار جلده أبدا ثم قال بعد ذلك بأوراق كثيرة وفي الحديث من فاته ورده فصلاه قبل الظهر فكأنما صلاه في وقته اه وقد ورد علينا جوابكم الشريف في هذه المسئلة وهو جواب شاف وقد حصل به النفع لي ولمن سمعه لكن الفقيه الذي ذكرت لكم في السؤال ينهى الناس عن صومه ويقول احاديث صوم رجب موضوعة وقد قال النووي الحديث الموضوع لا يعمل به وقد اتفق الحفاظ على أنه موضوع اه فالمسؤول منكم زجر هذا التامى حتى يترك النهى ويفقى بالحق واذكروا لنا ما يحضركم من كلام الائمة أثابكم الله الجنة (فاجاب) رضي الله عنه بأني قدمت لكم في ذلك ما فيه كفاية وأما استمرار هذا الفقيه على نهى الناس عن صوم رجب فهو جهل منه وجفاف على هذه الشريعة المطهرة فان لم يرجع عن ذلك والاوجب على حكام الشريعة المطهرة زجره وتعزيزه التعزير البالغ المانع له ولا مثاله من المجازفة في دين الله تعالى وكأن هذا الجاهل يغتر بما روى من أن جهنم تسعر من الحول إلى الحول لصوام رجب وما درى هذا الجاهل المغرور ان هذا حديث باطل كذب لا تحل روايته كما ذكره الشيخ ابو عمر وابن الصلاح وناهيك به حفظا للسنة وجلالة في العلوم ويوافقه افتاء العز بن عبد السلام فانه سئل عما نقل عن بعض المحدثين من منع صوم رجب وتعظيم حرمة وهل يصح نذر صوم جميعه فقال في جوابه نذر صومه صحيح لازم يتقرب الى

في سلعة هبني من ثمنها كذا
اوخذ مني كذا ولم تقصد
ان يهلك وانما احسنت معه
المقال ليرجع الى سومك
والله تعالى اعلم

(باب زكاة الفطر)

(سئل) هل الراجح منع
الدين وجوب زكاة الفطر
ام لا (فاجاب) بان الراجح
عدم منعه وجوبها كزكاة
المال وقد ذكر الشيخان
ما حاصله ترجيح تقديمها
ونسبها للنص وفي الشرح
الصغير انه الاشبه وقال ابن
العماد ان به الفتوى وجزم
به ابن المقرئ (سئل) عن
رجل لا يملك ليلة عيد الفطر
ويومه شيئا لكن استحق له
معلوم في وقف في مقابلة
قراءة قد استحق قبضه قبل
ليلة العيد المذكورة وما طله
الناظر او المباشر فهل تجب
عليه زكاة الفطر ام لا واذا
قلتم لا يجب عليه اخراجها
اذذاك فهل تستقر في ذمته
حتى يقبضه ام لا (فاجاب)
بانه لا تجب عليه زكاة الفطر
ولا تستقر في ذمته لاعساره
وقت وجوبها اذ المعسر
فيها من لم يفضل عن قوته
وقوت عموه ليلة العيد ويومه
وعن دست وثوب يليق بهم
وعن مسكنه ووريقه المحتاج
له لخدمته ما يخرج في
القطرة ولا اعتبار بيساره
بعد وقت الوجوب (سئل)
عن زكاة الفطر الواجبة اذا
لم يعجلها الشخص مثلا

الله تعالى بمثله والذي نهى عن صومه جاهل بما أخذ أحكام الشرع وكيف يكون منيا عنه مع أن
العلماء الذين دونوا الشريعة لم يذكر أحد منهم اندراجها فيما يكره صومه بل يكون صومه قرينة إلى
الله تعالى لما جاء في الأحاديث الصحيحة من الترغيب في الصوم مثل قوله صلى الله عليه وسلم يقول
الله كل عمل ابن آدم له الا الصوم وقوله صلى الله عليه وسلم لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح
المسك وقوله ان أفضل الصيام صيام أخي داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وكان داود يصوم من
غير تقييد بما عدا رجب من الشهور ومن عظم رجب بحجة غير ما كانت الجاهلية يعظمونه به فليس
مقتديا بهم وليس كل ما فعلوه منيا عنه فعله الا اذا نهت الشريعة عنه أو دلت القواعد على تركه
ولا يترك الحق لكون اهل الباطل فعلوه والذي ينهى عن صومه جاهل معروف بالجهل ولا يحل
لمسلم ان يقلده في دينه اذ لا يجوز التقليد الا لمن اشتهر بالمعرفة بأحكام الله تعالى وبما أخذها والذي
يضاف اليه ذلك بعيد عن معرفة دين الله تعالى فلا يقلد فيه ومن قلده غر بدينه اه جوابه
فتأمل كلام هذا الامام تجده مطابقا لهذا الجاهل الذي ينهى أهل ناحيتكم عن صوم رجب ومنظبا
عليه على ان هذا أحقر من أن يذكر فلا يقصد بمثل كلام ابن عبد السلام لانه انما غنى بذلك
بعض المنسويين إلى العلم بمن زل قلبه وطغى فهمه فقصد هو وابن الصلاح الرد عليه وأشار
إلى انه يكفي في فضل صوم رجب ما ورد من الأحاديث الدالة على فضل مطلق الصوم وخصوصه
في الأشهر الحرم أى كحديث أبي داود وابن ماجه وغيرهما عن الباهلي أنبت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقلت يا رسول الله انا الرجل الذي اتيتك عام الاول قال فما لي أرى جسمك ناحلا قال
يا رسول الله ما أكلت طعاما بالنهار ما أكلته الا بالليل قال من أمرك أن تعذب نفسك قلت يا رسول
الله اني أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام بعده وصم الأشهر الحرم وفي رواية صم شهر الصبر
ويوما من كل شهر قال زدني فان لي قوة قال صم يومين قال زدني فان لي قوة قال صم ثلاثة أيام
بعده وصم من الحرم واترك صم من الحرم واترك وقال بأصبعه الثلاث يضمها ثم يرسلها قال العلماء
وانما أمره بالترك لانه كان يشق عليه كثرة الصوم كما ذكره في أول الحديث فاما من لا يشق
عليه فصوم جميعها فضيلة فتأمل أمره صلى الله عليه وسلم بصوم الأشهر الحرم في الرواية الاولى
وبالصوم منها في الرواية الثانية تجده نضا في الامر بصوم رجب او بالصوم منه لانه من الأشهر
الحرم بل هو من أفضلها فقول هذا الجاهل ان أحاديث صوم رجب موضوعة ان أراد به ما يشمل
الأحاديث الدالة على صومه عموما وخصوصا فكذب منه وبهتان فليتب عن ذلك والا عزر عليه
التعزير البالغ نعم روى في فضل صومه أحاديث كثيرة موضوعة وأئمتنا وغيرهم لم يقولوا في نذب
صومه عليها حاشاهم من ذلك وانما عولوا على ما قدمته وغيره ومنه ما رواه البيهقي في الشعب عن أنس
يرفعه ان في الجنة نهر يقال له رجب أشد يابضا من اللبن وأحلى من العسل من صام من رجب يوما
سقاها الله من ذلك النهر وروى عن عبد الله بن سعيد عن أبيه يرفعه من صام يوما من رجب كان
كصيام سنة ومن صام سبعة أيام غلقت عنه أبواب جهنم ومن صام ثمانية أيام فتحت له ثمانية
أبواب الجنة ومن صام عشرة أيام لم يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه ومن صام خمسة عشر يوما نادى
مناد من السماء قد غفر لك ما سلف فاستأنف العمل وقد بدلت سيئاتك حسنات ومن زاد زاده الله ثم
نقل عن شيخه الحاكم ان الحديث الاول موقوف على أبي قلابة وهو من التابعين فمثله لا يقوله الا عن
بلاغ عن قوله مما يأتيه الوحي ثم روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم بعد
رمضان الا رجب وشعبان ثم قال اسناده ضعيف اه وقد تقرر ان الحديث الضعيف والمرسل
والمنقطع والمعضل والموقوف يعمل بها في فضائل الاعمال اجماعا ولا شك ان صوم رجب من فضائل

وكان من أهل القاهرة

فخرج لبعض مصالحة خارج باب الشعرية فغربت عليه الشمس هناك فهل يجب عليه اخراجها هناك لان خارج باب الشعرية غير معدود من القاهرة كما قيل به في القصر أو لا وهل يشكل على ذلك قول صاحب الوافي وغيره في الصلاة على الغائب ما معناه ان خارج السور ان كان أهله يستعير بعضهم من بعض فلا تجوز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس صلاة غيبة أم لا وهل اذا لم يجد المرء قمحا فقلد مذهب الامام الاعظم النعمان رضي الله عنه وأخرج دراهم يجوز له ذلك ثم انه يعد ذلك لا يجوز له ان يخالف مذهبه في العبادات أو لا (فأجاب) أما المسئلة الاولى فيجب فيها على الشخص المذكور اخراج فطرته في مكان وقت وجوبها فقد قال الشيخ أبو حامد لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج عن السور لانه نقل للزكاة أي فيلزم منه دفعها لغير مستحقها ولا يشكل عليه قول صاحب الوافي وغيره المذكور لان محله اذا تيسر له ذهابه اليه فقد علوا منع صلاة الغيبة على من في بلد المصلي بتيسير ذهابه اليه وأما الثانية فيجوز فيها للمرء المذكور تقليد الامام أبي حنيفة

الاعمال فيكتفى فيه بالاحاديث الضعيفة ونحوها ولا ينكر ذلك الاجاهل مغرور وروى الازدي في الضعفاء من حديث السنن من صام ثلاثة أيام من شهر حرام الخميس والجمعة والسبت كتب الله له عبادة سبعمائة عام وللحليمي في صوم رجب كلام محتمل فلا تقتر به فان الاصحاب على خلاف ما قد يوهمه كلامه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿وسئل﴾ نفع الله به عن مسئلة سئل عنها بعض المفتين من أكابر المتأخرين عن أهل بجيلة يشهد بعضهم لبعض برؤية هلال رمضان فممنهم من يصوم بتلك الشهادة ومنهم من يصوم بالاستفاضة فقط ومنهم من لا يصوم حتى يري الهلال بنفسه أو يستكمل شعبان ثلاثين يوما فما يكون الحكم فيهم حيث لم يكن في البلد قاض نعم اذا روى الهلال بمكة المشرفة ولم ير بأرض بجيلة فما يكون الحكم في ذلك فاجاب ذلك المفتي بأن الذين يصومون بتلك الشهادة لا يصح صومهم لقول الائمة رضى الله عنهم يشترط في الشهادة برؤية هلال رمضان أن تكون عند القاضي لان الصحيح المنصوص عليه المعتمد في المذهب أنه شهادة فلا تثبت في حق عموم الناس ما لم تتصل بالحاكم قال الشيخ الامام جلال الدين المحلي في شرح المنهاج ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي اه قال الامام شهاب الدين الاذري وتعتبر العدالة الباطنة بالاستزكاء اه قال الشافعي ومالك رضى الله عنهما ولا يكتفى القاضي بالعدالة الظاهرة حتى يعرف العدالة الباطنة وفي الروضة وغيرها أن القاضي يعسر عليها معرفتها قال الامام ابن الرفعة وغيره والقاضي لا يشق عليه البحث عنها قال الامام زين الدين أبو الحسين المدني والبحث عن حال الشهود حق لله تعالى قال الشيخان واذا لم يعرف القاضي من الشهود عدالة ولا فسقا لا يجوز له قبول شهادتهم الا بعد الاستزكاء والتعديل بل الاذري سواء في ذلك الشهادة بالمال وغيره لان تزكية الشهود الى الحاكم دون غيره نعم اطلاقهم يشمل القرى والبادى التي ليس فيها قاض واطلاق الائمة اذا شمل بعض الاحكام ولم يصرحوا به وخالف بعض الائمة فصرح بخلاف ما شمله اطلاقهم فالصحيح المعتمد ما شمله اطلاقهم كافي مواضع من شرح المذهب والمهمات وأقرب ذلك الجلال البلقيني والولى العراقي ولهذا قال بعض المفتين من المتأخرين لا أثر للشهادة برؤية هلال رمضان عند غير الحاكم المنصوب لذلك ولا يترتب عليها حكم صحيح وذلك ما يقتضيه نصوص المذهب ومفاهيمه فان كان في هذه الشاغرة عن الحكم من يسمع كلامه ويرجع اليه في الحل والعقد ونصب في البلد عارفا بالاحكام فقيهها نفذ حكمه وسماعه اداء الشهادات بما يقتضيه الشرع الشريف كما ذكره في العزيز والروضة والانوار وغيرها من كتب المذهب وان لم يكن فيها من هو كذلك يتعين على أهل الحل والعقد تولية من يصلح لذلك بحسب الامكان فان فعلوا ذلك وجب على من ولوه سماع البينة والحكم بما يقتضيه الشرع الشريف في ذلك وغيره اه ثم ورد هذا الجواب على بعض الفقهاء فكتب تحته هذا الجواب صحيح اه وقد ذكر الما وردى في الحاوى انه اذا خلا البلد عن قاض وخلا العصر عن امام فقد أهل الاختيار او بعضهم برضا الباقيين واحدا وامكنهم نصرته على تنفيذ أحكامه وتقوية يده جاز تقليده ولو اتقى شيء من ذلك لم يجز تقليده حتى لو قلد بعضهم وانكر البعض لم يصح اه كذا قاله الامام ابن الرفعة وغيره ونقله النهارقى اليمنى في كفايته عن الرويانى من غير اعتراض عليه وقد سئل الاصبهى عما اذا عدم في قطر وشوكة وحاكم فهل لجماعة من أهل الحل والعقد نصب فقيه يتعاطى الاحكام فاجاب نعم اذا لم يكن لهم رئيس يرجع الامر اليه اجتمع ثلاثة من أهل الحل والعقد ونصبوا قاضيا صفته صفة القضاة ويشترط في الثلاثة صفة الكمال كافي نصب الامام اه والحاصل من هذا ان الشهادة برؤية هلال رمضان اذا لم تكن عند منصوب حيث لم يكن في البلد قاض انها لا تقبل كما سبق بل قال الغزالي والجمال اليمنى اذا

رضي الله عنه في اخراج بدل

الزكاة دراهم ولا يلزمه أن
يقلده في غير ذلك والله أعلم

(كتاب الصوم)

(سئل) عن قول الشيخ
محبي الدين رحمه الله في
الروضة تفريعا على اختياره

إيجاب الصوم على أهل
بلد لم يروا الهلال إذا كان
قد رؤي ببلد يوافقه في

المطلع فلو شك في اختلاف

المطلع لم يجب الصوم على

الذين لم يروا الهلال لأن

الأصل عدم الوجوب اهـ

فهل الحكم بعدم الوجوب

ثابت ولو كان بين البلدين

دون فرسخ مثلا أو الاختلاف

في المطع لا يكون في أقل

من أربعة وعشرين فرسخا

كما نقله الدميري في شرح

المنهاج والجو جري عن الشيخ

تاج الدين التبريزي أو

كلامه محمول على المواسم

دون الجبال أو الاختيار

عند الشك في اختلاف

المطالع فرجع الرافعي أن

الاعتبار بمسافة القصر كما

قد علق بها الشرع كثيرا

من الأحكام وورجحه النووي

أيضا في شرح مسلم (فاجاب)

بان الاعتبار في اختلاف

المطالع أن يتباعد البلدان

بحيث لو رؤي في أحدهما لم

يرفي الاخرى غالباً وقد حرر

ذلك الشيخ تاج الدين

التبريزي رحمه الله بان

ما دون أربعة وعشرين

فرسخا لا تختلف فيه المطالع

فكلام النووي رحمه الله

تحدث الناس برؤيته ولم يثبت عند قاض فهو يوم شك وأما الذين يصومون بالاستفاضة فلا يصح
صومهم أيضا لأن الهلال لا يثبت بالاستفاضة بل هو يوم شك ففى العزيز والروضة وفي شرح المذهب انه
إذا وقع في الالسن أنه رؤي الهلال ولم يقل عدل أنا رأيته أو قاله ولم يقبل الواحد أو قاله عدد من
النساء أو العبيد أو الفساق فظن صدقهم فهو يوم شك اهـ وعبرة الولي العراقي إذا شهد عدد من
من الفساق أو ظن صدقهم فهو يوم شك وقوله اثنان فأكثر يتناول الجمع الكثير أى وهو يوم
شك قلت صوم يوم الشك من رمضان حرام كما نقله النووي في شرح مسلم عن مذهب مالك والشافعي
والجمهور والاحاديث دليل لذلك ونقل الامام الاذرعى الاتفاق عليه وعدم صحته عن رمضان ونقل
عن القاضي ابن كنج أن ذلك مراد الامام الشافعي رضي الله عنه ونقل ابن الرفعة وغيره عن البندنجي
أنه لا يجوز صوم يوم الشك احتياطا لرمضان قال الاسنوى والدميري في شرحي المنهاج وهذا لا خلاف
فيه اهـ قال الامام مالك رحمه الله تعالى وسمعت أهل العلم ينهون عن صوم ذلك اليوم وقد أمر
بعض الصحابة رجلا صام يوم الشك أن يفطر بعد الظهر وقال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم
من صام يوم الشك فقد عصي الله ورسوله ﷺ وقد سئل بعضهم عن اليوم الذي يقول الناس
انه من رمضان فقال لا تصوم الا مع الامام وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اني لأعجب
من هؤلاء الذين يصومون قبل رمضان انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال
فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فعدوا ثلاثين فعلى هذا لما ثبت تحريم صوم يوم
الشك من رمضان بنص صاحب الشرع ﷺ وامام المذهب رضي الله عنه تعين الاخذ به وطرح
ماعداه وقد سئل بعض المتأخرين عما إذا رأى هلال رمضان رجل أو رجال كثيرون في طرف
بلدة ولم يره باقى البلاد دون مسافة القصر وصاح عليه من رآه منهم وأهل قريتهم ثم صاح قرية
لقرية حتى صاحت قرى كثيرة بعضها لبعض وهذا الصباح سالف لاهل هذه البلدة ويصومون في
عرفهم وعاداتهم فهل يصح صيام من لم يره بسماع صياحهم أم لا يصح فأجاب نفع الله بعلمه قال صباح
هذا لا يفيد ولو كان سالفهم الصباح للصيام فلا يصح صيام من لم يره بسماع صياحهم والله سبحانه وتعالى
أعلم وأما الذين لا يصومون حتى يروا الهلال أو يستكملوا شعبان فهم على الصواب لما سبق ولقول
الشيخ الصيرفي بالديار المصرية اذالم يشهد الراؤن بالرؤية عند حاكم شرعى ولم يثبت لم يلزم من
من لم يره العمل بقول من رآه منهم ولو كثروا وله الفطر الى استكمال شعبان ثلاثين وكذا بالنسبة الى آخر
يوم منه وأول يوم من شوال له استكمال رمضان الثلاثين ان لم يره ليلة الثلاثين من رمضان قال
وقد أطلق الرافعي النقل عن الامام وابن الصباغ فيما إذا أخبر به من يوثق أى ولم يثبت عند حاكم
انه لا يلزم المخبر بفتح الباء العمل بقول المخبر بكسرها الا اذا بنينا على أنه من باب الرواية وهو ضعيف
أما اذا بنينا على أنه من باب الشهادة وهو المعتمد في المذهب فلا يلزم المخبر العمل بقول المخبر ثم نقل
الامام ابن عبدان ومن وافقه القول بوجوب العمل بقول المخبر مطلقا ولم يرجح شيئا منها لكن قضية
كلامه في النقل عن الامام وابن الصباغ وتفريعه على ذلك وبنائه على الوجهين في انه من باب
الرواية أو الشهادة كما ذكر تقتضى ترجيح ما قلناه أى في ان طريقه الشهادة دون الاخبار لقوله
عليه الصلاة والسلام فان شهد ذو عدل فصوموا وافطروا فثبت انها شهادة ولانه حكم شرعى
فتعلق برؤية الهلال قال ويلزم من ذلك بناء على المعتمد عدم لزوم العمل بقول المخبر حيث لم يثبت
عند حاكم شرعى كما تقدم وذلك موافق لما ذكره الاذرعى في التوسط حيث قال ولا أحسب
أحدًا ينازع في ان الحاكم لو أخبر رعيته انه رأى الهلال أو الامام العادل انه لا يلزمهم الصوم
الا أن يشهد به عند قاض آخر بلفظ الشهادة انتهى جواب الامام الصيرفي ويؤيده ايضا قول

بعض المتأخرين ان قول الرائي في الصوم والفطر ليس بحجة على الغير الا اذا أدى عند قاض أو محكم من جهة أهل البلد كلهم وقد قال الامام شهاب الدين بن العباد في توقيف الحكم لو أخبره عدل برؤية الهلال يوم الثلاثين من شعبان لم يلزم الصوم على الصوم تفريعا على أنه يسلك به مسلك الشهادة وهو الصحيح لان ذلك يختص بمجلس الحكم اه فحينئذ الحاصل مما سبق أن الشهود برؤية الهلال عند رؤية القاضى او المنصوب او المحكم من جهة أهل البلد لا تقبل كشهادة بحيلة بعضهم عند بعض واذا لم تقبل حرم صومه عن رمضان بشهادتهم لمن لم ير الهلال بنفسه واما من رآه فنقل الامام الاذرى عن الامام سليم الرازى انه اذا لم يثبت لم يجزئه صومه ومقتضى كلام غيره من الائمة أنه يجب عليه صومه ويجزئه والله تعالى اعلم واما قول السائل اذا روى الهلال بمكة المشرفة ولم ير بارض بحيلة فما يكون الحكم في ذلك فاعلم ان المطالع قد يختلف فيلزم من رؤيته في الشرقى رؤيته في الغربى ولا ينعكس وذلك ان الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل دخوله في البلاد الغربية وعلى ذلك حديث كريب فان الشام غربية بالنسبة إلى المدينة فلا يلزم من رؤيته بالشام رؤيته بالمدينة كذا قال الامام جمال الدين الاسنوى فعلى هذا قال القاضى برهان الدين ابراهيم بن ظهيرة قاضى مكة المشرفة في بعض أجوبته بحيلة شرقى مكة فيلزم من الرؤية ببجيلة الرؤية بمكة المشرفة ولا عكس اه قال الامام ابن الرفعة وغيره وحيث قلنا لا يتعدى الحكم فسار شخص من موضع روى فيه إلى حيث لم ير واستكمل ثلاثين ولم ير في البلد الثانى فالأصح أنه يلزمه أن يصوم معهم لأن ابن عباس أمر كريبا بذلك حين قال استهل على رمضان وأنا بالشام فقال ابن عباس متى رأيتم الهلال فقلت ليلة الجمعة قال انت رأيت الهلال قلت نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى يكمل ثلاثين أو نراه فقلت ألا تكتفى برؤية معاوية والناس فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقياسا على أوقات الصلاة فان لكل بلدة حكمها من الطوالع والغوارب كطلوع الشمس وغروبها كما قاله الماوردى وغيره وجزم به في الكفاية ايضا قال الشيخ المقرئ في التمشية فان الشمس قد تطلع على قوم فيفوتهم الصبح وغيرهم حينئذ في ليل يمكنهم اداء العشاء فيه كما صرح به الاصحاب فكذلك ينبغي أن يعتبر وقت الصوم بمطالع الفجر انتهى كلام التمشية قال الامام الاذرى وحديث كريب رواه مسلم وابو داود والترمذى وذكره القفال ومن تبعه واعتمدوه وعليه العمل عند أكثر أهل العلم وهو حسن تقوم به الحجة وهو قول صحابي كبير لا يخالف له من الصحابة رضى الله عنهم وقول فقهاء التابعين اه قال الامام الاسنوى في شرح المنهاج ولا شك أن مورد النص وهو حديث كريب السابق في الشام والحجاز وقد وجد فيه مسافة القصر واختلاف الاقليم واختلاف المطالع واحتمال عدم الرؤية فاستند كل طائفة الى واحدة منها وايد به اه وقول الامام نجم الدين ابن الرافعة وحيث قلنا لا يتعدى الحكم قال الامام الاذرى هو المشهور عندنا وصححه الجمهور من أن لكل بلد رؤيتهم وصححه أيضا الرافعى والنووى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب انتهى جواب هذا المفتى فهل ياشيخ الاسلام جوابكم كذلك ام لا (فاجاب) رضى الله عنه ومتع المسلمين بحياته ونفعهم بمعلوماته بقوله اما ما ذكره المفتى المذكور في القسم الاول ففيه نظر من وجوه احدها ان قوله فلا يصح صومهم لقول الائمة الخ لا مطابقة فيه بين العلة والمعلل لان قول الائمة المذكور انها هو بالنسبة لعموم الناس بدليل انهم اختلفوا فيمن أخبره من يثق به بأنه رآه هل يلزمه الصوم او لا وسيأتى ما فيه فدل على ان كلامهم هذا في ثبوت رمضان بالنسبة لعموم الناس ثانيا ان قوله قال الاذرى وتعتبر العدالة الباطنة الخ ضعيف والمعتمد ما في المجموع وان

محمول على هذا وهو المعتمد فالتشك في اختلاف المطالع لا يتأتى في أقل من أربعة وعشرين فرسخا لان المطالع لا يختلف فيه (سئل) عما لو رأى الهلال بعض أهل البلدان المتفقة المطالع أو ثبت عند قاضيه ولم يره الآخرون فارسل نواب بلد الرؤية الى أهل البلد الذين لم يروه يعلمونهم برؤيته أو يوثقته أو برؤية هلال شوال أو يثبت رؤيته فهل يجب عليهم الصوم والفطر أم لا يجوز وإذا لم يعلم بذلك أحد ولكن رأوا العلامات المعتادة لدخول شهر رمضان أو شوال من ايقاد النار على الجبال أو سماعوا ضرب الطبول ونحوها ما يعتادون فعله لذلك واستمرت العادة به وحصل به الاعتقاد الجازم فهل يجب عليهم عند ذلك الصوم والفطر أم يجوز أم يحرم (فأجاب) بأنه اذا ارسل نواب بلد الرؤية إلى أهل بلد موافق له في المطالع ماثبت به الرؤية عند بعض الحكام المرسل اليهم وجب عليه الصوم في رؤية هلال رمضان والفطر في رؤية هلال شوال وان لم يثبت به الرؤية عند أحد منهم فمن اعتقد صدق الخبر بذلك لزمه الصوم والفطر ومن لا فلا ومن حصل له الاعتقاد الجازم بدخول رمضان من العلامات المعتادة

لذلك وجب عليه الصوم ومن حصل له ذلك الاعتقاد بدخول شوال من العلامات المذكورة لزمه الفطر عملا بالاعتقاد الجازم فيها (سئل) عن كثرة الوقود في المساجد في هذا الشهر بقدر زائد على الحاجة خصوصا الجامع الازهر فان الوقود كثير فيه جدا منافسة بين أهل الاسباع فهل ذلك حرام لانه اسراف وتضييع مال أم لا (فاجاب) بان الوقود جازا اذا حصل بالزائد نفع وترع به الرشيد من ماله أو كان من ربح وقف ذلك المسجد ونص واقفه على ذلك القدر أو جرت به العادة في زمنه ولا فهو حرام (سئل) عن قول السبكي لو شهدت ليلة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم امكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية وأطال الكلام في ذلك فهل يعمل بما قاله أم لا وفيما اذا روى الهلال نهارا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت ليلة برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان هل تقبل الشهادة أم لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين أو ناقصا يغيب ليلة وغاب الهلال الليلة الثالثة قبل

نازع فيه جمع من أن المستور هنا يقبل اذا شهد برؤية الهلال فلا تشتط العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها الى قول المزيك وبه يعلم أنه ليس محض شهادة بل فيه شائبة بل شوائب من الرواية منها ثبوته بواحد وعدم احتياجه الى دعوى وعدم تصور الحكم به لانه الزام لمعين وانما يثبت القاضي الشهر فقط والثبوت ليس بحكم وقبول قول الشاهد أشهد اني رأيت الهلال على المعتمد عند الرافعي وغيره وثالثها أن قوله نعم اطلاقهم الخ ليس في محله لان ذاك ذكره في باب القضاء وهو مخصوص بغير رمضان لما ذكره فيه في بابه بما ذكر رابعها أن قوله ولهذا قال بعض المفتين من المتأخرين الخ غير صحيح أما أولا فلانه لا يناسب ما قبله حتى يجعله علة له وأما ثانيافلان محله حيث لا يحكم أما اذا حكموا من يسمع الشهادة برمضان فانه يجوز كما ذكره الزركشي حيث قال ما حاصله ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام بمعين وهو هنا غير مقصود لعموم الامر فيه والظاهر انه انما يثبت الشهر من غير حكم والثبوت ليس بحكم نعم اذا ترتب عليه حق آدمي ودعت حاجة الى الحكم به حكم به بشروطه مستندا الى تلك الثبوت والظاهر أيضا أن رمضان يثبت بالتحكيم سيما بموضع لا حاكم فيه حتى اذا جاء الى رجل وحكامه بشرطه لزمهما ولزم الناس صومه وان كان الشاهد واحدا اه نعم ما ذكره أعني الزركشي من الزام الناس بالصوم اذا حكم به المحكم مع انه لم يرض بتحكيمة الا اثنان فيه نظر والذي يتجه أن الصوم لا يلزم الا من رضى بحكمه وما ذكره الزركشي أيضا من أن الحكم الزام بمعين أراد به الغالب والا فقد لا يكون فيه الزام لذلك كما بينه العلائي في قواعده على ان ما ذكره مما لا الزام فيه بمعين يمكن أن يوجه بان فيه الزام بمعين فلا يكون التقييد بذلك لازما كما يعلم ذلك لمن أمعن النظر فيه في محاله من القواعد المذكورة وخامسها أن قوله فحينئذ الحاصل الخ ليس على اطلاقه كما علم مما تقرر وما نقله عن الغزالي ومن تبعه لا يشهد له على ان تخصيصه بهذين مع أنه في كتب المذهب المشهورة وغيرها يشعر بانفرادها به وليس كذلك واذ قد فرغنا من الكلام على ما في عبارته من هذا القسم فلنذكر المعتمد فيه وهو ان من أخبره ثقة برؤية هلال رمضان وغلب على ظنه صدقه لزمه الصوم كما قاله جمع متقدمون منهم البغوي واعتمده جمع متأخرون وما ذكره عن الصيرفي ضعيف وان جرى عليه غيره كابن العماد وغيره وقوله ان ذلك لا يلزم الا اذا فرغنا على انه من باب الرواية وهو ضعيف يرد بما قدمته من ان هذا ليس محض شهادة بل فيه شوائب من الرواية احتياطا للصوم فيكون ما نحن فيه من شوائب الرواية كذلك فلزم الخبر بفتح الباء اذا اعتقد صدق المخبر الصوم احتياطا له بل الازوم حينئذ أولى منه اذا ثبت بواحد عند القاضي ووقعت الريبة والشك في صدقه في شهادته فانهم صرحوا بانه يجب الصوم بخبر الواحد اذا شهد به عند القاضي ولو على من بقي عنده بعد الحكم ريبة في تلك الشهادة وليس ذلك الا للاحتياط للصوم فاللزوم في مسئلتنا هذه للاحتياط أولى لانه معتقد الصدق ولا ريبة عنده في وجود الهلال فهو كمن رأى الهلال وان كان العلم الذي عند الرائي أقوى وقول الصيرفي ولو كثروا ليس في محله كما يأتي من اللزوم بالخبر المتواتر وقوله عن الاذرعى ولا أحسب احدا ينزع في ان الحاكم الخ لا يشهد له أما أولا فلان قضية كلام الدارمي خلاف ما قاله الاذرعى وأما ثانيافلان مراد الاذرعى اللزوم على العموم وكلامنا هنا في خصوص من صدق المخبر واذا جوزوا للمنجم والعارف بمنازل القمر أن يعمل بحساب نفسه مع أنه لا يفيد الا مجرد الظن فلان يجوز بل يلزم العمل باخبار الثقة المعتمد للاعتقاد أو غلبة الظن بالاولى بل الذي يتجه أن من أخبره فاسق وصدقه ان له الصوم لان الظن الذي استفاده من تصديق مخبره يساوى الظن الذي يستفيدة الحاسب من حسابه واذا قلنا ان لهذا ومن

صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء لسقوط القمر لثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا (فأجاب) بأن المعمول به في المسائل الثلاث ما شهدت به البيعة لان الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين وما قاله السبكي مردود رده عليه جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالبيعة مخالفة لصلاته عليه السلام ووجه ما قلناه ان الشارع لم يعتقد الحساب بل إلغاء بالكلية بقوله نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصيام اهـ والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشته عليه الخ لا أثر لها شرعا لكان وجودها في غيرها من الشهادات (سئل) عن صبي نوى صوم غد من رمضان فبلغ ليلا هل يجب عليه تجديد النية لان تلك النية كانت منصرفا للنفل ام لا (فأجاب) بأنه لا يجب عليه تجديدها لانها كافية في وقوع صومه فرضا بناء على الرجح من ان نية الفرضية غير واجبة على البالغ (سئل) ما الفرق بين عدم لزوم الحامل والمرضع الفدية اذا خافتا على أنفسهما ولو مع الخوف

ألحقنا به الصوم فهل يجزئه قال في الروضة وأصلها والمجموع في موضع نعم ونقله في الكفاية عن الاصحاب وصححه وصوبه السبكي والاسنوى والزركشي وغيرهم وردوا ما وقع في المجموع في موضع آخر من أن له ذلك ولا يجزئه اذا بان أن اليوم الذي صامه من رمضان على أن ما وقع فيه ليس نصا في تصحيح ذلك كما بينته في حاشية العباب واذا كان هذا في الاجزاء في نحو الحاسب فالاجزاء في الرائي الذي ردت شهادته بالاولى على أن الخلاف في هذا لا وجه له فانه مستند الى تعين الرؤية ويلزم العمل برويته نفسه وان ردت شهادته فكيف يسوغ حينئذ أن يحكى في الاجزاء في حقه خلاف لان وجه الخلاف في نحو الحاسب عدم الجزم بالنية وليس ذلك موجودا في الرائي فالوجه القطع بالاجزاء في حقه وأن ما وقع في قول المجيب وأما من رآه فنقل الامام الاذري الخ فهو بالتحريف والغلط أشبه وأما ما ذكره المفتي المذكور في القسم الثاني في اطلاقه نظر لان الاستفاضة تارة تقوى حتى تصل الى حد التواتر وتارة لا فان وصلت للتواتر وجب الصوم على من تواتر عنده الخبر بالرؤية بان أخبره بها عن المعاينة جمع كثيرون لا يمكن تواطؤهم على الكذب وان كانوا فسقة أو نحوهم لان الخبر المتواتر يفيد العلم ولو من نحو فساق وان لم تصل للتواتر ففيها كلام ظاهره التنافي وذلك ان الشيخين وغيرهما قالوا أول باب الصوم ولو أخبره موثق به برويته ولم يذكره عند القاضي فقطعت طائفة بوجوب الصوم مطلقا وطائفة بوجوبه ان قلنا هو رواية وقالوا في الكلام على النية لا بد من الجزم بها فلو نوى ليلة ثلاثين من شعبان صوم غد ان كان من رمضان فكان منه لم يقع عنه وان جزم بالنية الا ان اعتقد كونه منه بقول من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان رشداً أو حساب منجم حيث يجوز اهـ والمراد بالرشد هنا الاختبار بالصدق لا المعنى المراد في قولهم شرط العاقد الرشد قاله الاسنوى وغيره ووقع في الروضة وغيرها جمع نحو العيد وليس بمعتبر كما يدل عليه كلام المجموع وصرح به جمع متقدمون وألحق الجرجاني بمن ذكر الفاسق الذي سكنت نفسه اليه قاله ابن كج وكذا الكافر لكن جزم الدارمي بخلافه وقالوا في يوم الشك الذي يحرم صومه انه يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برويته أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة اهـ والمراد تحدث الناس برويته بحيث يقرب من الاستفاضة وان لم يسمع بمن يظن صدقه منهم انه رأى الهلال كما أفهمه كلام المنهاج وأشار بعض شارحيه الا هذا الاخير ولا بد من العدد هنا فيمن ذكر بان يكون اثنين أو أكثر فانظر الى ما بين هذه المواضع الثلاثة من الاختلاف وقد اشار السبكي وغيره الى الجمع بينها ملخصه انه انما اعتبرنا العدد هنا بخلافه فيما مر في صحة النية احتياطا للعبادة فيها وانما لم يصح صوم يوم الشك حينئذ عن رمضان لانه لم يتبين كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر يصح صومه بل يجب عليه كما مر أول الباب والذي تقدم في الكلام على النية من صحة نية معتقد ذلك ووقوع الصوم عن رمضان محله اذا تبين كونه منه حينئذ لاتنافي بين المواضع الثلاثة اذ كلامهم في صحة النية محمول على ما اذا تبين كونه من رمضان وكلامهم هنا محمول على ما اذا لم يتبين شيء فليس الاعتماد على من ذكر في الصوم بل في النية فقط لذا نوى اعتادا على قولهم ثم بان كون غد من رمضان لم يحتاج الى تجديد نية أخرى سواء بان ذلك قبل الفجر أم بعده وان لم يتبين ذلك بل استمر الحال على ما هو عليه فهو يوم الشك واجيب عن عدم التنافي بأجوبة أخرى منها انه يجوز أن يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس دون أفرادهم فيكون شكا بالنسبة لمن لم يظن صدقهم وهم أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لو وثقه بهم ومنها ان المراد ثم اذا حصل بقولهم ظن وهنا اذا حصل به شك ويرده تقييد الراجعي هنا بما اذا ظن صدقهم ومنها ان المراد ثم الاعتقاد وهنا

على ولديهما ولزوما عند خوفهما على ولديهما فقط (فاجاب) بان الفرق انها في الحالة الاولى أشبه المريض الذي يرجى برؤه وهو لا تلزمه الفدية وفي الثانية أفطرا بسبب غيرهما فلزمتهما الفدية لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس انها منسوخة إلا في حق الحامل والمرضع إذا خافا أفطرتا وأطعمتا مكان كل يوم مسكينا رواه البيهقي (سئل) عن صوم الاستسقاء إذا أمر به الإمام وقلنا بوجوبه فقات هل يجب قضاؤه كغيره من الواجبات أم لا قياساً على صلاته إذا سببه فات (فاجاب) بانه لا يجب قضاؤه لأن وجوبه ليس لعينه بل لعارض وهو أمر الإمام به والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقاً فالراجح أن القضاء بأمر جديد وإن كانت صلاته لا تفوت بالسقيا بل تفعل شكراً (سئل) هل يكره اكتحال الصائم للخلاف فيه (فاجاب) بانه لا يكره (سئل) هل المعتمد حرمة الصوم بلا سبب إذا انتصف شعبان ولم يصله بمأقبله كما صححه في المجموع وغيره واقتصر عليه الشيخ زكريا في شرح البهجة والتحرير والمنهج وكما في العمدة لابن النقيب وشرحها أو يحرم الصوم المذكور سواء وصله بما

الظن ويرده أن جمعا عبروا بالظن ثم موضع الاعتقاد ومنها وهو أجودها وأحسنها أن اخبار من لا يقبل خبره أما أن يفيد مجرد ظن الصدق وهو ما هنا أو ظن الحكم المترتب عليه بان لم يعارض ظنه معارض وهو ما في النية أو ينضم إلى ذلك تصديقه بان قامت قرينة عليه وهو ما مر أول الباب فعلم بما تقرر أن ما أطلقه المفتي المذكور في القسم الثاني غير صحيح على إطلاقه وأما ما ذكر عن بعض المفتين في صياح العرب بعضهم على بعض اعلاما برمضان فغير صحيح على إطلاقه أيضا فقد ذكر الأذرعى وغيره أن رؤية القناديل موقودة على المناير ليلة ثلاثين من شعبان كروية الهلال لأنها علامة مطردة فكانت كخبر الواحد وبه يعلم أن الصياح لو كان علامة مطردة عند أهل تلك البلاد على دخول رمضان جاز لكل من سمعه بل وجب عليه اعتياده في الصوم وإن غدا من رمضان وأما ما ذكره المفتي المذكور في جواب قول السائل إذا روى الهلال بمكة ولم ير بأرض بجيلة فهو صحيح والحاصل في ذلك أن العبرة باتحاد المطالع واختلافها لا بمسافة القصر قال في الانوار والمراد باختلافها أن تتباعد البلدان بحيث لو روى في أحدهما لم ير في الآخر غالبا اه قال الشيخ تاج الدين التبريزي ورؤية الهلال في بلد توجب ثبوت حكمها إلى أربعة وعشرين فرسخا لأنها في أقل من ذلك لا تختلف وقال السبكي والاسنوى قد تختلف وتكون رؤيته في أحدهما مستلزمة لرؤيته في الأخرى من غير عكس اذ الليلة تدخل في البلاد الشرقية قبل دخولها في الغربية وحينئذ فيلزم عند اختلاف المطالع من رؤيته في الشرقى رؤيته في الغربى من غير عكس وأما عند اتحادها فيلزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وقد أفتى جماعة بانه لو مات في يوم واحد وقت الزوال اخوان أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب ورث المغربي المشرقى لتقدم موته والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه ونفع بعلمه وبركته لو شاعت رؤية هلال رمضان ببلد مثلاً ولم يتحقق لنا رؤيته أو أخبر بذلك من لا يقبل خبره أو من يقبل خبره وقلتم لا يجب الصوم إلا على من وقع في قلبه صدقه فهل على ولى الأمر أصلحه الله تعالى بالبلد التى بعدت عن بلد الرؤية نذب من يحقق الخبر له لزوماً أو ندبا قربت المسافة أم بعدت أولاً لا يجب شيء من ذلك وهل يثبت رمضان بالاستفاضة أو التواتر أولاً وهل الاشاعة والاستفاضة بمعنى واحد أم لا ولو بلغ الخبر أهل بلد بان قطاع الطريق اخذوا مالا لمسلم ورجوا استنقاذه منهم فهل لهم الفطر من رمضان ان توقف استنقاذهم عليه مع أنهم لم يروه أى القطاع ولا علوا عددهم ولا أين ذهبوا أو يختص الجواز بمن رآهم وحقق الاستنقاذ منهم بظن مؤكد وهل خوف المشقة التى عيل معها الصبر تبيح الفطر أم لا بد من وجوب محذور التيمم ولو وقع البذر أو الحصاد أو تنقية الزرع في رمضان ولا يطاق الصوم معه فهل يجوز الفطر لمن لحقه بذلك مشقة شديدة كما ذكره الأذرعى بالنسبة للحصاد فان قلتم بذلك فما المراد بالمشقة في كلامه هل هي خشية محذور التيمم أو غير ذلك وما هو وهل يشترط لذلك خبر عارف من نفسه أو غيره كما في التيمم فان قيل به فهل يجزى في جميع مسوغات الفطر أو يختص ببعضها (فاجاب) رضى الله عنه بقوله الظاهر أن ولى الأمر لا يلزمه في الصورة المذكورة ارسال من يحقق الخبر اخذاً من قولهم ان تحصيل سبب الوجوب لا يجب وهذا أعنى ارسال المذكور تحصيل سبب الوجوب وهو العلم بدخول رمضان الموجب للصوم وقد صرحوا بعدم وجوب تحصيل سبب الوجوب كما علمت فلا يجب ذلك على ان لك ان تقول هذا يعلم عدم وجوبه من ذلك بالاولى لانهم انما نفوا وجوب تحصيل السبب المحقق الذى اذا حصل لزم منه الوجوب كالأحرام بالحج بالنسبة لنحو المتمتع المعسر المريد للصوم وفي مسئلتنا السبب ليس محققاً لانهم شاكون هل صام أهل بلد متحد مع بلدهم في المطالع برؤية الهلال في بلدهم

فيلزمهم الصوم تبعاً لهم أو ليسوا بصائمين أصلاً أو صاموا برؤية بلد متحدة معهم في المطلع وليس
متحدة مع البلد المرسل منها كذلك فليس على ثقة من أنهم إذا أرسلوا إلى تلك البلد يلزمهم الصوم
فلا يجب الإرسال هنا جزماً لأنه ليسوا سبياً محققاً للوجوب بخلاف الإحرام بالحج فإنه سبب محقق
للولجوب فلذلك اختلفوا في وجوب تحصيله والراجح أنه لا يجب تحصيله بخلاف الإرسال هنا فإنه لا يجب
تحصيله جزماً لما علمت سواء أقربت المسافة أم بعدت نعم لو قيل يندب له ذلك لم يكن بعيداً
لأن فيه احتياطاً للصوم وهو إذا لم يجب يكون مندوباً ومن ثم تأكد للإمام أو نائبه أن يقيم من
يثق به ليبحث عن الأهلّة سما رمضان وشوال والحجة لتعلقها بأمور دينية يعم الاحتياج إليها دون
غيرها على أن ترائي الأهلّة من فروض الكفايات كما قيل فطيلة إذا فرض أن الناس تركوه
لزم الإمام أن يحثهم على القيام به وقول السائل نفى الله به وهل يثبت رمضان الخ جوابه
أنهم صرحوا بأن من أخبره ثقة برؤية هلاله واعتقد صدقه لزمه الصوم وبه يعلم كما ذكرته
في حاشية الباب أن من تواترت عنده رؤيته لزمه الصوم قياساً على ذلك بالاولاه والاستفاضة
كالتواتر بخلاف الاشاعة ومن ثم قال أصحابنا لو شاع بين الناس أن الهلال روى ولم يشهد بالرؤية
أحد كان ذلك اليوم يوم شك حتى يحرم صومه ولا ينافي ما ذكرته من أن الاستفاضة كالتواتر
قول السبكي لم أرهم ذكروا الشهادة برؤية الهلال بالاستفاضة والذي أميل إليه عدم جواز
ذلك اه لأنه ينبغي حمله على ما إذا لم يحصل لمن بلغته اعتقاد صدق المخبرين أما إذا اعتقد
صدقهم فيلزمه الصوم كمن اعتقد صدق ثقة أخبره والفرق بين التواتر والاستفاضة والاشاعة
يعلم من تعريف التواتر والمستفيض فالتواتر معنى أو لفظاً هو خبر جمع يمتنع عادة توافقهم على
الكذب عن امر محسوس لا معقول كخبر الفلاسفة بقدوم العالم فإن اتفق الجميع المذكور لفظاً ومعنى
فلفظي وإن اختلفوا فيهما مع وجود معنى كلي فمعنوي كخبر واحد عن حاتم بأنه أعطى ديناراً
وآخر بأنه أعطى فرساً وآخر بأنه أعطى بعيراً وهكذا فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الاعطاء ولا
يكفي في عدد الجمع المذكور الأربعة لاحتياجهم للتركية فيما لو شهدوا بالزنا بخلاف ما لو زادوا
عليها فإنه يصلح لأنه يكفي في ذلك وليس له عدد معين ومن عين له عدداً كعشرة أو اثني عشر أو
عشرين أو أربعين أو سبعين أو ثلثائة وبضعة عشر فقد تحكم ولا يشترط فيهم اسلام ولا عدالة
ولا عدم احتواء بلد عليهم خلافاً لمن قال بذلك والحاصل أنه متى حصل من خبر بمضمونه كان علامة
على اجتماع شرائط التواتر فيه وهي كما علم من تعريفه كونه خبر جمع وكونهم بحيث يمتنع توافقهم
على الكذب وكونه عن محسوس ثم العلم بالحاصل بالتواتر ضروري بمعنى أنه يحصل من سماعه من
غير احتياج إلى نظر واستدلال وتوقفه على مقدمات وهي الشروط الثلاثة السابقة لا ينافي كونه
ضرورياً ويقابل التواتر مضمون الصدق ومنه خبر الواحد والمراد به ما لم ينته إلى التواتر سواء كان
رواية واحد أو أكثر أفاد العلم بالقرائن المنفصلة عنه أم لا ومن خبر الواحد المستفيض وهو الشائع بين
الناس عن أصل بخلاف الشائع لأن أصل وقد يسمى المستفيض مشهوراً فهما بمعنى وقيل المشهور
بمعنى التواتر وقيل قسم ثالث غير التواتر والآحاد وعند المحدثين هو أعم من التواتر وأقل عدد
المستفيض اثنان وهو قول الفقهاء وقيل ما زاد على ثلاثة وهو قول الأصوليين وقيل ثلاثة وهو
قول المحدثين وبما تقرر عرف الفرق بين التواتر والاستفاضة وبين خصوص الاستفاضة
ومطلق الاشاعة فالاستفاضة اخص من الاشاعة ومن ثم قال الفقهاء يشترط في الاستفاضة أن
يسمع الشاهد من جمع كثيرين يقع في نفسه صدقهم ويؤمن توافقهم على الكذب فلا يكفي سماعه
من عدلين لم يشهداه على أنفسهما ولا يشترط عدالتهما وحريتهما وذكورتهما كما لا يشترط في التواتر

قبله أم لا كما اقتصر عليه في
القطعة وصححه في بسط
الانوار ناقلاً عن زوائد
الروضة وقد فقتنا جميع
كتاب الصوم فلم نجد فيه
هذه المسئلة ففى أى باب هي
(فأجاب) بأن المعتمد جواز
الصوم إذا انتصف شعبان
أن وصله بما قبل نصفه
والأفحرمته وما نقله
الاسنوى وتبعه الاسموني
عن زوائد الروضة محمول
على هذا التفصيل وقد وقع
له ذلك في بعض النسخ
ولا يضره عدم اطلاعنا
عليه (سئل) عن يصوم
يوماً ويفطر يوماً فوافق
يوم فطره يوم الاثنين
أو الخميس هل فطره أفضل
أو صومه ولا يخرج بذلك
عن صوم يوم وفطر يوم
(فأجاب) بأن الأفضل
صومه ولا يخرج به عما
ذكر (سئل) عن صام في
نصف شعبان الثاني متصلاً
بما قبل النصف ثم أفطر ثم
صام فيه غير متصل
بذلك الصيام هل يحرم
أولاً (فأجاب) بأنه يحرم
صومه المنفصل (سئل)
عن قوله ﷺ في صيام
يوم عرفة أحسب على
الله أن يكفر السنة التي
قبله والسنة التي بعده ما
ما المراد بالسنتين أن قلتم
أن الماضية من أول محرم
هذه السنة التي هو فيها
فهي لم تتم وإن قلتم آخرها
يوم عرفة وأول السنة التي
بعده يوم العيد وتتم من
العام القابل إلى مثل
ذلك فكيف يكفر عنه

بالمكفر هل هو الكبائر والصغائر أو الصغائر خاصة (فأجاب) بأن المراد بالنسبة التي قبل يوم عرفة السنة التي تم بفرأغ شهره وبالسنة التي بعده السنة التي أولها المحرم الذي يلي الشهر المذكور اذ الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم تم اذ بعضها مستقبل كالسنة التي بعده اتي مع المضارع بأن المصدرية التي تخلصه للاستقبال والا فلو تمت الاولى كان المناسب التعبير فيها بلفظ الماضي وليس في الحديث المذكور والاخبار تكفر الذنوب قبل وقوعها بل بعده والمكفر به صغائر الذنوب فان لم يكن لصلاته صغائر يرجى التخفيف عنه من كبائره فان لم يكن له كبائر رفعت له درجات وقيل ان الله يعصمه في السنتين عن المعصية (سئل) عن فاته شيء من رمضان بعذر ومات من غير قضاءه بعد تمكنه منه هل يموت به عاصيا أولا وما المنقول في ذلك مبسوطا معزوا لقائله (فأجاب) بانه يموت عاصيا وعصيانه من آخر زمن الامكان وعبرة جمع الجوامع ومن اخر مع ظن السلامة فالصحيح لا يعصى بخلاف ما وقته العمر كالحج وقال العراقي في شرحها اما الموسع بمدة

اه وقول السائل ولو بلغ الخبر الخ جوابه ان الذي يتجه أنه لا يجوز لهم الفطر المتوقف عليه استنقاذ المال المحترم الا ان غلب على ظنهم حصول الاستنقاذ منهم لو افطروا بل عبارة الانوار تقتضي انه لا بد من التحقق فانه قال لورأى حيوانا محترما أشرف على الهلاك واحتاج الى الفطر لتخليصه وجب الفطر والفدية ولو رأى غير الحيوان جاز له الفطر ويكفي القضاء ولا فدية اه فتعبيره بالرؤية قد يفهم أنه لا بد في حل الفطر أو وجوبه من تحقق الاستنقاذ لكن الذي يتجه أنه يكفي في ذلك الظن وان تعبيره بالرؤية انما هو للغالب اذ لو أخبره عدل بذلك وجب الفطر أو جاز كما هو ظاهر وانما لم يجز الفطر فيما ذكر بمجرد التوهم أو الشك لان صوم الفرض الذي تلبسوا به مانع محقق من الافطار فلا يجوز الخروج منه الا ان تحقق المقتضى أو ظن وقوله وهل خوف المشقة الخ جوابه أن الذي دل عليه كلام الروضة وغيرها أنه لا يكفي خوف المشقة المذكورة حتى يخشى منها مبيح تيمم كما يدل عليه قول النووي من غلبه الجوع أو العطش فخاف الهلاك فله الفطر وفي التوسط في قول النووي ثم شرط كون المرض مبيحا أن يجهد الصوم معه فيلحقه ضرر يشق احتماله على ما ذكرناه من وجوه المضار في التيمم ان قوله فيلحقه بالقاء أحسن من قول الرافعي في الشرحين ويلحقه بالواو فانه يفهم اعتبار الامرين في اباحة الفطر والمدار انما هو على الثاني ومن ثم اعترض الاسنوي أيضا كلام الرافعي بأن قضيته أن الضرر المذكور لا يبيح وحده بل لا بد معه من كون الصوم يجهد فلو وصف له دواء ان لم يفطر به والا حصل له الضرر لم يكن له الفطر وكذلك بالعكس وهذا لا يتأتى القول به وقد اعتبر في المحرر أحد الامرين وهو الصواب فان قلت قضية كلام الاسنوي هذا الاكتفاء بغلبة الجوع وان لم يخش منه مبيح تيمم قلت قضيته بل صريحه ذلك لكنه اما ضعيف أو مؤول كعبارات لبعض الاصحاب توافقته ومن ثم قلت في حاشية العباب أي بأن يشق عليه الصوم معه أو يخاف بسببه نحو زيادة مرض أو بطله براء أو غيرهما مما يبيح التيمم أخذا من قول الشيخين وحكاية في المجموع عن الاصحاب أن يجهد الصوم معه ويلحقه أو فيلحقه ضرر يشق احتماله على ما ذكرناه من وجوه المضار في التيمم وعلى ذلك يحمل قولهم المبيح الضرر الظاهر وقول الامام والغزالي هو ما يمنع التصرف مع الصوم وقول المهذب هو خوف الزيادة بالصوم أو رجاء الزوال بفقده وقول التهذيب هو أن يجهد ويلحقه به ضرر يشق احتماله وقول غيره رجاء خفة المرض بالفطر أو وقوفه وما اقتضاه كلام المحرر وصوبه الاسنوي من انه متى صعب عليه الصوم به أو ناله ضرر شديد جاز له الفطر وما شابه ذلك من العبارات فكلها ينبغي حملها على أن المراد منها مبيح التيمم اه ما ذكرته فيها وهو متعين لا محيص عنه لان العدول عن الماء اذا اشترطوا فيه ذلك مع انه عدول الى بدل فأولى ان يشترط ذلك في العدول عن الصوم لانه غير بدل ووجوب القضاء انما هو بأمر جديد على ان المشقة المذكورة في السؤال يخشى منها غالبا مبيح تيمم لانه اذا عيل معها الصبر ولم تطفأ حرارتها الا بالاكل او الشرب يتولد عنها غالبا مبيح تيمم وبما قررته في ضبط المشقة الشديدة في كلامهم بيا يخشى منه مبيح التيمم اندفع استشكل العز بن عبد السلام لذلك بقوله في قواعده من المشكل ضبط المشقة المقتضية للتخفيف كالمريض في الصوم فانه ان ضبط بالمشقة فالمشقة نفسها غير مضبوطة وان ضبط بها يساوي مشقة الاسفار فذلك غير محدود وكذلك مشقة الاعذار المبيحة لكشف العورة ومن ضبط ذلك بأقل ما ينطلق عليه الاسم كاهل الظاهر خلص من هذا الاشكال اه واذا انضبطت المشقة الشديدة بما قلناه اخذا من كلامهم في التيمم بالاولى كما علمت زال الاشكال وبذلك يزول ايضا استشكل بعضهم للمشقة الشديدة التي ضبطوا بها جواز الفطر للشيخ الهرم وليس المراد بها في حقه كما قاله الشيخ ابو حامد

بعد زمانة يعصى فيه بالموت
على الصحيح وإن لم يغلب
على ظنه قبل ذلك الموت
وقيل لا وقيل يعصى الشيخ
دون الشاب وقال
الكوراني في شرحها
بخلاف ما وقته العمر كالحج
وقضاء الواجبات لأنه
بالموت تبين اخراج
الواجب عن الوقت
بخلاف الموقت بغير العمر
أه وأيضاً لو قيل يجوز له
التأخير أبداً وإذامات قبل
الفعل لم يعص لم يتحقق
الوجوب وقال البرماوى
في شرح ألفيته ما كان
آخره آخر العمر كالحج
إن قلنا بالمرجح أنه على
التراخي لا الفور وكقضاء
العبادة التي فاتت بعذر
من صلاة أو صيام إذا أخر
مع ظن السلامة ومات قبل
الفعل مات عاصياً لأنه لمالم
يعلم الآخر كان جواز
التأخير له مشروطاً بسلامة
العاقبة بخلاف الموسع
المعلوم الطرفين (سئل) عن
قضى يوماً من رمضان في
شوال أو يوم عرفة فهل
يحصل له ثواب الفرض
والنفل فيها أو في يوم
عرفة دون شوال لأن
مقصود الشارع بصوم ستة
من شوال بعد كمال رمضان
لتعليه ذلك بأن صوم
رمضان بعشرة أشهر وصوم
السته بعده شهرين قال
فذاك صيام السنة فيحصل
له في شوال ثواب الفرض

أن يكون بحيث لا يمكنه الامساك عن الطعام والشراب قال لأنه ما من أحد الا ويمكنه هذا وإنما المراد
أن تلحقه المشقة الشديدة اه وبذلك أيضاً يتدفع قول بعضهم إنما تضبط المشقة في ذلك بالمحسوس
ومن توقف حصاده لزعه ونحوه على فطره ولم يتيسر له فعله ليلاً جاز له الفطر كما اقتضاه كلامهم
السابق نقله عن الانوار في جواز الفطر لاستنقاذ المال المحترم اذا توقف على الفطر من الصوم والمراد
بالتوقف هنا أنه متى لم يفطر عجز عن نحو حصاده وخشى عليه التلف فعلم أنه لا يشترط هنا خشية
مسيح تيمم دائماً لأنه لم يفطر لمر قام بذاته وإنما فطره لاستنقاذ مال محترم يخشى عليه الضياع ولو لم
يفطر بصومه لا يلحقه به ضرر من حيث الصوم بل من حيث أنه يضطر الى العمل المذكور ولو صام
معه حصل له مبيع التيمم من حيث انضمام العمل الى الصوم فجاز له الفطر لالخشية الضرر فقط بل
لأنه لو صام ولم يعمل فات المال وان صام وعمل حصل له مبيع التيمم ولا فرق في ذلك الزرع بين أن
يكون له أو لغيره ولا بين أن يعمل فيه متبرعاً أو بأجرة أخذاً بما قالوه في المراجعة اذا أفطرت خوفاً
على نفسها أو الولد وإذا أفطرت لاجل ذلك لزمه القضاء ولا فدية عليه كما علم من عبارة الانوار السابقة
وحيث أنيط الفطر بمبيع التيمم يأتي فيه ما قالوه في التيمم من أنه لا بد من اخبار عدل ولو عدل رواية
عارف بالطب ان ام يكن هو عارفاً به والا لم يحتج لخبار أحد ومعرفة لحوف الضرر به بالتجربة
كافية على المعتمد في التيمم فلتكف هنا قياساً عليه وبما تقرر علم أن ذلك يجري في مسوغات الفطر
التي أناطوها بمبيع التيمم لا في كل مسوغ له لان ذلك لا يتأتى فيه كما هو جلي والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) فسبح الله في مدته ومتع بحياته فيمن طارت ذبابة على أنفه وهو صائم حتى بلغت حد الباطن
فاستنثرها عامداً عالماً بمختار حتى خرجت فهل يفطر بذلك لأنه في معنى التقى أم لا لان النص ورد في
القيء وغيره ليس في معناه مع أنه وقع في ظني الفطر بما دخل لا بما خرج أفنونا أثابكم الله الجنة
بفضله ومنه آمين (فأجاب) بقوله الذي يتجه عدم الفطر أخذاً من قول المجموع وغيره لو اقتلع نخامة
من باطنه وافظها لم يفطر على المذهب وبه قطع الحنابلة وكثيرون وحكى الشيخ أبو محمد الجويني فيه
وجبهين أحسبها لا يفطر لأنه ما تدعو الحاجة اليها والثاني يفطر كالقيء اه فتأمل تعليقه عدم الفطر الاصح
بأنه ما تدعو الحاجة اليه ومقابلته الضعيف بالقياس على القيء تجد الذبابة يجري فيها هذان الوجهان
بعلتيهما لما هو واضح ان اخراجها يحتاج اليه لان ابقاءها في الباطن يورث ضرراً في الغالب وحينئذ
فهو أولى بعدم الافطار من النخامة لان تركها ليس فيه من الضرر ما في ترك الذبابة فعلم أن الوجه
أن تعمد اخراجها لا يفطر ويدل لذلك أيضاً قول المجموع واستدل أصحابنا اى على الفطر بوصول
عين الى الحلق وان لم تؤكل عادة بما رواه البيهقي بسند حسن أو صحيح عن ابن عباس رضى الله
عنها أنه قال إنما الوضوء مما يخرج وليس بما يدخل وإنما الفطر مما دخل وليس مما خرج اه لكن
ليس ذلك على إطلاقه في قوله ليس مما خرج لما ذكرنا فيمن أصبح وقد ابتلع طرف خيط ليلاً والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن مسألة الذباب (فأجاب) بخلاف ما ذكر
حيث قال الذى دل عليه عموم كلامهم في القيء انه يفطر بتعمد اخراجها بعد وصولها للجوف
وان احتاج اليه ويؤيده قولهم لو أكل كل لغلبة الجوع وخشية الهلاك منه أو تناول مفطراً
لمرض لا يطبق معه الصوم لخشيته منه على نفسه افطر وقد تردد الزركشى وغيره فيما لو تعارض
واجبان الامساك والقيء في حق من شرب خمر ليلاً والذى رجحته في شرح العباب انه يلزمه
رعاية واجب الامساك فلا يتقيأ والا افطر لان واجب الامساك متفق عليه وواجب التقى على
شارب الخمر مختلف فيه وقاعدة تعارض الواجبين انه يقدم اقواهما وقد تقرر ان واجب الامساك
هنا أقوى فمن ثم افطر بالتقيء فاذا افطر به حينئذ مع وجوبه في الجملة فأولى اخراج الذبابة لعدم

إلا يوم آخر أم لا (فأجاب)

بأنه يحصل له ثواب
الفرض والنفل في اليومين
المذكورين لأن المقصود
وجود صوم فيها ومع
ذلك لا يحصل له ثواب
صيام السنة أى فرضها
لعدم صومه جميع رمضان
(سئل) هل تجوز الشهادة
برؤية هلال رمضان
اعتماداً على الاستفاضة
(فأجاب) بأنه لا يجوز
اعتمادها فيها (سئل) هل
يكفى قول الشاهد أشهد أن
غداً من رمضان أم لا بد من
التصريح برؤية الهلال
(فأجاب) بأنه يكفى
الشهادة بكل منهما (سئل)
عن اعتاد صوم يوم فوافق
يوم الشك هل تثبت عاداته
بمرة أو لا (فأجاب) بأنها
تثبت بمرة ولو كانت آخر
النصف الأول (سئل)
عن اعتاد صوم يوم
الاثنين فوافق يوم الشك
فتوى صومه عن رمضان
إن كان منه والا فتنطوع
فبان منه فهل يصح ويجزئه
أو لا (فأجاب) بأنه لا يصح
لأن من شروط النية الجزم
بمتعلقها والاصل عدم
دخول رمضان وقد صام
شاكولم يعتمد شيئاً (سئل)
هل يسن قضاء يوم الاثنين
والخمس إذا فاتا ولم يكن
شرع في صومهما (فأجاب)
نعم يسن قضاؤهما (سئل)
عن أخبره فاسق برؤية
هلال رمضان ليلة الاثنين

وجوبه لذاته مطلقاً ولا ينافى جميع ما تقرر عدم الافطار باقتلاع النخامة ولو من الصدر للحاجة الى
ذلك كما صرحوا به ومعناه أن الحاجة لذلك عامة لكل أحد وغالبه اذ لا يخلو أحد من الاحتياج
الى مجها في صومه لثلاث تضربه فلذلك عفى عنها لعموم وقوعها وغلبته ولم يلحق بها مسألة الذبابة
لأنها نادرة جداً وغير عامة فأفطر اخراجها على أنهم صرحوا بأن القياس في النخامة الفطر ومن
القواعد أن ما خرج عن القياس لا يقاس عليه فاتضح ما ذكرته من الافطار باخراج الذبابة من
الجوف وإن احتاج لذلك فإن علم من بقائها ضرراً أخرجهما وإن أفطر بذلك كما في مريض يضره
الصوم وقد كان سبق منى افتاء بأن اخراجها غير مفطر والاوجه ما ذكرته الآن والله سبحانه وتعالى
أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلومه عن غبار السرجين إذا دخل في أنف الصائم أو فمه هل يفطر
بيلع ريقه أو بوصول الغبار ماء هل يطل العفو وتجب ازالته وما الحكم لو انتقل المعفو عنه في الفم
الى يد أو نحوه (فأجاب) رضى الله عنه بأن الذى يتجه انه لا يفطر بيلع ريقه المختلط بالغبار النجس
وأنه لو وصل الغبار المذكور ماء لم ينجس وبما يصرح بذلك ما فى المجموع وغيره من أنه لو أصاب
عضوه المبطل غبار نجس لا ينجس قال الرافعى ومثل العضو فى ذلك الماء والثياب ونقله الشيخ أبو حامد
عن الاصحاب لكن قيده الاذرى والزركى بما اذا لم يكثر ذلك بحيث يجمع منه فى دفعات ماء نجس
اه فعلم بذلك أن الغبار لا ينجس ما وصل اليه من الريق أو غيره واذا لم يتنجس به الريق فلا فطر
بابتلاعه لانه باق على طهارته بخلاف ما لو تنجس فمه ثم صفا ريقه فانه يفطر بابتلاعه وإن قلنا
بالعفو عنه لانه متنجس وابتلاع المتنجس يفطر وإن قيل بالعفو عنه كما اقتضاه اطلاقهم واذا انتقل
المعفو عنه من بعض بدنه الى بعضه الآخر فإن كان نحو دم أو قيح عفى عن قليل المتقل فقط أخذاً
بما قاله الاذرى من أن قولهم يعفى عن قليل الاجنبى من نحو الدم والقيح من غير مغلظ شامل
لما انفصل من بدنه ثم أصابه أى فيعفى عن الذى أصابه إن كان قليلاً لانه بانفصاله عن بدنه صار
أجنبياً فعوده الى البدن لا يلحقه بما لم ينفصل عنه حتى يعفى عن قليله وكثيره إن كان دم نحو فصد
من نفسه أو كان نحو دمل أو قيحه وما فى التحقيق والمجموع تبعاً للجمهور من أن الثانى كدم الاجنبى
فلا يعفى إلا عن قليله ينبغى حمله كما ذكرته فى شرح الارشاد وغيره على ما اذا جاوز محل نحو
الفصد وهو المنسوب اليه عادة بأن يندر عند أهلها تلوث ذلك المحل به وحل بعضهم له على خلاف
ذلك رددته ثم وإن كان أثر استنجا عفى عنه إن لم يلق رطبا آخر من ماء أو غيره كما بحثه الجلال
البلقينى فيعفى عنه لعسر تجنبه وحل ذلك اذا لم يجاوز الصفحة أو الحشفة أما اذا جاوز أحدهما
فلا يعفى عن المجاوز لندرته قال الزركشى وغيره ولو تلوث نعله بطين الشارع المتيقن نجاسته
ثم عرقت وسال العرق منها عفى عنه أيضاً اه وعليه فينبغى أخذاً من العلة السابقة قريباً أنه يضر
سيلانه بمحل يندر السيلان اليه واعلم أن محل العفو فى الدم قال الزركشى ومثله طين الشارع
بالنسبة للصلاة فلو وقع الثوب الذى به نحو دم فى ماء قليل تنجس كما قاله المتولى قال والعفو جار
ولو كان البدن رطبا وقال الشيخ أبو على لا بد أن يكون جافاً فلو لبس الثوب وبدنه رطب لم
يجز لانه لا ضرورة الى تلوث بدنه وبه جزم المحب الطبرى تفقها ومن علته يؤخذ انه لا أثر للرطوبة
الحاصلة من نحو ماء الوضوء والغسل وحلق الرأس وغير ذلك لمشقة الاحتراز كما لو كانت بالعرق
ولا نظر لقول ابن العباد يمكن تنشيف البدن قبل لبس الثوب ولا يمكن دفع العرق لأن ذلك مما
يعسر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه ما الحكمة فى كراهة افراد
صوم يوم الجمعة والسبت والا حاد وفى قيام ليلة الجمعة وفى تحريم صوم أيام العيدين والتشريق
(فأجاب) رضى الله عنه بقوله يكره افراد صوم يوم الجمعة للحديث المتفق على صحته وهو قوله صلى الله

عليه وسلم لا يصح أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده وفي رواية يوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده وهذه وإن كان في سندها مجهول لكن لها شاهد في الصحيحين واستفيد من الحديث الأول والثاني كراهة صومه لكل أحد سواء أكان صومه يضعفه عن صلاة الجمعة أم لا وهو الأصح وقيل أنا يكره لمن أضعفه وانصره الأذرعى وغيره ونقلوه عن النص وقيل لا يكره وقيل يحرم وما يدل للأصح الأحاديث الكثيرة الصحيحة المطلقة كحديث الصحيحين من أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية بنت الحارث يوم الجمعة وهي ضائمة فقال صمت أمس فقالت لا قال تريدن أن تصومي غدا قالت لا قال فافطري والقول بأنه يحتمل أنه علم من حالها الضعف فنهاها عن الأفراد فيه نظر لأن هذه واقعة حال قولية يعمها الاحتمال فيفيد أنه لا فرق بين من يضعفه الصوم وغيره على أن المرأة لا جمعة عليها فليس الإضعاف في حقها مقصودا أصلا فدل ذلك على أنه لا نظر إليه في الكراهة واستفيد من الحديث الثاني أعنى قوله فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم أن علة الكراهة أنه يوم عيد وطعام فاشبه صوم العيدين في مطلق النهي وأن افترقا في أن النهي فيها للتحريم وهنا للتنزيه لأن هذا ليس عيدا حقيقة وتكون العلة ذلك هو ما ذكره الحلي وأشار إليه المقاضى حسين وقيل العلة أن لا يبالغ في تعظيمه كاليهود في السبت وقيل لئلا يعتقد وجوبه وقال النووي الصحيح أن علة الكراهة أنه يضعف عن القيام بالوظائف الدينية المشروعة فيه أى من صلاة الجمعة وسواها ولو أحقها ومن الاجتهاد في الدعاء يومه ليصادف ساعة الإجابة فيه ومزاده أن الصوم مظنة للإضعاف عن ذلك فلا ينافى ما مر أنه لا فرق في الكراهة بين من يضعفه وغيره نظير صوم عرفة للحاج ومحل الكراهة حيث لم يصم قبله يوما أو بعده يوما للحديث السابق ولأنه تبين أنه لم يقصد إضعاف نفسه في يوم الجمعة عن مقاصد الجمعة وإنما قصد الصوم لا غير ومحلها أيضا في غير الفرض فصومه عن الفرض لا كراهة فيه كما قاله الاسنوى وغيره ومحلها أيضا حيث لم يوافق عادة له فمن عادته صوم يوم وفطر يوم إذا جاء يوم الجمعة قبله فطر وبعدة فطر لا كراهة في صومه يوم الجمعة حينئذ خلافا لابن عبد السلام لخبر مسلم ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم وقياسا على ما قالوه في صيام يوم الشك بل لأن الكراهة ثم للتحريم وهنا للتنزيه فإذا منع ذلك الاعتقاد الحرمة فلان يمنع الكراهة أولى ونارح الأذرعى وغيره في انعقاد صومه حيث كرهه بان قياس الصلاة في الاوقات المكروهة يقتضى عدم الانعقاد هناك وهناك ويرد بان الكراهة ثم ذاتية وهى يستحيل معها الانعقاد وان قلنا أن الكراهة للتنزيه كما بينته في شرح الباب وأما هنا فليست كذلك بل لا مر خارج عن ذات الصوم وهو ما مر على الخلاف فيه فانعقد صومه بل وينعقد نذر صومه كما صرحوا به في باب النذر فالتوقف فيه غفلة عن كلامهم ثم وفي الإجماع ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر أفطر وقضى قال الأذرعى وهو مشكل على إطلاق الجمهور كراهة أفراده بالصوم إذ لو كرهه لما حكم بانعقاد نذره فيما يظهر أنه ويرد بان الكراهة المنافية للانعقاد هى الكراهة الذاتية وأما الكراهة العرضية فيما هو مطلوب لذاته فلا تنافي انعقاد النذر قال النووي في تعليقه على التنبيه ولو أراد اعتكاف يوم الجمعة وجده ولم يصم قبله ولا عزم على الصوم بعده فيحتمل أن يقال يكره له صومه للأفراد ويحتمل أن يقال يستحب لأجل الاعتكاف وليصح اعتكافه بالإجماع فإن أبا حنيفة رحمه الله شرط فيه الصوم أنه قال الأذرعى وقد يقال يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وقيام ليلته أه وفيه نظر والوجه عدم كراهة اعتكافه لانه لا إضعاف فيه البتة بخلاف صومه وقيام ليلته الذى يتجه ترجيحه من احتمالي النووى أولها وما علل به الاحتمال الثاني لا يقتضى منع الكراهة كما هو ظاهر ويكره أيضا

من شعبان واعتقد صدقه هل يلزمه الصوم كما قاله البغوى في طائفة أم يجوز له ويجزئه أن تبين من رمضان وما وجه كلام البغوى ومن تبعه (فاجاب) بان المعتمد للصوم المعتمد على ما ذكره اعتقد صدق الخبر المذكور كما اقتضى كلام النووى في مجموعته ترجيحه وجرى عليه جماعة من المتأخرين ووجهه أن التكليف بالمسائل الفقهية منوطة بغلبة الظن والاعتقاد في مسئلتنا أقوى منها (سئل) عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله إذا قطع بوجوده وبامتناع رؤيته أو بوجوده وأن لم يجوز رؤيته فإن أثبتهم قد ذكروا للبهال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده وبرؤيته وحالة يقطع فيها بوجودها ويجوزون رؤيته (فاجاب) بان عمل الحاسب شامل للحالات الثلاث (سئل) عن نوى صوم رمضان اعتمادا على إيقاد القناديل ثم أزيلت وعلم بها من نوى ثم تبين نهار أنه من رمضان فهل يجزئه صومه عن رمضان أم لا بد من قضائه (فاجاب) بأنه يكفيه صومه عن رمضان الجزم بالنية اعتمادا على الامارة المذكورة لظنه أنه من رمضان حال نيته وللظن في هذا حكم

اليقين فصحت نيته المبنية عليه فلا يلزمه قضاؤه فان نوى عند الازالة تركه لزمه قضاؤه (سئل) عن شخص عليه صوم من رمضان وقضاه في شوال هل يحصل له قضاء رمضان وثواب ستة أيام من شوال وهل في ذلك نقل (فاجاب) بانه يحصل بصومه قضاء رمضان وان نوى به غيره ويحصل له ثواب ستة من شوال وقد ذكر المسئلة جماعة من المتأخرين (سئل) عما لو نذر صوم شهر فشهد برؤيته عدل ففيه وجهان ما الاصح منهما (فاجاب) بان أحدهما في البرئوته بشهادته وهو قضية ما في المجموع من أن فيه الخلاف في رمضان وتعليقهم بثبوت رمضان بها بالاحتياط للصوم وجزم به ابن المقرئ في مختصر الروضة وهو المعتمد (سئل) عن قول الروياني عن لو أخبره عدل بغروب الشمس لا يعتمد بل لا بد من عدلين كالشهادة على هلال شوال هل هو المعتمد ام لا (فاجاب) بانه ضعيف فان الاصح جواز فطره آخر النهار بالاجتهاد ولا شك ان اخبار العدل اقوى منه (سئل) عن قام ليلة القدر هل يتوقف حصول ثوابه المذكور في الحديث على علمه بها كما قاله النووي ام لا (فاجاب) بانه قد قال شيخ الاسلام الشهاب ابن حجر

افراد يوم السبت لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت الا فيما اقتضى عليكم رواه أصحاب السنن الاربعة واحمد وصححه ابن حبان وحسنه الترمذى قال اعنى الترمذى ومعنى النهى ان يختصه الرجل بالصيام لان اليهود يعظمونه وأما قول أبي داود ان الحديث منسوخ ومالك رضى الله عنه انه كذب فمردود ومن ثم قال النووي ليس كما قالوا وقد صححه الائمة قال الحاكم هو صحيح على شرط البخارى والصواب على الجملة كراهة افراده اذا لم يوافق عادة له اه واعترضه الاذرى وغيره بما فيه نظر بل ماصوبه ظاهر وان جلت مرتبة مالك فضلا عن أبي داود ولا ينافى ذلك الحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان أكثر ما يصوم من الايام يوم السبت والاحد وكان يقول انها يوما عيد للشركين فاحب ان أخالفهم لان صومها لا افراد فيه فلا مشابة فيه لفعل الكفار اذ تعظيمها معا لم يقل به احد منهم فاندفع استدلال الاذرى بذلك على انه لا يكره افراد احدها بالصوم قال الحلبي في منهاجه وكان المعنى في كراهة يوم السبت أن الصوم امساك وتخصيصه بالامساك عن الاشغال من عوائد اليهود وتبعه تليذه الامام البيهقي فقال كان هذا النهى ان صح أى وقد صح كما مر انما هو لا افراده بالصوم تعظيما له فيكون فيه تشبيه باليهود وقضية هذا المعنى كما قاله غير واحد كراهة افراد الاحد أيضا لان النصارى تعظمه في افراده تشبه بهم وبه صرح ابن يونس في شرح التنبيه وصاحب الشامل الصغير وجزم به البلقيني وغيره ومر أنه لا يكره صومها معا لان المجموع لم يعظمه احد من بقية الملل وحمل عليه النووي وغيره خبر انه صلى الله عليه وسلم كان أكثر ما يصوم من الايام يوم السبت والاحد وكان يقول انها يوما عيد للشركين وأحب أن أخالفهم وكذلك خبر الترمذى انه صلى الله عليه وسلم قل ما كان يفطر يوم الجمعة محمول كما قاله ابن عبد البر وغيره على انه كان يصله يوم الخميس وذكر الروياني في البحار انه لا يكره افراد عيد من اعياد اهل الملل بالصوم كفصح النصارى وفطير اليهود ويوم التيروز والمهرجان اه وفيه نظر بل قياس ما مر في صوم السبت والاحد الكراهة لان في صومها تعظيما لها ويؤيده قول ابن العربي المالكي في شرح الترمذى وانما كره افراد الجمعة بالصوم لانه عيدنا أهل الاسلام وأهل الكتاب يصومون في عيدهم فكره التشبه بهم وقال الاذرى ان صح ما ذكره عنهم أى من أنهم يصومون يوم عيدهم فالوجه كراهة افراد ايام اعيادهم بالصوم عكس ما قاله صاحب البحر لما فيه من موافقتهم اه وفيه نظر بل الاوجه كراهة صومها وان كانوا لا يصومونها الا ترى الى كراهة افراد السبت مع انهم لا يصومونه وكذا الاحد لما مر عن الحلبي ان الصوم امساك وتخصيصه بالامساك عن الاشغال من عوائد اليهود وكذا في بقية اعيادهم فقال بالكراهة لان الصوم امساك وتخصيص هذه الايام بالامساك عن الاشغال من عوائد الكفرة فكره التشبه بهم في ذلك سواء كانوا يصومونها أم لا ويكره ادامة قيام كل الليل كما صرح به في الروضة وغيرها تبعا للمذهب لثنيه صلى الله عليه وسلم عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما عن ذلك لانه يضر بالعين وسائر البدن كما في الحديث وقرئ في شرح المذهب بينه وبين عدم كراهة صيام الدهر بان ذاك مضر دون هذا وبان من صام الدهر يمكنه أن يستوفي بالليل ما فاته من أكل النهار ومضى الليل لا يمكنه نوم النهار لما فيه من تفويت مصالح دينه ودنياه اه ونازعه الاذرى في هذا الفرق بما فيه نظر ودعواه انه ينبغي استوائها يردّها تصريح الحديث بان قيام كل الليل مضر ولم يصرح بنظيره في صوم الدهر وحكمته مامر وان من قام كل الليل لا يحتاج لنوم غالب النهار بل يكفيه ساعة منه يردّها ان الحس بخلافها وان من قامه كله كمن هجع منه هجمة فلا يكره الاول قيامه كالثاني يردّها الحس أيضا اذ نوم بعضه وان قل يزيل ضرره بخلاف سهر كله والكلام في القوى القادر الفارغ عن الشواغل المتلذذ بمناجاة

الحبيب المنعم بها ثم استحسّن قول صاحب الاتصاري يكره قيام الليل كله لمن يضعفه ذلك عن الفرائض وقول المحب الطبري قيام كله فعل جماعة من السلف والحديث محمول على الرقق بالامة وانما يقال ذلك فيمن يجد به مشقة يخشى منها محذورا والا فيستحب له لاسيا بمناجاة به ومن يشق عليه ولم يخف ضررا لم يكره له ورقفه بنفسه أولى اه والمعتمد اطلاق الكراهة لان ذلك من شأنه أنه يضر فلا فرق بين من يجد منه ضررا أولا لان من لم يجد منه لا بد أن يجده ولو بعد مدة فكان المعتمد ما أطلقه النووي وصاحب المذهب وقال السيد السهمودي كلام شرح المذهب ظاهر التقييد بالاضرار وجميع ما ذكر يحرم له فهو المعول عليه اه فان أراد الاضرار بالفعل فلا نسلم أن كلام شرح المذهب ظاهر في ذلك وان أراد مظنة الاضرار فهو ما قلناه وكلام شرح المذهب والروضة والمنهاج دال عليه قال في المهمات وهو الاصح والتقييد بقيام الليل كله ظاهره انتفاء الكراهة لترك ما بين المغرب والعشاء وفيه نظر والمتجه اسقاط التقييد وتكون الكراهة متعلقة بالمقدار الذي يضر سواء كان هو الجميع أم لا وكلام شرح المذهب يقتضيه وذكر الطبري قريبا منه وساق ما مر عنه واعترض بان ما بين العشاءين ليس من وقت النوم المعتاد وأيضا فعلة الكراهة ما ينشأ من الضرر بترك النوم فان لم يقم بينهما ولم يتم فاعلة موجودة لخلو كل الليل عن النوم الذي هو مظنة الضرر وان نام فقد ارتكب كراهة النوم قبل العشاء وهي أشد اه واحترزوا بقولهم دائما عن احياء بعض الليالي فانه لا يكره لانه صلى الله عليه وسلم كان يحبي ليلي العشر الاخير من رمضان ويسن احياء ليلتي العيد باتفاق أصحابنا ويكره ايضا تخصيص ليلة الجمعة بالقيام أى الصلاة سواء ليلة الرغائب وغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي رواه مسلم واما ما في الاحياء من استحباب احيائها فمحمول على ما اذا قام الليلة التي قبلها أو الليلة التي بعدها كما قالوا في صوم يومها كذلك ومنه يؤخذ أن علة الكراهة هنا أن قيامها يؤدي الى الاضعاف في يومها عن الوظائف الدينية المطلوبة فيه فكان كصيام يومها ومن ثم لا يكره قيام ليلة غيرها على ما اقتضاه تقييدهم الكراهة بليلتها وبذلك جزم بعض شراح المنهاج وللادّعى احتمال بالكراهة لانه بدعة ومال اليه العزى فقال والظاهر أنه اذا نهى عن هذه الليلة فغيرها بالمنع أولى لان تخصيص بدعة اه وقد علمت بما قدمته في سبب الكراهة ان غيرها ليس مساويا لها في ذلك فضلا عن كونه أولى وأما كون تخصيص غيرها بالقيام بدعة فلا شك فيه لكن يبقى النظر في ان هذه بدعة مكروهة او مباحة ولا دليل على الكراهة لما علمت من منع القياس على ليلة الجمعة ويحرم صوم العيدين وایام الذئريق وحكمة ذلك ما فيه من الاعراض عن ضيافة الله تعالى لعباده والله اعلم بالصواب اه كلامه (وسئل) فسح الله في مدته عن فقيه يحدث ان صوم يوم الاثنين والخميس مستحب وان صوم رجب مستحب وصوم باقي الاشهر الحرم ايضا مستحب وانه المشهور في الكتب فحدث فقيه آخر ان صوم الاثنين والخميس ورجب غير مستحب ونهى الناس عن صومه فمن الناس من ترك الصوم لاجل نيه ومن الناس من يصوم الاثنين والخميس من رجب وانهى عن الصوم مستدل بما ذكره الحلبي في مناجاه من الصوم المكروه اعتياد يوم بعينه كالاثنين والخميس وذكر عن ابن عباس انه سئل عن صومها فقال أكره ان توقت عليك يوما تصومه وعن عمران بن الحصين لا تجعل عليك يوما حتما وعن انس اياك ان تكون اثنياء او خميسا او رجيا قال وكان مجاهد يصومهما ثم تركه ووجه الكراهة ان تخصيص يوم او شهر بالصوم دائما تشبيهه برمضان ولا ينبغي ان يشبه به ما لم يشبهه الله به اه قال الادّعى في التوسط وما قاله الحلبي غريب اه فما الصحيح عندكم بينوه لنا واضحا وبسطوا لنا الجواب عن ذلك فالحاجة داعية الى ذلك (فاجاب) رضى الله

اختلفوا اهل يحصل الثواب المترتب عليها لمن اتفق أنه قامها وان لم يظهر له شيء او يتوقف ذلك على كشفها والى الاول ذهب الطبري والمذهب وان المقرئ وجماعة والى الثاني ذهب الاكثرويدل له ما وقع عند مسلم في حديث أن هريرة بالفظ من يقم ليلة القدر فيوافقها وفي حديث عبادة عند أحمد من قامها ايمانا واحتسابا ثم وفقت له قال النووي معنى يوافقها أن يعلم أنها ليلة القدر ويحتمل أن يكون المراد يوافقها في نفس الامر وان لم يعلم هو ذلك قال ابن حجر وتفسير الموافقة بالعلم بها هو الذي يرجح في نظري ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لا بتغاء ليلة القدر وان لم يعلم بها وانما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود به اه والراجح من حيث المعنى الاول فقد قال المتولى يستحب التعبد في كل ليالي العشر حتى يحوز الفضيلة يقين اه ويمكن الجمع بينهما بحمل الاول على حصول ذلك الغفران والثاني على زيادة حصول الثواب الموعود به ونحوه (سئل) عن شخص نوى صوم الفرض ليلًا ثم ارتد واسلم قبل الفجر هل تلزمه اعادة النية أم لا (فاجاب) بانه تلزمه اعادتها لبطان نيته بالردة (سئل) عمالو أراد

الاعتكاف يوم الجمعة فهل
يكراه صومه أو يستحب
ليصح اعتكافه بالإجماع
فيه احتمالان حكاهما
النووي في نكته ما المعتمد
منها (فاجاب) بأن المعتمد
كراهته لوجود غلتها على كل
قول فيها فاتهم اختلافوا فيها
فقبل لثلا يضعفه عن العبادة
وصححه النووي وانما زالت
الكراهه بصوم يوم معه
لانه يجبر ما حصل من
الانقاص وقيل لثلا يبالغ في
تعظيمه كاليهود في السبت
وقيل لثلا يعتد وجوبه
وقيل لانه يوم عيد وطعام
قال الاذرعى وقد يقال
يكراه تخصيصه بالاعتكاف
كالصوم وقيام ليلته (سئل)
عن قول الدميري فيمن افطر
في جمع رمضان او بعضه
وقضاه هل يتأتى له تدارك
ذلك ام لا ما المعتمد (فاجاب)
بانه يستحب له بعد قضائه
ما فات من رمضان أن يصوم
سبعة ايام لانه يستحب قضاء
الصوم الراتب (سئل)
عن رأى ليلة الاثنين من
شعبان القناديل موقودة
على بعض منارات النواحي
هل يجوز له اعتمادها في
صومه وتيممته اليه ام لا
(فاجاب) بانه متى حصل له
الاعتقاد الجازم بدخول
شهر رمضان برؤية القناديل
المذكورة جاز له اعتمادها
في الصوم وتيممته اليه بل
القياس وجوب صومه
(سئل) عما اذا ثبت هلال

عنه بأن الصواب مع القائل باستحباب صوم يوم الاثنين والخميس ورجب وباقي الاشهر الحرم ومن
قال ان ذلك غير مستحب ونهى الناس عن صومه فهو مخطئ بل وآثم لان غاية أمره أنه عامي
والعامي لا يجوز له تقليد الاقوال الضعيفة والاخذ بقضيتها وقد اتفق أئمتنا على ضعف مقالة الحلبي
المذكورة في السؤال بل على غراتها وشذوذها وانها متباذلة للسنة الصحيحة كما يعلم من بسط أحواله
صلى الله عليه وسلم في صيامه وخلاصته أن صيامه صلى الله عليه وسلم في السنة والشهر على أنواع
ولم يكن صلى الله عليه وسلم يصوم الدهر ولا يقوم الليل كله وان كان له قدرة على ذلك لثلا يقتدى
به فيشق على أمته وانما كان يسلك الوسط ويصوم حتى يظن انه لا يفطر ويفطر حتى يظن انه لا يصوم
ويقوم حتى يظن انه لا ينام وينام حتى يظن انه لا يقوم النوع الاول انه صلى الله عليه وسلم كان
يصوم عاشوراء وهو عاشر المحرم وفي قول ضعيف انه تاسعه وكان صيامه له على أربعة أحوال
اولها انه كان يصومه بمكة ولا يأمر الناس بصيامه ودليله حديث الشيخين وغيرهما عن عائشة كان
يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في
الجاهلية أى قبل نزول الوحي موافقة لهم فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض
رمضان ترك عاشوراء أى وجوبه على القول بانه كان واجبا أو تأكد طلبه على القول بانه لم
يزل سنة ويؤيده ان ابن عمر كان لا يصومه الا ان يوافق صومه ويستفاد من هذا الحديث تعيين
وقت الامر بصومه وهو أول قدوم المدينة وكان في ربيع الاول فيكون الامر به في أول السنة
الثانية من الهجرة وفيها فرض رمضان فلم يقع الامر به الا في سنة واحدة ثم بعد فرض رمضان
فرض صومه له أى التطوع فعلى تقدير انه كان واجبا يكون نسخ بذلك ثانياً أنه صلى الله عليه وسلم
وسلم لما قدم المدينة ورأى صوم أهل الكتاب وتعظيمهم له وكان يحب موافقتهم فيما لم ينه عنه صامه
وأمر الناس بصيامه أكد الامر بصيامه والحث عليه حتى كانوا يصومونه أطفالهم وصيامه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم له بالمدينة لم يكن اعتماداً على مجرد أخبار آحادهم بل كان بوحى أو تواتر أو اجتهاد وقيل
استئلافا لهم لا اقتداء بهم فانه كان يصومه قبل ذلك ثم لما زال الاستئلاف بفتح مكة احب مخالفتهم
فقال لئن بقيت الى قابل لاصوم من التاسع فلم يأت العام القابل حتى توفى ﷺ ثالثاً انه لما
فرض رمضان ترك صيام عاشوراء وقال انه يوم من أيام الله فمن شاء صامه ومن شاء تركه رابعاً
انه عزم في آخر عمره على ضم التاسع اليه مخالفة لاهل الكتاب في صيامه كما مر فمراتب صومه ثلاثة
أدناها صومه وحده ثم مع التاسع ثم مع الحادى عشر فهذا أكملها وصح أن صوم عاشوراء
يكفر ستة وصوم عرفة يكفر سنتين فصومه أفضل من صوم عاشوراء لانه يوم الحج الاكبر عند
جماعة ولانه افضل عشر ذى الحجة وسيأتى ان العمل فيها افضل منه في سائر السنة وقيل لانه منسوب
لنبينا وعاشوراء منسوب لموسى صلى الله عليه وسلم وورد من طرق صحيح بعضها بعض الحفاظ خلافاً
لمن زعم أنها موضوعة من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها النوع الثانى انه
صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم لم يصم شهراً أكثر
من شعبان فانه كان يصومه كله وفي روايات كان يصومه الا قليلاً وبها يعلم أن المراد بالكل الاكثر
او كان مرة يصومه جميعه ومرة يصوم معظمه لثلا يقوم وجوبه وحكمة اكثر الصوم فيه مع نسه
على أن أفضل الصيام ما يقع في المحرم فقد روى مسلم أفضل الصيام بعد رمضان صوم المحرم انه يحتمل
انه لم يعلم ذلك الا آخر عمره فلم يتمكن من كثرة الصوم في المحرم او اتفق له من الاعذار كالسفر
مامنه من كثرة الصوم فيه أو كان يشتغل عن صوم الثلاثة التى من كل شهر فيقضيها في شعبان
كما ورد من طريق ضعيف بل فيها ابن أبى ليلى وقد روى بوضع الحديث او تعظم رمضان كما في

تحدث الناس برؤيته ليلة
الخنيس وظن صدقهم ولم
يثبت فهل يندب الصوم
يوم السبت لكونه يوم عرفة
على تقدير كمال ذی القعدة
أم يحرم لاحتمال كونه يوم
العيد (فأجاب) بأنه يحرم
لأن دفع مفسدة الحرام
مقدمة على تحصيل مصلحة
المندوب (سئل) عن من
فرجا مبانا أو فرج بريمة
بشهوة فأنزل وهو ضائم
فهل يبطل صومه أولا
(فأجاب) بأنه لا يبطل
صومه في مسه فرج البيمة
ويبطل في انزاله بس فرج
المرأة المبنا ان بقي اسمه
حينئذ كالو مس ذكر امبانا
ولا فلا يبطل (سئل) عن
الحكمة في جمع الامام
التووي الذباب وافراد
البعوضة في قوله ولو
وصل الذباب أو بعوضة
أو غبار الطريق وغرلة
الدقيق لم يفطر (فأجاب)
بأنه لا يخفى أن
البعوضة أصغر جرما
من الذبابة والبعوضة أسرع
دخولا في الحلق من الذبابة
واذا كان الذباب مع
ندرة دخوله وكبر جرمه
لا يضر فدخول البعوض
مع سرعة دخوله وصغر
جرمه بطريق الاولى
(سئل) عن صائمه في فرج
سائل يعسر الاحتراز عن
وصول ما يسيل منه الى الجوف
هل يعفى عنه في الصلاة
والصوم أم لا (فأجاب)

حديث ضعيف أيضاً أو لانه يغفل كافي حديث صححه ابن خزيمة عن أسامة قلت يا رسول الله لم أرك
تصوم شهرا من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر تغفل الناس عنه بين رجب ورمضان
فهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاجب أن يرفع عملي وانا صائم فاشار صلى الله عليه وسلم
الى أنه لما اكتشفه شهران عظيمان الشهر الحرام ورمضان اشتغل الناس بهما فغفلوا عنه ولذا
ذهب كثيرون الى أن صوم رجب أفضل منه ومن فوائد احياء الوقت المغفول عنه بالطاعة أنها فيه
اخفاء واخلأها سماء بالصوم الذي هو سر بين العبد وربه أولى وانها فيه أشق لتأسي النفوس بما
تشاهد من أحوال أمثالها ولهذا سهلت الطاعات عند مزيد يقظة الناس وشقت عند ذلك أو
لانه ينسخ فيه الآجال كافي حديث ضعيف عن عائشة قلت يا رسول الله ان أكثر صيامك في شعبان
قال ان هذا الشهر يكتب فيه لملك الموت من يقبض فاننا أحب أن لا ينسخ اسمي الا وأنا صائم
ولانه يتمرن بصومه على صوم رمضان فلا يأتي الا وقد اعتاد الصوم وسهل عليه فلا يأتي رمضان
الا وهو على غاية من النشاط وأما شهر رجب فقد قال بعض أئمتنا انه أفضل من سائر الشهور
لكنها مقالة ضعيفة بل لم يصح أنه صلى الله عليه وسلم صامه بل روى ابن ماجه عن ابن عباس أنه صلى الله
عليه وسلم نهى عن صيامه لكن الصحيح وقفه عن ابن عباس وحينئذ فلا شاهد في ذلك لكرهه
صوم رجب خلا لما ورد عليه بل روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم ندب الصوم في الا شهر
الحرم ورجب أحدها وروى أبو داود وغيره عن عروة أنه قال لعبد الله بن عمر هل كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصوم في رجب قال نعم ويشرفه قالها ثلاثا وقد قال أبو قلابة ان في الجنة قصر للصوام
رجب قال السبيعي أبو قلابة من كبار التابعين لا يقوله الا عن بلاغ ثبت ندب صومه وانه ليس
مكروها وأن القول بالكرهه فاسد بل غلط بل وقد علمت فضل صوم شعبان ومع ذلك صوم رجب
أفضل منه اذ المعتمد أن أفضل الشهور بعد رمضان المحرم ثم بقية الحرم ثم شعبان
النوع الثالث أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم عشر ذی الحجة التسع الاول منها روى أبو داود
عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصومها وعن عائشة عن مسلم ما رأته صلى الله عليه وسلم
صائما قط نفى وغيره اثبات تقدم عليه لانها نفت رؤية نفسها وروى البخاري ما من أيام العمل
الصالح فيها أفضل منه في هذه يعني العشر الاولى من ذی الحجة وفي رواية ما من عمل أزكى عند
الله ولا أعظم أجرا من خير يعمل في عشر الاضحي قيل ومنه يؤخذ أن هذا العشر افضل من العشر
الواخر من رمضان قال بعضهم وهو كذلك بالنسبة لايامه لان فيها يوم عرفة الذي لم ير الشيطان احقر
ولا اذل ولا اغيظ منه فيه يكفر سنتين وفيها يوم النحر وهو اعظم الايام حرمة عند الله سماء يوم
الحج الا كبر اما بالنسبة لليالي فليالي عشر رمضان الاخير افضل لان فيها ليلة القدر وفضلها معلوم
مشهور ودليل هذا التفصيل تغيير الخبر بایام دون ما من عشر ونحوه النوع الرابع انه صلى الله
عليه وسلم كان يصوم في بعض ايام الاسبوع والایام البيض والحاصل ان صيامه صلى الله عليه
وسلم في الشهر على اوجه احدها انه كان يصوم اول اثنين ثم الخنيس ثم الخميس الذي بينه رواه العسामी
ثانيها انه كان يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والاربعاء
والخنيس رواه الترمذي وفيه انزل على رواية مسلم وقال تعرض الاعمال على الله يوم الاثنين
والخنيس فاجب ان يعرض عملي وانا صائم وروى النسائي عن أسامة قلت يا رسول الله انك تصوم
حتى لا تكاد تقطر وتظطر حتى لا تكاد تصوم الا يومين ان دخلا في صيامك والا صفتها قال اي
يومين قلت يوم الاثنين والخنيس قال ذلك يومان تعرض فيهما الاعمال على رب العالمين فاجب ان
يعرض عملي وانا صائم وهذا عرض خاص في هذين اليومين واما العرض الدائم فهو كل يوم بكرة

وصومه لعذره فقد قالوا
ان دائم الحدث كالمستحاضة
إذا تطهر واحتاط صحت
صلاته وصومه وقالوا
لا يفطر المبسور بخروج
مقعدته وردھا وقالوا لو
سبق الماء إلى جوفه في غسل
النجاسة لم يفطر وإن بالغ
إلا إذا لم يحتاج إلى المبالغة
ولو نزلت النخامة من فمه
أو أنفه ووصلت إلى جوفه
وهو عاجز عن مجها لم يفطر
وقال الأذرعى لا يبعد
ان يقال من عمت بلواه
بدم لثته بحيث يجري دائما
أو غالبا انه يتساق بما يشق
الاحتراز عنه ويعفى عن
أثره ولا سبيل إلى تكليفه
غسله جميع نهاره إذا فرض
أنه يجري دائما أو يترشح
وربما إذا غسله زاد جريانه
أه وما تفقه ظاهرا ذم
القواعد أن المشقة تجلب
التيسير (سئل) عن فاته
رمضان وأخر قضاءه بغير
عذر حتى مضى عليه رمضان
ثان وأعسر بقضية التأخير
وقت وجوبها هل تسقط
عنه أولا وإذا قلتم بسقوطها
باعتساره فما ضابطه (فاجاب)
بأنه لا تسقط باعتساره بل
تبقى في ذمته كالكفارة
وكالقضاء في حق المريض
والمسافر وان قال النووي
ينبغي أن يكون الاصح
سقوطها كركاة الفطر لانه
عاجز حال التكليف بها
وليست في مقابلة جنابة

وعشيا ولا يعارض ما مر من صوم يوم السبت والاحد صحة النهي عن صوم السبت لانه محمول على
افراده ثالثا أيام البيض ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر روى النسائي كان صلى الله عليه
وسلم لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر وفي حديث مسلم عن عائشة انه لم يكن يبالي من أي أيام
الشهر كان يصوم الثلاثة ولعله ترك تعيينها في بعض الاوقات لئلا يظن وجوبه رابعها ثلاثة كما مر
عند مسلم خامسها ثلاثة أول كل شهر روى أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة كان عليه السلام يصوم
ثلاثة أيام غرة كل شهر ويسن أيضا صوم السابع والعشرين وتاليه وتسمى الايام السود والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن مسئلة وقع عنها جوابان مختلفان صورتها
إذا أخبر الثقة برؤية هلال رمضان فهل يجب الصوم على من أخبره حيث اعتقد صدقه وان لم
يذكره عند قاض أم لا يجب الصوم على المخبر الا اذا ذكره عند قاض أجاب الاول فقال يجب
الصوم على من أخبره الثقة وان لم يذكره عند قاض حيث اعتقد صدقه كما ذكره ابن عبدان والغزالي
والبغوي والحوارزمي وابن دقيق العيد وغيرهم وأجاب الثاني فقال لا يجب الصوم على من أخبره
الثقة اذا لم يذكره عند قاض وان اعتقد صدقه لامورا أحدها أن الشافعي رضى الله عنه نص في
المختصر على انه لا يجب الصوم الا بشهادة عدلين لان الصحيح المنصوص المتفق عليه المعتمد في المذهب
أنه شهادة لقوله صلى الله عليه وسلم فان شهد ذوا عدل فصوموا وافطروا فثبت أنه شهادة بنص
صاحب الشرع وامام المذهب فتعين الاخذ به واطراح ما عداه وقد قال الشافعي رضى الله عنه اذا صح
الحديث فهو مذهبي الامر الثاني أن الشيخ الامام الصيرفي نائب الشرع الشريف بمصر المحروسة أجاب
بأن الرايين اذا لم يشهدوا عند حاكم شرعى ولم يثبت لم يلزم من لم يره العمل بقول من رآه ولو
كثروا وله الفطر الى استكمال شعبان ثلاثين وكذا بالنسبة الى آخر يوم منه وأول يوم من شوال له
استكمال رمضان ثلاثين ان لم يره ليلة الثلاثين من رمضان وقد أطلق الامام الرافعي رحمه الله النقل
عن الامام وابن الصباغ فيما اذا أخبر به من يوثق به أى ولم يثبت عند قاض انه لا يلزم المخبر بفتح
الباء العمل بقول المخبر بكسرها الا اذا بني على انها من باب الرواية وهو ضعيف أما اذا بني على انه
من باب الشهادة وهو المعتمد والمذهب فلا يلزم المخبر العمل بقول المخبر ثم نقل اى الرافعي عن الامام
ابن عبدان ومن وافقه القول بوجوب العمل بقول المخبر مطلقا ولم يرجح شيئا منها لكن قضية
تقديم النقل عن الامام وابن الصباغ وتقريره على ذلك وبنائه على الوجهين في انه من باب
الرواية أو الشهادة كما ذكر يقتضى ترجيح ما قاله اى في أن طريقه الشهادة دون الاخبار لقوله عليه
الصلاة والسلام فان شهد ذوا عدل فصوموا وافطروا فثبت انها شهادة ولانه حكم شرعى فتعلق
برؤية الهلال ويلزم من ذلك بناء على المعتمد انه شهادة عدم لزوم العمل بقول المخبر حيث لم يثبت
عند حاكم شرعى كما تقدم وذلك موافق لما ذكره الامام الأذرعى في التوسط حيث قال ولا احسب
أحدا ينازع في انه لو أخبر الحاكم رعيته انه رأى الهلال او الامام العادل انه لا يلزمهم الصوم
الا أن يشهد به عند قاض آخر بلفظ الشهادة اه جواب الصيرفي رحمه الله تعالى ويؤيده قول الشيخ
الامام ابن ناصر في شرح البيهجة أن كلام الناظم افهم انه اذا أخبره بالرؤية من يعتقد صدقه ولم
يتصل بالحاكم انه لا اثر له اه وقد صرح الجلال المحلى في شرح المنهاج بانه لا بد في الوجوب على
من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي اه وعبارة غيره اذا ثبتت الشهادة عند الامام لزم الناس
كلهم الصيام اه ومقتضاه انه اذا لم تثبت الشهادة عند الامام لا يلزم الناس الصيام واجاب بنحو
جواب الصيرفي ايضا بعض المتأخرين من علماء اليمن حيث قال لا اثر للشهادة عند غير القاضي ولا
يترتب عليها حكم صحيح وذلك ما تقتضيه نصوص المذهب ومفاهيمه فان كان في هذه

ونحوها وما بحثه جزم به
القاضي وهو مردود بان
حق الله المالى اذا عجز عنه
العبد وقت وجوبه يثبت
في ذمته وان لم يكن على جهة
البدل اذا كان بسبب منه
وهو هنا كذلك لان سببه
فطره بخلاف زكاة الفطر
(سئل) عن قول بعضهم
ان المطالع لا يختلف الا في
أربعة وعشرين فرسخا هل
هو معتمد وهل هو تحديد
وهل يشترط حكم الحاكم
بشهادة العدل برؤية هلال
رمضان وكذلك حكم
الحاكم بشهادة العدلين
برؤية هلال غير رمضان
أم لا (فأجاب) بان القول
المذكور معتمد وظاهر
كلامه انه تحديد حيث قال
رؤية الهلال توجب ثبوت
حكمه الى أربعة وعشرين
فرسخا لانها في أقل من ذلك
لا تختلف ويشترط ثبوت
حكم الرؤية لاهل ذلك
المطلع حكم الحاكم بالشهادة
في رؤية رمضان وغيره
(سئل) من قول المنهاج ولو
بقى طعام بين أسنانه فجرى
به ريقه لم يفطر ان عجز عن
تمييزه ووجه هل مراده بالعجز
عن التمييز والمج في حالة
جريه فقط حتى لو قدر على
اخرجه من بين أسنانه فلم
يفعل لا يفطر أو مراده
أعم من أن يكون بين الاسنان
أو حالة الجري (فأجاب)
بأن مراده بالعجز عن التمييز
والمج في حالة جريه وان

الشاغرة عن الحكم من يسمع كلامه ويرجع اليه في الحل والعقد ونصب في البلد عارفا بالاحكام
ففيها نفذ حكمه وسامعه أداء الشهادات بما يقتضيه الشرع الشريف كما ذكره في العزيز والروضة
والانوار وغيرهما من كتب المذهب وان لم يكن فيها من هو كذلك فلا اه ثم سئل أيضا عن بلاد ليس
فيها سلطان ولا قاض وفيها رجل يظن أنه يعرف شيئا من العلم فيأتيه عدل واحد يشهد عنده برؤية
هلال رمضان فيمتنع من قبول شهادته لكونه غير قاض فهل امتناعه من ذلك هو الصواب فأجاب
بان امتناعه من ذلك هو الصواب لان سماع الشهادة من هذا الرجل وأمثاله والحكم بها لا يصلح
لذلك لكونه غير قاض لكن يتعين على أهل الحل والعقد تولية من يصلح لذلك بحسب الامكان
واعاته فان فعلوا والا أممو الا خلاهم بفرض الكفاية ويجب تنبيههم على ذلك واعلامهم وزجرهم
بحسب الطاقة فان فعلوا ذلك وجب على من ولوه سماع البيعة والحكم بما يقتضيه الشرع الشريف
في ذلك وغيره والله تعالى أعلم اه جوابه ثم أجاب بنحو جوابهما أيضا بعض علماء مكة المشرفة
فقال اذا لم ير الانسان شهر رمضان عند نقصان شعبان فلا يلزم الصوم وصوم الغير ليس بحجة
على الغير وأما جواز صومه اذا لم يكن يوم شك فهو جائز وان رأى هلال الفطر لا يجوز له الصوم
الا اذا ادعى عند قاض أو محكم من جهة اهل البلد كلهم اه جوابه ويؤيد هذه الاجوبة ما أجاب
به الشيخ الامام ابن ناصر حيث قال لا بد من صيغة الشهادة ويختص بمجلس القضاء قال لكن هذا
حيث كان في البلد قاض كما هو الغالب أما المكان الذي لا قاض فيه فيجب ان ينصبوا محكما يسمع
الشهادة اه وبنحوه أجاب الشريف السهمودي رحمه الله ومقتضى هذا وما سبق من الاجوبة انه
لا يجب الصوم الا بالشهادة عند قاض أو محكم منصوب وذكر الامام العماد الاقنسي في توقيف
الحكام أن الاصحاب ذكروا وجهين فيما لو أخبر برؤية هلال رمضان عدل واحد أو عدول هل
يجب الصوم ان قلنا انه رواية وجب وان قلنا انه شهادة فوجهان أحدهما لا يجب لان الشهادة
تختص بمجلس الحكم وهذا هو الاصح عند صاحب الشامل اه وفي موضع آخر من توقيف الحكام
انه لو أخبره عدلان برؤيته يوم الثلاثين من شعبان لم يلزم الصوم على الصحيح تفريعا على انه يسلك
به مسلك الشهادة وهو الصحيح لان ذلك يختص بمجلس الحكم اه فيفرض الكلام في أن طريقه
طريق الشهادة دون الاخبار لما سبق في قوله عليه السلام فان شهدوا عدل فصوموا فثبت أنها شهادة
ولانه حكم شرعي فتعلق برؤية الهلال فوجب أن يكون حكم الاخبار به حكم الشهادات قال
الشيخ ابن ناصر وقول الناظم كمثل ان ينوى صوم الغد عن فريضة الشهر يحزم أو بظن أن الظن
اما برؤيته أو ثبوته لدى القاضي اه قال الشيخان رحمهما الله تعالى في الكلام على النية اذا حكم
القاضي بشهادة أو واحد اذا جوزناه وجب الصوم اه ومقتضاه انه لا يجب الصوم الا اذا
حكم القاضي بذلك كما سبق ويؤيده قول النووي في شرح المذهب قال أصحابنا فان شرطنا عدلين
فلا مدخل للنساء والغيب في هذه الشهادة ويشترط لفظ الشهادة وتختص بمجلس القاضي اه
وأطلق ابن الرفعة وغيره في النقل عن الامام اشتراط الشهادة به عند القاضي وذكره أيضا البارزى
والاسنوى والاذرعى وغيرهم الامر الرابع سبق أن الامام وابن الصباغ ذكرا أن ما اختاره ابن
عبدان ومن وافقه مفرع على ان قبول قول الواحد بطريق الرواية اه فعلى هذا لا يجوز تقليدهم فيمن
لم يبلغ رتبة الاجتهاد فيرجح عنده ذلك فقد قال الشيخ محي الدين النووي رحمه الله في شرح المذهب
الذي هو عمدة المذهب عن الامام تقي الدين بن الصلاح من غير اعتراض عليه ان حكم من لم
يكن أهلا للتخريج أن لا يتبع شيئا من اختياراتهم لانه مقلد للامام الشافعي رحمه الله دون غيره
اه وظاهره أن مقلد الامام الشافعي رضى الله عنه لا يجوز له أن يتبع شيئا من اختياراتهم اذا لم

يبلغ درجة الاجتهاد بل عليه أن يتبع نص الشافعي رضي الله عنه كمسئلتنا المسؤول عنها فان لم يبلغ رتبة الاجتهاد المطلق وهو مقلد للامام المجتهد المطلق لا يجوز للقلد للامام الشافعي رضي الله عنه أن يترك مذهب امامه ويعمل بما قاله المجتهد المقلد كذا أفق به الامام الكازروني شيخ الحرم النبوي وهو أيضا نص في مسئلتنا وقال النووي أيضا لا يجوز لفت على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه أن يقتضي بمصنف أو مصنفين ونحوهما من كتب أصحابنا لكثرة الاختلاف في الجزم والترجيح وقد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو مخالف للنصوص وما عليه الجمهور اه وهذا أيضا مثل ما سبق من اختيار ابن عبدان ومن وافقه وقال الامام الازرق لو وجد من ليس أهلا للترجيح اختلافا للأصحاب في الاصح من القولين والوجهين اعتمد تصحيح الأكثر اه وفي مقدمة المهمات أن الرافعي والنووي لم يخالفوا نص الشافعي في مواضع كثيرة جدا فاجاباه بما وجداه لبعض الاصحاب الا ذهولا عن النص قال وكثيرا ما يخالف الاصحاب النص لا عن قصد ولكن لعدم اطلاعهم عليه كما قاله البديجي في تعليقه اه ولهذا قال الامام الاصبحي واذا وجد للشافعي نص والتصحيح بخلافه فالاعتقاد على نصه اذ القوي في هذا الزمان انما هي على الاصح على طريق التقليد له رضي الله عنه وتقليده أولى من تقليد غيره فقد كان شيوخ المذهب لا يفتون الا به وان كان عندهم بخلافه فان الشيخ أبا حامد الاسفرايني كان كثيرا ما يقول في تعليقه كنت أذهب الى كذا وكذا حتى رأيت نص الشافعي على كذا وكذا ثم أخذ بالنص وأترك ما كنت عليه اه كلام الاصبحي وقال الامام الاسنوي لا اعتبار مع نص صاحبنا بمخالفة غيره بل يجب المصير الى النص ولو كان المخالفون له أكثر فان تساوا رجحنا بنص صاحب المذهب لان الترجيح تارة يكون ببيان نص الشافعي فانه اعظم الترجيحات مقدار او أعلاها مانرا وتارة بمواقفه الأكثرين فانه يجب الأخذ به كما صرح به في الروضة ثم قال في المهمات كيف تنوع الفتوى بما يخالف نص الشافعي رضي الله عنه وكلام الأكثرين ولا معول على تصحيح بخالف ذلك بل هو ضعيف ثم قال ولا شك أن صاحب المذهب اذا كان له في المسئلة نص وجب على اصحابه الرجوع اليه فيها فانهم مع الشافعي كالشافعي ونحوه من المجتهدين مع نصوص الشارع ولا يسوغ الاجتهاد عند القدرة على النص ثم قال هو والاذرعي لا عذر لاحد في مخالفة نص الشافعي رضي الله عنه زاد الاذرعي ومتي وجد للشافعي نص في المسئلة طاح ما خالفه الامر الخامس أن الائمة رضي الله عنهم اذا امتنعوا من مخالفة نص الشافعي وهم بلغوا درجة الاجتهاد فالامتناع لمن لم يبلغها أولى فحينئذ الحاصل من هذه النقول الصحيحة والنصوص الصريحة أنه لا يجب الصوم لما سبق عن ابن عبدان ومن وافقه اذا لم يذكره عند القاضي لمخالفتهم ما سبق من النقول والنصوص ولعدم جواز تقليدهم فيه لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد كما سبق عن النووي نقله عن ابن الصلاح الامر السادس انه اذا لم يثبت عند قاض حرم صومه عن رمضان لمن لم ير الهلال بنفسه وأما من رآه فنقل الاذرعي عن سليم الرازي أنه اذا لم يثبت لم يجزئه صومه ومقتضى كلام غيره من الائمة أنه يجب عليه صومه ويجزئه اه وفي الحديث الاجماع على أنه لا يشترط في تكليف كل واحد بالصوم رؤية نفسه بل يكفي برؤية من ثبتت به الرؤية كذا قال الكلبكدي في قواعد وظاهره وأنه لا يكفي برؤية من لا تثبت به الرؤية بل قال الغزالي وغيره اذا لم يتحدث الناس برؤيته ولم يثبت عند قاض فهو يوم شك قال الشيخان في العزيز والروضة وشرح المذهب اذ وقع في اللسان أنه روى ولم يقل عدل أنا رأيته أو قال ولم يقل الواخذ أو قاله عند من النساء والعبيد والفاسق وظن صدقهم فهو يوم شك والعراقى اذا شهد عدد من الفاسق وظن صدقهم فهو يوم شك والله سبحانه وتعالى أعلم اه جواب الثاني فما راجع عندكم من الجوابين أبقاكم الله تعالى

قدروا لو تم ازال على آخر اه من بين أسنانه فلم يفعل (سئل) عن قولهم يحرم التطوع بصوم في نصف شعبان الثاني الا أن يصله بما قبل نصفه أو كانت عادته ولو قديمة أو عبادته صومه هل العبرة بعادته في السنة التي قبلها (فاجاب) بأن العبرة بعادته في السنة التي قبلها (سئل) عن هلال رمضان اذا توقف ثبوته على الحكم في الرأي اذا أخبروا بخبر أخبروهم جوامع العدالة خصوصا الاهل والتخدرات هل يتوقف صومهم على الثبوت أو يكفي ما تقدم (فاجاب) بانه قد اعتبر حكم الحاكم لوجوب الصوم على العموم والا فمن أخبره موثوق بالرؤية واعتقد صدقه لزمه الصوم (سئل) عن مضبطة الصائم قبل فطره والقاء الماء من فيه هل مج الماء والحالة هذه مكروه أو لا واذا قلتم بالكراهة في الفرق بين هذه الحالة وبين المضبطة للوضوء في بقية النهار اذا كانت العلة في الكراهة قبل الفطر زال الخلاف مع أن الخلاف يزول أيضا بالمضبطة للوضوء وهل يقدم طلب ابقاء الخلاف على طلب المضبطة أو العكس أو تكون المضبطة للصائم في اليوم الواحد مطلوبة في وقت دون وقت كالسواك لأن السواك كان مأمورا به

قبل الصوم في كل وقت
والمضمضة مطلوبة فيه في
أوقات الوضوء فقط ومعتم
الصائم من الاستياك بعد
الزوال لاجل ابقاء الخلوف
ولم تمنعه من المضمضة مع
أن كلا منهما يزيل الخلوف
فما الفرق بينهما وهل تزول
كراهة السواك بالغروب
اولا (فأجاب) بان مضمضة
الصائم سنة ولو بعد الزوال
ومع الماء فيه مطلوب
لثلا يسبق شيء منه الى
الباطن بل قيل انه مطلوب
لغير الصائم أيضا والخلوف
لا يزول بمضمضة الصائم
لحصولها بوصول الماء الى
فيه وان لم يدره فيه وعلى
تقدير زواله انما تحصل
بالمبالغة فيها وهي مكروهة
للصائم وهي بان يبلغ الماء
الى أقصى الحنك ووجهي
الاسنان والثلاث مع امرار
الاصبع على ذلك وعلى
تقدير تسليم زال الخلوف
بالمضمضة من غير مبالغة
تسن أيضا لشمول الأدلة
الطالبة لها المضمضة للصائم
بعد الزوال ألا ترى أنه
لو تغير فمه بعد الزوال
بسبب آخر كنوم فاستاك
لذلك لم يكره وان زال به
الخلوف وتزول بكراهة
السواك بالغروب (سئل)
هل العشر الآخر من رمضان
أفضل من عشر ذي الحجة
اولا (فأجاب) بان عشر
رمضان أفضل من عشر
ذي الحجة لان رمضان سيد

للمسلمين (فأجاب) نفع الله به بقوله قد رفعت الى من قديم هذا السؤال بعينه واجبتكم عنه
بجواب مبسوط مستوف لرد جميع ما قاله المجيب الثاني لفظة بلفظة وعلى فرض أن بين جوابيه تخالفا
في بعض الالفاظ فالحكم لا يختلف بذلك ولاجل ذلك لا حاجة بنا الى بسط الكلام عليه ثانيا بل
نكتفي بما قدمناه ونشير لكم هنا الى خلاصة المعتمد في المسئلة وهو أن من أخبره برؤية هلال
رمضان عدل موثوق به ووقع في قلبه صدقه لزمه الصوم على المنقول المعتمد سواء قلنا ان ثبوت
رمضان من باب الرواية ام من باب الشهادة لان ذلك الخلاف انما هو بالنسبة لوجوب الصوم
على عموم الناس واما بالنسبة لوجوبه على الرائي ومن أخبره موثوق به ووقع في قلبه صدقه فلا
يتفرع على ذلك بل يكفي به ويجب به الصوم وعلى هذا التفصيل الذي ذكرته يحمل اختلاف
الاصحاب فمن قال لا يجب الصوم الا أن تثبت الرؤية عند القاضي أى أو المحكم فمراده لا يجب
على عموم الناس ومن قال يجب الصوم على من أخبره عدل موثوق به أراد أنه يجب على خصوص
الخبر الذي أخبره موثوق به ووقع في قلبه صدقه وحيث فلا تخالف بين كلام الاصحاب ولا تناقض
كما ظنه المجيب الثاني ومن اغتر به من قائل تلك الاجوبة التي ذكرها وبهذا التفصيل ان تأملته
يظهر لك اندفاع جميع ما قاله وما قاله غيره من نقل عنه ما يخالف ظاهره ما قلناه ويظهر لك أيضا
أن ما ذكره من وجوب اتباع الاكثرين وما فرعه على ذلك بما أطال به ليس كله في محله لما تقرر
لك انه لا مخالفة في الحقيقة بين السكالمين في هذه المسئلة التي تتكلم فيها وان كلام الرائي له يحمل
صحيح والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن شخص ادخل في الليل من
رمضان قطنة في احليله احتيطا للبول ثم نزعها بعد أن أصبح فهل هذه كمسئلة الخيط او بينهما فرق
(فأجاب) بقوله ائق بعض المتأخرين بانه لا يفطر بزعمها قال وليست هذه كمسئلة الخيط لان اخراجه
عمدا استقاء ويتضح بأمرين احدهما انهم لم يجعلوا الامساك عن مثله داخلا في حقيقة الصوم كما
يقضيه تفسيرهم بانه الامساك عن نحو الجماع من ادخال عين الى ما يسمى جروفا الثاني ان الفطر
بالاستقاء ثابت بالنص والمعتمد عند الاصحاب في التعليل انها مفطرة لعينها كالانزال بالاستمنا ووقفا
مع ظاهر الحديث وقيل يرجع شيء الى الجوف وان قل لقول ابن عباس رضى الله عنهما الفطر بما
دخل وليس مما خرج والفريقان متفقون على عدم استنباط معنى يعود بالتعميم وهو اللاحاق
قياسا اذ لم يقل احد منهم ان العلة في الاستقاء كونها خروج خارج من جوف كما زعمه من الحق
اخراج القطنة من الاحليل بالاستقاء قياسا اما المعلون بالعين فوقوفا منهم مع ظاهر الحديث كما
هو مصرح به عنهم واما المعلون بالثاني فتعليلهم ناف لذلك صريحا كما لا يخفى ويشهد لذلك ايضا انه
لو قبل امرأة أو تلذذ بها فامضى لم يفطر اتفاقا ولم ياحقوه بالاستمنا بجامع خروج خارج من الذكر
بباشرة نظرا الى ان الاستمنا مفطر بعينه وفي فتاوى ابن الصلاح امرأة ظنت ايقاع الحيض ليلا
فتحملت قطنة ونوت الصوم ثم أخرجتها بعد الفجر ولم تر أثرا فهل يضر هذا الاخراج واذا أدخلت
أصبعها لباطن الفرج للاستنجا هل يضر أيضا أجب ينبغي ان يكون خرجا على الخلاف في ان ابتلاع
النخامة من الباطن هل يلتحق بالقىء في الافطار والاولى أنه لا يضر وادخال أصبعها الى باطن الفرج
مفطر كما في مثله من المعدة ووجه تردده وان صح ما يوافق ما مر استلزام اخراج القطنة من
المرأة لادخال أصبعها غالبا وتخريجه على ما ذكر وجهه أن الحاجة تدعو الى كل منهما فاحتمل أن
يقال ان المنافي يعتذر فيهما لاجل ذلك (وسئل) فسح الله في مدته عن المسك في رمضان هل يكره
له السواك بعد الزوال كالصائم (فأجاب) بقوله ظاهر الخبر تخصيص ذلك بالصائم وهو متجه (وسئل)
رضى الله عنه عن قضاء يوم ثلاثين شعبان اذا ثبت كونه من رمضان وليس يوم شك لكونه لم يتحدث

الناس برؤيته هل يجب قضاؤه فوراً كما قيل به في يوم الشك أم لا يجب (فأجاب) بقوله ملحظ وجوب الفورية في ذلك إنما هو تقصيرهم بعدم الاعتناء بترائي الهلال مع أنه موجود بدليل ثبوت وجوده ولا عبرة بوجود نحو غيم مانع لندرتة في خصوص ليلة رمضان وإذا تقرر أن هذا ملحظ وجوب الفورية الذي لا يحصى عن اعتباره في إيجابهم الفورية اتجه أن المراد بيوم الشك هنا هو يوم ثلاثين شعبان سواء تحدث الناس برؤيته أم لا لأن التحدث بذلك لا مدخل له هنا في إيجاب الفورية وإنما موجبها ما قررتة وإطلاق يوم الشك على ما مر شائع ومن ثم كان اشتراط التحدث في تسميته شكاً إنما يأتي على الضعيف أنه لا يحرم صوم ما بعد نصف شعبان أو لتكون الحرمة بسبب كونه بعد النصف وكونه بعد الشك (وسئل) فسمح الله في مدته عن الصائم إذا دخل الماء في أذنيه لغسل مظهر منهما عن جنابة أو لنحو جمعة فسبقه الماء إلى باطنهما فهل يفطر أولاً (فأجاب) بقوله لا يفطر بذلك كما ذكره بعضهم وإن بالغ لاستيفاء الغسل كما لو سبق الماء مع المبالغة لغسل نجاسة الفم وإنما أفطر بالمبالغة في المضمضة لحصول السنة بمجرد وضع الماء في الفم فالمبالغة تقصير وهنا لا يحصل مطلوبه من غسل الصباغ إلا بالمبالغة غالباً فلا تقصير (وسئل) فسمح الله في مدته بما صورته رأى هلال رمضان أو غيره بعض بلدان متفقة المطالع وثبتت عند قاضيه فأرسل نوابه لبقية البلاد أو رأوا نحو القناديل الموقودة على المنابر بما أطردت العادة بكونه علامة على دخول رمضان فهل يجب الصوم أو يجوز (فأجاب) بقوله أما في الأولى فأفتى شيخنا شيخ الإسلام زكريا وغيره بالوجوب فيها وهو ظاهر وإما في الثانية فأفتى شيخنا المذكور فيها بالجواز وخالفه البرهان بن أبي شريف وغيره فأفتوا فيها بالوجوب وقد يجمع بحمل الأول على علامة قد يتفق وجودها في غير رمضان والثاني على علامة أطردها وجودها في أوله دون غيره (وسئل) فسمح الله في مدته بما صورته التقطر في باطن الاحليل مفطر وهو ما مخرج البول كما في الصحاح أو مجراه كما في المجموع وأما رأس الذكرك في لغات الروضة وظاهر هذا أن ما يدومنه عند تحريك طرفه يفطر بوصول العين إليه وفيه مشقة سيما على المستحجر فإنه لا يكاد يحتز منه وأيضاً الغالب عند الاستنجاء انفتاحه ووصول الماء إليه فما الحكم فيه وهل كما قاله السبكي في حلقة الدبر (فأجاب) بقوله أولى تفاسيره المذكورة ما في المجموع فهو من المثانة إلى رأسه والمفطر إنما هو وصول العين لباطنه وذكر الباطن مع قولهم أنه مجرى البول يومئذ إلى أن المجرى المذكور في السؤال ظاهر فلا يضر وصول شيء إليه فهو كما يبدو من فرج المرأة عند قعودها وكذا ذكره السبكي في حلقة الدبر عن القاضي وملخص عبارته ينبغي للصائم حفظ أصبعه حال الاستنجاء من مسرته فإنه لو دخل فيه أدنى شيء من رأس أملتة بطل صومه قال السبكي وهو ظاهر أن وصل للبعك المجوف أما أول المسربة المنطبق فإنه لا يسمى جوفاً فلا فطر بالوصول إليه أه وهو بيان لمراد القاضي لاتضعيف له وما ذكره السائل أولى بأن لا يسمى جوفاً بما ذكره السبكي (وسئل) رضي الله عنه عن عبد لزمه قضاء رمضان فأخذه بلا عذر إلى ما بعد رمضان آخر فهل تلزمه فدية وما هي (فأجاب) بقوله الأوجه أخذنا من كلام الرافعي في نظير هذه المسئلة أنه لا فدية عليه لأنها فدية مالية وهو ليس من أهلها فإن عتق فهل تجب عليه كالحرم إذا عجز وقلنا تلزمه وكان معسراً فأيسر أولاً وفارق الحرم المذكور بأنه كان مخاطباً بالفدية حال إفطاره بخلاف العبد الأوجه الثاني (وسئل) رضي الله عنه عن امرأة صائمة تبخرت فدخل دخان البخور فرجها فهل تفطر سواء قلنا المنفصل عين أو أثر (فأجاب) بقوله صرحوا بأنه لو فتح فاه عمدًا حتى دخل الغبار لم يفطر ودخان البخور أولى من ذلك أن لم يكن مثله (وسئل) رضي الله عنه بما صورته احتوى صائم على مجمرة وفتح فاه قصداً حتى دخل الدخان إلى جوفه فهل يفطر أولاً فإن قلتم نعم فما الفرق بين هذه المسئلة ومسئله ما إذا

الشهور (سئل) عن قول المنهاج من فاته شيء من رمضان فمات قبل إمكان القضاء فلا تدارك له ولا اثم هل قوله فلا تدارك يعني وجوباً ويستحب أو يجوز أولاً وجوباً غيره وقوله من أخر رمضان مع إمكانه النخ هل المراد بالإمكان عدم العذر فإذا كان مريضاً أو مسافراً فلا فدية عليه بهذا التأخير كما نقله عن الأسنوي هل هو معتمد أولاً (فأجاب) بأنه لا يجب التدارك ولا يستحب لأن صورتها أنه فاته بعذر والمراد بالإمكان عدم العذر فما ذكره الأسنوي معتمد وليس النسيان أو الجهل عذراً هنا (سئل) هل يلزم الشيخ الهرم إذا عجز عن الصوم وأخرج الفدية النية أم لا وما كيفيتها وما كيفية إخراج الفدية هل يتعين إخراج فدية كل يوم فيه أو يجوز إخراج فدية جميع رمضان دفعة سواء كان في أوله أو في وسطه أولاً (فأجاب) بأنه تلزمه النية لأن الفدية عبادة مالية كالزكاة والكفارة فينوي بها الفدية لفطره ويتخير في إخراجها بين تأخيرها وبين إخراج فدية كل يوم فيه أو بعد فراغه ولا يجوز تعجيل شيء منها لما فيه من تقديمها على وجوبه لأنه فطرة (سئل) عما لو كرر النظر إلى من يحل له وطؤها في

(فأجاب) بأنه لا يحرم تكريره مطلقا الا اذا كان بشهوة (سئل) عمالو واصل في الصوم هل يكره له السواك بعد الغروب أولا (فأجاب) بأنه لا يكره (سئل) عن وجه عدم التنافي في قول الجلال المحلى في الصوم في الكلام على يوم الشك فلا تنافي بين المواضع الثلاثة وما الراجح مما أوجب به عن التنافي هل الراجح كلام السبكي أم الاذري أم الولي العراقي (فأجاب) بأن وجه عدم التنافي بين المواضع الثلاثة ان محل عدم صحة صوم يوم الشك اذا صامه من لم يعتقد صدق من أخبره بكونه من رمضان أما اذا اعتقد صدقه فانه يجب عليه التيسير وصومه وما ذكره الجلال المحلى من الجمع المذكور كالاذري أقعد بما ذكره العراقي أخذا من كلام السبكي (سئل) عن قول شيخ الاسلام زكريا في شروحه للروض والمنهج والبهجة في الكلام على يوم الشك في الصوم واعتبروا العدد هنا بخلافه فيما مرفى صحة النية احتياطا للعبادة فيها اهما وجه الاحتياط في يوم الشك هل وجهه عدم ثبوت يوم الشك بواحد اذا لو ثبت به لأدى الى حرمة صومه فان قيل اذا انتصف شعبان وحرّم على الشخص

ما اذا فتح فاه لغبار الطريق ونحوه (فأجاب) بقوله المفطر هو وصول العين بشرطه كما صرحوا به قالوا واحترزنا به عن وصول الاثر كوصول الريح أو الرائحة بالشتم الى دماغه ووصول الطعام بالذوق الى حلقه وقد صرح في المجموع وتبعه صاحب الجواهر وغيره بأنه لا أثر لتغير بطعم الريق أو ريحه بالعلك وعلله بأن ذلك لمجاورة الريق له وهذا كله كما ترى كالصريح في أنه لا يضر وصول الدخان وان تعمده ويؤيد ذلك ما صرح به ابن الرفعة وابن النقيب من أن الاصح انه لو فتح فاه لنحو غبار الطريق قصدا لم يفطر وكذا النسائي في المنتقى حيث قال فان تعمد فتحه للغبار فالاصح في التهذيب العفو وكلام الشيخين دال على ذلك أيضا فما وقع في العباب مما يخالف ذلك أخذا من كلام الخادم ضعيف أو مؤول كما بسطته في حاشيته على أن الدخان من أفراد الغبار فقد صرح الامام بأنه أجزاء من رماد المحترق يتصاعد منه بواسطة النار وهذا بناء على نجاسة دخان النجاسة والقائل بعدم نجاسته لا يجعله منفصلا من الجرم وإنما يقول انه شيء يخلق عند التقاء النار ونحو الحطب فالخاصل انه اما غبار أو ليس بغبار وكل منهما لا يفطر واما أخذ الريمي من ذلك ان الماء المبخر ان تغير ريحه بالخور لم يضر او طعمه ولو نهض فمبنى على ضعيف والمعتمد انه لا يضر مطلقا لانا ان جعلناه عينا كان مجاورا وهو لا يضر مطلقا أو ليس بعين كان التغيير به تروحا وهو لا يضر كذلك (وسئل) نفع الله به عما في الخادم فيمن ابتلع خطا وبقي طرفه خارجا ثم أصبح صائما فان نزعه أفطر وان تركه لم تصح صلاته قال فطريقه أن يجبره الحاكم على نزع ولا يفطر لانه كالمكره قال بل لو قيل لا يفطر بالنزع باختياره لم يبعد تنزيلا لايجاب الشرع منزلة الاكراه كما لو حلف أن يطأ هذه الليلة فوجدها حائضا لا يحنث هل ما ذكره الزركشي آخر صحيح أولا (فأجاب) بقوله ما ذكره مناف لكلامهم ولا حاجة له فيما قاس عليه لا مكان الفرق وذلك لان المدار في الايمان والتعاليق على العرف المطرد حيث لغة لا مطردة فالخالف على الوطء تشمل يمينه حالة الحيض والطهر وهذا مقتضى اللغة لكن العرف المطرد اقتضى خروج حالة الحيض من اليمين فثبت ترك لاجله لا يحنث عملا بذلك ولعذره بمنع الشارع له وأما في مسئلتنا فتعارض فيها واجبان مراعاة الصوم وهي تقتضي البقاء ومراعاة الصلاة وهي تقتضي النزع فحيث راعى الصلاة فقد اختار ابطال صومه وان كانت تلك المراعاة واجبة عليه فبطل صومه اذ لا مدخل للعرف فيه ويشهد لذلك ما لو طرأ له مرض وخاف من الهلاك لو لم يفطر فانه يجب عليه تعاطي المفطر ويفطر به وان كان واجبا عليه (وسئل) فسح الله في مدته عمن نوى صوم يوم عرفة مع فرض أو كان نحو يوم الاثنين ونوى صومه عن عرفة وكونه يوم الاثنين فهل تحصل له سنة صومه (فأجاب) بقوله الذي يقتضيه كلامهم أن القصد اشغال ذلك الزمان بصوم كما ان القصد بالتحية اشغال البقعة بصلاة وحينئذ فان نواهما حصل أو نوى احدهما سقط طلب الآخر ولا يحصل ثوابه وفارق غسل الجمعة والجنابة بان كلا منهما مقصود وأيضا فليس القصد من غسل الجمعة النظافة فقط بدليل التيمم له فان قلت مقتضى حصول سنة غسل الجمعة بغسل العيد اذا اتحد يومها أن يقال بمثله هنا قلت نعم وقدمر لكن ينبغي أن يكون مرادهم بحصول ما لم ينو منها سقوط الطلب بفعله لا حصول ثوابه كما قررناه (وسئل) نفع الله به بما لفظه لو شهد برؤية هلال رمضان عيّد أو نساء أو فسقة وظن صدقهم كان ذلك اليوم يوم الشك فيحرم صومه الا لسبب وهذا ينافيه قول البغوي وغيره لو اعتقد صدق من قال انه رآه ممن ذكر صح صومه بل وجب عليه وينافيه ايضا ما قالوه من صحة نية معتقد ذلك ووقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فما الجمع بين هذه المواضع الثلاثة (فأجاب) بقوله قال شيخنا في شرح الروض ان بعضهم زعم عدم التنافي وانه اجيب عما زعمه ايضا باجوبة اخرى فيها نظر وانه ذكر بعضها في شرح البهجة ولم أر شيئا منها والذي يظهر في الجواب

لا يفترق الحال في حق هذا الشخص بين أن يثبت يوم الشك أو لا قبل لقائل أن يقول حرمة كونه يوم شك غير تلك الحرمة وينظر ذلك بما أجاب به ابن الرفعة عن قول الأصحاب لو اشترى أمة ولم يمض زمن الاستبراء حلت حيث اعترض بأن الحل متوقف على الاستبراء بأن الحرمة المستتدة إلى ملك الغير زالت وإن وجد حرمة يتوقف زوالها على الاستبراء بالمعنى أولاً (فأجاب) بأن وجه الاحتياط أنهم اكتفوا من المعتقد أن غدا من رمضان في صحة نيته وصومه عنه بأخبار واحد واعتبروا في بطلان صومه من غير المعتقد أخبار عدد أولاً بعد أن يكون لتحريم يوم الشك سببان على أنه قد يكون ذلك الشخص وصل صومه بما قبل نصف شعبان واستمر صائماً إلى يوم الشك فلا يكون صومه إياه حراماً إلا لكونه يوم الشك (سئل) عن الصائم إذا تعمد بفتح فمه دخول الذباب أو غبار الطريق ودخل شيء هل يفطر أولاً (فأجاب) بأنه لا يفطر بذلك (سئل) عن الصائم إذا أدخل عيناً في داخل قسبة عظم ساقه في غير مخه هل هي جوف يفطر الصائم بذلك إذا كان عامداً عالماً (فأجاب) بأن لحم الساق

عن ذلك أنه يكتفى في كون اليوم يوم شك أن يكون الذين شهدوا من نحو النساء يظن صدقهم أي من شأنهم ذلك من غير نظر إلى ظان بخصوصه فحيث كانوا كذلك صار اليوم يوم شك بالنسبة إلى عموم الناس ثم ينظر إلى كل فرد فرد بالخصوص فمن اعتقد الصدق وجب عليه الصوم ومن لأحرم عليه ولاجل هذا الذي ذكرته لم يكتف بصبي ولا امرأة ولا فاسق وحده بل اشترط الجمع من كل ليسير ذلك آكد في ظن الصدق واحتياطاً للتحريم وأما ما مر عن البغوى فشرطه أن يقع الظن من ظان بعينه حتى يخاطب بالوجوب فاذا أخبره موثوق به من ذكر واعتقد صدقه وجب عليه صومه فاما أن يفرق بما ذكر وأما أن يفرق بأن شرط الوجوب الاعتقاد وهو أقوى من الظن ولذا اكتفى في الوجوب بواحد على ما أفهمه إطلاق البغوى وغيره لوجود الاعتقاد الأقوى ولم يكتف في التحريم بالجمع ليتقوى بهم الظن الاضعف ولا بدع أن يكون اليوم يوم شك بالنسبة إلى العموم ويكون بالنسبة إلى خصوص بعض الناس يجب صومه ولا ينافي هذين صحة نية معتقد ذلك لأن الصحة لا تنافي الوجوب وأيضا فاذا نوى بعد أن أخبره واحد من ذكر وظن صدقه صحت نيته ثم ينظر فان تبين كونه من رمضان قبل الفجر لم يجب استئناف النية والأحرم الإمساك لكون اليوم يوم شك (وسئل) فصح الله في مدته باللفظه يحرم الصوم بعد نصف شعبان إن لم يعتده أو يصله بما قبله ماضياً بالعادة هنا ويوم الشك (فأجاب) بقوله الذي يظهر أنه يكتفى في العادة بمرة أن لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذي اعتاده فاذا اعتاد صوم الاثنين في أكثر أسايحه جاز له صومه بعد النصف ويوم الشك وإن كان أفطره قبل ذلك لأن هذا يصدق عليه عرفاً أنه معتاده وإن تخلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره وأما إذا اعتاده مرة قبل النصف ثم أفطره من الأسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر أنه لا يجوز له صومه لأن العادة حينئذ بطلت بفطر اليوم الثاني بخلاف ما إذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين آخر بينهما فإنه يجوز صوم الاثنين الواقع بعد النصف لأنه اعتاده ولم يتخلل ما يبطل العادة فاذا صامه ثم أفطره من أسبوع ثان ثم صادف الاثنين الثالث يوم الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضر حينئذ تخلل فطره لأنه سبق له صومه بعد النصف وذلك كاف هذا ما ظهر الآن ولعلنا نزداد فيه علماً أو نشهد نقلاً (وسئل) نفع الله بما صورته عبر في المجموع بأن الوصال أن يصوم يومين فأكثر ولا يتناول بالليل مطعوماً عمداً بلا عذر وقضيته أن نحو الجماع لا يمنع الوصال فان المأمور بالإمساك كتارك النية لا يكون امتناعه ليلاً من تعاطي المفطر وصلاً لأنه ليس بين يومين فهل هو كذلك (فأجاب) بقوله أما القضية الأولى فاعتمدها الأسنوى قال لأن تحريم الوصال للضعف أي عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن في البحر هو أن يستديم جميع أو صاف الصائمين وذكر الجرجاني وابن الصلاح ونحوه وأما القضية الثانية فلم يعتمد عليها بل إن الظاهر أن التعبير بصوم يومين جرى على الغالب ولك أن تقول العلة في النهي عن الوصال يصح أن تكون ما ذكر من الضعف ويصح أن يكون النهي عنه للزجر عن التشبيه بخصوصياته صلى الله عليه وسلم واعتقاد أن له من القوة على الصبر على الطعام ما كان له صلى الله عليه وسلم وهذا هو الظاهر إذ التعليل بالضعف المذكور ينتقض بان يخرج ريقه ثم يبتلعه أو بان ابتلع حصاة أو مسممة فان الوصال ينتفى بذلك مع وجود الضعف فالوجه التعليل بما ذكرته وعليه فالوجه ما اقتضاه كلام البحر من أنه استدامة جميع أو صاف الصائمين وتعبير المجموع بالمطعوم جرى على الغالب والوجه أيضاً أن نحو تارك النية لا يكون امتناعه ليلاً من تعاطي المفطر وصلاً لأنه لا تشبيه فيه حينئذ وإن وجد فيه الضعف المذكور (وسئل) فصح الله في مدته عن صوم كل شعبان أو أكثره هل هو مكروه أم سنة

(سئل) عن قولهم لوروى الهلال يوم الثلاثين من شعبان انه يكون الليلة الآتية هل معناه ان الليلة الآتية أول رمضان ويلزم صوم صحتها ويكون موجب الصوم اتمام شعبان ثلاثين لا الرؤية المذكورة أو يكون معناه أنها أول رمضان ويكون موجب الصوم الرؤية المذكورة والحال انه لم ير ليلا وهل يصح ان يقال انه الليلة الآتية حقيقة باعتبار أنها أول الشهر واليلة الماضية باعتبار انسحاب حكم الشهر السابق على يوم الرؤية وما معنى قول الشيخ في شرح الروض في هذه المسئلة والمراد بما ذكر دفع ما قيل ان رؤيته يوم الثلاثين تكون لليلة الماضية وما المراد منها وفيما لوروى الهلال اليوم التاسع والعشرين من شعبان ولم ير ليلة الثلاثين منه يجب صوم يوم الثلاثين منه اعتبارا بالرؤية المذكورة نهارة في اليوم المذكور ام لا واذ ارؤى الهلال أيضا يوم التاسع والعشرين من رمضان ولم ير ليلة الثلاثين منه يجب علينا أن نصبح معدين أولا وما معنى قول المنهج كالارشاد لا أثر لرؤيته نهارة هل هو مخصوص بما اذا وقعت الرؤية يوم الثلاثين من شعبان او من

لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه صام أكثره والاكثرية تحصل بزيادة يوم على النصف ام لا (فاجاب) بقوله صوم كله سنة وكذا صوم أكثره بشرط أن لا يقع منه صوم بعد النصف غير متصل بيومه لان الصوم بعد نصف شعبان اذا لم يتصل بيوم النصف ولا وافق عادة له او نحو نذر او قضاء حرام كما قاله النووي في شرح المهذب وورد فيه حديث صحيح ويحصل أصل الاكثرية بزيادة صوم يوم على النصف (وسئل) فسح الله في مدته عن الصائم اذا بقي بين أسنانه طعام وعجز عن تمييزه وجهه وجرى به ريقه الى باطنه وقتل لا يبطل صومه فهل ذلك مطلقا سواء جرى به ناسيا أو عالما فان قلتم نعم فذاك وان قلتم عدم البطلان مختص بحالة النسيان فينبغي أن لا يكون فرق بين قدرته على تمييزه وعدمها الا اذا قلتم انه اذا قدر على تمييزه وجهه ولم يميجه وجرى به ريقه الى باطنه أو وضع في فيه ماء عبثا أو لسكون العطش فسبق منه شيء الى باطنه انه يفطر ولو كان ناسيا وهو غير ظاهر وقد يقال ان هذه المسئلة داخلية في قولهم ان الصائم لا يفطر بالاكل ونحوه ناسيا وأيضا هل المراد تمييزه من بين أسنانه أو تمييز ما جرى مع الريق (فاجاب) بأنه اذا بقي بين أسنان الصائم طعام جرى به ريقه وعجز عن تمييزه وجهه لم يفطر بابتلاع ريقه المخلوط به وان تعمد ابتلاعه لعذره ولو كلفناه عدم بلع ريقه لشق فسمح له في ذلك ولو سبق ماء الى جوفه من غسل تبردا ولو كونه جعله في فمه أو أنفه لا لغرض أفطر به لانه مقصر بذلك نعم لو وضع شيئا في فيه عامدا وابتلعه ناسيا لم يفطر كما في الانوار وغيره والمراد تمييز الطعام السابق من بين أسنانه فمضى أمكنه تمييزه من بينها فلم يفعل وابتلع ريقه المخلوط به أفطر وكذا لو خرج من بين أسنانه الى فضاء فمه فابتلع شيئا منه مع ريقه او وحده لتقصيره وبما تقرر يعلم الجواب عن قول السائل وهو غير ظاهر وقوله وأيضا هل المراد الخ والله أعلم (وسئل) زكى الله أعماله في الكتابة على تصنيف لبعض أهل زيد في مسئلة وقع فيها اختلاف طويل بين مفتيهم وكتابات متعددة من الجانبين وحاصلها ان من أخبره يوم ثلاثين رمضان عدلان بالهلال واعتقد صدقهما هل يجوز له الفطر فقال جماعة يجوز له ذلك سرا ويخفيه لئلا يتعرض لعقوبته الحاكم كما لو انفرد برؤية الهلال ومن هؤلاء مؤلف الكتاب المذكور وشيخه وغيرهما واستدلوا على ذلك بأمر كثيرة وقال آخرون لا يجوز ذلك لا ظاهرا ولا باطنا واستدل عليه بعضهم بما زعم انه ظاهر نص في الام وليس كما زعم ومن كتب لكن باختصار على التأليف المذكور شيخ مؤلفه وغيره فلما سئل شيخنا فسح الله في مدته في ذلك (أجاب) بقوله حمدا لك اللهم مشرق شمس الاراء السديدة بساء الافكار السعيدة ومغذوق انهار الاجادة بانواء الافادة ان نصبت على كواهل الفضائل اعلام أهل الحق ورفعت بأيدى المحامد ألوية الثناء على من هو بهم ألصق حمدا يستمرى أخلاق التحقيق بمزیده ويستغرق افرادا الا بالعبيده وصلاة وسلاما على من ارسل بالحجة القاطعة لغوائل العناد والمحجة الساطعة للعباد والشرعية البيضاء والشرعة الغراء دائمين أمد سرمدنا وعلى آله ذوى الجسد السعيد والسعد الجديد وصحبه ذوى القدر الحميد والحمد العديد ما قام بنصرة الحق لله ناصر وذب عنه أهل العناد بكل صارم باتر أمابعد فانه لما كانت اندية التحقيق بأعيان الافاضل لم تزل حافله ومغانيا بغواني الفضائل آهله كان الرجوع الى الحق خيرا من التماهى في الباطل والتحلى بحلية اهل الصدق خيرا من التحلى بكل وصف زائل وجدال ليس تحته من طائل وتفيق بما لا يجدى من التلفيقات وتمشدد بما لا يصح من العبارات فلذلك أجب مع أن لى أشغالا سيما الآن تحجزنى عن بلوغ مغزى هؤلاء الائمة الذين أوضحوا الحق في هذه المدلهمة أغنى مؤلف هذا الكتاب المعلن فيه بالصواب من تحقق بالعلوم الشرعية ونال لطائفها وتحلى بتيجان الفنون الدينية وحاز شرائفها وعقدت له ألوية التحقيق فوق العلا ذوائبها

بحيث انه لو روى نهارا او ليلا لا يعتد بتلك الرواية ولا ينسب الهلال لليلة الماضية ولا الآتية (فاجاب) بان معنى قولهم ان الليلة الآتية اول رمضان لا كال شعبان ثلاثين ويلزم صوم صحتها للرواية المذكورة و اشار شيخنا بقوله المذكور إلى رد ما قاله بعض الائمة انه اذا روى قبل الزوال يكون لليلة الماضية واما اذا روى يوم التاسع والعشرين ولم ير ليلا فلا قائل بانه يترتب على رؤيته أثرها فبان انه لا أثر لرؤيته نهارا (سئل) عن رجل صائم وعليه جنازة فاغتسل لها فسبقه ماء الغسل من أذنيه إلى جوفه فهل يفطر أولا (فاجاب) بانه لا يفطر به لوصوله بغير اختياره من غسل مشروع (سئل) عن صوم العشر الاول من المحرم هل هو مستحب كتاسع ذي الحجة او لا وطوائف من اهل الهند لا يتركون صومه ويرونه كصوم الفرض ولا يواظبون على صوم غيره من المستحبات ان قلتم باستحبابه كافي الاحياء والعوارف فلم يذكروا في الروضة والانوار والعباب وغيرهما من الكتب الفقهية وهل تكون صحة الاحاديث في صوم المحرم دليلا على استحباب العشر الاول منه بخصوصه او لا (فاجاب)

ورفعت له منازل الصدق في سماء القرب كواكبها وشيخه المذكور واضح الحجة والسنن وبالغ الغاية التي لا ترتقى في هذا الزمن كيف وقد انكشفت له علوم المجتهدين حتى أوضحها أبلغ إيضاح وأحسن تبين حين اطلع على خفايا مكامن مكنوناتها وشاهد مجارى الأفكار في تصارييف ايجاداتها واخترع الاحكام من معادنها واظهر التحقيقات الكثيرة من مكامنها قد ضرب مع الاقدمين بسهم وافر والغير يضرب في حديد بارد ومن بعدها بلغه الله شأوها وفهما يقصر عن ادراك مداهم وبعد منزاهم ان أظهر الحق الذي أمرنا باظهاره ولمن أخذل الباطل الذي أمرنا بخذلانه وسدوعر مضاره امثالا لقوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام الآية وتذكيرا بقوله تعالى ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الامر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم فمن ثم نظرت في هذا التاليف البديع الكامل المنيع حتى علمت أن مؤلفه جزاه الله خيرا وأذهب به وعنه ضيرا اظهر في مخضه زبدة من قواه واحتاط في ضبط معاقده محكما فيها اراد ما عن نشره طواه طالبا نشر ذلك الطي متحديا به من سواه محتذيا عوالى الهمم لاستفتاح ما استغلقه في صريحه وفجواه مع افادة لطائف تلوح من ذرى ذوى التحقيق واشادة ابحاث لا تصدر الا عن خلفاء التوفيق وان ما ذكره فيه أشهر من الشمس في رابعة النهار لا يخفى الا على بعيد الحس عديم الابصار مع ما منحه الله به من ايضاح الحق بدلائله التي لا يقرع هضبتها فارع ولا يقرع بابها قارع الا من ينحو نحوه في الصواب وتجري رخاء ريمه فيه حيث أصاب جاء بها مستقتحا افادتها حتى كأنها صدقة قدمها بين يدي نجواه خالية عن شوب الرياء والسمعة كما أشعر به خواجه فاستجلبها أو ان كشف القناع عن صباحة وجهها تجد في نفسك ان أنصفت منها الخضوع للمقهيها والفضل لزارع التحقيق فيها فخذار من تلقى اللواحق غرة فالمسحر بين جفونه مكنون هذا ولما استفتيت عما في هذا المؤلف بادرت بالجواب بما فيه قبل أن يحيط فكري ونظري بقوادمه وخوافيه وظننت أنه لا يخالف في ذلك الا خادم الروية مقتصر على الظواهر ليس له تسريح نظر في المنازل الخفية ثم بلغني أن بعض المفتين خالف في ذلك فامعنت النظر فيما هنالك فلم يسمح الابما صنم عليه أولا ورأى ان ذلك ليس عن القواعد محولا ثم نظرت في هذا التاليف فرأيت أنه جاء بالحق الصراح وبالجد الخالى عن المزاح فشكرت إلى الله صنع منمقه وصدق محققه فلا عدم المسلمون امثاله ولا زالت الفضلاء يتفنون ظلاله ولولا شغل البال لاطلت في هذه المسئلة المقال لكن سيمن الله ان شاء بالتوفيق إلى ذلك وازالة وعرضه المسالك ودفع ما أورد عليها من شبه اذا تؤملت كانت كالهباء المشور ومن تطويلات لا تروج الا على غير مغمور ثم رأيت ما يصرح بذلك غير مامر في هذا التصنيف وهو ما يصرح به كلام الرافعي من ان الخلاف الذى في المنجم يجرى في صومه وفطره وقضية تنجيته وصحح النووى في المجموع ان له أن يعمل بذلك دون غيره ومن ثم صرح بعض مختصرى الروضة بذلك فقال ما لفظه ولا يجوز لغيره أى المنجم أو من عرف منازل القمر تقليده في صوم او فطر وهل يجوز لها ان يعمل به وجهان قلت الاصح نعم ولكن لا يجوز لهما أى الصوم عن الغرض قاله في المجموع اه واذا جاز الفطر بذلك مع انه ليس صالحا لان يكون حجة شرعا ولو ذكر للحاكم لم يلتفت اليه فلان يجوز باخبار عدلين بل أو عدل بالاولى لان ذلك يصلح أن يكون حجة شرعا في ذلك أو نظيره وما يؤيد ذلك ما قاله السبكي وابنه الشيخ تاج الدين والاذرعى والزركشى وغيرهم من فحول المتأخرين من جواز الفطر آخر النهار باخبار عدل مع أنه يمكنه اليقين من غير مشقة فليجز هنا بالاولى وتمحل فرق بينهما لا يجدى ومن أهمها الفرق بانهم سأمحوا في آخر النهار مالم يسأمحوا به آخر رمضان بدليل جواز الاجتهاد ثم لاهنا ويرد بان الاجتهاد انما جاز ثم لان عليه علامة بل علامات وأما آخر رمضان فلا علامة له فامتناعه ليس

بأنه يستحب صوم العشر

الأول من المحرم بل يسن
صوم الأشهر الحرم جميعها
كما ذكره في الروضة (سئل)
عن صوم منتصف شعبان
كما رواه ابن ماجه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال
إذا كانت ليلة النصف من
شعبان فقوموا ليلاً
وصوموا نهارها هل هو
مستحب أو لا وهل الحديث
صحيح أو لا وإن كان ضعيفاً
فمن ضعفه (فأجاب) بأنه
يسن صوم نصف شعبان
بل يسن صوم ثالث عشره
ورابع عشره وخامس عشره
والحديث المذكور يحتاج به
(باب الاعتكاف)
(سئل) ما المراد برحبة
المسجد التي قالوا حكمها
حكم المسجد (فأجاب)
بان المراد بها ما كان
خارجاً محجراً عليه لاجله
كما صرح به الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام وغيره وصححه
الذووى وإن خالف فيها
ابن الصلاح حيث قال أنها
صحته (سئل) عن خرج من
اعتكافه المطلق لقضاء
الحاجة بعد عزمه على العود
هل يحتاج إلى تجديد النية
أولاً وإن طالت غيبته
(فأجاب) بأنه لا يحتاج إلى
تجديدها وإن طالت غيبته
(سئل) عن المراد بسقاية
المسجد في هذا الباب هل
المراد بها طهارة المسجد
أو الفساقى التي تعمل في
داخل بعض المساجد

لكونه آخر رمضان بل لفقد العلامة المشترطة في الاجتهاد على أنه مر في المنجم ما يقتضى أن له
العمل باجتهاده آخر رمضان أيضاً ثم رأيت ما يصرح بما ذكر وهو ما أفتى به الشيخ المحقق الشمس
الجوهرى شارح الارشاد وكاشف القناع عن مخباته بما لم يسبق إليه فيما سئل عنه وهو أنهم لو
رأوا يوم ثلاثين رمضان عند الفجر قناديل بلد أخرى أوجب عليهم الفطر فاجاب بقوله إذا كثرت
القناديل التي توقد يوم العيد وحصل برؤيتها العلم وجب الفطر ثم انما يحصل العلم بذلك إذا كثرت
كثرة لا يحتمل معها النسيان بوجه والاحوط أن لا يفطروا حتى يرسلوا من يأتيهم بخبر البلد التي
بها القناديل وكلامه مصرح بان مراده بالعلم غلبة الظن فتأمل ووافقه على ذلك المحقق ابن قاضي
عجلون فقال والقناديل المذكورة علامة مغلبة على الظن فيعتمد في الفطر عليها إذا جرت العادة
بإيقادها يوم فجر شوال فيكون ذلك اليوم يوم عيد في حق من رآها وأما افتاء شيخنا خاتمة
المتأخرين شيخ الاسلام زكريا الانصارى سقى الله عهده صيب الرحمة والرضوان بأنها لا تعتمد فيحمل
على ما إذا لم تقدر أولم تطرد بها العادة لانه لا يغلب على الظن حينئذ أن ذلك اليوم يوم عيد ومن
ثم خالف إطلاقه أجل جماعته بمحقق أهل عصره باتفاق أهل مصر شيخان شهاب الدين الرملى الانصارى
متع الله بحياته المسلمين فأفتى بما هو أعم من ذلك وأصرح في هذه المسئلة من جميع ما هنالك لما
سئل عما لو رأوا علامة معتادة لرمضان أو شوال كروية نار أو سماع طبل وحصل به اعتقاد جازم فهل
يجب عليهم العمل بمقتضى ذلك وإذا أرسل من ثبتت عنده الرؤية إلى بلد موافق مطلعها يجب
العمل بذلك أيضاً فأجاب بما لفظه من حصل له اعتقاد جازم بدخول رمضان من العلامات المعتادة
وجب عليه الصوم ومن حصل له ذلك الاعتقاد بدخول شوال من العلامات المذكورة لزمه الفطر
عملاً باعتقاده الجازم منها وإذا أرسل نواب بلد الرؤية إلى أهل بلد مرافق له في المطلاع ما ثبتت
به الرؤية عند حكام المرسل اليهم وجب عليهم الصوم لرمضان والفطر لشوال وإن لم تثبت به الرؤية
عند أحد منهم فمن اعتقد صدق الخبر بذلك لزمه الصوم والفطر ومن لا فلا اه فلي تأمل كلامه
الاخير فانه نص في مسئلتنا وما قبله فانه يقتضى ان العمل في مسئلتنا بخبر العدل فضلاً عن
العدلين إذا اعتقد صدقه وبما يدل على أن مراد شيخنا زكريا ما قدمناه افتاؤه هو وأئمة
عصره تبعاً لجماعة من انه لو ثبت الصوم أو الفطر عند الحاكم لم يلزمه الصوم ولم يجب الفطر
لمن شك في صحة الحكم لتهور القاضى او لمعرفته لما يقدر في الشهود فاذا اداروا الحكم هنا على
ما في ظنه ولم ينظروا لحكم الحاكم بل جعلوه لغوا بقياسه في مسئلتنا ان لا ينظر لحكم الحاكم
وان المدار انما هو على الاعتقاد الجازم وذلك ظاهر بأدنى نظر وتأمل ولكن الهداية بيد الله
سبحانه وتعالى وهو اعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن صوم العشر الاول من المحرم هل هو مستحب
كالسبع الاول من ذى الحجة أولاً وطوائف من أهل الهند لا يتركون صومها ولا يواظبون على
صوم مثل مواظبتهم على صومها (فأجاب) بقوله نعم ما فعل هؤلاء فان صوم العشر الاول من
المحرم سنة مؤكدة بل صوم الشهر كله سنة كما دلت عليه الاحاديث فمن ذلك خبر مسلم انه صلى الله عليه
وسلم قال افضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله الذى تدعونه المحرم وافضل الصلاة بعد الفريضة قيام
الليل وهو صريح في ان افضل ما تطوع به من الصيام بعد رمضان صوم محرم وحمل على انه افضل
شهر تطوع بصومه كله لا مطلقاً فان صوم تسع ذى الحجة افضل من صوم عشر المحرم أخرج أحمد
والترمذى بسند فيه مقال أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أخبرنى بشهر
اصومه بعد شهر رمضان فقال صلى الله عليه وسلم ان كنت صائماً شهراً بعد رمضان فصم المحرم فانه
شهر الله وفيه يوم تاب الله فيه على قوم ويتوب على آخرين واخرج النسائى أن ابا ذر سأل النبي

(كتاب الحج)

(سئل) عن قال من وقف

بعرفة صح حجه وان لم يأت

بغيره من أعمال الحج لقوله

صلى الله عليه وسلم الحج عرفة

هل هو مصيب أولا

(فأجاب) بان ما قاله هذا

القائل غير صحيح لخالفته

الاجماع وخرقه حرام فقد

ذكر الأئمة ان أركان الحج

خمس منها ثلاثة أجمع عليها

الأئمة وهي الأحرار

والوقوف بعرفة وطواف

الفاضة والرابع السعي بين

الصفاء والمروة وخالف فيه

الامام أبو حنيفة والخامس

الحلق على المعتمد من مذهب

الامام الشافعي وأما قوله

صلى الله عليه وسلم الحج

عرفه فصرح الأئمة بان

معناه معظم الحج عرفة فهو

مجاز من تسمية الجزء باسم

الكل كافي قوله تعالى يجعلون

أصابعهم في آذانهم أى

أنا ملهم (سئل) عن رجل

مريد للنسك وهو غير

مستطيع فهل لو ادبه منعه

عن الحج لعدم الوجوب

عليه مع أنه يسقط عنه حجة

الاسلام بذلك وأيضا اذا

مات والداه أو أحدهما وما

غير مستطيعين فأراد بعض

الوزة الحج لها بالتبرع

فهل يصح إحرامه لها بذلك

ويسقط عنها بذلك

فرض الحج أو لا يصح

(فأجاب) بأنه ليس للوالدين

صلى الله عليه وسلم أى الأشهر أفضل فقال شهر الله الذى تدعونه المحرم والمراد أنه أفضلها بعد رمضان لما مروى قد أخذ بقضيته جماعة كالحسن وغيره فقالوا ان المحرم أفضل الأشهر الحرم ورجحه جماعة من المتأخرين وجاء أن السلف رضى الله عنهم كانوا يعظمون ثلاث عشرات عشر رمضان الاخير وعشر ذى الحجة الاول وعشر المحرم الاول وروى هذا حديثا (وسئل) نفع الله به عن صوم منتصف شعبان هل يستحب على ما رواه ابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله ينزل فيها لغروب الشمس إلى سماء الدنيا أولا يستحب وهل هذا الحديث صحيح أولا وان قلتم باستحبابه فلم لم يذكره الفقهاء وما المراد بقيام ليلها أهو صلاة البراءة أم لا (فأجاب) بأن الذى صرح به النووي رحمه الله في المجموع ان صلاة الرغائب وهى ثلث عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من شهر رجب وصلاة ليلة النصف من شعبان مائة ركعة بدعتان قبيحتان مذمومتان ولا يغتر بذكرها في كتاب قوت القلوب وفي احياء علوم الدين ولا بالحديث المذكور فيهما فان كل ذلك باطل ولا يبرهن من اشتبه عليه حكمهما من الأئمة فنصف ورقات في استحبابها فانه غلط في ذلك وقد صنف ابن عبد السلام كتابا نفيسا في ابطالها فأحسن فيه وأجاد اه وأعال النووي أيضا في فتاويه في ذمهما وتقييجهما وانكارهما واختلفت فتاوى ابن الصلاح فيهما وقال في الآخرهما وان كانا بدعتين لا يمنع منهما لدخولهما تحت الامر الوارد بمطلق الصلاة وردده السبكي بان ما لم يرد فيه الا مطلق طلب الصلاة وانها خير موضوع فلا يطلب منه شيء مخصوصه فتى خص شيئا منه بزمان أو مكان أو نحو ذلك دخل في قسم البدعة وانما المطلوب منه عمومه فيفعل لما فيه من العموم لا لكونه مطلوبا بالخصوص اه

وحينئذ فالمنع منهما جماعة أو أفرادا خلافا لمن وهم فيه متعين ازالة لما وقع في أذهان العامة وبعض المتفقهة والمتعبدن من تأكد سنهما وأنهما مطلوبتان بخصوصهما مع ما يقرن بذلك من القبائح الكثيرة هذا ما يتعلق بحكم صلاة ليلة نصف شعبان وأما صوم يومها فهو سنة من حيث كونه من جملة الايام البيض لا من حيث خصوصه والحديث المذكور عن ابن ماجه ضعيف قال بعض الحفاظ وجاء في هذه الليلة أحاديث متعددة وقد اختلف فيها فضعفها الا كثرون وصحح ابن ماجه بعضها وخرجه في صحيحه ومن أمثلها حديث عائشة قالت فقدت النبي صلى الله عليه وسلم فخرجت فاذا هو بالقيع رافع رأسه الى السماء فقال أكنت تخافين أن يحيف الله عليك ورسوله فقلت يارسول الله ظننت أنك أتيت بعض نساءك فقال ان الله تبارك وتعالى ينزل ليلة النصف من شعبان الى السماء الدنيا فيغفر لاكثر من عدد شعر غنم كلب خرج احمد والترمذى وابن ماجه لكن ذكر الترمذى عن البخارى انه ضعفه وفي حديث لابن ماجه ان الله ليطلع الى خلقه ليلة النصف من شعبان فيغفر لجميع خلقه الا لمشرك او مشاحن وفي حديث عند احمد وخرجه ابن حبان في صحيحه ان الله ليطلع الى خلقه ليلة النصف من شعبان فيغفر لعباده الا اثنين مشاحن او قاتل نفس وبقيت احاديث اخر كلها ضعيفة والحاصل ان لهذه الليلة فضلا وانه يقع فيها مغفرة مخصوصة واستجابة مخصوصة ومن ثم قال الشافعي رضى الله عنه ان الدعاء يستجاب فيها وانما النزاع في الصلاة المخصوصة ليلتها وقد علت انها بدعة قبيحة مذمومة يمنع منها فاعلمها وان جاء ان التابعين من أهل الشام كمكحول وخالد بن معدان ولقمان وغيرهم يعظمونها ويحتدون فيها بالعبادة وعندهم اخذ الناس ما ابتدعوه فيها ولم يستندوا في ذلك لدليل صحيح ومن ثم قيل انهم انما استندوا بآثار اسراييلية ومن ثم انكر ذلك عليهم اكثر علماء الحجاز كعطاء وابن ابى مليكة وفقهاء المدينة وهو قول اصحاب الشافعي ومالك وغيرهم قالوا وذلك كاه بدعة اذ لم يثبت فيها شيء عن النبي صلى الله عليه

منع الولد من حجة الإسلام
إذا تكلف ذلك وإن لم يجب
عليه لعدم استطاعته وضح
أحرامه لها بذلك ويسقط
عنها به فرض الحج
(سئل) عن رجل خرج
من بلده يريد للنسك مع
نية الإقامة ببندر جدة
شهرًا أو نحوه للبيع
والشراء فهل يباح له تجاوزة
المقات من غير أحرام لتحل
نية الإقامة بمكة أم لا تباح
له المجاوزة (فاجاب) بأن
من بلغ ميقاتا يريد أن يسكن
تجز مجاوزته بغير أحرام
وأن قصد الإقامة ببندر بعد
المقات شهرًا مثلا للبيع
ونحوه إلا أن يقصد الإقامة
بالبندر المذكور قبل
الأحرام (سئل) عن قوله
صلى الله عليه وسلم في
حديث الحج خرج من
ذنوبه كيوم ولدته أمه هل
المزاد به ففران كل الذنوب
حتى التبعات أم غير ذلك
أفتونا في ذلك بأقوال العلماء
معزوة وهل ما في فتاوى
الشيخ ذكره في ذلك معتقد
أم لا (فاجاب) بأن المراد
غفران الذنوب صفاتها
وكبارها حتى التبعات في
خبر رواه الطبراني في الكبير
والنزار وابن حبان في
صحيحه عن ابن عمر وأما
وقوفك عشية عرفة فإن
الله تعالى يهبط إلى سماء
الدنيا فيباهي بكم الملائكة
فيقول عبادي جاؤني شعنا
غبرا من كل فج عميق يرجون

وسلم ولا عن أحد من أصحابه (وسئل) نفع الله به بما صورته إذا غم هلال شعبان فأكملنا
العدة ثلاثين فجاء جماعة من محل بعيد مختلف مطلعهم مع مطلع البلدة التي غم فيها هلال شعبان
وشهدوا برؤية الهلال ليلة الثلاثين فأثبت حاكم حنفى الهلال بشهادتهم فهل يلزم الشافعى بقضاء
اليوم الذى أظفره على ظن منه أنه من شعبان اعتمادا على أن الثبوت الواقع لدى الحاكم الحنفى
رافع للخلاف ويفطر يوم ثلاثين رمضان لو لم ير الهلال ليلة الثلاثين لا كالأحرام بمقتضى
الثبوت المذكور أولا يلزم بقضاء اليوم المذكور لأن العبرة في نحو ذلك بعقيدته واعتقاده أنه
لا عبرة برؤية الهلال بمحل مختلف مطلعهم مع مطلع البلد التي غم فيها الهلال فيجب عليه إمساك
يوم ثلاثين رمضان لو لم ير الهلال ليلة الثلاثين وما الحكم فيما لو ثبت الهلال لدى حاكم يرى ثبوته
بما لم يره الشافعى من قبول عيد وامرأة فهل يلزم الشافعى العمل بما ثبت لديه وإن كان خلاف
عقيدته أولا يلزمه لأنه يعتقد خلافه بينوا لنا ذلك بما فيه بسط أثابكم الله الجنة بمنه وكرمه
(فاجاب) بقوله حكم الحنفى في ذلك معتبر فيدار الأمر عليه ويجب على الناس العمل بقضيته كما
دل على ذلك كلام أئمتنا في مواضع منها قول المجموع ومحل الخلاف في قبول شهادة الواحد ما لم
يحكم بشهادته حاكم يراه والاوجب الصوم ولم ينقض الحكم إجماعا أه فإيجاب الصوم هنا
على العموم وعدم نقض الحكم بالإجماع صريح في أن حكم الحنفى في صورة السؤال كذلك حتى
يجب على الشافعية وغيرهم العمل بقضيته صوما وفطرا وقضاء ومنها قول الزركشى وغيره خلافا
لأن أبى الدم والسبكي لا يكفي قول الشاهد أشهد أن غدا من رمضان لاحتمال أنه اعتمد الحساب
أو كان حنبليا يرى إيجاب الصوم صحيحة ليلة الغيم قال في الخادم لأنه قد يعتقد دخوله بسبب
لا يوافق عليه المشهود عنده بأن يكون أخذه من حساب منازل القمر أو يكون حنبليا يرى
إيجاب الصوم ليلة الغيم أو غير ذلك أه فافهم قولهم لا يوافق عليه المشهود عنده أنه لو
وافقهم الحاكم على ذلك بأن كان قضية مذهبه اعتد بالشهادة المستندة إلى الحساب أو الغيم
وبالحكم المرتب عليها مع أن ذلك خلاف مذهبنا وحينئذ يستفاد من ذلك أن العبرة بعقيدة
الحاكم مطلقا فمضى أثبت الهلال حاكم يراه ولا ينقض حكمه بأن لم يخالف نصا صريحا لا يقبل
التأويل اعتد بحكمه ووجب على كافة من في حكمه العمل بقضية حكمه ومنها ما اقتضاه كلام
الدارمى واعتمده الزركشى من أن رمضان يثبت أيضا أى على الكافة بعلم القاضى ومعلوم أن القضاء
بالعلم منعه بعض المجتهدين ومع ذلك يلزم مقلديه العمل بحكم القاضى به كما اقتضاه صريح كلامهم
هنا وكلام المجموع السابق ومنها قولهم لا عبرة برؤية فبقى بعد حكم الحاكم قال الزركشى وهو
ظاهر فيمن جهل حال الشاهد أما العالم بفسقه وكذبه فالظاهر أنه لا يلزمه الصوم إذ لا يتصور منه
الجزم بالنية بل لا يجوز له أه فافهم أنا حيث لم نعلم استناد الحاكم إلى باطل في اعتقاده لزمننا
الجرى على مقتضى حكمه وأن بقيت عندنا رية فيه لحصول الظن بالاستناد إلى الحكم بخلاف
ما إذا علمناه استند فيه إلى باطل عنده فانه لغو منه فلا ظن فلم يجز الصوم حينئذ والله سبحانه وتعالى
أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن قول أم سلبة رضى الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الأشعبان ورمضان وقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت في شهر قط
أكثر منه صياما في شعبان كان يصوم شعبان الا قليلا وفي رواية بل كان يصوم شعبان كله فقد
صرحت هذه الأحاديث بصيامه كله أو أكثره وأن ذلك مندوب فما معناها وكيف الجمع بينها
وبين قوله صلى الله عليه وسلم إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ومن ثم أخذ منه أئمتنا تحريم
صوم ما بعد نصفه (فأجاب) بقوله يعلم جواب ذلك بما ذكرته في كتابي اتحاف أهل الإسلام

كمدد الرمل أو كقطر المطر
أو كزبد البحر لغفرتها
أفيضوا مغفورا لكم وأما
رميك الجمار فلك بكل حصاة
رميتها تكفير كبيرة من
الموبقات وأما طوافك
بالبيت فان تطوف ولا ذنب
عليك يأتي ملك فيضع يديه
بين كتفيك فيقول اعمل فيما
يستعمل فقد غفر لك فيما مضى
ورواه الطبراني في الاوسط
من حديث عبادة بن الصامت
بلفظ وأماوقوفك بعرفة
فان الله عز وجل يقول
للملائكة يا ملائكتي ما جاء
بعبادي قالوا جاؤك
يلتمسون رضوانك والجنة
فيقول الله عز وجل فاني
أشهد نفسي وخلقى اني قد
غفرت لهم ولو كانت
ذنوبهم عدد أيام الدهر
وعدد رمل عاج ورواه أبو
القاسم الاصبهاني بلفظ
وأماوقوفك بعرفات فان
الله تعالى يطلع على أهل
عرفات فيقول عبادي
أتوني شعائرا أتوني من
كل فج عميق فيأمرهم
بالملائكة فلو كان عليك
من الذنوب مثل رمل عاج
ونجوم السماء وقطر البحر
والمطر لغفر الله لك وقال
الزركشي والداميني بعد
ذلك الحديث هذا يقتضى
أنه تغفر الصغائر والكبائر
وقال شيخ الاسلام ابن حجر
وقوله رجع كيوم ولدته
أمه أى بغير ذنب وظاهره

بخصوصيات الصيام وحاصل عبارته ومنها صوم شهر شعبان عن عائشة رضى الله عنها ما رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا شهر رمضان وما رأيت في شهر أكثر منه
صياما في شعبان رواه البخارى ومسلم وفى أخرى لها لم يكن يصوم شهرا أكثر من شعبان فانه كان
يصومه كله ولمسلم فى رواية كان يصوم شعبان كله الا قليلا وللترمذى كان يصومه الا قليلا كان يصومه
كله ولا يبي داود كان أحب الشهور الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصومه شعبان ثم يصله رمضان
وللنسائي كان يصوم شعبان أو عامة شعبان وله أيضا كان يصوم شعبان الا قليلا وله أيضا كان أحب
الشهور الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصوم شعبان كان يصله رمضان وله أيضا كان يصوم
كله والمراد بكلمة معظمه فقد نقل الترمذى عن ابن المبارك أنه قال جائز فى كلام العرب اذا صام أكثر
الشهر أن يقول صامه كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد تعشى واشتغل ببعض أمره قال الترمذى
وكان ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك اه وهو جمع حسن لضرورة الجمع به بين الحديثين وان
شنع بعض المحققين على أبى عبيدة فى قوله ان كلا تأتى بمعنى الا أكثر وكان بعضهم أخذ من ذلك قوله
ايتان كل بمعنى الاكثر مجاز قليل الاستعمال اه وعليه فقريته المجاز الخبر الصحيح عن عائشة
رضى الله عنها ما علمته أى النبى صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان وفى رواية عنها
صحيحة أيضا ما رأيت صام شهرا كاملا منذ قدم المدينة الا رمضان وجمع بعضهم بجمع آخر حسن
أيضا وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان تارة يصومه كله وتارة يصوم أكثره لثلاثتهم وجوب كله وقد
أشار الى هذين الجمعين ابن المنير بقوله يحمل قولها كل على المبالغة والمراد الاكثر أو قولها الثانى
متأخر عن الاول فاخبرت عن أول أمره بأنه كان يصوم أكثره ثم عن آخر أمره بأنه كان يصومه كله اه
نعم ما أشار اليه الثانى بقوله تارة هذا وتارة هذا أولى اذ لا دليل على الترتيب الذى ذكره
ابن المنير واختلف فى حكمة كشاره صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان مع ان صوم المحرم افضل
منه فقيل كان يشتغل عن سوم الثلاثة أيام من كل شهر بسفر او غيره فيقضيها فى شعبان لخبر فيه
لكنه ضعيف بل قيل موضوع واستشكل بما فى خبر مسلم عن عائشة رضى الله عنها انها لم تعلمه
أفطر شهرا كله حتى توفى ولا اشكال فانه يصدق بان يصوم من بعض الشهور دون ثلاثة فما بقى
يقضيه فى شعبان لان عمله صلى الله عليه وسلم كان ديمة وكان اذا فاتته شىء من زرافله قضاء كما فى
سنن الصلاة وقيام الليل فكذا كان اذا دخل عليه شعبان وعليه بقية من صوم تطوع قضاء فيه
وكانت عائشة رضى الله عنها تقضى معه أيام حيضها لانها فيما عداه مشغولة به والمرأة لا تصوم
وزوجها حاضر الا باذنه سواء فى ذلك النفل والفرض الموسع كقضاء رمضان بالنسبة لمن أفطره
لعذر وقيل كان يصنع ذلك تعظيما لرمضان لخبر الترمذى به لكنه غريب ويعارضه خبر مسلم
افضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم ولعل عدم صومه لاكثره او كله كشعبان انه كان يعرض له
فيه اعدار تمنعه عن ذلك بخلاف شعبان او ان الناس يغفلون عن شعبان كما يأتى ولذلك قال أئمتنا
صوم المحرم افضل الشهور بعد رمضان والاولى فى حكمة ذلك ما أشار اليه الخبر الصحيح عن اسامة
قلت يا رسول الله لم ارك تصوم شهرا من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذاك شهر يغفل الناس
عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فأحب ان يرفع عملى وانا صائم
وبقى له حكمة أخرى وكلام مبسوط فيها وفيما يتعلق بها بسطته فى الكتاب المذكور ثم هذه
الاحاديث لاتنافى الحديث المحرم لصوم ما بعد النصف من شعبان لان محل الحرمة فيمن صام بعد
النصف ولم يصله ومحل الجواز بل التنب فيمن صام قبل النصف وترك بعد النصف واستمر لكن
وصل صومه بصوم يوم النصف اولم يصله وصام لنحو قضاء او نذر او ورد والخبر الذى رواه احمد
وابو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه اذا اتصف شعبان فلا تصوموا حتى يكون رمضان

والتبعات وهو من أقوى الشواهد لحديث ابن عباس ابن مرداس المصرح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري أنه وحديث عباس بن مرداس أخرجه عبد الله ابن أحمد بن حنبل وفي زوائد المسند أن رسول الله ﷺ دعا عشية عرفة لأمته بالمغفرة والرحمة فأكثر الدعاء فأجابه الله عز وجل أن قد فعلت وغفرت لأمته إلا من ظلم بعضهم بعضاً فقال يا رب إنك قادر أن تغفر المظالم وتب المظلوم خيراً من مظلمته فلم يكن تلك العشية فلما كان من الغد دعا غداة المزدلفة فعاد يدعو لأمته فلم يلبث النبي ﷺ أن تبسم فقال بعض أصحابه يا رسول الله بأبي أنت وأمي ضحككت في ساعة لم تكن تضحك فيها فما أضحكك أضحكك الله سنك قال تبسمت من عدو الله ابليس حين علم أن الله عز وجل قد استجاب لي في أمي وغفر المظالم أهو يدعو بالشور والويل ويخو التراب على رأسه فتبسمت بما يصنع من جزعه وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير والبيهقي في السنن الكبرى وأخرجه ابن عدي وفيه أنك قادر أن تبسب المظلوم وتغفر لهذا الظالم فأجابه الله عز وجل أنه قد

صريح في ذلك واستشكل السبكي تعليل حزمة صوم ما بعد نصف شعبان بالضعف بأنه يلزمه تحريم صوم شعبان كله لأن الضعف يكون به أكثر وأجبت عنه في الكتاب المذكور وغيره بأن صيام الشهر جميعه أو أكثره يورث قوة على رمضان لأن الصوم حينئذ يصير مألوفاً للنفس وخلقا لها فلا يشق عليها تعاطيه وهذا من بعض حكم صومه صلى الله عليه وسلم شعبان كله أو أكثره وبالله التوفيق (وسئل) رضى الله عنه عن هلال رمضان هل يثبت بمستور العدالة أم لا (فأجاب) بأن المعتمد كما في المجموع وإن نازع فيه جمع أنه يكفي المستور وهو كما يعلم من كلامهم في النكاح من لا يعرف له مفسق من صلاح ظاهره (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه إذا شرطنا التعيين في الصوم الراتب كرواتب الصلاة ووقع الخطأ في التعيين كان صام تاسوعاء بالتعيين فإن بثبت رؤية الهلال حينئذ أنه عاشوراء أو صام ثامن ذي الحجة فإن أنه التاسع فهل يقوم ما صامه بالتعيين عن عاشوراء أو عن تاسع الحجة وهل المعتمد وجوب التعيين في ذلك أم لا (فأجاب) بقوله عبارتي في شرح العباب وقضية قول المصنف ويكفي في نقل الصوم مطلق نيته أن النفل الذي له سبب كصوم الاستسقاء بغير أمر الإمام والمؤقت كصوم الاثنين وعرفة لا يجب تعيينه أي تعيين نيته في الصوم لكن بحث في المهمات في الأول وفي المجموع في الثاني أنه لا بد من تعيينه كما في الصلاة وأجيب عن الثاني بأن الصوم في الأيام المتأكد صومها منصرف إليها بل لو نوى به غيرها حصلت أيضاً كتحية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها ومن ثم أفتى البارزى بأنه لو صام فيه قضاء أو نحوه حصل نواه معه أم لا وذكر غيره أن مثل ذلك ذلك مالو اتفق في يوم راتبان كعرفة يوم الخميس وفي المجموع لو نوى قبل الزوال قضاء أو نذراً فإن كان في رمضان لم ينعقد له صوم أصلاً والا إنني انعقاده فلا على نية الظهر قبل وقته وقضيته أنه يقع نفلاً من الجاهل فقط انتهت عبارة الشرح المذكور وبما يعلم أن التعيين في راتب الصوم ليس شرطاً لصحته من حيث وقوع مطلق الصوم لما تقرر أن القصد في الأيام المندوب صومها وجود صوم فيها وأحياؤها بهذه العبادة الفاضلة فهو نظير تحية المسجد لأن القصد منها تعظيم المسجد باشغاله بالصلاة وإنما هو شرط في الكمال ووقوع الصوم المخصوص كما أن التعيين في التحية إنما هو شرط لكمالها لا لصحتها فحينئذ من نوى في نحو يوم عرفة أو عاشوراء أو الاثنين مثلاً صوم يوم عرفة أو عاشوراء أو الاثنين حصل له كمال الصوم والفضيلة وكذا أن نوى ذلك والقضاء مثلاً بخلاف مالو اقتصر على نية غيرها كالقضاء فإنه يحصل له مانواه ويسقط عنه الطلب بالنسبة لخصوص الصوم المطلوب في ذلك الزمن نظير ما قررته في تحية المسجد وعلى أحد شقي هذا التفصيل يحمل ما مر عن المجموع من اشتراط التعيين إذا تقرر ذلك فحيث عين في نية صوم النفل شيئاً وأخطأ فيه سواء شرطنا التعيين أم لا خلافاً لما يوهمه كلام السائل نفع الله به من اختصاص ذلك بما إذا شرطنا التعيين فإن عذر في خطئه كما في الصورتين المذكورتين في السؤال صح الصوم ووقع له نفلاً مطلقاً لتعذر وقوع مانواه من تاسوعاء يوم عاشوراء ومن ثامن الحجة في اليوم التاسع منها وكان قضية ذلك بطلان النية من أصلها لكن لما عذر في غلظه اقتضى عذره بطلان خصوص صومه المعين لا عموم صومه نظير ما ذكره فيمن أحرّم بالظهر أو سنته مثلاً قبل الوقت ظاناً دخوله وهو لم يدخل في نفس الأمر فيبطل خصوص المعين وتقع الصلاة له نافلة مطلقة حتى يثاب عليها بخلاف مالو نوى تاسوعاء يوم عاشوراء مثلاً متعمداً فإن نيته باطلة من أصلها لتلاعبه كنية الظهر أو سنته قبل الوقت علماً بذلك (وسئل) رضى الله عنه عن نوى في الليل صوم القضاء وبعد الفجر التطوع فهل يحصل بذلك التطوع إن لم يكن عليه قضاء (فأجاب) بقوله إن ظن حال نية القضاء أنه عليه صحت نيته له بفرض كونه عليه وكذا

في الثمن وسكت عليه فهو صالح عنده وأخرجه ضياء الدين المقدسي في الاحاديث المختارة بما ليس في الصحيحين من طرق وقال البيهقي هذا الحديث له شواهد كثيرة قد ذكرناها في كتاب البحث اهـ وجاء ايضا عن عبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وزيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن زيد وقال الكرماني بعد ذلك الحديث فان قلت هل هو عام في جميع الذنوب قلت هو عام في جميع ما يتعلق بحق الله تعالى لان مظالم الناس تحتاج الى استرضاء الخصوم اهـ ويمكن رجوعه الى ما قدمناه بمعنى أن حقوق الناس لا تسقط به بل يعوضهم الله عز وجل من الجنة وقال شيخنا شيخ الاسلام زكريا في فتاويه ظاهر الحديث انه يغفر له بذلك الصغائر والكبائر وقد جاء مصرحاً به في بعض الاحاديث لكن الاوجه حمله على غير الكبائر المتعلقة بالآدمي اهـ وقال الزركشي في قواعد ما ما ورد من اطلاق غفران الذنوب جميعها على فعل بعض الطاعات من هجر توبة كحديث الوضوء يكفر الذنوب وحديث من صام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ومن

لوشك ونواه احتياطاً نظير ما صرحوا به في وضوء الاحتياط من صحته بفرض أن عليه حدثاً ما لم يتبين الحال فان لم يظن أن عليه قضاء ولا شك فيه فنية القضاء باطلة فاذا نوى بعد الفجر التطوع مع عليه بطلان نيته الاولى صح له التطوع وأما نيته التطوع بعد نية القضاء وظنه صحته فهو كالتلاعب منه فلا يصح له التطوع وان بان أن لا قضاء عليه لفساد نيته التطوع وعدم جزمه بها وهذا كله ظاهر من كلامهم وقد صرحوا بأنه لو نوى آخر شعبان صوم غد عن رمضان ولم تصح نيته عن رمضان لعدم اعتمادها على ظن دخوله وبان أن اليوم من شعبان وقع له نفلاً مطلقاً ولا يعارض ما مر لانه هنا عازم على صوم الغد جازم به وانما هو متردد في أنه من رمضان أولاً فلم يقع عن رمضان لعدم جزمه بخصوصه ووقع عن النفل لانه لا منافى للنفل حال النية فتأمل (وسئل) نفع الله بعلمه عن حديث أن أيام البيض سميت بذلك لان آدم صلى الله على نينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وسلم لما هبط من الجنة اسود جلده فأمر بصيامها ففى اليوم الاول ابيض ثلث جلده وفى الثاني ثلثه وفى الثالث بقيته (فأجاب) بأنه موضوع كما قاله ابن الجوزي وان أخرجه جماعة (سئل) نفع الله به عن أكل نهاراً في رمضان عمداً ولم يفطر كيف صورته (فأجاب) بقوله النهار اسم لفرخ القطا وولد الجبارى كما أن الليل ولد الكروان والله أعلم (وسئل) نفع الله به عن صام تسعة وعشرين يوماً من شهر رمضان ثم أفطر ثم بلغه أنه أفطر يوماً من رمضان وان الشهر ثلاثون فهل يلزمه قضاء اليوم أولاً (فأجاب) بقوله اذا ثبت أن أهل بلده أو البلد القرية منه مطلعاً رأوا الهلال ليلة ثلاثين شعبان لزمه قضاء يوم على الفور وكذا لو أفطر يوم ثلاثين رمضان بالنسبة لرؤية أهل بلده ومن قرب مطلعهم من مطلعهم فيلزمه قضاء يوم لكن لا فوراً والله أعلم (وسئل) نفع الله به بما صورته ما تقولون فيما رجحوه من اشتراط العدالة الباطنة في هلال رمضان هل ذلك في صورة الثبوت الذى يتعلق بالوجوب العام به واما الحكم بالجواز والصحة في حق الاحاد فلا يشترط فيه العدالة الباطنة ولا الظاهرة كما اجاب بذلك بعض المتأخرين وقد قالوا انه يجب الصوم على من اخبره فاسق برؤية الهلال واعتقد صدقة هل هذا بالنسبة الى الحكم بالجواز والصحة في حق الاحاد كما تقدم ام المراد انه يجب ولا يجزى الا ان ثبت قبل الفجر انه من رمضان برؤية عدل شهادة او حكم حاكم بناء على اشتراط العدالة الباطنة فيه كما تقدم (فأجاب) بقوله الصواب ان اشتراط العدالة انما هو بالنسبة للثبوت الذى يتعلق به الوجوب العام اما ما يتعلق بالخاص فلا يشترط فيه الاعتقاد الصدق او ظنه على ما يأتى فحينئذ يصح منه ويجزئه سواء حكم قبل الفجر ان غدا من رمضان ام لا وعبرة شرح العباب لكن له اى كل منهما اى المنجم والحاسب اعتماده اى اعتماد معرفة نفسه كالصلاة ونقل ابن الصلاح عن الجمهور خلاف ذلك ضعيف ويجزئه كفى الروضة واصلاً وكذا في المجموع في الكلام على ما اذا اعتقد ان غدا من رمضان بقول من يثق به اجزأه فانه قال ومن ثم ان استناد الاعتقاد الى الحساب حيث جوزناه كذلك ونقله في الكفاية عن الاصحاب وصححه وصوبه الاستوى والزركشى وغيرهما كالسبكي لكن صحح في المجموع هنا ان له اى الحاسب ذلك وانه لا يجزئه عن فرضه كذا قيل وكلام المجموع ليس نصاً في تصحيح ذلك وانما هو ظاهر فيه فانه اخذ ذلك من كلام الراعى وسكت عليه وكأنه انما لم يعترضه لما سيصرح به في الكلام على النية من انه يجزئه كما مر عنه (ومن اخره ثقة برؤيته) وان لم يذكره عند القاضى (وظن صدقه) عبارة غيره واعتقد صدقه وبينهما تغاير وستأتى الاشارة اليه في صوم يوم الشك ويؤيد الثانى تعبير البغوى هنا بقوله ولو عقد قلبه من غير شك ان غدا من رمضان ونوى فان سمع من ثقة الخ فانه صريح في انه لا بد هنا من الاعتقاد الجازم وانه لا يكتفى بالظن ولا غلبته (لزمه صيامه) كما قطع

نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه ومن حج ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه ونحوه فحملوه على الصغائر فان الكبائر لا يغفرها غير التوبة ونازع في ذلك صاحب الذخائر وقال فضل الله اوسع وكذلك قال ابن المنذر في الاشراف في كتاب الاعتكاف في قوله صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه قال يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها وحكاه ابن عبد البر في التمهيد عن بعض المعاصرين له يريد به أبا محمد الاصيل الحديث ان الكبائر والصغائر تكفرها الطهارة والصلاة لظاهر الاحاديث قال وهو جمل بين وموافقة للمرجعة في قولهم ولو كان كما زعموا لم يكن للامر بالتوبة معنى وقد اجمع المسلمون على انها فرض والفروض لا يصح شيء منها الا بقصد ولقوله صلى الله عليه وسلم كفارات لما ينهن ما اجتنب الكبائر اه وحاصله ان الراجح أن المكفر بهذه الامور الصغائر دون الكبائر وهو وان كان عاما فيها مخصوص بغير الحج المذكور لما تقدم فيه من الادلة او انه حكم على مجموعها فلا ينافي ما قررناه من تكفير الحج المذكور لجميع الذنوب

به طائفة منهم ابن عبدان والبعوى والغزالي وأقرم في المجموع وغيره وعلم من ذلك ان من تواترت عنده رؤية رمضان أو شوال ولو من نحو فسقة أو كفار لزمه الصوم في الاولى قياسا على ذلك بل اول لان التواتر يفيد اليقين فهو اولى من اليقنة والفطر في الثانية وخرج بالثقة ما لو اخبره غير الثقة واعتقد صدقه فلا يلزمه بل يجوز له أخذا بما مر قريبا بل ظاهر قول جمع لو أخبره من يعتقد صدقه لزمه الصوم انه لا فرق في اللزوم عند اعتقاد الصدق بين الثقة وغيره ثم رأيت في كلام ابن الصباغ ما هو ظاهر في الجواز دون الوجوب وسيأتي صحة الاعتماد في النية على قول فاسق سكنت نفسه اليه انتهت عبارة شرح العباب واستفيد منها انه حيث لزمه الصوم لاعتقاده الصدق وكون المخبر ثقة ولا نزاع فيه وحيث جاز له لاعتقاده الصدق وكون المخبر غير ثقة يأتي في الاجزاء ما تقرر من كلام الروضة وغيره ومن يقول باللزوم في هذه أيضا يقول بالاجزاء ثم ما تقرر هنا ينافيه كلامهم في مبحث النية ومبحث صوم يوم الشك وجمع المتأخرون بين هذه المواضع الثلاثة بوجوه سبعة ذكرتها مع بيان ما في كل منها من نقد ورد في الشرح المذكور وتركت سوقها هنا لطولها وحاصل ما يتعلق بما في السؤال منها ما تضمنه قولنا في الشرح المذكور وانما لم يصح صوم يوم الشك عن رمضان اى مع انه معتمد فيه على قول من لا تقبل روايته وظن صدقه لانه لم يتبين كونه منه نعم من اعتقد ليلا صدق من قال انه رآه بمن ذكر يصح منه صومه بل يلزمه كما مر اول الباب وتقدم في الكلام على النية صحة نية معتقد ذلك ووقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه قيل فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة أى كما أشار اليه السبكي وغيره وحاصله حمل كلامهم في صحة النية على من ذكر على ما إذا تبين كونه من رمضان وهنا على ما إذا لم يتبين شيء فليس الاعتماد على من ذكر أى من نحو الصبيان في الصوم بل في النية فقط فاذا نوى اعتمادا على قولهم ثم بان كون غد من رمضان لم يحتج ليلا الى تجديد نية أخرى ومن ثم لم يذكروا هذا فيما ثبت به الشهر وانما ذكره فيما يعتمد عليه في النية وحيث فيعتمد في تصحيح النية على اخبار من يثق به ثم ان استمر الحال على ذلك فهو يوم شك فيحرم صومه ولا يجزئه وان بان من رمضان والا بان ثبت انه من رمضان قبل الفجر او بعده لزمه الصوم وصح وإن لم يكن جدد نية لان النية لما استندت إلى اخبار من يوثق به صحت ووقعت موقعها ونازع الاذرعى وغيره في هذا الجواب بما فيه نظر للمتأمل اه الغرض بما في الشرح المذكور (وسئل) نفع الله بعلمه عن خدباطن الاذن الذى يفطر الصائم بوصول العين اليه أهو ما لا يرى وما يرى في حكم الظاهر (فأجاب) بقوله لم أر أحدا حدده بشيء لكنهم ذكروا في نظيره ما يعلم منه حده وذلك أن ابن الرفعة وغيره نقلوا عن القاضي أنه متى دخل أدنى شيء من أصبعه في مسرته أفطر قال السبكي وهذا ظاهر اذا وصل الى المكان المجوف وأما أول المسربة المنطبق فلا يسمى جوفاً فينبغي ان لا يفطر بالوصول اليه اه وجزم به في الخادم وجريت على نظير ذلك في شرح العباب فقلت عقب قوله وباطن أذنه وينبغي حده بما يأتي في المسربة انه لا بد من الوصول الى المجوف دون أول المنطبق اه ويقاس بذلك باطن الذكر أيضا وقد ذكروا انه لا يشترط مجاوزة باطن الحشفة والحلبة وعبارة الكفاية والجواهر يفطر بادخال ميل الى باطن حشفته فان قلت ينبغى ضبط باطن الاذن بما ضبطوا به باطن الفرج وهو ما لا يجب غسله فحيث جاوز ما يجب غسله وهو أول المنطبق أفطر نظير ما قالوه في باطن الفرج وكأن هذا هو الذى نظر اليه السائل في الضبط بالرؤية وعدمه قلت فرق واضح بينهما لان القياس ان ما يجاوز المنطبق من الشفرين باطن لكن لما كان يظهر عند الجلوس على القدمين أحقوقه بالظاهر ولم يحكموا بالفطر

الا عند مجاوزة هذا الظاهر فلا ضابط هنا غيره وأما الأذن فما قبل المنطبق ظاهر حسا وقياسا كما قبل المسربة فناسب ان يلحق بها في ان ما جاوز أول المنطبق الى المحجوف جوف ومالا فلا فئامله (وسئل) نفع الله به عن حديث ان في الجنة نهرا يقال له رجب ماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل من صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النهر وحديث من صام من كل شهر الخميس والجمعة والسبت كتب له عبادة سبعمائة سنة وحديث من صام يوما من رجب كان كصيام شهر ومن صام منه سبعة أيام أغلقت عنه أبواب جهنم السبعة ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له أبواب الجنة الثمانية ومن صام منه عشرة أيام بدلت سيئاته حسنات هل هي موضوعة أم لا (فاجاب) بقوله ليست موضوعة بل ضعيفة فتجوز روايتها والعمل بها في الفضائل قال الحافظ ابن حجر في الاول ليس في اسناده من ينظر في حاله سوى منصور الاسدي وقد روى عنه جماعة لكن لم أر فيه تعديلا وقد ذكره الذهبي وضعفه بهذا الحديث وقال في الثاني له طرق بلفظ عبادة ستين سنة وهو أشبه ومخرجه أحسن واسناده أشد من الضعيف قريب من الحسن والثالث له طرق وشواهد ضعيفة يرتقى بها عن كونه موضوعا والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن عيد في قرية ثم وصل لقرية أخرى قرية وأخبر أهلها بذلك فهل يقبل خبره او يوقف الى اخبار من يحصل به التواتر او من تحصل به الشهادة ولو صام في قرية فوصل لقرية أخرى فهل يجب الصوم على اهل القرية بخبر واحد او اثنين او لا حتى تحصل الشهادة وهل يفرق بين ما اذا كان البلد الذي عيد او صام فيه من المدن والامصار والقرى واذا ارسل قاضي بلد رقعة الى قاضي بلد بثبوت رؤية الهلال عنده فهل يجوز الصوم اعتمادا على الرقعة او لا بد من شاهدين معها (فاجاب) بقوله قد وقع من منذ سنين في زيد حرسها الله تعالى الافطار من رمضان باخبار عدل فاختلف علماء أهل هو جائز بل واجب او هو حرام وطال اختلافهم وكثرت فتاويهم وتصانيفهم فيها نقيا واثباتا حتى ارسلوا يستفتون منا عن ذلك بمكة وكان مجاوزا اذ ذاك شيخنا الامام ابو الحسن البكري رضى الله عنه وارضاه وجعل جنات المعارف متقلبه ومشواه فاختلف جوابي وجوابه ولما عرض عليه ذلك قال لازالت المشايخ وتلامذتهم يختلفون ولا عتب في ذلك ألا ترى الى ما وقع للاسنوى مع تلامذته والبلقينى مع تلامذته وغيرهما وقد بسطت حاصل ما اجبت به في شرحي الكبير على الارشاد وحاصل عبارته وبحوث الاذرعى انه يكفى بالعلامة الظاهرة الدالة كروية اهل القرى القريبة من البلد الكبير القناديل المعلقة ليلة اول رمضان بالمنائر كما هو العادة واعتمده من بعده وقياسه الاكتفاء بروية قناديل المقبرة فجر يوم العيد ثم رايت الشارح اى الشمس الجوجرى وابن قاضي عجولون افتيا بذلك وقيده الشارح بما اذا كثرت القناديل بل كثرة لا يحتمل معها النسيان بوجه وهو ظاهر وشيخنا زكريا سقى الله عهده افاق بانه لا يجوز الفطر بذلك قال لان الاصل بقاء رمضان وشغل الذمة بالصوم حتى يثبت خلافه شرعا اه ويتعين حمله على ما اذا لم يحصل للرأى بذلك اعتقاد جازم والا فالوجه وجوب الفطر ومن ثم خالف الشيخ بعض اكابر اصحابه فاقتى بان من حصل له اعتقاد جازم بدخول رمضان من العلامات المعتادة لذلك وجب عليه الصوم ومن حصل ذلك الاعتقاد بدخول شوال من العلامات المذكورة لزمه الفطر عملا بالاعتقاد الجازم فيهما اه وبما تقرر يعلم ان اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر وقول الرويانى لا يجوز الاعتماد في الفطر آخر النهار على اخبار العدل ضعيف ولا يفرق بان آخر النهار يجوز الفطر فيه بالاجتهاد بخلاف آخر رمضان لان الاجتهاد يمكن في الاول دون الثانى اذ من شرطه العلامة وهي موجودة في ذاك لا هذا وحيث قلنا بجواز الفطر او وجوبه ولم يثبت عند الحاكم

عدم فواته به وقضيته أنه
 لا يفوت بالتأخير ولذا قالوا
 ان من حضر المسجد وعليه
 فاتة أو وجد الناس في
 مكتوبة أو خاف فوت
 فريضة أو سنة مؤكدة قدم
 ذلك على الطواف بل لو
 أقيمت الصلاة في أثانته قدم
 الصلاة ويندب للمرأة الجميلة
 أو الشريفة والخنثى تأخيره
 الى الليل ومن له عذر يبدأ
 بأزائه (سئل) هل له أن
 يطوف أسبوعين أو أكثر
 بنية واحدة في النفل (فأجاب)
 بأن مطلق النية انما يكفي
 لاسبوع واحد (سئل) هل
 يسن تقبيل اليد عند
 الإشارة الى الركن اليماني
 إذا عجز عن استلامه (فأجاب)
 نعم يسن (سئل) هل يسن
 الغسل للوقوف بعرفة قبل
 الزوال أم بعده (فأجاب)
 بأنه يسن ولو قبل الزوال
 ولهذا قال في التنبيه فاذا
 طلعت الشمس على ثبير سار
 الى الموقف واغتسل للوقوف
 وأقام بنمرة فاذا زالت
 الشمس خطب وقول ابن
 الوردى في بهجته وللوقوف
 في عشي عرفة لا يخالف
 هذا لان قوله في عشي عرفة
 متعلق بقوله للوقوف (سئل)
 هل تمتد ايام التشريق لمن
 وقف اليوم العاشر غلطا أو
 يكون يوم النحر في أحكامه
 هو ثاني يومه (فأجاب) بأن
 مقتضى كلامهم أن يوم
 النحر الحادي عشر وان أيام

وجب اخفاؤه لئلا يتعرض لمخالفته وعقوبته ثم رأيت النووي رحمه الله وغيره ذكروا عن القفال
 واعتمدوه أن لوجة المفقود اذا أخبرها عدل بموته أن تتزوج فيما بينها وبين الله تعالى وهذا
 صريح فيما تقرر من جواز الفطر لمن أخبره عدل بدخول شوال بل هذا أولى لان ذاك حق آدمي
 ويتعلق بالأبضاع المختصة بمزيد احتياط وقاطع للعصمة التي الاصل بقاؤها ومع ذلك أثر خبر العدل
 فيه فما نحن فيه أولى ولا نظر لما توهم من أنه انما اثر ثم لئلا يطول ضررها وانتظارها لان الموت
 قد يعسر اثباته لان اطلاقهم بتأثيره يدل على عدم نظرهم لخصوص ذلك وزعم ان ذلك باعتبار ما من
 شأنه غير صحيح أما في الموت فواضح اذ ليس من شأنه انه يعسر اثباته واما التضمر فيما ذكر فلم
 يعولوا عليه في مسائل كثيرة كافي انقطاع الدم لعارض والغية مع جهل يساره واعساره فانه لا يجوز
 لها حينئذ الفسخ مع تضررها بما لا يطاق ولا نظر أيضا لاتهام الرائي في اخباره بذلك لجره جوازه
 الفطر لنفسه لانه لا عبرة بهذا الجران سلم والا فلا جر لانه بالنسبة لنفسه يلزمه الفطر سواء قلنا
 يعمل بخبره أم لا فلا تهمة أصلا فافتاء بعض من تقدم من اهل اليمن باطلاق انه لا يجوز الفطر الا
 بشهادة عدلين نظرا لذلك غير صحيح لما تقرر وما يؤيد ما قدمته ما دل عليه صريح عبارة الروضة
 وأصلها من أن للحاسب والمنجم العمل بحسابهما في الصوم والفطر فاذا جاز لها العمل به في الفطر
 فلا أن يجوز بل يجب العمل باخبار العدل لما مر بالأولى وتخصيص بعضهم جواز العمل لهما بالصوم
 يردّه عبارة الشيخين كما يعلم بنظرها وتصريح الاصحاب كالشافعي رضي الله عنه بأن شوالا لا يثبت
 الا بعدلين وان ذلك من باب الشهادة لا الرواية مفروض كما يعلم ذلك من مجموع كلامهم في
 ثبوته بالنسبة لعموم الناس وليس الكلام فيه انتهت عبارة شرح الارشاد وبها يعلم ان المدار
 في الصوم والفطر بالنسبة لسائر الناس على العموم بالثبوت عند الحاكم وهو بعدل في الصوم
 وبعدلين في الفطر او بعدد التواتر وبالنسبة لبعض الناس على الرؤية او الاعتقاد الجازم
 بأخبار عدل او فاسق وقم في القلب صدقه او بقرينة لا تتخلف عادة كالفناديل السابق ذكرها
 وكرقة القاضي المذكورة آخر السؤال اذا استحال عادة تزويرها او نحوه (وسئل) نفع الله
 به عن عليه عشرة ايام من رمضان وصام عنها خمسة وافطر في كل يوم متعديا هل يتضيّق صوم
 الخمسة كلها او يوم واحد (فأجاب) بقوله الظاهر ان مراد السائل بما ذكره انه شرع في القضاء
 ففى اول يوم من شروعه فيه افطر ثم في تاني يوم افطر ايضا وهكذا وحينئذ فالوجه انه ان نوى
 بكل يوم شرع فيه ثم افسده انه عن يوم معين بما عليه لزمه الفور في الخمسة لان كلا
 منها وقع قضاء مستقلا عن يوم مغاير لغيره وان نوى ان الثاني قضاء عن الاول الذي افسده
 وهكذا لم يلزمه الفور الا في يوم واحد أخذما ذكره في الحج انه لو تكرر افساده للقضاء
 المتعدد لم يلزمه الا قضاء واحد وان اطلق فظاهر كلامهم فيمن عليه صلوات واطلق قضاء واحداً
 يقع عن اول مقضية عليه انه لا يلزمه الفور الا في قضاء واحد ايضا لان كل يوم شرع فيه وافسده
 من غير نية كونه قضاء عن يوم مخصوص لا ينصرف الا للاول فهو لم يتكرر منه فساد لأقضية
 متعددة بل لقضاء واحد (وسئل) رضى الله عنه ما معنى حديث البيهقي من فطر صائما كان له
 أجر من عمله (فأجاب) بقوله المشهور في لفظ الحديث ان اجر مضاف لمن الموصولة وأما
 تنوينه وجعل من جارة فقد افسده الجلال السيوطي بانها اما بعضية والضمير للصائم وهو مناف
 للاخبار الآتية ان المفطر له مثل أجر الصائم لا بعضه أو والضمير للتفطير المفهوم من فطر ففساده
 ظاهر واما سببية والضمير للصائم ووجه فساده ان الانسان لا يؤثر بسبب عمل غيره وانما يؤثر بسبب
 عمل نفسه او للمفطر لم يصح اعتلاق ما بعده به في رواية اخرى عند البيهقي ايضا وهو قوله من غير

التشريق ثلاثة بعده فقد قال المتولي ان وقوفهم في العاشر يقع أداء لاقضاء لانه لا يدخله القضاء اصلا وقد قالوا ليس يوم الفطر اول شوال مطلقا بل يوم فطر الناس وكذا يوم النحر يوم يضحي الناس ويوم عرفة اليوم الذي يظهر انه لم يمتع عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس رواه الترمذي وصححه وفي رواية للشافعي وعرفة يوم يعرفون لكن قال بعض المتأخرين هل يتعين الوقوف بعد الزوال أم يجوز في جميع النهار وفي جوازه قبل الزوال نظر وهل يمتد إلى طلوع الفجر في اليوم الحادي عشر وهل يفوت رمي جمرة العقبة وإذا أراد ان يضحي في اليوم الزائد هل يجوز وإذا اراد ان يضحي في العاشر هل يمتنع لانه محسوب عليهم يوم عرفة أو يجوز نظر ان أنه في نفس الامر يوم أضحية ثم قال رأيت في الاستدكار للدارمي أنهم اذا وقفوا العاشر غلطا حسبت أيام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم وان وقفوا الثامن وذبح يوم التاسع ثم بان ذلك لم يجب إعادة التضحية وعلى هذا فلا يقيمون في الاثلاثة أيام خاصة (سئل) هل يفهم من قول النووي في مناسكه

أن ينقص من أجر الصائم شيئا اه وفيه نظر وما المانع من أنها للبعضية والضمير للصائم والمأثلة من حيث أصل الثواب دون المضاعفة لثلاث يلزم تساوى الصائم ومفطره في فوائد الصوم وثوابه وهو بعيد أول السببية والضمير للتفطير والتقدير كان له اجر من أجل تقطيره له او للصائم والتقدير كان له اجر من أجل وجود عمل للصائم وهو صومه الذي يثاب عليه ويستفاد من هذا التقدير فائدة جليلة هي أن الصائم لو لم يحصل له ثواب على صومه لارتكابه فيه ما يبطل الثواب كالغنية وقول الزور كما صح في الخبر لم يحصل للمفطر ثواب كما اقتضاه ما يأتي في الاحاديث كان له مثل اجره فحيث لا أجر له لا ثواب لمفطره ويحتمل ان المراد له مثل اجر عمله لو فرض له أجر فيؤجر المفطر وان لم يؤجر الصائم ثم اذا قلنا بالمشهور في ضبط الحديث فمعناه كان له اجر من عمل الصوم اي مثل أجره للاحاديث المصرحة بذلك ويستفاد من هذا تأييد لذلك الاحتمال الذي ذكرته لان عدوله عن قوله كان له اجر عمله اي الصائم الذي فطر الى من عمله الاعم منه لا بدله من فائدة هي حصول ثواب مثل اجر الصوم للمفطر سواء كان للصائم الذي فطره ثواب ام لا ويصح أن يكون المعنى كان للمفطر اجر من عمل التفطير مقتديا به في ذلك للخبر الصحيح من سن سنة حسنة فله أجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه قد يفترض رمضان وسط جمادى (فاجاب) بقوله جمادى عند العرب الشتاء كله (وسئل) نفع الله بعلومه عن صوم ثالث عشر الحجة لمن يعتاد صوم ايام البيض هل يسقط بفقد يومه او يصوم السادس عشر عنه كما قاله بعض المتأخرين فهل هو احتياط او قضاء أو نياية وكيف يقوم عنه اذا فات محله (فاجاب) بقوله ممن صرح بانه يصوم السادس عشر عوضا عن الثالث عشر في شهر الحجة العز بن عبد السلام وتبعوه قالوا لان صوم ثالث عشره حرام فكان السادس عشر عوضا عنه ووجه ذلك ان بعض البيض فات بعذر فشرع تداركه توسعة في حصول ثوابه لتاكد صومها بل قيل انها كانت واجبة أول الاسلام ثم نسخ وجوبها بصوم رمضان وبقي نذرها متاكدا وهذا باعتبار الكمال والاقصد صرحوا بانه يحصل أصل السنة بصوم ثلاثة من الشهر غيرها والحديث الصحيح عن عائشة رضى الله عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبالي من أى أيام الشهر يصومها صريح فيما قلناه فحينئذ اندفع استبعاد السائل لذلك بقوله وكيف الخ (وسئل) نفع الله به عن رؤية الهلال اذا قلنا ان القرب والبعد باختلاف المطالع واتحادها هل يلزم منه ان يظهر تفاوت بل أهل البلدان الشرقية والغربية في اول الشهر وآخره ولم يشتهر من أهل البلدان الثانية الا الاتفاق ما السبب في ذلك هل هو كون الاختلاف لا يظهر في الربع المعمور بكثير أولا فان قلم بالاول فلاى شيء الاختلاف بين الاثمة في ترجيح اختلاف المطالع واتحادها ومسافة القصر (فاجاب) بقوله نعم يلزم منه ذلك فقد صرح السبكي والاسنوى بان المطالع اذا اختلفت فقد يلزم من رؤيته في بلد رؤيته في الآخر من غير عكس اذ الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل دخوله في الغربية وحينئذ فيلزم عند اختلافها من رؤيته في الشرقى رؤيته في الغربى من غير عكس وأما عند اتحادها فيلزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر ومن ثم اقي جمع بأنه لو مات أخوان في يوم واحد وقت زواله وأحدهما بالشرق والآخر بالمغرب ورث المغربي المشرقى لتقدم موته وإذا ثبت هذا في الاوقات لزوم مثله في الالهة وأيضا فالهلال قد يكون في الشرق قريب الشمس فيستره شعاعها فاذا تاخر غروبها في المغرب بعد عنها فبرى والاختلاف بين الاثمة في هذه المسئلة منتشر يجمعه ستة آراء أحدها اذا رؤى ببلد لزوم جميع أهل الارض فمن علم برؤيته بمحل قبل رؤية محله لزومه القضاء اي وينبغي نذبه له على الاصح خروجها من الخلاف ثانيها يلزم أهل اقليم بلد الرؤية ثالثها من وافقهم في المطلع رابعها يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض خامسها يلزم من على

الوقوف في العاشر لطائفة
يسيرة للحجيج العام لم
يجزئهم انه يجزئ جميع
الحجيج وان قل اذا وقع
الغلط لجميعهم او لا يدمن
كثرهم مطلقا كما هو مقتضى
عبارة المنهاج (فأجاب) بأنه
لا يجزئ ووقوف الحجيج في
العاشر الا ان كثروا على
وفق العادة وعبارة المناسك
المذكورة تفيد ما ذكرناه
اذ قوله لا للحجيج العام اي
الكثير ففي كعبارة المنهاج
وغيره (سئل) هل المعتمد
فيمن نفر الاول قبل رمي
يومه ثم عاد عدم اجزائه
مطلقا التفصيل فيجزئه
ان رمي قبل غروب شمس
يومه والا فلا يجزئه مالم
تخرج ايام التشريق
(فأجاب) بأن المعتمد اجزاء
رميه قبل غروب شمس
يومه (سئل) هل المعتمد
جواز النفر الاول قبل رمي
يومه (فأجاب) بأن المعتمد
عدمه (سئل) ما معنى قولهم
يجب الترتيب بين اليوم
الاول والثاني فيمن ترك
رمي يوم النحر مع انه لو قصد
يومه انصرف الى اليوم الذي
قبله (فأجاب)

يباض بالاصل
(سئل) هل يتعقد احرام
من قال ان كان زيد محرما
الآن فقد احرمت احراما
مطلقا ام لا يتعقد للتعلق
كما لو قال ان كان محرما فقد
احرمت فلم يكن محرما
(فأجاب) بأن المذكور

دون مسافة القصر سادسها يلزم بلد للرؤية فقط واستدل القائلون بالاول المنقول عن أكثر العلماء
بان الارض مسطحة مبسوطة فعدم الرؤية في البعيد لعارض لالعدم الهلال ورد بان من المعلوم أن
البلاد مختلفة الطلوع والغروب للشمس والقمر فقد يحصلان في محل دون آخر فينط كل محل برؤية
أهله كما علق طلوع الفجر والشمس وغروبها بالمطالع ولا يضرب ما يلزم على ذلك من الرجوع لقول
الحاسب والمنجم لانه في أسرتابع خاص والتوابع والامور الخاصة يقتصر فيها ما لا يقتصر في الاصول
والامور العامة قال في الانوار والمراد باختلافها أن يتباعد البلدان بحيث لو روى في أحدهما لم ير
في الآخر غالبا اه وفيه شيء بينته في شرح العباب قال التاج التبريزي ورؤيته في بلد توجب ثبوت
حكمها الى أربعة وعشرين فرسخا لانها في أقل من ذلك لا تختلف قال أبو شكيل وعدن وزيد
وما والاها من برعمج منحد المطالع وعدن وصنعاء وما والاها من الجبال وتعز مختلفة اه (وسئل)
نفع الله به عن نوى احتياطا في الليل الصوم عن قضاء رمضان ان كان عليه قضاء رمضان والا فعن
الفدية فاذا لم يكن عليه قضاء فهل يكون عن الفدية أولا واذا كان عليه قضاء في الحقيقة فهل يحصل
القضاء مع هذا التردد وعدم الجزم أولا وهل الافضل للتطوع بالصيام أن ينوى القضاء احتياطا
أو التطوع فاذا نوى القضاء فهل يحصل التطوع ان لم يكن عليه قضاء أم لا واذا نوى صوم القضاء
في الاثناين والخميس مثلا فهل تحصل له السنة ايضا أم لا (فأجاب) بقوله ذكر النوى رحمه الله في
مجموعه انه لو علم أن عليه صوما وجهل سببه من كونه قضاء عن رمضان أو نذرا أو كفارة كفاه أن
ينوى الصوم الواجب عليه للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عنها فانه يصلي الخمس
وتجزئه عما عليه ويعذر في عدم جزئه بالنية للضرورة وانما لم يلزمه هنا صوم ثلاثة ايام ينوى يوما
عن القضاء ويوما عن النذر ويوما عن الكفارة لان الذمة هنا لم تشتغل بالثلاث والاصل بعد الاتيان
بصوم يوم بنية الصوم الواجب براءة ذمته عما زاد بخلافه فيمن نسي صلاة من الخمس فان ذمته
اشتغلت بجميعهن يقينا والاصل بقاء كل منها أشار اليه السبكي وتبعه الزركشي وغيره وقضيته أنه لو
فرض هنا أن ذمته اشتغلت بصوم الثلاث وأتى باثنين منها ونسي الثالث لزمه الثلاثة وهو متجه وانما
لم يكتفوا ثم بنية الصلاة الواجبة كما هنا لان ما هنا أوسع ألا ترى أنه لا يشترط هنا نية الفرضية ولا
مقارنة النية للصوم ولا يخرج منه بنية تركه بخلاف الصلاة نعم لو علم أن عليه صلاة واجبة ولم يدر
هل هي مكتوبة أو مندورة كفاه نية صلاة واجبة كما بحثه بعضهم قياسا على ما تقر في الصوم اذا
تقرر ذلك علم منه أن من علم أن عليه صوما واجبا وشك هل هو قضاء أو كفارة جازله أن ينوى
الصوم الواجب وان لم يعينه للضرورة واذا جازله هذا الابهام جازله أن ينوى القضاء ان كان والا
فالكفارة ولا يضرب هذا التردد لما تقرر من الضرورة وما يصرح بذلك قولهم في الزكاة لو نوى زكاة
ماله الغائب ان كان باقيا والا فعن الحاضر صح ووقعت عن الحاضر ان بان الغائب تالفا قالوا ولا
نظر للتردد في عين المال بعد الجزم بكونه زكاة ماله وهذا بعينه يأتي في مسئلتنا فيقال أولا لانظر
للتردد في عين الصوم بعد الجزم بكون أحدهما واجبا عليه وثانيا لو علم ان عليه الفدية وانما
الشك في القضاء كما هو ظاهر السؤال ان بان أن عليه القضاء وقع عنه والا وقع عن الفدية فان
قلت ما الفرق بين هذا ومالو نوى الوضوء للتلاوة ان صح الوضوء لها والا فللصلاة فان الواجهة عدم
 صحة هذه النية كما بينته في شرح العباب وبين هذا وقولهم لو نوى فرض الوقت ان دخل والا
فالفاقت لم يصح قلت أما الاول فالفرق بين مانحن فيه وبينه أنه فيما نحن فيه تردد بين شيئين
يحتاج كل منهما لنية بخلافه في صورة الوضوء فان التلاوة لا تحتاج لنية بل لا يصح الوضوء لها فاشتمل
أحد جزأي نيته على نية باطلة فلغت من أصلها على انه لا ضرورة هنا للتردد بوجه بخلافه في مسئلتنا

تعلق لاصل الاحرام فان
كان زيد محرماً فهذا المعاق
محرماً والافلا كالو قال ان
كان محرماً فقد احرمت
(سئل) هل يجزئه الطواف
وهو مطروح على بطنه أو
مستلق على ظهره والبيت
عن يساره (فاجاب) بانه
يجزئه طوافه لاسيما ان
كان معذوراً وان قال بعض
المتأخرين ان المتجه خلافه
(سئل) هل يجب على
الثائب في الرمي ان يرمى
عن نفسه الجمرات الثلاث
أو يكفي ان يرمى جمرة عن
نفسه ثم يرميها عن مستنبيه
وهكذا (فاجاب) بانه يجب
عليه ان يبدأ بنفسه فيرمي
عنها الجمرات الثلاث
ثم عن مستنبيه بعد (سئل)
هل يلحق بالحائض في
ترك طواف الوداع من به
جراحة نضاجة كالحقوه
بها في حرمة عبوره المسجد
واذا قلتم به فيأتى فيه
التفصيل بين أن ينقطع عنه
قبل مفارقة سور مكة أو
بعده (فاجاب) بانه يلحق
بالحائض في حكمها
النفساء والمستحاضة اذا
تفرت في يوم حيضها
ونحوهما عن يخشى تلويث
المسجد كذى الجراحة
النضاجة (سئل) عن قولهم
في ركعتي الطواف ولا تفوتان
الا بموته هل هو محمول على
من لم يصل شيئاً من فرض ولا
غيره بعد طوافه (فاجاب)
بانه لا يتعين حمل قولهم على
ما ذكر فقد صرحوا بان

كما مر وأما الثاني فالفرق فيه بذلك أيضاً أعني عدم الضرورة وبأن الصلاة يحتاط لها ما لا يحتاط لغيرها
ومما هو صريح أى صريح فيما ذكرته من الصحة في مسألة الصوم قول المجموع عن البغوى
وأره لو تيقن الحدث وشك في الطهارة فنوى رفعه إن كان عليه والا فالوضوء المجدد صح وضوءه وإن
تذكر انه كان محدثاً لاستناده لاصل بقاء الحدث عليه فليس وضوء احتياط وإن كان متردداً عنده
لمنع الصلاة بدونه وقوله والا فتجديد تصريح بالواقع على تقدير ان لحدث وبهذا يفرق بين هذا
ومما مر في مسألة المجموع المنقولة عن الروياني ويتأمل هذا يعلم أن مسألة الصوم أولى بالاجزاء منها
لان فيها ضرورة حقيقية وهنا لا ضرورة لانه يمكنه أن يحدث فيرتفع التردد فاذا جازت نيته تلك مع
امكان دفعه التردد فالولى أن يجوز نظيرها في مسألة الصوم لانه لا يمكنه دفع التردد لما تقرر أنه يعلم
ان عليه أحد الصومين ولا يعلم عينه واذا نوى ذلك تأدى به ما عليه من القضاء أو الكفارة ويؤخذ
من مسألة الوضوء هذه انه لو شك ان عليه قضاء مثلاً فنواه ان كان والا فتطوع صحت نيته أيضاً
وحصل له القضاء بتقدير وجوده بل وان بان أنه عليه والا حصل له التطوع كما يحصل له في مسألة
الوضوء وضوء التجديد بفرض أن لحدث عليه بل هذا أولى بالاجزاء لان الوضوء ثم واجب ولم
يؤثر فيه ذلك التردد لعدم الاحتياج اليه فالولى ان لا يؤثر في مسألة الصوم للاحتياج اليه وبهذا يعلم
أن الافضل لمريد التطوع بالصوم ان ينوى الواجب ان كان عليه والا فالتطوع ليحصل له
ما عليه ان كان فان قلت يتأني ذلك كله قول المجموع لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجزئه
عن القضاء قطعاً ويصح نقلاً في غير رمضان اه قلت لا يتأني ذلك ما قلناه بوجه لانه مفروض
فيمن عليه قضاء ييقن فلا موجب لاغتفار التردد فيه بخلاف ما قدمناه فان قلت لو قال آخر شعبان
وقد ظن دخول رمضان بخبر نحو فاسق نويت صوم غد عن رمضان ان كان منه والا فتطوع فان
منه لم يجزئه عنه قلت عدم الاجزاء هو وان كان معتمد الشيخين فقد أطال كثيرون من المتأخرين في
رده كما بينته لكن مع جوابه في شرح العباب وعلى كلامها فهو لا يتأني ما قدمته أيضاً لانه لا ضرورة
به الى هذا التردد لانه لو اقتصر على قوله نويت صوم غد أجزأه كما بينته ثم أيضاً مع الفرق بينها
وأما فيما نحن فيه فانه مضطر الى التردد فاغفر له للضرورة والمعتمد كما بينته في شرح العباب أن من
نوى صوم القضاء يوم الاثنين مثلاً فان نوى سنة صوم الاثنين مع ذلك حصل وأثبت عليها والا
لم يشب على الثاني لكن يسقط طلبه كما لو نوى فرض الظهر وتحية المسجد بجامع ان القصد ثم شغل
البقعة بصلاة وهنا شغل هذا الزمن بصوم

* (كتاب الاعتكاف)

((وسئل)) فسح الله في مدته لو تصور ان شخصاً يمكنه أن يقف على أصبعه فاعتكف واقفاً على
أصبعه معتمداً عليه فقط فهل يصح اعتكافه أولاً واذا قلتم بصحته فهل يشترط ان يكون جميع جسده
في المسجد أو يكفي كون بعضه في المسجد وبعضه خارجه واذا قلتم يكفي كون بعضه في المسجد
فهل يشترط ان يكون بعضه الذي في المسجد أكثر من بعضه الذي هو خارجه أو يكفي ولو كان
الخارج أكثر ((فاجاب)) بقوله حيث تصور اعتماد البدن على جزء منه وان صغر جداً وكان ذلك
الجزء في المسجد صح الاعتكاف كما يصرح به كلامهم في باب الاعتكاف والایمان ومحرمات الاحرام
وذكرهم الرجل واليد انما هو جرى على الغالب ولا فرق حيث اعتمد على ما ذكر بين ان
يخرج أكثر بدنه عن المسجد أولاً ((وسئل)) فسح الله في مدته عن قولهم لا يصح اعتكاف نحو
الجنب لحرمة المكث في المسجد عليه واورد على ذلك شيخ الاسلام في شرح الروض مالو اعتكف
في مسجد وقف على غيره دونه فانه يحرم عليه لبثه فيه مع صحة اعتكافه فيه كالتيتم بتراب

مغضوب ثم قال وقس على هذا ما يشبهه فما الجواب عن ذلك (فأجاب) بقوله يجب أن يكون ذلك بأن حرمة مكث نحو الجنب إنما هي من حيث كونه مسجداً المشترب في الاعتكاف فلم يمكن تصحيحه حينئذ بخلاف حرمة المكث في المسئلة التي أوردت فانها لأمر خارج وهو كونه ليس من الموقوف عليهم لا لاجل كونه مسجداً ونظير ذلك عدم أجزاء المسح على الخف الذي لبسه المحرم بخلاف الخف الذي من فضة أو ذهب لأن الأول حرام من حيث اللبس الذي لا يتحقق المسح على الخف إلا به بخلاف الثاني فإن حرمة للاستعمال الأعم لحصوله باللبس وغيره (وسئل) نفع الله به عن قولهم لا يصح الاعتكاف فيما وقف جزؤه شائماً مسجداً ويحرم المكث فيه على الجنب وإذا دخله متطهر سن له صلاة التحية فما الفرق (فأجاب) بقوله قد يفرق بعد تسليم سن التحية له وهو المتجه بأن المدار في حرمة مكث الجنب على مما سته لجزء من المسجد لما فيه من الإخلال بحرمة حينئذ وقد حصل ذلك فحرموا المكث فيما ذكر كما أفتى به ابن الصلاح وهل الوجه خلافاً للبارزى وفي صحة الاعتكاف على خلوص المسجد لأنه من خصائصه ولم يوجد ذلك فلم يصح وأيضاً فاختصاص الاعتكاف بالمسجد إنما هو لمزيد تعظيمه وحيث صح مع مماسة غيره كان فيه إخلال بذلك التعظيم فروعاً الإخلال بالحرمة ثم والإخلال بالتعظيم هنا ويفرق بين عدم صحة الاعتكاف فيه وندب التحية لداخله بأنه قد ماس جزءاً من المسجد فيسن له تحية ذلك الجزء الذي ماسه مبالغة في تعظيمه وإشارة إلى أن مماسة غيره لا تؤثر فيما طلب له من مزيد التعظيم ولوقلنا بصحة الاعتكاف فيه لكان معتكفاً في جزء غير مسجد وفيه من الإخلال بالتعظيم ما مراً ولا يمكن أن يقال فيما إذا صلى التحية أنه صلاها لجزء غير المسجد لأن الاعتكاف أمر حسي فلا يمكن تخصيصه بالمسجد مع مماسة بدنه لغيره بخلاف الصلاة فإنه يمكن تخصيصها بالجزء الذي هو مسجد دون غيره ويؤيد ما ذكرته فيما مر أنه لو أخرج المعتكف إحدى رجله من المسجد واعتمد عليهما ضر على الوجه وإن نظر فيه الأسنوى (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته بما لفظه رأيت في بعض التعاليق منسوباً للإمام البلقيني أنه قال لو وقف جذعاً للاعتكاف حرم المكث عليه وكذا السجادة أه كلامه هل قوله صحيح مؤيد بكلامهم أم لا (فأجاب) بقويه ما نقل عن البلقيني كلام مظلم اذ لم يبين كيفية وقف الجذع للاعتكاف ولا محل ذلك الجذع وقول المعلق وكذا السجادة يوهم أنه من كلام البلقيني وكل ذلك تأباه جلالة البلقيني وإنما مسألة السجادة كانت نقلت عن شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله أنه وقف سجاده مسجداً فكان ينوي الاعتكاف عليها في سفره للحج تقليداً لوجه ضعیف يرى صحة وقف المنقول مسجداً هذا ما نقل عن الشيخ وقد تتبعناه فلم نره صح عنه أصلاً وإنما هو شيء يلقي بين بعض الطلبة لاستغرابه وكل ذلك لاحقيقة له في المذهب ولا يعول عليه فلا يجوز لأحد العمل به ولا الاعتماد على ما في التعاليق التي لا يعلم حال كاتبها أو يعلم حاله وأنه غير موصوف بالعلم أو العدالة وكما من تعاليق يقع فيها غرائب يراها بعض من لا يعرف القواعد فيزل بها قدمه ويطغى بنقلها قلبه نعم غاية الأمر أن الإنسان لو نبى في ملكه مطبة أو أثبت فيه خشباً جاز له وقفه مسجداً على ما نقل عن بعض المتأخرين لأنه الآن مثبت فهو في حكم وقف العلودون السفلى مسجداً وهو صحيح (كتاب الحج)

(وسئل) رضى الله عنه ومتع بحياته عن شخص جوعل على أن يحج ويعتمر عن فلان فلان بكذا فآخبر الجعيل بأنه أحرم بالحج عن الشخص المذكور الذي جوعل لاجله وأخبر أنه وقف عنه بعرفة فهل يجب عليه الأشهاد بحضوره في عرفة في وقت الوقوف في مسألة الجعالة دون الإجارة كما أفتى به بعض أكابر فقهاء اليمن بالنسبة للجعالة دون الإجارة فارقا بين الإجارة والجعالة بفرق أم يجب

الاحتياط أن يصلحها بعد الفريضة (سئل) عمالو نوى ركعتي الطواف ليلاً مع سنة أخرى كسنة العشاء وتحية المسجد هل يسن له الجهر مراعاة لها أو السر مراعاة للسنة الأخرى (فأجاب) بأنه يتوسط بين الأسرار والجهر مراعاة للصلايتين (سئل) هل المتمدن في ترك حصاة من حصي الجمر كما قال ابن عجلال المد أن اختار الدم وإن اختار الصوم فيوم أو الإطعام فصاع قياساً على الشعرة الواحدة أو لا ينتقل عن الصوم إلا عند العجز (فأجاب) بأن المتمدن الأول (سئل) هل يجب عليه إعادة طواف الوداع إذا أطل بعد في الدعاء عند الملتزم أو لا لأنه مطلوب منه (فأجاب) بأنه لا يجب الإعادة (سئل) عمالو اعتمر شخص من أول النهار إلى آخره وآخر طواف كذلك فهل ما أتى به الأول أفضل كما جزم به السبكي أو ما أتى به الثاني حتى قال مالك والمزني لا يجوز الاعتبار في السنة الأمرة واحدة (فأجاب) بأن ما أتى به الأول أفضل فقد قال صلى الله عليه وسلم إلى العمرة كفارة لما بينهما وقال صلى الله عليه وسلم ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بينهما حجة مبرورة أو عمرة مبرورة وقال صلى الله عليه وسلم

وسلم عمرة في رمضان تعدل حجة معي وقد قال الشافعي رضي الله عنه ومن قال لا يعتمر في السنة الامرة واحدة خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه اعتمر عائشة في سنة واحدة مرتين واعتمر ابن عمر اوعاها مرتين في كل عام قال الشافعي في الاملاء واستحب للرجل ان لا يأتي عليه شهر الا اعتمر فيه وان قدر ان يعتمر في الشهر مرتين او الثلاث احببت له ذلك (سئل) عن خبر خرج هو واصحابه مهلين ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لاهدى معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا اه فان معناه أشكل علينا من حيث ان المناسب العكس (فاجاب) بان المناسبة فيه ظاهرة وهو أن الحج أكمل للنسكين ومن ساق الهدى تقربا أكمل حالا ممن لم يسقه فناسب ان يكون له أكمل النسكين وأما كون ظاهر الخبر ان الاهداء يمنع الاعتمار فغير مراد اجماعا (سئل) هل المعتمد انه يجب المكث في ميته مزدلفة كما قاله في شرح المنهج ام لا كما قاله في غيره (فاجاب) بان المعتمد انه يكفي المرور كوقوف عرفة كما صرح به جماعة وقال الاذري والظاهر حصوله بالحضور فيها ساعة من النصف الثاني نص

الاشهاد فيهما فان قلتم لا يجب الاشهاد فذاك وان قلتم بوجوبه فيهما أو في أحدهما فهل يكفي الاشهاد عليه انه حضر في ارض عرفة في وقت الوقوف وان لم يشهد ان وقوفه عن فلان الفلاني بل اذا أخبر بعد ذلك أن وقوفه كان عن فلان المذكور يقبل منه لان ذلك لا يعلم الا منه أولا يقبل منه ذلك لانه كان يمكنه الاشهاد حالة الوقوف مثلا أن وقوفه مثلا كان عن فلان ولم يفعل وكذا سائر أركان الحج غير النية وهل جميع ما ذكر يأتي في العمرة (فاجاب) رضي الله عنه بأن المعتمد الذي ذكرته في حاشية الايضاح انه يقبل بلايين قول الاجير حججت مالم يثبت انه كان يوم الوقوف ببغداد مثلا بخلاف ما لو قال له آخران حججت عن أبي فلان كذا فانه لا يقبل دعواه الحج الا بينة ويكون حلف المنكر على نفي العلم كذا ذكره الزبيلي ومراده بالبينه انه كان حاضرا بتلك المواقف في السنة المعينة لانه حج عن فلان لان ذلك لا يعلم الا منه ويؤيده ما ذكر في الجملة من قولهم في بابها لو اختلفا بعد فراغ العمل في الرد فقال العامل رددته وقال المالك جاء بنفسه صدق المالك اه فافهم انه لا يقبل دعوى العامل انه أتى بالعمل المجاعل عليه بل لابد من يمينه انه أتى به ويفرق بينه وبين الاجارة بان الاجير ملك الاجرة بالعقد وان كان ملكه غير مستقر فاذا ادعى مستأجره انه لم يأت بالعمل كان مدعيا عليه خيانة والاصل عدمها فصدق الاخير في نفيها يمينه غالبا وأما العمل في الجملة فلم يملك الجعل بل ولا يثبت له فيه شائبة حتى الا بعد ما شرط عليه من العمل كرد الآبق فاذا ادعى انه رد كان مدعيا على المالك بما لم يتحقق سببه فصدق المالك في نفي دعواه يمينه على قياس سائر الدعاوى التي هذا شأنها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته فيمن أوصى بحجة وزيارة بالقدم بان يأتي بهما النائب بنفسه فجاءه الوصى كذلك فحج ولم يزر بل استتاب من يزور عن الوصى لعذر أو دونه هل يستحق جميع الموصى به أو قسط الحج فقط أو يفرق بين أن يكون معذورا بنحو مرض حال الجملة فيستحق جميع المسمى وبين أن يطرأ العذر فلا يستحق الا قسط الحج كما في نظيره من الوكالة فلو أذن له الوصى في الاستئابة في الزيارة والحالة هذه هل يجوز ام لا وعليه هل يغرم أم لا وما تقولون فيما يسمى بالملزمة وذلك بان يوصى الشخص بقدر قليل لمن يحج عنه والحال انه لا يوجد من يعتنى بالتسيير بمثل ذلك من بلاد الموصى هل يصح ذلك او تبطل الوصية على ان الوصى قد يقول لشخص يعتنى بالحج اذا خرجت حاجا أو استنبت من يحج عن الموصى المذكور فلك كذا أو يقول لك في تركته كذا أو يقول عندي أو على أو يطلق هل يصح ويلزم الموصى دفع المسمى من التركة أو يلزم ذلك من ماله أو لا يستحق شيأ أصلا أو يستحق في بعض الصور دون بعض على أن من المعلوم المشاهد أن أرباب الملازم أي السائرين بها يستنبون هناك من لا يقوم بواجبها بقدر قليل من الاصل الذي هو قليل ويأخذون الباقي لانفسهم هل يحل لهم ما اخذوه ام هو من اكل المال بالباطل يفسق متعاطيه مع عليه بالتحريم وهل يأثم الوصى بذلك أيضا وينعزل ام لا ولو عاقد بينهما فقيه مع العلم بالحال هل يأثم وهل يجب عليه شيء ويقدم غرمه على الوصى والموصى ام لا وهل يشترط في الاستئابة في الحج والعمرة والزيارة ان يكون النائب عدلا كما نقل عن الاذري ام لا كما افتى به بعض المتأخرين بسطوا القول في ذلك (فاجاب) رضي الله عنه بان الموصى متى شرط في وصيته صريحا ان من يحج أو يزور عنه يأتي بذلك بنفسه وكذلك لو شرط ذلك لزوما بان قال بالقدم وعرفه المطرد التعبير بذلك عن الزام النائب بان يأتي بذلك بنفسه وجب على الوصى في هاتين الصورتين أن يستأجر من يحج ويوزر عنه اجارة عين او ان يجاعل من يفعل ذلك ويشترط عليه عدم الاستئابة فيه فان العاقل في الجملة يجوز له ان يوكل من يحصل العمل لكن لا مطلقا بل فيما يعجز عنه او

ولا يلق به ما لم يشترط عليه أن يتولى ذلك بنفسه فحينئذ لا يجوز له التوكيل فيه مطلقا كما هو ظاهر ولا يقال هذا شرط مخالف للعقد لانا نقول ليس مخالفا له لان العقد لا يقتضي جواز التوكيل بقيد المذكور الا عند الاطلاق وأما عند النص على أنه يفعل ذلك بنفسه فلا يقتضي جواز التوكيل لان الغرض يختلف باختلاف أعيان العاملين فحيث شرط على العامل أن يتولى العمل بنفسه اتبع شرطه ألا ترى أن الوكيل لا يجوز له التوكيل الا ان يحجز أو لم يلق به ما وكل فيه فهو كالعامل ولو شرط عليه الموكل أن يتولى ما وكل فيه بنفسه لم يحجز له التوكيل كما دل عليه كلامهم في الوكالة فقياسه أن العامل كذلك اذا تقرر ذلك فمتى استوجرت عين انسان أو جوعل على عين وشرط عليه عدم الاستئابة مطلقا فاستتاب من يزور عن الموصى لم يستحق هو ولا نائبه شيئا في مقابل الزيارة وانما الذي يستحقه الحاج قسط الحجة فقط سواء في ذلك استئتاب لعذر أو لغيره وسواء كان معذورا حال الجعالة أم لا وانما يستحق قسط الحجة مطلقا لوقوعها للحج جوعا عنه اجزاء وثوابا فهو نظير ما ذكره الشيخان في مسألة الصبي يموت في أثناء التعليم ومن ثم اعتمد جمع متأخرون قول ابن الصباغ لو جاعله على خياطة ثوب فحاط نصفه ثم سلبه للمالك فاحترق في يده استحق نصف المشروط فقوهم لا يستحق عامل الجعالة الجعل ٢ بالفراغ أو وقوع العمل مسلما لا ينال في ما ذكر لوقوع العمل فيه مسلما في البعض فاستحق بقسطه ولم يريدوا بذلك وقوعه جميعه بدليل مسئلتى الصبي والثوب المذكورين وانما احتزوا بذلك عن اختلال يقع في الاثناء يمنع من وقوع العمل من أصله مسلما وربما تقرر علم أنه لا يجوز للوصى أن يأذن له في الاستئابة فان أذن له فيها كان لغوا ولا غرم عليه فيما يظهر لان الزيارة وقعت للمباشر ولم تقع للموصى ولا للوصى ومن لا يقع العمل مسلما له لا غرم عليه كما دل عليه كلامهم في باب الجعالة هذا ان كان الاجير أو العامل عالما بفساد الاجارة أو الجعالة والا فالذى ينبغي أن له أجره المثل على الوصى أخذا من قولهم اذا لم نجوز الاستئجار للتطوع وقع عن الاجير ولم يستحق المسمى بل أجره المثل وقد استشكل السبكي بهذا قول الشيخين فيمن استأجر عن معصوب فبرى لا أجره له ووقع الحج له لا للمعصوب وأجبت في حاشية العباب عن ذلك بانه لا تقصير في مسألة المعصوب من المستأجر لان الاستئجار واجب عليه والبرء لم يحصل باختياره فاقتضى عذره عدم وجوب شيء عليه لانه لم يحصل منه تغرر للاجبر بخلاف المستأجر في قولهم المذكور فانه غير مضطر للاستئجار بل يحرم عليه ذلك ان علم امتناعه للتطوع فلم يعارض تغريره للاجبر شيء فوجب عليه مقابل ما أنفقه من منافعه من غير عذر وهو أجره المثل وحل استحقاق الاجير أجره المثل في قولهم المذكور ما اذا جهل الاجير الحال وظن الصحة اه وبه يعلم التفصيل الذى ذكرته في الوصى ولو جاعل الوصى من يحجز ويوزر ولم يشترط عليه أن يأتى بذلك بنفسه فالذى يظهر صحة الجعالة وان قلنا انه يجب عليه ان يشترط على العامل الاثبات بذلك بنفسه لان اجاب ذلك ليس لتوقف صحة المجاعة منه عليه بل لان فيه مراعاة لغرض الموصى واحتياطا في امر العامل حتى لا يوكل في ذلك واما اذا لم يشترط الموصى على من يحجز ويوزر عنه ان يأتى بذلك بنفسه فان استتاب من جاعله الوصى من يزور عن الميت لعجزه عن الزيارة بنفسه استحق اجرة الزيارة ايضا سواء كان عاجزا عند الجعالة ام طرا أعجزه بعدها وسواء أعمل النائب له تبرعا ام بعوض واما اذا استتاب مع قدرته على الزيارة بنفسه فانه لا يستحق شيئا من قسطها مطلقا واذا اوصى الشخص لمن يحجز عنه وعين اجرة قليلة فان وجد اجير يرضى لزم الوصى استئجاره وان لم يوجد احد يرضى بها بطلت الوصية ورجع المال المعين للورثة هذا ان لم يكن على الوصى حجة فرض والالزم الورثة الزيادة على ما عينه والاستئجار عنه باجرة المثل ثم اذا وجد من يرضى بما عينه واستأجره الوصى به فان قال ولك في

عليه في الام ونصر في الاملاء
والقديم انه يحصل بساعة
بين نصف الليل وطلوع
الشمس وعلى القولين يكفى
المروور كعرفة اه زاد في
قوته قوله وفي النفس منه
شيء ولعل هذا هو السبب
في قول الدميرى والمراد
يمكنشون في بقعة منها على أى
حالة كانت اه ولعله مستند
شيخنا رحمه الله في شرح
منهجه فانه حمل المكث في
كلامهما على ما يشمل المروور
بتجوز فلا مخالفة (سئل)
عمالو حج حجة الاسلام ثم
نذر الحج في العام الثالث
هل له أن يحجز في الثاني
تطوعا وعن غيره قيل نعم
وقيل له الحج عن نفسه دون
غيره ما المعتمد (فأجاب)
بأن المعتمد منهما وألها لعدم
دخول الوقت المنشور
(سئل) هل يجوز للاجبر
اجارة عين اذا عجز عن الرمي
الاستئابة فيه أم لا (فأجاب)
بانه يجوز له للضرورة (سئل)
عن حاج ترك طواف
الافاضة وجاء الى مصر
مثلاثم صار معصوبا بشرطه
فهل يجوز له أن يستتيب في
هذا الطواف أو في غيره من
ركن أو واجب (فأجاب)
بانه يجوز له ذلك بل يجب
عليه لان الانابة اذا
أجزأت في جميع النسك
ففى بعضه أولى لا يقال
النسك عبادة بدنية
فلا يبنى فيه فعل شخص
على فعل غيره لان محله
عند موته أو قدرته

عنه فينبى فقد قالوا ان الحاج لو وقف بعرفة مجنونا وقع حجه نفلا واستشكل بوقوف المغمى عليه فأجيب بان الجنون لا ينافى الوقوع نفلا بخلاف المغمى عليه وقالوا ان للولى أن يحرم عن المجنون ابتداء ففى الدواء أولى ان يتم حجه ويقع نفلا بخلاف المغمى عليه وقالوا ان للولى أن يحرم عن الصبي المميز وغير المميز والمجنون ويفعل ما يجز كل منها عنه ففى هاتين المسئلتين تم النسك النفل بالانابة مع أنه لا اثم على من وقع له بترك اتمامه بخلاف مسئلتنا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولان الميسور لا يسقط بالمعسور وقالوا ان من عجز عن الرمي وقته وجب عليه أن يستنيب فيه وعلوه بان الاستنابة فى الحج جائزة وكذلك فى أبعاضه فنزلوا فعل مأذونه منزلة فعله فاذا كان هذا فى الواجب الذى يجبر تركه ولوم القدرة عليه بدم فكيف بركن النسك وإنما امتنع أمام نسك من مات فى أثنائه لخروجه عن الاهلية بالسكينة (سئل) عما لو حج الاجير عن غيره ثم اعتمر عن غيره ثم حج لنفسه من مكة لزمه الدم لان

تركته كذا أو ولك كذا أو أطلق ونحو ذلك صحت الاجارة بذلك المعين ولا شىء حينئذ على الوصى وان قال ولك على كذا أو عندى كذا فانها تصح إن كان الحج على الميت فرضا ويلزم الوصى من ماله ما عينه ويقع الحج عن الميت وتبطل الوصية ويعود ما عينه للورثة نعم لو قال فى صورة ولك عندى كذا إنما أردت معين الموصى وعبرت بعندى لانه تحت يدى فالذى يظهر أنه يصدق فى هذه الدعوى بخلاف ما لو قال ذلك فى على على احتمال لى وعليه يفرق بان شمول عندى للوديعة ونحوها أظهر من شمول على لذلك لانه لا يشمل الا بتأويل كعلى حفظها بخلاف عندى فانها تشمل ذلك من غير تأويل كما يدل على ذلك كلامهم فى باب الاقرار ويحتمل أنه يقبل قوله يمينه حتى فى على لانه يصلح لان يريد به على دفعه من التركة لاجل كونه وصيا عليها ولعل هذا أقرب ويجب على الوصى أن لا يستأجر أو يجاعل الا عدلا على المعتمد لانه متصرف عن الغير وكل متصرف عن الغير يلزمه الاحتياط وغير الثقة لا يوثق منه بان يحج عن الميت وان شوهد لان المدار على النية وهى أمر قلبى لا اطلاع لاحد عليها ويه يعلم انه لا فرق بين من استأجر أو جوعل لاداء فرض أو تطوع كنقل حج أو وصى به أو زيارة أو وصى بها لان ذلك وان كان تطوعا فى الاصل الا أنه بالوصية صار واجب الاداء وما وجب أدائه لا يخرج عن عهده بفعل الفاسق لانه غير أمين ومشاهدة أفعاله لا تمنع خيائته لارتباطها بالنية ولا مطلع لاحد عليها كما تقرر لكن الذى يظهر أن المراد بالعدالة هنا العدالة الظاهرة دون الباطنة نعم ان عين الموصى الحاج عنه وكان فاسقا فان كان مع علمه بفسقه فلا كلام انه يجب استئجاره ويصح حجه عنه وان كان مع جهله بحاله أو شككنا هل علم فسقه أو لا احتمال أن يقال يستأجر أيضا نظرا للتعين ويحتمل ان يقال لا يستأجر لانه خلاف الاحتياط وما كان مخالفا للاحتياط فى أمر الميت لا يجوز فعله الا ان نص عليه الميت صريحا للنظر فى ذلك بحال وأما رباب الملازم المذكورون فى السؤال فان أريد بهم المستأجرون كان فيهم تفصيل وهو ان الوصى ان استأجر بعضهم اجارة عين كان قال له استأجرتك ولا يحتاج أن يقول استأجرت عينك لم يجز له ان يستنيب مطلقا فان استناب لم يصح لانه قام به أجني ولثابته عليه أجرة المثل ان استأجره عن ميت لانه لم يعمل بمجانا وعلى مستنبيه رد الاجرة لانه لم يعمل بنفسه قاله الجلال البلقينى وان استأجر اجارة ذمة جاز للاجير أن يستنيب ولو بشىء قليل دون الذى استأجر هو به ويجوز له حينئذ أكل الزائد نعم يلزمه أن لا يستأجر الا عدلا وان أريد بهم انهم وكلاء الاوصياء فى الاستئجار لزمهم أن يستأجروا بجميع المال المدفوع اليهم وأن لا يستأجر الا عدلا ولا يحل لهم أخذ شىء من ذلك المال ومتى أخذوا منه شىء فسقوا وكانوا من الذين ياكلون أموال الناس بالباطل ووجب على الحاكم أصلحه الله اذا ثبت عليهم ذلك أن يعزروهم عليه التعزير البالغ الشديد الزاجر لهم ولا مثالمهم عن هذه القبائح الشنيعة وأن يمنهم من تعاطى ذلك وحيث علم الوصى باحوالهم هذه القبيحة ووكلمهم أو استأجرهم مع ذلك ذلك فسق ايضا وانعزل وعزر ايضا التعزير الشديد وكذلك الفقيه العاقد بينها اذا علم ذلك لانه اعانهم على المنكر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) اعاد الله علينا من بركاته عما اذا حج الصبي مع احد الاولياء الاب او الجد او الام ووقفه الموافق وما قدر على تحصيله من العبادة هل يسقط ام لا بد اذا بلغ ان يأتى بالحج (فاجاب) بقوله متى لم يبلغ الصبي قبل مفارقة موقف عرفة لم يجزه حجه عن حجة الاسلام بل يجب عليه بعد البلوغ ان يحج حجة الاسلام ان وجدت فيه شروط الاستطاعة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عما لو اوصى آفاقى بحجة هل يصح ان يستأجر عنه غير آفاقى كخاضر (فاجاب) نفع الله به بان كلام الشافعى والاصحاب ظاهر فى انه يصح ان يستأجر عن الآفاقى غير الآفاقى وعكسه ثم

مريد النسك بغير احرام
 قاله القاضي أبو الطيب
 وعزاه البغوي إلى القديم
 وزاد البندنجي فقال وكذا
 الحكم وان لم يعن له أن
 يعتبر الا بعد فراغه من
 الحج عن الغزو وقال القاضي
 حسين القياس أن لا يجب
 الدم ما المعتمد (فأجاب)
 بأن المعتمد عدم وجوبه
 (سئل) عما إذا أحرمت الآفاق
 في أشهر الحج بالعمرة فقرن
 عن عامه هل عليه دم كما أفق
 به السبكي أم لا كما في تجريد
 الحاملي عن المزني في المشور
 (فأجاب) بأن الراجح
 وجوب دميين دم للتمتع
 وآخر للقران (سئل) عما
 إذا أفسد المحجور عليه بسفه
 حجه بجماع لزمه المضى فيه
 وينفق الولي عليه فيه فهل
 يعطيه نفقة القضاء فيه
 وجهان في البحر ما الأصح
 منهما (فأجاب) بأن أحقهما
 أنه ينفق عليه فيه لأنه فرض
 كالإداء (سئل) هل
 الأفضل السعي بعد طواف
 القدوم أو بعد طواف
 الإفاضة (فأجاب) بأن
 الأفضل كونه بعد طواف
 الإفاضة فإن لنا وجهاً قائلاً
 بأن من سعى بعد طواف
 القدوم تستحب له إعادته
 بعد طواف الإفاضة (سئل)
 هل الردة في أثناء الطواف
 تبطل منه ما قبلها أو
 ما بعدها ويبنى فيما إذا
 كان الطواف بغير نسك وما
 الفرق بينهما وبين الحدث

رأيتني ذكرت في بعض الفتاوى مسألة أوصى لمن يزور عنه قبر النبي صلى الله عليه وسلم بكذا فهل يجوز تفويض ذلك لبعض أهل المدينة الشريفة وهل مثله من أوصى بحج وهو آفاقي فهل يجوز أن يحج عنه أحد من أهل مكة الجواب نعم يجوز على ما أفق به بعضهم لكن أطال غيره في الاستدلال لا متناع ذلك لأنه مناف لغرض الموصى ويمكن حمله على ما إذا اطرده عرف بلد الموصى بأن ذلك وإنما ينصرف لمن يحج عنه من بلده اه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن أن الحمام الحرمي هل يجوز تطهيره من المسجد الحرام إذا عرف تنجيسه بالذرق أم لا يجوز وهل ذلك يكون من باب حفظ المسجد من النجاسة أم لا فإن قلتم لا لأن الحمام غير مكلف فهل يمكن أن يقال أن الحمام وان كان كذلك لكن صيانة المسجد عن النجاسة واجب والواجب يسعى إلى فعله بكل ما أمكن وهل يشهد لذلك وجوب منع الصبيان والبهائم إذا خيف تنجيسهم من المسجد أم لا وإذا قلتم ان ذرقه غير منجس له فهل يمكن أن يقال وان كان غير منجس لكنه مقدر له والقدر يجب صون المسجد عنه أو يقال يجوز الدفع من جهة دفع الصائل من الحيوان فان الحمام صائل بالتنجيس وهل هذا يعد صائلاً فإذا قلتم بذلك جاز التطهير (فأجاب) رضى الله عنه بأنه لا يجوز تنفير الحمام المذكور لنبيه صلى الله عليه وسلم عن تنفير صيد مكة أى كل الحرم والحمام من صيد الحرم وكلام اصحابنا صريح في ذلك فانهم أطلقوا حرمة ذلك ولم يقيده بالمسجد ولا غيره فدل على أنه لا فرق في حرمة ذلك بين المسجد وغيره على أن ذرقه في أرض المسجد معفو عنه فلا ضرورة إلى تنفيره وكون صيانة المسجد عن النجاسة واجبة انما هو في حق المكاف أو من هو من جنسه كالمجنون والصبي والسكران وما هو تحت يد المكلف كالهيمة والحمام ليس واحداً من هذه الثلاثة فهل يجب تنفيره من سائر المساجد بل يحرم تنفيره من المسجد الحرام للنهي الصحيح عنه مع عدم الضرورة اليه كما تقرر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن شخص مجاور بالمدينة الشريفة مثلاً وهو يريد الحج لكنه مترج من يستأجره أو يجاعله للحج فلما تقاربت عليه أيام الحج ولم يجز له مجاوزة الميقات بلا احرام نوى الاحرام مطلقاً وشرط التحلل بكل عذر يعرض له سواء اكان العذر دينياً أو دنيوياً أو نوى الاحرام بشرط التحلل ان وجد من يستأجره قبل يوم التروية أو قبل عشر ذى الحجة فهل يصح الشرط في هذه الصور كلها أو شيء منها ويتحلل عند وجوده أم لا فان كلامهم في الحج ربما يفهم الصحة حيث قالوا ولا يتحلل المحرم لمرض وقد نفقة واضلال طريق ونحوه من الاعذار الا اذا شرطه فله التحلل بذلك وكلامهم يشير إلى عدم الفرق بين الاعذار كلها حيث قالوا ان له التحلل بذلك كما أن له الخروج من الصوم المندور فيما لو نذره بشرط أن يخرج منه بعذر وقد قال الاصحاب في كتاب الاعتكاف لو شرط الخروج لشغل ونحوه كجوع وتضييق في صوم أو صلاة نذرها أو قال في نذر الصدقة ذلك كما في الاحرام المشروط أو لا يصح في شيء من ذلك فان قلتم بعدم الصحة فهل له سبيل إلى مجاوزة الميقات بلا احرام مع ارادته النسك بلا تحريم أم لا فلو نوى الاحرام مطلقاً فلما وجد من يجاعله على حجه قدم الحج هذه السنة قبل الوقوف لمن جعل له كذا هل يصح ذلك أم لا فان قيل بالصحة فهل له صرف إحرامه المطلق إلى ما شاء من أوجه النسك أم لا وهل قول الارشاد كغيره انه ينصرف احرام الاجير والمتطوع إلى حج نذره قبل الوقوف مخصوص بما إذا نذر الحج لنفسه أم هو مطلق وهل قولهم انه يحرم مجاوزة الميقات بلا احرام على مريد النسك هل ذلك لمن أراحه في سنته التي قدم فيها أو المراد أنه يحرم مجاوزة الميقات بلا احرام على مريد الدخول بنسك فلو دخل بلا نسك فلا تحريم كما ذكره بالنسبة إلى لزوم الدم الذي هو فرع التحريم (فأجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يصح الاحرام المطلق أو المعين وان اقترن بشرط التحلل منه ويصح أيضاً

بينه وبين الوضوء (فاجاب) بان الردة في أثناء طوافه لا تبطل ما قبلها فقد قالوا لو أحدث في أثناءه تطهر وبني على طوافه ولو تعدد ذلك بخلاف الصلاة اذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها ككثير الفعل والكلام سواء أطلال الفصل أم قصر لعدم اشتراط الموالاة فيه كالوضوء لان كلا منهما عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة اه وقد قالوا ان الردة في أثناء الوضوء لا تبطل ما فعله قبلها (سئل) عما اذا بدأ بغير الحجر الاسود لم تحسب تلك الطوفة فاذا انتهى اليه ابتداء منه هل يشترط ان يكون مستحضرا للنية أو يشترط عدم الانصراف (فاجاب) بانه لا يشترط ان يكون مستحضرا للنية حين انتهائه الى الحجر الاسود (سئل) هل يجوز لفافد الطهورين طواف الركن أولا (فاجاب) بانه لا يجوز له لوجوب الاعادة عليه فلا فائدة في فعله وانما فعل الصلاة المكتوبة كذلك لحزمة وقتها والطواف لا آخر لوقته ويؤيده انه اذا صلى ثم قدر على التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضر لعدم الفائدة مع أن حرمة الصلاة أعظم من حرمة (سئل) هل يكره رفع الصوت

اشتراط مريده وقت الدخول فيه التحلل منه بكل ما يطرأ له من عذر مباح كما اقتضاه اطلاقهم في باب الحج وصرح به الاذرعى وكلامهم في الاعتكاف صريح فيه ومن العذر المباح وجود من يستأجره كما هو ظاهر ثم ان شرطه بلا هدى كان تحلله بالنية فقط وان شرطه هدى لزمه ولا سبيل الى مجاوزة الميقات بلا احرام حيث كان مريدا للنسك ولم ينو العود اليه أو الى مثل مسافته نعم شرط التحريم ان يقصد الاحرام بالنسك في تلك السنة فلو قصد مكة لا للنسك في هذه السنة بل في السنة بعدها لم يلزمه الاحرام من الميقات فينا يظهر أخذنا من قولهم شرط لزوم الدم أن يحرم في تلك السنة فلو أحرم في سنة أخرى فلا دم لان احرام هذه السنة لا يصلح لاحرام غيرها اه والتحريم والدم متلازمان غالبا فاذا انتفى أحدهما فالاصل انتفاء الآخر الال دليل وايضا فعدم صلاحية احرام سنة لاحرام غيرها صيره كقاصد مكة لغير نسك ومن قصدها لغير نسك لا اثم عليه كما لادم عليه لما تقرر ويؤخذ من ذلك أعنى تعليلهم بان احرام هذه السنة لا يصلح لاحرام غيرها ان الكلام في الحج لان الاحرام به في سنة هو الذي لا يصلح لاحرام غيرها بخلاف العمرة فان الاحرام بها في سنة يصلح لاحرام غيرها لاستواء الازمان فيها فمن قصد مكة للعمرة ولو بعد سنين ينبغي أن يحرم عليه بمجاوزة الميقات بلا احرام فان فعل لزمه الدم ان لم يعد اليه أو الى مثل مسافته والذي صرح به الشيخان وغيرهما انه لو احرم شخص بحج تطوع ثم نذر حجا قبل الوقوف انصرف الحج الى النذر لتقدم الفرض على النفل وانه لو أحرم أجبر عن مستأجره بحج فرض أو تطوع ثم نذر حجا قبل الوقوف انصرف الحج الى النذر أيضا لتقدم فرض الشخص على غيره اه وقضية العلة الاولى ان النذر المذكور في السؤال اذا وجدت شروط صحته المذكورة في بابه يصح في هذه الصورة ويقع الحج لمن جعل له كذلك لانه لما ان نذره للغير وصحناه صار واجبا عليه وقد صرحوا كما علمت بان الواجب مقدم على التطوع وقضية العلة الثانية ان النذر المذكور لغو لان الحج عن الغير انما انصرف الى الاجبر لتقدم فرض الشخص على فرض غيره فاذا نوى الحج لنفسه ثم نذره للغير لا ينصرف له لان الاحرام لا ينصرف عن الجهة المنوية الا لا قوى منها كما أفهمه تعليلهم الانصراف في الاول بتقدم الفرض على النفل وفي الثانية بتقدم فرض الشخص على فرض غيره فلم يقولوا بانصرافه الى الجهة اقوى من الجهة المنوية بخلاف من أحرم عن نفسه ثم اراد صرفه عنه بنذره لغيره فان وقوعه للغير جهة أضعف من وقوعه لنفسه فلا ينصرف عن نفسه بذلك النذر بل يكون لغوا لانه عارضه ما هو اقوى منه وهو وقوع الاحرام لنفسه ولعل هذا اقرب بذلك أن يلتزم العلة الاولى لا تقتضي صحة النذر المذكور ووجهه ما تقرر من أنه وقع لغوا لمعارضته لما هو اقوى منه واذا وقع لغوا لم يكن هناك شيء واجب عليه حتى يقدم على التطوع الذي احرم به هذا أعنى عدم صحة هذا النذر هو الذي يظهر الآن مما تقرر ولعلنا نزداد في المسئلة علما أو نظفر فيها بنقل بخصوصها يزيل التوقف فيها والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن رجل استقر عليه الحج ثم افتقر فلم يقدر على الالهة أو استقر عليه لكونه لم يكن له زوجة ولا اولاد ثم تزوج وجاء له اولاد هل يكلف على الحج أو لا بد من الاستطاعة (فاجاب) نفع الله بعلمه من استطاع الحج ثم افتقر استقر الوجوب في ذمته فيلزمه الحج ولو ماشيا ان قدر عليه نعم ان كان له من تلزمه نفقته لم يلزمه الحج الا ان وجد ما يكفيهم ذهابه وايابه وكذلك لا بد أن يجد ما ينفقه على نفسه ذهابا وايابا أيضا لكن في الاحياء لو استطاع الحج ثم أخره حتى أفلس لزمه كسب مؤنته أو سؤلها من زكاة أو صدقة ليحج والامات عاصيا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به أجبر الحج والزيادة هل لها جزيها كغير الاجبر (فاجاب) بقوله من استوجر للحج أو غيره فان كان الباعث له على نحو الحج الاجرة ولولاها

بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند زيارته أولا

(فاجاب) بان رفع الصوت بها حينئذ مكروه لمنافاته للادب بحضرة صلى الله عليه وسلم فقد قال النووي في مجموعه ويقف ناظرا الى اسفل ما يستقبله من جدار القبر غاض البصر في مقام الهيبة والاجلال فارغ القلب من علائق الدنيا مستحضرا في قلبه جلالة موقعه ومنزلة من هو بحضرة ثم يسلم ولا يرفع صوته بل يقتصد فيقول السلام عليك يا رسول الله اه وذكركمثلة في ايضاحه وتبعه عليه جماعة منهم القمولى والنشائى والدميرى وقال القاضى عياض ان حرمة النبي صلى الله عليه وسلم بعدموته وتوقيره وتعظيمه لازم كما كان حال حياته وذلك عند ذكره عليه السلام وذكر حديثه وسنته وسماع اسمه وسيرته وقال ابراهيم النجيبى واجب على كل مسلم ومؤمن متى ذكره او ذكر عنده ان يخضع ويخشع ويتوقر ويسكن من حركته ويأخذ في هيئته واجلاله بما كان يأخذ به نفسه لو كان بين يديه ويتأدب بما أدبنا الله عز وجل به وقال مالك رضى الله عنه لا مير المؤمنين انى جعفر يا مير المؤمنين لا ترفع صوتك في هذا المسجد فان الله عز

لم يحج لم يكن له ثواب ولا فله الثواب بقدر باعث الآخرة وأصل ذلك مسألة الغزالي والعز بن عبد السلام المشهورة وما في شرح المذهب في باب الحج من أن من حج تاجرا نقص ثوابه وكان له ثواب دون ثواب الحاج متخليا عن التجارة يؤيد ما ذكرته أولا من التفصيل وفي ذلك مزيد بسطته في حاشية مناسك النووى الكبرى بما لا مزيد عليه في التحقيق مع أنى لم أر من سبقني اليه وورد ما يقتضى أن من حج عن غيره تطوعا كان أفضل ممن حج عن نفسه زيادة على واجبه وهو ظاهره اذ الغالب ان العمل المتعدى أفضل من العمل القاصر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) رضى الله عنه في شخص جاوز الميقات الشرعى وهو في حال مجاوزته الميقات مريدا للحج وكانت مجاوزته للميقات مع ارادته الحج في غير أشهر الحج فهل يجب عليه الدم للمجاوزه لانه جاوز الميقات مريدا للنسك أولا لانه لا يمكنه الايتان بما أراده في هذا الوقت لانه لو أحرم بالحج في هذا الوقت صار عمرة وفاته تحصيل فضيلة تقديم الحج على العمرة ولا يلزم من أمره بالاحرام الزامه بنسك لم يردده ويلزم على ذلك أن محل قول الاصحاب أن الشخص مخير بين الافراد والقران والتمتع والاطلاق ما إذا حاذى الميقات في أشهر الحج وإلا فلا يتصور منه الافراد الا اذا جاوز غير محرم فان قلم يلزمه الدم فذاك وان قلم لا يلزمه فلوانه حال مجاوزته الميقات مريدا للحج كان مريدا للعمرة الا انه لم يرددها الا بعد الايتان بالحج فهل يلزمه الدم بهذه الارادة أم لا لان الدم انما يلزمه اذا جاوز وهو مريدا للنسك في حالة المجاوزة أفتونا ما جورين ((فأجاب)) فسح الله في مدته ظاهر كلامهم بل صريحه كما يأتي لزوم الدم ان حج من عامه ففى المجموع عن الدارمى في كافر مر بالميقات مريدا للنسك ثم أسلم ان كان حين مر بالميقات أراد حج تلك السنة ثم حج بعدها فلا دم اتفاقا لانه انما يلزم تارك ميقات حج من سنته وان كان حال مروره نوى حج السنة الثانية ثم حج فيها ففى وجوب الدم وجهان قال فيه أيضا ولو مر مسلم بالميقات مريدا للحج في السنة الثانية ففعله من مكة في السنة الثانية ففى وجوب الدم الوجهان كالكافر اه والذى رجحه في الكافر انه يلزمه الدم فظاهره انه يلزمه في مسألة المرور المشبهة بمسألة الكافر ويؤيده قولهم لو جاوز مريدا للنسك غير محرم ثم لم يحرم أصلا لم يلزمه دم لان لزومه انما هو لنقص النسك لا بديل منه فافهم قولهم ولم يحرم أصلا انه متى أحرم بما نواه ولو في سنة ثانية لزمه دم ويفهم ذلك أيضا تعليلهم المذكور لانه اذا أحرم في السنة الثانية بالحج من مكة نقص نسكه اذ كان من حقه أن يحرم من ميقاته لان الفرض انه آفاقى فاتضح ان أرجح الوجهين لزوم الدم في مسألة المجموع المذكورة وصورة السؤال مثلها بلا ريب بل أولى لانه في مسألة المجموع نواه في السنة الثانية وهو في صورة السؤال نواه في سنته فاذا لزمه في تلك مع سبق النية بسنتين فلان يلزمه مع سبق النية بدون ذلك بالاولى بل صورة السؤال غير مسألة المجموع اذ ذكر السنة الثانية للتمثيل لا للتقييد فالمدار على أن يكون الذى أتى به من مكة الذى كان قاصده عند الميقات وحينئذ مكة ليست ميقاته فاذا لم يحرم به ولا بما يخلفه وهو العمرة من الميقات كان في نسكه نقص أى نقص فلزمه دم جبرا له فان قلت قد ينأى ذلك أنه لو جاوز مريدا للحج ثم أحرم به في سنة أخرى لم يلزمه دم كما صرح به الدارمى وأقره في المجموع والقاضى والبعوى وأقرهما في الكفاية والمتولى والخوارزمى وأقرهما في المهمات قال وفي كلام الرافعى في حج الصبي ما يدل له لأن احرام هذه السنة لا يصلح لاحرام غيرها وبه فارق العمرة فانه يلزمه الدم فيها مطلقا لانها لا تتأقت بوقت قلت لا منافاة بين هذا وما قدمته من ترجيح احد الوجهين في مسألة المجموع واجرائه في مسئلتنا لانه هنا لما نوى عند الميقات الحج في هذه السنة ثم لم يحج فيها بل حج فيما بعدها كان حجه فيما بعدها غير مانواه لما تقرر ان احرام سنة لا يصلح لاحرام ما بعدها اذا أتى بغير ما نواه لا دم عليه

وجل ادب قوما فقال
لا ترفعوا اصواتكم فوق
صوت النبي الآية ومدح
قوما فقال ان الذين يفضون
اصواتهم الآية واذم قوما
فقال ان الذين ينادونك
الآية وان حرمة ميتا
كحرمة حيا فاستكان لها
ابو جعفر اه و قال القرطبي
قد كره بعض العلماء رفع
الصوت عند قبره صلى الله
عليه وسلم وقال ابو بكر بن
المرقي حرمة النبي صلى الله
عليه وسلم ميتا كحرمة حيا
(سئل) هل حج النبي صلى
الله عليه وسلم بعد بعثته غير
حجة الوداع أولا وهل ثبت
انه حج قبل بعثته أولا واذا
ثبت انه حج قبل بعثته فهل
كان للحج اركان و واجبات
وجبران ومحظورات كالآن
ام لا (فاجاب) بانه لم يحج
صلى الله عليه وسلم بعد
هجرته للبدنة الا حجة
الوداع سنة عشر ولم يثبت
انه صلى الله عليه وسلم حج
قبل بعثته وحج قبل هجرته
ولم يصح عدد حجاته حينئذ
(سئل) هل تصح ركعتا
الطواف اربعا كتجبة
المسجد أولا كرعتي الفجر
وهل تجبة البيت الطواف
للمقيم وغيره أولا ويصلي
المقيم تجبة المسجد كما قاله
صاحب البيان وهل له
سلف في ذلك أولا وهل اذا
نقل الحجر الاسود الى ركن
آخر هل ابتداء الطواف
والاستلام لمحله أولا وكذا

وأما في مسئلتنا فأتى بما نواه في سنته وفي مسئلة المجموع نواه في سنة وأتى به فيها من غير ميقاته
فدخل عليه النقص فيه فجزه بالدم وجوابا كما مروى قول السائل لانه لا يمكنه الا تيان بما أراد الخ جوابه
ان ذلك غير مؤثر لانه لا يمكنه الا تيان بمثله من حيث رعاية حرمة الميقات وهو العمرة أو بعينه بان
يخرج عند ارادة الحج في أشهره الى ميقاته ويحرم منه فاذا ترك ذلك كله كان مقصرا ومدخلا
للتقص على نسكه فلزمه دم وبهذا اندفع قوله ولانه يلزم من أمره بالاحرام الزامه بنسكه
لم يردده وقوله وفاته الخ غير صحيح لان تقديم العمرة في غير أشهر الحج على الحج في أشهره لا يمنع
فوات فضيلة الاحرام اذا أتى بعمرة أخرى بعد حجه بل قيل ان هذه الصورة أفضل صور الافراد
وبهذا اندفع قول السائل ويلزم على ذلك ان محل قول الاصحاب الخ ووجه اندفاع ما تقرر
ان تقدم العمرة على أشهر الحج لا يمنع الافراد وقوله فلوانه حال مجاوزته الميقات الخ جوابه
انه يلزمه الدم في هذه الصورة أيضا كما علم بالاولى من الصورة التي قبلها ولا نظر لنية تأخير العمرة
عن الحج لانه يلزم عليه لو ترك الاحرام من الميقات أصلا ادخال النقص على حجه كما مر والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن قولهم وأهمل بعضهم شرطا خامسا للحج وهو
سعة الوقت لتمكنه من السير ما المراد بهذا الوقت هل هو مدة السنة بان يبقى منها قدر ما يصل به الى مكة
المشرقة فيشكل على من بينه وبين مكة فوق سنة أو فوق السنة فالوقت واسع بينوا لنا حقيقة ذلك
وقال بعضهم ان يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير بان لا يحتاج أن يقطع
في كل يوم أكثر من مرحلة ما المراد بهذا الزمان ولا يخفى الاشكال السابق أفقونا مأجورين
(فاجاب) بقوله المراد من هذا الشرط أنه يعتبر في لزوم الحج له لاني استقراره عليه ان يتمكن بان
يجد الزاد والراحلة وقد بقي زمن يسع الوصول فيه الى مكة بالسير المعتاد غالباً بحيث لا يقطع في يوم
أكثر من مرحلة فلو كان بين بلده ومكة سنة مثلا اشترط أن يقدر على نحو الزاد والراحلة تلك
السنة جميعها فمتى مضت له سنة بان يمضي ما يمكن ذهاب الحجاج فيه ورجوعهم الى بلده وهو قادر على
ما مر بان لزوم الحج له فاذا مات أو اقترب بعد ذلك فالحج باق في ذمته لانه استطاع وتركه متى مات
أو افتقر قبل وصوله لمكة أو بعد وصوله وقبل الحج بان انه لم يلزمه حج وكذا لو افتقر بعد حجهم
وقبل وصولهم لبلده فعلنا أنه لا بد أن يمضي عليه وهو قادر مدة يمكن فيها الذهاب الى مكة بالسير
المعتاد وادراك الحج فيها ووصوله الى بلده بالنسبة للفقردون الموت لانه بان به أنه كان مستغنيا عن
الرجوع فاذا مات بعد امكان حج الناس وقبل رجوعهم بان انه مات وهو مستطيع ومع هذا
التقدير فلا اشكال فيما ذكره فانا لا نعتبر سنة ولا دونها ولا أكثر منها دائما وانما المعتبر المدة
التي يمكنه الوصول فيها الى مكة والرجوع منها بالسير المعتاد على ما تقرر حتى لو كان بينه وبين مكة
اربعة ايام مثلا اعتبرت قدرته تلك الاربعة مع العود أيضا في غير الموت او سنتان اعتبرت قدرته
مدتهما مع العود كما ذكر ولا بد ان يوجد نحو الزاد والراحلة في الوقت فمن بينه وبين مكة شهران
مثلا لو استطاع شعبان ورمضان لم يؤثر ذلك في الوجوب عليه بل لا بد من استطاعته في أشهر الحج
حتى لو استطاع الشهر من قبل أشهره ثم افتقر قبل أشهره لم يعتد بتلك الاستطاعة والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه في امرأة حاضت قبل طواف الافاضة وكانت
تتضرر بانتظار انقطاعه لتطوف ما الحكم في ذلك (فاجاب) بقوله من حاضت قبل طواف الافاضة
وتضررت بانقطاعها جاز لها السفر ويبقى الطواف في ذمتها ما لم تقلد أبا حنيفة رضى الله عنه واذا
لم تقلده فهي باقية على احرامها فلا يحل للزوج قربانها الا اذا وصلت الى مسافة يتعذر عليها الرجوع
منها الى مكة فلها حينئذ التحلل كتحل المحصر وتقص وتذبح بنية التحلل ويحل وطؤها حينئذ وليأففى

المقام هل الصلاة كركعتي

الطواف في كونها أفضل
خلفه أو خلف محله وهل
إذا كانت تحية البيت
الطواف وصلى تحية المسجد
هل تنعقد أو لا لأنها صلاة
لا سبب لها وهل إذا قصد
النسك في العام القابل
ودخل مكة بهذا القصد
يجب عليه أن يحرم بنفسك
للدخول أو لا وما معنى قول
شرح الروض بدل عن
الغسل بخلاف الحج والعمرة
ذكره في أول كتاب الحج
(فجاء) في الأولى بأنه
يصح ركعتا الطواف بما
ذكر لحصول المقصود
منهما بكل صلاة فريضة
كانت أو راتبة كفاي التحية
فقد قال النووي في مجموعه
قال أصحابنا إذا قلنا
ركعتا الطواف سنة فصلي
فريضة بعد الطواف أجزأته
عنهما كتحية المسجد
هكذا نص عليه الشافعي في
القديم وحكاه عن ابن عمر
ولم يذكر خلافا وصرح
به جماهير الأصحاب منهم
الصيدلاني والقاضي حسين
والبغوي وصاحب العدة
والبيان والرافعي وآخرون
والمذهب ما نص عليه
ونقله الأصحاب وقد قال
أصحابنا انه يجوز فعل
التحية مائة ركعة بتسليمه
وأجاب في الثانية بأنهم قالوا
ان تحية البيت الطواف
فشم المقيم وغيره وعبرة
العباب ولا يبدأ بتحية
المسجد اذ تحصل بركعتي

رحم الله تعالى هنا اعتراض شنيع على البارزي ادعى فيه أن البارزي خالف في تجويز السفر بلا طواف الكتاب والسنة وقد رددت عليه اعتراضه هذا في حاشية الايضاح وبسطت فيها الكلام على هذه المسئلة بسطا شافيا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) نفع الله به عن مطلق الحج المبرور هل يكفر الكبائر كالا سلام ((فأجاب)) الحج المبرور يكفر ما عدا تبعات الآدميين كما حكى بعضهم الاجماع على هذا الاستثناء والحديث المقتضى لتكفير التبعات أيضا ضعيف فقول بعضهم بقضيته وهم وتكفير ذلك لا ينافي وجوب التوبة منه لان التكفير من الامور الاخرية التي لا تظهر فائدتها الا في الآخرة بخلاف التوبة فانها من الامور الدنيوية التي تظهر فائدتها في الدنيا كرفع الفسق ونحوه فهذا لا يدخل للحج وغيره فيه بل لا يفيد فيه الا التوبة بشروطها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) أدام الله النفع بعلمه كيف صيغتا الاجارة والجمالة المختصرتان المعتبرتان لتحصيل الحج والعمرة والزيارة ((فأجاب)) بقوله صيغة الاولى استأجرت ذمتك أو عينك بكذا للحج وتعتبر افرادا مثلا وتدعو تجاه قبر النبي ﷺ عن ميتي أو عني في المعضوب وصيغة الثانية حج واعتمر وادع تجاه قبر النبي صلى الله عليه وسلم لميتي أولى ولك كذا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) رضى الله عنه شخص أوصى بحجة على يد انسان ثم مات ثم جعل الوصى شخصا على أن يحج عن الميت المذكور ثم أحرم ولد الميت مثلا عن والده قبل احرام الجعيل بغير اذن الوصى طمعا في المعلوم هل يستحقه بالوصية كما لو أوصى لمن حج عنه بكذا لانه أتى بالأمور به ووقع عن الميت ولان الوصى مقصر بتأخير الجمالة وكان حقه أن يبادر لان الميت قد تضيق عليه الحج وهل يستحق الجعيل شيئا لان للوسائل حكم المقاصد فيعطى أجره مسيره أم لا كسائر الجمالات فان قلتم يعطى هل يكون من تركه الميت أو من مال الوصى لانه هو الذى أوقع الجعيل في مشقة السفر والاحرام كالولى اذا أذن للصبي في الاحرام واتى بشيء من المحظورات فانه يغرم الفدية ((فأجاب)) رضى الله عنه بقوله يقع حج الولد عن والده تبرعا فلا يستحق شيئا في مقابلته وليست هذه الصورة نظير الصورة التي ذكرها السائل لانه ثم أوصى لمن حج عنه فيشمل الوارث وغيره وهنا قيد بمن يحج على يد فلان ولم يحج الولد على يده فلم يوجد فيه الشرط الذى ذكره فكان حجه تطوعا محضا ولم ينظر لطمعه لانه مبنى على ظن بان خطؤه وهولاء عبرة به سواء أفرض من الوصى تقصير أم لا لان تقصيره ان لم يقتض انزاله فظاهر والاقام الوصى مقامه لا الوارث والذى يتجه أن الجعيل لأجرة له على أحد لان تقدم احرام الولد على احرامه يوجب وقوع احرامه لنفسه فيكون مالمقيه من المشاق في مقابلة الثواب الحاصل له فهو كما لو برى المعضوب بعد حج الاجير عنه يقع الحج للاجير ولا أجره له لان المعضوب لم يحصل له من فعله فائدة ثواب ولا غيره ويفرق بينها وبين حضور المعضوب مع اجيره عرفة فان الحج في هذه وان وقع للاجير لا يمنع استحقاقه للأجرة بأن الاجارة هنا وقعت صحيحة ظاهرا وباطنا ولكن لما تسكف المعضوب وحضر تعين وقوع فعله بنفسه دون فعل غيره عنه فالوقوع عنه لحضوره ولزوم الاجرة له لتقصيره بالحضور مع بذل الاجير منافعة في اجارة صحيحة بخلافه في تينك الصورتين فان الاجارة فيه ما صحيحة ظاهرا فقط لتبين بطلانها من أصلها بالبرء وبالحج عن الميت فلم يستحق الاجير شيئا في مقابلة فعله فان قلت ينافي ذلك قولهم اذا لم يجوز الاستتجار للتطوع وقع الحج عن الاجير ولم يستحق المسمى بل اجرة المثل قلت لا ينافيه لانه في تينك لا تقصير من المستأجر لان الاستتجار واجب عليه ظاهر أو البرء وحج الولد لم يحصل باختياره فاقضى عذره عدم وجوب شيء عليه لانه لم يحصل منه تغير للاجير بخلاف المستأجر للنفل فانه غير مضطر للاستتجار بل يحرم عليه ذلك ان علم امتناعه للنفل فلم يعارض تغيره شيء

الطواف لنحو زحام صلى التحية وهى مندوبة لمقيم دخل المسجد اه فكلامه في المقيم جرى على الغالب في أنه يكثر دخوله المسجد ولا يطوف واجاب في الثالثة بان الاعتبار فيها بمحل كل منهما واجاب في الرابعة بانه متى طاف فيها بالبيت ثم صلى تحية المسجد لم تعتقد لما ذكر واجاب في الخامسة بان الداخر فيها الى مكة بالقصد المذكور يستحب له ان يحرم بنفسك على الاصح ويجب عليه على مقابله واجاب في السادسة بان معنى قول شرح الروض فيها ان الوضوء بدل عن الغسل ان الغسل في حق المحدث هو الاصل وانما حاط عنه الى الاعضاء الاربعة تخفيفا (سئل) عن جاوز الميقات مريدا للنسك بلا احرام هل يكفيه العود الى مثل الاول مسافة او لا يكفيه بل لا بد من العود اليه او الى ميقات مثله مسافة كما هو ظاهر شرح المنهج وغيره ويفرق بينه وبين المتمتع حيث كفاه العود الى مكان مثل الميقات مسافة وان لم يكن ذلك المكان ميقاتا بان هذا قضاء لما فوته باسائه (فاجاب) بانه لا يكفيه في سقوط الدم عنه الا العود الى الميقات الذي هو جاوزه مريدا للنسك او الى ميقات مثله مسافة هذا هو المنقول

فلزمه مقابلة ما تلقه من منافع الاجير من غير عذر وهو اجرة المثل على المستاجر لاني التركة كما قاله القمولى نعم لو قصر الاجير بان علم امتناع الاستئجار للتطوع لم يستحق شيئا لان المستاجر حينئذ لم يغره ولما نظر الاسنوى والاذعى الى ما ذكرته من الاشكال صوبا أن الاجير لا يستحق شيئا مطلقا وغفلا عما قرره من الجواب والفرق بما ذكرته بينه وبين نظائره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه في رجل حج عن امرأة باجرة معلومة فاحرم عنها من الميقات الشرعى ودخل الى مكة وطاف طواف القدوم ثم حصل له مرض ووقف بجبل عرفات وهو مريض ثم نزل الى منى ورمى جمرة العقبة وحلق رأسه ثم مات قبل طوافه للحج والسعى فما حكم الله في حجه الذي حجه عن المرأة الميتة هل هو صحيح اولا فان قلتم انه صحيح فلا باس وان قلتم انه غير صحيح ولا يسقط الحج عن المرأة الميتة فهل يستحق الاجرة كلها او يستحق منها شيئا وترجع ورثة الميتة على تركه الميت بشيء من الاجرة (فاجاب) الحج باق في ذمة المرأة ولكن لها ثواب ما فعله الاجير ولاجل ذلك استحق ما يخص المفعول من المسمى لو قسط ويعتبر من ابتداء السير ثم ان كان الاجير اجير عين انفسخت الاجارة بموته فيستنيب عنها الوصى او الوارث من يحج عنها من تركتها او اجير ذمة ولم يمكنه الحج الكامل عنها في عام موتها تخير الوصى او الوارث بين بقاء الاجارة فاذا حج الاجير عنها في السنة القابلة استحق بقية المسمى وبين فسخا واعطائه ما خصه بالتوزيع السابق ويستاجر وارثها او وصيها من يحج عنها السنة الآتية من تركتها ومنها ما بقى من مسمى الاجارة الاولى والله اعلم (وسئل) رضى الله عنه اوصى بان يستاجر عنه من يحج حجة الاسلام فهل للوصى ان يستاجر بغير اذن الوارث (فاجاب) فسح الله في مدته ليس له ذلك فبطل الاجارة لان حجة الاسلام كقضاء الدين وللوارث قضاءه من ماله نعم وليس للوصى قضاؤه من غير مراجعة الوارث نعم ان عين الموصى عينا للاستئجار بها لم يحتاج لاذن الوارث حيث دللناه لو أراد ابدالها من ماله لم يمكن والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن مسألة وهى أنهم جوزوا الخلق في الحج والعمره لبعض الرأس فالحنفية جوزوا الربع والشافعية جوزوا الاكتفاء بثلاث شعرات قياسا على مسألة المسح والحال ان القياس مع الفارق لعدم اتحاد الفعلين وعدم القرينة على عدم ارادة الكل هنا بخلافه في ذلك الموضع حيث تدل الباء على ان المراد ليس مسح الكل كما بين كل واحد من الفريقين في محله فكيف يراد البعض قياسا على تلك المسئلة مع انه لا مانع هنا من ارادة حاق الكل كما هو حق العبارة لان معنى حلقت رأسى أى حلقت شعر رأسى وحقيقته ازالة شعر كل الرأس وارادة البعض هنا مجاز حيث يصح أن يقال ازال ثلاث شعرات من رأسه أو ازال شعر ربع رأسه ولم يحلق رأسه وهذا من علامات المجاز والآية المستدل بها محلقتين رؤسكم ومقصرين أفتونا جزاكم الله خيرا ولقد أجاب عن ذلك بعضهم بقوله في الآية قرينة ظاهرة تدل على ان حلق الجميع ليس بلامم حيث قال محلقتين رؤسكم ومقصرين يعنى بعضكم محلقتين وبعضكم مقصرين فجواز التقصير يدل على ان ازالة شعر الكل ليست بلازمة اذ التقصير ليس ازالة الكل فهذا يدل على ان المراد ليس ازالة الجميع فصار كآية المسح حيث كان هناك قرينة وهى الباء تدل على عدم ارادة مسح الجميع فظهر ان الحقيقة ليست بمراة فلا بد من ارادة المعنى المجازى فاراد الحنفية الربع اذ قد يكون الربع قائما مقام الكل كما ذكرنا في كثير من الاحكام ومنها في باب الجنابة فان حلق الربع يقوم مقام الكل وقد وقع في الآية اسم للكل فلا بد من ارادة امر يقوم مقامه وكذلك النصف وأكثر منه لكن الاحتياط اقتضى اعتبار الربع ولهذا أرادوا في باب المسح الربع حيث نظروا الى نفس المحل وهو الرأس أو أرادوا مقدار ثلاث اصابع حيث نظروا الى ان

المحلى هنا شبه بالآلة وأكثر آلة المسح ثلاث أصابع فيصح أن يعبر عنه باسم الكل كما أشار إليه شمس الأئمة وهذا معنى قولهم قياسا على مسئلة المسح ولا يخفى هذا على المتفطن المتأمل وأراد الشافعية ثلاث شعرات لا أقل منها إذ أقل منها غير معتد به ولهذا لم يثبتوا عليه الجنابة ووجه ارادة هذا المعنى أنه إذا حلق رأسه فلا شك أنه حلق ثلاث شعرات منه فآلة ثلاث شعرات جزء من ازالة المحل وكذلك ازالة الربع أو الخمس أو نحو ذلك لكنهم أخذوا احتياطا أيضا ما هو أقل مرتبة فى مراتب الاحتمالات فيصبح اسناد ازالة شعر الرأس إذا أزال ثلاث شعرات لان هذه جزء من الاولى فالحاصل ان الشافعى رحمه الله جعل هذا من قبيل المجاز العقلى وهو المجاز فى النسبة وأبو حنيفة جعله من قبيل المجاز فى الطرف لكن ما ذهب اليه أبو حنيفة هنا أولى لان المجاز فى الطرف أكثر وأشهر حتى أن بعض أرباب العربية استنكر المجاز العقلى هذا ما ظهر لى فى تحقيق هذه المسئلة (فأجاب) رضى الله عنه ونفع بعلمه وبركته بما صورته أما قول السائل قياسا على مسئلة المسح فممنوع بالنسبة للشافعية لانهم يفرقون بين البابين بوجوده وكذلك المسالكية والحنابلة ويان ذلك ان أقل الواجب فى الحلق ٣ عندنا ثلاث شعرات وعند مالك لا بد من مسح الجميع وأما أحمد فالواجب فى المسح عنده الجميع وفى الحلق الاكثر وأما أبو حنيفة فمضى فى البابين على منوال واحد ولخفاء ذلك خالفه صاحبه الامام أبو يوسف فقال لا بد فى الحلق من النصف واحتج أحمد وغيره بأنه صلى الله عليه وسلم حلق جميع رأسه وصح عنه انه قال لتأخذوا عني جميع مناسككم قالوا ولأنه لا يسمى حالقا بدون أكثره واحتج أصحابنا بقوله تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين والمراد شعر رؤسكم والشعر اسم جنس أقله ثلاث شعرات ولأنه يسمى حالقا يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه فجاز الاقتصار على ما يسمى حلق شعر وأما حلق النبي صلى الله عليه وسلم جميع رأسه فقد اجمعنا على انه للاستحباب وانه لا يجب الاستيعاب وأما قولهم لا يسمى حالقا بدون أكثره فقال النووى فى المجموع انه باطل لانه انكار للحس واللغة والعرف اه وبه يعلم ان التقدير بالربع هنا لم يظهر دليله ولعله قياس ما هنا على هناك لان الملاحظ فى البابين متحد عند ابى حنيفة رحمه الله ويدل عليه انه يوجب على من لا شعر برأسه ان يمر موسى عليه ويحتج بأنه حكم تعلق بالرأس فاذا فقد الشعر انتقل الوجوب الى نفس الرأس كالمسح فى الوضوء وبأنها عبادة تجب الكفاره بافسادها فوجب التشبيه فى افعالها كالصوم فيما اذا قامت بيته فى اثناء يوم الشك برؤية الهلال واحتج أصحابنا بأنه فرض تعلق بجزء من الأذى فسقط بفوات الجزء كالأذى فى الوضوء فان غسلها يسقط بقطعها لا يقال الفرض هناك متعلق باليد وقد سقطت وهنا متعلق بالرأس وهو باق لانا نقول بل الفرض هنا متعلق بالشعر فقط ولهذا لو كان على بعض رأسه شعر دون بعض لزمه الحلق فى الشعر ولا يكتفيه الاقتصار على امرار موسى على مالا شعر عليه ولو تعلق الفرض به لاجزأ والجواب عن قياس ما هنا على المسح فى الوضوء من وجهين احدهما ان الفرض هناك تعلق بالرأس قال تعالى وامسحوا برؤسكم وهنا تعلق بالشعر بدليل ما مر من الآية الاخرى وما بعدها المذكور فى قولنا لانا نقول الخ والثانى انه اذا مسح بشرة الرأس يسمى ماسحا فيلزمه واذا أمر موسى لا يكون حالقا والجواب عن القياس على الصوم انه مأمور بامساك جميع النهار فبقية بعض ماتناوله وهنا انما هو مأمور بازالة الشعر ولم يبق شيء منه وعلم بما تقرر فرق الشافعية وغيرهم بين البابين ويانه ان آية المسح انما تعلق بالشعر اصالة لانها حقيقة الرأس المذكور فى الآية ثم اختلفوا فى ذلك التعلق فقال مالك واحمد بأنه شامل لجميع البشرة ويعضده الاجماع منا ومنهم على جوب التعميم فى التعميم مع استواء آيته وآية مسح الرأس فى لفظ الفعل

اختار دما ولم يختره كما اقتضاء اطلاق الشيخين والانوار والبهجة والارشاد وغيرها ونسب الشيخان الاطلاق المذكور للشافعي أم يجب عليه في الشعرة مد وفي الشعرتين مدان ان اختار دما كما قيده بذلك الشيخ زكريا في المنهج وان اختار صوما وجب عليه يوم ويومان أو اطعام فصاع وصاعان كما حكاه الاسنوى عن العمراني وغيره وقال انه متعين ونقل حكاية الاسنوى المذكورة الشيخ زكريا في شرح البهجة وهل المعتمد في الفتيا والعمل اطلاق الشيخين المذكور أم التقيد المذكور (فأجاب) بان المعتمد في الفتيا والعمل اطلاق الشيخين المذكورين وقد بسط الكلام على رد التقيد المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العماد (سئل) عن المحرمة هل يجب عليها كشف الدين أو يستحب (فأجاب) بانه لا يجب عليها كشف كفها بل يستحب (سئل) هل يشترط في دهن الشعر أن يكون ثلاث شعرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كما هو قضية كلامهم (فأجاب) بان التحريم منوط بما يصدق عليه التزين فأنهم علوه بما فيه من التزين المنافي لحال المحرم فان الحاج أشعث أغبر كما ورد

والجار واجاب أصحابنا بانه صح أنه صلى الله عليه وسلم توشأ ففسح بناصيته وعلى عمامته وهذان دالان صريحا على الاكتفاء بمسح البعض لان الاصل عدم العذر فلا يجوز ادعاء احتماله ولان أحدا ممن يعتديه لم يقل بخصوص الناصية التي هي ما بين التزعتين والاكتفاء يمنع وجوب الاستيعاب الذي قال به مالك واحمد ووجوب الربع الذي قال به أبو حنيفة لانها دون ربع الرأس بل قيل دون نصف ربه وبعضه أن الباء الداخلة في حيز فعل متعد بنفسه كما هنا تكون للتبعض أى حتى تفيد معنى لا يستفاد مع عدمها والا لزم أن يكون الايتان بها لغوالان الفعل لا يحتاج اليها والمعنى المستفاد معها مستفاد مع عدمها فلزم أن تكون بمعنى لا يوجد مع حذفها وهو ما قلناه واما الباء الداخلة في حيز قاصر فانها تكون لمجرد التعدية والالصاق كما في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت وانما وجب التعميم في التيمم مع استواء آيتيهما كما تقرر لثبوته بالسنة ولجريانه على حكم مبدله ولم يجب في الحلق للاجماع ولانه لم يفسده وأما آية الحلق فلا يمكن ان تتعلق بالشرة لما تقرر من ان امرار موسى عليهما لا يسمى حلقة فوجب اضمار شعريكون من باب الاضمار لا المجاز ويحتمل أن يكون منه ويحتمل أن يكون من النقل وان يكون من الاشتراك لكن المجاز والنقل والاضمار أولى من النقل الاشتراك والاضمار والمجاز سياتى لاحتياج كل منهما الى قرينة والاضمار والمجاز أولى من النقل لسلامتهما من نسخ المعنى الاول اذا تقرر ذلك فنعود حينئذ الى الكلام على ما في السؤال وان كان قد علم بما تقرر الجواب عما فيه فنقول أما قول السائل والحال الخ فمنوع بما مر من أنه لا قياس عندنا وعند مالك واحمد بخلافه عند أبي حنيفة فلا يتوجه أبدا وان سلمت صحته فلا إشكال على أبي حنيفة لأعلى غيره وقوله مع أنه لا مانع هنا من ارادة حلق الكل الخ ممنوع أيضا لما مر من الاجماع على أنه لا يجب التعميم هنا وقوله وحقيقته ازالة شعر كل الرأس الخ قد مر عن المجموع أنه باطل وانه مخالف للغة والعرف وقوله ولقد أجاب عن ذلك بعضهم الخ يقال عليه ليس هذا الاشكال بصحيح كما تقرر حتى يحتاج للجواب عنه وعلى التنزل فالقرينة المذكورة لا يحتاج اليها لما تقرر من الاجماع على عدم وجوب التعميم على أن هذه القرينة مع قطع النظر عن الاجماع قابلة للنسج بأن يقال ليس في الآية دليل على أن من اراد الحلق يجزئه حلق البعض ولا يقاس على التقصير لوضوح الفرق بينهما واما القرينة الصحيحة مامر من أن هناك شعرا مضمرها وهو اسم جنس أقله ثلاث شعرات وقوله اذ قد يكون الربع قائما مقام الكل الخ يقال عليه ان أردتم أنه قائم مقام الكل عند المخالف أيضا فغير صحيح أو عندكم فان كان لشيء استحسنتموه كما هنا فالقياس غير صحيح وان أردتم انه بدليل آخر غير الاستحسان فينبوه حتى نتكلم فيه وقوله الاحتياط اقتضى الربع ممنوع بل ان اريد الاستناد لمجرد الاحتياط فهو مع احمد القائل بوجوب حلق الاكثر او مع أبي يوسف القائل بوجوب حلق النصف واما الربع فلا احتياط فيه يصلح مرجحا له على النصف والاكثر وقوله ولهذا أرادوا في باب المسح الربع الخ ويقال عليه لا احتياط في ذلك ايضا وانما الاحتياط مع القائل بمسح الكل فتتج ان الاحتياط لا يصلح سببا لتخصيص الربع بالاعتبار في واحد من البابين وإذا لم يصلح سببا لذلك فأولى أن لا يصلح سببا لاعتبار ثلاث اصابع المذكور بقول السائل او أرادوا الخ المعطوف على ارادوا الاول المعلل بالاحتياط في قوله ولهذا على أنه يقال عليه إن نظر للمحل اعتبر الربع او الى الآلة اعتبر ثلاثة اصابع وكل محتمل فما المرجح الراجح من اعتبار الربع غير ان الاحتياط فيه اكثر او انه اعتبر استحسانا في احكام اخر عندكم وكل من هذين لا يكون مرجحا لما تقرر قريبا على ان في تشبيه المحل بالآلة حتى ترتب عليه ما ذكر من اعتبار الاعتبار الاغلب وذلك غير مخصص كما يعلم من كلام الاصوليين ثم ظاهر كلام السائل ان نظير هذه

به الخبر وعبرة الروضة
وأصلها والمحرم والمنهاج
والانوار وغير هاهن شعر
الرأس أو اللحية اه
وظاهرها شمول الجميع
وبتقدير عدمه فالشعر جمع
وأقله ثلاث وعبرة كثيرين
ويحرم عليه أن يدهن شعر
رأسه أو لحيته (سئل) هل
ما شمله كلامهم من وجوب
الفدية بالقبلة لذكر أو
لمحرم معتمد أم لا (فأجاب)
بأنه يجب الفدية بها اذا
كانت بشهوة وقد شملها
تعبيرهم بمقدمات الوطء
بشهوة (سئل) هل يحرم
على المحرم دهن بقية شعور
الوجه كالخاجب والشارب
والعنفة والعدار كاللحية
كما قال المحب الطبري
وقال الاسنوي انه القياس
أم لا (فأجاب) نعم يحرم
عليه دهنها (سئل) هل
يتوقف الاخذ للدواء
ونحوه على وجود سببه أم
يجوز أخذه ليستعمله
عند وجوده (فأجاب)
بأن مقتضى كلامهم عدم
التوقف قال الاسنوي
وهو المنتج فهو المعتمد
وان خالف فيه بعضهم
(سئل) عن الاذخر الحرمي
هل يجوز بيعه أم لا
(فأجاب) بأنه قد يقال بجوز
بيعه لخبر الصحيحين ولا
يختل خلاه فقال العباس
يا رسول الله الا الاذخر
فانه لقينهم ويوتهم فقال الا
الاذخر فشمّل الاستثناء من
أخذه لينتفع بشمته وقد قالوا

المقالة في المسح يأتي في الحلق للعلة التي ذكرها وهو ان صح منقولا عند الحنفية غير جلي المعنى لما
هو واضح ان علة مسح مقدار ثلاث أصابع لا يأتي في حلق مقدارها وقوله وهذا معنى قولهم قياسا
الخ وقوله ولا يخفى على هذا الخ يقال عليه قد بان انه خفى غير صحيح وقوله ولهذا لم يثبتوا عليه
الجنابة ان أراد أنه لا حرمة في ازالة دون ثلاث شعرات فغير صحيح أولا كفارة فكذلك لان في
الواحدة كفارة عندهم وانما تختلف كفارة الثلاث وما دونها وليس ذلك لمعنى مناسب لما في الحلق
لانهم اتفقوا على أن ازالة ثلاث شعرات لا يحصل به التحلل واتفقوا أيضا أن ازالة ما دونها فيه
الكفارة فالملحظ في المحلين مختلف خلافا لما يوهمه صريح كلام السائل وقوله ووجه ارادة هذا
المعنى الخ لا يحتاج اليه مع ما قدمته في توجيه اكتفاء الشافعية بثلاث شعرات بل هذا التوجيه
لا يرصاه الشافعية لما فيه من التعب الخارج عن قوانين الأدلة الشرعية وقوله فالحاصل الخ
يقال عليه هذا الحاصل مبنى على غير أساس لما تقرر من هدم جميع ما قبله المبنى هو عليه ثم على
تسليم المجازين للذين ذكرها وأن الثاني أكثر يقال عليه لا يكون أولى هنا من الاول الا لو كان
التجوز فيه خاصا بالربع أو بالثلاث أصابع ولا قائل بذلك من حيث التجوز أما اذا كان غير
مختص بذلك فلا يكون أولى من الاول بل الاول أولى منه لانه يلزم من اضرار شعر أو التجوز عنه
بالرأس الا كتفاء بثلاث شعرات لان اسم الجنس لا يصدق على أقل منها اتفاقا وان صدق على
أكثر منها فهي متيقنة وغيرها مشكوك فيه وأما المجاز الثاني فيصدق على الربع وأقل منه
وأكثر منه اتفاقا فلا وجه للتخصيص بالربع من حيث هذا المجاز فلا أولوية فيه على الاول بل الاول
أولى منه هنا لما تقرر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب اه ما اجاب به شيخنا فسخ الله في مدته
وادام النفع بعلمه وبركته ثم رأيت السائل لما اطلع على الجواب كتب ورقة اخرى صورة ما فيها
اما قوله والمراد شعر رؤسكم وجعله من باب الاضرار او الحذف فليس كذلك اذ الاضرار او الحذف
لا يكون الا اذا لم يكن لاسناد الفعل او شبهه الى ذلك الامر المذكور معنى محصل كما في قوله تعالى
واسأل القرية قال احمد بن فارس اذا اسندت لم يكن لها فائدة فهنا اضرار كقوله تعالى
لندخلنهم في الصالحين اى في زمرة الصالحين وما نحن فيه ليس من هذا القليل لانه اذا قيل حلقت
رأسى يصح ويفيد من غير التقدير بل التقدير فيه قبيح لان معنى الحلق ازالة الشعر لا ازالة المطلقة
ولهذا لا يصح ان يقال حلقت الدنس من بدنى فلا يقال في فصيح الكلام حلقت شعر رأسى ولهذا
لم يقع في كلام الفصحاء ولو وقع لكان مجازا باعتبار التجريد فاذا تعلق هذا الفعل المتعدى بنفسه
الى محله لا بد من تعلقه بجميع المحل كما قالوا في آية المسح لو لم تكن الباء موجودة لكان الواجب
مسح السكل بالاتفاق لانه فعل متعد تعلق بمحله على ان التقدير هنا ينافي ما اوجبه لان الشعر اسم
جنس كما قال به القائل فهو يطلق على القليل والكثير حتى على نصف شعرة او اقل كما ان الماء
يطلق على قطرة او قطرتين واما القول بأنه جمع فلم يذهب اليه احد من اهل العربية يعتمد عليه
وايضا العرف ينافية فان اطلاق الشعر على الواحد والقليل والكثير سواء فالواجب حينئذ حلق
شعرة او اقل منها اخذا بالاقول المتيقن فلا يثبت في وجوب حلق الثلاث واما قوله ولانه يسمى
حلقة يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات هذا الكلام لا ينفعه اذ الخصم يقول لا يقال بحلق
الربع وحلق ثلاث شعرات منه والحق ان استعمال حلق الرأس في حلق الربع او اقل
منه وليس النزاع في ان اسناد حلق لا يجوز الى الربع وثلاث شعرات منه كانت الجملة الثانية
بمنزلة بدل البعض مجاز الحقيقة ألا ترى انك اذا قلت حلق رأسه حلق ربعه او ثلاث شعرات منه
كانت الجملة الثانية بمنزلة البعض من قبيل قوله تعالى امدكم بأنعام وبنين الآية ولو كان في الثاني

والثالث حقيقة لكانت الجملة الثانية بمنزلة بدل الكل ولم يقل به أحد من أهل اللسان وأيضا صحة قوله يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه يدل على انه ليس من قبيل الاضرار اذ لو كان كذلك لكان التقدير حلقت شعر رأسه وشعر ربعة وشعر ثلاث شعرات منه وفساده ظاهر وقوله واما قولهم لا يسمى حلقا بدون أكثره باطل لانه انكار للحس واللغة والعرف ليس على ما ينبغي بل الامر بالعكس فان معنى قول القائل لا يسمى حلقا أى حلق الرأس وليس معناه انه لا يسمى حلقا اصلا كما عرفت وأما قوله فالواجب في الحلق عندنا وعند مالك ثلاث شعرات يأبى عنه كتب المالكية وفقهاؤها والذي هو مشهور ومعمول به عندهم حلق الكل قال ابن الحاجب ولا يتم نسك الحلق الا بجميع الرأس ثم قال فان اقتصر على البعض فكالعدم وفي المدونة لابن القاسم واذا قصر الرجل فليأخذ من جميع شعر رأسه وكذا في حق الصبيان وليس على المرأة الا التقصير ولتاخذ من جميع قرونها ولا يجزيهما ان يقصرا بعضا ويبقيا بعضا وكذا عند احمد فان الصحيح المعمول به عند أصحابه حلق الكل كما صرح به في بعض كتبهم المعتمدة فمن أين يتأتى الاجماع على عدم كون حلق الكل مرادا من الآية على انا لو فرضنا اتفاق الائمة الاربعة لا يحصل الاجماع أيضا وعلى تقدير تسليم كونه اجماعا عدم احتياج تبين القرينة في ارادتهم هذا المعنى من الآية مع كونه خلاف ظاهرها ممنوع اذ على الفقيه بحث معرفة ماخذ مسائلهم وطرق استنباطهم من الأدلة والا يكن محض التقليد ولا يسمى فقيها وأما قوله بان يقال ليس في الآية دليل على ان من اراد حلق الكل يجزئه حلق البعض ولا يقاس على التقصير لوضوح الفرق عما لا يحصل له لان النسك واحد والمحل واحد ولا معنى بأن يقول حلق الكل واجب بالنسبة الى البعض وحلق البعض واجب بالنسبة الى بعض آخر والتقصير واجب بالنسبة الى بعض آخر بل الواجب في هذا المقام هو الحلق او التقصير كلا او بعضا على اختلاف المذاهب الا ترى ان من اراد اولا ان يحلق الكل ثم اكتفى بالبعض يجوز عند من ذهب الى وجوب البعض وكذا اذا اراد اولا الحلق ثم قصر بجزئه واما قوله على مسألة المسح فممنوع فقيه ان المنع لا يتوجه على الناقل وهو ناقل من كلامهم والذي عليه تصحيح النقل وعلى تقدير تسليم توجه المنع هذا المنع لا يضر اذ الاشكال باق لان نظيره على ان ارادة هذا المعنى من هذه الآية خلاف الظاهر سواء اكان بطريق القياس كما يدل عليه عبارات بعضهم او بطريق آخر فان كان بطريق القياس فالقياس لا يصح كما ذكره وان كان بطريق آخر فلا بد من بيانه لعدم ظهوره واما الكلام على مسألة المسح فهو مبين في محله في كتب كل من الائمة ولا يحتمله المقام واما تجويز النقل والاشتراك في الآية فلا معنى له اما الاشتراك فظاهر واما النقل فلان النقل لا يخلو اما ان يكون في حلق او الرأس والاول لا يصح لان المنقول لا يكون الا اسما وحلق هنا لم ينقل من الفعلية الى الاسمية وكذا الثاني لا يصح لان النقل وضع ثاب والقول بان الرأس موضوع لثلاث شعرات منه مما لا قائل به هذا حال اصول مقدماته وفروعها على هذا القياس فالحق والانصاف ان سؤال السائل موجه لا مخلص منه لهذه المقدمات وليس المخلص منه الا بما ذكره المجيب واما وجه ارادة الحنفية الربيع فلان الملاحظ في البابين عندهم متحد كمالك وبيانه انه في كل من الموضوعين تعلق الفعل المتعدي بنفسه بمحله والمحل واحد وهو الرأس ولهذا يوجب ان امرار موسى على الرأس عند عدم الشعر كما ان المراد عند مالك رحمه الله في الاول الكل كذلك المراد من الثاني وكما أن المراد عند أبي حنيفة رحمه الله في الاول الربيع كذلك في الثاني وكذا عند احمد فانه صرح في بعض كتبهم انه يجب حلق الكل وهو صحيح والاكثر لانه في حكم الكل كما في المسح فان عنده في المسح ايضا الصحيح مسح الكل وروى عنه

ان الاذخر مباح ويجاب بانه انما ابيح لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع قال الزركشي وفي معنى اشجار الحرم احجاره وترابه (سئل) عن محرم لابس للمخيط من غير عذر ثم انه لبس فوقه مخيطا آخر هل يعد لبسا ثانيا (فاجاب) بانه لا يجب عليه فيها بلبسه المذكور ثانيا شيء (سئل) عما ذكر في الروضة واصلها ووفرعها مختصر الحجازي وابن المقرئ والمنهاج واصله ووفرعه وشرحه المنهاج للمحلي والدميري والانوار وسبيله وغيرها من ان وقت ذبح الهدى الذي يسوقه الحاج والمعتبر وقت الاضحية زاد في شرحي الروض والمنهج قوله ما لم يعين غيره فافهمت الزيادة ان المعتبر اذا عين له شعبان مثلا وان الحاج اذا عين له آخر ذى الحجة مثلا جاز لكل منهما ذبحه في الوقت الذي عينه وفي وقت الاضحية فهل هذا المفهوم صحيح معمول به فان قلتم به فما وجه وما دليله ومن قال به من العلماء وهل التعيين باللسان أو القلب وهل يختص التعيين بالحرم وهل يجوز ان يعين وقتا بعد ان عين غيره (فاجاب) بانه قد ذكر الزيادة الجمال الاسنوي فقال وما ذكرناه من وجوب ذبحه في وقت الاضحية

محله اذا عين ذلك له و
أطلق وقتنا يحمل على
المعهود شرعا فان عين له
وقتا آخر لم يتعين له وقت
لانه ليس في تعيين اليوم
قربة قاله في التهمة فعلم منها
ان ذمعه لا يتعين له وقت
فيجزى في أى وقت كان
وهو صحيح معمول به ووجهه
انه انما حمل على وقت الاضحية
عند عدم تعيينه وقتا له غيره
حملا له على المعهود شرعا
فلما عين غيره منع من تعيينه
له وما عينه له لا يلزم فبقى
على اطلاقه ولا فرق فيما
ذكر بين ان يعينه بلفظ
او ينويه وسواء كان في
الحرم حال تعيينه ام في غيره
(سئل) عن قول الدميرى
اذا حفر بئر فى ملكه فقتل
بها صيد ضمنه وهذا مشكل
على ما سياتى في الجنائيات
انه اذا تلف بها انسان
لا يضمنه وفي الفرق بينهما
عسرهما ما الفرق بينهما
(فاجاب) بان الفرق بينهما
ظاهروهما وان علة تضمينه
في هذه المسئلة حرمة الحرم
الدال عليها قوله صلى الله
عليه وسلم في خبر الصحيحين
ولا ينفر صيده وعلة تضمينه
في تلك تعديده بحفرها وهو
غير موجود فيها (سئل)
عن قولهم في القارن اذا
جامع بين التحليل من انه
لا تقصد عمرته ببعال الحج ولو
لم يأت بشيء من اعمالها
كيف يتصور وجود التحلل
الاول قبل الاتيان بشيء من

الاكتفاء بالاكثر ووجه إرادة الريع عند الحنفية كما ذكرنا أنه لما صارت الباء في صلة المسح
ما نعة عن إرادة الكل بالاكثر كما بين في محله صارت الآية مجملة فجعلوها مبنية بحديث المغيرة وهو
أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على ناصيته وعلى امانته الاستيعاب أو زائدة ويؤيده
ماروى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته على ما في جامع الاصول وفعل المسح
اذا تعلق بالمحل يقتضى الاستيعاب كما بين في كتب الاصول ثم قد بين في علم الحكمة ان الرأس
مركب من أربعة أجزاء الناصية والفؤادان والعقب فالناصية وان احتمل أن تكون هي صغرى
بالنسبة الى سائر أجزائه لكن قدروها تخميناً بالريع للاحتياط خوف التقيص من الاصل ومثل
هذا الاعتبار تخميناً أو تقريباً شائع في المسائل الشرعية وأما معنى قول الجيب لم يثبتوا عليه
الجنائيات فمراده من الجنائيات الدم وهو العرف في المناسك ودون الدم يسمونه صدقة وإيرادها في باب
الجنائيات لطاب الاختصار والعلم عند الله ونسأل الله الهداية والتوفيق فلما رفعت الورقة المكتوب
فيها ذلك لشيخنا فسمح الله في مدته كتب عليها جوابا بصورته اعلم أن منشأ هذه الردود والاشكالات
عدم صدق التأمل مع الاتكالي على ما يسبق الى الفهم من غير مراجعة كلام الأئمة كما ستعلم بما
سامره وبيان ذلك مع بعض البسط فيه لما أن المقام محوج الى ذلك ان قوله فليس كذلك اذ
الاضهار والحذف لا يكون الخ مما يتعجب منه فان نصوص الأئمة قاضية برده سيما نص امامه أبي
حنيفة رضى الله عنه لانه أثر الاضهار على النقل في قوله تعالى وحرم الربا فقال أى أخذه وهو
الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلاً فاذا أسقطت صح البيع وارتفع الاثم وعكس الشافعى رضى
الله عنه وغيره ذلك فأثروا النقل على الاضهار فقالوا نقل الربا شرعا الى العقد فهو فاسد وان
أسقطت الزيادة في الصور المذكورة مثلاً والاثم فيها باق فانظر كون أبي حنيفة رضى الله عنه
اضمر مع صحة المعنى بل ظهوره مع عدم الاضهار وأوضح من ذلك قوله أيضاً في قوله تعالى فاطعام
ستين مسكينا ان فيه اضهارا اى طعام ستين مسكينا وهو ستون مدا فيجوز اعطاؤه المسكين الواحد
ستين مدا وقال الشافعى وغيره الآية على ظاهرها فلا يجوز اعطاؤه لاقل من ستين مسكينا
لان الآية ظاهرة فيه ومن ثم اعترض القول بالاضهار بانه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف المضمّر
والغنى فيه ما ذكر من عدد المساكين الظاهر قصده بفضل الجماعة وبركتهم وأيضاً فقد اختلفت الأئمة
رضى الله عنهم في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فقدّر فيه جماعة مضمرا أى في مشروعيته
لان بها يحصل الانكشاف عن القتل فيكون الخطاب عاما ولم يقدر ذلك آخرون فقالوا بل في
القصاص نفسه حياة لورثة القتل المقتضين بدفع شر القاتل الذى صار عدوا لهم فيكون مختصا بهم
فتأمل صنيع الأئمة وتصرفهم في النصوص بالاضهار تارة وعدمه أخرى مع صحة المعنى بل ظهوره
مع عدم الاضهار فازدد بذلك تعجبا عما ذكره هذا القائل ومن فراره عن نصوص الأئمة هذه
وأمثالها الى النقل عمن لا يجديهم النقل عنه في مثل هذا الموطن شيأ لانه ليس من أهله اذ أهله
المجتهدون ومن دناهم فان قلت انما سلك الاضهار من ذكر لانه لما قام الدليل عنده على المعنى
الذى ظهر له ولم يصح اللفظ لمقتضى ما ظهر له الاضهار كان بالاضهار متعينا ولم يصح المعنى
حينئذ بدونه فهو ما ذكره المستشكل فلا يرد كلام الأئمة المذكور عليه نقضا قلت بل هو وارد
عليه نقضا وردا لان الحامل على الاضهار اذا كان باعتبار ما ظهر من الدليل التوقف هو عليه كان
ما سلكناه في الآية من ذلك لان الدليل قام عندنا على انه يكفى ثلاث شعرات فاضمرنا ما يدل عليها
في الآية ولا يقال ما الدليل على أن ذلك يكفى لانا نقول هذا السؤال لا يتوجه لان الفرض أن
الحامل على الاضهار يفوض الى رأى المجتهد سواء أظهر دليله أم لا كما مر عن أبي حنيفة رضى الله

الاحرام والطواف والسعي والحلق والتحلل الاول لا يكون الا بعد مضى ذلك فالجواب عن ذلك (فاجاب) بان القارن اعماله انما هي اعمال الحج وان حصلت بها العمرة ايضا (سئل) عما اذا جاز السيد للرقيق المحرم تحليله فامتنع منه فامر به بذيبح صيد فذبحه هل يحل اولاً (فاجاب) بانه لا يحل فقد قالوا لودبح المحرم صار ميتة على الاصح فيحرم على كل احدا كله وقالوا ان تحليل السيد رقيقه ان يأمره به لانه يستقل به اذ غايته ان يستخدمه ويمتنع المضى ويأمره بفعل المحظورات او يفعلها به ولا يرتفع احرامه بشئ من ذلك ولهذا قال امام الحرمين اطلاق القول بان له تحليله مجاز بلا خلاف فان التحلل لا يحصل الا من جهة العبد فلواراد السيد تحصيله دون العبد لم يجد اليه سبيلا وانما له المنع من المضى واستخدامه والله تعالى اعلم

(باب الاحصار والقوات) (سئل) عما لو كان الزوج طفلا لا يتوقع تمتعه بزوجته هل لها ان تحج بلاذنه وهل لوليها منعها منه (فاجاب) بانه يجوز لها الحج وليس لولي زوجها تحليله اذ لا معنى له (سئل) عن امرأة حاضت قبل طواف الافاضة ولم يمكنها الاقامة بمكة حتى

عنه في الآية الثانية على ان الآية التي أضمرنا فيها ليست مما يصح المعنى فيه مع عدم الاضمار كما لا يخفى على من أحاط بكلام اللغويين المصريح بان الحلق اذا أطلق لغة يكون لمطلق الازالة خلافا لما زعمه المستشكل وقوله ولهذا لا يصح ان يقال حلقت الدنس عن ثوبى يقال عليه ان اريد انه لا يصح عرفا فمسلم ولا يجديده هنا او لغة فليس كذلك والنصوص انما تحمل على عرف الشارع فان تعذر فعلى اللغة فان تعذرت فعلى العرف العام فالخاص كما في الايمان والاحياء والحرز في السرقة والقبض في المبيع مما لم يرد فيه ضابط لغة ولا شرعا واذا تقرر ذلك فالحلق لا يصح تسلطه على الرأس المراد به البشرة فوجب تقدير ما يتم المعنى المراد به وهو شعر وحينئذ اندفع قوله ان حلقت رأسى يفيد من غير تقدير وقوله بل التقدير فيه قبيح ومن اين له هذا الاستقباح مع تعليقه له بما لم ينقله عن احد من أئمة اللغة ولا من غيرهم بل بما هو محض ادعاء سيما مع من ينازعه فيه ويقول له من اين لك هذا مع قول الاثمة ان حلق هنا لا يصح تسلطه على مفعوله اى الذى هو الرأس المراد به البشرة الا باضمار فهل قال احد من ائمة مذهبه ما زعمه بقوله لان معنى الحلق الى قوله باعتبار التحديد ومما يدفع قوله لم يقع في كلام الفصحاء انه وقع في الصحاح المبين للحقائق اللغوية وقوله ولو وقع لكان مجازا يردده انه وقع كما تقرر وان الاصل في الاطلاق الحقيقة لا يقال ايضا وقع حلق رأسه فما الراجح لانا نقول حلق شعره لانزاع في صحته ولا في احتياجه لتقدير بخلاف حلق رأسه فان الاثمة صرحوا بانه لا بد فيه من التقدير وقوله كما قالوه في آية المسح الخ قد تقرر غير مرة بطلان قياس ما هنا على المسح لان تعلق المسح ثم بالراس صحيح من غير تقدير اجماعا سواء اريد به البشرة او الشعر فانه يطلق عليهما كما صرحوا به خلافا لما زعمه المستشكل وهنا لا يصح تعلق الحلق به والمراد به البشرة لا بتقدير واذا كان لا بد فيه من التقدير فذلك المقدر لا يقتضى العموم فان قلت بل يقتضيه لانه مضاف فيعم قلت من اين لك انا اذا أضمرناه يكون مضافا بل يصح تقديره نكرة مقطوعة عن الاضافة اى شعر من رؤسكم واما قوله على ان التقدير هنا ينافى ما اوجبه لان الشعر اسم جنس الخ فقيه تلييس وتمويه وغفلة شديدة لان اسم الجنس اما جمعى أو افرادى فالاول كشعر وتمر في حكم الجمع والثاني كماء وعسل في حكم المفرد وحينئذ فانظر الى ما في غضون كلامه هذا من الابهام والتمويه سيما قوله واما القول بانه جمع الخ قانا لم نقل انه جمع على ان اللغويين قائلون بانه جمع وان كان الصحيح ما عليه النحاة والصرفيون وهو ما قلناه من انه اسم جنس أى جمعى واسم الجنس الجمعى في حكم الجمع كما صرح به الاثمة ألا ترى الى قولهم لو قال لزوجته انت طالق عدد التراب فان قلنا انه اسم جنس افرادى وقعت طلاقة واحدة او اسم جنس جمعى لانه سمع ترابة وقع ثلاث وحينئذ بطل قوله فالواجب حينئذ حلق شعرة الخ على ان لنا احتمالا بعيدا بل شاذا لا يعد من المذهب كما قاله امام الحرمين انه يجزئ حلق شعرة تخريجا من لزوم الفدية بحلقها لا لما ذكره هذا القائل لان مدارك المجتهدين تنبؤ عنه وغلط امام الحرمين ايضا وغيره ابن القاص وغيره تخريج المسح في الوضوء على الحلق هنا فأوجبوا مسح ثلاث شعرات قياسا على لزوم حلقها ورد أصحابنا عليهم بما قدمناه من ان المطلوب في الحلق الشعر وتقدير الآية محلقتين شعر رؤسكم والشعرا قلته ثلاث شعرات في الحلق بخلاف المسح فانه غير منوط بالشعر ويقع على القليل ومن ثم اتفق الاصحاب على تضعيف هذا التخريج وتزييفه واما قوله هذا الكلام لا ينفعه اذ الخصم يقول الخ لجوابه ان قول الخصم ذلك هو الذى لا ينفعه لانه وان سلم انه لا يقال لحلق الربع وحلق ثلاث شعرات ذلك فلا يضر لان حلق الرأس المراد به البشرة غير مراد لاستحالة بدون المضمرة الذى ذكرناه ويلزم من ذكره بطلان ارادة الكل الذى

تطهر وجاءت بلدها وهي

محرمه وعدمت النفقة ولم
يمكنها الوصول الى البيت هل
تتحلل كالحرم أم لا (فاجاب)
بانها تتحلل كالمحصر فتذبح
بنية التحلل ثم تحلق او تقصر
بنية التحلل في المجموع
عن صاحب الفروع
والرويانى والعمرانى
وغيرهم فيمن صد عن
طريق ووجد آخر أطول
ان لم يكن معه نفقة تكفيه
لذلك الطريق فله التحلل
اه وللمشقة الحاصلة لها
بمصابرتها للاحرام (سئل)
عن امرأة احرمت بالحج من
مكة ووقفت بالجبل ولم
تطف ولم تسع لمرض حصل
لها فأتت الى هذه البلدة
فهل لها ان تتحلل وتستأجر
من يحج عنها وتستمر على
احرامها الى ان تفك
بالطواف والسعى (فاجاب)
بانها اذا عجزت عن سفرها
الى مكة جاز لها التحلل بان
تذبح شاة وتوى مع ذبحها
الخروج من الحج وتقصر
من شعرها وتوى معه
الخروج من الحج ولا يجوز
ان تستأجر من يحج عنها
والله سبحانه وتعالى أعلم
(كتاب البيع)

زعمه هذا الخصم وبطلان قوله والحق ان استعمال حلق الرأس في حلق الرية الخ اذ لا يجازى ذلك
بل اسناده الى الشعر حقيقة وكذا الى ثلاث شعرات منه او الاكثر وانما الذى يستل عنه في ذلك سبب
التحديد بالثلاث وبالربع فأما الثلاث فقد وجهناه فيما مر لانها اقل الجمع ومافى معناه ففى
المتيقنة وما عداها مشكوك فيه والاصل عدم الايجاب الا بدليل واما الربع فلم يبد المستشكل عن
الاقتصار عليه معنى يعتد به كما أتى وقوله ألا ترى الخ مجرد دعوى بلا مستند اليه بل كلامهم
صريح فى بطلانها ومن ذا الذى صرح بالتلازم بين كون التابع بدل بعض وكونه مجازا المصرح به
كلام المستشكل هذا بما لا قائل به فعلى من ادعاه بيانه ولا تظفر به ومما يطله تمثيلهم لبدل
البعض باكلت الرغيف أكلت ثلثه فهل هذا الثانى مجاز بل هو حقيقة ومن ثم لو عكس لربما
استقام كلامه وان لم ينفعه هنا وذلك لان المقصود الاصلى فى البدل هو الثانى وتأمل مافى قولنا
الاصلى من الجواب عن الايراد الطويل المقرر فى بعض كتب الفن ففى المثال السابق المقصود
بالحكم أصالة الاسناد الى الثلث فهو الى الرغيف مجاز باعتبار أن المراد بعضه كما بينه ذكر البدل فمع
هذا الذى هو أظهر من أن يخفى على فاضل كيف يتوهم أن الثانى والثالث فى بدل البعض مجازان
والاول حقيقة ثم رأيت الرضى صرح بذلك فقال والفائدة فى بدل البعض والاشتغال البيان بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير فى النفس وذلك ان المتكلم تحقق بالثانى بعد التجوز
والمساحة فى الاول تقول أكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه
اه المقصود منه وبه يعلم صحة ما قلناه دون غيره وأما قوله وأيضا صحة قوله يقال حلق رأسه وربعه
وثلاث شعرات منه بدل على أنه ليس من قبيل الاضمار الخ فغير صحيح أيضا لانه بناء على علمه
التي ذكرها بقوله اذ لو كان كذا لكان التقدير الخ وهذا التلازم ممنوع لان معنى قولنا يقال
حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه أى ان هذا الاطلاق شائع فى المواضع الثلاث وان كان اثنان
منها يحتاجان الى اضممار بخلاف الثالث وظن المستشكل ان الاضمار فى الثالث أيضا فافسده بقوله
وشعر ثلاث شعرات منه وما درى أن الاضمار لا يحتاج اليه الا اذا علق بالبشرة التي هى الرأس
أو ببعض البشرة واما اذا علق بالشعر فلا يحتاج الى اضممار كما صرحنا به فيما سبق فكيف مع ذلك
يسوغ لفاضل ان يزعم ان صحة قولنا يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه يستلزم ان
التقدير حلق شعر ثلاث شعرات منه هذا تمويه عظيم واما قوله عقب ما حكيناه عن المجموع ليس
بما ينبغي بل الامر بالعكس الخ فغير صحيح أيضا وان سلم له ان معنى قول القائل لا يسمى حلقة أى
حلق الراس لما اطبقوا عليه من أن المراد لا يدفع الايراد أى لحفاء الاول وظهور الثانى على انا
وان سلمنا ان هذا مراده فهو غير صحيح أيضا لأن قولهم لا يسمى حلقة بدون اكثره متدفع لانهم
ارادوا نفى التسمية حقيقة فهذا لا يسمى حلق الراس بدون اكثره ولا بدون اقله فقولهم بدون
اكثره غير صحيح لايهامه انه يسماه بدون اقله وليس كذلك وان ارادوا نفى التسمية مجازا فبطلانه
ظاهر فاتضح ان هذا التاويل لا يدفع كلام النووى وان هذا المستشكل لو سكت عنه لكان اولى
به واما قوله يأبى عنه كتب المالكية الخ فجوابه ان المعبر بقوله اجمعنا على انه للاستحباب النووى
فى شرح المذهب وهو الثقة العدل الامين فيما ينقله باجماع اهل مذهبه وغيرهم فان صح ما ذكر عن
مالك واحمد نفسيهما تعين تاويل قوله اجمعنا وما بعده على ان المراد به اجماع الاكثر من العلماء
واجماع الاكثر قد يكون قرينة وقد يحتج به على الخصم فى كثير من المواضع لما قالوه من ان
الخطأ الى القليل اقرب منه الى الكثير واوضح من كتب المالكية وغيرهم ان القول عندهم
بوجوب التعميم لم يستند الى الاستدلال عليه بالآية وانما استندوا فى ذلك الى فعله صلى الله عليه

وسلم المؤيد بالحديث الصحيح لتأخذوا عنى مناسكم وأما الآية فلا دلالة فيها على وجوب التعميم إلا أن نظروا لما أبداه بعض أئمتنا من أنه مفرد مضاف فيعم لكن مر الجواب عنه وأما قوله عدم احتياج تعيين القرينة الخ فليس في محله وهي عدم دلالتها على ارادة الكل والربع وظهورها في ارادة ثلاث شعرات لما مر غير مرة من أنه اسم جنس جمعي وأقله ثلاث ففي المتيقنة وما زاد عليها مشكوك فيه فلم يوجه فأى قرينة يطلب بيانها مع ذكرنا هذا هنا مختصرا وفيها مر مبسوطا وقوله بما لا يحصل له الخ يقال عليه هو كذلك باعتبار عدم فهمك له واحاطتك به وربما أشير اليه لان غاية ما في الآية أن قسما يحلق وقسما يقصر فأى دليل في الآية من حيث لفظها مع قطع النظر عن الامور الخارجة على ان من أراد الحلق الافضل يجوز له الانتقال عنه بعد ارادته له وعزمه عليه الى التقصير واذا لم يكن في الآية دلالة على ذلك تعين ان جواز التقصير لا يدل على عدم وجوب الاستيعاب بالحلق لمن اراده لانه يحتاط في الفاضل ما لا يحتاط في المفضول ولان الحلق يشبه العزيمة والتقصير يشبه الرخصة وقياس تلك على هذه ممنوع فتأمل ذلك تجد ايضا رد جواب البعض الذي ذكرته متصرا له بما لا ينصره وقوله فقيه ان المنع لا يتوجه على الناقل يقال عليه بل اذا أسند حكما الى كسب قوم وليس فيها قضي عليه بالسهو او التساهل في النقل ومذهبنا لم يجر فيه قول بأن الباين على منوال واحد وقوله اذ الاشكال باق الخ ممنوع لانا وان نظرنا الى الآية لا اشكال فيها بوجه بعد ما قررناه بدلائله السابقة من ان فيها اضمارا وانه اسم جنس جمعي وان أقله ثلاث فظاهرها لا ينافي ما ذهبنا اليه وانما ينافي ما ذهبتم اليه من التقدير بالربع فاشكالكم لا يتوجه علينا بل عليكم لكن لا من الحثية التي ذكرتموها بل من الحثية التي ذكرناها وهي ان التقدير بالربع يحتاج الى دليل لان الشعر المضر يشمل الثلاث واكثر فقصره على الاكثر من الثلاث وقصر الاكثر منها على الربع يحتاج لدليل والقياس على الجناية في الحج فيه نظر لان التقدير بالربع في الاصل منازع فيه ايضا اذ لم يذكروا دليله فيها علمت فكيف يتأني القياس على اصل منازع فيه لم يتفق عليه المعارض والمستدل ولا ظهر دليله وقوله ان تجوز النقل والاشتراك في الآية لا معنى له بمجرد الرأي وغفلة عن كلام الائمة او عن فهمه على وجهه وذلك لانهم ذكروا من تعارض التخصيص والاشتراك قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فقال أبو حنيفة اى ما وطئوه لان النكاح حقيقة في الوطء فيحرم على الشخص مزنية ايه وقال الشافعي اى ما عقدوا عليه فلا يحرم قالوا ويلزم الاول الاشتراك لما ثبت من أن النكاح حقيقة في العقد لكثرة استعماله فيه حتى انه لم يرد في القرآن لغيره كما قاله الزمخشري اى في غير محل النزاع نحو حتى تنكح زوجا غيره واشتراط الوطء في هذه علم من السنة ويلزم الثاني التخصيص حيث قال يحل للرجل من النساء من عقد عليها ابوه فاسدا كالصحيح وقيل لا فانظر الى الزام الاول بالاشتراك مع انه قائل ان النكاح حقيقة في الوطء مجاز في العقد لكن لكثرة استعماله في العقد صار كأنه حقيقة حتى عند القائل بأنه حقيقة في الوطء فالزم بالاشتراك لذلك ومن تعارض الاضمار والاشتراك قوله تعالى واسال القرية اى اهلها وقيل القرية حقيقة في الامل كالابنية المجتمعة لهذه الآية وغيرها ومن تعارض المجاز والنقل قوله تعالى واقموا الصلاة اى العبادة المخصوصة فليل هي مجاز فيها عن الدعاء بخبر لاشتغالها عليه وقيل نقل شرعا اليها فتأمل ذلك تجده مؤيدا لما ذكرته من احتمال الاشتراك والنقل اذ لا يشترط في احتمالها تحققها كما يصرح به قول الأصوليين اذا احتمل لفظ هو حقيقة في بعض أن يكون في آخر حقيقة ومجازا او حقيقة ومنقولا فحمله على المجاز أو المنقول أولى من حمله المؤدى الى الاشتراك فالاول كالنكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل العكس وقيل مشترك بينهما فهو حقيقة

ذهب أو خمسة وعشرين
نصفا فضة مطلقا أو أن
أراد ذلك أولا يصح
بشيء منها لقولهم لا بد من
علم العاقدین بجنس الثمن
وصفته (فأجاب) بأنه
يصح البيع في شقه الثاني
بدینار ذهب لانه مدلول
اللفظ الا أن يريد غير
وأما الاول فلا يصح البيع فيه
حيث اختلفت قيمتهما
(سئل) عن رجل اشترى
مرکبا رأى باطنها وظاهرها
ماعد ما في الماء منه فهل
يصح البيع بتلك الرؤية
أولا بد ان ينظر جميع
ظاهرها حتى الذي ستره
الماء منه ولو كان في ذلك
مشقة شديدة (فأجاب)
بأنه لا يصح بيع المركب
برؤيتها المذكورة اذ
يشترط فيه رؤية جميع
ظاهرها حتى ماستره
الماء منه لاختلاف الغرض
به وهو وإن شقت رؤيته
في الماء فليس بقاءه فيه من
مصلحته (سئل) كان لرجل
وامرأة على ابيهما مائة
وستون دينارا أثلاثا
للرجل الثلثان ولها الثلث
فعوضها عن ذلك جميع
المكان الفلاني فهل يصح
التعويض المذكور وان
لم يعين مال للرجل ومال للمرأة
من المكان المذكور ويحمل
على أنه أثلاث كالدين
المذكور أم لا يصح حتى
يعين مال لكل منهما من
المكان المذكور (فأجاب)
بأنه يصح التعويض

للرجل ومال المرأة ومملكان
المكان المذكور أثلاثا
بنسبة دينهما (سئل) عن
بيده خمس سواشي رآها
شخص ثم قال له بعثك
عشرة سواشي كل سوسية
بسبعة وأربعين نصفاً فضة
وهذه الخمس منها فقال
اشترت ثم قبض الخمس ثم
قبض ثلاثاً أيضاً ثم طالب
البائع بياقها فهل البيع صحيح
في الخمسة المربعة باطل في غيرها
أو باطل في الجميع (فأجاب)
بان البيع باطل في الجميع
حتى في الخمس لانه جعلها
من جملة المبيع الباطل بل
يكفي في البطلان عطفها
على الباطل اذ المعطوف
على الباطل باطل كما قالوه
فيما لو قال نساء العالمين
طوالق وأنت يازوجتي
لا تطلق لعطفها على من لم
يطلق (سئل) هل تجوز
المعاملة بالتقدي المغشوش
(فأجاب) بأنه تجوز وان لم
يعلم العاقدان وزنه لان
المقصود رواجه وهو رائج
(سئل) عن مشتر دفع أجرة
الدلال له مع عدم تسمية
البائع لها فهل يرجع بها
عليه أولا (فأجاب) بأنه
لا رجوع له عليه بشيء منها
(سئل) هل يصح بيع القطن
في قشره بعد نضجه وفتحته
وكذلك المسلم فيه
(فأجاب) بأنه يصح البيع
فيه ولا يصح السلم
فيه (سئل) عن رجل
عليه دين لآخر فغاب

في أحدهما محصل للحقيقة والمجاز في الآخر والثاني كالزكاة حقيقة في البناء أي الزيادة محتمل فيما
يخرج من المال لان يكون حقيقة أيضا أي لغوية ومنقولا شرعا فكذلك نقول الرأس حقيقة في
البشرة محتمل في الشعر لان يكون حقيقة أيضا أي لغوية أو منقولا شرعا فتأمل هذا مع ما مر من
القول بأن القرية حقيقة في الابنية المجتمعة يظهر لك ما زعمه هذا المستشكل سيما قوله لان النقل
وضع ثان والقول بأن الرأس موضوع لثلاث شعرات منه مما لا قائل به لان هذا الذي زعمه مبنى على
ماتوهمه من أن ادعاء النقل أو الاشتراك يستلزم تحقق وضعهم لذلك المحتمل في المعنى الثاني حقيقة
أو منقولا وليس ذلك مرادا كما علمته وقوله هذا حال أصول مقدماته وفروعها على هذا القياس
يقال عليه قد بان أن كل مقدمة منها وان الاعتراض على شيء منها مبنى اما على عدم الاحاطة بكلام
الائمة أو على الوهم في فهمه واما على مجرد الدعوى كما بان ذلك واتضح وقوله فالحق والانصاف الخ
مبنى على ما زعمه وقد بان واتضح بطلان الاشكال والجواب معا فيما سبق وفي هذا الثاني أيضا وأما
قوله وجه ارادة الحنفية الربع الخ فيقال عليه لم يأت فيه بباطل ينفع فيما نحن فيه والمسح على
الناصية لا يشهد له سواء أ جعلت على مؤكدة للاستيعاب أو زائدة لان الناصية لغة وشرعا ما بين
الزنتين وهو دون نصف الربع بكثير كما هو مشاهد فكيف يتأتى الاحتياط الذي ذكره وقوله وفعل
المسح اذا علق بالمحل يقتضى الاستيعاب الخ يقال عليه لا منازعة في ذلك انما المنازعة أن استيعاب
الناصية يقتضى التحديد بالربع وهي دون نصفه بكثير وأما استدلاله بكلام الحكماء فغير نافع له بل
هو اختراع طريقة لم تؤلف قبله والحامل عليه حب التكبر والتشيع وقد قال صلى الله عليه وسلم
المشيع بمالم يعط كلابس ثوبي زور وعجيب ظنه ان الاستدلال بكلام الحكماء ينفع في هذا الموطن
وغفلته عن أنهم لا يعول عليهم سيما في الموضوعات اللغوية والحقائق الشرعية ولوترك ذكر ما قالوه
لكان أولى بهذا ومع ذلك كله فله تعالى اتم الحمد واكمل على أن ابقى في هذه الازمنة المؤذنة
حوادثها بتغير العالم عما كان عليه من اندية للفضل لم تزول بالعلماء عامرة ورياض التحقيق
يانعمة اشجارها مشمرة اجلاء يتحادثون ازمة الادلة ويتجاوزون في البحث الاقيسة وما اشتملت
عليه من السبب والعلة مع ابداء كل ماعنده من غير كدر بينهم وان سل كل منهم حده لما انها سيوف
لا تسل الا في الجهاد الاكبر لتكون كلمة الله هي العليا بحسب ما رأى كل منهم واستظهر وهي
وان اختلفت مؤتلفة جحد ذلك من جحده وعرفه من عرفه اسأل الله الكريم الجواد ان يمنحنا رضاه
في دارى المعاش والمعاد والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) عن مات بعد استقرار الحج عليه
فحج عنه آخر متطوعا ولم ينو بحجه عنه حجة الاسلام بل نوى به التفل عن الميت ظنا منه جواز ذلك
فهل يقع عن حجة الاسلام على الميت (فأجاب) يحتمل ان يقال بوقوع الحج للبائر دون المحجوج
عنه ويحتمل ان يقال بوقوعه للمحجوج عنه اما الاول فلان نية التفل عنه مع كونه لم يوصه به
باطلة وان كان جاهلا ويلزم من بطلان نيته عن الغير وقوع الحج لنفسه فان قلت القياس وقوعه
عن المحجوج عنه كما ان من نوى عن نفسه النقل وعليه فرض تبطل نيته ويقع حجه عن الفرض
قلت هذا وان كان محتملا وله وجه الا ان الفرق يمكن بل ظاهر فان بطلان النية حيث وجد
والانسان حاج عن نفسه ولا يمكن صرف الحج حينئذ لغيره فان الفرض انه لم ينو ذلك الغير وكان
القياس مع بطلان النية ان لا يقع الحج عن احد كما في سائر العبادات لكن لما كان بينها وبين الحج
فرق واضح هو ما فيه من شدة التعلق واللزوم جعلوه واقعا عما في الذمة مسارعة لبراءتها فلم يكن
فساد النية موجبا لالغائه بالكلية وانما كان ملغيا لخصوص النقل فحسب ويلزم من الغاء ذلك
وحده الوقوع عما استقر في الذمة كما تقرروا ما الحج عن الغير فهو على خلاف الاصل فاذا فسدت

الْمَدْيُونِ لِصَاحِبِ الدِّينِ فِيهِ ثَمٌّ قَدَمٌ وَتَصَادُقٌ هُوَ وَزَوْجَتُهُ عَلَى أَنَّهُ بَاعَهَا ذَلِكَ الْمَكَانَ قَبْلَ غَيْبَتِهِ فَهَلْ يَعْتَبَرُ التَّصَادُقُ وَيَتَبَيَّنُ بِهِ بَطْلَانُ بَيْعِ الْحَاكِمِ أَمْ يَسْتَمِرُّ وَلَا اعْتِبَارُ بِالتَّصَادُقِ (فَأَجَابَ) بِأَنَّهُ يَقْدُمُ بَيْعُ الْمَالِكِ وَيَتَبَيَّنُ بَطْلَانُ تَعْوِضِ الْحَاكِمِ وَيَفَارِقُ مَالُو زَوْجِ الْحَاكِمِ مَوْلَاهُ لَغَائِبِ ثُمَّ قَدَمٌ وَقَالَ كُنْتُ زَوْجَتَهَا فِي الْغَيْبَةِ حَيْثُ يَقْدُمُ نِكَاحُ الْحَاكِمِ بِأَنَّ الْحَاكِمَ فِي النِّكَاحِ كَوَلِيِّ آخَرٍ وَلَوْ كَانَ لَهَا وَلِيَانٌ فَرُوجُ أَحَدِهِمَا فِي غَيْبَةِ الْآخَرِ ثُمَّ قَدَمٌ وَادْعَى سَبْقَهُ كَلْفُ الْبَيْتَةِ وَلَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ ثُمَّ ادْعَى الْمُوَكَّلُ سَبْقَهُ فَكَذَلِكَ عَلَى الظَّاهِرِ فِي النِّهَايَةِ (سُئِلَ) عَنْ قَوْلِ الْأَنْوَارِ وَيَصِحُّ بَيْعُ الْجَحْشِ الصَّغِيرِ الَّذِي مَاتَتْ أُمُّهُ وَأَقْرَبُهُ عَلَيْهِ الْأَشْمُونِيُّ فِي بَسِيطِهِ هَلْ هَذَا الْقَيْدُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَهَلْ سَبَقَ إِلَيْهِ أَوْ تَبَعَ عَلَيْهِ وَلَا كَمَا أَطْلَقَهُ أَئِمَّةُ الْمَذْهَبِ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخِّرُونَ (فَأَجَابَ) بِأَنَّ الْقَيْدَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ أَطْلَاقِ لَوْضُوحِهِ فَإِنْ صَوَّرْتَهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْ اللَّبَنِ فَبَيْعُهُ دُونَ أُمِّهِ مَعَ حَيَاتِهَا بَاطِلٌ لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِهِ شَرْعًا فَقَدْ قَالُوا وَحَرَمَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْبَهِيمَةِ وَوَلَدَهَا قَبْلَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْ اللَّبَنِ بِغَيْرِ الذَّبْحِ وَيَبْطُلُ

النِّتْيَةُ فِيهِ لَزِمَ وَقُوعُهُ لِلْأَصْلِ وَهُوَ الْوُقُوعُ عَنِ الْمُبَاشَرِ دُونَ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ لِأَنَّ النِّتْيَةَ الْمُتَعَرِّضَةَ لَهُ قَدْ فَسَدَتْ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ لَهُ شَيْءٌ بَدُونِ نِيَّةٍ وَشَاهِدُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَجِيرَ لِلْحَجِّ مِثْلًا لَوْ نَوَاهُ لِلْمُسْتَأْجِرِ مَعَ الْعِمْرَةِ لِنَفْسِهِ أَنْصَرَفَا جَمِيعًا لِلْأَجِيرِ وَلَمْ يَقَعْ لِلْمُسْتَأْجِرِ مِنْهَا شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَمَّا ضَمَّ الْحَجَّ لِلْعِمْرَةِ صَارَ نَاوِيًا مَا لَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ وَحَيْثُ نَوَى مَا لَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ لَهْ أَنْقَلَبَ لِلْأَجِيرِ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ نَوَى أَجِيرَ الْحَجِّ قَرَانًا فَقَطَّ لِلْمُسْتَأْجِرِ الَّذِي لَا عِمْرَةَ عَلَيْهِ أَوَّلُهُ وَلِنَفْسِهِ وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ لِمُسْتَأْجِرِهِ وَلِنَفْسِهِ فَيَقَعُ لِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَلَا يَقَعُ لِلْمُسْتَأْجِرِ شَيْءٌ لِأَنَّ مَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ لَهُ وَالنَّسْكَانَ لَا يَفْتَرِقَانِ فَلَزِمَ الْوُقُوعُ لِلْأَجِيرِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ كَمَا تَقَرَّرُ فَإِنْ قُلْتَ بِنَاقِي مَا ذَكَرْتَهُ فِي صُورَةِ السُّؤَالِ قَوْلُهُمْ لَوْ اسْتَأْجَرَ مَعْضُوبٌ لِنَذْرِهِ وَعَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ فَنَوَى الْأَجِيرَ النَّذْرَ وَقَعَ لِفَرْضِ الْإِسْلَامِ قُلْتَ أَجِيرَ الْمَعْضُوبِ نَائِبٌ عَنْهُ فَزَلَّ مَنْزِلُهُ وَأَمَّا الْمُبَاشَرُ فِي صُورَةِ السُّؤَالِ فَلَيْسَ نَائِبًا عَنِ الْمَيِّتِ وَإِنَّمَا هُوَ مُتَطَوِّعٌ عَنْهُ وَقَدْ نَوَى مَا لَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ لَهُ هُنَا بَوَاحٍ فَإِنْ حَجَّ النَّفْلَ عَنِ الْمَيِّتِ الَّذِي عَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا وَكَذَا لَا يَصِحُّ عَنِ لَيْسَ عَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ إِلَّا إِنْ أَوْصَى بِهِ فَلَمَّا تَعَذَّرَ وَقُوعُ الْمُنَوَّى هُنَا عَنِ الْمَيِّتِ لَزِمَ وَقُوعُهُ لِلْمُتَطَوِّعِ وَلَمَّا لَمْ يَتَعَذَّرْ وَقُوعُ النَّذْرِ عَنِ الْمَعْضُوبِ مَعَ كَوْنِ الْحَاجِّ نَائِبَهُ وَقَعَ عَمَّا عَلَى الْمَعْضُوبِ وَهُوَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ وَأَيْضًا فَالنَّذْرُ مِنْ جَنْسِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فَلَمْ تَكُنْ نِيَّتُهُ مَانِعَةً لَوْ قُوعُ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَأْجَرَ لِنَذْرِهِ كَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَ لِلْوَاجِبِ الَّذِي عَلَيْهِ الصَّادِقُ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالنَّذْرُ وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ مُقَدِّمَةٌ فَلَغَتْ نِيَّةُ النَّذْرِ وَوَقَعَ مَا أَتَى بِهِ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَأَمَّا حُجَّةُ الْإِسْلَامِ وَحُجَّةُ التَّطَوُّعِ فَمَتَابَيَّتَانِ فَإِذَا نَوَى النَّفْلَ بَطُلَ وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَخْلُفَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ لَتَعَذَّرَ وَقُوعُهُ لِلْمَيِّتِ فَوْقَ الْمُبَاشَرِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا نَظَرَ فِي شِدَّةِ التَّشْبِيهِ وَالزُّوْمِ وَمِنْ ثَمِّ لَمْ يَفْسُدْ بِفُسَادِنِيَّتِهِ مَعَ تَطْلُعِ الشَّارِعِ إِلَى إِسْقَاطِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ عَنِ الْغَيْرِ مَا أُمْكِنَ فَمِنْ ثَمِّ لَا يَلْزِمُ مِنْ بَطْلَانِ خُصُوصِ نِيَّةِ النَّفْلِ بِطْلَانِ عُمُومِ النِّيَّةِ عَنِ الْغَيْرِ فَازِمٌ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ الْوُقُوعُ عَنِ الْغَيْرِ لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّارِعَ مُتَشَوِّفٌ إِلَى ذَلِكَ وَمِنْ ثَمِّ أَبَاحَ التَّبَرُّعَ بِهِ مَعَ انْتِفَاءِ الْأَذْنِ وَالْقَرَابَةِ الْحَاقِلَةِ بِالْأَيُّوْمِ وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ الْخَطَأَ فِي طَرِيقِ أَدَاءِ الدِّيُونِ لَا يَمْنَعُ إِبْرَاهِيمَ لَذِمَّةَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ فَكَذَلِكَ الْخَطَأُ هُنَا وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ وَعَلَيْهِ يَفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَفِيقُ اسْتَوْجَرَ لِحُجِّ فَقْرٍ وَنَحْوِهِ بِأَنَّ الْمَلْفَى هُنَا نِيَّةُ النَّسْكِ فَقَطَّ دُونَ ذَاتِهِ وَهَنَّاكَ جُزْؤُهُ لَا نَاذَاذًا أَوْ قَعْنَاءَ عَنِ الْغَيْرِ يَلْزِمُنَا أَمَّا إِبْطَالُ الْأَحْرَامِ بِالْعِمْرَةِ الَّتِي ضَمَّهَا إِلَى الْحَجِّ مِنْ أَصْلِهَا وَهَذَا مُتَعَذَّرٌ لِأَنَّ الْأَحْرَامَ بِالنَّسْكِ فِي الْوَقْتِ الْقَابِلِ لَهُ لَا يَقْبَلُ الْإِلْغَاءُ وَأَمَّا وَقُوعُهَا لِلْحَجَّاجِ عَنْهُ تَبَرُّعًا مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ وَهُوَ مُتَعَذَّرٌ أَيْضًا فَلَزِمَ وَقُوعُهَا لِلْمُبَاشَرِ وَالغَى الْأَحْرَامَ بِالْحَجِّ عَنِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ حِينَئِذٍ لَمَّا يَلْزِمُ عَلَيْهِ مَقَارِفَتُهُ وَأَمَّا هُنَا فَلَا يَلْزِمُ عَلَى الْإِلْغَاءِ خُصُوصَ النَّفْلِ وَصَحَّةُ عُمُومِ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ إِلَّا بِإِطْلَاقِ صِفَةِ النَّسْكِ دُونَ أَصْلِهِ وَهَذَا لَا مَحْذُورَ فِيهِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصُّوَابِ (وَسُئِلَ) عَنْ كُلِّ قَتِيلَةٍ بِأَجَارَةِ النَّسْكِينَ وَلَمْ يَكُنْ بَاشِرًا هَلْ يَكْفِي عَلَيْهِ لَهَا بِالْمُطَالَعَةِ وَالْقِرَاءَةِ وَكَيْفَ الْحِيلَةُ فِي عَقْدِ الْأَجَارَةِ مِنَ الْوَكِيلِ مَعَ عَدَمِ كَوْنِهِ طَرِيقًا لِلْمُطَالَبَةِ بِالْأَجَارَةِ وَإِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُوَكَّلِ أَعْمَالُ النَّسْكِينَ أَعْنَى الْوَاجِبَاتِ وَشَيْئًا مِنَ السَّنَنِ لِيَعْقِدَ لِنَفْسِهِ فَعَقْدُ مَا الْحَكَمَ وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي الْبَحْثُ عَنْ مَاتَ وَهُوَ مُسْتَطِيعٌ وَلَمْ يَحْجِ عَنْهُ وَالزَّامُ وَرِثَتُهُ بِالْأَحْجَاجِ عَنْهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ أَوْ كَانَ وَهُوَ غَائِبٌ هَلْ الْقَاضِي يَتَوَلَّى ذَلِكَ وَهَلْ يَلْزِمُهُ مَرَاعَاةُ تَقْلِيلِ الْأَجَارَةِ مَا أُمْكِنَ وَإِذَا بَادَرَ أَحَدُ الْوَرِثَةِ فَأَجَرَ مِنْ يَحْجِ عَنْهُ أَوْ كَانَ حَائِزًا وَلَمْ يَرَجِعِ الْقَاضِي مَا حَكَمَهُ (فَأَجَابَ) بِقَوْلِهِ الشَّرْطُ عِلْمُ الْمُبَاشَرِ لِعَقْدِ الْأَجَارَةِ بِأَعْمَالِهَا فَيَكْفِي عِلْمَ الْوَكِيلِ بِذَلِكَ وَإِنْ جَهْلُهُ الْمُوَكَّلُ وَطَرِيقُ خُلَاصِ الْوَكِيلِ مِنَ الْمُطَالَبَةِ بِالْأَجَارَةِ أَنْ يَعْقِدَ بِأَجَارَةٍ مَعِينَةٍ فِي يَدِ مُوَكَّلِهِ فَإِنَّمَا حِينَئِذٍ إِذَا بَانَتْ مُسْتَحَقَّةً لَا يَكُونُ الْوَكِيلُ طَرِيقًا فِي ضَمَانِهَا وَإِذَا بَيْنَ لِلْمُوَكَّلِ أَعْمَالُ النَّسْكِ وَاجِبَاتُهُ وَمُسْنُونَاتُهُ وَتَصَوُّرُهَا ثُمَّ عَقْدُ وَهُوَ مُتَصَوِّرٌ لَهَا جَازٌ وَلَا يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي بَحْثُ عَمَّا ذَكَرَ وَلَا الزَّامُ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا لَوْ اِمْتَنَعَ

ومرادهم ذبح الولد

المأكول (سئل) عن اشترى
بناء محتكر ولم يعلم ما عليه
من الحكر هل البيع باطل
لجهله بالمقدار أم صحيح
(فاجاب) بان البيع صحيح
لان الجهل ليس مرجعا
للبيع فلا يؤثر (سئل)
عن بيع حكم مالكي بموجه
وصرح بان من موجه
سقوط الغلة اذا ظهر البيع
فاسدا ثم ظهر المبيع مملوكا
لغير بائعه فهل للحاكم
الشافعي الا لزام بالغلة
(فاجاب) ليس له الا لزام
بالغلة وان وقع حكم
الحاكم قبل وجود المحكوم
به (سئل) هل يجوز شراء
النعال مع أن المكاس
يأخذ الجلود ويدبغها ويبيعها
للاسا كفة وكذلك الرؤس
والكروش والكبود
ونحوها ودهن الاقصاب
فقد قيل ان أصله دم أم لا
وهل يجوز أكل الخبز
الموضوع بعينه في مكان
الزبل المحمى به أم لا
(فاجاب) بأنه يجوز شراء
كل من النعال والرؤس
والكروش والكبود
ونحوها لانها باختلاطها
وعدم معرفة من أخذت
منه تصير من أموال بيت
المال وقد باعها من له ولاية
يبيعها لانها مال ضائع وقد
نقل الشيخان في احياء
الموات عن الامام وأقراءه
أن المال الضائع أمره الى
الامام ان رأى حفظه حتى
يظن مالكة أو يبيعه وحفظ

المعصوب من الاستجار أو الاذن المطيع لم يقم القاضي مقامه في الاذن ولا يلزمه بذلك وان كان
محجورا عليه بسفه وان وجب الاستجار والاستتابة فورا وهو في حق من غضب مطلقا في الاستتابة
وبعد يساره في الاستجار خلافا للاذرعى وذلك لان مبنى الحج على التراخي ولانه لاحق للغير فيه
بخلاف الزكاة وأما ما وقع في المجموع من أن الحاكم يلزمه بالانابة فممنظر فيه بل قال الاسنوى انه
لا يستقيم ولم أر من قال به والمدرک في الاستتابة والاستجار واحد اه نعم قد يجاب عن المجموع
بأن معنى لزومه بها أنه يأمره بها من باب الامر بالمعروف لامن باب الزامه بذلك والحكم عليه به
حتى يباع فيه ماله ويدل على ذلك قول البيان فان استأذن المطيع المطاع فلم يأذن له فان الحاكم
يأمره أن يأذن له واندفع أيضا بما قررته قول بعضهم لا يظهر فرق بين الزامه وأمره ووجه اندفاعه
ان الزامه يتوقف على ما فيه حق للغير وقد تقرر أن الحج لاحق فيه للغير فلم يأت الزامه به بخلاف
الزكاة فان فيها حقا للغير فتأتى الزامه بها واما أمره فلا يتوقف على ذلك لما تقرر انه من باب الامر
بالمعروف والامر به من الحاكم أو غيره لا يتوقف على ما فيه حق للغير فكان الحج قابلا لأمره لا لازامه
فافهم ذلك فانه مهم وللقاضى أن يتولى الاحجاج عن ميت بلا وارث بل عليه ذلك ان خلف تركه
كما هو ظاهر وعن ميت عن وارث غائب بأجرة المثل فأقل وللوارث الاحجاج عنه من التركة بغير اذن
القاضى (وسئل) فسح الله في مدته عمالو وجب على رجل الحج فهل قبل أن يحج ثم ان وارثه استأجر
من يحج عنه وكانت الاجارة فاسدة فهل يستحق الاجير أجره المثل أو المسمى فان قلتم أجره المثل فهل
تكون من تركه الهالك او تلزم المستأجر لما انه استأجره اجارة فاسدة (فاجاب) بقوله لم أر في هذه
المسئلة نقلا وانما رأيت للمولى والاذرعى كلا ما يؤيد ماسأذكره وكذلك كلامهم في وكيل المرأة
في الخلع اذا خالف يؤيد ذلك ايضا والجامع بين البابين ان لكل من المستاجر هنا والوكيل ثم ايقاع
العقد لنفسه ولغيره لجواز استبداد الاجنبى بالخلع والحج بنفسه وبغيره عن الغير وحاصل ما يتجه في
ذلك ان الاجير ان ظن فساد الاجارة وانه حينئذ لا اجارة له لم يستحق شيئا لانه حينئذ متبرع عن
الميت اذ لم يدخل طامعا في شيء وان جهل ذلك فان ظن الوارث الفساد لزمت اجرة المثل لانه مع ظن
الفساد يخرج عن كونه مستأجرا من التركة فتجب الاجرة في ماله لامن التركة حتى لو كان على الميت
ديون اخذت التركة جميعها فيها وان جهل الفساد وجبت اجرة المثل من التركة مالم يستأجر من ماله
او يطلق بان لا يتعرض لماله ولا للتركة لعذره حينئذ فلا يناسبه التفرغ بخلاف ما اذا استأجر من ماله
وهو ظاهر او اطلق لان فساد العقد يقتضى اضافة آثاره الى مباشره الامناع هذا ما يظهر والعلم عند
الله وهو سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) اعاد الله علينا من بركاته عن شخص اوصى ان يحج
عنه بمائة مثلا وجعل النظر في ذلك لشخص معين ففاعل الوصى شخصا معينا او اذن له في اذن
يحل عن ذلك الميت بذلك القدر ثم اذن لآخر او جاءه كذلك فهل ينزل الاذن للثاني او المجاملة له
منزلة الرجوع عن الاذن للاول علم الاول او جهل فلو جهل وعمل فهل يستحق المسمى كما صرح به
الماوردى والرويانى واستحسنه البلقينى ولا يستحق في صورة الجهل شيئا كما اقتضاه كلام الشيخين
وعليه جرى في العباب كالروض (فاجاب) بقوله اذا جاعل الوصى آخر ليحج عن الموصى بماعينه جمالة
صحيحة فعندى تردد في انه هل يجوز له فسخ تلك الجمالة لاطلاقهم جوازها من الجانبين او لا يجوز
اخذا من قول ابن الصلاح واقروه لو استأجر الورثة من يحج عن مورثهم حجة الاسلام الواجبة ولم
يكن اوصى بها ثم تقايلا مع الاجير لم تصح الاقالة لوقوع العقد لمورثهم اه اى فالحق فيه عند
الاقالة مورثهم لاهم وقوله ولم يكن اوصى به ليس بقيد بل يفهم خلافه بالاولى فتأمل ولعل عدم الجواز في
مستثنا اقرب اخذا من كلام ابن الصلاح هذا فان رضا المتعاقدين في الاجارة بالاقالة

ثمنه فعل وله أن يفرضه أى الثمن على بيت المال ونقل في الخادم عن ابن عبد السلام أن محل حفظه الى ظهور مالكة اذا توقع والا صار مصروفا الى مصارف أموال بيت المال ثم قال وهو متعين وجزم به ابن سرافة ويجوز شراء دهن الاقصاب وتعليل منع بيعه يكون أصله دما غير صحيح ويجوز أن كل الخبز المذكور لأن المشقة تجلب التيسير واذا ضاق الامر اتسع (سئل) هل يكفي رؤية المبيع بمرآة زجاج لضعف البصر أو نحوه أم لا (فأجاب) بانه لا يكفي رؤية المبيع من وراء مرآة الزجاج لا تنفعا تمام معرفته بها (سئل) عما لو باع قدر حمام على أنها عشرون قطارا فاذا هى ثلاثون قطارا هل يصح البيع أم لا واذا قلتم بصحته فهل له الرجوع بالزيادة أم لا كما أفتى به المناوى (فأجاب) بان البيع صحيح ولا رجوع للبايع بالزيادة ويثبت له الخيار فى فسخ البيع وهذا منقول المذهب (سئل) هل يكفى فى بيع السكر النبات فى قدوره رؤية أعلاه دون أسفله ويثبت لمشتريه الخيار اذا ظهر أسفله دون أعلاه (فأجاب) بانه تكفى فيه الرؤية المذكورة حيث كان بقاؤه فيها من مصلحته ويثبت لمشتريه الخيار ان ظهر

يصيرها جائزة كالجعالة فاذا امتنعت الاقالة فى مسئلة ابن الصلاح لما تقرر من أن العقد للمورث لا للورثة وان كان الوارث خليفة المورث فكذا ينبغى منع الفسخ فى مسئلتنا لان العقد للموصى لا للوصى وأيضا فالوصى بمجاعة غيره جعالة صحيحة قد فعل ما فوض له فليس له نقضه بلا موجب هذا هو الذى يتجه الى الآن فعليه اذنه أو مجاعلته للثانى فاسد فلا شئ له ويقع حجه عن نفسه وأما على الاول فقوله للثانى ما ذكر غير فسخ للاول أخذا من قولهم لو قال لو ائدتك رد عبدى ولك كذا ثم قال ذلك لثان ثم لثالث فردوه وقصد كل نفسه فلكل منهم ثلث ما شرط له سواء اتفق ما سماه لكل أم لا فهذا صريح فى بقاء الاول على صحته مع قوله بعده للثانى ذلك وفى صحة الثانى أيضا مع قوله بعده للثالث ذلك فيكون صريحا فى مسئلتنا ان قوله للثانى جاعلتك أو حج عن فلان بكذا غير فسخ للاول ويلزم من بقاء الاول على صحته بطلان الثانى لان الوصى لم يؤذن له الا فى عقد واحد وأيضا فتوزيع العمل هنا غير ممكن بخلافه فى الصورة المذكورة فى كلامهم فى الجعالة اذا تقرر ذلك علم ان المستحق للجعل هو الاول على كل تقدير وان الثانى لاشئ له على كل تقدير واذا تنزلنا وفرضنا ان الوصى صرح بفسخ الاول وقلنا بجواز الفسخ له وتفوضه فالذى يتجه ترجيحه ان للعامل الاول إذا جهل عليه المسمى من ماله لانه غره بتوريطه له فى العمل مع عدم اعلامه له بالفسخ ولا نظر الى ان الحج يقع للعامل فالثواب له لان تقصير الوصى ألغى النظر الى ذلك كما فى نظائر لذلك من كلامهم كما لا يخفى على من أحاط باطرافه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن نوى بطوافه النفل ملازمة غريم له هل له ذلك وكذلك فى طواف الفرض هل له ذلك أم لا (فأجاب) بانه اذا صرف طوافه النفل أو الفرض إلى ملازمة غريم أو نحوه بطل لانه يشترط فيه فقد الصارف نعم ان كان ذا كرا لنية الطواف ولم يقصد صرفه بل شرك مع النية غيرها لم يؤثر كما قاله الزركشى والله أعلم (وسئل) نفع الله به هل يتصور انعقاد الحج فاسدا فى غير الجماع (فأجاب) بقوله نعم فيما اذا أحرم بالعمرة ثم افسدها ثم ادخل الحج عليها فإنه ينعقد فاسدا على المذهب (وسئل) نفع الله به بما صورته قال البغوى وغيره لو اعتمر فى أشهر الحج ثم قرن لزمه دمان وخالفه السبكي فى المعتمد وعلى الاول فقياسه انه لو كرر العمرة فى أشهر الحج تكرر الدم فى المعتمد فى ذلك مع بسط فيه (فأجاب) بقوله المعتمد ما قاله البغوى واما ما قاله السبكي فمبنى على وجه ضعيف كما دل عليه كلامه وبينته فى حاشيتى على ايضاح النووى وبينت فيها أيضا ان المعتمد عدم تكرر الدم فى المسئلة الثانية مع الفرق بين المسئلتين بما حاصله مع إيضاح ان العلة فى وجوب الدم على القارن كونه ربح ميقاتا اذ لو احرم بكل نسك على حدته لا احتاج الى الاحرام من ميقاته وهو ميقات بلده والخروج الى ادنى الحل او العلة ترفه بكون العاملين صاروا عملا واحدا والعلة فى وجوب الدم على المتمتع كونه ربح ميقاتا ايضا وترفه بمحظورات الاحرام فيما بين النسكين وكل من العلتين موجود فى مسئلة البغوى وذلك لانه لما احرم بالعمرة فى أشهر الحل صار متمتعا الآن فلزمه الدم لوجود شرطه وحين احرم بالنسكين معا لزمه دم آخر لانه ربح ميقات العمرة التى قرنهما بالحج وترفه باندرج عملها فى عمل الحج فوجب الدمان ولم يدخل احدهما فى الآخر لاختلاف الموجب كما عرفت مما تقرر واما فى المسئلة الثانية فانه لما احرم بالعمرة لزمه الدم اى دخل سبب لزمه إذ لا يتم لزمه إلا بالاحرام بالحج وعلة لزمه ما مر من كونه ربح ميقات الحج او ترفه بالمحرمات فيما بين العمرة والحج وعمرته الثانية والثالثة وهكذا لم تكن سببا فى ربح ميقات الحج ولا فى ترفه فأى موجب للدم فيها وما اظن من قال بوجوبه بالتكرار الا وهم كما تبين لك مما قرنته (وسئل) فسخ الله فى مدته عن الجاعل والمجعول له إذا اختلفا فى الحج فمن المصدق منهما فان

أسفله دون أعلاه في الجودة
(سئل) هل يصح بيع
السلاح من كافر دخل دارنا
بأمان أولاً كما بحثه في
المهمات (فأجاب) بأن
يؤمن منه باطل كما بحثه جماعة
من المتأخرين لأن الحرابة
متأصلة والأمان عارض
(سئل) هل المعتمد انعقاد
البيع مع أن شئت سواء
تقدم على الإيجاب أم
تأخر أم لا كما قاله السبكي
(فأجاب) بأن المعتمد عدم
انعقاد البيع مع أن شئت
أن تقدم على الإيجاب فقد
قال السبكي أنه باطل قطعاً
لأن ما أخذ الصحة أن المعلق
تمام البيع لا أصله فالذي
من جهة البائع وهو إنشاء
البيع لا يقبل التعليق
وتأمله وهو القبول موقوف
على مشيئة المشتري وبه
تكمل حقيقة البيع اه
والفرق بين هذا وبين قوله
أن كان ملكي فقد بعته
أن الشرط في هذه اثبتته
الله في أصل البيع فيكون
اشترائه كتحصيل الحاصل
إذا يقع عقد البيع له إلا
في ملكه ويؤيد ما قاله
السبكي ما قاله الماوردي
من أنه لو قال وكلتك في
طلاق زينب ان شاءت جاز
ولو قال ان شاءت زينب فقد
وكلتك في طلاقها لم يحز
(سئل) هل يصح بيع طفل
كافر تلفظ بالشهادتين
لكافر أم لا (فأجاب) بأنه
يصح بيعه لكافر لأنه محكوم

فإن قلتم الجاعل فيه فارق المستأجر (فأجاب) بقوله يصدق الجاعل يمينته على نفى العلم أن المجمعول
له لم يحج كما حكاه الأذرعى والغزى عن الدليل وأقره وفارق المستأجر بأنه يروم بدعواه إسقاط
أجرة التزمها بعقد الاجارة والاصل عدم السقوط والجاعل لم يلزمه شيء بمجرد الجعالة وإنما المجمعول
له يحاول بدعواه الزام ذلك والاصل عدم لزومه وبأن الاجير قد التزم الحج بالعقد وهو مضطر
الى التخلص مما التزمه ولا طريق له الا قبول قوله اذ لا مطلع للشهود على النية والمجمعول له لم يلتزم
شيئاً وإنما يروم اثبات عمل يتوصل به الى استحقاق الجعل والاصل عدمه وعدم الاستحقاق
فكلف البينة بما بدعيه قال الأذرعى والغزى ولعل مراد الدليل بالبينة هنا أنه رؤى في موطن
النسك في السنة المعينة لا أنه حج عنه فقد قدم ان تصحيح الحج بالبينة لا يمكن قال الأذرعى
وهذا فقه غريب أى فالوجه انه لا تقبل بينه المجمعول له أيضاً (وسئل) رضى الله عنه
عن استوجر لحجة اجارة عين أو ذمة فهل له السفر في البحر بغير إذن أبويه (فأجاب)
بقوله قضية قولهم أما سفر التجارة وغيرها فإن كان فيه خطر كركوب البحر أى وإن غلبت
السلامة فلا بد من اذنها له عدم جواز سفره بلا إذن في اجارة العين اذ لا يحصى عنه دون اجارة
الذمة ان أيسر وأمكنه استئجار غيره عنه بأجرة المثل لأن له حينئذ مندوحة عن السفر (وسئل)
فسح الله في مدته هل يجب اتمام الطواف الواجب (فأجاب) بقوله قال جمع متقدمون يجب
وغلطهم الشيخ أبو على وبحث البارزى حمل الاول على طواف النسك لانه واجب والذي يتجه
عندى عدم حرمة القطع مطلقاً الا ترى ان الفاتحة واجبة في الصلاة ولمن شرع فيها أن يقطعها
ويأتى بها من أولها والحاصل ان الذى يدل عليه استقرار كلامهم أن محل حرمة قطع الفرض اذا
كان الماضى منه يبطل بالقطع كالصلاة والصوم أما اذا كان ما مضى منه لا يبطل بالقطع فلا يحرم
كالقراءة والطواف ويدل لذلك ما ذكره من عدم حرمة الاعراض على من أنس من نفسه التبحر
في العلوم وعلوه بأن كل مسألة منفصلة عما قبلها لان تعليلهم عدم الحرمة بالانفصال متأت في نحو
القراءة والطواف اذ كل جزء منها منفصل عما قبله (وسئل) رضى الله عنه هل يكره شراء
الجواري للمحرم ولو بقصد التسرى (فأجاب) بقوله لا كراهة في ذلك لان الوطء في ملك اليمين
عرضى لا ذاتى بخلافه في النكاح ولان الوطء لا يدخل وقته بمجرد الشراء اذ لا بد من الاستبراء
بخلافه في النكاح فلذلك لم يضر قصده (وسئل) فسح الله في مدته بما صورته هل إذا استطاع
انسان الحج ومات ولم يحج وخلف تركه وقلم يحج عنه من تركته فقالت الورثة لم يجب الحج عليه
لزيادة المراحل فهل يقبل قولهم في ذلك ويسقط عنه الحج وان كان الميت لم يعرف المسئلة وإذا
علم انسان أن الورثة لم يهتدوا للحج عنه لعدم فعل ذلك بيلدهم وعدم إقامة الحكم عليهم بذلك
وتحكم العادة فهل له أن يعلمهم بعدم الوجوب ليخفف عنهم الائم وإذا كان الميت لم يعرف المسئلة
وأخر الحج لغير ذلك فهل يكون عاصياً وهل تجرى المسئلة في المعصوب كذلك أولاً (فأجاب)
بقوله إذا استطاع انسان الحج ومات ولم يحج وجب الاحجاج عنه من تركته وزيادة السفر على السير
المعتاد إنما تمنع الوجوب والعصيان بالموت لا الاستقرار في الذمة ولا فرق في ذلك بين أن يموت
قادراً أو يعصب قبل موته لكن متى تمكن المعصوب من الاستنابة فاخرها مات عاصياً فاسقاً وبهذا
التقرير تعلم الجواب عن جميع ما ذكره السائل في هذه المسئلة (وسئل) رضى الله عنه ونفع
بعلومه بما صورته الطواف تحية للبيت أو للمسجد وإذا طاف ثم دخل البيت يسن له أن يصلى
التحية لانه لرؤية البيت لا لدخوله أولاً (فأجاب) بقوله الذى صرح به الاصحاب كالفاضى أبى
الطيب والماوردي والرويانى والمحاملى وأبى حامد أنه تحية للبيت قال أبو الطيب والرويانى وإنما

تأمره بعد الطواف بصلاة التحية لاجل المسجد لدخولها في سنة الطواف كما لو صلى مكتوبه ولان
 القصد أن لا يدخل المسجد لاهيا فاذا طاف زال هذا المعنى فان قيل هلا أسقطتم سنة الطواف
 اذا بدأ بالفرض فيه مع جماعة كما تسقط التحية بذلك قلت لان الصلاة والطواف جنسان فلم يتداخل
 وركعتا التحية والمكتوبة جنس فتداخل قال الزركشي وعلى ما مر فينبغي أن ينوي بركعتي الطواف
 معه التحية أي ليحصل له ثوابها قال ومقتضى كلامهم فيما مر أنه لو جلس بعد الطواف من غير
 صلاة فاتت التحية وفيه نظر اه ولا وجه للنظر حيث سلم ما ذكره مما مر قال ولو طاف وصلى
 ثم دخل الكعبة فهل تقول حصلت تحيتها بالطواف لتعليهم السابق أم لا بل ذاك تحية رؤيتها فلا بد
 من تحية لدخولها فيه نظر ورجح في قواعده الاول وعلة بأن المساجد المتصلة لها حكم الواحد
 وقد صلى عن الاول فلا يصلى للثاني قال والقول بأنه تحية للرؤية عجيب وانما هو تحية البيت
 ﴿وسئل﴾ رضي الله عنه عن الاجير في الحج هل يجب عليه السعي من بلد المحجوج عنه وهل قال
 أحد ان المكي أو الآفاقي لا يصح أن يكون أجيرا في الحج عن ميت غائب عن بلد الاجير وهل
 للآفاقي أن يوكل من يقبل له عقد الاجارة العينية في الحج وهو غائب أولا ﴿فأجاب﴾ بقوله الاجير
 اما أن يكون عند الاجارة يلد المحجوج عنه فقطع المسافة حيثئذ الى الميقات ضروري وان كان
 كافي النهاية غير مقصود في نفسه وانما المقصود الحج وهو من ضرورياته فهو من عمل الاجير فلو
 أساء الاجير فأحرم من مكة لزمه الخط من الاجرة وهو بناء على الاصح من أن الاجرة موزعة على
 السير واعمال الحج التفاوت بين حجة من بلد الاجارة احرامها من الميقات وحجة منها احرامها من مكة
 فاذا كانت اجرة الاولى مائة والثانية ثمانين حط خمس المسمى ونظر الزركشي فيما اذا صرف الاجير
 السير إلى مقصد له ثم أحرم بالحج من الميقات هل يحط من الاجرة ما يقابل السير تفريعا على أن
 الاجرة موزعة على السير والعمل ام لا ولم يرجح شيئا لكن مقتضى كلامهم ترجيح الاول خلافا لمن
 رجح الثاني وذلك لانهم قالوا لو احرم بالعمرة من الميقات عن نفسه وبالحج من مكة بعد تحلله عن
 مستأجره حسب له في التوزيع قطع المسافة لجواز أن يكون قصد الحج من الميقات ثم عرض له
 العمرة اه فظاهر علتهم أنه لو محض قصده لعمرة لم تحسب له المسافة الى الميقات وقياسه في
 مسئلتنا ما ذكرناه وكون السير الى ما قبل الميقات تابعا لا يقتضي عدم النظر اليه بل هو منظور
 اليه ومن ثم أدخلوه في التوزيع فاشترط أن لا يصرفه الأجير الى غرض غير غرض المستاجر
 فاتجه ترجيح ما ذكرناه واما أن يكون بالميقات أو بينه وبين بلد المستاجر فالواجب عليه قطع المسافة
 من محله فقط ولم نعلم قائلا بما ذكره السائل وانما الخلاف في تعيين ميقات بلد المحجوج عنه وحاصل
 ما في التهمة انه اذا سلك غير طريق بلد المحجوج عنه فان كان ميقات طريقه ابعد فقد زاد خيرا او
 اقرب الى مكة فلا شيء عليه لان الشرع سوى بين المواقيت قيل وفي شرح المذهب ما يوافقه لكن
 الذي يقتضيه كلام الشيخين في الروضة واصلا خلافا وهو الاوجه فعليه لو استوجر مكي عن آفاق ولم
 يعين له المستاجر ميقاتا فأحرم من مكة أساء ولزمه دم وتوكل الآفاقي المذكور صحيح في أشهر الحج
 ان تمكن الموكل منه فيما بقي منها وقبلها ان وقع العقد وقت اعتياد الناس السفر وامكن سير
 الموكل معهم بان تيسر أعلامه قبل سفرهم او عين هو ذلك الوقت ليعقد له فيه ويأخذ هو في التأهب
 ﴿وسئل﴾ نفع الله به بما لفظه ورد ينزل على هذا البيت كل يوم وليلة عشرون ومائة رحمة ستون
 منها للطائفين بالبيت واربعون للعاكفين حول البيت وعشرون للناظرين إلى البيت أخرجه
 الطبراني وفي رواية ينزل الله تعالى على اهل المسجد مسجد مكة كل يوم ٣ عشرون ومائة الحديث
 لكن قال فيه واربعون للبصلين ولم يقل للعاكفين أخرجه الازرققي وغيره فما المراد بالبيت وهل

بكفره ولهذا لا يجب ان تراعه
 من اهله (سئل) عمالو أقر
 لفرعه بعين ثم باعها هل
 يصح البيع كما أتى به الجلال
 المحلي أم لا كما هو صريح
 كلامهم (فأجاب) بأن يبيعه
 باطل لبيعه ملك غيره بلا
 ولاية وأما ما نسب لافناء
 المحقق المحلي من صحته ان
 صح عنه فهو محمول على
 ما اذا كان فرعه تحت حجره
 وباعها لحاجته أو مصلحته
 أو كان وهبه تلك العين ثم
 رجع فيها قبل بيعها (سئل)
 عن اشترى خرقة تسمى
 مخرجا أو ظهرا على أن
 حواشي الخرقة أو يياض
 الظهر حرير ثم تبين كونه
 غزلا فهل البيع باطل كما
 نقله الشيخ أبو حامد عن
 الاصحاب فيمن اشترى ثوبا
 على أنه قطن فبان كتانا لم
 يصح الشراء لاختلاف
 الجنس أو صحيح ويثبت
 الخيار فأجاب بأن البيع
 صحيح ويثبت الخيار فقد
 قالوا ان ثبوت خيار الشرط
 لا يختص بالصفة بل خلف
 الشرط في القدر مثله حتى
 لو اشترى أرضا على أنها
 مائة ذراع فخرجت دونها
 صح البيع في الاظهر تنزيلا
 لخلاف الشرط في القدر
 منزلة خلفه في الصفة ولو
 اشترى حيوانا بشرط كونه
 حاملا فبان عدمه صح
 البيع في هاتين الصورتين
 صح البيع مع انتفاء بعض
 المبيع بحسب الشرط بناء

في الثانية على أن الحمل

يقابله قسبط من الثمن
فالصحة في مسئلتنا مع انتفاء
جنس بعضه بحسب الشرط
أولى ومثله الشيخ أبي حامد
انتفى فيها جنس جميع
المبيع ويغتفر في الضمن مالا
يغتفر في المستقل لا يقال
قياسها بطلان البيع في
حواشي الخرقه ورياض
الظهر وصحته في غيرها لانا
نقول يمنع منه النقص
الحاصل للبيع حينئذ
ولغيره بالقطع فيتضرره
المشتري والبائع ولهذا
لا يصح شراء الحواشي أو
رياض الظهر دون الباقي
ولا عكسه (سئل) عن قال
اشترت منك هذا بخمسة
وعشرين ديناراً والذي
أقبضه لك منها عشرون
ديناراً فقط فقال بعثك فهل
يصح البيع بالخمسة والعشرين
ديناراً أو بالعشرين أو لا
يصح مطلقاً فيه من معنى
الشرط الفاسد المنافي
لمقتضاه (فأجاب) بأنه ان لم
يرد بقوله والذي أقبضه
لك منها الخ نقص الخمسة من
الثمن انعقد البيع بالخمسة
والعشرين ديناراً ولا
ينافيه قوله للذكر
لاحتماله أن المعنى والذي
أقبضه لك منها الآن أو أن
الذي يقبضه الخمسة
وكيل وأن أراد نقصها
منه وعلم المجيب بأرادته
حال إيجابه أن يعقد
بالعشرين والأفلا يعقد
لجهة لا يقدر الثمن
كما لا يعقد

القسمه بحسب قلة العمل وكثرته وهل المراد المصلين سنة الطواف أو أعم بسطوا الجواب عن ذلك
وعن غيره مما يفهمه الحديثان أنما بكم الله الجنة (فأجاب) بقوله يجوز أن يراد بمسجد مكة البيت
لأنه يسمى مسجداً ويجوز أن يراد به مسجد الجماعة وهو الاظهر كما قاله المحب الطبري ويكون
المراد بالتنزيل على أهل البيت التنزيل على أهل المسجد ولهذا قسمت على أنواع العبادة الكائنة
فيه وقوله ستون للطائفتين الخ يحتمل القسمه بينهم بالسوية حيث أتى كل منهم بمسمى الطواف أو
الصلاة أو النظر شرعاً من غير نظر الى قلة العمل أو كثرته وما زاد فله ثواب من غير هذا الوجه
ويحتمل قسمتها بينهم على قدر العمل والمتجه عندى الاول لان الطائفتين مثلاً جمع محلى بأل فهو عام
ومدلوله كلية أى محكوم فيها على كل فرد فالستون محكوم بها على كل فرد من الطائفتين
فحيث أتى واحد منهم بمسمى الطواف شرعاً حصل له الستون لكن من أتى بالأكثر أو قارن عمله كمال
خلى عنه عمل الآخر تكون رحمته أكمل ويدل لذلك أن الخمسة أو السبعة والعشرين درجة المترتبة
على صلاة الجماعة تحصل لكل مصل في جماعة قلت أو كثرت لكن درجات الاكثر أكمل وكذا
يقال في المصلين والناظرين ثم الرحمت يحتمل أن تكون من نوع أو أنواع كالمغفرة والحفظ والرضا
والقرب اذ الرحمة العطف فتارة تكون بإسداء نعمة وتارة تكون بدفع نقمة وكلاهما يتنوعان
الى ما لا نهاية له ويؤيد ما ذكرته قول القطب القسطلاني وليس هذا العدد جزءاً من الرحمة المبثوثة
في الارض المقسومة بين الآنام بل هو غيرها فانه يتجدد بتجدد الليالى والايام تشريفاً لأهل الحرم
على من سواهم قال ثم ان هذا الثواب هل يتجزأ على كل عامل بحسب كثرة العمل وقلته أو يستوى
فيه المقل والمكثر فيحصل للطائف ولو أسبوعاً ومصل ولو ركعة وناظر ولو لمحة وهل يتكرر
العمل في اليوم والليلة على تعاقب الاوقات أم يختص بأول عمل والباقي تابع أو يحمل على طواف
النسك والصلوات الخمس أو يختص بالوافدين الذى يظهر والله سبحانه وتعالى اعلم انه يشترك فيه
كل عامل من سابق ولاحق ومقل ومكثر ومقرن ومفرد فينال كلا منهم ذلك العدد المعين على العمل
المعين ومن زاد منهم يحصل له ثواب زيادة عمله فان الحسنة بعشر أمثالها المقصود من كلامه
لا يقال الحديث يقتضى فضل الطواف على الصلاة لانا نقول ظاهره وان اقتضى ذلك واخذ به المحب
الطبري متروك بالاحاديث الكثيرة الدالة على فضل الصلاة والقول بأن الطواف يسمى صلاة فهو
داخل فيها يرد بأن هذه تسمية مجازية وقعت في الحديث على معنى انه كالصلاة فحذف حرف التشبيه
مبالغة في المشابهة ومن ثم قال كثير من العلماء كما نقله عنهم المحب الطبري وجه القسمه كما ذكر
ان الرحمت المائة والعشرين قسمت ستة اجزاء جزءاً للناظرين وجزءاً للمصلين لان المصلي ناظر
غالباً فجزء للنظر وجزء للصلاة والطائف لما كان ناظراً طائفاً مصلياً كان له ثلاثة اجزاء اهـ وحينئذ
فليس في الحديث تعرض لفضل شيء من النظر والصلاة والطواف على شيء ونظر فيه المحب الطبري
بأن الاعمى الطائف والمصلي وكذا المتعمد ترك النظر ينالهما مائتة للطائف والمصلي وان لم ينظرا
فدل على ان المراد غير ركعتي الطواف وما نظر به مدفوع بقولهم غالباً فيلحق به ما جاء على خلاف
الغالب الحاقاً لشاذ الجنس به (وسئل) فسبح الله في مدته بما لفظه قالوا انه صلى الله عليه وسلم
وقف بعرفة يوم الجمعة وقالوا ايضاً انه صلى الله عليه وسلم توفي ليلة الاثنين لثنتي عشرة مضت من
ربيع الاول وهذا مستحيل اذ لو فرض كمال الحجة والمحرم وصفر كان ثاني ٣ ربيع الاحد فكيف
اذا فرض نقصها أو نقص احدها فهل يمكن الجواب (فأجاب) بقوله يمكن تصور ذلك بان يفرض
ان اهل مكة رأوا هلال الحجة يوم الخميس واهل المدينة رأوه يوم الجمعة واتفقا في هلال المحرم وصفر
وربيع فقولهم وقف يوم الجمعة باعتبار حساب اهل مكة وقولهم ليلة الاثنين لثنتي عشرة باعتبار

عن الثوب المصبوغ بنجس لا يمكن فصله هل يصح بيعه للمستبر به كما تفقه ابن الرفعة أولا (فاجاب) بانه لا يصح إذ المشتري لا يمكن تطهيره بغسله لا يصح بيعه (سئل) عن رجل اشترى غللا لا ثم زرعها ثم تقايلا فهل يرجع البائع في الزرع أو في بدله لاستهلاكه وإذا قلم برجوعه في الزرع فهل يكون خراج أرضه على المشتري أو على البائع (فاجاب) بانه يرجع البائع في الزرع لانه حدث من عين ماله أو هو عين ماله اكتسب صفة أخرى ولا يلزم البائع خراج أرض الزرع لعدم الفعل منه وإنما هو على الزارع (سئل) عن رجل وهب لولده القاصر عبدا بشرط ثم بعد مدة باعه ظانا انه ملكه لنسيانه التملك فهل يصح البيع أم لا وهل القول قوله في النسيان يمينه أم لا وإذا قلم يطلان البيع فاعتق المشتري العبد المذكور يصح العتق أم لا (فاجاب) بانه ان صدقه المشتري فيما ادعاه تبين أن البيع باطل ولا حاجة الى حلفه لان الحق لها لا يعدوها وان كذبه فيه فالقول قوله يمينه لانه مدع صحة العقد والبائع يدعي فساد فاداه حلف المشتري استمرت صحة

حساب أهل المدينة (وسئل) رضى الله عنه عن قولهم القراءة في الطواف أفضل من الذكر غير المأثور والمأثور أفضل منها ما المراد بالمأثور (فاجاب) بقوله المراد به كإقيل مأثر عنه صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من الصحابة أو التابعين لكن في كون المأثور عن صحابي مثلا أفضل من القراءة نظر لا يخفى الا أن يجاب بان هذا محل لما كان بالدعاء ونحوه ألقى منه بالقراءة ولذا كرهها بعضهم فيه مطلقا قدموا المأثور ولو عن صحابي عليها رعاية لذلك وان كان على خلاف الاصل والظاهر أن المأثور عنه صلى الله عليه وسلم لا فرق فيه بين أن يصح سنده أولا لان الحديث الضعيف والمرسل والمنقطع يعمل به في فضائل الاعمال اتفاقا كما في المجموع (وسئل) نفع الله به عن نذر الحج ماشيا فركب لزمه دم مع أنه فعل الأفضل فواجه ذلك وما المراد بالدم هنا ولم يجب مع ان مخالفة المندور في غير ذلك تقتضي الاثم فقط وهل يتكرر الدم بتكرر الركوب قياسا على اللبس في حق المحرم أو يفرق (فاجاب) بقوله انما لزمه الدم وان فعل الأفضل لان المشي فيه مشقة مقصودة للشارع أيضا فوجبت رعايتها لان الأفضل خلى عنها بل ورد في فضلها ما يقتضي ذهاب كثير الى ان المشي أفضل وأيضا فافضلية الركوب ليست لذاته بل لما فيه من التماسي به صلى الله عليه وسلم ولانه أعون على الحضور في الاذكار والعبادات فوجد في كل شيء مقصود ليس في الآخر فلم يجزى أحدهما عن الآخر وإذا تأملت ذلك حق التأمل ظهر لك الفرق بين هذا وما لو نذر الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم حيث تجزئه الصلاة في المسجد الحرام وحاصله أن الأفضل هنا اشتمل على ما في المفضل وزيادة بخلافه في مسألة المشي والركوب والمراد بالدم هنا شاة وانما وجب الدم هنا مع ما ذكر في السؤال لان المندور صفة متعلقة بالنسك فاقتضت مخالفتها لزوم الدم والذي يظهر انه اذا ركب لغير عذر تكرر الدم مطلقا أو لعذر فان استمر العذر لم يتكرر الدم بتكرر الركوب وان زال ثم حدث عذر آخر تكرر بتكرر العذر ويفرق بينه وبين نظيره في مسألة اللبس بان استدامة اللبس ممكنة غالبا فلا عذر في تكرره فاقتضى تكرر الدم بشرطه وأما استدامة الركوب فغير ممكنة فنظرنا للعذر ولم ننظر اليها لاستحالتها غالبا (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه ما قولكم في حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من استطاع ان يحج ولم يحج مات ان شاء يهوديا أو نصرانيا اه فهذا الحديث هو صحيح ثابت في الصحيحين أو موضوع وهل هو في حق جميع المسلمين البعيد منهم والقريب من غير تفاوت أم لا واذا كان في حق الجميع وكان المكان بعيدا والشخص لم يقدر على المشي الى بيت الله الحرام ولم يجد أحدا يحمله بأجرة المثل وبقي عن الحج الى أن مات فهل يكون له في هذا الحكم أم لا وكذلك اذا كان الطريق مخوفا وبقي عن الحج الى أن مات فهل يكون له عذر في تركه الحج ويخرج عن هذا الحكم أم لا (فاجاب) بقوله الحديث صحيح عن عمر رضى الله عنه موقوفا عليه ومثله لا يقال من قبيل الرأي فله حكم المرفوع على انه ورد مرفوعا من طرق في بعضها مقال وقد أخطأ ابن الجوزي في عده من الموضوعات وهو محمول على المستحل وعام في حق جميع المسلمين لكن بشرط الاستطاعة ومن عدم الاستطاعة العجز عن دابة اذا كان بينه وبين مكة مرحلتان وكذا اذا كان الطريق مخوفا فاذا ترك الحج لاجل تلك لم يكن داخلا في هذا الوعيد الشديد (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه اذا جاعل رجل آخر على ان يحج أو يعتمر عن ميتة بمائة مثلا ففعل وجاعله أيضا على أن يرد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ويدعو له عندهم فاستتاب غيره في الزيارة فهل يستحق ماسمى له أم لا فان قلم يستحق فهل فرق بين ان يشروطوا عليه أن يزور بنفسه أو يطلقوا واذا قلم لا يستحق اذا شرطوا عليه أن يزور بنفسه فهل فرق بين أن تمكنه الزيارة أو لا تمكنه كان تمرض أو يكمل نفقته ونحن ذلك أم لا (فاجاب) بانه اذا جوعل

البيع وأما إذا أعتق المشتري العبد فكل من البيع والاعتاق صحيح وان صدق المشتري البائع فما ادعاه لبتاع حق الله تعالى في الحرية (سئل) عمالو قال بعتك العرصة بهوائها هل يصح ويحمل كلام الارشاد على بيع الهواء منفردا (فاجاب) بانه لا يصح البيع فيها لجعله الهواء المجبول مبيعاً مع المعلوم ودخوله تبعا لا يستلزم دخوله في مسمى اللفظ فصار كالو قال بعتك الدابة وحملها أو بحملها أو مع حملها أو ولبنها أو لبنيها أو مع لبنها (سئل) عن قول العلامة القمولى لو قال هو مبيع منك أو أنا بائعة لك لم أر فيه نقلا وقد يؤخذ من كلام الرافعي رحمه الله في تفسير الملامسة القطع بالجواز حيث قال وإذا لمسته فهو مبيع منك بكذا وجعلوا الفساد من جهة التعليق فيه فقط فدل على أن صيغة مبيع غير مانعة من الصحة وإذا ثبت في اسم المفعول ثبت في اسم الفاعل اه قال البرهان بن أبي شريف تغمد الله برحمته ولك أن تقول ان اسم الفاعل الواقع في جواب الشرط ملاحظ فيه ترتيبه على الشرط حالة وجوده وأما الصحة بمثل أنابائع منك هذا بكذا أو هو مبيع منك فدلالته على الاستقبال من مدلوله فاشبه

على الدعاء عند القبر الشريف فلا يخلو اما أن يربط العقد بعينه كجاعتك أو استاجرتك لتدعو لي أولميتي عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم سواء أقال بنفسك أم لم يقله وأما أن يربط بذمته كألزمت ذمتك تحصيل الدعاء المذكور ففي الاول لا بد ان يقول هذه السنة أو يطلق فان عين غير السنة الاولى من سنى امكان الوصول إلى المدينة الشريفة لم يصح العقد كاستئجار الدار للشهر القابل ويشترط في هذا القسم قدرة الاجير على الشروع في العمل بنفسه بان لا يكون ثم مانع له من الخروج كخوف أو مرض أو نحوهما واتساع الوقت للعمل وان يوجد العقد حال الخروج فان لم يشرع في المعقود عليه من عامه لعذر أو غيره انفسخت الاجارة لفوات المقصود فلو ذهب في العام الثاني مثلاً الى المدينة الشريفة ودعا له وقع عن المعقود له لانه أمره ان يدعو له وقد فعل لكنه أساء هذا كله حكم القسم الاول وأما القسم الثاني فيصح سواء أعين السنة الحاضرة أو سنة مستقبلية فان لم يعين شيئاً حمل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر بنفسه بل له الاستنابة وان قدر عليه بنفسه ومتى آخر الشروع بنفسه أو نائبه عن العام الذي تعين له تخير المستاجر أو المجاعل له على التراخي فان شاء فسخ وان شاء آخر الى العام الثاني ويجب على من استاجر أو جاعل بمال ميت ان يعمل في الفسخ وعدمه بالمصلحة وبما تقرر في هذين القسمين يعلم الجواب عن ترديدات السائل التي ذكرها (وسئل) فسخ الله في مدته عن اوصى بحجة ثم حج حجة الاسلام هل تنزل وصيته عليها مع الاطلاق فتسقط بفعله ام لا (فاجاب) بان قضية كلام الشيخ العلامة تقي الدين الفتى ان الوصية تنزل على حجة الاسلام فانه أفتى فيمن اوصى بان يحج عنه بعشرة مثلاً فحج عنه آخر تبرعاً بان الوصية تبطل وترجع الورثة بما اوصى به ويحمل لفظه على الفرض وقد تعذر تجيزها فلغت وقضية كلامهم في مبحث الرجوع عن الوصية ان الحجة الموصى بها باقية وذلك لانهم ذكروا أمثلة للرجوع عن الوصية بالقول أو الفعل وكلها ترجع الى معينين اما زوال الاسم أو الاشعار بالاعراض عن الوصية وواضح أن زوال الاسم لم يوجد وأما الاشعار بالاعراض فالظاهر انه لم يوجد هنا أيضاً لانه لا يكون مقتضاه فحوى كلامهم الا اذا وقع التصرف في عين الموصى به وهو هنا لم يقع في عين الموصى به لان اطلاق الحجة يشمل حجة الاسلام وغيرها على انه قد يقع في عين الموصى به ولا يؤثر لانه عارضه ما هو أقوى منه ومن ثم لم يؤثر نحو التجفيف والتزويج والايجار والاستعمال لانه اما انتفاع أو استصلاح محض وكلاهما ليس قويا في الاشعار بالاعراض فكذلك حجه هنا ليس قويا في ذلك لان الناس كثيراً ما يقصدون اكثر الحج وانفاق أموالهم فيه وان حجوا حجة الاسلام ويفرق بين الصورة المسئول عنها وما افتى به الفتى بان الموصى فيها مات قبل الحج بنفسه ونائبه فوجب حينئذ انصراف الوصية الى حجة الاسلام لتعينها وعدم جواز غيرها عنه قبلها لتبرع عنه بها سقطت عنه وتعذر تنفيذ وصيته بها فالغيت وأما في مسئلتنا فانه حج بنفسه والموصى به انما يعتبر عند الموت وهو عند الموت ليس عليه حجة الاسلام فانصرف الموصى به الى غيرها ووجب الاحجاج عنه من ثلثة مسارعة لفرضه من تحصيل هذه القرية العظيمة (وسئل) نفعا الله به عن استؤجر للحج منفردا اجارة عينيه واشتبه عليه حاله بعد الاحرام فقرن مثلاً فهل تبرأ ذمة المستاجر بذلك من النسكين اذا اتى الاجير بالعمرة بعد الفراغ من اعمال الحج او لا تبرأ ذمة المستاجر ولا يستحق الاجير شيئاً للشك في حصول العمل المشروط في الاجارة (فاجاب) بقوله الذي صرح به الشافعي رضى الله عنه والاصحاب ان من استؤجرت عينه ليفرد فقرن فان كانت الاجارة عن حى انفسخت في النسكين معها لانها لا يفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف مالم يامر به المستاجر اليه وان كانت عن ميت وقع للبيت اتفاقاً لانه يجوز للاجنبي التبرع عنه بها من غير وصية ولا اذن قال السبكي وهذا صحيح من حيث الوقوع عن الفرض وأما

المضارع وهو غير منعقد به
ولذلك قال العزبن عبد
السلام رضى الله عنه لا
ينعقد بالمشتقات اه فهل
ما بحثه العلامة ابن أبى
شريف يمكن الجواب عنه
أولا على ان مولانا شيخ
الاسلام زكريا نعمده الله
برحمته قال فى شرحه على
البهجة أى هذا مبيع أو أنا
بائع لك أو نحوها كما قاله
الاسنوى وغيره بحثا قاسا
على الطلاق خلافا لابن
عبد السلام فساق مقالة
العز بن عبد السلام سياق
الاجرة الضعيفة وكذلك
قدم فى شرح الزبد (فأجاب)
بان المعتمد انعقاد البيع
بقوله هذا مبيع منك بكذا
أو أنا بائع لك بكذا وما
أبداه شيخنا البرهان بن
أبى شريف ليس بشئ
لأقتضائه عكس ما بحثه
اذ صحت البيع فى قوله هذا
مبيع منك بكذا أو أنا
بائع لك بكذا أولى منها
فى صورة الملامسة لان كلا
من اسم الفاعل والمفعول
حينئذ حقيقة فى الحال
بالاتفاق ولان كلا منهما
فى صورة الملامسة للاستقبال
لترتبه على الذى سيجد
إذ مدلولها تعليق حصول
مضمون جملة بحصول
مضمون جملة أخرى وهو
حينئذ يجازى بالاتفاق (سئل)
عمن اشترى عقارا بثمن من
جملة لهوة النحاس فلوس جدد
لم يعلم وزنها ولا عددها
وجعله سبيلا لاسقاط الشفعة

كونه عن جهة الاجارة فيظهر أنه كالحى وبين فائدة ذلك وما يناسبه كما ذكرته موجها له فى شرح
العباب اذا علمت ذلك علمت ان من استوجرت عينه للافراد فاحرم ثم شك هل أحرم بالحج أو بالعمرة
أو بهما ثم جعل نفسه قارنا فان كانت الاجارة لميث برىء من الحج لانه المتيقن دون العمرة لاحتمال انه
أحرم بالحج أولا فلا تدخل العمرة عليه فاذا أحرم عنه بها بعد فراغ ما هو فيه وقعت له أيضا حينئذ
فهل يستحق الاجرة فى هذه الصورة لانه أتى بما استوجره وهو الافراد على احتمال أولا يستحقها
لانا لم نتحقق انه أتى بالعمل الذى استوجره له للنظر فى ذلك مجال ولعل الاوجه الاول لانا قد تحققنا
انعقاد الاجارة ثم شككنا بعد قرانه هل وجد القران حقيقة بان يكون أحرم بهما أولا أو بالعمرة
ثم أدخل عليها الحج فتفسخ الاجارة فيهما من حيث الاجرة لما مر عن السبكي أم لم يوجد بان يكون
أحرم بالحج أولا فلا يفسخ والثانى أقرب لان الاصل عدم وجود خصوص القران ودوام الاجارة
اذ الانفساخ طارىء على العقد والاصل عدم طوره ولان الظاهر أن اجير العين اما يحرم بما استوجر
له لا بغيره فهذا كله يرجح الاستحقاق وان كانت لحي لم يقع له واحد من النسكين ولم يستحق
شيئا من الاجرة فيما يظهر ايضا لانا لما لم نتحقق ما أحرم به الاجير كنا بعد قرانه شاكين فى انه
أتى بالعمل المستأجر له بان يكون أحرم بالحج أولا فيكون قرانه لغوا ولم يات به بان يكون أحرم
أولا بالعمرة ثم أدخل عليها الحج فتفسخ الاجارة ويقع له والاصل عدم اتيانه بما استوجر
له ولا يعارضه أن الاصل عدم انفساخ الاجارة لانه لا فائدة لهذا الاصل لان بقاء هامة عدم تيقن اتيان
الاجير بالعمل المستأجر له لا يفيد شيئا وفارقت هذه الصورة صورة الميت السابقة بانا هناك تيقنا
وقوع النسكين للمستأجر له وشككنا هل عرض ما يمنع استحقاق الاجير للاجرة وهو القران
والاصل عدم عروضه ولم يعارض هذا الاصل ثم شئ يقاومه وهما لم يتيقن وقوعها للمستأجر بل
شككنا هل وقع له أولا والاصل عدم وقوعها ولم يعارض هذا الاصل ما يقاومه فعملنا باقوى
الاصلين فى الصورتين هذا ما ظهر لى الآن والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه
عما إذا شرط المحرم عند الاحرام التحلل بنفس المرض فيما إذا يصير حلالا بمبيع التيمم أو بمبيع الفطر
فى رمضان أو بما لا يمكن الاتيان بشئ معه من اعمال النسك (فأجاب) رضى الله عنه بقوله قد بينت
فى شرح العباب وغيره ان ضابط المرض المبيع للتيمم والفطر فى رمضان واحد ومثلها التحلل به
لمن شرطه فمضى وجد مبيع التيمم جاز التحلل ومضى لا فلا (وسئل) رضى الله عنه عن مقالة صدرت
من بعض متفقهة اليمن بان قال ان بقاع الارض لا يفضل بعضها بعضا وان مكة شرفها الله مثل غيرها
من سائر بقاع الارض ولم يات بدليل على مقالته فتعين البحث عما هو الحق فهل بقاع الارض
يفضل بعضها على بعض ام لا وهل مكة شرفها الله تعالى شرفت لذاتها ام لماذا وهل طيبة شرفت
بالنبي ﷺ ام بماذا وهل المدن اى الامصار تفضل على القرى ام لا وهل اما كن العلماء والصالحين
مثل المدارس والزوايا والربط تلتحق بالمساجد فى الفضل والاحترام أم دونها ام لا فضل لها
وهل المواضع التى نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم كقباء وبدر وسائر الاماكن التى نزلها دائمة
الفضل ام ارتفع الفضل والحرمة لها بارتحاله منها وهل إذا شرفت البقعة لاجل العلماء والصالحين
ثم ارتحلوا عنها يرتفع فضلها ام لا وهل تعبدنا بالوقوف بعرفة لمزيد فضلها ام لماذا وكذلك
سائر اماكن النسك كالمواقيت التى للاحرام ومزدلفة ومنى وغيرها افتونا بما امكن من الدلائل
والتعليل فالقضية واقعة (فأجاب) فسح الله فى مدته بقوله ما نسب لذلك القائل قد خالف فيه الاجماع
واتصف بسببه باقبح الكذب والابتداع ولم لا وتفضل مكة والمدينة على ما عداها اوضح من الشمس
بل وأظهر واشهر من ان يذكر وانما الخلاف فى أيها افضل ومكة هى الافضل عند إمامنا الشافعى

هل البيع صحيح أو لا يكون
بعض الثمن مجبولا اهـ

(فاجاب) بانه متى رأى
البائع والمشتري القلوس
كانت رؤيتهما كافية في العلم
بها وصحة البيع فاذا قبضها
لم يؤثر في الصحة القاؤه في
البحر ويسوغ للقاضي
الشافعي الحكم بصحة البيع
وبالبراءة من الثمن (سئل)
هل يصح بيع جلد المصحف
المنفصل للكافر او جلد علم
منع من شرائه اذا كان
منفصلا ام لا (فاجاب) بانه
يصح بيع الجلد المذكور
(سئل) عما اذا اختلفت
اصناف الحرير رقة وغلظا
فهل يشترط في رؤيته لاجل
البيع باطنه كظاهره ام لا
واذا وجدته مختلفا رقة وغلظا
هل يصح البيع ويثبت
الخيار (فاجاب) بانه
يشترط رؤية باطن الحرير
المذكور واذا رآه كذلك ثم
وجده مختلفا ثبت له الخيار
(سئل) هل المأخوذ بالبيع
الفاسد مع رضا المتبايعين
حلال ام لا (فاجاب) بانه
لا يحل للأخذ له التصرف
فيه لانه يجب على كل منهما
رد ما اخذه على مالكة
(سئل) عن باطن القدمين
هل يشترط رؤيته في بيع
الرقيق كما اقتضاه قولهم
ينظر ماعدا العورة ام
لا يشترط كما هو العادة في
عدم اعتبار رؤيته (فاجاب)
بانه لا يشترط رؤيته وقولهم
المنذور ينزل على ما يختلف

رضي الله عنه وأكثر العلماء للاحاديث الصحيحة الضريحة في ذلك التي لا تقبل التأويل عند من
ألهمهم رشده كما صرح به بعض أئمة المالكية منها قوله صلى الله عليه وسلم عند فراقه لمكة والله
انك لأحب ارض الله الى ولولا اني اخرجت منك قهرا ما خرجت ومنها صلاة واحدة بمسجد
مكة أفضل من مائة ألف صلاة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة واحدة بمسجد النبي صلى الله
عليه وسلم أفضل من ألف صلاة بالمسجد الأقصى وصلاة بالمسجد الأقصى أفضل من ألف صلاة فيما سواه
وقد أخذت من ذلك ما حررته في حاشية مناسك النوى من ان الصلاة الواحدة بمسجد مكة أفضل
من مائة ألف صلاة فيما عدا مسجد المدينة والأقصى ونصر كثيرين على انها أفضل من
مائة ألف استرواح لعدم اطلاعهم على ما ذكرته من الاحاديث فاستفد ذلك فانه مهم نفيس وفيه
ابلق رد على ذلك المعاند بزعمه ان البقاع كلها مستوية وفيه ايضا دليل على ان سبب تفضيل مكة
كثرة مضاعفة الصلاة فيها على غيرها بل وسائر العبادات ففي الحديث الصحيح أو الحسن ان حسنة
الحرم بمائة ألف حسنة اى غير الصلاة لما مر فيها ثم الخلاف في غير التربة التي ضمت أعضاء النبي
صلى الله عليه وسلم اما هي فهي أفضل من مكة اجماعا بل ومن السموات والعرش والكرسي نعم قال
بعض الأئمة العارفين اعنى الشهاب السهروردي صاحب العوارف ان الطوفان موج تلك التربة
المكرمة من محل الكعبة حتى أرساها بالمدينة فهي من جملة مكة وتشريف طيبة بل وتحريم حرما
واثبات جميع ماله من الخصوصيات انما هو بسؤاله صلى الله عليه وسلم لربه في ذلك كما في الاحاديث
الصحيحة وأما مكة فقليل ان تحريم حرما انما هو بسؤال ابراهيم صلى الله عليه وسلم في ذلك ايضا
والاصح كما بينته في شرح العباب وغيره انها لم تزل حراما معظمة من يوم خلق الله السموات والارض
والمدن مفضلة على القرى والقرى على البوادي من حيث ظهور الدين وتيسر تعليمه وتعلمه وفعل
العبادات في تلك أكثر كما صرح به الأئمة في باب اللقيط وأما من حيث مضاعفة الصلاة وغيرها فلا
لما مر ان ماعدا مكة والمدينة وبيت المقدس لا تضاعف فيه الصلاة نعم صح ان ركعتين في مسجد قباء
بعمره ولا يلحق بالمسجد غيره مما ذكر نعم يتأكد نذب احترام نحو المدارس والربط ومحال العلماء
والصلحاء وكل محل علم انه صلى الله عليه وسلم نزله او صلى فيه فله فضل عظيم على غيره على عمر الدهر
فيتأكد الاعتناء بتحرى نزوله والتبرك به كما كان ابن عمر وغيره رضي الله عنهم يفعلون ذلك بعد وفاته
صلى الله عليه وسلم وحكمة وجوب الوقوف بعرفة بل وانه الحج كما في الحديث اى معظمه ما وقع فيها
من اجتماع آدم صلى الله عليه وسلم وحواء وتعارفهما بها أو من تعريف الله تعالى لنبيه ابراهيم
عليه السلام المناسك بها فلو وقع ذلك الاجتماع الذي هو اصل وجود هذا العنصر الانساني او ذلك
التعريف لتلك العلوم التي هي اصل شرف ذلك النوع أوجب الله تعالى على عباده الخروج من
حرمه وأمنه إلى الوقوف بذلك الباب الجليل ليهتلوا اليه في امداد أشباحهم وأرواحهم بحياته ومعارفه
الازلية الابدية التي ما شرف عنصر الانسان حتى على عنصر الملائكة الا بها فلهذه الخصوصية العظيمة
والموهبة الجسيمة كان الوقوف بمحله أعظم الاركان للحج وكان كانه كل الحج فمن ثم قال صلى
الله عليه وسلم الحج عرفة فينبغي للواقف بها أن يستحضر ذلك الاجتماع وذلك التعريف لعل أن
يحصل له الاجتماع الاكبر على ربه المستلزم لان يمد به معظم مواهبه الدنية ومعارفه الإلهية وقربه
الاقديس وكرمه الانفس المشار اليه بقوله عز قائلا لا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه
فاذا أحببته صرت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي
يمشي بها فلئن سألتني لاعطينه ولئن استعاذني لاعيدنه وأما مبيت مزدلفة ومنى ورمى الجمار فتحكمتها
احياء محال الانبياء وما أثرهم ألا ترى ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم لما أراد ذبح ولده عند محل

المالية به فقد قالوا انه لا يشترط رؤية اللسان والاسنان وداخل الفم من ان رؤيتها أسهل من رؤية باطن القدمين بطريق الاولى ولان تعلق الغرض بها أشد من تعلقه بباطن القدمين وقد قال الخوارزمي في الكافي الضابط أن يرى من المبيع ما يختلف معظم المالية باختلافه (سئل) عن معنى قول الجلال المحلى الرابع الملك لمن له العقد الواقع (فاجاب) بانه اشار بقوله الواقع الى أن الموقف على القول القديم ٢ صحة العقد لانها واقعة وتتوقف على الاجازة والله اعلم

(باب الربا)

(سئل) عن باع نصف فضة بربعين فضة وزنها وزن الفضة أو قال بعك هذا الربع بوزنه من هذا النصف وفي كل منهما نحاس لم يعلم قدره فهل يصح البيع لاختلاط النحاس بالفضة بحيث صارا كشيء واحد فلا يكون كبيع مدعوجة ودرهم بمدعوجة ودرهم (فاجاب) بان البيع باطل اذ الجمل بالمائلة كحقيقة المفاضلة واما الاختلاط بشرطه فانما يقتضى الصحة في المكيل لافي الموزون ولو سلم انه يقتضيه فيها ايضا الفمحل إذا عرفت مائلة عمرو بوى (سئل) لزيد على عمرو دين عشرة دنانير ذهابا

الجمرة الاولى ظهر له ابليس اللعين ليشى عزمه عن ذلك فرماه بسبع حصيات حتى غاب عنه ثم انتقل ابراهيم الى محل الجمرة الوسطى فبرز له اللعين ورماه بسبع الى ان غاب في الارض ايضا ثم انتقل الى محل جمرة العقبة فبرز له فرماه بسبع حتى غاب في الارض ايضا كما جاء ذلك كله في حديث فلذا وجب الرمي احياء لتلك المنقبة العظيمة التي وقعت لايينا ابراهيم لتذكره ونحيي معاملة وتأسى به في دفع الشيطان بكل ما تقدر عليه حتى لو برز لنا لحصنناه كما حصنه ابونا ومن ثم ينبغي للانسان عند الرمي ان يتذكر ذلك وظهر بما تقرر حكمة وجوب رمي الحجارة دون غيرها والرد على من قال ان ذلك تعبد ونظيره وجوب الطواف بالبيت اظهارا لتعظيمه ولاحياء شعار الملائكة فانهم طافوا به التي سنة قبل آدم صلى الله عليه وسلم وشعار الانبياء فانه ما من نبي الا حج البيت خلافا لمن استثنى هودا وصالحا صلى الله عليهما وسلم وأما المواقيت فحكمتها والله أعلم أنه قد جرت العادة في ملوك الدنيا انه إذا وفد عليهم عبيدهم أو عصاة عبيدهم يكونون على غاية من الذلة والخضوع والشعث والغبرة رجاء لرضا ساداتهم اذا رأوهم على ذلك الحال الذي كل من رأى صاحبه رحمه فأوجب الله تعالى على قاصدى الدخول الى حضرته العظمى التي هي أعظم حضرات الدنيا اذ اجتماع الناس بعرفة كاجتماعهم في الموقف ودخولهم الى حرمة وأمنه كدخولهم الى الجنة ان لا يأتوها الا وهم غير شعث عرى على غاية من الخضوع والذلة كما يعيشهم الله في المحشر كذلك ليتحققوا بما ينيلهم خير ما عنده انه عند المنكسرة قلوبهم من أجله وانما كان ميقاته صلى الله عليه وسلم أبعدا لمزيد فضله وليناسب اكمال الاكبر الذي أوتيه وكانت الجحفة كذلك لانها التي تليه بخلاف بقية المواقيت فلذا استوت وهذا المحل يحتاج إلى مزيد بسط لكن ضاق القرطاس عنه وقد أشرت الى أصوله بما لم أر من سبقني اليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلومه عن شخص أحرم احراما مطلقا ثم أفسده ومات قبل ان يعين شيئا وأراد الورثة أن يقضوا عنه ما أفسده أيقضون عنه حجا وعمرة ولا تبرأ ذمته بغير هذا لانه اشتغلت ذمته باحرام وهي محتملة لها فلا يبرأ الا بقضائهما كما لو شك من عليه خمس دراهم وشاة هل أخرج أحدها أم لا فانه لا تبرأ ذمته الا بقضائهما ثم يقضون عنه أحدهما وتبرأ ذمته به لانه اشتغلت ذمته باحرام وهي محتملة لاحدهما وإذا فعلوا أحدهما كان الآخر كالمشكوك والمشكوك كالمعدوم كما لو شك هل عليه خمس دراهم أو شاة فقضى أحدهما فانه تبرأ ذمته به (فاجاب) بقوله اما الجواب عن هذا السؤال فيتوقف على مقدمة غفل عنها السائل نفع الله به وهي ان افساد الاحرام المطلق لا يقتضى تعيينه بل هو بعد الافساد باق على اطلاقه فان عينه بعد الافساد لحج كان مفسدا له أو لعمرة كان مفسدا لها أو لهما وان الوارث هل يقوم مقام مورثه في التعيين اخذا بعموم قولهم انه خليفته أولا يقوم مقامه في هذا لانه من قبيل النيات وهي لا تقبل النيابة والذي يتجه ترجيحه هو الثاني فقد صرحوا بنظيره في قولهم لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل اختيار واحدة أو أكثر منهن لم يقيم وارثه مقامه في ذلك وقولهم لو قال لزوجتي احدا كما طالق ولم يقصد معينة منهما ومات قبل التعيين لم يعين وارثه كما صححه في المنهاج وتصحيح التنبيه خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وتبعه الحاوي من انه يقوم مقامه فيه كاليان والفرق على الاول المعتمد كما جزم به صاحب الارشاد وغيره ان البيان اخبار يمكن الوقوف عليه بنجر أو قرينة والتعيين اختيار يصدر عن شهوة فلا يخلفه الوارث فيه ويؤيده ما مر فيمن أسلم على أكثر من أربع نسوة ووجه المشابهة بين مسئلتنا وهذين أن التعيين فيها اختيار يصدر عن شهوة أيضا لان من أحرم احراما مطلقا يفرض التعيين الى اختياره وشهوته ففهما عينه منهما لزمه الجرى على احكامه فاذا تقرر ذلك وان الوارث لا يقوم مقام المورث في تعيين ذلك الاحرام

بندقيا فعوضه عمرو عنها
عشرة دنانير ذهباً سليماً
بإيجاب وقبول وتسلم
شرعيات فهل يصح مع
الجهل بالمائلة واختلاف
القيمتين ولو أعطاهما لغير
تعويض أو كان له في ذمته
عشرة أنصاف غورية أو
سليمية بغير تعويض وهما
ساكتان راضيان أو قال
أحدهما هذا بدل مافي
الذمة فهل يجوز ذلك ويكون
استيفاء تبرأ به ذمتها كما
ذكره الزركشي في الخادم
وبدل للصحة في ذلك ما قالوه
من أنه لو صالح من ألف
درهم على خمسمائة معينة
جاز وكان استيفاء لبعض
المقبوض ويبرأ من الباقي
أم لا (فاجاب) بأنه لا يجوز
ما ذكره والدين باق بحاله
وما أخذه صاحب الدين
مضمون عليه اذ لا تعويض
ولا استيفاء لأن ما أخذه
مخالف لدينه في الصفة
والفرق بين هذه وبين
ما رجحه صاحب التهذيب
والكافي والتمتع وغيرهم
واقضاء كلام الشيخين من
صححة الصلح المذكور واضح
وهو أن لفظ الصلح يقتضي
قناعة المستحق بالقليل عن
الكثير وبراءة المديون من
غيره وأن الماخوذ فيه بصفة
الدين بخلاف مسئلتنا
فيها (سئل) عما لو استخرج
من البها المالح ماء عذاهل
هو ربوي أم لا (فاجاب)
بأنه ربوي لشمول كلامهم

المطلق لم يأت ما قاله السائل نفع الله به لأنه إذا مات قبل التعيين كان مفسداً لأحكام مطلق والأحكام
المطلق الذي لا يمكن تعيينه يتعذر به الاتيان فلا يلزم الوارث قضاء في هذه الصورة لتعذرهما لما تقرر
من أن الذي فسد أحكام مطلق وأنه لا بد بعد الإفساد من التعيين حتى يقع القضاء لما هيته وأن
التعيين من الوارث متعذر وأنه إذا تعذر التعيين تعذر القضاء لتعذر قضاء الأحكام المطلق هذا كله
بناء على الاحتمال الثاني وأما على الأول وهو أن الوارث يقوم مقامه في التعيين فلا يتأتى ما ذكره
السائل أيضاً لانا إذا فوضنا التعيين إلى الوارث فإن عين حجالز مه قضاؤه أو عمرة لزمه قضاؤه أو حجا
وعمرة لزمه قضاؤه كما أن المورث المفسد يلزمه قضاء ما عينه دون غيره فليست هذه المسئلة نظيرة
ما ذكره السائل فيمن اشتغلت ذمته بخمس دراهم وشاة ثم شك في إخراج أحدهما لتيقن شغل ذمته في
هذه بشيئين معينين ثم شك في سقوط أحدهما والأصل بقاؤه وأما في مسئلتنا فذمته لم تشتغل إلا بأحكام
مطلق فإن قلنا يتعذر تعيينه على الوارث فواضح أنه لا يتصور القضاء فيه فلا يجب وإن قلنا بعدم
تعذر عليه فهو يعين ما شاء ويقضيه (وسئل) رضي الله عنه عن شخص أحرم بالحج ثم ادخل
عليه العمرة قال أصحابنا لا ظهر أنه لا يصح هذا الإدخال ولا يصير قارناً مع أنه الواقع من فعل النبي
صلى الله عليه وسلم في حجته وقال أصحابنا رحمهم الله أنه من خصائصه ما الدليل على أنه من خصائصه
(فاجاب) نفع الله به بقوله أنه صلى الله عليه وسلم إنما أحرم بالعمرة لحاجة هي إعلامه لمنكرى
العمرة في أشهر الحج بجوازها فيها فآثر صلى الله عليه وسلم الأحكام بالحج أولاً لفضله ثم ظهرت له
المصلحة بإدخال العمرة عليه ليعين لأمته في هذا المجمع العظيم الذي لم يجتمع له نظيره جوازها رداً
لما كان عليه الجاهلية من عدها فيها من أفجر الفجور وإن كان بينه قبل ذلك ومعلوم أن هذه
الحاجة لا توجد في غيره فهذا هو سبب الخصوصية ودليلها فلم يكن فيه حجة لمجيز إدخال العمرة على
الحج لأنها واقعة فعلية وهي إذا تطرق إليها الاحتمال سقط الاستدلال بها فما بالك بهذه التي قامت
الأدلة الصريحة على أن الأحكام بالعمرة إنما كان لاجل هذا الغرض فظهر بذلك دليل المذهب وأنه
لا غبار عليه (وسئل) رضي الله عنه وأدام النفع به عمن أحرم ويده صيد مرهون أو أحرم
الولى عن الصبي وبملك الصبي صيد ما الحكم (فاجاب) بقوله لا يزول ملكه عن الصيد الذي أحرم
وهو مرهون كما ذكرته في شرح العباب لتعلق حج الغير به قال الزركشي ولو كان في ملك الصبي
صيد فهل يلزم المولى إرساله ويغرم قيمته كما يغرم النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمالان ١ هـ والذي
يتجه ترجيحه منهما أنه يلزمه ذلك لأنه الذي ورطه فيه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل)
متع الله المسلمين بحياته عمن وكل آخر ليستأجر رجلاً ليحج عن ميت الموكل فاستأجر رجلاً بأجرة معلومة
وحج الأجير ثم طلب أجرته فقال الموكل أنا عزلت الوكيل قبل أن يستأجر ومعه بينة فهل يلزمه
تسليم الأجرة لكونه ألقاً الوكيل إلى ذلك ولم يعله أو لا يلزمه ويلزم الوكيل (فاجاب) بقوله أما
الوكيل فلا يلزمه شيء اذ لا تقصير منه ولا تغيير وأما الموكل فإن لم يقم بينة عادلة على العزل لزومه المسمى
في عقد الإجارة وإن أقام بينة عادلة أنه عزل وكيله قبل الاستئجار بأن بطلان الإجارة لكنه قد غر
الأجير ووقع الحج للميت وإن فسدت الإجارة فينتد ينبغي أن يجب على الموكل للأجير أجره الشل
قياساً أو لوليا على قولهم إذا لم نجوز الاستئجار للتطوع وقع الحج عن الأجير ولم يستحق المسمى بل
أجرة الشل ويوجه بأن المستأجر غير مضطر للاستئجار بل يحرم عليه ذلك أن علم امتناعه للتطوع فلم
يعارض تغريده للأجير شيء فلزمه له مقابل ما ألقه من منافع من غير عذر وهو أجره الشل فكذا
في مسئلتنا الموكل قد غر الأجير ولم يعارض تغريده شيء فيلزمه له مقابل منفعته التي ألقها
وهو أجره الشل على أن الحج في مسئلتنا وقع لمورث الموكل وفي صورة الأصحاب وقع للأجير نفسه

له (سئل) هل المعتمدان
القول ربوي ولو كان أكل
اليهائم له أغلب كما في شرح
المنهج خلافا لما قاله الماوردي
(فأجاب) بأن القول ربوي
إذ هو في ذاته ليس بما يغلب
تناول اليهائم له ٢ ليس
ربوي وصحح الماوردي
وغيره أن ما استوا فيه
ربوي وصرح الأصحاب
بأن الشعير بما يغلب تناول
الآدميين له ومن المعلوم
أن كثيرا من البلاد
خصوصا المدن لا يتناولون
شيثانته وإنما يعلفونه لليهائم
وقد علم أن المشاحة لشيخنا
رحمه الله في كون القول
بما يغلب تناول اليهائم له
فيحمل كلامه على بلاد
غلب فيها التلا يخالف كلام
الأصحاب (سئل) عن التخيير
قبل القبض يبطل العقد في
الربوي كالتفرق أولا
وإذا قلتم بالاول فهل هو
مقيد بما إذا لم يتقاضا قبل
التفرق أولا (فأجاب)
بأن التخيير كالتفرق كما
ذكر والتقييد المذكور
جمع به بعض المتأخرين بين
القول بالاطلاق وهو القول
بعدمه وهو غير صحيح
لإبطاله قولهم أن التخيير
كالتفرق إذ لا أثر للتخيير
حينئذ وأن المبطل للتفرق
قبل القبض لا التخيير
(سئل) عن شخص له على
آخر نصف فضة فاعطاه
عنه عثمانين مصالحة عن
النصف المذكور هل يكون
استيفاء مبرئا للذمة
لالتعويض وهل إذا عوضه

فاذا أوجبوا له مع ذلك أجره المثل كما قلنا أو نحوه فاولى أن يوجبوا له هنا في صورة السؤال والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أدام الله النفع بعلمه عن قول الديمري كان النبي صلى الله
عليه وسلم قبل أن يهاجر يحج كل سنة اه ما مراده فان الحج فرض سنة خمس ولم يحج صلى الله عليه
وسلم الا سنة عشر حجة الوداع واعتمر أربعاً لكن هل هذه العمر الأربع قبل الفتح أو بعده (فأجاب)
بقوله المراد بالحج في هذه المقالة على تقدير ثبوتها صورته التي كان أهل الجاهلية مستمرين عليها
الى أن فرض الحج سنة خمس أو ست أو ثمان أو تسع أقوال بل ما من سنة من سني الهجرة الا قيل
ان الحج فرض فيها وفي سنة ثمان اذن صلى الله عليه وسلم لا مير مكة عتاب بن أسيد رضى الله
عنه في الحج بالناس فحج بهم وفي السنة التاسعة اذن صلى الله عليه لابي بكر رضى الله عنه أن
يحج بالناس فحج بهم ثم بعث في أثره عليا كرم الله وجهه ليؤذن بسورة براءة في الموسم لان العادة
عند العرب أن نبذ العهود ونحوه لا يبلغه عن الكبير الا رجل من أقاربه وجلدته وأهل بيته فهذا
هو حكمة بعث على رضى الله عنه ولم يكن لعل دخل في الامارة تلك السنة ثم حج صلى الله عليه
وسلم بنفسه حجة الوداع وكان معه أكثر أصحابه وكانت عدتهم أكثر من مائة الف في الا شهر
وفيها أنزل عليه صلى الله عليه وسلم وهو واقف يوم الجمعة بعرفة بعد العصر قوله تعالى اليوم أكملت
لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فاستشعر صلى الله عليه وسلم من ذلك
قرب أجله اذ الكمال علامة على الزوال فودع أصحابه في خطبته بنى وقال لهم بلغوا عني فلعل
لا ألقاكم بعد هذا العام وكان كذلك ولا زال صلى الله عليه وسلم يشير اليهم الى أن وصل
وهو راجع للمدينة الى غدير خم قرب رابغ فامر بجمعهم ثم خطبهم ووصاهم بالاستمسك بالقرآن
وباهل بيته وقال في حق علي من كنت مولاه فعلي مولاه وقال له أنت مني بمنزلة هرون من موسى
الا انه لا نبي بعدي ثم لما وصل المدينة اقام بها شهر المحرم وشهر صفر فوعك في أواخره فرقى
المنبر وخطب وأعلم الناس ان الله خيره بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده لكن لم يفهم من
الصحابة الاشارة الى ذلك الا خليفته الا كبر ابو بكر الصديق رضى الله عنه وكرم وجهه فحينئذ
اثنى النبي صلى الله عليه وسلم على ابي بكر وأعلمهم بغر فضائله وأشار لهم الى انه الخليفة الحق
بعده ثم أكد ذلك فامر بسد الخوخ النافذة للمسجد الا خوخة ابي بكر فسدت كلها حتى خوخة على
كرم الله وجهه ثم أكد ذلك وزاد في تأكيده الى أن قرب من التصريح بتقديمه لامامة الصلاة
بعد أن حاولته عائشة وحفصة رضى الله عنهما مرارا على تقديم غيره كعمر رضى الله عنه فلم يلتفت
صلى الله عليه وسلم لذلك بل زجرهما وعنفهما أعنى عائشة وحفصة رضى الله عنهما ثم قال مروا
أبا بكر فليصل بالناس ثم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم اجمع الصحابة حتى على وأهل البيت على
خلافة ابي بكر رضى الله عنه وأما عمره صلى الله عليه وسلم فهي ست عمرة في رجب واخرى
في شوال وأربعة في ذى القعدة اولها سنة ست وهي عمرة الحديبية فصد صلى الله عليه وسلم عن
البيت للصلح الذي وقع فيها فتحلل ورجع ثم عاد في القعدة وأحرم بالعمرة من ذى الحليفة ومن
قال كالرافعي انه أحرم بهذه من الجعرانة فقد غلط ثم جاء ودخل مكة وتسمى عمرة القضاء
والقضية ولما قضوا أفعال عمرتهم خرجوا منها بعد ثلاثة ايام ثالثها عمرة الجعرانة سنة ثمان فانه
صلى الله عليه وسلم اذن له في فتح مكة ففتحها الله تعالى عليه في رمضان ثم ذهب الى غزوة حنين
والطائف فنصره الله عليهم ورجع بغنائمهم الى الجعرانة وأقام بها ثم خرج منها ليلا محرما بالعمرة
ورابعها العمرة التي ادخلها على حجه في حجة الوداع وهو من خصوصياته كما تقرر في محله والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه قالوا في باب الحج وأهم

بعضهم شرطاً خامساً للحج وهو سعة الوقت لتمكنه من السير ما المراد بهذا الوقت هل هو مدة السنة بأن يبقى منها قدر ما يصل به الى مكة فيشكل بمن بينه وبين مكة فوق سنة أو فوق السنة والوقت واسع وقال بعضهم أن يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير بأن لا يحتاج أن يقطع كل يوم أكثر من مرحلة ما المراد بهذا الزمان ولا يخفى الاشكال السابق ((فاجاب)) بأنه لا اشكال في ذلك لو ضوح المراد منه وهو أنا نعتبر في وجوب الحج حتى تجب المباشرة ويستقر في الذمة ويقضى عنه بعد موته أن يجد الزاد والراحلة بشروطها وقت خروج قافلة أهل بلده حقيقة أو تقديرًا وقد بقي بينهم وبين ادراك الوقوف عرفة زمن يصلون فيه لو ساروا السير المعتاد بحيث لا يقطعون أكثر من مرحلة كل يوم فمن بين بلده ومكة مسافة شهر أو سنة أو عشر سنين أو أكثر أو أقل يعتبر في وجوب الحج عليه أن يتمكن منه بأن توجد فيه شروطه أول تلك المسافة فإذا كان بينهما ثلاث سنين مثلاً وتمكن في زمن ثم مضى عليه وهو متمكن ثلاث سنين ثم مات حكمنا بوجوب الحج عليه لانه لو سافر أول ما تمكن ادراك الحج فلما ترك الى أن مات ولم يحج علمنا أنه مقصر وحكمنا بفسقه في هذا المثال من أول أوقات التمكن الى موته لان الفرض أنه لم يحصل له تمكن قبل ذلك فشملة قولهم يحكم بفسقه من آخر سنى التمكن أى من آخر أوقاته منها والثلاث في مثالنا بمنزلة أو آخر شوال بالنسبة لاهل مصر ونحوهم فاتضح الجواب عن جميع ما في السؤال وأنه لا اشكال فيه بوجه ((وسئل)) نفع الله به عن مكى خرج لزيارة رسول الله صلى الله عليه وآله فزار ثم وصل ذا الحليفة فهل يلزمه الاحرام منها لان من الغالب أن المكى المقيم بمكة يحج كل سنة فكان كقاصد مكة للنسك أولاً يلزمه ذلك ((فاجاب)) بقوله في ذلك تفصيل لا بد منه لانه الذى دل عليه كلام النووي في مجموعه في مواضع حيث قال إذا حج واعتمر حجة الاسلام وعمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة لا تتكرر كزيارة أو رسالة أو كان مكياً سافر فاراد دخوله عائدًا من سفر ونحو ذلك لم يلزمه الاحرام بحج ولا عمرة وكذا لو أراد دخول الحرم دون مكة بلا خلاف كما صرح به جميع الاصحاب اه ملخصاً وقال أيضاً لو جاوز الميقات مريدا حج السنة الثانية وأقام بمكة وأحرم منها فيها ففى وجوب الدم وجهان أو حج الاولى فحج الثانية فلا دم لانه انما تجب إذا حج من عامه اه وقال أيضاً ولو مر مسلم بالميقات مريدا للحج في السنة الثانية ففى وجوب الدم الوجهان كالكافر اه والمرجح في الكافر لزوم الدم فيستفاد منه ان الأرجح من الوجهين المطلقين في العبارة الثانية لزوم الدم والمساواة في الخلاف وان لم يلزم منها الاتحاد في الترجيح لكنها ظاهرة فيه اذا تقرر ذلك فيستفاد منه ان من مر بالميقات مريدا نسكا ولو في سنة آتية يلزمه الاحرام بنسك من الميقات اما حج ان كان في وقته أو عمره وانما لزمه الاحرام بما لم ينو لانه بارادته للنسك الآتى عند مجاوزة الميقات صار قاصدا الحرم بما وضع له فلزمه أن لا يجاوز حريمه وهو الميقات الا بالتلبس بما نواه ان أمكن والا فنظيره رعاية لتعظيم الحرم الذى وجب الاحرام من الميقات لاجله ما أمكن وبهذا يندفع ما يقال قد لا يفعل النسك الا في الذى نواه فلا يلزمه دم اذ شرط لزومه أن يفعل ما قصده عند المجاوزة ووجه اندفاعه أنهم لا ينظرون للميقات الا بالنسبة للزوم الدم وأما بالنسبة للعصيان بالمجاوزة فلا نظر الا الى نيته فحسب كما هو ظاهر من كلامهم وبما تقرر المأخوذ من مجموعى عبارتى المجموع الاخيرتين مع ما ذكره في الاولى في المكى من أنه حيث لم يقصد النسك لا يلزمه الاحرام مع العلم بأنه سيحج غالبا يعلم ان الحق في المكى المذكور في السؤال انه ان كان عند الميقات قاصدا نسكا حالا أو مستقبلا لزمه الاحرام من الميقات بذلك النسك أو بنظيره والا أثم ولزمه الدم بشرطه وان كان عند الميقات قاصدا وطنه أو غيره ولم يخطر له قصد مكة لنسك لم يلزمه الاحرام من الميقات بشيء وان كان يعلم أنه اذا

ذلك يشترط اتفاقهما في الوزن أم لا (فاجاب) بانه يجعل مستوفيا لحقه إذ لا ضرورة الى تقدير المعاوضة واما في الاعتياض فلا بد من اتفاقهما في الوزن (سئل) هل الربا أعظم اثما من الزنا لقوله تعالى اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ولقوله صلى الله عليه وسلم الربا ثلاثون سبعون بابا أيسر ما مثل أن ينكح الرجل امه وان أرى الربا عرض الرجل المسلم رواه الحاكم وقال على شرط الشيخين وقال ان الدرهم يصبب الرجل من الربا أعظم عند الله في الخطيئة من ثلاث وثلاثين زنية يزنيها الرجل رواه ابن أبي الدنيا أم الزنا أعظم من الربا لان فيه الحد من جملة الرجم ولا حد في الربا وهل الربا أعظم في الاثم من شرب الخمر والغصب والسرقة أم لا (فاجاب) بأن كلا من الزنا وشرب الخمر والغصب والسرقة أعظم اثما من الربا لخبر الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رجل يا رسول الله أى الذنب أعظم عند الله قال ان تدعوه نداء وهو خلقك قال ثم اى قال ان تقتل ولدك مخافة ان يطعم معك قال ثم اى قال ان تزانى حيلة جارك فانزل الله عز

وجل تصديقها والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله بالحق ولا يزنون الآية ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وزاد النسائي في رواية فاذا فعل ذلك خلع ربة الاسلام من عنقه وخبر الصحيحين من اقتطع شبرا من الارض ظلما طوقه الله اياه يوم القيامة من سبع ارضين واللفظ لمسلم والاحاديث في ذلك كثيرة واما ما ذكر في السؤال من التشديد في الربا فخرج مخرج الزجر والردع والتفجير منه لما القوه في الجاهلية من تعاويه وقد قالوا انما البيع مثل الربا ولتعلقه بحق الادمي المبني على المضايقة والمشاحة لا فتقاره ولتعلق حق الزنا بحق الله تعالى المبني على الاتساع والمساهلة لكرمه وغناه (سئل) عن عوض عن دين القرض الذهب ذهباً وفضة هل هو جائز ام لا لانه من قاعدة مدعجوة والمنع فالجواب عما هو صريح في الجواز او كالصريح فيه وهو قوله في شرح الروض عقب الكلام على قاعدة مدعجوة والكلام في بيع المعين فلا يشكك بما

جاء الحج وهو بمكة حج أو أنه ربما خطرت له العمرة وهو بمكة فيجعلها لانه حينئذ ليس قاصدا للحرم بما وضع له من النسك وانما هو قاصده لامر آخر واحتمال وقوع ذلك منه بعد لا نظر اليه بخلاف ما إذا قصده عند المجاوزة لنسك حاضر أو مستقبل فانه قاصده لما وضع له فلزمه تعظيمه به أو بنظره لوجود المعنى الذي وجب الاحرام لاجله من الميقات فيه فتدبر جميع ما ذكرته لك في هذه المسئلة فانه مهم ولقد زل فيه نظر من لم يطلع على شيء من عبارات المجموع التي ذكرتها فاقى بما ظهر له من غير تأمل (وسئل) رضى الله عنه عما إذا أوصى بحجة من بلده وجاوز وارثه الميقات واستأجر عنه من مكة فهل الدم والمحطوط من الاجرة على الوارث أو على المستأجر (فأجاب) بأن الوارث لما استأجر من مكة فان شرط الاحرام منها أو من دون ميقات الميت الشرطي أو الشرعي فسدت الاجارة وليس للاجير الا أجره المثل والدم على الوارث وإن لم يشرط عليه ذلك فالدم والحط على الاجير لتقصيره بناء على ما عليه كثيرون أو الا كثيرون إن العبرة بميقات المحجور عنه لا المباشر وقال آخرون العبرة بميقات المباشر كمكة للمكي فعليه لادم ولا حط مطلقا إلا ان عين الموصى في وصيته أنه يحرم عنه من موضع معين قبل مكة فانه يتعين اتفاقا ومتى خالفه الاجير لزمه الدم والحط ان صححت الاجارة وإلا لزمه الدم وأجره المثل مالم يشرط الوارث عليه ذلك وإلا فالدم عليه كما تقرر (وسئل) عما اذا مات من لم تلزمه حجة الاسلام قبل أن يحج ولم يوص بها فحج عنه وارثه هل يقع عنه أم لا (فأجاب) بأن المعتمد انه يقع له كما حررته مع استيعاب ما فيه من كلام الاصحاب في حاشية إيضاح النووي لان هذا ليس محض نسك نقل حتى يقال بامتناعه لان الفرض انه لم يوص به وانما هو حج اذا وقع يقع فرضا اذا لا يمكن أن يقع عن الميت ولا عن غيره حج وعليه حجة الاسلام فلما ان كان هذا يقع عن حجة الاسلام خرج عن مشابهته النقل نظرا لهذه الحيثية توسيعا لتحصيل حجة الاسلام لعظم نفعها وان لم يشابهه من حيثية عدم وجوبه على الوارث وان خلف الميت تركه (وسئل) عما لو قال أوفيت ذمتك حجة عن فلان بنفسك هل يصح العقد أم لا (فأجاب) بأن المعتمد ما في الروضة وأصلها هنا عن بغوى وغيره من صحة ذلك وأنه لا يستنبط فتكون إجارة عين وقول الامام يطل ضعيف وان تبعاه في الاجارة ومال اليه السبكي وذلك لان الحج قرينة عظيمة يتعين الاحتياط في أدائها ما أمكن وأغراض الناس في عين من يحصل هذه القرينة متفاوتة متفاوتا كثيرا وحينئذ فلما عقب الزام ذمته بقوله لتحج بنفسك علمنا انه لم يرد حقيقة الاجارة الذمية مطلقا وانما أراد تعلقه بعينه لما علمت من أن الأغراض تختلف باختلاف الاشخاص وان وجدت العدالة في الكل وبقي في ذلك كلام مهم بسطته في شرح العباب (وسئل) نفع الله به عن فاته الوقوف بعرفة وقلتم يلزمه التحلل هل يحتاج الى نية التحلل قياسا على المحصر أم لا يحتاج الى نية وهل في المسئلة نقل أم لا فان كان ثم نقل عن أحد فيها فينبوه (فأجاب) بقوله عبارة شرعي للعباب كغيره ويتحلل من فاته الوقوف باعمال العمرة وقضيته أنه لا يحتاج لنية العمرة وأنه لا بد من نية التحلل وهو كذلك انتهت وجهه اتفاق الاصحاب على أن هذه ليست عمرة مستقلة كما حققته في الشرح المذكور وبما تقرر علم أن في المسئلة نقلا وان لذلك وجها واضحا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه لم قلتم بسقوط الدم عن القارن بعوده الى الميقات قياسا على المتمتع مع أن المتمتع لم يربح أحد العاملين والقارن ربحه فكان القياس لزوم الدم له مالم يعد للمقيمتات ويكرر الاعمال فانه حينئذ لم يربح شيئا فيكون نظير المتمتع (فأجاب) بقوله لم يقتصروا في ايجاب الدم على القارن بانه من حيث القياس على المتمتع فقط حتى يرد ما ذكرناه من ضموا الى ذلك الاستدلال بانه صلى الله عليه وسلم ذبح

سيأتي من أنه لو كان له على غيره ألف درهم وخمسون ديناراً فصالحه من ذلك على ألفي درهم فإنه جائز اه وما الفرق بينهما فإن الصلح المذكور بيع أفيدوا ذلك واضحاً (فأجاب) بأن التعويض المذكور باطل لأنه من قاعدة مدعوجة ولا يخالف ما ذكرته ما ذكره فيما لو صالح عن ألف درهم وخمسين ديناراً ديناله على غيره بألفي درهم حيث جعلوه مستوفياً لألفاً إذ لا ضرورة إلى تقدير المعاوضة فيه فهو معاضة عن الذهب بالألف الآخر اه فعلم منه أنه لو قال في مسئلة الصلح المذكور عوضتك هذين الألفين عن الألف درهم وخمسين ديناراً لم يصح ولهذا لو كان المصالح عنه معيناً لم يصح الصلح لأنه اعتياض فكأنه باع الألف درهم وخمسين ديناراً بالفي درهم وهو من قاعدة مدعوجة (سئل) عن اشترى ديناراً بعشرة أنصاف وسلم البائع خمسة ثم اقترضها منه ثم ردها إليه عن الخمسة الأخرى هل هذا عقد صحيح أم لا (فأجاب) بأنه يبطل البيع في نصف الدينار المقابل للخمسة الباقية على الأصح في الروضة لأن اقراض البائع المشتري الخمسة إجازة للبيع منهما وهي كالتفرق منهما فبطل البيع فيها وان

عن نسائه البقر وكن قارنات فدل على أن الدم الواحد كاف في القران مع الترفه فيه بشيئين تركه الميقات وترك أحد النسكين وحينئذ فكل من هذين إذا وجد غير منظور إليه على انفراده والالم يجبرها دم واحد وإذا لم ينظر لكل على انفراده فأما أن ينظر لهما معا أو لاقواهما لكنهم آثروا النظر لاقواهما وهو ربح الميقات لأنه العلة الصحيحة في إيجاب دم التمتع فمن ثم جعلوا التمتع أصلاً للقران في هذا كما أنه أصل له في سقوط دمه إذا كان فاعله من حاضري الحرم على أن قياس الدون حجة وهو ما كانت العلة في أصله مظنونة مع احتمال غيرها كقياس التفاح على البر بجامع الطعم مع أنه يحتمل أن العلة الكيل أو صلاحية الادخار أو غيرها وما هنا كذلك فإن كون العلة في التمتع ربح الميقات مظنونة لاحتمال أنها تتمتع بمحظورات الاحرام كما قيل به (وسئل) نفع الله به هل يشترط في سقوط الدم بالعود إلى الميقات قصد العود لاجل سقوط الدم أو يكفي بمطلق النية ولو لشغل كما في الوقوف (فأجاب) بقوله يكفي هذا الأخير كالوقوف كما صرح به القاضي والبعوى حيث قالوا لأحرم المكي بالعمرة من مكة وعاد لميقاتها لشغل لاجل قطع المسافة من الميقات سقط الدم زاد ابن الرفعة تخريجه على الوقوف فافهم أنه مثله في أنه لا يتأثر بالصارف ووجه ظاهر وهو أن القصد قطع المسافة محرماً (وسئل) نفع الله به عن احرام مصري مثلاً جاوز رابع مريدا النسك من رابع ثم عاد من عسفان إلى رابع محرماً هل يسقط عنه الدم بذلك أو يحتاج بعد عوده من عسفان إلى رابع ثم رجوعه ودخوله مكة إلى عوده إلى عسفان كما أفق به بعضهم (فأجاب) بقوله الصواب الأول والافتاء بالثاني لا وجه له لأن القصد قطع المسافة من الميقات إلى مكة محرماً وهو حاصل بعوده من عسفان للميقات وإن لم يعد من مكة إلى عسفان (وسئل) نفع الله به عن من يمقاته مريداً للنسكين بلا إحرام إلى أن دخل إلى مكة ثم أحرم بها فيها فهل يكفي لاسقاط الدم عوده للميقات مرة أو مرتين (فأجاب) بقوله الوجه الاكتفاء بالعود مرة لأن عمرة القارن منغفرة في حجه صحة وفساداً وغيرهما كما صرحوا به (وسئل) فسح الله في مدته عن احرام وفي يده صيد مرهون أو احرام الولي عن الصبي وفي ملك الصبي صيد ما الحكم (فأجاب) بقوله الذي رجحته في شرح العباب أنه لا يلزم إرسال صيد بملكه لكن تعلق به حق لازم كالرهن لأنه يتعلق الحق به صار عاجزاً عن إرساله وإن أيسر بقيمته ويفرق بين الاحرام والعق حيث يصح من الراهن الموسر وتلزمه القيمة بأن الشارع متشوف للعق أكثر من غيره فلا يقاس به غيره قال الزركشي ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته كما يغرم النفقة الزائدة بالسفر فيه احتمالان اه والذي يتجه أنه يلزمه إرساله ويغرم قيمته لأنه الذي ورطه فيه كما يلزمه جميع الدماء التي لثمت الصبي بسبب الاحرام لأنه الذي ورطه فيه (وسئل) رضى الله عنه عن وكل آخر في استئجار من يحج عن ميتة فاستاجر الوكيل وسافر لاجير للحج وعاد وطلب أجرته فقال الموكل كنت عزلت وكيلى قبل أن يستأجرك وأقام بذلك بينة فهل تلزمه الأجرة لاجائه الوكيل لذلك أو لا فيلزم الوكيل لاجائه الاجير لذلك (فأجاب) بقوله لا يلزم واحداً منهما شيء لأن الحج يقع للاجير حينئذ فلم يقع سعيه عبثاً بل حصل له في مقابلته وقوع الحج له وهو فائدة أى فائدة (وسئل) فسح الله في مدته عن قول الدميرى رحمه الله كان صلى الله عليه وسلم قبل أن يهاجر يحج كل سنة اه ما مراده فإن الحج فرض سنة خمس ولم يحج صلى الله عليه وسلم إلا سنة عشر حجة الوداع واعتمر أربعاً وهل هذه العمر الأربع قبل الفتح أو بعده (فأجاب) بقوله ما قاله الدميرى مقالة لبعض العلماء والذي صح أنه لم يحج صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة إلا المرتين اللتين بايع فيهما الانصار عند العقبة وأما ما عدا ذلك فهو محتمل ثم المراد أنه كان يحضر مع قريش مواسم حجهم الذي كانوا يأتون بصورته

زعم كثير من المتأخرين أن
الصواب الصحة وأن ما صححه
في الروضة تبع فيه نسخ
الرافعي السقيمة وأن الثابت
في نسخته المعتمدة تصحيح
الصحة وإن زعم بعضهم
أيضا أن محل بطلان
البيع بالزامة قبل القبض
اذ لم يحصل في مجلسه
وما رجحه في موضع من
المجموع من عدم بطلان
البيع بالزامة قبل القبض
مفرع على رأى مرجوح
(سئل) عن قول الدميري
في باب الرباغرية قال محمد
ابن عبد الرحمن الحضرمي
الى أن قال لو باع أمة ذات
لبن بلبن جاز بخلاف الشاة
في ضرعها لبن الخ هل
ما ذكره في الأمانة من الحكم
والفرق بينها وبين الشاة
معتمد (فاجاب) بأن ما ذكره
من الحكم والفرق معتمد
(سئل) عن بيع الكسب
بالطحينة وعن بيعها بالشيرج
هل يصح أم لا وفي القشطة
هل هي نوع من اللبن أم
جنس برأسها (فاجاب)
بأنه يصح بيع الكسب
بالطحينة ولا يصح بيع
واحد منهما بالشيرج
والقشطة نوع من اللبن
(سئل) عن واقعة حال
وقعت ببلاد مكة من اليمن
صورتها باع شخص من آخر
حصة من قرار عين جارية
وهذه الحصة قدرها سدس
سهم من أربعة عشر سهما
شائعا في جميع العين لكن
عبر عنها في مكتوب الشراء

وكان يعلن فيهم النداء برسالته والدعاء به الى الله تعالى ووجوب طاعته قسّميته ذلك حجا إنما هو
باعتبار الصورة للاجماع على انه لم يفرض قبل الهجرة وأما بعد الهجرة فوقع الخلاف فيه فقبل
فرض اولى سنيها وقيل ثانية سنيها وقيل ثالثها وقيل رابعها وقيل خامستها وعليه جماعة من اصحابنا
وغيرهم وقيل سادستها وهو المعتمد وقيل سابعها وقيل ثامتها وقيل تاسعتها وقيل عاشرتها والمراد
بعمره الاربع التي صحت عنه صلى الله عليه وسلم من غير نزاع عمرة الحديبية وهي التي احرم بها هو
واصحابه من ذى الحليفة ثم لما وصلوا الحديبية صده عنها أهل مكة فتحلل صلى الله عليه وسلم هو واصحابه
رضوان الله عليهم أجمعين في الحديبية قرب الحرم أو بعضها فيه لما وقع الصلح انهم يرجعون لثلاثين
العرب أهل مكة بدخولهم لها قهرا عليهم ثم يأتون السنة القابلة للقضاء فرجعوا وتركه صلى الله
عليه وسلم للقتال حينئذ كان تواضعا وتقويضا لامر الله تعالى حتى يمن عليه بالفتح الا كبر الذي هو
فتح مكة فكان ذلك الصلح سببا لذلك فانهم نقضوا بعض ما فيه من الشروط فعلم صلى الله عليه وسلم
حينئذ ان ذلك علامة على الاذن له في اغرائهم والتمكين منهم فقصدهم صلى الله عليه وسلم وألقى
الرعب في قلوبهم إلى ان دخل مكة في غاية من العزة والعظمة له ولاصحابه واهلها في غاية الخوف
والمذلة حتى آمنهم النبي صلى الله عليه وسلم ثم لم يخرج من عندهم وليس فيهم الا من هو مسلم أو
مسالم وكان ذلك علامة على قرب أجله ^{صلى الله عليه وسلم} كما فهمه من قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح
الى آخر السورة ولما رجع صلى الله عليه وسلم الى المدينة من الحديبية رجع في السنة السابعة الى
قضاء عمرته فأحرم بالعمرة من ذى الحليفة ايضا ثم دخلوا مكة وتحللوا من نسكهم ثم خرجوا منها بعد
ثلاثة ايام كما وقع الشرط عليه في الصلح فهذه هي العمرة الثانية واما العمرة الثالثة فهي عمرة
الجعرانة سنة فتح مكة انه صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة في رمضان سنة ثمان خرج منها الى حرب
هو اذن والطائف ثم جاء الى الجعرانة لقسم الغنائم فأقام بها اياما في ليلة ثامن عشر ذى القعدة
سنة ثمان خرج صلى الله عليه وسلم هو وبعض واصحابه محرمين بالعمرة حتى دخلوا مكة وتحللوا ثم
خرجوا الى ان جاؤا الجعرانة واصبح صلى الله عليه وسلم فيها كبائت ولم يعلم بعمرته الا جمع من
اصحابه ولذا انكرها بعضهم ثم رجع صلى الله عليه وسلم هو واصحابه الى المدينة ولم يحج تلك السنة
ليعلم الامة ان الحج واجب على التراخي وامر في هذه السنة على الحج امير مكة وهو عتاب بن اسيد
رضي الله عنه ثم أمر على الحج في السنة التاسعة أبا بكر رضي الله عنه ثم أرسل بعده عليا رضي الله عنه
ليؤذن هو وجمع في الناس في الموسم بمضى بسورة براءة وحكمته انه جرت عادة العرب انه لا يبلغ عنهم
الامن هو من جلدتهم وقرابتهم ثم في سنة عشر حج بنفسه صلى الله عليه وسلم هو واصحابه فأحرم
من ذى الحليفة بالحج ثم بالعمرة فكان أولا مفردا ثم صار قارنا فهذه هي عمره الاربع وكلها كانت
في القعدة وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم اعتمر في رجب وأنكرت ذلك
عليه عائشة رضي الله عنها وغلطته فيه (وسئل) نفع الله بعلومه عن قولهم من شرائط الحج امن الطريق
فهل هو موجود أولا (فاجاب) بقوله نعم هو موجود في غالب الجهات كما هو جلي اذ المراد به الامن
ظنا لا يقينا أمنا لا ثقا بالسفر لا بالحضر على ما يخلفه أو يستصعبه لكن مما يحتاجه لسفره فقط
دون نحو خطير معه لتجارة أو نحوها فلا يشترط الامن عليه لعدم الضرورة الى استصحابه ومن ثم
للممكنه تركه في الحضر لعدم أمنه اشترط الامن عليه في السفر لاضطراره لاستصحابه حينئذ
(وسئل) رضي الله عنه عما اذا مات العامل المجاعل على حجة وعمرة وزيارة بعد الاحرام وقبل
فراغ الاعمال فهل يستحق شيئا من الجعل كالأجارة أولا وهل يسقط الجعل على ما فعل من الاركان
والاعمال أولا وكيف صفة التقسيط هل هو كالأجارة أولا (فأجاب) بقوله ظاهر كلامهم بل

بما يتعارفه أهل عيون بلدة
البيع من التعبير عن أجزاء
السهم من القرار والماء
الجاري به بالساعات وعن
السهم من ذلك بالوصية التي
هي اثنا عشر ساعة كما يعبر
عن مثل ذلك في البلاد
الشامية بالأصابع ويسمون
ذلك في بلد البيع كله سقية
لأنه لا يخفى أن الشريك في
القرار شريك في
الماء النابع به من أجل
مشاركته في القرار فعبّر
كاتب الشراء عن المبيع الذي
هو حصّة من القرار بما
يستعمل فيه وفيما هو تابع له
من الماء وملخص عبارة
مكتوب الشراء بعد أن أذن
الحاكم الشرعي فلان
الشافعي لفلان الفلاني في
شراء المبيع الآتي ذكره
لنفسه ولبقية ورثة والده
من البائع الآتي ذكره فيه
إذا صححنا شرعا اشتري
فلان المأذون له لنفسه
ولبقية ورثة والده
المشمولين بحجر الشرع
الشريف من فلان البائع
عن نفسه جميع الحصّة
السقية التي قدرها ساعتان
من قرار العين الفلانية بما
للحصّة المذكورة من حق
قرار العين المذكورة
ومقرها وعمرها وشعوبها
وذيولها وجاري مائها ومن
مائها الجاري بها من فضل
الله تعالى شراء صحيحا شرعا
مستكملا لشرائط الصحة
والزوم بضمن جملة كذا
مقبوض بيد البائع من

صريحه في باب الجمالة أنه لا يستحق شيئا أصلا وذلك لأنهم شرطوا فيما إذا مات العامل قبل الفراغ
أن يتم الوارث قالوا وإذا تم لم يستحق الا قسط ماعمله مورثه دون ماعمله هو لانفساخ الجمالة بموت
العامل وقد علم أن البناء على عمل الغير في نفسك متعذر فتميم الوارث متعذر ويلزم من تعذره عدم
استحقاقه لقسط ماعمله مورثه إذ الاستحقاق في الجمالة لكونها عقدا جائزا من الجانبين إنما هو
بفراغ العمل لا ببعضه إلا أن وقع مسلما للمالك وبهذا الذي قررته اتضح الفرق بين الجمالة
والاجارة وما أحسن قول القمولى في جواهره ولو مات العامل المعين في أثناء العمل كالومات في
طريق الرد فإن رده وارثه إلى المالك استحق من الجعل المعين بقدر عمل مورثه دون عمله وإن لم
يرده إليه لم يستحق شيئا لعمل مورثه على الصحيح ثم قال هو وغيره ما حاصله لا يستحق العامل شيئا من
الجعل إلا بالفراغ من العمل نعم لومات الصبي أثناء التعليم استحق أجره ماعمل وكذا إذا تلف الثوب
الذي خاط بعضه أو الجدار الذي بنى بعضه بعد تسليمه للمالك وكذا لو منع الصبي أبوه من التعليم أى
لو قوع العمل مسلما بقبض المالك للثوب والجدار وتعليم الحر مع عدم تقصير من العامل وبهذا
ظهر ايضاح الفرق بين هذه الصورة وصورة السؤال لأن بعض نفسك لم يقع مسلما لمز وقعت الجمالة
له كما هو واضح فتأمل (وسئل) نفع الله به عن رجل أحرم بنفسك وبه سلس بول لا يستمسك إلا
بالشد فشدد ذكره حرصا على طهارته المعترة شرطا لطوافه وصلاته وصونا لبدنه وأزاره عن نجاسته
سيما فيما تقدم من عبادته فهل عليه فدية بذلك أم لا وإذا قلتم لا فافيدونا الجواب عما استدل به
شافعي من كلام الاصحاب في افتائه بنفى ذلك في ذلك زاعما أن انتفاءها في ذلك أولى من انتفائها
فيما استدل به من كلامهم السابق من ذلك ما جوزوه للمحرم من لبس الخف بشرطه قاصدين
بذلك حسم الاذى عن القدم كما دلت عليه السنة الشريفة والعبادة بذلك أولى إذ لاجلها خلق
المكلف ومنه لبس السروال بشرطه والقصد به ستر العورة بل فيه زائد عليها وبان السروال قصد به
الحفظ على فاقط الطهورين دون فاقد السترة وكما وجب الستر خارج الصلاة حرم التضخم بالنجاسة
خارجها وإن قل وقوعه على أنه لو لم يجد الا ساتر ذكره وجب ولا فدية اذ لم يعمل بها في ساتر العورة
ففيما ذكر أولى أخذنا من مزيد الاعتبار المذكور ومنه شد المنطقة والهميان على وسطه والقصد
منه تيسر أمر السفر سيرا وحلا وارتحالا ومصلحة الدين أعلى وقد أعطوا بعض العوض حكم كله
كما في ستر بعض الرأس بنحو عصابة وكما في خلق بعض شعر الرأس وإنما وجب الفدية في البعض
المذكور لأنه في محل الاحرام وفي معنى الستر المنهى عنه مع أن الحلق المذكور اتلاف بخلاف ما
نحن فيه على أنهم لم يصرحوا بتعين الوسط للهميان وإن كانت العادة كذلك بل ذكره بما يحتمل
المثال والمثال لا يخص فيصدق بربطه على الذكر والاحتجاج بمفهوم المجرور مختلف فيه بين العلماء
وقد صرح اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه عنهم بانتفاء الفدية فيما ذكر في السؤال مع احتياطهم
في هذا الباب بما لم يحيط الشافعية رضي الله تعالى عنهم ومنه تجوزهم إزالة ماضر من الشعر داخل
الجفن مع أنه اتلاف لدفع الضرر المذكور وغير ذلك مما ذكره في أبواب الفقه مما لا يخفى وإذا
تحمل ما يخالف ظاهره ما تقرر من نحو كيس اللحية ولف شيء على الساق واليد وربطه من كل ما أحاط
بالبدن على وجه الستر عرفا على الاعضاء الظاهرة كما يرشد إليه عد النبي صلى الله عليه وسلم مالا
يلبسه المحرم حين سئل عما يلبس وأمثلة رضي الله تعالى عنهم دون الباطنة كاللسان والذكر بل
لازالة ما كان داخل العين كما مر ولأن الشعثة والغبرة المقصود بهما ترك الترفه المستفاد ذلك من
قوله صلى الله عليه وسلم المحرم أشعث أغبر إنما يلاقين الظاهر فكان الترفه من حيث اللباس خاصا
به ولئن سلمنا أن لادلالة في ذلك لذلك فحسبنا جهل السائل بحكم المسئول عنه بدليل استفتائه هذه

المشتري وتسلم البائع
الثمن وسلم للبشري جميع
المبيع المذكور تسليماً شرعياً
بعد الرؤية والمعرفة
والمعاقبة الشرعية وثبت
ذلك عند الحاكم الشافعي
الأذن المذكور وحكم
بوجبه ومات الحاكم
والمعاقدان والشاهدان
فهل هذا الحكم صحيح أم لا
وإذا قلتم هو صحيح فهل
يقضي صحة التبائع المذكور
أم فسادده وهل الحاكم شرعي
نقض التبائع والحكم به أم
لا لاسيما مع كون الحاكم
الشافعي المذكور من أهل
العلم الوافر وكال نظار في
فروع الفقه وغيره كما هو
مشهور بذلك وهل يقتضي
صحة ما تقدم ذكره قول
الامام النووي رضي الله
عنه في روضته ولو باع الماء
مع قراره نظران كان جارياً
فقال بعثك هذه القناة مع
مائها ولم يكن جارياً وقتنا
الماء لا يملك لم يصح البيع
في الماء وفي القرار قولاً
تفريق الصفقة وقوله بعد
ذلك بنحو أربعة أسطر ولو
باع جزأ شائعاً من البئر أو
القناة جاز وما ينبع مشترك
بينهما أم لا يقتضي صحة
ما ذكرنا إذا قلتم أن قوله في
القرار قولاً تفريق الصفقة
يرجح صحة بيع القرار
فقط في الصورة المذكورة
فهل يكون المشتري
مستحقاً للباء النابع
لكونه تابعاً في ملكه
كما يؤخذ من المسئلة

عبارة المقتى المذكور افادة مسيطرة لجوابه عن جميع جزئياته بحيث لا يخلو عنه من الجواب لفظاً
﴿ فأجاب ﴾ أفاض الله علينا من مدده بقوله لا فدية عليه بالشدة المذكور لأمور منها قولهم كل
محظور في الاحرام أبيع للحاجة فيه الفدية الانحو السراويل والخفين لان ستر العورة ووقاية الرجل
من النجاسة مأمور بهما لمصلحة الصلاة وغيرها فخفض فيهما اه ومنها قولي في حاشية الايضاح لو
لبس عمامة لضرورة واحتاج لكشف كل رأسه للغسل من الحدث الا كبراً أو لبعضه لنحو مسحه في
الوضوء فالذي يظهر أن الفدية لا تعدد بذلك وان اختلف الزمان والمكان أخذنا من قولهم لو فقد
الازار جاز له لبس السراويل ولا دم عليه ووجهه بأن الاصل في مباشرة الجائز نفي الضمان
وأيضاً فإيجاب الكشف عليه يصيره مكرهاً عليه شرعاً وقد صرحوا بأن الاكراه الشرعي كالاكراه
الحسي فكما أنه لو أكرهه هنا حساً على الكشف لا يتعدد كما هو ظاهر فكذا اذا أكرهه عليه شرعاً
فان قلت قد جوزوا له اللبس لنحو حرور مرض مع الدم قلت ذاك فيه ترفه وحظ للنفس وهذا ليس
فيه شيء منهما وانما هو لاجل تحصيل الواجب التوقف عليه صحة عبادته فهو بستر العورة بالسراويل
أشبه اه وهذا كله يأتي في صورة شد السلس كما هو واضح ومنها قول المجموع قال أصحابنا لو
كان على المحرم جراحة فشد عليها خرقة فان كانت في غير الرأس فلا فدية وان كانت في الرأس لزمته
الفدية لانه يتمتع في الرأس المحيط وغيره اه قال بعضهم والمراد بالشدة هنا هو مجرد اللبس لا العقد وان
كان هو المراد من الشدة الواقع في نحو شد الهيمان والخيط على الازار اه وفي حاشيتي للايضاح
عقب ذلك وهو متجه وان لم يحتج للعقد للاستمسك على الجراحة والا فالوجه جواز العقد أيضاً لكن
مع الفدية ثم المراد بالعقد عقد الخرقة نفسها أما لو شد عليها في غير الرأس خيطاً وربطه فان ذلك
لا يسمى عقداً فلا يحرم ولا فدية فيه اه وبه يعلم ان المراد بالشدة الذي ذكرناه أولاً هو عقد
الخرقة المتعين لدفع النجاسة بأن لم يجد خيطاً يشده عليها أما لو وجد ذلك فلا يجوز له العقد اذا
لا ضرورة اليه حينئذ لان دفع النجاسة ممكن بشد الخيط والفرق بينه وبين العقد أن العقد يصير
المعقود مستمسكاً بنفسه فوجد فيه حقيقة الاحاطة الممتنعة ولا كذلك المشدود عليه خيط لانه غير
مستمسك بنفسه فلا يسمى محيطاً ويؤيد ذلك قولهم يحرم عليه شق ازاره ولف كل نصف على
ساق ان عقده كما في الروضة واصلاً وقول المجموع وشده المراد به عقده لما تقرر من الفرق بين
الشدة والعقد ومن ثم علوا الحرمة بقولهم لان المعقود يشبه المحيط من حيث انه مستمسك بنفسه
والحاصل انه لا فدية عليه بالشدة مطلقاً ولا بالعقد المتعين لدفع النجاسة وانه متى امكنه الشدة بنحو
خيط او لف الخرقة من غير عقد لم يحز له العقد ولزمته به الفدية وفيما استدلل به السائل بما
لا مرجع لاقلائه مناقشات يضيق عنها القسط مع انه لا حاجة اليها بعد تأمل ما قررناه من كلام
الاصحاب وما اخذ منه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضي الله عنه عن رجل له ولد
عاقل بالغ رشيد فاراد الولد التردد الى الفقهاء لقراءة العلم واستعارة الكتب ونحو ذلك مما لا يستغنى
عنه طالب العلم وكذا الخروج لقضاء حوائجه او زيارة الصالحين او نحو ذلك من القرب فتمعه
والود من ذلك وامره بالعقود في البيت وعال ذلك بأنه يخشى عليه من صحبة الاشرار والولد لا يرتاب
في حاله انه يكره ذلك ويحترز منه فهل للولد ذلك ام لا واذا اراد الولد السفر لطلب العلم لما لا يخفى
ان معاشره الاهل ونحوهم تحل به والوالد تشق عليه المفارقة فهل للولد ذلك ام لا واذا اراد الولد التكشف
والزهدي في الدنيا وغيرها فكره الوالد ذلك فهل للولد ذلك ام لا واذا امره والده بامر مباح لا يتعلق
بالوالد فهل يلزم الولد امثاله واذا امره بما فيه خلاف بين الفقهاء وكانت عقيدة الولد في ذلك مخالفة
لعقيدة والده فهل يلزمه امثاله اعتباراً بعقيدة الوالد ام يحرم اعتباراً بعقيدة نفسه فان قلتم يجب فهل

مكتوب الشراء على الحصة المبيعة من القرار بقوله الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية محل بالتبايع أو بالحكم به أم غيره منحل بذلك لا مكان تاويلها بما يصحها أم كيف الحال (فاجاب) بان حكم الشافعي بموجب البيع المذكور غير صحيح لان الحكم به يستلزم شيئين وهما أهلية التصرف وصحة صيغته فيحكم بوجوبها وهو مقتضاها والصيغة المذكورة مختلة لادخالها الماء الجاري بها في المبيع بقوله فيها ومن مائها الجاري بها والبيع باطل فيه للنهي عن بيع الماء رواه مسلم وهو محمول على الماء الجاري للجهل بقدره ومتى بطل فيه بطل في قراره أيضاً فقد قالوا لو باع معلوماً ومجهولاً بشئ واحد بطل في الكل لتعذر التوزيع وعبرة ابن المقرئ في روضه ولو باع ماء القناة مع قراره والماء جار بطل في الجميع للجهالة وفي الروضة خلافه اهـ وعبارتها لو باع الماء مع قراره نظر ان كان جارياً فقال بعثك هذه القناة مع مائها ولم يكن جارياً وقلنا الماء لا يملك لم يصح للبيع في الماء وفي القرار قولاً تفريق الصفة والافصح قال في المهمات ما ذكرناه في الارض من تخريبها على

يفعله مع اعتقاد خلافه أم يلزمه اعتقاد حل ذلك وما حد البر والعقوق (فاجاب) بقوله اذا ثبت رشد الولد الذي هو صلاح الدين والمال معاً لم يكن للاب منعه من السعي فيما ينفعه ديناً أو دنياً ولا عبرة برية يتخيلها الاب مع العلم بصلاح دين ولده وكال عقله نعم ان كان في البلد فجرة يأخذون من خرج من المرد الى السوق مثلاً قهراً عليهم تأكد على الولد اذا كان كذلك أن لا يخرج حينئذ وحده لنهي صلى الله عليه وسلم عن الوقوع في مواطن التهم فامر الوالد له في هذه الحالة بعدم الخروج مع الخوف يعذر فيه فلا يجوز للولد مخالفته اذا تأذى الوالد بذلك تأذياً ليس بالهين ولم يضطر الولد للخروج ولا يجوز للامرد كما يعلم بما يأتي في قطع صلاة الفل السفر ولو للعلم الا مع نحو محرم ورجاء حصول تعلم أو زيادة فيه وحينئذ لا نظر لكراهة الوالد له حيث لاحامل عليها الا مجرد فراق الولد لان ذلك حق منه وحيث نشأ أمر الوالد أو نهي عن مجرد الحق لم يلتفت اليه أخذاً بما ذكره الائمة في امره لولده بطلاق زوجته وكذا يقال في ارادة الولد لنحر الوهد ومنع الوالد له ان ذلك ان كان لمجرد شفقة الابوة فهو حق وغاوة فلا يلتفت له الولد في ذلك وامره لولده بفعل مباح لا مشقة على الولد فيه يتعين على الولد امتثال امره ان تأذى أدى ليس بالهين ان لم يمثل أمره ومحل أيضاً حيث لم يقطع كل عاقل بان ذلك من الاب مجرد حق وقلة عقل لاني أقيد حل بعض المتأخرين للعقوق بان يفعل مع والده ما يتأذى به ايذاء ليس بالهين بما اذا كان قد يعذر عرفاً بتأذيه به أما اذا كان تأذيه به لا يعذره احد به لا طباقهم على أنه إنما نشأ عن سوء خلق وحدة حق وقلة عقل فلا أثر لذلك التأذى والا لو وجب طلاق زوجته لو أمره به ولم يقولوا به فان قلت لو ناداه وهو في الصلاة اختلفوا في وجوب اجابته والاصح وجوبها في نقل ان تأذى التأذى المذكور وقضية هذا انه حيث وجد ذلك التأذى ولو من طلبه للعلم أو زهده أو غير ذلك من القرب ازمه اجابته قلت هذه القضية مقيدة بما ذكرته ان شرط ذلك التأذى أن لا يصدر عن مجرد الحق ونحوه كما تقرر ولقد شاهدت من بعض الآباء مع أبنائهم أموراً فيها غاية الحق التي أوجبت لكل من سمعها أن يعذر الولد ويخطئ الوالد فلا يستبعد ذلك وبهذا يعلم أنه لا يلزم الولد امتثال امر والده بالزام مذهبه لان ذاك حيث لا غرض فيه صحيح مجرد حق ومع ذلك كله فليحتز الولد من مخالفة والده فلا يقدم عليها اغتراراً بظواهر ما ذكرنا بل عليه التحري التام في ذلك والرجوع لمن يثق بدينهم وكال عقلهم فان رأوا للوالد عذراً صحيحاً في الامر أو انتهى وجبت عليه طاعته وان لم يروا له عذراً صحيحاً لم يلزمه طاعته لكنها تتأكد عليه حيث لم يترتب عليها نقص دين الولد وعلمه أو تعلمه والحاصل أن مخالفة الوالد خطيرة جداً فلا يقدم عليها الا بعد ايضاح السبب المجوز لها عند ذوي الكمال وقد علم بما قرره حد البر والعقوق فتأمل ذلك فانه مهم (وسئل) رضى الله عنه عن استأجر من يبيع عن ميت فهل يجب على الاجير اذا احرم أن ينوي الاحرام عن المستأجر له أو يكفي في الاطلاق قال بعضهم ان كانت الاجارة في الذمة فلا بد من النية للمستأجر له وان كانت اجارة عين وقد وقعت صحيحة في وقتها فلا يشترط بل الشرط أن لا يصرف الاحرام لغير المستأجر له وان وقعت الاجارة فاسدة فلا بد من النية ليقع عن المستأجر له قال وقد يشكل على الاول ما ذكره في خلع الزوجة فيما اذا وكلت الزوجة من يخالغ عنها ان الوكيل له ان يخالغ عن نفسه فهل ما ذكره من قوله الظاهر انه ان كانت الاجارة في الذمة فلا بد من النية للمستأجر له وان كانت اجارة عين وقد وقعت صحيحة فلا يشترط بل الشرط أن لا يصرف الاحرام لغير المستأجر له وان وقعت فاسدة النسخ فهل كلامه هذا كله صحيح أم لا وهل استشكله على ظاهره أم يمكن الفرق بين مسئلة الوكالة ومسئلة الاجارة فان قلتم بصحة كلام القائل بذلك الذي نقله عنه في غنية الفقير في احكام الاجير فلو لم تكن

كيف يستقيم مع ان الماء المذكور مجهول وقد سبق في تفريق الصفقة ان مالا يجوز اذا كان مجهولا بطل البيع في الجميع بناء على ان الاجازة بالقسط فانه غير ممكن للجهالة اهـ وأجيب بان الماء الراكد معلوم بالمشاهدة والرؤية تحيط به ومعرفة عمقه بما يسهل الوقوف عليها واما ما نقله في زيادة الروضة عن صاحب التلخيص من قوله نهى عن بيع الماء وهو مجهول على ما اذا افردها عين او بشر او نهر بالبيع فان باعه من الارض بان باع أرضا مع شربها من الماء في نهر او وادصح ودخل الماء في البيع تبعا فاجيب عنه بان مراده بالشرب الماء الراكد عليها او جميع الماء الذي احاط به الوادي أو النهر فيحمل هذا على ما اذا لم يكن ماء النهر جاريا اهـ فكل كلام النووى الاول يقتضى ظاهره الصحة في القرار وكلامه الثاني يقتضى ظاهره الصحة في الماء ايضا وقد علم ما في كل منهما مما ذكرته (سئل) عن الجمع بين قولهم يجوز بيع دهن الورد بدهن البنفسج متفاضلا مع قولهم يمتنع التفاضل في بيع دهن السمسم ببعضه ببعض كما هو معلوم والحال ان الاول انما هو دهن سمسم مزوج

اجارة بل جعلالة فهل الحكم فيها كما في الاجارة أفتونا وقد نقل في الكتاب المذكور آتفا ان الماوردى قال بعد ذلك بقليل تعيين من يؤدي عنه النسيك شرط في اجزاء الحج دون صحة العقد فان ذكره في العقد لم يحتاج الى ذكره فيما بعد وان لم يذكره في العقد صح وليس للاجير الاحرام الا بعد تعيين المحجوج عنه النسيك والمسئلة واقعة لبعض اليمنة اذا قيل بوجود النية عند الاحرام فنهى فهل يكون النسيان عذرا أم لا وهل هذا من خطاب الوضع فلا يؤثر فيه النسيان أو من خطاب التكليف فيؤثر فيه النسيان (فأجاب) بقوله ما ذكره بعضهم من التفصيل المذكور اعترضه غيره بان الوجه انه لا بد أن ينوى الاحرام عن المستأجر له في الجميع وهو اعترض واضح وبوجه بان الاجير في اجارة العين والذمة الصحيحة والفاسدة لو صرف الحج لنفسه وقع له فاذا اطلق تعارض اصل وقوع العبادة من المباشر وأصل وقوع العمل بعد عقد الاجارة عن المستأجر له ولا مرجح فوجب التمييز بالنية مطلقا وبهذا يعلم ان ما ذكره من الاشكال ليس في محله لان الوكيل في مسئلة الخلع كما له أن يخالعه عن نفسه كذلك للاجير ان يحج عن نفسه كما تقرر فهما على حد واحد وان من قال بان الوكيل في مسئلة الخلع لا يحتاج لنية له أن يفرق بين هذا وما نحن فيه بان الوكيل لم يتعارض في حقه أصلا حتى يحتاج للتمييز بالنية بخلاف الاجير هذا ما يتعلق بنية الاجير واما ما يتعلق بمعرفة المحجوج عنه الذي كلام الماوردى المذكور فيه ففي اشتراط ذلك خلاف طويل بين الاصحاب وحاصل المعتمد منه انه لا بد من تمييزه في النية بوجه ما وبهذا يجمع بين من اطلق اشتراط المعرفة ومن اطلق عدم اشتراطها والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به هل تصح النيابة في الطواف والقراءة (فأجاب) بقوله لا تصح النيابة في الطواف استقلالا ولا في القراءة الا لمن استؤجر لها بشرطه (وسئل) نفع الله به عن أحرم بالحج تطوعا ثم مات وقد بقي عليه نحو طواف الركن فهل يجب القضاء من تركته (فأجاب) بقوله لا قضاء عليه لان موجب الفوات أو الافساد ولم يوجد واحد منهما هنا وتقصيره بتأخير نحو الطواف لو فرض ان فيه تقصيرا لا يوجب القضاء كما هو ظاهر (وسئل) نفع الله به بما لفظه هل الأفضل لشخص صلى صلاة الصبح في هذا الحرم الشريف أن يمكث مكانه ويشغل بالذكر إلى أن تطلع الشمس كما في غير هذا المسجد من سائر المساجد لما علم من الفضل الحاصل لمن اشتغل بالذكر بعد صلاة الصبح وهو في مكانه الى ان تطلع الشمس أم الأفضل له الاشتغال بالطواف لانه انتقل الى عبادة افضل من العبادة التي هو فيها وقد قال الفقهاء ان الافضل لمن صلى بالتيمم ثم وجد الماء ان الافضل قطع الصلاة بشرطه ليصلي بالوضوء وان من اقيمت صلاة وهو يصلي منفردا ندب قطعها بشرطه ليصليها مع الجماعة وانه لو كان في السعي او الطواف وأقيمت صلاة الجماعة ندب له قطع السعي ونحوه وانه لو كان في طواف نفل وحضرت صلاة الجنابة ندب له قطعها لانه افضل منه وقضية كلام الفقهاء أن الطواف أفضل من سائر العبادات غير الصلاة بل صرح السيوطي في كتابه الذي جمع فيه علوما كثيرة مختصرة بأن الطواف أفضل من غيره من العبادات وعبارته والصلاة افضل من الطواف وسائر العبادات على الاصح وهو اى الطواف افضل من غيره من العبادات حتى من العمرة وقيل العمرة افضل قال المحب الطبري في تأليف له على المسئلة وهو خطأ ظاهر وأدل دليل عليه مخالفة السلف فانه لم ينقل تكرارها عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن بعده بل كره مالك رضي الله عنه تكرارها في العام الواحد واجمعوا على استحباب الطواف اهـ كلامه ونقل عن المجموع أن الاشتغال بالذكر بعد الصبح أفضل من قراءة القرآن هل هو كذلك أم لا وهل ما نقله السيوطي رحمه الله عن المحب الطبري على ظاهره أم لا ونقل عن عوارف المعارف أن الانتقال من موضع الصلاة بعد صلاة الصبح الى موضع آخرانه

مقرر وأيا كان فهو دهن

سمسم بمثله وبين قولهم

بالصحة فيما لو باع دأوا فيها

بشر ما عذب بأخرى كذلك

وعالوه ببيعة الماء مع

قولهم بالمنع فيما إذا باع

أرضها بشر ما لم ينص

على دخول الماء في المبيع

وحينئذ فيكون الماء مقصودا

غير تابع ويقابل بجزء من

الثمن فيلزم عليه أن تكون

مسئلة الدارين كذلك

فتكون من قاعدة مدحورة

وبين استثنائهم من قول

مدعى الصحة يمينه فيما إذا

ادعى أحد المتعاقدين الصحة

والآخر الفساد ما لو باع

ذراعا من أرض معلومة

الذراعان ثم ادعى ارادة

ذراع معين ليفسد البيع وادعى

المشتري شيوعه فيصدق

البائع بيمينه ومقتضاه أنه

لا يصح بيع ذراع من أرض

معلومة الذراعان إلا إذا

كان شاعرا دون ما إذا كان

معينا مع قولهم يجوز بيع

ذراع معين من الأرض

مطلقا وبين متهم فيما لو

استأجر قصارا لقضارة

توب معين يبيع قبل القضارة

وبعدها لم يوف الأجرة

مع قولهم في الأجرة يجوز

إبدال ما يتوفى به المنفعة

فهل يقال بصحة بيع الثوب

المذكور وبديل بمثله (فأجاب)

بأنه لا تخالف في المسئلة

الاولى بين ما ذكر فيها

لان الادهان المطبوعة

لا بأس به إذا كان أجمع لهما وأصح له هل يشي هذا على كلام الفقهاء أم هو مخصوص بأهل معاملات القلوب (فأجاب) فسح الله في مدته ونفع بعلمه وبركته بقوله نقلت في شرح المنهاج عن بعضهم أنه أفنى بأفضلية الاشتغال بالطواف ثم رددته بما هو أصح أنه يستدل على تمايز العبادات بعضها على بعض بما ورد في ثوابها ولا شك أنه ورد في ثواب هذه الجلسة من الثواب ما لم يرد مثله في الطواف بل لك أن تقول أن قوله صلى الله عليه وسلم له ثواب حجة وعمرة تامتين تامتين تامتين فيه دليل على أفضليتها على خصوص الطواف لأنها إذا ساوت الحجة والعمره التامتين والطواف بعض أجزاءهما لزم زيادتها عليه وأنها أفضل منه وهذا ظاهر للمتأمل وإنما كان الأفضل قطع الصلاة فيما ذكر أولا للخروج من خلاف من حرم الاستمرار فيها وليس هذا بما نحن فيه وثانيا لفوات الجماعة من أصلها والطواف هنا لا يفوت لا مكان فعله بعد طلوع الشمس بل هو أولى لانه لا خلاف حينئذ فيه بخلافه بعد صلاة الصبح وندب قطعه كالسعي للجماعة إنما هو لاجل ذلك أيضا أعني بقاء تداركهما بخلافها وكذا يقال في طواف النفل وصلاة الجنابة وقول السائل نفع الله به وقضية كلام الفقهاء الخ لا ينافي ما ذكرته بفرض تسليمه لان كلامهم في التفضيل من حيث الجنس لا باعتبار الافراد ألا ترى الى تفضيلهم الصلاة على الصوم ثم قالوا المراد الجنس فلا يقال ان صلاة ركعتين أفضل من صوم يوم فكذا هنا سلمنا أن الطواف أفضل مما يقال في هذه الجلسة لكن ذلك من حيث الجنس لا لخصوص هذا الفرد لان في هذه الجلسة من المشقة على النفس وجسبها عليها ما لا يوجد في الطواف غالبا كما هو مشاهد وزعم أن الطواف أفضل من العمره مردود بل لا وجه له كيف وهي لا تقع الا فرضا بخلافه وشتان ما بين الفرض وغيره وعدم نقل تكررها لا يناسب قواعدنا فاستدلال المحب الطبري به ليس في محله وما نقل عن المجموع لم يحضرنى الا أن لكن وجهه ظاهر لان كل ذكر مخصوص يكون الاشتغال به أفضل من الاشتغال بالقراءة وما نقل عن عوارف المعارف اختيار له وظاهر كلام الأئمة خلافه فيلزم موضعه ثم يكلف نفسه الحضور والاخلاص ما أمكنه لأن هذا أشق عليها من الانتقال والمدار في تهذيب أخلاقها إنما هو على تجربتها مرارة الصبر على أن تأتي بالمأمورات على وجهها ما أمكنها وحاصل ما مر أن من تأمل اجماعهم على طلب هذه الجلسة واختلافهم في طلب الطواف بعد الصبح علم أفضليتها عليه وان قطع النظر عما قدمناه مما يشهد لفضلها عليه غير ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن المرمى في الجمار الثلاث هل هو محيط بالاعلام الثلاثة المنصوبة من جهاتها الأربع حتى يجزى الرمي فيها كما يدل على ذلك قولهم يس للرامي أن يستقبل القبلة ويجعل الجرة عن يمينه أم هو مختص بجهة الجادة لان ذلك هو المحقق اذ هو الموجود في زمنه صلى الله عليه وسلم وما عداه مظنون لاحتمال كون الشاخص موضوعا في منتهى المرمى من جهة مكة لاني وسطه حتى لا يجزى الرمي فيما إذا استقبل الجرة واستدبر القبلة مثلا أم يفرق في ذلك بين جرة العقبة والجرتين الاوليين فيكون فيهما محيطا بالشاخصين وفي جرة العقبة خاصا بجهة الجادة وهل ضبط المرمى بثلاثة أذرع كما صرح به الجمال الطبري معتمد أم يرجع في تحديده الى العرف (فأجاب) بقوله الذي صرحوا به انه يفرق في ذلك بين جرة العقبة والجرتين الاخرتين فهي ليس لها الالجهة واحدة هي ما أسفلها على الجادة دون ما عداه من سائر الجوانب وهذا من خصوصياتها واما الجمرتان الاخرتان فيرمى الى كل منهما من سائر الجوانب كما يومى اليه نص الشافعي رضى الله عنه وغيره وعبارة المجموع عن النص الجمرة مجتمع الحصى لا ما سال منه فمن اصاب بمجمعه أجزأه أو سائله فلا والمراد بمجمعه في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما حول عنه ولو لم يحاه

كدهن الوردو البنفسج كلها
مستخرجة من السمسم ثم
ان ربي السمسم فيها ثم
استخرج دهنه جاز بيع
بعضها ببعض متفاضلا بناء
على أنها اجناس كأصولها
وان استخرج الدهن ثم
طرحه أو راقاه لم يجز
بيع بعضها ببعض متفاضلا
لأنها جنس واحد كما ذكره
المأوردى وغيره لأن أصلها
الشيرج وأما الثانية فلا
تخالف بين ما ذكر فيها
أيضا لأن كلام المتبايعين
مقصوده الأصلي منفعة
الدار والماء تابع بالاضافة
الى مقصود الدار لعدم توجه
القصد اليه غالبا ولا ينافي
كونه تابعا بالاضافة كونه
مقصودا في نفسه حتى
يشترط التعرض له في البيع
ليدخل فيه وأما الثالثة فلا
تخالف بين ما ذكر فيها أيضا
لأنه إذا اشترى ذراعا معينا
من أرض معلومة الذرعان
صح شراؤه ونزول على
الإشاعة فإن اختلفا في المراد
به صدق مدعى الصحة يمينه
وأما الرابعة فلا تخالف بين
ما ذكر فيها أيضا من
وجوب الأول أن الذي نقله
الشيخان في الروضة وأصلها
عن العراقيين ونقلوه عن
النص منع ابدال المستوفى
به وعن الإمام والمتولى
جوازها ولم يرجح شيئا
وجزم أن المقر في الروض
بالأول الثاني أنا إذا قلنا
يجوزها فلا يجوز له بيع

من موضعه الشرعى ورمى الى نفس الارض اجزأه لانه رمى في موضع الرمي انتهت ملخصة وعبرة
الحب الطبرى عن النص أيضا والعبرة بمجتمع الحصى لا ماسال عنه ولا الشاخص ولم يذكروا في
الرمي حدا معلوما غير أن كل جرة عليها علم فينبغي أن يرمى تحته على الارض ولا يبعد عنه
احتياطاه وحد الجمال الطبرى بمجتمع الحصى بأنه ما كان بينه وبين أصل الجرة ثلاثة أذرع فقط
وهو من تقفه وكأنه قرب به بمجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعه غالبا لا ينقص
عن ذلك فعدم تخصيص الشافعى رضى الله عنه والاصحاب بمجتمع الحصى المذكور بجبة مع تخصيصهم
له في جرة العقبة بما بأسفل الوادى صريح في تعميم جهات الاولين وما يصرح به أيضا قوله
أعنى الجمال لا يشترط لصحة الرمي أن يكون الرامي في مكان مخصوص أى جهة مخصوصة من جهات
الاولين وأسفل جرة العقبة وما يصرح به أيضا ما أشار اليه السائل نفع الله به وهو قولهم
يسن للرامي أن يستقبل القبلة الخاذ صريحه جواز ما عدا ذلك الاستقبال الشامل للرمي من سائر
الجهات ثم تحديد الشافعى رضى الله عنه والاصحاب ومن بعدهم الى زماننا رضى الله عنهم الرمي
بمجتمع الحصى صريح أى صريح في أن يجمع الحصى المعهود الآن بسائر جوانب الجرتين الاولين
وتحت شاخص جرة العقبة هو الذى كان في عهده صلى الله عليه وسلم وليس يبعد اذا اصل بقاء
ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه وبهذا يندفع قول السائل لأن ذلك هو المحقق الخ وكون
الجرة كانت على نحوه لا ينتج له هذه الدعوى كما هو واضح وقد حفظ الله تعالى آثار نبيه صلى الله
عليه وسلم ومعالم دينه أن يتطرق اليها تغيير عما كانت عليه ومن ثم قال الازرقى وهو امام الناس
وقدوتهم في أمكنة المناسك وما يتعلق بها وكانت الجرة أى جرة العقبة زائلة عن محلها ازاها
جهال الناس برميهم الحصى وغفل عنها حتى ارتخت من موضعها شيئا يسيرا منها ومن فوقها فردها
بعض رسل المتوكل العباسى الى موضعها التي لم تزل عليه وبني من ورائها جدارا أعلاه عليها ومسجدا
متصلا بذلك الجدار لئلا يصل اليها من يريد الرمي من أعلاها وبه يعلم ان اطباق الناس على
الرمي الى الجرتين الاولين وعدم تعرض الملوك لما يمنهم من ذلك أوضح دليل على جواز ذلك وأنه
الذى كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وهذا بما لامرية فيه والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق (وسئل)
رضى الله عنه ما حكم أهل منى لو أرادوا النفر الاول حتى يسقط عنهم مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها
(فأجاب) رضى الله عنه بقوله الذى يظهر الآن أنهم كغيرهم في ذلك فلا يسقط عنهم الا ان فارقوا
منى بنية عدم العود في تلك الليلة الى زوال الثالث فن خرج بنية ذلك سقط عنه ومن لزمه المبيت
ورمى اليوم الثالث فان قلت كيف هذا مع أن فيهم معنى يفارقون به غيرهم هو أنهم متوطنون
فلا يسقط كونهم من أهل منى خروجهم ولو بنية ذلك فقياس ذلك أنهم يلزمهم مبيت الثالثة ورمى
يومها مطلقا لانهم لا يقال فيهم أنهم بمفارقتهم منى انقطعت عنهم العلائق الذى صرحوا به تعليلا
للسقوط قلت هذا واضح المعنى لولا أن سكوتهم عن استثناءهم كالصريح في أنهم في ذلك كغيرهم
ويوجه على ما فيه بأن التوطن امر خارج عن اعتبار الرمي والمبيت الا ترى أنهم يلزمهم المبيت
بالفعل ولا عبرة بكونهم متوطنين الذى لو نظر اليه ناظر لقال م المبيت لان توطنهم يحصل المعنى المقصود
من وجوب المبيت على غيرهم لكان له وجه عدم اعتبار التوطن ما اشترت اليه أنه امر خارج حكمى
مستحب والمقصود من المناسك مباشرة الحج واحرامه وواجباته بالفعل فلا يغنى عنه غيره فلذلك وجب
المبيت عليهم مع توطنهم وكذلك رمى الثالث ومبته حيث لا نفر وسقط عنهم النفر كغيرهم فتأمل
ذلك فانه مهم والله أعلم (وسئل) نفع الله بعلومه غما وقع في موسم سنة ثمان وخمسين وتسعائة
ضحى يوم النحرين صاحب مكة وأمير الحاج من فتنة اقتضت خوف الناس كلهم من أعراب

البوادي وغيرهم على نفوسهم وأموالهم ان أقاموا بمنى المبيت أو الرمي ثم تزايدت واشتد الخوف الى أن رحل أكثر الناس من منى وتركوا المبيت ورمى أيام التشريق وتعذرت الاستنابة ولم يبق بها الا المخاطر بنفسه وماله فكثير سؤال الناس عن حكم تركهم لهذين فما حكم الله فيه (فاجاب) بقوله أما ترك المبيت فسقوطه وعدم الدم فيه واضح وانما المشكل حكم الرمي لان كلامهم ظاهر في وجوب الدم فيه ولو مع هذا العذر العام لانهم جعلوه كترك الاحرام من الميقات في الاتفاق على وجوبه بخلاف المبيت ولان المبيت تابع له وهو المقصود فلا يلزم من سقوط المبيت بما ذكره سقوط الرمي به لانه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع والذي ينقذ عندي مع أني ذبحت احتياطاً لما ذكرته من ظاهر كلامهم أنه ينبغي في خصوص هذه الصورة عدم وجوب الدم لامور منها انهم شبهوا الرمي بأصل الحج في وجوب الإنابة فيه على العاجز عنه وفي اعتبار ظن اليأس عن القدرة عليه في وقته وفي اشتراط كون النائب ليس عليه رمي كما يشترط في النائب ثم أن لا يكون عليه حج وفي انه اذا استناب من عليه رمي وقع للنائب نفسه كما لو استناب من عليه حج وقع عن النائب نفسه ولم يفرقوا بينهما الا في أن زوال عذر المستناب بعد رمي النائب لا يمنع وقوعه عن المستناب بخلافه ثم قالوا لان الرمي تابع وتركه قابل للجبر بالدم بخلاف الحج فيها واذا تقرر انه مثل الحج فيما ذكر فليكن مثله فيما ذكره الشافعي رضي الله عنه والاصحاب فيه من أن الخوف اذا عم منع وجوبه لتعذر فعله مع تعذر الاستنابة حينئذ بخلاف ما عدا هذه الصورة فانه وان تعذر فعله لم تعذر الاستنابة فاذا تركها لزمه الدم لتقصيره وهذا هو السبب في ذكرهم اعدارا كثيرة في المبيت ولم يذكروا نظيرها في الرمي مع كون الخبر سوى بينهما في العذر ومنها قول ابن الرفعة وغيره وكلام القاضي حسين صريح فيه ومن عذره كعذر الرعاة أو أهل السقاية جاز لهم ما جاز لهم اه وإذا لحقت تلك الاعذار التي ليس فيها الا مجرد مصلحة للنفس أو الغير بالمقصود في عدم الاتم والدم اى في المبيت فاولى ان يلحق بذلك هذا العذر العام الذي لم يطق احد الصبر معه على الرمي والمبيت في عدم لزوم الدم كالائتم ومنها ما بحثه الاسنوى وتبعه جمع وجريت عليه في شرح العباب وغيره من ان الرمي كالمبيت في سقوطه للعذر وعدمه عند عدم العذر بالنسبة للمتعمد وعبارة شرح العباب مع المتن (فرع من نفر من منى) النفر الاول الذي هو (في ثاني أيام التشريق بعد رميه) الواقع بعد الزوال (قبل الغروب) ظرف لنفر قصد به الايضاح والا فهو قد فهم مما قبله اعني المجزور بنى (فان كان قد بات ما) اى الليلتين اللتين (قبله ورمى) اليومين اللذين قبله ايضا (او سقط مبيته) ورميه (لعذر كما مر جاز وسقط عنه باقي المبيت والرمي) فلا دم عليه ولا اثم اجماعا انتهت فتأمل قوله سقط مبيته ورميه لعذر الخ تجده صريحا فيما مر ان العذر قد يسقط الرمي فان قلت هذا كله مسلم او لا تصریح الاصحاب في باب الاحصار بما يخالفه حيث قال القاضي ابن كيج لو وقف بعرفات ثم صد فان كان بعد الرمي قال اصحابنا لا معنى لان يتحلل ولكن يمتنع من الوطء فاذا قدر على البيت طاف لانه قد حل له كل شيء غير النساء وان كان قد احصر قبل الرمي قال الشافعي رضي الله عنه احببت ان يثبت على احرامه فان فعل اراق دما لترك الجمار وليالى منى فاذا قدر على البيت طاف وسعى ان لم يكن سعى وقد اجزأته حجة وان احب ان يتحلل فله ذلك ويكون بمنزلة المحصرين سواء لا قضاء عليه وعليه دم لاجل التحلل ولو كانت محالها فكان قد احصر قبل الوصول الى منى والرمي فقلنا لك ان يتحلل فلم يفعل حتى خرجت ايام منى فقد حصل متحلا ويكون عليه دم للرمي لانه تركه ويكون بمنزلة من احصر فيمنع من الوطء الى ان يطوف هذا لفظه اه كذا ذكره الاذرعى وذكر قبله ما لفظه الاحصار المجوز للتحلل هو المنع عن الاركان فلو منع من الرمي والمبيت بمنى لم يجز التحلل لانه متمكن من

الثوب الا بعد ابداله بغيره والله سبحانه وتعالى اعلم (باب المناهى) (سئل) عفا الله عنه عما اذا تلقى الركبان وباعهم ما يقصدون شراءه من البلاد فهل هو كالتلقى للشراء أم لا (فاجاب) نعم هو كالتلقى للشراء (سئل) عن اطعام كافر غير مضطر في رمضان وفي بيعه الطعام كذلك اذا تحقق أكله له هل يحرم أم لا فان قلتم نعم فما الفرق بينه وبين الاذن له في دخول المسجد وهو جنب أم لا فما الفرق بينه وبين بيعه العنب بعصير الخمر (فاجاب) بان اطعام المسلم المكلف الكافر في شهر رمضان حرام وكذا بيعه طعاما علم أو ظن أنه يأكله فيه لان كلا منهما تسبب الى المعصية واعانة عليها بناء على تكليف الكافر بفروع الشريعة وهو الراجح والفرق بينهما وبين اذنه له في دخوله المسجد انه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد ولهذا كان له أن يدخله ويمكث فيه لانه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وقد ثقيف فانزلهم في المسجد قبل اسلامهم رواه أبو داود وروى هو وغيره أن الكفار كانوا يدخلون مسجده صلى الله عليه وسلم ويمكثون فيه ولا شك أن فهم الجنب (سئل) عن

استحق مخالفه التعزير هل يدخل فيه القاضي أولا (فأجاب) بأنه لا يدخل فيه حيث جرت عادة ولي الامر بتولية وظيفة الحسبة لغيره (سئل) عن باع رقيقا بشرط اعتاقه ثم مات قبل العتق قال في الروضة فيه ثلاثة أوجه أصحابها يلزمه الثمن المسمى فهل هذا الثمن المسمى للبائع ثمن مبيعه أو يلزمه أن يشتري بقيمة رقيقا يعتقه أم كيف الحال (فأجاب) بأنه ان كان البائع قبض ثمن الرقيق قبل موته فذاك والا فيلزم المشتري بدله ولا خيار للبائع ولا يلزم المشتري أن يشتري رقيقا ليعتقه

﴿ باب الخيار ﴾

(سئل) رحمه الله عن اشترى بستانا بقرية هامتول وهو عالم بالبيع فالزمه متوليها بأن يكون فلاحا بالقرية فهل ثبت له الخيار ويفسخ البيع أولا (فأجاب) بأنه اذا الزمه متوليها بالفلاحة المذكورة ثبت له الخيار في فسخ البيع ان كان ذلك البستان معروفا بأن الوالي يلزم مالكه بالفلاحة وجعل المشتري ذلك والا فلا خيار له (سئل) عن جماعة اشترتوا ناقة أضحية ولم يتسلموها الا وقت ذبحها فزبحوها في ذلك الوقت فوجدوا في لحمها نتنا بحيث عافته الانفس فهل هذا

التحلل بالطواف والحلق ويقع حجه عن حجة الاسلام ويجبر الرمي والمبيت بالدم اه وقال غيره اذ لم يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت بمنى فعليه الدم لفوات الرمي كغير المحصر فيحصل على الاصح بالدم والحلق التحلل الاول ثم يطوف متى أمكنه لبقائه عليه ويسعى ان لم يكن سعى وتم حجه وعليه دم ثان للمبيت بمنى لفواته وظاهر انه ان فاته المبيت بمزدلفة لزمه دم ثالث وفي الخادم يعد قول الرافعي وان لم يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت هو فيما يرجع الى وجوب الدم بفواتها كغير المحصر أي ولا يفيد الاحصار الا عدم الانتم فان الايام اذا مضت وجب عليه لاجل ترك الرمي ما يجب عليه لو ترك ذلك بدون الحصر وما ذكره في الرمي ظاهر وأما الدم اترك المبيت قال ابن الرفعة فينبغي أن يكون وجوبه مبني على أن من له عذر غير السقاية والرعى هل يلحق بهما اذا قلنا بوجوب المبيت أم لا فان الحقناه بهما لم يجب هنا شيء والا وجب اه قلت وحكى ابن كعب عن النص انه قال لو كان أحصر قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أحب أن يثبت على احرامه فان فعل أراق دما لترك الجمار وليالي منى فاذا قدر على البيت طاف وسعى اه كلام الخادم وفي المجموع نقل عن الروياني وغيره لو أحصر بعد الوقوف بعرفات ومنع ما سوى الطواف والسعى وتمكن منهما لم يجز له التحلل بالاحصار لتمكنه منه بالطواف والحلق ويلزمه دم لترك الرمي ويجزئه حجه عن حجة الاسلام اه فهذه العبارات كلها صريحة في وجوب الدم في الواقعة المذكورة لان غاية الامر فيها أنهم كالمحصرين وقد تقرر فيهم وجوب الدم في الرمي والمبيت قلت ليس ما نحن فيه من هذا في شيء بدليل قولهم في ترك المبيت لعذر لادم فيه مع قولهم هنا بوجوبه فيه مع انه معذور في تركه فعلنا بذلك ان ملحظ وجوب الدم هنا غير ملحظه في صورتنا فانه ليس فيها الاحصار الذي ذكره وإنما فيها مجرد خوف من الاقامة للرمي والمبيت وبيان الفرق بينهما أن الاحصار فيه صد عن نفس الحج أو بعض أركانه بالقصد لا بطريق اللازم وما نحن فيه ليس فيه ذلك أصلا وأيضا الاحصار مجوز للخروج عن أصل الحج الى بدله وهو الدم فكان ما هو من توابعه الذي هو الرمي والمبيت مثله في ذلك اذا أحصر عنهما فمن ثم أوجبوا في المبيت الدم هنا وان أحصر عنه وبهذا يندفع استشكل ابن الرفعة المذكور في المبيت ويعلم أن ملحظا أطبقوا عليه هنا من وجوب الدم فيه غير ملحظ ما ذكره ثم من عدم وجوبه على الخائف ونحوه اذا تركه فان قلت ما الفرق بين الرمي حيث سقط بهذا الخوف العام على ما ذكرت وبين ترك الاحرام من الميقات فانه يجب فيه الدم وان ترك لذلك قلت قد أشرت للفرق فيما مر بان الرمي لما دخلته الانابة دخلته الاعذار وأثرت في سقوطه بالاولى كاصل الحج بخلاف الاحرام من الميقات ونحوه فانه لم تدخله نيابة فلم يؤثر فيه العذر بالسقوط فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم فان قلت هنا صورة تتعذر فيها الانابة ومع ذلك يجب فيها الدم فلتسكن مسئلتنا كذلك وتلك الصورة أن يطأ عليه الاغماء أو الجنون ولم يأذن لغيره في الرمي عنه او اذن له وليس بعاجز آيس اذ لا يصح إذنه الا ان كان عاجزا آيسا كأن كان مريضا آيسا فاذن ثم جن او اغمى عليه فاذا لم يأذن كما ذكر لم يجزى عنه الرمي وعليه دم اذا افاق لانه لم يات بالرمي هو ولا نائبه وبهذا يندفع عن تأمله ما في الخادم ولذا تقرر الدم في هذه الصورة فصورتنا مثلها بل اولى قلت هذه لا ترد علينا لما قررناه موضحا أنهم غلبوا في احكام الرمي مشابته لاصل الحج ولا شك ان اصل الحج يسقط دواما كما في بعض صور الحصر وابتداء من غير استقرار بالخوف العام بل الخاص على ما فيه ولا كذلك الجنون او الاغماء وكان سر ذلك ان الخوف يكثر وقوعه وقد يقع فيه هتك حريم او نفس فوسع فيه بخلاف الجنون او الاغماء ولما فرغ ذلك اخبرني بعض مسني مكة واصلاهم انه كان وقع نظير هذه المسئلة سنة امسك قيت الرجى المرسل من جهة سلطان مصر الغوري سلطان

عيب ترد به قهراً لولا الذبح
المذكور فان قلتم نعم فهل
الواقع من احداثه في المبيع
ما يعرف القديم بدونه حتى
سقط الرد قهراً وهل
المسئلة مقيسة أم منقولة
بعينها (فأجاب) نعم نتن
اللحم المذكور عيب يثبت
للمشتري الرد قهراً ما لم
يحدث عنده عيب فان
حدث عنده عيب كالذبح
في مسئلتنا ا متنع الرد قهراً
إذ معرفة نتن البهيمة
لا يتوقف على ذبحها بل ولا
على جرحها كما صرح به
الاصحاب في مسئلة الجلالة
(سئل) عن اشترى جارية
بشرط كونها حاملاً فادعى
المشتري أنها غير حامل
ليردها وادعى البائع انها
حامل لثلاثا يردها والحال
انها لم تحض منذ شهر فما
يفعل وبم يتيقن الحمل او
عدمه (فأجاب) بأنه يعمل
بالشهادة بالحمل ويكفي
فيه شهادة أربع نسوة وعند
انتماء الشهادة القول قول
البائع يمينه ويتيقن الحمل
حال البيع بانفصال الولد
لدون ستة أشهر منه أولدون
أربع سنين منه ولم توطأ
وطأ يمكن كونه منه (سئل)
عن تلف المبيع في زمن
الخيار المشروط هل يبطل
اولاً (فأجاب) بأنه ان كان
الخيار للبائع وحده بطل
الخيار لا نفساخ عقد البيع
والا فلا يبطل (سئل) عن
اشترى سلعة بثمن في ذمته

مكة الشريف بركات بن محمد رحمه الله وان علماء مكة ومصر استفتوا فيها فاختلفوا وان من جملة من
أفتى بعدم لزوم الدم شيخنا الاسلام زكريا رحمه الله وآخرون فسررت لذلك ان صح
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته بما لفظه ما وجه أفضلية التأخير
لثالث من مع أن الآية مخيرة بينه وبين التعجيل (فأجاب) بقوله وجه ذلك من الآية والحديث أما
الآية فلان فيها التعبير بالتعجيل المأخوذ من العجلة المذموم جنسها خلق الانسان من عجل فكان فيه
نوع اشعار بتقديم الشيء على وقته الاصلى أو الفاضل وكان هذا والله أعلم هو السبب عن العدول
عما يقتضيه نظم الآية من التعبير بالتقديم لان المقابل للتأخير المذكور فيها فلما كان التقديم لا يفيد
ذلك المعنى بل ربما أفاد ضده من المبادرة للعبادة فيكون افضل لم يحسن الايتان به وان اقتضته المقابلة
بل بالتعجيل للإشارة الى أنه مفضل وان التأخير أفضل منه وهذا كله ظاهر لمن له أدنى تأمل وان
لم أر من تعرض له وأما الحديث فلانه صح عنه صلى الله عليه وسلم انه لم ينفر النفر الاول بل
مكث في منى الى أن نفر النفر الثاني ومن ثم اخذ أئمتنا انه يجب على متولى أمر الحاج ان ينفر
بهم النفر الثاني الا لعذر كغلاء وخوف (وسئل) فسح الله في مدته عن قال ان حديث الباذنجان
لما اكل له اصح من حديث ماء زمزم هل هو مصيب او مخطيء (فأجاب) بقوله قال الحفاظ
كالبدر الزركشي وغيره هو مخطيء أشد الخطأ وما قاله خطأ قبيح فان حديث الباذنجان كذب
باطل موضوع باجماع أئمة الحديث نبه على ذلك ابن الجوزي في الموضوعات والذهبي في الميزان
وغيرهما وحديث زمزم مختلف فيه قيل صحيح وقد أخرجه ابن ماجه في سننه من حديث جابر
باسناد جيد ورواه الخطيب في تاريخ بغداد باسناد قال فيه الحفاظ شرف الدين الدمياطى انه على
رسم الصحيح وقيل حسن وقيل ضعيف فادنى درجاته الضعف ولم يقل احد انه في حد الوضع وقد
اطال النفس في الكلام على حديث ماء زمزم الحفاظ ابن حجر في تخريج احاديث الاذكار وذكر
من جملة من صححه الحفاظ المنذرى والحافظ الدمياطى قال والصواب أنه حسن لشواهد ثم اورده
من طرق ثم قال وله شواهد أخر مرفوعة وموقوفة تركتها خشية الاطالة ولما نظر المنذرى والدمياطى
الى كثرة شواهد مع جودة بعض طرقه حكما له بالصحة وورد هذا اللفظ أيضاً عن معاوية موقوفا
بسند حسن لاعلة فيه وهو في حكم المرفوع لانه لا يقال من قبل الراى (وسئل) نفع الله به عن خبر
من طاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين وشرب من ماء زمزم غفر الله له ذنوبه
كلها بالغة ما بلغت من رواه وما حكمه (فأجاب) بقوله هو حديث ضعيف رواه الحيدى في فضائل
مكة شرفها الله (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته هل ورد أن الانبياء كلهم حجوا البيت الا هودا
وصالحا لتشاغلها بامر قومها حتى قبضها ومن حلق رأس آدم لما حج (فأجاب) بقوله الاول
رواه عن عروة بن الزبير رضى الله عنهما موقوفا عليه ابن اسحق في المبتدأ وابن عساكر في تاريخه
وروى الخطيب في تاريخه من طريق جعفر بن محمد عن آبائه رضى الله عنهم ان جبريل حلق
رأس آدم عليها الصلاة والسلام حين حج ياقوتة من الجنة (وسئل) رضى الله عنه عن حديث
احمد وابى داود والبيهقى ما من احد يسلم على الاراد الله الى وفي رواية على روحى حتى رد
عليه السلام ما الجواب عنه مع الاجماع على حياة الانبياء كما تواترت به الاخبار وهل على تفسير
الروح بالنطق الذى قيل فيه انه احسن الاجوبة اعتراض (فأجاب) بقوله الجواب عن ذلك مع
بيان ما فيه ذكرته في كتابي الجوهر المنظم في زيارة القبر المسكرم وكتابي الدر المنضود في الصلاة
والسلام على صاحب المقام المحمود وحاصل الاجوبة عن ذلك ان قوله رداً لله على جملة حاله فيقدر
فيها قد على القاعدة في وقوع الماضى حالاً فيكون الرد سابقاً على السلام الواقع من كل احد وحتى

ثم أداه عنه أجنبي متبرعا
ثم فسخ البيع فهل يرد الثمن
على المشتري أو الأجنبي
(فأجاب) بأنه يرد الثمن
على المشتري لا على الأجنبي
(سئل) عن بائع أمة بشرط
الخيار لها قال كل أمة لى
حررة فهل تعتق الأمة المبيعة
أم لا (فأجاب) بأنه إن فسخ
البيع بسبب الخيار المذكور
عتقت الأمة المذكورة
والا فلا تعتق (سئل) عما
لو تبايعا متبايعين وفارقا
مكانهما قاصداً تكل منهما
جهة الآخر أو فارق أحدهما
مكانه قاصدا جهة الآخر
هل يعد ذلك تفرقا فيبطل
خيارها أولا (فأجاب)
بأنه متى فارق أحدهما مكانه
ووصل إلى موضع لو كان
الآخر معه بمجلس العقد
عد تفرقا كأن تفرقا في
مستلثنا فينقطع به خيارها
خلافاً لبعض المتأخرين
(سئل) عن الحمل في البهيمة
هل هو عيب كالأمة أولا
ويكون خالصاً بالآدمي
كافي باب الخيار من الروضة
(فأجاب) بأنه ليس بعيب
فيها إذا لم تنقص به بخلاف
الأمة لأنه يخاف من هلاكها
بالوضع وأما البهيمة
فالعالم بالسلامة فيها وهذا
التفصيل أجاب النووي في
المجموع في كفارة الأحرار
والزكاة وعزاه لكلام
الأصحاب (سئل) عما إذا
اتفق المتبايعان على
رد ترك العيب بعوض

ليست تعليلية بل عاطفة والتقدير مامن أحد يسلم على الاقدرد الله على روحى قبل ذلك وأرد عليه
وقد صرح بقدر رواية البيهقي فمراد الحديث الاخبار بان الله تعالى يرد اليه روحه بعد الموت فيصير
حيا على الدوام حتى لو سلم عليه أحدرد عليه لوجود الحياة فيه دائماً وانما جاء الاشكال من ظن أن
حتى تعليلية وجملة رد بمعنى الحال أو الاستقبال الذى يلزم عليه تكرار الرد عند تكرار السلام عليه
ويلزم من تكرار الرد تكرار المفارقة الموجب لنوع ألم والمخالف للفظ القرآن انه ليس الا موتتان
أو لفظ الرد ليس للمفارقة بل كناية عن مطلق الصيرورة كما فى ان عدنا فى ملتكم أى صرنا لاستحالة
الكفر على الانبياء أو ليس المراد برد الروح عودها بعد مفارقة البدن وانما هو صلى الله عليه
وسلم مشغول فى البرزخ بأحوال الملوكوت مستغرق فى شهود ربه فعبر عن افاقته من ذلك بالرد
ونظيره جوابهم عما وقع فى بعض أحاديث الاسراء فاستيقظت وأنا بالمسجد الحرام فانه ليس المراد
الاستيقاظ من نوم لان الاسراء لم يكن مناما بل الافاقة بما ظميره من محائب الملوكوت أو الرد يستلزم
الاستمرار اذ لا يخلو من مسلم عليه فى أقطار الارض أو المراد بالروح هنا النطق مجازاً ولا يلزم من
حياته على الدوام نطقه وعلاقة المجاز استلزام النطق للروح وعكسه بالفعل أو القوة فعبر بأحد
المتلازمين عن الآخر واعترض بان ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم مع كونه حيا يمنع عنه النطق
فى بعض الاوقات ويرد عليه عند سلام المسلم وهو مخالف للنقل لما فى الاخبار أن كل مؤمن فى قبره
ينطق بما شاء لما ورد أنه لا يمنع النطق فى قبره الا من مات عن غيرة وصية وللعقل لان الحصر عن النطق
وان قلزمه نوع حصر وهو صلى الله عليه وسلم مبرأ عن ذلك وأجيب بأن المراد بالرد الاستمرار من
غير مفارقة فالمجاز لفظ الرد والروح فالاول استعارة تبعية والثانى مجاز مرسل أو المراد بالروح السمع
الخارق للعادة بحيث يسمع المسلم عليه من غير واسطة وان بعد أو الموافق للعادة ويكون المراد برده
افاقته من الاستغراق الملوكوتى أو المراد بالروح الفراغ من الشغل مما هو بصدد فى البرزخ من
النظر فى أعمال أمتة والاستغفار لمسيئتهم والدعاء بكشف البلاء عنهم والتردد فى أقطار الارض بحلول
البركة فيها أو حضور جنازة صالحى أمتة كما وردت بذلك الاحاديث والاخبار فلما كان السلام عليه من
أجل الاعمال خص المسلم عليه بان يفرغ له من أشغاله المهمة لحظة يرد عليه فيها تشريفاً له ومجازة
أو المراد بالروح الارتياح أو الرحمة على حد قراءة فروج وريحان بضم الراء أى يحصل له بسلام
المسلم عليه ارتياح وفرحة لحبه لذلك من أمتة او منه رحمة له فيجمله ذلك على ان يرد عليه رداً
مخصوصاً (تنبيه) رواية على بمعنى الى فان رد يعدى بعلى فى الالهانة وبالى فى الأكرام كما فى الصحاح
والنهاية وغيرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن رجل مقيم بمصر
نذر لله تعالى أن يحج فى عامه هذا فهل يجب عليه الأحرار بالحج من ميقات بلده حتى لو أحرمت بعمره
من الميقات وفرغ منها ثم أحرمت بالحج من مكة كان آثماً لانه التزم حجاً معيناً قصد مكة لاداء أم يكفيه
أن يحرم بالعمره ويفرغ منها ويحرم بالحج من مكة ولا اثم عليه أفتونا ما جورين وابسطوا الجواب
وهل المسئلة منقولة أولا فاختلف فيه علماؤها واجلاؤها على انه يلزمه الأحرار بالحج من الميقات
والا فالاثم والدم قال بعضهم للنقص الحاصل فى الحج الذى التزمه بالنذر وقال آخرون المسئلة
منقولة فى محلها فى الذى ترويه فى ذلك (فأجاب) بقوله المسئلة منقولة فى الروضة وأصلها والمجموع
وغیرها لكن لا كما قيل فى السؤال بل يحل التمتع والقران ولا اثم ولا دم من حيث مخالفة المنذور
وعبارة اصل الروضة يخرج الناذر عن حج النذر بالافراد وبالتمتع وبالقران واذا نذر القران
فقد التزم التسكين فان أتى بها مفردين فقد اتى بالافضل وخرج عن نذره وان تمتع فكذلك
وان نذر الحج والعمره مفردين ففردن او تمتع وقلنا بالمذهب ان الافراد افضل فهو كما

يذله الاجنبى هل يجوز
 كموض الخلع (فاجاب)
 بانه لا يجوز بذل العوض
 في مقابلته لامن الاجنبى
 ولا من البائع لانه خيار
 فسخ فاشبه خيار التروى
 في كونه غير متقوم
 (سئل) عما اذا مات البائع
 والمشتري في مجلس العقد
 وورث المبيع جماعة ثم
 فارق المجلس أحدهم هل
 يلزم البيع من جهته
 ويستمر الخيار للباقيين في
 قدر حصصهم (فاجاب) بانه
 لا يلزم العقد الا بمفارقة
 المتأخر فراقه منهم مجلسه
 فيستمر الخيار للباقيين في
 جميع المبيع لانهم لو فسخوه
 في قدر حصصهم انفسخ في
 الجميع (سئل) عن قول
 الروضة وان كان لا بسا
 واطلع على عيب بالثوب في
 الطريق فتوجه للرد ولم
 يترع فهو معذور هل هو
 على اطلاقه أم مختص بما
 إذا لم يكن على المشتري الا
 ذلك الثوب (فاجاب) بانه
 يعذر مطلقا لانه لا يعتاد
 نزع الثوب في الطريق
 لانه قد يكشف عورته او
 يخل بهيته (سئل) عن
 اشترى عبدا بشرط اعتاقه
 وأعتقه واشترى من يعتق
 عليه ثم علم به عيبا قد بيا هل
 له الارشام لا (فاجاب) نعم
 له الارش (سئل) عما اذا
 شرط أحد العاقدن الخيار
 لها اوله ولم يحبه الآخر
 بنفى ولا اثبات بل استمر

إذا نذر الحج ماشيا وقلنا المشى افضل فحج راكبا انتهت وكان الموقع في ذلك الافتاء ان صاحب
 الروض حذف من اصله قوله ويخرج عن حج النذر بالافراد والتمتع والقران ولم ينبه شيخنا في
 شرحه على اسقاطه لهذا الحكم المهم من أصله فظن من أتى بما ذكر أن المسئلة غير منقولة وان
 المسئلة قياس ما يأتي في المشى والركوب وليس كما ظنوا في الامرين كما يأتي بسط ذلك وتحقيقه ففرغ
 ذهنك له فانه مهم وعبرة المجموع قال أصحابنا اذا نذر الحج مطلقا أجزأه أن يحج مفردا أو متمتعا
 أو قارنا لان الجميع حج صحيح ولو نذر القران كان ملتزما للنسكين فان أتى بهما مفردين أجزأه وهو
 افضل وكذا ان تمتع وان نذر الحج والعمرة مفردين فقرن أو تمتع وقلنا بالذهب ان الافراد افضل
 فهو كما اذا احرم بالحج ماشيا وقلنا المشى افضل فحج راكبا واذا نذر القران فافردهما لزمه دم
 القران لانه التزمه بالنذر فلا يسقط انتهت فعلم من العبارتين انهما مفروضتان في عين صورة السؤال
 وهو نذر الحج مطلقا أى من غير ضم نسك آخر اليه وأنهما صريحتان في جواز الاحرام بالعمرة
 من الميقات على وجه التمتع بل وفي ان ذلك افضل من الاحرام بالحج وحده لا بنية الافراد من
 الميقات وبان ذلك تصريح ان كلا منهما مصرح بان من نذر القران أجزأه الافراد والتمتع وكان
 كل منهما افضل مما التزمه بالنذر وهو القران مع ان في الافراد تأخير العمرة الملتزمة من الميقات عنه
 وفي التمتع تأخير الحج الملتزم منه عنه أيضا ولم ينظروا لهذا التأخير لانه مجبور بالزيادة على ما التزمه
 الحاصلة في الافراد والتمتع فكذلك لا نظر في مسئلتنا لتأخير الحج الملتزم من الميقات عنه لوجود
 الزيادة عليه في كل من التمتع والقران الفاضلين عليه بعين ما قرره كما هو واضح جلي ووجه اعنى
 ما ذكره ان النذر محمول على واجب الشرع وواجبه ان الافراد والتمتع كل منهما افضل من
 القران فكانا في النذر كذلك فان قلت ينافى ذلك قولهم لو نذر التصديق بفضة لم يكف الذهب قلت
 لا ينافيه لان الذهب جنس معاير للفضة ذاتا وصفة وليس وجوه النسكين كذلك بل جنسهما متحد
 وانما الاختلاف بينهما في الكيفية لا غير وإذا علمت انهم مصرحون في النسك بأفضلية غير المذكور
 المذكور حملا للنذر على الواجب الاصلى علمت انهم مصرحون في مسئلة السؤال بجواز كل من الافراد
 والتمتع والقران وانه في كل منهما أتى بالافضل لنصريحهم بأن كلا من هذه الانواع الثلاثة افضل
 من الحج وحده فلزم بمقتضى ما تقرر جواز كل منها واجزأه عنه وانه الافضل فان قلت لا يلزم من
 تعبير أصل الروضة يخرج والمجموع بأجزأ ان ذلك جائز قلت بل يلزم ذلك لامرين احدهما ان من
 ستر كتبهم علم منهم انهم لا يقولون احد هاتين العبارتين اعنى الخروج والاجزاء الا في الجائز وبقسام
 انهم قد يستعملون احدهما في الحرام كان يلزمهم ان يبينوا حرمة والا كان غشا للمسلمين لان
 الافهام لا يتبادر اليها من اطلاق الخروج بشئ عن الواجب واجزائه عنه الا انه جائز ثانيهما ما ذكره
 من جواز كل من الافراد والتمتع عن القران الملتزم بل افضليته مع ما في كل منهما من تأخير بعض
 الملتزم من الميقات عنه لكن الجائز اقوى كما قدمته مع بيان ان مسئلتنا وان كان فيها نظير ذلك
 التأخير الا انه لجائز اقوى ايضا فساوى ما قالوه حرفا بحرف وهذا صريح واضح في ان معنى قولهم
 يخرج في العبارة الاولى واجزأ في الثانية ان ذلك جائز بل افضل هذا ما يتعلق بجواز كل من الثلاثة
 واما مد العدول عن المذكور فهل يجب وان عدل الى الافضل كما لو عدل عن المشى الملتزم في نذر النسك
 الى الركوب فانه يلزمه دم وان كان الركوب افضل او لا يجب لا مكان الفرق والذي جريت عليه
 كشيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده صيب الرضوان في شرح العباب الثاني وعبارته ونذر قرانا
 او متمتعا كما في المجموع وغيره فافرد فهو افضل من كل منهما قال في المجموع وغيره ويلزمه ان افرد دم
 القران او التمتع لا التزامه له بالنذر فلا يسقط بالعدول عنه كما مر نظيره في الحج اه وتبعه عليه القمولى

والشرط أو يطلان أو
يصح العقد دون الشرط
(فأجاب) بانه ان كان
الشارط آتيا بشق العقد
الاول صح العقد والشرط
لان الجواب منزل على
السؤال أو آتيا بشقه
الثاني بطل العقد والشرط
للمخالفة بين شقي العقد
(مثل) عما لو حدث
بالمبيع عيب بعد قبضه
والخيار للمشتري أولها
فهل له فسخ البيع بالخيار
أم يتمتع لحديث العيب
عنده (فأجاب) بان له فسخ
البيع بالخيار ورد المبيع
على بائعه (سئل) عن
قولهم اذا وجد المشتري
المبيع متغيرا فله الخيار هل
للبائع ذلك اذا وجدته زائدا
أولا (فأجاب) بانه ثبت
للبائع الخيار اذا وجد المبيع
زائدا لان الرؤية السابقة
كالشرط في الصفات فاذا
بانت زيادتها كانت بمثابة
الخلف في الشرط (سئل)
هل يثبت الخيار في اجارة
الذمة أولا (فأجاب) بانه
لا يثبت فيها لانها عقد غرر
لورودها على المنفعة والخيار
غرر فلا يضم غرر الى غرر
وثبوته فيها طريقة ضعيفة
(سئل) هل المعتمد جواز
الرد قهرا فيها لا ينقص
بالتبعيض كما في شرح المنهج
أم لا (فأجاب) بان المعتمد
منع الرد قهرا لان العلة فيه
تفريق الصفقة على الراجح

وغيره وظن بعضهم ان هذا من تفرد القمولى فاعترضه بان دم القران لا يجب بمجرد التزامه بل بفعله
يرد بان هذه دعوى لادليل عليها بل يجب بكل من الامرين وكلامهم يشعر بانه لادم عليه للعدول
أى عن القران أو التمتع الى الافراد قال شيخنا زكريا وهو ظاهر اكتفاء بالدم الملتزم مع كون
الافضل المآتي به من جنس المنذور وبهذا كله فارت لزومه بالعدول من المشى الى الركوب وبفارق
ما مر فيها لو جامع قارنا أو متمتعنا أم فرد فانه لا يسقط الدم بعدوله الى الافراد بانه ثم تلبس بموجب
الدم وهو الاحرام قارنا أو متمتعنا فلم يفده العدول بخلافه هنا انتهت عبارة شرح العباب فان قلت
ظاهر قول الشيخ وهو ظاهر اكتفاء بالدم الملتزم مع كون الافضل الخ وجوب الدم في مسئلتنا
للعدول لانه وان كان أفضل أيضا لكنه لم يلتزم دما يغنى عنه قالت مسئلتنا انتفى فيها دم العدول
لعنى آخر هو ان فيها جابرا للعدول وهو النسك المزيد على ما نذرته كما ان في العدول عن القران أو
التمتع الى الافراد جابرا هو الدم الملتزم والحاصل ان العدول عن الملتزم فيه الدم الا أن يخلفه غيره
وهو في مسئلتنا زيادة نسك آخر وفي تلك الدم الملتزم وبهذا يفرق بين مسئلتنا ومسئلة العدول عن
المشى الى الركوب لان الركوب وان كان أفضل الا أنه لا جابر فيه بل فيه تفويت مشقة مقصودة
من نذر المشى لعظيم ثوابه ومن ثم فضله على الركوب الائمة الثلاثة فحينئذ جبره الائمة بالدم فلا جامع بينه
وبين مسئلتنا فتأمل فان قلت قياس ما مر أن من نذر قارنا فتمتع أو عكسه لزومه دمان دم للملتزم
وآخر لما فعله فافرق بين هذين ومسئلتنا قلت الفرق واضح فان في كل من هذين دما ملتزما بالنذر
ودما ملتزما بالفعل ومسئلتنا ليس فيها دم ملتزم بالنذر وهذا واضح وأما الفعل فان اقتضى دما كالتمتع
أو القران وجب دمه والا كالأفراد فلا فان قلت صرحوا بان الركوب مع كونه أفضل يأثم به من
غير عذر ناذر المشى فقياسه في مسألة السؤال الا ثم بكل من الافراد والتمتع والقران وان كانت أفضل
قلت قد علت بما قدمته آنفا ان سبب ذلك فوات المشقة المقصودة في المشى بالركوب لا الى بدل
بخلافه في مسئلتنا ويؤيد ذلك ما ذكرته في شرح العباب من استشكل جمع أن الركوب لا يلزم
بالنذر الا ان قلنا بافضليته بخلاف المشى يلزم بالنذر وان قلنا بمفضوليته والجواب عنه بان المشى
مقصود وفضلية الركوب انما هي من حيث الاتباع وما فيه من زيادة تحمل المؤنة في العبادة
وايضاحه أن يقال لما كانت النفس تميل للركوب طبعيا كان التزاما له وتحملها لمؤنته محتمل انه
لا يثار راحته وانه لافضليته فلما تردد الامر بينهما لم يمكن الجزم بلزومه الا ان قيل بأفضليته وأما
المشى فانها تنفر عنه طبعيا فلم يمكن التزامه الا لكسر نفسه واثار ثوابه فلزم وان قلنا بمفضوليته
فان قالت فلم وجب الدم في المشى البدل عن الركوب قالت لما فيه من تفويت الافضلية المقصودة
شرعا وان كان اشق فان قلت فهل فيه اثم أيضا قالت القياس نعم نظر لذلك التفويت وهذا كله غير
جواز نظيره في مسئلتنا لان كلا من الافراد والتمتع والقران أفضل وأشق من مجرد الحج فجاز كل من
تلك الثلاثة واجزا من غير دم نظرا لما فيه من زيادة نسك ومشقة على الحج الملتزم ومن الافضلية
فليس ذلك نظير مسألة الركوب والمشى بوجه والحاصل انه متى فوات بالعدول الافضلية فالدم والاثم
ومتى لم يفوتها بان اتى بالافضل فان فوات مشقة مقصودة فالدم والاثم والا فلا (وسئل) نفع الله به
بما لفظه قال ابن أبي شريف في شرح الارشاد ولو حل الحلق للمحرم فات قبل ان يفعله فهل يفعل
عنه الظاهر انه مستحب لا مكروه لكن في الاسنى وقضية كلامهم أنه لا يحلق رأسه اذا مات وقد
بقى عليه لياتي يوم القيامة محرما وهو ظاهر لا تقطاع تكليفه فلا يطلب منه حلق ولا يقوم غيره به
كما لو كان عليه طواف أو سعى وهو خلاف ما ذكر عن الاسعاد فما المعتمد من ذلك (فأجاب) بقوله
رضي الله عنه الجواب عن هذا مذكور في شرح العباب وعبارته وقضية كلامهم انه لو مات بعد

لا تضر البائع بالتبعض

(سئل) عما لو اشترى شيئاً ثم باع بعضه لبائعه ثم اطلع على عيبه فهل له رد الباقي عليه كما ذكره القاضي حسين أو لا كما ذكره البغوي والمتولي وما المعتمد منهما (فاجاب) بان المعتمد الثاني بناء على ان علة المنع تفريق الصفقة لاضرار الشركة (سئل) عن المرقعة والاباق من الرقيق ولو صغيراً ولو تاب منه هل هو عيب يثبت الخيار كما في الروض من زيادته أو لا كما قال الشارح فيه انه مردود (فاجاب) بان كلا منهما عيب يثبت الخيار كما في الروض تبعاً لغيره ومعناه واضح (سئل) عما لو باع الاب أو الجد مال نفسه من طفله أو بالعكس هل يجوز له ان يشرط الخيار لنفسه وللطفل أو لنفسه أو الطفل أم لا يجوز كالوكيل لا يجوز له ان يشرط الخيار لغير موكله (فاجاب) بانه يجوز له ان يشرط الخيار لنفسه وكذا لفرعه ان كان بالغاً كما انه يجوز للوكيل ان يشرط الخيار لنفسه أو لموكله ولا يجوز للولي المذكور ان يشرط الخيار لفرعه الصغير أو المجنون لان عبارة كل منهما ملغاة فيما يتعلق بالمعاوضات (سئل) عما لو وكل الاعمى شخصاً فاشترى له عقاراً من بصر بضمن معلوم ثم تقابل البائع والاعمى في العقار المذكور

التحل الاول وبقي عليه الحلق لم يفعل به لياتي يوم القيامة محرماً وهو ما اعتمدته الزركشي ولم يبال بقول شيخه الاذرعى يندب حلقه قال أعنى الزركشي لان حكم الاحرام باق وتبعه الدميرى وغيره ومن ثم استظهره شيخنا لا انقطاع تكليفه فلا يطلب منه حلق ولا يقوم غيره به كما لو كان عليه طواف أو سعى انتهت ويؤيد ما استظهره الشيخ أن مبنى أفعال الحج على أن لا يفعل عن الغير ومن ثم اطلق الائمة تحريم البناء فيه على فعل الغير وهذا فيه بناء فكان حراماً بصرح كلامهم اذ المسئلة إذا دخلت في عموم كلام الاصحاب كانت منقولة كما في المجنوع والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

(باب البيع)

(وسئل) رضى الله عنه في شخص باع جملاً بشرط أن يحمل مثلاً ستين صاعاً فهل البيع صحيح كيح الامة بشرط انه حامل والعبد بشرط انه كاتب أو ليس بصحيح كيح الشاة بشرط أن تحلب كل يوم مثلاً رطلين لبناً وإذا قلمت بالصحة فعجز الجمل عن حمل ذلك فهل للشترى الخيار وهل يكفى في عدم الرد حمله لها ابتداءً أو لا بد من حمله لها في غالب أحواله (فأجاب) رضى الله عنه بقوله الذى يدل عليه كلام الروضة والجواهر وغيرهما ان كل وصف مقصود منضبط فيه ماله لا اختلاف القيم بوجوده وعدمه يصح شرطه في البيع ويتخير المشتري بفواته ولا شك أن كون الدابة تطيق حمل مقدار معين وصف مقصود منضبط فيه ماله فيصح شرطه وفارق اشتراط حلبها كل يوم كذا بان هذا غير منضبط فلا يصح شرطه فان قلت هل يشترط في الوصف المشروط هنا ان لا يؤدى الى عزة الوجود فلا يصح بشرط حملها لقدر معين الا إذا كان لا يؤدى لذلك نظير ما قالوه في السلم قلت القياس غير بعيد الا ان الفرق بينهما أقرب وهو أن السلم متعلق بما في الذمة فلو جوزنا فيه اشتراط ما يؤدى لعزة الوجود لكننا مضيقين على المسلم اليه طرق التحصيل وذلك يؤدى الى تنازع المتعاقدين فيما لا غاية له والى الخروج عن موضوع السلم بخلافه في البيع هنا فانه وارد على عين معينة فإذا اشترط فيها وصف منضبط مقصود صح وان كان من جنس ما يؤدى لعزة الوجود لانه لا يضر فيه هنا على واحد من المتعاقدين بوجه لان تلك العين المبيعة ان وجد فيها ذلك الوصف مع ندوره فلا خيار للشترى والا تخبر ثم رأيت ابن الرفعة قال هنا عقب كلام الرافعى قد يتخيل فرق بين البيع الناجز والسلم قال الزركشى قلت وهذا قطع بعضهم في البيع أى بيع الشاة بشرط أنها لبون بالصحة وحكى القولين في السلم وعبارة المرعى في ترتيب الاقسام شرط يجوز في البيع إذا كان عيناً ولا يجوز إذا كان سلباً وهو أن يبيع شاة أو بقرة على أنها لبون يجوز ولو كان سلباً فقولان اه وهو مؤيد لما فرقت به بين البابين بالنسبة لما يؤدى لعزة الوجود فان قلت قضية ما تقرر صحة بيعها بشرط أنها تحلب رطلين قلت وبه نقول لانه إذا اسقط كل يوم فقد أزال ما به عدم الانضباط ويلتزم من ازالته الصحة كما يصرح به عبارة الروضة فانه لم يجعل ملحظ البطلان فيما إذا قال كل يوم الاعدام الانضباط ثم إذا علم صحة اشتراط طاقته لحد معين فالبيع صحيح ثم ان طاقته بعد البيع ولو مرة فلا خيار والا ثبت الخيار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) في رجل ادعى على آخر انك أقرت ان ما عاود لى عندك شيء أو أنك صالحتنى على كذا أو أنك بعتنى ذا بكذا أو أنك أقرت أن لى عندك كذا فقال المدعى عليه بعتنى مكرها أو صالحتك مكرها ونحو ذلك مما فى السؤال وأقام على الاكراه بينة فهل يجب على الحاكم أو المحكم أن يستفصل الشهود على الاكراه وهل على الشهود أن يبينوا له الاكراه أم لا يجب على الشهود ولا على الحاكم ولا على المحكم أن يفصلوا حيث كان كل منهم لا يعرف حد الاكراه أو أكثرهم لا يعرف حد الاكراه يبينوا لنا ذلك وقول الغزالي في فتاويه إذا قال الشهود تشهدانه باع مكرها هل يلزمهم التعرض لصفة الاكراه التى عليها حالة البيع الجواب ان رأى للقاضى فيه فان

جوز أن يستبهم الامر فيه على الشهود فله السؤال وإذا سال فليهم التفصيل فان علم من حال الشهود أنهم عارفون لحدا الاكراه ولا يشهدون به الا عن تحقيق فله أن لا يكلفهم التفصيل اه جوابه وقول الاذرعى في التوسط (فرع) قال لو ادعى البائع على المشتري بالعيب او تقصيره في الرد فالقول قول المشتري قلت وهذا ظاهر اذا كان المشتري يعلم بما يكون تقصيرا وما لا يكون تقصيرا والافقد يعتقد جهلا ما يكون تقصيرا ليس بتقصير فهل نقول اذا علم القاضي ذلك من حاله انه يستفسره ويكون ذلك من أدب القضاء أو يتوقف على سؤال البائع للقاضي أن يستفسره اه المقصود فهل ياشيخ الاسلام ما نقل عن الغزالي والاذرعى يجرى على ما نقل في السؤال ام لا فان قلتم لا فذاك وان قلتم نعم فاذا لم يستفسر المحكم الشهود فهل ينقض حكمه حيث كان الحال ما ذكر أم لا (فاجاب) رضى الله عنه بانه لا بد في الشهادة بالاكراه من التفصيل بان يذكر الشهود صورة الواقع حتى ينظر الحاكم أو المحكم فيها هل هي اكراه أولا لان شروط الاكراه كثيرة وفيها خلاف منتشر بين العلماء حتى بين أئمة مذهبنا والعامه يعتقدون أشياء كثيرة اكراها وغير اكراه والحكم بخلاف ما يعتقدون فذلك وجب على الشاهد ان يفصل في شهادته بالاكراه فان شهد به واطلق فتارة يثق المشهود عنده بعلمه واحاطته بجميع شروط الاكراه واتقانه لها فلا يحتاج حينئذ الى استفساله واذا استفسله لم يكن به بأس وان لم يثق منه بذلك لزمه استفساله وان لم يطلبه المدعى سواء في ذلك الحاكم والمحكم فان لم يستفسله في هذه الحالة وقضى مستندا الى شهادته كان حكمه باطلا وبذلك علم ان ما افق به الغزالي صحيح نقلا وتوجيها ويوافقه قول امامه الذي نقله عنه الشيخان في الروضة وأصلها وأقراء حيث قال الفرع عند اداء الشهادة يبين جهة التحمل ثم قال قال الامام وذلك لان الغالب على الناس الجهل بطرق التحمل فان كان ممن يعلم ووثق به القاضي جاز أن يكفى بقوله أشهد على شهادة فلان بكذا ويستحب للقاضي أن يسأله باي سبب وجب هذا المال وهل أخبرك به الاصل اه نعم قول الغزالي فله السؤال موهم ولو قال لزمه السؤال لكان أولى لما تقرر من ان الاستفصال عند عدم الوثوق بدين الشاهد وعلمه واتقانه واجب وامام ترد في الاذرعى فالوجه فيه أن القاضي ان وثق بعلم المشتري اكتفى بقوله لم أقصر ويحلفه على ذلك والالزومه استفساره وان لم يطلبه البائع كما يدل عليه قول الاذرعى نفسه بعد قول الروياني لو قال السكران بعد ما طلق انما شربت الخمر مكرها أى وثم قرينة صدق يمينه اه قال الاذرعى وعليه يجب أن يستفسر فان ذكر ما يكون اكراها معتبرا فذاك والا قضي عليه بوقوع الطلاق فان أكثر الناس يظن ما ليس باكراه اكراها اه قال شيخنا زكريا رحمه الله وما قاله ظاهر فيمن لا يعرف الاكراه اه فهذا يزيد اتجاها ما مر في مسألة الشهادة وقد ذكر الفقهاء لها نظائر يجب فيها التفصيل منها الشهادة بالردة على خلاف طويل فيه وبالسرقه وبان نظر الوقف الفلاني لفلان فيجب بيان سببه والشهادة بان هذا وارث فلان فلا بد من بيان جهة ارثه من أخوة أو نحوها فيقول هذا أخوه ووارثه وبين أنه أخ شقيق أو لاب اولام والشهادة ببراءة المدين من الدين المدعى به وباستحقاق الشفعة وبالرشد وبان العاقد كان يوم العقد زائل العقل وبالجرح وبانقضاء العدة وبالرضاع والنكاح وبالقتل وبانه بلغ بالسن فينبه لاختلاف العلماء فيه بخلاف الشهادة بانه بلغ من غير تعيين ما بلغ به فانها تسمع مطلقة وبان فلانا طلق زوجته لان الخال يختلف بالصريح والكناية والتبجيز والتعليق وبانه اشترى العين التي يريد خصمه من أجنبي فلا بد من التصريح بانه كان ملكها أو ما يقوم مقامه والشهادة بان فلانا وقف داره الفلانية وهو يملكها فلا بد من بيان مصرف الوقف بخلاف الشهادة بان فلانا اوصى الى فلان فانها تسمع وان لم يذكر المصرف ولا الموصى به لان الغرض ثبوت ولاية الوصى (وسئل) رضى الله عنه

بانه لا يصح التقايل المذكور فقد نص الشافعي رضى الله عنه على أنه لا بد في الاقالة من العلم بالمقايل بعد نفيه على أنها فسخ (سئل) عن قول الاسنوى في الرد بالعيب بين ذوى الميثة وغيرهم في راكب المبيع ولا بسه هل هو معتمد أم لا (فاجاب) بانه قد ذكر الشيخان انه اذا اطلع على عيب الدابة وهورا كبا نزل عنها واذا اطلع على عيب الثوب وهو لا بسه لم يكلف نزع لانه غير معتاد وظاهر أن محل ما ذكره فيها هو المعتمد نظرا للعرف في ذلك ولان استدامة لبس الثوب في طريقه لا تؤدي الى نقصة واستدامة ركوب الدابة قد تؤدي الى نقصها وكلام الشيخين فيها محله اذا لم يحصل للمشتري مشقة بالزول أو النزع وما ذكره الاسنوى فيهما عند مشقته ليس مراد للشيخين كما يؤخذ من كلامهما في هذا الباب (سئل) عما لو اشترى ميممة ما كولة غير مصراة فحصل منها لبن ثم اطلع على عيب قديم وثبت له الرد هل يجب على المشتري رد صاع تمر معها ان تلف أو بقي ولم يتراضيا على رده (فاجاب) بانه يجب على المشتري رد صاع تمر (سئل) عما نقله أن قد اتفقت الحنابلة على ان الثوب في من تعدد الصاع

بتعدد المصراة هل هو
المعتمد أم لا (فاجاب) بانه
صحيح معتمد والله سبحانه
وتعالى أعلم

((باب المبيع قبل قبضه))
(سئل) عن مشتر قبض
المبيع تعديا ثم ألقه بائعه
فهل هو كاسترداده أولا
وعليه قيمته وعلى الأول
هل ينفسخ البيع أو يتخير
المشتري (فاجاب) نعم هو
كاسترداده وينفسخ البيع
(سئل) عن قول المنهاج
وبيع الدين لغير من عليه
باطل في الاظهر هل هو
معتمد أو صحته كارجحه في
الروضة (فاجاب) بان
المعتمد صحة البيع فقد قال
في زوائد الروضة انه
الاظهر وفي الروضة في
الخلع ما يوافقه ونقل ان
النووي أفتى به (سئل) عن
شخص اشترى شيئا ثم
أبراه البائع من ثمنه بعد
لزوم البيع ثم تقايلا البيع
فهل يرجع عليه المشتري
يبدل الثمن أولا (فاجاب)
بانه لا رجوع له عليه به (سئل)
عن تصرف البائع في المبيع
وهو في يد المشتري بعد
النفسخ وقبل رد الثمن هو
صحيح أولا وهل للمشتري
حبس المبيع بعد الاقالة
أو الرد بالعيب لاسترداد
الثمن إذا خاف فوته
أو لم يخف (فاجاب) بانه
لا يصح تصرف البائع
فيه بالبيع ونحوه وللمشتري
حبس المبيع لاسترداد الثمن
وان لم يخف فوته والله

عن رجل اشترى من رجل آخر دابة ثم بعد مدة تبين بها عيب عند البائع وفسخها المشتري عند
الحاكم بذلك العيب فهل لها أجره ويلحق بما إذا تبين فساد البيع فله أجره المثل أم لا يلحق
بذلك والفائت ماله أجره ((فاجاب)) رضى الله عنه بانه حيث صح البيع ثم استعمل المشتري
المبيع أو أجره واتخذ أجرته أو أخذ صوفه أو لبنه أو غير ذلك من زوائده المنفصلة فاز بجميع
ذلك ولا شيء عليه في مقابلته لانه لما صح البيع ملك المبيع فيه ملك زوائده فان أخذ منه زوائده
ثم فسخ البيع باقالة أو عيب أو غيرهما لم يرجع عليه البائع بشيء لما تقرر من انه لم يأخذ الا زوائد
ملكه ومن ثم لم يكن له الرجوع على البائع بما أتقنه على المبيع لانه لم ينفق الا على ملكه اذ الفسخ
لا يرفع العقد الا من حينه بخلاف ما إذا لم يصح البيع فانه يكون واضعا يده على المبيع تعديا فلاجل
ذلك أجريت عليه أكثر أحكام الغصب من ضمانه ان تلف بأقصى القيم ضمان زوائده سواء
استوفاه أم لم يستوفها بان فاتت في يده ((وسئل)) رضى الله عنه اذا قصر المشتري بالرد بالعيب
بان لم يرد على الفور فهل يستحق على البائع أرش العيب أم لا ((فاجاب)) بان المشتري متى سقط
رده بتقصير صدر منه لم يكن له أرش في مقابلته العيب لتقصيره والله أعلم ((وسئل)) رضى الله عنه
عن أرض اشتراها شخص من مالكمها بيع الناس وبالأرض أشجار ومزارع فاستمرت تحت يد
المشتري مدة مديدة يزرعها ويأكل ما يخرج من أثمارها فجاء قوم واخربوا الأرض المذكورة فهل
للمشتري المذكور الرجوع على البائع بالثمن أم لا ((فاجاب)) حيث صح البيع بان اتفق البائع والمشتري
على انه يبيعها منه واذا جاءه الثمن رد عليه أرضه ثم باعه له يبيعا صحيحا بايجاب وقبول شرعيين
ولم يشترط الذي توافقا عليه في صلب العقد ولا في مجلسه لم يكن للمشتري الرجوع بالثمن على
البائع لما تقرر من أن البيع صحيح واذا كان صحيحا كان المالك في الأرض له وانقطعت العلقه بينه
وبين البائع فلا رجوع له عليه بشيء وأما اذا لم يصح البيع فالأرض باقية على ملك البائع فلمللمشتري
الرجوع عليه بثمنه والله سبحانه وتعالى أعلم ((وسئل)) عن رجل تحت يده عين فباعها من
رجل أخبر ان العين ملكي وانها كانت تحت يد البائع قبل البيع رهنا بكذا وأقام بذلك بينة فهل
ينفسخ البيع أم لا وحيث لم تكن بينة بل أقر البائع انها رهن قبل البيع فهل يفرم للراهن قيمة
العين ((فاجاب)) بقوله اذا كان له بينة وأقر له البائع بما ذكر غرم له قيمتها كما صرحوا به حيث
قالوا ولو باع عينا لشخص ثم أقر بعد انقضاء خياره أو خيارهما ببيعها لآخر أو بعضها منه لم يطل
بيعه الأول وغرم قيمتها للثاني لانه فوتها عليه بتصرفه واقباضه ولانه استوفى عوضه وقضية
العلة الأولى انه لا فرق بين قبض الثمن وعدم قبضه وقضية الثانية ان ذلك يتقيد بهبضه وبالأول
صرح القاضي فهو الاوجه وان اقتضى كلام الشيخين الثاني والله أعلم ((وسئل)) رضى الله عنه
ما الملقى به في التملك هل يكون بيعا كما هو صريح في بابه أو مجرى به مجرى العادة بكونه هبة كما
مشى عليه قضاة بلدنا وهل الملقى به في شراء الدابة رؤيه باطن الخف لتفاوت الاغراض في ذلك
حتى يثبت الخيار لمن اعتبر بذلك أم لا ((فاجاب)) بان الحاصل في لفظ التملك كما ذكرته في
الشرح المذكور بعد بيان ما فيه من رد ونقض انه مشترك بين البيع والهبة فاذا ذكر معه العوض
أو نوى كان بيعا وفيما عدا ذلك يكون هبة وأما من يجعله صريحا أو كناية في الرهن فهو مخطيء
لان وضعه يناق وضع الرهن فكيف يدل عليه صريحا أو كناية وقد ابتلى الناس بمن لا يفهم
موضوعات الالفاظ فضلا عن غيرها ومع ذلك يتصرف على أهل المذهب بما لو عرض عليهم لما قبلوه ولبالغوا
في زجره وتعنيفه والانتقام منه فانا لله وانا اليه راجعون والنظر الى العادة مشروط بشروط لو سئل
هؤلاء الذين نظروا اليها عن شرط منها لم يعرفوه فكيف مع ذلك يسوغ لهم ان يخالفوا صريح كلام

المتأخرين ضعف ما ذكرته فيها (سئل) عن قول الشيخ زكريا في شرح الهجة قال ويستأنس للثاني بما إذا قتل الإمام عبدا اشتراه في يد البائع قبل القبض وقد حدث منه ردة فان قصد قتله عنها وقع عنها وانفسخ البيع والاجعل قابضا للبيع وتقرر عليه الثمن كاحكامه الرافعي قيل الديات هل هو معتمد أولا (فأجاب) بان ما ذكره عن ابن الرفعة عن فتاوى البغوي معتمد ومع ذلك فالفرق بينه وبين ما استأنس به له واضح (مثل) هل يشترط في قبض السفينة النقل سواء كانت في البر أم في البحر كما اقتضاه صنيعه في شرح الروض كغيره أم لا كما قال الكمال بن أبي شريف في شرح الارشاد انما يتجه ذلك في سفينة صغيرة أو كبيرة في الماء الذي تسير به أما الكبيرة في البر فكالعقار في الاكتفاء بالتخيلة والاختلاء لعسر النقل اهـ (فأجاب) بأن ما قاله الكمال بن أبي شريف صحيح معمول به والاقتضاء المذكور جري على الغالب (سئل) هل المعتمد فيما قبض المشتري المبيع إذا قدره بكلل أو وزن جزافا أو وزن المبكيل أو عكسه أو أخبره البائع بقدره وصدقه وتلف في يده الانفساخ كما اقتضاه كلامهم

الاصحاب نظرا لما هذه الابلية عظيمة وأما الجواب عن المسئلة الثانية فهو ان الذي صرح به اصحابنا انه يشترط في الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها ورفع السرج والا كاف والجل لا جرى الفرس مثلا يدينه حتى يعرف مسيرها ولا رؤية اللسان والاسنان ولو من رقيق اهـ ومنه يؤخذ انه لا يشترط رؤية باطن خفها لانهم اذا لم يشترطوا رؤية اللسان والاسنان مع تفاوت الاغراض باختلاف ألوان الالسة سيما في الرقيق وبالاسنان من حيث دلالتها على صغر السن وكبره غالبا فالاولى أن لا يشترطوا رؤية باطن الخف لانا وإن سلمنا ان الاغراض قد تختلف به لكن ليس باختلافها برؤية اللسان والاسنان وقد علمت انه لا يشترط رؤيتها فكذلك لا يشترط رؤية مادونها وهو باطن الخف واختلاف الاغراض انما ينظر اليه إذا قوى واطرد والالم ينظر اليه وواضح ان اختلافها برؤية باطن الخف ضعيف وغير مطرد فلا ينظر اليه والله أعلم (وسئل) باع شخص دارا وفيها بيت داخل في تريعتها لكنه غير نافذ اليها بل الى الشارع مثلا فهل يدخل في مطلق بيعها أولا بدخل لا انفصاله عنها كما في نظائرها في كلامهم في الايمان والمساجد في باب القدوة (فأجاب) بان من الواضح عدم دخول البيت المذكور في بيع الدار المذكورة لانه لما انفرد بباب مستقل ولم ينفذ الى ما دخل في تريعتها صار يسمى دارا ثانية وصارت الدار التي دخل في تريعتها لا تشملها لانه لا اشتراك بينها في الاسم ولا في المعنى ودخوله في تريعتها لا يقتضى تناولها له عند الاطلاق وقد صرحوا بان الحد لا يدخل الا بالتخصيص فلو قال بعتك من هذا الخط الى هذا الخط لم يدخل الخطان مع أن ابتداء الغاية يدخل في غير ذلك نحو له على من درهم الى عشرة اذ يلزمه تسعة ادخلا لا ابتداء الغاية فقط فاذا كان الحد نفسه لا يدخل الا بالتخصيص مع أنه من جزئيات المبيع فالولى البيت المذكور لانه ليس من جزئيات الدار المبيعة كما تقرر والله أعلم (وسئل) فيما لو باع عينا باوقية مثلا هل يصح العقد بهذا اللفظ من غير ذكر دراهم أو دنانير حيث اطرده العرف بذلك أى بان مقدار الاوقية كذا وكذا دراهم أو لا يصح كما لو باع بعشرة حتى يقول باوقية دراهم أو دنانير (فأجاب) بان الذي دل عليه كلامهم في باب البيع انه حيث اطرده عرف أهل بلد أو ناحية بانهم يعبرون بالاوقية عن مقدار معين من الدراهم الغالبة في ذلك المحل صح البيع بالاوقية مثلا وان لم يقل المتبايعان من الدراهم وبدل على ذلك ما صححه النووي في مجموعه ردا على صاحب البيان ومن تبعه من أنه اذا عبر بالدراهم عن الدنانير صح لانه يعبر بها عنها مجازا كقولك في عشرين درهما مثلا هذه دينار اذا كان ذلك هو صرفها أى هذه صرف دينار فهو من مجاز الحذف اهـ وبما تقرر يعلم أنه لو اصطلح أهل بلد على أنهم يعبرون بالدينار عن مقدار مخصوص من الدراهم كما في جهتهم وقال أحدهم بعتك بدينار صح وانصرف الثمن الى ما اصطلاحوا عليه وان كان الدينار شرعا لا يطلق الا على مثقال من الذهب الخالص لان العبرة في العقود انما هو بعرف المتعاقدين بخلاف نحو الاقرار ومن ثم صحح الرافعي والنووي في رفع باب الخلع انه لو غلب في البلد دراهم عددية ناقصة الوزن أو زائدت نزل البيع وغيره من المعاملات عليها بخلاف الاقرار والتعليق وأما قول بعض المتأخرين لو قال بعتك بمائة درهم صرف كل عشرين دينار لم يصح وان كان صرف البلد كذلك وكذا ما جرت به العادة في البيع بدينار ومرادهم به مقدار معين من الدراهم فضعيف لانه تبع في الاول صاحب البيان وقد علمت أنه ضعيف كما مر وقاس عليه الثاني واذا بطل حكم المقيس عليه بطل حكم المقيس وقد رجح النووي في المجموع كاصل الروضة انه لو غلب من جنس العروض نوع انصرف الذكر اليه عند الاطلاق في العقد كالنقد قال وصورة المسئلة أن يبيع صاعا من الحنطة بصاع منها أو بشعير في الذمة وتكون الحنطة والشعير الموجودان في البلد صنفا واحدا غالبا في البلد لا يختلف ثم يحضره بعد

والقعد ويسله في المجلس اه وقياسه ما صرحوا به ايضا من أنه لو وقع التعامل في بلد بنوع واحد من الفلوس النحاس المعدنية أو بأنواع وأحدها غالب انصرف الاطلاق اليه وكذا في الثياب ومن ثم قال ابن الصباغ لو قال بعثك هذا بعشرة أثواب وأطلق وكان لها عرف انصرف اليه كالنقدين فان قلت قضية كلام البغوى انه لا يصح ما ذكر في الاوقية والدينار فانه قال لو قال بعثك بوزن عشرة دراهم نقرة ولم يبين أنها تبر أو المضروبة لم يصح لتردده ولا يحتمل على النقد الغالب قلت هذا لا شاهد فيه لانه ليس نظير تينك الصورتين لان الفرض فيهما كما مر أن العرف اطرده بالتعبير بهما عما مر وأما في صورة البغوى فليس فيها أن العرف اطرده بالتعبير بالعشرة الدراهم عن النقرة ولم يبين أنها من التبر ولا من المضروبة فكان فيها ابهاما لانها تتناول كلا منهما وهما مختلفا القيمة ولا مرجح فبطل البيع وقد أشار البغوى الى ذلك حيث علل البطلان بقوله لتردده فان قلت سلينا هذا في كلام البغوى فما الذي تقوله في قول المطلب لابن الرفعة لو قال بعثك بألف مثقال من النقد وغلب استعماله في الذهب لم يكف حتى يصرح بانه منه أو من الفضة وهذا صريح في البطلان في مسألة الاوقية والدينار مطلقا قلت الفرق بين ما ذكره ان سلم وما ذكره في الاوقية والدينار أن النقد في صورته يشمل الذهب والفضة ولم يصرحوا على التعبير به عن أحدهما فقط كما في الصورتين المذكورتين وانما غلب عندهم التعبير به عن الذهب وقد يعبرون به عن الفضة فلا جامع بين المسألتين وأيضا فالنقد يشمل شيئين مختلني الجنس ولا عبرة بغلبة استعماله في أحدهما لأن الغلبة لا يعتد بها الا إذا كانت في أحد الأنواع كأن يقول بألف درهم وغلب استعمالها في نوع من الفضة فحينئذ ينصرف الى ذلك النوع بخلاف قوله من النقد لانه يشمل جنسين مختلفين ولا عبرة بغلبة استعماله في أحدهما كما تقرر والفرق أن الاغراض تتفاوت باختلاف الجنس فتفاوتا كثيرا فلم تصلح الغلبة حينئذ مرجحة مع شمول لفظ المتعاقدين لاجناس مختلفة بخلافها بين أنواع الجنس الواحد فانها لا تتفاوت كذلك فصح أن تكون الغلبة مرجحة لاحدها على الباقي (وسئل) فيما اذا باع شخص من آخر حصة من قرار عين جارية وهذه الحصة قدرها سدس سهم من أربعة عشر سهما مشاعا من جميع العين لكن عينها في مكتوب الشراء بما يتعارفه أهل عيون بلدة البيع من التعبير عن أجزاء السهم من القرار والماء الجاري به بالساعات وعن السهم من ذلك بالوجبة التي هي اثنا عشر ساعة كما يعبر عن مثل ذلك في البلاد الشامية بالأصابع ويسمون ذلك في بلد البيع كله سقية لانه لا يخفى أن الشريك في القرار شريك في الماء النابع له من اجل مشاركته في القرار فعبّر كاتب الشراء عن المبيع الذي هو حصة من القرار بما يستعمل فيه وفيها هو تابع له من الماء وملخص عبارة مكتوب الشراء بعد ان اذن الحاكم الشرعي فلان الشافعي لفلان الفلاني في شراء المبيع الآتي ذكره لنفسه ولبقية ورثته والده من البائع الآتي ذكره بالثمن الآتي ذكره فيه اذا صححها شرعيا اشترى فلان الفلاني المأذون له وبقية ورثته والده المشمولين بحجة الشرع الشريفة من فلان الفلاني البائع عن نفسه جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية بما للحصة المذكورة من حق من حقوق العين المذكورة ومقرها وعمرها وشعوبها وذبونها ومجاري ماؤها الجاري بها يومئذ من فضل الله تعالى اشتراء صحيحا شرعيا مستكملا لشرائط الصحة والازوم بثمن جملته كذا مقبوض بيد البائع من المشتري وتسلم البائع الثمن وتسلم المشتري جميع المبيع المذكور تسليما شرعيا بعد الروية والمعرفة والمعاقدة الشرعية وثبت ذلك عند الحاكم الشافعي الآذن المذكور وحكم بموجبه ومات الحاكم والمتعاقدان والشاهدان فهل هذا الحكم صحيح أم لا واذا قلتم صحيح فهل يقتضى صحة التبايع المذكور أم فساداه وهل لحاكم شرعي الآن نقض التبايع والحكم به أم لا لا سيما مع

وقال في شرح الروض انه الالوجه أو عدمه كما صححه المتولى (فأجاب) بان المعتد انفساخ البيع لبقاء علقه التقدير المذكور في العقد فلم يحصل القبض المفيد للتصرف وان حصل القبض المفيد للضمان وقال الزركشي في خادمه انه الارجح (سئل) عمالو نقل المشتري المبيع الى مكان مغصوب من أجنبي أو مشترك بين البائع وبين أجنبي أو بين البائع والمشتري هل يحصل القبض بذلك أم لا (فأجاب) بانه لا يحصل القبض بنقله الى المشترك بين البائع وبين غيره لان يد البائع عليه وعلى ما فيه فتستصح حتى في المشترك بينه وبين المشتري لترجحه بان الاصل عدم القبض ولأن العرف لا يعده قبضا وقال الاسنوى شمل قول المناهج لا يختص بالبائع المغضوب من أجنبي والمشارك بين البائع وغيره فانه يصدق أنه لا اختصاص للبائع به وفيه نظر (سئل) عن باع ثمرة بعد بدو صلاحها بشرط قطعها بماذا يحصل قبضا (فأجاب) بانه تحصل قبضا بالتخلية فقد قالوا لو بيع تمر قبل بدو صلاحه أو بعده بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك ضمنه مشتريه لان التخلية كافية في جواز التصرف فمكانت كافية في نقل الضمان قياسا على العقار وقال الشيخان في

كون الحاكم الشافعي المذكور من أهل العلم الوافر وكال النظر في فروع الفقه وغيره كما هو مشهود بذلك وهل يقتضى صحة ما تقدم ذكره قول الامام النووي رضى الله عنه في روضته ولو باع الماء مع قراره نظران كان جاريا فقال بعثك هذه القناة مع مائها أو لم يكن جاريا وقلنا الماء لا يملك لم يصح البيع في الماء وفي القرار قولا تفريق الصفقة وقوله بعد ذلك بنحو أربعة أسطر ولو باع جزأ شائعا من البر أو القناة جاز وما ينبع مشترك بينهما أم لا يقتضى ذلك صحة ما ذكر. وإذا قلتم ان قوله وفي القرار قولا تفريق الصفقة يرجح صحة بيع القرار فقط في الصورة المذكورة فهل يكون المشتري مستحقا للماء النابع به لكونه تابعا في ملكه كما يؤخذ من المسئلة الثانية وأيضا فهل التعبير في مكتوب الشراء عن الحصة المبيعة من القرار بقوله الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية محل بالتابع أو بالحكم به أم غير محل بذلك لا مكان تأويلها بما يصححها (فأجاب) رضى الله عنه قد استفتى شيخ الاسلام السراج البلقيني عن هذا السؤال بعينه فلم يصرح فيه نفسه بشيء ويأنه ان الجمال بن ظهيرة قال في سؤاله له العيون التي بمكة المشرفة وغيرها من بلاد الحجاز لا يعرف الذى ينبع منها غالبا وإنما يجري في مجار الى أن يبرز من الارض التي يسقى منها ويتبايعونه بالليالي والايام والساعات يشتري الشخص من آخر ساعة من النهار الى الليل بثمان معلوم ويتصرف فيها فهل يصح هذا وبملكه ثم قال السائل بعد أسطر وجرت عادتهم بأنهم يكتبون اشترى فلان من فلان ساعة من قرار كذا فهل ذلك معتبر أم لا فأجاب البلقيني رحمه الله تعالى وأطال ومع ذلك فلم يصرح في جواب السؤال الثاني بشيء يخصه في النسخة التي رأيتها الآن وإنما أجاب في الحقيقة عن الاول فقط وعبارته بعد فرضه الكلام في ملك محل النبع والجرى وأما شراء الماء المذكور ساعة من النهار أو الليل فهذا لا يصح لجهالة المبيع وبعد فرضه الكلام في ملك الثاني فقط اذا صدر بيع في هذه الصورة على الماء الكائن في الارض فلا يصح لانه غير مملوك لصاحب الارض ثم قال وما ذكره في السؤال من أنه لا يعرف الاصل الذى ينبع منه غالبا جوابه أنه لا يصح بيع الماء في هذه الصورة لانه غير مملوك والتابع الواقع بالليالي والايام والساعات كله غير صحيح لانه لم يصادف ملكا للبائع في ذلك ولا يملك المشتري شيئا من ذلك ولو فرعنا على التصحيح أن الماء يملك فانه ليس هنا سبب يقتضى ملك الماء اه فهو مطلق لعدم صحة بيع الماء المقدر بساعة مثلا وغير متعرض لخصوص ما إذا بيعت ساعة مثلا من قرار كذا وان أكد بكل لان تعليله بعدها صريح في ان الفرض ان المبيع هو الماء من غير تعرض للمقدار وهذا الفرض لخصوص فيه تعرض للمقدار والزمان معا فما المعبر منه كما اشار اليه السائل فلم يجب عن هذا الخصوص بشيء وإنما اجيب بكلام مطلق لا يحتاج به في مثل ذلك وعلى تسليم شموله له فهو متوقف على تقدير مضاف بعد من اى من ماء كذا إذ لا يظهر القول ببطالان البيع في هذا الفرض لخصوص الا بتقدير ذلك المضاف وهو غير لازم اذ اللفظ كما يحتمل تقديره فيبطل يحتمل عدم تقديره وارتكاب مجاز فيه فيصح بان يراد بالساعة الجزء بدليل قوله من قرار عين كذا لان من هنا للتبعض لا غير كما لا يخفى ومن التبعية صريحة في اتحاد ما قبلها مع ما بعدها مفهوما وحقيقة فهو قرينة ظاهرة في أن المراد بالساعة الجزء اذ لا يقال ساعة من محل كذا الا بارتكاب ذلك التجوز وإذا دار الامر بين تصحيح لفظ بتجاوز من غير تقدير مضاف وباطاله بتقدير محذوف كان تصحيحه أولى من ابطاله لوجهين أحدهما ان احتمال الصحة مقدم على احتمال البطلان كما يصرح به قاعدة أن القول قول مدعى الصحة غالبا عملا بأن الظاهر في العقود التجارية بين المسلمين الصحة وان كانت خلاف الاصل الثاني ان المجاز أولى من الاضمار على قول قال به كثيرون

والثمرة المبيعة على الشجر قبل أو ان الجذاذ قال الاسنوى وتقييده بما قبل الجذاذ يشعر بان دخول وقت قطعها يلحقها بالمنقولات وهو متجه اه وقال الاذرعى لم يتعرض غير الشيخين لهذا القيد وينبغي أن يلتفت على أن مؤنة الجذاذ على من تكون وقال البلقيني لافرق بين أن يبيعها قبل أو ان الجذاذ أو بعده خلافا لما في الروضة من التقييد بما قبل أو ان الجذاذ فانه يلزم على هذا أن الثمرة المبيعة في أو ان الجذاذ يكون قبضها بالقطع وليس الامر كذلك ولو كان كذلك لما قال الشافعي في الجديد ان الجوائح من ضمان المشتري ولا فرق فيه بين أن تبلغ أو ان الجذاذ أم لا فدل على أن قبض الثمار بالتخلية مطلقا فقد حكى الراعى في المسئلة ثلاث طرق أظهرها أنه على قولين والثاني القطع بانها من ضمان المشتري والثالث القطع بانها من ضمان البائع لانها لما شرط فيها القطع صار قبضها بنقلها اه لكن ما ذكرته يدل على أن التعايل ليس محل وفاق (سئل) عن اشترى نخلا في خلية وكان مربيا وتسلمه بغير نقل من الخلية هل يكفي ذلك أم لا وإذا لم يكف فاستمر

مدة فملك النحل بالبرد فهل
ينفسخ العقد فيه ويرجع
المشتري بشمنه والبايع بقيمة
النحل كالوقبض ما اشتراه
مكيلة جزافا وهل اذا تلفه
يكون قابضاً له ويستقر
عليه الثمن وإذا تلف عند
لا يستقر كذا ذكر أولاً
يكون حكم التلف والاتلاف
واحداً (فاجاب) بانه
يكفي ذلك في قبضه اذ الرجوع
في حقيقته الى العرف
والنحل مما لا ينقل عادة
لغيره فصار كالثمره المبيعه
على الشجر وكالسفينة
الكبيرة في البراذ القبض
في كل منها بالتخليه (سئل)
عن الخيار الذي يثبت
للمشتري فيما اذا عيب
المبيع اجنبي قبل القبض
هل هو على التراخي كما اذا
أُتلفه الاجنبي قبل القبض
وإذا قاتم بانه ليس على
التراخي فما الفرق (فاجاب)
بان خيار المشتري اذا
غيب الاجنبي المبيع على
الفور وكذا في اتلاف
الاجنبي قبل القبض على
الراجح خلافاً للفقهاء (سئل)
عن المعتمد فيما لو باع
مؤجلاً وحل قبل التسليم
هل له الحبس أم لا (فاجاب)
بان المعتمد عدم جواز
الحبس وما نسب للنصر
بانه من تخريج المذني (سئل)
عمال ونقل المبيع بغير اذن
البائع وخرج المبيع مستحقاً
هل للمالك مطالبته أم

وعلى الاصح من أنهما سياتن لاحتياج كل منهما الى قرينة فالمجاز هنا أولى عملاً بقاعدة أن تصحيح
اللفظ حيث أمكن أولى من ابطاله وقد عولوا على ما دلت عليه من التبعية في بعض مسائل
الصرة ولم ينظروا لاحتمال أنها لا ابتداء الغاية أو بيان لمفعول محذوف الا على بحث لبعض
المتأخرين قيده بما أراده فليعمل عليها هنا كذلك اذا تقرر ذلك فالذي دل عليه كلامهم أن
المتبايعين ان أرادا بقولها ساعة أو ساعتين من قرار كذا جزءاً معيناً من المجرى المملوك صح البيع
نظير ما ذكره في مسائل منها بيع ذراع من أرض مع ارادة الشيوخ أو التعيين ولم ينظروا
الى أن الشيوخ لا يفهم من مطلق الذراع الا بتأويل ومنها البيع بثلاثة آلاف الا ما يخص الفا
أو دينار الادرها وأراد الاستثناء من القيمة المعلومة بل مسئلتنا أولى بالصحة من هذه لان ما أراده
فيها يدل عليه ظاهر قولهما من قرار عين كذا وما أراده بالاستثناء لا يدل عليه ظاهر اللفظ بل يدل
على خلافه وتخيل فرق بين المبيع والثمن بانه غير مقصود لذاته ولذا جاز الاستبدال عنه بخلاف
المبيع غير مؤثر لان الارادة لها تأثير في المبيع أيضاً كما قالوه في مسائل الذراع والصاع وغيرهما
فاناطة الحكم بها لاتنافى قاعدة لذاته وانما لم يكتب بالنية فيما اذا كان في البلد نقود مختلفة القيمة
ونوباً أحدها لان اللفظ هنا وهو قوله بعشرة مثلاً لا دلالة له على شيء وضعاً ولا قرينة فلو أثرت النية
معه لكان فيه اعمال لها وحدها وهو ممتنع فيما ذكره شرط وأما في مسئلتنا فهو دال على المنوى
باعتبار ما قرناه وما سنقرره فليس فيها اعمال للنية وحدها بل بما دل عليه اللفظ الموافق لها وإن
أرادا بذلك مدلوله الحقيقي مع تقدير ما بطل البيع وان لم يريد شيئاً فان اطردي في عرفهما التعبير
بالساعة في مثل هذا التركيب عن الجزء المعين من القرار المملوك صح البيع أيضاً كما يصرح به قول
المجموع رداً على صاحب البيان ومن تبعه اذا عبر بالدراهم عن الدينار صح لانه يعبر بها عنها مجازاً
كقولك في عشرين درهما مثلاً هذه دينار اذا كان ذلك هو صرفها أي هذه صرف دينار فهو من
مجاز الحذف اه ويؤيده تصريحهم في الثمن عند اطلاقه بحمله على المتعارف بينهم ولو غير نقد ومن
ثم قال ابن الصباغ لو قال بعثك هذا بعشرة أثواب وأطلق وكان لهما عرف انصرف اليه كالتقدين
اه واذا ثبت ان للعرف تأثيراً في تخصيص المطلق في البيع به ثبت ما قلناه هنا من الصحة اذا أطلقا
واطردي عرفهما كما ذكر وان أطلقا ولم يطردهما بذلك عرف فهذا هو محل النظر والتردد والقاعدتان
السابقتان قاعدة مدعى الصحة وقاعدة ان تصحيح اللفظ أولى من ابطاله ما أمكن يرجحان الصحة
ايضاً وبعضها قول الموثق مستكملاً لشرائط الصحة وال لزوم ان كان ممن يعول عليه في ذلك نعم ان
أطلقا واطردي عرفهما بان المراد بذلك مع الباء مقدراً بزمان لم يبعد القول باليطان حينئذ ولو اختلف
الزاويان في الارادة صدق مدعى الفساد نظير ما قالوه في الذراع لكن لا يتأتى هذا هنا لحكم الحاكم
المستلزم لثبوت موجب الصحة عنده من حيث الصيغة بناء على ما قاله السبكي وغيره والحاصل ان حكم
الحاكم لا ينقض الا بعد تحقق موجب نقضه واما مع عدم تحقق موجب فلا يمكن القول بنقضه كما يصرح
به كلامهم وقد ظهر مما قررته ان موجب النقص لم يتحقق وان هذا اللفظ له احتمالات بعضها صحيح
وبعضها باطل ومع ذلك فلا نبطله الا اذا تحققت ان ذلك الاحتمال الباطل هو المراد ولم تتحققه ولا
ينافي ما تقرر قولهما جميع الحصص السقية التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا لانا اذا فرضنا ان
المراد بالساعتين جزء معين من القرار المملوك او حملنا اللفظ على ذلك لما مر صرح تسمية ذلك الجزء سقية
لانه سببها ويدل عليه قول الموثق بما للحصص المذكورة من حق قرار العين المذكورة الخ فان
قلت القرار المذكور اولاً هو المقرر المذكور ثانياً والعبارة تقتضي تغايرهما وان حصص السقية غيرهما
قلت لا تقتضي ذلك لان قوله ومقرها وما بعده معطوف على قوله المقرأي حق من حقوق المقر والمقر

والمراد بحقهما غيرهما كما هو واضح وغاية ما فيه ان الموثق تفنن فعبر بالقرار ثم عبر ثانيا عنه بالمقر
وأعاده مختلفا لفظه مع اتحاد معناه لبيان شمول البيع لجميع حقوقه وقول الموثق ومن ماثها الجارى
بها الخ صريح في أن المراد بالساعتين جزآن من القرار كما قررناه ويدل له التعبير بالسقطة اذ هي فعيلة
بمعنى فاعلة أى ساقية اذ الساقية اسم للقرار لالبناء وما ذكر في السؤال عن الروضة لا يقتضى صحة
البيع فيما ذكر الا بالتقدير الذى ذكرناه وان المراد بالساعة الجزء او أنها محمولة عليه عند الاطلاق
على أن كلام الروضة قد تناقض في ذلك في مواضع ثلاثة أو أربعة وقد بينت الجمع بينها في جواب
بعض أسئلة وردت من حضرموت مع الرد على البلقيني في اعتراضاته عليها في جوابه السابق بعضه
وحاصل ما تجتمع به عباراتها ان المملوك ان كان محل النبع والقرار الذى يجرى فيه منه الى الاراضى
فان وقع البيع على ذلك كله أو جزء شائع منه معين صح وجرى في دخول الماء الموجود عند
البيع ما قرروه في باب الاصول والثمار وان كان المملوك هو القرار الذى هو القناة دون محل النبع
فان ورد البيع على القرار صح أيضا ولكن لا يدخل الماء لانه في هذه الصورة غير مملوك له وانما
يدخل في ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب ومراد الروضة بعدم الصحة في الماء في الصورة
التي أجرى فيها خلاف تفريق الصفقة لانه لا يصح بطريق الملك الا في الارض دون الماء فانه انما
يصح فيه بطريق الاستحقاق ومن ثم صرح فيها قبل تفريق الصفقة بصحة البيع فيها أى في
الارض بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق النبع والاستحقاق ولا تناقض بين كلاميهما خلافا
لمن ذاته نعم المشكل انما هو اجراء خلاف تفريق الصفقة في القرار وقد يجاب عن هذا بأن فائدة
اجرائه حتى يبطل في الماء الرجوع بما يقابل بجزء من الثمن لانا ان قلنا بالصحة فيه ففى بطريق النبع
والاستحقاق وما كان كذلك لا يقابل بجزء من الثمن فاذا قوبل به اقتضى ذلك بطلان البيع فيه
وفي الارض على الضعيف وفيه وحده على الصحيح فاتضح وجه جريان الخلاف في الارض وان
أجريناه فيها وقلنا بالبطلان في الماء فانما هو من الحيشة التي قررناها آنفا والكلام كما علم بما تقرر
في محل قرار الماء المملوك دون محل نبعه لان ملكه لا يستلزم ملك الماء بل يكون المالك أحق به
وأما محل نبعه مع قراره المملوك كل منهما فيصح البيع فيهما فتأمل ذلك فانه مهم ومن ثم اضطربت
فيه الافهام وكثرت فيه السقطات والاهام فان قلت ينافى ما تقرر من الجواب قول جمع ردا لما في
الروضة مالا يجوز بيعه اذا كان مجهولا ويصح مع غيره بطل البيع في الجميع بناء على أن الاجازة
بالقسط والقسط غير ممكن للجهاة قلت انما يتضح ردهم ان لو سلمنا لهم دعوى الجهاة بالقسط
وهي غير مسلمة فقد قال جمع في نحو الخلل والخز والشاة والكلب أو الخنزير ان الباطل يقوم عند
من يرى له قيمة كاهل الذمة فكذلك الماء هنا يقدر عند من يرى له قيمة ويصح بيعه مطلقا وهم
المالكية وعلى المعتمد من ان ذلك يعتبر بما يشابهه كالخل والعتر فكذلك يعتبر الجارى هنا بما
يشابهه فيقدر راكدا ويوزع الثمن عليه مع الارض فان قلت وماحكم عيون مكة هل هي مملوكة
لاربابها قرارا ومنبعا أوقارا فقط قلت بل قرارا ومنبعا كما يصرح به قول الروضة واصلا لو صادفنا
نهر ايسقى منه أرضون ولم ندر أنه حفر اى فيكون مملوكا او انخرق اى فلا يكون مملوكا حكما بأنه
مملوك لانهم اصحاب يد وانتفاع اه على ان مانحن فيه اولى بالملك من صورة الروضة لان صورتها
ليس فيها قرينة على الملك غير وضع اليد وهنا مع وضعها قرينة اخرى وهي بناء تلك العيون الذى
هو صريح في ملك الباني لمحل ذلك البناء فان قلت كيف يصح البيع في تلك العيون منبعا وقرارا مع
عدم رؤيتهما قلت أما ماتحت الارض من مجرى العين وذيلها فلا يشترط رؤية جميعه لتعذره كسلاس
الجدار كما بحث من عدم اشتراط رؤية المستتر في ذى الوجين وان سهل بالفتق وانما الذى يشترط

ليس له مطالبته (فأجاب)
بأنه متى نقل المشتري المبيع
بغير اذن البائع ثم خرج
مستحقا كان للمالك مطالبته
به لو وضع يده عليه (سئل) عن
رهن المبيع قبل قبضه هل هو
صحيح أم لا (فأجاب) بأنه
باطل قبل قبضه صحيح بعده
(سئل) عن قول الشيخ ولى
الدين في شرح البهجة من هذا
الباب ومن بيت لبائع الى
ثان أى منه فان نقله اليه
بغير اذنه لم يجز له التصرف
فيه لكن يدخل في ضمانه
قال السبكي في باب الغصب
ولا يكون غاصبا قطعاً حتى
لو خرج مستحقا ليس للمالك
مطالبته وقال هنا لا ينتقل
ضمان العقد اليه لكنه
يدخل في ضمانه حتى يطالب
به اذا خرج مستحقا لوضع
يده قال وعبرة البغوى
والرافعي غير صريحة في
ضمان العقد في أنه المراد وما
صرحت به من أنه المراد لم
أره منقولاً لكن فهمته من
فقه الباب واطلاق المنهاج
ظاهر فيه اه فهل قول السبكي
هنا وفي باب الغصب متناقض
أم محمول أفيدوا الجواب
مبسوطا (فأجاب) بأن
كلام السبكي هنا وفي باب
الغصب متناقض بلا شك
ولا يمكن الجمع بينهما
والمعتمد منهما ما ذكره هنا
(سئل) عن قول ابن الرفعة
ان القبض لا يجب في القسمة

رؤيته منها ما يختلف به الغرض أخذنا من أن البئر لا يشترط رؤية جميعها بل ما يختلف به الغرض منها عند أهل الخبرة من جذرائها ونحوها وأما القناة الظاهرة فلا بد من رؤيتها جميعها بأن يحبس الماء عنهما ولا يكفي رؤيتهما من ورائه وإن كان صافيا ثم رأيت البلقيني تعرض لما في السؤال فقال وما جرت به العادة في مكة شرفها الله تعالى من أنهم يكتبون اشتري فلان ساعة من قرار عين كذا غير صحيح ولا معتبر وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع اه وهو غير مناف لما ذكرته من وجوه منها أنه أطلق عدم الصحة ولم يبين مدلول ذلك اللفظ ولا ما فيه من الاحتمالات ونحن قد فصلنا احتمالاته وبيننا كل واحد منها وما يدل له من كلام الأئمة فلا ينافي إطلاقه تفصيلنا بل يتعين حمل الإطلاق على الوجه الباطل الذي قدمناه وهو ما إذا أراد أن المبيع الماء مقدرا بزمن أو إطلاقا وعرفهما ذلك ومنها أنه لم يبين لما ذكره دليلا ونحن قد بينا لما ذكرناه أدلة من كلامهم سيما ما قدمناه عن مجموع النووي وعن ابن الصباغ ولا يسع البلقيني أن يقول إذا أراد بالساعة جزأ معينان القرار المملوك يبطل البيع لأنه حينئذ يكون مخالفا لصريح كلام أئمتنا من غير مستند بل لا يسعه أيضا أن يقول بالبطان إذا طرد عرفها بالتعبير بالساعة من القرار عن الجزء المعين من القرار المملوك لمخالفته لصريح كلامهم الذي قدمته عن المجموع وغيره واذ ثبت أنه في هاتين الحالتين ملزوم بالقول بالصحة فلا يستدل بكلامه على بطلان حكم الحاكم لما قدمناه أن حكم الحاكم يسان عن النقض ما أمكن وأنه لا يصار انقضاه إلا إذا تحققنا موجب نقضه ولا يتحقق موجب نقضه في هذه الصورة إلا إذا ثبت أنها أراد بالساعة من القرار حقيقة من مائه أو من القرار نفسه وهو غير ملوك وأما إذا لم يثبت ذلك فلا يمكن القول بنقضه كيف وله احتمالات بعضها صحيح وبعضها باطل ولم يثبت وجود ذلك الباطل ومنها أن قول البلقيني وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع صريح في أن سبب البطلان في ساعة من قرار كذا ليس هو ذكر الساعة فحسب بل عدم إيراد البيع على غير محل النبع وهذا غير صحيح لتصريحه هو وغيره بصحة بيع الجزء من القرار المملوك وإن كان غير محل النبع فإن قلت ما وجه صريح قوله وطريق البيع الخ في أن سبب البطلان ما ذكر قلت وجه ذلك أنه إذا كان السبب هو ذكر الساعة من قرار عين كذا لم يكن قوله وطريق البيع الخ ملائما لما قبله ولا مرتبطا به فإن البيع أن وقع على محل النبع أو غيره هو في ذلك سواء فكيف مع ذلك يقول وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع والحاصل أن ما ذكره هنا ينافيه ما قدمه نفسه أول جوابه وهذا مما يضعف كلامه وبوجب عدم اعتماد إطلاقه البطلان ويبين أن الحق ما فصلناه وقلناه وإن كنا معترفين بنقص مقامنا عن مقامه إلا أن الحق أحق أن يتبع على أنه الحق رحمه الله كان في أكثر أحواله غير متقيد بكلام أئمة مذهبه لوصول مرتبته من مرتبة الاجتهاد بل لاقتضاها كما قاله تليذه الولي أبو زرعة ويؤيد ذلك أنه جرى في جوابه هذا على مخالفة الروضة في أمكن كثيرة والحق فيها ما في الروضة كما بينته في جواب غير هذا واشتد إليه فيما مر من مخالفته لما فيها قوله بصحة بيع الماء الجاري وهذا ادل دليل على أنه لم يرد بإطلاقه البطلان في ساعة من قرار كذا إلا إذا كان المراد الماء وحده وإن المراد بالساعة مفهومها الحقيقي والله أعلم ﴿وسئل﴾ رضي الله عنه في قضية شرعية وقع لها مستند شرعي ملخص مضمونه بعد أن اذن الحاكم الشرعي لفلان الفلاني في شراء البيع الآتي ذكره فيه لنفسه ولبقية ورثته والده محاجير الشرع الشريف إذا شرعا اشترى المأذون له المذكور من فلانة الفلانية جميع الحصص السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية في الوجبة المعروفة بكذا وعدة وجاب العين المذكورة أربع عشرة وجبة كل وجبة اثنتا عشرة ساعة كل ساعة قيراطان كبيران بما يجب للحصة المذكورة من حق من

لأنه لدفع الضمان والقسمة لاضمان فيها فلا يجب فيها فيها التحويل مع قول الروضة في أثناء أحكام المبيع قبل قبضه أنه إذا باع نصيبه بعد القسمة وقبل القبض صح إذا كانت القسمة أفرزا فإن قضية كلام الروضة على أنها إذا كانت يباع لا يصح البيع قبل القبض وإن الرفعة يقول لا يشترط التحويل وإن قلنا أنها يبيع على أنه قال في الروضة آخر باب قبض المبيع عنه المتولى وبجواب طالب القسمة إليها قبل القبض وكلام ابن الرفعة نقله عن الناشري فإن ظاهره على أن القسمة وإن كانت يباع لا تمنع قبل قبض المبيع وهو أيضا بظاهره يعارض ما رعاها وعن ابن الرفعة فهل كلام ابن الرفعة في قسمة مشترك غير مبيع حتى لو وقعت القسمة وصار لكل نصيب ثم تلفت الانصباء أو بعضها لاضمان لا حد على أحدا لا وإذا قلنا إن صورته هكذا عارضه كلام الروضة في الموضع الأول كما مر وكلامها أيضا في الموضع الثاني لأنه يقتضي إذا كان المشترك مبيعا أنه يصح قسمته قبل القبض وقد يكون يباع وكيف يصح البيع قبل القبض بينونا صورة كل كلام من هذه المواضع فإنه يتراءى أنها متعارضة (فاجاب)

الرفعة ومقتضى كلام
الروضة فالقصة لا ضمان
فيها وإن كانت بيعاً ومقتضى
كلام الروضة أنه ليس له
بيع ما صار له فيها من
نصيب صاحبه قبل قبضه
لضعف ملكه ولا ملازمة
بين عدم الضمان وصحة
البيع فإن بيع ما لم يقبض
يبطل في مسائل كثيرة
مع انتفاء الضمان فيها وقد
علم بما ذكرته أن كلام
ابن الرفعة ليس مقصورياً
على قصة مشتركة غير
مبيع وما وقع في السؤال
بقوله وإن ابن الرفعة يقول
لا يشترط التحويل وإن قلنا
أنها بيع ليس في عبارته
السابقة ما يقتضيه والله
تعالى أعلم

باب التولية والاشراك
والخاطئة والمراجعة

(سئل) عن اشترى بعرض
وقال قام على بكذا وقد
وليتك العقد بما قام على
أوولت المرأة في صداقها
بلفظ القيام أو الرجل في
عوض الخلع هل يصح أو لا
(فاجاب) نعم تصح التولية
إذا أخبر بشرائه بالعرض
وبقيته معا وبقيامه عليها
بكذا وهو مهر مثلها وعليه
بكذا وهو مهر مثل مطلقته
(سئل) عن قول ابن المقرئ
في باب المراجعة ولو ادعى
علم المشتري حلقه يمين
العلم فإن نكل حلف هو
ويثبت للمشتري الخيار

حقوق العين المذكورة ومقرها ومهرها وشعوبها وذيوها وبجاري مائها ومن مائها الجاري بها يومئذ
من فضل الله تعالى اشتراء صحيحاً شرعياً مستكملاً لشرائط الصحة والازوم بضمن جملته كذا وثبت ذلك
لدى الحاكم الآذن المشار إليه وحكم بموجبه فهل البيع المذكور على هذا الوجه صحيح أم لا وهل
الحكم باطلاله نقض لحكم الحاكم أم لا وهل حكم الحاكم في هذه المسألة متضمن للحكم بصحة
العقد أم لا وهل هذه الصورة مطابقة لما أفتى به الإمام البلقيني رحمه الله من بطلان البيع فيه أم لا
وهل ينقض حكم الحاكم شرعياً من أهل العلم والنظر في فروع الفقه وغيره بافتاء عالم مثله أو أعلى
منه أم يحمل حكم الحاكم على السداد ما أمكن (فأجاب) رضى الله عنه المبيع المذكور فيه تفصيل
وهو أنه يصح فيما إذا أراد العاقدان بالساعة جزءاً معيناً من قرار العين الذي هو محل النبع
أو الجرى المملوك أو لم يريداه لكنه عرفها حال العقد ويبطل فيما إذا أرادها جزءاً من الماء
الجارى والحكم باطلال البيع مطلقاً غير صحيح ونقض حكم الحاكم لا يجوز إلا أن تعذر حمله على
معنى صحيح وأما إذا لم يتعذر كما هنا فلا يجوز نقضه كما صرح به الأئمة منهم التاج الفزارى وجماعة
من أئمة عصره رداً على القاضي ابن خلكان لما خالفهم ثم رجع إليهم بل نقل الشيخان في الروضة
وأصلها عن الغزالي وأقره ان حكم المستقضى للضرورة إذا وافق مذهب الغير لا ينقض بناء على أن
له أن يقلد من شاء أى من الأئمة الأربعة وهو الأصح وحكم الحاكم المذكور متضمن للحكم
بصحة العقد كما صرح به السبكي وعبارته الحكم بالموجب صحيح ومعناه الصحة مصونة عن النقض
كالحكم بالصحة وإن كان أحط رتبة منه فإن الحكم بالصحة يستدعى ثلاثة أشياء أهلية التصرف وصحة
صيغته وكون التصرف في محله والحكم بالموجب يستدعى الأولين فقط وهما صحة التصرف وصحة
الصيغة انتهت واعتمدها الكمال السيوطي في جواهره والتنظير فيها أن سلم ليس لما يرجع لرد ما قاله
من تضمن الحكم بالموجب لصحة الصيغة كما هو ظاهر ولا ينافيها قول غيره في الحكم بالموجب أن صحيحاً
فصحيح وإن فاسداً ففاسداً لان معناه أن صح الشرط الثالث فصحيح وإن فسد لفقده ففاسد وأما الحكم
بصحة الصيغة فالحكمان متفقان عليها وعلى تسليم أن بينهما فرقا فتصرف الحاكم بالآذن وغيره في
قضية رفعت إليه وطلب منه فصلها حكم منه بالصحة فيها على ما فيه مما ليس هذا محل بسطه وليست
هذه الصورة مطابقة لما أفتى به البلقيني من كل وجه لان فيها زيادات منها حكم الحاكم وأذنه ففيها
قرائن دالة على أن المراد بالساعة الجزء ومنها قوله ومن مائها الجاري بها يومئذ وكل ساعة
قيراطان إذ المعنى معه التي قدرها قيراطان من قرار عين كذا وهذا مما لا يتخيل فقيه البطلان فيه
ومنها قول الموثق مستكملاً لشرائط الصحة والازوم على أن كلام البلقيني يتعين حمله على الحالة الثالثة
إذ لا يسعه القول بالبطلان في الأولين أما الأولى فلما تقر من دلالة اللفظ على ما اراده مع التصريح
بنظائرها في كلامهم وأما الثانية فالتصريح بنظيرها في شرح المذهب وغيره وقاعدة أن تصحيح اللفظ
أولى من إعماله وإن دعوى الصحة مقدمة على دعوى الفساد لان الظاهر في العقود الجارية بين
المسلمين الصحة يؤيد أن ما حملنا عليه كلامه وإذا تعارض حكم وافتاء فإن كان في صورة علم حكمها في
المذهب قدم موافقه وإن كانت في حادثة مولدة لم يتعرض لها أهل المذهب كصورة السؤال فإنا لم
نعلم للبلقيني فيها سلفاً ولا خلفاً موافقاً ولا مخالفاً فإن كان كل من المفتي والحاكم فيه أهلية الترجيح
والاستنباط لم ينقض حكم الحاكم لافتاء المفتي وإن كان المفتي أعلم وإن تأهل لذلك المفتي وحده
تعين على الحاكم الرجوع إليه والا تأتى في نقضه ما مر والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة) سئل
بعض المكين عن سؤال صورته رجل اشترى جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار
عين كذا بمر الظهران من أعمال مكة المشرفة فهل يصح هذا أم لا كما دل عليه جواب شيخ الاسلام

هل هو مبنى على ضعيف وهو ثبوت الزيادة عند اقامة الحجة أو تصديق المشتري وما فائدة قول الشيخين كذا أطلقوه وقضية قولنا ان اليمين المردودة كالاقرار أن يعود ما ذكرنا حالة التصديق فانا ولو قلنا انها كالينة كان الحكم كذلك لم تثبت الزيادة وثبت للبائع الخيار كما في شرح البهجة للشيخ زكريا (فأجاب) بأنه مبنى على الضعيف المذكور وفائدة قول الشيخين المذكور احالة الحكم فيه على ما ذكرناه فانها لم يذكر احكام اقامة الينة ليحيا عليه فظهر أن ما بحثناه جار على القولين (سئل) عن رجل أراد ان ياخذ ديناً بزيادة فجاء بعرض يملكه وباعه بنقد وتقابضا ثم اشترى العرض بثمان زائد الى أجل معلوم أو باع الدائن عرضاً يملكه للدين بثمان معلوم الى أجل معلوم ثم اشتراه منه باقل من الثمن الاول وتسلم المبيع فاذا حل الاجل فعلا مثل ذلك وهكذا فهل يصح ولا ربا وان تواطأ على ذلك وهل يسوى في ذلك بين مال اليتيم وغيره أم لا وإذا تبين بطلان البيع الذي وقعت فيه الزيادة بشرط فاسد كعدم الرؤية مثلا ولم يراضيا بعوضين فهل الزيادة الماخوذة ربا أم لا (فأجاب)

البقيتي فانه سئل عن مثل هذا وصورة ما سئل عنه قد جرت العادة بمكة أنهم يكتبون اشترى فلان من فلان ساعة من قرار عين كذا فهل ذلك معتبر أم لا (فأجاب) بأنه غير صحيح ولا معتبر وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع وحكم الماء قد سبق اه فهذا كالصريح في أن البيع في مسئلتنا غير صحيح وإذا كان كذلك فواجبه ولو أن مفتيا قال بالصحة في مسئلتنا نظرا الى أن المراد بالساعتين جزء من القرار على ضرب من الحجاز قياسا على بيع صاع من صبرة مجهولة الصيعان فهل له وجهه مع أن القرار الذي هو محل النبع غير معلوم ولا يعرف له أصل كما اشار اليه القاضي جمال الدين بن ظهيرة في سؤاله للبقيتي وما وجه القياس على الصبرة فأجاب بعض المكيين بما صورته افراد الماء الجاري من نهر أو بئر أو عين بالبيع غير صحيح كما صرح به أئمتنا للنهي عن بيع الماء وللجهل بقدره والحيلة فيمن أراد شراء ذلك ان يشتري القرار مثلا أو سبها منه فاذا ملك ذلك كان أحق بالماء. وإذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح للجهل بعين المبيع لاختلاط الموجود بالحدث ولعدم امكان تسليمه شرعا وقولهم مثلا اشترى فلان ساعة أو ساعتين من قرار عين كذا لا يراد منه فيما أعلم في العادة بمكة الا بيع الماء مقدرا بزمن ولهذا أفتى شيخ الاسلام البقيتي في صورته التي سئل عنها بعدم الصحة ولا ينافي عدم الصحة في مسئلتنا قوله من قرار لانه يبان محل المبيع فهو وصف لما قبله متعلق بمحذوف وأما احتمال ان يراد بالساعتين جزآن من القرار وكون من قرار ظرفا لغوا ومن التبعيض فهو وان أمكن لكن لا يخفى أن جعل للزمان الذي هو عرض غير قار جزأ من القرار الذي هو جسم قار مع ما بينهما من التنافي بعيد جدا ينبو عنه اللفظ لاسيما وصف الحصة بالسقية اذ السقية هي الماء لا الجزآن من القرار بل الوصف المذكور قرينة ظاهرة عند من له أدنى تأمل في ان المبيع هو الماء المقدر بساعتين وعلى تسليم ارادة ذلك وقطع النظر عن استعمال اللفظ فيما يراد منه عادة فالبيع غير صحيح أيضا لكون القرار غير مرئي بل ولا يملك ولا يعرف له أصل كما ذكره عالم الحجاز في زمنه في سؤاله لشيخ الاسلام البقيتي وصاحب البيت أدري بالذي فيه وأما القياس على بيع الصبرة فلا وجه له فيما ظهر لي اه جواب هذا المكى فهل هو صحيح أو فاسد وما وجه فساد مبينا مبسوطا ليحفظ النفع بذلك (فأجاب) والله الموفق للصواب ذلك الجواب اشتمل على وجوه من الفساد والميل الى داعية التهور والعصية والعناد ويان ذلك أن قول هذا المجيب والحيلة فيمن أراد شراء ذلك ان يشتري القرار يناقضه قوله فيما يأتي أن القرار غير مملوك وهذا تناقض صريح فانه حكم على القرار هنا بأنه يشتري وفيما يأتي زعم انه غير مملوك ولعل الموقع له في ذلك الذي لا يخفى فساد على صغار المتعلمين فساد النية فان قلت كلامه هنا على مطلق القرار وفيما يأتي على قرار عيون مكة قلت ان أراد ان مطلق القرار مملوك الاقرار عيون مكة فانها غير مملوكة كان ذلك أقبح في الخطأ لانه دعوى باطلة بلا مستند لها بل كلامهم صريح في ردها وان القرار تارة يكون مملوكا وتارة يكون غير مملوك وانه لا فرق في ذلك بين عيون مكة وغيرها على أن كلامه هنا صريح في أن مراده ما يشمل قرار عيون مكة وغيرها والا لم يصح قوله وإذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح وإذا كان كلامه يقضى بان المراد منه ما يشمل عيون مكة جاء التناقض وكان الحامل له على هذا التناقض غير مامرت الاشارة اليه انه لما لم يتحصل في القرار على شيء من كلامهم لان فيه شبه تناقض في الروضة وليس هو بمن له قوة على الجمع بين المتناقضات تكلم فيه برأيه فبدا له اول الجواب أنه مملوك يشتري وانه الذي تتم به الحيلة في استحقاق الهاء ثم بدا له آخر الجواب انه غير مملوك ومن هذا حاله ينبغي الاعراض عن كلامه لولا ما وجب من بيان ما اشتمل عليه من الاباطيل التي سترها ان شاء الله تعالى واضحة بحول الله وقوته وسياق بيان ان عيون مكة مملوكة عند زعمه عدم ملكها وقوله

بأن ما ذكر من البيع صحيح ولا ربا فيه ويجب رد الزيادة المأخوذة إذا تبين فساد البيع والله تعالى اعلم
 ﴿باب بيع الاصول والثمار﴾

(سئل) عن باع شجر سنط بشرط قطعه بعد يومين فلم يقطعه لسنة من الشراء أو سرق منه شجرة وعند قطعه كسر شجر البائع فهل يلزم مشتريه اجرة الارض والسقي مطلقا وما تكسر من الشجر ويلزم بئنه ماسرق منه (فأجاب) بأنه ان كان البائع طالب المشتري بالقطع فلم يقطع لزمته الاجرة والا فلا ولا يلزمه مؤنة السقي مطلقا وما انكسر من شجر البائع بسبب سقوط الشجر المبيع عند قطعه عليه فان علم المشتري انه يسقط عليه ضمنه والا فلا وما سرق من المبيع انفسخ فيه البيع وسقط من الثمن ما يقابله ان كان قبل التخلية والا فلا ضمان على البائع بسببه (سئل) عن قول صاحب الانوار من باع نصيبه من الثمر او الزرع الاخضر من شريكه أو من غيره مطلقا أو بشرط القطع يطل البيع هل هو معتمد أولا (فأجاب) بأن بطلانه مفرغ على رأى مرجوح وهو ان قسمة المشابهات بيع والراجح انها افرافصح البيع المذكور (سئل)

كان أحق بالماء خطأ أيضا لانه ان أراد بالقرار المنبع المملوك بطل قوله كان أحق بالماء لتصريحهم بان من يملكه ملك الماء او المنبع غير المملوك بطل قوله أن يشتري القرار وقوله كان أحق بالماء لان المنبع اذا كان غير مملوك لا يصح شراؤه ولا يكون أحد أحق بمائه كما صرحوا به أيضا وان أراد بالقرار المجرى تأتي فيه بعض هذا الفساد وما في قول البلقيني المذكور في السؤال ان يقع على القرار الذي هو محل النبع فتأمل هذا الفساد والتناقض الواقع لهذا المجيب في أقل من سطر على أن قول البلقيني الذي هو محل النبع مؤاخذه قدم في كلامه ما يفهمها كما سترها ان شاء الله تعالى واضحة في كتابي الذي وضعته في هذه المسئلة وسميته نزهة العيون في حكم بيع العيون واعلم أن الذي عبروا به في الحيلة ان يشتري القناة مثلا أو جزأ منها فيكون أحق بالماء وهذا تعبير صحيح ولما يظهر للمجيب فرق بينه وبين تعبيره بالقرار عبر بالقرار معتمدا على تعبير البلقيني به وفاته انه لما أخذ بعض كلام من كلام البلقيني وهو التعبير بالقرار من قرار العيون وبعضه من كلامهم وهو كونه أحق بالماء وقع في ورطة التناقض والاختلاف وهذا شأن من يلفق كلاما من عبارات من غير ان يتأمل ما يترتب على ذلك من التناقض والتخالف اذ القرار يطلق على المجرى وعلى المنبع المملوكين وغيرهما فان أريد به المنبع المملوك كان ملكه مستلزما لملك الماء كما صرح به البلقيني وغيره وان أريد به المجرى المملوك كان ملكه غير مستلزم لملك الماء ولكنه يكون سببا لكونه أحق به ولذا لما عبروا بالقناة ونحوها عبروا بأحقية الماء فلو تبعهم في التعبير بالقناة أو المجرى مثلا لسلم من هذا الورطة التي وقع فيها وقوله واذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح الخ غير صحيح لان ما قدمه لا يفيد عدم الصحة في مسئلتنا وانما الذي يفيد على زعمه ماسيد كره وقوله لا يراد منه فيما أعلم من العادة بمكة الا بيع الماء مقدرا بزمن يقال عليه كان هذا المجيب لم يطلع على آداب المفتي وقولهم ان المفتي لا يكتب على ما يعمله في الواقعة بل على ما في السؤال أو يقول ان كان كذا فحكمه كذا وان كان كذا فحكمه كذا فعلم أن جزم هذا المفتي بهذه الدعوى وترتيبه بقية جوابه عليها خطأ فاحش حملة عليه مزيد التعصب لصديقه الذي قال هو عنه أنه الزمه بالكتابة على هذا السؤال مع انه لم يسبق له كتابة على سؤال قط لمزيد ديانتهم وبحمد الله أئمة الدين متوفرون قائمون بحفظه وردع من عاند أو تعصب على انه لو فرض له تسليم ما قاله فالاحتجاج به هنا باطل لانه لا عبرة بالعادة التي يعلمها هذا الزاعم وقت كتابته وانما العبرة بالعرف الطرد حال وقوع البيع المذكور ولا يستدل بالعادة التي زعم وجودها الآن على وجودها في ذلك الزمن لان هذا من الاستصحاب المقلوب واظن انه لم يحط به ولا بشروطه اولا يستحضر ذلك والا كان من الواجب عليه ان يبين وجه تخريج ما زعمه هنا على تلك القاعدة وينظر هل تنتج له ما ذكره أم لا وبسط الكلام عليها سيملى عليك من كتابي نزهة العيون في بيع العيون وعلى تسليم ذلك كله وان العادة مطردة بما ذكره ففي أى كتاب من كتب الشافعية ان لفظ المتعاقدين اذا احتمل من حيث وضعه أمرين على السواء واقتضى العرف ترجيح احد اللفظين ونويا غيره يقدم العرف على ما نوياء سواء أكان الذي يقتضيه العرف مصححا أو مبطلا فان اتى هذا المجيب بنقل بذلك كان له نوع ما من العذر والا كان الخطأ اقبح لانه استدل بما يعمله من العادة ثم رتب عليه حكما لا مستند له وفي هذا كله من التقول على الدين ما نسأل الله الاعادة منه وما يبطل ما زعمه من العادة ما هو غير خاف عنه ولا عن غيره انه لا يوجد من اهل عيون مكة من يملك ماء مجردا عن القرار قط بل كل من ملك الماء ملك قراره بحيث ان ذيل العين ومجرها او منبعها اذا خرب وتنازع الشركاء في عمارتها عمروها على حسب ملكهم للماء ولو رفعوا الامر الى قاضي مكة او اميرها لحكم بينهم وهذا امر مشهور لا يخفى على احد وما يبطل ما زعمه من

لغير مشتريها الجاهل بها
فهل حل المشتري محل
البائع فلا تلزمه الاجرة قبل
القبض أو تلزمه مطلقا لانه
اجنبي عن المبيع قاله
البلقيني (فاجاب) بانه
ما قاله مأخوذ من تعليلهم
(سئل) عن باع زريعة
نيلة بشرط انها ان نبتت
كانت بالمسمى والافلاشيء
للبائع والمحج الى هذا
الشرط انه لا يتيمز مانبت
من زرعها فزرعها وسقاها
وأنفق على ذلك مالا ولم
ينبت فهل البيع باطل
فاذا يلزم المشتري أو صحيح
وهل المسئلة منقولة فان
بعضهم ذكر أن بعض
المانين ائق بانه يلزم
البائع جميع ما انفق من
اجرة الحرث والسقي وغيره
فهل ذلك معتمد وهل له نظير
من كلام الفقهاء (فأجاب)
بان البيع المذكور باطل
ويلزم المشتري مثل الزريعة
وهذه المسئلة داخلة في قول
الاصحاب ان المشتري شراء
فاسدا يضمن المبيع المثل
بمثله والمتقوم باقصى قيمه
وما ائق به أحمد الرسول
فيما اذا اشترى جبا على انه
ينبت فلم ينبت من انه يجب
على البائع اجرة الثيران
التي حرث عليها وجميع
الحسارة وثمان البذر الذي
قبضه مردود (سئل) هل
يدخل ورق الحناء والنيلة في
بيع شجرها أولا (فاجاب)

العادة أن بعض عيون مكة الآن خراب لا تجرى فيها ماء من منذ سنين كثيرة وقد أخبرني بعض
الثقات انه اشترى من هذه العين اجزاء وأن صورة مشتراها اشترى فلان ساعة من قرار عين كذا
فانظر الى ايقاعهم لفظ الساعة من القرار على عين لاماء فيها وهذا أدل دليل وأعدل شاهد على
بطلان ما زعمه هذا المجيب من ان العادة انه لا يراد الا الماء المقدر بزمان وقوله ولهذا ائق شيخ
الاسلام الخ يقال عليه يتعين حمل ما ائق به شيخ الاسلام البلقيني على ما اذا اراد بالساعة جزءا من
الماء اما اذا ارادها جزءا من القرار المملوك أو أطلقا واطرد عرفهما حالة العقد بان المراد ذلك
فلا يتخيل من له أدنى ذوق وفقه نفس الا الصحة فيهما أما الثانية فظاهر وقد ذكر لها نظائر في شرح
المهذب وغيره وأما الاولى فكذلك وقد ذكر لها نظائر في كلامهم وستمل عليك تلك النظائر جميعها
في نزهة العيون المشار اليه آنفا ومن نظائر الاولى قولهم لو قال بعثك بدينار الادرها فان اراد
الاستثناء من الملفوظ بطل أو من القيمة وعلت صح ومسلتنا اولى بالصحة من هذه لان الائمة اذا
عولوا على ارادتهما الاستثناء من القيمة التي ليست بملفوظة ولا في اللفظ ما يدل عليها وصححو العقد
بهذه الية مع مخالفتها لظاهر اللفظ بل لصريحه فالولى أن يعولوا على ارادتهما بالساعتين جزءا معينا
من القرار المملوك ويصححو العقد بذلك واذا اتضح لك ما ذكر من انه يتعين حمل كلام البلقيني
على ما مر علت خطأ من تمسك باطلاقة البطلان وزعم انه لا فرق بين أن يريد ذلك أولا ولا بين أن
يطرد عرفها بذلك أولا ولكن موجب ذلك الوقوف مع ظواهر العبارات وعدم الملصكة التي يقتدرها
الفقيه على تقييد المطلقات وتبيين المجملات وتزييف الهفوات أسأل الله أن يجعلنا أجمعين ممن رزق تلك
الملصكة وصحبه اخلاص ينجوه من كل هلكة آمين وقوله لانه بيان لمحل المبيع الخ يقال عليه ليتك لم تعرض
للكلام في ذلك فانه من متعلقات العلم الذي هو أعظم معلوماتك فاذا خلطت فيه كنت بالتخليط في غيره
أحق وأولى وبيان التخليط الواقع في ذلك انه ان عني بقوله لانه أى من قرار كذا بيان لمحل المبيع ان
من للبيان وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر التعبير بالبيان مع قطع النظر عما بعده لزم عليه فساد وهو
ان ما بعد من عين ما قبلها فيكون الماء عين القرار وهذا لا يقوله عاقل فكيف يحمل كلام العقلاء ومن
جملتهم المتعاقدان عليه وان عني به أن من بمعنى في أى الماء الذي في قرار كذا قيل له انما يتأق هذا
مع ما فيه من التجوز واخراج اللفظ عن موضوعه الحقيقي الى معنى آخر غريب غير مألوف منه الا عند
من شذوندر على مازعمته من أن المراد بالساعتين جزء من الماء وقد بان فيما مر بطلانه واذا بطل ذلك
بطل حمل من على في واتضح ما قلناه من بقائها على موضوعها الحقيقي وهو التبعض وان هذا هو
القرينة على استعمال الساعة بمعنى الجزء من القرار وقوله فهو صفة لما قبله يقال عليه ان أردت
أنه صفة لجمع أو للحصة تعين عليك عرفا واصطلاحا ان تعبر بانه حال لاصفة ولا يقال الحال وصف
في المعنى لان هذا م اعتناء لا يليق بمن يطلب منه تحرير العبارة والاثبات بها على مصطلح المحققين
من أهل فنه وليست أل في الحصة هنا لتعنيها مثلها في التميم يسبني كما لا يخفى على ذى ذوق وان
أردت انه صفة لقدرها أولساعتين نافي قولك انه يان لمحل المبيع وقوله متعلق بمحذوف يقال
عليه ان قدرته مفردا تعين ما ذكرناه من الحالية او جملة فكذلك ان أردت الجرى على قوانين
التحقيق ثمليت شعري ما الداعي الى هذا التكليف باخراج من عن ظاهرها وموضوعها واستعمالها
في معنى آخر غير مألوف عند من مر م وتعليقها بمحذوف محتمل والاعراض عن ظواهر تلك الالفاظ
بانواع من التكلفات لو كانت على عبارة سيويه لم تسلم لم تكلفها الا ان ضاق عليه النطاق وبلغت
روحه التراق فقال هل من راق تالله ما الداعي لذلك الاحبة حماية حرمة الصديق ولربما يكون سببا
لهوى الهوى به في كل مكان سحيق تاب الله علينا أجمعين آمين وقوله ظرفا لغوا كانه جاء به ليوهم

بانه يدخل ورقها في بيع
شجرها خلافا لما رجحه
بعض المتأخرين من عدم
دحول ورق الحناء فيه تبعا
لجزم الماوردي والرويانى
به وما جزم به مفرع على
رأى مرجوح (سئل) عن
قول الشيخ جلال الدين المحلى
وفهم المصنف ان التقيد
وحكاية الخلاف لما ولياه
فقط ما معنى ذلك وما نكتته
ومرجع الضمير في ولياه
(فاجاب) بان معنى ما ذكر
ان المصنف فهم من قول
المحرر وكذا الاجانات
والرفوف المثبتة والسلام
المسورة والتحتاني من حجرى
الرحى على اصح الوجهين
ان التقيد بالمثبتة راجع
الى ما وليه فقط هو الرفوف
لا الى الاجانات ايضا وان
قوله على اصح الوجهين
راجع الى ما وليه فقط هو
التحتاني من حجرى الرحا
لا الى قوله وكذا الاجانات
الخ (سئل) هل يدخل
في بيع الدار القفل
الحديد ومفتاحه أم لا واذ
قلتم بعدم الدخول كما هو
المنقول فما الفرق بينهما
وبين غلق الباب ومفتاحه
(فاجاب) بان عدم دخول
القفل الحديد ومفتاحه في
بيع الدار ظاهر اذ المنقولات
لا تدخل فيه وانما دخل فيه
الا على من حجر الرحى
ومفتاح الغلق المثبت لانها
تابعان لشيء مثبت (سئل)
هل يحصل بدو الصلاح

ان المراد باللغو عدم الاعتداد به والا كان يمكنه أن يجعله ظرفا مستقرا اذ تكلفه دون بعض
التكلفات التى مرت عنه وانما اطلت معه الكلام في ذلك وان كان الغرض ليس متوقفا عليه
تأسيا بالتاج السبكي فانه لما نقل عن القاضي أفضل الدين الخونجى حد التركة المشهور وبحث معه
بما زيف به حده قال وهذه صناعات جدلية حملنا على ذكرها على الخونجى حيث أحب أن
يستعمل في الفقه صناعته التى هى المنطق فاجبنا معارضته اه المقصود منه وقوله لا يخفى ان جعل
الزمان الذى هو عرض غير قار جزأ من القرار الذى هو جسم قار الخ يقال عليه تعجبا منه سبحانه
هذا هتان عظيم لانه اذا فرض احتمال أن يراد بالساعتين جزأ من القرار فكيف يتوهم مع ذلك
ان هذا فيه جعل الزمان جزأ من الجسم لانا اذا استعملنا الساعتين مراداهما الجزء للقارئ التى
بيناهما صار مدلولها الجزء من القرار وحينئذ فأى زمان جعل جزأ من جسم وكأنه ظن ان هذا
التوهيه يتم له وما درى أن الحدود الى الآن والله الحمد على غاية من الحفظ والاستقامة وأنه تعالى
لم يخل الارض من ائمة نقاد يميزون الزيف عن الجيد والخبيث عن الطيب ولا يخافون فى الله
لومة لائم بل الصديق بل الوالد عندهم فى الحق سواء فمن سخط فله السخط ومن رضى فله الرضا
وقوله اذ السقية هى الماء باطل صراح وانما هى لغة اسم لنبت فان اخذت من حيث مدلولها
لفظا كانت فعيلة بمعنى فاعلة أى ساقية وحينئذ تكون صريحة فى مدعانا اذ الساقية لغة محل الماء
الجارى وعلى كل تقدير فلا أدري ما الذى حمله على تفسير السقية بما ذكر نعم له حامل عليه أى حامل
مرت الاشارة اليه اذا تقرر ذلك علم ان السقية هنا ان اردنا بها معناها اللغوى كان استعمالها فى
الماء أوفى بحمله مجازا فلا يكون فيها دلالة لاحد الجانبين وان اردنا بها معناها الذى قررناه من حيث
النظر للفظ كانت صريحة فى مدعانا كما تقرر فان قال السقية عرفا اسم للماء قلنا عاد النزاع السابق
فى الساعة ولم يكن فيها دلالة أيضا لان محل النزاع لا يستدل به فبطل قوله بل الوصف المذكور
قريئة ظاهرة الخ وقوله لكون القرار غير مرئى يقال عليه قد ذكرت أولا الحيلة فى شرائه فكيف
يشترى وهو غير مرئى فانظر اى التناقضين تختاره وما يبطل قولك ما فى السؤال عن البلقينى
من أن طريق البيع أن يقع على القرار الذى هو محل النبع وقد ذكر هو محل النبع وقد ذكر
هذا طريقا لبيع عيون مكة بالذات لانها هى محط السؤال فعلينا من صريح كلامه انه لا يشترط
رؤيته ويؤيده ما صرحوا به فى البئر وأى فارق بين قعرها وما استتر من جدرانها بالماء وبين
المنع وما استتر من الجرى بالارض مما لا يمكن الاطلاع عليه بل هذا أولى بعدم اشتراط الرؤية
لانه لا يمكن رؤيته والبئر يمكن غالبا رؤية قعرها وجدرانها بنزع ماؤها فاذا لم يشترطوا رؤية
ذلك منها فأولى أن لا يشترطوه فى مسئلتنا واذ تقرر أن كلام البلقينى صريح فى عدم اشتراط الرؤية
وكذلك كلامهم فى مسألة البئر انضح بطلان قوله لانه غير مرئى وقوله ولا يملوك باطل صراح أيضا
فقى الروضة وأصلها لوصادفنا نهرا يسقى منه أرضون ولم يدر أنه حفر أى فيكون مملوكا أو انخرق
أى فلا يكون مملوكا حكما بأنه مملوك لانهم أصحاب يد وانتفاع اه وما نحن فيه أولى بالملك من صورة
الروضة لان صورتها ليس فيها قريئة على الملك غير وضع اليد وهنا مع وضعها قريئة أخرى أتم منها
وهى بناء تلك العيون الذى هو صريح فى ملك الباني لمحل ذلك البناء وقد قدم هذا المجيب الحيلة فى
 صحة شراء القرار وهذا مستلزم لملكه فرقع فى التناقض كما مر ذلك مبسوطا وقوله ولا يعرف له أصل
يقال عليه هذا باطل صراح أيضا لما علمته من عبارة الشيخين وان الجهل بأصله لا يمنع ملكه وقوله كما
ذكره عالم الحجاز الخ يقال عليه هذا كذب فان الجمال انما غالبا ومن اين لنا أن ما فى مسئلتنا من
الغالب على انه يقال له من ذا الذى سوغ لك أو لغيرك ان تأخذ كلام سائل ابرزه فى مقام السؤال

بعض حبه أم لا بد من حبة
كماثلوا به (فأجاب) بأنه
يكفى صلاح البسرة مثلاً إذ
يصدق به بد وصلاحها في
عبارتهم

(باب التحالف)

(سئل) عن اشترى شياً
وقبضه ثم رهنه وأقبضه
للمرتهن ثم ادعى فساد البيع
فهل تسمع دعواه أم لا
(فأجاب) نعم تسمع دعواه
للتحليف وتقبل بيئته إن لم
يكن قال هو ملكي والام
تسمع (سئل) عما إذا
اختلف المتبايعان في صفة
هل هي عيب هل تثبت
بعدل أو عدلين (فأجاب)
بأنه لا تثبت إلا بعدلين
(سئل) عما تحالف المتبايعان
ثم فسخ البيع والمبيع تألف
وهو مثلي فهل الواجب مثله
أو قيمته (فأجاب) بأن
الواجب مثله (سئل) عما
إذا قال البائع عند بيعه
الرقيق كان به عيب كذا
وزال ثم وجد المشتري
جنس الغيب المذكور
بعد مدة من وقت القبض
فهل يحتاج المشتري إلى بيئته
بعدم ذلك أو يكفي بقول
البائع عند البيع ما ذكر
بناء على أن الأصل بقاؤه
وعدم زواله وهل ذكر
الفقهاء مدة للاستبراء من
العيب حتى إذا وجد بعدها
بالمبيع شيء من جنس ذلك
العيب يحال على أنه جديد
(فأجاب) بأنه يحتاج
المشتري إلى بيئته شهدبان

وتجعله حجة على حكم شرعي سيما وشيخه البلقيني المسؤول قد رد عليه ما ذكره في سؤاله بكلام الروضة
وأصلها الذي قدمته بل لو فرض أن عالم الحجاز هذا صرح في تصنيف أو افتاء بخلاف ما دل عليه كلام
الشيخين صريحاً لم يلتفت إليه ولا يعول عليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله
عنه في بيع الناس إلا أن ماحقيقته على كل من المذاهب الأربعة وهل يلزم ذلك وهل يلزم بالنذر
في مذهب السادة الشافعية ولا يجوز للنادر أن ينقل المبيع ببيع أو غيره وهل يلحقه النذر أم لا إذا
نقله أفتونا مأجورين أثابكم الله الجنة (فأجاب) رضى الله عنه إن أريد ببيع الناس ما اعتيد من
أنهم يتفقون على بيع دين بدون ثمن مثلها وإن البائع إذا جاء بالثمن ردوا إليه عينه من غير أن يقع
منهم شرط في صلب العقد يفسده فالبيع حينئذ صحيح عند الشافعي رضى الله عنه وإذا جاء البائع
بالثمن تخير المشتري بين أن يقيله وأن لا يقيله لكن يبقى عليه ائتم الغش والغرور فإن البائع
إن علم أنه لا يقيله لم يكن يبيعه له بذلك ائتمن ومتى نذر المشتري بعد لزوم البيع أنه متى جاءه البائع بقدر
الثمن الذي اشترى به فسخ عليه البيع أو أن يقيله متى جاء طالباً للاقالة لم ينقعد النذر على الأوجه
من خلاف طويل وقع من جماعة من متأخري اليمن لأن ما التزمه ليس بقربة مطلقاً أما الفسخ
فواضح وأما الاقالة فإنها لا تكون ستة إلا في النادم ومن ثم لو علق النذر بالندم كان قال إن ندمت
في البيع المذكور وطلبت مني الاقالة فيه فله على اقالته فيه فينقعد النذر حينئذ وكذا لو قال
إذا ندمت فيه وطلبت مني الفسخ فيه فعلى فسخه فينقعد النذر أيضاً لأنه التزم به قربة فلزمه وهذا
يعلم الجمع بين من أطلق الافتاء بانقضاء النذر نظراً إلى أن اقالة النادم سنة ومن أطلق عدم
انقضائه محتجاً بأن النادر لا يستقل بالفسخ وإن طلب خصمه إذا عبر به فاطلاق الانقضاء محمول
على ما ذكرناه آخره وإطلاق عدمه محمول على ما ذكرناه أولاً ومتى علق النذر بصفة ثم باع العين
المندورة بها قبل وجود الصفة صح البيع كما أفتى به الشيخ تقي الدين الفتى وغيره وما في كلام البغوي
بما يخالفه ضعيف وفي المسئلة كلام طويل ليس هذا محل بسطه وبما يدل لذلك من المنقول أنه
لو قال إن شفى الله مريضى فله على عتقه ثم قال إن قدم زيد فعلى عتقه ففيه مقالات والراجح
انقضاء النذر الثاني بعد النذر الأول وأنه لو وقع أحدهما قبل الآخر حكم بعتقه عنده ولا نوجب
للاخر شيئاً وإن وقعاً معاً أقرع بينهما وحينئذ فيبيع العين التي تعلق بها النذر صحيح كما صح
النذر الثاني ووقع العتق عن السابق بجامع بقاء الملك للرقبة فيها فكما صح التصرف فيها بالنذر
الثاني فليصح التصرف فيها بالمبيع ونحوه لأن مأخذ الصحة بقاء الملك والتصرف فحسب فاندفع
ما يتوهم من أن ملخصها أن النذر قربة ويؤيد ذلك أيضاً أن المعلق عتقه بصفة يجوز وقفه ولا
يعتق لو وجدت الصفة بعد وقفه بناء على الاصح أن الملك في الوقوف لله تعالى هذا هو المنقول
من كلام الشافعي والأصحاب خلافاً للبغوي ومن تبعه والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه ما حكم
عطايا أرباب ولايات زماننا (فأجاب) بقوله عطايا الولاة قبلها قوم من السلف وتورع عنها
آخرون فيجوز قبولها ما لم يتحقق في شيء منها أنه محرم كمكس أو نحوه فلا يجوز قبولها وأما مع عدم
ذلك التحقق فالقبول جائز وأما قول الغزالي لا يجوز معاملة من أكثر ماله حرام فضعيف كما قاله
النووي في شرح المذهب بل المعتمد جواز معاملته والا كل مما لم يتحقق حرمة من ماله وإذا أكل
إنسان شيئاً فإن أنه ملك لغیره فهل يطالب به في القيامة قال البغوي إن كان ظاهره مطعمه الخير لم
يطالب به إلا كل وإن كان ظاهره خلاف ذلك أي كارباب الولايات طو لب أي لعدم عذره فلا ينبغي
الهجوم على أكل أموال الولاة وإن جاز ببقيد السابق بل ينبغي التنزه عنه حدراً من أن لا يكون
لهم فيطالب به إلا كل في الآخرة (وسئل) اشترى أمة ثم رهنها عند آخر ثم تقابل المتبايعان

هذا للعيب كان موجودا قبل قبض المشتري لان لفظ البائع المذكور ليس اعترافا بوجود العيب وقت البيع والاصل لزومه وعدم تسلط المشتري على رفعه والمرجع في عدم عود العيب إلى أهل الخبرة به (سئل) عما لو اشترى قماش مطويا ثم ادعى انه لم يره وادعى البائع انه رآه فهل القول قول المشتري كما في فتاوى شيخ الاسلام زكريا لان الاصل عدم الرؤية ام لا واذ قلتم بان القول قول المشتري فهل ذلك على ما رجحه الشيخان أم على غيره (فاجاب) بان ما أفتى به شيخنا حار على ما رجحه غير الشيخين وقد يقال وجه وجود الطي الذي لا تنأت معه الرؤية المعتبرة ولان الاصل عدم نشره فهو نظير ما لو اختلفا هل وقع الصلح على الاقرار أو الانكار حيث يصدق مدعى الانكار لانه الغالب وأما ما رجحه الشيخان فالقول فيها قول البائع يمينه اذا ادعى انه رآه قبل طيه أو مطويا طاقين وهو مما لا يختلف وجهه ككرباس لان اقدام المشتري على الشراء اعتراف منه بصحته اذ الظاهر ان الرشيد لا يقدم على بذل المال في مقابلة ما لم يره فاقدامه على الشراء مكذب لقوله (سئل) عما لو رآه قبل العقد ثم باعه وقال لم

فيها ثم أخذها البائع وانفق عليها مدة ظانا انها ملكه ثم بان فساد الاقالة بمقتضى الرهن السابق فانزعها المشتري واعطاها المرتين او لم يعطها له بان كان الرهن املك فهل يرجع عليه البائع بما أنفقه عليها لانه غره بسؤاله الاقالة منه مع رهنه اياها وجعل البائع بذلك ((فأجاب)) الذي أفتى به البغوى وأقروه ان من اشترى أرضا وعمرها وأدى خراجها أو عبدا وانفق عليه ثم خرج مستحقا كان عليه اجرة المثل ولا يرجع بالخراج ولا بالنفقة لانه دخل في العقد على ان يضمها ولا يرجع باجرة المثل اه فهذا ربما يؤخذ منه انه لا رجوع بالنفقة في صورة السؤال لكن الذي يتجه لى ان ذلك لا يتأتى فيها الا إذا قلنا ان الاقالة بيع لمساراتها لتلك حينئذ في علتها السابقة وهي انه دخل في العقد على انه يضمن النفقة ولا يرجع بها أما إذا قلنا بالاصح ان الاقالة فسخ فالذي يظهر انه يرجع بالنفقة لانه لم يوجد هنا عقد يقتضى انه يضمن النفقة ولا يرجع بها وانما الذي هنا انه بالاقالة ظن عودها للملك الاصل فانفق عليها بهذا الظن الذي هو معذور فيه فأثر له أن يرجع على المشتري بما أنفق لان المشتري هو الذي ورطه في ذلك بطلبه الاقالة منه مع فعله للرهن السابق على الاقالة المانع من صححتها ويشهد لما ذكرته من الرجوع بالنفقة في هذه الصورة ومن الفرق بينها وبين صورة البغوى السابقة ما في المذهب في باب الكتابة من ان السيد لو أنفق على قنه ثم بان ما يوجب عتقه رجع عليه بما أنفقه عليه لانه أنفق على انه عبده فهذه كمسئلتنا لانه ليس فيها عقد يقتضى انه بدخوله فيه وطن نفسه على النفقة وأنه لا يرجع بها وانما الذي فيها أنه أنفق بظن الملك الاصلى ثم بان ما يقتضى عدم ذلك الملك الذي ظنه كما قال في المذهب بالرجوع في مسئلته كذلك قلنا بالرجوع في مسئلتنا لما علمت من اتحادهما علة وجامعا فان قلت يمكن الفرق بينهما بأنه رجع في مسئلة المذهب لانه في باطن الامر أنفق على حر فلزم الحر ما أنفقه عليه لانه بأخذه للنفقة من السيد ملتزم لغرم بدله اذا بان انها غير لازمة له واما في مسئلتنا فانما انفق على جارية الغير بغير اذنه ونفقة العبد تسقط بمضى الزمان والسيد في باطن الامر لم يأخذها من المنفق حتى نقول انه بالاخذ يكون ملتزما لغرم البذل فافتراقا قلت لأثر لحد الفرق بل هو خيال لاتعويل عليه فقد صرح الاصحاب بما يطله حيث قالوا تسقط نفقة الحامل المطلقة باثنا لاسكنائها بنفى الزوج الحمل فان استلحقه رجعت عليه باجرة الارضاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها وان كان الاتفاق عليه بعد الارضاع لانها أدت ذلك بظن وجوبه عليها فاذا بان خلافه رجعت كما لو أدى ديننا ظنه عليه فبان خلافه يرجع به وكما لو أنفق على أبيه بظن اعساره فبان موسرا يرجع عليه بخلاف المتبرع ولا ينافى في رجوعها بنفقة الولد كونها لاتصير ديننا الا بفرض القاضي لتعدى الاب هنا بنفيه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما أكذب نفسه رجعت حينئذ اه فتأمل ما اشتمل عليه كلامهم هذا تجده صريحا في تزييف ذلك الفرق لانهم هنا جوزوا لها الرجوع بالنفقة على الولد مع سقوط نفقته بمضى الزمان وعالوا ذلك بتعدى الاب بالنفى مع عدم الطلب لها في ظاهر الشرع فلما أكذب نفسه رجعت حينئذ فرجوعها لما ذكر صريح في الرجوع في مسئلتنا بجامع أن المشتري متعد بفعل الاقالة مع سبق الرهن منه المقتضى لبطلانها والثاني لاتعدى منه بوجه ولم يكن له حال الاتفاق طلب على المشتري في ظاهر الشرع فلما بان تعدى المشتري وعدم تعدى البائع اقتضى ذلك الرجوع في مسئلتنا ايضا وكما انهم لم ينظروا في مسئلتهم الى سقوط نفقة القريب بمضى الزمان للملاحظ الذي ذكروه من تعدى الزوج وعدم تعدى الزوجة المنفقة كذلك لا ينظر في مسئلتنا الى أن نفقة الرقيق تسقط بمضى الزمان لوجود نظير ملحظهم المذكور في مسئلتنا وهو تعدى المشتري بفعله الاقالة مع ما قدمه من الرهن المقتضى لبطلان الاقالة ولتوريط البائع في الاتفاق فعلينا من كلامهم ان سقوط النفقة بمضى الزمان

أمكن ذلك كالأوصاف حال العقد هل يصدق بيمينه كالمو اشتري ثوبا مطويا وادعى عدم رؤيته أو ادعى وقوع الصلح على الإنكار أو لا ولو تبين حدوث وصف يزيد في قيمته قبل البيع فهل يثبت لبائعه الخيار ولو اختلفا في حدوثه فهل القول قول البائع أو المشتري (فأجاب) بأن القول قول البائع يمينه في عدم تذكره ويثبت له الخيار فيما حدث والقول قول المشتري يمينه في عدم حدوثه لأن الأصل عدمه وعدم تسلط البائع على رفع العقد بعد لزومه (سئل) هل يجري التحالف بين المتبايعين بعد قبض العوض وتلفه أم لا وهل هو جارٍ ولو في زمن الخيار خلافا لما في الروض أو لا (فأجاب) بأن التحالف جارٍ في كل ما ذكره والله أعلم (باب تصرفات الرقيق) (سئل) هل الأصل في الناس الحرية كما صرحوا به في مسائل كثيرة منها قولهم لو ادعى رق بالغ عاقل فقال أنا حر الأصل صدق بيمينه لموافقة الأصل وهو الحرية وعلى المدعى البينة إذ ليس معه أصل يعتضد به (سئل) هل يتناول إذن السيد لعبده في التجارة الاقراض أم لا (فأجاب) بأنه لا يتناول (سئل) عن

أمر طردى لا تأثير له في الفرق فلا يجوز النظر إليه ولا التعويل عليه لما يلزم على اعتباره من مخالفة ذلك لصريح كلامهم الذي ذكرته وتأمل أيضا قولهم المذكور لو أنفق على أيه يظن اعساره فإن يساره رجع عليه فانه لو كان للسقوط بمضي الزمان دخل في منع الرجوع لم يرجع هنا وإن ظن اعساره لأن اتفاق الإنسان على نفسه يسقط بمضي الزمان أيضا فلو نظرنا لذلك لقنا لا رجوع للمنفق لأن المنفق عليه لم يستقر عليه في زمن الاتفاق شيء فهو كالذي أنفقته سيده ثم بان حرا سواء بسواء وكالجارية في مسئلتنا لأن سيدها لم يستقر عليه شيء مدة زمن الاتفاق فلزم على النظر لذلك سقوط الرجوع في المسائل الثلاث أن نظرنا لذلك وهو مخالف لتصريحهم في مسئلتنا الأب والحر بالرجوع فلا ينظر إليه فيها وإذا لم ينظر إليه فيها فلا ينظر إليه في مسئلتنا فتأمل ذلك فانه مهم وبهذا الذي قررته تبين لك أن ما قلناه من الرجوع في مسألة الاقالة لا يختص بها بل يجري ذلك في سائر أسباب الفسخ إذا بان بطلان الفسخ فإذا عاد المبيع إلى بائعه بسبب من أسباب الفسخ فانفق عليه ثم بان بطلان الفسخ وانه لم يزل على ملك المشتري رجع البائع عليه بما أنفقته لما قدمته واضحا مبسوطا فان قلت إذا رجع بالنفقة هل يرجع المشتري عليه باجرة استخدامه وبغير ذلك من الفوائد قلت يحتمل أن يقال يرجع بذلك لانه كما غرم النفقة يغرم الربح ويحتمل أن يقال لا رجوع له أن علم بفساد الفسخ دون البائع كافي مسألة السؤال لأن عليه بفساده وترك المبيع في يد البائع حينئذ مستلزم لتبرعه عليه باستخدامه ونحوه وهذا أقرب نعم الذي يتجه انه يرجع على البائع بمهر مثاها أن وطئها سواء أعلم بفساد الفسخ أم لا لأن ذلك لا يقبل التبرع فلم يفد العلم فيه شيئا بخلاف غيره من الفوائد فانه يقبل التبرع به فانه في العلم فان قلت انها تبرع بالفوائد في مقابلة النفقة فإذا لم تسقط عنه فلا تبرع منه فيرجع قلت هذه مقابلة فاسدة لم يرض بها المنفق حتى نازمه بقضيتها فكان القياس الغاء قصد المشتري لتلك المقابلة وتغريمه النفقة وعدم رجوعه بتلك الفوائد لتعديده بتركه للملكة تحت يد غيره مع علمه بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه فيمن اشترى شاة فذبحها فوجد في بطنها جنينا فهل هو عيب (فأجاب) بقوله نعم هو عيب لكنه قضية كلامهم في أحداث ما لا يمكن معرفة القديم إلا به انه ان أمكنه الاطلاع على حملها بقول أهل الخبرة امتنع رده أو لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله عنه عن شخص اشترى دارا خربة فعمرها وجدد فيها بيوتا وسكنها مدة طويلة ثم بعد ذلك جاء بعض ورثة البائع وادعى أن الخربة المذكورة وقف فهل إذا ثبت ذلك وأراد الوارث هدم البناء يجاب الى ذلك أم لا وإذا قلتم يجاب فهل يلزم المشتري أجره سكنه فيما عمره أم لا وهل للمشتري أخذ أخشابه وأحجاره أم لا (فأجاب) بقوله نعم يجاب الوارث الى هدم البناء المذكور وللشخصي سواء أطلب الوارث أم لا أخذ بنائه أي آلاته من حجر وخشب وغيرها وإذا أخذ ذلك بطلب الوارث أو بغير طلبه ازم البائع إرش نقص تلك الابنية وهو ما بين قيمتها مبنية ومقلوعة ولو كان المشتري زوق بطين أو جبس فالوارث تكليفه نزع ثم يرجع المشتري بنقصه على البائع فيؤخذ من تركته وأما لزومه اجرة ما سكنه فيما عمر ففيه تفصيل ذكره القاضي حسين وهو ان ما بناه في تلك الخربة ان كان من ترابها أي بأن كانت جميع الآلات منه ازمه اجرة مثل الدار كمن غصب عبدا وعلمه صنعة يلزمه اجرة صانعا وإن كان من غير ترابها أي كأن حصل الآلات من خارج وعمرها بها يلزمه نصف اجرة مثل الدار تغليظا قال القمولى وفي هذا أي ما ذكره آخر من لزوم النصف المذكور نظر قال غيره وهو كما قال وقد وافقه صاحب الانوار فقال والقياس انه يلزمه اجرة مثل العرصة اه وهذا أقوى من حيث المدرك وان كان الاول هو المنقول لحناء وجهه وظهور وجهه القياس المذكور فانه في الحقيقة

رفيق ما ذون له في التجارة
قال لبعض الناس سیدی
يقول لك اقرضه دينارين
وهو كاذب قوله فدفعها
له بناء على صدقه فانلقها
فهل يشعلقان برقبته أم
بذمته (فأجاب) بانه يتعلق
ضمان الدينارين برقبته
لا بذمته.

(كتاب السلم)

(سئل) عن أعطى شخصاً
ربعين نصفاً فضة فراها
الأخذ وجعلها في مكان ثم
قال له المعطى أسلمتها إليك
في كذا من القمح الغلاني
أو بعتكها بهذا الدينار
الذهب أو وهبتكها فقبل
في الثلاث وقبض المشتري
الدينار المذكور في المجلس
فهل يصح ذلك اكتفاء
بقبض الفضة المذكورة
السابق على العقد المذكور
لأن الفقهاء أطلقوا القبض
في المسائل الثلاث المذكورة
ولم يقيدوا ببعد العقد أو لا بد
في صحة الثلاثة المذكورة
من قبض آخر للفضة
المذكورة بعد العقد ومن
كونه في الأولين في المجلس
وهل صرح أحد من الفقهاء
بعبدية القبض أو قبلته
(فأجاب) بأن العقود
المذكورة صحيحة ولكن
يشترط في الأولين كون
تلك الأوصاف مقدوراً على
قبضها في مجلس عقدتها ثم
ان قبضها فيه استمرت
صحتها والاطلاق لم يطلق
الفقهاء القبض فيها بل

انما استعمل العرصة وأما ما كان يظله ويتنفع به من الابنية فهو ملكه فكيف يقوم عليه في
الاجرة حتى يجعل في مقابلته النصف ساقطاً ويؤخذ منه نصف أجرة الدار باعتبار ما اشتملت عليه
من الابنية فهذا بعيد قياساً وان كان قريباً مذهباً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص
باع يعباً وهو منزل به باع مثلاً يوم الاحد ومات ليلة الاثنين ولم يستوف ليلته ولم يدفع اليه ثمن
هل يصح البيع أم لا (فأجاب) بقوله حيث كان ذهن البائع المذكور حاضراً بأن كان يفهم
ما يصدر منه صح بيعه وان مات في الحال ولا قبض الثمن ولا قبض المبيع فيقوم الوارث مقامه في
اقباض المبيع وقبض الثمن والله أعلم (وسئل) عن شخص باع بقعة بخمسين أو بمثل ما باع به
فلان بقعته ولم يعلم بكم باع به فلان بقعته بل هو مجهول فهل يصح البيع بهذا وقد دخله الشرط
أم لا (فأجاب) بقوله لا يصح البيع بخمسين حتى يبين جنسها ونوعها وصفها ولا البيع بما باع به
فلان حتى يعلمه المشتري والبائع قبل البيع وحينئذ فالبيع المذكور في السؤال باطل والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا ذبح الشخص دابة وجعلها أقساماً أو قسم هو شيئاً وقسم غيره شيئاً آخر
منها ويأتي المشتري فيقول بعني هذا بحسابه من الثمن أو بحسابه فقط فيقول البائع بعتك وهما
عالمان بالثمن أو المشتري عالم أو غير عالم لأن العادة جارية بأنه ما يقسم الدابة كلها يفوز ذابحها
وهو البائع بأشياء منها جرت العادة بأنه يأخذها في مقابلة ذبحه وغيره أولاً في مقابلة شيء يلاحظ شيء
من الثمن عن اشتري هذه وقد يأخذ بعضهم فوق العادة ويختلف باختلاف التقوى ما حكم ذلك
(فأجاب) بأن هذه المسئلة تحتاج الى تمديد وهو انهم قالوا لا يصح بيع لحم المذكاة أو جلده أوهما
قبل سلخه الا اذا كان يؤكل معه كالشواء المسموط والسخلة الصغيرة والدجاجة المذبوحة فيصح بيعها
في جلدها ولو قبل السمط والشواء لأن جلدها من جملة لحمها لأنه يؤكل معه ولا يبيع المسلوخ من غير
الجراد والسماك وزناً قبل تنقية جوفه بخلاف ما لو يبيع جزاً فإنه يصح وبخلاف ما لو يبيع السمك
والجراد وزناً أو جزاً فإنه يصح ولو قبل تنقية ما في جوفه لقله ما فيه وقالوا الوباع بعشرة دراهم وعادتهم
التعبير بها عن تسعة دوايق صح ولزمه المعتاد وقالوا ما كان معينا من العوضين أو أحدهما يكفي
مشاهدته عن العلم بقدره وصفته وما كان في الذمة منهما أو من أحدهما لا بد فيه من العلم بقدره
وجنسه وصفته وصرح البغوي وتبعوه بأنه لا يصح بيع جزء معين من حي قال بخلاف جزأ معين
من مذكاة فإنه يصح أي بالتفصيل السابق في بيع المذبوحة اذا علقت ذلك فاذا عين له جزأ منها بعد
الذبح والسلخ حيث اشتروا وباعه له بحسابه وعادتهم التعبير بذلك عن ربع الثمن مثلاً وعلما جملة
الثمن صح البيع لأن المبيع معين بالمشاهدة والثمن معين بالنسبة ولا فرق حينئذ بين استوائها
واختلافها ولا أن يأخذ البائع من بعض الاجزاء أولاً ولكنه يأتم اذا أوهم غيره استواء الاجزاء
وانه لم يأخذ منها شيئاً لأنه غاش له حينئذ وأما اذا قال له بعتك هذا بحسابه ولم يكن عادتهم التعبير
بذلك عن شيء معلوم من جملة الثمن أو كان عادتهم ذلك وجهلاً أو أحدهما جملة الثمن فإن البيع
في هذه الصورة غير صحيح لاختلال بعض شروطه وهو علم كل منهما بالثمن والمثمن والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال بعني ثمن هذه الدابة بحصته أو بحسابه من الثمن هل يصح أم لا
(فأجاب) بأنها حيث علما جملة الثمن واراداً بقولهما بحسابه توزيع جلته على أجزائها بالسوية
أو اطلقاً بأن لم يريد هذا ولا غيره صح البيع وان كانا لا يعرفان ان قضية قولها بحسابه تقسيم
جملة الثمن على جملة الاجزاء بالسوية لأن المدار في البيوع على الالفاظ ومفهوماتها الصحيحة ومفهوم
قولهما هذا بحسابه صحيح معلوم ولو لغيرهما فلم يكن فيه جهل ويؤيد ذلك ما اقتضاه كلام الشيخين
وغيرهما فانهم ذكروا في مسائل الصبرة وبيع المراجعة ومسائل الدور في تفريق الصفقة ما يصرح

جعلوا القبض الحقيقي في مجلس عقدهما من شروط صحته وقد علم انه لا يكتفى بالقبض السابق فيها وكذا في الثالثة بل يشترط فيها مضي زمن يمكن فيه القبض ومن الاذن فيه وقد صرح الاصحاب بذلك في كتبهم المبسوطة والمختصرة في الهبة ويبيع غير الربوي لمن هو في يده فقالوا لو باع الوديعة أو العارية أو نحوها ممن هي في يده اعتبر لجواز التصرف وانتقال الضمان مضي امكان القبض من العقد في الاصح كما يتوقف عليه ملك الموهوب في نظير المسئلة (سئل) هل يصح السلم في السكر أم لا (فأجاب) نعم يصح السلم في السكر ونحوه مما ناره مضبوطة وهو مراد النووي بقوله ان ناره لطيفة (سئل) عن أرز الشعير في قشره هل يصح السلم فيه كما ذكره النووي في فتاويه وقياسا على بيعه فيه لان بقاءه فيه من مصلحته لانه يمكن فيه سنين بلا تغير واذا خرج منه يسرع اليه التغير والدود أو لا يصح كما ذكره في الروضة ومختصرها للروض وأقرهما في شرحه (فأجاب) بانه لا يصح السلم في الارز في قشره الا على الرائج والفرق بينه وبين صحة بيعه أن البيع يعتمد المشاهدة والسلم يعتمد الصفات وهي لا تفيد الغرض في ذلك

بالصحة حيث ذكرنا ما يعلم به مقدار الجملة بعد التأمل بالطرائق الحسائية وإن عسر علم ذلك على العاقلين بل وعلى أهل بلدها كبعثك بخمس سُدس سبع ثمن تسع عشر دينار والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه عمالو العهد رجل نخلة بعشرين ثم باعها المتعهد لآخر بعشرة وفكها العهد الاول بعشرة هل تكون العشرة الاخرى واقعة لا في مقابلة شيء أو تبقى في النخلة ولو باعها الحصاد أو الثاني بثلاثين وفك الاول فهل يأتي في الزائد ولو اختلفا في وقت شرط الفكك وانه قبل المتعهد بعده فالقول قول من (فأجاب) بأن بيع العهدة المذكور لا أعرف حقيقته على التعيين والقول الفصل فيه ان البيع ان اقترن به شرط فاسد كان يقول له بعثك هذا بعشرة فاذا رددتها اليك رددتها الى فيقول الآخر قبلت أو يقول المشتري اشتريته منك بهذا الشرط فيقول له بعثك كان فاسدا فلا ينتقل الملك في المبيع عن مالكة ولا في الثمن عن مالكة بل هما باقيان على ما كانا عليه ولو فرض ان قيمة المبيع أو الثمن زادت كانت القيمة وزيادتها لمالك تلك الا صلى لمن انتقلت اليه بذلك البيع الفاسد لان البيع الفاسد لا يترتب عليه شيء من أحكام الملك وانما يترتب عليه التغليظ على كل من انتقلت العين اليه فانها لو تلفت عنده ضمنها باقضى قيمتها ولو أنفق عليها نفقات لم يرجع بها والحاصل أنه يعطى أحكام الغاصب في أكثر أحواله وأما اذا لم يقترن به شرط فاسد كان يتفقا على أنه يبيعه هذه العين بعشرة مثلا فاذا ردها اليه رد العين اليه ثم يعتد البيع بايجاب وقبول صحيحين لكنهما يضمنان الوفاء بما توافقا عليه فالبيع حينئذ صحيح عند الشافعي رضى الله عنه يترتب عليه سائر أحكام البيوعات الصحيحة الخالية عن ذلك لكنه مكروه خروجاً من خلاف من أبطله من الائمة لانهم يقيمون الشرط المضر مقام الشرط المأني به في صلب العقد فيطلون البيع المقترن به كل منهما والشافعي رضى الله عنه لا يبطل الا المقترن به الشرط الملفوظ دون الشرط المضر وبهذا التقرير يعلم الجواب عن الترددات التي ذكرها السائل حفظه الله في هذه الصورة وبلغني عن بعض علماء اليمن أنه أفتى بصحة بيع العهدة وبعضهم أفتى ببطلانه واختلافهم عجيب فان القول بالصحة عند اقتران الشرط الفاسد بالعقد وبعدهما عند اضماره قول ساقط لا يعول عليه ولا يلتفت اليه بل المنقول في مذهب الشافعي رضى الله عنه من غير خلاف يعتد به في ذلك هو ما قرره فاعتمده ولا تغتر بما سواه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه عما لو اختلف العهد والمتعهد في قدر الثمن ونكلا هل يقر المال في يد المتعهد الى أن يحلف أو يقر أحدهما وعن مال معهد مشتري اشترى آخر ذلك المعهد شراء صحيحا فهل للشريك القديم الاخذ بالشفعة من المعهد الاول أو من المشتري الثاني (فأجاب) بان جواب هاتين المسئلتين معلوم مما بسطته في السابقة وحاصله أنه حيث صح البيع واختلفا في قدر الثمن تحالفا ثم ان توافقا والا فسخ العقد فان نكلا أعرض الحاكم عنهما حتى يصطلحا وحيث صح أيضا ثبت للشريك القديم الاخذ بالشفعة عن الشريك الحادث ومن ملك منه وأما حيث فسد فلا اثر لنزاعها في الثمن ولا يثبت اخذ بشفعة لبقاء ملك البائع على حاله والمشتري على حاله كما مر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عمن اشترى عينا بثلاثين اوقية خمس عمرواى بوزن صنجة خمس اواق مذسوبة لشخص معين ولم يعلم الخمس المذكور هل هي على خمس البلد اى صنجة البلد التي هي خمس اواق ام زائدة ام ناقصة فهل يصح البيع فان قلتم بالصحة فهل يوزن الثمن بالخمس خمسا ام الخمس اواق الخيرة للبائع ام المشتري (فأجاب) رضى الله عنه بأن من عين قدرا فتارة يكون المبيع والثمن معينين وتارة يكون وهما أو أحدهما في الذمة وحكم ذلك يعلم من قولهم لو قال بعثك ملء أو بملء هذا الكوز أو البيت من هذه الصبرة أو زنة أو يزنه هذه الحصاة من هذا الذهب صح لا مكان الاخذ من

المعين قبل تلفه والعلم بالقدر المعين لا يشترط بخلاف ما لو قال بعثك ملاء أو بملاء هذا البيت صبرة في ذمتي صفقتها كذا وزنة أو بزنة هذه الصنجة ذهباً في ذمتي صفته كذا وقد جهلا أو أحدهما ذلك فانه لا يصح للجهل بالمبيع أو الثمن والمبيع أو الثمن الذي في الذمة لا بد من علمها بقدره وجنسه وصفته هذا ما ذكره أكثرهم في باب البيع وقالوا في باب السلم لوعين في البيع مكيال أو صنجة أو ميزان أو ذراع فان كان معتاداً بأن عرف قدر ما يسع صح العقد ولنا التعيين المذكور كسائر الشروط التي لا غرض فيها ويقوم مثل المعين مقامه فان شرط عدم ابداله بطل العقد ولو اختلفت المسكايل أو الموازين والذعارن وجب تعيين نوع منها إلا أن يغلب نوع منها فيحمل الاطلاق عليه ولو كان غير مجهول لها أو لاحدهما ككوز لا يعرف قدر ما يسع والمبيع في الذمة بطل العقد حالاً كان أو مؤجلاً لان في ذلك غرراً لانه قد يتلف قبل قبض ما في الذمة فيؤدي إلى التنازع بخلاف بيع مائة من هذه الصبرة فانه يصح لعدم الغرر اه وبهذا مع ما قبله تعلم أن شراء الثلاثين أوقية بخمس عمر وای بصنجنه التي هي خمس أواق ان كان والمبيع معين كاشتريت كذا بثلاثين أوقية من هذا الجنس عمر وصح وإن جهلا قدر تلك الصنجة أو في الذمة وعلما قدر تلك الصنجة صح وإن جهلاه أو أحدهما لم يصح لان فيه غرراً لانه قد يتلف قبل قبض ما في الذمة وحيث صح بأن علما قدر الصنجة لم يحتج الى أن المشتري يعلم انها قدر صنجة بلده أو أكثر ولم تتعين تلك الصنجة بل يجوز الوزن بها وبمثلهما فلا يجاب من طلب الوزن بشيء بعينه نعم الذي يتجه أن المشتري لو طلب الوزن بها أو بمثلها مرة بعد أخرى حتى تكمل الثلاثون وطلب البائع الوزن مرة واحدة بصنجة وزنها ثلاثون وتعدل صنجة عمر وست مرات أجيب المشتري لان الاغراض تختلف بتكرار الوزن واتحاده كالإخفى ولان ما طلبه المشتري أقرب الى قولهم لاتعين الصنجة بل يوزن بها أو بمثلها ومعلوم ان صنجة ثلاثين لا تماثل صنجة خمسة حقيقة وان كانت تماثلها باعتبار أن المتكرر بها ستا تماثل الموزون بتلك مرة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص ابتاع وجبة مامن عين السلامة مثلاً وصرف يبيع عدد واستمرت بحيث ٣ يومين وفي أثناء المدة لحق الدين عمارة وصرف المتنازع في عمارة الدين ما ينوب الوجبة المشتراة من العمارة المذكورة ثم لما أراد بائع الوجبة فسكاها من مشتريها حسب عليه العمارة فقال له البائع العمارة عليك لانك الذي استغليت الوجبة وسقيتها في هذه المدة فنفعها وضررها عليك وهي في يدك الى أن آتيك بالثمن المعلوم فقال المشتري هي في يدك ومالي الا منفعة لا صرفه فهل ماناب الوجبة في زمن العمارة في هذه المدة يلزم المالك للمنفعة أم يلزم مالك الرقبة (فأجاب) رضي الله عنه بقوله لا رجوع للمشتري بما صرفه في العمارة على بائعه لان البيع ان كان صحيحاً بان كانت العدة خارجة عن العقد فقد صرف على ملكه وان كان فاسداً بأن شرطاً العدة في صلب العقد كان متبرعاً بما صرف والله أعلم (وسئل) عن اصطلاح يبيع الناس في بيع العدة الذي يسمونه بيع الناس وصورته أن يقول البائع بعثك هذه الارض بثلث مبلغة كذا وكذا فيقول المشتري اشتريت ثم يكتب بينهم كاتب أو حاكم ٣ يحكم بصورة باع فلان من فلان كذا بثلث مبلغة كذا وكذا يباعاً صحيحاً شرعياً ولا يذكر غير هذا ومقصودهم انه يكون كالمرهون لكن ان كان المشتري يستغل الارض هل يكون ذلك رهناً ويطلب بأجرة الارض أم يباع ولا يستردها البائع من المشتري الا بعقد صحيح جديد أم هذا اصطلاح اصطلح عليه العلماء وصح من ذهب الشافعي رضي الله عنه وتكون الارض كالمرهونة والثمرة على سبيل الاباحة ولا يطلب بها ينوا لنا ما يصح صحح الله آمالك (فأجاب) بقوله يبيع الناس المشهور الآن هو ان يتفقا على بيع عين بدون قيمتها وعلى أن البائع متى جاء بالثمن رد المشتري عليه يبعه وأخذ ثمنه ثم يعقدان على ذلك

خفة ورزاقه ولان السلم عقد غرر فلا يضم اليه غرر آخر بلا حاجة بخلاف البيع ولذلك يجوز بيع المعونات دون السلم فيها (سئل) عن أسلم اليه دراهم فضة في كذا وكذا من القمح الفلاني وكان بعض الدراهم المذكورة مغشوشاً ثم علم به المتعاقدان أو أحدهما ثم رضيا بابطاله بجيد فابدل به في مجلس العقد أو بعده فهل يصح السلم في جميع القمح أو يبطل في قدر الدراهم المغشوشة (فأجاب) بأنه ٣ يصح السلم في جميع القمح (سئل) عن الصابون هل هو مثل أو متقوم (فأجاب) بأنه مثلي (سئل) عن أسلم في وية سمس وهي ثلاث كيلات بالكيله المعتادة بذلك البلد وأقرله بالسمس بالكيله المعتادة بالناحية وبها كيله معتادة للسمس وأخرى معتادة للقمح وأخرى معتادة للارز وهي متفاوتة فهل يصح السلم والاقرار المذكوران وتحمل الكيلة على المعتادة للسمس للقرينة الدالة عليها الاستفادة من العهد الذهني ويحكم القاضي على المقر بها ولو قال أردت المعتادة للقمح كما يصح تأجيل السلم بالعيد وجمادى أو يحمل على الاول ويحكم القاضي به على المسلم

اليه وان قال أردت الثاني

وكا يصح السلم في ثوب مطلقا
ويحمل على الختام لا على
المقصود وان قال المسلم
أردته (فأجاب) بانه يصح
السلم والاقرار المذكوران
وتحمل الكيلة على المعتادة
للسمس لما ذكر في السؤال
ولانها لو تعددت في السمس
حملت على الغالب فيه
فكيف وقد اتحدت فيه
ويحكم القاضي على المقر
بها ولو قال أردت غيرها
لان ارادته المذكورة
مقتضية لبطان عقد السلم
والاقرار الناشئ عنه (سئل)
عن استولى لغيره على قدر
من العجوة وتصرف فيه هل
يلزمه مثله أو قيمته (فأجاب)
بانه يلزمه قيمته لعدم جواز
السلم فيها كما صرح به
الماوردي وغيره (سئل) عن
القشطة اللغات الجاموسي
التي تخلط بالنظرون هل
هي مثلية أو متقومة
(فأجاب) بانها مثلية لانها
المقصود والنظرون من
مصالحها كالجن والاقط
وكل منهما مع اللبن
المقصود والملح والانفحة من
مصالحه (سئل) هل يجب
تحصيل السلم فيه بأكثر من
ثمن مثله كما قاله الزركشي أم لا
كما قاله جمع (فأجاب) بانه
لا يجب على المسلم اليه
تحصيل السلم فيه بأكثر من
ثمن مثله كما ذكره في نظائره
وان فرق بعضهم بينه وبين
نظائره (سئل) هل يصح

ذلك من غير ان يشترط ذلك في صلب العقد وحكمه أنه بيع صحيح يترتب عليه جميع أحكام البيع
الصحيح ولا يلزم المشتري الوفاء بما وعد به البائع ولا يرجع للبائع الا بعقد حديد ويملك المشتري
جميع الغلة في زمن ملكه ولا يرجع البائع عليه منها شيء والله تعالى أعلم (وسئل) فيمن أراد ان
يشترى بر ماء أو أرضا مع شربها من القناة أو سهمها منها مع جرى الماء فكيف الطريق الى صحة
البيع وما يشترط الرؤية منه من ذلك مع ان مسألة الماء المذكورة في الروضة قبيل الربا وقبل
تفريق الصفقة وفي باب بيع الاصول والثمار واحياء الموات وكلامه في ذلك مشكل على السائل
والمستول من فضلكم ازالة اشكاله بأمثلة مفيدة (فأجاب) رضي الله عنه بقوله الكلام على ذلك
يحتاج الى بسط كما اشار اليه السائل وذلك لان الماء اما أن يكون في بر أو نحو نهر أو قناة وذلك
القرار الذي فيه الماء إما أن يكون ينبع منه أو يصل اليه ثم تسقى منه الاراضي فالاول ان ملكه
واحد أو جمع كان الماء مملوكا لهم على حسب الشركة في القرار ويصح بيع الماء الراكد هنا
ان قدر بجزء معلوم كالنصف أو بنحو مائة رطل لانبحو ساعة من الليل أو النهار للجهل بالمبيع ولا
ينافيه ذكرهم في قسمة ماء القناة المهيأة بالايام والساعات لان القسمة يتسامح فيها ما لا يتسامح في
البيع وان لم يملك محل النبع أحد وانما كان المملوك المحل الذي يصل اليه الماء فالماء الواصل اليه
بنفسه غير مملوك لاحد فاذا خرج منه كان باقيا على اباخته ثم اذا صدر بيع فان وقع على محل النبع
المملوك أو على جزء منه معلوم صح ولم يدخل الماء الموجود عند البيع الا بالشرط وان وقع على
المحل الذي يصل الماء اليه ومحل النبع ليس مملوكا لاحد وكان محل النبع مجهولا كما هو الغالب
في العيون والانهار لم يدخل الماء فيه لانه غير مملوك له ومن ثم لو وقع البيع عليه في هذه الصورة
لم يصح وانما الذي يصح ويدخل في ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب ومما يحكم فيه بملك
محل النبع أو القرار أن يكون عليه يد لانها حينئذ دالة على الملك له وللماء النابع منه في الصورة
الاولى كما يفهمه قول الروضة كاصلها في احياء الموات لو صادفنا نهرًا تسقى منه أرضون ولم يدركه
حفر أو انخرق حكمنا بانه مملوك لانهم أصحاب يد وانتفاع وخرج بقولي فيما مر ويصح بيع الماء
الراكد الماء التجاري فلا يصح بيعه ولا بيع نصيبه منه للنهي عن بيع الماء في صحيح مسلم وهو
محمول على ذلك وللجهل بقدره ولان التجاري وان فرض انه مملوك في الصورة الاولى فلا يمكن تسليمه
لاختلاط غير المبيع به فطريقه اذا اراد ان يملكه أو يستحقه ان يشتري محل النبع أو القناة أو
جزأ من ذلك فاذا ملك الاول ملك الماء واذا ملك الثاني كان احق به ذكره جماعة من اصحابنا هذا
ملخص ما في هذه المسألة ولنعد الآن الى بيان كلام الروضة الذي اشار اليه السائل فنقول قد
ذكر فيها بيع الماء قبيل الربا وآخر تفريق الصفقة وفي احياء الموات كما بينت ذلك في حاشية
العباب حيث قلت وحاصل عبارتها في الاول ومما تعم به البلوى ما اعتيد من بيع نصيبه من الماء
التجاري من النهر وهو باطل لوجهين كون المبيع غير معلوم القدر وكون التجاري غير مملوك وفي
الثاني قال صاحب التلخيص النهى عن بيع الماء محمول على ماذا أفرد ماء عين أو بر أو نهر بالبيع
فان باعه مع الارض بأن باع أرضا مع شربها من الماء في نهر أو واد صح ودخل الماء في البيع
تبعا وكذا اذا كان الماء في اثناء او حوض مثلا مجتمعا فيعه صحيح منفردا وتابعا وحاصل عبارتها في
احياء الموات ولا يجوز بيع ماء البشر والقناة فيها لانه محمول ويزيد شيئا فشيئا فيختلط فيتعذر التسليم
وان باع منه أصعا فان كان جاريا لم يصح اذا لم يملك ربط العقد بمقدار وإن كان راكدا وقلنا انه
غير مملوك لم يصح وان قلنا مملوك فقال القفال لا يصح أيضا لانه يزيد فيختلط بالمبيع والاصح الجواز
كبيع صاع من صبرة وأما الزيادة فقليلة فلا يضر كما لو باع القلت في الارض بشرط القطع وكما لو

كافي كلام البلقيني (فاجاب)
بأنه يصح السلم فيه ذكر
لانضباطه (سئل) عن
شخص ضمن المسلم فيه ثم
صالح المسلم عن دين الضمان
هل يصح أم لا لان المسلم
فيه لا يجوز الاستبدال
عنه (فأجاب) بأنه يجوز
الاستبدال عنه فقد قال امام
الحرمين الاموال الثابتة
في الذمة تنقسم ثلاثة اقسام
أحدها مائت معوضا في
محل المبيع بالثمن والثاني
مائت ثمن والثالث مائت
بسبب من الاسباب وليس
متصفا بكونه ثمنا ولا مئنا
كالقرض في ذمة المقرض
وقيمة المتلف والمال
المضمون في ذمة الضامن
الى أن قال فأما مائت
قرضا أو قيمة عن متلف أو
لازما عن جهة ضمان
فلا استبدال عن جميعها
جائز أه وقال الغزالي
رضي الله عنه كل دين ثبت
لا بطريق المعاوضة يجوز
الاستبدال عنه وقال التتولي
أما ما يلزم بالضمان فليس
بطريق المعاوضة وقال
الشيخان ما ليس بثمن ولا
مثن كدين القرض
والاتلاف فيجوز
الاستبدال عنه بلا خلاف
كما لو كان بيده عين مال
بغصب أو عارية يجوز بيعه
منه انتهى وقال الرافعي
في باب الضمان اذا الضمان
محض الالتزام وليس
موضوعا على قواعد
المعاوضات أه وقال الاسنوي

باع صاعا من صبرة وصب عليها صبرة أخرى فان البيع بحاله ويبقى البيع مابق صاع من الصبرة
ولو باع الماء مع قراره نظر ان كان جاريا فقال بعثك هذه القناة مع مائها أو لم يكن جاريا وقلنا
الماء لا يملك لم يصح البيع في الماء وفي القرار قولاً تفريق الصفقة أه ولا تنافي بين الموضعين
الاخرين خلافا للاسنوي وغيره وان تبعهم المصنف أي صاحب العباب في احياء الموات فقال ولا
في قراره خلافا للشيخين بل يحمل ما قاله في الثاني من صحة البيع فيها على أن المراد انه يصح في
الارض بطريق القصد والمالك وفي الماء بطريق البيع والاستحقاق ويؤيده قول صاحب التلخيص
ودخل الماء في البيع تبعا هذا ان كانت الصورة في محل قرار الماء المملوك أما اذا أريد محل
البيع فيها بطريق القصد أو محل البيع أو القرار غير المملوك فلا يصح فيها وما قاله في الثالث
من صحته في الارض فقط على أن المراد أنه لا يصح في الصورة المذكورة بطريق الملك الا في الارض
دون الماء فانه يصح فيه بطريق الاستحقاق وما ذكره صاحب التلخيص صرح به جمع متقدمون
لانها غير مملوكة فان كانت مملوكة لم يمكن تسليمها لاختلاط غير المبيع به والحيلة في استحقاقها ان
يعقد على القرار فيشتري نفس القناة أو سهمها منها فاذا ملك القرار كان أحق بالماء على قول الكل
انتهت وعبرة البيان لا يصح بيع سهم من ماء كذا لانه غير مملوك وكذا لا يصح أن يقول بعثك
الليلة أو يوم ما من ماء كذا لان الزمان لا يصح بيعه ولكن الحيلة فيمن أراد أن يشتري ماء العين أو سهمها
منها ان يشتري العين نفسها أو سهمها منها كذا ذكره أصحابنا انتهت والحاصل أن محل بيع الماء من
القناة اما أن يكون مملوكا أولا وانما المملوك المحل الذي يصل الماء اليه فعلى الاول ان وقع البيع على
الارض أو على قرار شرها المذكور أو القناة كله أو جزء منه معين صح وكان في دخول الماء الموجود
الخلاف المذكور في باب الاصول والثمار وان شرط دخوله عمل بمقتضى الشرط وفي الثاني اذا ورد
البيع على الارض وعلى القرار صح بيع الارض ولم يدخل الماء الذي هو غير مملوك وانما يدخل
في ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب ولا ينافي ذلك قول الشيخين في الاصول والثمار لا تدخل
مسائل الماء في بيع الارض مع شربها من القناة والنهر المملوكين الا أن يشترطه أو يقول بحقوقها
لان هذا كما ترى في الشرب المملوك وما مر في الشرب الغير المملوك انتهت عبارة الحاشية المذكورة
وكان الاقتصار على كتابة ما فيها كافيا في جواب السؤال لكن أحببت زيادة الايضاح في هذه المسئلة
لانها مهمة ومن ثم لا بأس بالإشارة الى اشياء تتعلق بها من أن البلقيني اعترض عبارة الروضة
المذكورة في احياء الموات فقال وما ذكره في بيع ماء البئر من تعليل عدم الجواز بأنه مجهول
كلام غير مستقيم فان الجهالة في مثل ذلك لا تضر كبيع الصبرة التي لا يعلم مقدارها أه وما ذكره
هو الذي ليس بمستقيم فانه في الروضة لم يقتصر على التعليل بالجهل فقط بل قال ويزيد شيئا فشيئا
الخ وبه اندفع تشبيه البلقيني لماء البئر بالصبرة المذكورة وايضا حان ان الصبرة يحيط العيان بجوانبها
ويمكن حزرها فيقل الضرر فيها بخلاف ماء البئر المتزايد شيئا فشيئا فان العيان لا يحيط به فيكثر الضرر
هذا واضح لا خفاء فيه وسيأتى عن البلقيني نفسه ما يصرح به وقال أيضا وقوله ويزيد شيئا فشيئا
فيختلط ويتعذر التسليم يخالفه ما ذكره في صورة القفال خلاف ما ذكره في الروضة تبعا للشرح لان
صورة المسئلة ان هناك ماء آخر ينبع ويختلط بالراكذ والبيع مستمر ولا يقع البيع الا مقارنا
لاختلاط انتهى وما زعمه من أن الاصح هو قول القفال لا يلتفت اليه فان الشيخين صححا خلافا
والمعول في الترجيح ليس الا عليهما - اذا قالت حذام فصد قوها فان القول ما قالت حذام
ومن ان ما ذكره أولا يخالفه ما ذكره في صورة القفال يرد بوضوح الفرق بين الصورتين فان الماء
في الصورة الاولى مجهول كما مر بخلافه في الثانية فانه لاجل فيه لان الصورة أنه راكذ والمبيع

في شرح المنهاج عبر في المحرر
بعبارة واضحة شاملة فقال
وان ثبت لائمتنا ولا ممتنا
كدين القرض والاتلاف
فيجوز الاستبدال عنه بلا
خلاف وهكذا عبارة
الشرحين والروضة أيضاً
ان تعبير المحرر يؤخذ منه
الجواز في مسائل كثيرة
منها الموصى به في الواجب
بتقدير الحاكم في المتعة أو
بسبب الضمان وكذلك زكاة
الفطر اذا كان الفقراء
محصورين وغير ذلك في
الدين الثابت بالحوالة نظر
يحتمل تخريجه على أن
الحوالة بيع أم لا ويحتمل
أن ينظر الى أصله وهو الحال
به فيعطى حكمه اه وقال
القمولي الديون الثابتة في
الذمة لا عن معاوضة كيدل
القرض واتلاف المال وأرش
الجناية والغصب والصداق
وعوض الخلع اذا جعلناها
مضمونين ضمان يد قال
الامام والواجب بطريق
الضمان وفيه نظر لانه
فرع أصل ينقسم الى هذا
والى غيره فينبغي أن يجري
عليه حكم أصله وان أراد به
المال المضمون بقوله التي
متاعك في البحر وعلى ضمانه
ففيه معاوضة ضمنية لكنها
ليست حقيقة اه وصرح
الرافعي وغيره بان دفع
الضامن للحق في ضمنه
اقرض ذلك المدفوع
الضمون عنه ثم اتقاه
للضمون له بحيث ثبت في

انما هو أصح معلومة منه فليس فيه الا اختلاط المبيع بغيره الذي نظر اليه القفال وسيأتى الجواب
عنه وقال أيضاً وما ذكره من القياس على بيع صاع من صبرة لا يستقيم لان الصبرة ليس هناك شيء
يزيد فيها بخلاف صورة الماء فان فرض أن الصبرة كانت في موضع وهناك شيء من جنسها ينزل
عليها من السقف أو من ثقب في الحائط ونحو ذلك فانه لا يصح البيع اذا لم يتعين المختلط فان تعين
المختلط وباع من غيره صح اه وقوله لا يستقيم هو الذي لا يستقيم ولا نظر لفرقه بانه ليس فيها شيء
يزيد بخلافه هنا لما ذكره في الروضة من أن الزيادة قليلة فلا تضر فكان الزيادة هنا كلا زيادة
ولذا كان كذلك اتضحت المساواة بين المستلئين ولم ينظروا لصورة الفرق الذي ذكره البليقي
وقوله فان فرض الخ لا حاجة بنا اليه لانا بينا أن الكلام في صورة لم تحصل فيها زيادة وأنهم مع ذلك
نظيرة مسئلتنا وقال أيضاً وما ذكره من القياس على القوت لا يستقيم فان الزيادة في القوت من عينه
بخلاف الماء والصبرة التي ينزل عليها شيء آخر فان الزيادة من غير ذلك وأيضا فقد تكون الزيادة
في القوت كثيرة وقد أطلقوا ثبوت الخيار للبائع في صورة القوت ولا يأتي مثل ذلك فيما نحن فيه انما
يثبت الخيار للمشتري اه وما ذكره هو الذي لا يستقيم لان النوى لم يقصد التشبيه بينهما الا
من حيث ان الزيادة في كل من القوت والماء المذكور قليلة تافهة لا ينظر اليها في الغالب وسواء
أكانت من العين أو من شيء مماثل لتلك العين فاندفع نظره لذلك في الفرق لانه لا يرتبط به هناك كبير
معنى وقوله قد تكون الزيادة في القوت كثيرة يرد بان الكلام انما هو في الغالب وفيما من شأنه
ومن شأنها في القوت والغالب فيها انها قليلة فلا ينظر الى أنها قد تكثر وقال أيضاً وقوله كما لو
باع صاعاً من صبرة وصب عليها صبرة أخرى فان البيع بحاله قياس مردود فان البيع وقع على الصاع
من الصبرة قبل الاختلاط وصب وفي صورة الماء ونحوها وقع البيع مقارناً للاختلاط فلم يصح اه
وليس القياس مردوداً كما زعمه بل هو مقبول فان حدوث الخلط ولو في مجلس البيع لا يمنع صحته مع
أن الواقع في المجلس حكمه حكم الواقع في العقد فكذلك مقارنته للبيع في مسألة الماء لا تمنعه واعتراض
أيضاً قوله ويبيع البيع ما بقى صاع من الصبرة باعتراض أعرضت عنه لانه لا يناسب ما نحن بصدد
واعترض أيضاً قول الروضة ولو باع الماء مع قراره نظر ان كان جارياً الخ فقال وهو كلام غير مسلم في
صورة الجارى فان مجرد الجريان لا يقتضى بطلان بيع الماء تقريباً على أن الماء المذكور مملوك
اذا كان الجريان ينتهي الى مقطع بحيث يمكن الاستيلاء عليه فان كان ينتهي الى نزول في بحر
ونحوه فهذا ينبغي أن يصح البيع فيه وما نزل منه في البحر كتلف بعض المبيع قبل القبض اه
وقوله ان ذلك غير مسلم لا يلتفت اليه لما مر عن الروضة وقوله مجرد الجريان الخ ممنوع لما مر من
الجهل بقدره وعدم امكان تسليمه وكونه ينتهي الى مقطع يمكن الاستيلاء عليه لا ينظر اليه لندرة
امكان ذلك ودعواه أن ماتلف بنزوله الى نحو بئر كتلف بعض المبيع قبل القبض غير صحيحة لان
الصورة في تلف المبيع قبل القبض انه كان تسلمه قبل تلفه حين البيع مقدوراً عليه بخلافه هنا
ومنها اني ذكرت المسئلة ايضاً في شرح الارشاد وفيه زيادة على ما مر وعبارته ولا يصح بيع ماء بئر
او قناة دونها لانه مجهول ويزيد شيئاً فشيئاً فيختلط المبيع بغيره ويتعذر التسليم ومنه يؤخذ ما صرح
به القاضي من انه لو باعه بشرط اخذه الآن صح وكذا يصح بيع صاع من ماء بئر او قناة راكد
لقلة زيادته فلا يضر بخلاف الجارى إذ لم يمكن ربط العقد بمقدار مضبوط منه لعدم وقوفه وبيع
بئر مع مائها الظاهر او جزئها الشائع ان عرف في المستلئين عمقها وما ينبع في الثانية مشترك
بينهما فان اشتراها او جزأها الشائع دون الماء او اطلق لم يصح لثلاثي مختلط الماء وفي الروضة كاصلها
لو باع ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع في الماء وفي القرار قولاً تفريق الصفة وورده

يرجع الضامن على المضمون عنه الا بمثل الصوري لذلك المدفوع ولو كان المدفوع متقوما هو لا يخالف جواز الاستبدال المذكور ما سأذكره من كلام الاصحاب من انه لا يصح صلح ضامن المسام فيه لانه مصور بمصالحته عن المسلم فيه قال الروياني في البحر ضامن المسلم فيه جائز وقد ذكرناه فلو ضمن فصالح الكفيل عمله بشيء يأخذه منه لا يصح الصلح لان الصلح بيع ولا يجوز بيع المسلم فيه من الكفيل لانه بيع مالم يقبضه ولو قال في لفظ الصلح صالحني عمالك في ذمة المسلم اليه بثلث المثل الذي أسلمته اليه لم يصح أيضا لانه اقالته والاقالة من غير العاقد لا تصح وقال القاضي أبو الطيب اذا صلح الضامن على عوض اخذه لم يجز لمعنيين أحدهما أنه بيع المسلم فيه قبل قبضه أو الثاني أنه اخذ عوض عما في ذمة غيره وذلك لا يجوز وقال الروياني نص الشافعي على جواز ضمان المسلم فيه ويقارق الحوالة لانها يطالب فيها ببدل الحق وفي الضمان يطالب بنفس الحق اه وقال المتولي اذا صلح عن المسام فيه على رأس المال قال ابن شريح يجوز ويكون فسخا للعقد فاما اذا كان بالمسلم فيه

جمع بان ما لا يجوز بيعه اذا كان مجهولا ويبيع مع غيره يطل البيع في الجميع بناء على أن الاجازة بالقسط والقسط غير ممكن للجباله ويحاج بان المشكل انما هو اجراء خلاف تفريق الصفقة في القرار وأما عدم الصحة في الماء فراده بذاته لا يصح بطريق الملك الا في الارض دون الماء فانه انما يصح فيه بطريق الاستحقاق ومن ثم صرح فيها قليل تفريق الصفقة بصحة البيع فيها أى في الارض بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق التبع والاستحقاق ولا تناقض بين كلاميهما خلافا لمن ظنه والكلام في محل قرار الماء المملوك لان ملكه لا يستازم ملك الماء بل يكون أحق به أما محل نبعه المملوك فيصح البيع فيها بطريق القصد لان ملكه يستازم ملك الماء وأما محل نبعه أو قراره غير المملوك فلا يصح البيع فيها وخرج بقول الشيخين جار الواقف فيصح البيع فيه أيضا ان عرف العمق وبما تقرر علم أنه لا يصح بيع نصيبه من ماء جار فطريقه أن يشتري نحو القناة أو بعضها ليكون أحق به انتهت عبارة الشرح المذكور ومنها أنه هل يجوز الشرب من الماء المذكور وجوابه ان فيه تفصيلا وهو انه مر أن الماء ان ملك محل نبعه كان مملوكا أو محل وصوله وقراره كان مستحقا وان لم يملك شيء من ذلك كان مباحا فالشرب من الثالث ظاهر وكذا من الثاني ويجوز دخول الارض المملوكة لاخذه وليس لصاحبها المنع من ذلك حيث اعتيد دخول الناس له قاله العبادي والمتولي واطلاق بعضهم انه ليس لاحد أن يدلي فيه دلوا ضعيف أو محمول على ما دخل من ذلك دار انسان أو ملكه الذي لم تجر العادة بأن الناس يطرقونه فان الدخول له حينئذ يتوقف على اذن المالك وأما الشرب من الاول فان كان يجري على وجه لا يحتفل به ملاكه واطردت عادتهم بانهم لا يمنعون منه أحدا جاز الشرب منه وان كان في ملاكه من لا يعتبر اذنه كصغير قاله البلقيني وألحق به التقاط السنابل فيجوز وان كان مالكا صغيرا ونحوه قال بخلاف الاعراض عن كسرة فانه انما يصح ممن يعتبر اعراضه وعلى تسليم ما ذكره من الفرق بين التقاط السنابل والاعراض عن الكسرة فقد يفرق بان السنابل لا يمكن استيعابها بالاخذ بل لابد من سقوط شيء منها فبعضها فانت على المالك ضرورة حينئذ لم يفرق الحال في مالكا بين صحة اعراضه وعدمها لان الآخذ منها ليس ملحظه الاعراض عنها حتى نعتبر في المالك أهلية الاعراض بخلاف الكسرة فان سبب أخذها الاعراض فاعتبر فيها أن يكون المعرض ممن فيه أهلية الاعراض ومنها ان ما يسقى من العيون التي يقع فيها الشراء هل يجب فيه العشر أو نصفه وجوابه ان الماء ان وصل الى زرع أو تخله من غير شراء ولا ضمان وجب فيه العشر وان وصل اليه بشراء صحيح فان صدر على القرار دخل الماء في البيع بطريق شرعي أو على الماء بطريق شرعي وجب فيما يزرع عليه نصف العشر لحصول الماء الذي للزرع بالمؤنة قال البلقيني وما يزرع بعد ذلك على الماء المستحق في صورة بيع القرار والماء لا يتعلق منه مؤنة على الذي يزرع به وذلك فيجب فيه العشر وان بقيت بقية ما قابل الماء فالواجب ما يزرع بالماء المذكور نصف العشر ولا يتناول كلام ابن كج الآتي ما اذا وقع الشراء على محل النبع والماء الموجود لان الماء وان قابله قسط من الثمن الا انه لا يتكرر الحكم فيه وانا يجب نصف العشر حيث بقيت بقية من الماء تقابل بقسط من الثمن في الزراعة الثانية ونحوها وان وصل اليه بشراء فاسد ضمن الماء بمقتضى العقد الفاسد فكل ما يسقيه به يجب فيه نصف العشر وحيث توجه الشراء إلى الماء وحده في كل زرة وجب نصف العشر وحيث لم يملك محل النبع لم يصح شراء الماء الذي لا مالك عليه كما مر فان اشتراه وزرع عليه لزمه العشر ورجع على البائع بما أخذه منه من ثمن الماء لانه مباح بخلاف من زرع بماء مغسوب أو مملوك اشتراه فاسدا فانه يلزمه نصف المشر كما قاله ابن كج لانه يضمن الماء فيها والمعتد كما رجحه الشيخان من خلاف طويل في المسقى

ضامن فأراد أن يصالح به
على مال أمان جنس رأس
المال أو غير جنسه لا يجوز
لأن الفسخ إنما تصور من
العاقدين وأما من العاقد
وغيره فلا ويكون اعتياضا
محضا اه وبالباء في قوله
ان يصالحا به بمعنى عن
وقال البغوي إذا ضمن
المسلم فيه ضامن م فصلحه
المسلم عنه لم يجز لانه بيع
المسلم فيه قبل القبض اه
وفي شرح المنهاج للسبكي
لو ضمن ذمي لذمي ديناً على
مسلم وتصالحا على خمر
فالاصح أن المسلم لا يبرأ
ولا يرجع الضامن لأن
المسلم لا يملك الخمر اه
وقولهم إذا ضمن دين
زكاة لا يصح من الضامن
دفعه الا بعد اذن المضمون
عنه لاحتياج الزكاة الى النية
اه وقال ابن الصباغ بصح
ضمان المسلم فيه لانه دين
لازم كالقرض ولا يشبهه
بالحوالة لانه يطالبه فيها
ببدل الحق وفي الضمان
يطالبه بنفس الحق اه
ومعناه أن ذمة المحال عليه
مشغولة بالدين قبل الحوالة
وذمة الضامن لم يتعلق بها
دين الا بالضمان وقال أبو
الطيب الحوالة مشتقة من
تحويل الحق فلذلك نقلته
من ذمة المحيل والضمان
مشتق من ضم ذمة الى ذمة
فلم ينقل الحق اه وقال
السبكي إذا أتى بالدين من
هو عليه أو ضامن منه وجب
قبوله أما المتبرع فان كان

بماء القنوات والسواقي من النهر العظيم أن فيه العشر ولا نظر لمؤنة القنوات وان كثرت لان المقصود
بها اصلاح الضيعة والانهار تشق لاجياء الارض واذا تهيأت وصل الماء الى الزرع مرة بعد أخرى
بخلاف السقي ينحو النواضع فان مؤنته تتحمل لنفس الزرع ومنها أن السائل ذكر أنه في الروضة
ذكر بيع الماء في باب الاصول والثمار أيضا وعبارتها فيه لا تدخل مسايل الماء في بيع الارض ولا
يدخل فيه شربها من القناة والنهر المملوكين الا أن يشترط أو يقول بحقوقها وفي وجه لا يكفي ذكر
الحقوق (فرغ) لو كان في الدار المبيعة بشر ماء دخلت في البيع والماء الحاصل في البئر حال البيع
لا يدخل على الصحيح وفي وجه يدخل كالثمرة التي لم تؤثر للفرق وان شرط دخوله في البيع صح
على قولنا الماء مملوك بل لا يصح البيع دون هذا الشرط والا اختلط الماء الموجود للبائع بما يحدث
للمشتري وانفسخ البيع قلت فان قلنا لا يملك صح البيع مطلقا بل لا يجوز شرطه لانه لا يملكه
ويكون المشتري أحق به لانه في يده كما لو توحل صيد في أرضه والله سبحانه وتعالى أعلم وذكر
الخلاف في الماء وفروعه يأتي في احياء الموات ان شاء الله تعالى انتهت عبارتها وأنت خير بان
هذه العبارة لم تسق لبيان حكم الماء بل لبيان أنه يجب شرط دخوله أو لا ثم ما ذكره هنا استشكل بقولهم
صح بيع دار بدار وان كان في كل بئر ماء ولا اشكال لان كون الماء تابعا بالاضافة لا ينافيه كونه
مقصودا في نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع كما ذكرنا فالحاصل انه من حيث انه تابع بالاضافة اغتفر
من جهة الربا ومن حيث انه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه وأما قول السائل
وما يشترط الرؤية منه لجوابه أن الماء حيث كان مملوكا وورد عليه البيع بطريقه الشرعي المعلوم
عما مر فلا بد من رؤية الموجود منه حال البيع كما قاله صاحب البيان ويؤيده قولهم في بيع الصبرة
تكفي رؤية ظاهرها وكذا سائر المتأثرات والماء منها فتكفي رؤية ظاهر الماء الموجود في البئر
ونحوها وقول أبي اسحق لا تشترط رؤيته ضعيف وان أفتى به جمع وكذلك تشترط رؤية محله ففي
البئر لابد من رؤية ما يختلف الغرض به عند أهل الخبرة من جدرانها ونحوها وفي نحو القناة لابد
من رؤيتها جميعا بأن يحبس الماء عنها ولا تكفي رؤيتها من ورائه وان كان صافيا بخلاف نظيره في
الاجارة كما قرر في محله هذا ما تيسر في هذه المسئلة الطويلة الذيل والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق
والهداية وهو أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه في شخص وجد جارية ذاهبة فوضع يده
عليها مدة طويلة وصار يبحث عن مال كها فلم يظفر به ثم انه تضرر بسبب النفقة عليها فرفع أمرها الى قاض
من قضاة المسلمين شافني وأخبره بالقضية ثم ان القاضي اقتضى رأيه الكريم أن يبيعها عليه بثمن معلوم
ويجعله تحت يد الشخص المذكور لآماتته ودينه فارسل الى أرباب الخبرة من الدلائن وثنوا
الجارية المذكورة بثمن معلوم وأذن القاضي للشخص المذكور أن يدفع ثمن الجارية المذكورة
لمالكها اذا وجده أو لو كيله أو لقيم شرعى عنه فاستمرت الجارية المذكورة تحت يد الشخص
المذكور فهل الوطء صحيح جائز والاولاد منها أحرار أفقونا ما أجورين وهل يبرأ من الله تعالى بسبب
ذلك في الآخرة واذا شهد شاهدان على القاضي المذكور بعد موته انه ثبت عنده وحكم بالقضية
المشروحة اعلاه فهل يكفي ذلك واذا تعذر شاهد من الشاهدين المذكورين هل يكفي يمين الشخص
مع الواحد أم لا (فاجاب) اذا توفرت المصلحة في بيع الامة المذكورة فباعها القاضي بيعا صحيحا
بشروطه ومنها أن يكون بثمن المثل حالا من نقد البلد ملكها المشتري وحل له وطؤها فالاولاد منها
أحرار وهي أم ولد له فلا يس للمالكها أخذه منه وإنما له الثمن فقط واذا وافق ظاهر الامر باطنه
المذكور كان المشتري بريئا في الآخرة ولا يثبت حكم القاضي بما ذكر الا بعدلين ولا يكفي عدل
ويمين والله أعلم بالصواب (وسئل) في شخص اشترى دارا وقبضها ثم أسكنها شخصا آخر ثم بعد

عن حمى لم يجب القبول وان كان عن ميت فان كان وارثه وجب وان تبرع غير الوارث ففيه تردد للتأني حسين اه وهذا كما ترى في احضار المسلم فيه لافى الاستبدال عنه فانه راجع إلى قول المصنف وان امتنع من قبوله هناك لم يجبر ان كان لنقله مؤنه أو كان الموضع مخوفا والا فالاصح اجباره وقال السبكي واعلم أن الدين الذي على الاصل هو الذي على الضامن كفرض الكفاية الواجب على جماعة وذلك باعتبار ذاته ويعرض له التعدد باضافته الى الاصيل والضامن اه وليس فيه ما يدل على منع الاستبدال عن دين الضمان وانما مغناه اتحادهما في الجنس والقدر والصفة اذ من المعلوم أن ذمة الضامن لم تشتغل بعقد السلم كذمة المسلم اليه وظاهر أنه لا يخالف جواز الاستبدال المذكور قوله في الروضة كاصلها في باب الوكالة لو أبرأ وكيل المسلم اليه او قال لا أعلمك وكلا وانما التزمت لك شيئا وابرائني منه نفذ في الظاهر ويتعطل به حق المسلم وفي وجوب الضمان عليه قولا الغرم بالحيولة والظاهر وجوبه لكن لا يغرم مثل المسلم فيه ولا قيمته كيلا يكون اعتياضا عن المسلم فيه وانما يغرم رأس

مدة اقر بان الدار المذكورة ملك من أملاك الساكن المذكور وصدقه الساكن على ذلك ولم يزل مستمرا على سكناه الى أن توفي المقر المذكور فادعى بعض ورثته أعني المقر المذكور ان الدار المذكور حال الاقرار مبيعة لشخص معلوم يبيع عدو أمانة فهل تسمع هذه الدعوى من الوارث أو لا بد من دعوى المشتري أو تسمع من كل منهما واذا سمعت الدعوى ممن يسوغ وثبت ما ادعاه فهل تنزع الدار من الساكن أولا واذا انتزعت فعادت الى الوارث باقالة او غيرها هل يجب عليه ردها للمقر له أولا وهل عودها الى الوارث بغير اقالة كعودها بها أم لا واجرة المثل مدة السكنى بالدار المذكورة تلزم الساكن اذا قلتم بفساد الاقرار أم لا (فاجاب) يبيع العدة الخالي عن الشرط المفسد صحيح عندنا فليس للوارث الدعوى به لان الحق متمحض لغيره وهو المشتري وتسمع دعواه بذلك فان أثبت الشراء من الميت قبل اقراره انتزع العين من المقر له ويلزمه للمشتري اجرة مثلها مدة وضع يده عليها وهي ملك المشتري وحيث عادت للوارث فان كان مصدقا لمورثه في اقراره انتزعها المقر له منه مطلقا والا فان عادت اليه من جهة مورثه فان كان يسلب العود اليه ارثه كالاقالة انتزعها منه ايضا لانه خليفة لمورثه او لا من تلك الجهة لم ينتزعها منه اخذا من قولهم لو تزوج بمجهولة فاستلحقها ابوه ولم يصدقه لم يفسخ نكاحه والله تعالى اعلم (وسئل) عن رجل له ضيعة بها شرب من الماء فباعها من آخر ولم يذكر الشرب فقال البائع لم ابعه بل هو باقلى وقال المشتري ما بذلت الهال الكثير الا للضيعة وشربها ما الحكم واذا قال البائع بعثكها وأبحت لك شربها بكذا فقبل المشتري ثم قال أردنا بهذا اللفظ البيع في الجميع فقال البائع بل في الارض فقط واذا قال بعثكها بخمسين دينارا وبعثك شربها بخمسين او أبحت لك بخمسين فقال قبلت بمائة ما الحكم ولو باع بكناية ثم مات او غاب ولم تعلم نيته ما حكمه ولو اشترى من آخر ضيعة فحدث فيها عمارة عينا واثرا ثم استحققت فهل له الرجوع بقيمة عمارته على البائع واخذ العين أم لا ومن المشتري ثم ادعى انه لم ير وعكسه من المصدق (فأجاب) المنقول ان يبيع الارض لا يدخل فيه مسيل الهام ولا شربها بكسر الشين أى نصيبها من القناة والنهر المملوكين حتى يشترط ذلك كما يقول بعثك الارض بحقوقها أو بشرها قال السبكي وغيره ومحل هذا في الخارج من ذلك عن الارض أما الداخل فيها فلا ريب في دخوله اه ولا ينافي ما ذكره هنا قولهم لو اكترى أرضا لزراعة أو غراس دخل الشرب ونحوه مطلقا لان المنفعة المستأجر لها ثم لا تتم بدونه فلم يدخل الا بالشرط بقيد المذكور اذا تقرر ذلك فحيث اتفق البائع والمشتري على عدم ذكر الشرب في صلب العقد ان كان داخلا في الارض ملكه المشتري ولا نظر لكلام البائع حينئذ وإن كان خارجا عنها فهو باق على ملك البائع ولا حق للمشتري فيه وان قال انه إنما بذل الماء في مقابلة الارض معه لان القصد والنيات لا تعتبر في مثل ذلك مما المدار فيه على اللفظ وحده ولا تأثير فيه للنية وحدها فان لم يتفقا على ذلك بان قال المشتري بعثى الارض مع شربها وقال البائع اتما بعثك الارض وحدها تحالفا حيث لا بينة لها أو أقاما بينتين متعارضتين فيحلف كل منهما يمينا يجمع نفيًا واثباتا ثم إن استمر نزاعهما فسخاه أو أحدهما أو الحاكم وقول السائل وإذا قال البائع بعثكها وأبحت لك شربها بكذا الخ يحتاج الجواب عنه إلى مقدمة أن أبحتك اياه بكذا هل هو من كنيات البيع وفيها خلاف حررته في شرح الارشاد وعبارته وليس منها أى الكناية أبحتك اياه بكذا قال في المجموع لانه صريح في الاباحة مجانا فلا يكون كناية في غيرها اه قال شيخنا آى شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده وفيه نظر والا أشكل بانعقاده بلفظ الهبة المصرح فيه بانه مع ذكر العوض صريح في البيع اه ويجاب بان اقتران العوض بالهبة يمنع انصرافها للمعناها من التمكن مجانا ويصرفها إلى التملك بعوض بخلاف الاباحة فانه ليس

العراقيين واستحسنه ورأيت في تعليق الشيخ ابي حامد أنه يغرم للوكل مثل المسلم فيه اهـ (سئل) عن قول الجلال السيوطي في كتاب الاشباه والنظائر المسلم فيه يجب تحصيله ولو بأكثر من ثمن المثل اذ لم يوجد الا به ولا ينزل ذلك منزلة الانقطاع جزم به الشيخان قاله السبكي في فتاويه وعلى قياسه إذا لم يوجد مثله الا بأكثر من ثمن المثل ففي وجوب تحصيله وجهان رجح كلا مرجحون وصحح النووي عدم الوجوب لان الموجود بأكثر من ثمن مثله كالمعدوم كالرقبة وماء الطهارة ويتخالف العين حيث يجب ردها وان لزم في مؤنته أضعاف قيمتها الى آخر ما ساقه من ذلك ونظائره فهل يؤخذ من ذلك أن المديون لو كان عاصيا باستدائته وصرفه لا يجبر على بيع ماله عرضا كان أو نقدا أو منفعة لوفاء ذلك الا بضمن مثله حالا من نقد محله ولو كان مرهونا به ام لا حتى لو علق طلاقا على عدم وفاء ذلك في مدة معلومة وكان يظن وجود راعب في شراء ملكه بضمن مثله حالا من نقد محله عند محله فلم يرغب فيه الا بدونه فهل يجبر على بيعه لتخلصه من حنثه ام لا يجب عليه كما لا يجب في وفاء دينه وان كان عاصيا به وإذا كان يوجد

لها معنى مستقر حتى يكون ذكر الثمن صار فله لانها صريحة في الانتفاع لا في تملك العين كما حققته في بعض الفتاوى اخذا من كلامهم ثم ان تأتى الانتفاع بغير استهلاك العين كانت كالاغارة والا كانت كالضيافة فيملك قبيل الازدراء على الخلاف فيه فعلم أنها لا تصلح للكنية هنا لانها لا تحتمل تملك العين ابتداء بوجه انتهت عبارة شرح الارشاد واذا تقرر ان لفظ الاباحة لا يصلح أن يكون من كنيات البيع فيكون قوله بعتك الارض وأحتك شربها بكذا مشتملا على ما يصح بيعه وهو الارض وما لا يصح بيعه وهو الشرب من حيث استعمال لفظ الاباحة فيه فتفرق الصفة فيصح البيع في الارض ويظل في الشرب ويتخير المشتري ان جهل ما ذكر في الاباحة فان أجاز البيع أو علم حكم الاباحة المذكورة لم يلزمه الا قسط الارض من الثمن باعتبار توزيعه على قيمتها وقيمة الشرب فاذا قيل قيمتها مائة وقيمة الشرب عشرون خصها من الثمن خمسة أسداسه وبطل البيع في سدسه المقابل للشرب فيلزم المشتري خمسة أسداس الثمن فقط وقول البائع في هذه الصورة أغنى قوله بعتكها وأبحت لك شربها بكذا انما أردت البيع في الارض فقط أى حتى يجب له كل الثمن ويأخذ الشرب لا يلتفت اليه لان لفظه يناقض منويه فيلغو ويصح البيع في الارض بقسطها من الثمن في الشرب وما يقابله من الثمن كما تقرر وقول السائل وإذا قال بعتكها بخمسين دينارا الخ يحتاج لمقدمة أيضا هي أنهم ذكروا خلافا في عكس هذه الصورة وهو مالو قال بعتك هذا بألف فقال قبلت نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة وعبارة شرح الارشاد في هذه فقال قبلت نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة أى فلا يصح على ما أشعر به كلام الرافعي ومال اليه الاسنوى لكن أقر النووي في المجموع المتولى على القول بالصحة مع تسليمه استشكل الرافعي لها بأنه أوجب له عقدا فقبل عقدين لتعدد الصفة بتفصيل الثمن ولو من جانب واحد ولا تنافي خلافا للزركشى لانه سلم الصحة من حيث النقل والاستشكل من حيث المعنى والذي يتجه في ذلك انه ان نوى تفصيل ما أجمله البائع دون تعدد العقد صح وان أطلق أو نوى تعدد العقد لم يصح وعليه يحمل الكلامان ثم رأيت في كلام الزركشى ما يؤيد ذلك وقولهم الصفة تتعدد بتفصيل الثمن يحمل على ما اذا وقع التفصيل من جهة من تقدم لفظه كبعتك بهذا نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة فيقول قبلت أو قبلته بألف لان القبول حينئذ يترتب على الايجاب المفصل فوقع مفصلا بخلاف ما اذا أجمل البائع أولا وفصل المشتري لانه أوجد ما ينافي الاجمال فلم يمكن أن يقال ان قبوله وقع مجعلا ففصلنا فيه بين ان يقصد تفصيل ذلك فيصح أولا فيبطل أما في الثانية فواضح واما في الاولى فلا ان التفصيل من حيث هو ينافي الاجمال وقضية كلامه خلافا للشارح أى الجورجى انه لو قال بعتك هذا بدرهم وهذا بدينار فقال قبلت أحدهما صح أو بعتك هذين بألف كل واحد بخمسمائة فقبل أحدهما صح للتوافق لان ذلك في حكم صفتين وهو متجه وفي بعتك سائلا وغائما هذين بألف يصح قبولها بها وان لم يعرف سالما من غائم بخلاف سائلا بألف وغائما بخمسمائة لا بد من معرفتهما ويفرق بان الاختصار على قبول أحدهما هنا جائز فاشترط أن يعرفهما حتى يقبلهما أو أحدهما وثم يتعين قبولهما معا أو تركهما معا فلا فائدة لمعرفةهما انتهت عبارة الشرح المذكور ومنها يعلم انه لو قال بعتكها بخمسين دينارا وشربها بخمسين دينارا فقال قبلت بمائة صح فيهما وأنه لو قال بعتكها بخمسين دينارا وأبحت لك شربها بخمسين دينارا فقال قبلت بمائة صح في الارض بخمسين ولا يصح في الشرب والحكم في هذه واضح مما قدمته في بعتكها وأبحت لك شربها بكذا وأما الاولى فوجه الصحة فيها أنه قد علم مما قررته في بعتك هذا بدرهم وهذه بدينار أنه في صورتنا مخير بين قبول الارض والشرب معا وقبول أحدهما واذا جوزنا له قبولهما فلا فرق بين أن

ثمن المثل بسفره الى غير بلد
 رب الدين يلزمه الاذن له فيه
 ام لا واذما منع رب الدين منه
 بالقاضي فلم يسافروا وجدت
 الصفة المعلق عليها بحث
 ام لا وهل من ذلك ما لباع
 ثوره لشخص بثمان معلوم
 وامتنع المشتري من أداء
 بعضه ولم يجده طريقا في
 خلاصه الا بشرائه منه ثوره
 بثمان معلوم قاصه منه بما
 عليه وتأخر له عليه بقية
 الثمن ثم ألجأه الى أن علق
 الطلاق على أن يوفيه له في
 وقت عيناه بسبب أنه لم يبعه
 له الا بعد ان وافقه عليه قبل
 بحث اذا فات الوقت بلا
 وفاء كمن قال له ظالم ان فلانا
 أو ماله عندك فأنكر وحلف
 كاذبا ام لا كمسئلة اللص
 والحال انه لم يجده طريقا
 في خلاص حقه الا الشراء
 والحلف على وفاء بقية
 الثمن (فاجاب) بانه لا يجبر
 على بيع ماله بدون ثمن
 مثله بما لا يتساخ به مطلقا
 سواء أكان مرهونا أم لا
 عصى بسببه ام لا علق على
 عدم وفائه طلاقا او اعتقا
 أم لا لكنه بحث بعدم
 وفائه في المدة المعينة
 لتمكنه من وفائه بالبيع
 على الوجه المذكور
 ويبحث بعدم الوفاء في
 مسألة ثمن الثور اذا فات
 الوقت المعين وهو قادر
 عليه لعدم اكرامه على
 تعليق الطلاق (سئل) عن
 قول الناشري في نكته على
 قول الحاوي ودين السلام

يقول قبلت الارض بخمسين والشرب بخمسين أو يقول قبلتها بمائة لما علم بما ذكرته في نصفه
 بخمسمائة ونصفه بخمسمائة أن الصفقة قد تعددت بتفصيل البائع لكونه ابتداء بالتفصيل فيكون
 القبول على وقفه سواء اوقع مفصلا مثله ام بجمل كما بينته فيما مر بقولي وقولهم الصفقة تعدد
 بتفصيل الثمن يحمل على ما اذا وقع التفصيل من جهة من تقدم لفظه الخ فتأمل فان فيه الفرق
 بين صورتاهذه المذكورة في السؤال وعكسها التي هي صورة الخلاف الذي حكيناها آنفا وإذا مات
 احد العاقدین بالكناية ولم يدر هل نوى بها البيع او الشراء لم يعتد بها وكان المبيع باقيا على ملك
 البائع لان هذا هو الاصل المحقق فلا يعدل عنه الا يبين وأما اذا غاب فينتظر الى أن يحضر أو يرسل
 اليه حتى تعلم نيته (وسئل) رضى الله عنه عن مسألة فاجاب فيها بجواب مختصر ثم بلغه ان بعض
 المفتين أفتى فيها بخلاف ذلك فصنف فيها تصنيفا سهيا بتنوير البصائر والعيون بايضاح حكم
 بيع ساعة من قرار العيون وقد أردت أن أذكره برمته هنا وان كان تصنيفا مستقلا لانه في حكم
 الفتاوى باعتبار أصله كما علم بما تقرر وذلك التصنيف (أحمدك) اللهم ان أبقيت في هذا العالم طائفة
 ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم الى أن يأتي أمر الله وأشهد أن لا اله الا الله وحده
 لا شريك له شهادة أنجوها من أن أنظم في سلك من أضله الله على علم لما أنه اتخذ الهه هواه وأشهد
 ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي ارسله الله قاصما لظهور المعاندين بحجتي منطقة وفحواه صلى
 الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين لم يخشوا في الله لومة لائم ولم يلتفتوا لما سواه ما قام بنصرة
 هذا الدين من فرغ نفسه لله وراقبه في سره ونجواه (اما بعد) فان العلم بحمد الله لم تزل أندبته
 غاصة بأهلها ورياضه مغدقة بوبلها وحدثه بها حديق التحقيق محدقة وربوعه محفوظة بلوامع
 الحجج المونقة وعرائسه سافرة النقاب لمن بذل لها ملك نفيلسه مصونة الحجاب عن تطاول اليها
 بمجر دمنه وهويسه وأهله هم قوام الدين وقوامه وبهم اثلافة وانتظامه وعليهم المعول في عقل الشوارد
 وتقييد الاوابد بمحكم الدهان وواضح التبيان لما أن الله أخذ عليهم الميثاق أن يبينوه ولا يكتموا
 وحرم عليهم أن يكونوا كالذين نبذوه وراء ظهورهم وطرحوه فذلك وجب على من علق
 باذيالهم ودخل تحت نعالهم وتأسى بافعالهم وأقوالهم وتأهل لفهم عباراتهم وأحاط بأشاراتهم
 أن لا يجمد على ظواهر العبارات وان لا يركن الى البدعة والعناد او الجهل او البطالات فان ذلك
 متكفل بالحرمان وقاض بالخذلان نسأل الله النجاة من المهالك وان يسلك بنا أوضح المسالك انه بكل
 خير كفيل وهو حسبي ونعم الوكيل هذا والداعي الى الآن ثالث رجب أسأل الله نيل الارب الى
 تأليف هذا الكتاب المحتوي على غاية من التحقيق وفصل الخطاب الموسوم (بتنوير البصائر والعيون
 بايضاح حكم بيع ساعة من قرار العيون) انه رفع الى في أثناء شهر جمادى الآخرة سنة تسع
 وأربعين وتسعمائة سؤال في بيع ساعتين من قرار عين كذا فاجبت عنه بجواب طويل مشتمل على
 تفصيل في ذلك ثم رفع الى السؤال ثانيا باخصر من الاول وطلب مني اختصار الجواب فاختصرته
 ثم بلغني ان جمعا خالفوني في ذلك تشبثا باطلاق الامام البلقيني مع أني بينت في كل من ذينك الجوابين
 معناه وبجمله واستدللت على ذلك بكلام الائمة وقواعدهم فلم يسمعوا لذلك قبيلا بل افقوا بهاسينبتك
 عنهم أنهم في هذه الحادثة كالانعام بل هم اضل سبيلا وكيف والعمر قد ذهب اما في اللهو والطرب
 او في تفهم كلام العرب او في تحصيل الخطام من وجه حلال او من حرام واتى لمن هذا اسمه وتأسس
 عليه رسمه ان يتحدث بالبراز او يقرب من هذا المجاز تالله ليقام عليهم من الحجج ما يقصم ظهورهم
 ويمنع ظهورهم وفاء بذلك الميثاق الا كيد ورجاء لحصول المزيد فان علام الغيوب هو المطلع على القلوب
 اساله بعز ربوبيته وكألى صمديته ان يعاجل من تعمد في هذه القضية عصبية او عنادا او هوى

أى فانه لا يصح فيه شئ من
التصرفات اعنى العتق
والايلاد والتزويج بخلاف
ما تقدم فى المبيع هل هو
معتهد ام لا (فأجاب) بأن
ما ذكره واضح اذا اعتاق
والايلاد والتزويج لا يمكن
ايراد شئ منها على ما فى الزمة
سواء أكان مسلما فيه ام
مبيعا فقوله بخلاف ما تقدم
فى المبيع اى المعين (سئل)
هل يشترط فى صحة السلم
حضور عدلين عند عقده
فقد عد فى شرح تنقيح
الباب من شروطه ان
يكون موصوفا بصفة معلومة
لهما وعدلين غيرهما
ليرجع اليهم عند التنازع
آه فمفهومه ان ذلك شرط
اعنى حضوره عند العقد
لا معرفتهم لذلك (فأجاب)
بانه ليس مفهوم شرح
التنقيح ما ذكر فى السؤال
وانما معناه انه يشترط
مع معرفة العاقلين صفات
المسلم فيه معرفة عدلين
غيرهما والله اعلم
(باب القرض)
(سئل) هل يجوز قرض
جزء من عقاره هل يرد مثله
او قيمته (فأجاب) بانه
يجوز وهو محمول كما قاله
السبكي على ما اذا لم يزد
الجزء على النصف لان له
حينئذ مثلا فيجوز اقراضه
كغيره ويرد مثله لاقيمته
(سئل) عن القرض فى
الزمة ثم يعينه فى المجلس هل
يجوز اولا وجهان ما الاصح

أو فسادا بسطوات انتقامه وحرمان انعامه وأن يوفقنا أجمعين لساوك سنن الهدى ولا جتناب سبب الردى
انه اقرب مجيب وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب ورتبته على مقدمة وخاتمة وسبعة أبواب أما
المقدمة ففى ذكر السؤال والجواب بنوعيهما واما الأبواب فأربعة فى ذكر أحوال المسئلة الاربعة
التى فصلتها فى كل من الجوابين والخامس فى الكلام على ما وقع فى الروضة من التناقص فى بيع
الماء والقرار وبيان الجمع بين عبارتها ورد ما وقع فى ذلك للمتكلمين عليها والسادس فى بيان حكم
عيون مكة بخصوصها وهل هى مملوكة منبعا ومجرى وهل يصح بيعها أولا والسابع فى الفرق بين
الحكم بالصحة والحكم بالموجب وفى بيان ما ينقض فيه قضاء القاضى وما لا ينقض وأما الخاتمة ففى
ذكر ما اطلعت عليه من أجوبة المخالفين والكلام عليها وبيان ما اشتملت عليه مما يصح عنه الآذان
وتتنزه عن تصوره الآذان والمسئول من كرم الله وفضله أن يهدينى الى سواء السبيل وان يجعلنى
ممن أعلا شرفهم بقوله الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل (مقدمة) رفع الى سؤال صورته ما قولكم رضى الله عنكم فيما
اذاباع شخص من آخر حصة من قرار عين كذا جارية وهذه الحصة قدرها سدس سهم من أربعة
عشر سهما مشاعا من جميع العين لكن عبر عنها فى مكتوب الشراء بما يتعارفه أهل عيون بلدة
البيع من التعبير عن أجزاء السهم من القرار والماء الجارى به بالساعات وعن الساعة من ذلك
بالوجبة التى هى اثنتا عشرة ساعة كما يعبر عن مثل ذلك فى البلاد الشامية بالاصابع ويسمون ذلك فى
بلد البيع كله سقية لانه لا يخفى أن الشريك فى القرار شريك فى الماء التابع له من أجل
مشاركته فى القرار فعبر كاتب الشراء عن المبيع الذى هو حصة من القرار بما يستعمل فيه
وفى ما هو تابع له من الماء وملخص عبارة مكتوب الشراء بعد ان أذن الحاكم الشرعى فلان
الشافعى فلان الفلانى فى شراء المبيع الآتى ذكره لنفسه وليقبة ورثة والده من البائع الآتى
ذكره بالثمن الآتى ذكره فيه إذنا صحيحا شرعيا اشترى فلان الفلانى المأذون له لنفسه وليقبة
ورثة والده المشمولين بحجر الشرع الشريف من فلان البائع عن نفسه جميع الحصة السقية التى
قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية بما للحصة المذكورة من حق من قرار العين المذكورة
ومقرها وممرها وشعوبها وذيوها ومجارى مائها ومن مائها الجارى بها من فضل الله تعالى اشترى
صحيحا شرعيا مستكملا لشرائط الصحة وال لزوم بثمن جملته كذا مقبوض بيد البائع من المشتري
وتسلم البائع الثمن وسلم للمشتري جميع المبيع المذكور تسليما شرعيا بعد الرؤية والمعرفة والمعاودة
الشرعية وثبت ذلك عند الحاكم الشافعى الآذن المذكور وحكم بموجبه ومات الحاكم والمتعاقدان
والشاهدان فهل هذا الحكم صحيح أم لا واذ اقلتم هو صحيح فهل يقتضى صحة التبايع المذكور أم فساد
وهل لاكم شرعى نقض التبايع والحكم به أم لا لاسيما مع كون الحاكم الشافعى المذكور من
أهل العلم الوافر وكال النظر فى فروع الفقه وغيره كما هو مشهور بذلك وهل يقتضى صحة ما تقدم ذكره
قول الامام النووى رضى الله عنه فى روضته ولو باع الماء مع قراره نظر ان كان جارى فقال بعتك هذه
القناة مع مائها أو لم يكن جارى وقلنا الماء لا يملك لم يصح البيع فى الماء وفى القرار قولنا تفريق الصفة
وقوله بعد ذلك بنحو اربعة أسطر ولو باع جزءا شائعا من البئر أو القناة جاز وما ينبع مشترك بينهما
ام لا يقتضى ذلك صحة ما ذكرنا واذ اقلتم ان قوله وفى القرار قولنا تفريق الصفة يرجح صحة بيع القرار
فقط فى الصورة المذكورة فهل يكون المشتري مستحقا للماء التابع به لكونه نابعا فى ملكه كما يؤخذ من
المسئلة الثانية وايضا فهل التعبير فى مكتوب الشراء عن الحصة المبيعة من القرار بقوله الحصة
السقية التى قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية مخل بالتبايع او بالحكم به او غير مخل بذلك

جوازه ولو سلمه له بعد مفارقه المجلس وقبل طول الفصل (سئل) عن قرض المنفعة هل يجوز أو لا وجهان (فاجاب) بان الذى فى الروضة فى باب القرض المنع وفيها كاصها فى باب الاجارة الجواز وحمل السبكي والبلقيني وغيرهما الاول على منفعة العقارات كما تمتنع السلم فيها ولانه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غيره كما يجوز السلم فيها ولا مكان ودمثلها الصورى والاسنوى الاول على منفعة العين المعينة لا تمتنع السلم فيها والجواز على ما فى الذمة وقال بعضهم ان الاقرب ما قاله السبكي وغيره (سئل) عن قول ابن قاضى يعجلون فى تصحيحه والختار فى الصغير تبعاً لجماعة جواز قرض الخبز فيرد مثله وزناً وفى الخير وجهان رجم فى الانوار بمنعه اهـ هل مراده بالخير الروبة او خمرة العجين فان قلتم بالاول تخالف ظاهر قول الروضة وذكر صاحب التثمة وجهين فى اقراض الخير الحامض احدهما الجواز لا طراد العادة به وفى فتاوى القاضى حسين لا يجوز اقراض الروبة لانها تختلف بالمخوضه اهـ (فاجاب)

بانه قد اوهم كلام التصحيح انها مسألة واحدة وليس كذلك بل ما فى الروضة

لا مكان تأويلها بما يصححها فاجاب رضى الله عنه بقوله قد استفتى شيخ الاسلام السراج البلقيني عن هذا السؤال بعينه فلم يصرح فيه نفسه بشيء ويبانه أن الجمال بن ظهيرة قال فى سؤاله له العيون التى بمكة المشرقة وغيرها من بلاد الحجاز لا يعرف الذى ينبع منها غالباً وإنما يجرى فى مجارى أن يبرز الى الارض التى يسقيها ويتبايعونه باليالى والايام والساعات يشتري الشخص من آخر ساعة من النهار الى الليل بثمن معلوم ويتصرف فيها فهل يصح هذا ويملكه ثم قال السائل بعد أسطر وجرت عادتهم انهم يكتبون اشترى فلان من فلان ساعة من قرار كذا فهل ذلك معتبر أم لا فاجاب البلقيني رحمه الله تعالى وأطال ومع ذلك لم يصرح فى جواب السؤال الثانى بشيء فى النسخة التى رأيتها الآن وإنما أجاب فى الحقيقة عن الاول فقط وعبارته بعد فرضه الكلام فى ملك محل النبع والمجرى وأما شراء الماء المذكور ساعة من النهار أو الليل فهذا لا يصح لجهالة المبيع وبعد فرضه الكلام فى ملك الثانى فقط اذا صدر بيع فى هذه الصورة على الماء الكائن فى الارض فلا يصح لانه غير مملوك لصاحب الارض ثم قال وما ذكره فى السؤال من أنه لا يعرف الاصل الذى ينبع منه غالباً جوابه انه لا يصح بيع الماء فى هذه الصورة لانه غير مملوك والتبايع الواقع باليالى والايام والساعات كله غير صحيح لانه لم يصادف ملكاً للبائع فى ذلك ولا يملك المشتري شيئاً من ذلك ولو فرضنا على الصحيح أن الماء يملك فانه ليس هنا سبب يقتضى ملك الماء اهـ فهو مطلق لعدم صحة بيع الماء المقدر بساعة مثلاً وغير متعرض لخصوص ما اذا بيعت ساعة مثلاً من قرار كذا وإن أكذبك لان تعليقه بعدها صريح فى أن القرض أن المبيع هو من غير تعرض للقرار وهذا القرض المخصوص فيه تعرض للقرار والزمان معا فما المعتبر منهما كما أشار اليه السائل فلم يجب عن هذا الخصوص بشيء وإنما أجيب بكلام مطلق لا يحتاج به فى مثل ذلك وعلى تسليم شموله له فهو متوقف على تقدير مضاف بعد من أى من ماء كذا اذا لا يظهر القول بطلان البيع فى هذا القرض المخصوص الا بتقدير ذلك المضاف وهو غير لازم اذا اللفظ كما يحتمل تقديره فيبطل يحتمل عدم تقديره وارتكاب مجاز فيه فيصح بان يراد بالساعة الجزء بدليل قوله من قرار عين كذا لان من هنا للتبعض لا غير كما لا يخفى ومن التبعضية صريحة فى اتحاد ما قبلها مع ما بعدها مفهوماً وحقيقة فهى قرينة ظاهرة فى أن المراد بالساعة الجزء اذا يقال ساعة من محل كذا الا بالارتكاب ذلك التجوز واذا دار الامر بين تصحيح لفظ بتجوز من غير تقدير محذوف رابطاً له بتقدير محذوف كان تصحيحه أولى من ابطاله لوجهين أحدهما ان احتمال الصحة مقدم على احتمال البطلان كما يصرح به قاعدة ان القول قول مدعى الصحة غالباً عملاً بان الظاهر فى العقود التجارية بين المسلمين الصحة وان كانت خلاف الاصل الثانى أن المجاز أولى من الاضمار على قول قال به كثيرون وعلى الاصح من أنهما سيان لاحتياج كل منهما الى قرينة فالمجاز هنا أولى عملاً بقاعدة أن تصحيح اللفظ حيث أمكن أولى من ابطاله وقد عولوا على ما دلت عليه من التبعضية فى بعض مسائل الصبرة ولم ينظروا لاحتمال أنها لا ابتداء الغاية أو بيان لمفعول محذوف الاعلى بحيث لبعض المتأخرين قيده بما اذا أراده فليعولوا عليها هنا كذلك اذا تقرر ذلك فالذى دل عليه كلامهم ان المتبايعين اذا ارادوا بقولها ساعة او ساعتين من قرار عين كذا جزأ معينا من محل النبع أو المجرى المملوك صح البيع نظير ما ذكره فى مسائل منها بيع ذراع من ارض مع ارادة الشيوع او التعيين ولم ينظروا الى ان الشيوع لا يفهم من مطلق لفظ الذراع الا بتأويل ومنها البيع بثلاثة آلاف الا ما يخص الف او بدينار الادرها واراد الاستثناء من القيمة المعلومة بل فى مسئلتنا الاولى بالصحة من هذه لان ما اراد فيها يدل عليه ظاهر قولهما من قرار عين كذا وما أراده بالاستثناء لا يدل عليه ظاهر اللفظ بل يدل على خلافه وتحيل فرق بين المبيع والثمن بانه غير مقصود لذاته ولذا جاز

خميرة العجين ولهذا قال
الاذرعى عقب قولها
أحدها الجواز لا طراد
العادة به وبه قال ابن سريج
وهو المختار اذ العادة
المساحة به وقال الزركشي
عقبه فيه اشعار بترجيحه
اذ لم ينقل عن غيره ترجيحاً
وهو قياس ما ذكره
الرافعي في باب السلم من
جوازه في الخيض الخالص
من الماء ووصفه بالجموضة
لا يضر لانها مقصودة
فيه ولا شك أن الخمر
كذلك اه وعليه فيرد مثله
وزبا والثانية في اقراض
الروبة وهي كما قال
الجوهري وغيره ما يلقى
من اللبن الحامض على
اللبن الحليب ليروب وقال
الاذرعى عقب قولها وفي
فتاوى القاضى حسين
لا يجوز اقراض الروبة
لانها تختلف بالجموضة
والمختار خلاف ما قاله
القاضى من المنع لما
ذكرناه في خميرة الخبز اه
ويجاب عما ذكره بشدة
الحاجة الى الاولى فسومح
في اقراضها بخلاف الثانية
وقال الاصفهاني في
مختصرها في الخبز الحامض
وجهاً ولا يجوز اقراض
الروبة (سئل) عما لو
اقترض شخص من شخص
انصافاً فلو سأل جديداً
أو اشترى منه ساعة بفلس
جديد وكانت في ذلك الوقت
كل جديد بدراهم مثلاً ثم
أبطل الساطان المعاملة بها
وجعلها بالميزان مثلاً وأخرج

الاستبدال عنه بخلاف المبيع غير مؤثر لان الارادة لها تأثير في المبيع أيضاً كما قالوه في مسائل الذراع
والصاع وغيرها فإمطاة الحكم بها لا تنافي قصده لذاته وإنما لم يكتف بالنية فيما اذا كان في البلد نقود
مختلفة القيمة ونوياً أحدها لان اللفظ هنا وهو قوله بعشرة مثلاً دلالة له على شيء وضعاً ولا قرينة
فلو أثرت النية معه لكان فيه أعمال لها وحدها وهو ممتنع فيما ذكره بشرط وفي مسئلتنا اللفظ
دال على المنزى باعتبار ما قررناه وما سنقرره فليس فيه أعمال للنية وحدها بل بما دل عليه اللفظ
الموافق لها وإن أريد بذلك مدلولها الحقيقي مع تقدير ماء بطل البيع وإن لم يريد شيئاً فإن اطرده
في عرفها التعبير بالساعة في مثل هذا التركيب عن الجزء المعين من القرار المملوك صح البيع أيضاً كما بصرح
به قول المجموع رداً على صاحب البيان ومن تبعه اذا عبر بالدراهم عن الدينار صح لانه يعبر بها
بجواز كقولك في عشرين درهما مثلاً هذه دينار إذا كان ذلك هو صرفها أى هذه صرف دينار فهو
من مجاز الحذف اه ويؤيده تصريحهم في الثمن عند اطلاقه بحمله على المتعارف بينهم ولو غير
نقد ومن ثم قال ابن الصباغ لو قال بعثك هذا بعشرة أثواب وأطلق وكان لها عرف انصرف اليه
كالنقدين اه واذا ثبت أن للعرف تأثيراً في تخصيص المطلق في البيع به ثبت ما قلناه هنا من الصحة
اذا أطلقاً واطرد عرفها كما ذكر وإن أطلقاً ولم يطردها بذلك عرف فهذا هو محل النظر والتردد
والقاعدتان السابقتان قاعدة تصديق مدعى الصحة وقاعدة أن تصحيح اللفظ أولى من ابطاله
ما أمكن يرجحان الصحة هنا أيضاً ويعضدها قول الموثق مستكملاً لشرائط الصحة وال لزوم ان
كان ممن يعول عليه في معرفة ذلك نعم ان أطلقاً واطرد عرفها بان المراد بذلك بيع الماء مقدراً بزمن لم
يبعد القول بالبطلان حينئذ ولو اختلف الوارثان في الارادة صدق مدعى الفساد نظير ما قالوه في
الذراع لكن لا يتأتى هذا هنا لحكم الحاكم المستلزم لثبوت موجب الصحة عنده من حيث الصيغة
بناء على ما قاله السبكي وغيره والحاصل أن حكم الحاكم لا ينقض إلا بعد تحقق موجب نقضه وأما
مع عدم تحقق موجب فلا يمكن القول بنقضه كما يصرح به كلامهم وقد ظهر بما قررته أن موجب
النقض لم يتحقق وإن هذا اللفظ له محتملات بعضها صحيح وبعضها باطل ومع ذلك فلا يبطله إلا إذا
تحققنا أن ذلك الاحتمال الباطل هو المراد ولم تتحققه ولا يتأني ما تقرر قولها جميع الحصص السقية
التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا لا نأخذ فرضنا أن المراد بالساعتين جزء معين من القرار المملوك
أو حملنا اللفظ على ذلك لما مر صرح تسمية ذلك الجزء سقية لانه سببها ويدل عليه قول الموثق بما
للحصص المذكورة من حق من قرار العين المذكورة الخ فان قلت القرار المذكور أولاً هو القرار
المذكور ثانياً والعبارة تقتضى تغايرهما وإن حصص السقية غيرهما قلت لا تقتضى ذلك لان قوله
ومقرها وما بعده معطوف على قوله قرار أى ومن حق من حقوق المقر والممر وحققها غيرها
كاهو واضح وغاية ما فيه أن الموثق تفنن فعبر بالقرار أولاً ثم عبر ثانياً عنه بالمقر وأعاده مختلفاً لفظه
مع اتحاد مغناه لبيان شمول البيع لجميع حذوقه وقول الموثق ومن مائها الجاري بها الخ صريح في
أن المراد بالساعتين جزآن من القرار كما قررناه ويدل له التعبير بالسقية إذ هي فعيلة بمعنى فاعلة أى
ساقية إذ الساقية اسم للقرار لا للماء وما ذكر في السؤال عن الروضة لا يقتضى صحة البيع فيما ذكر
إلا بالتقدير الذي ذكرناه وأن المراد بالساعة الجزء وانها محمولة عليه عند الاطلاق على أن كلام
الروضة قد تناقض في ذلك وقد بينت الجمع بينهما في جواب بعض أسئلة وردت من حضرموت مع الرد
على البلقينى في اعتراضاته عليها في جوابه السابق بعضه وحاصل ما تجتمع به عباراتها أن المملوك
ان كان محل البيع فوق البيع على ذلك كله أو جزء شائع منه معين صح وجرى في دخول الماء
الموجود عند البيع ما قرره في باب الاصول والثمار وإن كان المملوك هو القرار صح أيضاً

ولكن لا يدخل الماء لانه في هذه الصورة غير مملوك له وانا يدخل في ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب ومراد الروضة بعدم الصحة في الماء في الصورة التي اجرى فيها خلاف تفريق الصفقة انه لا يصح بطريق المالك الا في الارض دون الماء فانه انما يصح فيه بطريق الاستحقاق ومن ثم صرح فيها أواخر المناهي بصحة البيع فيهما أى في الاصل بطريق القصد والمملك وفي الماء بطريق التبعية والاستحقاق فلا تناقض بين كلاميهما خلافاً لمن ظنه وفائدة اجراء خلاف تفريق الصفقة في القرار حتى يبطل في الماء الرجوع بما يقابله من الثمن لانا ان قلنا بالصحة فيه فهي بطريق الاستحقاق وما كان كذلك لا يقابل بجزء من الثمن فاذا قوبل به اقتضى ذلك بطلان البيع وفي الارض على الضعيف وفيه وحده على الصحيح فاتضح وجه جريان الخلاف في الارض وانا وان اجريناه فيها وقلنا بالبطلان في الماء فانما هو من الحيثية التي قررناها آتفاً والكلام كما علم مما تقرر في محل قرار الماء المملوك دون محل نبعه لان ملكه لا يستلزم ملك الماء بل يكون المالك أحق به أما محل نبعه مع قراره المملوك كل منهما فيصح البيع فيهما بطريق القصد لان ملكه يستلزم ملك الماء وأما محل نبعه وقراره غير المملوك فلا يصح البيع فيهما فتأمل ذلك فانه مهم ومن ثم اضطربت فيه الافهام وكثرت فيه السقطات والاهام فان قلت يتأني ما تقرر من الجواب قول جمع رداً لما في الروضة ما لا يجوز بيعه اذا كان مجهولاً وبيع مع غيره بطل البيع في الجميع بناء على ان الاجازة بالقسط والقسط غير ممكن للجهالة قلت انما يتضح ردهم أن لو سلمنا لهم دعوى الجهالة بالقسط وهي غير مسلبة فقد قال جمع في نحو الخل والخمر والشاة والكلب أو الخنزيران الباطل يقوم عند من يرى له قيمة كاهل الذمة فكذلك الماء هنا يقدر عند من يرى له قيمة ويصح بيعه مطلقاً وهم المالكية وعلى المعتمد من أن ذلك يعتبر بما يشابهه كالخل والعكر كذلك يعتبر الجاري هنا بما يشابهه فيقدر راكداً ويوزع الثمن عليه مع الارض فان قلت فما حكم عيون مكة هل هي مملوكة لاربابها قراراً ومنبعاً أو قراراً فقط قلت بل قراراً ومنبعاً كما يصرح به قول الروضة وأصلها لو صادفنا نهراً يسقى منه أرضون ولم ندر أنه حفر أى فيكون مملوكاً أو انخرق أى فلا يكون مملوكاً حكمنا بانه مملوك لانهم أصحاب يد وانتفاع اه على أن مانحن فيه أولى بالملك من صورة الروضة لان صورتها ليس فيها قرينة على الملك غير وضع اليد وهنا مع وضعها قرينة أخرى وهي بناء تلك العيون الذي هو صريح في ملك الباقي لمحل ذلك البناء فان قلت كيف يصح البيع في تلك العيون منبعاً وقراراً مع عدم رؤيتهما قلت أما ما تحت الارض من مجرى العيون وذيلها فلا يشترط رؤية جميعه لتعذر كساحس الجدار وكما بحثه الاذرعى من عدم اشتراط رؤية المستتر في ذى الوجهين وان سهل بالتفق وانا الذى يشترط رؤيته منها ما يختلف به الغرض أخذاً من أن البئر لا يشترط رؤية جميعها بل ما يختلف به الغرض منها عند أهل الخبرة من جدرانها ونحوها وأما القناة الظاهرة فلا بد من رؤيتها جميعها بان يحبس الماء عنها ولا يكفى رؤيتها من ورائه وان كان صافياً ثم رأيت البلقيني تعرض لما في السؤال فقال وما جرت العادة في مكة المشرفة من أنهم يكتبون اشترى فلان ساعة من قرار عين كذا غير صحيح ولا معتبر وطريق البيع أن يقع على القرار الذى هو محل التبعية اه وهو غير مناف لما ذكرته من وجوه منها أنه اطلق عدم الصحة ولم يبين مدلول ذلك اللفظ ولا ما فيه من الاحتمال ونحن قد فصلنا تحت لاته وبيننا كل واحد منها وما يدل له من كلام الائمة فلا ينافى اطلاقه تفصيلنا بل يتعين حمل اطلاقه على الوجه الباطل الذى قدمناه وهو ما اذا اراد ان المبيع الماء مقدراً بزمان او اطلقاً وعرفهما ذلك ومنها انه لم يبين لما ذكره دليلاً ونحن قد بينا لما ذكرناه ادلة من كلامهم سيما ما قدمناه عن مجموع النووى وعن ابن الصباغ ولا يسع البلقيني ان يقول اذا اراد بالساعة جزءاً

غيرها كل أربعة بدرهم مثلاً فهل للمستحق المطالبة بقدر الانصاف من الفلوس التي أخرجت أو لا يستحق الا تلك المعاملة التي كانت حالة العقد عدداً (فأجاب) بانه لا يلزم المقترض ولا المشتري الا من تلك المعاملة القديمة عدداً اعتباراً بحالة اللزوم لا بحالة الاداء (سئل) عن شخص أقرض شخصاً ذهباً بمدينة الروم مثلاً ثم جاء المقرض فوجد المقرض بمصر مثلاً وقيمة الذهب بمصر أعلى من قيمته بالروم فهل له المطالبة بمثل الذهب أو بتيمته في بلد الاقراض (فأجاب) بانه لا يطالبه بالمثل في هذه الصورة وانا يطالبه بقيمة بلد الاقراض

(كتاب الرهن)

(سئل) رحمه الله عما لو قال المرتهن قبل وفاة الدين المرهون به فكيف كانت الرهن أو أبطلته أو فسخته فهل ينفك الرهن بذلك أم بيهذا (فأجاب) بانه ينفك الرهن بفسخ المرتهن (سئل) عما لو كان لزيد على عمرو دين شرعى ثابت لازم فوهن بكر ما هو ملكه تحت يد زيد على ذلك فهل يصح الرهن المذكور وبيع في ذلك الدين أو لا (فأجاب) نعم يصح الرهن وبيع في ذلك الدين (سئل) عما لو رهن حائناً وأقبضه ثم غاب ستين فهل الرهن

أن يأخذ من أجرة الخانوت

ما يفي بدينه من غير إذن
الراهن (فأجاب) بأنه
لا يجوز للمرتهن أن يأخذ
من أجرة الخانوت ما يفي
بدينه بل لا يتصور ذلك إذ
المسمى أو أجرة المثل دين
في الذمة للراهن فلا يصح
قبض المرتهن إياه فطريقه
أن يرفع الأمر إلى الحاكم
ويثبت ذلك عنده فيوفيه
الحاكم منها (سئل) عن
مكان مشترك بين اثنين
وأحدهما ساكن فيه ثم
اشترى حصة الآخر ثم أظهر
شخصاً مستنداً بأن الحصة
المبيعة رهناً ماله على
دين له عليه في مدة سكنى
الشريك وفيه أنه اعترف
بتسليمها وكذبه الشريك
الساكن في قبضه الرهن فهل
القول قول المرتهن يمينه
في أنه قبض المرهون فإذا
حلف تبين بطلان البيع
أو قول المشتري يمينه
في أنه لم يقبض المرهون
وإن يده لم ترتفع عن المكان
(فأجاب) بأن القول قول
المشتري يمينه لأنه مدع
صحة العقد والمرتهن فساد
ولأن الأصل عدم ارتفاع
يده عن المكان ونقل
أمتعته منه ولأن الأصل
عدم لزوم الرهن فإذا
حلف تبين بطلان الرهن
بالبيع لأنه يحصل به
الرجوع عنه قبل قبضه
(سئل) عن شخص استعار
شيئاً ليرهنه بدينه بشرطه
فرهنه به ثم مات المير فأدى

معيناً من القرار المملوك يطل البيع لانه حينئذ يكون مخالفاً لصريح كلام أئمتنا من غير مستند بل
لا يسعه أيضاً أن يقول بالبطلان إذا اطردها عرفها بالتعبير بالساعة من القرار عن الجزء المعين من
القرار المملوك لمخالفته لصريح كلامهم الذي قدمته عن المجموع وغيره وإذا ثبت أنه في هاتين الحالتين
ملزوم بالقول بالصحة فلا يستدل بكلامه على بطلان حكم الحاكم لما قدمناه أن حكم الحاكم يسان
عن النقض ما أمكن وأنه لا يصار لنقضه إلا إذا تحققنا موجب نقضه ولا نتحقق موجب في هذه
الصورة إلا إذا ثبت أنها أراد بالساعة من القرار حقيقتها من مائة أو من القرار نفسه وهو غير
مملوك وأما إذا لم يثبت ذلك فلا يمكن القول بنقضه كيف وله احتمالات بعضها صحيح وبعضها باطل ولم
يثبت وجود ذلك الباطل ومنها أن قول البلقيني وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النسخ
صريح في أن سبب البطلان في ساعة من قرار كذا ليس هو ذكر الساعة فحسب بل عدم إيراد البيع
على محل النسخ وهذا غير صحيح لتصريحه هو وغيره بصحة بيع الجزء من القرار المملوك وإن
كان غير محل النسخ فإن قلت ما وجه صريح قوله وطريق البيع النسخ في أن سبب البطلان ما ذكر
قلت وجه ذلك أنه إذا كان السبب هو ذكر الساعة من قرار عين كذا لم يكن قوله وطريق البيع
النسخ ملائماً لما قبله ولا مرتبطاً به فإن البيع إن وقع على محل النسخ أو غيره هو في ذلك سواء فكيف
مع ذلك يقول وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النسخ اللهم إلا أن يريد بذلك
طريق البيع الذي يملك به الهاء والحاصل أن ما ذكره هنا ينافية ما قدمه نفسه أول جوابه وهذا
يضعف كلامه ويوجب عدم اعتماد إطلاقه البطلان ويبين أن الحق ما فصلناه وقلناه وإن كنا
معترفين بنقص مقامنا عن مقامه إلا أن الحق أحق أن يتبع على أنه رحمه الله كان في أكثر أحواله
غير متقيد بكلام أئمة مذهبه لوصوله مرتبة من مرتبة الاجتهاد بل لا قصاها كما قاله تليذه
أبو زرعة ويؤيد ذلك أنه جرى في جوابه هذا على مخالفة الروضة في أما كن كثيرة والحق فيها
ما في الروضة كما بينته في جواب غير هذا وشارت إليه فيما مر ومن مخالفتها لما فيها قوله بصحة
بيع الهاء الجاري وهذا أدل دليل على أنه لم يرد بإطلاقه البطلان في ساعة من قرار كذا إلا إذا كان
المراد الماء وحده وإن المراد بالساعة مفهومها الحقيقي والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ثم رفع
إلى سؤال ثان صورته ما قوالكم في قضية شرعية موقع بها مستند شرعي ملخص مضمونه بعد أن
أذن الحاكم الشرعي الشافعي فلان لفلان الفلاني في شراء المبيع الآتي ذكره فيه نفسه وبقية ورثة
والده محاجير الشرع الشريف اذنأً شرعياً اشترى المأذون له المذكور من فلانة الفلانية جميع
الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية في الوجبة المعروفة بكذا وعدة وجبات
العين المذكورة أربعة عشر وجبة كل وجبة اثنا عشر ساعة كل ساعة قيراطان كبيران بما يجب
للحصة المذكورة من حق من حقوق العين المذكورة ومقرها وممرها وشعوبها وذبولها ومجارى
مائها ومن مائها الجاري بها يومئذ من فضل الله تعالى اشتراء صحيحاً شرعياً مستكملاً لشرائط
الصحة والزوم بشمن جملته كذا وثبت ذلك لدى الحاكم الآذن المشار إليه وحكم بموجبه فهل
البيع المذكور على هذا الوجه صحيح أم لا وهل الحكم بإبطاله نقض لحكم الحاكم أم لا وهل
حكم الحاكم في هذه المسئلة متضمن للحكم بصحة العقد أم لا وهل هذه الصورة مطابقة لما ائق
به الإمام البلقيني رحمه الله ببطلان البيع فيه أم لا وهل ينقض حكم حاكم شرعي من أهل العلم
والنظر في فروع الفقه وغيره بافتاء عالم مثله أو أعلى منه أو يحمل حكم الحاكم على السداد
ما أمكن فأجاب بقوله البيع المذكور في نفسه تفصيل وهو أنه يصح فيها إذا أراد
العاقدان بالساعة جزءاً معيناً من قرار العين الذي هو محل النسخ أو المجرى المملوك أو لم

المرهون فهل لهم الرجوع به على المستعير أم لا (فأجاب) بانه لا يرجع لهم به عليه (سئل) عما لو أدى صاحب العين المارة للرهن الدين من ماله فانه ان كان باذن الراهن رجع والا فلا فما الفرق بينهما وبين الموصون بالاذن وأدى بغير الاذن (فأجاب) بانه لا اشكال فيها لان المديون انما اذن في الضمان المؤدى من ثمن المرهون لامن غيره بخلاف الضمان في تلك فانه مطلق (سئل) هل يصح رهن القصب قبل بدو صلاحه قياسا على رهن الثمرة قبل بدو صلاحها كما أفتى به الجلال الحلي أم لا كما أفتى به بعضهم (فأجاب) بانه يصح رهنه قبل بدو صلاحه كالثمره قبل بدو صلاحها اذا كان بدين حال وشرط قطعه وبيعه أو يبيعه بشرط القطع أو أطلق أو باجل محل مع الادراك أو بعده أو قبله وشرط القطع والبيع ولا يصح رهنها فيما عدا ذلك وعليه يحمل ما أفتى به بعضهم (سئل) عن شخص غرس أشجارا وأثمرت فأكل شخص من ثمارها بغير اذن مالكيها ثم مات مالكيها فهل يصح تحليل الوارث أو لا وهل اذا أكل شخص من الثار يكون الاجر لغارسها أو لوارثه (فأجاب) بان من غرس

يريداه لكنه عرفها حال العقد ويطل فيما اذا أرادها جزأ من الماء الجاري والحكم بابطال البيع مطلقا غير صحيح ونقض حكم الحاكم لا يجوز الا ان تعذر حمله على معنى صحيح وأما اذا لم تعذر كما هنا فلا يجوز نقضه كما صرح به الاثمة منهم التاج الفزاري وجماعة من أثمة عصره ردا على القاضي ابن خلكان لما خالفهم ثم رجع اليهم بل نقل الشيخان في الروضة وأصلها عن الغزالي وأقره أن حكم المستقضى للضرورة اذا وافق مذهب الغير لا ينقض بناء على أن له أن يقلد من شاء أي من الاثمة الاربعة وهو الاصح وحكم الحاكم المذكور متضمن للحكم بصحة العقد كما صرح به السبكي وعبارته الحكم بالموجب صحيح ومعناه الصحة مصون عن النقض كالحكم بالصحة وان كان أحط رتبة منه فان الحكم بالصحة يستدعي ثلاثة اشياء اهلية التصرف وصحة صيغته وكون التصرف في محله والحكم بالموجب يستدعي الاولين فقط وهما صحة التصرف وصحة الصيغة انتهت واعتمدها الكمال السيوطي في جواهره والتنظير فيها ان سلم ليس لما يرجع لرد ما قاله من تضمن الحكم بالموجب لصحة الصيغة كالحكمان متفقان عليها وعلى تسليم ان بينهما فرقا فتعرف الحاكم بالاذن وغيره في قضية رفعت اليه وطلب فصلها حكم منه بالصحة فيها على ما فيه مما ليس هذا محل بسطه وليست هذه الصورة مطابقة لما أفتى به البلقيني من كل وجه لان فيها زيادات منها حكم الحاكم واذنه وفيها قرائن دالة على أن المراد بالساعة الجزء ومنها قوله ومن مائها الجاري بها يومئذ وكل ساعة قيراطان اذ المعنى التي قدرها قيراطان من قرار عين كذا وهذا مما لا يتخيل فقيه البطلان فيه ومنها قول الموثق مستكملا لشرائط الصحة والازوم على أن كلام البلقيني يتعين حمله على الحالة الثالثة اذ لا يسعه القول بالبطلان في الاولتين أما الاولى فلما تقرر من دلالة اللفظ على ما أراده مع التصريح بنظائرها في كلامهم وأما الثانية فالتصريح بنظيرها في شرح المذهب وغيره وقاعدة أن تصحيح اللفظ أولى من ايماله وان دعوى الصحة مقدمة على دعوى الفساد لان الظاهر في العقود الجارية بين المسلمين الصحة يؤيدان ما حملنا عليه كلامه واذا تعارض حكم وافتاء فان كان في صورة علم حكمها في المذهب قدم موافقه وان كانت في حادثة مولدة لم يتعرض لها اهل المذهب كصورة السؤال فانالم نعلم للبلقيني فيها سلفا ولا خلفا موافقا ولا مخالفا فان كان كل من المفتي والحاكم فيه ادلية الترجيح والاستنباط لم ينقض حكم الحاكم لافتاء المفتي وان كان المفتي اعلم وان تأهل لذلك المفتي وحده تعين على الحاكم الرجوع اليه والا تأتى في نقضه مامر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واذا قد انتهى الكلام على المقدمة فلنشرع الآن في ذكر احوال المسئلة التي ذكرناها في الجوابين السابقين مفردين لكل حال بابا فيه البرهان عليه من كلامهم فنقول

﴿الباب الاول في ذكر الحال الاول﴾

وهو ما اذا اراد المتعاقدان بالساعة من القرار جزأ معيناً مشاعاً من القرار المملوك الذي هو الجرى او المنبع او ما يتحصل الماء فيه وقد قدمنا في كل من الجوابين ان البيع يصح حينئذ وقدمنا دليل ذلك لكن يحتاج الى بسط وبيان ان الاثمة صرحوا بنظر ذلك في مسائل منها قول النووي في شرح المذهب كالروضة وأصلها وغيرها وجرى على ذلك في الجواهر وزاد فيه تفصيلا يتيته في شرح العباب وعبارة شرح المذهب قال اصحابنا اذا قال بعثك هذه الصبرة كل صاع بدرهم على ان ازيدك صاعا فان اراد بذلك هبة صاع لم يصح بلا خلاف لانه شرط عقد في عقد وإن اراد بيعه صاعا آخر من غير الصبرة لم يصح لانه إذا كان الصاع مجهولا فهو بيع مجهول وان كان

معلوما لم يصح اذا كانت الصبرة مجهولة الصيعان لانه يجهل تفصيل الثمن وجملته وان اراد أنه يزيد صاعا من هذه الصبرة وأنها ان خرجت عشرة أصع كان الثمن تسعة دراهم فينظر ان كانت الصبرة مجهولة الصيعان لم يصح البيع بلا خلاف لانه لا يعلم حصة كل صاع وان كانت معلومة الصيعان فوجهان مشهوران في كتب العراقيين حكاهما الشيخ أبو محمد وغيره أحبهما يصح البيع وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي والبعثي والرافعي ومعظم الخراسانيين فان كانت عشرة أصع فقد باعه كل صاع وتسع صاع بدرهم والثاني لا يصح ورجحه الشيخ أبو محمد والرويانى وان العراقيين كلهم جزموا به سوى القاضى أبى الطيب وغلط في هذه الدعوى والخلاف مشهور في ذلك في كتب العراقيين كالشيخ أبى حامد والماوردي والحاملي وغيرهم والمذهب الصحة وان قال بعثك هذه الصبرة كل صاع بدرهم على ان أنقصك صاعا فان أراد ضم صاع اليه فالبيع باطل وان أراد انهما ان خرجت تسعة أصع أخذت منك عشرة دراهم فان كانت الصيعان مجهولة لم يصح البيع بلا خلاف وان كانت معلومة فوجهان الصحيح الذى قطع به العراقيون والجمهور وغيرهم صحة البيع فان كانت تسعة أصع فقد باع كل صاع بدرهم وتسع والثاني لا يصح لقصور العبارة عن الحمل المذكور اه كلام شرح المذهب وهو ظاهر بل صريح فيما ذكرته في هذه المسئلة من التفصيل لانهم اذا أداروا البطلان والصحة على ارادتهما في هذه المسئلة مع ظهورها في المعنى المبطل اذ قوله على ان أزيدك أو على ان أنقصك ظاهر بل صريح في الشرط ومع ذلك لم ينظر والمجرد اللفظية بل علقوا الحكم بارادتهما ان ارادا شيئا والا فالبطلان عملا بما دل عليه اللفظ وإذا اناطوا الحكم بالارادة هنا فاولى في مسئلتنا لما استعليه موضحا مبسوطا وهو ايضا ظاهر او صريح في انهما اذا ارادا بالساعة من القرار ما قدمته آنفا صح البيع وتأمل قوله آخر كلامه والثاني لا يصح لقصور العبارة عن الحمل المذكور في انه صريح في ان الارادة يرجع اليها وان خالفت ظاهر اللفظ او قصر عن الحمل عليها بأن كان مدلوله لا يبنى بها ويبيانه ان قوله بعثك كل صاع بدرهم على ان أنقصك صاعا دال على رد صاع اليه بان يسقطه عنه فلا يحسب في مقابلته ثمنا فرد الصاع اليه بالمعنى المذكور هو مدلول هذا اللفظ المفهوم ببادئ الراى فاذا اراد خلاف هذا المدلول وهو انها ان خرجت تسعة أصع اخذ منه عشرة دراهم وصيعانها معلومة صح البيع نظرا لهذه الارادة لان اللفظ وان سلم انه ظاهر فيما مر هو محتمل لذلك المراد فصحت ارادته منه ولو على بعد ومع ذلك صححوا البيع نظرا لهذه الارادة ولم ينظروا الى قول الوجه الضعيف ان العبارة تقصر عن هذا الحمل ووجه ما نظروا اليه ما ذكرته من انا وان سلمنا قصورها عن الحمل باعتبار ما يفهم من ظاهرها ببادئ الراى الا انها مع ذلك تحتمله واذا احتملته صحت ارادته منها ولو على بعد كما تقرر بناء على الاصح ان البيع ينعقد بالكناية وان لم يحتف به قرائن تفيد العلم خلافا للامام وهذا كله اعدل شاهد واطهر دليل على ما ذكرته من ان العاقدين اذا ارادا في مسئلتنا بالساعة من قرار عين كذا ما قدمته صح العتد وان سلمنا ان اللفظ يتصر عن هذا المراد فكيف واللفظ ظاهر اذ من في قولهما جميع الحصة السقية التى قدرها ساعتان من قرار عين كذا لا تحتمل هنا عند من له ادنى ذوق والمأم بكلام ائمة النحو غير التبعض ومن زعم انها لبيان محل البيع فقد ساء فهمه وطغى قلبه كما سيأتى الكلام على عبارته من سوء التحريف والغلط مبسوطا في الخاتمة واذا كانت من التبعض كانت صريحة في اتحادها بعدد ما قبلها مفهوما وحقيقة فهى قرينة ظاهرة على ان المراد بالساعة الجزء اذ لا يقال ساعة من محل ذلك الامع رعاية تلك الارادة فوجب النظر اليها بالدلالة من عليها وعلى ان المراد بالساعة غير مفهومها اللغوى وكفى من قرينة على هذا التجوز الظاهر وقد عول الفقهاء على

غرسا فله ثواب من أكل من ثمره بسبب غرسه الى فناء المغروس وللوارث ثواب ما أكل من ثمره في مدة استحقاقه بغير معاوضة ومن تعدى بأكل شيء من اثمار قبل موت الغارس فلوارثه ابرأؤه منه (سئل) عن رجل اشترى من آخر عينا بشئ معلوم وقبضها ثم رهنها تحت بدائعها بثمنها وأقبضه اياها وثبت ذلك لدى حاكم حنبلى وحكم بموجبه ثم اتصل لحاكم شرعى شافعى ثم ثبت عنده بشهادة عدلين أن المرتهن اشترى من الراهن العين المرهونة بشئ معلوم بشرط انه متى أحضر له الثمن فى أى وقت شاء لا حق للمشتري المرتهن فيها وان عجز عنه يكون لاحق للبائع فيها وثبت عنده أيضا أن المشتري باعها لآخر يشهد بذلك مستند اقرار شرعى محكوم به من حنفى وأن البيع صدر منه باحال بقاء العين على حكم الرهن وبقضية ذلك ثبت عنده أن البيع الثانى والثالث فاسد والعين باقية على الرهن والدين كذلك وحكم ببقاء الرهن وبطلان ما حدث بعده من البيوع والاتقالات وبقاء الدين الاول والعين المرهونة على ملك رايها وسقوط الثمن عن المشتري الثانى حكما

صحیحا شرعیا ثم ادهی ولد المرتن على المشتري من أیه بالتمن یارب الحوالة من أیه لدى حاکم شافعی (فاجاب) بان شراءه من ایه قاسد من وجهین احدهما صدوره فی العین حال رهنها والثانی ان البائع لم یسله العین المبیعة وانه لم یصدر بینهما ایجاب وقبول وعرض المدعی علیه مستند الرهن ومستند الشافعی المصری وفتاوی العلماء والمذاهب الاربع بالقاهرة والشام المحروستین الموافقة لحکم المصری فلم یصح لذلك ولم یلتفت الیه وسأل المدعی علیه الحاکم ان یخلف والد المدعی علی نفی ما اجاب به خلف والد المدعی ان المشتري تسلم منه العین المبیعة التسلم الشرعی بعد صدور العقد بینهما وأنه قلب ذلك التقلب الشرعی وقبض ذلك منه بعد ان ثبت عنده بشهادة ثلاثة شهود معرفة العین وجریانها فی ملک بائعها المدعی علیه الى حین یبعها له وانما كانت مرتبنة تحت یدیه وأن رهنها باعها له یباعا صحیحا شرعیا من غیر شرط حصل فی ذلك ولا مفسد له بايجاب وقبول بالطریق الشرعی بعد تقلبها التقلب الشرعی وأنه قاضه بتمنایا عن دینه وتسليمها من الراهن التسلم الشرعی وأن المتبايعین

من التبعية ولم یظنوا الى احتمال غیرها المرجوح الا على بحث ذکرته فی شرح الارشاد وعبارته لا إذا قال بعثک منها کل صاع بدرهم فلا یصح لان البعض الذی دلت علیه من یتناول القلیل والكثیر فینتفی التخمین وبه یعلم أنهما لو قصدا بمن ابتداء العایة أو أنها بیان لمفعول محذوف صح وهو غیر بعيد بخلاف ما اذا لم یتفقا على قصد ذلك أو أطلقا انتهت فتأمل کیف أخذوا بمعنی من التبعية فی هذه المسئلة لظهوره ولم یظنوا الى احتمال كونها بیانة اول ابتداء العایة الا على ذلك البحث المقید بما اذا أرادا بها أحد هذین بل فی هذا البحث المأخوذ من علمتهم كما علمته من العبارة السابقة وبه صرح فی الخادم دلالة لما ذکرناه فی مسئلتنا من الارادة لان البیع اذا صح مع ارادة غیر التبعض مع أنه خلاف ظاهر اللفظ فأولی أن یصح فی مسئلتنا مع ارادة التبعض الذی هو ظاهر لفظ من فان قلت لانسلم ان ما قدمته هو ظاهر اللفظ لان فیه اخراج الساعة عن موضوعها قلت لا یضرنا ارخاء العنان معك وان وافقتك على ان ما ذکرناه خلاف ظاهر اللفظ لكنهما اذا نویا به معنی صحیحا یصح البیع كما علمته ان كان لك أدنی فهم من عبارة شرح المذهب السابقة على ان ما علمت به دعواك عدم التسليم من ان فیه اخراج الساعة عن ظاهرها یبطله ان لفظ الساعة لیس المراد به هنا مدلوله الزمانی لان العبارة تأباه ولا تحتمله اذ قولها جمیع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار عین كذا لا یحتمل الا أن یراد بالساعة هنا جزء من الماء او جزء من القرار فالساعة غیر مستعملة فی مدلولها الزمانی على کل من التقديرین واذا خرجت عن مدلولها الى مدلول آخر وجب النظر الى ما دل علیه ظاهر اللفظ من غیر تقدير وهو جزء من القرار لما قدمناه وأما ارادة جزء من الماء فیتوقف على مضاف محذوف مقدر بعد من أى التي قدرها جزآن من ماء عین كذا واذا دار الامر بین مدلول لفظ من غیر تقدير ومدلوله بتقدير كان الاول هو ظاهره عند جمیع العقلاء وكان الثاني خلاف ظاهره فصح ما قلناه من ان الجزء من القرار هو ظاهر اللفظ فاذا اراده صح البیع كما علم بالاولی عما مر عن شرح المذهب بل علم منه كما قدمته أنا وان سلمنا انه خلاف ظاهر اللفظ ونویاه صح البیع فان قلت لا نسلم أن الساعة هنا مستعملة فی غیر مدلولها الزمانی لان الحصة السقية اسم للماء والتي قدرها ساعتان تقدير له بالزمان وهذا هو ملحق القائلین بالبطلان قلت زعم ان الحصة السقية اسم للماء باطل كما سیأتی بیانه فی الخاتمة فی الرد على من زعم ذلك بل سیأتی ثم ان السقية فعيلة بمعنى فاعلة أى ساقية وهی اسم للمحل لا للماء وكيف یتوهم مع قولها السابق فی السؤال بما للحصة المذكورة من حق من قرار العین المذكورة ومقرها وعمرها وشعوبها وذیولها ومن مائها الجاری بها یومئذ من فضل الله تعالى فقولها ومن مائها الجاری بها صریح فی أن المراد بالحصة السقية جزء من القرار اذ لو ارید بها جزء من الماء لم یصح قولها ومن مائها الجاری بها یومئذ واذا بطل ان المراد بالحصة السقية جزء من الماء بطل أن یراد بالساعتین تقدير الماء بزمن اذ لا ماء مذکور حیث یقدر بزمن فتعین ان الساعة هنا مستعملة فی غیر مدلولها فان قلت كما ان قولها ومن مائها الجاری بها یدل على ان المراد بالحصة جزء من القرار كذلك قولها من حق من قرار العین المذكورة ومقرها وعمرها وشعوبها وذیولها ومجاری مائها یدل على أن المراد بالحصة جزء من الماء فما المرجح قلت المرجح ان هذا لیس صریحا فی الدلالة على الجزء من الماء وقولها ومن مائها الجاری بها صریح فی الدلالة على الجزء من القرار فقد منّا الصریح على المحتمل ووجه احتماله ان قولها من حق من قرار العین یتعین أن تكون من الاولی فی بیانا لما فی بما ومن الثانية یحتمل أن تكون بیانا لحق ای من حق هو القرار والمقر الخ وان تكون للابتداء لوجود شرطها المقرر فی الرضى وغیره

تفرق من مجلس البيع عن
تراض واجازة وأثبتا عقد
البيع ثبوتا صحيحا شرعيا
وحكم بموجب ذلك حكما
شرعيا فهل حكم الدمشقي
صحيح أم لا (فأجاب) بأن
ما حكم به الدمشقي من
الزام ذلك الرجل بالمبلغ
المذكور ثمنا عن العين
المبيعة صحيح معتد به ولا
يعارضه حكم المصري بالنسبة
لشراء المرتين العين المرهونة
من رهنها لأن بينته لم
تورخ بوقت واحد فلا
تعارض بينهما حينئذ لا مكان
الجمع بينهما بسبق الشراء
الشاهد به بينة حكم المصري
وتأخر الشراء الشاهد به
بينته حكم الدمشقي أو عكسه
وقدم بينة حكم المصري
أن البيع صدر بينهما حال
بقاء العين على حكم الرهن
بينته على بطلان شراء المرتين
الذي شهدت به وقد استفدنا
من شهادة البينتين أن شراء
المرتين وقع مرتين المرة
الاولى بالشروط المذكور
والثانية بلا شرط إذ
العمل بشهادة البينتين عند
امكانه واجب وحينئذ
فالمعمول به حكم الدمشقي
وتبين بطلان حكم المصري
بقاء الرهن وماربته عليه
وعلى تقدير أن يثبت رخصته
بوقت واحد فانهما يتعارضان
بناء على قبول الشهادة
بالنفي المحصور لاحاطة
العلم به وهو الاصح وحينئذ
فيرجع الامر الى الاختلاف

أى مبتدأ من القرار وإن تكون تبعية أى من بعض القرار والاحتلال الاولان يقتضيان الجزء
من الماء والثالث يقتضى الجزء من القرار فكان هذا اللفظ محتملا وكان قولهما ومن مائها الجارى
المعطوف على من حق لا على من قرار كما هو جلي صريحا فى أن المراد بالحصة الجزء من القرار فأخذنا
بالصريح وتركنا المحتمل هذا إن كانت عبارتهما من حق من قرار العين الخ كما رأيت فى بعض الاسئلة
فإن كانت من حق من حقوق العين الخ كما رأيت فى سؤال آخر فهو دليل لما قلناه لأن قوله ومقرها
ومررها الخ معطوف على العين أى من حق من حقوق العين وحقوق مقرها الخ وانظر قول الموثق
ومن مائها الجارى بها يومئذ فإنه لم يعطفه على ما سبقه بل على قولهم من حق فكانه يبين ما للحصة
بشئتين أحدهما حقوق العين وما عطف عليها والثانى الماء الجارى بها وهذا يتجه أتم اتجاه ما قررناه
وحررناه ومنها قول الشيخين وغيرهما ما حصله لو باع ذراعا من نحو أرض بمجولة الذرع لم يصح نعم
إن عينا ابتداء الذرع من طرف لا من غيره كبعتك ذراعا من هنا فى جميع العرض الى حيث ينتهى
فى الطول أو عكسه صح ومتى علم ذرعها وأرادا أو أحدهما معينا لم يصح وإن لم يريدوا ولا أحدهما
ذلك صح ونزل على الاشاعة فإن اختلفا صدق المعين أى سواء أكان البائع أم المشتري خلافا لبعض
شراح الارشاد لانه أعرف بنيته ولأن مطلق لفظ الذراع لا يفهم منه معنى الاشاعة الا بتأويل وبه
فارق ما لو قال لآخر خذه قرضا بالنصف ثم قال المالك أردت النصف لى أى ليبطل العقد للجهل
بحصة العامل حينئذ وادعى العامل العكس ليصح إذ ما فضل عنه يستحقه المالك على الاصل فإن
العامل يصدق لأن الظاهر معه والظاهر فيما نحن فيه مع المعين لما مر اه فامل تفصيلهم فى الملوحة
الذرعان بين أن يريدوا معينا أولا مع قولهم أن مطلق لفظ الذراع لا يفهم منه معنى الاشاعة إلا بتأويل
تجده صريحا فى أن الارادة يدار عليها الحكم صحة وفسادا سواء أكان ما أراداه موافقا لماد
عليه ظاهر اللفظ أولا لكن بشرط أن يكون اللفظ يحتمل ولو بتأويل وإذا تقرر ذلك وعلت أنه
صريح كلامهم اتضح لك ما قلناه فى مسئلتنا من انهما إذا ارادا بالساعة من القرار ما قدمته صح
البيع سواء أ جعلنا ذلك ظاهر اللفظ أم جعلناه محتملا منه ولو بتأويل وإذا قام البرهان عندك فيما
مر أن اللفظ اشعارا ظاهرا بذلك المراد فليصح البيع إذا اراداه كما نطق به كلامهم وتعليمهم فى هذه
المسئلة ومسئلة شرح المذهب السابقة فإن قلت قضية قولهم فإن اختلفا صدق المعين الخ إن العاقلين
أو وارثيهما أو وارث أحدهما والآخر فى مسئلتنا لو اختلفا فى ارادة الجزء من القرار بان قال أحدهما
أردناه وقال الآخر أردنا جزءا من الماء صدق الثانى فيبطل العقد قلت هنا تحقيق ينبغى التفطن
له وهو أنهم عللوا البطلان فى مسئلتهم بتعليين قدمناهما فعلى التعليل الاول يصدق مدعى ارادة
الماء حتى يبطل البيع فى مسئلتنا لانه أعرف بنيته وعلى التعليل الثانى يصدق مدعى ارادة الجزء من
القرار حتى يصح البيع بناء على ما قدمناه من أن هذا ظاهر اللفظ هذا إن جعلنا كلا من هذين
تعليل مستقلا وهو الظاهر الموافق للاصل وهو عدم تركيب العلة كما صرحوا به فإن جعلنا
علة مركبة منهما اقتضى ذلك تصديق مدعى الصحة ايضا فى مسئلتنا لأن مدعى البطلان
فيها وإن كان أعرف بنيته لكنه مدعى ما ليس بظاهر اللفظ فليس كمدعى البطلان فى مسئلتهم
لانه ثم أعرف بنيته ودعواه موافقة لظاهر اللفظ ودعوى مدعى الصحة مخالفة لظاهره لما مر
أن الاشاعة لا تفهم من مطلق لفظ الذراع الا بتأويل وإمام مدعى الصحة فى مسئلتنا فدعواه موافقة
لظاهر اللفظ كما علته مما تقرر مبسوطا قبل فينبغى أن يصدق على القاعدة فى دعوى الصحة والفساد
وأما خرجت عنها تلك الصورة التى ذكروها فصدق فيها مدعى البطلان للمعنى المركب من العلتين
وهو انه انضم لكونه أعرف بنيته أن دعواه موافقة لظاهر اللفظ ودعوى خصمه مخالفة لظاهره

في صحة العقد وفساده
والاصح فيه تصديق مدعى
الصحة يمينه وقد حلفه
الحاكم الدمشقي قبل
الزام المدعى عليه بالمبلغ
على الوجه المذكور وقد
قالوا لو شهد اثنان انه باعه
العبد مع الزوال بمائة
وأخرى أنه باعه مع الزوال
بثمانين تعارضتا ولو أطلقنا
ولم تعينا وقتا أو اطلقت
احداها ثبت الثمن ولو
ادعى كل من اثنين على ذى
اليد أنه باعه له بكذا رطابه
بشئها وأقام كل منهما
بينة فإن اتحد تاريخهما
تعارضتا وان اختلف لزمه
الثمن وكذا ان أطلقنا أو
احداها في الاصح ويشترط
في اختلاف التاريخ أن
يكون بينهما من يمكن فيه
العقد الاول ثم الانتقال
منه ثم العقد الثاني والالم
يجب الثمن ولو شهد
شاهدان انه باع من فلان
متاعه بكذا وشهد شاهدان
أنه كان في ذلك الوقت ساكنا
ففى قبول الشهادة الثانية
خلاف للاصحاب لانها شهادة
على النفي والاصح القبول
لان النفي المحصور كالاثبات
في امكان الاحاطة به
فتعارضان ولو ادعى ان هذا
العبد لفلان وانه وكله
بالخصومة فيه ثم قال بعد
ذلك هو لى اشتريته من موكل
وأقام عليه بينة قبلت منه اذا
تخلل زمن يتصور فيه الشراء
من الموكل ولو أقام بينة

فان قلت قد اتضح الحكم فيما اذا قلنا بتركيب العلة لكنه خلاف الاصل كما مر وأما إذا قلنا
بعدم التركيب الموافق للاصل فما المعتمد من التعليلين قلت الذى دل عليه كلامهم ان المعول عليه
منهما هو الثانى وببانه أنهم لم يجعلوا الفارق بين ما قالوه من تصديق البطلان في صورة الارض
ومدعى الصحة في صورة القراض الا ما أفاده التعليل الثانى ولو نظرنا للتعليل الاول لوقع في كلامهم
التناقض فدل تصريحهم بتصديق مدعى الصحة في صورة القراض على أنهم لم ينظروا لكونه أعلم
بنيته وانما نظرنا لما تقرر من الفرق بينهما وهو أن الظاهر في صورة القراض مع العامل فصدق
وحكم بصحة العقد وفي صورة الارض مع المعين فصدق وحكم بالبطلان ومن هذا ينشأ لك ضابط دل
عليه كلامهم وهو ان العاقدين أو وارثيهما أو وارث أحدهما والآخر متى اختلفا في الارادة صدق
مدعى ارادة ما دل عليه ظاهر اللفظ سواء اقتضت ارادته الصحة أم الفساد واذا انضحت لك هذه
القاعدة لما علمت أنها مأخوذة من صريح كلامهم اتجه لك ما قلناه في مسئلتنا من تصديق مدعى
الصحة لما قررناه سابقا أن ظاهر اللفظ موافق لدعواه هذا ان كانت الصيغة الصادرة بينهما ماسر
في السؤال أما اذا كانت بعتك ساعة من قرار عين كذا ولم يزيدا على ذلك فان أرادا بالساعة ما قدمته
صح البيع هذا أيضا وان قلنا انه خلاف ظاهر اللفظ لما مر مبسوطا وان اختلفت ارادتهما فهل محل
نظر وقضية ماهر من ان من للتبعض وانما قرينة ظاهرة على ارادة الجزء من القرار وان ارادة الماء
تستدعى تقدير مضاف لا يدل عليه ظاهر اللفظ تصديق مدعى الصحة هنا أيضا لان ظاهر اللفظ معه
ومنها قولهم لو قال بعتك هذه الثمرة بثلاثة آلاف الا ما يخص الالف بالنسبة للثمن صح البيع وكان
استثناء للثلث وان أرادا ما يخصه بالنسبة للقيمة أولم يريد شيئا لم يصح البيع للجهل بقدر المبيع
حينئذ اه فتأمل تعويلهم على الارادة في هذا اللفظ المحتمل واناظتهم الصحة بما اذا كان الاستثناء
من الثمن والبطلان بما اذا أرادا الاستثناء من القيمة أو أطلقا ولم ينظروا مع الارادة إلى أن اللفظ
ظاهر في خلاف المراد أولا لما علمت من كلامهم هنا وفيما مر أنه حيث أمكن تنزيل اللفظ على
المعنى المراد ولو بتأويل صححت ارادته منه وأنيط الحكم بها صحة وفسادا ومنها قول النووى في
شرح المذهب لو قال بعتك هذا بمائة دينار الا عشرة دراهم أو بمائة درهم الا دينار قال المتولى
والرافعى ان علما قيمة الدينار بالدراهم صح وإلا فلا هذا كلامهما وينبغى أن لا يكفى علمهما بل
يشترط مع علمهما بالقيمة حالة العقد قصدتهما الاستثناء منها وقول صاحب البيان اذا باعه بدينار
الادرها صح على المشهور غريب والاصح أنها اذا علما قيمته وقصدا الاستثناء منها صح والا فلا
قال في البيان ولو قال بعتك بألف درهم من صرف عشرين بدينار لم يصح لان المسمى هو الدراهم
وهى مجهولة ولا تصير معلومة بذكر قيمتها قال وان كان نقد البلد صرف عشرين بدينار لم يصح أيضا لان
السعر مختلف ولا يختص ذلك بنقد البلد قال ابن الصباغ وهكذا تفعل الناس اليوم يسمون الدراهم
ويتبايعون بالدينار ويكون كل قدر من الدراهم معلوم عندهم دينارا قال وهذا البيع باطل
لان الدراهم لا يعبر بها عن الدنانير حقيقة ولا مجازا ولا يصح بالكناية هذا ما نقله صاحب البيان وهو
ضعيف بل الاصح صحة البيع بالكناية كما سبق أول كتاب البيع وعلى هذا اذا عبر بالدنانير عن الدراهم
صح انتهى كلام شرح المذهب وفي النسخة التى عندى الآن ونقل بعض المحققين عنه أنه علل قوله
صح بقوله لانه يعبر بها عنها مجازا كقوله في عشرين درهما مثلا هذه دينار اذا كان ذلك هو صرفها
أى هذه صرف دينار فهو من مجاز الحذف انتهى فانظر تفصيله في مائة دينار الا عشرة دراهم وفي مائة
درهم الا دينار بين أن يعلما القيمة ويقصدا الاستثناء منها فيصح البيع وأن لا يعلماها أو لا يقصدا
الاستثناء منها فلا يصح تجده صريحا في جريان التفصيل الذى قدمته في مسئلتنا وفي صحة البيع فيما

بالف درهم ثم أقام المدعى عليه بينة بأن ذلك الالف من مال الشركة لم يكن دفعا لبينة المدعى لانه يحتمل انه كان من مال الشركة ثم انه صار متعديا فيه وبالجملة فنظائر ما ذكرته كثيرة (سئل) عما لو مات الرهن قبل قبض المرهون ثم اقبضه وارثه هل يختص المرتن بالمرهون كما هو ظاهر كلامهم أم لا كما أقي به البلقي (فاجاب) بانه يختص المرتن بالمرهون فيقدم بثمنه على الغرماء (سئل) عن قول الديمري حادثة رجل عليه دين رهن به كرما وحل الدين وهو غائب وأثبت صاحب الدين الاقرار والرهن والقبض وغية الرهن وثبت عند الحاكم ان قيمته قدر الدين فأذن في تعويض المرتن عن دينه ثم بعدمدة قامت بينة أن قيمته يوم التعويض أكثر وكان يوم التعويض يوم التوقيع الاول وأجاب الشيخ باستمرار التعويض ولا يبطل بقيام البينة الثانية مهما كان التوقيع الاول محتملا لانه بيع في دين واجب على صاحبه فلا يبطل بالبينة المعارضة ولا يفل هذا المأذون كفعل الحاكم وقد اختلف فيه هل هو حكم اولي وعلى كل تقدير لا يجوز نقضه الا بمسند والبينة المعارضة لا تصح مستندا اهـ هل هو

اذا اراد بالساعة مامر بل مسئلتنا أولى فان الاصل في الاستثناء ان يكون من الملفوظ قبله وهو هنا في صورة الصحة ليس كذلك وانما هو من القيمة المنوية مع ان اللفظ المذكور لا يدل على هذا المنوى حقيقة ولا مجازا على ما يأتي فاذا اثرت فيه النية وأخرجته عن ظاهره المقتضى للبطالان مطلقا فأولى ان النية تؤثر في مسئلتنا وتفيد الصحة في الحالة التي قدمناها وانظر أيضا تضعيفه لكلام ابن الصباغ مع تسليمه لتعليقه بأن الدراهم لا يعبر بها عن الدنانير وقد سبق ابن الصباغ بذلك جميعه شيخه القاضي أبو الطيب وانظر أيضا هذا التجوز الذي نظر اليه النووي وما فيه من تكلف أنه من مجاز الحذف حتى يصح المعنى عملا بأنه يصح البيع بالكناية فظهر لك بما تقرر في كلامه أنه يصح البيع بالكناية في المعقود عليه كما يصح بها في الصيغة وفي أنها لو نوي باللفظ الدال على المعقود عليه خلاف ظاهره صح البيع نظرا لتلك النية وان سلم أنه لا يعبر بذلك اللفظ عن ذلك المنوى وحينئذ اذا نوي بالساعة مامر صح البيع وان سلمنا أنه لا يعبر بالساعة من القرار عن الجزء منه لما تقرر من انعقاد البيع بالكناية في المعقود عليه وان لم يعبر باللفظ الدال على ذلك عن المعنى المنوى ولا يشترط أن يحتج بالنية قرائن تفيد العلم بالمنوى ولا تجزئ تلك القرائن بلا نية خلافا للامام ومرفى الجواب المبسوط رد ما يتوهم من الفرق في ذلك بين الثمن والمثمن وقد قدمت لك من كلامهم في المثمن في غير هذه الاخيرة ما هو صريح في انه لا فرق بينهما في ان النية تؤثر في كل منهما وان نافاها ظاهر اللفظ فان قلت صرحوا في التقدين المختلفي القيمة ولا غالب بأنه لا بد من التعيين لفظا ولا تكفي النية بخلافه في الخلع لانه أوسع وفيما لو قال من له بنات زوجتك بتي ونويا واحدة لان ذكر كل من العوضين هنا واجب فاحتيط له بذكره لفظا بخلافه ثم وهذا يمارض مامر من الاكتفاء بالنية قلت لا منافاة لان النية فيما مضى وقعت في لفظ مشتمل على تركيب يحتمل معنى صحيحا ومعنى فاسدا فكل منهما مدلول عليه بذلك اللفظ. فصح ان يقصد به واحد منهما ولم يكن فيه تعويل على النية وحدها بل على ما يوافقها مما دل عليه اللفظ. وأما هنا ففيه تعويل عليها وحدها اذ الدينار في بعثك بدينار مثلا والحال أن ثم دنانير من أنواع مختلفة القيمة والغلبة غير مفيد لواحد من تلك الانواع بعينه فاذا نوي نوعا منها كان فيه أعمال للنية وحدها لان الملفوظ به لا اشعار له بواحد من تلك الانواع لانه بمنزلة الجنس العام وهو لا دلالة له على خصوص نوع من انواعه فلم تصح ارادة نوع منها وأيضا فالدينار مثلا في هذه الحالة مجهول والبيع بالمجهول باطل اذ لا تأثير للنية فيه لما يلزم عليه من وقوع النزاع بين المتعاقدين لا الى غاية فيما اذا اختلفت نيتهم اذ لا مرجع يرجع اليه حينئذ لان الدينار لا ظهور له في الدلالة على بعض أنواعه دون بعض بل دلالة على كل من أنواعه واحدة بخلاف مامر في المسائل السابقة فان اللفظ فيها دلالة ظاهرة على معنى ومحتملة على غيره فاذا نوي الغير واتفقا على نيته صح والا حكمنا عليهما بما اقتضاه ظاهر لفظهما وهذا الفرق أوضح من الفرق الاول وان كان الاول أدق وبه يتضح لك ان الفرق بين البيع والنكاح فيما لو قال زوجتك بتي ونويا واحدة وهو ان قوله بتي ليس جنسا شاملا لانواع مختلفة ولا هو بمنزلة وانما هو متضمن لوصف لازم مضاف اليه انحصر ذلك في الخارج في أشخاص معينة فاذا نوي واحدة منها صح ولم يكن فيه تعويل على النية وحدها بتعيين تلك الأشخاص وانحصارها وعدم تناول اللفظ لغيرها وهذا الجواب أولى وأوضح من الجواب السابق آنفا فتأمل ذلك فانه من دقيق الفقه البعيد على اولئك تصور بعضه فضلا عن نقضه قل فأتوا بـورة من مثله والا حرمت الظفر بوصله فان قلت ما وجه قولهم لو قال بعثك بدينار وأراد به مقدارا معيننا من الدراهم لم يصح قلت يوجه بمخالفته لعرف الشرع في الدينار مع تصيير الثمن حينئذ منويا

وهذا لا يكفي فان قلت رد على ما قررت في هذا الباب جميعه القاعدة المشهورة وهي أن الاصطلاح الخاص لا يرفع الاصطلاح العام ويعبر عنها بأنه هل يجوز تغيير اللغة بالاصطلاح وهل يجوز للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه في اللغة بالكلية أو يشترط بقاء أصل المعنى ولا يتصرف فيه بأكثر من التخصيص فيه قولان للاصوليين وغيرهم والمختار الثاني ومن فروعهما لو اتفق الخاطب والمخطوبة على أن يعبر في العقد عن الالف بألفين وجبا على الاظهر اعمالا للفظ الصريح ومقابلته يجب ألف فقط عملا باصطلاحهما قال امام الحرمين وعلى هذه القاعدة تجرى الاحكام المتلقاة من الالفاظ فلو قال اذا قلت أنت طالق ثلاثا لم أرد به الطلاق بل القيام مثلا أو واحدة لم يعتبر بما تراضيا عليه على الاصح ولو عم في ناحية استعمال الطلاق في ارادة الانطلاق ثم خاطبها به مريدا به حل الوثاق لم يقبل منه والعرف انما يعمل في ازالة الابهام لا في تغيير مقتضى الصرائح اه ومنها لو قال متى قلت أنت على حرام فاني اريد الطلاق ثم قاله فقبل عملا بما قاله قبل والاصح في الروضة أنه كما لو ابتدأ به لاحتمال أن ينهت تغيرت ومنها لو قال من له أمة أريد أن ألقبها بحرة ثم قال باحرة ففى البسيط الظاهر أنها لا تعتق اذا قصد النداء ومنها لو قال أريد أن أقرب بما ليس على ثم قال لفلان على الف قال الشيخ أبو عاصم لغي اقراره وقال صاحب التمسة الصحيح لو ممة كما لو قال له على الف لا تلزمي قلت ليس في هذه القاعدة ولا في فروعهما ما يشكل على ما قلناه الا على ما قالوه بما ذكرناه وذلك لان محل هذه القاعدة كما علمت من تقريرها أن يؤتى بالفظ له مدلول يصح استعماله فيه في ذلك المقام ثم يراد به لفظ آخر من غير قرينة تدل على هذا النقل والاستعمال غير مجرد الاتفاق والاصطلاح السابق على أن يعبر بهذا عن هذا ولذلك اتضح ما قالوه من أنه لا عبرة بهذا الاصطلاح والاتفاق لان فيه الغاء اللفظ الصريح مع صحة استعماله في مدلوله بمجرد اصطلاح سابق وهذا يمنع لضعف تلك القرينة وهي الاصطلاح السابق عن أن يؤثر في الصريح ويصرفه الى غير مدلوله ومن ثم لم ينعقد البيع بالمعاطاة وان اطردت العادة بعدها لم يستحق المصانع شيئا بغير عقد وان اطردت العادة بأجرته وما ذكرناه في مسئلتنا أخذنا مما ذكره في المسائل السابقة ليس فيه شيء من ذلك وانما فيه الاتيان بلفظ لا يمكن استعماله في مدلوله اللغوي ولا يتوهم عاقل منه ذلك ولما لم يمكن حمله على مدلوله اللغوي تعين حمله على ما يمكن استعماله فيه عملا بقاعدة ان تصحيح اللفظ ما امكن اولى من الغائه وبالقرينة الصريحة في ان المراد به غير مدلوله وهي قولها هنا من قرار كذا فظهر ان هذه القاعدة لا تشبه ما نحن فيه وشتان بين لفظ صريح امكن استعماله في مدلوله في ذلك المحل المستعمل فيه تقدمته قرينة ضعيفة عند استعماله اريد صرفه عن مدلوله ذاك الى مدلول آخر لم يذكر هو ولا ما يدل عليه مجرد تلك القرينة الضعيفة ولم يمكن استعماله في مدلوله في ذلك المحل المستعمل فيه اقترن به لفظ صريح في المدعى المراد الممكن صرف ذلك اللفظ اليه على ضرب من التجوز لتلك القرينة اللفظية القوية ومع هذا الفرق الواضح بين هذين المقامين لا يتخيل التباس احدهما بالآخر وما يؤيد ما قررته قوليهم الصريح بصير كناية بالقرائن اللفظية كانت طالق من وثاق لان اول اللفظ مرتبطا بآخره وأجاب الشافعي عما يقال قد يعقبه بعد طلقك الصريح ندم فيقول من وثاق بأنه لا معنى لهذا التوهم لان الكلام المتصل يتعلق بالحكم بجميعة لا ببعضه كلاله الا الله ولا يقال انه خاف من النفي فاستدرك بالاثبات ويؤيد ما قررته ايضا قول الرافعي في الاقرار اللفظ وان كان صريحا في التصديق قد تنضم اليه قرائن تصرفه عن موضوعه الى الاستهزاء وبعد ان اتضح لك هذا المقام وزال عنك ما استولى على القائلين بطلان البيع في مسئلتنا مطلقا من العناد والايهام صار الحق لديك جليا والمخالف فيما قلناه من التفصيل والصحة في الحالة السابقة غيا وساغ لك ان تؤكد الايمان لما قام عندك من جلي

ما ذكره أن شهادة القيمة مدركها الاجتهاد وقد تطلع بينة الاقل على عيب فمعها زيادة علم لكنه يخالف ما أفتى به ابن الصلاح فيما لو قامت بينة بأن قيمة سلعة اليتيم مائة مثلا فاذن الحاكم في بيعها بها فبعت بها ثم قامت بينة أخرى بأن قيمتها مائتان من أنه ينقض البيع والاذن فيه اه وحينئذ فيحمل كلام السبكي على ما إذا تغيرت هيئة الكرم وتعدرت تحقيق الامر فيه فان كلام ابن الصلاح في سلعة قائمة يقطع فيها بكذب البينة الشاهدة بأن قيمتها مائة فان فرض مثله في الكرم تبين بطلان بيعه والاذن فيه وكلام السبكي كالصريح فيما قلته (سئل) عما لو باع عدل الرهن بشمن المثل ثم زاد راغب في زمن الخيار زيادة يتغابن بها هل يفسخ البيع أم لا (فاجاب) بأنه لا يفسخ (سئل) عن قول الاصحاب ليس لرهن الارض بعد اقباضها أن يبني فيها ولا أن يغرس فان فعل قلع بعد حلول الاجل ان زادت قيمة الارض بالقلع فهل القلع والحالة هذه جار سواء كانت الاشجار وقفا وشامل لما اذا كان على الشجرة ثمرة وباعها بشرط الابقاء الى أو ان الجذاز وحل الاجل قبله وما إذا كان أجر البناء مدة وحل

المذكورة وإذا غرس
الراهن اويني في الارض
المرهونة ثم عند حلول
الاجل اذن في بيع الشجر
او البناء مع الارض فما
كيفية تقويمها هل تقوم
وحدها ذات شجر أو بناء كما
في تقويم ام الولد المرهونة
(فاجاب) بان كلامهم
شامل للاحوال المذكورة
والتقويم فيها كما في تقويم
ام الولد المرهونة (سئل)
عن رجل توفي عن ورثة
ثلاثة بنين ولا حدم عليه
دين تسعة دنانير وقيمة التركة
تسعة دنانير فوفاه اثنان ستة
فهل يجبر صاحب الدين على
أخذ تلك التركة في مقابلة
الثلاثة الباقية ام يسقط
ثلك الدين الذي يقابل
بحصته ويبقى له عليهما ستة
(فاجاب) بانه قد برئت ذمة
الميت من الدين لانه سقط
منه ما يلزم صاحبه أداءه
لو كان الدين لاجنبي (سئل)
عن رجل رهن جماله كلها
ثم بعد مدة باع جملته
المرتهن وادعى على المشتري
أن هذا الجمل من الجمل
المرهونة فانكر المشتري
رهن هذا الجمل فهل القول
قول المشتري لان الاصل
عدم رهنه حتى يقيم المرتهن
بينه برهنه أم القول قول
المرتهن وعلى المشتري البينة
بنفي رهنه ام يفضل بين أن
يكون رهن تبرع فيصدق
المشتري تنزيلا له منهلة

البرهان على أن هؤلاء لم يستندوا فيما قالوه الا لمحض العناد والتقليد والجود على ظاهر عبارة لم
يؤيدوه بنقل ولا بادي تأييد هذا مع تصريح عبارات الائمة بما ذكرناه وأوضحناه وقررناه حتى صار
على غاية من الايضاح والظهور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور
(الباب الثاني في الحالة الثانية)

وهي ما اذا ارادا بالحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا الى آخر ما تقدم في السؤال
الماء مقدرا بزمن فيظل البيع حينئذ عملا بينهما لان بيع الماء على هذا الوجه باطل مطلقا وان
كان في أصل بيع الماء وملكية تفصيل وهو أن الماء إما أن يكون في بئر أو نهر أو قناة وذلك القرار
الذي فيه الهاء اما أن يكون ينبع منه أو يصل اليه ثم يسقى منه الاراضى فالاول ان ملكه واحد
أو جمع كان الماء مملوكا لهم على حسب الشركة في القرار ويصح بيع الهاء الراكد هنا ان قدر
بجزء معلوم كالنصف أو بنحو مائة رطل لانبحو ساعة من ليل أو نهار للجبل بالمبيع ولا ينافيه ذكرهم
في قسمة ماء القناة المهيأة بالايام والساعات لان القسمة يتسامح فيها مالا يتسامح في البيع لكونها
ليست بيعا حقيقيا من كل وجه اذ هي مترددة بينه وبين الافراز ثم تارة يغلب شبهها بالمبيع وتارة
يغلب بالافراز وهذا تعلم الجواب عن قول الاذرعى بعد أن ساق كلاما طويلا والحاصل ان
الرافعى لم يبين أن الاوجه المذكورة في المهايأة من تفاريع قولنا بأن ماء النهر والقناة يملك أولا
يملك بل أطلق الكلام اطلاقا تبعا للغزالي وامامه وإذا قلنا انه مملوك فكيف ينقذ القول
بالقسمة مهايأة على القولى بأن القسمة يبيع هذا لا سليل اليه وأما إذا قلنا انها افراز حق فهذا
موضع تأمل ولم أر له ذكر في كلامهم هذا فتأمل اه وكلامهم ظاهر ان لم يكن صريحا في
جريان المهايأة وان قلنا بالملك ولا اشكال فيه وان قلنا القسمة يبيع حقيقى من كل وان لم يملك
محل النبع أحد وانما كان المملوك هو المحل الذي يجرى فيه الماء أو يصل اليه فالماء الجارى
فيه أو الواصل اليه غير مملوك لاحد فاذا خرج منه كان باقيا على اباخته ثم اذا صدر بيع فان
وقع على محل النبع المملوك أو على جزء منه معلوم صح ولم يدخل الماء الموجود عند البيع الا
بالشرط وان وقع على المحل الذي يجرى فيه أو يصل اليه الماء ومحل النبع ليس مملوكا لاحد أو
كان أعنى محل النبع مجمولا ولا قرينة تدل على ملكه كالبناء عليه أو السقى منه أخذنا من عبارة
الروضة الآتية المصرحة بذلك لم يدخل الماء في البيع لانه غير مملوك له ومن ثم لو وقع البيع على
الماء في هذه الصورة لم يصح وانما الذى يدخل من ذلك استحقاق الارض المسمى بالشرب وما
يحكم فيه بملك القرار الذى هو محل النبع أو غيره بما مر أن يكون عليه يد وانتفاع لان ذلك
حينئذ دال على الملك له وللماء النابع له في الصورة الاولى اعنى ملكه محل النبع وشاهد ذلك قول
الروضة كأصلها في احياء الموات لو صادفنا نهرا تسقى منه أرضون ولم يدركه حفر أو انخرق حكمنا
بأنه مملوك لانهم أصحاب يد وانتفاع وخرج بقولى فيما مر ويصح بيع الماء الراكد الماء الجارى
فلا يصح بيعه ولا يبيع نصيبه منه للنهى عن بيع الماء في صحيح مسلم وهو محمول على ذلك وللجبل
بقدره ولان الجارى وان فرض أنه مملوك في صورة ملك محل النبع فلا يمكن تسليمه لاختلاط غير
المبيع به فطريقه إذا أراد أن يملكه أو يستحقه أن يشتري محل النبع المملوك والقناة مجتمع
الماء المملوك فاذا ملك الاول ملك الماء واذا ملك أحد الاخرين كان أحق به هذا ملخص ما فى
هذه المسئلة أعنى ملك الماء وبيعه وفيه زيادة بسط تاقى في الكلام على عبارات الروضة في ذلك
المشتملة على شبه تناقض وبما قررته ان فهمته تعلم محل قول البحر لا يجوز بيع المياه من القناة
والعيون بخلاف لانها غير مملوكة فان كانت مملوكة لم يمكن تسليمها لاختلاط غير المبيع به والحيلة

الراهن فيها إذا ادعى عليه
المرتهن رهنه وبين ان
يكون شرطاً في العقد فيصدق
المرتهن ام تتمتع بمخاصمة
المرتهن للبشرى وانما
يخاصم المرتهن الراهن ام
كيف الحال (فاجاب) بانه
تسمع دعوى المرتهن
المذكورة والقول قول
المشتري يمينه ولا فرق في
الزمن المذكور بين رهن
التبرع والمشروط في عقد
وليست هذه المسئلة داخله
في قول الاصحاب ان المرتهن
لا يخاصم

(كتاب التفليس)

(سئل رحمه الله) عن اشترى
سلعة ثم حجر عليه ولم يوف
ثمها وضمنه ضامن هل يمنع
من رجوع صاحب السلعة
فيها اذا ضمنه بغير اذنه ام لا
(فاجاب) بانه لا رجوع
له فيها لتمكنه من تحصيل
الثمن من ضامنه (سئل)
عن ثبت عليه دين وهو
موسر فحبسه الحاكم عليه
هل يجب على الحاكم أن
يأمره أو لا يبيع ماله لو فاء
الدين أو يأمره بالوفاء من
غير تعيين يبيع فان امتنع
تخير الحاكم بين بيع ماله
واكراهه عليه أو الحاكم
مخير من الابتداء من غير
امر فاذا قلتم به فما الفرق
بينه وبين الرهن (فاجاب)
بان المديون الملى يجب عليه
اداء ما عليه من الدين الحال
اذا طلبه مستحقه فيجب على
الحاكم امره به فان امتنع

في استحقاقها ان يعقد على القرار ٣ كان أحق بالماء فيشتري نفس القناة أو سهما منها فاذا ملك القرار
كان أحق بالماء على قول الكل اه وبه يعلم أيضا محل قول البيان لا يصح بيع سهم من ماء كذا
لانه غير مملوك وكذا لا يصح ان يقول بعثك ليلة أو يوماً من ماء كذا لان الزمان لا يصح بيعه ولكن
الحيلة فيمن أراد أن يشتري ماء العين أو سهما منها أن يشتري العين نفسها أو سهما منها هكذا
ذكره أصحابنا اه ولا بأس بالتنيه هنا على فائدة حسنة تتعلق بما نحن فيه وهي ان النوى قال
في الروضة في احياء الموات ولا يجوز بيع ماء البئر والقناة فيهما لانه مجهول ويزيد شيئاً فشيئاً فيختلط
فيتعذر التسليم وان باع منه أصعباً فان كان جارياً لم يصح اذ لا يمكن ربط العقد بمقدار وان كان
راكداً وقلنا انه غير مملوك لم يصح وان قلنا مملوك فقال القفال لا يصح أيضاً لانه يزيد فيختلط المبيع
والاصح الجواز كييع صاع من صبرة واما الزيادة قليلة فلا تضر كما لو باع القت في الارض بشرط
القطع وكما لو باع صاعاً من صبرة وصب عليها صبرة أخرى فان البيع بحاله ويبقى المبيع ما بقي
صاع من الصبرة ولو باع الماء مع قراره نظر ان كان جارياً فقال بعثك هذه القناة مع مائها او لم
يكن جارياً وقلنا الماء لا يملك لم يصح البيع في الماء وفي القرار قولاً تفريق الصفقة اه وسيأتي
الجمع بين هذه العبارة وما ناقضها بحسب ما يظهر بآداء الرأي في الباب الخامس وانما سقتها
هنا لان البلقيني اعترضها باعتراضات متعلقة بما نحن فيه فأجبت ذكرها لارد تلك الاعتراضات
التي أوردتها عليها فمنها قوله وما ذكره في بيع ماء البئر من تعليل عدم الجواز بأنه مجهول
كلام غير مستقيم فان الجهالة في مثل ذلك لا تضر كييع الصبرة التي لا يعلم مقدارها اه وما ذكره
هو الذي ليس بمستقيم فانه في الروضة لم يقتصر على التعليل بالجهل فقط بل قال ويزيد شيئاً فشيئاً الخ
وبهذا اندفع تشبيهه بالبقيني لماء البئر بالصبرة المذكورة وايضاً انه أن الصبرة يحيط العيان بجوانبها
ويمكن حرزها فيقل الغرر فيها بخلاف ماء البئر المتزايد شيئاً فشيئاً فان العيان لا يحيط به فيكثر الغرر
وهذا واضح لا خفاء فيه وسيأتي عن البلقيني نفسه ما يصرح به ومنها انه قال أيضاً وقول الروضة
يزيد شيئاً فشيئاً فيختلط ويتعذر التسليم يخالفه ما ذكر في صورة القفال والاصح فيها قول القفال
خلاف ما ذكره في الروضة تبعاً للشرح لان صورة المسئلة ان هناك ماء آخر ينبع ويختلط بالراكد
والتبع مستمر فلا يقع البيع إلا بمقارنا للاختلاط اه وما زعمه من ان الاصح قول القفال لا يلتفت
اليه فان الشيخين صححا خلافاً والممول في الترجيح ليس الا عليها

اذا قالت حذام فصدقوها ه فان القول ما قالت حذام

والعجب من ترجيحه هذا مع قول الرافعي رداً على القفال والوجه أن يبني قول القفال على مذهبه
من أن يبيع صاع من صبرة مجهولة الصيعان لا يجوز اه وما قاله في الصبرة ضعيف فكذا ما قاله
في الماء المشابه لها وما زعمه أيضاً من أن ما ذكره في الروضة أولاً يخالفه ما ذكره في صورة القفال
يرد بوضوح الفرق بين الصورتين فانه في الصورة الاولى مجهول كما مر بخلافه في الثانية فانه لا جهل
فيه لان الصورة انه راكد والمبيع انما هو اصبع معلوم فليس فيه الا اختلاط المبيع بغيره الذي
نظر اليه القفال وسيأتي الجواب عنه ومنها أنه قال أيضاً وما ذكره في الروضة من القياس على بيع
صاع من صبرة لا يستقيم لان الصبرة ليس هناك شيء يزيد فيها بخلاف صورة الماء فان فرض ان
الصبرة كانت في موضع وهناك شيء من جنسها ينزل عليها من السقف أو من ثقب في الحائط ونحو
ذلك لم يصح البيع اذا لم يتعين المختلط ٣ وباع من غيره صح اه وقوله لا يستقيم هو الذي لا يستقيم
ولا نظر لفرقه بانه ليس فيها شيء يزيد بخلافه هنا لما ذكره في الروضة من أن الزيادة قليلة فلا تضر
فكان الزيادة هنا كلاً زيادة واذا كانت كذلك اتضحت المساواة بين المسئلتين ولم ينظر لصورة

امتنع وله مال ظاهر من
جنس الدين وفاء الحاكم
منه أو من غير جنسه باعه
الحاكم عليه أو أكرهه على
بيعه والفرق بين مسئلتنا
وبين مسألة المروءون حيث
يبيعه الحاكم عند امتناع
الراهن أنه قد حجر على
نفسه فيه وأن حق المرهن
تعلق به فاستحق بيعه
له (سئل) عما إذا لزم مال
ذمة شخص لا في مقابلة
مال وادعى بحجزه عن
القيام به وقد كان أولا
اعترف بالقدرة والملاءة
هل يقبل قوله من غير
بينة أو لا بد من بينة تخبر
باطنه سواء أعده له مال
أم لا وهل إذا ذكر أن ماله
تلف وقلتم لا بد من بينة
تشهد بتلف ماله يفصل في
ذلك بين ما إذا ادعى تلف
المال بسبب ظاهر أو خفي
كأقيل به في الامين أو لا بد
من الشهادة على التلّف
مطلقا على أنهم قالوا ان
الغاصب لو ادعى تلف
العين المقصوبة فالقول
قوله يمينه لأنه ربما يعسر
عليه إقامة البينة فغللوا
القول قوله مع يمينه بالعسر
ولو لوح الفرق بان الغاصب
يلزمه البدل أو القيمة إلا
أن للمستشكل أن يتمسك
بان يد الغاصب اشغلت
بمال فهو كمشغل يد المقرض
مثلا وكيف يشهد الشاهد
على تلف ما لا يمكنه
الاطلاع عايه (فأجاب)
بقوله أما المسئلة الاولى
فلا يقبل قوله

الفرق الذي ذكره البلقيني وقوله فان فرض النخ لاحاجة بنا اليه فانا بينا أن الكلام في صبرة لم تحصل
فيها زيادة وأما مع ذلك فنظيرة مسئلتنا ومنها انه قال أيضا وما ذكره في الروضة من القياس على
القت لا يستقيم فان الزيادة في القت من عينه بخلاف الماء الصبرة التي ينزل عليها شيء آخر فان الزيادة
من غير ذلك وأيضا فقد تكون الزيادة في القت كثيرة وقد أطلقوا ثبوت الخيار للبائع في صورة القت
ولا يأتي مثل ذلك فيما نحن فيه انما يثبت الخيار المشتري اه وما ذكره هو الذي لا يستقيم لان
النوى لم يقصد التشبيه بينهما الا من حيث ان الزيادة في كل من القت والماء المذكور قليلة تافهة لا
ينظر اليها في الغالب سواء كان من العين أو من شيء مماثل لتلك العين فاندفع نظره لذلك في الفرق
لانه لا يرتبط به هنا كبير معنى وقوله قد تكون الزيادة في القت كثيرة برد بأن الكلام انما هو
في الغالب وفيما من شأنه ومن شأنها في القت والغالب فيها فيه انها قليلة فلا ينظر إلى أنها قد تكثرت ومنها
انه قال أيضا وقول الروضة كما لو باع صاعا من صبرة وصب عليها صبرة أخرى فان البيع بحاله
قياس مردد فان البيع وقع على الصاع من الصبرة قبل الاختلاط فصح وفي صورة الماء ونحوها
وقع البيع مقارنا للاختلاط فلم يصح اه وما زعمه من أن القياس مردود ليس في محله بل هو مقبول
فان حدوث الخلط ولو في مجلس للمبيع لا يمنع صحته مع أن الواقع في المجلس حكمه حكم الواقع في العقد
فكذلك مقارنته للمبيع في مسألة الماء لا تمنعه ومنها انه اعترض قول الروضة ويبقى المبيع ما بقي صاع
من الصبرة بانها ان علت صيعانها للمتعاقدين فتزيل المبيع على الاشاعة هو المذهب فاذا تلف من
الصبرة شيء تلف بقدره من البيع وان حمل ما ذكر على ان تكون الصيعان مجهولة فقد حصل الاختلاط
فاذا لم يبق الا صاع من المختلط فكيف يبقى البيع فيه وبعضه غير مبيع وسبقه الى نحو هذا ابن النقيب
فقال وقول الروضة ويبقى المبيع ما بقي صاع من الصبرة انما يأتي اذا قلنا ان البيع ينزل على صاع
مبهم لانه مشاع اه ومنها انه قال وقول الروضة ولو باع الماء مع قراره نظران كان جاريا لالخ فقال
وهو كلام غير مسلم في صورة الجاري فان مجرد الجريان لا يقتضي بطلان بيع الماء تقريرا على
أن الماء المذكور مملوك إذا كان الجريان ينتهي الى مقطع بحيث يمكن الاستيلاء عليه فان كان
ينتهي الى نزول في بحر ونحوه فهذا ينبغي أن يصح البيع فيه وما نزل منه في البحر كتلف بعض
المبيع قبل القبض اه وقوله ان ذلك غير مسلم لا يلتفت اليه لما مر عن الروضة وقوله مجرد الجريان
الخ ممنوع لما مر من الجهل بقدره وعدم امكان تسليمه وكونه ينتهي الى مقطع يمكن الاستيلاء
عليه لا ينظر اليه لندرة امكان ذلك ودعواه أن مات تلف بنزوله الى بحر كتلف بعض المبيع قبل القبض
غير صحيحة لان الصورة في تلف المبيع قبل القبض انه كان تسليمه قبل تلفه مقدورا عليه حين البيع
بختلافه هنا فكيف يقاس ما يصح بيعه على ما لا يصح بيعه قال الاذرعى عقب قول الروضة وأصلها
ولا يجوز بيع ماء البئر والقناة فيهما لانه مجهول لاختفاء أن هذا في البئر التابعة أما لو كانت صهريجا
يجمع ماء المطر أو يسوق الماء اليها من نهر ونحوه فمأواها كالماء في اناء اذا علم عمقها وسعتها علوا وسفلا
اه وما يدخل من الماء المباح في ملك انسان لا يملكه بدخوله في الاصح فمن أخذه ملكه وان حرم
عليه دخول ملك الغير لاجله وقال الامام يملك ما يدخل في نهره وقناته على الاصح وهو ضعيف
وقد تناقض كلام الامام وتبعه الشيخان فقال هنا ان توحل الصيد في ارض له سقاها لا يقتضي
الملك وان قصده وقال في كتاب الصيد يملكه ان قصده وجمع البلقيني بأن نفس التوحد لا يقتضي
الملك وان قصد التملك وما هنا فيما اذا قصد بسقي الارض توحد له فيملك به قطعا أي كما يملك
الماء هنا بالحفر وبما تقرر يعلم ان ما يدخل من السيل الى صهاريج جدة وغيرها لا يملكه
اربابها ولا يصح بيعهم له وانما يصيرون احق به فقط وان حفروا له مشارب واعدوها حتى اذا

فيما بل لا بد من بينة تشهد
بتلف ماله بعد اقراره
المذكور وان لم يعده له مال
والتفصيل في دعوى التلف
بين أن يكون بسبب ظاهر
وبين أن يكون بسبب خفي
انما هو في قبول قول مدعيه
يمينه وأما الثانية وهي
دعوى الغاصب تلف
المغصوب ففيها التفصيل
المذكور في الودعة في قبول
قوله (سئل) عن تقييد
المجوس اذا كان لحوحا
وجهان ما الاصح منها
(فأجاب) بان اصحها
جوازها ان اقتضته المصلحة
(سئل) عن شخص أثبت
اغساره لدى حاكم بانه فقير
لا مال له ظاهرا ولا باطنا
ثم ادعى على آخر أن له تحت
يده ما لا فهل تسمع دعواه
أم لا (فأجاب) بانه تسمع
اذ المال المنفي في شهادة
الاعسار هو ما يقدر على
الوفاء منه حالا والمدعى
به هنا ليس كذلك وان كان
صادقا في دعواه (سئل)
عما اذا طلب المديون من
الحاكم الحجر عليه يجب
أم يستحب كما نقل عن
العباب (فأجاب) بانه يجب
على الحاكم الحجر كما جزم به
جماعة منهم صاحب الانوار
وابن المقرئ في شرح
الارشاد وان جرى بعض
المتأخرين على أنه جائز لا
واجب (سئل) عن من عليه
دين وله وظائف ولو نزل
عنها بدارهم لو فاه هل
يكلف ذلك لجريان
العادة بالنزول

جاء دخل الى صهاريجهم منها نعم بحث الزركشي أخذنا من كلام صاحب البيان أن الماء لو دخل
داره فأغلق عليه بابها ملكه كما لو أغلقها على صيد دخل الى ملكه وعليه فأصحاب الصهاريج اذا
أغلقوها على ما فيها ملكوه وسيأتي عن ابن الصلاح أن الدولاب الذي يديره الماء اذا دخل الماء
في كيزانه يملكه صاحب الدولاب بذلك كما لو استقاه بنفسه قال غيره وفي معناه ما يديره بدابته من
طريق أولى انتهى ومر أن المأخوذ منه في نحو اناء يملكه آخذة قال ابن المنذر اجماعا قال واجماعهم
على ذلك دليل على أن النهي عن بيع الماء ليس المراد به جميع المياه ويجوز أن يراد به المجهول كالمياه
التي يتبايعها أهل الشرب وغيرهم يبيع الرجل منهم ما يجري في نهره في يوم وليسلة بكذا وكذا انتهى
وقيل لا يملك الماء مطلقا وان آخذة في نحو اناء بل هو أولى به وحكاها القاضي والامام عن أبي اسحق
لكن رده ابن أبي الدم بأن المعروف عنه أن المأخوذ في نحو اناء يملك قال الزركشي وهو الظاهر
ويؤيده ما مر عن ابن المنذر من حكاية الاجماع وفي الانوار أن الانهار والسواقي اذا كانت مملوكة
بأن حفر نهرها يدخل فيه الماء من الوادي العظيم أو من النهر المنخرق منه فالماء باق على اباحته
لكن مالك النهر أحق به كالسيل يدخل ملكه فليس لاحد مزاحمته لسقى الارضين وكذا للشرب
والاستعمال عند الجمهور انتهى وبين بقوله وكذا الخ أن المعتمد من قول الشيخين وأما الشرب
والاستعمال وسقى الدواب فقال الشيخ أبو عاصم والمتولى ليس له المنع ومنهم من أطلق أنه لا يدلى
أحد فيه دلوه هو الثاني لكون الجمهور عليه وسيأتي في الباب الخامس في الكلام على عبارة الروضة
في باب الاصول و الثمار وفي الباب السادس ما يتعلق ببيع الماء فليكن منك على ذكر

﴿الباب الثالث في الحالة الثالثة﴾

وهي ما اذا لم يقصد العاقدان بالساعتين المذكورتين جزأ من قرار ولا ماء ولكن اطردها
حال العقد باستعمال الساعة من القرار في جزء معين منه وقد قدمت في كل من الجوابين السابقين
أن البيع يصح في هذه الحالة أيضا والدليل عليه أمور الاول قولهم لو باع بنقد وشم نقد غالب
متحد أو متعدد لم يختلف غلبة ولا قيمة صح البيع وحمل عليه وان كان ناقصا أو زائدا أو فلوسا سواء
اعبر بها ام بالدراهم كما اقتضاه اطلاقهم خلافا للاذرعى بل قضية اطلاقهم الحمل عليها ايضا وان
عبر بالنقد وليس يبعد او كان حنطة وثيابا فتأمل حكمهم بصفة البيع في هذا وتنزيله على المتعارف
وان لم يكن اللفظ ظاهرا فيه ولم ينظروا لكونه مجعولا من حيث اللفظ لانه من حيث العرف معلوم
فكان عليه المستند له كالتصريح به في العقد ومن ثم صرح ابن الصباغ بما قدمته عنه في الجواب
السابق في المقدمة فكذلك الساعة من القرار في صورتنا اذا غلب عند قوم استعمالها بمعنى
الجزء المعين منه يحمل عليه ويصح البيع نظرا لتلك الغلبة ولذلك العرف وكانها ماقالا جزأ معينا من
القرار الثاني قول القاضي لو اعتيد البيع بعشرة ثم يعطى تسعة ودانقا عمل فيه بالعادة انتهى
والعمل بها في مسئلتنا أولى لان ماقاله فيه الغاء اللفظ بالكلية فان العقد وقع بعشرة دنانير ولم يعمل
بمدلول هذا اللفظ ولا بما يحتمله رجوعا للعادة فاذا رجع اليها في إلغاء اللفظ الواقع في العقد بالكلية
وتنزيله اعنى العقد على ما ذكر فيه بوجه نظرا للعادة فأولى ان يرجع اليها في استعمال اللفظ
بمعنى لفظ آخر اعتيدا استعماله فيه وينزل العقد على ذلك الثالث قولهم يجوز التعامل بالمغشوشة
واو في الذمة وان جهل قدر الغش نظرا للعرف ومن ثم لو راجت الفلوس رواج النقود ثبت لها
احكامها وإذا ثبت لها احكامها نظرا للعرف مع انها لا يطلق عليها نقد حقيقة ولا مجازا فكذلك
يثبت للفظ الساعة حكم لفظ الجزء اذا اعتيد استعماله فيه وان لم يطلق احدهما على الآخر
حقيقة ولا مجازا الرابع وهو اظهر في الدلالة على المدعى في مسئلتنا بما قبله قولهم اذا اطردت

بذلك أم لا (فأجاب) بانه متى تمكن من ذلك لزمه (سئل) هل يمنع الزوج من زوجته المحبوسة مع قول الاذرى يحتمل انها كالرجل أو لا يمنع كما قال الدميرى تحبس المرأة عند نساء ثقات أو ذى رحم محرم ولا تمنع من ارضاع ولدها فى الحبس ويمنع الزوج عنها قاله الماوردى والرويانى وابن الرفعة قال الشيخ وفيه نظر بل ينبغي أن لا تمنع لانه حق واجب عليها (فأجاب) بان كلام الماوردى والرويانى وابن الرفعة محمول على منع الحاكم منه اذا اقتضته المصلحة (سئل) عن المريض والمخدرة وابن السبيل هل يجوز حبسهم كما حكى صاحب الروض فى حبسهم وجهين قال شارحه أقربهما الحبس أم لا كما قال فى الانوار وغيره بل يوكّل بهم ليرددوا اهـ (فأجاب) بان الراجح عدم حبس المذكورين (سئل) عن مات عن أولاد وزوجات وعليه ديون ثم باع أحد الأولاد شيئاً من مال مورثه باذن والدته أعنى زوجة الميت فهل يصح فى نصيبها من الثمن أم لا وإذا مات شخص وله دين وعليه دين فقبض الوارث الدين فهل لغريم الميت مطالبة الدافع بالمال أم لا (فأجاب) بقوله أما المسئلة الاولى فالبيع فيها باطل فى جميع المنيع وأما الثانية فلا يجوز فيها لغريم

العادة نزل اللفظ فى العقود عليها وان اضطربت لم تعتبر ووجب البيان وان تعارضت الظنون فى اعتبارها بخلاف وهذا الاصل ذكره الامام فقال كل ما يتضح فيه اطراد العادة فهو المحكم ويصير كالمذكور صريحاً وكل ما تعارضت الظنون بعض التعارض فى حكم العادة فيه فهو مثار الخلاف اهـ فتأمل قولهم ينزل اللفظ فى العقود عليها وقول الامام كل ما يتضح فيه اعتبارها فهو الحكم ويصير كالمذكور صريحاً تجدد ذلك نصاً فى مسئلتنا بتزويل لفظ الساعة من القرار على الجزء منه إذا اعتيد استعمالها فيه الخامس قول القفال العادة المطردة فى ناحية تنزل منزلة الشرط كاعتقاد منافع الرهن للرهن فهى بمثابة شرط عقد فى عقد حتى يفسد الرهن وجعل الاصطلاح الخاص بمنزلة المادة العامة فان قلت قال الزركشى ان الجمهور لم يساعدوه فى هذين قلت الجمهور لا يخالفونه الا فى قول تنزل منزلة الشرط حتى يفسد العقد وأما فى أصل اعتبار العادة الخاصة فلا يخالفونه فيه فقد صرحوا باعتبارها فى مسائل منها ما مر من أن المعاملة لو غلبت فى بلد بجنس أو نوع من النقود أو العروض انصرف الثمن اليه عند الاطلاق فى الاصح ومنها ان العادة المطردة فى زمن الواقف وبلده منزلة منزلة شرطه ومنها فى بيع الثمرة التى بدا صلاحها يجب ابقاؤها الى أو ان القطف والتمكن من السقى بها عملاً بالعرف فنزل منزلة الشرط باللفظ وقولهم فى الفاظ الايمان انها تختلف باختلاف عادات الناس فى المحلوف عليه كما فى مسألة الرأس ونحوها ومنها اعتبارهم غالب شياى البلد فى الشاة الواجبة فى خمس من الابل وغالب قوتها فى نحو زكاة الفطر والكفارة وغالب ابلها فى الديات وبقي مسائل أخرى كثيرة اعتبروا فيها العرف الخاص لا يخفى على الفقيه استخراجها فان قلت فلم نزلوها منزلة الشرط فى مسألة الثمار السابقة وفيما لو بارز كافر مسلماً واعتيد أمان كل من عدوه فانه بمنزلة شرطهما ذلك فلا يجوز لنا اعانة المسلم كما جرى عليه الشيخان وغيرهما تبعاً للنص ولم ينزلوها منزلة الشرط فى مسألة الرهن السابقة أيضاً خلافاً للقفال ولا فيما لو جرت عادة قوم بقطع الحصرم قبل النضج خلافاً للقفال أيضاً فى تنزيلها منزلة الشرط حتى يصح بيعه من غير شرط القطع ولا فى بيع العينة بان يشتري شيئاً مؤجلاً بأقل مما باعه نقداً اذا صار ذلك عادة خلافاً للاستاذ أبى اسحق والشيخ أبى محمد فانهما نزلاها منزلتها حتى يبطل العقدان قلت يفرق بان الاولين من الامور التوابع غير المقصودة لذاتها أما فى الاول فلا ن وجوب الابقاء الى الجذاذ أمر تابع لصحة العقد ومترتب عليها فائز فيه العرف لضعفه وأما الثانى فلا ن الاعانة وعدمها من الامور التابعة للمبارزة فائز فيها العرف لضعفها أيضاً وأما مسألة الرهن وبيع الحصرم والعينة فهى مقصودة لذاتها فلم يتوالى العرف فيها على أن يؤثر بطلان الاولى والاخرة ولان الصيغة فيها وقعت صحيحة مستوفية لشروطها الظاهرة وغاية العرف أن يجعل الشرط مضمراً واضمار المفسد لا يقتضى الفساد ولا صحة الثانية لان الحصرم غير قابل لايراد البيع عليه الا مع شرط القطع ولم يوجد ذلك وأيضاً فهذا الشرط معتد بلفظه فى البيع وان لم يترتب عليه أثره فيما اذا لم يجب الوفاء به وما بلفظه لا يؤثر فيه عرف ولا غيره فتفطن لهذا الفرق فانه يزيل عنك فى هذه القاعدة من العمائيات ما لا يهتدى لشيء منه كثير من المتفقهة السادس قول الروضة كاصلها ثم العادة الغالبة انما تؤثر فى المعاملات لكثرة وقوعها ورغبة الناس فيما يروج فيها غالباً ولا تؤثر فى التعليق والاقرار بل يبقى اللفظ على عمومها أما فى التليق فاقلة وقوعه وأما فى الاقرار فلا نة اخبار عن وجوب حق سابق وربما يقدم الوجوب على العرض الغالب اهـ وكالاقرار فى ذلك الدعوى فلا تنزل الدعوى بالدرهم على الدرهم الغالبة وفرق الاصحاب بما مر فقالوا انها اخبار عما تقدم فلا يقيد بها العرف المتأخر بخلاف العقد فانه أمر باشره فى الحال فقيده العرف وهذا كله ظاهر فى الدلالة

الميت مطالبة الدافع بشيء مما دفعه (سئل) عن عليه ديون ولم يحجر عليه وله أرقاء تستغرق الديون قيمتهم ثم أنه اعتقهم فراراً من بيعهم في الدين هل يصح عتقه أولاً (فأجاب) بأنه ينفذ منه عتق جميع أرقائه إن أعتقهم في صحته (سئل) هل يجوز حبس غريم قدرنا على ماله أو تمسكنا من بيعه كما قاله المتولى أم لا كما حكى صاحب الذخائر عن الأصحاب المنع وعلاه بأنه ربما يقعد فيه ولا يبيع فيتضمن ذلك تأخير الحقوق وحكى أيضاً في الروضة في باب التفليس عن الأصحاب التخيير بين حبسه لبيع أو بيعه بغير اذنه (فأجاب) بأن الحاكم يتخير بحسب المصلحة (سئل) عن مات وعليه ديون وخلف تركه وبعض أرباب الديون غائب أو كلهم وفي التركة حيوان وما يخاف فسادَه فهل للحاكم أن يبيع ذلك بغير إذن الغائب أن أذن الحاضر أو لم يأذن ويحفظ الثمن حتى يحضر الغائب أم لا وهل إذا كان في التركة عين مرهونة في حياة الميت هل للحاكم بيعها بغير إذن الغرماء وإن كان بعض المرهون يفي بالدين المرهون به أولاً هل للحاكم بيعها كلها في هذه الحالة عند امتناع الوارث من قضاء الدين أو بيعه أم لا (فأجاب) بأن

لما قلناه وكلام الشيخين صريح في ذلك لأن مانحن فيه من المعاملات فيجرب في التعليل المذكور فإن قلت لا دلالة في هذا كله لما ذكرت لأن فحوى عباراتهم أنها في الثمن وما ذكرت إنما هو في المثلث وافرغ واضح بينهما إذا المثلث مقصودة لذاته بخلاف الثمن ولذا جاز الاستبدال عن الثمن دون المثلث قلت بل فيه دلالة أي دلالة لما ذكرته لأنهم لم يذكروا الثمن على جهة الاختصاص به بل على جهة التمثيل على أنهم أجروا العادة في المثلث بل في المسلم فيه الذي هو أضيق أنواع المثلث فقد قالوا لو أسلم اليه في لحم وأطلق حمل على اللحم مع العظم المعتاد فيجبر على قبوله عملاً بالعادة وقالوا لو أسلم في مكمل أو موزون ومم مكابيل أو موازين ولم يبينوا واحداً منها حمل على السكيل أو الوزن الغالب فانظر جعلهم العرف مؤثراً في شمول اللحم للعظم مع مغايرته له حقيقة واستعمالاً وفي صحة العقد مع عدم شرط صحة السلم من بيان السكيل أو الوزن نظراً إلى أن العرف صير ذلك كالمدكور في العقد فيها فإن قلت قد صرح الامام بأن العرف إنما يعمل في إزالة الإيهام لا في تغيير مقتضى الصرائح وما ذكرته فيه تغيير لمقتضى الصريح إذ الساعة صريحة في الزمان فلا يغيرها العرف عن مقتضاها قلت ليس المراد بالصريح ما فهمته إذ لا يفهم ذلك من لفظه فقيه بل ولا متفقاً وإنما المراد بالصريح صيغ العقود والحلول وكلام الامام صريح في ذلك فإنه قال في باب الاقرار لوعى في ناحية الاستعمال الطلاق في إرادة الخلاص والانطلاق ثم أراد الزوج حمل الطلاق في مخاطبة زوجته على معنى التخليص وحل الوثاق لم يقبل ذلك منه والعرف إنما يعمل في إزالة الإيهام لا في تغيير مقتضى الصرائح اهـ فهذا صريح في أن مراده بالصرائح ما ذكرته ومستلثنا ليست من هذا القبيل لأن لفظ الساعة فيها لا يقال فيه صريح في الاصطلاح فلا يشمل كلام الامام فإن قلت فلم اثر العرف في غير الصريح ولم يؤثر فيه قلت لأن الصريح وضع شرعي وضده الشارع ليناط به احكام كثيرة تترتب عليه ولا توجد بدونه والاضاع الشرعية التي بهذه المثابة لا تغير عن معانيها للاوضاع العرفية لما يلزم على ذلك من نسخ الحكم الشرعي بشيء حادث بعد استقرار الشريعة غير متلق من الشارع والوضع الشرعي إنما ينسخ بوضع شرعي مثله وأما غير الصريح فانها ألفاظ وكل استعمالها إلى مستعملها بناء على أن الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام وبه قال جماعة من الاصوليين والفقهاء أو بشرط ان لا يمكن استعمالها في موضوعها اللغوي بناء على ما قدمناه وحررناه بأوضح عبارة وأظهر دليل وإذا تقرر أن الالفاظ غير الصرائح بهذه المثابة اتضح ما قلناه أخذاً من كلامهم من ان للعرف فيها تأثيراً وإخراجاً لها عن مدلولها إلى مدلول آخر سواء اكان عرفاً عاماً أم عرفاً خاصاً فإن قلت رد ما قررته تقديمهم الوضع العرفي على الوضع الشرعي في مسائل كما لو حلف لا يأكل لحماً أو لا يجلس على بساط أو لا يقعد في سراج أو تحت سقف أو لا يضع رأسه على وتد أو لا يأكل ميتة أو دماً لم يحث بلحم السمك ولا بالجلوس على الارض ولا بالقعود تحت السماء ولا بوضع رأسه على جبل ولا باكل السمك والجراد ولا باكل السكب والطحال وإن سمي الله تعالى لحماً السمك لحماً والارض بساطاً والشمس سراجاً والسماء سقفا والجبال أو تاداً وسمى النبي صلى الله عليه وسلم السمك والجراد ميتة والسكب والطحال دماً قلت قد اشرت لك إلى الجواب عن جميع هذا في اول الجواب السابق بقولي وضعه الشارع ليناط به الخ وحاصله أن التسمية التي وقعت في كلام الشارع في هذه الصور لم تقع على جهة التشكيك بتلك الاسماء لأن الشارع لم يرتب عليها احكاماً كلفنا بها حتى تكون تلك التسمية مقصودة له بخلاف ألفاظ العقود ونحوها فإنه وضع تلك الالفاظ لتفيد الاحكام التي رتبها عليها فالتسمية مقصودة له فلا تغير لعرف ولا لغيره وما يدل على ذلك انه لو حلف لا يصلي أو لا يصوم أو لا ينكح لم يحث إلا بالصلاة والصوم الشرعيين دون الدعاء

يحاف فسادة للمصلحة
إذا لم يكن للميت وارث
يصح تصرفه ويحفظ ثمنه
وكذا حكم يبعه العين
المرهونة إذا طلبه مرتبها
ومتى امتنع الوارث من
بيع العين المرهونة ومن
قضاء الدين عند طلب
المرتبن تخير الحاكم بين
البيع وبين إجباره الوارث
عليه ومتى وفي بعض المرهون
بالدين المرهون به فعل
الحاكم ما فيه المصلحة
من بيع كله أو يبيع بمضه
(باب الحجر)

(سئل) رحمه الله عمن قال
لصغير اقض هذه الحاجة
كسقي دابة أو حمل متاع
ففعله الصغير برضاء هل
يجوز أم لا (فاجاب) نعم
يجوز ذلك للقاتل أن ظن
رضا ولي الصغير بذلك
الفعل وكان لا يقابل
باجرة ولا يضر بالصغير
والا فلا يجوز (سئل) عن
امراة محجور عليها بسفه
ضاعت نسخة صداقها
فاقرت أن بقية صداقها على
زوجها من الفضة الفلانية
كذا الحال منها كذا وان
كساويها المتجمدة لها عليه
كذا وكذا كسوة من
غير زيادة على ذلك فهل يصح
الافرار المذكور وتؤخذ
به المرأة المذكورة سواء
أكان والدها حاضرا لاقرار
المذكور أم ميتا حتى
يتمتع عليها وعلى والدها
أن يدعى زيادة على ذلك
أو غير جنسه ولا

والامساك وان سميا صلاة وصوما لغة وإلا بالعقد وان لم يعن به في العرف غير الوطء ولو قال ان
رأيت الهلال فأنت طالق فرآه غيرها وعلبت به طلقت إذ الرؤية شرعا بمعنى العلم بدليل قوله صلى
الله عليه وسلم اذا رأيتوه فصوموا ومن ذلك لو باع أو نكح أو طلق أو راجع هازلا وان عد ذلك
أهل العرف لغوا لان الشرع حكم عليها بالصحة وبما تقرر علم انه حيث تعلق بالوضع الشرعي حكم
لم يغير عنه لعرف ولا لغيره سواء أكان صريحا أم غيره السابغ قول صاحب الكافي في باب
الطلاق واذا اجتمع في البين الحقيقة اللفظية والدلالة العرفية فأيهما أولى بالاعتبار فيه وجهان
أحدهما واليه ذهب القاضي حسين الحقيقة اللفظية أولى واللفظ متى كان مطلقا وجب العمل باطلاقه
عملا بالوضع اللغوي والثاني واليه ذهب محي السنة أي شيخه البغوي الدلالة العرفية لان العرف
يحكم في التصرفات سيما في الايمان قالوا فلو دخل دار صديقه فقدم اليه طعاما فامتنع فقال ان
لم تأكل فامرأتى طالق فخرج ولم يأكل ثم قدم اليوم الثاني فقدم له ذلك الطعام فأكله فعلى
الاول لا يحنث وعلى الثاني يحنث اه فانظر تعليل البغوي بقوله لان العرف يحكم في التصرفات
تجده نصا في مسئلتنا وفي أنه لا يختص تحكيمه بالثمن بل يحكم في الثمن أيضا الثامن قول ابن
الصلاح في فتاويه العرف الخاص هل ينزل في التأثير منزلة العام والظاهر تنزيله في أهله بتلك المنزلة
اه وهذا شامل لمسئلتنا وان كان ابن الصلاح انها ساقه في بعض مسائل الوقف لان العبرة بعموم اللفظ
(الباب الرابع في الحالة الرابعة)

وهي ما اذا لم يريد بالساعتين جزءا من القرار ولا من الماء ولا اطرد عرفهما باستعمالهما في واحد
من القرار أو الماء وهذه الحالة للنظر فيها بحال وقد قدمت في الباب الاول البرهان الواضح على
ان اللفظ ظاهر في الدلالة على الجزء من القرار وقضية هذا صحة البيع ويؤيده قاعدة ان اعمال
اللفظ سيما في معناه الظاهر أولى من اعماله ويحتمل فسادة لانا وان سلمنا أن ظاهر اللفظ ذلك لكنه
باعتبارات لا يتهدى لها أكثر العامة بل المتفهمة ومن ثم أشكل على أولئك المخالفين ويحتمل التفصيل
في ذلك بين العارفين بالعربية وغيرها وبين الجاهلين في العارفين يصح لان هذا اللفظ اذا وقع
منهما متبادر عندهما من التبعية ومن مائها الجارى بها يومئذ ومن غير ذلك من القرائن السابقة
ان المراد بالحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار كذا جزء من نفس القرار واذا كان هذا
هو المتبادر عندهما فالبيع عندهما صحيح وفي غيرهما بان يكونا جاهلين او احدهما جاهلا يبطل
البيع لان احدهما لا يتبادر عنده من هذا اللفظ الجزء السابق بل المتبادر عندهما الماء وقد لا
يتبادر عندهما منهما شيء لما فيه من نوع تعارض اشرنا الى الجواب عنه في الباب الاول وهذا
الاحتمال الاخير يؤيده مسائل ذكروها في الطلاق وغيره وعلم بما قررته أن لهذه المسئلة ثمانية
احوال الاربعة السابقة في الابواب الاربعة والخامس ما اذا اطلقا وعرفهما حال العقد انصراف
ذلك للماء والحكم فيه البطلان كما علم مما مر في الباب الثالث والسادس ما اذا اختلفا في الارادة وقد
مر حكم ذلك في الباب لاول والسابع ما اذا اختلفا في العرف وحكمه البطلان كما يصرح به كلامهم
والثمن ما اذا اختلفا في المعرفة بناء على الاحتمال الثالث وحكمه البطلان كما مر آنفا واذا قد اتضح
لك ما قررته في هذه الاحوال الثمانية وما يدل لاكثرها من كلامهم الظاهر أو الصريح علبت
ان ما مر عن البلقيني في الجواب الاول يتعين حمله على الاحوال الباطلة من تلك الاحوال الثمانية
وان من فهم من كلامه البطلان مطلقا تقليدا له من غير تأمل فقد ركب متن عميةا وخطب خطب عشواء
كما يتضح من سياق فتاويهم المنادية عليهم بالخسار والجهل والغباوة في الخاتمة ان شاء الله تعالى

كإقرارها بدين عليها
(فأجاب) بأنه لا اعتبار
بإقرار المرأة المذكورة فلا
يمنع على وليها أن يدعى
زيادة على ذلك أو غير جنسه
فإن وافقها الزوج على
القدر الذي ذكرته ثبت
بإقراره (سئل) عن ملك
ولده شيئاً ثم جعل قبضه له
ثم باعه وقبض الثمن ثم
ادعى بطلان البيع لانه
ملك ولده فهل تسمع دعواه
بذلك والحال أن ولده
تحت حجره سواء قال حين
البيع أن المبيع ملكه أم
سكت أم ملك ولده أم لا
تسمع (فأجاب) بأنه إن
كان قال حين يبعه بعته على
ولدى وكان يبعه ذلك
الشيء نافذاً على ولده
لاستجماعه ما يعتبر فيه
شرعاً لم تسمع دعواه وكذا
إن قال حال بيعه هو ملكي
وإن انتفى الأمران سمعت
دعواه (سئل) عن قولهم
في بلوغ الطفل أو خروج
المنى فلو أحس بانتقال
المنى من صلبه فأمسك
ذكره فرجع المنى ولم يخرج
من الذك شيء فهل يحكم
ببلوغه بذلك كما ذكره
الزركشي في الخادم أم
لا لانه خلاف الحقيقة
وقياساً على الغسل إذ لا يجب
بذلك فإنهم قالوا فيه المراد
بمخرج المنى في حق الرجل
والبكر بوزنه عن الفرج
إلى الظاهر فإن قلتم بالأول
فإن الجواب عن تعبيرهم
بالخروج ومن قال

﴿الباب الخامس في الكلام على ما وقع في الروضة من التناقض في بيع الماء والقرار وبيان الجمع بين عبارتها ورد ما وقع في ذلك للتكلمين عليها﴾

اعلم أن كلام الروضة تناقض في ذلك وعبارتها قبيل الربا من زياداتها وما تعم به البلوى ما اعتاده الناس من بيع نصيبه من الماء الجاري من النهر قال المحامي في الباب هذا باطل لوجهين أحدهما أن المبيع غير معلوم القدر والثاني أن الماء الجاري غير مملوك وسيأتي هذا مع غيره مبسوطاً في آخر كتاب إحياء الموات إن شاء الله تعالى وعبارتها أو آخر تفريق الصفقة من زياداتها ومنها أي من المناسخ ما ناله صاحب التلخيص قال نهى عن بيع الماء وهو محمول على ما إذا أفرد ماء عين أو بئر أو نهر بالبيع فإن باعه مع الأرض بأن باع أرضاً مع شربها من الماء في نهر أو واد صح ودخل الماء في البيع تبعاً وكذا إذا كان الماء في إناء أو حوض مثلاً مجتمعاً فبيعه صحيح منفرداً أو تابعاً انتهى وبما ذكره صاحب التلخيص صرح به جمع متقدمون كالقاضي والقزويني في الحيل وعبارتها قبيل الوقف ﴿فصل﴾ في بيع الماء أما المحرز في إناء أو حوض فبيعه صحيح على الصحيح وليكن عرق الحوض معلوماً ولا يجوز بيع ماء البئر والقناة فيها لانه محمول ويزيد شيئاً فشيئاً فيختلط فيتعذر التسليم وإن باع منه أصبغاً فإن كان جارياً لم يصح إذا لم يمكن ربط العقد بمقدار وإن كان راكداً وقلنا لانه غير مملوك فيصح وإن قلنا مملوك فقال القفال لا يصح أيضاً لانه يزيد فيختلط. المبيع والاصح الجواز كبيع صاع من صبرة وصب عليها صبرة أخرى فإن البيع بحاله ويبقى البيع ما بقي صاع من الصبرة ولو باع الماء مع قراره نظر إن كان جارياً فقال بعثك هذه القناة مع مائها أو لم يكن جارياً وقلنا الماء لا يملك لم يصح البيع في الماء وفي القرار قولاً تفريق الصفقة وإلا فيصح ولو باع بئر الماء وأطلق أو باع داراً فيها بئر جاز ثم إن قلنا يملك فالموجود حال البيع يبقى للبائع لا للمشتري قال البغوي وعلى هذا م البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للمشتري لئلا يختلط الماء وإن قلنا لا يملك فقد أطلقوا أن المشتري أحق بذلك الماء وليحمل على مانع بعد البيع فأما ما نبع قبله فلا معنى لصفه إل المشتري قلت هذا التأويل الذي قاله الامام الرافعي فاسد فقد صرح الاصحاب بأن المشتري على هذا الوجه أحق بالماء الظاهر لثبوت يده على الدار وتكون يده كيد البائع في ثبوت الاختصاص به والله أعلم ولو باع جزءاً شائعاً من البئر أو القناة جاز وما ينبع مشترك بينهما إما اختصاصاً مجرداً وإما ملكاً انتهت عبارتها في باب الأصول والنار ﴿فرع﴾ لا يدخل مسايل الماء في بيع الأرض ولا يدخل فيها شربها من القناة والنهر المملوكين إلا أن يشترط أو يقول بحقوقها ولو كان في الدار المبيعة بئر ماء دخلت في البيع والماء الحاصل في البئر حال البيع لا يدخل على الصحيح وإن شرط دخوله في البيع صح على قوانا الماء مملوك بل لا يصح البيع دون هذا الشرط. وإلا اختلط الماء الموجود للبائع بما يحدث للمشتري وانفسخ البيع قلت فإن قلنا لا يملك صح البيع مطلقاً بل لا يجوز شرطه لانه لا يملكه ويكون المشتري أحق به لانه في يده كما لو توحل صيد في أرضه والله أعلم وذكر الخلاف في الماء وفروعه في إحياء الموات م إن شاء الله تعالى انتهت ولا تنافي بين الموضع الثاني والثالث خلافاً للأسنوي وغيره بل يحمل ما قاله في الثاني من صحة البيع فيهما على أن المراد انه يصح في الأرض بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق التبعية والاستحقاق والحاصل ان الثانية مفروضة في غير ما فرضت فيه الثالثة لانها مفروضة فيما إذا باع أرضاً مع شربها من الماء في نهر أو واد والثالثة مفروضة فيما إذا باع الماء مع قراره فالثانية ليس فيها تعرض للماء أصلاً وإنما فيها تعرض للشرب وهو من حقوق الأرض فلذلك صح البيع ودخل الماء فيه تبعاً ويؤيده قول صاحب التلخيص ودخل الماء تبعاً وأما الثالثة ففيها تعرض للماء والقرار فالماء مقصود فيها فوجب التفصيل ل بين ما يصح بيعه

به غير الزر كشي وما دليه
وما الفرق بين الغسل
والبلوغ (فأجاب) بانه
يحكم ببلوغ الطفل بما
ذكره ان لم يسم خروجا
وتعيرهم بالخروج خرج
مخرج الغالب وقد قاله
الاسنوى وغيره والفرق
بين البلوغ بالمنى المذكور
وعدم وجوب الغسل به أن
المعتبر في البلوغ العلم بانزال
المنى وفى وجوب الغسل
به حصوله فى الظاهر أو ما
هو فى حكمه كوصوله الى ما
يجب غسله فى الاستنجاء
من باطن الثيب كما يعتبر فى
وجوب طهارة الحدث
الصغير والخبث وصوله
الى الظاهر (سئل) عن البينة
الشاهدة بالرشد هل يكفي
فيها أنه رشيد صالح لدينه
ودنيه أو لابد من بيان
السبب الذى هو مقتضى
الرشد (فأجاب) بانه تكفى
الشهادة المذكورة ولا
يشترط فيها بيان أسباب
الرشد لانها كثيرة (سئل)
عن قولهم فى باب الحجر
يجب على الولي تنمية المال
هل تضمن بتركه ربحا يظن
حصوله لو اتجر كما لو ترك
علف الدابة حتى تلفت أو
ترك بيع الفرس حتى فات
وقته أم لا كما لو ترك التلقيح
للشجر أو ترك اجارة العقار
(فأجاب) بانه لا يضمن
الولي شيئا فأتى من الربح
(سئل) عما اذا باع بالغ
شيئا من ماله لآخر وأقبضه
ثم علم بذلك والداه فقال

وهو الراكد فيصح فيه كالقرار وما لا يصح بيعه وهو الجارى فلا يصح البيع فيه وإنما يصح فى
القرار عملا بتفريق الصفقة وملكه يستلزم ملك الماء الحادث بعد البيع وبهذا اتضح عدم التناقض
بين هاتين العبارتين لان كلام فروضة فى غير ما فرضت فيه الاخرى ثم المراد بالقرار فى العبارة
الثالثة محل النبع لان ملكه يستلزم ملك الماء ففصل فيه بين الراكد والجارى ويطلق القرار
أيضا على المحل الذى يجتمع فيه الماء وملكه لا يستلزم ملك الماء بل ان ماله أحق بالماء الحاصل
فيه ولا يصح ارادة هذا فى العبارة الثالثة لان الماء فى هذه الصورة لا يصح بيعه مطلقا كذا كان
أوجاريا لما تقرر انه غير مملوك والواقع فى العبارة الثالثة التفصيل بين الراكد والجارى فوجب
حملها على ما يصح بيعه المستلزم لكونه مملوكا وانما يملكه ان ملك محل نبعه أو كان حاصل من غير ماء
مباح فان قلت جرت عادة الشيخين كما يعلم ذلك باستقراء كلامهما بانها يستعملان بأمر مريدين بها
كأن حينئذ فقول الروضة فى العبارة الثانية بان باع أرضا مع شربها لا يقتضى حصر الصورة
فى ذلك بل يشمل قوله قبله باعه مع الأرض ذلك وغيره كبيع مع القرار وحينئذ فينافى ما قالاه فى
الموضع الثالث قلت انما يحمل بان على كان حيث علم عدم حصر الحكم فى ذلك والا فلا يصل فى
بان انها تدل على حصر الحكم فيما بعدها وعلى التناول فلو سلمنا ان بان هنا بمعنى كان وان المراد
بالأرض خلاف المتبادر منها وانها تشمل القرار المذكور فى العبارة الثالثة فبحمل القرار فى الثانية
على المحل الذى يجتمع فيه الماء أو على المجرى المملوك فيصح البيع فيه بطريق القصد ويدخل الماء
تبعاً لا قصدا لانه غير مملوك فلا يصح ايراد العقد عليه جاريا كان أو راكدا وأما القرار فى الثالثة
فقد مر حمله على محل النبع وحينئذ فلا تنافى بين العبارتين أيضا وان سلمنا ما ذكرناه اذا تأملت
ما تقرر فى العبارتين علمت ان المخالفة بينهما ان سلمت انما هى فى الجارى أما الراكد فهما متفقان
على صحة بيعه مع الأرض والقرار بشرطه ومر فى الباب الثانى ذكر كلام البحر والبيان وبيان محملهما
وماله تعلق بما هنا فراجع فانه مهم سيما رد اعتراضات البلقينى على عبارة الروضة الثالثة وأما ما ذكره
فى الموضع الرابع فهو لم يسق لبيان حكم بيع الماء بل لبيان انه يجب شرط دخوله أولا وقول
الشيخين فى هذا الموضع ولا يدخل فيه شربها من القناة والنهر المملوكين الا ان بشرط او يقول
بحقوقها لا ينافى ما تقدم لان هذا كما ترى فى الشرب المملوك وما مر فى الشرب الغير المملوك وبعد
ان بان لك صحة عبارتها وانه لا تناقض فيها ولا اعتراض عليها فلذلك ما وقع للمتكلمين عليها من
اشكال وجواب ونقد ورد تنميما للفائدة فنقول قول الروضة فى العبارة الثالثة وفى القرار قولاً
تفريق الصفقة رده جمع بان مالا يجوز بيعه اذا كان مجهولا وبيع مع غيره يبطل فى الجميع بناء على ان
الاجازة بالقسط والقسط غير ممكن للجهاالة ولك أن تقول انما يتضح رد هاتين الدعوى الجهاالة
بالقسط وهى غير مسلمة فند قال جمع فى نحو الخل والخمر والشاة والكلب أو الخنزير ان الباطل
يقوم عند من يرى له قيمة كاهل الذمة فكذلك الماء هنا يقدر عند من يرى له قيمة ويصح بيعه
مطلقا وهم المالكية وعلى المعتمد من ان ذلك يعتبر بما يشابهه كالخل فى المثال الاول والعنز فى المثال
الثانى كذلك يعتبر الجارى بما يشابهه فيقدر الموجود منه حال البيع راكدا ويوزع الثمن عليه مع
الأرض وفى شرح المذهب تبعاً للشيخ أبى حامد والجرجاني وغيرهما ان المراد بالمجهول الذى اذا ضم
للمعلوم يبطل العقد فيهما والافتراق الصفقة ان يجهل من سائر الوجوه كبعتك هذا العبد وعبد آخر
أما إذا جهل العاقد فقط وهو معين فى نفس الامر كحاضر وغائب وقلنا بفساد بيع الغائب فى
صحة بيعه قولاً تفريق الصفقة فى بيع عبده وعبده غيره أرجحهما الصحة فى عبده ذكره البغوى فى فتاويه
وبه يعلم جواب ثان عمادوا به كلام الروضة وأجروا خلاف تفريق الصفقة فى القرار وهو ان

ولدى غير رشيد فالبيع باطل وقال المشتري انه رشيد فمن القول قوله يمينه (فأجاب) بان القول قول والده يمينه من غير يمينه استصحبنا لحكم الحجر وان أفتى بعض المتأخرين بما يقتضى خلافه (سئل) هل الاصل في الناس الحجر أو عدمه (فأجاب) بان الاصل في حق من علم حجره استصحبنا حتى يغلب على الظن رشده بالاجتهاد وأما من جهل حاله فعقوده صحيحة كمن علم رشده وقد قال ابن الرفعة لم أر أحدا قال بدم صحة عقده اه وان عبر بعضهم بان من شرط العاقد الرشيد فانه قد يفهم اشتراط تحققه وليس بمراد (سئل) هل يشترط في الوصى الذى يلى أمر الطفل أو نحوه العدالة الباطنة كافي شرح المنهج في باب الحجر أم لا كما فيه وفي غيره في باب الوصايا (فأجاب) بانه يشترط فيه العدالة الباطنة لان الايصاء أمانة وولاية على محجور عليه فقد قالوا في باب الحجر ويكفى في الاب والجد العدالة الظاهرة فأفهم اشتراط العدالة الباطنة في الوصى والقيم وهو ظاهر وقال ابن العطار صاحب النووى تفريعا على ولاية الدم ينبغى أن يتقيد بثبوت ولايتها بالعدالة عند الحاكم ولا يكفى بظاهر العدالة يعنى بخلاف الاب والجد بل ذكر

الماء المضموم للقرار ليس مجهولا من كل وجه بل هو معلوم من بعض الوجوه فغايتة انه كبيع الغائب مع الحاضر وقد علمت أن البنوى أجرى فيه خلاف تفريق الصفقة وانه لا اعتراض عليها فان قلت صرح القاضي بأن الماء الجارى مجهول من كل الوجوه وهو يرد ما ذكرته قلت لا يرده لان القاضي لم يذكر ذلك بالنسبة لعدم صحة بيعه وهو بالنسبة لذلك مجهول من كل وجه وأما فيما نحن فيه فليس مجهولا من كل وجه لان المدار فيه على ما يعلم بوجه ما حتى يمكن توزيع الثمن عليه وعلى المعلوم الذى معه وما يعلمك بأن الماء ليس مجهولا من كل وجه ان الشيخين قالوا لو سقى أرضه بماء مملوك للغير لزمه قيمة الماء واعترضها الاسنوى بأن الصواب لزوم مثله لانه مثلى الا في صورة واحدة وهى مالو غصبه في مفازة وبازوم المثل في مسئلتنا صرح ابن الصلاح فانه سئل عمن له دولا ب على نهر عظيم غير مملوك يديره الماء بنفسه ويرفع الماء اليه في مواضع مهيأة له فهل يدخل الماء في ملكه بمجرد صيرورته في كيزان الدولا ب كما لو استقاه لنفسه في اناء ولو كان الماء ينصب من الدولا ب في ساقية مختصة بملك صاحب الدولا ب فجاء جاره فخرب الساقية حتى انصب الماء الى أرض الجار وسقى به أرض نفسه فما الذى يلزمه فأجاب بقوله نعم يملكه بمجرد حصوله في كيزان الدولا ب ويجب على الغاصب مثل ذلك الماء محصلا في الموضع الذى أخذه منه قناة أو غيرها فان تراضيا على أخذ قيمته جاز انتهى المقصود منه وانتصر الاذرى للشيخين بأن ماصوبه الاسنوى فيه نظر ظاهر وما قاله ابن الصلاح من تصرفه وهو مشكل فان الماء ربوى ومعرفة ما اغتصب من ماء نحو القناة وسقى به الارض كيلا أو وزنا لا يكاد ينضبط أصلا ولا سيما اذا طالت المدة فكيف السبيل الى معرفة المائنة في القدر واذا تعذر ذلك ولا شك فيه في معظم الاحوال فلا سبيل الى الالتزام بمثل مجهول وحينئذ فيغرم القيمة للضرورة تخميننا انتهى وتبعه الزركشى فقال الماء الذى تسقى به الارض لا يتصور رد مثله اما لكثرة أو لعدم ضباطه أو لعمزة وجوده فيكون كالماء الذى تسقى به الارض لا يتصور ما تقرر علمت أن الماء معلوم من بعض الوجوه ان اوجبتنا قيمته أو من كلها ان اوجبتنا مثله واذا تصور وجوب قيمته خرج عن الجهل المطلق والمحذور في ضم المجهول الى المعلوم حتى يبطل البيع فيهما انما هو تعذر معرفة القسط وحيث تصور وجوب القيمة في مياه القنوات لم يتعذر القسط فبان صحة اجراء الشيخين خلاف تفريق الصفقة في بيع الماء والقرار وانه لا اعتراض عليهما في ذلك وان اغتر كثير من بقول الاسنوى وغيره ينبغى البطلان فيهما لتعذر الاجازة بالقسط للجهل بالماء واعلم أن اجراء خلاف تفريق الصفقة لا يتأتى في مسئلتنا التى سئلنا عنها لان العاقدين فيها في الحالين السابقين في البابين الاولين لم يوردا البيع على الماء والقرار معا وانما اورداه على القرار وحده وجعلا الماء تابعا بدليل قولهما بما للحصة المذكورة من حق الخ ثم قال ومن ماؤها الجارى بها يومئذ فلم يجعل الماء من جملة البيع وانما جعله من توابعه فهو بيان للواقع واذا كان كذلك فالبيع لم يقع الاعلى القرار فيصح فيه بكل الثمن ولا يتأتى فيه خلاف تفريق الصفقة السابق في مسألة الروضة لما علمته من الجمع السابق بين عبارتها هنا وعبارتها في البيع فعلى فرض ان ما فيها في احياء الموات ضعيف لا يرد ذلك على صورتنا فغلبه لذلك فانه بما ينبغى التنبيه عليه وعلم بما قررته في الجمع بين الموضع الثانى والثالث ضعف الجواب عن ذلك بأن مراد الروضة بعدم الصحة في الماء في الموضع الذى أجرى فيه خلاف تفريق الصفقة انه لا يصح بطريق الملك الا في الارض دون الماء فانه انما يصح البيع فيه بطريق الاستحقاق ومن ثم صرح فيها في الموضع الثانى بصحة البيع فيهما اى في الارض بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق التبع والاستحقاق وما يضعفه ايضا انه يلزم عليه رد اجراء الروضة خلاف تفريق الصفقة في الموضع الثالث وقد يجاب بأن فائدة اجرائه

النوى في فتاويه في
الحضانه أنه يشترط في المرأة
العدالة الباطنة فيما اذا
تنازعت هي وغيرها قال
ولا بد من العدالة الباطنة
والظاهرة وقالوا في باب
الايصاء وشرط الولى
التكليف والحرية والاسلام
والعدالة وكفايه التصرف
وعدم التغافل والعداوة ثم
قالوا وحاصل الشروط أن
تقبل شهادته على الطفل إله
ولا تخفى أنهم حيث أطلقوا
اشتراط العدالة إنما
يريدون بها الباطنة إلا أن
يصرحوا بخلافها كما في
شاهدى النكاح وأما
ما صرح به الهروي في أدب
القضاء من أن المراد بعدالة
الوصى العدالة الظاهرة
وجرى عليه شيخنا في باب
الايصاء كبعض المتأخرين
فمحمول على وصى غير
المحجور عليهم جمعا بين
الكلامين وهو حينئذ نظير
ما قاله بعضهم فيما اذا أودع
المودع أمينا بشرطه أن
الظاهر الاكتفاء فيه
بالعدالة الظاهرة قال لعل
تعبيرهم بالامانة دون
العدالة لذلك وقد صرح
السبكي بان المراد بالامانة
مستور العدالة (سئل)
هل المعتمد في السفه الممهل
أنه الذى بلغ رشدا ثم بذر
أم الذى بلغ غير رشيد كما في
شرح المنهج (فاجاب) بان
ما ذكر ليس بخلاف معنى
اذ القائل بالثاني لا يقول

في القرار حتى يبطل في الماء الرجوع لما يقابله من الثمن لانا وان قلنا بالصحة فيه فانما هي بطريق
التبع والاستحقاق وما كان كذلك لا يقابل بجزء من الثمن فاذا قوبل به اقتضى ذلك بطلان البيع
فيه وفي الارض على الضعيف وفيه وحده على الصحيح واعلم أن الاسنوى قال وما ذكره أى
هذا من عدم صحة البيع في الماء قد سبق عن زوائده في آخر البيوع المنهى عنها عن الفقهاء
انه يصح وأقره عليه وما ذكره أيضا في الارض من تخريجها على قولى تفريق الصفقة كيف يستقيم
مع أن الماء المذكور مجبول وقد سبق في تفريق الصفقة أن ما لا يجوز اذا كان مجبولا بطل البيع
في الجميع بناء على أن الاجازة بالقسط فانه غير ممكن للجحالة اه وقد قررت لك فيما سبق الجواب
مبسوطا واضحا عن اعتراضه هذين ٣ ابن العماد بما في بعضه نظر فلذا ذكرت كلامه لابين ذلك فاما
اعتراض به ان الذى في البيع لم يسبق عن الفقهاء بل عن صاحب التلخيص وهو ابن القاص
والفقهاء شارح التلخيص لا أنه مصنفه اه وهو محتمل ويحتمل ان للفقهاء كتابا اسمه التلخيص لكن
على فرضه الاعتراض على الاسنوى متوجه أيضا اذ لا قرينة على أن المراد بقول الروضة في باب البيع
قال صاحب التلخيص هو الفقهاء بل الظاهر المتبادر أنه ابن القاص لان تلخيصه مشهور متقدم
فهو أولى بالنقل عنه على أن الذى نقله هنا عن الفقهاء كما مر في العبارة الثالثة منع بيع
الماء في الصورة السابقة وهذا يبعد أن يراد بما مر في البيع عن التلخيص تلخيص الفقهاء ان سلم
ان له كتابا اسمه ذلك واعترضه أيضا بان ما قاله هنا لا يخالف ما مر عن صاحب التلخيص لان ما مر
ثم محله في الماء الراكد اذ المراد بالشرب فيه الماء الراكد على الارض أو جميع الماء الذى
أحاط به الوادى أو النهر وهو غير جار اه وقد تمت في الجمع بين هاتين العبارتين ما يعلم منه ان
تاملته ما في هذا الجواب صحة وفسادا واعترضه أيضا بان دعواه ان ماء النهر مجبول حتى يبطل في
أرضه أيضا باطله لان الماء الراكد معلوم بالمشاهدة والرؤية تحيط به ومعرفة عمقه مما يسهل
الوقوف عليها اه وهذا الاعتراض عجيب فان ابن العماد نفسه قدم ان ما قاله هنا مفروض في
الجارى وما في الروضة في البيع مفروض في الراكد واذا قرر ذلك فكيف يرد على الاسنوى بان
ما هنا في الراكد فوق في التناقض الصريح من غير تأمل فكانت دعواه ان ما هنا في الماء الراكد
هى الباطلة لما قدمه ولان كلام الشيخين صريح في جريان خلاف تفريق الصفقة في القرار وان
كان الماء جاريا فالوجه في رد كلام الاسنوى ما قدمناه واستدنا علته بكلامهم فراجع فانه مهم
لم يتنبه له أحد فيما علمت

﴿ الباب السادس في بيان حكم عيون الحجاز بخصوصها هل هى مملوكة او مباحة وهل يصح بيعها
أولا لعدم رؤيتها ﴾

اعلم ان الذى دل عليه كلام الائمة انها مملوكة ففي الروضة واصلها لو صادفنا نهرا يسقى منه ارضون
ولم ندر انه حفر اى فيكون مملوكا أو انخرق اى فلا يكون مملوكا حكمنا بانه مملوك لانهم اصحاب يد
وانتفاع انتهى وعيون الحجاز اولى بكونها مملوكة من النهر الذى فرض الشيخان الكلام فيه لانه
ليس فيه قرينة دالة على الملك غير وضع اليد بالاستقاء منه واما عيون الحجاز ففيها قرينة اخرى
اقوى من مجرد الاستقاء وهى البناء الموجود على تلك العيون الذى هو صريح في ملك الباني لمحل ذلك
البناء فان قلت في الانوار وشرحه ما يخالفه ذلك وهو ان ما نبع من موضع لا يختص باحد وما لا صنع
للآدمى في اخراجه واجرائه كالفرات ودجلة وجيحون وسائر اودية العالم والعيون في الجبال والموات
فالناس فيها شرع ولا يجوز لاحد المنع من اخذ مائها لشرب او طهر او غيرها ولا ان يتحجرها
وليس للامام اقطاعها بالاجماع كما نقله القاضى ابو الطيب وغيره ولا يبيعها من طريق اولى وهذا

في التسمية التي مرجعها الى الاصطلاح ولا مشاحة فيه (سئل) عن الخنثى اذا حاض أو أمنى هل يحكم ببلوغه أولا (فأجاب) بأن الراجح ان الخنثى اذا حاض أو أمنى بأحد فرجه لا يحكم ببلوغه وان رجح في الروضة وأصلها خلافه والله تعالى أعلم

﴿كتاب الصلح﴾

(سئل) رحمه الله عن حفر البئر والحوض وشق النهر في المسجد اذا ضيق على المصلين أو شوش عليهم هل يجوز أو يكره أو يحرم ويجب المنع والازالة أم لا (فأجاب) بأنه يحرم حفر البئر والحوض وشق النهر وغرس الشجر في المسجد ان حصل بذلك ضرر كأن ضيق على المصلين والا كره (سئل) عما اذا بنى أحد الشريكين أو غرس في الارض المشتركة بغير اذن شريكه هل له أن يقلعه بجنا كما صرح به في الانوار في باب العارية أم لا يقلع على المنقول كما فهم من كلام صاحب بسط الانوار في باب الصلح فان قلتم بأحدهما فما الجواب عن الآخر (فأجاب) بأن للشريك قلع بناء شريكه وغراسه بجنا كما صرحوا به وليس المنقول الذي ذكره صاحب بسط الانوار في هذه المسئلة بل في مسئلة اعاده

كما ترى شاهد أى شاهد على أن عيون الحجاز لا يملك منبعا لآبائها مشمله قوله والعيون في الجبال والموات وقد حكم عليها بأنه لا يجوز تجرؤها ولا اقطاعها ولا بيعها قلت لادليل في هذا ولا شاهد لعدم ملك عيون أودية الحجاز لان كلام الانوار وشرحه المذكور مفروض فيما علمت اباحة أصله فانه قال فصل الماء اقسام الاول مانع من موضع لا يختص باحد ولا صنع للآدميين في اخراجه واجرائه فقد فرض الكلام في فرد مخصوص وهو ما علم أنه نبع من موضع مباح من غير صنع لآدمي في اخراجه واجرائه ومثل ذلك بما ذكره ومن جهلته عيون الجبال والموات وعيون أودية الحجاز ليست كذلك لاننا لم نعلم ان أصلها قبل البناء عليها هل كان مباحا لكونه تابعا بنفسه في غير مملوك كجبل أو موات فجاء الى كل عين منها جماعة واستولوا عليها بطريق وحازوها وبنوا عليها ثم تلقاها ورثتهم عنهم من منذ قرون عديدة الى وقتنا هذا أو مملوكا لكونه لم يكن في ذلك الموات منبعا وإنما جاء من حفره الى أن صادف منبعا فبنى عليه وتجره ثم ملكه ورثته من بعده واستمر على ذلك من منذ تلك القرون وهذا التردد الذي أبديته لا يمكن أحدا دفعه الا ان كان من السوفسطائية الذين ينكرون حتى المحسوسات التي هي أقوى من الضروريات فاذا ثبت أن هذا التردد في عيون الحجاز لا مدفع له ثبت أن عيونها بمنزلة النهر الذي فرض الشيخان الكلام فيه وثبت ما قلناه من أنها أولى بالملك من ذلك النهر لان فيها قرينة أخرى أقوى وأظهر من قرينة وضع اليد وهي البناء عليها الصريح في الملك على أن وضع اليد فيها أقوى منه في النهر لان وضعها فيه انما هو بالاستقاء منه وأما وضعها هنا فهو بالتصرف فيها بهدم ما بنى عليها وعمارتها وبالتباعد فيها وحيازتها كإبراء عن كابر من منذ قرون مديدة بل بعضها ذكره بعض المؤرخين في أواخر القرن الاول فالناس الآن على ذلك تسعمائة سنة وهم على هذه الحيازة والاستيلاء والتصرف فيها بالبيع وغيره وحينئذ فهل بقي بعد هذا قرينة على الملك أقوى من هذه القرينة كلا لا ينكر ذلك الا من عدم عقله أو غلب عليه هواه وجهله فان قلت هل تجد نظيرا غير مسألة النهر يقاس عليه مسئلتنا ايضا قلت لذلك نظائر منها قول الائمة لو وجدنا جدنا جندوا لانسأنا موضوعا على جدار غيره فقال صاحب الجدار هذه موضوعة بغير حق وقال صاحبها بل هي موضوعة بحق ولا بينة حكمنا بانها موضوعة بحق وان لصاحبها حق الوضع على ذلك الجدار حتى لو هدم أو انهدم وأعيد جازله أعادتها عملا بالظاهر اى وان كان الخصم هو باني الجدار لظاهر كلامهم فاذا حكموا باستحقاق ملك الغير لمجرد هذه القرينة المحتملة ولم يبالوا باحتمال انها وضعت بغير حق مع ان هذا الاحتمال هو الموافق للاصل من عدم الاذن وحكم حاكم يرى ذلك لكنه خلاف الظاهر من بقائها اذ التحدى يتسارع الى انكاره ولا يسكت عنه حتى لا يكون به بينة فاولى ان يحكموا في عيون الحجاز بانها ملك لواقعي الايدي عليهما من منذ تلك القرون العديدة لان القرينة فيها اظهر واتم ولا يقال لم يصرح الفقهاء فيها بشيء لانا نقول ذكرهم النهر في مسألة الروضة وأصلها السابقة ليس لتتميد كما لا يخفى على اصاغر المتفقه بل للتمثيل حتى يلحق به ما في معناه فكيف ما هو اولى منه ومن النظائر ايضا ما صححه في الروضة من انهم لو تنازعوا في قدر انصباثهم من النهر جعل على قدر انصباثهم من الارض عملا بالظاهر ان الشركة بحسب الملك واما قول البلقيني الاصح بمقتضى القواعد انه يكون بينهم بالسوية لانه في ايديهم والقرائن لا ينظر اليها كما نص عليه في الجدار انه لا ينظر فيه الى الدواخل والخوارج وأنصاف اللب ومعاقد القمط وفي متاع البيت يختلف فيه الزوجان انه ان كان يدهما حلقا وجعل بينهما ولا نظر لما يختص باحدهما عادة فهو وان سلم شاهد لنا ايضا على انه يمكن ان يجاب عنه بان النهر ليس في ايديهم حسابا بل حكما تبعا للارض كما يأتي بسطه ان شاء الله تعالى واذا كان تابعا للارض لزم

ان يحكم عليه بقضيتها تبعها لما لان التابع يعطى حكم متبوعه وبهذا علمت الفرق بين مسألة الروضة ومستلحق الجدار ومتاع البيت فان اليد على كل منهما مستقلة وليست تابعة لشيء فعمل بقضيتها وهى التساوى وأما فى مسألة النهر فهى تابعة لليد على الارض فاعطى حكمها وهذا فرق واضح جلى وان نقل المتأخرون كلام البلقينى هذا ولم يتعرض أحد منهم لردّه فيما أعلم ومن تلك النظائر أيضا ما فى الانوار وغيره من أنه لو كان لارض ساقية من نهر ولم يكن لها شرب من محل آخر حكم عند التنازع بان لها شربا منه عملا بالظاهر وكذا يكون شريكا لاهل النهر حيث لا شرب لها من موضع آخر وان لم يكن لها شرب منه عملا بالظاهر هنا أيضا ومن تلك النظائر أيضا ما فى الانوار أيضا من أنه لو كان النهر ينصب فى أجمة مملوكة أو غدير مملوك وحول النهر أراض مملوكة ونوزع فى الماء جعل بين صاحب الاجمة واصحاب الاراضى قال شارحه لان الظاهر اشتراكهم فيه وظاهر عبارته أنها مناصفة بين صاحب الاجمة واصحاب الاراضى اه فتأمل عملهم بالظاهر فى هذه والتي قبلها يتضح لك ما فى الروضة وما قسنا عليه فان قلت سلطنا جميع ما ذكر لكن حفر البشر والقناة فى الموات ليس مقتضيا للملك مطلقا بل فيه تفصيل وهو أنه ان كان للمارة كانت مسيلة لسكافة المسلمين لا يجوز بيعه ولا تجزيره ولا يجوز للحافر طمها لتعلق الحق بهم وان كان لارتفاعه فهو أولى بمائها حتى يرحل فان عاد فهو كغيره وليس له طمها هنا أيضا وان لم يقصد شيئا فهو والناس فيها سواء وان كان للملك فهى كالحفورة بملكه وحكم ما نبع بملكه بنفسه او بعمل أنه يملكه على الاصح لانه نماء ملكه واذا كان فى المحفورة فى الموات هذا التفصيل وأنه لا يملك الا فى صورة وفى ثلاث صور لا يملك كما تقرر فما وجه ترجيح هذه الحالة الرابعة على الحالات الثلاث قلت هذا التفصيل انما يتأتى حيث علم قصد الحافر أما اذا جهل قصده كما فى مسئلتنا فلا يتأتى فيها ذلك التفصيل بل يتعين الحكم فيها بالقرائن الظاهرة التى مر الكلام عليها آنفا وهى قاضية بملك واضعى اليد عليها وحينئذ فليس هنا تغليب حالة واحدة على حالات ثلاث لما تقرر ان محل تلك الاحوال حيث علم قصد الحافر وما ذكر من أن حكم القنوات حكم الآبار هو ما ذكره الشيخان الا أن حفرها لمجرد الارتفاق لا يكاد يتفق قال السبكي والقناة فى بلادنا اسم لما يجرى فيه الماء الواصل من غيرها قال وفى تعليق القاضى حسين لو حفر القناة فنبع فيها ملكها وهو يقتضى أنها تحفر لينبع الماء فيها وعلى هذا يصح اطلاق الرافعى أنها كالنهر وأما اذا كانت محل الجريان فهى كالنهر ففى ملك الجارى فيها خلاف اه أى والاصح انه لا يملكه بل لا يستحقه فان قلت لادليل فيما تقدم على الروضة وأصلها فى النهر لقول الزركشى ما قاله من الملك مشكل لان الاصل عدم الحفر وكثير من الانهار غير مملوك والمحق من اليد فيه الانتفاع والسقي منه ولا يكتفى بذلك لدلالة اليد على الملك واليد الدالة على الملك هى التى يكون معها الاستيلاء ومنع الغير فان وجد ذلك دل على الملك والا فينبغى أن لا يحكم بكونه مملوكا لهم بل يقال مختص بهم واليد إنما تدل على ذلك وان كانت تدل على الملك فى غير هذه الصورة ولكن هنا عارض الملك أن العرف يقتضى بعدم تمكنهم من بيعه والتصرف فيه وانما تكون أملاكهم التى يسقونها منه لها حق سقيها منه وذلك اختصاص به لملكه ويعضد هذا بان الاصل عدم الحفر ولا يقال الاصل عدم الانخراق لان الحفر بفعل فاعل والانخراق بدونه وأيضا لو أثبتنا الملك فى أرض النهر لاصحاب الاملاك لاحتيج عند شرائها الى معرفة قدر مائها من أرض النهر والمجرى الواصل منه اليه ولما صح الشراء الا بذلك وان كان يجوز افراده بالبيع ولم يقل به أحد نعم ذلك ظاهر فى قناة أو ساقية ظهر اختصاصها واستيلائهم عليها بحيث لا يستكر تصرفهم فى ذلك اه كلام الزركشى ومع هذا الاشكال الظاهر كيف

الناس منه أو يأكلون من ثمرها أو دكة بفناء داره في طريق متسع من غير ضرر هل يجوز له ذلك ولا يؤمر بالقلع لأن المصلحة عامة في الأولين ولأنه في الأخيرة في حريم ملكه ولا طباق الناس عليه فيها من غير انكار كما قاله السبكي خلافا لابن الرفعة أو لا (فاجاب) بأنه يجوز له ما ذكر في الأولين لما فيه من المصلحة العامة ولا يجوز له ذلك في الأخيرة وقد قال السبكي فيها ولم أر من صرح بالمسئلة وقد قال الأذري أن ما ذكره بعيد من كلامهم وقد صرح البندنجي بمنع بناء الدكة على باب الدار والدكة إنما تبنى في أفنية الدور لا على أبوابها ولا فرق بين الدكة العالية وغيرها (سئل) عن قول عماد الدين ادعى عليه ألفا فقال صالحني منها على خمسمائة أو أبرأني منها أو لي بئنه وعجز عنها قال البغوى فلا يكون اقرارا لأنه لم يقر بأنه يلزمه وقد يصلح على الانكار وكذا لو اقام بينة على وفق قوله لا يحكم بالباقي اهـ هل ذلك معتمد أولا وإذا قاتم باعتماده فما الفرق بينه وبين قوله أبرأني أو أبرأني حيث يعد ذلك اقرارا (فاجاب) بأنه هو المعتمد والفرق بينه وبين قوله أبرأني أو أبرأني ما ذكره

يستدل بكلام الروضة وأصلها على مسئلتنا قلت لو سلمنا للزركشى اشكاله هذا وأنه لا جواب عنه لم يكن ذلك قادحا في الاستدلال بكلامها لأن من قواعدهم أن الاشكال لا يرد المنقول وإن لم يكن عنه جواب فكيف والجواب عن اشكال الزركشى هذا سهل ويانه أن قوله لأن الأصل عدم الحفر لا تأثير له لما علم مما قرنا آنفا انا لانعتبر الأصل في مثل ذلك وإنما تعتبر الظاهر بدليل ما قدمناه عنهم في مسئلة الجنوع وغيرها وإنما قدم الظاهر على الأصل في مثل ذلك لأن الظاهر هنا استند الى أمر حسى دال على الملك مستمر إلى حال الحكم به وهو وضع اليد فأشبه تقديم الظاهر على الأصل في بول الظلية المشهورة وقوله وكثير من الانهار غير مملوك ليس في محله لأنه لا تأييد فيه لاشكاله اذ ذلك الكثير ليس على ملكه قرينة فلا يقاس ما نحن فيه به وقوله واليد الدالة على الملك الخ شاهد لنا لأن سقى اراضيهم منه مع انحصار سقيها في ذلك وعدم وجود ماء لها غيره اذ الفرض ذلك كما جريت عليه في شرح الارشاد دليل ظاهر على استيلائهم عليه وعلى منعهم للغير من أخذ ما يتعطل به سقى اراضيهم فلاستيلاء والمنع المذكوران ملزومان للسقى والانحصار المذكورين سواء وجد أفى الاستيلاء والمنع بالفعل أو بالقوة اذ لا يشترط فيها وجودهما بالفعل بل يكفي وجود ما تقضى العادة معه بالاستيلاء والمنع ولو بالقوة على أن الاستيلاء مستلزم للمنع وعكسه والاستيلاء موجود في مسئلتنا بالفعل فانه لا معنى له في النهر الا انحصار الانتفاع به في شخص وقد تقرر لك أن الانتفاع به منحصر في أبواب تلك الاراضى وكانوا مستولين عليه وعبرة الشيخين مشيرة الى هذا فانه لا يقع التردد في أنه حفر أو انخرق الامع وجود استيلائهم وأما مجرد السقى منه مع عدم الاستيلاء بأن يكون بحيث أن من احتاج لسوق شيء منه الى أرضه أجراه منه اليها من غير أن يتعرض له أحد فهو مانع لوقوع التردد في أنه حفر أو انخرق لقيام القرينة الظاهرة من عدم المنع مما ذكر على عدم الملك وبهذا الذى قررته يعلم رد قوله والا فينبغى الخ لانه ان وجد الاستيلاء بالمعنى الذى قررته كان مملوكا لهم والام لم يكن مملوكا لهم ولا اختصاص بهم بل يكون الناس فيه سواء لانه لا يد حيثن اذ من لازم اليد الاستيلاء او المنع في هذا الموضع وغيره وفرقه بينهما بقوله ولكن هنا عارض الملك أن العرف الخ يرد بأنه لا عبرة بقضاء العرف بعدم تمكنهم من بيعه والتصرف فيه لان قضاءه بذلك ان سلم انما يكون لعارض وهو لا أثر له واما مع ذلك العارض فالعرف لا يقضى بذلك بل بخلافه اذ من لازم الاستيلاء عرفا وشرعا التمكن من التصرف فامتناعه لامر عارض لا يقتضى بطلان قضية الاستيلاء وقوله وذلك اختصاص به لملك قد علمت رده وكذلك علمت رد قوله ويعضد هذا بان الأصل الخ وقوله وايضا لو أثبتنا الملك الخ يرد بما قدمته عن الروضة من انهم اذا تنازعوا في أرض النهر كانت بينهم بنسبة اراضيهم حيثن من اثبت منهم له جزء من أرض النهر كان الحكم فيه ظاهرا ومن لم يثبت منهم ذلك كان له منه بنسبة أرضه فاندفع قوله لاحتيج الخ لانه لا يحتاج لذلك لانه معلوم كما قررناه ويلزم من علمه رد ما فرعه عليه بما بعده فان قلت سلمنا رد اشكال الزركشى بما ذكر لكنه رد ما قاله الشيخان من حيث النقل فانه قال اعلم ان الرافعى انما اخذ هذا الفرع من التهمة والذى فيها ان حكمه حكم المملوك ولعل مراده في الانتفاع وعدم تقديم بعضهم على بعض ثم انه انما فرض المسئلة في نهر على حافته اراض منه تسقى وهو اقرب لان اصحاب الاراضى المجاورة له قد يقال انهم لاحاطتهم به اصحاب ايد بخلاف ما اذا كانت الاراضى التى يسقى بها بعيدة عنه والمجارى منه اليها يتخلل بينها اما كن لغيرهم فالقول بان من سقى منه مالك له لا وجه له وقد صرح الماوردى بالمسئلة وحكى فيها وجهين فقال لو كان النهر الصغير غير معروف الأصل هل هو مباح او مملوك فقد اختلف اصحابنا هل يجرى عليه حكم الاباحة او حكم الملك على وجهين احدهما انه في حكم المباح

البغوى بقوله وقد تصالحا
على الانكار بل الغالب
وقوع الصلح على الانكار
ولهذا لو اختلفا هل وقع
على الاقرار أو الانكار
صدق مدعى وقوعه على
الانكار (سئل) عن الجار
هل له منع جاره من فتح
الكوات التى يقع النظر
منها على داره أم ليس له
منعه منه (فأجاب) بأنه ليس
له منعه منه وإن جرى بعض
المتأخرين على خلافه تبعاً
لصاحب الشافى (سئل) عما
إذا تصرف فى الشارع بما
يضر المارة هل لكل أحد
إزالته أو الامام فقط كما
نقل عن المطلب (فأجاب)
بأن المزيل للضرر المذكور
الامام

﴿ باب الحوالة ﴾

(سئل) عن الاقالة فى
الحوالة هل تجوز كما نقله
البلقيني وغيره عن كافى
الخوارزمى أو لا تجوز
(فأجاب) بان الاقالة
لا تجوز فيها كما جزم به
الرافعى فى كتاب التفليس
وكذلك القمولى والسبكي
وقال المتولى الحوالة من
العقود اللازمة ولو فسخت
لا تنفسخ (سئل) عن رجل
سأل رجلاً أن يطلق
ابنته فلانة على مبلغ فى ذمته
معلوم فأجاب سؤاله لذلك
ثم قال أحلت ابنتك فلانة
بذلك على ذمتك بما وجب
لها على فقال قلت ذلك لها
على نفسى فهل يصح ذلك
أم لا بد من قوله أحلتك

وهذا قول من جعل أصلها على الخطأ ومع كلامه هذا فكيف يستدل له بكلامها على
مستلثنا قلت هو لم يأت بما يردّه نقلاً فان كلام التتمة الذى ساقه موافق لما قاله الشيخان وقوله
ولعل مراده الخ غير مقبول منه فانه إخراج للفظ عن ظاهره بغير مستند وقوله ثم إنه الخ يقال عليه
فرضه الكلام فى ذلك لا يقتضى أن كلامه غير موافق لكلامها بل هو مع ذلك موافق له لانه لم
يقصد بهذا الفرض التقييد بل مجرد التصور لان مدار المسئلة كيف فرضها على أنه متى وجد السقى
والانحصار السابقان وجد الملك لوجود الاستيلاء حينئذ ومتى انتفى انتهى وبهذا يرد قوله بخلاف
ما إذا كانت الاراضى الخ ووجه رده أن التعويل هنا إنما هو على القرينة الظاهرة ومع وجود السقى
والانحصار المذكورين القرينة الظاهرة قاضية بانه ملكهم لوجود خاصية الملك من الاستيلاء
والمنع السابقين ولا نظر لبعد أراضهم عنه ولا لتخلل مجارهم فى ملك الغير لان كلا من هذين أعنى
البعد والتخلل ليس منافياً لتلك القرينة لان كثيراً من الاتهار المملوكة يوجد فيه ذلك ولأن أهل
العرف لا يمنعون من إضافة النهر إلى أربابه مع وجود كل من ذينك وهذا تعلم ان قوله فالقول
بان من سقى منه مالك له لا وجه له هو الذى لا وجه له لان الشيخين لم يقولوا ذلك حتى يلزمها به
وإنما قالوا انه ملك لهم وعلاؤه بانهم أصحاب يد وانتفاع وقد تقرر لك أنهم لا يكونون أصحاب
يد إلا إذا وجد السقى والانحصار السابقان ومتى وجدا وجد الملك لاستلزامهما وجود الاستيلاء
والمنع السابقين أيضاً وقد تقدم عنه نفسه أن وجودهما يستلزم الملك وقوله وقد صرح الماوردى
بالمسئلة وحكى فيها وجهين فقال الخ جوابه أن الشيخين رجحا ثانيهما والتعويل فى الترجيح ليس
إلا عليهما وإن لم يعرف لهما سلف فيه فكيف ولهما سلف أى سلف وهو كلام التتمة السابق فان
قلت سلمنا رد جميع ما قاله مما مر عنه لكنه فصل تفصيلاً حسناً فينبغى أن نقول به فى مستلثنا
فانه قال بعد أن ساق مأمراً وحصل من هذا أن للمسئلة صورتين إحداها أن يكون نبع النهر فى
أراضهم المملوكة فليكن القول بالملك والثانية أن يكون نبعه بموات أو كان يخرج لهم من مد
عظيم فهو باق على الإباحة قلت هذا التفصيل وإن كان حسناً فى ذاته إلا أن اجراءه فى مسئلة الشيخين
ليس بحسن لان الصورة كما مر أن النهر ومن جملة محل نبعه لم يدر هل حصل بواسطة حفر أو
بواسطة انخراقه من نهر عظيم وأما التفصيل الذى قاله فهو مبنى على تحقق الحال وعند تحققه تارة
يكون محل النبع فى ملك فيكون مملوكاً وتارة يكون فى مباح فيكون مباحاً وهذا ظهر لك ان اجراء
هذا التفصيل فى مسئلة الشيخين سهو منشؤه الغفلة عن صورتها إذ مع ملاحظة صورتها لا يمكن
جريان هذا التفصيل فيها لان محله عند العلم بحال المنبع ومحلهما عند التردد فيه وشتان ما بينهما هذا
وينبغى لك أن تنفطن لدقيقة وهى أن اشكال الزركشى إنما يتوهم وروده مع ضعفه على مسئلة
النهر وأما عيون الحجاز فكلام الزركشى صريح فى انه لا يرد عليها لانه قال واليد الدالة على الملك
هى التى يكون معها الاستيلاء ومنع الغير فان وجد ذلك دل على الملك وهذا موجود فى عيون الحجاز
لان كل عين منها لجماعة مسئولين عليها لا يمكن أحداً غيرهم أن يشاركهم فيها ولا ان يأخذ من
مائها شيئاً يسقى به أرضه إلا برضاهم والزركشى قائل بالملك عند وجود ذلك فهو قائل بالملك فى
العيون من غير نزاع له فيها وإن كان منازعاً فى النهر لان الوجه الذى نازع فيه فى الانهار لم يوجد جميعه
فى العيون وأيضاً فانه قال ولسكن هنا أى فى النهر عارض الملك أن العرف يقتضى عدم تمسكهم من
بيعه والتصرف فيه وهذا غير موجود فى العيون فان العرف والحس قاضيان من منذ قرون عديدة
انهم يتصرفون فيها بالبيع والهبة وغيرهما فلم يعارض الملك فيها شئ عند الزركشى فكان قائلًا
بالملك فيها بحسب ما دل عليه كلامه هذا وبعد ان ظهر لك من كلامه ذلك فلا يضرك ان سلمت له

فيقول قبلت لهاذلك وهل هذه المسئلة مسطورة أم لا (فأجاب) بأنه لا تصح الحوالة بالصيغة المذكورة لأنها عقد لا يمكن أن يعلقها بغير العاقد ولم يجر بينهما مخاطبة بل لا بد من إسنادها إلى المخاطب كقوله أحلتك لابنتك على نفسك بذلك وهذه المسئلة مأخوذة من قولهم إن من شروط البيع إسناده إلى المخاطب إلا في مسئلة المتوسط وكون القبول بمن وقع له الإيجاب فلو باع زيداً قبله وكيله أو وارثه بعد موته لم يصح أو خاطب ولده الصغير مثلاً حين باع مال نفسه لولده بقوله بعته كذا ثم قال قبلته لابني لم يصح لفساد الإيجاب بالمخاطب وإنما طريقه أن يقول بعته هذا لابني وقبلت له البيع وكون الإيجاب صادراً للقابل فلو قال بعته موكك فقال قبلت لموكلي لم يصح بخلاف النكاح ولقولهم أن الحوالة يبيع دين بدن جوز للحاجة ولا يخالف ما قرره قول السراج البلقي في اختلاص الأب بصدائق ابنته أنما يقع رجعيًا إذا اختلص الأب بالصدائق نفسه فإن عبر بالصدائق على معنى مثل الصدائق وقامت قرينة تقتضي ذلك من حوالة الزوج على الأب وقبول الأب لها يحكم أنها تحت حجره فالذي أفقيت به في

اعتراضه السابق وكان يمكننا أن نذكر هذا ولا تعرض لرد كلامه لكن أحببنا أن نبين تزييف ما أورده على الشيخين وأن كلامهما في خصوص المسئلة جار على نهج الصواب والاستقامة ولذا أقرهما عليه المتأخرون سيما مشايخ الزركشي كالأسنوي والأذرعي والبلقيني ومن تبعهم فإن قلت قد توهم بعض المفتين من كلام الجلال بن ظهيرة وأسلته لشيخه شيخ الإسلام السراج البلقيني أن عيون أودية مكة لانهلك مطاقاً وعبارة السؤال المتعلقة بذلك العيون التي بمر الظهران من أعمال مكة المشرفة وغيره من بلاد الحجاز لا يعرف الاصل الذي تنبع منه غالباً وأنا يجرى في مجار إلى أن يبرز إلى الأراضي التي يبقى فيها ويتبايعونة بالأيام والليالي والساعات يشتري الشخص من آخر ساعة من النهار إلى الليل بثمن معلوم ويتصرف فيها فهل يصح هذا وبملكه على المذهب الصحيح في أن الماء يملك أم لا وعبارة الجواب المتعلقة بهذا السؤال وما ذكره في السؤال من أنه لا يعرف الاصل الذي تنبع منه غالباً جوابه أنه لا يصح بيع الماء في هذه الصورة لأنه غير مملوك والتبائع الواقع بالليالي والأيام والساعات كله غير صحيح لأنه لم يصادف ملكاً للتبائع في ذلك ولا يملك المشتري شيئاً من ذلك ولو فرعنا على الصحيح أن الماء يملك فإنه ليس هنا سبب يقتضي ملك الماء والسبب الذي يقتضي ملك الماء قد مر فإن كان هناك يد على محل التبائع فهي دالة على الملك للمحل والماء النابع منه وفي الروضة تبعاً للشرح في إحياء الموات لو صادفنا نهراً يسقي منه أرضون ولم يدر أنه حفر أو انخرق حكماً بأنه مملوك لهم لأنهم أصحاب يد وانتفاع وهذا شاهد لما ذكرناه انتهت فهل هذا التوهم من كلام السائل أو المحجب صحيح أو فاسد وما وجه فساد قلة هو توهم فاسد ووجه فساد السائل أن السائل لم يذكر إلا أن محل النبع لا يعرف غالباً ثم سأل هل يصح ذلك التبائع الذي ذكره أو لا وحينئذ فتوهم عدم الملك من هذا دليل واضح على مزيد الجهالة والغبالة لأنه وطأ السؤاله عن صحة البيع الذي ذكره بأن محل النبع لا يعرف غالباً فهو لم يحكم بشيء حتى ينسب إليه فمن نسب إلى عبارته هذه أنه حكم فيها بعدم ملك محل النبع فقد كذب وافترى وأما المحجب فكل كلامه صريح في ملك عيون مكة فإنه حكم بأنه متى كان على محل النابع يد كان مملوكاً ومتى لم يكن عليه يد كان مباحاً ثم استدلل لأول بعبارته الشيخين التي ساقها وقد علمت بما مر في الكلام على عبارة الزركشي أن محل النابع في عيون مكة عليه يد أي يد فليكن مملوكاً وقول البلقيني وما ذكره في السؤال من أنه لا يعرف الاصل الذي تنبع منه غالباً جوابه أنه لا يصح بيع الماء في هذه الصورة لأنه غير مملوك محله حيث جهل أصله ولا يد عليه لاحد بدليل قوله بعده فإن كان هناك يد على محل النابع فهي دالة على الملك للمحل والماء النابع منه وفي الروضة الخ فعلنا من صريح كلامه أن الجهل بالنبع إنما يؤثر عدم الملك حيث لا يد عليه لاحد وأنه متى كان عليه يد لاحد كان مملوكاً وعلمنا من كلامه أيضاً بقرينة سياقه لكلام الشيخين المذكورة واستدلالة بها على ما قاله أنه ليس المراد باليد الحسية بل تكفي اليد الحكيمة بأن يكون ذلك الماء النابع من ذلك المحل لسقي أراض لا ماء لها غيره ويكون أهلها يعدون دستولين عليه لتصرفهم فيه ومنعهم من مشاركتهم فيه وهذا كله موجود في عيون مكة كما مر فلا شبهة غير فرط الجهل وسوء الفهم لمن توهم عدم الملك من عبارة المحجب أو من عبارة السائل وإذا تقرر في عيون أودية الحجاز أنها مملوكة منبعا ومجرى وغيرهما فيصح بيعها كلها أو جزء معين منها ثم ما وقع عليه البيع من ذلك أن أمكنت رؤيته فلا بد منها ولا يكفي من وراء الماء ولو صافيا وان لم يمكن رؤيته كمحل النابع في عيون الحجاز فإنه مع البناء الذي عليه وعلى حريمه غائص في الأرض نحو قامة فاكثرا كتنفى برؤية ما يمكن لأنه يستدل بما يمكن على ما لا يمكن ولتتعد الحفر حتى ينكشف ويرى لأن بعض العيون قد ينتهي إلى جبل أو وهدية عظيمة أو نحو ذلك فلو كلف الناس الرؤية فيه لشق

ذلك عليهم مشقة شديدة لا تطاق بل يؤدي ذلك الى عدم وقوع البيع فيه بالكلية فكان اللائق بقواعدهم المسامحة بعدم اشتراط رؤية ما تعذرت رؤيته والدليل على ذلك من كلامهم أمور الاول قول الشيخ أني اسحق في المذهب اذا روى بعض المبيع دون بعض ينظر فان كان مما لا تختلف أجزاؤه كالصبرة من الطعام والجرة من الدبس جاز بيعه لان برؤية البعض يزول غرر الجهالة لان الظاهر ان الباطن كالظاهر وان كان مما يختلف نظرت فان كان مما يشق رؤية باقيه كالجوز في القشر الاسفل جاز بيعه لان رؤية الباطن تشق فيسقط اعتبارها كرؤية أساس الحيطان اه وأقره النووي في شرحه على هذه العبارة وهي ظاهرة في عدم اشتراط رؤية جميع المبيع في مسئلتنا وانه اذا بيع فيها المنبع والمجرى اكتفى برؤية بعض المجرى دون الباقي لتعذر رؤيته فهو أولى بالعفو من الجوز واللوز في قشرهما لان المشقة في مسئلتنا أعظم ولا يقال ليس ملحظ الاكتفاء برؤية ظاهرهما فقط أن بقاء الباطن فيه من مصالحه لانا نقول هذا ملحظ آخر لم ينظر اليه الشيخ أبو اسحق وانما نظر للمشقة فعلم من كلامه أن كلا من المشقة والصالح علة مستقلة يصح النظر اليها على حياها واذا ثبت أن المشقة كذلك كما صرح به كلامه الذي ذكرته وقياسه لذلك على أساس الجدران ثبت الاكتفاء في مسئلتنا برؤية بعض المبيع لان المشقة فيها أعظم فان قلت ملحظ الاكتفاء برؤية ظاهره كونه صوانا خلقيا قلت ممنوع فقد صرح المتولي بانه لا تكفي رؤية صدف الدر وصرح الاصحاب بانه لا يجوز بيع المسك في فأرته قبل فتحها مع أن الصوان فيها خلتي فبطل النظر الى مجرد كون الصوان خلقيا وفارق هذين نحو الجوز بأن التفاوت فيهما وان قل يؤدي الى ضرر كبير لا يحتمل عرفا لانهما لنفستهما يكون قليلهما بمال عظيم والصوان غير الخلق في نحو الحشككنان والكعك المحشو كالخلقي فان قلت المقصود بالذات في مسئلتنا هو المبيع وهو غير مرئي قلت وكذلك المقصود بالذات في مسألة الشيخ هو اللب وهو غير مرئي فان قلت على رؤية القشر تدل رؤية اللب بخلاف رؤية بعض المجرى فانها لا تدل على رؤية المنبع قلت ممنوع فان رؤية القشر لادلالة لها على رؤية اللب بوجه كما يصرح به كلام المجموع بل ولا ٣ يمنع فيه ولا الجهالة به ومع ذلك لم يشترطوا رؤيته للمشقة فكذلك المبيع لا يشترط رؤيته في صورتنا لذلك الثاني كلام النووي في شرح المذهب فانه علل عدم اشتراط قشر نحو البيض والرمان والبندق والقشر الاسفل من الجوز واللوز بان تسليمه لا يمكن الا بتغيير عين المبيع وهذا موجود في صورتنا لانه لا يمكن رؤية المبيع الا بهدم البناء الذي عليه ويحضر ما حوله من التراب المتراكم عليه وفي ذلك تغيير لعين المبيع وهو المنبع وما عليه من البناء والمجرى الذي يجري فيه الماء منه الى الاراضي وانما قلنا ان ذلك هو المبيع بحسب ما ظهر لنا من أحوال أهل تلك العيون وأقوالهم وأما فرض وقوع البيع على المنبع وحده دون المجرى فبعيد يشهد الحس بخلافه فانا نرى واضعي الايدى على تلك العيون يعمرن المجرى ويصلحونه ويتصرفون فيه المدة الطويلة من غير منازع ولا معارض وهذا دليل الملك كما صرحوا به واما فرض وقوعه على المجرى دون المنبع فهو ممكن ولا معارض له وحكمه في الرؤية انه يكفي رؤية بعض ذلك المجرى لانه لا يمكن رؤية كله الا بمشقة شديدة وتغيير لعينه بالحفر والهدم وقد علمت مما مر عن المذهب وشرحه ان كلا من المشقة والتغيير المذكورين دال على عدم اشتراط رؤية الجميع ومرة ان ملك المجرى دون المنبع لا يقتضي ملك الماء الجاري فيه وانما يكون ملك المجرى أحق بما جرى فيه الثالث تصریحهم في البئر بانه لا يشترط رؤية كلها وليس ملحظ ذلك الا مشقة رؤيتها واذا ساءحوا بعدم اشتراط رؤية ذلك فيها مع سهولة رؤية ذلك بنزع مائها وسد منبعها فاولى ان يسأحوا في صورتنا برؤية المستتر تحت الارض من المنبع ومن المجرى فان قلت انما ساءحوا في ذلك في البئر لانه

ذلك ونحوه ان الطلاق يقع باثنا بمثل الصداق اتبى (سئل) عن ادعى على شخص ان فلانا أحالني عليك بكذا فصدقه ثم ظهر ان فلانا لم يحله فهل تصديقه ثبتت الحوالة أولا وهل يرجع على مدعى الحوالة بما قبضه من دينها أولا (فاجاب) بان تصديقه ثبتت الحوالة بالنسبة لازمه دفع دينها للمدعيها ولارجوع له عليه بشيء بما قبضه من دينها (سئل) عن صاحب دين ادعى على المدين أن أحاله به على فلان فانكر المدين الحوالة وحلف على نفسها هل يبرأ من الدين لا عترف صاحبه ببراءته أم لا (فاجاب) بانه لا يبرأ المدين من الدين المذكور لانه ان كان صادقا فالدين باق عليه فلصاحبه مطالبة به وإن كان كاذبا فقد أحال بينه وبين حقه بحجده وحلفه والحوالة موجهة للضمان على الصحيح وجواب ما علل به في السؤال أن صاحب الدين انما اعترف ببراءة المدين في مقابلة ما ثبت له على فلان واذا لم يثبت رجوع الى حقه وقد نص الشافعي رضى الله عنه على هذه العلة في نظير ما نحن فيه فقال في الأم فيما أقرأ أحد الابنين بأخ وكذبه الآخر لا يثبت الارث وقاسه على ما لو قال اشترت منك هذه الدار

يستحق عليه الألف لانه انما أثبتت في مقابلة ما ثبت له ولم يثبت (سئل) عن شخص توفي وله دين على آخر فاحال بعض ورثته شخصا على حصته منه ثم قبضها المحتال فهل لباقي الورثة مشاركة فيها كما لو قبضها المحيل أولا (فاجاب) بانه لا يشاركه فيها احد من الورثة لانه قبضها بجهة البيع لا بجهة الارث (سئل) عما لو قال أحلتك على فلان بكذا ولم يقل بالدين الذي لك على فهل هو صريح أو كناية (فاجاب) بانه صريح كما صرحوا به وان صحح البلقيني وغيره انه كناية ولا ينافي صراحته عند الاطلاق جواز ارادة الوكالة به (سئل) عن رجل له دين على آخر وقد ضمنه آخر باذنه فاحال صاحبه آخر على الاصيل والضامن فهل له ان يأخذه من أيهما شاء أم يبرأ بالحوالة المذكورة الضامن (فاجاب) بان للمحتمل أخذه من أيهما شاء سواء قال المحيل أحلتك بالدين على الاصيل او الضامن لتأخذه من أيهما شئت أو قال أحلتك به عليهما فان قيل انه اذا أحاله بدين أو على دين به رهن أو ضمان انفك الرهن وبرئ الضامن قلنا صورة براءة الضامن اذا أحاله به على الاصيل ولم

تابع فهو كاساس الجدار ومغرس الاشجار كما صرحوا به قلت لوسلنا ذلك لكان فيها شاهد أي شاهد فانهم لم يشترطوا نزع مائتها حتى يرى محل النابع منها مع اختلاف الاغراض برؤيته لانها تتفاوت بتفاوت كبره وصغره وغزارة مائه رقلتها وغير ذلك ومع ذلك كله لم يشترطوا رؤيته كما يصرح به كلامهم في باب الاصول والثبار واحياء الموات واذا لم يشترطوا رؤيته مع سهولتها بعض السهولة بنزع ماء البئر وسد منبعها ومع انه لا يترتب على ذلك تغيير عين المبيع فاولى ان لا يشترطوا في صورتنا رؤية محل النابع وما تحت الارض من المجرى لتعذر رؤيتهما لان المشقة فيهما أعظم منها في البئر ولانه لا يمكن رؤيتهما الا بتغيير عين المبيع وقد علمت بامر عن المجموع ان ذلك مانع لاشتراط الرؤية الرابع قولهم لا بد في الحمام من رؤية بالوعته وألحق به الزركشي في ذلك بالوعة الدار ومعلوم انه ليس المراد برؤية البالوعة حفر التراب عنها حتى يرى اصلها وطبها المستتر بالارض وإنما المراد رؤية فيها الظاهر فقط فكذلك في مسئلتنا لا يشترط حفر الارض حتى يرى ماتحتها بل الشرط رؤية ما ظهر مما يختلف الغرض برؤيته الخامس قول الاذرعى ويشبه أن يكون اعتبار رؤية الوجهين في الثوب محله في الصفيق وغير الخيط أما المخيط بوجهين من الجوخ والصوف النفيس ونحوهما فالظاهر أنه يكفي رؤية كل واحد من الوجهين دون المستتر منهما كما في كباب العزل ونحوها اه وكان وجه بحثه هذا ان في فتق المستتر من الوجهين المنضمين نوع مشقة فاذا سأل الاذرعى في رؤية ذينك الوجهين مع ان كلام الاصحاب ظاهر في اشتراط رؤيتهما حتى في صورته فاولى أن لا يشترط رؤية المستتر في صورتنا لان المشقة فيها أعظم على ان لنا ان نفيس صورتنا على ما قاله في كباب العزل التي قاس عليها الاذرعى بحثه المذكور ونقول وجه اكتشافهم برؤية ظاهر الكباب مشقة نقضها ولا يتوهم أن ظاهرها يدل على باطنها لانها يختلفان اختلافا كثيرا وإذا اكتفى برؤية ظاهرها للمشقة نقضها فكذا يكتفى في صورتنا برؤية ما ظهر من المجرى دون ما استتر فان قلت ينافي ما ذكرت قول الزركشي ان رؤية الجدار المستور بالطين ونحوه لا تكفي إذ قد يكون بعضه لاقيمة له أو متساقطا والقيمة تختلف بذلك قلت هذا البحث في اطلاقه نظر وانما يتجه اذا منع نحو الطين من معرفة ما هو مبني به هل هو حجر أو آجر أولن أو خشب أو قصب لان الغرض يختلف بذلك حينئذ اما اذا عرف انه مبني من حجر مثلا بان يرى بعضه ورآه قائما من غير ميل او مائلا ورضى به فلا وجه لاشتراط ازالة ذلك الساتر لان الاغراض لا تختلف بوجوده وعدمه حينئذ وقوله اذ قد يكون بعضه لاقيمة له أو متساقطا والقيمة تختلف بذلك يرد بان القيمة وان اختلفت به الا ان رؤية الجدار مستورا او مائلا يعلم بها ما فيه من الخلل وعدمه فلا يحتاج لازالة سترته لانه اذا علم ما هو مبني به ورآه مستويا أو مائلا لم يفده ازالة سترته شيئا لم يكن حاصل قبل الازالة فلا وجه لاشتراطها السادس قول الكافي ضابط ما يشترط فيه الرؤية ان يرى من المبيع ما يختلف معظم المالية باختلافه وهو معنى قولهم تعتبر الرؤية في كل شيء بحسب ما يليق به عند أهل العرف فالعرف مطرد في صورتنا بانهم لا يرون فيها غير ما قدمناه ولا يتشوفون قط الى رؤية المنبع ولا الى رؤية ما استتر من المجرى لتعذر ذلك او تعسره كما مر السابع قولهم في اجارة الحمام والبيع مثلها في اشتراط الرؤية كما صرحوا به يشترط رؤية وجهي الدست الذي يسخن فيه الماء ان أمكن رؤيتهما والا كفى ما يمكن رؤيته وهذا نص صريح في صورتنا ان ما لا يمكن رؤيته لا يشترط وليس المراد بسلب الامكان في عبارتهم استحالة ذلك بل لحوق المشقة فيه لو اشترطنا رؤية وجهيه فانه لا يمكن ذلك غالبا الا بهدم بعض البناء الذي على الدست وفي هدمه مشقة وتغيير لعين المستاجر وكذلك لا يمكن رؤية المبيع في مسئلتنا الا بهدم بعض البناء الذي عليه وفيه مشقة

يتعرض للضامن بالحوالة
أيضا (سئل) عن أحال
بدن على ميت وليس به
الآشاهد فمن يثبته منهما
(فأجاب) بأن لكل منهما
أثباته أما المحيل فلا نه مالك
الدين في الأصل ولأن
بأثباته تحصل براءته من
دين المحتال وأما المحتال
فلا نه يدعى ملكا لغيره
مستقلا منه اليه (سئل) عن
شخص عليه دين ثم توفي
إلى رحمة الله وله تركه فهل
تصح الحوالة به عليها
أم لا (فأجاب) بأنها تصح
ففى فتاوى صاحب البيان
هل تصح الحوالة إن قلنا
يعتبر رضا المحال عليه
لم تصح وإن قلنا لا يعتبر
صححت إن كان له تركه
والا فوجهان أحدهما
تصح لأنه يصح ضمان ما
عليه فصحت الحوالة كدين
الحى والثانى لا تصح لأنه
مأبوس من حصوله وعن
الاصحى صاحب المعين
تصح الحوالة على ذمة
الميت ويكون الحق متعلقا
بالتركة قال وقولهم انه لا
ذمة للميت يريدون به فى
المستقبل لا فيما مضى وأما
الحوالة على التركة فقال
الاذرى أفتى فقهاء عصرنا
بدمشق بفسادها أخذنا من
قول الاصحاب انه لا بد
فى الحوالة من ثلاثة أشخاص
ورأيت لقاضى حماء ما
يتضمن القول بالصحة
فى فتوى له والظاهر الاول
وقال الزركشى الظاهر
الاول لما ذكره بل
لان شرط الحوالة

وتغير لعينه فكذلك لا يوجبون فى صورتنا لان المشقة والتغير فيها أكثر (تتمة) مر ما يعلم منه أنه
لوبياع واحد من الشركاء فى النهر الارض المملوكة مطلقا لم يدخل الشرب فى المبيع لانه ملك منفصل
عنه لا يتنارله اطلاق اسم المبيع فان قال بحقوقها الداخلة فيها بالمنفصلة عنها دخل قال السبكي
وبيع حق الماء من الامور التى تعم بها البلوى فى الشام فان غالب بيوتها لها حقوق ماء من مجار
وقنوات تنتهى الى الانهار الكبار فان بيعت الدار بحقوقها فلا اشكال فى ذلك وان اقتصر على
بيع الماء فهو باطل والوراقون يحتالون فى ذلك فيجعلون المبيع جزءا معلوما من خشبة يجرى فيها
الماء وما لها من الحقوق وذلك باطل أيضا لان ذلك لا يمكن ضبطه بجزء معلوم من النهر وأيضا
النهر غير مملوك لبيت المال ولا لغيره بل هو مباح لجميع الخلق فلا يجوز بيعه لاشتداد الحاجة اليه
كما أجمعوا على المنع من اقطاع مشاريع الماء لاحتياج الناس اليها ومذهبها أن للنهر حريما ورأيت
فى ديار مصر من الفقهاء من يستنكر العاثر الذى على حافات النيل ويقول لا يجوز احيائها وهذا
عمت به البلوى فى جميع البلدان واذا رأينا عمارة على حافة نهر لا نغيرها لاحتمال أنها وضعت
بحق وانما الكلام فى الابتداء أو ما عرف حاله اه وفيه فوائد تتعلق بهذا الباب وبعض الابواب
السابقة فلذلك أخرته الى هنا فمن ذلك قوله فان بيعت الدار الخ فانه يعلم منه مع ما قررته
قبله أول التتمة ان الارض المستحققة لشرب مملوك من نهر أو عين اذا بيعت لا يدخل شربها إلا
ان نص عليه أو قال بحقوقها بخلاف شربها غير المملوك فانه يتبعها مطلقا كما مر ذلك فى الباب الخامس
وهذا التفصيل لا يفيد كلام السبكي بل ظاهر كلامه أن حقوق الدار من المجارى والقنوات المذكورة
لا تدخل فى بيعها الا ان قال بحقوقها وليس هذا على إطلاقه بل فيه هذا التفصيل على ان كلام
السبكي ظاهر أو صريح فى أن تلك الحقوق ليست مملوكة واذا كانت غير مملوكة دخلت فى بيع
الدار وإن لم يقل بحقوقها وقوله والوراقون يحتالون الخ نظيره احتيال الوراقين فى مكة على بيع
الماء فانهم يجعلون تلك الحيلة السابقة فى السؤال وهى ايقاع البيع على جميع الحصص السقية التى
قدرها ساعتان مثلا من قرار عين كذا بما للحصة المذكورة من حق الخ مامر لكن الفرق بين
الحيلتين ان حيلة الشاميين باطلة مطلقا لما قاله السبكي من ان الجزء المعلوم من الخشب التى يجرى
فيها الماء من النهر لا يمكن ضبطه بجزء معلوم من النهر وأن النهر غير مملوك بخلاف حيلة المسكين فانها
تصح فى أحوال وتبطل فى أحوال كما مررت لك كلها واضحة مفصلة لانها إن أرادا بالساعتين
جزءا معلوما من القرار المملوك أو كان ذلك عرفها انتفى ما قاله السبكي من سبب البطالان فى حيلة
الشاميين لان المسكين يريدون بالقرار المنبع والمجرى وهما مملوكان والجزء الذى يقع عليه البيع
منهما معلوم مضبوط ولو فرض أنهم أرادوا بالقرار المجرى وحده أو المنبع صح البيع أيضا
لوقوعه على جزء معلوم مضبوط إلا أن الاول يستلزم ملك الماء بخلاف الثانى فانه إنما يستلزم
استحقاقه كما مر ذلك مبسوطا وقد تقرر لك أن عين الحجاز مملوكة منبععا ومجرى وأنه يصح بيعها
وإن كان بعضها غير مرقى فان قلت هل من حيلة المسكين صورة صحيحة على كل تقدير قلت نعم بأن يرد
البيع على محل النابع والمجرى بالفظ لا بإيام فيه كبعثك قرار عين كذا منبععا ومجرى أو منبععا فقط
أو مجرى فقط لكن إذا وقع على المنبع وحده لا يستحق الاجراء فى المجرى المملوك واذا وقع على المجرى
وحده لا يستحق شيئا من ماء المنبع المملوك فالاحوط إيقاع البيع على المنبع والمجرى معا ومر فى
عبارة الشيخين فى احياء الموات وغيره عن البغوى انه لا يصح البيع فيها إذا باع بئر الماء وأطلق أو باع
دارا فيها بئر ماء أنه لا يصح البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للمشتري لئلا يختلط الماءان فان قلت
يمكن أيضا تمحل حيلة للشاميين قلت أما فى صورة السبكي المذكورة فلا يمكن لان تلك

ان تكون على دين والحوالة وقعت على التركة وهي أعيان (سئل) عن محجورة لها دين على شخص رله على والدها ووالدتها نظيره فقال أحلتك لابنتك عليك وعلى زوجتك بما لها على من الدين فقبلها هل تصح الحوالة (فاجاب) بأنها تصح إذا كان فيها مصلحة للمحجور عليها بحيث يوفيانا دين الحوالة (سئل) عن رجل سأل زوج ابنته التي هي تحت حجره ان يظلمها على نظير ما لها عليه من صداقها الحال والمؤجل ومن دين آخر وهما عالمان بذلك فاجابه لذلك ثم أحالها على ذمة والدها وقبل والدها الحوالة وحكم بذلك حاكم شافعي فهل الحوالة المذكورة صحيحة ام لا (فاجاب) بانه ان كان والدها موسرا بدين الحوالة ويبدله لها صحت والا فلا تصح وحقها باق في ذمة زوجها وله مطالبة والدها بما وجب عليه وحكم الشافعي في الحالة الثانية باطل (سئل) عما لو أحيل على شخص فبان المحال عليه ميتا حال الحوالة هل تصح الحوالة ويأخذ من تركته ام لا (فاجاب) بان الحوالة صحيحة بل الحوالة على الميت صحيحة ويأخذ المحتال المال من التركة (سئل) عن المحال عليه اذا قبل الحوالة ولم يكن بذمة دين للمحيل

الخشب للاحق لها في ذلك فلو فرض صحة وقوع البيع على جزء معلوم مضبوط منها لم يفد استحقاق شيء من الماء وليس القصد بالحيله هنا مجرد صحة البيع بل البيع الصحيح المستلزم لملك الماء او استحقاقه وقد علمت استحالة هذا في صورة السبكي أما الملك فلان الماء غير مملوك وكذلك محله لان ذلك النهر من الانهار العامة وقدر في عبارة الانوار أنه لا يملك مطلقا وأما الاستحقاق فلان تلك الخشب التي وقع البيع عليها لا استحقاق لها في ذلك النهر وانما الاستحقاق للدور فاتضح انه لا حيلة لهم في ذلك (الباب السابع في حكم القاضي وفيه فصلان)

(الفصل الاول) في بيان الحكم بالموجب والحكم بالصحة وما يتفرع عليهما من المسائل وما يستدعي أنه من المقدمات والتتمات والداعي إلى هذا الباب ان بعض المفتين السابقين لتقدمه عليهم في المعرفة والتصور واتباعهم له في الخطأ والتهور زاد عليهم لما عدل وقيل له كيف تقول بطلان البيع مطلقا والقاضي فلان قد حكم بموجبه وهو من الجلالة والعلم بالمحل الذي لا ينكر فقال معتذرا افتأني بطلان البيع مطلقا ليس فيه معارضة لحكم الحاكم المذكورة لانه حكم بموجب البيع ومن وجبه في هذه الصورة الفساد اذ معنى الحكم بالموجب الحكم بالصيغة من الفساد والصحة فحين لم تنقض حكم الحاكم المذكور بل عملنا بقضيته وقضيته في هذه الصورة الفساد لفساد الصيغة فيها اه كلام هذا المفتي بمعناه بحسب ما بلغني عنه وسيوضح لك زيفه وفساده كيف وهو مخالف لمن تكلم على ذلك من أكابر الاصحاب كشريح الروياني ومن أكابر المتأخرين كالسبكي والبقيني والولي أبي زرعة وستأتيك الصرائح الكثيرة الشهيرة من كلامهم بالرد على هذا المفتي ومن تبعه من الاغبياء الجامدين على ظاهر عبارة وقعت في نحو أدب القضاء للغزى من غير أن يفحص عن أصلها بل ولا فهمت على وجهها كما يتبين لك ذلك كيف وشيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده بمن عبر بها وقد صرح في شرح الروض بما يوافق كلام الاثمة المذكورين من أن الحكم بالموجب يستلزم الحكم بصحة الصيغة وسأمل على ذلك من ذلك جملة مستكثرة وان احتاج ذلك الى طول لان الكلام على ذلك مهم جدا فانه ليس في كتب الفقه الا الاشارة اليه مع شدة الحاجة الى بيانه وتحقيقه كيف والحكام من المذاهب لم يزالوا يختلفون في معنى هذين الحكمين وما يتعلق بهما نقضا وابراما واثارا والزاما ففرغ ذهنك لعلك أن تفهم هذا المقام وتسلم بما وقع فيه من غلبه هواه ونفسه من الزلل واللام واعلم ان الكلام في ذلك يستدعي مقدمات ولواحق فلا يشمنك ذلك فان فيه فوائد فريدة ونفائس عديدة فاقول الحكم لغة القضاء والابرام والاتقان والمنع والاحاطة واصطلاحا هنا ما يصدر من متول عموما وخصوصا راجعا الى عام من الالتزام السابقة له في القضاء على وجه مخصوص والصحة لغة زوال العلة واصطلاحا موافقة ذي الوجهين الشرع وقوعا أو استتباع الغاية أو ترتب الغرض المطلوب من الشيء أو الاعتداد بالشيء على ما حرر في الاصول واختار السبكي انها صفة لازمة للصادر من الانسان بما يعتبر في نفيه الفساد عنه قال نخرج بلازمة الاستقراء وال لزوم والقبول ووقف العقود فليس شيء من هذا بلازم للصادر المذكور ولا يلزمه غير وصف الصحة ومن ثم قال الامام الموقوف في بيع الفضولي على القول به الملك لا الصحة وخرج بالانسان ما صدر من الله تعالى أو ملائكته وكذا من الانبياء في التشريع والابلاغ فلا يوصف بالصحة بل بالحق ونحوه أو من الجن لاننا لا ندرى حالهم في التكليف أو من البهائم فلا يوصف بصحة ولا فساد والحاصل انه لا يوصف بالصحة الا ما يمكن وصفه بالفساد اذا تقرر ذلك فالحكم بالصحة عبارة عن اظهار المتولى قضاءه بنحو حكمت في امر ثبت عنده وجوده بشرائطه الممكن ثبوتها ان ذلك الامر صدر من أهله في محله على الوجه المعبر عنه في ذلك شرعا وأما في موجب الشيء بفتح الجيم فهو عبارة عن الاثر

وانما أراد تسويق المحتال
هل يكون المحال به لا زماله
أم لا (فاجاب) بانه يلزم
المحال عليه الدين المحال به
مؤاخذه له باقراره نعم إن
صدقه المحتال في أنه لادين
للمحيل عليه تبين بطلانها
(كتاب الضمان)

(سئل رحمه الله عن شخص
عليه عشرون دينارا فضمنها
شخصان فهل يكون كل
منهما مطالبا بكلمها كما صححه
المتولى وصوره السبكي أو
بنصفها كما رجحه الماوردي
والبندينجي ومال اليه
الاذرعي (فاجاب) بان
المعتمد مطالبة كل من
الضامنين بنصف الدين فقط
(سئل) عن معرفة الضامن
وكيل المضمون له هل تكفى
عن معرفته أم لا (فاجاب) نعم
تكفى عنها (سئل) عمالو
قال ضمننت لك الدراهم التي
على فلان أو أبرأتك من
الدراهم التي لي عليك
والضامن والمبرى لا يعلم
قدرها هل يصح في
ثلاثة لانه المتيقن (فاجاب)
بانه يكون ضامنا لثلاثة أو
مبرئا من ثلاثة (سئل) عمالو
قال أنت في حل من كذا
هل هو صريح في البراءة أو
كناية فيه وجهان أيهما أصح
(فاجاب) بان الاصح انه
صريح في الابراء (سئل)
عن ضامن ادعى على الاصيل
انه دفع الدين المضمون لربه
وأقام بيينة بما ادعاه ثم أخذه
من الاصيل ثم طالبه

المرتب على ذلك الشيء. وحيث أن الحاكم الموجب هو اظهار المتولى قضاءه بامر ثبت عنده أو بالالزام
بما يترتب على ذلك الامر منه على الوجه المعتبر عنده في ذلك شرعا ثم الموجب منه ظاهر وخفى فان
استحضر الآثار كلها وعينها في حكمه فظاهر والا فكذلك على الارجح اذا كان الحاكم مقلدا للمذهب
يرتبط به فمهما كان موجبه في ذلك المذهب تناوله الحكم واعلم ان الموجب والمقتضى مختلفان
خلاف لما زعم اتحادهما اذ المقتضى لا ينفك والموجب قد ينفك فالاول كاتتقال الملك للمشتري بعد
لزوم البيع والثاني كالرد بالعيب فالموجب أعم وأفهم التعبير في الحد بالاظهار أن الحكم ليس
انشاء من كل وجه ويدل عليه قول الشافعي رضي الله عنه في الرسالة في ترجمة الحجة في تثبيت خبر الواحد
الا ترى قضاء القاضي على الرجل للرجل انما هو خبر يخبر به عن بيينة ثبتت عنده أو اقرار من خصم
أقر به عنده فأنفذ الحكم فيه وهذا نص صريح في ان الحكم اخبار أي فيه شائبة منه لان الانفاذ
الذي هو الانشاء تضمن اخبارا عن مستند الحكم السابق فمن هذه الحشية يكون خبرا لاحتماله
الصدق ان وجد ذلك المستند الشرعي والكذب ان لم يوجد ومن حيث الانفاذ يكون انشاء اذ
لا يحتمل صدقا وكذبا من هذه الحشية وانما يوصف بالصحة والفساد والبطلان بخلاف العقود فانها
محض انشاء اذ لا تتضمن الاخبار عن شيء سبق وبهذا يعلم أن الاصح ان تصرف القاضي بمجرد
لا يكون حكما لانه الالزام بشيء وقع والعقد الى الآن لم يقع بخلاف تصرفه في قضية رفعت اليه
وطلب منه فصلها فانه حكم بصحة ذلك التصرف لتضمنه الاخبار عن شيء سبق وهو استيفاء تلك
القضية لشروطها وانما لم ينظروا الى ذلك في مجرد لانه لا قرينة عليه ظاهرة وهنا عليه قرينة وهي
رفع القضية اليه وطلب فصلها منه وعلى هذا التفصيل يحمل قولهم في مواضع ان تصرفه حكم وقولهم
في مواضع أخرى انه ليس بحكم فتأمل ذلك فانه مهم وقد مرت مني اشارة اليه في الجواب المختصر
السابق في المقدمة ثم رأيت السبكي قال تصرف الحاكم حكم قطعا كالحكم بالصحة والموجب أو غير
حكم قطعا كسماع البينة او فيه تردد والارجح انه غير حكم كما اذا باع أو زوج والارجح انه حكم
كفسخه لنحو بيع بنفسه وخرج بالقضاء في التعريف الثبوت فليس بحكم بالثابت على الاصح
عندنا وعند المالكية والحنابلة خلافا لمن ذهب الى انه حكم والتحقيق انه بالنسبة الى تعديل البينة
وقبولها وجريان ذلك المشهود به حكم واما بالنسبة الى الالزام فلا لانه لم يوجد الالزام وفائدة
الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر الى النظر في البينة وحكمه جواز نقله فوق مسافة
العدوى واما صحة ذلك الامر فلا دلالة عليها لان الحاكم قد ثبتت الشيء ثم ينظر كونه صحيحا
أو باطلا ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان ثبت الحق أو السبب فانه يثبت بسببه كقوله ثبت
عندي ان زيدا وقف هذا فليس بحكم لانه يتوقف بعد ذلك على نظر آخر وهو ان الوقف صحيح أو لا
وان ثبت الحق كقوله ثبت عندى ان هذا وقف على زيد فهو في معنى الحكم لانه يتعلق به حق
الموقوف عليه ولا يحتاج الى نظر آخر وان لم توجد صورة الحكم فيه وبذلك ظهر ان المدعى
لو طلب في القسم الاول من الحاكم ان يحكم له بلزومه لم يلزمه حتى يتم نظره في صحة الوقف
فانه قد يكون على نفسه أو منقطع الاول وفي الثاني يلزمه لانه بعد ثبوت الحق يلزمه الحكم
به قطعا قال ورجوع الشهود بعد الثبوت لم اره منقولا والذي اختاره انه في القسم الثاني
كالرجوع بعد الحكم فلا يمنع الحكم وفي الاول يمنعه ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف والمختار
عندي في القسم الثاني القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالاول والاولى فيه الجواز ايضا
وفاقا للامام تفريعا على انه حكم بقبول البينة قال في شرح المنهاج والثبوت المجرد جائز في الصحيح
والفاسد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطلاله ومعنى

رب الدين به فاجاب بان الضامن دفعه له ثم اخذه مني فقال رب الدين انه لم يدفعه وصدقه الضامن على عدم دفعه فهل لرب الدين مطالبة الاصيل به (فاجاب) بان تصديق الضامن رب الدين على عدم دفعه له يكذب بينه فيؤاخذ باقرار ويرجع عليه المديون بما دفعه له ولرب الدين المطالبة به لمن شاء من الاصيل والضامن (سئل) عما لو اعسر المشتري بالثمن وبه رهن يفي به او ضامن ملى هل يتمتع على بائعه الرجوع الى عين متاعه وان لم يأذن المفلس في ذلك او لا بد من اذنه فيه (فاجاب) بانه يتمتع عليه الرجوع وان لم يأذن في واحد منهما (سئل) عما لو اذن لشخص في قضاء دينه فضمن وأدى عن جهة الضمان يرجع ام لا (فاجاب) بانه لا رجوع له (سئل) عن قول المنهاج في باب الضمان والاصح اشتراط معرفته المضمون له هل المراد معرفته بالعين له في المطلب لا بالنسب كادل عليه كلام الماوردي وصرح به ابن كج وصاحب المعين وعبارته المراد معرفة العين لا معرفة المعاملة كما نقله بدر الدين بن شعبة وهل هو معتمد او لا واذ قلتم به فما الفرق بينه وبين ما لو باع بشرط الكفيل حيث قالوا تكفي معرفته

الثبوت المجرد في العقد الصحيح انه ظهر للحاكم صدق المدعى ويستثنى من جواز الثبوت قول الجرجاني لا يجوز التسجيل بالفسق لان الفاسق يقدر على اسقاطه بالتوبة فلا فائدة فيه قال الغزالي ولعله عند عدم الحاجة الى ذلك فأما عندها كابطال نظره فيتجه الجواز والتوبة انما تمنع في المستقبل لا الماضي ويجوز التنفيذ ولو من غير دعوى وحلف في نحو ميت وغائب وأفهم التعريف أن القضاء مرادف للحكم وقد يغيره فيطلق القضاء على ما فيه من الاخبار والحكم على ما فيه من الالزام وعكسه باعتبار ان حكم الله في الواقعة قضاء والزام به وعلم من الممكن ثبوتها السابق في التعريف ان جميع الشروط لا يعتبر ثبوتها في الحكم بالصحة أو الموجب فان جملتها في البيع مثلا القدرة على التسليم أو التسلم فلا يكلف أحد من الخصمين اثبات انتفاء نحو الغصب والرهن مما ينافي تلك القدرة لتعذر أو تعسره ويفرق بين هذا واشتراط انحصار الارث بان هنا قرينة ظاهرة على انتفاء ذلك وهي وقوع البيع المقتضى عادة وروده على ما وجدت فيه شرائطه بخلاف انحصار الارث فانه لا قرينة عليه ظاهرة ولا خفية فاحتيج لثبوت ولا ينافي ذلك كتابة الموثقين طائعا مختارا في صحته وسلامته لان هذا زيادة في التأكيد وليس بشرط في الحكم بنحو بيع أو اقرار بل يقضى عليه مع عدم ذكر ذلك فان ادعى اكراهه لم يصدق الا بقرينة تدل على الاكراه والمعتبر غالبا في التسجيلات بالحكم بالصحة في الوقف ونحوه اثبات اليد والحيازة اكتفاء بشهرة الصادر منه ذلك ورشده وطلب الاحكام الشهود في النكاح وخلو الزوجة من الموانع زيادة احتياط للابضاع قال السبكي وقولنا أي في التعريف السابق للحكم بالصحة أن ذلك صدر من أهله في محله هو محط الحكم بالصحة ومن هنا يظهر الفرق بينه وبين الحكم بالموجب بانه مر في تعريفه أن القضاء بالالزام بالمرتبة العام أو الخاص فالالزام به من جهة الخصوص يتضمن صحته بالنسبة الى ذلك الخاص لا مطلقا ومن ذلك يظهر بين الحكم بالصحة والموجب ففوق أحدها أن الحكم بالصحة منصب الى نفاذ ذلك الصادر الثاني أن الحكم بالصحة لا يختص بأحد والحكم بالموجب يختص بالمحكوم عليه به الثالث أن الحكم بالصحة يقتضى استيفاء الشروط والحكم بالموجب انما مقتضاه ثبوت صدور ذلك الشيء والحكم على المصدر بموجب ماصدر منه ولا يستدعي ذلك ثبوت أنه مالك مثلا ولا بقية ما يعتبر في الحكم بالصحة وبهذا صار خالصا لان القصد حينئذ الحكم على البائع أو الواقف مثلا بموجب ماصدر منه لا اثبات أنه ملكه الى حين البيع أو الوقف مثلا وهذا اذا حكم القاضي على البائع أو الواقف بموجب ماصدر منه فاما اذا شهد عنده أن هذا وقف أو هذا مبيع أو هذه منكوحة فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك متضمنا للحكم بصحة الوقف ونحوه فليعرف الفقيه الفرق بين الشهادة بالصدور او المصدر او اسم المفعول وليقس على ذلك واذا كان الحكم بالموجب مستوفيا لما يعتبر في الصحة كان اقوى لوجود الالزام فيه وتضمنه الحكم بالساعة والحكمين كما افرقا في امور يجتمعان في امور بينهما عموم وخصوص من وجه فان صح الصادر اتفاقا في موجه لم يمنع الحكم بالصحة فيه العمل بموجه عند غير الحاكم بهامثاله التدبير صحيح اتفاقا وموجه عند الحنفى منبج البيع فلو حكم بصحته جاز للشافعي الحكم بموجه عنده ومنه جواز البيع اي لانه لا تعارض بين الحكمين بخلاف ما لو حكم بموجه فان الحكم بالبائع يتمتع على الشافعي للتعارض حينئذ وما يفرقان فيه ان كل دعوى كان المطلوب فيها الزام المدعى عليه بها اقرب به او قامت به البينة فالحكم فيها حينئذ بالالزام وهو الموجب لا بالصحة ولكن الحكم به يتضمن الحكم بصحة الاقرار ونحوه ومن ذلك الحكم على زان بموجب زناه فانه يكون بالموجب لا بالصحة وهذا ضابط حسن والحكم بالحبس حكم بالموجب لا بالصحة الا ان اختلف فيه وطلب الحكم

بالمشاهدة او بالاسم والنسب (فاجاب) بانه انما لم يكف في صحة الضمان معرفة الضامن المضمون له وهو مستحق الدين باسمه ونسبه لتفاوت الناس في استيفائه تشديدا وتسيلا فلا تفيد المعرفة شيئا فيحصل له الضرر لو صح الضمان بها اما بالمطالبة الشديدة واما باخذ الدين منه وقد يتعذر أو يتعسر عليه مطالبة المضمون له بان يأخذ الدين من المضمون قبل أخذه منه وانما اكتفى بمعرفته عين المضمون له لان الظاهر عنوان الباطن فيغلب على ظنه بها أن استيفاءه للدين على وجه التسهيل فيضمن أو على وجه التشديد فلا يضمن ومعرفة الكفيل ليست نظير مسئلتنا وانما نظيرها معرفة المكفول له وحكمها حكم مسئلتنا وقد علم ما ذكرته أن محل عدم الاكتفاء بمعرفة الضامن المضمون له باسمه ونسبه تضرره باحتمال كونه شديد المطالبة والكفيل متى كان شديد المطالبة سهل بها وصول الدين لمستحقه فهو أنفع للمكفول

(باب الشركة)

(سئل) رحمه الله عن رجلين عقد الشركة على مال ليعمل فيه أحدهما متبرعا والربح بينهما على قدر ماليتهما أقر أحدهما في مجلس عقدهما أن المال المعقود

بها بطريقة ولو حكم بالموجب حينئذ كان متضمنا للحكم بصحة الحبس المختلف فيه وما يفترقان فيه أيضا أن الحكم بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالصحة ولو من مخالف يميز التنفيذ في المختلف فيه لا بالموجب الا من موافق لان الحكم بالموجب الزام بذلك الشيء وهو ممتنع من المخالف لانه حينئذ يكون مبتدئا للحكم فيه ولا يتبدى الحكم بما يرى غيره أصوب منه ووقع في الام نصان أن من رفع اليه حكم لا يراه وهو ما لا ينقض نص أنه يتخير بين أن يحكم به أو لا ونص انه لا يحكم به والاول محمول على الحكم بالصحة والثاني على الحكم بالموجب ويجمعان في أمور منها أنه لا ينقض الحكم بواحد منهما اذا لم يخالف نصا ولا اجماعا ولا قياسا جليا وانما استويا في عدم النقص لتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة اما عاما عند استيفاء الشروط أو خاصا بالنسبة الى المحكوم عليه بذلك نعم ان وقع الحكم بالموجب غير مستوف لشروط الحكم به جاز لمن لا يراه نقضه لانه حكم مختلف فيه وهو غير الحكم المختلف فيه فان حكم حاكم بصحة ذلك الحكم المختلف فيه امتنع نقضه وهذا تحقيق يتعين التنبيه عليه ومنها جواز نقلهما وان بعدت المسافة بخلاف الحكم بسماع البينة على ما فيه مما ليس هذا محل بسطه ومنها لو حكم حنفى بموجب اخراج القيمة في الزكاة وهو سقوط الفرض بذلك أو بصحة اخراجها كانا سواء فيمتنع على الساعى المخالف أن يطالب المالك باخراج غير القيمة أو شافعى لو اثار نازعه وصى في الصوم وطلب اخراج طعام بدله عن ميت بصحة صومه أو بموجبه امتنع على الوصى اخراج الطعام ومطالبة الوارث أو حنبلى لمن فسخ حجه الى العمرة بشرطه فلم تمكنه الزوجة بصحة ذلك الفسخ أو بموجبه فيلزمها تمكينه ولا يقع الحكم باحدهما في نحو طهارة استقلال بل تبعا كتعليق عتق بطهر ما فاذا حكم حاكم بصحة الطلاق أو بموجب ما صدر من المعلق تضمن ذلك الحكم بطهارة الماء ولو حكم حاكم بدالة من يصلى المكتوبة مع مس فرج أو عدم قراءة الفاتحة مثلا كان متضمنا للحكم بصحة وضوئه أو صلاته ٣ ولا يتصور الحكم اقامة الجمعة فيه فالحكم على المعلق بقضية تعليقه يتضمن الحكم بصحة اقامة الجمعة فيه بالنسبة لالزام ذلك الشخص لا مطلقا وجميع الاملاك يدخلها الحكم ويحكم اذا اعتقد ملكا بصحة ملكه ويحكم بموجب ما قامت به البينة عنده في ذلك على معتقده فيستوى في ذلك الحكمان والمعاملات كالبيع بانواعه يدخلها الحكم بالصحة والحكم بالموجب يتضمن أشياء لا يتضمنها الحكم بالصحة كالالزام بمجرد العقد اذا كان الحاكم ممن لا يثبت خيار المجلس وان قلنا ان لغيره نقضه وكالالزام بالاقباض وغيره مما يوجب عقد البيع وعلى هذا لا ينتفى الدكم بموجب البيع مطائما على قصد الالزام بالاقباض الا اذا ثبت عنده أنه لا حبس للبائع ويجوز أن يحكم بالموجب فيما ذكر بالنسبة لما يقتضيه الحال لا مطلقا لئلا يكون ملزما بما لا يلزم والحكام يتساهلون في ذلك ولو حكم حنفى بموجب بيع بعد ثبوت ملك البائع وانه من اهل التصرف لم يكن ذلك حكما منه بصحة البيع بل بالملك ان وقع بعد قبض المشتري لان الفاسد عنده يفيد الملك وانه ان يحكم هنا استقلال بالملك او بموجب ما جرى لا بصحة البيع ولا بصحة القبض وجميع الفسوخ يدخلها الحكمان وكل يمين والزام فيما لم يقع لا يحكم فيه بالصحة بل بموجبها وهو الالزام واذا حكم بموجب الفرض ومن عقيدته ملكه بالقبض ومنع رجوع المقرض في عينه بعد القبض امتنع او بصحته لم يمتنع لان صحته لا تنافي الرجوع فيه او بموجب الرهن او الالزام بمقتضاه امتنع على المخالف الحكم بشئ من الآثار التي لا يقول بها ذلك الحاكم او بصحته لم يمتنع على المخالف ذلك ولا يدخل الحكم بالصحة حجر صبا او جنون او سفه لمامرانه لا بوصف بها الا ما يصح وصفه بالفساد والحجر حكم الشرع وانما يدخله الحكم بالموجب فلو دبر أو أوصى فحكم شافعى بموجبه امتنع على غيره الحكم بما يخالف ذلك ولو حكم من يرى صحة تدبيره

بالطريق الشرعى وأن اسمه في ذلك عارية والحال أن الولد المقر له لم يأذن لوالده في ذلك ثم سافر الشريك بالمال واتجر فيه ومكث بيده مدة وهو يخسر تارة ويربح أخرى ودفع للولد ولأبيه من المال نقداً متفرقة ثم استفتى الشريك عن عقد الشركة فأجيب بأنه باطل بأقرار عاقده وادعى الشريك أن كلا من الوالد وولده لا يستحق من الربح شيئاً فقال له المقر له إنى رددت أقرار والذى المذكور أى ليكون عقد الشركة صحيحاً ويستحق والده الربح فهل العقد باطل كما ذكر أم لا وهل دعوى الشريك مسموعة وهل يرد الولد أقرار أبيه يلغو الأقرار حتى بالنسبة إلى الشريك وتبطل دعواه بطلان الشركة أم لا يؤثر رده في حق الشريك لأنه مؤاخذ فيه بأقراره وإن فسر الأب أقراره بالهبة ورجع فيها هل يفيد ذلك صحة الشركة ويشارك في الربح أم لا وإذا قلتم لا فادعى الولد أنه كان أذن لأبيه في التصرف في ماله وإقام بيعة بذلك فهل تسمع دعواه وبيعته بعد اعترافه بأنه رد أقرار أبيه (فأجاب) بأن العقد المذكور صحيح ولا يؤثر فيه أقرار عاقده وإن صرح بعدم إذن ولده له فيه

بموجب حجر الصبي لم يتناول الحكم بصحة تدبيره وحجر المرض يدخله الحكم بموجبه في مواطن الاختلاف فإذا وجد فمن يمتنع أقراره لو ارث امتنع على الشافعي الحكم بصحة أقراره للوارث ولو حكم حاكم بموجب حجر المرض لم يتناول الحكم بموجب أقراره للوارث فلا يمتنع على المخالف إبطاله لأن الحكم بالموجب إنما يتناول ما كان على المحكوم عليه لا ما كان له ألا ترى أن الحكم بموجب البيع على البائع يتناول ما كان عليه دون ماله من الملك ونحوه فتأمل ذلك وقس عليه ولأن أقراره للوارث أن تقدم على الحكم فالعلة فيه ما ذكر وإن تأخر فالحكم لا يتناول التصرفات المتجددة وإنما يتناول الموجب الذى هو الأثر لا التصرف الجديد ويدخل الحكمان أيضاً في بقية المعاملات كالأقرار أما الحكم بالصحة فظاهر لأنه قد يصح وقد يفسد بالحكم بصحته يظهر أنه وجدت جميع شروطه المصحة له ولو كان الأقرار بيع عين فهل يتضمن الحكم بالأقرار الحكم بصحة المقر به قال الهروي لا يتضمنه على ظاهر المذهب والأرجح أنه يتضمنه لأنه لا يحكم بصحة الأقرار إلا بعد أن يثبت عنده صدوره من أهله في محله وأما الحكم بالموجب فهو ترتب آثاره عليه الموافقة لعقيدة الحاكم فإذا حكم بموجب أقرار الوالد ومن عقيدته أنه لا يرجع امتنع عليه الرجوع بعد الحكم أو أنه يرجع لم يكن ذلك حائلاً بالرجوع لأن الحكم بالموجب يقتضى ترتب آثاره على المحكوم عليه دون ثبوته له هذا إلا زيادات في خلاله ملخص كلام السبكي في كتاب له مستقل في ذلك لكن النسخة التي رأيته لا تخلو من سقم فلذا حذف منها كثيراً مع فهم أكثره مما ذكرته وفيه الدلالة لبطلان ما قدمته عن ذلك المفتى من وجوه ظاهرة لمن له أدنى بصيرة منها ما مر في تعريف الحكم بالموجب فإنه قاض بأنه لم يتصور الحكم بالموجب والالم يفسره بما مر عنه ومنها قوله فالإلزام به من جهة الخصوص يتضمن صحته الخ وفي هذا من الظهور على بطلان ذلك الافتاء ما لا يخفى ومنها قوله فاما إذا شهدا عنده أن هذا وقف أو هذا مبيع وهذه منكوبة فلان فإن الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك متضمناً للحكم بصحة الوقف ونحوه فليعرف الفقيه الخ وهذا هو صورة مسئلتنا المذكورة في السؤال السابق في المقدمة فإن الحاكم لا يحكم فيها إلا بموجب ما شهد به الشهود من البيع وقد علمت أن الحكم بموجب الشهادة حينئذ متضمن للحكم بصحة البيع كما صرح به هذا الخبر الذى لم يأت بعده في المتأخر من يدانيه فضلاً عن أن يساويه لو فرض مخالفتهم له فكيف وهم وافقوه كما ستعلمه من كلامهم الآتى وهذا كله ينبئك أن ذلك المفتى قد بادى قبل التأمل في هذه القضية بإبراز ما مر عنه أول هذا الباب بما كان غنياً عن إبرازه فإن عليه عاره وشاره ما بقى هذا الكتاب ومنها قوله فالحكم فيها حينئذ بالإلزام وهو الموجب لا بالصحة ولكن الحكم به يتضمن الحكم بصحة الأقرار ونحوه ومنها قوله ولو حكم بالموجب حينئذ كان متضمناً للحكم بصحة الحبس المختلف فيه ومنها قوله لا ينتقض الحكم بصحة الأقرار ونحوه ومنها قوله لا ينتقض الحكم بواحد منهما وإنما استويا في عدم النقص لتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة أما عام الخ ومنها قوله أو بموجب ما صدر من المعلق تضمن ذلك الحكم بطهارة الماء ومنها قوله ويحكم بموجب ما قامت به البيعة عنده في ذلك على معتقده فيستوى فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب ومنها قوله والحكم بالموجب يتضمن أشياء لا يتضمنها الحكم بالصحة كالإلزام بمجرد العقد الخ فهذه كلها صرائح في بطلان ذلك الافتاء ومعلنة بأن المفتى به لم يلحظ في ذلك الافتاء غير حدسه وهويسه وكلام السبكي كله ناطق بأن الحكم بموجب صيغته متضمن للحكم بصحتها فتأمله وتنبه لما ذكرته لك من تلك الوجوه على ما لم أذكره ثم بعد ذلك أقض على افتاء ذلك المفتى بما يشرح له صدرك وكيف يتوهم من له أدنى ذوق أن معنى الحكم بموجب صيغة ما ذكره من الصحة والفساد مع حده بهامر وقولهم أنه يتناول الآثار

فلا يقبل قوله فيها إذا لم يصدق فيه شريكه فيستحق كل من العاقدين من الربح بنسبة ماله ورثه بالولد اقرار أبيه يلغو حتى بالنسبة إلى بطلان الشركة إذا قيل به قبل وجود الرد وإذا قيل بطلان عقد الشركة وفسر الاب اقراره بالهبة وأنه رجع فيها بعده لا يفيد الصحة ولا تسمع دعوى الولد المذكور ولا يثبت بعد اعترافه بالرد المذكور (سئل) عمالو حلب الدابة المشتركة أحد الشركاء من غير إذن شركائه فهل يصير ضامناً لها أولاً أو باذنهم فهل يصير عارية (فأجاب) بأنه يصير ضامناً لحصصهم بالحلب المذكور فان حلها باذنهم صارت حصصهم عارية وإلا فمضوبة (سئل) عن رجلين أحدهما زيد والآخر عمرو خلطاً مالا ثم عقد الشركة عليه وتسلبه زيد ثم أذن له عمرو في السفر إلى مكان كذا وأن يشتري ويبيع ما أحب واختاروا الربح بينهما نصفين وزيد متبرع بالعمل في حصة عمرو فاقر في مجلس عقد الشركة بأن المال المعاهد عليه ملك لبكر يستحقه ورثته بالطريق الشرعي وان اسمه في ذلك عارية وكتب بذلك كله وثيقة شرعية بتاريخ واحد ولم يذكر فيها أن الولد أذن

بشرطها وأنه يمنع المخالف من التعرض لشيء من تلك الآثار ومع ما قرره السبكي فيه من جمیع ما تلى عليك فمع هذه الصرائح لا يفسر الحكم بالموجب بما مر عن ذلك المفتي إلا من انطلمست بصيرته وفسدت طويته أسأل الله تعالى العافية لي ولا تحباني في الدنيا والآخرة وما يطل ذلك الافتاء أيضاً ما أفتى به السبكي لما سئل عن امرأة وقفت داراً ذكرت أنها يدها وملكها وتصرفها على ذريتها وشرطت النظر لنفسها ثم لولدها وأشهد حاكم شافعي على نفسه بموجب الاقرار المذكور وثبت ذلك عنده وبالحكم به ونفذه شافعي آخر فأراد حاكم المالكي المذهب ابطال هذا الوقف بمقتضى شرطها النظر لنفسها واستمرار يدها عليها ومقتضى كون الحاكم لم يحكم بصحته وإن حكمه بالموجب لا يمنع النقض وافتاء بصير بعض الشافعية بذلك تعلقاً بما ذكره الرافعي عن أبي سعيد الهروي في قول الحاكم صح ورود هذا الكتاب على قبلته قبول مثله وألزمت العمل بموجبه انه ليس بحكم وصوب الرافعي ذلك فقال في جوابه الصواب عندي أنه لا يجوز نقضه سواء اقتصر على الحكم بالموجب أم لا أي فان حكم بالصحة فلا وليس هذا الحصر في شيء من كتب العلم فليس من شروط امتناع النقض أن يأتي الحاكم بلفظ الحكم بالصحة قال ولان الحكم بموجب الاقرار يستلزم الحكم بصحة الاقرار وصحة المقر به في حق المقر فاذا حكم المالكي بطلان الوقف استلزم الحكم بطلان الاقرار وبطلان المقر به في حق المقر قال ولان الاختلاف بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب إنما يظهر فيما يكون الحكم فيه بالصحة مطلقاً على كل أحد أما الاقرار فالحكم بصحته إنما هو على المقر والحكم بموجبه كذلك قال وأما ما نقله الرافعي عن الهروي فالضمير في قوله موجبه عائد على الكتاب وموجب الكتاب صدور ما تضمنه من اقرار أو تصرف أو غير ذلك وقبوله والزام العمل به وإنه ليس بزور وإنه مثبت بالحجة غير مردود ومن ثم يتوقف الحكم به على أمور آخر منها عدم معارضته بينة أخرى كما صرح به الهروي في بقية كلامه وغير ذلك ولذلك قال الرافعي الصواب أنه ليس بحكم ونحن نوافقه على ذلك في تلك المسئلة أما مسئلتنا هذه فالحكم بموجب الاقرار الذي هو مضمون الكتاب ولم يتكلم الرافعي ولا الهروي فيه بشيء فزال التعلق بكلامهما اه فتأمل ما حققه هذا الامام ونقحه وبين به مراد الرافعي والهروي وأن تمسك ذلك المفتي بكلامهما خطأ وان انحصر امتناع النقض في الحكم بالصحة لم يوجد في شيء من كتب العلم وان الحكم بموجب الاقرار يستلزم الحكم بصحة الاقرار وصحة المقر به في حق المقر وأن الحكمين انما يفترقان فيما يكون الحكم فيه بالصحة مطلقاً على كل أحد أما الاقرار فالحكم بصحته إنما هو على المقر والحكم بموجبه كذلك وبعد أن اتضح لك ذلك تعلم فساد ما وقع لذلك المفتي السابق كله أول هذا الباب إذ الحكم بموجب الاقرار كما استلزم الحكم بصحته من حيث الصيغة كذلك الحكم بموجب البيع يستلزم الحكم بصحته من حيث الصيغة وأيضاً فالبيع في مسئلتنا كالاقرار في مسئلة السبكي من حيث انهما خاصان إذ الحكم فيهما على المقر والبائع دون كل أحد وقد بين السبكي كما علمته من كلامهم ومن كلامه الذي سقته أولاً أن الحكم بالصحة والحكم بالموجب في هذا سواء فتفطن لذلك واستفده فان مثل هذا مما يجب أن يستفاد وأن يتوجه اليه المتفقه بكليته لئلا يزل قدمه ويطنخ قلبه كما وقع لذلك المفتي وفقنا الله وإياك لادراك الصواب بمنه وكرمه آمين وللولى أبى زرعة العراقي تصنيف حسن في الحكم بالصحة والحكم بالموجب وكلامه فيه صريح بأنه لم ير كتاب السبكي ولا افتاءه اللذين ذكرتهما لك من أول الباب إلى هنا وذلك انه نقل عن شيخه البلقيني فروقا بينهما وهى في كلام السبكي وسألتص تصنيفه وأنه على ما وافق فيه السبكي وما خالفه وأبين ما في كلامه مما رد على ذلك المفتي وبين بطلان كلامه قال عهدنا الحكم على طريقة في الحكمين وهى الحكم بالصحة عند قيام بينة عادلة باستيفاء شروط

لا يه في عقد الشركة والحال
أنه رشيد وان زيدا مصدق
لعمر وفي اقراره فهل تنفسخ
الشركة بالاقرار المذكور
قياسا على ما ذكره النووي
في روضته قيل الباب الرابع
من كتاب الاقرار من أن
البائع لشيء بشرط الخيار
إذا أقرب ذلك الشيء في زمن
الخيار لغير المشتري صح
اقراره وانفسخ البيع لأن له
الفسخ هذا كلامه وإذا
انفسخ البيع الذي في أصله
اللزوم بالاقرار بالمعقود
عليه في زمن الخيار فالشركة
التي هي جائزة أبدا أولى
بذلك أم لا تنفسخ به لاحتمال
أن الأب وكيل عن ولده في
الشركة المذكورة قياسا
على ما ذكره النووي وغيره
أيضا من أنه لو قال الدين
الذي على زيد لعمر وأسمى
في الكتاب عارية كان
اقراره صحيحا ويحتمل أنه
وكيل عنه في سبب ثبوت
الدين فان قلتم بالاول فما
الجواب عن القياس الثاني
وإذا مضت مدة فأقر بكر
بأنه أذن لايه في عقد
الشركة وصدقه ونارعهما
زيد فهل يقبل قولها
ويقيدهما ذلك صحة
الشركة أولا بد من ثبوت
الاذن قبل الشركة
(فأجاب) بأنه لا تنفسخ
الشركة بالاقرار المذكور
لأن المقر به لم يتعلق به
حق لغير المقر فامكن
تنفيذه مع بقائها ولأنه قد

العقد المحكوم به وبالموجب اذ لم تقم باستيفاء شروطه فهو عندهم احط رتبة من الحكم بالصحة
ويرد عليهم ان عملهم هذا يدل على أن الحكم بالموجب لا يزيد على مجرد الثبوت لكن ما زالوا يرون
له تميزا على مجرد الثبوت وان الراجح فيما لو طلب جمع يدهم أرض من قاض قسمتها بينهم من غير
اقامة بيعة على أنها ملكهم لا يجيبهم قال شيخنا البلقيني تخرج من هذا انه لا يحكم بالموجب بمجرد
اعترافها بالبيع ولا بمجرد قيام بيعة عليها بما صدر منهما لان المعنى الذي قيل هنا يأتي هناك
وفما قاله نظر فانهم قد لا يكونون مالكيين فيكون متصرفا في ملك غيره بغير اذنه وأما الحكم
فانما هو في تصرف صدر من غير الحاكم ورفع اليه فقد يحكم بصحته وقد يحكم بموجبه والاصطلاح
ان الاول يكون عند قيام البيعة باستيفاء الشروط والثاني يكون عند اهلاك البيعة ذلك فاما لو
قامت البيعة بوقوعه على خلاف الشروط المعتمدة فانه لا يحكم بصحة ولا موجب وعلى كل تقدير فلم
يتصرف الحاكم في ملك غيره بل الغير هو المتصرف والصادر من الحاكم حكم على ذلك التصرف
فلا يلزم من امتناع الحاكم من القسمة هنا امتناعه من الحكم بالموجب وان لم تقم البيعة باستيفاء
الشروط والظاهر أن المراد بقولهم لا يجيبهم انه لا يازمه اجابته بل يجوز له انتهى وما نظر به في
كلام شيخه واضح فالوجه جواز الحكم بالموجب بمجرد الاعتراف وقيام البيعة المذكورين
وما أورده أولا على الحكم واضح أيضا فالصواب كما يأتي ان للحكم بالموجب تميزا على مجرد
الثبوت وتأمل قوله فاما لو قامت البيعة بوقوعه على خلاف الشروط المعتمدة فانه لا يحكم فيه بصحة
ولا بموجب فانه صريح في بطلان ما ابتدعه ذلك المفتي حيث زعم ان معنى الحكم بالموجب
الحكم بموجب تلك الصيغة من الصحة أو الفساد وعجيب كيف ساغ له ابتداع هذه المقالة مع ان
كتاب الولي المذكور عنده وفيه التصريح بهذا وبما يأتي وكأنه بادر لكتابة ذلك مع عدم النظر في
هذا الكتاب وانما لم يقل ذلك لما يترتب عليه انه يحكم بالموجب وان ثبت عنده فساد الصيغة أو
انتفاء الشروط في العاقد والمعقود عليه وهذه زلة يتعين عليه أن يتوب الى الله منها لما علنت ان
كلامهم صريح في ابطالها وتزييفها قال الولي وجدت لشيخنا فروقا بين الحكمين أبدأها الاول ان
الحكم بالصحة ينصب الى انفاذ ذلك الصادر من نحو بيع ووقف والحكم بالموجب ينصب الى أثر
ذلك الصادر وفيه نظر لان الاول اذا انصب الى ما ذكره ترتب عليه انفاذ آثاره وكيف ينفذ ولا تنفذ
آثاره لاسيما والصحة عند جمع أصولين استتباع الغاية أي كون الشيء تتبعه غايته ويترتب
وجودها على وجوده فالحكم بها حكم يترتب آثارها عليها وكيف يقال في الحكم بالموجب انه ينصب
للا آثار خاصة وكيف يثبت بدون ثبوت المؤثر لها فالحكم بشبوتها يترتب على الحكم بثبوت المؤثر
بلاشك فلو لا صحة ذلك العقد لما حكم القاضي بترتب آثاره عليه فالصواب تضمن الحكم بالموجب
الحكم بالصحة والا لما ترتبت الآثار فالصحة هي الحكم الجامع لجميع الآثار وحينئذ فظهر استواء
الحكم بالصحة والحكم بالموجب لانه لا يحكم الا بموجب ما صح دون ما فسد ولا يصح الشيء وتتخلف
آثاره عنه فاذا حكم بالصحة فقد حكم بترتب آثاره عليه والتحقيق ان الحكم بالموجب يتناول الآثار
بالتنصيص عليها للآتيان بلفظ عام يتناول جميع آثارها فان موجب الشيء هو مقتضاه وهو مفرد
مضاف فيعم كل موجب بخلاف لفظ الصحة فانه انما يتناول الآثار بالتضمن لا بالتنصيص عليها ومقتضى
ذلك ان يكون الحكم بالموجب اعلى وهو بخلاف الاصطلاح وكأن الحكم بالصحة انما علت مرتبته
عندهم لاختصاصه بما ثبت فيه من وجود الشروط لكن هذا يرجع الى الاصطلاح فيما اظن ولا
يظهر للفرق المذكور معنى من جهة اللغة ولا من جهة الشرع فلا ينبغي ان يصدر من حاكم حكم
الا بحجة معتبرة اما بيعة واما علم واما اقرار الخصم الذي هو صاحب اليد واما اليه من المردودة وانما

تضمن صدور عقدها وما

ترتب عليه اذن المقر له اذ لا يكون اسم المقر في ذلك عارية الا في هذه الحالة فانه مدلول الخبر الصدق واحتمال كذب مخبره فيه ليس من مدلوله بل هو احتمال عقلي وقد صدق المقر له على ذلك وهذا نظير ما لو قال الدين الذي على زيد لعمره واسمى في الكتاب عارية والفرق بينهما وبين مسألة الاقرار في زمن الخيار اشعار اقرار البائع بعدم الرضا ببقاء البيع وهو ينفسخ به بخلاف الشركة فانها انما تنفسخ بالتصريح بما يقبل رفعها وتعلق حق المشتري بالمبيع فيها ومنافاة الاقرار للبيع اذا كان الخيار لها اذ ملك المبيع موقوف حينئذ فليس مملوكا للمقر له بل ليست نظيرتهما فان قال فيها واسمى في ذلك عارية صارت نظيرتهما ولم يطل البيع ويحمل على توكيل المقر له فيه كما مر والاخبار عن ذلك المقر له بالمبيع فيما اذا كان الخيار لها مجاز باعتبار ما كان قبل العقد ويقبل قول عمرو ولده يمينهما في الاذن المذكور فاذا حلقا استمرت صحة الشركة واستحق بكر ربح نصيبه (سئل) عن باع حصته من دابة وسلمها للمشتري بغير اذن شريكه فقلت في يد المشتري فهل

نازعت شيخنا في استنباط هذا من مسألة القسمة لا في أصل الحكم فاني موافق عليه فاذا قامت البيئة فحكم بالصحة فقد حكم بترتب غايته عليه من غير تنصيص عليها لابعوم ولا بخصوص وان حكم بالموجب فقد أتى بصيغة شاملة لجميع أحكامه فان صيغة العموم في تناولها لكل فرد فرد كلية فكانه نص بذلك على جميع آثاره فان قلت فهل يترتب عليه بذلك جميع آثاره المتفق عليها والمختلف فيها قلت أما المتفق عليها فلا يحتاج فيها إلى حكم وأما المختلف فيها فما كان منها قد جاء وقت الحكم فيه نفذ وما لم يجيء فيه وقت الحكم لم ينفذ مثال الاول أن يحكم حنفى بموجب تدير فمن وجبه عنده منع بيع المدبر فقد حكم به في وقته لانه منع للسيد منه فامتنع عليه فاذا أذن له شافعى فيه لم يعتد به لان فيه نقضا للحكم الاول وليس للشافعى أيضا الحكم بصحة بيعه لو وقع فانه وقع باطلا بقضية الحكم الاول ومثال الثاني أن يعلق شخص طلاق أجنبية على تزويجه فيحكم مالم يكن أو حنفى بوجبه فاذا تزوجها فبادر شافعى وحكم باستمرار العصمة نفذ حكمه ولم يكن ذلك نقضا للحكم الاول لانه لم يتناول وقوع الطلاق لو تزوجها لانه أمر لم يقع الى الآن فكيف يحكم على مالم يقع والحكم انما يكون في متحقق فما هذا منه الافتوى وتسميته حكما جهلا أو تجوز يعنى به حكم الشرع عنده أنه نه والزم به وكيف يلزم بما لم يقع ومما يوضحه أنه لو لم يأت بصيغة عموم وهو الموجب بل حكم بهذه الجزئية الخاصة فقال حكمت بوقوع الطلاق ان تزوجها لم يصادف محلا وعد سفها وجهلا وكيف يحكم بشيء قبل وقوعه كبيع هذا أو نكاح هذه لو وقع بشرطه بخلاف ما مر عن الحنفى في المدبر فانه وقع في وقته فافهم ذلك فانه حسن وقع بسبب عدم تدبره خبط في الاحكام وقد ظهر أن توجيه الحكم الى وقوع الطلاق على من لم يتزوج بها محال والحكم بمنع التزويج بها أفسد منه فان النكاح صحيح بلا توقف وانما الكلام في الوقوع بعده ولا يدري هل يقع نكاح أو لا فلا يمكن توجيه الحكم الى منع النكاح ولا الى وقوع الطلاق في عصمة لا يدري هل تقع في الوجود والواقع قبل النكاح التعليق وهو غير موقع في الحال فكيف يحكم على شيء لم يوجد بشيء لم يقع وقس على هذين بقية الامثلة فقد عرفت الفرق الذي أوجب الفرق بينهما اه والفرق الذي نقله عن البلقينى هو عين الفرق الاول السابق في كلام السبكي ومرادهما أعنى السبكي والبلقيني بهذا الفرق الذي قالاه ما ذكره الولى بقوله والتحقيق النخوق له فالصواب تضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة النخ هو عين قول السبكي واذا كان الحكم بالموجب مستوفيا لما يعتبر في الصحة كان أقوى النخ وما ذكره في صورة التدبر مر بعينه في كلام السبكي وقوله فان موجب الشيء هو مقتضاه تبع فيه بعضهم وقد مر عن السبكي أن الموجب أعم ثم رأيت تعقب ذلك كما سيأتى حكايته عنه ثم اذا تأملت كلام الولى هذا المأخوذ أكثره من كلام السبكي السابق كما أشرت لك الى ذلك وجدته صريحا في بطلان ما مر عن ذلك المقتضى سيما قوله فلو لا صحة ذلك العقد لما حكم القاضي بترتب آثاره عليه فالصواب تضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة والالما ترتبت آثار النخ فانظر ذلك وتعجب ممن يخالف كلام الائمة اثارا لهواه وحظه قال الولى الفرق الثاني بين الحكمين أن الحكم بالصحة لا يختص باحد الحكم بالموجب يختص بالمكحوم عليه بذلك وفيه نظر أيضا فان من وقف على نفسه لو مات قبل حكم حاكم بصحته أو بطلانه فأراد أحد ورثته بيعه فمنعه حنفى وحكم بموجب الوقف لم يختص به بل لو اراد وارث آخر بيع حصته امتنع وكيف يسوغ له بعد حكم الحنفى بوجبه ولو كان الحاكم بالموجب شافعيًا جازل للوارث الثاني البيع ولم يحز للحنفى منعه مع حكم الشافعى السابق اه وهذا الفرق الذي نقله عن شيخه هو عين الفرق الثاني السابق في كلام السبكي السابق ويجاب عن نظره هذا بان المراد بعدم الاختصاص في الحكم بالصحة انه ليس فيه الزام لأحد بشيء معين بخلاف الحكم بالموجب فان في الزام للمحكوم عليه

أم يضمنها المشتري (فأجاب) بأن للشريك أن يأخذ قيمة نصيبه من شاء منهم أو قرار ضمانها على المشتري وأن جهل كونها لغير بائعها خلافا لبعض المتأخرين في قوله الظاهر أنه على البائع إلا أن يعلم المشتري (سئل) عن شريكين اشتريا سلعة للشركة وأشهد أحدهما على الآخر بتسليمها وأذن له في السفر بها وبيعها وغير ذلك بمقتضى وثيقة شرعية فسافر الشريك وغاب مدة ثم مات فادعى شريكه على آخر بأنه تسلم منه العين المذكورة ليسلمها للشريك ولم يسلمها له فتصرف فيها لنفسه وطالبه بردها أو قيمتها بشرطه فانكر ذلك وقال له أنت اشهدت على شريكك بتسليمها فقال نعم ولكن ما تسلم مني إلا أنت وعندى بيعة تشهد عليك بالتسليم فهل تسمع دعواه أم لا وإذا قلتم بسماعها فهل تقبل بينته أم له تخليف خصمه فقط (فأجاب) بأنه تسمع دعواه المذكورة لأن الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقق ما فيها وتقبل بينته فإن لم يقمها فله تخليف المادعي عليه (سئل) عن قبولهم قول الشريك رددت المال وعدم قبولهم قوله اقتسمنا إذا الرد لازم القسمة أن لم يحمل الأول

دون غيره بما يترتب على ذلك الأمر كما يعلم ذلك من تعريفهما السابقين عن السبكي وقد بسط السبكي الكلام على الفرق الثالث السابق عنه بما يعلم منه جواب آخر فراجع قال الولي العراقي عن شيخه الفرق الثالث أن الحكم بالصحة يقتضي استيفاء الشروط والحكم بالموجب لا يقتضي استيفاءها دائما ومقتضاه صدور ذلك الحكم عن المصدر بموجب ما صدر عنه وفيه نظر فقد قدمت عن شيخنا المذكور أنه استنبط من مسألة امتناع القاضي من القسمة فيما إذا لم تقم بيعة بأنه ملك طالبيها أن الحكم لا يقع بصحة ولا بموجب إلا بعد استيفاء الشروط وهذا الفرق الذي يعمل به الناس الآن وفيه ما قدمته ثم إن في تعبير الشيخ عن هذا الفرق نظرا فكان ينبغي أن يعبر بأن الحكم بالصحة متوقف على ثبوت أن المتعاطي لذلك التصرف استوفى الشروط فيه فإذا وقع للقاضي بيع لا يحكم بصحته حتى يثبت شروط البيع من كون المبيع ظاهرا منتفعا به مقدورا على تسلمه مملوكا للعائدين أولم وقع له العقد معلوما بخلاف الحكم بالموجب فإنه لا يتوقف على ثبوت استيفاء الشروط وليت شعري كيف يكون حكم القاضي بثبوت جميع الآثار ثابتا إذا لم يثبت أن العاقد استوفى الشروط ومنفيا فيما إذا ثبت أنه استوفى الشروط وهذا بما لا يعقل أنه وهذا الفرق الذي نقله عن شيخه هو عين الفرق الثالث السابق في كلام السبكي وتظيره فيه بما ذكره يعلم الجواب عنه من كلام السبكي فإنه بسط الكلام على هذا الفرق بما وضحه فتأمله سيما قوله وهذا إذا حكم القاضي على البائع أو الواقف بموجب ما صدر منه الخ وقول الولي من كون المبيع ظاهرا الخ مر عن السبكي ما قد ينافيه فإنه قيد في تعريف الحكم بالصحة الشروط بالممكن ثبوتها ثم قال وعلم منه أن جميع الشروط لا يعتبر ثبوتها في الحكم بالصحة أو الموجب فإن من جملتها في المبيع القدرة على التسليم الخ وقد يجاب بعدم المناقاة لأن كلام الولي في اثبات نحو القدرة وكلام السبكي في اثبات انتفاء منافيتها فثبت مجرد القدرة شرط دون اثبات انتفاء منافيتها وحاصل هذا المبحث أن الحكم بالصحة لا بد فيه من ثبوت ثلاثة أشياء أهلية العاقلين ووجود الصيغة المعتمدة عنده والملك والحكم بالموجب يكفي فيه ثبوت الأولين ذكره السبكي وقدمته في الجواب المختصر السابق في المقدمة وبالثالث صرح ابن أبي الدم فقال يشترط ثبوت ملك المنتصرف وحيازته تحت يده حال العقد سواء أكان الحكم بصحة بيع أو إجارة أو وقف أو رهن أو عارية أما الإقرار فلا يتوقف الحكم بصحته إلا على ثبوت اليد فقط للمقر لأن ثبوت الملك له ينافي بالإقرار ويبطله فإن انضم إلى ثبوت يد المقر حالة الإقرار ثبوت الملك للمقر له جاز الحكم بصحة الإقرار وبالمملك للمقر له وصرح أيضا بأنه لو أقر بعين في يد غيره ليد جاز الحكم عليه بالموجب لا بالصحة والراجح أنه يكفي للحكم بالصحة ثبوت الحيازة وإن لم يثبت الملك لكن بشرطها أي الحيازة وهي مشاهدة المنتصرف مع طول المدة وعدم المنازع وبما قرره أولا يجاب عن قول الولي وليت شعري الخ ووجهه أن الحكم بالصحة إنما اشترطت فيه الثلاثة لأن الصحة المتوقفة عليها هي المقصود بالذات فاحتج فيها لاثبات شروطها بخلافها في الحكم بالموجب فإنها مقصودة بالتضمن كما مر فاحتج فيه إلى اثبات الأولين فقط دون الثالث لما مر عن السبكي أنه متوجه إلى الزام نحو البائع بموجب ما صدر عنه لا إلى اثبات أنه ملكه إلى حين نحو البيع فتأمل ذلك فإنه مهم وبه تزول الاستحالة التي ذكرها الولي وبما تقرر علم أن الولي والبلقيني والسبكي متفقون على أنه لا بد من اثبات الأولين في الحكمين واختلفوا في الثالث فالأول يشترطه والاخيران لا يشترطانه وبهذا يزيد لك انتضاح ما قدمته من بطلان ما ابتدعه عنه ذلك المفتي من قوله السابق ولقد زاد التعجب منه في عدم مراجعته لكتاب الولي مع كونه عنده وللكلام البلقيني والسبكي بل وللكلام بعض مشايخه أو من هو في رتبة مشايخه حيث قال للحكم بالموجب شرطان الأول ثبوت وجود الصيغة المعتمدة عنده

على جميع المال المشترك

(فاجاب) بانه لا مخالفة

بين قوليهما المذكورين

اذا الاول في دعواه والمال

وقوله فيه مقبول لانه

أمين والثاني في دعواه أن

ما بيده من مال الشركة

ملكه بالقسمة مع قول

الآخر هو باق على شركته

لان الاصل عدم القسمة

(سئل) عن قولهم في باب

الشركة ويجرى الخلاف

فيما لو فسدت الشركة

وأختص أحدهما بالعمل

هل يرجع بنصف أجرته

على الآخر ومقتضاه أن

الاصح انه لا يرجع وبه جزم

في الانوار هل صورته فيما

اذا فسدت بغير شرط زيادة له

والا فيجب له نصف الاجرة

أو أقل ويشير الى ذلك قول

الارشاد لا في زائد بلا طمع

فاشار الى العلة التي معها

الحكم دائر (فاجاب)

بان صورتها ان لا يشترط لمن

اختص بالعمل من الربح

زيادة على نسبة ماله

(سئل) عن شريكين

أذن أحدهما للآخر في

السفر بالمال المشترك

والتصرف فيه بالبيع

والشراء فسا فربه ثم ادعى

أنه فسخ الشركة فهل يقبل

قوله بلاينة كما يقبل في الرد

والشراء لنفسه ام لا يقبل

الا ببينة (فاجاب) بانه

لا يقبل قوله بلاينة جريا على

القاعدة المقررة وهي ان

من قدر على الانشاء قدر

ومعناه ان كان مالكا فتصرفه هذا صحيح فكانه حكم بصحة تلك الصيغة الصادرة من ذلك الشخص وهو نافع في الصور المختلف فيها اه وهذا هو معنى قول شيخنا في ادب القضاء للحكم بالصحة ثلاثة شروط أحدها ثبوت أهلية المتعاقدين بشهرتهما أو بالبينة ويكفي في ثبوتها قبول البينة انه جائز التصرف ثانيها وجود الصيغة المعتبرة ثالثها ثبوت الملك واليد حالة العقد نعم الحكم بصحة الاقرار لا يتوقف على ثبوت الملك بل على ثبوت اليد خاصة للمقر لان ثبوت الملك له ينافي الاقرار وأما الحكم بالموجب فله شرطان ثبوت الاهلية ووجود الصيغة فالحكم بالصحة أخص من الحكم بالموجب فكل ما جاز للقاضي أن يحكم فيه بالصحة جاز له أن يحكم فيه بالموجب ولا عكس كما لو أقر بعين بيد غيره لزيد فان الحكم فيه بالموجب لا بالصحة فقول السبكي ان الحكم بالموجب حكم بالصحة الا انه دونه في الرتبة فيه نظر بل الحكم به حكم بما تقتضيه البينة فيه فان كان صحيحا فصحيح أو فاسدا ففساد اه فمعنى قوله ان كان صحيحا الخ انه ان بان وجود الشرط الثالث المشترك في الحكم بالصحة فالحكم بالموجب صحيح بل وأقوى من الحكم بالصحة وان لم يوجد ذلك الشرط فالحكم بالموجب فاسد اذ لا يمكن ترتيب الآثار مع انتفاء الملك وانما قلنا انه يستلزم الحكم بصحة الصيغة دون الملك لما مر عن السبكي انه الزام المحكوم عليه بما عليه وأما ماله فلا يتصور الزامه به واذا لم يتصور الزامه به فلا يثبت الحكم بالموجب لما علمت أنه الزام بما يترتب على ذلك الامر الى آخر ما مر في تعريفه ولقد صرح شريح الروياني وناهيك به من أجلاء الاصحاب ومقدميهم بما قاله المتأخرون من ان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بصحة تلك الصيغة حيث قال لو أقر شخص بين يدي القاضي بحق فقال له الزمك بموجب اقرارك قيل لا معنى له لان الحق واجب قبل اقراره وقيل بل له فائدة لان الاقرار يكون مختلفا في صحته فاذا ألزمه به كان حكما بصحته وعلى هذا لو ادعى انه كان مكرها على اقراره لم تسمع دعواه ولا يثبت بعد الزام اه واذا قلنا بصحة الزام فلو ألزم بعد غيبة المقر كان كالحكم على الغائب اه ووجه دلالة على ما قلناه ما صرح به الرافعي وغيره من أن التعليل انما يكون بمقتضى عليه قال الرافعي لكن غالبا واذا ثبت ذلك علم أن قوله لان الاقرار الخ دال على الاتفاق على هذه العلة التي هي صريحة فيما قلنا فان قلت فلم لم يقل بذلك في علة الاول قلت علة الاول صحيحة أيضا الا أنها لا ينتج منها عدم الفائدة التي ادعاها القائل الاول لما تقرر من أن لها فائدة أى فائدة ولولا الاتفاق على تلك الفائدة لم يقل بها الثاني وبهذا يندفع ما قد يتوهم من أن هذا يحتمل أن يكون من خلاف الغالب على أن هذا التوهم مدفوع أيضا بان الاصل في الغالب ان يحتج به حتى يعلم خروج ذلك الشيء من ذلك الغالب واما تنظير شيخنا في كلام السبكي المذكور فيجاب عنه بان قول الشيخ بل الحكم حكم بما تقتضيه البينة فيه الخ مر عن السبكي ما يصرح به فالسبكي لا يخالف في ذلك ومعنى قوله ان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة انه يستلزمه على فرض وجود شرط الحكم بالصحة في الباطن والا فالسبكي مصرح بان شرط الحكم بالصحة الثلاثة السابقة وبالموجب الاولان منها فعلم من ذلك أن قوله بالاستلزام معناه ما ذكرته ويدل عليه قوله ان الحكم بالصحة أعلى مرتبة من الحكم بالموجب وليس ذلك الا لما قرره من أن الحكم بالصحة لا يحتمل على فرض صدق البينة والحكم بالموجب يحتمله وان فرض صدق البينة لانه لا يشترط فيه شهادتها بالملك فعلى فرض صدقها يحتتمل انتفاء الملك فيكون الحكم فاسدا وعلى كل تقدير فلا دلالة لذلك المفتى في كلام شيخنا هذا لما صرح به ان الحكم بالموجب يشترط فيه الشرطان السابقان ومن جهلتها وجود الصيغة المعتبرة فان قلت لم يصرح بالمعتبرة قلت

عن قول الشيخ زكريا رحمه الله في شرح الروض في اثناء باب الشركة وان اشترى بعين المال المشترك او باعه بغبن فاحش فيهما صح في نصيبه فقط أى دون نصيب شريكه عملا بتفريق الصفة وانفسخت الشركة في نصيبه وصار المشتري في الثانية والبائع في الاولى شريك شريكه هل هذا الكلام واضح بالنسبة للاولى فيما لو كان مال الشركة مثلا ستين وهو بينهما مناصفة فاشترى به عينا تساوى اربعين واذا قلتم بوضوحه فما وجهه ام ليس بواضح وفيه تجوز لان الشراء يصح في نصف العين بنصف الثمن والنصف الآخر باق على ملك البائع فيفرز للبائع نصف الستين يفضل ثلاثون يستردها الشريك الذى لم يصح الشراء بالنسبة اليه ولا شركة بينه وبين البائع لما تقدم من استرداد الفاضل بعد افراز الثمن (فاجاب) بان الكلام المذكور واضح بالنسبة للاولى كالثانية لان نصيب الشريك لم يحدث فيه نقص بتصرف شريكه المذكور وان كانت العين المشتراة تساوى درهمين لان الشريك لا تعلق له بها والضرر في المستلثين مختص بالتصرف والحاصل أن

أل فيها للعهد الذكري لسبق لفظها مقيدا بالمعبرة فلم يحتاج للتقييد به في هذه لعلمه من أل العهدية على أنه صرح بذلك في شرحه للروض فقال معنى الحكم بالموجب أنه ان ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة اه فتأمل عبارته هذه تجدها صريحة في جميع ما ذكرته وبذلك صرح غير الشيخ ايضا من السبكي وجمع آخرين فقالوا بشرط الحكم بالموجب وجود الصيغة المعبرة اذ لا يتصور الالتزام بترتب الآثار الصحيحة لذلك العقد الا ان صح صيغته فتأمل ذلك تعلم فساد أخذ ذلك المفتى ما مر عنه من عبارة الشيخ السابقة عن ادب القضاء فان العبارات في هذا المبحث جميعها قد تليت عليك في هذا الباب ولا أعلم أن أحدا من الائمة له كلام في هذه المسئلة غير ما ذكرته وما سأذكره وكله صريح في الرد على ذلك المفتى ويلزم على ما قاله ذلك المفتى ان الحكم بالموجب مرادف للثبوت المجرد وهو خرق لاجماع الشافعية وغيرهم ووجه استلزامه ذلك أن الحكم بالموجب اذا لم يشترط فيه صحة الصيغة كان هو عين الثبوت كما يعلم بما مر في مبحث الثبوت المجرد اوائل هذا الباب قال الولي عن شيخه الفرق الرابع أنه اذا كان الصادر صحيحا باتفاق ووقع الخلاف في وجبه فالحكم بالصحة لا يمنع من العمل بموجبه عند غير الحاكم بالصحة ولو حكم فيه بالموجب امتنع العمل بموجبه عند غير الحاكم بالموجب ولا بأس بهذا الفرق لكن اطلاقه في الحكم بالموجب أنه يمتنع العمل به عند غير الحاكم بالموجب لا بد من تقييده بأن يكون قد جاء وقت الحكم بموجبه عنده وان لم يكن موجبه عند الحاكم الاول اه وهذا الفرق هو عين قول السبكي السابق فان صدر اتفاقا واختلف في وجبه لم يمنع الحكم بالصحة فيه العمل بموجبه عند غير الحاكم بها مثاله التدبير الخ قال الولي عن شيخه الفرق الخامس ان كل دعوى كان فيها الزام المدعى عليه بما اقر به او قامت البينة به كان الحكم حينئذ بالالزام وهو الموجب ولا يكون الحكم بالصحة ولكن يتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة ومن ذلك ان ماليس له وجها صحة وابطال مقتضاه ان لا يدخل فيه الحكم بالصحة وانما يدخل فيه الحكم بالموجب قلت لم يظهر لى هذا الفرق فانه اذا ادعى على انسان بمائة فأقر بها في مجلس الحكم أو ثبت اقراره ببينة لم يسمع الحكم بصحة الاقرار المذكور بل بموجبه ولا يظهر لهذا معنى فتأمل وقد رجع للشيخ رحمه الله تعالى الى ما ذكرته أولا من أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة اه وهذا الفرق مأخوذ من كلام السبكي السابق عنه في فرقه الثاني والثالث وقول الولي لا يظهر لهذا معنى ان أراد أن منع الحكم بالصحة لا الزام فيه والقصد إيجاد حكم فيه الزام فالمراد بمنع الحكم بالصحة هنا منعه من حيث انه لا يفيد المقر له لانه لو وقع لم يكن صحيحا وان اراد انه لا يظهر له معنى في الفرق فقد علمت ظهور معناه فيه لانه لا يفيد المقر له بخلاف الحكم بالموجب فانه يفيد وقوله وقد رجع الى ما ذكرته أولا من أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة ظاهر وقد مر عن السبكي والبقيني والولي على أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة وان ما مر عن ذلك المفتى مخترع باطل لا اصل يعضده ولا مستند يؤيده قال الولي عن شيخه الفرق السادس أن تنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالصحة عند الموافق وكذا عند المخالف الذى يجيز التنفيذ في المختلف فيه ويكون بالمرجأ اذا أريد به الالتزام بحكم الحاكم في الحكم المختلف فيه فيكون الامر فيه كما تقدم في الحكم بالصحة فقول القاضى حكمت بحكم فلان مساو لقوله حكمت بموجب حكم فلان اذا أريد هذا المعنى وهو الالتزام بحكم الحاكم وان أريد به الالتزام بذلك الشيء المحكوم فيه فيجوز ذلك من الموافق دون المخالف لانه ابتداء حكم بذلك الشيء من غير تعرض للحكم الاول وذلك لا يجوز عند المخالف قلت لم يتحرر من هذا الكلام فرق بين الحكيمين لانه ذكر انه اذا أريد الالتزام بحكم المخالف في موضع الخلاف استوى الحكيمان وان أريد به الالتزام من غير توسط

المشتري في الثانية صار
مال الكائن بصيب بانه والبائع
في الاول صار مال الكالما بطل
البيع فيه فقط

(باب الوكالة)

(سئل) رضى الله عنه عن
اشترى لولده الصغير بعين
مال نفسه وسمى الولد في
العقد هل ينقذ للولد ام لا
(فاجاب) بانه اذا اشترى
لولده الصغير مثلاً وهو في
ولايته بعين مال نفسه وسمى
الولد في العقد فان العقد
يقع للولد لا لوالده (سئل)
عمن له دين على شخص
فاذن له أن يشتري له به
حريراً من الشام ويأتيه به
ففعل فذهب الحرير أو سرق
في الطريق فهل يبرأ المديون
من الدين لوجود الاذن كالمو
أذن له أن يسافر بعين له
فتلفت بجامع ان كلا من
الدين والعين حق مالي يجب
الخروج من عهده لصاحبه
ويكفر مستحله وتجب الزكاة
فيه وكالواذن له أن يدفع
ماله في ذمته لزيد ففعل
(فاجاب) بانه لا يبرأ المديون
من الدين لان شراء الحرير
انما وقع له لا للاذن اذ لا يصح
أن يكون المديون وكلاً
له فيه لانه يصير حينئذ قابضاً
لنفسه من نفسه وقد علم أن
مال الاذن وهو الدين لم
يتلف والتالف انما هو مال
المديون فلا مشابة بين
هذه المسئلة وبين مسألة
تلف العين المأذون له في
السفر بها وانما صح دفع

حكم المخالف امتنع ذلك بالصحة والموجب فان المخالف لا يراه وليس هذا تنفيذاً بل ابتداء حكم بما لم
يره الحاكم به اه وهذا الفرق هو عين قول السبكي فيما مر وما يفترقان فيه أيضاً أن الحكم
بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالصحة الخ الا أن البلقيني زاد عليه بتفصيل أوجب للولى الاعتراض
عليه بما ذكر واعلم أن الشيخين حكيا عن ابن كج عن النص أنه اذا كتب الى حاكم بحكم لا ينقض
ولم يعتقده بل رأى غيره أصوب منه أعرض عنه ولا ينفذه لان ذلك اعانة على ما يعتقده خطأ ثم حكيا
عن السرخسي تصحيح التنفيذ قالوا وعليه العمل كما لو حكم بنفسه ثم تغير اجتهاده تغيراً لا يقتضى
النقض وترافع خصماء الحادثة اليه فيها فانه يعضى حكمه الاول وان أدى اجتهاده الى أن غيره
أصوب منه وجزم بعض مختصرى الروضة بالاول وفيه نظر لما عرفت من قول الشيخين في الثانى
وعليه العمل فانه ترجيح له قال الولي وذكر شيخنا أن الحكمين يستويان في نحو حكم حنفى بصحة
أو موجب نكاح بلا ولى أو شفعة جوار أو وقف على نفس فليس لشافعى نقضه كعكسه في اجارة جزء
شائع ويفترقان في مسائل بعضها الحكم فيه بالصحة أقوى حكم شافعى بوكالة بغير رضا الخصم
فالحنفى ابطال حكمه بموجبها لا بصحتها لان موجبها المخاصمة صححت أو فسدت لاجل الاذن فالحكم
به ليس فيه تعرض للحكم بالصحة فساداً للحنفى ابطاله لان الشافعى جرد حكمه للآثر من غير أن
يتعرض لصحة الملزوم ولا لعدمها والحنفى يقول بطلانها فلم يوقع الشافعى حكمه في محل الخلاف
هذا كلام شيخنا وفيه نظر لما مر أن الحكم بالآثار يتوقف على الحكم بالموثر فلو لا صحة عقد الوكالة لما
حكم بترتب آثارها وقد تقدم من كلامه الاخير أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة فان قلت
الوكالة يترتب عليها أثر وهو صحة التصرف بعموم الاذن وان فسدت قلت من جملة موجبها ومقتضاها
صحتها عند الشافعى وان لم يرض الخصم فقد تناوله حكمه ولا نسلم ان الشافعى جرد حكمه للآثر
ولم يتعرض لصحة الملزوم ولا لبطلانه بل قد تعرض لها ضمناً كما اعترف به الشيخ رحمه الله تعالى
أو صريحاً كما اعتقده لان الصحة من جملة موجب تدخلت في حكمه بالموجب لانه مفرد مضاف
فيعم جميع المواجب ولو كان التوكيل عند الشافعى فاسداً كالوكالة المعلقة لم يسغ له الحكم بموجب
الوكالة اعتماداً على صحة التصرف لعموم الاذن لما ذكرناه من ان من جملة موجب الصحة والوكالة
المذكورة باطله فلم يثبت جميع موجبها فاذا حكم فليوجه حكمه الى ما يترتب عليه من الآثار
وهو صحة التصرف ولا يأتي بصيغة تعم جميع المواجب لفساد ذلك اه وما اعترض به كلام شيخه في
صورة الوكالة مر عن السبكي التصريح به في قوله واذا كان الحكم بالموجب مستوفياً لما يعتبر في
الصحة كان أقوى لوجود الالتزام فيه وتضمنه الحكم بالصحة ثم قال وانما استويا في عدم النقص
لتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة اما عاماً الخ لا يقال يؤيد ما قاله البلقيني قول السبكي السابق
ولو حكم من يرى صحة تديبره بموجب حجر الصبي لم يتناول الحكم بصحة تديبر لانا نقول حكمه
بموجب الحجر ليس فيه تعرض للتديبر لانه الى الآن لم يقع فلم يستلزم الحكم بصحة تديبره وعلى
تقدير وقوعه فليست صحة التديبر من موجب الحجر فليست هذه كمسئلة البلقيني المذكورة
وإذا تأملت ما قاله الولي فيها الموافق لما قدمته عن السبكي ولقول البلقيني ان الحكم بالموجب
يتضمن الحكم بالصحة زاد لك ايضاح فساد تلك المقالة السابقة عن ذلك المفتى في تفسير الحكم
بالموجب ولا تظن ان كلام البلقيني في هذه الصورة يؤيده لانه مع كونه مردوداً ومناقضاً لكلام
البلقيني نفسه مفروض في اثر وجه اليه الحاكم حكمه دون المؤثر واما في صورة السؤال السابق
في المقدمة فالحاكم لم يوجه حكمه بالموجب لا اثر من آثارها اذ المتنازع فيه ليس الا فساد ذلك
البيع او صحته وايضاً فالموجب ثم الذى هو الالتزام المحكوم عليه بصحة مخاصمة الوكيل له

يترتب على الوكالة الفاسدة كالصحيحة وأما الموجب في صورة السؤال الذي هو الزام المحكوم عليه بانتقال الملك عنه لا يترتب على العقد الفاسد فعلى فرض أنا نوافق البلقينى في صورة الوكالة على ما ذكره لا شاهد فيه لما ذكره ذلك المفتى في صورتنا بل ما ذكره فيها بدع بدع من القول وميل عن جادة الصواب قال الولي عن شيخه والقسم الثانى اى وهو ما الحكم فيه بالموجب أقوى كحنفى حكم بموجب تدبير ٣ بموجب شراء دارها جار يمنع الحنفى من الحكم بالشفعة ولو حكم بالصحة لم يمنعه من ذلك لان البيع صحيح عندهما أو بموجب اجارة فانه يمنع الحنفى من الحكم بابطالها بالموت لان من موجبها الدوام والاستمرار للورثة بخلاف حكمه بالصحة فانه لا يمنعه من ذلك قلت هذه الصورة الثالثة متنوعة وفارقت صورتين قبلها بان الحكم فيهما بالموجب وقع بعد دخول وقته فنقد لانه منع المدبر والجاربه من البيع والاخذ بالشفعة فامتنع عليهما كما لو وجه اليها صريحا اذ لا فرق بين الخاص والعام وأما الحكم بموجب الاجارة قبل موت المستأجر فلا يمكن توجيهه الى عدم الانفساخ لانه لم يحنى وقته ولم يوجد سببه ولو وجه حكمه اليه فقال حكمت بعدم انفساخها اذا مات المستأجر كان لغوا نظير ما مر في الحكم بتعليق طلاق أجنبية اذ هما من واد واحد اه والصورتان الاوليان سبقتا في كلام السبكي كما ذكره البلقينى والثالثة التى زادها هى التى توجه عليها اعتراض تلميذه ويمكن أن يوجه ما قاله البلقينى فيها بان لا نسلم ان الحكم فيها توجه الى الانفساخ ضمنا ولا صريحا وانما توجه الى بقاء العقد واستمراره وهذا قد دخل وقته فتناوله الحكم بالموجب وبه فارقت مسألة تعليق الطلاق فانه حال حكمه ثم بالموجب لم يكن هناك شىء حتى ينصب الحكم عليه حتى يستتبع منع التزويج وهنا الحكم بالموجب توجه الى موجود حال الحكم وهو البقاء والاستمرار فوضح الحكم فيه ومن لازمه امتناع الحنفى من الحكم بالفسخ لانه ينافى حكم الشافعى بالبقاء والاستمرار فتأمل ذلك فانه مهم يزول به ما اعترض به الولي على شيخه قال الولي وقد ذكر شيخنا المذكور ان ضابط ذلك انه ان نوزع في الصحة ولم تترتب الآثار الا بعدها كان الحكم بها رافعا للخلاف ومساويا للحكم بالموجب او في الآثار والوازم ارتفع الخلاف بالحكم بالموجب لا بالصحة فيكون الموجب أقوى فان ترتبت مع فساد كان الحكم بالصحة أقوى قلت محل ارتفاع الخلاف في الحكم بالموجب حيث كان بعد دخول وقته ووجود سببه ومرت أمثلة ذلك موضحة وبقي مثال فيه توقف وهو ما لو شرط الواقف لنفسه التغير وحكم حنفى بموجبه ثم غير فيحتمل ان يمتنع على الشافعى حينئذ الحكم ببطان ذلك التغير لانه وقع بعد اذن شرعى له فيه وان لا يمتنع اذ لا يلزم من اذن الحنفى له فيه وقوعه فقد لا يقع فلم يدخل تحت الحكم بالموجب اذ لو وجه حكمه اليه فقال حكمت بموجب التغير او صحته لم يصح لانه حكم على الشىء قبل وقوعه اه ولم يرجح من هذين الاحتمالين شىء والذي يتجه الاحتمال الاول ولا نسلم ان الحكم بذلك وقع قبل وقته بل وقع في وقته لانه تضمن الاذن للواقف في التغير فالاذن وقع له في وقته فلو جاز للشافعى الحكم ببطان تغييره لكان فيه رفع الحكم الحنفى الصحيح وهو ممتنع وتأمل هذا الضابط الذى ذكره البلقينى وقوله فاستوى الحكم بالصحة والموجب اذا كان المتنازع فيه الصحة تجده صريحا في رد ما مر عن ذلك المفتى وما يطلبه ويسفبه قول الولي ايضا وقد تقرر في الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب ان الحكم بالصحة متوجه الى نفس العقد صريحا والى آثاره تضمننا وان الحكم بالموجب متوجه الى آثاره صريحا والى نفس العقد تضمننا فليس احدهما أقوى من الآخر إلا على ما بحثه من توجيه الحكم بالموجب الى صحة العقد وجميع آثاره صريحا فان الصحة من موجهه فيكون الحكم بالموجب حينئذ أقوى مطلقا لسعته وتناوله الصحة وآثارها ثم وجدت بعضهم قال ليس الموجب والمقتضى واحدا كما افهمه كلام بعضهم لان

الدين في مسئلة اذنه له في أن يدفع ما له عليه من الدين لزيد لصيرورة وكيل لصاحبه (سئل) عن قول العلامة ابن المقرئ ولو وكله أن يزوجه ولم يعين المرأة لم يصح كافي الوكالة بشراء عبد لم يصفه اه وهذا ما بحثه الرافعى بعد أن نقل عن البغوى الصحة وقال النووى الراجح المختار ما ذكره البغوى اه على أنه تقدم في الوكالة ما يؤيد الصحة فيما اذا قال تزوج لى من شئت وفرق الشارح بين البابين بان ما هنا مطلق لا يدل على افراده وما في الوكالة عام يدل على جميع افراده على أنهم صرحوا هناك بانه لو وكله في شراء من شاء لم يصح وفرقوا بين البابين بان البيع أضيق من النكاح تقليلا للغرر فيه لانه يعتمد المال بخلاف النكاح فانه يعتمد البضع فغرره أقل وان كان النكاح أضيق باعتبار آخر ولهذا لا يتزوج له الوكيل الا من تكافئه كما نقله البغوى عن الاصحاب فهل المعتمد ما جزم به ابن المقرئ أو قول البغوى الذى رجحه النووى (فاجاب) بان المعتمد ما جزم به ابن المقرئ هنا أخذا من كلام النووى في آخر الباب الثانى من الوكالة حيث قال لو وكله ان يتزوج امرأة ففي اشتراط تعيينها وجهاً ذكرهما في البيان وغيره

قلت الاصح أو الصحيح
 الاشتراط اه فعلم ان
 كلام البغوى وجهه مرجوح
 وان ذكر النوى هنا
 أنه الراجح المختار (سئل)
 عن شخص وكل شخصاً في
 قبض مبلغ معلوم ديناً له
 وكالة مطلقة مفوضة ثم
 طالب الوكيل من عنده
 بالمال وقبض منه مبلغاً
 وتعوض في باقية شيئاً من
 أنواع التجارات فهل له
 التعويض أم لا (فاجاب)
 بانه لو اقتصر الموكل على
 التوكيل في قبض الدين
 لم يكن للوكيل
 التعويض عنه ولا عن شيء
 منه فلما زاد في لفظه وكالة
 مطلقة مفوضة تبين به انه
 تجوز بقبض الدين عن براءة
 ذمة المدينون منه باداء أو
 أو اعتياض اذ لو لم يفد
 ذلك لكان لنوا والفاظ
 العود وتصان عن الالغاء
 ما أمكن فحينئذ اعتياض
 الوكيل عن باقى الدين
 صحيح برئت به ذمة المدينون
 (سئل) عن وكيل عجز بعارض
 غير دائم هل يستيب
 (فاجاب) بانه لا يستيب
 (سئل) عن وكل في بيع
 شيء فاخر فتلّف هل يضمن
 أو يفرق بين ما يسرع فساد
 وبين غيره (فاجاب) بانه
 لا يضمن بتأخير بيع مالم
 يخف تلفه لعدم تقصيره
 (سئل) عن شخص وكل
 شخصاً في بيع كذا وكل
 مسلم هل هو صحيح ويبقى
 لكل بيع ذلك واذا قلتم

المقتضى لا انفكاً له والموجب قد ينفك فقضية البيع لازم انتقال الملك في المبيع للمشتري وموجه
 أن يرد بالعيب لو وجد وقد لا يوجد وقد يرد به وقد لا يرد فعلى هذا الموجب أعم من المقتضى
 فنعلق بهذا الكلام على أن الحكم بالموجب يدخل فيه مالم يوجد قلت لانسلم هذه التفرقة بل الموجب
 أقرب الى عدم الانفكك لان الموجب مفعول أوجب والمقتضى مفعول اقتضى أى طلب بالموجب
 فيه طلب بتأكيد فكيف يكون ما فيه تأكيد قد ينفك ومالا تأكيد فيه لا ينفك هذا
 مقتضى اللغة والاصطلاح فن ادعى خلافه فعليه بيانه وبتقدير تسليم ذلك فلا يلزم من كون الموجب
 ينفك أن يتناول حكم الحاكم به مالم يوجد انها يتوجه حكم الحاكم الى ما وجد كما قررناه اه وما
 ذكره بعضهم قد مر لك في كلام السبكي وهو وان سلم فالأخذ منه غير ظاهر لما ذكره الولي فالوجه
 ما ذكره من ان الحكم بالموجب انما يتناول ما وجد كما مر واضحاً مبيناً وقد لخصت لك في هذه
 المسئلة مالم تجده في كتاب فاعتن بتحريره وتحقيقه وقد تقرر على سمعك من كلام السبكي والبلقينى
 والولي وشيخنا شيخ الاسلام زكريا وغيرها ما قضى على تلك المقالة الصادرة من ذلك المفتى
 بانها من السفساف الذى لا يعول عليه ولا يلتفت اليه وكان من حقها أن لا ترفع لها رأس فلا تؤهل
 لذكرها وردّها لكن دعا الى ذلك ما غلب على أناس من الجهل والتعصب فعدها من محاسن
 ذلك المفتى وهم معذرون لانهم لا إمام لهم بشيء من الفقه والا لعدوها من مساويه لانه لم يستند
 فيها الا الى مجرد حدسه وهوسه تاب الله على وعليه وختم لى واياه بالحسنى انه بكل خير كفيل
 وهو حسبنا ونعم الوكيل (فائدة) قال البغوى لو رفع لحاكم قضية مشتملة على وجوه من الفساد
 المختلف فيها كتزويج صغيرة لأب لها ولاجد بغير كفء فادعى عنده بها من أحد وجهيها المقتضيين
 لبطالها عندنا فحكم بصحة النكاح من أحدهما فالشافعى ابطاله من الوجه الآخر
 (الفصل الثانى فيما ينقض فيه قضاء القاضى ومالا ينقض) اعلم ان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
 والاصل في ذلك اجماع الصحابة كما نقله ابن الصباغ وان أبا بكر حكم في مسائل خلفه عمر رضى الله
 عنها فيها ولم ينقض حكمه وحكم عمر في المشركة بعدم المشاركة ثم بالمشاركة وقال ذاك على ما قضينا
 وهذا على ما نقضى وقضى في الجدة قضايامختلفة وانما امتنع النقض لانه يؤدى الى ان لا يستقر حكم وفيه
 من المشقة ما لا يطاق ولان الاجتهاد الثانى ليس بأقوى من الاول قطعاً وانما الظنون في ذلك متفاوتة
 ومن ثم يجب على القاضى أن ينقض حكمه وحكم غيره وان لم يرفع اليه كما ذكره جمع متقدمون
 وما اقتضاه كلام الشيخين من التوقف على الرفع منازع فيه إذا خالف قطعياً كنص كتاب أو
 سنة متواترة أو اجماع أو ظنياً واضح الدلالة كخبر الواحد والقياس الجلى وهو ما قطع فيه بنفى
 تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعدم تأثيره كقياس الضرب على التافيف أو نص فيه على العلة
 وذلك للاجماع في مخالف الاجماع وقياساً عليه في البقية وفي تعبيرهم بالنقض مسامحة اذ المراد به انه
 لم يصح من أصله وذكر الائمة لبعض ذلك أمثلة كنفى خيار المجلس والعرايا والقود في المنقل
 كقتل مسلم بدمى وصحة بيع أم الولد ونكاح الشغار والمتعة وزوجة المفقود بعد أربع سنين والعدة
 وكتحريم الرضاع بعد حولين واختلفوا في نقضها وأكثرهم على النقض وفيه تحرير ليس هذا محل
 بسطه قال القرافى وينقض أيضاً ما خالف القواعد السكّية قالت الحنفية أو كان حكماً لا دليل
 عليه قال السبكي وما خالف شرط الواقف كـمخالف النص وما خالف المذاهب الاربعة كـمخالف
 الاجماع قال واما مجرد التعارض كقيام بينة بعد الحكم بخلاف ما قامت به البينة التى حكم فيها فلا نقل
 فيه والذى يترجح أنه لا نقض به وأطال في تقريره لكن وقع بينه وبين ابن الصلاح مخالفة في شهادة
 بقيمة المثل حكمها ثم شهد آخران بان ما حكم به دون قيمة المثل وقد بينت الراجح من

شرط أن يكون الوكيل معينا أم لا وهل هي كمسئلة مالو قال وكلتك في بيع كذا وكل أموري في نه لا يصح أم لا (فأجاب) بانه قد بحث صحة التوكيل ببعض المتأخرين وهي المعتمد وعليها فيصح من غير المعين كما يصح منه وهو قياس صحة بيع عبده وما سيملكه كما ذكرها الشيخ أبو حامد وغيره بجامع التبعية فيها والوكيل المتبوع في مسئلتنا معين والتابع فيها غير معين وهو مستثنى من أن يكون معينا وليست كمسئلة مالو قال شخص لشخص وكلتك في بيع كذا وكل أموري فانها لا تصح لكثرة الغرر في التابع فيها (سئل) عما لو وكل ببيع عبد ثم أوصى به أو دبره أو علق عققه هل يكون عزلا للوكيل (فأجاب) بانه يكون عزلا وان خالف بعضهم في التدبير (سئل) هل يجوز توكيل الأعمى في دفع الزكاة (فأجاب) نعم يجوز (سئل) عن قول الأنوار في باب الوكالة قال لمديون اشتري عبدا بما في ذمتك فاشتري صح عين الموكل العبد أم لم يعين وبرى من دينه ولو تلف العبد في يده تلف من ضمان الامر انتهى أمعتمد أم لا (فأجاب) بان الاصح عدم صحته للموكل لان الانسان في ازاله ملكه لا يصير وكيلا

ذلك وما فيه من التفصيل في شرح الارشاد والفتاوى ويجب على القاضي أيضا ان ينقض جميع أحكام من قبله اذا كان غير أهل وان أصاب فيها كذا قالوه وقيد بعض المتأخرين أخذا من كلام الغزالي وغيره بمن لم يوله ذو شوكة لنفوذ أحكام من ولاه ولومع الجهل والفسق بل وان كان امرأة على احد وجبين في البحر قال الشيخان وغيرها نقلا عن الغزالي ولو استقضى مقلد للضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض حكمه بناء على أن للمقلد تقليد من شاء أى وهو الاصح قيل وهذا انما ذكره الغزالي بحثا له كادل عليه كلامه في المستصفي وغيره انتهى ويرد باننا وان سلنا انه بحث له فهو بحث ظاهر وكفى بتقرير الشيخين وغيرها له وأما اطلاق الانوار النقض ففيه نظر لانه مبني في كلام الرافي كالغزالي على الضعيف انه لا يجوز للمقلد اتباع من شاء ومن ثم اعترض الانوار شارحه فقال وما ذكره من اطلاق النقض ممنوع اه فان قلت هذا لا يتأتى في قضاء زماننا لان مولهم يشرط على كل منهم أن يحكم بمذهب مقلده دون غيره انتهى قلت انما يأتي ذلك ان قلنا بصحة التولية ولزوم الشرط وفي ذلك تفصيل قال الرافي لو شرط على النائب أن يخالف اجتهاده أو اجتهاد مقلده لم يجز فان خالف كان شرط حنفي على شافعي الحكم بمذهب أبي حنيفة رضى الله عنه قال في الوسيط حكم في المسائل المتفقة بين الامامين وهذا حكم منه بصحة الاستخلاف ورعاية الشرط لكن الماوردي وصاحب المذهب والتهديب وغيرهم قالوا لو قلد الامام رجلا القضاء على أن يقضى بمذهب عينه بطل الشرط والتقليد جميعا وقضية هذا بطلان الاستخلاف في مسئلة الوسيط وأفتى القاضي في نحو ذلك بالغاء الشرط فقط قال الماوردي ولولم تجر صيغة بشرط كحكم بمذهب الشافعي أو لا تحكم بمذهب أى حنيفة صح التقليد ولغا الامر والنهى قال ولو قال له لا تحكم في قتل المسلم بالكافر مثلا جاز وحكم في غير ذلك اه ملخصا وتبعه في الروضة وحاصله كما قاله البلقيني والزرکشي وغيرها أن الذى عليه الا كثرون بطلان الشرط والتولية وأما الغاء ماصدر من أمر أومنى مخالفين لعقيدة الحاكم مع صحة التولية الذى ذكره الماوردي فقد نازع فيه الرافي فقال وكان يجوز أن يجعل هذا الامر شرطا أو تقييدا كما لو قال قلدتك القضاء فاقض في موضع كذا أو في يوم كذا وأشار الى ذلك في الروضة والكلام فيما اذا حكم المستقضى المذكور بمذهب من المذاهب الاربعة أمالو حكم بمذهب غيرها فينقض حكمه فقد قال السبكي يجوز للشخص التقليد للعمل في حق نفسه واما في الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الاجماع على انه لا يجوز يعنى تقليد غير الائمة الاربعة انتهى وهذا كله اذا حكم بمذهب من المذاهب الاربعة غير مذهب امامه امالو حكم بقول أو وجه مرجوح في مذهب امامه فقال ابن عبد السلام لا يجوز مطلقا وفصل السبكي فقال ان كان له اهلية الترجيح ورجحه بدليل جيد جاز ونفذ حكمه وليس له ان يحكم بشاذ او غريب في مذهبه وان ترجح عنده لانه كالحارج عن مذهبه فلو حكم بقول خارج عن مذهبه وقد ظهر له رجحانه جاز الا ان يشترط الامام عليه التزام مذهب باللفظ أو العرف كقوله على قاعدة من تقدمه فلا يصح الحكم لان التولية لم تشملها انتهى قال شيخنا في ادب القضاء وسبقه الى ذلك الماوردي فان عني بكلامه هذا كلامه السابق عنه ففيه نظر لانه يخالفه فتأمله مع انه سبق ان كلامه السابق ضعيف وان عني به ما يأتى عنه فكذلك وعلى كل تقدير فكلام السبكي هذا اعنى قوله الا ان يشترط الامام عليه الخ يخالف ما مر عن الشيخين من بطلان التولية وقد يجمع بين قول ابن عبد السلام هنا لا يجوز وقول السبكي يجوز ان يرجح له ما لم يشترط عليه ما مر وبين ما مر عن الشيخين من جواز الحكم بمذهب الغير وهذا في الحكم بالضعيف في مذهبه الذى لم يوافق واحدا من المذاهب الاربعة والفرق بينهما ما مر عن السبكي انه يجوز تقليد غير الائمة الاربعة في العمل لنفسه لافى الافتاء والحكم ولا شك ان الضعيف

لغيره لما فيه من اتحاد
 القابض والمقبض وفي
 الاشراف لو كان له في ذمة
 شخص مال فاذن له في
 استلامه في كذا قال ابن
 سريج بصح والمذهب المنع
 اه فلا يبرأ المديون من
 الدين والعبد ملكه (سئل)
 عما لو قال اشترى عبد فلان
 بثوبك هذا ففعل هل يقع
 للآمر ويرجع المأمور
 بالقيمة أو المثل كما هو
 المنقول أم لا كما قال بعضهم
 وهل يأتي مثل ذلك في
 السلم (فأجاب) بأنه يقع
 الشراء لا مروية وانتقال
 الملك اليه في الثوب قرضاً
 ويرجع المأمور على الأمر
 بيد الثوب ولا يأتي مثل
 ذلك في السلم والفرق بينهما
 ظاهر (سئل) عن رجل
 قال لآخر أتوكلي في جميع
 أمورك وفي زوجتك فقال
 وكلتك فقال قد خلعتك عن
 عصمتك بالثلاث فهل يقع
 الطلاق المذكور أم لا
 (فأجاب) بأنه لا يقع الطلاق
 إذا لم ينو زوجها بلفظه
 المذكور توكله في طلاقها
 لاحتماله عند عدم تلك النية
 للطلاق ولغيره والاصل
 بقاء العصمة (سئل) عما لو
 قال رهنك موكلك كذا
 أو اجرت أو أسلت أو
 وهبت موكلك كذا فقبل
 الوكيل ذلك لموكله وقبض
 ما يشترط قبضه بالاذن هل
 يصح ذلك وما يزم أو لا كما لو
 قال البائع لو كمل المشتري

المذكور رأى مغاير للمذاهب الاربعة وإن رجع إلى واحد منها باعتبار القواعد والمأخذ فامتنع
 أن يشترط عليه التزام مذهب من المذاهب الاربعة لأن فيه منعاً له بما يجوز تقليده ولم يمتنع أن
 يشترط عليه التزام الراجح من مذهبه لامتناع تقليده غيره من الضعيف في مذهبه في الحكم والافتاء
 كما تقرر وفي الخادم ما حاصله إذا حكم مقلد بمذهب امامه مع علمه به نفذ أو بما توهمه من غير
 أن يحيط به علماً لم ينفذ وإن صادف الحق أو برجوح في مذهب امامه فان كان متبحراً له أهلية
 الترجيح نفذ وإلا فلا نعم ان فرض انه اعتقد صحة ذلك المرجوح تقليداً لقائله وله مذهب صحيح لدليل
 بحسب حاله أو امر ديني وقع في نفسه فقيه نظر يحتمل بطلانه لأن ذلك الوجه لا يقلد قائله إلا إذا
 كان مجتهداً وإنما يرجع اليه لكون قائله يرى أنه مذهب امامه فاذا قال الجمهور خلافه كان قولهم
 مقدماً على قوله ولأنه إنما فوض اليه القضاء وهو مقلد لامام إلا ايحكم بمذهبه فليس له ان يحكم
 بمذهب أحد من اصحابه قال بخلاف قوله كما لا يحكم بقول عالم آخر كذا قاله بعض المتأخرين وفيما
 قاله نظر فان المقلد إذا قلد وجهاً ضعيفاً جاز له العمل به في نفسه وأما في الفتوى والحكم فقد نقل
 ابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز وأما ما قاله آخراً فهو ظاهر فيما إذا شرط عليه في التولية التزام
 مذهب معين وجوزناه فان لم يشترط عليه ذلك جاز اه وقول الزركشي فان المقلد إذا قلد وجهاً
 النخ ظاهر في الفرق الذي قدمته بين الحكم بالوجه الضعيف من مذهبه والحكم بمذهب الغير هذا
 كله في الاستخلاف العام أما الخاص كان ولي شافعي حنفياً أو مالكياً في جزئية تصح على مذهب
 النائب فقط لم يجز في أحد وجهين حكاه شريح الرويانى واعتمده القاضي كمال الدين عيسى أبي شامة
 شيخ النووي فابطل تزويج حنفي صغيرة وقد اذن له شافعي وصوب ما فعله بعض المتأخرين واستدل
 بان مذهب الحنفي امتناع القاضي من ذلك الاذن إلا ان نص له عليه السلطان بخصوصه ولا يكفي عموم
 التولية وأيضاً فكيف يجوز للشافعي الاذن فيما لم يعتقده وفارق التولية العامة بانها تجعله قاضياً مستقلاً
 بمجرد الاذن استنباه عن المنصب فكيف يستنبه فيما لم يعتقده لكن نقل ابن دقيق العيد في ذلك أخذاً من
 اعتماد شيخه العز بن عبد السلام عدم النقض في المسئلة السابقة واعتمده ايضاً ابو شامة قال الماوردي ولو
 أدى شافعي اجتهاده إلى ان يحكم بمذهب أبي حنيفة في قضية جاز وكان بعض اصحابنا يمنع من اعترى إلى
 مذهب ان يحكم بغيره لتوجه التهمة وهذا وان اقتضته السياسة بعد استقرار المذاهب وتمييز اهلها فحكم
 الشرع لا يوجب له لما يلزمه من الاجتهاد في كل حكم طريقه الاجتهاد اه وكالاته في كلامه التقليد لما
 مر عن الشيخين وبه يعلم ما في قول ابن الصلاح لا يجوز لاحد ان يحكم في هذا الزمان بغير مذهبه
 فان فعل نقض لفق الاجتهاد من أهل هذا الزمان اه على انه يؤخذ من علته ان الكلام فيمن
 حكم بغير مذهب امامه لا على جهة التقليد له بل اجتهاداً من عنده ولقد استفتى التاج الفزارى
 واهل عصره عن حاكم حكم بخلاف مذهب امامه فهل ينفذ حكمه مع انه إنما يولى للحكم بمذهب
 امامه فأجاب شافعيان من معاصريه بأنه لا ينفذ الحكم غلطاًهما التاج وقال المعروف من مذهبن
 انه لو شرط عليه الحكم بمذهب معين فسدت التولية ووقع له معهم ايضاً انهم سئلوا عن دار مرهونة
 باعها الحاكم في الدين ثم شهدت بينة أنها وقف وطاقتا من غير ذكر مصارفها ولا كيفية وقفها فهل
 ينقض البيع الاول بذلك فأجاب التاج وجماعة آخرون بأنه لا ينقض فانكر عليهم الشمس بن
 خلكان وتعجب منهم فناظره التاج فقال الشمس انها باع بناء على الظاهر وقد بان خلافه
 والقاضي لا يبيع الوقف فأجابه التاج بان الحكم قد تم بشروطه وهو يسان عن النقض ما امكن
 والوقف المشهود به في حكم المنقطع وفي صحته خلاف فلا يجوز نقض الحكم المبرم بهذا الامر

بعت موكل زيدا فقال اشتريت له حيث كان المذهب البطلان (فأجاب) بان ظاهر كلامهم اشتراط مخاطبة الوكيل فان لم يخاطبه لم يصح العقد لانه العاقد حقيقة وأحكام العقد تتعلق به ولم يخاطب وظاهر أنه في الهبة ونحوها تعتبر تسمية الموكل في الايجاب والقبول وذكر أن الشيخ زكريا أفتى بالصحة (سئل) عن قول شرح الروض قال البلقيني لو عزل الموكل وكيله في زمن خيار المجلس قبل التفرق ففي البحر أن البيع يبطل وكذا لو مات الموكل في المجلس يبطل البيع لبطلان الوكالة قبل تمام البيع واستشكاه تلميذه العراقي بموت الوكيل فان الوكالة تبطل ومع ذلك فالبيع مستمر قطعا فينتقل الخيار للموكل على الاصح ويجاب بأنه لا يلزم من بطلان البيع بموت من يقع له العقد وينتقل اليه الخيار في الجملة بطلانه بموت غيره هذا وفيما قاله في البحر حكما وتعليلا نظرا في هل ذلك معتمد أم لا (فأجاب) بان ما أجاب به شيخنا رحمه الله إنما يتأتى لو لم يسو الروياني في البطلان بين عزل الوكيل وموت موكله فالعتمد استمرار البيع في صورتي العزل والانزعال (سئل) عن رجل وكل

المحتمل فانقطع الشمس ولم يجد جوابا عن ذلك فتأمل هذه القضية وما تقرر في هذا الفصل فان فيه فوائد ونفائس دعا إلى ذكرها قول بعض جملة المفتين السابقين في حكم القاضي السابق في السؤال المتقدم في المقدمة انه ينقض تمسكا باطلاق البلقيني السابق عن فتاويه مع رد ذلك الاطلاق وبيان ما فيه من التفصيل على أن كلام التاج هذا مصرح بأن حكم القاضي في مسئلتنا هذه لا ينقض وإن قلنا باعتماد اطلاق البلقيني لان علة التاج تأتي بعينها هنا إذ الحكم هنا أيضا قد انبرم بشروطه فلا ينقض للامر المحتمل وإذا منع النقص مع تبيين الوقف بالينة بشبهة الخلاف في ذلك فمنعه في مسئلتنا لوجود الخلاف في بيع الماء وقول مالك بصحة بيعه مطلقا أولى فلو فرضنا أن البيع في مسئلتنا واقع على الماء وحكم به شافعي لم ينقض حكمه لما مر عن الشيخين والكلام التاج هذا وفقنا الله لطاعته ولا حرمنا خير ما عنده لشر ما عندنا آمين (خاتمة) في ذكر الاجوبة المخالفة لما قدمته في المقدمة وكان من حقها أن لا تذكر لصدورها من لم يتأهل لفهم باب الاستنجاء مثلا فضلا عن غيره سيما أبواب المعاملات ولذا اشتملت على قبائح من الخطأ والخلط والزيف والزلل لكن لما كان في ذكرها فوائد كالاعلام بان من يصدر عنه مثل هذا السفساف حقيق بأن لا يلتفت لما يقوله بعد اليوم ولا لما ينقله عن المذهب فلا يجوز لاحد استفتاؤه لانه لم يتأهل لفهم كلامهم على وجه بل يحرفه ويخرجه عن المراد به إلى معنى آخر لا تصح إرادته كان ذكر ذلك لهذه الاغراض الصحيحة غير محذور وغير محل بجملة هذا التاليف البديع بل هو من أكد الواجبات وأفضل القربات فمن تلك الاجوبة عن نحو السؤال السابق في المقدمة قول بعضهم ما لفظه لا يصح بيع الحصة من قرار عين كذا لأن القرار الذي هو محل النبع غير مملوك له في هذه الحالة لكونه في غير ملكه بل لو كان في ملكه ولم يره العاقدان أو أحدهما لاستناره بالماء فالبيع غير صحيح أيضا بل أرسلبا رؤيته للعاقدين قبل حدوث الماء فيه لم يصح البيع أيضا للتأقيت فان من شروط البيع عدم تأقيته بزمان فمتى أقت المبيع ساعة أو ساعتين أو أكثر أو أقل فالبيع غير صحيح أيضا ومن قال بالصحة في هذه المسئلة ناظرا إلى أن المراد بالساعتين جزآن ان أراد من الارض أو من الماء على ضرب من المجاز فمردود لان الساعة قطعة من الزمان وجزء منه أيضا فعلم من ذلك أن الساعة لا تنصرف إلى غير الزمان لاحقيقة ولا مجاز الان أحدا لم يستعمل الساعة في جزء من الارض ولا الماء لا ابتداء ولا بوضع ثان فلو جوزنا استعمال لفظ ثان للزم منه ثبوت علاقة بين ما وضع له أولا وما وضع له ثانيا واللازم باطل وأما القياس على بيع صاعين من صبرة مجهولة الصيعان فلا وجه له لاجتماع شروط البيع في الصاعين من الملك والعلم بقدر المبيع مع تساوى الاجزاء والرؤية وإن كان للبائع تسليمها من أسفل الصبرة وإن لم يكن مرئيا لان رؤية ظاهرها كروية كلها ولا كذلك القرار المذكور الذي هو محل النبع لا تتفاء بعض الشروط فيه من الرؤية وغيرها ومتى فقد الشرط فقد المشروط اه فتأمل هذا الجواب وما اشتمل عليه من السفساف الذي لا معنى له ومن فهم كلامهم على غير وجهه ومن الكذب الصراح وبيان ذلك ان قوله لا يصح الخ خطأ بل فيه التفصيل السابق في الابواب المتقدمة وقوله لان القرار الذي هو محل النبع غير مملوك له في هذه الحالة لكونه في غير ملكه كذب قبيح وكيف ساغ له ذلك مع ما قدمته في الباب من كلامهم مبسوطا محررا فكان عليه أن يذكر أقسام المسئلة وتفصيلها وأنى له بذلك وان يهتدى اليه وقوله في هذه الحالة كأنه أشار بها إلى حالة تصورها في ذهنه فافق عليها دون الحالة الخارجية وهي عيون أودية مكة وقوله لم يصح البيع أيضا للتأقيت الخ مما فضح به نفسه ونادى عليها بغاية الغباوة والجهل والمجازفة في دين الله تعالى وكيف

ثم ذيل بقوله وفي كل
امورى وتعلقا وكالة
مطلقة مفوضة اقامه في ذلك
مقام نفسه ورضى بقوله
وفعله فهل ما ذكر وكالة
صحيحة ام لا (فاجاب) بان
ما ذكر وكالة صحيحة في تلك
القضية المعينة وباطلة في
غيرها لكثرة الغرر فيها
بسبب العموم وان بحث
بعضهم صحته في غيرها ايضا
(سئل) عن وكل شخصاني
قبض مال ثم ان الموكل وكل
شخصا ثانيا في قبض ذلك
المال من الوكيل الاول
فهل اذا ثبتت وكالة الثاني
وصدقه الوكيل الاول على
وكالته يجب عليه الدفع اليه
اولا (فاجاب) بانه يجب
الدفع المذكور (سئل)
عما اذا وكل المؤذن في
الاذان وكيلا هل هو جائز
اولا يجوز الا اذا نصبه
القاضي او الامام في ذلك
المحل وهل تجوز الوكالة اذا
نصبه الاحاد وضحو لنا
ايضا حوا وافيانزل به الرب
ويشفي به الغليل زادكم الله
خيرا واما ايامكم (فاجاب)
بانه لا يصح التوكيل في
الاذان لانه قربة اجرها
لفاعله فلا تقبل النيابة والله
تعالى اعلم

(باب الاقرار)

(سئل) عما اذا اقر الوالد
في مرض موته بمائة دينار
مثلا لولده الصغير ثم ان
المشكك عليه أثبت بالبينة

يسوغ الافتاء لمن لم يفهم قول أهل مذهبه لا يصح البيع المؤقت مع ان هذه المسئلة من المبادئ التي
لا تخفى على اصاغر المتفهمة ومع ذلك لم يفهمها والا لم يجعل بيع الحصة السقية التي قدرها ساعتان
من قرار عين كذا الى آخر ما مر من البيع المؤقت الذي هو تأقيت الملك الى زمن معلوم أو مجهول
فجعل ذلك من البيع المؤقت مع انتفاء تأقيت الملك فيه قطعاً وانما الذي فيه تقدير المبيع بزمان
بناء على استواء التقادير وهو بقاء الساعة على مفهومها والاعراض عن قولها من قرار عين كذا
وما بعده وعن القرائن الدالة على المراد قرينة ظاهرة بل قطعية على انه لم يتصور معنى البيع المؤقت
ولا معنى اللفظ الذي سئل عنه وليته ستر نفسه وأبقى الناس على التوهم فيه لكن من أراد الله
فضيحه والعياذ بالله افتضح حتى يكون هو الفاضح لنفسه ان لم يفضحها غيره وقوله لان الساعة
قطعة من الزمان وجزء منه أيضا بما يعلمك بانه لا يحسن تركيب الكلام ولا ما يترتب عليه من أن
القطعة غير الجزء ان فهم قوله أيضا أو عينه ان لم يفهم ذلك فليختر له أحد الامرين فان كلاهما
شاهد على انه سالبة مهملة وقوله ولا يجازا باطل وما الذي قدمه حتى يعلم منه انتفاء التجاز وقد قال
المفسرون في قوله تعالى هنالك دعا زكريا ربه ان هنا وان كان ظرف مكان الا أنه أريد ظرف
الزمان وفي البحر بعد ان ذكر ان اصل هنا ان يكون اشارة للمكان وقد تستعمل للزمان وفي تفسير
السخاوندى ان هنا في المكان وهنالك في الزمان وهو وهم بل الاصل ان تكون للمكان سواء
اتصلت به اللام والكاف أو الكاف فقط او لم يتصلا وقد يتجاوز بها عن المكان الى الزمان كما ان أصل
عند أن تكون للمكان ثم يتجاوز بها للزمان كما تقول آتيك عند طلوع الشمس اه فاذا تجوز بالمكان
عن الزمان في القرآن العزيز فأولى أن يتجاوز بالزمان عن المكان في كلام العاقدين وأيضا فالآية
لا قرينة فيها لفظا على ذلك التجوز وفي مسئلتنا قرائن لفظية قطعية على التجوز وقوله لائن احدا الخ
من تهوره ومجازفته وأنى له بهذا النفي العام الشامل لاهل زمانه وسائر الازمنة قبله وقوله فلو جوزنا
استعمال لفظ الخ بكلام المبرسمين أشبه فاستدل به على عقله وملكته في المعاني والبيان الذي أراد بهذا
اللفظ ان يدل الناس على ان له به معرفة فجزاء الله خيرا حيث اقام للناس شاهدا اى شاهد على
نفسه حتى يكونوا في أمره على بصيرة وقوله وأما القياس الخ يقال عليه من الذي قاس بيع جزء من
القرار على بيع صاعين من صبرة مع ان فرقك انما يتم على بهتانك ان القرار غير مملوك وقوله من
الملك الخ بيان لقوله شروط البيع في ذلك وهو خطأ قبيح ومن تلك الاجوبة أيضا قول بعضهم ما
انظه أما حكم بيع الماء وحده فغير صحيح كما صرح به الشيخان نفع الله بعلمهم وحكم بيع الماء مع
قراره ففيه خلاف طويل مذكور في كتب المذهب لاحاجة بنا الى ذكره وأما المسئلة المذكورة
في السؤال أى وهى بيع الحصة السقية التي قدرها ساعتان الخ فقد ذكرها مفصلة شيخ الاسلام
البلقيني تغمده الله برحمته وليس من مقامنا التعقب على كلامه ولا من الادب الرد عليه واما ما ذكر
في السؤال من وقوع البيع على القرار الذي هو محل النبع فغير صحيح كما ذكره الشيخ جمال الدين
ابن ظهيرة رحمه الله والعهد عليه وعلل ذلك بانه غير معلوم وأما ما ذكر في السؤال من حمل الساعتين
على جزأين على ضرب من المجاز فلم يتضح لى وجهه ولعله لسوء فهمى ولقلة علمى وأما ما ذكر في
السؤال من قياس ما ظهر من الماء على بيع صاع من صبرة مجهولة بقياس خفى وأين باطن الصبرة
من محل النبع وفوق كل ذى علم عليم وهذا ما تيسر ذكره مع قصر الباع وعدم سعة الاطلاع
والحالة هذه اه وهذا الجواب لما اشتمل عليه من الخيال غنى عن التنفير لكن لا بأس باشارة
ما الى بعض ما فيه فقولاه فغير وقوله ففيه الظاهر انه كان ينعس فتوهم سبق ما يقتضى الجواب
بالفاء ولولا انه كان ينعس ما حكم على حكم البيع بانه غير صحيح فانه سئل عن البيع فلم يجب عنه

وانما اجاب عن حكمه بأنه غير صحيح وهذا والعياذ بالله قد يؤدي الى كفر لان حكم البيع يطلق ويراد به خطاب الله تعالى المتعلق بالبيع ومن حكم على هذا الحكم بأنه غير صحيح فلا شك في كفره كما يصرح به كلامهم في باب الردة في انكار المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة فتأمل المجازفة كيف تؤدي بصاحبها الى الكفر وقوله كما صرح به الشيخان كذب فانها لم يتكلم على هذا الذي أخبر عنه بأنه غير صحيح حاشاهما الله من ذلك على انه ان أراد ان حكمه لغو وان قصده الحكم على بيع الماء وحده بأنه غير صحيح فهو مخطيء وكاذب عن الشيخين ايضا فانها لم يطلعا ما اطلق بل فصلا كما قدمته عنهما وعن غيرها في الباب الرابع واضحا مبسوطة وقوله لا حاجة بنا الى ذكره يقال عليه نعم لا حاجة بك الى ذلك بل لا يجوز لك الكلام فيه لانك لا تتصور ولا تتاهل لفهمه على انك أسأت الادب وجهلت أدب الفتوى وكأنك لم تطلع على قولهم يكره للمفتي أن يقتصر في الجواب على قوله فيه قولان او وجهان او خلاف او نحو ذلك فان هذا ليس بجواب صحيح فلا يحصل به المقصود بل ينبغي أن يحزم بالراجح فان لم يظهر انتظار ظهوره أو امتنع من الافتاء كما فعله كثيرون وقوله وليس من مقامنا الخ يقال عليه وأنى لك بذلك وانت لا تحسن التعبير عن مرادك بل عبرت عنه بما قد يؤدي الى الكفر فلو لم يجب لكان خيرا لك ولسلبت من هذه الورطة التي وقعت فيها على أن كلامك هذا يقتضي أنه لا يعترض على كبير وليس كذلك ولا محاباة في الدين ومن القواعد اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال وقد يفتح على الصغير بما لم يفتح به على الكبير ومن ثم قال بعض المحققين واذا كانت العلوم متحا إلهية ومواهب اختصاصية فليس ببعيد أن يدخر لبعض المتأخرين ما خفي على كثير من المتقدمين وقوله كما ذكره الشيخ جمال الدين البخ بهتان قبيح فقد مرت لك عبارته في الباب السادس فراجعها وقوله ولعله لسوء فهمي يقال عليه ان اردت بذلك حقيقته فهو الواقع كما انبا عنك جوابك هذا أو التواضع وأنت لست كذلك فقد كذبت ومن تلك الاجوبة أيضا قول بعضهم مالفظة افراد الماء الجاري من نهر أو بئر أو عين بالبيع غير صحيح كما صرح به أئمتنا للنهي عن بيع الماء وللجهل بتدره والحيلة فيمن أراد شراء ذلك أن يشتري القرار مثلا أو سهما منه فاذا ملك ذلك كان أحق بالماء واذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح للجهل بعين المبيع لاختلاط الموجود بالحادث ولعدم امكان تسليمه شرعا وقولهم مثلا اشترى فلان ساعة أو ساعتين من قرار عن كذا لا يراد منه فيما أعلم في العادة بمكة الا بيع الماء مقدرا بزمن ولهذا أفقئ شيخ الاسلام البلقيني في صورته التي سئل عنها بعدم الصحة ولا ينافي عدم الصحة في مسئلتنا قوله من قرار لانه بيان لمحل المبيع فهو صفة لما قبله متعلق بمحذوف وأما احتمال أن يراد بالساعتين جزآن من القرار وكون من قرار ظرفا لغوا ومن للتبعيض فهو وان أمكن لـكن لا يخفى أن جعل الزمان الذي هو عرض غير قار جزأ من القرار الذي هو جسم قار مع ما بينهما من التنافي بعيد جدا ينبو عنه اللفظ لاسيما وصف الحصة بالسقية اذ السقية هي الماء لا الجزآن من القرار بل الوصف المذكور قرينة ظاهرة عند من له ادنى تأمل في ان المبيع هو الماء المقدر بساعتين وعلى تسليم ارادة ذلك وقطع النظر عن استعمال اللفظ فيما يراد منه عادة فالبيع غير صحيح أيضا لكون القرار غير مرئي بل ولا يملك ولا يعرف له اصل كما ذكره عالم الحجاز في زمنه في سؤاله الشيخ الاسلام البلقيني وصاحب البيت أدري بالذي فيه وأما القياس على بيع الصبرة فلا وجه له فيما ظهر لي اه وفيه وجوه من التناقض والفساد وبيان ذلك أن قوله والحيلة الخ يناقضه قوله الآتي أن القرار غير مملوك اذ بينهما تناقض صريح فانه حكم على القرار هنا بأنه يشتري وفيما يأتي زعم أنه غير مملوك وفساد هذا لا يخفى على أصاغر المتعلمين فعجيب كيف خفي على هذا الذي ينصب نفسه للافتاء لـكنه كسابقيه أظهر

يده على أكثر من المال المقر به لولده وادعى المتكلم بذلك على بقية الورثة فاجاب بعضهم والمتكلم على البعض الآخر غير المتكلم على الولد المقر له بان ما أثبت بالبينة وهو زائد بحاسب به الولد من نفقته ومؤنه وما يحتاج اليه شرعا لان نفقته وما يحتاج اليه لم يلزم والده حيث كان الولد موسرا فادعى المتكلم على الولد المقر له ان الوالد حيث لم يذكر في حال حياته ذلك ولم يدعه لم يقبل قولكم في المحاسبة بالنفقة والمؤنة بل يكون ذلك من الوالد تبرعا على ولده فهل القول قول الورثة المدعى عليهم وقول المتكلم على البقية الاخرى في المحاسبة ويعضده أن الوالد لم يعترف بأكثر مما اعترف به وان خفى كلام المدعى للولد ان ما انفقه الوالد على ولده تبرع به عليه وهو خلاف الأصل فيحتاج الى اثبات التبرع بالبينة أو القول قول المدعى للولد المقر له (فاجاب) بأنه ثبت للولد ما أقر له به والده وما قامت به البينة زيادة على ذلك ولا يحسب منه ما أنفق والده عليه الا ان حلف بقية الورثة أن والده أنفق عليه بقصد ان يحاسبه به أو شهدت به بينة (سئل) عن شخص أمره أقر أنه ليس له في مكان كذا ملك ولم

يدع احتلاما فهل يجوز
 للشاهد أن يتحمل عليه أو
 يشهد عليه بذلك الاقرار ولو
 ادعى أن اقراره كان قبل
 بلوغه فهل يصدق في ذلك
 بيمين أو بدونه وهل تجوز
 الشهادة ببلوغ شخص
 اعتمادا على طلوع شارب
 أو لحية أو لكونه اذذاك
 على طول الرجال (فاجاب)
 بانه يجوز للشاهد تحمل
 الشهادة على المذكور
 بذلك والشهادة عليه به
 ودعوى المقر صباه عند
 اقراره مقبولة بيمينه
 إن امكن صباه حينئذ أما
 اذا قال أنا صبي الآن فلا
 يخلف ولا تجوز الشهادة
 ببلوغ شخص اعتمادا على
 طلوع شارب أو لحية أو
 طوله (سئل) عن مريض
 أشهد عليه في وصيته بما
 نصه وأقر الموصي المشار
 اليه أن في ذمته بحق صحيح
 شرعى لمن يذكر فيه مبلغ
 كذا على ما يفصل فيه فمن
 ذلك ما هو لولد فلان عما
 تأخر له من تركه والدته
 كذا وما هو لفلان كذا إلى
 آخر تفاصيل المبلغ فهل
 تقديم جملة المبلغ المقربة
 للجماعة المذكورين على
 التفصيل اقرار صحيح للاول
 والحال أن أمه لم تمت أو
 ليس ذلك اقرارا صحيحا
 للاول لكونه لما فصل
 ما أجمل أولا قدم اقراره
 عما تأخر له من قبل تركه
 والدته على ذكر
 القدر الذى أقر به

الله فضيحة كل منهم على لسانه وبنانه ليكون ذلك أبلغ في إقامة البينة عليهم بالجهل وعدم التأهل
 لهذا المنصب الخطير فان قلت يمكن أن يتمحل له عذر وإن التجمل وخرس لما بلغه هذا الاعتراض
 وهو أن كلامه هنا في مطلق القرار وفيما يأتي في قرار عيون مكة قلت ان أراد أن مطلق القرار
 مملوك الاقرار عيون مكة فانه غير مملوك كان ذلك خطأ قبيحا أيضا لان كلامهم الذى قدمته في الباب
 السادس وغيره موضحا مبسوطا يطلعه ويرده فراجع فانه صريح في أن القرار تارة يملك وتارة لا يملك
 وفي أنه لا فرق في ذلك بين عيون الحجاز وغيرها على أن كلامه هنا صريح في أن مراده ما يشمل قرار
 عيون الحجاز والا لم يكن لقوله والحيلة الخ فائدة لان الاستفتاء في عيون الحجاز فاذا كان قرارها عنده
 لا يملك فكيف يعلم المستفتى حيلة لا يمكنه العمل بها وايضا فلو كان مراده تخصيص الحيلة بغير
 عيون الحجاز بطل قوله واذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح لان ما قدمه اذا كان مفروضا في
 غير عيون الحجاز فكيف يعلم منه حكم عيون الحجاز واذا قد ظهر لك ان كلامه هذا موضح بأن مراده
 به ما يشمل عيون مكة ظاهر لك وقوعه في ورطة التناقض الصريح والتها فت القبيح وكان الموقع له في
 ذلك انه لم يفهم كلامهم في القرار لان فيه شبه تناقض كما قدمته لك واضحا مع الجواب عنه فلما لم
 يفهم ذلك لم يتحصل منه على شيء تكلم فيه بهوسه فذكر اول جوابه انه مملوك يشتري وانه الذى
 تتم به الحيلة في استحقاق الماء ثم ذكر آخر جوابه انه غير مملوك وقوله كان أحق بالماء خطأ قبيح
 أيضا لانه ان اراد بالقرار المنيع المملوك بطل قوله كان أحق بالماء لتصريحهم السابق في الباب الخامس
 وغيره بان من ملكه ملك الماء وان اراد به المنيع الذى ليس بمملوك بطل قوله ان يشتري القرار
 وقوله كان أحق بالماء لان المنيع اذا كان غير مملوك لا يصح شراؤه ولا يكون أحد أحق بمائه كما
 صرحوا به وقدمته ثم ايضا ان اراد بالقرار المحل الذى يصل اليه الماء ويستقر فيه بطلت حيلته
 لانه انما جعلها حيلة لاستحقاق الماء الجارى وان اراد بالقرار الجارى احتاج الى قرينة لان البلقينى
 في جوابه الذى اعتمده هذا المجيب واضرابه خص القرار بالمنيع او بما يصل اليه الماء ويستقر
 فيه ايضا فهذه الارادة يبطلها قول البلقينى الذى اعتمده هو واضرابه جمودا على ظاهره والحيلة أن
 يقع البيع على القرار الذى هو محل النبع فتأمل هذا الفساد والتناقض الواقع لهذا المجيب في
 اقل من سطر واعلم ان الذى عبروا به في الحيلة ان يشتري القناة او جزأ منها فيكون أحق بالماء
 وهذا تعبير صحيح ولما لم يفهم هذا المجيب الفرق بين التعبير بالقناة والتعبير بالقرار ولا ما يترتب على
 ذلك مما تقرر عبر بالترار تابعا للبلقينى في تعبيره به في حيلته وبقوله كان أحق بالماء تابعا لهم
 في تعبيرهم به في حيلتهم فجعل حيلته ملفقة من حيلة البلقينى وحيلتهم فوقع في ورطة الفساد
 والتناقض وهذا شأن من يلفق كلمات من عبارات من غير ان يتأمل ما يترتب على ذلك التلفيق
 من الفساد اذ القرار يطلق على المعنيين السابقين حقيقة وعلى المجرى تجوزا فان اريد به المنيع
 المملوك كان ملكه مستلزما لملك الماء وهو ما اراده البلقينى بحيلته وان اريد به الاخير ان كان ملكه
 غير مستلزم لملك الماء لكنه يكون سببا لكونه أحق به وهو ما ارادوه بحيلتهم ولذا لما عبروا بالقناة
 ونحوها عبروا بأحقية الماء فلو تبعهم في التعبير بالقناة او المجرى لسلم من هذه الورطة التى وقع فيها
 ومن لم يجعل الله له نورا فلا من نور وقوله اذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح الخ فاسد لان
 ما قدمه لا يفيد عدم الصحة في مسئلته وانما الذى يفيد على زعمه ما سنذكره وقوله لا يراد منه فيما
 أعلم في العادة بمكة الا بيع الماء مقدرا بزمن يقال عليه كان هذا المجيب لم يطلع على آداب المفتى والا
 لما ذكر ذلك اذمنها ان لا يكتب في الواقعة على ما يعمله بل على ما في السؤال او يقول ان كان
 كذا فحكمه كذا فعلم ان جزمه بهذه الدعوى وترتيبه بقية جوابه عليها خطأ فاحش حملة عليه

من تقديم الرافع على ذكر المقر به فيكون اقرارا باطلا (فأجاب) بان الاقرار لولده صحيح عملا بالاقرار المجمع وليس في تفصيله ما يقتضى بطلانه لانه محمول على أنه من التجوز بالدته عن جدة له من قبل أبيه أو أمه أو التجوز بتركة والدته عن مالها المنتقل اليه في حياته بطريق شرعي اذ لا يحكم ببطالان الاقرار الا عند تعذر تصحيحه وهو منتف هنا ولئن سلمنا وجود مانع من تفصيله فهو غير مؤثر في صحة الاقرار لانه من تعقيب الاقرار بما يرفعه لما فيه من اسقاط القدر المعين لولده في ذمته من مبلغ الاقرار المجمع الذي اسنده بحق صحيح شرعي (سئل) عن عقار مشترك بين زيد وعمرو فعوض زيد عمرا عن حصته في ذلك عقارا آخر فقبل عمرو ثم أقر أنه لا يستحق بسبب حصته المذكورة على زيد حقا ولا دعوى ولا طلبا ولا أجرة ولا شيئا قل ولا جلا وثبت التعويض والاقرار المذكور ان لدى حاكم شرعي وحكم بموجبهما واتصل ذلك بقاض آخر فنفذه ثم مات عمرو فادعت ورثته انه كان مجنونا مطبقا أو مجنونا وقت التعويض والاقرار المذكورين وأقامت

مزید التعصب لصديقه القائل هو عنه انه ألزمه بالكتابة على هذا السؤال فلم يسعه التخلّف وان لم يسبق له قط كتابة على سؤال وبحمد الله أئمة الدين متوفرون قائمون بحفظه وردع من عاند أو تعصب على أنه لو فرض له تسليم مازعه فالاحتجاج هنا باطل لانه لا عبرة بالعادة وقت كتابته وانما العبرة بالعرف المطرد حال وقوع البيع المذكور فان قال يستدل بوجودها الآن على وجودها في ذلك الزمن قلنا له هذا من الاستصحاب المقلوب وفيه من المباحث ما لم تحط به والا لزمه أن يبين وجه تخريج مازعه على تلك القاعدة وينظر هل ينتج له ما ذكره أولا وعلى تسليم وجود تلك العادة وان الاستصحاب المقلوب حجة ففى أى كتاب من كتب الشافعية ان لفظ المتعاقدين اذا ترددين امرين وهو لا يراد منه في العادة الا أحدهما ونوبا المعنى الآخر قدم ما يراد منه عادة على ما نوباه سواء كان مصححا أو مبطلا فان أتى هذا المجيب بذلك من كتاب فهو متشبث بما قاله هنا وان لم يأت به من كتاب فهو مجازف متهور ولا يدري ما يقول ولا يعلم ما يترتب على ذلك وقد قدمت في الباب الثالث ما فيه مقنع في مبحث العرف في العقود فراجع فانه مهم على ان مازعه من العادة المذكورة باطل اذ لا يخفى عليه ولا على غيره انه لا يوجد أحد من أهل عيون مكة يملك ماء مجردا عن القارار قط بل كل من ملك الماء ملك قراره بحيث ان ذيل العين ومجرها ومنبعها اذا خرب وتنازع الشركاء في عمارتها وعمروها على حسب ملكهم للماء ولو رفعوا الامر الى قاض أو أمير بمكة لحكم بينهم بذلك وأيضا بعض عيون أودية مكة الآن خراب لا يجري فيها ماء من منذ سنين ومع ذلك فقد أخبرني بعض الثقات انه اشترى من هذه العين أجزاء وان صورة مشترها اشترى فلان ساعة مثلا من قرار عين كذا فانظر الى ابقاعهم لفظ الساعة من القرار على عين لأماء فيها وهذا أدل دليل وأعدل شاهد على بطلان مازعه هذا المجيب أن العادة انه لا يراد الا الماء المقدر بزمان وقوله ولهذا اثنى شيخ الاسلام الخ يقال عليه يتعين حمل ما اثنى به على بعض الاحوال الثمانية التي قررتها لك في الابواب الاربعة الاولى السابقة مبينة مفصلة بدلائلها من كلامهم فراجع ذلك وزد من تأمله حتى يظهر لك فساد ما جدد عليه هذا المجيب واضرابه من الاخذ بظاهر افتاء البلقيني من غير تأمل فيه ولا احاطة بشيء من احوال تلك المسئلة وانى لهم بذلك ولم يتأهلوا لفهم الظواهر فضلا عن هذه المضائق وقوله لانه بيان لمحل النج الخ يقال عليه ليتك لم تتعرض لذلك لانك اذا خلطت فيه مع انه من متعلقات النحو الذي لك فيه نوع تمييز كنت بالتخليط في غيره احق واولى وبيان التخليط في ذلك ان عبارته في ان من هنا للبيان وهذا يلزم عليه فساد اى فساد وهو ان ما بعد من عين ما قبلها فيكون الماء عين القرار وهذا لا يتوهمه عاقل فكيف يحمل كلام العقلاء ومن جملتهم المتعاقدان عليه فان قال لا يرد على هذا الاعتراض الا لو قلت انها بيان للبيع ولم اعر بذلك وانما عبرت بانها بيان لمحل المبيع فلا يرد على ذلك قلنا له انها اخرجنا عبارتك عن ظاهرها حتى يصح تغييرك بان من للبيان واما اذا ابقينا عبارتك على ظاهرها فيجعلك من للبيان فيها يدل على انك لم تستحضر معنى من البيانية والالم تجعلها بيانا للمحل لانه باطل هنا على كل تقدير ففى الرضى عند قول المتن وللتبيين كافي قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور يدل على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان ولعشرين انها الدراهم وللضمير في قوائ عزمه قائل انه القائل بخلاف التبعية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشترت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فمن معينة لصحة اطلاق اسم

المجور على العشرين ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو أخذت من الدراهم أقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع أن تصرح وتقول أخذت من الثلاثين وعشرين ومن العشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له وانما جاز تقديم من المينة على المبهم في نحو قولك أنا من حظ في روضة ومن رعايته في حرم وعندى من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر عن التبينية مقدم تقديرا كانك قلت أنا في شيء من حظ في روضة وعندى شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه أى من خصال زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده أى شيء من أعضاء زيد يده ففى جميع هذا ما هو المعطوف عليه معطوف والذي بعد من عطف بيان له كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد شيء أى شيء من أشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه أو كرمه فقد بينت ذلك الشيء اه فتأمل تعلم أنه ان أراد بين هنا أنها بيان لما قبلها كان فاسدا كامر وكذا ان أراد بها أنها بيان لمحل المبيع لما علمت من تعريف من اليانية لان محل الذى أراد بيانه هنا ليس مذكورا بعد من مع مجرورها ولا قبلها فلا يصح أن يكون من بيانا له ودعوى أنه بيان له ينبىء عن جهل مدعيها وتأمل رد الرضى لكلام الزمخشري تعلم أنه لا يصح فى من هنا أن تكون للابتداء خلافا لمن زعمه وايضاح ما فى الرضى أيضا ما حاصله مع زيادة عليه أن معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل المتعدى عن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ويكون المجرور من الشيء الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وخرجت من الدار لان الخروج الانفصال ولو بأقل من خطوة فالتبرى والخروج اصلان للانفصال الممتد ومن ثم لم تكن للابتداء فى قوله تعالى أسس على التقوى من اول يوم نودى للصلاة من يوم الجمعة لان التأسيس والنداء ليسا حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى فنن فى الآيتين بمعناها واذا تقرر ذلك فمن فى مسئلتنا لا يصح ان تكون للابتداء لان الفعل المتعدى بها وهو اشترى ليس حدثا ممتدا ولا اصلا لمعنى ممتد فهو كالتأسيس والنداء فى الآيتين نعم قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم فى قولك أخذت من الدراهم مبدأ الاخذ فعليه يصح ارادة ذلك فى مسئلتنا وليت هذا المجيب تعسف وجعل من بمعنى فى فانه كان لا يتوجه عليه هذا الفساد العظيم الذى لزمه لما جعلها للبيان وإذا بطل ما زعمه من انها للبيان وما زعمه غيره من انها لمحض الابتداء تعين انها للتبعيض كما قدمته اوائل الكتاب لصدق حد من التبعية على من هذه باعتبار التجوز الذى قدمناه (فائدة) قال فى البحر فى الآية السابقة ان من لبيان الجنس وتقدر بالموصول عندهم أى الرجس الذى هو الاوثان ومن انكر كونها لبيان الجنس جعلها لابتداء الغاية فكانه نهامهم عن الرجس عاما ثم بين لهم مبدأه إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس وعلى القول الاول يكون النهى عن سائر الارجاس من موضع غير هذا قال ابن عطية ومن قال ان من للتبعيض قلب معنى الآية فافسده وقد يمكن التبعض فيها بان معنى الرجس عبادة الوثن كما روى عن ابن عباس وغيره فكانه قال فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو العبادة اذ هى المحرمة منها وقوله فهو صفة لما قبله يقال عليه هذا بما يصرح بانه بيان لما قبله وانه ليس بيانا لمحل المبيع فوقع فى التناقض والفساد ثم انه ان اراد بانه حال لا صفة ولا يقال الحال وصف فى المعنى لان هذا اعتناء لا يقال فيمن هو فى مقام الافصاح عن معرفته بالنحو وجزاه الله خيرا فلقد افصح

بذلك بينة وحكم بموجبها أيضا حاكم شرعى فهل ينقض الحكم الاول المنفذ المذكور أم يعمل به وينفى الحكم الثانى أم يتعارضان فيساقطان (فاجاب) بانه يتيقن بطلان الحكم بالتعويض والافرار المذكورين وهو الحاصل من تساقطهما أيضا (سئل) عن قول ابن الوردى فى مسألة ذكرت عنه وهى ما لوقال له عندى اثنا عشر درهما وسداسا كم يلزمه فقال يلزمه سبعة دراهم اذ المعنى اثنا عشر دراهم واسداسا فيكون النصف دراهم وهى ستة دراهم والنصف اسداسا وهى ستة اسداس بدرهم فهذه سبعة ولو قال اثنا عشر درهما وربعاً يلزمه سوى سبعة ونصف ولو قال اثنا عشر درهما وثلاثاً يلزمه ثمانية أو نصفاً وتسعة ثم هكذا هذا نص كلامه فهل قول ابن الوردى مذكور فى مذهب الشافعى فى هذه المسئلة (فاجاب) بان ما حكى عن ابن الوردى فى هذه المسئلة ليس يبعد بل هو جار على القواعد اذا لا ثنا عشر مبهمة وقد أتى بعدها بمميزين مفسرين لها فحملاً عند انتفاء تفسير المقرأ ووارثه على تمييز كل لنصفها دفعا للتحكم وعملاً بقول امامنا الشافعى رضى الله

عنه أصل ما انبنى عليه
 الاقرار ان أزم اليقين
 وأطرح الشك ولا أستعمل
 الغلبة ولهذا لم يقل بلزوم
 المقر اثنا عشر درهما
 وسدس درهم حمل للكسر
 على أنه معطوف على الاثنى
 عشر درهما وأن المقر
 أخطأ في نصبه أو أنه منصوب
 بفعل مضمر ولا يلزومه
 أربعة عشر درهما واثنى
 عشر سدسا وحينئذ فيلزم
 المقر في الصورة الاولى سبعة
 وفي الثانية سبعة ونصف
 وفي الثالثة ثمانية وفي
 الرابعة تسعة وعلى هذا
 القياس ولكن الاصح ان
 الكسر في هذه المسائل
 ونحوها من الدراهم فيلزمه
 في الاولى اثنا عشر درهما
 وسدس درهم وفي الثانية
 اثنا عشر درهما وربع
 درهم وفي الثالثة اثنا عشر
 درهما وثلاث درهما وفي
 الرابعة اثنا عشر درهما
 ونصف درهم (سئل) عن
 أظهر مستندا باقرار شخص
 له بدين ثم أقر أن اسمه في
 المستند عارية وأن الدين
 المقر به لفلان وصدقه
 وأحال به شخصا ثم بلغ ذلك
 من نسب اليه الاقرار في
 ذلك المستند فظهر مستندا
 محكوما فيه باقرار ذلك
 الشخص بان عليه من نسب
 اليه الاقرار كذا وكذا وأنه
 لاحقه ولا استحقاق في
 جهته إلى آخر الالفاظ
 المكتبة على العادة وتاريخ

وبين وليست أل في الحصة هنالوقوعها على معين مثلها في اللثيم يسبني كما لا يخفى وان أراد أنها صفة
 لقدرها أو لساعتين كان أظهر في المراد لان الجار والمجرور ليس وصفًا لقدر ولا لساعة لانها بزعمه لم
 يذكر إلا لبيان أن المبيع مقدر بزمان وحينئذ فلا يصح وصفها بالجار والمجرور المذكور وقوله
 متعلق بمحذوف ظاهره أنه صفة لساعتين أو لقدر إذ لا يتعلق بمحذوف إلا حينئذ بخلاف ما إذا كان
 صفة لجميع أو للحصة فإنه يتعلق باشتري المذكور لا بمحذوف وحينئذ ظهر لك تناقض كلامه لان من
 قرار إذا كان وصفاً لقدر أو لساعة وكانت من فيه للبيان لزمه أن القدر أو الساعتين هو عين
 القرار وهو باطل كما مر ثم كلامه صريح في أن من البيانية لا يكون ظرفها إلا مستقراً ومن
 التبعية لا يكون ظرفها إلا لغواً وهو باطل وادعاء ذلك أو كتابة ما يفهمه دليل ظاهر على الجهل
 والتهور فيه إذ من الشائع الذائع أن كلا من هذين يصح أن يكون ظرفاً مستقراً ففي الرضى ومثال
 التبعية أخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف أي أخذت من الدراهم شيئاً وإذا لم
 تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرفةً نحو أخذت من الدراهم هذا فمن متعلق بأخذت لا غير لانه
 يقام مقام المفعول نحو أخذت من الدراهم والدراهم مأخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر
 نحو أخذت شيئاً من الدراهم جاز أن يكون الجار متعلقاً بالفعل المذكور وأن يكون صفة لشيئاً
 فيتعلق بمحذوف أي شيئاً كأننا من الدراهم فيجوز إذا تقدم على النكرة أن يكون حالاً من النكرة
 الموصوفة قال تعالى خذ من أموالهم صدقة أو صفة نحو أخذت من الدراهم أي من الدراهم شيئاً اه
 وكلامه هذا صريح فيما ذكرته من أن ظرف التبعية يصح ان يكون لغواً وان يكون مستقراً
 فتأمل ذلك وامعن النظر فيه ليظهر لك ما ارتكبه هذا الجيب من القبائح والمجازفات سيما في عليه
 الذي يزعم أنه ليس له نوع تمييز إلا فيه ولقد وقع للقاضي افضل الدين الخونجي العلامة في المنطق
 المتميز فيه بما لا يميز بنظيره في بقية العلوم انه أراد ان يستعمل منطق في حد التركة فزيفه بعض محقق
 الفقهاء طردا وعكسا ثم قال وان كانت هذه صناعات جدلية لكن حملنا على ذكرها انه أحب ان
 يستعمل في الفقه صناعته فأحبنا معارضته أي بنفس صناعته اه ويؤيده انه يلزم من التميز في الفقه
 على وجه التميز فيما يتعلق به من العلوم ولا يلزم من التميز في بعضها التميز في الفقه بل ولا التأهل لفهم
 ظواهره فضلاً عن حقائقه فافهم ذلك ولا يعزب عنك قول الفاروق رضى الله عنه في قصص
 القرآن العزيز الكلام لك يا جارة فاسمعي وعي وقوله لا يخفى ان جعل الزمان الذي هو عرض
 غير قار جزأ من القرار الذي هو جسم قار الخ يقال عليه تعجبا من قيسح خطئه وزله سبحانه
 هذا بهتان عظيم لانه إذا فرض احتمال ان يراد بالساعتين جزآن من القرار فكيف يتوهم مع ذلك
 ان هذا فيه جعل الزمان جزأ من الجسم لأننا إذا استعملنا الساعتين مراداً بهما الجزء لم يدلا حينئذ
 على الزمان مع ملاحظة ذلك وإذا كان هذا هو فرضه نفسه فكيف يتوهم معه أن هنا زماناً جعل
 جزأ من مكان وكأنه ظن ان هذا التمويه الذي راج له أوراج عليه لما قيل انه من أكثر جوابه
 هذا يروج على غيره حاشا وكلا وقوله اذ السقية هي الماء باطل صراح وانما هي لغة اسم لنبت فان
 أخذت من حيث مدلولها لفظاً كانت فعيلة بمعنى فاعلة أي ساقية وحينئذ تكون صريحة في مدعانا
 اذ الساقية لغة النهر الصغير وهو اسم محل الماء فهي على التقدير الثاني دليل ظاهر في مدعانا
 وعلى الوضع اللغوي لا دلالة فيها لان استعمالها حينئذ في الماء او في محله مجاز فلا
 يدل على أحدهما الا بقرينة وما قلناه عليه قرائن لفظية ومعنوية بخلاف ما قاله أولئك فان قال
 السقية عرفاً اسم للماء قلنا عاد النزاع السابق في الساعة ولم يكن فيها دلالة أيضاً لان محل النزاع
 لا يستدل به فبطل قوله بل الوصف المذكور قرينة ظاهرة الخ وقوله لكون القرار غير مرئي بل

مستند ذلك الاقرار ومتقدم
على تاريخ الاقرار بان
اسمه عارية او الحوالة فما
الحكم في ذلك (فاجاب)
بان المعمول به المستند
المحكوم فيه بالاقرار بالمبلغ
وعدم الاستحقاق ولا اعتبار
بمستند الاقرار بان اسمه
عارية او الحوالة (سئل)
عما لو أقر زيد لعمر وبشيء
وانه طائع مختار في هذا
الاقرار ثم قال كنت مكرها
عليه ولي بيته تشهد بالاكره
فهل تسمع دعواه وتقبل
بينته مع مخالفتها لاقاره
المذكور سواء حكم بموجبه
حاكم شرعي ام لا وسواء
كانت هناك قرينة دالة
على الاكره ام لا فان قلتم
تقبل وتسمع فما الجواب
عما ذكره الفقهاء ان من
شروط الدعوى ان لا ينافيها
دعوى أخرى وانتهوا دعوى
على واحد انفراده بالقتل
ثم على آخر شركة أو انفرادا
لم تسمع الثانية (فاجاب)
بانه ان بين في دعواه ما أكره
به وأنه أكره على الاقرار
بالطوعية والاختيار
وشهدت بيته كذلك سمعت
دعواه وقبلت بينته وقدمت
على تلك البينة في جميع
الاحوال المذكورة في
السؤال والا فلا تسمع ولا
تقبل وحيث لم يسبق من
المدعى ما ينافي دعواه
المسموعة اذ السابق منه
على وجه الاكره لا اعتبار
به (سئل) عن شخصين

ولاملك قد سبق انه ناقض في هذين بذكره الحيلة السابقة أول جوابه فلينظر أى النقيضين يختار وقد
عقدت للملك القرار بابا ذكرت فيه حكم اشتراط رؤيته وما يشهد لذلك فتامله ليتبين لك ما وقع فيه
هذا المجيب من قبيح الخطأ والخلط وفاسد الثور والزلل كيف والسؤال الذى رفع اليه فيه عن
البلقينى ولم يعول في افتائه الاعلى ما قاله بحسب زعمه الفاسد ان طريق البيع ان تقع على القرار
الذى هو محل النع وقد ذكر هذا طريقا لبيع عيون مكة بالذات لانها هى محط السؤال وكلامه
صريح فى انه لا يشترط رؤيته وقد مر ثم ما يصرح بذلك من كلام الائمة فراجعوه وقوله ولا يعرف
له أصل باطل أيضا اذ الجهل بالاصل لا ينافي الحكم لواقع اليد بالملك كما مر فى كلام الشيخين
وغيرهما فى الباب السادس وقوله كما ذكره عالم الحجاز انخ يقال عليه هذا تحريف لكلامه كما سبق ثم
مبسوطا فراجع على انه انما ابرز ذلك فى مقام السؤال والسائل لا يحتاج بكلامه سيما وقد رده شيخه
كما مر أيضا بل لو فرض ان عالم الحجاز هذا خالف الشيخين فى تصديق أو افناء لم يلتفت اليه وقوله
وصاحب البيت أدري بالذى فيه يقال عليه كأنك تشير بذلك الى نفسك بجامع أنك مكي مثله فجزاك
الله خيرا لقد بذلت جهدك فى اظهار درايتك للناس وكيف لا وجوابك هذا مع امعانك فى تحريره
وتنقيحه الايام العديدة ومراجعة لك من أمل عليك أكثره أو حرره لك على ما قيل منبىء عن تلك
الافكار الغريبة والانظار العجيبة واتساع خرقك على رافعه وشلل ساعدك على رافعه فجاء سعيه
هباء منشورا وحق نفسه وكان أمر الله قدرا مقدورا تاب الله علينا بكرمه ووقفنا لآداء شكر
نعمه ومن علينا بالاخلاص فى القول والعمل وعصمنا من الخطأ والخلط والزلل وبصرنا بعيوب
نفوسنا الآلية وأجزل لنا سوانج جوده المواهب العلية وختم لنا أجمعين بالحسنى وبلغنا بفضل
المقام الاسنى وجاد علينا برضاه فى هذه الدار والى ان نلقاه انه هو الجواد الكريم الرؤف الرحيم
والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام الايمان الاكملان
على عبده ورسوله محمد وآله وأصحابه ما دام سودده وعلاه آمين ووافق الفراغ من تصنيفه
خامس شعبان من شهور سنة تسع وأربعين وسبعائة أحسن الله خاتمتها فى عافية من كل فتنة
أو محنة انه على ذلك وغيره قدير وبالاجابة جدير فهو حسبنا ونعم الوكيل واليه مفرغنا فى الكثير
والقليل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا
انك أنت التواب الرحيم دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب
العالمين (وسئل) رضى الله عنه وادام النفع بعلومه هل يدخل فى بيع الارض السفوح الذى ينزل منها
السيول الى الارض المبيعة وفى بيع الدار المحلات التى يطرح فيها القمامات ويطعم فيها الدواب وان
لم يقل بحقوقها أم لا يدخل شيء من ذلك الا بذكره أو بذكر الحقوق واذا عرف الموثق أنها أرادا
ذلك بمقتضى العادة هل له أن يكتب الوثيقة بذلك أم لا يجوز له كتب ذلك الا بتعيينه فى البيع
أو بذكر الحقوق أو باخبار البائع بارادة ذلك ولو قال المشتري اشتريت دار فلان فاكتب لى به
وثيقة هل يجوز له وهل يكفى اخبار ثقة بذلك وقلتم فى بعض اجوبتكم نفع الله سبحانه وتعالى
بكم وبمصنفاتكم انه لا يجوز للموثق أن يكتب الا بما يشهد فهل يجب عليه ذلك اذا أراد مراعاة
تحمل الشهادة وذلك قد يتعسر فما الحكم (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله لا يدخل فى
نحو بيع الارض مسيل الماء ولا شربها أى نصيبها من القناة والنهر المملوكين حتى يشترطه كان
يقول بحقوقها هذا فى الخارج عنها اما الداخل فيها من ذلك فلا ريب فى دخوله كما نبه عليه
السبكي رحمه الله وغيره وانما دخل ذلك مطلقا فما لو اكرهاها لغرس أو زرع لان المنفعة
لا تحصل بدونه اما نصيبها من مباح كالسفوح المذكورة فى السؤال والظاهر ان المراد بها مجارى

صدر بينهما اقرار بعدم الاستحقاق وحكم بموجبه قاض شافعي ثم ادعى أحدهما على الآخر بدن وأنه سبغته حال الاقرار فاستعمل المدعى عليه يأتي بدافع فامهل فذهب إلى قاض حنفى وطلب خصمه إلى عنده فاحضره واتصل به الاقرار فحكم على مدعى السهو بعدم معارضته خصمه بسبب فهل حكمه صحيح مانع من سماع الدعوى المذكورة (فأجاب) بأن حكم الحنفى لا اعتبار به لمخالفته لما حكم به الشافعى اذ قوله بموجبه من قوله حكمت بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فيعم فكأنه قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها سماع دعوى السهو فما وقع من الحنفى غير مانع منها (سئل) عن شخص اقر لشخص بكذوكذا أشرفيا ثم مات صاحب الدين والمديون فاختلفت ورثتهما فقالت ورثة صاحب الدين ان المبلغ المقر به ذهب وقال ورثة المديون انه فضة فما الحكم في ذلك (فاجاب) بان الاشرفى يطلق في العرف على القدر المعلوم من الذهب والفضة فهو مجمل فيرجع في تفسيره إلى المقر ثم إلى ورثته فالقول قولهم ٧ هذه الاسئلة لم توجد في غالب النسخ فلذا فيها بعض السقامة وهى نحو الخمسة

الماء التى يصل منها السيل إلى الارض فهى من جملة حقوقها فينتقل الاستحقاق فيها كما هو ظاهر إلى المشتري وزن لم يقل بحقوقها رأما نحو الدار فان كانت في شارع لم يكن لها حريم حتى يدخل في بيعها وان كانت في درب مسدود كان لها حريم فيدخل هو وما فيه في بيعها وان لم يقل بحقوقها وليس للموثق أن يكتب الا ما تلفظ به أو ذكر أنها أراداه وأما كونه يفهم بمقتضى العادة منها انها أرادا شيئا ويكتبه من غير أن يذكر أنه أراداه فذلك لا يجوز مطالبا لأنها قد لا يريدانه فيجب عليه أن يستفسر كلا منهما عن لفظه ومراده به ويكتب ألفاظها كما هى حتى اذا رفعت لحاكم قضى فيها بمذهبه وهذا ظاهر جلى لا اشكال فيه وليس في مراعاته عسر بوجه من الوجوه فعلى الموثق الاحتياط في ذلك ما أمكنه وليتأمل قوله صلى الله عليه وسلم على مثل هذه فاشهد فلا يجوز تحمل الشهادة الا بها يثق به دون ماطنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ٧ (وسئل) رضى الله عنه ونفع بعلمه وبركته المسلمين فيمن له عند رجل دراهم في وقت ٣ محلها فطالب مالكمها الذى عليه العين فقال له ما عندى ما أخلاصك به ولكن اصبر على الى حصاد الحنطة يعنى الصيف وهو في وقت الشتاء فقال صاحب الدراهم لا بأس انى أبغى بيعها منك كل محلق بربعى حب الى الصيف هل يصح هذا واذا قلتم لا يصح فهل يستحق صاحب الدراهم حقه متى شاء وهل اذا أيسر الذى عليه الدين وقال لصاحب الدراهم خذ فقال ما آخذ الا الحب الذى في ذمتك فانك غررتنى (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بانه لا يصح البيع المذكور لان وقت البيع المراد به الحصاد مجهول ولصاحب الدين المطالبة متى شاء وليس له طلب الحب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه عن شخصين ابتاعا عينا بثمن معلوم بالسوية بينهما وضمن كل واحد منهما صاحبه فيما يحضر من الثمن نحو الصيف هل يصح هذا الضمان أم لا واذا قلتم بعدم الضمان هل يلزم كلا منهما ما يحضر من الثمن أم لا بعد البيع أو ضحوا لنا ذلك (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله يصح الضمان والبيع فيما ذكر وانما يبطل البيع فيما اذا شرط فيه ان كلا يضمن الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تبارك وتعالى بعلمه لم يثبت الخيار للبائع في مسئلة تلفى الركبان دون المشتري في مسئلة النجش مع ان كلا وجد منه تقصير في البحث والتفتيش (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلمه وبركته المسلمين بقوله المشتري مقصر أكثر لسهولة البحث عليه لكونه في البلد بخلاف البائع لا سيما اذا كان غريبا لا يعرف احدا من اهل تلك البلد (وسئل) رضى الله عنه عن شخص اشترى من آخر نصف زرع وشرط البائع على المشتري ان الزرع مرهون عنده بالثمن أعنى عند البائع فهل يصح البيع والرهن أم يفسدان وقول الامام الاذرى في التوسط ونبغى أن يكون المشروط رهنه غير المبيع فلو شرط كون المبيع نفسه رهنا بالثمن بطل البيع على المذهب وبه قطع الاصحاب اه فهل هو نص في المسئلة أم لا والمسئول منكم حكم الله سبحانه وتعالى في ذلك فان لم يأت جوابكم عن ذلك والاحصل في ذلك مشقة عظيمة وفنتة ومع علمكم أيضا ان الاصحاب ذكروا في دعاوى ان من استحق عينا فله اخذها ان لم يخف فنتة والاوجب الرفع الى القاضى فاذا لم يكن في البلد قاض فهل يجوز قهر من هى تحت يده ولو حصلت الفتنة أولا فان قلتم ليس هو في المسئلة المسئول عنها لان البائع له حبس المبيع لاستيفاء الثمن قلنا ان المشتري له نصف الزرع المبيع قبل البيع فامتنع البائع من تسليم جميع الزرع الا بتسليم ثمن النصف المبيع (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بقوله ان كان المشروط رهنه هو النصف المبيع بطل البيع والشرط

بإيمانهم في أن القدر المقر
 به من النضة (سئل) عن
 أعيان مشتركة بين زيد
 وبنته القاصرة وحامته له
 ثلثها ولبنته نصفها ولحامته
 سدسها فافر أنها لبنته
 وحامته وليس له فيها شيء ولم
 يبين مال الكل من بنته وحامته
 فهل تكون الأعيان
 المذكورة بين بنته وحامته
 نصفين عملاً بظاهر إقراره
 المذكور أم أثلاثاً لبنته
 الثلثان ولحامته الثلث
 سواء قال أردت ذلك أم لا
 لأن حصته تقسم بين بنته
 وحامته زيادة على حصتهما
 ولو قال بعد الإقرار أردت
 أن حماتي لها السدس وبقية
 الأعيان لبنتي فهل يقبل
 قوله في ذلك يمين أم دونه
 (فأجاب) بأن الأعيان
 المذكورة تكون بين بنته
 وحامته أثلاثاً لبنته الثلثان
 ولحامته الثلث حملاً لإقراره
 على ما ينفذ فيه وهي حصته
 فتكون مقسومة بينهما
 زيادة على حصتهما سواء
 أقصد ذلك أم أطلق ويقبل
 قوله في إرادته المذكورة
 أن صدقته حماته عليها بلا
 يمين وإلا فيمين (سئل)
 عن ادعى على إنسان
 بشيء وقال عندي شاهد
 يشهد به فقال إن كان لك
 على به شاهد فهو عندي فهل
 ذلك إقرار أم لا (فأجاب)
 بأنه ليس بإقرار لأنه لم
 يجزم بالإقرار ولأن الواقع
 لا يعلق بخلاف ما لو قال إن
 شهد شاهدان على به فيها

والشرط وكذا إن شرط رهن الكل أو رهن الزرع أو نصفه أو أطلق وإن كان النصف غير
 المبيع صحا وللبائع حينئذ حبس جميع الزرع حتى يأخذ ثمن النصف ولا يجوز حيث خيفت فتنة
 أن يستقل المستحق بالأخذ بل يلزمه الرفع إلى حاكم ذلك المحل أو محل قريب منه إن نفذ حكمه فيه
 فإن فرض الخلو عن الحاكم فامر نادر فلا يعول عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله
 تعالى عما إذا كان لزيد عبد مثلاً ولعمرو عبد فباع زيد عبده من عمرو بخمسة وعشرين ذهباً فرائسة ثم
 باع عمرو عبده من زيد بمثل ذلك الثمن ثم أبرأ كل منهما ذمة صاحبه من ذلك الثمن المعلوم ثم بعد ذلك
 أبق عبد عمرو الذي اشتراه من زيد وثبت عبد زيد الذي اشتراه من عمرو مستحقاً بينة بين يدي
 حاكم وهو في غير محل ولايته فهل ينفذ حكمه في غير محل ولايته وإذا أراد كل منهما الرجوع على صاحبه
 بالثمن المعلوم فهل لكل منهما الرجوع على صاحبه بعد براءة الذمة من الثمن الذي عقده أم لا (فأجاب)
 رضى الله تعالى عنه ونفع بعلمه المسلمين بقوله لا ينفذ حكم الحاكم في غير محل ولايته وأبراء ذمة المشتري
 العبد الذي خرج مستحقاً لم يصادف محلاً فإن ذمته لم تشتتل للبائع بشيء وأما العبد الذي أبق فإن كان
 الأباق عيباً بأن أبق عند البائع قبل البيع أو قبل القبض فالبائع مع ذلك صحيح وأبراء البائع ذمة المشتري
 من الثمن صحيح أيضاً فإذا ردد عليه الأبق بعد عوده لم يرجع عليه بشيء والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
 رضى الله تبارك وتعالى عنه هل يجوز التفريق بين الجارية وولدها الذي لم يميز وكذا البهيمة قبل
 الاستغناء عن اللبن بالنذر المنجز والمعلق بموت مالكها فقد نص شيخ الإسلام زكريا سقى الله تعالى
 عنده في شرح المنهج على جواز التفريق بالوصية والنذر المعلق مطلقاً أو بالموت وهل يفرق بين التفريق
 بالنذر لجهة تحريره وغيره (فأجاب) رضى الله تبارك وتعالى عنه بقوله الجواب عن هذه المسئلة
 يرتب على مسئلة التفريق بينهما بالوقف وقد جزم شيخنا في شرح المنهج بجواز التفريق به كالتق
 وسنده في ذلك قول الزركشى رحمه الله تبارك وتعالى في خادمه سكتوا عن أمور منها الوقف ولم ار
 فيه نقلاً ويشبه أن قلنا الملك فيه لله سبحانه وتعالى فكالعتق وإلا فكالمطبة ويخالف العتق بشفوف
 الشارع إليه لما فيه من زوال الرق واستقلال العبد بنفسه وليس هذا المعنى موجوداً في الوقف ويشهد
 لذلك أنه لو باع عبد بشرط اعتاقه صح ولو باعه بشرط الوقف لم يصح اه فافهم قوله إن قلنا الماء في الله
 سبحانه وتعالى فكالعتق أن المعتمد عنده جواز التفريق بالوقف لأن الأصح أن الماء في الموقوف لله
 سبحانه وتعالى والذي جريت عليه في شرح الإرشاد خلافاً وعبارته والأوجه خلافاً لما جزم به شيخنا
 رحمه الله تعالى في شرح المنهج أخذنا من كلام الخادم أن الوقف ليس كالتق لأن من وقف
 لا يملك نفسه لا يتقال الملك فيه لله سبحانه وتعالى بخلاف من عتق ولأن الموقوف لا يستبد بنفسه
 فلا يقدر على ملازمة الآخر بخلاف العتق ثم رأيت بعض المتأخرين صوب ذلك انتهت وأشرت
 بقولي ثم رأيت الخ إلى قول الكمال الرداد في شرح الإرشاد قال شيخنا في شرح الإيضاح وفي جواز
 التفريق بالوقف ثلاث طرق أحدهما يجوز كالتق والثاني لا يصح كالمطبة والثالث مبنى على أقوال
 الملك فإن قلنا ينتقل إلى الله سبحانه وتعالى جازوا إلا فلا اه وهو غريب لم أجده في كتاب والصواب
 الثاني لأنه لا يملك نفسه فلم يتمكن من ملازمة الآخر اه وعلى ما ذكرته من امتناع الوقف فيها فيفارق
 الوصية بما يأتي فيها من أنه لا ضرر فيها ولا ملك حال مع احتمال أن الموت قد يتأخر عن زمن
 التحريم بخلاف الوقف فإن فيه الضرر في الحال كما مر إذا تقرر ذلك في الوقف علم أن الذي يتجه
 في النذر بالولد أو الام أنه إن كان معلقاً بموت أو غيره انعقد قياساً على ما ذكره من صحة الوصية
 باحدهما لعدم الضرر فيه في الحال ولعل موت الموصى يكون بعد زمن التحريم فكذلك النذر المعلق

لا ضرر فيه في الحال ولعل وجود المعلق به يكون بعد زمن التحريم وهو التمييز فإن وجد قبله
 تأتي فيه ما ذكرته في شرح الارشاد في الوصية وعبارته فإن مات أي الموصى قبله أي قبل زمن
 التحريم وقبل الموصى له بأحدهما الوصية احتمل أن يقال يغتفر التفريق هنا لانه في الدوام وان
 يقال يباغان معا كما يأتي في الرهن لكن يفرق بان المرهون ثم مبيع فلو جوزنا بيعه وحده لكان
 فيه تفريق ابتداء بخلافه هنا فالذي يتجه هو الاول انتهت فكذا يقال في النذر المعلق لو وجد المعلق
 عليه قبل التمييز جاز النذور له حيث لم يرد أخذ أحدهما من النذور له به وان لزم منه تفريق لانه
 لم يقع ابتداء وقصد ابل دواما وتابعا والشيء يغتفر فيه في الدوام وتابعا ما لا يغتفر فيه في الابتداء
 ومقصودا وان كان أعنى النذر باحدهما منجزا فان كان بعق أو ما يؤل اليه كندر الله على أن
 أتصدق بهذا على أبيه فلا توقف في جوازه لتصريحهم بجواز التفريق بالعق والنذر به حكمه
 حكمه أما في الصورة الاولى فواضح وأما في الثانية فلان الملك فيها للنذور له وقع ضمنا والشيء
 يغتفر فيه ضمنا ما لا يغتفر فيه مقصودا ومن ثم جوزوا دخول المسلم في ملك الكافر في هذه الصورة
 لما ذكرناه وان كان ليس بعق ولا بما يؤل اليه كمل أن أهب هذا القن لزيد فالذي يتجه المنع
 في هذه الصورة لان النذور به في هذه الصورة وان لم يملك النذور له الا بالقبض غايته انه كالمرهون
 بجامع ان كلا منهما لا يملك الا بالقبض وقد صرحوا بمنع التفريق بالهبة فيكون النذر أولى لان
 المنته قبل القبض ليس له مطالبة الواهب بما وهب له بخلاف النذور له مطالبة الناذر قبل القبض
 بما نذر له به فتعلمه أتم من تعلق المنته فاذا امتنعت الهبة مع ضعفها عن تسويغ المطالبة فالنذر
 القوي على تسويغ المطالبة أولى بالامتناع والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رضى الله تبارك
 وتعالى عنه عن قولهم يحرم بيع العنب لعاصر الخمر ويصح السلاح للحربي ولا يصح فما الفرق بينهما
 (فاجاب) بان الاول فيه تسبب بعيد للبعصة لاحتياجه الى العصر والمعالجة فاشبه بيع الحديد
 لحربي يغلب على الظن انه يجعله سلاحا بخلاف بيع السلاح نفسه (وسئل) رحمه الله تعالى عن
 حدوث العيب بعد القبض في زمن الخيار ما حكمه (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه بقوله قال ابن
 الرفعة القياس بناؤد على ما لو تلف حينئذ قبل الفسخ والارجح على ما قاله الرافعي ان قلنا الملك للبائع
 انفسخ لعدم امكان نقل الملك والا فلا اه ويفهم من التعليل ان الانفساخ عام فيما اذا تلف المبيع
 باقة أو باتلاف أو البائع المشتري أو غيرهما وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين ولو عيبه المشتري
 والصورة ما سبق فان فسخ البائع غرم المشتري الارش ورجع بجميع الثمن وان أجاز فلا شيء
 للمشتري (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه عن باع ثمرة بشرط القطع جاز للمشتري بيعها بخلاف
 ما لو اشترى عبدا بشرط العتق فما الفرق (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه بقوله العتق مستحق
 على المشتري فليس له نقله الى غيره بخلاف القطع فانه يسقط بالتراخي (وسئل) رضى الله تعالى
 عنه عن قال بعتك كل صاع من هذه الصبرة بدرهم لا يصح البيع وهو مشكل بما لو قال والله
 لا أطأ كل واحدة منكن فانه يصير موليا من جميعهما فما الفرق (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه
 وبركته بقوله لا اشكال لان الخائف عين المولى منهن اعنى كل واحدة من نسائه بخلاف مسألة
 البيع فان المذكور فيها ليس تعيينا للمبيع بل تفصيل لثمن صيعانه وإلا لزم ان يكون ثمن جميع
 الصبرة درهما واحدا فالمبيع مجهول ففسد البيع (وسئل) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه عن
 قال اشركتك فيما اشتريته صح وحمل على المناصفة بخلاف ما لو قال بعتك هذا بالف دراهم
 ودنانير لم يصح فما الفرق بينهما (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله يفرق بان الاشتراك حيث يطلق
 كان ظاهرا في المناصفة فعمل بهذا الظاهر بخلاف العطف في المسئلة الثانية فانه ليس ظاهرا في

صادقان حيث يكون مقرا به
 لانها لا يكونان صادقين الا
 اذا كان عليه المدعى به الآن
 فيلزمه (سئل) عن شخص
 طلق زوجته ثم صدر بينهما
 اقرار بعدم الاستحقاق ثم
 ادعى أنه نسي الشيء الفلاني
 وأنكرت نسيانه فهل
 القول قولها أو قوله
 (فاجاب) بان القول قوله
 يمينه في أنه نسيه فاذا حلف
 كذلك استحقته (سئل) عن
 ادعى دينا لمورثه على آخر
 فادعى اداءه للمورث وأقام
 به بيينة فادعى الوارث أنه أقر
 به بعد موت مورثه فاجاب
 بانه حال اقراره كان ناسيا
 لأدائه فهل تسمع دعواه
 النسيان (فاجاب) بانه
 تسمع دعواه النسيان لغلبته
 على الانسان (سئل) عن
 قال في اقراره بدين لمورث
 شخص وانه باق في ذمتي الى
 وقت الاقرار ثم أنكر بقاءه
 وادعى دفعه للمورث وأقام
 به بيينة فهل تقبل أم لا
 لتكذيبه لها بما (فاجاب)
 بانه لا تقبل بيئته بدفعه المقر
 به لما ذكر (سئل) عن
 شخصين صدر بينهما اقرار
 بعدم الاستحقاق ومن
 الفاظه ولا نسيان ثم ادعى
 أحدهما نسيان شيء فهل
 تسمع دعواه أم لا (فاجاب)
 بانه لا تسمع دعواه لخالفته
 لما أقربه أولا ولانه انما
 يعذر بالنسيان اذا لم يسبق
 منه تصريح بالتزام حكمه
 ولهذا وقال والله لا أدخل

ناسيا حنث (سئل) عن
ستار أعيانا من شخص فهل
تتضمن استعارته اقراره
بملكها للمعير أم لا (فاجاب)
بأنها ليست إقرارا بملك
معيرها لها (سئل) عن
امرأة أقرت بدن لابنها
أحالتها به على ذمة زوجها في
غيبته وحكم بصحة الحوالة
حاكم شافعي ثم أقر بحضرة
حاكم حنفي أن لاحق له
في دين الحوالة وأنه لو ادته
ثم ادعى به على زوجها وأقر
به لها وقبض منه شيئا وأنظره
في باقيه من غير وكالة منها
فهل يصح اقرار الولد أو
دعواه وانظاره أم لا وهل
لها مطالبة زوجها بدنيها
أم لا (فاجاب) بأنه يصح
اقرار الولد ولا تصح دعواه
ولا انظاره ولها قبضه ولها
مطالبة زوجها بجميع
دينها (سئل) عن أقر
بحرية أمة ثم اشتراها بشئ
معين ثم تزوجت وأتت
بولد ثم اطاع البائع على
عيب بالثمن ثم استردها
فلمن تكون قيمة الولد
(فاجاب) بأنه متى فسخ
البائع البيع بالعيب
استردها لعدم اتفاقها
على عتقها وأما ولدها
المذكور فهو حر وليس لاحد
طالب قيمته أما البائع
فلا عتراه بحدوثه على ملك
مشتريها لان الفسخ يرفع
العقد من حينه لا من أصله
وأما المشتري فلا عتراه

ذلك بل يحتمل أنه أراد تساوى الواجب من كل وتفاوته ولا مرجح فبطل للايهام وعدم المرجح
(وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه ما حقيقة النقد وهل لفظ الدرهم والدينار والذهب
والفضة يعم المضروب وغيره أو يختص بالمضروب وقد وقع للشيخين وغيرها تقييد ذلك بالمضروب
فهل ذلك حقيقة أو مجاز (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله فسر الشيخان وغيرها النقد
بالدراهم والدنانير المضروبة فيحتمل ان لفظ المضروبة صفة مخصصة أو موصفة فلا مفهوم لها لكن
قول الماوردي رحمه الله تبارك وتعالى قد يعبر بالدراهم عن غير المضروبة يرشد الى الثاني ان
جعلنا التعبير به عنه مجازا وهو الظاهر من استقراء كلامهم ولان المتبادر من لفظ الدينار والدرهم
انما هو المضروب نعم الذهب والفضة أعم مطلقا من الدراهم والدنانير لصديقها بغير المضروبة فاذا
قيدا بالمضروبة ترادف الدراهم والدنانير على ما مر فعلم بما تقرر أن وصف النقد بالمضروب
لامفهوم له ومن ثم اعترض وصف الحاوي والمحزر له به وان لفظ النقد لا يشمل الفلوس وان راجت
وما اقتضاه كلام الشيخين في البيع من شموله لها فغير مراد بدليل كلامهما في باب القرض
(وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا غلب من جنس العروض نوع فهل ينصرف الذكر اليه
عند الاطلاق في العقد كالنقد أو يفرق (فاجاب) نفعا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله الذي رجحه
في اصل الروضة الاول وكذا رجحه في المجموع قال وصورة المسئلة ان يبيع صاعا من الحنطة بصاع
منها أو بشعر في الذمة وتكون الحنطة والشعر الموجودان في البلد صنفا معروفا أو غالبا في البلد
لا يختلف ثم يحضره بعد العقد ويسلمه في المجلس اه وتأمله يعرف انه لا فرق بين ان لا يكون
في البلد غير النوع الموصوف أو تتمدد الانواع ويغلب احدها وهو ظاهر وبه صرح الفزالي
وغيره وان وقع نزاع في ان عبارة المتولى التي نقل الرافي المسئلة عنها هل تضمن ذلك أو تقتضي
التخصيص ولكن الحق الاول وقياسه ما صرحوا به ايضا من انه لو وقع التعامل في بلد بنوع
واحد من الفلوس العددية أو بأنواع وأحدها غالب انصرف الاطلاق اليه وكذا في الثياب ومن
ثم قال ابن الصباغ لو قال بعثك هذا بعشرة أثواب واطلق وكان لها عرف انصرف اليه كالنقدين
(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يجوز التعامل بالفلوس العددية نوعا في الذمة واذا تعددت
انواعها فهل يأتي في كل نوع منها ما ذكره في النقد وهل يكفي التعيين بالنية كالخلع والافا
الفرق وما الفرق ايضا بينه وبين ما لو قال من له بنات زوجتك بنتي وعينا واحدة بالنية فانه يصح
(فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله تجوز المعاملة بالفلوس العددية عددا في الذمة كما قاله
القاضي وأقره ابن الرفعة وأقوى به ابن الصلاح رحمهم الله تبارك وتعالى بعد ان كان منع منه قال
القاضي لان القصد اعدادها لا وزنهما ثم اذا تعددت انواعها اما ان يغلب احدها أو تستوى فان
استوت فتارة تتفاوت قيمتها وتارة لا ففي الحالة الثانية لا يجب تعيين كما في البيان واعتمده
الاسنوى ويؤيده قول الرافي لو كان في البلاد صحاح ومكسرة لم يغلب احدها ولا تفاوت بينها
صح العقد بدون التعيين وسلم المشتري ماشاء منها وفي الحالة الاولى لا بد من التعيين باللفظ
ولا يكفي بالنية وفارق الخلع بانه يغتفر فيه ما لا يغتفر في البيع من التعليق والصحة بالمجهول والنجس
وغير ذلك واما مسألة النكاح المذكورة في السؤال فالحكم المذكور فيها هو ما ذكره الاسنوى
واستشكلها بمسئلة البيع واعترض قوله الاصح فيها الصحة بان الصورة التي ذكر الشيخان فيها
الصحة انما هي فيما لو كان اسم بنته الواحدة فاطمة وقال زوجتك فاطمة ولم يقل بنتي ونواياها ثم
قالا ولو كان له بنتان فصاعدا فلا بد من تمييز المنكوحة بالتسمية أو الاشارة بان يقول بنتي هذه
أو بالوصف بان يقول بنتي الكبرى أو الوسطى وهن ثلاث قال المكشون بالنية أو بنوى واحدة

عمالوا أطلق الاقرار بالبلوغ ولم يعين نوعا ففى قبوله وجهان ايها اصح (فاجاب) بان الاصح استفساره لاحتمال دعواه بلوغه بالنسبة وقد قال الاذرعى المختار استفساره (سئل) عما لو قال له على ألف استثنى أو أقرضه منه مائة ففى كونه استثناء صحيحا وجهان ايها اصح (فاجاب) بان الاصح انه استثناء صحيح حتى لا يلزمه الاتساعانة (سئل) عن قول الغزى فى أدب القضاء أقر آخر بقبض مال من شخص ثم قال أقررت ولم أقبض فله التحليف فلو أقر بالقبض وبوصول السبب اليه لم يكن له التحليف مامثال اقراره بالقبض وبوصول السبب اليه (فاجاب) بان مثال اقراره بقبض المال وبوصول السبب ان يقر البائع أو المقترض مثلا بقبض الف درهم وبوصول الثمن أو القرض (سئل) عما لو ثبت دين واقرا بعدم الاستحقاق بتاريخ واحد هل يقدم الدين كما قاله ابن الصلاح أم يقدم الاقرار بعدم الاستحقاق كما قاله فى الانوار وما المعتمد فى ذلك (فاجاب) بانه يحكم ببينة الاقرار المثبتة فانه يثبت به أصل شغل ذمته اذ لولا لجعلنا اقراره المحقر له تكذيبا للمقر ولا يصار الى

بعينها وان لم يجز لفظا ميمزا اه وهذه الصورة الاخيرة هى صورة الاسنوى ولم يصحح الشيخان فيها الصحة بل ربما يشعر قولهما وقال المكتفون بالنية بعد ما قبله ان الاكتفاء بالنية هنا مقالة وبجواب بان تصحيح الشيخين الصحة فى المسئلة الاولى وان قوى اعتراض ابن الصباغ فيها بان الشهود لا يطلعون على النية يدل على أنهما موافقان للمكتفين بالنية فى المسئلة الثانية بجامع أن فى كل من المسئلتين اكتفاء بالنية فان قلت يمكن الفرق بأنه فى المسئلة الاولى لم تعدد بناته وانما أتى بلفظ يشمل بنته وبنت غيره شمولاً بدلياً وقصد تزويج بنت الغير بعيد جداً فكان الحمل على بنته اولى للقرينة الدالة عليه الظاهرة فيه فلذلك أثرت فيه النية بخلافه فى المسئلة الثانية فان بناته متعددة وقوله بنى يشمل كلا منهن وليس ثم قرينة غير النية تكون عاضدة لها فلا يلزم من الاكتفاء بالنية فى المسئلة الاولى الاكتفاء بها فى المسئلة الثانية لوجود قرينة ثم وهى عدم شمول لفظه لبنت الغير فى حالة شموله لبنته وبعدم ارادة بنت الغير وعدم وجود قرينة هنا ظاهرة ظهور تلك القرينة لأن قوله بنى يشمل كلا من بناته فى حالة واحدة لانه مفرد مضاف ولا بعد فى ارادة أى واحدة منهن قلت جوابهم عن الاعتراض السابق فى النكاح وهو ان الشهود لا يطلعون على النية ولذا لم يكتف بالكناية فى النكاح بانه انما لم يكف بها فى العقد لان الصيغة هى المقصود والزوجة بالنسبة لها أمر تابع فاغتفروا النية فى الامر التابع ولم يغفروه فى الامر المقصود فهذا يدل على الاكتفاء بالنية فى الزوجة لكونها أمراً تابعا بالنسبة للصيغة سواء أوجدت قرينة ظاهرة تؤيد تلك النية ام لا وفهم بعضهم تخصيص المسئلة الثانية بما إذا كان له بنات اسم احداهن فاطمة فقال زوجتك بنى فاطمة فجعل هذا هو محل الخلاف بخلاف ما لو قال بنى فقط فانه لا يصح جزما وليس كما زعم بل الخلاف جار فى الصورتين والاوجه فيهما الصحة وعليه فيفرق بينهما وبين بعتك هذا بعشرين درهما وهناك نقدان مستويان فى الغلبة وقيمتها متفاوتة حيث لم يكتف هنا بالثنتين بالنية بانه ليس هنا قرينة دالة على المتصود بوجه من الوجوه غير محض النية فلم يؤثر بخلافه فى النكاح فان بعد ارادة بنت الغير فيما اذا قال زوجتك فاطمة أو الاضافة اليه فى زوجتك بنى قرينة دالة على المقصود غير النية فلا يلزم من الاكتفاء بالنية مع وجود قرينة دالة عليها الاكتفاء بها مع عدم قرينة دالة على المقصود بوجه من الوجوه الحالة الثانية ان يغلب احد انواع الفلوس فيحمل الاطلاق عليه كالنقد فان عين غيره تعين وصحح الراعى رحمه الله تعالى أنه لو غلب فى البلد دراهم عددية ناقصة الوزن أو زائدته نزل البيع وغيره من المعاملات عليها بخلاف الاقرار والتعليق وكذا يقال فى الفلوس بل اولى لان الغالب عدم النظر لوزنها بل لمجرد عددها (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا كان المبيع أو الثمن فى الذمة فهل يضر جهل العاقدين بحملته حال العقد اذا ذكر فيه ما يعلم به مقدار الجملة بالتأمل بعد ذلك ام لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ذكر الشيخان وغيرهما فى مسائل الصبرة وبيع المراجعة ومسائل الدور فى تفريق الصفقة وغيره ذلك ما يصرح بالصحة حيث ذكر ما يعلم به مقدار الجملة بالتأمل بعد ذلك بالطرق الحسابية كطريق الجبر والمقابلة وغيرهما سواء كان ذلك بما يعسر عليه على العاقدين او غيرهما بل قضية اطلاقهم الصفة وان ذكر فى العقد ما يعسر استخراجاه على أهل بلد كبعثك بمائة دينار ونصف وربع دينار الا خمسة عشر درهما وتسع وعشر درهم فان شرط الصحة فى نحو هذه المسئلة ان يعلم القيمة الدينار بالدرهم فلو كانت قيمة الدينار فيه سبعة عشر وثلاثا وربعا مثلاً احتيج فى استخراجاه الى مزيد تكلف حساب يعسر استخراجاه على كثير ومع ذلك يصح العقد (وسئل) أبقاءه الله سبحانه وتعالى بما لفظه وقع فى الثمن خلاف فقيل هو النقد وقيل ما التصقت به الباء والاصح انه ان كان احد العوضين

ذلك بالاحتمال وإذا ثبت
أصل الشغل فلا يترك
باحتمال تأخر الاقرار
الثاني عن الاقرار المثبت
وهذا بعض ما ذكره ابن
الصلاح ولا يخالفه ما في
الانوار فانه مفروض
في الابرام عبارة الانوار
قال أبو العباس بن القاص
في أدب القضاء ولوجاه
بصك في ابرائه منه فان لم
يكن لها أو لواحد منهما
تاريخ أو تاريخهما واحد
أو تاريخ البراءة متأخر
لم يلزمه شيء وان كان
تاريخ الاقرار متأخرا
لزمه وليكن هذا فيما
إذا كان مع كل واحد من
الصكين بينة أو اقرارا والا
فالحكم بالكتاب المجرد
مستبعد (سئل) عما لو قال
اشهدوا عليّ بان لفلان
عليّ كذا هل هو اقرار أم
لا كما أفتى به ابن الصلاح
أم يفصل بين أن يصدر
ذلك عن عرف منه استعماله
في الاقرار أو بنسبته الى
نفسه بان يأتي بهمة
المتكلم (فأجاب) بان ما
ذكر اقرار في الروضة
إن كتب لزيد على ألف
درهم ثم قال للشهود
اشهدوا عليّ بما فيه فليس
باقرار كما لو كتب عليه
غيره فقال اشهدوا عليّ
بما كتب زيد اه وعلوه
بان الكتابة بلا لفظ ليست
اقرارا ويؤخذ منه أنه لو
تلفظ به كان اقرارا وفي
فتاوى الغزالي إذا قال
اشهدوا عليّ أنني وقفت

نقدا فهو الثمن والا بان كانا تقدمين أو عرضين فما دخلت عليه الباء ما ثمرة الخلاف وإذا كان الثمن
أو المثلن جزافا كفت معاينته هل يعم النقد وغيره وهل يقيد بما يحيط به التخمين وهل كراهة
التخمين تشمل المذروع وغيره (فأجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته المسلمين بقوله تظهر
ثمرة الخلاف في مسائل منها ما لو باع نقدا بنقد فعلى الاول لا مثلن فيه أو عرضا بعرض فلا مثلن فيه
بل هو مقايضة كما قاله الرافعي أو مبادلة كما في الروضة ومنها إذا قال بعثك هذه الدراهم بهذا العبد
فعلى الثاني العبد الثمن وعلى الاول والثالث في صحة العقد وجهان كالسلم في الدراهم والدنانير لانه
جعل الثمن مثلن ومنها إذا باعه ثوبا بعبد موصوف صح فان قلنا ان الثمن مالصق به الباء فالعبد
ثمن ولا يجب تسليم الثوب في المجلس وان لم نقل ذلك فقليل يجب تسليم الثوب لانه سلم نظرا للمعنى
وقيل لا لانه ليس بسلم لعدم اللفظ والفوس وان راجت كالعروض والقيمة خلاف الثمن لانها
ما ينتهي اليه رغبات الناس ويعبر عنه بثلن المثل وقيد الاذرعى في الغنية صحة بيع الجزاف حيث قال
قضية اطلاقهم انه لا يشترط كيله ولا وزنه ولا ذرعه ولا عده وهو ظاهر فيما يخمنه الناظر اليه عند
تأمله أما لو عظمت الصبرة عظما متفاحشا أو أكثر غيرها من المعدود والموزون والمذروع كثرة
لا يخمن الناظر اليه قدره ففي الاكتفاء بمجرد معاينته نظر لكثرة الفرر ويؤيده انه لو باع صبرة
على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو مائعا ونحوه في ظرف مختلف الاجزاء دقة وغلظا لم يصح لعدم
إفادة التخمين برؤيته فهو مجهول القدر اه وما قيد به محتمل ويحتمل ترجيح اطلاقهم ويفارق ما
استشهد به بان نحو الارتفاع والانخفاض شيء لم يحيط به البصر بوجه فمنعه لإفادة التخمين أقوى
من مجرد الكثرة لان البصر مع ذلك يحيط بما ظهر منه وليس في باطنه ما يخالف ما أدركه النظر في
ظاهرة فالوجه ما اقتضاه اطلاقهم والذي في زوائد الروضة والمجموع كراهة بيع الجزاف وهو يشمل
المذروع وغيره وما وقع في التهمة مما يقضى استثناء المذروع غير متجه (وسئل) رضى الله تبارك
وتعالى عنه عما إذا وقع البيع أو نحوه بفلس عديدة ثم قبل قبضا غير السلطان أو نائبه حسابا بزيادة
في عددها المقابل بالدراهم أو نقص فيه فما الذي يلزم المشتري وهل القرض ونحوه كالبيع (فأجاب)
نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين بقوله الذي يلزمه إقباض الثمن منها على حساب ما كان
التعامل بها حالة العقد وان وقع التغيير المذكور قبل لزومه بان كان خيار المجلس أو الشرط
باقيا فيما يظهر ولا عبرة بما حدث بعد ذلك من التغيير وبذلك صرح في النقد الشيخان في البيع
والنوى في المجموع وزوائد الروضة في القرض وعبرة التهمة إذا باع ماله بنقد معين فمخ السلطان
من المعاملة بذلك النقد لا يفسد العقد خلافا لأبي حنيفة رضى الله تعالى عنه ولكن ان كان العوض
مشارا اليه فيسلم ما وقع عليه وإن كان قد التزمه في الذمة فيبقى بالقدر الملتزم في الذمة من ذلك
النقد ويسلم ثم قال وإذا جاء بذلك النقد فعلى البائع قبوله ولا خيار له لان التغيير ما عاد الى
العين وانما قلت فيه رغبات الناس فصار كما لو اشترى شيئا فرخصت الاسعار ولو جاء بها حدث
لا يجب قبوله اه وشمل قوله معين المعين بالذكر كان لم يكن غالب او بالانصراف اليه كان كان ثم
غالب او لم يكن ثم غيره وبه صرح في المجموع وقال الماوردي لو حصلت في ذمة رجل دراهم موصوفة
فحظر السلطان المعاملة بها وحرما عليهم لم يستحق صاحب الدراهم غيرها ولم يجز أن يطالب
بقيمتها خلافا لاحد لان نهاية ذلك ان يكون بخس لقيمتها وما في الذمة لا يستحق بدله لنقصان
قيمتها اه ملخصا وتناولت عبارته البيع والقرض وغيرهما بخلاف عبارة المتولى قبل وقوله وحرما
عليهم ظاهره ان تحريم السلطان معتبر في مثل هذا وأنه يحرم التعامل بما منع من التعامل به وليس
ببعيد واستدل له بقوله تعالى وأولى الامر منكم وبقول النوى في فتاويه إذا امر

جميع أملاكى وذكر
مصارفها أولم يذكر شيئا
صار الجميع وقفا ولا يضر
جهل الشهود بالحدود ولا
سكوته عن ذكر الحدود
أه وان نقل بعضهم عن
الغزالي أنه قال إن ما ذكر
في مسئلتنا ليس باقرار لان
الموجود منه صيغة أمر
لا صيغة اخبار فكأنه قال
أشهدوا على بما تعلمون به
قبل ذلك أمالوا أتى بهمة
المستكم فقال أشهد على
بأن لفلان على كذا فهو
اقرار وهذا ظاهرا لا يحتاج
للتنبية عليه (سئل) عن
اقرار يزيد بيقر هل يكون
كالدرهم فيحمل على ثلاثة
أم يقبل تفسيره بأقل
(فاجاب) بانه يلزم المقر
له ثلاثة من البقر لانه اسم
جنس جمعي ويفرق بينه وبين
واحد بناء التانيث وأقله
ثلاثة كالجمل بخلاف اسم
الجنس الافرادى (سئل)
عن رجل أقر أن هذا البيت
وإثاته ملك لابنته فإنة تم
توفى فوجد في البيت ختمة
وسقرق ونقد امثلا فهل تستحق
البنات الجميع لان الاثاث
يطلق عليه كافي مسألة مالو
اختلف الزوجان في اثاث
البيت على ٣ ان الاضافة
بمعنى في اى الاثاث الذى
يستعمل في البيت او
الاضافة بمعنى اللام التى
للاستحقاق فلا يدخل
النقد ولا الختمة ولا السقرق
فانها لا تستعمل في البيت

ولى الامر الناس بصيام ثلاثة أيام الاستسقاء عند الحاجة اليه يكون الصيام واجبا عليهم قال
ومن أخل به عند الحاجة والحالة هذه أنهم وملك ان تقول يحتمل ترجيح ذلك ويحتمل ترجيح خلافه
وفارق مسألة الاستسقاء بأن الصوم فيها سنة فاذا أمر به الامام صار واجبا خلافا للقبين ومن
تبعه واستشهاده بنص الشافعى رضى الله تعالى عنه على عدم وجوب الصوم مردود بخلاف النهى
عن التعامل بنقد فانه غير سائغ له فلا تجب طاعته فيه والذى يتجه في ذلك أخذنا من قولهم في باب
الامامة تجب طاعة الامام في غير أمر محرم ومن قولهم إذا سعى الامام وجب امتثاله وإن حرم عليه
أنه يحرم التعامل بها ظاهرا لما فيه من شق العصا لا باطنا لتعدى الامام بتحريم المعاملة بها نعم
ان رأى في ذلك مصلحة عامة حرم التعامل بها مطلقا على الاوجه وإذا تأملت ما تقرر علمت ان مسألة
الفلوس أولى من مسألة النقد لان مسألة النقد فيما أبطله الامام بالكنية ومسألة الفلوس لم يبطلها
بل غير حسابها فان فرض أنه أبطلها فهي كمسألة النقد أيضا لجريان العلة التى عللوا بها النقد
فيما مر عند ابطاله في الفلوس إذا أبطلت وتوهم فرق بينهما لا يجدى فاحذره بل نقل عن المذاهب
الثلاثة أنها قائمة بتساويهما في ذلك (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه بما لفظه قال في البيان
لو قال بعتك بألف درهم من ضرب عشرين بدينا لم يصح لان المسمى هو الدراهم وهى بمجمولة
فلا تصير معلومة بذكر قيمتها قال وان كان نقد البلد صرف عشرين دينارا لم يصح أيضا لان
السعر يختلف ولا يختص ذلك بنقد البلد قال ابن الصباغ رحمه الله تبارك وتعالى وهكذا يفعل
الناس اليوم يسمون الدراهم ويتبايعون بالدنانير ويكون كل قدر من الدراهم معلوم عندهم دينارا
قال وهذا البيع باطل لان الدراهم لا يعبر بها عن الدنانير حقيقة ولا مجازا ولا يضح البيع بالكنية
أه كلام صاحب البيان رحمه الله تبارك وتعالى وقضيته أنهم لو كانوا يعبرون بالدراهم عن الفلوس
الجدد ويسمون عددا خاصا منها معلوما عندهم بالدراهم كما في مصر واقليمها لم يصح ان يقال بعتك
بألف درهم فلوس جدد بل هذه أولى بالبطلان لان الدراهم اذا لم يعبر بها عن الدنانير لاحقيقة
ولا مجازا مع تشاركهما في النقدية وكونهما ربويين ووجوب الزكاة في عينها وغير ذلك فالفلوس
أولى بان لا يطلق عليها الدراهم لاحقيقة ولا مجازا فما المعتمد في ذلك (فاجاب) نفع الله تعالى
بعلومه وبركته المسلمين بقوله ما في البيان ضعيف كما قاله في المجموع وأيضا فهو انما بنى البطلان
على عدم صحة البيع بالكنية وهو ضعيف وعلى ان الدراهم لا يعبر بها عن الدنانير لاحقيقة ولا
مجازا وليس كذلك بل يعبر بها عنها مجازا ومن ثم قال النووي اذا عبر بها عنها صح أى ويكون
تعبيره بذلك مجازا كقولك في عشرين درهما مثلا هذه دينار اذا كان ذلك هو صرفها أى هذه
صرف دينار فهو من مجاز الحذف وأيضا فتعديله بان السعر يختلف خلاف فرض المسئلة وبان
ذلك لا يختص بنقد البلد لا يضر لان العبرة ببلد العقد وأيضا فلان قوله بعتك بألف درهم من
الفلوس الجدد ليس كقوله بعتك بألف درهم من صرف عشرين دينارا لان القصد الفلوس
وتقدير اعدادها بالتعبير عنها بالدراهم إنما هو على وجه الاختصار ويقابل كل درهم منها بعدد محدود
معلوم حالة العقد فاذا كان ما يقابل الدرهم أربعة وعشرين فلسا فكأنه قال بعتك بأربعة وعشرين
ألف فلس فالدرهم المعبر به عن الفلوس لاجمالة فيه وليس مقصودا وانما المقصود الفلوس
بخلاف قوله بعتك بألف درهم صرف عشرين دينارا فان الدينار المعبر عنه بالدراهم ليس
هو المقصود ثمنا وانما المقصود الدراهم المسماة غير أنه قدرها بما ليس مقصودا بالنقد
ولو قال بمائة درهم حمل على الفضة المضروبة دون الفلوس اذ المجاز لا بد فيه من قرينة
وهى التقييد هنا لفظا لا غير وما ذكره في البيع يجرى مثله فى سائر المعاملات

(فاجاب) بانه لا تستحق
 الخسة ولا القدولا لا السرقة
 لا مور منها أن الاقرار مبني
 على اليقين فقد قال الشافعي
 رضى الله عنه أصل ما أبني
 عليه الاقرار إن أزم اليقين
 وأطرح الشك ولا أستعمل
 الغلبة ومنها أن تقدير اللام
 في الاضافة هو الاصل
 ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها
 وتقدير غيرها نحو بدزيد
 ومنها أن مذهب الجمهور
 أن الاضافة لا تقدر بغير
 من واللام ونحو مكر الليل
 والنهار مقدر باللام عندهم
 على التوسع بل ذهب ابن
 الصائغ الى أن الاضافة
 على معنى اللام على كل حال
 (سئل) عن اثم سرقة
 فضرب ليصدق فأقر وقلم
 بصحة اقراره فهل يجوز
 ضربه أو الامر به (فاجاب)
 بان من ضرب ليصدق قال
 الماوردي ان أقر حال
 الضرب كره العمل به بل
 يترك ويستعاد فان أقر
 عمل به نقله في الروضة ثم قال
 وقبول اقراره حال الضرب
 مشكل لانه قريب من
 المكروه ولكنه ليس مكروها
 اذا المكروه من اكره على شيء
 واحد وهنا انما ضرب
 ليصدق ولا ينحصر الصدق
 في الاقرار وقبول اقراره
 بعد الضرب فيه نظر إن
 غلب على ظنه إعادة الضرب
 ان لم يقر وقال السبكي اذا
 انحصر الصدق فيه وعلمه
 المكروه فالظاهر أنه اكره

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قال بعثك نصف هذه الصبرة وصاعا من نصفها الآخر فهل يصح
 أم لا (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله ذكر القاضي أنه لا يصح وخالفه الامام رحمهما
 الله تبارك وتعالى فقال يصح اذا صححنا بيع صاع من صبرة بمجولة الصيعان (وسئل) رضى الله
 تبارك وتعالى عنه بما لفظه في الروضة لو قال بعثك هذه الشاة الارأسها مثلا يصح اذا كان المقطع
 معلوما بخلاف بعثك رأس هذه الشاة وهي مذبوحة فانه لا يصح في الفرق (فاجاب) نفع الله بعلومه
 المسلمين بقوله كان الفرق بينهما أن المبيع في الاولى ما عدا الرأس من بقية الشاة وهو معلوم
 لا جهالة فيه بوجه لان الفرض أن انقطع معلوم والمبيع في الثانية الرأس وهي ما دامت متصلة
 بالجثة مجولة وان كان المقطع معلوما لانها مشتملة على انعطافات وعروق وأعصاب لا تظهر الا بعد
 انفصالها فلم يصح بيعها ما دامت متصلة للجهالة (وسئل) أبقاه الله سبحانه وتعالى قالوا في البيع لو
 شرط ما ينافي مقتضاه كان لا يقبض المشتري المبيع أولا ينفع لم يصح وفصلوا في نظير ذلك في
 النكاح اذا شرط فيه أن لا يطاق الزوج بين أن يكون الشارط الزوجة فلا يصح أو الزوج فيصح
 النكاح ويلغو الشرط فهلا قيل بنظر ذلك هنا (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه وبركته
 المسلمين بقوله قضية كلام القاضي حسين بل صريحه جريان مثل ذلك التفصيل في البيع ايضا
 فانه قال لو اشترى طعاما وشرط أن يطعمه لغيره صح البيع ان كان الشارط المشتري فيحتمل
 ترجيحه ويحتمل ترجيح ما اقتضاه كلام غيره كالشيخين رحمهما الله تبارك وتعالى وغيرهما من البطلان
 في البيع مطلقا والتفصيل في النكاح على أن للرافعي رحمه الله تعالى فيه اشكالا طويلا مقرراني محله
 وعلى هذا فقد يفرق بأن البيع لما كان من المعاوضات المحضة التي تفسد بفساد العوض كان الشرط
 المنافي لمقصوده مفسدا له مطلقا وان وقع بمن له الحق تنزيلا لاشتماله عليه منزلة اشتماله على
 العوض الفاسد بخلاف النكاح فانه من العقود التي لا تفسد بفساد العوض فلم يفسده الشرط الا
 حيث وقع من غير من له الحق لتحقيق المنافاة حينئذ لمقصوده من كل وجه بخلاف ما اذا وقع ممن
 له الحق لان المنافاة حينئذ لم تتحقق من كل وجه فهي كاشتماله على عوض فاسد وذلك لا يفسده
 (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن باع في مرضه عينا قيمتها مائة بخمسين ليس له غيرها وعليه
 دين مائة فما الحكم في هذا البيع (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله قضية ما ذكره
 في الخلع صحة البيع في نصف العين بجميع الخمسين وحينئذ ثبت للمشتري الخيار وقد صرح
 الماوردي رحمه الله تبارك وتعالى بنظر المسئلة فقال لو باع المريض وارثه عبدا بمائة يساوي
 مائتين ولم يجوز الورثة فنصفه بالمائة وصرح الدارمي بمثله وزاد جريان قولي تفريق الصفقة
 (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى بما لفظه اشترى عبد بين جماعة حصه واحد منهم فيه منه فهل
 يصح أولا كما اذا اشترى في ذمته بغير اذن سيده (فاجاب) نفعنا الله تعالى به وبعلومه بقوله نعم
 يصح لان هذا عقد عتاقة فكان البائع أعتقه وحينئذ فيسرى الى باقيه ان كان البائع موسرا
 ببقية قيمته وليس هذا كما نظر به السائل لان الباقي لا يملكون الاعتراض على البائع في بيع
 نصيه (وسئل) رضى الله عنه بما صورته وكله ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر للوكيل في
 عقد واحد هل يصح فيهما أولا (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه بقوله يبطل في الجميع ولا يدخله
 تفريق الصفقة لانه غير مأذون فيه ذكره في البيان لكن قضية كلامهم في صحة بيعه لعبده أن تفريق
 الصفقة يدخله وهو ظاهر (وسئل) نفعنا الله بعلومه عن القول بصحة بيع المعاطاة هل يشترط
 لفظ من أحدهما أولا (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله لا يشترط ذلك كما في المجموع وغيره
 (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه ما تقولون في بيع العهدة المعروف بمكة وغيرها هل هو صحيح

لانه لا تخليه الابه اه وهو مأخوذ من تعليل النووي فيحمل كلام النووي على غير هذه الحالة وقال العلائي ما قاله النووي صحيح ولا ينبغي ان يكون لهذا الاقرار اثر وقال الاذرعى فيما يفعل في زماننا من الضرب ليقرب بالحق ويراد الاقرار بما اتهم به الصواب انه اكره سواء أقر به حال الضرب أم بعده وعلم أنه لو لم يقر ضرب ثانياً وحينئذ فالراجح أنه اذا انحصر الصديق في اقراره وعليه المكروه لم يصح اقراره لانه لا تخليه الابه وكذا اذا اراد به اقراره بما اتهم به وسواء أقر حال الضرب أم بعده وعلم أنه لو لم يقر ضرب ثانياً وقال الزركشى الظاهر ما اختاره النووي من عدم قبول اقراره في الحالين هو الذي يجب اعتداده في هذه الاعصار من ظلم الولاية وشدة جراتهم على العقوبات اه ولا يجوز ضربه ولا الامر به (سئل) عن رجلين تخاصما فقال احدهما للآخر ان لي عليك فضلا فقد اقرضتك عشرة دنانير ذهباً ووصلتني منها ثمانية وبقى لي منها ديناران في ذمتك فقال خصمه ما اقرضت منك شيئاً وانى استحق عليك الثمانية التي اعترفت بوصولها منى ثم ادعى بها عليه عند الحاكم فانكر فاقام عليه البينة باقراره المذكور فهل يؤخذ بقوله المذكور ولا

(فاجاب) نفعا الله تبارك وتعالى بعلمه بقوله هو صحيح معتد به يترتب عليه سائر أحكامه حيث خلا عن شرط فاسد كتأقيت وتعليق وشرط يتأني مقتضاه كان تكون الاجرة مثلاً لغير المشتري ونحو ذلك ولا عبرة بما يسبق العقد من تواطؤ على مالو وقع في العقد لأفسده هذا هو مذهبنا ولا تغتر بما قد أطاله في ذلك بعض علماء اليمن بما يخالف ما قررناه وينحو في اكثره نحو غير مذهبنا (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن نقل الاذرعى عن البغوى رحمهما الله تبارك وتعالى أنه لو كان بين اثنين أرض مناصفة فباع أحدهما منها قطعة مدورة لم يصح في شيء منها فما العلة في ذلك مع صحة بيع المشاع هل هي كون الباقي تنقص قيمته أو يحتمل على ما اذا كانت هذه القطعة في وسط الأرض ولا يمكن استطرار المشتري اليها (فاجاب) نفعا الله بعلمه بقوله صورة المسئلة كما ناله بعضهم فيما اذا كانت المدورة من الأرض المبيعة في غير طرف ميكربيكار تلك المدورة من الأرض المدورة كما هو الغالب على الأرض المملوكة وحينئذ فالعلة عدم تمكن المشتري من الوصول الى المبيع لانه محفوف بملك الشريك سواء أكانت القطعة المبيعة في وسط الأرض أم طرفها فانما لا نجد قطعة مدورة من أرض في وسطها أو طرفها غير الميكربيكارها الا وهي محفوفة بشيء من اجزاء تلك الأرض وتصور خلو جزء يسير من بعض تلك الجهات عن الاحاطة لا عبرة به لانه لقلته لا يكاد يدرك له حقيقة محسوسة فلا يمكن الاستطرار منه الا بخرق شيء من غير المبيع المشترك فلاجله امتنع البيع المذكور لانقص قيمة الباقي والاستوى اذن الشريك وعدمه وقد قيد البطلان بغير اذن الشريك اذا تقرر ذلك علم امتناع بيع أحد الشريكين قطعة من الأرض المشتركة بغير اذن شريكه حيث كانت محفوفة بباقي الأرض المشتركة سواء أكان المبيع مدورا أم مثلثا أم مربعا أم غير ذلك كما اشار اليه الاذرعى بقوله وقيس به ما في معناه (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه ذكر الاذرعى في تفريق الصفقة أنه لو قال احد الشريكين لاخر بعتك نصف هذه العين وكانت بينهما مناصفة صح وحل على النصف الذي يملكه البائع فكيف هذا مع ما في الروضة في التشطير انه يصح ويحمل على الاشاعة حتى يصح في نصف ما يملكه فقط فافرق (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله ما ذكره الاذرعى رحمه الله تبارك وتعالى هو ما في زيادة الروضة في العتق وما رجحوه في التشطير من الاشاعة هو في الصداق فقط والفرق ان الصداق جميعه للزوجة الا ان يحصل الفراق فلفظاً بالتصرف فيه صدر منها حال ملكها للجميع ولا مرجح يقتضى اختصاص اللفظ ببعض المملوك حالة التصرف دون بعض فحمل اللفظ المطلق على الاشاعة اذ لا مرجح واما البيع فانما يملك البائع فيه حال تصرفه النصف فحمل اللفظ المطلق على ما يملكه لان الظاهر ان الانسان لا يبيع ما لا يملكه فهذا مرجح للحمل على الحصر دون الاشاعة فعمل به (وسئل) رحمه الله تعالى عن قول النووي رحمه الله تعالى في الروضة ولو وقف على طرف الأرض وقال بعتك كذا ذراعاً من موقفي هذا في جميع العرض الى حيث ينتهى في الطول صح هل ما يفهم منه من التقييد بما صورته معتبر ام لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله وقف وقوله في جميع العرض وقوله الى حيث ينتهى في الطول تمثيل لا تقييد اذ لا فرق بين أن يقف على طرفها أو في وسطها اذا عين جهة المبيع من موقفه وعلم بمره ولا فرق بين أن يقول في جميع الأرض أو نصفه أو ثلثه مثلاً ولا بين أن يقول الى حيث ينتهى في الطول أو يسكت عن ذلك فان قوله يعنى ذراعاً من موقفي هذا في جميع العرض يستلزم ان يكون المبيع من الموقوف الى حيث ينتهى الذراع في الطول فذكره زيادة ايضاح كما ذكره بعضهم (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه لا يخفى عليكم ما يقع في بندرجدة والاسكندرية وغيرهما من انه قديباع الشيء بسعر كذا ثم

لانه ذكره بصيغة الماضي

على سبيل المن والحكاية
لا في جواب الدعوى عليه
بذلك كالم قال كانت على
أو كان لك عندي كذا فانه
ليس باقرار لانه لم يعترف
في الحال بشيء والاصل
برأه ذمته وسواء في ذلك
الدين والعين كما هو مصرح
به في كلام الشيخين وغيرهما
(فاجاب) بانه تلزمه الثمانية
الدنانير لخصمه لا قراره
بقبضها منه إلا أن يثبت
اقراره اياه فقد قالوا ولو
قال أخذت من فلان
ألفا كان لي عنده قرضا
أو ودیعة أمر بالرد الى
المقر له ثم بالدعوى ولو
قال أعطاني ألفا لا اشتري
له به العبد وقد اشتريته
به وكذبه بطل اقراره
في العبد ولزمه الألف التي
أقر له بها والفرق بين مسئلتنا
وبين ما ذكر في السؤال
واضح (سئل) عن جماعة
لهم دين على شخص وفاهم
بعضه ثم قارضهم عن
بعضه الآخر ثم أقر كل من
الفريقين أنه لا يستحق على
الآخر حقا مطلقا ووسع
الالفاظ ثم ادعى نسيان
قدر زائد على ذلك والحال
أن ما ادعى نسيانه ذكر في
مجلس الخصومة مرارا
وأحضر من يده ورقة
مسطرا بها القدر المتصادق
عليه فهل تسمع دعواه
أم لا (فاجاب) بانه لا
تسمع دعواه اذ نسيانه
لذلك القدر عقب ما ذكر
بعيد نادر فلا يلتفت اليه

بوزن هو وظرفه ويحط للظرف مقدار معلوم مصطلح عليه وللوزان شيء وللحال شيء وقد يعتادون
دخول الظرف وقد لا في الحكم في ذلك كله (فأجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله الذي دل عليه
كلامهم أنه لا أثر للعرف المطرد في ذلك وغيره بل ان اشتمل البيع على جهالة أو اشتراط ما ليس
مبيعا لغير ماله أو نحو ذلك بطل البيع وأما ما أفتى به بعضهم في نحو ذلك بما يخالف ذلك حيث
قال انه يجري في ذلك على العادة المطردة كما قاله ابن عبد السلام في الوقف بالعرف المطرد يقتضى
أنه شرط في العقد أن الجميع من الظرف والمظروف مبيع كل كذا منه بكذا على ما اعتيد
ويحط من ذلك قدر عشرين مثلا فلا يجب ثمن زيد في مقابلته وكان العشر أو نصفه مردودا على
ذلك بالتوزيع وما جعل في العقد ثمننا للقطار مثلا فهو ثمن له ولما رد عليه من الموزع فكانه
قال في صورة حط العشر قطار ٣ وتوسع قطار من الظرف والمظروف بكذا وهذا بما لا يتردد
فيه أحد للاجماع الفعلي السكوتي في الاعصار والامصار ولأن العادة محكمة ولا فرق في ذلك بين ان
يكون المبيع لمن يعبر عن نفسه أو غيره اه فقيه نظر والفرق بين المبيع والوقف ظاهر والاجماع
الفعلي ليس موجودا وكون العادة محكمة فيما للعادة فيه دخل وهذا ليس منه ثم رأيت البلقيني
سئل عن بيع ما يوزن كل قطار منه بوزن معلوم على ان يطرح أرطالا معلومة بسبب الظرف
ونحوه وقد يزيد وقد ينقص عن القدر المطروح فأجاب بان البيع في هذه الحالة لا يصح وهو يؤيد ما ذكرته
ويؤيده أيضا قول الروياني كالاصحاب لو قال بعثك هذا الثمن بعشرة على ان أزنه بظرفه ثم اسقط
من الثمن بقسط وزن الظرف ان علمنا عند العقد وزنه وقد رقت صحت البيع وإن جهلاه أو أحدهما لم
يصح لجهالة الثمن قالوا وهذا بخلاف ما لو قال بعثك هذا السمن كل رطل بدرهم ثم اطرح وزن الظرف
فانه يصح لان حاصله بيع السمن جميعه كل رطل بدرهم فلا يضر جهالة وزن الظرف اه ويؤيده أيضا إطباقهم
على انه لو قال بعثك هذا السمن كل رطل بدرهم على ان يوزن الظرف معه ويحسب على المشتري وزنه
ولا يكون الظرف مبيعا كان البيع باطلا لانه شرط في بيع السمن أن يوزن معه غيره وليس ذلك الموزون
مبيعا فلم يصح هكذا اطلقوه ولم يفرقوا بين أن يعلم وزن الظرف ام لا ويؤيده ايضا ما في شرح المذهب من
انه اذا اشترى سمننا وغيره من المائعات او غيرها في ظرفه كل رطل بدرهم مثلا على ان يوزن بظرفه ويسقط
ارطالا معينة بسبب الظرف ولا يوزن الظرف فالبيع باطل بلا خلاف لانه غرر ظاهر قال وهذا
من المنكرات المحرمة التي تقع في كثير من الاسواق (وسئل) رحمه الله تعالى عن باع أمة ثم
ادعى انها حامل بحرو أنكر المشتري فمن المصدق منهما (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله إذا
انكر المشتري اصل الحمل صدق فان ثبت بالعرض على القوايل وادعى البائع حريته لكونه اعتقه
اولا لكونه من وطء شبهة اول لكونه منه لم يصدق اخذا بقاعدة يصدق مدعى الصحة (وسئل) رحمه الله
تعالى عن قال أدحق الى هذا الصبي هل يبرأ او يفرق بين العين والدين (فاجاب) نفعا الله تعالى
بعلومه بقوله الذي عليه أكثر الاصحاب انه لا يبرأ في الدين بل صرح به جمع منهم انه لا يصح قبضه للعين
ايضا وأما ما في الوسيط من انه لو قال رد الوديعة اليه برىء فالبراءة فيه ليست لصحة القبض بل للاذن
من المنزل منزلة الاذن في الاتلاف ولو اذن له بالاتلاف ماله فاتفقه لم يضمن وان عصى وما في البيان
من صحة قبضه ولو للدين ضعيف على انه ناقض نفسه فقال في محل آخر لا يصح (وسئل) رحمه الله
تعالى عن المقبوض بسوم الاجارة او البيع هل تضمن منافعه لو مكث مدة عند القابض ام لا (فاجاب)
بقوله الذي ذكره ان المقبوض بالسوم مضمون فيحتمل شموله للمقبوض بسوم البيع والاجارة
وللعين والمنفعة ويحتمل تخصيصه بعين المقبوض بسوم البيع بخلاف منفعته وبخلاف

على فعله ذا كر التعليق ثم ادعى نسيانه للظهار عقب فعله فامسكها فانه يصير عائدا (سئل) عن شخص أبرأ شخصا من دين له عليه ثم ان المبرأ قال الدين الذي أبرأتني منه لك على فهل يكون اقرارا به ام لا (فاجاب) لا يكون اقرارا به لان ما أتى به جملة واحدة ينافي اولها آخرها فيلغو وبرائة ذمته من ذلك القدر تنافي الاقرار به لمبرئه فصار كالمعلق وادعى هذه او ثوبى هذا الزيد وكالمعلق قال له على الف من ثمن خمر أو كلب فلم أن هذا ليس من تعقيب الاقرار برفعه كقوله له على من ثمن خمر ويحتمل بدلالة السياق أن تقدير كلامه كان لك على (سئل) هل اقرار السفية فيما يثبت ضمنا صحيح كما قاله الزركشي أم لا (فاجاب) بان اقراره المذكور صحيح كما لو أقر بقصاص فعفا مستحقه عن الدية (سئل) عن قولهم انه لو أقر بعين صدق في دعوى الودیعة والرد والتلف هل يشمل ما لو قال المقر له انما هي عارية أو لا فان قلتم نعم فما الفرق بينها وبين ما اذا قال المالك أعرتك وقال الآخر أو دعيتي فان المصدق المالك (فاجاب) بانه انما يصدق المقر في دعوى الودیعة لان لفظه ليس فيه ما يدل على ضمان

المقبوض بسوم الاجارة عينه ومنفعته وللنظر في ذلك مجال ولكن الثاني هو المنقذ لان يد المستأجر يد أمانة فلا يضمن العين والموجب لضمان المنفعة اما العقد أو التعدي ولم يوجد واحد منهما (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا تلف البائع بالصريح فاجاب المشتري بالكفاية أو عكسه فهل هو من توافق الايجاب والقبول (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله نعم هو من توافقهما فيصح العقد بلا توقف في ذلك لمن راجع كلامهم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن الفرق بين بطلان البيع في بعتك نصفك ووقوع نحو الطلاق بطلقت نصفك (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه المسلمين بقوله الفرق ان نحو الطلاق والعقود عهدت فيه السراية والتعير ببعض عن الكل فائرداك فيه بخلاف نحو البيع فانه يشترط فيه وقوع الخطاب صحيحا وبعثك نصفك غير صحيح أما على السراية فواضح اذ البيع لا يقبلها وأما على التعير ببعض عن الكل فلانه مجاز لم تقم عليه قرينة (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل تجوز المعاملة بالمغشوشة وهل هي مثلية وما المراد بكونها مثلية هل هو في السكة أو في قدر الغش أو في غير ذلك (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه المسلمين بقوله الا كثرون على جواز المعاملة بها وان جهل قدر ما فيها من الفضة وفي التهمة ان جوزنا المعاملة بها فهي مثلية والافهى متقومة واذا ألتفت قال ابن الرفعة ضمن قيمتها بالنقد الآخر وبالعكس بلا خلاف وكأنه أخذ ذلك من قول الشيخ أبي حامد وغيره في الدعوى بها أنه يذكرك قيمتها من النقد الآخر وهذا من هؤلاء الجماعة فيه تصريح بانها متقومة فان قلنا بانها مثلية كما مر عن التهمة فينبغي كما قاله السبكي والاذرعي ضمانها بمثلها من السكة التي ألتفت وان جهل معيارها أو من سكة اخرى ان راجت وراجها ولم تتفاوت قيمتها (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه عما اذا خرس البائع أو الراهن قبل الاقباض أو في زمن الخيار أو نحو ذلك ولم يكن له اشارة مفهومة فما الحكم (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه المسلمين بقوله يقوم القاضى مقامه فيفعل هو او نائبه ما فيه مصلحته (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه هل ذكر حدود المبيع وما يعرف به في العقد مما يطول به الفصل أولا (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله هذا من مصالح العقد بل قد يكون من واجباته اذا توقفت معرفة المبيع عليه وحينئذ فلا يضر ذكره وان كانا عارفين بتلك الحدود قبل العقد (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا اختلفا في رؤية المبيع فمن المصدق منهما (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه بقوله المعتمد الذى صرح به الشيخان وغيرهما ومشى عليه البلقيني وغيره قال ولا تغتر بخلافه أى وان قال به جمع متأخرون كالاسنوى والاذرعي والزرركشى أن القول قول مثبتها لانه الموافق لقاعدة أن القول قول مدعى الصحة ولان اقام المنكر على العقد اعتراف منه لصحته ففيه تكذيب لدعواه ولان الاصل في العقود الجارية بين المسلمين الصحة كما صرحوا به (وسئل) رحمه الله تعالى عن جماعة باعوا أرضا يباعا صحيحا وحكم به حاكم حنفى المذهب ومضى على ذلك سنون فادعى البائعون ان ذلك المبيع وقف علينا فهل تسمع دعواهم بعد الثبوت لدى الحاكم والحكم به (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله هذه المسئلة مع قطع النظر عن حكم الحنفى المذكور تناقض فيها كلام الشيخين في مواضع والمعتمد فيها بل الصواب ان البائع ان قال حين البيع هو ملكى لم تسمع دعواه ولا يثبتته وان لم يقل ذلك بان اقتصر على بعتك سمعت دعواه ويثبتته فان لم تكن له يثبتة حلف المشتري انه باعه وهو ملكه وحكم الحاكم المذكور لا يمنع ما ذكرناه من التفصيل فقد صرحوا بانه ليس من المرجحات وما في أصل الروضة عن الشيخ أبي اسحق لا يخالف ما ذكر (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن اقر بالبيع وقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبض وانه قدم الاشهاد على القبض فهل تسمع دعواه لتحليف خصمه أولا (فاجاب) نفعا الله بعلومه بقوله نعم

أن العين باقية عند اقراره
 وحينئذ لا تسمع دعوى المقر
 له انها عارية لانها غير ملزمة
 إذ لا ضمان بسببها على
 المستعير فان وقع هذا
 الاختلاف بعد تأنها
 فالاصح تصديق المالك
 يمينه فاذا حلف على نفي
 الوديعة ضمنها المقر لان
 الاصل عدم الاتيان بالدافع
 للضمان ولان الاصل أن
 من كان القول قوله في اصل
 الاذن كان القول قوله في
 صفة على ان بعضهم صرح
 بان المصدق المقر وانه
 لا ضمان عليه إذا حلف
 (سئل) عن قبضت صداقها
 من ميراث زوجها واقرت
 أنها بعد ذلك لا تستحق
 عليه ولا على احد من ورثته
 ولا في تركته حتما ولا
 استحقاقا ولا دعوى ولا
 طلبا ولا فضا ولا ذهباً
 ولا ديناً ولا عيناً ولا صداقاً
 ولا بقية من صداق ولا
 كسوة ولا نفقة ولا متعة ولا
 تفرأ عن ذلك ولا حقا
 من الحقوق ولا شيئاً قل
 ولاجل لما سلف من الزمان
 وإلى تاريخه وأبرأت
 ذمتهم ويدهم وامانتهم
 البراءة الشرعية وهي جاهلة
 او ناسية انها تستحق عليه
 فرشاً أو توابعه كالحاف
 وغيره وآلة أكل وشرب
 وطبخ فهل إذا ادعت الجهل
 أو النسيان يقبل قولها
 يمينها وتطالب
 بحقها من ذلك أولاً وإذا

تسمع دعواه لتحليف خصمه كما يصرح به كلامهم في باب الرهن واما ما وقع في الجواهر في باب الاقرار
 من أن المذهب انه لا تسمع دعواه لتحليف خصمه في هذه الصورة فقيه نظر نقلاً ومعنى فالوجه خلافه
 (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه لا يخفى ما عليه اليهود والنصارى من بيع الخمر وتعاطى
 الربا وغير ذلك فهل تحل معاملتهم وهداياهم وتحرم معاملته من أكثر ماله حرام أولاً (فأجاب)
 نفعتنا الله به بقوله حيث لم يتحقق حراماً معيناً جازت معاملتهم وقبول هديتهم فانه صلى الله عليه وسلم
 قبل هداياهم أما إذا تحقق كأن رأى ذمياً يبيع خمرًا وقبض ثمنه واعطاه للسلم عن دين أو غيره
 فانه لا يحل للسلم قبوله كما قاله الشيخان ونقل الزركشى وابن العباد عن النص ما يوافقه ووجهه
 ان الاعتبار بعقيدتنا وإن كنا نفرهم على ذلك وكذا يقال في الاكل من أموال الظلمة ومن أكثر أمواله
 حرام فيكره ما لم يعلم عين الحرام أو ما اختلط به ويمكن معرفة صاحبه كما في المجموع فان لم يمكن معرفته
 صار من أموال بيت المال وحديث البيهقي وغيره من لم يسأل من أين مطعمه ولا من أين مشربه لم يبال
 الله عز وجل من أى أبواب جهنم أدخله ظاهر فيمن يقدم على تناول ما حل بيده وإن علم انه من
 حرام فأما من لم يعلم فلا يصدق عليه ذلك وإن اقتضى الورع تركه وقول الغزالي في غير البسيط
 تحرم معاملة من أكثر ماله حرام بالغ في المجموع فيرده وقال ليس من مذهبنا وإنما حكاه أصحابنا
 عن الأبهري المالكي ولوعلم أن أكثر ما في يد السوق حرام لم يجب السؤال خلافاً للغزالي ووافقه
 ابن عبد السلام فيما لو اعترف أن بيده ألف دينار حرام فيها واحد حلال كما لو اختلطت حمامة
 برية بألف حمامة بلدية وفرق بأن هنا أصلاً يعتمد عليه وهو اليد المقتضية للحل بخلافه في مسألة الحمامة
 ومن ثم لم يخرجوه على القولين في النجاسة والطهارة لان الاصل هنا الحل وترجح باليد وليس هناك
 مثل هذا المرجح فنار الخلاف وفارق أيضاً ما لو اختلطت مذكيات محصورة بميات محصورة بأن الميتة
 حرام لذاتها ولا قرينة تدل عليها بخلاف الحلال بيد من أكثر ماله حرام وظاهر كلام المالكية تحريم
 الاخذ والمعاملة إذا كان الأكثر حراماً واشتبه واختلف فيه الحنابلة (وسئل) رحمه الله تعالى عن
 باع شيئاً في يده لا يدري هوله أم لا وقبض ثمنه فهل يحل له أولاً (فأجاب) نفعتنا الله تعالى بعلومه
 بقوله قال في البحر ينبغي أن لا يحل له لانه مكلف في نفس الامر بالاحتياط ما أمكن وهو ظاهر
 إذا اجتمع فلم يظفر بعلامة تدل على انه له ولا نظر لدلالة اليد على الملك لان محله بالنسبة لغير ذى
 اليد وأما ذو اليد إذا لم يدرك استنادها لما يدل على الملك فلا تكون دالة على الملك في حقه ويحتمل
 خلافه أخذاً بعموم قولهم اليد دالة على الملك ويدل للاول جواز معاملة من يعلم اختلاط ماله بحرام
 من غير وجوب اجتهاد في تمييز الحلال من الحرام ووجوبه على ذى اليد إذا اختلط ما فيها بحرام
 وعلل بان العبرة في ذلك به لا ببناء وإذا جهل وتصرف في المشتبه من غير اجتهاد فلا ثلم عليه لا علينا
 فان قيل كيف يعول عليه مع العلم بظلمه وفسقه قلنا لان دلالة اليد كافية على انه في الروضة والمجموع
 قال لو اخبر فاسق او كتابي انه ذكى هذه الشاة قبلناه لانه من أهله ذكره في التهمة اهـ (وسئل)
 رحمه الله تعالى عن قوم عرفوا بعدم توريث البنات كاهل بجيلة فما حكم ما يجابونه لمكة من الحب
 واللوز والزبيب (فأجاب) نفعتنا الله تعالى ببركته وعلومه بقوله ان علم أن ما بأيديهم اكتسبوا
 منه شيئاً من وجه حل أو لم يعلم شيء فلا يحكم على ما بأيديهم بالحرمه وتحل معاملتهم مع الكراهة ان
 كان أكثر ما بأيديهم حراماً ولا يجب سؤالهم عن الحلال والحرام خلافاً للغزالي فيهما وإن لم
 يكن لهم إلا ذلك الموروث فان علمت عين مالكة وبقاؤه لم يجز تصرفهم فيه وإن فقد المالك أو
 جهلت عينه فهو مال بيت المال وإن كانت العين الموروثة أرضاً فزرعها بيذره حل تصرفه فيه
 وتعلقت أجرة الأرض بذمته وللحب الطبري في ذلك افتاء فيه التحذير عن الشراء منهم والتغليظ

قلتم بقبول قولها وطابت
بها فهل تعلّى الفرس
جديدا ولا تجبر على غيره
إذا كان عتيقا أو لا وإذا
ا طردت عادة مثلها بآلة
الطبخ نحاسا تعطاه أو لا
(فاجاب) بانه يقبل قولها
ييمينها في جهلها بوجوب
ذلك لها على زوجها حين
اقرارها إذا كانت بمن يخفى
عليها ذلك ويقبل قولها
ييمينها في نسيانها ذلك
حينئذ فإذا حلفت يمين
الجهل أو النسيان أو جب
الحاكم لها ذلك مراعي
حال زوجها من يسار
واعسار ومضى ا طردت عادة
أمثالها بكون آلة طبخها
نحاسا وجب لها ذلك وكلام
من نفى وجوب ذلك محمول
على غير هذه الحالة (سئل)
عمالو اتحاد تاريخ الاقرار
وتاريخ البراءة هل تقدم
بينة البراءة كما قاله في الانوار
ويشده بذلك ما في الباب
السادس في مسائل متشورة
تتعلق بأداب القضاء في
الروضة (فاجاب) بانه
تقدم بينة الابراء على بينة
الاقرار لان الابراء انما
يتأتى في دين ثابت في الذمة
وليست هذه مسألة ابن
الصلاح وانما أفتى فيها إذا
قامت بينة على اقراره بانه
لا يستحق عليه شيئا
وتاريخها واحدا فانا نحكم
ببينة الاقرار لانه ثبت بها
الشغل وشككنا في دفعه
والاصل عدمه ثم استدلل له

على فاعله وهو محمول على ان ذلك ورع والا فهو مخالف لقواعد المذهب (وسئل) رضى الله تعالى
عنه عن شراء الارقاء الموجودين في الاسواق مع عدم التخمين كيف يحل واحتمال جلب كافر لهم
بعيد وللنوى رحمه الله تبارك وتعالى في ذلك تصنيف بينوا حاصله (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه
بقوله حاصل المذهب في ذلك انه حيث لم يعلم انه من غنيمة لم تخمس ولم تقسم حل شراؤه لان طريق
ملكه وان كان الرق اثر الكفر لا ينحصر في الغنيمة لاحتمال ان يكون حرييا أخذ من حربى أو
قهر حرييا واسترقه ولو أباه فانه يملكه من غير أن يخمس عليه نعم لو قهر أباه أو ابنه عتقا عليه فلا
يصح بيعه لهما كما رجحه الشيخان ومع ذلك فقد قال الاصحاب ان المسلم اذا اشتراه منه وأخرجه الى
بلاد ما ملكه بالقهر وكذا لو اشتراه من حربى شراه من اصله أو فرعه وكالحربى فيما مر الذمى فما يأخذه
الذميون من الحربيين بقتال أو غيره لا يخمس أيضا فمتى احتمل كون الرقيق من هذه الانواع لم
يحرم شراؤه ولا وطء الاثني منه اعتمادا على ظاهر اليد لاحتمال انتقالها اليه شرعا أما بما مر
أو عن سرقتها على ما يأتى أو بشرائه خمسها من أهل الفئ على رأى الرافعى أو كلها منهم ان كانت
فيا أو من الغانمين ان كانت غنيمة وقد كان بعض المتورعين اذا أراد التسرى بجارية اشتراها ثانيا
من وكيل بيت المال ومثله القاضى بناء على ما في فتاوى السبكي ولا يبقى بعد ذلك الاحتمال بقاء
الثلث أو بعضه في الذمة وهو سهل وان علم أن الآخذ له مسلم ولو بسرقة أو نهب لم يجز الشراء منه
قبل تخميسه بناء على وجوبه حتى في نحو المسروق وهو ما رجحه الشيخان لكن رجح مقابله مرجحون
واعتمده كثير من المتأخرين فعليه محل شراؤه وان لم يخمس وعلى الاول يحمل قول أصحابنا أصول
الكتاب والسنة والاجماع متظاهرة على تحريم وطء السرارى اللاتي يجلبن اليوم من الروم والهند
والترك الا أن ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير حيف وقول الفزارى لا يجب على الامام قسمة
الغنائم بحال ولا تخميسها وله أن يفضل ويحرم بعض الغانمين رده النوى رحمه الله تبارك وتعالى
في تصنيفه في المسئلة ووافقه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما بانه خارق للاجماع في ذلك ولو انتصر لقول
أبي حنيفة وحكى عن مالك وأحمد رضى الله تبارك وتعالى عنهما وأن للشافعى رضى الله تعالى عنه
قولا بمنزلة وهو أن الامام أو الامير اذا قال للغانمين دون غيرهم قبل الغنيمة لا بعدها من أخذ شيئا من
الغنيمة فهو له صح لكان له وجه وعليه فلو كان الامام والغانمون مقلدين لابي حنيفة وفعلوا ذلك
فهل يحل للشافعى ما دام على معتقده الشراء منهم الاوجه لا لانه يرى أنهم غير مالكين عنده فان
قلد امامهم جاز فان قلت فإذا علم أنها غنيمة لم تخمس فهل له طريق الى تملكها قلت ان علمت عين
الغانمين فلا طريق اى ذلك والابان أيس من معرفتهم فهى مال ضائع وهو لبيت المال وحينئذ
فلن يستحق في خمس المصالح شيئا أن يملكها بطريق الظفر اذا لم يتمكن من الوصول الى حقه من
بيت المال كما اقتضاء كلام المجموع حيث قال عن الغزالي وأقره لولم يدفع السلطان الى كل المستحقين
حقوقهم من بيت المال فهل يجوز اخذ شيء منه قال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز لانه مشترك
ولا يدرى حصته منه حبة أو دائق أو غيرها وهو غلو والثاني يأخذ قوت كل يوم فيه والثالث كفاية
سنة والرابع يأخذ ما يعطى وهو حقه والباقيون مظلومون قال الغزالي وهو القياس لانه ليس
مشتركا كالغنيمة والميراث لان ذلك ملك لهم حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهنا لا يستحق وارثه
شيئا وهذا إذا صرف اليه ما يليق صرفه اليه اه فقير النوى والغزالي رحمهما الله تبارك وتعالى
على ترجيح الرابع لكونه القياس ظاهر في اعتماده لذلك فيتفرع عليه جواز الاخذ ظفرا سواء
أكان هناك أحوج منه كما اقتضاء كلام البغوى أم لا خلافا للسبكي وبه صرح ابن الفركاح وابن
جماعة حيث قال في المال الضائع ولمن كان في يده إذا عدم الحاكم العادل أن يصرفه لنفسه اذا

(سئل) عن شخص أقر أنه

لا يستحق على فلان حقاً ولا استحقاقاً وليس له عليه دعوى ولا طلب بوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب ولا فضا ولا ذهاباً ولا فلساً ولا قاشاً ولا عسلاً ولا سكرأً ولا بحاساً ولا رصاصاً ولا شيئاً قل ولا لاجل لسالف الزمان وإلى تاريخه بجميع ألفاظ البراءة التي يذكرها الشهود ثم ادعى النسيان بما عين اعلاه كعسل مثلاً فقال كان له عشرة أرطال عسل نحل مثلاً وما أبرأت إلا من عسل القصب ونسيت عسل النحل فهل يقبل قوله في ذلك مع تعيين جنس العسل أولاً أو قال ما أبرأته إلا من الذهب السليمي وكان لي عنده ذهب قايتباي ونسيته فهل يقبل قوله ذلك أولاً (فاجاب) بانه لا يقبل منه ذلك لانه سبق منه ما يناقضه اذ قوله مثلاً ولا عسلاً ولا ذهباً نكرة في سياق النفي فتعم ومدلول العام كلية فكانه قال لا أستحق عليه شيئاً من العسل ولا شيئاً من الذهب بخلاف ما لو ادعى نسيان شيء لم يذكر لفظه الدال عليه في اقراره فانه يقبل قوله فيه يمينه لان النسيان بما جبل عليه الانسان (سئل) عن شخص له على آخر دين فقال للتقاضي خصل لي

كان بهذه الصفة وهو عالم بالاحكام الشرعية أى واقتصر على ما يليق أن يصرف اليه من ذلك وبالجواز أيضاً صرح الاذرعى بحثاً قياساً على مال الغريم قال بل أولى ونقل عن محقق عصره الجلال المحلى ما يقتضى الجواز أيضاً فهو المعتمد ويدل له أيضاً قول ابن عبد السلام ان قيل الجزية نلاجناد على قول أو المصالح العامة على قول وقد رأينا جماعة من أهل العلم والصلاح لا يتورعون عنها ولا يخرجون من الخلاف فيها مع ظهوره فالجواب أن الجند قد أكلوا من مال المصالح التي يستحقها أهل العلم والورع وغيرهم ممن يجب تقديمه أكثرها فيؤخذ من الجزية ما يكون قصاصاً ببعض ما أخذوه وأكلوه فنصير كمسئلة الظفر اه فها نقله عنه الزركشى من اطلاق منع الاخذ ظفراً من بيت المال يحمل على ما إذا كان الآخذ غير عالم بالاحكام الشرعية أو أخذ فوق حقه وإلا فاطلاقه ضعيف وإن اقتضى كلام السبكي في فتاويه الميل اليه وفي بعض كتب الحنفية ان من له حظ في بيت المال فظفر بما هو لبيت المال فله أخذه ديانة (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عمن قلد اماماً في اسقاط الزكاة عنه فهل لمقلد من لم ير عدم سقوطها الشراء منه ولا اعتبار بعقيدته (فاجاب) نفع الله بعلمه المسلمين بقوله في فتاوى السبكي ما حاصله انه لو رأى مسلماً يتصرف تصرفاً فاسداً في اعتقاده جائزاً في اعتقاد المتصرف لم يحز له قبضه عن دين له عليه وان كان بما لا ينقض فيه قضاء القاضي بناء على أن المصيب واحد وهو الاصح مالم يتصل بحكم حاكم لانه يفيد الحل باطنا وهذا صريح في مسئلتنا بانه حيث لم يقلد ذلك الامام ولا حكم حاكم بسقوط الزكاة لا يحل الشراء منه وهو ظاهر خلافاً لمن أطال فيه بما لا يجدى والفرق بين الزكاة والمعاملات ليس في محله اذ المدار على أن يقدم على ما يعتقد حل تناوله وهو حيث بقى على تقليد امامه ولا حكم يعتقد عدم حل تناوله ولو باع المالك فالذى يظهر أخذاً من ذلك أن العبرة بعقيدته بالنسبة لبطان البيع في قدر الزكاة ومطالبته وغير ذلك من الفروع ولا نظر لعقيدة المشتري (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عما إذا باعه داراً بشرط ان يبيعه عبده فالبيع الاول باطل واما الثاني فان أتيا به مع الجهل ببطان البيع الاول فهو باطل أيضاً أو مع علمهما لا أحدهما به صح فان اختلفا في العلم فهل القول قول البائع أو قول المشتري (فاجاب) نفعتنا الله بعلمه بقوله ان اتفقا على العلم أو الجهل فواضح وان ادعى البائع أو المشتري انهما عالمان والآخر انهما جاهلان صدق مدعى الجهل بالنسبة لنفسه لان جهله لا يعلم الا من جهته وقد علم ان احدها اذا كان جاهلاً يبطل وان قال احدهما انا وانت عالمان فقال الآخر أنا عالم وأنت جاهل صدق الاول نظير ما مر اذ علمه انما يعرف من جهته فصدق فيه وان قال أنا جاهل وأنت عالم صدق الثاني كما مر ولا تخرج هذه المسئلة على مدعى الفساد ومدعى الصحة كاختلافهما في الرؤية اذ الاصح تصديق مدعيهما مطلقاً لما قررت من ان دعواه العلم والجهل لا يمكن الاطلاع عليها الا من جهته بخلاف الرؤية أو عدمها اذ يمكن اقامة البينة على ذلك وظاهره ان حيث صدقنا واحداً فيما مر فأنما نصدق يمينه ولو علم من حال مدعى العلم أو الجهل خلاف دعواه كفقهاء حاذق ادعى الجهل ببطان البيع والشرط وكقريب عهد بتعلم لنشئه بيادية بعيدة أو باسلام ادعى العلم بذلك فهل يصدق حينئذ مدعى الصحة أو يصدق من ساعدته شواهد الحال للنظر فيه مجال وكلامهم فيما لو ادعى قدم العيب أو حدوثه والعادة تشهد بخلافه يومئذ الى ترجيح الثاني (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى بما لفظه اذا حكر الامام فيعزر مخالفه وقضية ذلك انه يحرم البيع بخلاف ما سعى به وان كان سرا فهل هو كذلك (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلمه وبركته قضية قولهم يعزر في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة كذلك وان كانت أغلبية اذ لم يستثوا ذلك من طردها ولا من عكسها لكن قولهم لو أمر الامام بمحرم لم يجب امتثاله ربما يتوهم

ديني من فلان فتوجه
القاضي الى باب من عليه
الدين فقال له فلان عليك
مائتا نصف فاذنعهما له
فقال بسم الله فهل يكون
ذلك اقرارا اولاهل
القاضي أن يحكم بذلك
وللشهود الحاضرين الشهادة
عليه بذلك ام لا (فاجاب)
بان ما ذكر ليس اقرارا
فليس للحاكم أن يحكم
بذلك ولا للشهود أن
يشهدوا بلزومه وانما
يشهدون باللفظ الواقع منه
وقد علم انه لا يلزمه به شيء
(سئل) عن اقرار بحرية
رقيق ثم اشتراه بثمان معين
فعتق عليه باقراره ثم
اكتسب مالا ثم اطاع البائع
له على عيب في الثمن فهل
له فسخ العقد ويصير رقيقا
كما كان ام لا واذا قلتم نعم
فهل تعود الا لكسب للبائع
اولا لان الفسخ يرفع العقد
من حينه لا من اصله
(فاجاب) بان له فسخ العقد
فيصير رقيقا كما كان ولا
تكون الا كسب للبائع
لما ذكر في السؤال بل توقف
لان المقرر ان كان صادقا
في اقراره فهي للمقر له
والا فهي للمقر وعلى
وقفها فان عتق فهي له
والا فلوارثه بالنسب فقد
قالوا لو نقض ذمي عهده
والتحق بدار الحرب واسترق
فقاله الذي عندنا بامان ان
عتق فهو له وقالوا لو استرق
حربي وله دين على مسلم او

منه خلاف ذلك والذي يتجه اعتماده انه حيث كان يرى جواز التسعير وجبت طاعته ولو في
السروحي لا وجبت طاعته في الجهر خوفا من الفتنة لا في السر لان امره بمحرم في اعتقاده ينبغي
أن لا يكون له حرمة الا في الجهر لانه حينئذ يخشى من عدم طاعته قيام الفتنة ووقوع مفسدة
اعظم وأما قولهم لو أمر الامام بمحرم لم يجب امتثاله فليس المراد به أن يكون محرما في اعتقاده
بل ان يكون محرما في اعتقاد المأمور والمأمور به هنا وهو البيع بثمان كذا ليس بمحرم على المأمور
فوجب امتثال الامر حينئذ اذ لا حرمة على المأمور في امتثاله وظاهر كلامهم في باب الامامة انه لو
أمر بمكروه وجب امتثال امره وينقلب الفعل حينئذ واجبا وليس ببعيد فان قلت التحكير اكراه
على البيع الا بثمان كذا وشرط البائع الاختيار فكان ينبغي بطلان البيع من أصله لان بيع المكروه
باطل وان كان المكروه له هو الامام قلت صورة الاكراه الذي ذكره أن يقال لشخص بع كذا
والاستربةك او نحوه واما التحكير هنا فليس فيه الامر بالبيع مطلقا أو بثمان كذا حتما بل المراد
اذا وقعته باختيارك يكون بثمان كذا فليس فيه اجبار على بيعه البتة بل على ثمن معين اذا اختار
ايقاع البيع (وسئل) رحمه الله تعالى عن قول الغزالي يحرم التفريق بين زوجته الحرة وولدها
قبل التمييز بالسفر بخلاف المطلقة لا مكان صحبتها له هل هو معتمد (فاجاب) نفع الله تعالى بعلمه
بقوله مقتضى كلام المتأخرين اعتماده ويشهد للحرمة عموم قوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدة
وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيامة ويؤخذ من علته المذكورة في السؤال ان المتزوجة
بغيره والمطلقة العاجزة عن السفر لعله أو فقر كالتى في عصمته وهو متجه وقضية كلامه انه لا فرق
في الحرمة بين السفر الطويل او القصير ولا بين سفر النقلة وغيرها وهو قريب اذ يلزمه في سفر
النقلة السفر بزوجه أو طلاقها وأنه يجوز السفر بان المطلقة القادرة على السفر وان كانت الحضنة
لها ولو كان غير سفر نقلة وهو قريب ايضا (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عما اذا قال بع
عبدى هذا بألف فباعه من رجلين قال البغوى والقمولى لا يصح فهل مثله الشراء والولى وعامل
القراض كالوكيل أولا (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلمه بقوله ما قالاه صحيح لانه خلاف الماذون
فيه ولا مصلحة ويؤيده قول الروضة اذا امره بشراء عبدا وبيعه لم يحز العقد على بعضه لضرر التبعض
وان فرض فيه غبطة اه وهو شامل لكلامهما ولمسئلة الشراء وقضية كلامهما أن الولى وعامل
القراض كذلك لكن الاشبه بقواعد باب القراض وتصرف الاولياء الجواز اذا كان هناك غبطة
بل مصلحة لانها محققة ووقوع ضرر التبعض متوهم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص
متكلم على أيتام باقامة من حاكم شرعى وللأيتام المذكورين حصة من دار عامرة قائمة على أصولها
فباع القيم المذكور الحصة المذكورة وسلم ثمنها في حصة من خربة دائرة لانفع بها اشتراها للأيتام
المذكورين عوضا عن الحصة العامرة المبيعة وذكر المورق في مكتوب الشراء ان القيم فعل ذلك
لما رأى فيه من الحظ والمصلحة والحال أنهما لم يثبتا لدى حاكم ثم ذكر المورق أيضا ان الخربة
المشترى منها الحصة ملاصقة لدار التمحاني وانها مخلقة عن هبة الله والحال ان الخربة الملاصقة
لدار المذكورة ليست مخلقة عن هبة الله ولا ملكها قط وانما هي اشخص آخر واضع يده عليها
مدة حياته ثم ورثته من بعده وان الخربة المخلقة عن هبة الله ملاصقة لهذه الخربة الجارية في
مالك الشخص الآخر الفاصلة بينها وبين الدار المذكورة وثبت العقدان المذكوران لدى حاكم
شافعى وحكم بموجب ذلك فهل يكون مجرد قول القيم ان في ذلك الحظ والمصلحة كافيا أم لا بد من
ثبوتها لدى حاكم شرعى وهل يكون قول المورق ان الخربة المبتاع منها الحصة ملاصقة لدار
التمحاني وانها مخلقة عن هبة الله والحال انها ليست كذلك كما بين يقتضى فساد عقد الشراء حيث

ذمى لم يسقط بل هو باق في ذمة

المدينون كوديعة فيوقف
فان عتق فله وان مات رقيقا
فقيه (سئل) عن شخص
أجاب من قال له اى شيء
علمته في فلوس فلان او في
فلوس فلان التي اخذتها
منه بقوله ارسلتها ولم ياخذها
او قاعدين مصرورين
بصرتهم اى وقت طلبهم
دفعتم اليه فهل يكون هذا
الجراب اقرارا في الصورة
الاربع او في شيء منها او
لا يكون اقرارا (فاجاب)
بان جوابه ان ذكر اقرار
منه بان الفلوس المذكورة
مملوكة لفلان لان حقيقة
الاضافة ان تكون للملك
لانه مقدر فيه ما في الاستفهام
السابق فيصير تقديره في
الصورة الاولى فلوس فلان
ارسلتها اليه ولم ياخذها او
قاعدين مصرورين بصرتهم
اى وقت طلبهم دفعتم له
وفي الثانية فلوس فلان التي
اخذتها منه ارسلتها اليه
ولم ياخذها او قاعدين
مصرورين بصرتهم اى
وقت طلبهم دفعتم اليه
وقد اكد اقراره المذكور
بقوله اى وقت طلبهم
دفعتم اليه (سئل) عن
اخبار عدل بيلوغ صبي
بالسن هل يقبل قوله في
ذلك ام لا وفي شهادة عدلين
يلوغيه مطلقا من غير تفصيل
بسن او غيره هل يقبل او لا

٧ هكذا هذا السؤال بالنسخ
وليتأمل فيه فانه لا يكاد
يفهم لما به من الخفاء

تبين ان البائع باع ما لم يملك فانه وارث هبة الله أم لا يقتضى ذلك (فاجاب) نفعا الله تعالى
بعلومه بقوله للولى أبا كان أو غيره شراء عقار ما لم تنتف المصلحة عنه كاشرافه على الخراب وبيعه
لحاجة كنفقة وكسوة ان لم تف غائته بها ولم يجد من يقرضه أو لم ير في القرض مصلحة ولغبطة كان
طلب منه بأكثر من ثمن مثله ووجد مثله ببعض ذلك ولا يجوز تغير ذلك ثم ان كان البائع أبا
أو جدا ورفع الى القاضى سجل على بيعه ولا يكلفه اثبات حاجة أو غبطة بخلاف الوصى والامين
فانه لا يسجل على بيعها الا إن أثبتا الحاجة أو المصلحة وان كان هو الذى أقامه وأما مسألة الدار
فان قال ما لى كها أو نحوه بعثك دارى وليس له غيرها أو أشار اليها كهذه الدار صح البيع وان غلط
في حدودها أو سماها بغير اسمها وان قال بعثك الدار التي في المحلة الفلانية وحدودها وغلط في
حدودها لم يصح هذا حكم بيعها وأما حكم الدعوى بها والشهادة فان كانت مشهورة باسم خاص بها
كدار الندوة لم يحتاج لذكر شيء من حدودها والا فان علت بثلاثة حدود جاز الاقتصار عليها وان لم
تعلم الا بالحدود الاربعة وجب ذكرها ومتى ذكر الشاهد الحدود وأخطأ في واحد منها لم تصح
شهادته اذا تقرر ذلك فقول القيم لا يكفي في الحظ والمصلحة بل لا بد من ثبوتها عند الحاكم والا
كان بيعه باطلا وقول المورق فيما ذكره السائل قاذح في صحة شهادته وفي صحة البيع على التفصيل
الذى قرره والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الربا)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن معه حب وجاء بعض أهل بلده يبغي شراء ذلك الحب فأسس
صاحب ذلك الحب المشتري على قاعده عندهم يعنى انهم اصطاحوا على أن العشرين مدا بثلاثين
مدا مثلاً ثم بعد ذلك صاحب الحب قال لرجل آخر أسلم لي هذه الدراهم على هذا الرجل بثلاثين
مد حب فأسلم ذلك الشخص الى الذى يبغي شراء الحب وشري بها ذلك الحب المتقدم ذكره فهل
هذه الحيلة تخلص صاحب الحب بعد ان أسس قبل ان العشرين بثلاثين (فاجاب) بان الحيلة
المخلصة من الربا جائزة عند الشافعى رحمه الله تبارك وتعالى لكنها مكروهة رعاية لخلاف جماعة من
أهل العلم حرموها وقالوا انها لا تفيد التخليص من الربا واثمه فاذا كان شخص شافعيًا وأراد
أن يفعل شيئاً منها ليتخلص به من الربا جاز له ذلك كان يقول الذى معه لمن جاء يشتري منه أسلمت
اليك هذه الدراهم في ثلاثين صاعا صفتها كذا ويذكر جميع صفاتها التي يختلف بها الغرض اختلافا
ظاهرا ويعطيه في المجلس تلك الدراهم ثم يهبه ذلك الحب الذى معه وينذر مرهبة الشراء لصاحب
الحب ثلاثين صاعا في ذمته ٣ وصاحب الحب درهمان في ثلاثين صاعا في ذمته وصاحب الحب يهبه
ما معه أو ينذر له به أو يشتري مامعه من الحب بدرهم ويسلم صاحب الحب درهمان في ثلاثين صاعا
ونحو ذلك من الحيل الصحيحة المانعة من الوقوع في ورطة الربا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) ٧ فيمن معه سمن فأتته بعض الناس فيقول لا أبيع هذا السمن الا الربعية الى الصيف مثلاً
وقتا مجهولا وفي عرفهم عند حصاد زرع الصيف فاراد المشتري أن يشتري من ذلك السمن فقال
بل أسلم ثوبك او خاتمك في حب معلوم الى اجل معلوم ففعل البائع ثم ان المشتري قبض رأس مال
السمن الذى أسلم اليه وتنحى عنه قليلا ثم قال لصاحب السمن المتقدم ذكره بعث منى هذه الربعية
السمن بهذا الثوب او الخاتم فباعه فهل يحل على هذا الوجه ام لا وهل الخلاص ممن في ايديهم تقدان
احدهما ٣ والآخر من هذه السكة المعروفة في مكة وهى الكبار واراد احد المتبايعين ان يصرف من
الآخر فتعاقدوا بزائد احد النقيدين على الآخر مقدار الغش في العشرة واحد فما الطريق المخلصة في
ذلك (فاجاب) بان الحيلة الاولى صحيحة مخلصه من الربا لكنها مكروهة كسائر الحيل وقال جماعة

بالسن من غير بيان تاريخ هل تقبل أو لا وفي شهادتهما يلوغه بالسن والحال أنه شهد آخران بأنه صبي هل يحكم بيلوغه أو بصباه عملا باستصحاب صباه أو كيف الحكم في ذلك (فأجاب) بأنه لا يكفي اخبار العدل المذكور وتقبل شهادة العدلين بيلوغه مطلقا ومتى شهدا بيلوغه بالسن فلا بد في شهادتهما من بيان ويعمل بشهادة الاولين ان يناسنه والاعمال بشهادة الآخرين

﴿باب الاقرار بالنسب﴾ (سئل) عن قولهم في الاقرار بالنسب يشترط أن لا يكذب به أحس ولا الشرع هل يعم ذلك كل اقرار أو هو خاص بالاقرار بالنسب وهل نص على العموم أو الخصوص أحد ومن الذي نص على ذلك وإذا قيل بالخصوص بالنسب فالفرق (فأجاب) بأن اشتراط أن لا يكذب المقر أحس ولا الشرع عام في كل اقرار ولا يخص الاقرار بالنسب والاصحاب وان عبروا فيه بقولهم يشترط أن لا يكذب أحس ولا الشرع فقد ذكروا معنى ذلك في الاقرار فعبروا بقولهم يشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به أي حسا وشرعا وعلوه بأن الاقرار بدونه كذب وذكروا صورا كثيرة لا يصح فيها الاقرار لتكذيب أحس والشرع فيها للمقر فمن

من أهل العلم كمالك وأصحابه واحد وأصحابه بحرمتها وأنها لا تفيد التخلص من الربا وأما الحيلة في بيع أحد النقيدين بالآخر الزائد فهي أن يهب كل منهما صاحبه ما في يده أو ينذر له واقته سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) هل يجوز للمسلم أخذ الربا من الحربى ويقرر عليه في المعاملات وبالتطيف وغيره وما المراد من الحربى وما علامته (فأجاب) بأن الذى صرح به أئمتنا ان العقد مع الحربى بالاختيار كهو مع المسلم فلا بد من حل ما أخذه المسلم منه بعقد ان توجد جميع شروط البيع فيه والا لم يحل له أكله ولا التصرف فيه فعلم انه لا يجوز أخذ الربا منه ولا التطفيف في كيل أو وزن ومن فعل ذلك عزر عليه التعزير الشديد والمراد بالحربى الكافر الذى ليس له أمان بنحو عقد جزية أو تأمين مسلم بشروطها المعروف في كتب الفقه (وسئل) عما جرت به العادة في هذا البلد الامين من بيع المحلق الردى هل يصح بيعه بفلوس خالصة مع علم المشتري برداءه ومع جهله بذلك كما قالوا بصحة بيع زجاجة لمن ظنها جوهرة قالوا ولا خيار له لتقصيره بترك البحث فهل هذا كذلك في الصحة وعدم الخيار أم لا أو يصح مع العلم دون الجهل كما في الثمن المعين حيث بان سكوته مخالفة لسكك البلد أو لا يصح بيعه اذا علم أو ظن ان مشتريه يغش به أحد من المسلمين أو يصح البيع في هذه الحالة أى حيث علم أو ظن أنه يغشه مع التحريم كما في بيع الرطب والعنب ممن يتخذ خمرا فان لم يعلم أو يظن ذلك فهل يكره ذلك أم لا فلاو باع المحلق المذكور بعماني وفلوس فهل يصح ذلك وتكون الفضة التافهة التى في المحلق الردى كحبات شعير لا تقصد لقلتها حيث بيع بربر وفي أحدهما حبات يسيرة لا تقصد أو يكون ذلك من قاعدة مدعجوة فلا يصح في ذلك ولو باع محلقا جديدا بعمانيين أو بعماني وشيء آخر من حب أو تمر مع الحلول والتقاضى هل يصح ذلك في صورتين أو لإحداها أم لا لان القاعدة هنا ان الجهل بالمماثلة كتحقيقه المفاضلة وهل معاملة الصغار كمعاملة غير المحجور عليهم في جواز المعاطة معهم على المختار (فأجاب) بأنه حيث رأى المعاقدان المحلق المذكور جاز بيعه بالفلوس المذكورة هذا ان كان كل من غشه وخالصة مقصودا أو كان المقصود خالصة فقط لكن علما قدره اما لو جهلا ذلك أو احدهما فلا يصح البيع قياسا على ما قالوه في اللبن المخلوط بالماء ولا ينافى ذلك قولهم وتصح المعاملة بالمغشوش فيه معاينة وفي الذمة وان لم يعلم عيارها لحاجة المعاملة بها ولذلك استثنيت من قاعدة ان ما كان خليطه غير مقصود وقدر المقصود يحول كمسك مخلوط بغيره ولبن مشوب بماء لا تصح المعاملة به اه لان كلامهم هذا في المغشوش الذى يتعامل الناس به كما يدل عليه قولهم لحاجة المعاملة بها وكلامنا في شيء مزيف لا يتعامل به كما يدل عليه اول السؤال وما لا تروج المعاملة به لا يعطى حكم ما راجت المعاملة به لا يضطرر الناس الى هذا دون ذاك وحيث ظن المشتري سلامته من الغش أو من كثرته فبان خلاف ذلك ثبت له الخيار لانه عيب كما يصدق عليه ضابطة وليس هذا نظير مسألة الزجاجة لان ذاتها ليس فيها عيب وانما اخلف الظن فيها وحيث علم البائع بعينه عيبا حرم عليه بيعها الا بعد تيسره لذلك العيب فان سكت اثم وصح البيع ولا يصح بيع المحلق المذكور بعماني وفلوس مطلقا لانه من قاعدة مدعجوة وليست الفضة التى في الجانبين غير مقصودة حتى تقاس بحبات الشعير المذكورة لان قليل النقد يقصد ويؤثر في الوزن بخلاف قليل الشعير فانه لا يقصد ولا يؤثر في الكيل وكذلك لا يصح بيع المحلق الجديد بعمانيين الا ان اتفقا وزنا بخلاف بيعه بعماني وشيء آخر فانه لا يصح مطلقا واختار بعضهم ان معاملة الصغار كالبالغين ولا يعد هذا من مذهبننا وان كان قائله منا والله اعلم (وسئل) بما مضمونه وصل كتابكم العزيز ولفظكم الشافى الوجيز فقرأه المملوك وقبله وفهم مفصله وبجمله ووضع على الرأس والعين لكن ظاهر قول سيدى إنهما اذا رأيا المحلق المذكور وعلماعينه جاز بيعه ولا اثم

أوداره على كذا ومالو
قال لجل فلانة على كذا
واسنده الى جهة لا تمكن
في حقه كافر ضنى إياه أو
باعنى به كذا وما لو أقر
بحمل لانسان وأسنده الى
جهة لا تمكن في حقه ومالو
أقر لمسجد أو رباط أو
مدرسة أو مقبرة وأسنده
الى جهة لا تمكن وما لو
قال له على الالف الذى
فى الكيس ولم يكن فيه شيء
ومن الثانى مالو اقر لرقيق
عقب اعتاقه بدين أو عين
ومالو ثبت له دين فأقر به
لغيره بحيث لا يحتمل جريان
نقل كالاقرار بدين الصداق
والخلع وارش الجناية
عقب ثبوتها ومالو قسمت
تركة بين جماعة فاقروا احد
منهم بما يخصه لاخروما
لو قال دارى أو ثوبى أو
ملكى أو ما اشتريته لنفسى
افلان ومالو قال له على
من ثمن خمر أو كلب أو
خنزير أو سرجين أو من
عقد فاسد أو ضمان بشرط
الخيار أو براءة الاصيل
أو نحوه كذا ومالو أقر
لكنيسة أو بيعة (سئل)
عن رجل ذكر فى وصية
انه لا وارث له مع بنته
إلا بيت المال وأسند
وصيته الى شخص ثم مات
فحضر الوصى على البنت
القاصرة وامين الحاكم عن
البنت الاخرى لغيبتها
وحضر عامل بيت المال
فباعوا ما هناك من الاعيان
ووفوا ما عليه من

على بائعه وان علم او ظن ان المشتري يغش به غيره لانه لم يلتفت الى تسطير ما فى السؤال من بيع
الرطب او العنب ممن يتخذة خمر او قول سيدى هذا اذا كان كل من غشه وخالصة مقصود اهل المراد
سيدى انه مقصود للمشتري فقط او مقصود فى الجملة وهل المراد مقصود على انفراد او على الهيئة
الاجتماعية فالسائل مستفيد جزا كم الله تبارك وتعالى خيرا (فاجاب) الحمد لله رب العالمين من الواضح
ان البائع اذا ظن ان المشتري يغش بالمبيع المعيب مطلقا ولم يضطر الى البيع له حرم عليه لان ما كان
سببا لحرام حرام وانما حرم بيع العنب ونحوه المذكور مطلقا لان سبب الحرمة هنا امر خارج عن
البيع واثم امر ذاتى فى المبيع والمراد بالقصد المذكور قصده منفردا او متضمنا فى العرف (وسئل) هل
يجوز بيع سمن الغنم بسمن البقر لانها جنسان أم لا (فاجاب) بقوله يجوز بيع سمن الغنم بسمن
البقر متفاضلا بشرط الحلول والتقابض فى المجلس (وسئل) عن اعطى خبازا درهما وقال اعطنى
بنصفه خبز او بنصفه الآخر نصف درهم صحيحا فاعطاه ما قال ما الحكم (فاجاب) بقوله ان جعل
الدراهم فى مقابلة الخبز والنصف درهم من غير تفصيل فهو ربا وان فصل فقال اشتريت منك بنصفه
خبزا ونصفه الآخر بنصف درهم صحيحا صح فى النصف الاول مطلقا وأما النصف الثانى فلا يصح بيعه
بنصف درهم صحيح الا ان يستويا وزنا وقيمة والا كان ربا لانه من القاعدة المشهورة بقاعدة مدعوجة
(وسئل) عن عين مبيعة بين شخصين وهما يعلمان بها سابقا حاضرة كانت او غائبة وشهد شاهدان
بينهما بذلك ولم يعلما العين المبيعة فهل يصح هذا البيع فاذا قلتم بصحة ذلك هل للحاكم ثبوته والحكم
به على الحكم المشروح ام لا بد من ثبوت الحدود عنده بها سواء اكان بالشاهدين الاولين ام
غيرهما اوضحوا لنا ذلك (فاجاب) بقوله اذا علم العاقد ان العين المبيعة بالرؤية ولو قبل
العقد بشرطه ثم اوردا العقد عليها بحضرة شاهدين لم يراها ولم يعرفها صح البيع ويشهد الشاهدان
على الصيغة الواقعة بينهما وذلك معنى الحكم بالصحة والموجب بشرطه وان لم يشهد الشاهدان عنده
بالحدود لان القصد هنا ثبوت العقد فحسب واما المعقود عليه فلا يحتاج للشهادة بحدوده الا اذا
وقع تنازع فى عينه الغائبة عن مجلس الحكم (وسئل) بما لفظه قال الرافعى فى الربا والتخاير فى المجلس
قبل التقابض بمثابة التفرق يبطل العقد خلافا لابن سريج وقال فى الخيار لو تقابضا فى عقد الصرف
ثم اجازا فى المجلس لزم العقد وان اجازاه قبل التقابض فوجهان احدهما ان الاجازة لاغية لان
القبض معلق بالمجلس وهو باق فيبقى حكمه فى الخيار والثانى انه يلزم العقد وعليهما التقابض اه
وتبعه فى الروضة فى الباين ولم يرجح شيئا فما المعتمد (فاجاب) بقوله الذى رجحه فى المجموع
لزوم العقد وزاد ثالثا انه يبطل العقد واستشكل بما فى الربا واجاب بما فى الخادم والتعقبات بان ما فى
الربا محمول على ما اذا تفرقا بلا قبض وما فى الخيار على ما اذا تقابضا قبل التفرق واعترض بامور الاول
ان البطلان لو كان محمولا على ما اذا تفرقا بعد التخاير بلا قبض وليس مرتبا على مجرد التخاير لا تمتنع
الخلاف فيه للاجماع على بطلان العقد عند التفرق بلا قبض وقد علمت ثبوت الخلاف كما حكيه
عن ابن سريج فوجب فرض المسئلة فيما اذا لم يوجد تفريق الثانى انه فى الروضة صحيح تبعا لبعض
نسخ الرافعى فيما اذا باع دينارا بعشرة دراهم وليس مع المشتري إلا خمسة فدفعها اليه ثم استقرضها
وردها اليه عن الثمن بطلان العقد ووجهه ان قرض الخمسة المذكورة تصرف فى زمن خيار البازل
والتصرف فى الشيء اذا كان فى زمن خيار باذله باطل اذا وقع مع غير البازل وصحيح اذا وقع معه ويكون
اجازة للعقد واذا ثبت ان قرض الخمسة اجازة للعقد بطل العقد فيما لم يقبض بناء على ان مجرد الاجازة
مبطل كالتفرق وإن التفرق قبل قبض بعض العوض مبطل للعقد فيما لم يقبض إذا تقرر ذلك علم
فساد ما سبق من الجمع لان البطلان فى هذه المسئلة مرتب على مجرد الاجازة الثالث قولهما إن

دين شرعي وقسموا ما بقى
ثلاثة للبنتين تحت يد الوصى
وأخذ الباقي عامل بيت
المال ثم اثبت شخص انه
ان أخى الميت لا يوبه فهل
إذا تعذر رد ما أخذه العامل
يفوت على العاصب وحده
أم تنقص القسمة ويقسم
ما بقى تحت يد الوصى بين
العاصب وبين البنتين
وفوت ما أخذه على الجميع
ويكون من باشر الاعطاء
طريقا في الضمان (فاجاب)
بأنه ليس ما أخذه العامل
حصة العاصب بل هو من
اصل التركة شائع بين جميع
الورثة وتنقص القسمة
ويقسم ما بقى من التركة
تحت يد الوصى فللبنتين ثلاثة
والعاصب باقية وما أخذه
العامل يستحق جميع الورثة
أخذه ان بقى وبذله ان تلف
وليست مسئلتنا نظير مسألة
قبض الحاكم من مال المفلس
حصة غريم غائب ثم تلفت
تحت يده حيث لا يرجع
عليه بقية الغرماء بشئ ولا
تنقص القسمة لان الحاكم
نائب عنه في القبض فكانه
قبضه وتلف تحت يده
بخلاف مسئلتنا فان قبض
العامل فيها غير صحيح لتبين
انه لا ولاية له على ذلك
فأقبضه بمنزلة ما غصب من
التركة قبل قسمتها أو
سرق ولا يكون من باشر
اعطاء ذلك القدر طريقا في
الضمان (سئل) عن ابنتي
عم أقرنا وابن عم ويدها

التخاير بمثابة التفرق يقتضى انه بمنزلة وقائم مقامه ومستقل بترتب البطلان عليه كما ترتب البطلان على
التفرق وإلا لكان المقتضى للبطلان إنما هو التفرق وجعل التخاير بمثابة لغو لا فائدة له الرابع انه
في المجموع حكى البطلان في المسئلة مقترنا بالوجهين الآخرين وهو يقتضى ان الوجه الثلاثة واردة
على صورة واحدة فجعل البطلان في صورة والآخرين في أخرى تصرف مخالف لما اقتضاه كلامه اه
ولبعض هذه الاعتراضات اتجاه فالاحسن أن يعتمد ما في المجموع ويضعف غيره ولا يصار إلى
الحل لما يلزم عليه بما ذكر ((وسئل)) عن باع شاة في ضرعها لبن بمثلها أو لبن أو دجاجة فيها بيضة
بمثلها أو بيضة لم يصح بخلاف دار فيها بشر ماء بمثلها فما الفرق ((فاجاب)) بقوله يفرق بأن الماء ليس
مقصودا مع الدار بوجه بل هو تابع لها بخلاف اللبن والبيضة فانها مقصودان مع الشاة والدجاجة
فكانا من قاعدة مدعوجة لان من شرعها أن يكون كل ما اشتمل عليه العقد مقصودا لا تابعا ((وسئل))
عن قشر البن هل هو ربوى أم لا ((فاجاب)) بقوله الذي دل عليه كلامهم انه غير ربوى لانه
لا بد في الربوى من أن يكون يعد للاكل على هيئته كما صرحوا به ومن ثم لا ربا في الحيوان وإن
جاز بلعه كصغار السمك ولا في حب الكتان ودهنه ولا في نحو الورد ومائه والعود لان هذه كلها
لا تعد للاكل على هيئتها ولا شك ان قشر البن أولى من هذه بكونه غير ربوى لان بعض هذه
يتناول على حالته وأما قشر البن فلا يتناول على حالته أصلا فلا يعد مطعوما ((وسئل)) قالوا في
قاعدة مدعوجة لا يجوز بيع السمسم بالشيرج ونحو ذلك مما المقابل للآخر ضمنى بخلاف السمسم
بالسمسم لان الشيرج ضمنى في الجانبين فلا يؤثر وقالوا في مسألة بيع نحو مد ودرهم بمد ودرهم لو
تساوت قيمة المد من الجانبين أم يضرب لان التقويم يعتمد التخمين وهو حزر قد يخطأ والجهل
بالمائلة كحقيقة المفاضلة ويشكل على هذا ما قالوه في بيع صحاح ومكسرة من فضة بصحاح ومكسرة
من فضة من أن ذلك من قاعدة مدعوجة بشرط أن تنقص المكسرة عن قيمة الصحاح بخلاف ما اذا ساوت
المكسرة قيمة الصحاح فنظروا الى تساوى القيم هنا أيضا مع أن ذلك تخمين قد يخطأ فالجواب ((فاجاب))
بقوله انما فعلوا ذلك لان هذين الشئيين لما اتحد نوعها كان الاصل جواز بيعها بمثلها مطلقا لكن
لما اختلفت القيمة صارت المكسرة بصفة غير صفة الصحيحة فنزل اختلاف صفتيهما منزلة اختلاف
جنسهما أو نوعهما ولا ننظر لاختلاف صفتيهما مع الاتحاد في القيمة لانه اختلاف لا يرتبط به اثر الا
من حيث ان الاغراض قد تتفاوت في ذلك ولا نظر اليه هنا وايضا فالتساوى هنا يمنع توزيع ما في
الجانب الآخر لاتحاد النوع والصفة بخلافه ثم فان العقد مشتمل على جنسين مختلفين وذلك يقتضى
التوزيع وان فرض تساوى قيمة الشئيين والتوزيع محقق للمفاضلة أو الجهل بالمائلة ((وسئل))
بما لفظه صحح الشيخان هنا صحة بيع دار بها معدن ذهب بذهب وخالفاه في محل آخر وحل بعضهم
ما هنا على ما اذا جهل المعدن حالة البيع وهو مشكل اذ العبرة في العقود بما في نفس الامر ((فاجاب))
بقوله قديقال ان المبطن هنا هو التوزيع بالكيفية التي قررورها وحيث جهلاه كان تابعا بالاضافة الى
المقصود من الدار في ظنهما فلم يشتمل شيء من طرفي العقد على ما لى مختلفين في ظنهما حتى يتأتى
التوزيع ثم هل يلحق جهل المشتري فقط لانه تابع بالنسبة الى ظنه أولا لتحقق مقتضى التوزيع
بالنسبة لظن البائع فلا يترك لقضية ظن المشتري كل محتمل وللنظر في الاقرب منهما مجال والثاني
أقرب للجهل السابق فترجيحه غير بعيد ((وسئل)) بما لفظه هل يقوم القبض التقديرى في الربويين
بان يمضى زمن يمكن فيه الوصول الى العينين الغائبتين عن المجلس مقام الحقيقى أم لا ((فاجاب)) بقوله
له لا بد من القبض الحقيقى كما صرحوا به

((باب تفريق الصفقة))

أرض مخلقة عن جدها
الملحق به فهل تؤخذان
بأقرارهما فيرث المقر به
ثلث ما يديهما وإن لم
يثبت نسبه أم لا كما لو أقر
أحد الابنين الحائزين
بثالث فانكره الآخر
حيث قلتم لا يشارك المقر
ظاهراً فإن قلتم لا يرث
فما الفرق بين هذا وبين
ما إذا أقر أن زيد على عمرو
ألفاً وهو ضامن فيه
حيث قلتم له مطالبته وإن
لم يثبت على عمرو ما إذا
اعترف الزوج بالخلع
وانكرت الزوجة حيث
يحكم بالبنونة وإن لم
يثبت المال الذي هو
الأصل فيها وإذا أقام ابن
العم المذكور بينة هل يعتبر
في قبولها تعرضها لكونه
ابن فلان بن فلان حتى
تنتهي إلى الجدة الملحق
به أم يكفي تعرضها لكونه
ابن عم من الذكور والانات
أم لا يعتبر شيء من ذلك
ويكفي أن تشهد بأن هذا
ابن العم ونحو ذلك ويحمل
على الوارث كالو أقرب أخوة
مجهول ثم ادعى أخوة
الرضاع أو الإسلام
(فاجاب) بأنه لا تؤخذان
بأقرارهما فلا يرث المقر
به شيئاً مما يديهما كما لو
أقر أحد الابنين الحائزين
بثالث وانكره الآخر لأن
الارث فرع النسب ولم
يثبت لأن من شرط ثبوته
أن يكون المقر وارثاً حائزاً
لتركه الملحق به والفرق بين

(وسئل) عن قول العباب في تفريق الصفقة وإن كان باختيار كان علم عيب أحد العبدین قبل القبض أو بعده فاراد رده إلى أن قال وكذا لو رضى بذلك بعد تلف السليمين فيستقر له بقسطه ويعتبر أقل قيمه من العقد إلى القبض ويسترد قسط المردود ويصدق البائع يمينه في قيمة التالف اهـ والذي يظهر لي أن حاصل قوله وكذا لو رضى بذلك بعد تلف السليمين جواز رد أحد السليمين دون الآخر بعد تلفهما جميعاً برضا البائع على طريق الاقالة فيغرم للبائع قيمة المردود ويسترد قسطه من الثمن وإن حاصل قوله ويعتبر أقل قيمه راجع لمسئلة السليمين المذكورة وعلة تصديق البائع يمينه أنه غارم لكن على هذا كما أنه غارم بقسط المردود والمتفاوت ذلك القسط بتفاوت القيمة كذلك المشتري غارم بقيمة المردود فينبغي أن يصدق المشتري في قيمة المردود باعتبار كونه غارماً كما صدق البائع باعتبار كونه غارماً للقسط المختلف بحسب القيمة فيكون كل منهما مصدقاً باعتبار وقد أرسلت بذلك إلى بعض الفضلاء لكثرة ما عنده من المواد فاجاب بما نصه قوله في السؤال وكذا لو رضى بذلك بعد تلف السليمين خطأ من النسخة التي وقف عليها السائل وصوابه كما في النسخة التي وقفت عليها بعد تلف السليم فيقتضى بقاء أحد العينين وحينئذ فصورة المسئلة أن البائع وافق المشتري على رد العين المذكورة ولا نزاع في جواز ذلك ولا يتأتى حينئذ أنه من باب الاقالة إذ ذاك على مقتضى النسخة التي رددناها ويؤيد ما ذكرناه عبارة ابن المقرئ في روضه وإن كان باختيار رد بعض المبيع بالعيب لم يجز أن لم يستقل كأحد الحفين وكذا أن استقل كأحد العبدین ولو تلف أحدهما فلورضى البائع برده جاز فيقوم العبدان سليمين ويسقط المسمى فإن كان السليم تالفاً واختلفا في قيمته فالقول قوله يمينه وكل من ذكر غارم باعتبار اهـ فهل ما قاله من أن نسختنا خطأ صحيح وهل خطأها من جهة المعنى أيضاً أولاً أفنونا في ذلك وأتم العمدة فيما هنالك (فاجاب) بقوله عبارة العباب مع شرحي له (وإن رضى) البائع برد المعيب فيها جاز مطلقاً لا يسقط حقه وحينئذ (فيقوم) وجوباً (المبيعان) اللذان أحدهما معيب (سليمين) ويسقط المسمى على قيمتها) إذ لو وزع عليهما مع العيب لأدى إلى خبط وفساد كما دل عليه الامتحان فالصواب تقدير السلامة وهي فائده عظيمة نافعة في مسائل كثيرة ذكره الزركشي وكذا يقولان سليمين ويسقط المسمى كما ذكر (لو رضى) البائع (بذلك) أي برد المعيب منهما (بعد تلف السليم) منهما (ويعتبر) فيما إذا اختلفا في قيمة السليم التالف لاعتبار التقسيط (أقل قيمه) أي التسليم التالف (من) حين (العقد إلى القبض) كما يعلم بما يأتي في مبحث الارش (ويسترد قسط المردود ويصدق البائع) فيما إذا ادعى المشتري ما يقتضى زيادة المرجوع به على ما اعترف به البائع (بيمينه في قيمة التالف) لأنه غارم ولأن الثمن ملكه فلا يسترد منه إلا ما اعترف به قال الزركشي ولم يصرفها أحد إلى التحالف ولو قيل به لم يبعد لأن اختلافهما في قيمة التالف اختلاف في ثمن الباقي ولو اختلفا فيه ابتداء تحالفاً فكذا ينبغي هنا ثم رأيت القفال ذكره احتمالاً ووجه ما ذكرته اهـ وهو بعيد ولا نسلم أن اختلافهما في قيمة التالف اختلاف في ثمن الباقي وإنما هو اختلاف فيما يخصه عند التوزيع الطارئ بعد العقد والاختلاف في الثمن إنما يقتضى التحالف إن كان اختلافهما في الثمن الذي وقع به العمد وما وقع به العقد هنا متفق عليه ولكن لما طرأ تلف أحدهما واختلفا في قيمته طرأ الاختلاف فيما يخص كلا عند التوزيع انتهت عبارة الشرح المذكور بقوله بذلك أي برد المعيب منهما يعلم فساد قوله في تلك النسخة التي عندكم بعد تلف السليمين لأنها تناقض ما قبلها المقروض في أن أحدهما معيب فهي فاسدة من جهة ذلك مطلقاً لصحة ما ذكرتموه في ذاته لا بالنظر لما في متن العباب كما علم مما قررته وقول الجيب وحينئذ فصورة المسئلة الخ وقوله ويؤيد ذلك الخ كله غير محتاج إليه لأنه مصرح به في

والخلع الملازمة في مستلنا
بين النسب والارث اذ
النسب سبب الارث به
ويلزم من عدمه عدمه
ومن وجوده وجوده وانتفا.
الملازمة في المستلنين
المذكورتين أما مسألة
الضمان فلان المعتبر في
مطالبة الضامن بينة ثبوته
ولو باقراره مع تكذيب
الاصيل له لانه لا ملازمة
بين مطالبة الضامن به وبين
مطالبة الاصيل اذ قد تمتنع
مطالبة الاصيل به دون
الضامن كأن أعسر أو نذر
صاحب الدين أن لا يطالبه
به مدة كذا أو مات الضامن
والدين مؤجل وقد تمتنع
مطالبة الضامن به دون
الاصيل كان ضمن الحال
مؤجلا أو جلا معلوما أو
أعسر أو مات الاصيل
والدين مؤجل وأما مسألة
دعوى الزوج الخلع مع
انكار الزوجة له فأنما حكمنا
فيها بالبينونة مؤاخذه له
باقراره لانه مالك لعصمتها
ولا ملازمة بين البينونة
وثبوت العوض لوجودها
بدونه في طلاقها قبل الدخول
والطاقة المكتملة لعدد
طلاقها ولا فرق في قبول
البينة الشاهدة بنسب ابن
العم المذكور وبين شهادتها
بأنه فلان بن فلان بن فلان
حتى تنتهي الى الجد الملحق
به وبين شهادتها بأنه ابن
عمها لانيهما أولا بويهما

العباب على وجه أظهر من قوله أولا وان رضى وقوله ثانيا وكذا لو رضى بذلك الخ
(باب الخيار)

(وسئل) عن مسألة فاجاب فيها بجواب مختصر ثم بلغه ان بعض المفتين أفتى فيها بخلاف ذلك
فصنف في ذلك تصنيفا سماه اصابة الاغراض في سقوط الخيار بالاغراض وقد أردت أن أذكره برمته
هنا وان كان تصنيفا مستقلا لانه في حكم الفتاوى باعتبار أصله كما علم بمقررتيه وذلك التصنيف
الحمد لله الذي أيقظ للقيام باعباء المعضلات أقواما من عليهم بتوفيقه الباهر سلطانه وهداهم عند
تزامم الآراء في عويصات المسائل الى سلوك جادة الصواب الساطع برهانه وأشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له شهادة أكون بها ان شاء الله من علا مكانه وسعد به اخوانه وأشهد أن سيدنا محمدا
عبده ورسوله الذي بوأه الله من منازل قربه وانعامه ما ارتفع به على سائر الشئون شأنه صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاما دائمين متلازمين مادامت تترادف على وراثته آلاؤه واحسانه
وبعد فقد وقع في غضون ما استفتيت عنه سؤال ظننت جوابه سهلا واني للكلام فيه يبادئ الرأي
أكون أهلا حتى احدثت النظر فيه فوجدته صعب المرتقى عالي الذرى فلذلك اعلمت الفكر فيه
حتى من الله على باصابة الغرض فيه بالا حاطة بقوادمه وخوافيه لكن بحسب ما ظهر لي سبيله
ووضح لدى دليله فان وافق الحق والا فالخطأ والخطل والتقصير هو وصفى اللازم وشأنى الدائم
فلا جل ذلك افردته بالتأليف وزيادة الايضاح وحسن التصنيف حتى ينظر فيه الفضلاء ويعول
عليه ان شاء الله سبحانه وتعالى النبلاء وسميته اصابة الاغراض في سقوط الخيار بالاغراض والله
أسأل وبنييه الذي لم يلحق شأوكاله نبي اتوسل ان ينفع به وان يبلغنى المأمول بسببه انه القريب
الحبيب وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه ائيب اما السؤال فخاصله انسان اشترى من آخر
ارضا مشتملة على نخل ثم تقايلا ثم ادعى البائع بطلان الاقالة وحكم له الحاكم الشرعى بذلك بشرطه
ثم بعد ذلك ظهر ان من الارض المذكورة مغرس نخلة من النخل المذكور مملوكا لغير البائع حين البيع
فهل يتخير المشتري حينئذ واذا قلتم نعم فهل يمنع خياره ملك البائع المغرس المذكور واعطائها له
او اعطاء مستحقها اياها للمشتري أولا واما الكلام عليه ففي مقامين الاول في اثبات الخيار والثاني
في سقوطه فالذى يصرح به كلامهم ان المشتري يتخير بذلك لتفريق الصفقة عليه واما ما وقع في
فتاوى ابن الصلاح حيث سئل عن اشترى سهاما في اماكن متعددة بشمن معلوم ثم خرج بعض
المبيع مستحقا من انه اذا كان الجميع في صفقة واحدة وكان الاستحقاق في بعض الاماكن دون بعض
فالباع باطل في الجميع وان كان المستحق جزأ شائعا في الجميع صح البيع فيما ليس مستحقا بقسطه من
الثمن المسمى فقريب جدا والموافق لكلامهم صحته في صورتين فيما ليس مستحقا بقسطه من الثمن
المسمى وكأنه لحظ في التفرقة تعذر توزيعه في الاول دون الثاني وليس كذلك كما هو ظاهر واذا خيرنا
المشتري فاراد ملك المغرس غير البائع هبته للمشتري لم يسقط بذلك خياره وهذا ظاهر وانما
الخفى ان البائع اذا ملك ذلك المغرس فتد علم المشتري بان له الخيار وهبه له او اعرض له عنه فهذا هو
الذى يتردد النظر فيه والذي ظهر لي فيه بعد التمهل اياما ومزيد الكشف لبعض الكتب المتداولة
فان جلها معدوم من قطر الحجاز ان المشتري يبطل خياره بمساحة البائع له بالمغرس المذكور هبة
او اعراضا ويدل على ذلك من كلامهم امور الاول قولهم اذا اتحد المبيع صفقة لا يرد المشتري
بعضه بغير قهرا الا اذا كان البعض الآخر للبائع فحينئذ يرد عليه البعض قهرا كما اعتمده
القاضى ومن تبعه وهو الواوجه كما بينته في حاشية العباب لان الملة الصحيحة في امتناع رد البعض انما
هى الضرر الناشئ من تبعض الصفقة عليه وبملكه للبعض الآخر يزول التبعض فلا ضرر عليه

ولا تقبل شهادتها بانه ابن
ابن العم لصدق العم بالعم من
الام وهو غير وارث
فشهادتها هكذا غير مقبولة
واما من أقر بأخوة مجهول
ثم قال أردت أخوة الرضاع
أو الاسلام فانما يقبل منه
لانه خلاف الظاهر ولان
المقر يحتاط لنفسه فيما
يتعلق به فلا يقر الا عن
تحقيق (سئل) عن امرأة
ادعت أن ولدها ابن فلان
ثم أقامت بينة أنه ابنه رد
على فراشه من موطوءته
وحكم بها وللملحق به بينة
منكرة لذلك ثم أقامت بينة
تشهد باقرار الملحق قبل
موته بانه عتيق من الملحق
به غير ابن له وحكم بها فما
المعمول به منها (فاجاب)
بان المعمول به الحكم
بالبينة الشاهدة على اقراره
بانه عتيق لفلان لا ابن له
اذ تبين به عدم سماع
دعوى ابنته وعدم قبول
بينتها وبطلان الحكم
بها لان القاعدة أن كل من
كان فرعا لغيره لا تسمع
دعواه بما يكذب أصله
ولا تقبل بينته به (سئل)
عن باع عبدا ثم استلحقه
هل يثبت نسبه أم لا
(فاجاب) بانه يثبت
نسبه بشرطه ثم ان ثبت
نسبه بالبينة أو صدقه
المشتري تبين بطلان البيع
والا فلا (سئل) عن استلحق
زوج ابنته أو زوجة ابنه
بشروط الا لحاق هل يثبت

فيه فلزمه قبوله وتعليل مقابل كلام القاضى الذى جرى عليه كثيرون بانه وقت الرد لم يرد كما تملك
يرد بانه وان لم يرد كما تملك لكن لا ضرر عليه في الرد حينئذ فلا وجه لامتناعه والتعليل باتحاد الصفقة
وتفريقها بمجرد لا يصلح للتعليل وانما وجه العلة ما فيه من الضرر غالبا قالت العلتان الى شيء
واحد وهو انتفاء الضرر وهو منتف فيما قاله القاضى فكان هو التحقيق بالاعتماد ومن اعتمده
الاذرعى فانه رجح ان العلة انما هي الضرر وكذلك ائور كشي فانه قال بعده وهو ظاهر لرجوع الكل
اليه قال ومثله لو وهبه منه اه فانظر الى كونهم ألزموا البائع بالقبول حينئذ لعدم الضرر بقياسه
أن يلزم به المشتري في مسئلتنا لعدم الضرر فيها بوجه فانا اذا الزمناه بالقبول لا نلزمه بكل الثمن
وانما نلزمه من الثمن بقسط غير المستحق وانما خبرناه فورا ببيع التبعض وبمساحة البائع له كما
مر زال هذا العيب بالكلية فلذا قلنا بسقوط خياره وبه فارق ما لو اطلع على عيب قديم فاراد الرد
به ففقد البائع أمسه وخذ أرش القديم وأمالو حدث عنده عيب وقد اطلع على عيب قديم فاراد
ضم أرش الحادث الى المبيع ورده فانه لا يجاب البائع في الاولى ولا المشتري في الثانية لان العيب
لا يزول ببذل ارشه ففي الزام قبول المعيب ضرر ولو مع أخذ الارش فمن ثم لم يلزموا بذلك البائع
ولا المشتري لانه لا يزيل الضرر بالكلية بخلافه في مسئلتنا فان مساحة البائع له بما مر تزيل ضرره
بالكلية فلذا لزمه قبوله وسقط خياره فان قلت الذى اعتمده شيخ الاسلام زكريا سقى الله تعالى
عهده مقابل كلام القاضى السابق وهو يؤيد عدم اجبار المشتري في مسئلتنا على القبول قلت قد بان
لك انه ضعيف وان اعتمده شيخنا المذكور وأقوى به وعلى تسليمه فهو لا يؤيد ذلك لان العلة فيه كما علم
بما مر انه وقت الرد تبعضت الصفقة عليه صورة وان لم تبعض عليه حكما فلم يرد كما تملك فكذلك لم يجبر
البائع على القبول لانه خلف التبعض شيء آخر وهو عدم رده كما تملك وأما في مسئلتنا فلا يتأتى
فيها ذلك لان علة تخييره التبعض وبمساحة البائع يزول من غير ان يخلفه شيء آخر الامر الثانى
قولهم لو بان عيب الدابة وقد انعلما ونزع النعل يعيبها فلا رد له ولا قسح ان نزعها والا فله الرد
ويلزم البائع القبول لانه لائمة عليه فيه ولا ضرر وليس للمشتري طلب قيمتها فانها حقيرة في معرض
رد الدابة بقياس الزام البائع القبول هنا الزام المشتري به في مسئلتنا بجامع زوال العيب بالترك في
المسئلتين من غير لحوق منه ولم يخلف ذلك شيء آخر ووجه عدم المنة في ذلك ان ما يقع في ضمن عقد
يكون في مقابلة توفير غرض لبداله فلم توجد فيه حقيقة المنة لا سيما وقد انضم لذلك اجبار الشرع
له على القبول فهو كاره له والكاره للشيء لا يتوهم لحوق منة اليه منه بوجه من الوجوه فان قلت
الزام البائع بالقبول مع عدم تغريمه قيمة النعل للمشتري مشكل فلا يقاس عليه على القاعدة
ووجه اشكاله انهم لاحظوا جانب البائع خشية من لحوق الضرر به دون جانب المشتري مع لحوق
الضرر به اما بالتزام معيب او بتكليفه النزول عن ملكه في النعل وكان القياس ان يطالب بأرش
العيب القديم كما في الصبغ لسكن لم يصر اليه احد من الاصحاب قلت أما عدم القياس على المشكل
مطلقا فممنوع كما يعلم من كلام الاصوليين وعلى النزول فمحله حيث كان الاشكال مسلما اما حيث كان
مدفوعا فانه لا تأثير له لا في الحكم ولا في القياس عليه وهو هنا كذلك لاننا لم نراع جانب البائع فحسب
بل راعينا كلا من الجانبين فان الصورة ان النزع يعيبها فلو امرناه به لا نجحفنا بالبائع ولو امرناه
بامساكها معيبة لا جحفنا به فعدلنا الى طريق وسط يندفع به الاجحاف عن كل منها وهو ردها مع
النعل والحكم ببقاء النعل على ملك المشتري حتى اذا سقطت يلزم البائع ردها كما يأتى وانما لم يقل
احد من اصحابنا بوجوب ارش العيب القديم كفى الصبغ لوضوح الفرق بينهما فان الصبغ لا يمكن
ازالته الا بتلف عينه بخلاف النعل وايضا فالصورة ان قلع النعل يضر بها وبالمشتري لانه يحدث بها

هل ينفسخ النكاح أولا
(فاجاب) بانه ثبت نسبه
في المشتلين ولا ينفسخ
النكاح ان لم يصدق الزوج
(سئل) عن شخص أقر
بان هذا الصغير ولدى
علقت به أمي فلانة منى وله
أولاد آخرهم ما بلغ أنكر
بنوة المقر وأقربانه ابن
فلان فهل يقبل انكاره
حتى ينتفى نسبه ولا يرث
منه أم لا (فاجاب) بانه
لا اعتبار بانكاره ولا باقراره
لأننا حكمنا بثبوت النسب
والإرث من الجانبين والنسب
يحتاج له فلا يندفع بعد
ثبوته كالثابت بالينة وكما لو
انكره حال صغره ولهذا
لو صدقه المقر حينئذ لم
يبطل نسبه لانه لا يقبل
رجوعه عنه فيرث المستلحق
حصته من تركته مستلحقه
لأن الإرث فرع النسب
وهو ثابت فيثبت فرعه
إذ لا مانع منه من كفر أو
نحوه وانكاره لا اعتبار
به لدخولها في ملكه قهرا
وقد قال الأصحاب لو
مات شخص فقال ابنه
لست وارثه لانه كان
كافرا فسئل عن كفره فقال
كان معتزليا أو رافضيا
فيقال له لك ميراثه وأنت
مخطيء في اعتقادك لأن
الاعتزال والرفض ليس
بكفر ولو قضى حنفى لشافعى
بشفعة الجوار فأخذ الشقص
مما قال أخذته باطلا لأنى
لا أرى شفعة الجوار لا يسترد

عينا يمنع الرد بخلاف نظيره في الصبغ الأمر الثالث قولهم لا يدخل في البيع بذر أو زرع ما يؤخذ
دفعه بل يتخير به المشتري ان جهله ما لم يتركه له البائع أو يقول أنا أفرغه في زمن يسير فلا خيار له
لا تنفاد الضرر في الأولى وتداركه حالا في الثانية كما أو اشترى دارا ثم رأى خلاها بسقفها يمكن تداركه
حالا أو بالوعة مفسدة فقال أنا أصلح السقف وأنقى البالوعة فلا خيار للمشتري ويلزمه القبول في
مسئلة الترك ولا نظر للمنة لما مر فانظر الى كونهم ألزموا المشتري القبول هنا لان الترك يندفع ضرره
قطعا فكذا يقال بنظيره في مسئلتنا فان قلت عبارة الجواهر تقتضى خلاف ذلك وهى ولا خيار
للمشتري كما لو امكن تدارك العيب في زمن يسير كإزالة استداد البالوعة أو الحش أو رد الآبق أو
المغصوب أو إزالة المرض بدواء في زمن يسير أو ميلان السقف والجدار من غير احتياج الى عين
جديدة انتهت فقضية قوله من غير احتياج الى عين جديدة ان الخيار في مسئلتنا لا يسقط قلت ليس
قضيته ذلك لأن العين الجديدة انما ضرت لانها تحتاج الى مضي زمن طويل في الإصلاح بها غالبا
فلا امتناع فيها ليس لذاتها بل لما تستلزمه هى من طول الزمن فان فرض الإصلاح بها في زمن يسير
فلا وجه لامتناعه وان فرق بينها حينئذ وبين الدواء الذى يسقى للبيع حتى يزول مرضه فانه لا
يضر كما علمته في كلام القبول نفسه ثم رأيت كلام القاضى حسين فى فتاويه صريحا فيما ذكرته من
أن العلة ليست الاحتياج لعين جديدة بل تجدد عين غير تلك العين أو التصرف فى ملك المشتري
أى بما لا يحتمل لطول زمنه حتى لا ينافى ما مر وعبارة الخادم بعد ذكر نحو عبارة الجواهر
السابقة ومن تنمة المسئلة انه لو اشترى دارا فأنهدمت قبل القبض فأصلحها البائع لا يبطل خيار
المشتري لان هذه العين غير تلك العين ولانه تصرف فى ملك الغير بغير اذنه كمن غصب نقرة
وطبعها دراهم يجوز للمالك اجباره على نقد الدراهم ورده الى الاول وأخذ أرش النقصان قاله
القاضى حسين فى فتاويه ولم يفصل بين ان يعيدها بتلك الآلة او بغيرها انتهت فانظر الى قوله ولم
يفصل الخ فانه يعرف به ان قول الجواهر من غير عين جديدة ليس بشرط نعم محل كلام القاضى
ما اذا طال زمن الإصلاح كما هو العال في صورة الهدم التى فرضها ومن ثم احتراز الشيخان وغيرها
عنها بقولهم كحلل بسقفها يمكن تداركها حالا لا يقال قوله لان هذه العين غير تلك العين صريح فى
موافقة كلام الجواهر لانا نقول لو كان كذلك لم يصح قول الزركشى عقبه ولم يفصل الخ وانما أراد
به ان المعاد بعد الهدم ولو بالآلة الاولى يخالف البناء الاول فى الصورة وغيرها فهذا الاعتبار كانت
هذه العين غير تلك العين الامر الرابع قولهم يسقط خيار المشتري فيما إذا اشترى ارضا فيها دفين
من حجر او خشب او غيرها لا تدخل وكان تركها غير مضر وقلمها مضر لكونه ينقص قيمتها او
يحتاج فى نقلها لمدة لها اجرة بتركها له ولا نظر لما فيه من امانة لما مر وهذا الترك اعراض لا تمليك
فللبائع الرجوع فيها فاذا رجع عاد خيار المشتري فلو وهبها له بشروط الهبة لزمه القبول وسقط
خياره ولا رجوع للبائع حينئذ وهذا كما ترى ظاهر فى لزوم القبول فى مسئلتنا فان قلت صرحوا
فى هذه المسئلة بان البائع لو قال انا آخذ الحجارة واغرم ارش النقص او اجرة مدة النقل لم يلزم
المشتري اجابته وهذه هى التى نظيرة مسئلتنا قلت ممنوع بل بينهما فرق واضح وذلك لان غرم
الارش لا يزيل النقص بالكلية وكذا اعطاء اجرة مدة النقل لا يزيل الضرر بالكلية لان تفويت
الاستعمال على للمشتري زمنا طويلا فيه ضرر عليه وإن اخذ مقابل ذلك التفويت بالكلية فافترقا
وبما قرره يعلم الفرق بين عدم لزوم القبول للارش او الاجرة وبين لزوم قبول الاحجار وحاصله
ان قبولها بخلاف القبول هنا فانه لا يزول به الضرر بالكلية كما تقرر وهذا اولى واوضح من
الفرق بينهما بان قبول الاولين فيه منة بأجنبي بخلاف قبول الثانى اعنى الحجارة فان المنة حصلت

فيه بما هو متصل بالمبيع يشبه جزأه الامر الخامس قولهم لو اشترى ثمرة يغلب اختلاط حادتها بالموجود في الصور الاربع قبل التخلية أو بعدها لم يفسخ العقد بل يتخير المشتري ان وقع الاختلاط قبل التخلية مالم يسمح له البائع بالحادثة فان سمح له بها هبة أو اعراضا فلا خيار لزوال المحذور ثم هل المراد أنه يجوز للمشتري المبادرة بالفسخ إلا أن يبادر البائع ويسمح له فيسقط خياره أو ليس له المبادرة بذلك إلا بعد مشاوره البائع قضية كلام الشيخين الاول وقضية كلام التنبيه الثاني وهو ما حكاه في المطلب عن نص الشافعي والاصحاب ورجحه السبكي قال في المهمات ومعنى تخييره رفعه الامر للحاكم ليكون هو الفاسخ كما صرح به جمع لانه لقطع النزاع لا للعيب وكلام الرافعي يوم خلافه اه ملخصا وهو مردود فان ما قاله مفرع على أن الحاكم في باب التحالف هو الذي يفسخ أما على المذهب فلا يفسخ إلا المشتري كما قاله الرافعي فهو الوجه وزعمه أن ما ذكر ليس عيبا ممنوع بل هو عيب لصديق تعريفه عليه ولا دخل للحاكم في الرد به بخلافه في باب التحالف الذي لا يكون إلا عنده وعليه فالخيار فوري ولها التراضي على قدر من الثمرة وعند التنازع القول قول ذي اليد يمينته في قدر حق الآخر وهي بعد التخلية للمشتري قالوا ويجرى جميع ما تقرر في بيع نحو الحنطة من المثليات ومماثل الاجزاء حيث تختلط بحنطة البائع ولم تتميز بنحو كبر وجودة أما لو اختلط متقوم بمثله فيفسخ العقد لأن الاختلاط يورث الاشتباه وهو مانع من صحة العقد لو فرض ابتداء وفي نحو الحنطة غاية ما يلزم الاشاعة وهي غير مانعة وهذه هي العلة الصحيحة وبها يندفع استشكل بعضهم للفرق بين المثلي والمتقوم حيث قال ذلك إن كان لو سمح بالثمره كلها يملكها المشتري فلم لا يملك القطع كله إذا سمح به البائع وحينئذ يتصرف فيه ولا فرق بينهما وإن كان لا يملك الثمرة وإنما يتصرف فيها مشاعة وتكون مشتركة بينهما فالمفهوم من كلام الاصحاب خلافه ومن قال بالفسخ لا يرد عليه شيء من هذا ولعل الحامل على الفرق بين الثمار والاشياء أن الثمار تكون في الغالب قليلة مرغوبة عنها بخلاف الاشياء وهذا انصح لزم عليه التخصيص باليسير فلا يطرد في الثمار الكثيرة والحنطة الكثيرة والاصحاب لم يفرقوا اه المقصود منه فتأمل قوله والاصحاب لم يفرقوا وان جميع ما ذكره مردود بالعلة السابقة المصرحة بالفرق بين نحو الاشياء ونحو الثمار قلت أو كثرت قال بعض المحققين وفيما ذكر وأن المختلط لا يكون هالكا وإلا لانفسخ البيع ولا يمنع القول بالاشتراك ثبوت الخيار لتبديل المستحق بغيره في بعض المبيع فالموجب للخيار هنا هو هذا التبديل وهذا التبديل ينتفى بمساحة البائع بحصته فسقط به اختيار المشتري ولا نظر للثمة خلافا لمن نظرها لانها في ضمن عقد كما في ترك الفعل في الرد بالعيب ومن ثم قال الشيخ عز الدين في مختصر النهاية ان أثبت الخيار فترك البائع حقه من الثمار أجبر المشتري على القبول وسقط الخيار كما في ترك النعل في الرد بالعيب كذا ذكره الاصحاب اه وفي البسيط لو قال لا يفسخ فتد وهبت لك الثمار بطل خياره ويجبر على قبوله كما يجبر البائع على قبول النعل محافظة على لزوم العقد ويحتمل أن يقال لا يجبر لان النعل صار كالوصف للدابة وهو تبع والقبول فيه هين اه ورد صاحب الوافي احتماله هذا الذي أبداه أخذا من النهاية بأنه لم يوافق عليه أحد قالوا ولو اشترى شجرة وعليها ثمرة للبائع وجرى الاختلاط كما سبق لم يفسخ بل يقال للبائع أن تترك جميع الثمرة للمشتري فان فعل لزم المشتري قبوله فان امتنع قيل للمشتري ذلك فان ترك ازم البائع قبوله فان امتنع ففسخ العقد لتعذر امضاءه قال البغوي وهذا بخلاف المسئلة الاولى حيث قلنا يدعى البائع إلى ترك حقه ولا يدعى المشتري لان المبيع هناك هو الثمرة فاذا ترك المشتري حقه لا يبقى في مقابلة الثمن شيء وهنا المبيع هو الشجرة فترك الثمرة الحادثة للبائع لا يخلو الثمن عن العوض أما إذا تشاحا

منه ولومات عن جارية وولدها بنكاح فقال وارثه لا يملكها لانها صارت أم ولد بذلك وعتقت بموته فيقال له هي مملوكتك ولا أثر لقراره في هذه الصور الثلاث فيملك فيها ما أقرب به لفساد ما استند اليه فيها (سئل) عن قول الدميري أفنى الشيخ برهان الدين المراغي مدرس الفلكية بدمشق في امرأة اشهدت على نفسها ان هذا الرجل ابن عمها وصدقها أن العصوبة ثبتت ويرثها إذا ماتت وهي مسئلة تعم البلوى بها لاسيما إذا كان المقر به غائبا فكثيرا ما يقر مريض بأن له وارثا غائبا اما ابن عم أو أخ فيضع وكيل بيت المال يده على المال مدعيا بأن بيت المال لا يمنع ولا يدفع بهذه الدعوى وأفتى الشيخ باندفاع وكيل بيت المال بذلك وحفظ هذا المال بمجرد هذا الاقرار حتى يحضر الغائب قال وفي فتاوى القاضي وشيخه القفال وابن الصلاح ما يرشد إلى ذلك اه هل هو معتمد (فأجاب) بأن ما أفتى به المراغي مردود إذا لحاقها النسب بعمها باطل لانه وإن كان ميتا فشرطه أن يكون الملاحق وارثا للملاحق به حائزا للترك ولو لا اللاحق نعم ان فرض ما أفتى به فيما إذا انحصر ارثه فيها لعدم ارث بيت المال صح

(سئل) عما لو قال أعرتك لتعلفه وقلتم انه اجارة فاسدة يوجب اجرة المثل هل يرجع بيد العلف على المالك أم لا (فاجاب) بأنه يرجع به على المالك لانه لم يذله إلا فيما تقابله المنفعة وقد غرم بدلا (سئل) عما افهمه كلام اليمنى فى شرح ارشاده من أنه لو أوقد ناراً فى مستأجر له او مستعار او بموات وجب ضمان ماتلف به معتد أم لا كما فى الانوار (فاجاب) بان عبارة شرح ارشاده وإذا أوقد ناراً فى غير ملكه ضمن سواء اسرف ام لا أى إذا كان متعبداً بإيقادها فيه دليل قول شروحه وبإيقاد عدوان فمضى او قد فى موات او فى ملك غيره غير متعد بإيقاده فيه ككونه مستأجراً له او مستعاراً منه أو باذن مالكة فهو كالمالك او قد فى ملك نفسه (سئل) عن مات ولد جاموسته فاستعار عجلة لاجل لبنها وتشرب من اللبن ثم ماتت فهل هى عارية فيضمنها أم اجارة فاسدة فلا يضمنها (فأجاب) بأنه ان قال مالكا لآخذها أعرتكها لتشرب من لبن جاموستك فى اجارة فاسدة نظر اللمنى فلا يضمنها (سئل) ما المعتمد فيما لو رجع المير ولم يختر المستعير القلع وفيما إذا فرغت مدة الاجارة (واجاب) بان المعتمد أن كلا

فينفسخ العقد هذا حاصل ما قرروه فى هذا المحل وهذا كما ترى سيما ما قدمته عن بعض المحققين ظاهر فيما قلناه فى مسئلتنا لان الاجبار على القبول فيه هنا وثم مصلحة امضاء العقد والمساخة هنا وثم مزية للضرر من كل وجه يوجب القول فى تلك بما قالوا فى هذه لاتحادها معها ولا نظر للمنة لما مر ولا إلى أن من شأن النمار أنه يتسامح بها لما مر من أنه لافرق بين قليلها وكثيرها وأن ذلك لا يختص بها بل يعم سائر المثليات وإن كثرت ولا إلى ما يتوهم من الفرق بين ما هنا ومسئلة النعل لما مر من أن احتمال الغزالي المبنى على ذلك لم يوافق عليه أحد الامر السادس قولهم يتخير المستأجر بانقطاع ماء الارض المستأجرة للزراعة ولها ماء معتدل للعيب إلا إن أبدله المؤجر بماء آخر ووقت الزراعة باق ولم تمض مدة لمثلها أجرة فلا خيار له لزوال موجه فتأمل كيف جعلوا سوق الهاء اليها من مكان آخر موجبا لازالة سبب الخيار من الضرر بانقطاع الهاء فكذا المساخة هنا موجه لازالة سبب الخيار من تفريق الصفقة عليه الامر السابع قولهم لو قال الغرماء للقصار خذ أجرتك ودعنا نكون شركاء صاحب الثوب أجبر على الاصح أى لانه لا ضرر عليه فى أخذ أجرته بخلاف ما لو قالوا للبائع لا تنفسخ وتقدمك بالثمن فانه لا يلزمه اجابتهم لاحتمال حقوق الضرر به بظهور غريم آخر فانه يزاحمه وبما تقرر يعلم أن الفرق الصحيح بين هاتين المسئلتين هو ما ذكرته لا ما ذكره بعضهم من أن سبب عدم اجباره فى الثانية تحمله لمتهم لان هذا يردده قولهم بالاجبار فى الاولى مع أن فيه تحمل منتهم فالوجه فى الفرق هو خشية حقوق الضرر وعدها ثم رأيت الاذرعى صرح بما يصرح بها ذكرته حيث قال فى توسطه وأما التعليل بالمنة فغير ظاهر إذ قد تكون المنة له بان تكون السلعة تساوى ضعف ثمنها فيكون الحظ لهم اه فان قلت جميع ما ذكرته يمكن الفرق بينه وبين مسئلة السؤال فان جميع ما ذكره فى أن الاعراض أو الهبة يكون مسقطا إنما هو فى امور تتعلق بالمبيع وتتصل به فلذا تسامحوا فيها وجعلوا المساخة بها مسقطا للخيار ومسئلة السؤال ليست كذلك قلت مجرد التعلق والاتصال بالمبيع لا تدخل له فى إسقاط الخيار بالمساخة كما علمته من كلامهم وإنما الذى عللوا به رعاية مصلحة امضاء العقد تارة وزوال الضرر تارة أخرى وهذا الثانى هو العلة الصحيحة لاطرادها بخلاف الاولى فانها تقتضى سقوط الخيار بقول البائع للبشترى خذ أرش القدم وأمسكه وقد صرحوا بخلافه فعلينا ان العلة الصحيحة انها هو انتفاء الضرر من غير أن يخلفه شىء آخر ولا شك أن الضرر فى مسئلتنا ليس بينه وبين المبيع تعلق بل بينهما تعلق تام من حيث اشتمل العقد عليهما لفظا وكذا حكما ألا ترى ان الثمن يوزع عليها عند الاجازة فلم يقطعوا النظر عما فسد فيه البيع بل جعلوه منظورا اليه بل النظر اليه من حيث التعلق اقوى من النظر إلى نحو النمار التى حدثت بعد البيع وقبل التخلية واختلط المبيع بها فان قلت قد صرح الشيخان وغيرهما بما يقتضى انه لا يسقط خيار المشتري بالمساخة وذلك لانهم قالوا لو باعه أرضا او صبرة على انها مائة فخرجت زائدة او ناقصة صح البيع للإشارة وخير من عليه الضرر وهو البائع فى الزيادة والمشتري فى النقص ولا يسقط خيار البائع بقول المشتري له لا تنفسخ وانا أقع بالقدر المشروط شائعا ولك الزيادة ولا بقوله لا تنفسخ وانا أعطيك ثمن الزائد ولا يسقط خيار المشتري بحط البائع من الثمن قدر النقص قلت لا تايد فى هذا اعموم سقوط خيار المشتري بالمساخة بل ربما يكون فيه تايد اسقوطه وذلك لانه انما لم يسقط خيار البائع بقول المشتري اقنع بالقدر المشروط شائعا ولك الزيادة لان ثبوت حق المشتري شائعا يجر ضرر سوء المشاركة ولا بقوله أعطيتك ثمن الزائد لما فيه من لزامه تملك ماله غيره بلا ضرورة أى وهذا فيه ضرر على البائع فعلم أن سبب عدم اجبار البائع على ما قاله المشتري فى الصورتين هو حقوق الضرر به او أجبرناه على ذلك وأما

من المعبر والمؤجر يخبر بين
 ان يقيه باجرة المثل وبين
 ان يتملكه بقيمته وبين ان
 يقلعه ويضمن ارش نقصه
 (سئل) عن رجل تسلم
 اصفا من الغلال والبسماط
 والجن من جماعة على
 سبيل السوم بالعقبة
 وتصرف في الاصناف
 المذكورة بالعقبة ثم ظفروا
 به في القاهرة وللمقله وثنة
 فاذا يلزمه (فاجاب) بانه
 يلزمه أقصى قيم المتقوم
 وهو البسماط من وقت
 تعديه فيه الى وقت مطالبته
 به والمثل في المثل وهو
 الغلال والجن ٣ من حين
 تعديه بتصرفه فيه الى حين
 تلفه (سئل) هل المعتمد
 فيما لو وقف المستعير البناء
 أو الغراس أنه ليس له
 التملك بالقيمة ويتخير بين
 الخصلتين الآخرتين كما قاله
 جمع أم يتعين الابقاء بالاجرة
 كما قاله جمع (فاجاب) بان
 المعتمد الاول (سئل) هل
 يقبل قول المستعير في تلف
 العارية بسبب الاستعمال
 المأذون فيه عند احتماله
 او لا (فاجاب) بانه يقبل
 قوله فيه يمينه لعساقامة
 البينة عليه ولان الاصل
 براءة ذمته (سئل) عن
 المقبوض بالسوم اذا تلف
 هل يضمن بالقيمة وان كان
 مثليا كما أفتى به شيخنا الولي
 ابن عبد السلام الدمياطي
 حيث قال وان ادعى تلفه
 صدق بيمينه وضمنه بقيمته

مسلتنا فاجبار المشتري على القبول لا يلحظه به ضرر مطلقا كما مر غير مرة فلا قياس بين هذا
 ومسلتنا واما عدم سقوط خيار المشتري بحط البائع قدر النقص فسيبه ان العقد لم يتناول قد النقص
 حتى يحط ما قبله من الثمن وانما وقع العقد مقابلا فيه الثمن جميعه بهذا القدر الموجود وهذا فيه
 ضرر على المشتري ولانه خلاف ما شرطه وحط البائع له ما ذكر لا يزيل ضرره لان ذلك الخط لا فائدة
 فيه لما تقرر من انه مخالف لما وقع العقد به فلا يسمى حطا ولا يزول به الضرر المقتضى لثبوت
 الخيار ويدل على ما ذكرته من أن العقد لم يتناول قدر النقص قولهم وإذا أجازوا فيالمسمى لا بقسطه
 لان المتناول بالاشارة ذلك الموجود لا غير وإذا أجاز البائع فالجميع للمشتري ولا يطالبه للزيادة بشيء
 اه وبهذا يزيد اتضاح فرقان ٣ ما بين هذه المسئلة ومسلتنا لان مسلتنا لم يقع انعقاد العقد فيها
 مقابلا فيه الثمن جميعه بالمستحق وغيره وانما وقع الانعقاد فيها مقابلا فيه غير المستحق بقسطه من
 الثمن واما المستحق فلم يصح العقد فيه ولا فيما قبله من الثمن ومن ثم لو أجاز المشتري فيها لم
 يلزمه الا القسط من الثمن فان قلت ما ذكر من ان البائع لا يسقط خياره بقول المشتري اعطيك
 ثمن الزائد لما فيه من الزامه تملك ماله لغيره بلا ضرورة صريح في أن المشتري في مسلتنا لا يسقط
 خياره بمساحة البائع له لعين العلة المذكورة وما ذكرته من أن ذاك فيه ضرر بخلاف هذا فيه
 خفاء قلت ويزول هذا الخفاء بزيادة ايضاح ما ذكرته وذلك أنه تقرر من صريح كلامهم أن
 الاشارة تناولت جميع ذلك الموجود في حالتي الزيادة والنقص ومن ثم لو أجاز البائع كان الجميع
 للمشتري ولا يطالبه للزيادة بشيء فالزيادة وقعت هي والقدر المشروط مقابلين بجميع الثمن ولذا
 ثبت الخيار للبائع للحقوق الضرر له بتناول العقد ازيد من المشروط وقول المشتري اعطيك ثمن
 الزائد لا يدفع المقابلة المذكورة التي حصل الضرر المقتضى للخيار بسببها فلم يكن قول المشتري
 المذكور مسقطا لخياره لبقاء ما حصل الضرر بسببه مع قوله ذلك وعدم زواله به وهذا هو المراد
 والمآل من علمهم المذكورة لان العقد اذا وقع متناولا للزيادة من حيث الاشارة فيه لجميع
 الموجود كان في قول المشتري اعطيك ثمن الزائد الزام للبائع بتملك الثمن من غير ضرورة مع أن
 ذلك التملك لا يدفع السبب المقتضى لاختياره لبقائه وان فرضنا انه يملك الثمن لما تقرر ان سبب
 الخيار تناول العقد للزيادة أيضا وهذا تناول موجود سواء أوجب البائع على تملك الثمن أم لم يجبر
 عليه واذ قد اتضح ذلك بهذا التقرير المصرح به كلامهم فكيف يتوهم مشابهة هذه المسئلة لمسلتنا
 فان مسلتنا سبب الخيار فيها تفريق الصفقة على المشتري كما صرحوا به وهذا السبب ينتفي بمساحة
 البائع بما وقع التفريق بسببه فلزم المشتري قبوله وسقط به الخيار لانه لا ضرر عليه فيه بوجه
 فان قلت ما ذكرته في مسألة السؤال هل هو خاص بها لكون البقعة المستحقة متصلة بغير
 المستحقة أو هو عام فيها وفي غيرها قلت بل هو عام في كل مسألة وقع تفريق الصفقة فيها وثبت
 بسبب ذلك خيار المشتري كما اذا اشترى عبيد أو عبدا وأرضا في صفقة فبان أحدهما مملوكا للغير
 حين البيع وكان عند التبين ملكا للبائع أو بادر البائع وملكه قبل أن يبطل خيار المشتري فلما أراد
 المشتري الفسخ بسبب تفريق الصفقة عليه بادر البائع وسأحه به فلزمه القبول ويسقط به خياره
 كما تقرر فان جميع ما قررته صريح في أن العلة في سقوط الخيار ليس هو اتصال المستحق بغيره حسا
 وانما العلة في ذلك ان بالمساحة بذلك ينتفي الضرر عن المشتري ويزول بها السبب المقتضى لخياره
 وهو تفريق الصفقة عليه مع رجوع ما قابل الفاسد من الثمن اليه فانما وان ألزمناه قبول المساحة
 المذكورة لا تلزمه بالاجازة بجميع الثمن بل بقسطه الصحيح من الثمن فحصل له المملوك بقسطه وغير
 المملوك بلا شيء وبحصوله له يزول السبب المقتضى لخياره وهو تفريق الصفقة عليه فلذا سقط به خياره

وان كان مثليا كما قاله
الاسنوى في المهيات
وفي طراز المحافل وقال بلا
خلاف كما قاله الروياني في
البحر وإطلاق الشيخين
يقضيه اه وتبعه على
ذلك الحجازي في مختصر
الروضة وهو المعتمد لكن
كلام شيخنا شيخ الاسلام
زكريا في شرح الروض
يقضي لزوم المثل في ذلك
فانه قد قول الروضة تضمن
العارية بقيمة يوم التلف
وكذا يضمن المقبوض
بالسوم بقوله بقيمته يوم تلفه
ان كان متقوما اه وقال في
العارية ان الوجه التفرقة
بين المثل والمثلث والمثلث
واقصارهم في العارية على
القيمة جري على الغالب من
أن العارية متقومة والقول
بانه لا فرق بين المثل والمثلث
غير مستقيم اه ويضمن
المثل بالمثل والمثلث
بالقيمة كما أفتيت به حيث قلتم
واما العارية فالعارية فيها
مضمونة بقيمة يوم التلف
والمثلث مضمون بالمثل في
المثل والقيمة في المثلث
وكذا المقبوض بسوم أو
بيع فاسدا وتعد اه وكما
في شرح الروض وما المعتمد
المفتي به وما الجواب عن
مقابلة (فاجاب) بان المعتمد
المفتي به أن المضمون
بالسوم يضمن تلفه بمثل ان
كان مثليا وبقيمته ان كان
متقوما فقد قال السراج
البلقيني في تدريبيه المضمونات

فان قلت مر في مسألة اختلاط الثمار أنه هل المراد أنه يجوز للمشتري المبادرة بالفسخ الا أن يبادر
البائع ويسمح له فيسقط خياره او ليس له المبادرة بذلك الا بمشاوره البائع فقضية كلام الشيخين
الاول وقضية كلام التنبيه الثاني وهو ما حكاه في المطلب عن نص الشافعي والاصحاب واختاره السبكي
فهل يأتي ذلك هنا قلت يحتمل أن يقال يأتي ذلك هنا ويحتمل أن يقال الراجح هنا الاول وان قلنا
ان الراجح الثاني وهذا هو الاقرب ويفرق بان ملك البائع ثم المختلط متحقق فوجب مشاورته
لينظر هل يسمح أولا وأما هنا فذلك البائع لما فسد فيه النبيع غير متحقق بل الاصل انه لم يملكه فلم
يلزم المشتري البحث لان فيه مشقة عليه فان قلت قد لا يكون عليه مشقة وصورته أن يعرض له أمر يقضي
انه لا يبطل خياره بان عرض ما لا ينافي الفورية كاكل او حمام وعلم في هذه الحالة ان البائع ملك
المستحق فهل يتجه في هذه الحالة مشاوره البائع قلت لا يتجه وجوب مشاورته مطلقا لانه مقصر ببيع
ما لا يملك ومن ثم لم يثبت له خيار وان تفرقت الصفقة عليه وكان معذورا في ذلك فساغ للمشتري
المبادرة بالفسخ ما لم يبادر بالمساحة هو ويسمح قبل فسخ المشتري حينئذ يسقط خياره فان قلت مر ثم
كلام المهيات في معنى التخيير وانه مردود فهل يجري نظيره هنا قلت نعم يجري ذلك جميعه هنا بجامع
أن موجب الخيار هنا وثم العيب كما مر ولا دخل للحاكم في الرد به فان قلت قال ابن المقرئ ثم وتملك
الثمرة هنا بالاعراض كالأعراض عن السنابل وانما لم يملك النعل بالاعراض عنها لان عودها الى
البائع متوقع ولا سبيل هنا الى تمييز حق البائع اه فهل يقال بذلك هنا أيضا قلت ما قاله فيه نظر
بل صريح كلامهم ما يأتي من الفرق بين الاعراض عن النعل وعن نحو كسرة الخبز ويؤيده أيضا
ان الاعراض هنا وعن النعل سواء ويرد فرقه بان التمييز هنا متوقع أيضا فهو كعود النعل ويؤيده
قول الزركشي وعلى قياس النعل لو اطلع على ثمرة المشتري من ثمرة البائع وعلم بتمييزها بطريق من
الطرق باخبار أهل الخبرة أو بخبر نبي مثلا وجب ردها عليه لانه لم يسمح بها مطلقا بل للحواف
من الفسخ عند التعذر على الوقوف على الحقيقة فاذا علمت بطريقها فليردها عليه ولو أكلها المشتري
قبل التبين أو تصرف فيها فلا ضمان كما لو استعمل النعل في رجل الدابة حتى يلي وهذا وان لم
يصرحوا به لكنه فقه ظاهر والقواعد تشهد له اه لا يقال توقع عود النعل أقرب من توقع
التمييز كما لا يخفى لانا نقول ذلك وان سلمناه لا يقتضي صحة ما قاله على أن نفى السبيل الى التمييز وقد
علمت أن السبيل اليه ممكن سيما وكلامهم كالصرح أو مصرح باستوائهما في عدم ملك كل منهما
بالاعراض ثم لو فرض اعتماد ما قاله فلا يأتي نظيره هنا لان علمته لا تجرى هنا لتمييز المعرض عنه
هنا فالوجه انه لا يملك ما فسد فيه البيع اذا أعرض البائع عنه له بخلاف ما اذا وهبه له وقبله
بشرطه فانه يملكه فان قلت هل يأتي فيه ما قاله الزركشي من انه لو تصرف في نحو الثمار لا يضمنها
وقاسه على ما ذكره في النمل قلت نعم يمكن ان يأتي ذلك فيما اذا كان الذي فسد العقد فيه تفوت
عينه في الانتفاع به لانه الذي يشبهه ما فرض الزركشي الكلام فيه من الثمار ونحوها أما في نحو
الاراضي فلا يأتي فيه ذلك نعم لو عاد فيه البائع فلا أجرة على المشتري البدة التي انتفع به فيها لان
المعرض عنه غايته أنه كالمعار كما يفهم مما ذكرته في حاشية العباب وعبارتها والمراد بالاعراض هنا
خلاف ما قالوه في الاعراض عن نحو كسرة خبز لان الاعراض اما مطلق بان يحصل بالاختيار بلا
ضرورة فاذا أخذه الغير ملكه وليس لما ملكه الرجوع فيه واما مقيد كما هنا فانه مقيد بحالة اتصاله
بالدابة فاذا انفصل عنها عاد الى مالكه وجب رده عليه عتب السقوط. فورا وان لم يطلبه كما
اقتضاه اطلاقهم لكن يحتمل أن يقال الواجب عليه التخليه وهي المرادة بالرد في كلامهم وان
يقال بل الواجب عليه الرد حقيقة كالعارية بجامع انه أبيع له الانتفاع بكل منهما فكما لزمه ثم

في الشريعة أقسام قسم يرد فيه المثل مطلقاً وهو القرض وقسم ترد فيه القيمة مطلقاً ولو كان مثلياً على الأصح وهو العارية وقسم يفترق فيه الحال بين المثل والمتقوم كالمنصوب والمشاع والمشتري شراء فاسداً على الأصح المنصوص خلافاً للماوردى وغيره اهـ وظاهر ان هذا جار على القياس وأما كلام الروياني الذي نقله عنه الاسنوي نافيًا الخلاف فيه فجار على طريقة شيخه الماوردى (سئل) عن بذر طينه فخله السيل إلى أرض غيره فاعرض عنه فهل يزول ملكه بمجرد الاعراض حتى لو نبت في الأرض المنتقل اليها ملكه صاحبها أم لا بد من قصد ملكه (فأجاب) بأنه لا يزول عنه ملكه بمجرد اعراضه ولا يملكه صاحب الأرض نعم ان كان لا قيمة له كحبة أو نواة وأعرض ماله عنه وهو مطلق التصرف ملكه صاحب الأرض (سئل) عما لو نبت في أرضه شجر أو زرع من عند الله تعالى هل يملكه أو لا وهل كذلك اذا نبع في أرضه ماء أو لا (فأجاب) بأنه يملك ما نبت أو نبع في ملكه (سئل) عن رجل أعار آخر داراً فهل للغير دخولها بعد العارية وان كان في الدار زوجة المستعير وامتعته وان لم

بعد انقضاء العارية الرد فكذلك هنا ولعل هذا أقرب فان قلت اطلق الزركشي انه لا ضمان بالتصرف وظاهره صحة تصرفه فكيف يكون عارية قلت مراده التصرف بغير النقل عن ملكه بدليل ما نظر به من استعمال النعل حتى يلى فان قلت مر في مبحث الاحجار قولهم وهذا الترك اعراض لا تمليك فللبائع الرجوع فيها فاذا عاد رجع خيار المشتري فهل ياتى نظير ذلك هنا قلت نعم فاذا أعرض البائع للمشتري عما فسد فيه العقد سقط خياره ولزمه القبول فله حينئذ التصرف في ذلك المعرض عنه لكن بالاتفاق ولو بايجاره للغير لا بالبيع ونحوه لانه غير مالك له ثم اذا رجع البائع فيه عاد خيار المشتري لانه مادام لم يرجع فسبب الخيار منتفٍ فاذا رجع عاد سبب الخيار فان قلت هذا فيه ضرر كبير على المشتري من حيث انه يصير كالمجور عليه في هذا المعرض عنه اذ ليس له الا الانتفاع به لا اخراجه عن ملكه قلت لا ضرر في ذلك عليه لان هذا الانتفاع في الحقيقة لم يبدل المشتري في مقابلته شيئاً فهو محض ربح استفاده لان ما بذله من الثمن انما هو في مقابلة الذي صح فيه البيع وهذا الذي فسد فيه البيع انما استفاده في مقابلة ثبوت الخيار له واذا حصل ذلك الانتفاع في مقابلة ذلك الشيء كان ذلك غاية في مراعاة جانبه وغايته في الربح فلا ضرر عليه في ذلك بوجه سيما وخياره أو خيار واره يعود بعود البائع أو واره في ذلك المعرض عنه وعلى فرض الحال وهو أن عليه ضرراً في ذلك فلا نظر اليه لعين ما قالوه في الاعراض عن الاحجار من أن المشتري لا يملكها به فلا ينفذ تصرفه فيها بالبيع ونحوه فكالم ينظر واهنا الى تضرره ان فرض واسقطوا خياره بالترك معه فكذلك لو فرض تضرره في مستلث لا ينظر اليه بسقط خياره وهذا آخر ما يسر الله به في هذه المسئلة ولعل الله يفتح فيها بما يزيد ايضاحاً ويبيناً جعلنا الله من لجأ في مهماته اليه وعول فيما يرتبك فيه من المضايق وينوبه من المتاعب عليه وأمدنا بتوفيق بديع من عنده لا يبيق فينا ذرة لغيره وأدام على قلوبنا شهود انعامه وسوانح بره وخيره وختم لنا بالحسنى وبلننا من فضله المقام الاسنى فهو حسينا ونعم الوكيل واليه مفزعنا في الكثير والقليل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ماشاء الله لا قوة الا بالله الحليم الكريم الرحمن الرحيم والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً والصلاة والسلام الايمان الاكملان الاكيمان الاطيان على خلاصة سر الوجود وعين التمينات في مقامى التجلى والشهود سيدنا محمد وآله وعلى أصحابه وأزواجه وذريته وخلفائه ووارثيه واتباعه ومحبيه ما قام لله بنصرة هذا الدين قائم فاطهر الحق وناضل عنه بسنانه وقلمه ولسانه ولم يخش في الله لومة لائم وأعذنا اللهم من شؤم نفوسنا ومن علينا بطواعيتها لنا حتى نستريح من شرورها وارزقنا الاخلاص حتى ندأب في تطهيرها من خباثتها وتتوالى عليها بشارت سرورها واصحب ذلك كله برضاك عنا الى أن نلقاك على ذلك فترفع في دار شهودك على أعلى الارائك مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا مع من اخبرت عما لهم عليك في تلك الدار بقولك دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين (وسئل) رضى الله عنه عن رجل باع من رجل آخر ثوباً بثمن معلوم وقبض البائع من المشتري الثمن وتأخره بعض الثمن ثم ان البائع جاء الى المشتري وطالبه بما بقى له من الثمن فاختصم اثم المشتري سأل البائع أن يقيله فقال البائع له اقلتك ثم طالب منه الثوب فظهر ان الثوب رهته المشتري المذكور تحت يد شخص ثالث على دين له فهل هذه الاقالة صحيحة أم لا لكون الثوب مرهوناً تحت يد شخص آخر (فأجاب) بقوله عبارة الروضة كاصلها ولا تجوز الاقالة بعد تلف المبيع ان قلنا بيع والا فالاصح الجواز كالفسخ بالتحالف اهـ ومنها يعلم جوازها ولو بعد الرهن وان قبضه المرتهن ويؤيده ما في المطلب وغيره من

وعندها من يؤمن معه
الامام بها أم لا وهل يشترط
في الرجوع في العارية اللفظ
أو يكفي من المعبر الاستيلاء
على المعار (فاجاب) بأن
للمعبر دخوله المذكور
ويحصل الرجوع عن
العارية باستيلائه على المعار

﴿ باب الغصب ﴾

(سئل) رحمه الله عن غصب
فحاً فباعه ثم تصرف في
ثمنه أو لم يتصرف فيه فمن
مالك الثمن المذكور وورثه
هل هو الغاصب أو مالك
القمح (فاجاب) بأن الثمن
باق على مالك باذله وهو
المشتري فان اشترى
الغاصب شيئاً بعينه فالشراء
باطل أو في ذمته ونقده
فيه فالرجوع (سئل) عن
قول العلامة الزركشي
في قواعده إذا جوزنا المعاملة
بالمغشوشة فهي مثلية وإذا
تلفت لا تضمن بمثلها بل
يضمن قيمة الدراهم ذهباً
وقيمة الذهب فضة كذا
نقله ابن الرفعة وهو يشبه
قول الشيخ أبي حامد وغيره
في الدعوى بها أنه يذكر
قيمتها من النقد الآخر اه
وجزم في الروض في
الدعوى بقول الشيخ
أبي حامد وغيره فقال
ويقوم مغشوش الذهب
بفضة كعكسه قال شارحه
فيدعى مائة دينار من نقد
كذا قيمتها كذا درهم أو
مائة درهم من نقد كذا

صحتها في الآبق قالوا لان الآباق لا يزيد على التلف وهي تصح في التالف فأولى الآبق وإنما امتنع
رد نحو الآبق والمرهون المقبوض بعيب لان الرد يرد على المردود ولا مردود ويؤخذ من قول
الشيخين كالفسخ بالتحالف ان البائع بعد الاقالة مختار بين أن يرجع بقيمة الثوب وان يصبر إلى فكك
الرهن ويأخذه والله أعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن قوله في الروض فرع إنما تقبل دعوى جهل
الرد بالعيب ممن أسلم قريباً أو نشأ بعيداً عن العلماء وتقبل في جهل كونه أى الرد فوراً من عامي
يخفى مثله عليه لم يحد هذا القرب والبعد ومن العامي ﴿ فاجاب ﴾ رضى الله عنه الذى يتجه في ضابط
البعد والقرب فيما ذكر وفي نظائر ذلك أن المدعى الذى جهل الرد بالعيب متى كان على مسافة
يلزمه السفر منها للتعلم لم يعذر في دعواه ذلك ومتى كان على مسافة لا يلزمه السفر منها للتعلم عذر
وضابط لزوم السفر له انه متى قدر عليه لزمه وإن طال كما اقتضاه اطلاقهم ومعنى قدرته عليه أن
يستطيعه وينبغي ضبط الاستطاعة هنا بالاستطاعة التي ذكروها للحج فان قلت يفرق بينها بان
هذا واجب فوري والحج على التراخي قلت هي معتبرة في الحج وإن وجب فوراً هذا كله حيث
سمع في محله بأحكام الشرع فحينئذ يأتى فيه التفصيل الذى ذكرته أما إذا لم يسمع فيه بذلك بان خلى محله
الذى هو فيه عن يعرف حكم الرد بالعيب فهو معذور سواء أقرب محله من العلماء أم بعد عنه
ويؤيد ما ذكرته آخر قول الأذرى عن السكاكى في نظير مسئلتنا وفي حكم من قرب عهده بالاسلام
من نشأ ببادية نائية لم يسمع فيها بأحكام الشرع أى الاحكام التى فيها نوع خفاء لا كل أحكامها كما
هو ظاهر والظاهر كما علم بما مر أنه لافرق في البعد هنا وفي نظائره بين ان يكون بين محله ومحل العلماء
مسافة القصر أو اقل أو أكثر لكن عسر عليه الانتقال لبلد العلماء لخوف أو عدم زاد أو ضياع
من تلزمه نفقتهم أو نحو ذلك من سائر الاعذار المسقطه لوجوب الحج فحينئذ يكون معذوراً في
دعواه جهل الرد بالعيب ونظائره وأما إذا انتفى ذلك فانه لا يعذر لانه يجب عليه السفر لتعلم المسائل
الظاهرة دون الخفية وإن بعدت المسافة بالشرط السابق والمراد بالعامي من يعرف الاحكام الظاهرة
دون الخفية ومن ثم فرقوا هاتين وبين من قرب اسلامه أو نشأ بعيداً فهل تقبل دعواه جهل أصل
الرد بالعيب لانه يحمله بخلاف العامي فانه لا يحمله لظهوره لاكثر الناس ومن لم يظهر له عد مفرطاً
ومغفلاً فلا يعتد به وأما دعوى الجهل بالفورية فيقبل حتى من العامي لان أكثر العوام يحمل ذلك
ومن ثم قال أصحابنا الغالب ان من علم ثبوت الرد بالعيب يعلم صفة من أنه على الفور فعلم انه مسلم
له ما ذكره إذ لا غالب في ذلك والمراد بالعامي في عرف الاصوليين غير المجتهد المطلق فالمقلدون
كلهم عوام عندهم وإن جلت مراتبهم وفي عرف الفقهاء من يعرف الظاهر من الاحكام الغالبة
بين الناس دون الاحكام الخفية ودقائقها والاحكام النادرة والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿ وسئل ﴾
بما لفظه علق شريكاً في عبد عتق نصيبها بمتناقض ولم يتبين الحال فباعا نصيبها لثالث عتق عليه
النصف إن كان بينهما انصافاً وإلا فاقل النصيين فلو وجد المشتري بذلك العبد عيا هل ثبت
له الارش وإذا ثبت فعلى من يرجع به ﴿ فاجاب ﴾ بقوله القياس الثبوت وانه موقوف الى
البيان نعم لو ماتا وورثها واحد والثمن في ملكها فالقياس ان للمشتري المطالبة بالارش وعلى
الوارث اعطاؤه من ذلك الثمن ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن شرط الخيار لاجنبي هل يقال انه
من قبيل التملك كنفويض الطلاق للزوجة حتى يشترط قبوله على الفور أو من قبيل التوكيل فيأتى
في قبوله الخلاف ﴿ فاجاب ﴾ بقوله مقتضى تصريح البغوى بانه لا ينزل بالعزل ووالد الرويانى
بانه لا يجوز شرطه لاجنبي كافر والمبيع عبد مسلم أو محرم والمبيع صيد وان خالفه ولده وان
الشارط لو مات لم يبطل خيار الاجنبي ترجيح الاول واعتمده بعضهم اذ لو كان توكيلاً

الاصل هكذا ذكره الشيخ أبو حامد وغيره وكأنه جواب على أن المغشوش متقوم فان جعلناه مثليا فيدعي أن لا يشترط التعرض للقيمة وقضيته كما قاله جماعة منهم الاذرعى أن الصحيح عدم الاشتراط لان الصحيح أنها مثلية بناء على جواز المعاملة بها وهو الاصح هذا كله كلام شيخنا في شرح الروض وكأنه كهؤلاء الجماعة لم يروا قول ابن الرفعة والشيخ أبي حامد وغيره السابق ان هذا حيث لم تناف المغشوشة فان تلفت لم يضمن بمثلها الى آخرها ويكون هذا جمعا حسنا بين القول بمثلية المغشوشة ومعاملتها معاملة المتقوم وهو فقه جيد لا ضرر فيه من جانب المعطى ولا الآخذ كما لا يخفى لا سيما ليس في كلام الاصحاب سوى الاطلاق وكلام ابن الرفعة والشيخ أبي حامد وغيرهما مقيد فيحتمل الاطلاق عليه وأيضا تقرير الشيخين كلام الشيخ أبي حامد وغيره ظاهر فيه ولا يتوهم ذوقهم قاصر أن مسألة ابن الرفعة في تلف مضمون بتعد مثلا لا يتصرف شرعى بخلاف مسألة الاذرعى ولأن مسألة الدعاوى خاصة بما يقع في الدعوى وظاهر أن ذلك لا أثر له وحينئذ فاذا افترض شخص من آخر

لا نعزل بالعزل ولجاز شرطه له وان كان كافرا أو محرما في مسلم وصيد لان الكافر يجوز توكيله في شراء المسلم ولا يعزل بموته (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه ضبطهم العيب المثبت للخيار بما ينقص العين أو القيمة الخ منقوض العكس بما اذا اشترى من وجد به برصا ورضى به ثم وجد به برصا آخر لا ينقص القيمة فان هذا البرص الآخر عيب يثبت به الرد ولا ينقص عينا ولا قيمة (فاجاب) بقوله لا يرد ذلك لان هذا عيب لنقصه القيمة في نفسه لو انفرد وان لم يظهر به نقص بواسطة انضمامه الى مثله الذي خرج بسببه عن أن يكون منقصا فاشبه ما إذا اشترى مريضا في النزاع فوجد به عيبا ينقص القيمة في نفسه لكنه لا ينقصها هنا لوجود هذا المرض فان ذلك لا يخرج عنه عن كونه في نفسه منقصا مثبتا للرد فردد به (وسئل) رضى الله عنه ورحمه عن اشترى عبدا ففقط يده ولد المشتري قبل القبض ثم مات ولا وارث له سوى الولد القاطع فاحكمه (فاجاب) بقوله يثبت للوارث الخيار فان فسخ لزمه نصف القيمة للبائع ويسترد الثمن وإن أجاز لزمه كل الثمن (وسئل) رضى الله عنه عن حدوث العيب بعد القبض في زمن الخيار بفعل المشتري فهل يثبت له الخيار به كتعيب الاجنبى أولا لانه من فعله (فاجاب) بقوله قال الرافعى لو عيب المشتري المبيع قبل القبض لا خيار له لحصول النقص بفعله بل يتمتع بسببه الرد بسائر العيوب القديمة ويجعل قابضا لبعض المبيع هذا على الصحيح وهو أن اتلاف المشتري قبض وعلى الوجه المنسوب الى رواية الشيخ أبى على لا يجعل قابضا لشيء من المعقود عليه وعليه ضمان اليدبار شها المقرر وهو نصف القيمة كالاجنبى وقياسه أن يكون له الخيار اه ومفهومه كما قاله بعض المتأخرين ان المشتري انما لم يثبت له الخيار اذا عيب المبيع لعدم تحقق سببه وهو وجود العيب قبل القبض لان القبض يحصل بفعله فلا يكون العيب سابقا عليه فلم يثبت الخيار لذلك لان العيب فعل المشتري قال فيستفاد منه أن الخيار إذا لم يكن سببه وجود العيب قبل القبض يثبت للمشتري اذا تحقق سببه كالخيار للعيب المتقدم على العقد اذا كان بفعل المشتري بان عيب عبدا مثلا في يد انسان ثم اشتراه منه فانه يثبت له الخيار بشرطه وكالخيار العيب الواقع في زمن خيار البائع اذا قلنا للملك له وهو الاصح فلو اشترى شخص عبدا بشرط الخيار لبائعه ثم عيبه يثبت الخيار للمشتري لان غاية تعيينه إياه أن يكون قبضا اذا صدر قبل القبض وهو لا أثر له هنا مع منع ثبوت الخيار بناء على أن العيب الواقع في زمن خيار البائع يثبت الخيار للمشتري وان كان بعد القبض فيثبت الخيار هنا أيضا لماسبق من أن وصف كون العيب بفعل المشتري طردى لا أثر له وأن مدار ثبوت الخيار وعدمه على وجود سببه وعدمه ويؤيد ذلك ان التلف يفسخ به البيع إذا وقع في زمن خيار البائع ولو بعد القبض كما قاله الرافعى في أقوال الملك وأنه لا فرق بين إتلاف الاجنبى وإتلاف المشتري كما هو الظاهر ولا شك ان وزان التعيب في اقتضاء الخيار للمشتري وزان التلف في اقتضاء الانفساخ فمن اقتضت مباشرة التلف انفساخ العقد تقتضى مباشرة التعيب ثبوت الخيار فيه اه (وسئل) عن اشترى شيئا فرأى به عيبا ورضى به ثم قال إنما رضيت لاني ظننته العيب الفلاني وقد بان خلافه فهل تقبل دعواه (فاجاب) بقوله ان امكن الاشتباه وكان ما بان دون ما ظنه او مثله فلا رد وان كان اعلى منه فله الرد (وسئل) رضى الله عنه عن اشترى عينا بها اثر وقد رآه ثم قال ظننته غير عيب فبان عيبا فهل له الرد (فاجاب) بقوله ان كان ذلك بما قد يخفى على مثله صدق بيمينه وله الرد (وسئل) رضى الله عنه عن اشترى بذرا على انه ينبت فزرعه في ارض صالحة للانبات فلم ينبت فما الحكم في ذلك فان جماعة اختلفت فتاويهم في ذلك (فاجاب) بقوله افتى بعضهم بانه ليس للمشتري الا ما نقص من قيمته وافتى آخر بان البائع يغرم للمشتري اجرة البقر اللاتي حرث عليهن وجميع الخسارة ويرد

ذهبا أو فضة مغشوشين كما
في التهود الآن أو عامل بها
في نوع من أنواع المعاملات
وأخرجها مالكمها من يده
بنوع من أنواع التصرفات
وطالبه صاحب الحق به
ماذا يقضى عليه القاضي
أبقر ابن الرفعة ومن تبعه
لأنه الأقوم الأعدل بلا
معارض من صريح كلام
الاصحاب أم كيف الحال
وهل المعتر بقيمة يوم ترتب
الحق في ذمة من عليه الحق
أو يوم طلب صاحب الحق
حقه أم كيف الحال أو ضحوا
لنا ذلك مبسوطا مشبعا
مستندا إلى صريح نقل أن
كان فإن حاجة القضاء
والافتاء دعت إلى ذلك
(فاجاب) بأنه ليس الجمع
المذكور في السؤال تقييدا
لاطلاق كلامهم وإنما هو
تخصيص لعموم كلامهم
فإن كان ابن الرفعة حينئذ
مستثنى من قولهم أن المثل
يضمن لمثله تلف أو تلف
لكن كلام الشيخين
وغيرهما يرد في الروضة
كأصلها فما كان مثليا ضمن
بمثله وما كان متقوما فبالقيمة
ثم فيها أيضا أما الدراهم
والدنانير المغشوشة فقال
المثلي أن جواز المعاملة بها
فهي مثلية ولهذا صحح في
الروضة جواز الشركة فيها
وقد استثنوا من ضمان
المثلي بمثله مسائل ولم
يستثنوا المغشوشة والاستثنا
معياري العموم بل صرحوا

إليه جميع قيمه البذر ولا وجه لذلك ولا قياس يعضده بل الوجه ما أتى به بعضهم من أن للبشتری الارش وهو جزء من الثمن نسبتة إليه نسبة ما بين قيمته صالحا للانبات وغير صالح هذا إن كان عدم انباته لعب فيه فإن كان لنحو عارض في الارض بقول أهل الخبرة لم يرجع بشيء ولو جعلنا الانبات شرطاً في العقد وأرادوا الصلاحية للحكم كذلك أو وجوده بالفعل فسد العقد كما هو ظاهر لعدم القدرة عليه فعلى البائع حينئذ رد الثمن وعلى المشتري رد البذر أو أقصى قيمه (وسئل) رضى الله عنه عن اشترى جارية فوجدها لا تحيض أو يطول طهرها فهل هو عيب (فأجاب) بقوله الاول عيب إن كانت في سن تحيض فيه النساء غالباً وهو عشرون سنة كما قاله القاضي حسين وكذا الثاني إذا تطاول طهرها بحيث جاوز العادة كافي الكفاية (وسئل) عن رجل اشترى جارية ثم رأى فيها عيباً يمكن حدونه وقدمه فاختلف البائع والمشتري فمن المصدق منها وهل يكفي قول البائع لا أعلم فيها عيباً ويرد عليه أولاً وهل يلزم المشتري اليقين أنه وقت اطلاعه على العيب لم يقصر في الرد (فأجاب) بقوله المصدق في ذلك هو البائع يمينه لكن لا يكفي قوله في الجواب والخلف ما علمت بهذا العيب عندي ويكفي فيها لا يستحق على الرد به أو ما قبضته الا سليماً أو قبضته وما به من عيب ولا يمكن في الأخيرة من الحلف على أنه لا يستحق الرد عليه ولو قال في الجواب ليس بتقديم حلف على البت فيقول لقد بعت وما به هذا البيع وإذا اجاب جواباً صحيحاً وحلف حلفاً صحيحاً لم يثبت للبشتری عليه رد فإن قدر ثبوت رد له فقال البائع لقد قصرت في الرد على الفور صدق المشتري بيمينه وثبت له الرد (وسئل) عن قوله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان هل هو على اطلاقه في العموم في الملك وغيره من غصب وسوم ووديعة إذا تعدى عليها أم هو مختص بالملك فقط كما في الحديث المتضمن للعبد الذي وجد به المشتري عيباً ثم رده من غير خراج وإذا قلتم يختص بالملك فما وجه تخصيص الحديث عام في الملك وغيره فإنه لو هلك ذلك عليه من ماله (فأجاب) بقوله حديث الخراج بالضمان له قصة اشار إليها السائل وبها يتبين المراد منه وهي أن رجلاً ابتاع من آخر غلاماً فاقام عنده ماشاء الله ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردّه عليه فقال يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال الخراج بالضمان رواه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه ومعناه أن فوائد المبيع للبشتری في مقابلة أنه لو تلف كان من ضمانه وأورد عليه المغضوب والمبيع قبل قبضه فإن كلا منهما لو تلف تحت ذى اليد ضمنه وليس له خراجه واجيب عنها بأن الضمان هنا معتبر بالملك لأنه الضمان المعهود في الخبر ووجوب الضمان على ذى اليد فيما ذكر ليس لكونه ملكاً بل لوضع يده على ملك غيره بطريق مضمن وعن الثاني أيضاً بقصر الخبر على سببه وهو فيما بعد القبض فعلم الجواب عما قاله السائل وإن كل ما استحق خراجه لكونه ملكاً كان من ضمانه لو تلف فيلزم من استحقاق الخراج الضمان بالمعنى المذكور ولا يلزم من الضمان استحقاق الخراج فما في الحديث موجبة كلية وهي ما ذكر أولاً ولا يرد عليها شيء والموجبة الكلية لا يلزم انعكاسها كنفسها فلا مبالاة بما يرد على عكسها لأنه لا يتم إرادته إلا أن قلنا أنها تنعكس كنفسها دائماً وليس كذلك فتأمل له ليظهر لك الجواب عن قول السائل فما وجه التخصيص الخ (وسئل) عن قول الارشاد ثم كل من عتق ورهن إلى أن قال وكل من البائع فسخ ومن المشتري إجازة هل ذلك في خيار المجلس أم لا وظاهره أنه مفرع على خيار الشرط لقوله فان خيراً معاً (فأجاب) بقوله هو جار في كل من الخيارين كما هو جلي لمن نظر أدنى نظر في كلامه وكلامهم وعجيب من قول السائل نفع الله تعالى به لقوله فان خيراً معاً فاستدلّ به هذا على أن الكلام في خيار الشرط في غاية الغرابة لأن ثبوت الخيار لها لا يتوهم أحد افتراق الخيارين فيه وإنما الذى يتوهم افتراقها فيه

بدخولها في الحكم المذكور
كما تقدم وحيث فكلما
ابن الرفعة والشيخ ابى
حامد وغيره مبني على رأى
مرجوح وهو كونها
مقومة أو كونها لا تصح
المعاملة بها في القواعد
المذكورة بعد ما ذكر في
السؤال وهذا كله انما
يتم اذا جعلناها مقومة وقد
حمل الرافعي في الدعاوى
كلام أبى حامد عليه
فقال لغله جواب على
ان المغشوش مقوم فان
جعلناه مثليا فينبغي أن
لا يشترط التعرض وقد
قال المتولى ان يجوز للمعاملة
بالمغشوشة فهي مثلية والا
فمقومة وعلى تقدير صحة
ما قاله فالاصح جواز المعاملة
بها وبه يترجح كونها مثلية
فقول ابن الرفعة مردوداه
وقال في التوشيح وهو غير
مسلم وقضية كونها مثلية
على الاصح ضمانها بالمثل
وهو الوجه اه وقد علم
ان الشيخين لم يقررا كلام
الشيخ أبى حامد بل نبها على
ضعفه وقد صرح بذلك
شريح في روضته فقال قال
الاصطخري وان كان يروح
في البلد زائفة فادعاه لم
تسمع لانها لا تنضب حتى
يقول قيمتها كذا وقال
غيره لا يحتاج الى ذكر
قيمة الدراهم الزائفة ان
كانت تروج في البلد
ويتعامل بها أو كانت
معلومة واصل الوجهين في

ثبوته لاحدهما فهو ظاهر في خيار الشرط وفيه نوع خفاء في خيار المجلس ولكنه لمن عنده أدنى تأمل غير خفى اذ يمكن أن أحدهما يلزم العقد دون الآخر وهما بالمجلس فهو لازم من جهة الملزم جائز من جهة غير الملزم لبقاء خياره ﴿وسئل﴾ عن قول العباب ولو اُبهم الخيار في احد العبدین بطل البيع اه فأفهم انه لو شرطه في أحدهما معينا لم يبطل وثبت له الخيار بالنسبة اليه دون الآخر وان تفرقت الصفقة على البائع ويوجه بانه بموافقته على الشرط رضى بذلك وقال القمولى ولو باع عبدین مثلا وشرط الخيار في أحدهما لا بعينه بطل البيع ولو شرطه في أحدهما معينا ففى صحته قولنا الجمع بين مختلفي الحكم الخ اه والظاهر من الصحة ثبوت الخيار بحسب الشرط فيكون له رد المشروط فيه الخيار فقط ولا مانع من ذلك الا بنقل صريح وقد سألت بعض الفضلاء عن ذلك فقال لا يجوز رد أحدهما بل يردهما جميعا وشرط الخيار في أحدهما ينزل منزلة وجود عيب في أحدهما وهو يمنع رده وحده فتفضلوا بالحق في ذلك ﴿فاجاب﴾ بقوله عبارة شرحى على العباب وخرج بمعلوما ما لو أبهم الخيار في أحد العبدین مثلا أو في حصة أحد البائعين فانه لا يصح البيع كما أفهمه في الثانية قول القمولى لو اشترى واحد من اثنين بشرط الخيار في نصيب احدهما بعينه صح البيع او فاوت قدره في العبدین على الابهام كان شرط في احدهما خيار يوم وفي الآخر خيار يومين فلا يصح أيضا لما أتى وخرج بذلك مالو عين من خصصه منهما بالخيار أو بازياة فيه على الآخر فانه يصح ويثبت الخيار كما شرط كالبيع يبطل مع الابهام ويصح مع التعيين انتهت وهى أعنى قولهما ويثبت الخيار كما شرط صريحة فيما ذكرتموه وهو واضح وان لزم عليه تفريق الصفقة لانه يغتفر في الدوام وفي الامور التابعة ما لا يغتفر في الابتداء وفي الامور المقصودة وأما التنزيل الذى ذكره بعض الفضلاء فهو محل لا وجه له ولا دليل عليه ومثله لا يصار اليه الا ان اطبق الاصحاب او جملهم على حكم يضطر في توجيهه الى ذلك التنزيل على انه لو سلم لزم عليه ان اشترط الخيار في أحدهما لغو لا فائدة له وهو مخالف لصريح كلامهم فالوجه بل الصواب ثبوت الخيار كما شرط ومن ثم جزمتم به نقلا وبجذا

﴿باب المبيع قبل قبضه﴾

﴿وسئل﴾ هل يشترط تلفظ البائع بالتخلى في المبيع العقار لقبضه أو يكفى السكوت مع التمكن والفرار من أمتعة البائع ﴿فاجاب﴾ لا بد مع التخلي في نحو العقار من لفظ من البائع يدل عليها مع تسليم مفتاح نحو الدار وتفرغها من متاع غير نحو المشتري سواء البائع والاجنبى واقتصار السائل على أمتعة البائع تبع فيه بعضهم وقد اعترض عليه بأنه غلط وان الصواب انه لا فرق بين أمتعة البائع والاجنبى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿وسئل﴾ شخصان تعاقدتا رهنا او مبيعا وتسلم المرتن أو المشتري بعض العين المبيعة أو المرتنة هل يكفى قبض البعض فى الكل ويجرى عليها احكام الكل أم لا بد من قبض الكل فى الصورتين ام فى احدهما واذا قلتم بقبض الكل فلا بد من قبضه كله حقيقة فى المنقول وهل يكفى وضعه بين يديه من غير مانع شرعى ام لا بد من قبضه بيده واذا قلتم فى غير المنقول بالتخلي فلو كانت العين المبيعة أو المرتنة مشغولة بالامتعة واخرجها ماعدا شيئا يسيرا كرحاة او زير او حصير مثلا لم يخرجها واستمرت بها برهة من الزمان هل يخير المشتري او المرتن بين الفسخ وغيره ام يبطل البيع والرهن من اصله او هل يكون الفسخ على الفور اذا علما بالامتعة الباقية وهل لذلك مدة معلومة بعد البيع او الرهن او يكون عقب العقد بحسب الامكان لذلك ﴿فاجاب﴾ لا يكتفى بقبض البعض عن الكل فى نحو بيع أو رهن بل تفرق الصفقة ويكفى فى قباض المنقول وقبضه وضعه بين يديه بحيث لو مده اليه لنا له مع علمه به وان نهاه او قال لا اريده واستثنى السبكي من اشتراط التخلي الحقيق من الامتعة كالحصير وبعض

جواز الدراهم المغشوشة
 مجهولة في صحة المعاملة بها
 معينة وفي الذمة أربعة
 أوجه أصحاب الجواز فيها
 لأن المقصود رواجها فتكون
 كبيع المعاجين والثاني
 عدم الجواز فيها لأن
 المقصود الفضة وهي
 مجهولة كما نص الشافعي
 والأصحاب على أنه لا يجوز
 بيع تراب المعدن لأن
 مقصوده الفضة وهي مجهولة
 كما لا يجوز بيع اللبن المخلوط
 بالماء باتفاق الأصحاب
 والثالث تصح المعاملة
 باعيانها ولا يصح التزامها في
 الذمة كما يصح بيع الجواهر
 والحنطة المختلطة بالشعير
 معينة ولا يصح السلم فيها
 ولا قرضها والرابع أن كان
 الغش فيها غالبا لم يجز والا
 فيجوز قال أصحابنا وإذا قلنا
 بالأصح فباع بدراهم مطلقا
 ونقد البلد مغشوش صح
 العقد ووجب من ذلك
 النقد وان قلنا بالآخرين لم
 يصح هكذا ذكر الخراسانيون
 وغيرهم المسئلة وقال
 الصيمري وصاحبه صاحب
 الحاوي إذا كان قدر الفضة
 في المغشوشة مجهولا فله
 حالان أحدهما أن يكون
 الغش بشئ مقصوده قيمة
 كالنحاس وهذا صورتان
 أحدهما أن تكون الفضة
 غير ممازجة للغش كالفضة
 على النحاس فلا تصح المعاملة
 بها في الذمة ولا معينة لأن
 المقصود الآخر غير معلوم

الماعون فلا يقدح في التخلية واطلاقهم ينافية فعليه يصح القبض بالنسبة لغير محل تلك البقعة
 ولا خيار هنا حتى يسئل هل فوري أم لا لأن الصورة أن المبيع باق لم يتلف منه شيء فان تلف منه
 شيء انفسخ فيما لم يقبض وخير المشتري حينئذ على الفور والواجب في التخلية التفريغ بلا إجماع
 فوق العادة ولو كان غير المنقول أو المنقول الذي بيد المشتري غائبا أمانة كان أو مضمونا كفى فيه
 التخلية مع مضي زمان يمكن فيه الرصول أي عادة كما هو ظاهر للمبيع والتخلية في غير المنقول والنقل
 في المنقول وحكم المرهون حكم المبيع فيما ذكر والله أعلم ﴿وسئل﴾ عما لو أتى الغريم إلى
 غريمه بما له فوضعه بين يديه بأمر من ولي الأمر ليأخذه بعد وضعه ولم يجر من رب الدين قبض
 يحصل به الضمان لو استحق فهل يعد قبضا أم لا ﴿فاجاب﴾ المعتمد في هذا من خلاف وقع في الروضة
 وتناقض فيه كلام الاسنوي وصاحب الانوار كما بينته في شرح الارشاد أن المدن لو وضع الدين بين
 يدي مستحقه بحيث لو مديده إليه لئله مع عليه به اكتفى به فيه كالمبيع في الذمة بجامع أن كلا
 تسليم واجب عليه فاكتفى بذلك فيه كما يكتفى به من الغاضب وبه فارق ذلك الإيداع حيث لا يحصل
 بمثله وفارق ذلك أيضا عدم الضمان لو خرج مستحقا بأن ضمان الاستحقاق ضمان عدوان وهو لا يتحقق
 بدون حقيقة اليد وظاهر أنه يجري في مسألة الدين ما ذكره الإمام في المبيع من أنه لو كان بين
 المتعاقدين مسافة التخاطب فأتى به البائع إلى أقل من نصفها لم يكن قبضا أو إلى نصفها فوجهان
 أو إلى أكثر من نصفها كان قبضا ولو وضعه على يمينه أو يساره والمشتري تلقاه وجهه لم يكن قبضا
 ويعلم من ذلك أن هذا مستثنى عما مر من اشتراط أن يكون بحيث تناله يده فهذا كله يأتي في مسألة
 الدين كما قدمته من الجامع بينه وبين المبيع ولا فرق في جميع ما تقرر بين أن يأمره حاكم بوضعه
 لذلك وأن يضعه كذلك بلا إذن والله أعلم ﴿وسئل﴾ رضي الله عنه بما لفظه نفوذ عتق
 المشتري للمبيع قبل القبض وإن كان للبائع حق الحبس والمشتري معسر يشكل عليه عدم نفوذ
 اعتاق المرهون إذا كان الراهن معسرا ﴿فاجاب﴾ بقوله الفرق أن الراهن حجر على نفسه بخلاف
 المشتري واعتراض بأن أحد الورثة إذا كان معسرا لا ينفذ اعتاقه عبد التركة مع أنه لم يسبق منه
 حجر على نفسه ولما كان هذا الاعتراض قويا جدا اختار البلقيني التفصيل هنا بين الموسر والمعسر
 قياسا على التفصيل ثم ﴿وسئل﴾ رضي الله عنه عمن أسلم في دينار بثوب فهل يجوز الاستبدال عن
 الدينار نظرا إلى أنه ثمن بناء على الأصح أن الثمن في العقد إذا جمع عرضا ونقدا هو النقد أولا يجوز
 نظرا إلى أنه دين سلم فما المعتمد ﴿فاجاب﴾ بقوله تردد في ذلك الأذرع والظاهر كما قاله بعضهم
 الثاني ﴿وسئل﴾ عن قول الارشاد وبوضعه بين يديه للضمان أن استحق قال الشيخ زكريا رحمه الله
 في شرح البهجة أي وإن لم يكن وضعه بين يديه بأمره فإن كان بأمره ضمنه وهذا يخالف إطلاق
 المصنف وغيره فليحذر ذلك ﴿فاجاب﴾ بقوله إطلاق الارشاد وغيره محمول على هذا التقييد الذي صرح
 به شيخنا وغيره ومن ثم جزمته به في شرح الارشاد وهو ظاهر لأن ضمان الاستحقاق ضمان عدوان
 وهو لا يتحقق بدون حقيقة اليد ولا شك أن أمره بوضعه بين يديه بمنزلة وضع يده عليه والله أعلم

﴿باب الألفاظ المطلقة﴾

﴿وسئل﴾ رضي الله عنه في شجرة مستحقة الإبقاء في ملك لآخر هل لآخر جمع تراب تحت هذه وإن
 أضربها لك الشجرة بحيث أن من علا التراب من آدمي أو غيره ينال ثمرها وورقها أو لملك الشجرة
 منعه ﴿فاجاب﴾ بأن الذي يتجه أن لملك الشجرة منع صاحب الأرض من جمع التراب حولها إن
 أضربها بأن حصل لها من عدم نمو أو نحوه بخلاف ما إذا أضرب بالكلية بأن ترتب عليه ما ذكر في
 السؤال لأن غايته أنه كالجار وقد قالوا إن للإنسان أن يتصرف في ملكه بما يصر المالك لا المالك

ولا مشاهد فلا تصح

المعاملة بها كالفضة المطلية

بذهب الثانية أن تكون

الفضة بمازجة بنحاس فلا

تجوز المعاملة بها في الذمة

للجهل بها كالأبجوز السلم

في المعجونات وفي جوازها

على أعيانها ووجهاً أحدهما

وبه قال أبو سعيد

الاصطخري وأبو علي

ابن أبي هديّة تصح كما يصح

بيع الخنطة مخلوطة بشعير

وكالمعجونات وإن لم يصح

فيها السلم الحال الثاني أن

يكون الغش مستهاكلاً لا

قيمة له كالزئبق والزرنخ

فإن كانا ممتزجين لم تجز

المعاملة بها في الذمة ولا

معينة لأن المقصود مجهول

بمترج كتراب المعدن وإن

لم يكونا ممتزجين بأن كانت

الفضة على ظاهر الزرنخ

والزئبق جازت المعاملة

بأعيانها لأن المقصود مشاهد

ولا تجوز في الذمة لأن

المقصود مجهول هذا كله

لفظ صاحب الحاوي وقال

صاحب الحاوي وغيره

والحكم في الدنانير

المغشوشة كهو في الدراهم

المغشوشة قال صاحب

الحاوي ولو أناف الدراهم

المغشوشة لإنسان لزمه

قيمتها ذهباً لأنه لا مثل لها

هذا كلامه وهو تفريع

على طريقتهم وإلا فالأصح

ثبوتها في الذمة فيجوز مثلها

أهـ وحينئذ فإذا اقترض

شخص من آخر ذهباً

مغشوشاً أو فضة مغشوشة

فكذلك مالك الأرض له أن يتصرف بها بما يضر مالك الشجرة لا بما يضر نفس الشجرة على أنه
يسهل على مالكها منع من يرقى على ذلك التراب لاخذ ثمرها أو ورقها فليس في جمع التراب
حينئذ اضرار به من كل وجه (وسئل) رضى الله عنه لو باع نخلة بها أولاد فهل يدخل أولادها في
مطلق البيع سواء أكان الأولاد صغاراً أم كباراً فقد تكون قيمة الأولاد أو الولد أكثر من الام
أو لا تدخل الأولاد إلا بالشرط (فأجاب) بقوله الذي اقتضاه كلامهم وصرح به بعض المتأخرين
واقى به جماعة أن الأولاد المذكورة تدخل أن كانت رطبة سواء أكانت صغيرة أم كبيرة لأنها
جزء من الام فأشبهت أغصانها وبه يعلم أن الكلام في أولاد متصلة بأصل الام ملتصقة به أماماتين
عن الام بمنبت مستقل فلا يعد من الأولاد بل هو شجرة مستقلة فلا تدخل في بيع شجرة أخرى
أصغر منه أو أكبر وإن اتحد معها في العروق التي يباطن الأرض ويدل على دخولها أيضاً ما ذكره
بعض المتأخرين من أن وقف الشجرة المذكورة يتناول أولادها واقى جمع محققون بأن ما حدث
بعد الوقف من الأولاد حكمه حكم الام فيكون وقفاً وقال جمع بل يكون للوقوف عليه كالثمر وكل من
المقاتلين يدل على ما ذكر كما هو ظاهر ويدل على ذلك أيضاً قول الأذرع وغيره والموجود للأصحاب
فيما حدث من أولاد الشجرة المبيعة أو انتشر من أغصانها حولها في أرض البائع ثلاثة أوجه
أصحها استحقاق إبقائها كالأصل وقاسوا ذلك على نخانة الأصل والعروق المتجددة وكلامهم يقتضي
أن العروق الزائدة في الأرض متفق على إبقائها كيف كانت فعلم أن المنقول تبقى الحادث من أولاد
الشجرة أو غيرها بما وضع بحق وأغصانها المنتشرة وعروقها كذلك تبعاً لأصلها سواء الحادثة
والقديمة والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه في أرض فيها شجر ولشخص خمس تلك الأرض
وثلاثة أخماس ذلك الشجر مثلاً والباقي لغيره فباع نصيبه من الأرض الذي هو الخمس مطلقاً فهل
يدخل خمس الشجر فقط أو يدخل جميع ما يملكه في ذلك الشجر (فأجاب) بقوله أن من المعلوم أن البيع
إنما يصح في الأرض بطريق القصد وفي الشجر بطريق التبعية وأنه ليس ملاحظ التبعية اجتماع الأرض
والشجر في ملك شخص واحد من غير اعتبار كون الشجر تابعاً لتلك الأرض لكونها أصلية وإنما
ملاحظها اجتماعهما في ملك شخص واحد مع الاعتبار المذكور فإذا تقرر ذلك بأن لا يدخل في
بيع خمس الأرض المذكورة إلا خمس الشجر فقط وذلك لأنه إذا كان مالكا لخمس الأرض مشاعاً
ولثلاثة أخماس الشجر مشاعاً كان له في مغرس كل شجرة خمس وفي كل شجرة ثلاثة أخماس فالبيع
في المغرس إنما انصب على خمس فيستتبع ذلك الخمس خمساً من الشجر لأن الثلاثة أخماس التي له في
الشجر خمس منها في ملكه وخمسان في ملك شريكه وكذلك من باع حصته من أرض وفي تلك
الأرض جميعها شجر له لا يتناول بيع حصته إلا ما يخصها من الشجر دون ما يخص حصته شريكه
من الشجر لأنه تابع لأرض شريكه لا لأرض نفسه فلا يمكن أن يكون بيع أرض نفسه متناولاً لما
ليس فيها وإن كان ملكه لا تنفاه ملاحظ التبعية الذي قرره أولاً وهو كون الأرض المبيعة أصلاً
لذلك الشجر وكذلك ما نحن فيه لما عرفت من أن كل شجرة ليس للبائع في مغرسها إلا الخمس
فتكون الأخماس الثلاثة التي له في الشجر منها خمس شائع في خمسة الشائع والخمسان الباقيان
له إنما هما في نصيب شريكه من المغرس فلا يمكن أن يتناولها بيع خمسة من المغرس لا تقطاع
ملاحظ التبعية بينهما وبين خمس المغرس المبيع إذ ملاحظهما إنما هو كون الأرض المبيعة أصل
الشجر التابع لها لكونه نابتاً فيها والنابت هنا في خمس الأرض المبيعة إنما هو خمس الشجر دون
خمسية كما تقرر فاتضح ما ذكرته من أن بيع خمسة من الأرض لا يتناول إلا خمس الشجر فقط وأن
الخمسين الباقيين له من الشجر يستمران على ملكه ولا شيء له في مغرسهما في حصته شريكه هذا

أنواع المعاملات وأخرها مالكها من يده بنوع من أنواع التصرفات أو ألتفتها شخص متعبدا لزمه مثلها فإذا رفع إلى الحاكم قضى عليه بها لا بقيمتها كما قاله ابن الرفعة هذا ولكن الأولى حمل كلام ابن الرفعة والشيخ أبي حامد وغيره على ما إذا كانت قيمة المغشوشة متفاوتة أو لزم المدعى عليه بسبب يصمن فيه المثل بقيمته لا بمثله كمن استعارها للزينة وتلفت تحت يده وحينئذ فيكون كلامهم جاريا على المذهب موافقا لكلام غيرهم ومتى كان الواجب قيمة المغشوشة فالمعتبر فيها يوم المطالبة إن لم يعلم سببها ألوجب لها ولا فالمعتبر ما قرره الأئمة فيه فيعتبر في المغصوبة أقصى قيمتها من الغصب إلى التلف وفي المتلفة بلا غصب قيمة يوم التلف وفي المعارة قيمة يوم التلف وهكذا (سئل) عن أعطى شخصا ابن بها ثم كل يوم بكيل معلوم وهو مختلط من جواميس وغنم ولم يعلم قدر كل منهما على أن يحاسبه آخر الحول بهما خرج الثمن ثم اختلفا آخر الحول في الثمن فهل يلزمه رد المثل أو القيمة وإذا قلتم بها فهل هو من قبيل المعاطاة أو السوم فيلزمه قيمة يوم التلف أو البيع الفاسد

ما ظهر الآن في هذه المسئلة ولعلنا نظفر له بصريح في كلامهم أن شاء الله تعالى (وسئل) لو وجدنا نخلة لرجل وأولادها لا آخر فتنازعا في مغرسها فهل يختص بها مالك الام أم اليد فيه لها فلو كانت النخلة في أرض تزرع فادعى الزارع الملك فيما يزرعه ماعدا محل الغرس وعاكسه صاحب النخلة فهل اليد لصاحب الأرض أو لصاحب النخلة (فأجاب) بقوله الذي يظهر أن اليد في المغرس أنها هي ملك الام لما مر في الجواب الثاني عشر من أن الام هي الأصل وإن الأولاد كأغصانها فهي تابعة لها والتابع لا يفرد بحكم عن متبوعه من الجهة التي اقتضت تبعيته له وأيضا فيد مالك الام على مغرسها متيقنة ومالك الأولاد لا يحمل أن له بدوا ولا يد له فعملنا بالمتيقن والغنا المشكوك فيه وأيضا فملك الأولاد لا يقتضى ملك المغرس لأنها لا مغرس لها حتى يدخل في بيعها مثلا تبعا بهذا يتضح اندفاع ما يتخيل من أن الملك لها كسائق وقائد لدابة ووجه اندفاعه وضوح الفرق بين الصورتين فإن الذي عليه اليد متعدد ولا حدهما مرجح وهو مالك الام لما تقرر من تيقن ملكه للغرس ومن أن ملك الام يستلزم استحقاقه وملك الأولاد لا يستلزمه ولا يقتضيه لأنها بمنزلة أغصان الشجرة كما صرح به بعضهم وملك بعض أغصان الشجرة لا يثبت استحقاقا في مغرسها بوجه فكذلك ملك ما هو بمنزلة أغصانها وهو أولادها لا يثبت استحقاقا في مغرسها فكانت اليد عليه لمالك الام فقط كما بان لك اتصاحبه بما قرره هذا في أولاد متصاة بأصل الام ظاهرا أما المتميزة بمغرس ظاهر فإن يد المالك على مغرسها لاستقلاله حينئذ وإن اتحدت مع غيرها في العروق التي باطن الأرض كما مر وإذا اختلف مالك الام والأولاد التي تدخل في البيع ٣ وجدت أولاد أخر فإن التصقت ظاهرا بالام فلها كلها أو بهما فلها والالتصاق في باطن الأرض مع التمييز بمغرس لا يعتبر كما مر نظيره وسببه أن المراد بالدخول في باب الأصول والثمار أنها هو من باب العرف المطرد غالبا ولا شك أن أهل العرف لا يعدون المستقل بمغرس تابعا لغيره وإن اتصلت عروقه بعروقه في باطن الأرض بل كثير من الأشجار يكون بينهما تباين ظاهر ومسافة طويلة في ظاهر الأرض مع الاتحاد في العروق في باطنها فلو اعتبرنا ذلك لخرجنا عن قاعدتهم وقول السائل فلو كانت النخلة الخ جوابه أن اليد على المغرس لصاحب النخلة وعلى ماعداه من بقية الأرض المزروعة لصاحب الزرع كما أفاده قولهم والحل في الحيوان والمتاع في الدار ونحو الزرع في الأرض كل منها يثبت اليد لمالكه نظرا للغالب من أن الظرف تابع للمظروف ومحل أن لم يكن لاحدهما يد على المتنازع فيه حتى لا ينافي قولهم آخر الصلح لا يكفي ترجيح بكون امتعة احدهما في الدار والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه لو كانت أرض جماعة على الاشاعة ولا جنبي فيها شجر فاراد أن يحفر تحت شجره اجارة لحفظ الماء أو اراد أن يجعل على اصوله شيئا من التراب لاستمسك الشجر أو لاجل نماء الثمر أو اراد وضع زبل لذلك هل له ذلك أم لا ولو كان لكل منهم فيها شجر فاراد احدهم أن يجعل تحت شجره ما ذكر فهل بحاجب أولا (فأجاب) بأن الاجنبي الذي له الشجر في الأرض المذكورة إما أن يكون مستعيرا أو مستأجرا وحكمهما واضح وهو أنه إن كانت الاعارة أو الاجارة للمغرس وما حوله جاز له أن ينتفع بما حوله انتفاعا يعود على شجره ينتفع من غير أن يحصل به ضرر في الأرض نعم إن نص على نوع في عقد العارية أو الاجارة جاز له فعله وإن كان فيه ضرر وإن كانت للمغرس وحده أو كان استحقاقه لبقاء الشجر في تلك الأرض من جهة بيع ونحوه كوصية ووقف ونذر وما شابه ذلك لم يجوز له أن يتصرف فيما حول المغرس بشيء مطلقا سواء اضر الأرض أم لا لأنه لا يستحق في الاجارة الانتفاع بالمغرس فقط وفي العارية ونحو البيع لا يستحق الا الانتفاع به ببقاء الشجر فيه من غير اجرة عليه في مقابلة ذلك الأبقاء فلاحق له فيما حول المغرس بوجه وإذا لم يكن له حق لم يجوز له الانتفاع

بانه يلزم الاخذ لبن رد مثله
 لكونه مأخوذا بشراء
 فاسد فان تعذر المثل لزمه
 أقصى قيمه من الاخذ إلى
 تعذر المثل (سئل) عن
 ألتف ولد بهيمة تحلب عليه
 فانقطع لبنها ماذا يلزمه
 (فاجاب) بانه يلزمه قيمة
 الولد وارث نقص أمه وهو
 ما بين قيمتها حلوبا وقيمتها
 ولا لبن لها (سئل) عن
 أمين تحت يده عين مقومة
 فتعدى او قصر فيها حتى
 تلفت هل يضمها بأقصى
 قيمها او بقيمة يوم التلف
 (فاجاب) بانه يضمها
 بأقصى قيمها من التعدي
 أو التقصير فيها إلى تلفها
 (سئل) عما لو اعطى زيد
 عمرا غزلا مبيضا قياما
 بعضه أبيض وبقاه
 مصبوغ فنسجه عمرو
 ظهورا بلحمة هي ملكه
 باذن زيد او بغير اذنه
 فهل يكون عمرو غاصبا
 للغزل المذكور ضامنا له
 أو يكون شريكا لزيد في
 الظهور فان قلتم بالاول
 فهل يضمن الغزل الايض
 والمصبوغ بمثلها أو
 قيمتهما وهل يملك عمرو
 الغزل المذكور بعد
 الضمان (فاجاب) بانه
 يصير عمرو غاصبا للغزل
 المذكور وصار كالمالك
 فيضمن الغزل الايض
 والمصبوغ بمثلها ويملكهما
 عمرو وهذا ان كان بغير
 اذن زيدو إلا اشتركا فيهما
 (سئل) ما الاحسن من

به نعم ان صب الماء في أصل شجره جاز له لانه حينئذ لم يستعمل الا المغرس الذي يستحق الانتفاع
 به ويؤيد ذلك قولهم في المستعير بعد رجوع المعير له دخول أرض المعير لسقي غراسه واصلاح
 بنائه وإذا جاز ذلك للمستعير بعد الرجوع في العارية فلان يجوز نظيره في مسئلتنا أولى فان
 اضطر إلى حفظ الاجانة بان توقفت حياة الشجر على ذلك إلى وضع تراب توقف عليه استمسكاها
 احتمل أن يقال يلزمه التمكين من ذلك لا بجائز بل باجرة ولعل هذا أقرب نظير ما قالوه من ان
 المعير لو رجع قبل ادراك الزرع لزمه أن يقيه باجرة إلى الحصاد ومن انه لو رجع جاز للمستعير
 دخول أرضه ولو بغير اذنه لسقي غراسه واصلاح بنائه وعليه أجرة مدة الدخول ان تعطلت منفعة
 أرض المعير عليه بدخول المستعير فلا يمكن حينئذ من الدخول بالاجرة ومحل التردد المذكور حيث
 لا ضرر يعود على مالك الأرض بتمكين صاحب الشجر من وضع ما ذكر فيها غير فوت منفعتها أما اذا
 كان في ذلك ضرر يعود عليه من اتلاف شجرة أو نحوه فينبغي أن لا يمكن صاحب الشجر من ذلك
 مطلنا ويؤيده قولهم من باع شجرة وبقيت له الثمرة لم يكلف قطعها من غير شرط قبل وقت العادة إلا
 إذا تعذر السقي وعظم الضرر ببقائها فيكلف قطعها دفعا للضرر عن المشتري وقولهم في هذه الصورة
 أيضا السقي لحاجة الثمار على البائع ويجبر عليه أو على القطع إن تضرر الشجر ببقاء الثمار اه
 ووجه المشابهة بين هذه ومسئلتنا ان ابقاء الشجرة ثم في أرض الغير كبقاء الثمرة هنا على شجر
 الغير فكما راعوا هنا مصلحة مالك الأرض وهو المشتري ورأوا ان حصول الضرر به يوجب قطع
 ثمرة البائع فقياسه النظر هنا لمصلحة ملاك الأرض فيكون لحوق الضرر بهم مجوزا لهم منع صاحب
 الشجر من وضع شيء في أرضهم يضرهم وإن عادت منفعته على الشجر فان قلت قياس ما قالوه ثم
 بما ذكرته انهم لا يجبرون هنا على تمكينه من السقي باجرة الذي رجحته قلت ليس قياسه ذلك لان
 الغرض كما تقرر انه لا ضرر يعود عليهم بتمكينه من ذلك فلزمهم كما يلزم المشتري في تلك تمكين
 البائع من السقي ودخول ملكه له ان كان امينا مراعاة لمصلحة ملكه وهو الثمرة فان قلت قياس
 هذا انه يمكن من وضع ما ذكر بلا اجرة لان ظاهر كلامهم في البائع انه يمكن من الدخول للسقي
 بلا اجرة قلت يفرق بان من شأن الدخول لسقي الثمرة ان لا تطول مدة لها اجرة بخلاف ما نحن
 فيه وبخلاف دخول المستعير فيما مر لسقي غراسه واصلاح بنائه على ان تعلق البائع هنا اشد لان
 المشتري لما اقدم على شراء الشجر دون الثمر كان موطنا نفسه على الرضا ببقاء الثمرة ومن لازمه
 الرضا بدخوله لسقيها ومن ثم لو ضر السقي احدهما ونفع الآخر وتنازعا فسخ العقد ولا يتجه
 القول بنظر هذا في مسئلتنا اذا كان استحق الشجر كما مر وقول السائل ولو كان لكل منهم
 فيها شجر الخ جوابه ان الحكم لا يختلف بذلك بل يأتي في كل واحد من الشركاء مع البقية نظير
 ما تقرر في الاجنبى كما يدل عليه كلامهم في باب الصلح والله تعالى اعلم (وسئل) رضى الله عنه
 لو كانت أرض متفرقة لاشخاص لا احدى في نصيبه منها زرع وللآخر فيها شجر او لكل في نصيبه
 زرع او شجر فاراد احدى السقي لنفع ملكه وامتنع الآخر للضرر ملكه والحال ان هذه الأرض في يد
 هؤلاء الملاك منتقلة من اهلهم من وارث إلى وارث لم تنتقل إلى واحد بصورة عقد حتى يقال يفسخ
 العقد فهل يجاب طالب السقي لانه يستحق السقي ام الممتنع إذ لا ضرر ولا ضرار فان قلتم يجاب
 طالب السقي فهل عليه ضمان ما نقص بسبب السقي كالمستعير يدخل لنحو سقي باجرة لما عطل
 فان قلتم يفرد كل منهم ملكه بسقي فقد لا يمكن إلا بتعطيل بعض منفعة الأرض التي منها منفذ الماء
 بسبب وضع الحواجز التي ترد الماء فما حكم ذلك (فاجاب) امدنا الله من مدده بان كلام
 السائل نفع الله به مصرح بان الأرض المذكورة متميزة الحصص وبان تلك الحصص المتمايزة في

أوجه فيما لو أراد ماء في يوم صائف قاتل في آخر حجارة محاة فاذهب برده فلا شيء عليه لانه ماء على هيئته وتبريده ممكن أم يأخذه المتعدي ويضمن مثله باردا أم ينظر ما بين القيمتين في هذه الحالة ويؤخذ منه التفاوت (فاجاب) بان الارجح الثالث (سئل) عن المنقول في الروضة وغيرها عن المذهب والنص فيما لو خلط المنسوب بمثله ولم يتميز من أنه يصير كالمالك وفيما زاده الروض من أن الحكم جار في خلطه بمغصوب آخر لغيره وقال شيخ الاسلام في شرحه انه مقتضى كلام أصله وغيره وأنه وفق بما مر من قول البلقي أن المعروف عند الشافعية انه لا يملك شيئا منه ولا يكون كالمالك وبما حكاه صاحب البحر من أن فيه وجهين أحدهما يقسم بينهما والثاني يخيران بين القسم والمطالبة بالمثل مع ما في فتاوى النووي حيث سئل عما اذا غصب انسان دارهم أو حنطة من جماعة من كل واحد شيئا معينا ثم خلط الجميع ولم يتميز ثم فرق عليهم جميع المخلوط على قدر حقوقهم هل يجوز لهم أخذ قدر حصصهم أم لا فاجاب بانه يحل لكل واحد منهم أخذ قدر حقه اذا فرق جميعه على جميعهم فان فرق على بعضهم

كل منها للمالكها زرع أو زرع وشجر وأراد أحدهم سقى ما في أرضه ومنعه الباقيون لان سقيه لأرضه يضر ملكهم وإذا كان هذا هو فرض المسئلة يأتي فيه ما ذكره في باب احياء الموات من انه متى تصرف في ملكه على العادة جاز وان تضرر به جاره ولا ضمان عليه اذا أفضى الى تلف كالمو اتخذ بشرا على الاقتصاد المعتاد بملكه أو حفر بالوعة كذلك فاختلف بذلك حائط جاره أو نقص بها ماء بشره بخلاف ما لو جاوز العادة فانه يمنع مما يضر الملك دون المالك فعلم أن من أراد سقى أرضه على العادة جاز له ويمكن منه وان تضرر به جاره ولا ضمان عليه حيثن لما نقص بسببه وفارق المستعير المذكور في السؤال فان كان يريد السقى لا يتوصل لسقى أرضه الا بوضع الحواجز أو بعضها في أرض جاره ولم تكن مستحقة الوضع فيها فان سمح له جاره بذلك والالم يجبر جاره على أن يسامحه بأجرة ولا دونها وان كان يتوصل اليه بوضع الحواجز المذكورة في أرض مباحة فان اختصت منفعتها بأرض فمؤنتها عليه أو باراضى الجميع فهي عليهم بحسب أملاكهم والله أعلم (وسئل) هل يدخل في بيع الأرض السفوح التي ينزل منها السيل الى الأرض المبيعة وفي بيع الدار مفاسحة التي يطرح فيها القمامات ويطعم فيها البهائم وان لم يقل بحقوقها أو لا يدخل شيء من ذلك الابتعيين وإذا عرف كاتب الوثيقة أنهما أرادا ذلك بمقتضى جرى العادة بذلك هل له أن يكتب الوثيقة بذلك أو لا يجوز له كتب ذلك الا باخبار البائع بذلك قال اشترت دار فلاف فاكتبلي بها وثيقة هل يجوز له وهل يكفي اخباره بذلك (فاجاب) رضى الله عنه لا يدخل في بيع الأرض مسيل الماء ولا شربها أى نصيبها من قناة أو نهر مملوكين ونبه السبكي وتبعه الاذرى وغيره على أن محل ذلك في المسيل أو الشرب الخارج عن الأرض بخلاف الداخل فيها فانه لا ريب في دخوله وانما دخلت هذه الثلاثة عند ايجارها لزور أو غرس لان المنفعة لا تحصل بدونها هذا كله عند الاطلاق أما لو قال بحقوقها فيدخل كل من هذه الثلاثة مطلقا والذي صرح به الشيخان انه يدخل في بيع الدار حريمها أى المملوك ومن ثم قال في الجواهر وغيرها ويدخل في بيع الدار حقوقها الخارجة عنها كمجرى الماء وحريمها وشجرها الذي فيه ان كانت بطريق منسد بخلاف التي بالشارع فانه لا حريم لها مملوك وسواء في دخول الحريم المملوك ونحوه قال بحقوقها أم اطلق بان قال بعتك الدار وسكت ويجوز لمن شهد على قول البائع بعتك الدار الفلانية ان يشهد بهذا اللفظ وهو مقتضى لدخول الحريم مع عدم بيان الصيغة الصادرة من البائع قيل له ذلك ويكتفى منه القاضي بذلك ان كان قتيها وقيل لا يكتفى منه بذلك مطامنا وهو الاصح لان على الشاهد ان يفسر ما شهد به ويبينه ثم ينظر التامضى فيه بما يقتضيه نظره وليس له أن يكون مفتيا شاهدا هذا كله في الشهادة وأما كتابة الوثيقة فلا عبرة بها اذا ثبت بها حق فلا يدار حكم على كتابتها وعدم كتابتها فلو جاء انسان لموثق وقال له اكتب لى وثيقة بشراء دار فلان فاني شريتها تعين عليه اذا أراد الكتابة معتمدا على اخباره أن يقول قال فلان انه اشترى دار فلان الخ وليس له أن يجزم بالشراء في كتابته الا اذا كان له طريق الى ذلك لان القلم احد اللسانين كما صرحوا به فكما يجب التحرى في صدق المنطق كذلك يجب التحرى في صدق الكتابة وكذا لو اخبره البائع بالبيع فيتعين عليه التحرى بأن يسند اليه ذلك كما تقرر في المشتري فان اخبره ثقة بذلك كتب اخبرني فلان بشراء فلان أو قال فلان ان فلانا اشترى أو باع كذا والله سبحانه اعلم (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه يصح بيع الأرض التي فيها حجارة مدفونة وان علمها المشتري وهو مشكل بعدم صحة بيع صبرة من طعام تحتها دكة وعلمها المشتري (فاجاب) بتوله الفرق أن البيع في الصبرة مستند الى التخمين ووجود الدكة المعلومة يمنعه فيعظم الغرر بخلاف البيع في الأرض (وسئل)

أزم المدفوع اليه أن يقسم
 القدر الذي أخذه عليه
 وعلى الباقي بالنسبة الى
 قدر ما واهم وانه لو أخذ
 انسان دراهم او حبا او
 غيره لغيره وخطله بماله ولم
 يتميز فله عزل قدر الذي
 لغيره ويتصرف في الباقي وقد
 اتفق اصحابنا ونصوص
 الشافعي على مثله فيما اذا
 غصب حطة او زيتا وخطله
 بمثله قالوا يدفع اليه من
 المختلط قدر حقه ويحل
 الباقي للغاصب وأجاب أيضا
 عما اذا أخذ المكاس من
 انسان دراهم وخطها
 بدراهم المكس ثم رد عليه
 دراهم قدر دراهمه من ذلك
 المختلط من انه لا يجوز ذلك
 الا ان يقسم بينه وبين الذين
 أخذت منهم بالنسبة انه
 فما فيها بالنسبة لخطط
 المغصوب بماله انما يتأق
 على القول الثاني من مقابل
 المذهب والنص في اصل
 الروضة ويخطله بمغصوب
 آخر لغيره انما يدل على
 ترجيح قول البلقيني
 فواضحوا لنا الجواب عن
 ذلك وعما سئل عنه تقريرا
 على المقول في الروضة
 وغيرها مع أن ما أجاب به
 هو مقتضى قولهم تحريم
 معاملة من ماله حرام اذا قلنا
 بملكه بالخط لا بحرمة
 معاملته اهـ (فاجاب) بان
 المعتمد ما في الروضة وغيرها
 من أنه لو خط المغصوب
 بمثله أي من ماله ولم يتميز صار

رضى الله عنه عن شخص له شجرة مغروسة في ملك غيره بحق كان باعه شجرة من غير شرط قلعها
 أو قطعها فبسقت فروعها وكثرت أغصانها وزادت عروقها في الارض حتى تضرر بها مالك الارض
 فهل يقطع ما زاد بعد الشراء (فاجاب) بقوله صرح الاذرعى وغيره بذلك فقالوا والموجود
 للاصحاب فيما حدث من أولاد الشجرة المبيعة أو انتشر من أغصانها حولها في هواء أرض البائع
 ثلاثة أوجه أحداها استحقاق ابقائها كالاصل وقاسوا ذلك على ثخانة الاصل والعروق المتجددة
 وكلامهم يقتضى أن العروق الزائدة في الارض متفق على ابقائها كيف كانت ولبعض شراح
 الوسيط في ذلك كلام كالمستأقض حيث قال في شجرة قديمة لرجل في أرض آخر ولم يعلم ما سبب
 ملكها لها فزادت عروقها وأغصانها انه ليس لصاحب الارض قطع تلك الشجرة ولا شيء من
 أغصانها القديمة وان تضرر لان الظاهر أنها بحق أما ما طال من الاغصان على ما عهد ففيه احتمال
 اهـ وقال في رجلين لاحدهما أرض وللآخر شجرة أغصانها منتشرة ومع ذلك تزيد كل سنة زيادة
 جديدة ان لصاحب الارض ازالة تلك الاغصان المنتشرة في هواء أرضه للملك له وليس لغيره ان
 ينتفع به الا باذنه سواء القديمة والحديثة وجمع بعضهم بين كلاميه بأن الاول في شجرة لشخص
 نابتة في أرض لآخر ولم تخرج أغصانها عن هواء تلك الارض التي هي نابتة فيها الى هواء
 غيرها والثاني محمول على أرض لشخص وشجرة لآخر نابتة في غير الارض المذكورة ثم انتشرت
 أغصانها الى هواء تلك الارض المجاورة لأرض الشجرة اذا تقرر ذلك فالمقول ببقية الحادث من
 أولاد الشجرة المبيعة أو غيرها بما وضع بحق وأغصانها المنتشرة وعروقها كذلك تبعا لاصلها سواء
 الحادثة والقديمة (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل يدخل في نحو بيع دار مشتملة على علو وسفل
 ومخازن في السفل لكن لا طريق اليها وانما أبوابها نافذة الى الشارع مع أن الابواب أيضا في
 جدارها وهل يصح بيع بعض هذه الدكاكين واذا صح فهل يصير الجدار الذي هي فيه مشتركا بين
 المشترين لتلك الدكاكين أولا (فاجاب) بقوله لاختفاء أنه يدخل في بيع الدار عند الاطلاق
 جميع ما أحاط به بنيانها وكذا ما اتصل بها بما بنى لمصلحتها كمستحم وغيرها وان خرج عن مساهمتها لان
 العرف قاض بأنه منها وحينئذ فالدكاكين المذكورة منها لاشتغال حيطانها عليها وان نفذت
 أبوابها من الشارع ولا فرق بين أن يكون في جهاتها الاربع أو بعضها واذا باع مخزنا أو مخزينين
 لاثنين صح ويكون الجدار المذكور عند الاطلاق مشتركا اذ ليس نسبته الى أحدهما بأولى
 من غيرها (وسئل) عن نذر لآخر بدار وبجانب الدار جرين مثلا خارج عن ترييع الدار
 وطريقها تمر في الدار فهل يدخل في النذر بالدار (فاجاب) بقوله صرح جماعة من الاصحاب بأن
 الهبة تتناول ما يتناول البيع وألحق به غيرهم الوقف والصدقة والوصية ونحوها ولا شك أن
 النذر كذلك فيدخل فيه ما يدخل في البيع وقد صرحوا بأن الحمام ان عد من مرافق الدار دخل
 والا فلا وبأن حريمها بشجرة النابت فيه يدخل ان كان في طريق غير نافذ والا فلا وبذلك علم أن
 ما ذكر في السؤال ان عد من مرافق الدار دخل والا فلا وان لم يعد من مرافقها بل من حريمها
 فان كانت في شارع لم يدخل او في طريق غير نافذ دخل والله اعلم (وسئل) رضى الله عنه بما
 لفظه قال في الانوار قال القفال ان ما يدخل في مطلق البيع يدخل تحت الاقرار وما لا فلا الا الثمرة
 غير المؤبرة والحل والجدار أى فانها تدخل في البيع ولا تدخل في الاقرار لبنائه على اليقين وبناء
 البيع على العرف نقله الشيخ زكريا في شرح الروض فافهم كلامه أنه اذا أقر بارض فيها شجر
 ونحو ذلك بماعدا ما ذكره انه يدخل في الاقرار لكن في باب الاصول والثمار ان الاقرار كالرهن
 كما اقتضاه كلام الراعى أى لانه لا يدخل ما ذكر فهل ما ذكره القفال مبنى على طريقة مرجوحة لكون

كأهللك لأنه لما تعذر رده
أبدأ أشبه التالف أبدا ولا نأ
لوجعلناه مشتركا لاحتجنا
الى البيع وقسمة الثمن في
بعض الصور فلا يصل
المالك الى حقه ولا الى مثله
والمثل أقرب الى حقه من
الثمن فاتنقل الى ذمته وملك
المغصوب الذي خلطه بملكه
بطريق التبعية له ولهذا
لا يتصرف في المغصوب الا
بعد اعطاء المغصوب منه
مثل المغصوب وأما خلطه
بمغصوب آخر لغیره فالعتمد
فيه ان لا يملك شيئا منه ولا
يكون كأهللك كما قال
البلقيني انه المعروف عند
الشافعية وأقوى به النووي
لأما زاده صاحب الروض
فيه وان اقتضاه تعليل
الرافعي لمقابل المذهب بقوله
لان نقل الملك بذلك خصوصا
اذا كان الخليطان مغصوبين
من شخصين تملك بمحض
التعدى اه والفرق بينهما
وجود التبعية في ذلك
دون هذا وما في فتاوى
النووي بالنسبة لخلط
المغصوب بماله جار على
المذهب من أنه يصير
كأهللك ويصير بدل
المغصوب في ذمته وانه
لا يتصرف في الخلوط الا بعد
اعطاء المغصوب منه مثل
المغصوب وأما قولهم تحرم
معاملة من ماله حرام فهو
جار على القولين كما يظهر
بادنى تأمل (سئل) عن
أخذ ثياب من أرض موقوفة

الشيخين صرحا بخلافه أم لا (فاجاب) بان المعتمد ما قالوه في باب الاصول والثامن ان الاقرار
كالرهن ولا ينافيه كلام القفال المذكور في السؤال لانه نبه بالثلاثة المستثناة فيه على ما هو مثلها
أو أولى منها بعدم الدخول كالشجر فان كان مراده الحصر فيها كان كلامه ضعيفا
(باب التحالف)

(وسئل) رضى الله عنه عما لو اختلف البائع والمشتري للأرض في ادخال مالا يدخل واخراج ما يدخل
فادعى المشتري الادخال في الاول والبائع الاخراج في الثاني وأقاما بينتين فظهر في الاول أن بينة
المشتري مقدمة لانها ناقله والآخرى مستصحة وفي الثاني ان تعرضت بينة المشتري لادخال ما ذكر
فهما سواء والافينة البائع مقدمة هل هو كذلك أولا (فاجاب) رضى الله عنه بان المتعاقدين اذا اختلفا
في ادخال مالا يدخل في البيع كان قال المشتري بعنى العبد بثيابه وقال البائع بل بعنى العبد فقط
ولم يتعرض واحد منهما للثياب فحينئذ الاختلاف راجع الى قدر المبيع لان حاصل دعوى المشتري
أنه يقول المبيع العبد والثياب وحاصل دعوى البائع انه يقول المبيع العبد دون الثياب وقد صرح
الاصحاب بانها اذا اختلفا في قدر المبيع وأقاما بينتين فان أرختا بتاريخ واحد أو أطلقت واحدة
وأرخت الاخرى أولم تورخ واحدة منهما تعارضتا وحينئذ يتحالفان وان أرختا بتاريخين مختلفين
قضى بمقدمة التاريخ لا يقال بينة المشتري ناقله ملك الثياب اليه وبينة البائع مستصحة ملكها للبائع
فكان القياس تقديم الاولى مطلقا لانا نقول ليس مانحن فيه من تلك القاعدة لان الاختلاف وقع
في كيفية العقد الناقل فكل من البتين ينقل زائدا على الاخرى لا يقتضى ترجيحها اذ الصورة
انه لم يجر بين المتعاقدين الا عقد واحد وانهما اختلفا في كيفية وقوع ذلك العقد فاذا قامت
البينتان باختلاف كيفيته تعارضتا وان اختلفا في اخراج ما يدخل في البيع كأن قال المشتري بعنى
الأرض ولم تستثن ما فيها من نحو الشجر فهو من جملة المبيع وقال البائع بل استثنيت فهو خارج من
المبيع كان ذلك الاختلاف راجعا الى الاختلاف في قدر المبيع أيضا فحينئذ يأتى فيه جميع ما تقدم
في الصورة التي قبله حرفا بحرف فان أقاما بينتين تعارضتا الا ان يسبق تاريخ احدهما فيحكم بها لا يقال
ان تعرضت بينة المشتري لادخال ما ذكر فهما سواء والافينة البائع مقدمة لانا نقول الصورة كما
علته أنهما اختلفا في استثناء نحو الشجر فالمشتري يقول لم يستثن والبائع يقول استثنيت واذا كانت
الصورة ذلك لم يتصور الا أن بينة المشتري تقول لم يقع استثناءه في العقد وبينة البائع تقول وقع استثناءه
فيه وحينئذ فكيف يتصور أن بينة المشتري تارة تتعرض للادخال فيتعارضان وتارة لا فتقدم بينة البائع
على ان البينة لا يتصور منها الشهادة بالادخال وعدمه لانها حكمان من أحكام المبيع والبينة لا تتعرض
لمثل ذلك وإنما تتعرض لسبب الادخال من السكوت عن الاستثناء ولسبب عدمه من ذكر الاستثناء
فان تعرضت للادخال أو عدمه من غير ذكر سببه سألهما الحاكم عن سببه وان كان فقيهي موافقين
لمذهب الحاكم على المعتمد من اضطراب في المسئلة والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه
كيف رجحوا الصحة في تفريق الصفقة مع أن البطلان هو آخر قولى الشافعي رضى الله تعالى عنه كما
قاله الربيع والآخر من قوله يجب العدل به (فاجاب) بقوله قال بعضهم يحتمل ان يكون أحد
بالدال فصحفه الى آخر بعض النساخ ويدل عليه إطباق أكثر الاصحاب على خلافه وقد قال السبكي
ان النص اذا عدل عنه أكثر أممنا لا يعمل به وايضا فكون الآخر هو الراجح أغلبي فقط والا
فالقديم متقدم ورجح في مسائل كثيرة (وسئل) رضى الله عنه عما لو باع زيد بكرا جبا فادعى خالد
أن المبيع له والبائع كان وكلا له وقد خالفه في الثمن بان باعه بالعرض ولم يأذن له الا بالنقد أو أطلق
هل يكفيه تصديق الوكيل اياه على مدعاه أم يلزمه البينة اذا أنكر المشتري كون المبيع له وفي

ما يجب عليه (فاجاب) بانه
يجب عليه رده ان بقي والا
فتمثله وارش نقص الارض
ويكون للموقوف عليه
(سئل) عما اذا غصب غير
متمول كحبة خنطة أو غير
مال كجلد ميتة هل هو كبيرة
ويكفر مستحله وهل لنا
صغرة يكفر مستحله
(فاجاب) بان غصب ما ذكر
صغرة ويكفر مستحله فقد
قيد كون الغصب كبيرة بما
تبلغ قيمة المغصوب منه
ربع مثقال كما يقطع به في
السرقه ومن استحل حراما
بالاجماع معلوما من الدين
بالضرورة كفر وان كان
صغرة (سئل) عما سئل
عنه السبكي وهو أن شخصا
هدم جدار مسجد غير
مستحق الهدم ما يلزمه
فاجاب بانه يلزمه اعادته
ولا يأتي فيه ضمان الارش
كما قيل في الجدار المملوك
والموقوف وقفا غير تحرير
لانهما مالان والمسجد ليس
بمال بل هو كالحر ولذلك
لا تجب أجرته بالاستيلاء
عليه حتى يستوفي منفعته
اه هل هو المذهب أم لا
(فاجاب) بان المذهب
وجوب ارشه لا اعادته كافي
غيره كالحر (سئل) عن
قول شيخ الاسلام زكريا في
شرح البهجة وظاهره أنها
تراق أيضا مع الشك في أنها
محترمة وهو محتمل ويحتمل
تقييده بما اذا وجدت
بأبدى الفساق ما المعتمد

معاطاة وقعت بين اثنين فادعى أحدهما أنها مبيعة شرعية مشتملة على جميع ما توقف عليه صحة
المبايعة شرعا وأنكر الآخر بل ادعى أنها محض المعاطاة وهي في عروض وكل منهما شيء معين هل
يصدق مدعى البيع الشرعي أم نافية حيث الاصل عدمه وفي هذه المسئلة اذا اتفقا على البيع الشرعي
ولكن ادعى أحدهما أنه باع الآخر عروضه بنقد معلوم واشترى عروضه بمثل ذلك الثمن وتقاصا
وأنكر الآخر بل ادعى أنه باع عروضه بعروض هل يصدق أحدهما أم المسئلة من اختلاف
المتبايعين فيتحالفان وينفسخ البيع اذا لم تكن بينة وفي الشاشات غير المنشورة هل يصح بيعها قبل
النشر أم لا واذا قلتم بعدم الصحة فهل يحل اشترائها استعمالها والحالة هذه أم لا وهل يفرق بين العالم
والجاهل في حلية الاستعمال أم لا وفي اختلاف المتبايعين في صفة عقد أو شرط فأقام أحدهما بينة
على مدعاه وأقام الآخر بينة على عدم وقوع ما شهد به الشهود في مجلس العقد على مقتضى النفي
المجعول بعد اتفاقهما على الزمان والمكان وهل تقدم بينة المثبت أم النافي وفي مسئلة الشاشات اذا
عاند المشتري ولم يردّها والبائع يريد افرارا من بطلان البيع وعدم حلية الثمن هل يلزم ولي الامر
الزام المشتري ردها وتأديبه ان امتنع واذا ترك ولي الامر ذلك مع العلم والقدرة هل يائمه أم لا (فاجاب)
بقوله لا يكفي تصديق الوكيل بل لا بد من بينة أخذا بما ذكره الشيخان في اللقيط وقيل الصداق
وآخر الدعاوى فان لم تكن له بينة جازله أن يطلب يمين المشتري ان المبيع ملك لبائعه فان نكل
حلف المدعى وانتزع المبيع منه ويصدق مدعى صحة البيع لوقوعه بصيغة صحيحة عملا بالقاعدة
المشهوره وقد مواءم فيها الغالب والظاهر على الاصل لان الشارع متشوف الى انبرام العقود ولان
الاصل عدم الفساد في الجملة واذا اتفقا على البيع الشرعي وتنازعا فيما ذكر من بيع كل عرض
بنقد أو بالعرض الآخر لم يكن لهذا النزاع فائدة فلا تسمع دعواهما لا تقاها على أن كلامك عرض
الآخر وان أحدهما لا شيء له على الآخر وانما النزاع في سبب الملك هل هو عقدان أو عقد واحد
ومثل ذلك لا غرض فيه ولا فائدة له فان فرض ان فيه فائدة سمعت دعواهما وحلف كل على نفي
قول صاحبه ورجع عرض كل منهما اليه لان كلا منهما قد أثبت يمينه نفي دعوى الآخر فتساقطا
وانما رد الى كل عرضه مع انه ينكر استحقاقه لدعواه استحقاق العين المقابلة فلما تعذر ابقاؤها
رد عليه مقابلها الذي بذله كما هو شان تراد العوضين عند الفسخ أو نحوه ولا يصح بيع المطوى الا
بعد نشره ورؤية جميعه ولا يحل لمشتري الشاشات المذكورة قبل النشر امساكها ان كان مقلدا
لمن يشترط الرؤية كما منا الشافعي رضى الله تعالى عنه وعلم ان مذهبه ذلك او قصر في التعلم فان
عاند ولم يردّها الزمه الحاكم بذلك وادبه ان امتنع بالحبس والضرب وغيرهما بما يراه زجرا له
ولأمثاله ويجب على الحاكم ذلك اذا علم وقدر والا اثم يل ربما يفسد بذلك وينعزل والبيتان
المذكورتان متعارضتان فيتساقطان ويتخالف التعاقدان ثم يفسخان العقد أو يفسخه الحاكم
والله تعالى اعلم (وسئل) رضى الله عنه عن قال بعثك هذا بالف فقال بل وهبته حلف كل
على نفي دعوى الآخر وهو مشكل بما لو بعث اليه بشئ فقال الباعث قرض وقال الآخر هدية
صدق المبعوث اليه يمينه وبما لو قال السيد اعتقته بعوض والزوج كذلك وقال العبد والزوجة
بل مجانا صدقا فما الفرق (فاجاب) بقوله انما صدق المبعوث اليه للقرينة الدالة على قوله وهي
البعث بخلاف مسئلتنا فانه لا مرجح فيها وانما صدق العبد والزوجة لان العتق والطلاق متفق عليه
ودعوى زيادة عليه وهي المال مدفوعة باصل براءة الذمة بخلاف مسئلتنا فان الملك لم يتفق
الحالفان على سببه ولا مرجح لجانب احدهما (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه في القوت عن
الرويانى لو اختلفا في شرط اشهاد او شاهدين تحالفا وعن الجوينى لو قال بعثك هذا بالفين ممالك

(فاجاب) بانها تحرم اراقتها
 حال الشك للاجماع على
 تحريم اتلافها قبل عصرها
 فيستصحب الى وجود مقتضى
 جوازها (سئل) عن شخص
 دفع الى آخر سكرافا في عسله
 ليعوضه له من دين له عليه
 ففلقه واستخرج عسله
 ويضه فهل هو مثل فيلزمه
 مثله أو متقوم فتلزمه قيمته
 (فاجاب) بانه ليس بمثل
 لان كلا من سكره وعسله
 غير معلوم ويلزمه مثل
 السكر ومثل العسل الا أن
 يكون السكر الخام أكثر
 قيمة منها فيلزمه أقصى قيمه
 من حين تعديده بتصرفه فيه
 الى حين تلفه (سئل) عما لو
 أتلف حلياً مغشوشاً كخلخال
 ماذا يلزم المتلف (فاجاب)
 بانه يضمن الخلل المغشوش
 بمثلوه يضمن صفته من نقد
 البلد (سئل) عن الفول
 المدشوش هل هو مثلي أو
 متقوم لانه يختلف اختلافا
 ظاهرا ولا ينضب واذ ألقم
 بانه متقوم وغصب شخص
 من آخر فولا بطريق الحجاز
 يلزمه قيمته بذلك المكان
 أولا (فاجاب) بان الفول
 المذكور متقوم لما ذكر في
 السؤال ويلزم غاصبه أقصى
 قيمة بذلك المكان من حين
 غصبه الى تلفه والله تعالى
 اعلم
 (كتاب الشفعة)
 (سئل) رحمه الله عن
 قولهم في الشفعة يشترط
 في المشفوع امكان القسمة

على فقال بل بالف لم يتحالفا فما المعتمد في ذلك (فاجاب) بقوله قياس كلامهم ان الاول معتمد
 والثاني ضعيف وهو ظاهر (وسئل) عن التحالف في نحو البيع لا يفسخ العقد بخلاف اللعان فما
 الفرق (فاجاب) بقوله الفرق ان اللعان تحقق للفرقة المؤبدة فقطع النكاح حينئذ بمجرد بخلاف
 التحالف فان الغرض منه تحقيق الواقع ومن ثم لو تصادقا بعده أقر العقد (وسئل) رضى الله عنه
 عما اذا اختلف الوكيلان في صيغة عقد معاوضة تحالفا فلو أراد الموكلان أو أحدهما مع أحد
 الوكيلين ان يتحالفا فهل لها ذلك واذا اختلف الوكيلان في حدوث نحو عيب فمن يحلف (فاجاب)
 بقوله تحالف الوكيلين هو المعتمد ويجوز تحالف الموكلين وأحدهما ووكيل الآخر قبل تحالف
 الوكيلين ويقوم مقامه وبجواب طالبه أخذ ما حكاه الاذرعى عن الحاوى من أنا اذا قلنا للاب
 الحلف في صغر الزوجة في الاختلاف في المهر وكانت وقت التحالف بالغة حلف على احد الوجهين
 لمباشرته العقد قال وعلى الوجهين لو امتنع الاب حلفت وانما الخلاف في جواز حلفه مع بلوغها ثم
 قال الاذرعى وهذا صحيح لكن يعارضه قولهم فيما اذا بلغت الصغيرة قبل التحالف تحلف هي
 لا الولي وصححوا أيضا في نكاح البكر البالغة اذا اختلف الولي والزوج انها التي تحلف لا الولي
 وعللوا ذلك بانها من اهل اليمين وهذا يقتضى تحالف الموكلين في صورتها ولا يفهم منه امتناع
 تحالف الوكيلين كما توهم لانها انما تحالفا هنا لمباشرتهما العقد بخلاف الزوجة فيما ذكر واذا
 اختلف الوكيلان في حدوث نحو عيب فالظاهر كما بحثه بعضهم بناء حلفهما على جواز الرد بالعيب
 للوكيل حيث قلنا يرد بالعيب حلف اذا توجهت اليمين في جانبه وحيث لا رد له لا يحلف وقد صححوا
 فيما اذا اشترى الوكيل سلعة ثم رام ردها بعيب ان للبائع تحليفه انه مارضى بها الموكل (وسئل)
 عما اذا اتفق العاقدان بعد البيع على شرط مفسد لكن قال أحدهما هو بعد لزوم العقد وقال
 الآخر قبله أو قال البائع قبلته فورا فانكر المشتري القبول أو الفورية فمن المصدق منهما وفي
 الانوار أول البيع لو اختلفا في القبول فقال أوجب ولم تقبل وقال قبلته صدق يمينه وذكر آخر
 الخلع ما يناقضه وكذا في تملك الزوجة طلاقها فما المعتمد (فاجاب) بقوله قضية القاعدة من ان
 الاصح تصديق مدعى الصحة أن المصدق هنا نافي وقوع الشرط المفسد في زمن الخيار أو العقد وان
 اتفقا على وجوده لا يقال كون الاصل عدم وقوعه زمن الخيار فالاصل أيضا عدم انقضاء الخيار
 لانا نقول تعارضا فتساقطا واستصحابنا اصل بقاء العقد على حاله واصل عدم المفسد ويؤخذ من
 كلامهم في الخلع تصديق نافي الفورية ونافي أصل القبول اذ لا فرق بين الخلع وبين غيره في مثل
 هذا وكلام الانوار أول البيع ضعيف او ان الضمير في صدق عائد على الموجب المفهوم من
 قوله أوجب أى صدق الموجب وهو البائع في نفي القبول ولا فرق بين أن يقع اختلافهما في
 مجلس التواجب أولا (وسئل) رضى الله عنه عن قال اشترت منك هذين النخلتين مثلا فقال
 بل هذه فقط وتحالفا ثم فسخا البيع فهل اذا كان المشتري استغل النخلتين مدة يضمن ثمرتهما أولا
 (فاجاب) بقوله أما النخلة التي اتفقا على انها مبيعة فلا يضمن ثمرتها لان الفسخ انما يرفع العقد
 من حينه لا من أصله واما التي اختلفا فيها فيضمن ثمرتها وان اوهم اطلاقهم خلافه لانه مخصوص
 كما قاله بعضهم بما اذا اتفقا على صحة البيع في الكل وانما اختلفا في وصف زائد على ذلك اما اذا
 وافق البائع على البعض فقط فالمتخلف فيه تكون ثمرته للبائع بحكم الاصل كما لو اختلفا في ذلك
 منفردا فانضمامه الى غيره لا يوجب تغير حكمه وان أوجب التحالف (وسئل) عن قال يعتك
 بثلاث أواق نقدا فهل يصح اذا كانا بيلد جرى عرفهم واطرد باطلاق النقد على نوع من الدراهم
 ولا يطلق على غيرها ولا يعرفون النقد الا ذلك أولا يصح كما لو قال بثلاث أواق ونويا دراهم

هل المراد ان يقسم بقدر
الحصة المشفوعة ام يقسم
نصفين مطلقاً (فاجاب)
بان المراد ان تشتري
الحصة لو طلب القسمة
اجبر شريكه عليها ولهذا
ثبتت الشفعة للمالك عشر
الدار الصغيرة اذا باع
مالك التسعة الا عشر
ولو باع مالك العشر لم تثبت
لشريكه (سئل) عن قولهم
في الشفعة هل يجز المشتري
على القبض ويأخذ منه او
يأخذ من البائع ويقوم
قبضه مقام قبض المشتري
فيه وجهان أحسنهما أصح
(فاجاب) بأن للشفيع
تكليف المشتري قبض
الشقص من البائع وله
ايضا اخذه من البائع ويقوم
قبضه مقام قبض المشتري
(سئل) عما اقتضاه كلامهم
من أن المعتبر في الشفعة
تعدد الموكل لا الوكيل
في جانب البيع والشراء
معتمد أم لا كما نقل عن
الرافعي من اعتباره في
جانب الشراء واعتبار
الموكل في جانب البيع
(فأجاب) بأن المعتمد في
جانب البيع اعتبار الوكيل
لا الموكل فقد قالوا لو وكل
أحد الشركاء الثلاثة أحد
شريكه ببيع نصيبه فباع
نصيبهما صفقة بالاذن
لم يجوز للثالث تفريق
الصفقة بل ياخذ الجميع أو
يتركه لان الاعتبار بالعاقبة
لا بالمعقود له (سئل) عن
اعراب قول المنهاج في هذا

معينة (فاجاب) بقوله الاوجه الصحة كما لو باع بدراهم وأطلق ونم نوع غالب منها ويكون اختلاف
الجنس كاختلاف النوع وفارق هذا ما ذكر في السؤال بان الثمن مصرح به هنا والابهام الذي فيه
خصصه العرف واثم لم يصرح بالثمن بوجه والنية لا تقوم مقام التصريح به كما ذكره (وسئل)
عن رجل باع عن ايتام شخص يسمى فتح الله الشرواني بطريق الاذن من حاكم شافعي حصصا
من عقار عامر أهل صار اليهم بالميراث من والدهم واشتري لهم حصصا من عقار ولم يصرح بحقيقة
المسوغ ولا بثبوت ثمن المثل وانما ذكر المورق شاهد التبايع في مكتوب التبايع بعد ان توفي
الخوaja هبة الله الشرواني وانحصر ارثه في أولاده الخمسة الذين منهم فتح الله المذكور ثم توفي
فتح الله وانحصر ارثه في أولاده الستة الايتام وسماهم بالمكتوب المذكور اشتري مأذون الحاكم
الشافعي هو الخوaja محمد سلطان العجمي يعني به الرجل المذكور لأولاده فتح الله الستة بماله من الاذن
المشروح لوجود المسوغ الشرعي المقتضى لذلك الثابت لدى الحاكم المشار اليه من المصونات فاطمة
وعائشة وصفية عمت الايتام المذكورين جميع الحصة الصائرة اليهن بالارث من والدهن هبة الله
التي قدرها ثلاثة أسهم من اصل سبعة أسهم من جميع أحد عشر عزلة بمكة المشرفة وحددهم بالمكتوب
وجميع الخربة الملاصقة لبית التمجاني بمكة ولم يحددها والحال انها ليست ملاصقة لبית التمجاني
ولانها هي ملاصقة لخربة أخرى ملك للغير فاصلة بين الخربة المبيعة وبית التمجاني ومن جميع الدار المعروفة
بالمكين بمكة وحددها بثمن قدره سبعة أشراف وخمسون اشرفيا وقاصص المشتري الثلاثة النسوة البائعات
بالثمن بنظر ما باعه منهن عن الايتام من العقار الآتي ذكره فيه وتسلم المشتري ما اشتراه للايتام
المذكورين وذكر المورق في كتاب التبايع أن الماذون له باع عن الايتام من عمتهم فاطمة سهما وثلاثة
أخماس سهم من الاصل المعين أعلاه من جميع الدار الكبرى الكاملة أرضا وبناءا المشتملة على علو وسفل
ومنافع ومراقي وحقوق بثمن معين بمكتوب التبايع قاصصت البائع بذلك بنظر ما اشتراه منها للايتام
المذكورين أعلاه وباع ايضا الماذون له المذكور عن الايتام من عمتهم عائشة نصف سهم من الدار
الكبرى الكاملة المشتملة على منافع ومرافق وحقوق بثمن معين بالمكتوب وقاصصه بالثمن بنظر
ما ابتاعه منها للايتام وباع ايضا الماذون له عن الايتام من عمتهم صفية سهمين من الاصل المذكور
من جميع الدار الكبرى المشتملة على مرافق ومساكن واشتمالات وحقوق بثمن معين بالمكتوب
المذكور وقاصصت البائع بالثمن بنظر ما اشتراه منها للايتام المذكورين وحدد المورق كلاما من الدور
الثلاثة المذكورة وثبت لدى الحاكم الشافعي الاذن مضمون التبايع والمقاصصة وحكم بموجب ما شهد
به على نفسه كل من التبايعين المذكورين فيقول لم يثبت عند الحاكم معرفة الدور ولا ثمن المثل لما باعه الماذون
له ولا وجود الحظ والغبطة ولم يصرح بحقيقة المسوغ ثم توفي أحد شاهدي التبايع بطريق الشهادة
على خطه وبشهادة رفيقه في ذلك عند حاكم مالي اشهاد الحاكم الشافعي الاذن فهل للماذون له
المذكور أن يبيع عن الايتام ما كان عامرا أهلا من العقار معداً للاستغلال أنمي غلة مما اشتراه
لهم ويشتري لهم ما كان خرابا دائرا تكب فيه القمامات والاوزاخ وهل ما ذكره المورق من
المسوغ من غير تصريح كاف ولا يتعين ثبوت ثمن المثل والحظ والغبطة أم لا بد من بيان سبب
المسوغ وثبوت ثمن المثل والغبطة وهل ما ذكره الشاهد في تعريف الخربة بكونها ملاصقة لدار
التمجاني والحال انها ليست ملاصقة لها ولا محددة يكون ذلك مانعا من صحة البيع فيها أم لا يكون
مانعا وما الذي يتناوله الحكم بالموجب المشروح أعلاه (فاجاب) بقوله لا يصح بيع القيم المذكور
ولا شراؤه لعدم وجود مسوغها الشرعي على ما ذكره السائل لان شرط بيعه ان يكون

الباب ولا يملك شقصا لم يره الشفيع على المذهب هل يصح ان يكون من باب التنازع فيكون كل من يملك ويرى طالبا للفاعلية في الشفيع أم لا يصح وعلى انه من باب التنازع هل يتوجه عليه اعتراض الاسنوى كالعراقي حيث قالوا وتعبيره بالظاهر بعد المضمر يوم التغاير بينها ايها ما ظاهرا أم لا يتوجه لان باب التنازع نوع من العرية شائع كثيرا مستعمل من غير نكير (فاجاب) بأنه يصح كونه من باب التنازع ويتوجه عليه اعتراض العراقي كالاسنوى لان الابهام لا يدفع به ويصح ان يكون الشفيع فاعلا ليملك وفاعل يره ضمير عائد على الشفيع لانه وإن تأخر لفظا فهو متقدم رتبة وتقديره حيثئذ ولا يملك الشفيع شقصا لم يره على المذهب

﴿باب القراض﴾

(سئل) رحمه الله عن رجل قبض مبلغا من مال كقراضا وسافر به يجر النبل بالاذن ثم طالبه رب المال برده فادعى القابض أن العرب قطاع الطريق تعرضوا للركب وخرجوا عليها ونزلوا بها وأخذوا منها أعيانا والمبلغ من جملتها قهرا فهل حكم قطاع الطريق حكم الغصب الملحق بالسرقة فيصدق بيمينه أم

هناك حاجة كنفقة أو كسوة لم تف غلة العقار بها ولم يجد من يقرضه أو لم ير في القرض مصلحة أو غبطة كان طلب منه بأكثر من ثمن مثله ووجد مثله ببعض ذلك ومتى انتفى شرط مما ذكر بطل البيع وشرط شرائه أن لا تنفى المصلحة عنه كإشرافه على الخراب فإن انتفت كما ذكره السائل لم يصح وما ذكره المورق من المسوغ غير كاف لاختلاف العلماء في تفاصيله على أن قوله لوجود المسوغ الشرعي الخ يحتمل احتمالا ظاهرا أن يكون علة لاذن الحاكم للقيم المذكور في التكلم على الايتام لا لشرائه لهم فلا يكون في هذه المسئلة حينئذ شهادة بمسوغ الشراء لا بمجمله ولا مفصلة ويؤيد هذا أيضا قول المورق بعد ذلك وثبت لدى الحاكم الشافعي الشرعي الآذن مضمون التباع والمقاصصة الخ فان هذا فيه إيمان إلى أن الحاكم لم يثبت عنده المسوغ الشرعي الذي ذكرته للبيع ولا للشراء فتج من ذلك انها باطلان وانه يجب على كل من رفع اليه ذلك وثبت عنده من حكام المسلمين اظهار بطلان ذلك والالزام بالعمل به وما ذكره الشاهد من تعريف الخبرة مقتضى لبطلان البيع إن كانت صيغة البيع بعتك الخبرة الملاصقة لكذا بخلاف ما إذا قال بعتك هذه الخبرة الملاصقة لكذا أو خبرتي الملاصقة لكذا وليس له غيرها فان البيع يصح ولا يؤثر الغلط حينئذ والحكم بموجب الشيء لا يقتضي الحكم بصحته لتوقفه على ثبوت ولاية العاقد على ذلك الشيء فيجوز للحاكم بل يجب عليه أن يرجع عن حكمه بالموجب إن ثبت عنده ما يقتضي رجوعه عنه لعدم توقفه على ثبوت ملك العاقد أو لولايته فوجوده لا يقتضي ثبوت احدهما فإذا ثبت انتفاؤهما وجب عليه الرجوع عن حكمه بالموجب وعلى غيره الغاء ذلك الحكم وعدم الاعتداد به ولا ينافي ما ذكر أن المعتمد تناول كل من الحكم بالصحة والحكم بالموجب جميع الآثار المترتبة على الحكم لان محل ذلك كما علم مما تقرر ما إذا كان الحكم بالموجب صحيحا بأن لم يتبين ما يناقضه أما حيث تبين ما يناقضه فلا يعتد به كما في مسئلتنا فإن الحكم فيها بالموجب لو فرض انه يعم جميع ما في المستند من البيع والشراء وغيرها وما يتوقفان عليه لم يعتد به إلا إن ثبت عنده مع ذلك وجود المسوغ المقتضى لصحة بيع القيم وشرائه ولم يثبت ذلك فوجب السعي في نقضها ورد أعيان الايتام المبيعة اليهم والمشتراة إلى أربابها والله يعلم المفسد من المصلح ويجازى من عمل سوا بعدله آمين ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه عما إذا أخرج حنفى مثلا القيمة عن ماله الزكوى أو اشترى مالكي بالمعاطاة فهل للشافعي الشراء من المال الزكوى ومن المال المأخوذ بالمعاطاة اعتبارا بعقيدة البائع أولا اعتبارا بعقيدة المشتري ﴿فاجاب﴾ بقوله الذي يظهر أن ذلك ان حكم به من يراه جاز الشراء منه سواء أقلد الشافعي به أم لا لان الحكم يحل باطنا أيضا وإن لم يحكم به احد لم يجز للشافعي الشراء منه مادام مقلدا للشافعي رضى الله عنه لانه حيثئذ يعتد بعلق الزكاة به في الاولى وبقائه على ملك بائعه في الثانية فلا يجوز له أخذه ولو بعقد إلا ان قلد القائل به ثم رأيت بعضهم بحث الجواز مطلقا قال لا اعتقادنا تكليف المخالف بحسب عقيدته حتى قلنا باستعمال ما توضح به حنفى لم ينو ثم قال انه رأى كلام السبكي دالا على تحريم الشراء وان عنده فيه نظرا وانه لا يجري في الزكاة لانها من قبيل العبادات ويرد ماعل به بانا وان اعتقدنا تكليفه بحسب عقيدته لكن نعتقد تكليفنا أيضا بحسب عقيدتنا فنقره على ذلك ولا يجوز لنا انصرف فيه عملا بالعقيدتين وانما حكمنا باستعمال ماء الحنفى لان المدار في الاستعمال على ما زال مانعا ولا شك ان ماء كذلك لاننا نعتقد فيه ذلك بحسب ظن المستعمل ويرد قوله لا يجري في الزكاة لانها من قبيل العبادات بانها وان كانت كذلك لكن لا اثر لذلك في تخصيص الحكم بالمعاملات على ان كونها من قبيل العبادات انما هو باعتبار الاصل والا فعند ارادة بيع المال الزكوى بعد اخراج القيمة هي الآن من

لم يعرف فيطالب بدينه عليه
ثم يصدق في التلف به وإذا
قلتم نعم فهل يعتبر في قبول
البينة تعرضها لعموم أخذ
قطاع الطريق المذكور من
واستغراقه لجميع ما في
المركب التي فيها المبلغ ام
يكفى تعرضها لوقوع ذلك
في المركب المذكورة ولو
كان المأخوذ الذى رآه
بعض ما فيها كفى نظره من
الحريق (فاجاب) بأن قطع
الطريق المذكور من
السبب الظاهر فتجرى
فيه أحكامه حتى لو عرف
وقوعه وعمومه ولم يحتمل
سلامة المبلغ منه صدق
العامل بلايين وإن جهل
وقوعه أثبتته بالبينة ثم
حلف على التلف به
ويكفى تعرض البينة
لوقوعه في المركب المذكورة
ولو كان المأخوذ الذى رآه
بعض ما فيها وقد علم مما
قررت انه لو تعرضت البينة
لعموم أخذ القطاع
واستغراقه لجميع ما في
المركب التي فيها المبلغ لم
يحلف العامل معها (سئل)
عمالو اختلاف في أن المقبوض
قرض أو قراض أو ودیعة
أو غصب أو امانة فمن
المصدق منهما (فاجاب)
بان القول قول المالك
بيمينه مسائل في الاختلاف
المذكورة وان خالف
بعضهم في بعضها (سئل)
عن شخص ادعى على
آخر انه دفع له مبلغا على
سبيل القراض الشرعى

قبيل المعاملات فالمتجه ما قدمته وكلام السبكي دال عليه لكنه محمول على ما إذا لم يحكم حاكم ولم
يقلد امام البائع (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه قالوا من صرائح البيع لفظ التقرير ما صورته
(فاجاب) بقوله صورته ان ينفسخ العقد ويريد اعادته فيقول البائع قررتك على موجب العقد
الاول ويقبل المشتري أو يقول المشتري أنا على ما كنت عليه من البيع ويقبل البائع أخذا من
قولهم لو تكفل بيدن فأبرأه المستحق ثم وجده ملازما أغريمه فقال اتركه وأنا على ما كنت عليه
من الكفالة صح (وسئل) عن كناية البيع هل يشترط فيها ما يشترط في كناية الطلاق من اقتران
النية بكل اللفظ أو بعضها (فاجاب) بقوله يحتمل الحاقها بها ويحتمل أن يقال يكفى الاقتران
بالبعض ويفرق أن هناك ملك بضع محقق فلا يزال الا ييقين فاشترط مقارنة النية لكل اللفظ
احتياطا للاضاع بخلافه هنا فلم يجر فيه القول باشتراط مقارنتها لكل اللفظ (وسئل) عما لو
قال بعثك بألف فقال اشتريت نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة صح عند المتولى واستشكاه
الرافعى ما الجواب عنه (فاجاب) بقوله يتأمل تعليل المتولى من انه لم يرد التفصيل ما اجمله البائع
ويتأمل وجه استشكل الرافعى من أنه أوجب عقدا قبل عقدين يعلم أنه لا إشكال اذ مقتضى
كلام المتولى انه لم يرد التفصيل من حيث تعدد الصفقة بل من حيث بيان الاجمال السابق وحيث
فان أراد التفصيل من حيث التعدد بطل لما قاله الرافعى ولا يتنافى كلام المتولى فان أطلق
فالظاهر البطلان اذ مقتضى كلامهم في تفريق الصفقة تعددها مفصلة في أحد الجانبين وان لم يرد
المفصل لكن محله أخذا بما قررناه ما اذا لم يرد عدم التفصيل كما هو ظاهر (وسئل) عما اذا غلب
على الظن اتخاذ الحربى الحديد سلاحا فهل يحرم بيعه له (فاجاب) بقوله نعم قياسا على بيع العنب
لعاصر الخمر (وسئل) عما اذا تلفظ البائع بحيث يسمعه من بقره ولم يسمعه المشتري لعارض لفظ
ونحوه فقبل البيع مريدا الابتداء فهل يقع قبوله جوابا أم لا (فاجاب) بقوله يحتمل وقوعه
جوابا لوقوعه بعده في نفس الامر ومدار العقود عليه ويحتمل خلافه لانه صرفه عن الجواب
بقصده الابتداء والاول أقرب وقصد الابتداء لا ينافى كونه قصد اللفظ لمعناه اذ معناه هنا إفادة التملك
وهي حاصلة سواء أقصد الابتداء أم الجواب ولو تلفظ به من غير قصد ابتداء ولا جواب احتمل الجزم
بأنه لا يعتد به واحتمل خلافه (وسئل) بما لفظه لو وكل الجدي في الطرفين هنا فهل يبطل كالنكاح أولا
(فاجاب) بقوله يحتمل الحاقه به ويحتمل خلافه والفرق أن النكاح يحتاط له مالا يحتاط لغيره والاقرب
الاول اذ لا اختلال في الصيغة فلا يتعلق به احتياط فكما منعه ثم مع انتظام الصيغة كذلك يمنع هنا
للمعنى الذى عللوا به ثم (وسئل) رضى الله عنه عن قولهم يصح بيع السبع لمنفعة صيده هل يشتمل
الصيد بالطبع وبالتعليم (فاجاب) بقوله حيث كان ما يصطاده يحل بان وجدت فيه الشروط التي
ذكرها في كتاب الصيد صح بيعه سواء أوجدت فيه تلك الشروط بتعليم أو لا بتعليم أصلا (وسئل)
عما لو باع بوزن عشرة دراهم فضة هل يصح (فاجاب) بقوله ان قال مضروبة أو غير مضروبة صح
والا بطل لتردده بينهما ولا يحتمل على النقد الغالب نعم ينبغي حمله على ما اذا اختلفت قيمة المضروب
والسبيكة والا فالذى يظهر الصحة (وسئل) عما لو باع صاعا من الصبرة المجهولة ونصف باقيه الم
يصح أو نصفها وصاعا من النصف الآخر صح ما الفرق بينهما (فاجاب) بقوله قد يفرق بأن
الجهل في الاولى أشد وذلك لانه لا ذكر الصاع صارت الاحاطة بنصف الثاني ضعيفة بخلافه في
الثانية فان الاحاطة بجميع الصبرة أقوى منها بعد اخراج صاع وذكر النصف لا يقتضى ضعف
تلك الاحاطة بل قوتها فلا يضر ذكر صاع من النصف الآخر هذا غاية ما يوجه به ذلك على أن
لباحث أن يبحث استواءهما في البطلان أخذا من قولهم لو باع المجهولة الا صاعا منها بطل لان ما عدا

فاجاب بانه مادفعه له
الاقراضا فهل القول قول
رب المال أو الآخذ فان قلتم
القول قول رب المال فهل
يلزم الآخذ القيام لرب
المال بربحه أم لا وهل
القول قوله في دفع المال
لربه مع اقراره بانه قرض
أم لا (فاجاب) بان القول
قول المدعى عليه يمينه
لاقوله فاذا حلف كان المال
وربحه له وبطل القرض في
ذمته ولا يقبل قوله في دفع
المال لربه الابينة

﴿ باب المساقاة ﴾

(سئل) هل يدخل الليف
والجرید والكرناف في
المساقاة أم لا وهل اذا شرط
للعامل جزء منها أو جميعها
هل يصح أم لا (فاجاب) بانه
لا تدخل المذكورات في
المساقاة بل هي للبالك ولا
تصح المساقاة لان الشرط
فيهما خلاف قضيتها في
المستلئين (سئل) عن رجل
ساقى آخر على ٣ أنشاب
وألزم ذمته أعمال المساقاة
ثم ضمنه شخص عنها ثم
هرب العامل فهل الضمان
صحيح فليزِم الضامن القيام
بأعمال المساقاة أم لا
(فاجاب) بان الضمان
صحيح فيلزم الضامن الأعمال
التي تلزم العامل (سئل) عن
ساقى آخر على جزء شائع
من حديقة نخل مثلا يملكها
فهل تصح المساقاة أم لا
(فاجاب) بانه لا تصح
(سئل) عن رجل
ساقى على نخل مدة

نصف الباقي والصاع في الاولى وما عدا الصاع من النصف الآخر في الثانية مستثنى وهو مجهول
بل البطلان هنا أولى لانهم اذا حكموا به مع كون المستثنى معلوما فبالاولى أن يقال في المستثنى
المجهول بذلك (وسئل) عما لو كانت الدابة محملة بامتعة المشتري فهل يصح قبضها (فاجاب) بقوله
يحتمل الحاقها بالسفينة الصغيرة ويحتمل وهو الاقرب الفرق بأن السفينة بالبيوت أشبه فاعطيت
حكمها بخلاف الدابة (وسئل) عن باع أمة وادعى أنها معتوقة أو مستولدة فهل يقبل قوله بيمينه أو
لا بد من بينة (فاجاب) بقوله الذي يظهر أنه لا بد من بينة قياسا على ما لو باعه ثم قال كنت وقفته ولا
يقال ان العتق حق الله تعالى والشارع متشوف اليه لانا نقول قد تعلق به حق المشتري فلا بد
من ثبوت ما يدفعه (وسئل) عن اشترى شيئا من آخر فادعى ثالث أن هذا المبيع ملكه فصدقه
البائع لكن قال اشتريته منك واقام شاهدا ثم نكل عن الحلف معه فهل يحلف معه المشتري
(فاجاب) بقوله لا يحلف معه المشتري وان ترتب على ذلك نفعه ببقاء العين في يده لان اقامة
شاهد من واحد وحلف آخر غير معهود ولان الحجة حينئذ ملققة وهو ممتنع (وسئل) رضى الله
عنه عن باع مسلما ومعناه إلزام المشتري بما يلحق البائع من الدلالة وغيرها فهل يصح (فاجاب)
بقوله كان ابن الرفعة في حسبه يمنع أهل سوق الرقيق من ذلك وظاهره انه لا فرق بين أن تكون
الدلالة ونحوها معينة أولا لكن اعتمد السبكي الصحة اذا كانت معلومة وكأنه جعله جزءا من الثمن
بخلاف ما لو باع من اثنين وشرط أن يكون كل منهما ضامنا للآخر فانه لا يصح البيع اذا لا يمكن
فيها ذلك قال الاذرعى لكنه هنا شرط عليه امر آخر وهو ان يدفع كذا الى جهة كذا فينبغي ان
يكون مبطلا مطلقا اه والذي يتجه عندي انه ان قال بعثك بكذا وللدلال منه كذا صح أو تدفع له
منه كذا لم يصح لان الاول ليس فيه ما ينافي مقتضى العقد بخلاف الثاني فانه شرط عليه الدفع وهو
ينافي مقتضى العقد (وسئل) رضى الله عنه عما لو تقدمت الرؤية على العقد فيما لا يتغير غالبا
فاشتراه ثم وجده متغيرا بما لا ينقص العين او القيمة فهل يخير أولا (فاجاب) بقوله كل من التخير
وعدمه يحتمل والاقرب الاول لاختلاف الوصف الذي رآه واقدم على العقد معتقدا بقاءه ولو اتفقا
على وقوع التغير بعد الرؤية ثم ادعى البائع تأخيرها عن العقد وادعى المشتري تقدمه عليه فالذي يتجه
تصديق البائع لان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن والاصل أيضا سلامته عند العقد بخلاف
ما لو قال البائع للمشتري رأيت كذا فان المشتري هو المصدق لانه يدعى عليه عليه بهذه الصفة
والاصل عدمه (وسئل) رضى الله عنه هل يتصور وجوب السوم (فاجاب) بقوله نعم يمكن ان
يقال بوجوبه فيما لو رأى عاصر خمر يشترى عبدا وتحقق انه يعصره خمرًا ولم يندفع الا بالسوم عليه
لانه من باب الامر بالمعروف ويحتمل خلافه وقد يقال بجوازه اذا توهم ذلك منه والاقرب
خلافه لان السوم اذا تحقق فلا بد من تحقق سبب يبيحه ولم يتحقق ويتأتى هذا التفصيل في البيع على
البيع والشراء على الشراء حيث لا عذر وفي كل بيع حرم على المشتري قبوله (وسئل) رضى الله عنه
بما لفظه قولهم لو فرق بين الام وولدها بوقف جاز مشكل ان كان وقفا على خدمة انسان مثلا لانه
يلزم عليه تأبى التفريق بينهما اذ للوقوف عليه منعه من امه وعكسه بخلاف الموقوف على نحو
مسجد او جهة عامة فيلحقهم عليه (فاجاب) بقوله كلامهم اعم ويحجب عن الاشكال بان وقفه
على انسان كايجاره مدة تجاوز البلوغ وهو جائز وايضا فالوقف بربة فسوح فيه وان سلم انه يلزم
عليه ما ذكر (وسئل) رضى الله عنه هل لنير البائع المشترط للعق مقابلة المشتري به (فاجاب)
بقوله مقتضى قولهم للبائع ذلك كالمألزم بالنذر انه لا يختص بالبائع ومقتضى قولهم لانه ازم
باشترطه الاختصاص به والاوجه الاول لقولهم تسمع الدعوى في حقوق الله تعالى من كل احد

أثناء مدة المساقاة هل البيع صحيح أم لا (فاجاب) بان البيع المذكور باطل لان للعامل حق في الثمرة التي لم تخرج فكان المالك استثنى بعضها (سئل) هل تصح المساقاة على الاشجار المرهونة أم لا لانها تنقص القيمة وقياسا على منع اجارة المرهون وتزويجه (فاجاب) بانه ان نقصت المساقاة قيمة الاشجار لم تصح بغير اذن المرن والا صحت (سئل) عما اذا ساقى على غير النخل والعنب تبعالهما وفي تلك الاشجار ما ينتفع بورقه كالتوت او ببعض أغصانه كالمرسين فهل يستحق العامل جزاء أم لا كما أفتى به البلقيني (فاجاب) بانه لا يستحق العامل شيئا مما ذكر من الورق والاغصان كما لا يستحق شيئا من سوا قطف أغصان النخل والكرناف والليف (سئل) عن شخص ساقى شخصا مساقاة شرعية ثم سقط من نوى المساقى عليه ونبت منه شيء هل تكون ثمرته مشتركة بينهما أم يختص بها المالك (فاجاب) بانه يختص بها المالك اذ من شرط صحة المساقاة كون المساقى عليه مريثا معينا مغروسا (سئل) عن رجل بينه وبين والدته قطعة أرض مشتملة على اشجار فاجرها لشخص وساقاه

وقد صرحوا بان هذا منها (وسئل) بما صورته الاصح في تفريق الصفقة ان الخمر يقدر خلاوفي باب نكاح المشرك انه يقوم عند من يرى له قيمة فالفرق (فاجاب) بقوله قد يفرق بان الكفار حين قدموا على العقد الواقع في الشرك وسموا فيه خمر اكانوا يعتقدون مقابلته بقيمة فاجر ينامهم على معتقدهم وان أسلبوا بعد بخلاف المتبايعين فان قلت مقتضاه انهما لو كانا ذميين قوم في البيع أيضا قلت اما ان يلزم ذلك واما أن يقال التقويم ثم انما هو لمعرفة ما بقي من مهر المثل الواجب في الذمة والتقويم بالنسبة لما في الذمة أحوط وأضبط واما هنا فالقصد معرفة ما يقابل الباطل والصحيح وذلك حاصل بتقدير الخمر خلا فان قلت قدروا السكب هنا شاة وفي الوصية عند من يرى له قيمة قلت كان الفرق أيضا ان القصد ثم معرفة الثلث ولا يعرف الا ان قدر له قيمة واما هنا فالقصد توزيع الثمن وهو حاصل بتقديره شاة (وسئل) عن اشترى شيئا بثمن معلوم ثم بعد لزوم البيع دفع للبائع نصفًا ربحا فهل يجوز له قبوله أولا (فاجاب) بقوله الذي يظهر انه اذا دفعه له ظانا انه من الثمن لم يجوز للبائع أخذه وان علم أنه خارج عن الثمن وانما دفعه له تبرعا جاز أخذه فان شك البائع فلم يدر أذ دفعه له بالظن المذكور أو مع العلم المذكور لم يجوز له أخذه أيضا لان الغالب من أحوال العامة انهم يعتقدون لزوم الدفع في مثل هذه الصورة وان ذلك ملك للبائع من جملة ثمنه الذي وجب له (وسئل) بما صورته قالوا يحرم بيع الثوب الذي ينقص بقطعه ولا يصح البيع فهل له حيلة ينتفي بها حرمة القطع ويصح البيع (فاجاب) بقوله ذكر في المجموع له طريقا وهو انه يواطئه المشتري على أن يشتري منه ذراعا مثلا بكذا فيقطعه ثم يشتريه وأنت خير بان هذه انما هي طريق لصحة البيع لا لاتفاء حرمة القطع الذي فيه اضاءة مال وقد يجاب بانه سوماح له في القطع حينئذ رجاء لغرض الربح وظاهر كلامهم في غير هذا المحل ان اضاءة المال انما تحرم ان قصدت عبثا وهذه ليست كذلك نعم لو زيد له على قيمة المتطوع ما يساوي النقص الحاصل في الباقي فالظاهر انه يصح البيع حينئذ فلا حرمة قبل البيع اذ لا اضاءة مال حينئذ البتة فلا يحتاج الى الحيلة المذكورة ويحمل كلام المجموع على خلاف هذه الصورة (وسئل) رضي الله عنه عما اذا باع شيئا في الذمة بلفظ الشراء هل يكون بيعا أو سلما (فاجاب) بقوله الذي صححه الشيخان انه بيع لاسلم وهو المعتمد وان نقل الاسنوي فيه اضطرابا وقال الفتوى على ترجيح انه سلم وعزاه للنص وغيره واختاره السبكي وغيره اذ التحقيق حمل النص وغيره على انه سلم من حيث المعنى فقط (وسئل) عن باع من آخر أرضا وكان صفة البيع أن قال بعث منك من أرضي هذه زرة هذه الأرض وأشار الى أرضها يعلبائها بالمشاهدة ولا يعرفان قدرها فهل يصح البيع والحالة هذه أم لا فانا وجدنا في كتاب الكفاية اذ قال بعثك بزنة هذه الصخرة ذهباً أو مله هذه الغرارة طعاما صح فهل المسئلة قياس مسئلتنا أم لا (فاجاب) بقوله الذي يتجه في هذه المسئلة عدم صحة البيع بدليل قول المجموع وغيره ولو قال بعثك من هذه الدار عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فان كانت ذراعتها مجبولة لهما أو لاحدهما لم يصح البيع بلا خلاف بخلاف نظيره من الصبرة فانه يصح على الاصح والفرق ان أجزاء الدار تختلف دون أجزاء الصبرة اهـ وبما تقرر يعلم ان هذه المسئلة لا تقاس بمسئلة الكفاية المصريح بها في كلام الراعي والنووي رحمهما الله تعالى في المجموع والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن بيع الآبار المحفورة الحاصل فيها ماء اذا شهد على المتبايعين بصدور التبايع الصحيح الشرعي فيها وفي حقوقها وطرقها ومشمولاتها بعد النظر والتقليب الشرعي ولم يتعرض الشهود للماء الحاصل في الآبار فهل يصح البيع والماء مع السكوت عن التصريح به وهل يشترط في بيعها بيع الماء معها وهل الاشهاد المذكور كاف في ادخال الماء وهل اذا اختلفت

على ما به من الاشجار بغير
اذنها قبل يصحان أو يصحان
في نصيبه دون نصيبها
(فاجاب) بانها باطلتان
حتى في نصيبه ويلزم
المستأجر اجرة الارض
ومثل ما أخذ من الثمرة
(سئل) هل تجوز الاقالة في
المساقاة أم لا (فاجاب) نعم
تجوز

(باب الاجارة)

(سئل) رضى الله عنه عما
لو استأجر انسان من آخر
حوانيت وكتب الشهود
استأجر فلان من فلان جميع
الحوانيت الثلاثة أربع
سنوات باجرة قدرها أربعة
آلاف درهم مقسطة عليه
كل شهر مائتا درهم وعشرة
دراهم على عدد شهور المدة
فاذا هو مال أكثر من القدر
المعين أو لاجملة وادعى
وارث المستأجر أن الاجارة
تكن الا بالمبلغ المجمع وان
التقسيط غلط من الشهود
وان الذى يلزم من هو تقسيط
المبلغ المجمع على شهور
المدة المعينة حسبا تاتى
حصه كل شهر بالتقسيط
الصحيح فهل يعمل بالتقسيط
الذى ينال القدر المجمع
ويلغو المجمع أو بالقدر
المجمع مقسطا كل شهر مائتا
درهم وعشرة دراهم حسبا
تاتى شهور منفذ فيها القدر
المجمع وفى آخر شهر ان بقى
أقل من القسط يعطى ولم يزد
على ذلك ولم تعتبر شهور
جميع المدة وبعضه صيانة

المتبايعان في ذكره فاحتج المدعى لدخوله بالاشهاد المذكور يكفيه ذلك أو لابد من بينة تشهد
بصرح ذكره (فاجاب) بقوله لا يصح بيع الآبار الا ان نص على دخول مائها في البيع بخلاف
مالو نقاه أو أطلق ولا يكفي عن النص عليه قولها بحقوقها على ما قد يقتضيه كلامهم لاسيما كلام
الانوار وقد يوجه بان الماء ليس من حقوق البئر فهو كمزارع القرية الخارجة عنها معها فانها
لا تناولها وان قال بحقوقها قالوا لان العرف لا يقتضى تناولها لكن يشكل على ذلك قولهم لا تناول
الارض مسيل مائها وشربها من نحو قناة مملوكة حتى يشترطه أو يقول بحقوقها ان كان خارجا عنها
كما صرح به جماعة فالذى يتجه ان قولها بحقوقها بمنزلة النص على دخول الماء قياسا على ما ذكره
في الارض مع مسيل الماء ونحوه بل أرلى لان الحقوق اذا تناولت نحو المسيل والشرب مع خروجها
عن الارض ومع امكان الانتفاع بها بدونها وعدم دخولها في مساهما فاولى ان يتناول الماء لانه ليس
بخارج عن البئر ولا يمكن الانتفاع بها بدونه ولدخوله في مساهما وبذلك يفرق بينه وبين ما مر
في مزارع القرية معها فاتجه الحاق الماء بالمسيل والشرب دون المزارع على أن قولها ومشملاها
ظاهر أو صريح في شمول الماء اذ هو بمعنى ما اشتملت البئر عليه ومن جملة ما اشتملت عليه الماء الذى
فيها حينئذ لا يتوقف في الصورة المسئول عنها ان الماء يدخل فيها وانما الذى فيه نوع توقف مالو
اقتصر على قوله بحقوقها اذا تقرر ذلك فيع الآبار المذكورة في السؤال صحيح والاشهاد
المذكور كاف في دخول الماء فلا يحتاج الختج به الى بينة تشهد بصرح ذكره الماء في العقد (وسئل)
عن دار بيعت وفي بعض جوانبها مخازن تنفذ أبوابها الى الشارع وليس لها منفذ من الدار مع ان
هذه المخازن داخله في بيع الدار فهل تدخل هذه المخازن في مطلق بيع الدار لاشتمال الدار عليها كما
أفتى به بعض المتأخرين لانها داخله في تريعها وان لم تنفذ اليها كما في بعض دور مكة أو لا تدخل
في مطلق بيعها اذ لا تعد منها كما أفتى به بعض فقهاء المتأخرين من اليمن وكما قال الاصحاب في باب
القدوة ان المساجد المتلاصقة اذا لم ينفذ بعضها الى بعض لا يصح اقتداء من هو في واحد منها بمن
هو في آخر قالوا لانها لا تعد مسجدا واحدا وقال صاحب العباب في التجرئة في باب الايمان ولو
حلف لا يدخل الدار وفوقها حجرة بابها خارج الدار فدخلها لم يحث فان قيل باب الايمان مبنى على
العرف قيل كذلك قد يعلمون بالعرف في باب بيع الاصول والثمار (فاجاب) بقوله النقول في الحجرة
المتصلة بالدار انها لا تدخل في بيعها صرح به الصيمرى والماوردى واعتمده ابن الرفعة والقمولى
وغيرهما قالوا لخروجها عن حدود الدار التى لا تتميز الا بها وبه يرد قول السبكي ينبغي ان تتبعها الحجرة
المتصلة بها لاقتضاء العرف ذلك وما علل به ممنوع فقد أحالوا هنا ما ذكره في الايمان في عدم
دخول مزارع القرية فيها كما لا يحث بدخولها من حلف لا يدخل القرية وفي غير ذلك فعلنا ان
ملحظ البابين واحد من المقرر انه لا يحث بدخول تلك الحجرة من حلف لا يدخل الدار لانها لا تعد
منها فكذا لا تدخل في بيعها ومثلها المخازن المذكورة في السؤال بل هى عينها وقول الاذرعى في
مسائل هنا الرجوع الى عرف الناحية متعين وكذا الى القرائن كزيادة الثمن الدالة على ارادة دخول
نحو المزارع يرد اطلاقهم الصريح في أنه لا عبرة بعرف يخالف ما ذكره لانه خاص وما ذكره هناك
عام والعام مقدم غالبا وقد ذكر الشيخان وغيرهما في الكرم ما يعلم به انه لا فرق في تناول ما ذكره
لما ذكره هنا بين أن يجرى البيع في بلد يعتاد أهلها اطلاق ذلك على ذلك وأن لا لما تقرر أن
العبرة بالعرف العام وقد نقلوا عنه ما ذكره فلا مساغ لمخالفته ويؤيد ما تقرر في الحجرة والمخازن
المتصلة بالدار قول ابن الرفعة وغيره في حمام الدار الذى يجب القطع به ان الدار ان أحاطت به بان
كان في وسطها أو كان خارجها وشملته حدودها دخل سواء استقل أم لا وان خرج عن حدودها

بأنه يجمع بين الكلامين بتبسيط المبلغ على أول المدة كل شهر مائتا درهم وعشرة دراهم فيتأخر من المبلغ بعد تسعة عشر شهرا عشرة دراهم (سئل) عما إذا كان لانسان غراس في أرض خراجية يعطى خراجها كل سنة لمتكلم عليها ومضى على ذلك سنون فاراد المتكلم عليها أن يؤثرها لانسان آخر فهل يمكن من ذلك ويعمل في العراس كذا كروا في باب الاجارة أو كذا كروا في باب العارية من التخيير بين الامور الثلاثة او بين الامرين وفي فتاوى البلقيني ما يدل على عدم تمكنه من ذلك وهل المفهوم من كلام البلقيني هو ذلك أو غيره (فاجاب) بأنه يمكن المتكلم على الارض من اجارتها لغیر صاحب الغراس ان أمكن تفرغها منه في مدة لا اجرة لمثلها ولم يسترها الغراس ويعمل في الغراس كما ذكرنا في باب الاجارة والعارية وما في فتاوى البلقيني لا يخالف هذا (سئل) عن استاجر شخصا لقراءة ختمه كاملة ارجاعة لقراءتها فهل تصح الاجارة مع أن المنفعة تعود على القارىء لان ثواب القراءة له كما هو المنقول في مذهب الامام الشافعي والحال أن

لم يدخل وان لم يستقل ثم ساق كلام الماوردي وغيره السابق في الحجرة ويؤيد ذلك أيضا ما صححه ابن ابي عصرون من اوجه ثلاثة في الساباط الذي على حائط الدار انه ان كان على حائطه دخل او على حائط لم يدخل فاذا كان على حائط فقط فهو متصل بها كالحازن المذكورة وقد علمت انه لا يدخل فكذلك تلك الحازن ٧ فان قلت قال في العدة تدخل المظلة كرواشن الدار وهي تدخل فيها وان فرض ان لها بابا أيضا من خارجها لانها منها وانما تنقطع نسبتها عنها ان كان لها باب من خارج وليس لها باب من داخلها فان قلت مشكلة السؤال ونظائرها مشكلة تصويرا لان الدار لا يصح بيعها إلا ان ذكرت حدودها الاربعة وكذا مادونها ان تميزت به على المعتد وحينئذ فاذا حدد الدار فان دخلت تلك الحازن أو الحجرة في الحدرد كانت مبيعة قطعاً فاي محل يتحقق فيه خلاف الاصحاب والسبكي على أن بعضهم نازع في الاحتياج للتحديد بانها إن كانت سرية كفي عن ذكر الحدود وإلا لم يكف عن ذكرها وعلى هذا فالاشكال باق أيضا لانها إذا رأيا وأشارا إلى المبيع دخلت الحازن أو الحجرة ان تناول ذلك اشارتهما وإلا لم يدخلها فاي مسأغ لذلك الخلاف أيضا قلت أما الاول فيجاب عنه بان صورته أن يكون المشتري يعرف الدار وما بجانبها فيقول له بعثك داري التي بمحلة كذا فحينئذ قوله داري الخ هل يتناول ما اتصل بها أولا فالاصحاب يقولون لا يتناولونه لانه لما انفرد عن الدار بمدخل مستقل مع عدم نفوذه اليها كان مستقلا عنها غير تابع لها فلم يشملها لفظه وضعا ولا عرفا والسبكي يقول بل يشملها عرفا لا اتصاله وقد قال الاذرعى في توسطه عقب كلام السبكي فيه شيء إذ لا بد أن يكون المبيع معلوما مشاهدا مشاهدة تنفي الجهالة والحاصل أنه ان بين له البائع الدار وما اتصل بها وأورد العقد على الجميع فلا شك في دخول الجميع وان اقتصر على اسم الدار فقط وعلم المشتري حدودها لم يدخل غيرها إلا بالتخصيص وان لم يبين حدودها لاختلاطها بالدور حولها بحيث لا تميزها الرؤية إلا بالتوقيف على الحدود فهذا محل قول الماوردي وغيره لا تدخل الحجرة والساحة والرحبة المتصلة بالدار لخروجها عن حدودها التي لا تميز الابهة ولا يصح العقد الا بذكرها فان ذكر احدين وتميزت بهما صح اه وأما الثاني فيجاب عنه ايضا بان الرؤية لا تغني عن ذكر الحدود مطلقا لانه قد يرى دورا متلاصقة ثم يشتري بعضها فلا بد من ذكر الحدود أو بعضها ونحو ذلك مما يميز والله اعلم (وسئل) عن الارش المتعلق برقة الرقيق اذا اختار سيده فداءه بالذي له في ذمة صاحب الارش من الدين وكان الدين قدر الارش وعلى صفته فهل يصح اختياره بذلك ويكون مثل تقاص الدين أم لا (فاجاب) بقوله اختيار السيد الفداء لا يلزمه بل له الرجوع عنه فحينئذ اذا اختار فداءه بماله من الدين في ذمة المجنى عليه لا يقتضى تقاصا والالزم بيع الدين بالدين وهو حرام باطل اجماعا (وسئل) عن رجل يجان خباز يجعل الخبز للبيع ويبيعه على الناس وهو أبرص أجزم ذو حكة وسوداء فهل يجوز له أن يباشر الخبز المذكور وهو بتلك الصفات ام لا (فاجاب) بقوله لا يجوز له بيع ما باشر نحوه مجنه الا أن يبين للمشتري حقيقة الحال لان المشتري لو اطلع على ذلك لم يشتريه منه في الغالب وكل ما كان كذلك يكون كتبه من الغش المحرم وقد قال صلى الله عليه وسلم من غش المسلمين فليس منهم وقد نقل غير واحد عن الأئمة انه يجب على السلطان او نائبه أن يخرج من به نحو جذام او برص من بين أظهر الناس ويفرد لهم محلا خارج البلد وينفق على فقرائهم من بيت المال والله اعلم (وسئل) عن انسان يشتري ويكتال او يزن باو في ثم يبيع بمعتدل معتاد فهل يحرم عليه ذلك مطلقا او يفصل بين علم بانه أو لا (فاجاب) رضى الله عنه بقوله اذا اتفق هو وبائعه على انه يشتري منه بهذا الكيل أو الميزان ثم اتفق هو والمشتري منه على انه يبيعه بكيل او ميزان آخر عيناه جاز ذلك اذا غش منه في حال شرائه ولا في حال بيعه لانه

حتى لا يكون له ثواب مستمع (فاجاب) بأنه لا تصح الاجارة المذكورة إذا لم تكن القراءة عند قبر ولا حضرها المستأجر ولم يعقب القارىء القراءة بالدعاء للمستأجر ولم يكن ذا كراهة وإلا صحت فان موضع القراءة موضع بركة وتنزل رحمة وهذا مقصود ينفع الميت او المستأجر والدعاء بعد القراءة أقرب اجابة وذكر القارىء للمستأجر حضوره له في قلبه فاذا نزلت الرحمة على قلبه شملت المستأجر المذكور (سئل) عن دار ملك جماعة أو وقف عليهم سكن شخص فيهم - امددة ولزمه لهم أجرة المثل فاخذ منه بعض الجماعة المذكورين من الاجرة بقدر حصته فقط فهل يختص بالماخوذ المذكور أم يشاركه فيه الباقون (فاجاب) بأنه يختص القابض بما قبضه من حصته فلا يشاركه فيه غيره (سئل) عن حادثة وقعت في حياة مولانا شيخ مشايخ الاسلام الجلال المحلى وهى ان شخصا استأجر مكانا بأجرة مؤجلة ومات قبل حلول الدين وقبل استيفاء المنفعة فأتى مولانا قاضى القضاة شرف الدين المناوى بحلول الدين وهو ظاهر جريا على القاعدة وأفتى مولانا شيخ مشايخ الاسلام المحلى بان الدين لا يحل وفرق بين هذه المسئلة وبين غيرها من الديون بان

لا يتصور مع علم المتعاقدين ورضاها وأما اذا باع بغير ما اشترى به موهبا المشتري منه انه انما باعه بنظير ما اشترى به فهو غش ظاهر وقد قال صلى الله عليه وسلم من غش المسلمين فليس منهم وضابط الغش المحرم أن يشتمل المبيع على وصف نقص ولو علم به المشتري امتنع من شرائه فكل ما كان كذلك يكون غشا محرما وكل ما لا يكون كذلك لا يكون غشا محرما (وسئل) بما صورته ما الحكم في بيع نحو المسك لكافر يعلم منه أنه يشتريه لطيب به صنمه ويبيع حيوانا لحربى يعلم منه أنه يقتله بلا ذبح لياكله (فاجاب) بقوله يحرم البيع في صورتين كما شمله قولهم كل ما يعلم البائع أن المشتري يعصى به يحرم عليه بيعه له وتطبيب الصنم وقتل الحيوان المأكول بغير ذبح معصيتان عظيمتان ولو بالنسبة اليهم لان الاصح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالمسلمين فلا تجوز الاعانة عليها ببيع ما يكون سببا لفعالها وكالعلم هنا غلبة الظن والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه قال في الروضة في باب الصلح لو قال بعثك المبيع الذى أعرفه أنا وأنت صح هل هذا يصح بالنسبة إلى المتبايعين او لو جرى هذا المقال لدى الحاكم جاز له التسجيل عليه والحكم بمجرد هذه الصيغة أم لا لان للحكم طريقا آخر (فاجاب) بقوله ذكر في الروضة هذه المسئلة مقيسا عليها فرع آخر يعلم منه المراد منها وهو ولو أفر لآخر بمجمل فصالحه عنه وموها يعرفانه صح الصلح وان لم يسمه واحد منهما كالمالك قال بعثك الشيء الذى أعرفه أنا وانت فصورة المسئلة ان شيئا معهودا لهما وهما يعرفانه وهو بما يكفى فيه تقدم الرؤية على العقد ان لم يكن حاضرا بمجلسه فاذا قال مالكة للآخر بعثك الشيء أى المعهود بيننا الذى أعرفه أنا وانت صح البيع وان لم يسمياه لان المدار في صحة البيع على وجود شروطه في نفس الامر فاذا كانا صادقين في معرفتهما وارادتهما لذلك الشيء المعهود صح البيع ظاهرا وباطنا وان لم يكونا كذلك صح ظاهرا باعترافيهما لا باطنا لفقد بعض شروطه اذا تقرر ذلك فلو صدر ذلك بين يدي حاكم فله أن يسجل به وله بعد جريان مسوغ الحكم أن يحكم بصحة البيع معتمدا على جريان عقده بين يديه واعترافيهما بتوفر شروطه المستفاد من قولهما الذى أعرفه انت وكما ان له الحكم بالاقرار بجريان عقد البيع وان لم يذكر المقر شروطه فكذلك له الحكم بما ذكر بالاولى لجريان العقد بحضرته واعترافي المتبايعين بأنه وقع مستوفيا لشروطه (وسئل) عن المشتري اذا أقاله البائع فى ارض باعه اياها وقد زرع المشتري الارض هل عليه اجرة فى المدة بعد الفسخ أم لا (فاجاب) بقوله عليه اجرة ذلك كما صرحوا به نظيره فى باب بيع الاصول والثمار فان قلت الارض حال زرع المشتري كانت ملكه فهو لم يزرع الا ملك نفسه فكيف لزومه الاجرة وقياس قولهم لو باع أرضا مزروعة فرضى المشتري بها لزومه ابقاء زرع البائع من غير اجرة لانه زرع ملك نفسه فلا يؤمر بالقلع قبل اوانه عدم الاجرة فى مسئلتنا قلت يفرق بين صورتين بان ملك المشتري حال الزرع كان غير مستقر فلما زال راعينا كونه وضع زرع بحقه لكونه زرع ملكه فلم يمكن البائع من القلع وكون الملك زال عنه وصارت الارض ملكا للبائع فلم يفوت عليه اجرهما مدة بقاء الزرع فيها فكان فى ابقائه بالاجرة جمع بين مصلحتى المشتري والبائع لوجود مسوغ كل كما تقرر وأما زرع البائع فقد وقع فى ملك نفسه المستقر ثم بعد ان دخل فى ملك المشتري خيرناه ولما خيرناه كان بسبيل من ان يفسخ ويرجع الى ثمنه فاذا اختار الاجازة كان موطننا لنفسه على الرضا به من غير اجرة فهذا هو السبب فى عدم استحقاق المشتري للاجرة فى هذه الصورة وهو لا يوجد نظيره بل ضده فى المسئلة الاولى فاتضح الفرق بينهما وان احداهما لا يلتبس بالآخرى فتأمل (وسئل) رضى الله عنه عن ارض فيها بذر شجر باعها وبذرها هل يصح البيع اولا كحامل وحملها (فاجاب) لا يصح البيع فيها حيث لم يكن البذر يفرد بالبيع ولم يدخل عند الاطلاق ولا يقال يصح فى الارض

الميت في غيرها استوفى ما يقابل الدين وفي هذه المسئلة لم يستوف ما يقابله فلم يحل الدين وهذا الكلام وان كان ظاهرا يباين الرأي فيلزم عليه ان التركة تصير موهبة بالدين وهذا ضرر على الورثة فان قلتم بان ما يصير موهبة بالدين بقية المنفعة فقد لا تنفي بالدين وان قلتم بان الورثة يتخيرون بين أن يعجلوا الدين وينفك الرهن فالتعجيل نوع تبرع وقد تكون الورثة قاصرين فقراء لا يمكن الوصي أن يتبرع عليهم ولان بقترض عليهم مالا للانفاق مع وجود ما لهم وقد لا يجد من يقرضه فان قلتم بعجل الوفاء لاجل ضرورتهم فذاك وظاهر اختلاف هذين الشيخين انه ليس فيها نقل صريح فان كان مولانا يستحضر فيها نقلا فليفضل بافادته والا فان كان يرى رأى المناوى فلا اشكال أو رأى المحلى فليفضل بحل ما يلزم عليه من الاشكال (فاجاب) بنعم يحل الاجرة المؤجلة بموت المستأجر كما افتى به الشرف المناوى فقد قال الاصحاب ان الدين المؤجل يحل بموت من هو عليه وعلوه بخراب ذمته وهذه العلة موجودة في مسئلتنا وقال البلقي في تدريبه وتحل الديون المؤجلة بموت المدينون بلا خلاف الا في صورة واحدة على وجه

تفريقا للصفقة لان شرط القول بتفريق الصفقة أن يكون مافسد فيه البيع معلوما حتى يمكن التوزيع عليه وهنا البذر مجهول جهلا مطلقا فلا يمكن التوزيع عليه فان دخل عند الاطلاق صح البيع في الكل وكان ذكره تأكيد كما بحثه الاسنوى وغيره وفارق بيع الحامل مع حملها بان الحمل غير محقق الوجود فباطل التصريح به وجعله مقصودا العقد لانه يورث جهالة المبيع (وسئل) هل يصح بيع المكاتب ولو بشرط عتقه فتفسخ الكتابة وكذا المستولدة بشرط الاعتاق (فاجاب) بقوله الذي نص عليه الشافعي رضى الله عنه صحة بيع المكاتب باذنه وبطلانه بغير اذنه سواء بيع بشرط العتق أم لا وعليه حملوا حديث بريرة رضى الله عنها فانها كانت مكاتبه وبيعت باذنها وحيث صح بيعه انفسخت الكتابة وقول البلقي يصح بيعه بشرط العتق من غير اذنه من تفرده وانما جازيعة من نفسه لان قبوله اياه متضمن للاذن وامتنع بيع المستولدة ولو بشرط عتقها وباذنها لان ثبوت حق الحرية فيها أقوى منها في المكاتب (وسئل) بما لفظه تباعا وبينهما حائل يمنع رؤية الاشخاص لاسماع الاصوات هل يصح أولا (فاجاب) بقوله نعم يصح لانهم لم يشترطوا لاسماع كل كلام صاحبه بلى صرحوا بصحة بيع الاعمي وشرائه لما رآه قبل العمى ولنفسه وبصحة تباع الغائبين نعم ان كان وراء الحائل جماعة اشترط تسمية المشتري حتى يتميز منهم (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه بينهما عين مشتركة باع أحدهما حصته وهي تحت يد الآخر فاراد قبضها وتسليمها للمشتري أو أن شريكه يأذن له في ذلك فامتنع فهل يأذن الحاكم عنه وهل يتصور الاقباض مع عدم اذن الشريك من غير ضمان عليهما (فاجاب) بقوله صرحوا بان احد الشريكين لا يستبد بالعين المشتركة لتكون تحت يده الا باذن شريكه وانما تكون تحت يدها أو يد عدل وحينئذ يرفع شريكه للحاكم ليرفع يده عن حقه ويأذن للمشتري في قبضه ثم يكون بيدها معا فان امتنع نصب القاضي عدلا لتكون العين تحت يده نيابة عنهما ثم يأمره بقبضها للمشتري وحينئذ لا ضمان على أحد نعم ان ثبت للبائع حق الحبس اشترط اذنه (وسئل) اذا كان بين المبيع وسيد مهايأة صح في نوبة سيده شراؤه لاضمانه فما الفرق (فاجاب) بقوله يفرق بان الشراء فيه تحصيل لا يتصور تضرر السيد به بخلاف الضمان فان فيه التزام تغريم ربما يعود على السيد بضرر وهذا فرق ظاهر وان كان الاشكال المذكور في السؤال للرافعي ونقلوه عنه ولم أر من تعرض لجوابه وقد ظهر جوابه والله الحمد (وسئل) عما اذا اختلف المتبايعان في انقضاء الاجل والمتأجران في انقضاء مدة الاجارة فهل يتحالفان أو يصدق أحدهما (فاجاب) بقوله ان نشأ الاختلاف في الانقضاء من الاختلاف في قدر الاجل مع الاتفاق على وقت العقد تحالفا وان اختلفا في ابتدائه صدق مدعى بقائه لانه الاصل (وسئل) رضى الله عنه اختلف كلام الشيخين فيمن قبض مقدرا فقالا لو أقر بجريان الكيل أى أو الوزن في المبيع أو الثمن لم يسمع منه خلافا وفي الروضة لو أقر باقباض رهن وقال لم يكن اقرارى عن حقيقة سمعت دعواه لتحليف خصمه وان لم يذكر لافزاره تاويلا وفصلا في اختلاف المتبايعين بين ما يقع مثله بين الكيلين فيقبل وما لا فلا (فاجاب) بقوله لا تناقض لان معنى قولهما اولاً لم يسمع منه خلافا انه لا يصدق بيمينه فلا تسمع دعواه ليحلف هو بل ليحلف خصمه كما قاله البلقي وحينئذ فيوافق هذا ما ذكر عن الروضة في الرهن وتفصيلهما المذكور في اختلاف المتبايعين مفروض فيما اذا لم يقر القابض بوصول حقه اليه وانما قال بعد جريان الكيل أو الوزن كنت أظن تمام حتى فبان ناقصا فتعارض هنا اصل عدم قبض الكل وظاهر عدم الغلط فيصدق ان أمكن في العادة الغالبة أن يبخس به في الكيل أو الوزن فلا يصدق في ان العشرة تسعة خلافا لمن زعم أنه يمكن البخس فيه (وسئل) عن باع عينا من زيد بعشرة ثم قال البائع لزيد المذكور قبل لزوم البيع

وهو من قتل خطأ أو شبه
 عمد اذ لم يوجد للجاني عاقلة
 ولا مال في بيت المال او ثبت
 باعترافه فانه تؤخذ الدية
 من الجاني مؤجلة فلو مات
 حلت على الاصح وما يتعلق
 بالضامن يأتي في بابهِ وقال
 الزركشي في قواعده ويحل
 الدين بموت المدينون بلا
 خلاف الا في ثلاث صور
 الاولى المسلم اذ الزمته الدية
 ولا مال له ولا عصة تحمل
 بيت المال فلو مات اخذ من
 بيت المال مؤجلا ولا يحل
 لان الدية تلازم التأجيل
 وصورتان على وجه
 احدهما اذا لزمته الدية
 في الخطأ أو شبه العمد
 الجاني كما لو اعترف وانكرت
 العاقلة فانها تؤخذ من
 الجاني مؤجلة فلو مات هل
 تحل الدية حتى تؤخذ من
 تركته حيثئذ وجهان
 أحصحهما نعم والثاني لا تحل
 بموته لان الدية يلازمها
 الاجل الثانية ضمن ديننا
 مؤجلا ومات الضامن
 لا تحل عليه الدين في وجه
 والاصح خلافه اه ومن
 القواعد ان الاستثناء
 معيار العموم وفي فتاوى
 البلقيني مسألة شخص أجر
 ارضا اقطاعية لشخص مدة
 تلي مدة اجارته باجرة مؤجلة
 واعترف المستأجر بانها
 تحت يده قبل صدور عقد
 الاجارة ثم توفي المستأجر
 المذكور قبل اوان الزرع
 فاستولى شخص وزرع

بعثكما بعشرين فقبل فهل يصح البيع الثاني ويكون فسحا للاول أم لا فان قلتم بصحة الثاني فهل
 يكون كالحاق الزيادة في الثمن حتى يصير الثمن ثلاثين أم لا ((فاجاب)) بقوله يبيع البائع والخيار له
 المبيع ولو للمشتري ففسخ وصحيح كما يصرح به كلامهم فاذا قبله المشتري صح قبوله وارتفع حكم
 البيع الاول فلا يلزمه الا العشرون التي وقع بها العقد الثاني وليس ذلك كالحاق الزيادة قبل اللزوم
 لان صورة ذلك أن الزيادة ألحقت مع تقرير العقد الاول فوجبت مضمومة اليه وأما هنا فالعقد
 الاول ارتفع ومن لازم ارتفاعه ارتفاع ثمنه فلم يجب الا ثمن الثاني لا غيره ((وسئل)) رضى الله عنه
 عما قاله الاصحاب من بطلان بيع عديهما بالف أو أحدهما بحصته من الالف وعللوا ذلك بجعل
 حصة كل واحد من الثمن لكنهم ذكروا في تفريق الصفقة الصحة بالحصة في بيع عبده وعبده غيره
 فما المعتمد في الفرق بينهما ((فاجاب)) بقوله قد ذكرت هذا الاشكال وجوابه في شرح المنهاج
 وعبارته فان قلت يشك على ما ذكر في عبده وعبده غيره بل وعلى كل ما يأتي من أن الحصة في الحل
 بالحصة من المسمى باعتبار قيمتهما قولهم لو باعا عديهما بثمن واحد لم يصح للجعل بحصة كل عند العقد
 لان التقويم تخمين وهذا بعينه جار فيما هنا إذ نحو عبده الذي صح البيع فيه ما يقابله مجهول عند
 العقد فما الفرق قلت يفرق بان الجهل هنا لا يترتب عليه محذور وهو تنازع لا الى غاية لا ندفاع
 الضرر بثبوت الخيار للمشتري بخلافه في تلك فان صحته فيها يترتب عليها ذلك المحذور أى ولا يمكن
 ثبوت الخيار فيها اذ لا موجب له بعد فرض صحته فيهما وهنا الموجب تفريق الصفقة على المشتري
 فان قلت قد لا يتخير المشتري لكونه عالما بالمفسد فلم يصح البيع في الحل حيثئذ مع الجهل حالة العقد
 بحصته من الثمن ووقوع التنازع بينهما لا الى غاية وانقطاعه بقول المقومين جار في الصورتين بلا
 فرق قلت يفرق بان ايراد العقد عليهما مع العلم بالحرام منهما نادر فاعطوه حكم الغالب مع عدم
 الصحة في الحرام اعطاء لكل منهما حكمه لا في ثبوت الخيار تغليظا عليه ولم يبالوا بتخلف علمهم فيه
 لندروه والتعالميل انما تناط بالاعم الاغلب فتأمل ((وسئل)) رضى الله عنه بما لفظه ذكروا في
 البيع فيما اذا ألحق زيادة عدم الفرق بين أن يأتي بصيغة شرط أم لا وقالوا في الوكيل لا يلزمه
 الاشهاد الا اذا أتى الموكل بصيغة اشهاد كما حكى عن المرعشي وقول الارشاد في الوكالة فان أمر به
 وجب بقتضى خلافه وذكرنا فيما اذا باع زعرا بشرط أن يحصده البائع أنه لا فرق في بطلان البيع
 بين أن يأتي بصيغة شرط أم لا وفي الرهن فيما اذا أذن الراهن في بيع المرهون أنه يصح الا اذا شرط
 تعجيل حقه ولم يبينوا أنه لا بد لفساد الشرط من أن يأتي بصيغة شرط أم لا وقد ذكرنا في الكفالة
 ما يقتضى الفرق بين الشرط وعدمه في بطلانها فيما اذا تكفل بيد رجل وشرط في نفس العقد أنه
 يغرم أنها تفسد بخلاف ما اذا لم يأت بصيغة شرط وفي الوقف ان الواقف اذا شرط أن يأكل من
 الوقف وأن يقضى منه دينه أنه يبطل ولم يبينوا حكم ما اذا أتى بصيغة اخبار ولو قال وقفت كذا
 ولى النظر هل يكون كالشرط أم لا وغير ذلك من النظائر وهل فرق في العقود التي ليس فيها خيار
 بين أن يأتي بكلامه فيها متصلا بصيغة العقد فيلزم أولا فلا يلزم أو يقال اذا انفصل عن صيغة العقد
 يفصل بين أن يطول فلا يلزم أولا يطول فيلزم ((فاجاب)) بقوله ان تحرير ما ذكره في الحاق نحو
 الزيادة في زمن خيار المجلس أو الشرط هو ان يتفقا على ذلك فاتفقا عليه متضمن لفسخ العقد
 الاول سواء وجدت صورة شرط من احدهما ووافقه عليه الآخر ام لا ومن ثم لو شرط احدهما في
 زمن الخيار نحو زيادة ولم يوافقه الاخر عليهما لم يضر كما صرح به الامام حيث قال ولو انفرد احدهما
 بذكر زيادة صحيحة وامتنع من قبولها الثاني لم يداق ولكن لو تبادى الشارط ولم يفسخ استمر العقد
 صحيحا ولغت الزيادة اه قال الاذرعى وهذا ان قاله على وجه الالتباس وطلب الزيادة او الخط لا غير

الاجرة بموت المستأجر وهل
تنفسح الاجارة بموته او
ينتقل للورثة الاستتاق
فيه وهل يطالب المؤجر
الورثة أو الذي تعدى وزرع
واذا طالب الورثة فهل
يرجعون على المتعدى
(فاجاب) نعم تحل الاجرة
المؤجلة ولا تنفسح الاجارة
بموت المستأجر وهذا كله
قبل أن يضع المتعدى يده
على الارض فاذا وضع يده
عليها فكل زمن مضى تنفسح
فيه الاجارة ويرتفع الحول
الذي وقع بموت المستأجر
لان ذلك انما يكون لو بقيت
الاجارة على حالها واذا مضت
المدة ويد المتعدى قائمة فقد
انفسخت الاجارة في الجميع
وارتفع الحول المذكور
وان كان المقطع أخذ شياً
من تركه الميت وجب رده
على الورثة وهذه مسألة
نفيسة لم تقع قط ويستحق
المقطع أجرة المثل على
المتعدى بالوضع وليس
للورثة تعلق بالمتعدى اه
وأما مافرق به الجلال المحقق
الحلى بين مسئلتنا وبين
غيرها فهو منتقض بأشياء
منها حلول دين الضامن
بموته وحلول الصداق على
الزوج لموته قبل وطئه زوجته
مع أن كلا منهما لم يستوف
ما يقابل الدين والجواب عن
الاشكال المورده على ما أفق
به المحقق الحلى أن الاجرة
المؤجلة اذا لم نقل بحلولها

فظاهر وان قال لا أرضى الا أن يزيد في الثمن كذا أو قال المشتري لا أرضى الا أن يحط عني كذا
ففيه نظر فتأمل اه قلت مراد الامام الاول لقول الشيخين وغيرهما في باب الخيار فيما يحصل به
الفسخ ويحصل بقول البائع في زمن الخيار لا بيع حتى يزيد في الثمن وقول المشتري لا أفعل وبقول
المشتري لا اشتري حتى ينقص الثمن وقول البائع لا أفعل وبطلب البائع حله والمشتري تأجيله اه
واذا تأملت ما تقرر علمت أن ما هنا لا يشكل على مسائل الشرط الآتية لان الملحظ هنا غير الملحظ ثم
لما عرفت أنهما ان توافقا على نحو الزيادة تضمن ذلك فسخ العقد الاول وانشاء عقد ثان وان لم
يتوافقا على ذلك كان العقد الاول باقياً بحاله ما يقل لا أرضى الا بزيادة كذا مثلاً لتضمن هذا منه
فسخ العقد الاول وهو جائز له لان الغرض أن الخيار لهما وتحرير ما ذكره في صورة الوكيل أن
من وكل في بيع بشرط الاشهاد لم يصح بيعه إلا إن وجد الاشهاد ثم صورة شرطه كما صرح به المرعشي
واقضاه كلام غيره وارتضاه الزركشي وغيره أن يقول له بع بشرط أن تشهد أو على أن تشهد
بخلاف ما إذا قال له بع واشهد فانه لا يكون الاشهاد حينئذ شرطاً وكلام الروضة كالصريح في ذلك
فانه نقل عن البغوي أنه لو قال الولي للوكيل لا تزوجها الا برهن أو كفيل بالصدائق لزم الوكيل
الاشتراط والالم يصح أو زوجها بكذا وخذ به كفيلاً فزوجها بلا شرط صح لانه امر بامر من امثل
احدهما اه وبه يعلم ان ملحظ الوكالة غير ملحظ صور الشرط الآتية ايضاً ويانه انه إذا امره
بامر من فان جعل احدهما شرطاً في الآخر أو كان الثاني لا يوجد مستقلاً وانما يوجد تابعا للاول
كشرط الخيار في البيع توقفت صحة الآخر على وجوده وان لم يجعل احدهما شرطاً كذلك وانما
امره بهما فقط فله ان يأتي باحدهما دون الآخر اذ لا يلزمه امتثال جميع او امر موكله بالخالية عن
الاشتراط وكلام الارشاد لا يخالف ذلك بل هو عين الشق الثاني لان معناه ان الموكل إذا امر
وكيله بالبيع وان بشرط الخيار فيه لفلان توقفت صحة بيعه على شرط الخيار لفلان وبهذا يفرق بين
بع واشهد وبين بع واشترط الخيار لفلان فانه في الاول يصح بيعه الخالي عن الاشهاد وفي الثاني
لا يصح بيعه الخالي عن شرط الخيار وإيضاح الفرق ان الاشهاد على البيع امر مستقل اجنبى عنه
فلم يلزم من مجرد الامر بهما ان احدهما شرطاً في الآخر بخلاف شرط الخيار فانه لا يمكن استقلاله
وانما يكون تابعا للبيع دائماً فلزم من مجرد الامر به مع البيع توقف البيع عليه فتأمل فان قلت كل
منهما سواء في استثناء جوازهما لمصلحة العقد والاشهاد على البيع والخيار فيه فكل منهما تابع
لبيع وكما يوجد الاشهاد في غير البيع كذلك الخيار يوجد في غير البيع قلت هما وان اشتركا في
ذلك لكن تميز الخيار بان جنسه من لوازم البيع التي لا يمكن انفكاكه عنها وثبوته في غير البيع
انما هو بطريق القياس على البيع ولا كذلك الاشهاد كما هو واضح والحاصل ان الخيار الصق
بالبيع من الاشهاد فجاز ان يختص عن الاشهاد بلزومه بالامر كما تقرر فان قلت ما الفرق بين بع
واشهد وبعثك واحصده اذ هذا يتضمن الاشتراط دون الاول قلت الفرق بينهما واضح بما يأتي لان
إيقاع هذا في صلب العقد اخبره عن حيز الوعد الى حيز الاشتراط بخلاف واشهد فانه وقع امرا
مجردا غير واقع في صلب العقد مشتمل على إيجاب وقبول فلم يحتف به ما يصرفه الى الاشتراط ويخرجه
عن موضوعه من كونه امرا مجردا والحاصل ان واحصده اقترن به ما اخبره عن موضوعه بخلاف
واشهد وهذا ظاهر للمتأمل وتحرير ما ذكره في بيع الزرع ونحوه يعلم من قولى في شرح العباب
وصورة الشرط المفسد في سائر صورته ان يقول بعتك واشتريت منك بشرط كذا او على كذا او
وافعل كذا او تفعل كذا بالاخبار كما في المجموع فانه قال وسواء قال بعتك بالف على أن تحصده او
ونحصده وقال الشيخ ابو حامد لا يصح الاول قطعاً وفي الثاني طريقان اه لكن قوله نحصده ينبغي قراءته

فينفذ تصرف الوارث في جميعها فقد قال الائمة ان الموت كحجر الفلس في تعلق الديون بالتركة وقالوا ان الديون المؤجلة لاتتعلق بمال المحجور عليه بالفلس ولا تدخل في قسمته ولا يدخر لها شيء (سئل) عن خياط استؤجر لتضريب ثوب باعداد اذخيوط معلومة وقسمة بينة متساوية باجرة معلومة ثم انه ضرب به وخاطه بأنقص من العدد واوسع من القسمة المشروطة عليه فهل يستحق الاجرة بكما لها ام بالقسط ام لا يستحق شيئا لمخالفته وعدم التمكن من اتيان ما ترك لما علل فيمن دفع الى نساج غزلا لينسجه ثوبا طوله عشرة في عرض معلوم فجاء بالثوب وطوله احد عشر فلا اجرة له وان جاء وطوله تسعة فان كان طول السدى عشرة استحق من الاجرة بقدره وان كان تسعة فلا وعلوه بما تقدم فهل تلك كهذه ام بينها فرق (فاجاب) بانه لا يستحق الاجر المذكور على عمله شيئا من الاجرة لمخالفته المشروط وعدم التمكن من اتمامه ولهذا المسئلة نظائر في كلام الاصحاب منها انواع المخالفة في مسئلة الاستئجار للنسج المذكور بعضها في السؤال ومنها ما لو استأجره لنسج كتاب فغير ترتيب الابواب فان امكن

بالتون ليصح المعنى وأما قراءته بالتاء فلا يصح لان الحصد لازم للمشتري فلا يكون شرطه عليه فاسدا بخلاف ما لو قال البائع واحصده أنا أو ونحصده نحن فانه شرط فاسد لمخالفته مقتضى العقد فابطله وظاهر كلام بعضهم ان واحصده ليس شرطا والمعتمد الاول ويوافقهم تسويتهم بين بعثك هذه النخلة بشرط ان ثمرتها لك وبعثك وثمرتها لك وقضية هذا ان نحو بعثك وأقرضتك أو اشتريت منك وأقرضتك باطل مثل وتقرضني وعليه فيوجه بان ايقاعه في صلب العقد يفهم انه اخرجه من حيز الوعد الى حيز الاشتراط قال العبادي ولوباع بعشرة على ان يحط منها درهما جاز لانه عبارة عن تسعة أو ان يبيع منها درهما فلا وهذا اي الاول اذا قلنا ان الابرأ اسقاط اه وسيأتي انه لا يطلق القول في الابرأ بالاسقاط ولا بالتكليف بل يختلف باختلاف الفروع والمدارك وحينئذ فالذي يتجه عدم الصحة لان اشتراط الحط او الابرأ عليه اشتراط لما فيه من شائبة عقد قوية فائرت الفساد كالهبة وحينئذ فليس ذلك عبارة عن تسعة كما زعمه نعم ان أراد بذلك التعبير عن عشرة فلا يبعد القول بالصحة حينئذ وكذا لو قال على ان يسقط منها درهم ومرا نه لو باعه هذه الصبرة كل صاع بدرهم على ان يزيده صاعا هبة او يبعها لم يصح واستشكل بما لو أقرضه عشرة على ان يقرضه عشرة واجيب بانه لا معارضة في صورة القرض بخلافه هنا وفي ذلك اشكالا وجوبا نظر والقياس بطلان القرض بهذا الشرط كما يصرح به كلامهم الآتي أو آخر باب القرض انتهت عبارة الشرح المذكور وبقولي وعليه فيوجه بان ايقاعه في صلب العقد يفهم انه اخرجه من حيز الوعد الى حيز الاشتراط يعلم سر كونهم جعلوا قوله واحصده او يحصده الذي هو اخبار محض مثل الشرط لانه لما وسطه بين طرفي العقد أو الصفة بالظرف المتأخر كان ذلك منه متضمنا للشرطية فهو اخبار مراد به الانشاء بحسب ما دل عليه لفظه فائرت الفساد فعلم انتضاح الفرق بين هذا وبين ما مر في نحو بيع واشهد اذ لا دليل فيه على الاشتراط لما مر فيه موضحا اذ هو مجرد امر بشيئين امثل احدهما دون الآخر وتحرير ما ذكره في الرهن يعلم من قولي في شرح الارشاد وافهم قوله بشرطه انه لا بد من اللفظ باشتراط ذلك فلا اثر لقصد ولا لتلفظه به على غير صورة الشرط كما دنت لك في بيعه لتعجل واطلق فيصح الاذن والبيع بخلاف ما لو نوى به الاشتراط على ما بحثه السبكي ورد الزركشي له بانه كالمالك نكح بشرط اذا وطئ طلق يبطل فان لم يشترطه ونواه صح ذكره فيه نظر لان الذي فيه مجرد نية والذي في ذاك لفظ مع نية وهو اقوى ويتجه أن يأتي هنا نظير ما مر في البيع اي بيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد من ان على ان يجعل كالشرط بخلاف وتجعل انتهت عبارة الشرح المذكور وبقولي فيها ويتجه ان يأتي هنا الخ يعلم ان ملحظ ما ذكره في الرهن هو ملحظ ما ذكره في بيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد فيه وقد مر ما فيه فلا يشكل على ما مر في صور شرط البيع المفسد وبما قررت فيها عن السبكي والزركشي من ان الخلاف انما هو في نية الشرط وأما لفظه فمبطل بلا خلاف يعلم اندفاع قول السائل نفع الله به ولم يبينوا انه لا بد الخ بل يبينوا ذلك كما تقرر وتحرير ما ذكره في الكفالة يعلم من قولي في شرح الارشاد وفسدت الكفالة ان شرط في عقدها الغرم عند تعذر تسليم المكفول بان قال كفلت بدنه بشرط الغرم او على أني أغرم أو نحوه لانه شرط ينافي بمقتضاها وفسد أيضا التزام المال لانه صر الضمان معلقا اما اذا قال كفلت بدنه فان مات فعلى المال فان الذي يفسد التزام المال فقط قاله الماوردي ومحل ما دام يرد به الشرط أما اذا أراد فان واقفه المكفول له بطلت الكفالة ايضا والارجح الى الاختلاف في دعوى الصحة والفساد فيصدق مدعى الصحة ثم قلت فيه لا بصيغة وعد كقوله أودى المال او احضر الشخص او المال لان الصيغة لاتشعر بالالتزام ولان للوعد لا يلزم الوفاء به نعم ان صحبه قرينة التزام صح كما بحثه في المطلب وايده السبكي بكلام الماوردي وغيره

كأن كان عشرة أبواب
فكتب الباب الاول آخر
منفصلا بحيث يبنى عليه
استحق بقسطه من الاجرة
والافلاشيء له ومنها مالو
استأجره لكتابة صك في
يباض فكتبه بلغة غير التي
عيناها فانه لا اجرة له (سئل)
عن استأجر اجيرا لمل
أحمال إلى مكة المشرفة
فتسلها وحملها على جماله ثم
نهت في اثناء الطريق فهل
يستحق الاجير القسط
من الاجرة المسماة أولا
يستحق شيئا (فأجاب)
بأنه لا يستحق شيئا منها
اذ يعتبر في وجوب القسط
في الاجارة وقوع العمل
مسما وظهور اثره على
المحل ومثلها الجعالة (سئل)
هل يجوز ابدال المستوفى به
أولا (فأجاب) نعم يجوز
ابداله ويجبر عليه الاجير
(سئل) عن استأجر قطعة
أرض للزراعة فرويت
ومك الماء على عاليها إلى
خروج اوان زراعته
وفوات الارتفاع به فهل
للمستأجر الخيار في القطعة
أوفما مك الماء عليه وهل
خياره على الفور او التراخي
(فأجاب) بانه تنفسخ
الاجارة فيما فانت منفعة
زراعته ويسقط من
الاجرة المسماة ما يقابله
ويثبت للمستأجر الخيار
فيما منفعته باقية وخياره
على الفور ومن أفتى بانه
على التراخي ناقلا له عن
مقتضى كلام الرافعي

وظاهر ذلك أنه عند القرينة صريح لكن قال الاذرعى يشبه انه كناية وأيده غيره بما لو قال دارى
لزيد فانه ليس باقرار إلا ان قصد بالاضافة كونها معروفة به ونحو ذلك وفي التأييد بذلك نظر
والاولى تأييده بان الصراحة لا تؤخذ من القرائن كما لا تؤخذ من الاشتهار وعلى الاول فكالقرينة
نية الالتزام كما أخذه الزركشى بما لو قال طلق نفسك فقالت أطلق وأرادت به الانشاء فانها تطلق
حالا ولا ينافيه القول بان الفعل المضارع عند تجرده للحال أى لانه باعتبار الاصل انتهت عبارة
الشرح المذكور وبها في الحلين الكفالة والضمان يعلم أنه يلحق بالشرط مالو قال على ان تغرم
أو نحوه كعلى أن أغرم وكذا لو قال وأغرم انا ونوى به الشرط ووافقه الآخر وإلا صدق مدعى
الصحة وإن قيام القرينة كنية الشرطية وبهذا كله يعلم رد اطلاق قول السائل وقد ذكروا في
الكفالة ما يقتضى الفرق النخ فان قلت ما الفرق بين ما نقرر في الكفالة وما مر في البيع قلت الفرق
هنا نظير ما مر أن ايقاع وتحصده في صلب عقد مشتمل على إيجاب وقبول صيره كالجزم من الصيغة
فائر فساده مطلقا وأما الكفالة والضمان فليس فيها عقد كذلك وإنما هو من طرف الكفيل او
الضامن فقط فاغفروا فيه ما لم يتفرق في البيع لانه يحتاط له أكثر وبهذا علم ان الكفالة أشبهت
الرهن وبيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد فيما مر فيها بجامع ان كلا من الثلاثة ليس فيه إلا
لفظ من طرف واحد فقاربت أحكامها بخلاف البيع فان فيه لفظين من طرفين فكان وقوع
نحو احصده بينهما قرينة واضحة على أنه للشرط فأبطله لما مر لانه يحتاط فيه مالا يحتاط في غيره
وتحرير ما ذكره في الوقف يعلم من قولى في شرح الارشاد أيضا ولا يصح الوقف بشرط ان ياكل
منه كأن وقفه على الفقراء على ان ياخذ معهم من ريعه ولا بشرط أن ينتفع منه بشيء كان وقف
عينا بشرط أن ينتفع بها ثم قلت وقول عثمان رضى الله عنه في وقفه بشر رومة دلوى فيها كدلاء المسلمين
ليس شرطا بل اخبار بان الواقف أن ينتفع بوقفه العام ثم قلت ما حاصله ويتبع شرطه في نظر على
الوقف لنفسه أو لغيره كما يتبع في مصارفه وحيث شرط النظر لغيره حال الوقف لم يكن له نظر فليس له
عزل من شرط نظره حال الوقف ولو لمصلحة ولا نظر لتفويض النظر أو التدريس حالة الوقف كما
بحثه الرافعي وصححه النووي لعدم صيغة الشرط خلافا للبعوى حيث ألحقه بالشرط ولا فرق في الشرط بين أن
يقول وقفت وشرطت أن يكون زيد مدرسا أو وقفت بشرط كونه مدرسا كما أفهمه كلام الشيخين
وغيرهما واعتراض المصنف كالاسنوى الثانى بان زيدا قد يقبل وقد لا يقبل فتكون الصيغة مفسدة
لاصل الوقف من اجل التعليق مردود بان الباء في بشرطه للملابسة أى وقفا ملتصقا بهذا الشرط مشتملا
عليه لا للتعليق وفارق وقفت وشرطت بأن فوضت جملة مستقلة لاتعلق لها بالاولى فكانت
واقعة بعد لزوم الاولى لاستقلال كل منهما وعدم ارتباطه بالآخر فلم يفترق الحال بين التفويض الواقع
حال الوقف وبعده لذلك بخلاف وقفت وشرطت لان شرطت من تنيات ما قبلها أى باعتبار أن القصد
تقيده بما في حيزها وفرق واضح بين ما يقع تقيدا لما قبله وما يقع مقيدا لما قبله فكانت أى
شرطت مقيدة له فوجب العمل بقضيتها قال السبكي ومورقو كتب الاوقاف تارة يقولون وشرط
الواقف النظر لفلان وتارة يقولون وجعل النظر لفلان ويفهمون منها معنى واحدا وهو الاشتراط
والظاهر أن ذلك إنما يكون بمنزلة الشرط إذا دلت القرينة عليه بأن يجعله في ضمن الكتاب ويشهد
عليه بأنه وقف على هذا الحكم وما أشبهه حتى لو قال في الكتاب وبعد تمام الوقف وجعل النظر
لفلان او شرطه له لم يصح فالحاصل أنه إذا أورد الوقف على صفة دل عليها بصيغة الشرط او الجعل
او التفويض او غيرها لزم جميع ما دل عليه كلامه الذى أورد الوقف عليه بخلاف ما اذا أورد
الوقف وحده ثم ذكر تلك الشروط متراخية او متعاقبة فانها لا تلزم ولا تصح وفي اطلاقه ذلك نظر

وتصريح جماعة منهم بالقبض
في تدريبه والزركشي وأنه
غلط من افق بخلافه فقد
وهم إذ كلامهم في مسألة
غير مسئلتنا (سئل) عمالو
ادعى اجير الحج او وارثه
بعد موته على المستأجر
بالاجرة فأنكر المستأجر
أنيان الاجير بأعمال الحج
فهل يحتاج إلى بيعة تشهد به
أم لا (فاجاب) بأن القول
قول الاجير يمينه في أنيانه
بأعمال الحج فان مات
فالقول قول وارثه فيه
(سئل) عما لو اختلف
المؤجر والمستأجر في قدر
ما صرفه في العمارة التي
اذن له فيها فمن المصدق
(فاجاب) بأن القول قول
المستأجر يمينه إن ادعى
قدرا محتملا وإلا احتاج
إلى البيعة ولا يغني عنها
الاشهاد من الصناع بانهم
صرف على يدهم فيها كذا
لانهم وكلاء المستأجر في
الصرف فيقبل قولهم عليه
لا على المؤجر (سئل) عن
استأجر صاحب مركب
على حمل كتان حطب من
الصعيد إلى مصر ليوصله
لا انسان ثم بعد ايصاله حاله
يبعض أجرة حمله على آخر
ثم ظهر استحقاق الكتان
لاخر فمن تلزمه أجرة حمله
وهل يرجع المحيل بما حال
به وتبطل الحوالة أم لا
(فاجاب) بأن الاجرة
المسماة لازمة للمستأجر
والحوالة صحيحة فليس للمحيل
الرجوع بشيء مما أحال به.

يتلقى عما مر في وقت وشرط ويجاب بان ما ذكره إنما هو في عبارات الاوقاف المحتملة لصدورها من
الواقف على ما هو عليه وعلى غيره فاحتيط لها بما ذكر وما مر إنما هو في لفظ الواقف المحقق فعمل
بما يدل عليه اه الغرض من عبارة الشرح المذكور وبها يعلم ان سائر شروط الواقف لا تؤثر إلا
إن كانت بصيغة الشرط أو مرادفه كوقفت كذا على أن أكل منه أو على أن أكون ناظره أو على
أن لا يؤثر وكذا كل صفة أورد الوقف عليها ودل كلامه على اشتراطها فانها تلزم بخلاف ما ليس
فيه صيغة شرط ولا مرادفه ولا أورد الوقف عليه كذلك فانه يكون لغوا لا يعمل به في البطلان ولا في
الصحة وبهذا يعلم رد قول السائل نفع الله به ولم يبينوا حكم ما إذا أتى بصيغة اخبار ولعله لم ير كلام
السبكي وغيره بما ذكر المعلوم منه أيضا أن قوله وقفت كذا ولي النظر لا يفيد الشرطية لانه ذكر بعد
تمام الوقف ولم يدل على اشتراطه بشيء نعم إن نوى به الاشتراط احتمل أن يعمل به أخذًا مما مر في
كلامهم في الضمان وغيره واحتمل الفرق بانه بتمام قوله وقفت انقطع حقه عنه بالسكية فلم يبق له
فيه تصرف بوجه حتى يقبل قوله ان نوى بما أتى به بعد تمام الوقف الشرطية وهذا أقرب وإذا
تاملت ما تقرر في الوقف وما قبله علمت أن الابواب لها ملاحظ مختلفة يحتاج ادراكها إلى مزيد تأمل
ومراجعة لمدايرهم وعلاهم ومحط نظرهم وتصرفهم وإن تردد السائل بين العقد الذي لا خيار فيه
فيلزم ما اتصل بصيغة عقده بخلاف غيره مطلقا وإن أطال الفصل يردده ما تقرر في الوقف فانه لا خيار
فيه ومع ذلك لا يعمل بما اتصل بعقده كما تقرر عن السبكي (وسئل) بما لفظه ما حكم الالفاظ التي
تقع بين أهل مليار في البيع وليس فيها دلالة ظاهرة على البيع بل عندهم لا يكون بيعا إلا بها فهل
يعامل ذلك معاملة لفظ البيع أم لا (فاجاب) بقوله لا تكون تلك الالفاظ التي ليس فيها دلالة ظاهرة
على البيع صريحة فيه أصلا وكذا لا تكون كناية فيه إلا ان احتملته ولم تكن موضوعة لعقد آخر
يجد نفاذا لاستعمالها فيه على القاعدة المقررة في ذلك وهي أن ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا
في موضوعه لا يكون كناية في غيره ولو بين السائل تلك الالفاظ لكان الكلام عليها باعيانها أظهر
منه عليها اجمالا إذ شتان ما بين التفصيل والاجمال فان السائل لا يمكنه ان ينزل هذا الاجمال الذي
ذكرناه على تلك الالفاظ إلا إن كان عنده ملكة علمية يتهدى بها إلى حقائق تلك الالفاظ وحقائق
فهم ما قاله الاثمة في نظائرها أو في مرادفاتنا (وسئل) بما لفظه قولهم يجوز زيادة الثمن والمثمن في
مجلس العقد مشكل جدا لانه ان لم يجدد عقد فلا بيع ولا ثمن وإن جدد لم تكن صورة المسئلة فان
قيل قد صرح بانه لا بد من لفظ يدل هنا على التراضي ليقوم مقام الايجاب والقبول فالجواب
أن هذا يستلزم انهم قائلون في بعض الصور بالمعاطاة على المذهب وكلامهم في أول البيع يدفعه
فما الجواب عن ذلك (فاجاب) بقوله لا اشكال في ذلك لان الخيار مجلسا وزمنا مابق يمنع لزوم
العقد ويجعل ما بعده من الزمن بمنزلة حريمه ولذا كان اشتراط شرط فاسد في ذلك تحريم يفسد العقد
من أصله تنزيلا له منزلة الواقع في صلبه إذ حريم الشيء ملحق به اذا تقرر ذلك فزيادة احدهما في
الثمن او المثمن مع رضا الآخر في ذلك الحريم منزلة زيادة الواقعة في صلب العقد في لزومها من
غير انشاء عقد لما تقرر أن الواقع في الحريم بمنزلة الواقع في صلب العقد وحينئذ فلا يحتاج هنا الى
ايجاب وقبول ولا انعقاد هنا بمعاطاة وانما غاية الامر أن زمن جواز العقد بعد انقضائه منزل منزلة
زمنه فيما بين الايجاب والقبول بجامع عدم لزوم العقد في كل فكما أن اللوجب بعد ايجابه أن
يزيد وينقص ويكون القبول لهذا الاخير دون الاول لنسخه به فكذلك لكل ما بعده وقبل ازومه
الحاق الزيادة والنقص ان رضى الآخر ويكون ذلك فسخا للاول بمجرد لفظ الزيادة مع الرضا والله
تعالى أعلم

(باب معاملة العبيد)

(سئل) عن استأجر دابة

معينة لحمل كذا إلى بلد
كذا فأنقلت الدابة في أثناء
الطريق فهل يستحق صاحبها
القسط من الاجرة المسماة
أم لا فان قلتم لا كما تقدم
الافتاء منكم بذلك فما
الجواب عما في الارشاد
وغيره في باب الاجارة
من قولهم وتفسخ بقسط
في عينه بتلف معقود عليه
(فاجاب) بانه يستحق
صاحب الدابة القسط من
الاجرة المسماة ولم
يتقدم لي افتاء في هذه
المسئلة بعدم استحقاقه من
الاجرة المسماة والذي
تقدم افتائي فيه بعدم
الاستحقاق هو ما اذا تلفت
العين المستأجر لحملها في
أثناء الطريق فقد قال
الشيخان لو اكتره الخياطة
ثوب غلط بعضه ثم احترق
وكان بحضرة المالك او في
ملكه استحق اجرة ما عمل
بقسطه من المسمى لو وقع
العمل مسلما او لحمل جرة
فزلق في الطريق فانكسرت
فلا شيء له والفرق ان
الخياطة تظهر على الثوب
فوقع العمل مسلما لظهور
اثره على المحل والحمل
لا يظهر اثره على الجرة اه
ويعا فالا علم انه يعتبر في
وجوب القسط في
الاجارة وقوع العمل
مسلما وظهور اثره على
المحل (سئل) عن ناظر
على صهر يج سيل ادعى ان
واقفه اذن له في اجارة سطحه
للبناء هل يقبل قوله ام لا

(وسئل) رضى الله عنه في رقيق استودع شيئا بغير اذن سيده وأتلفه فهل يتعلق الغرم بذمته أو برقبته وفيما لو جاء أيضا إلى شخص وقال أرسلني سيدى لتعطيني ثوبا من ثيابك حتى يراه ليشتريه فصدقه ودفعه إليه وأتلفه فهل يتعلق الغرم أيضا بذمته أو برقبته فان قلتم يتعلق الغرم برقبته كما قاله الديميرى في الاولى وقاس عليه القاضى حسين الثانية فهو مشكل بقولهم لو اشترى أو اقترض بلا اذن لم يصح وإن أتلفه تعلق الضمان بذمته فيطالب به بعد عتقه لانه وجب برضا مستحقه ولم يأذن بقولهم ضابط الحقوق المتعلقة بالرقيق انها ان ثبتت بغير اختيار أربابها كاتلاف وتلف بغصب تعلقت برقبته أو باختيارهم كما في المعاملات فان كانت بغير اذن السيد تعلقت بذمته وكسبه ومال تجارته ووجه الاشكال انه في صورة الاستيداع استودع برضا المستحق وفي صورة التصديق في الارسال دفع برضاه أيضا فالقصد ما يحل هذا الاشكال (فاجاب) بقوله الذى يحل الاشكال المذكور ان المالك تارة يصدر منه ما يدل على الاذن منه له في الاتلاف بعوض في مقابله كالبيع والقرض فان كان بغير اذن السيد تعاق بذمته لان المالك قد صدر منه ما يدل على الرضا بها وعلى انه لم يطمع في التعلق بالرقبة بوجه فعاملتاه بما دل عليه تصرفه وتارة لا يصدر منه ما يدل على ذلك اما بان لم يصدر منه شيء بالسكينة كما في اتلاف القن ماله بجانا أو صدر منه ما لا يدل على الاذن منه له في الاتلاف كاستيداعه اياه وما قيس به مما ذكر عن القاضى فان كلا من هذين لم يصدر من المالك ما يدل على اذن منه في اتلافهما لافي مقابل ولا في غير مقابل وإنما الذى صدر منه الرضا بوضع القن يده عليه وعلى ظنه أمانته وهذا مقتضى لحفظ العين ولردها كما هي على مالكها فاذا أتلفها القن حينئذ تعلق بدلها برقبته لانه جان عليها وقد نقول أن بدل الجناية متعلق برقبته فاتضح الفرق وزال الاشكال مع أنه ليس في هذا الاشكال من مزيد الخفاء ما يوجب استعظامه الذى دل عليه السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن العبيد الذين يخدمون أرباب الولايات ويعلم رقهم ولا يعرف لهم مالك معين ما الحكم في تصرفهم وانكاحهم (فاجاب) بقوله متى علم رق قن لم يجز لأحد معاملته ولا ينفذ تصرفه ولا يصح نكاحه حتى يعلم أو يظن اذن سيده والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن أقر بانه كان مملوكا لفلان وأعتقه فهل تجوز معاملته (فاجاب) بانه لا تجوز معاملته ولا نكاحه حتى يعلم عتقه أو اذن السيد له وقد أفتى البغوى فيمن أقر لساكت بالرق فشهد شاهدان بحريته لا يحكم بها سواء أكان المقر له حاضرا أم غائبا لانهم يشهدون بها ظاهرا وهو أعلم بحال نفسه نعم ان شهدا بان المقر له أعتقه قبلا وإن كان العبد مقرا بالرق لانه لا تنافي ولان بينة العتق مقدمة على بينة الرق والله تعالى أعلم

(باب السلم)

(وسئل) عن رجل قالت له امرأة تعمل لي غرارتين من غسول بخمسين نصف فضة فقال لانا نعم وقبض منها الخمسين ولم يقع بينهما تبائع ثم ماتت فهل للورثة أخذ الغسول أو الدراهم (فاجاب) لا يلزم الرجل المذكور إلا الخمسون نصفا التي قبضها من المرأة المذكورة مالم تقم عليه بينة بانه عقد معها عقدا كبيع أو سلم صحيح في غرارتين من الغسول أما السلم في الغسول فغير صحيح والله تعالى أعلم (وسئل) عن شخص أسلم سلما شرعيا بايجاب وقبول في حنطة معينة وجعل الاجل سلخ صفر هذا العام وجعل مكان التسليم بندرجة من غير زيادة على ذلك فهل يصح السلم وتحمل لفظة البندر على المرسى وتكون مؤنة الحمل من المرسى إلى شاطئ البندر على المسلم أو تحمل لفظة البندر على شاطئ الساحل كما هو المتعارف على السنة الناس ان البندر اسم للقرية فيصح فتكون مؤنة الحمل من المرسى إلى شاطئ البندر من تنمة التسليم فتجب على رب الدين قياسا على أن المسافر لا ينتهى سفره إلا ببلوغه شاطئ البندر أو لا يصح السلم رأسا للسكوت عن بيان مكان التسليم وإذا قلتم بالصحة لأخذ الشقين

(فاجاب) بانه يقبل قوله
 لانه أمين (سئل) عن أجر
 عينا ثم قامت بيته بعدد
 رؤيته تلك العين فهل تسمع
 هذه الشهادة حتى يتبين
 بطلان الاجارة أولا
 (فاجاب) بانه لا تسمع
 لكونها شهادة بنفى غير
 محصور (سئل) عن شخص
 أجر لنفسه لآخر مدة معلومة
 لينفع به المستأجر فيما شاء هل
 تصح الاجارة كالأستأجر
 أرضا لينفع بها كيف شاء أم لا
 (فاجاب) بانه لا تصح الاجارة
 للفرق والفرق بين هذه
 وبين اجارة الارض واضح
 (سئل) هل يحبس الدين
 من وقعت على عيئه اجارة
 وتعذر العمل في الحبس
 أم لا (فاجاب) بانه لا يحبس
 (سئل) عما لو عجز مؤجر
 الدابة اجارة ذمة عن ابدائها
 اذا تعبت هل لمستأجرها
 الخيار كما قاله الاذرعى
 (فاجاب) بان له الخيار
 (سئل) عما أفتى به النووى
 وتبعه عليه صاحب الانوار
 في آخر الحجر من أنه لو مات
 رجل عن ابن صغير وله
 زوجة فحملته أمه الى أبيها
 فاستخدمه مدة قبل البلوغ
 وبهذه يلزمه اجرة عمل
 الصبي الى بلوغه ورشده هل
 ذلك على اطلاقه أم محمول
 على ما اذا كرهه على العمل
 كافي الروضة ومختصراتها
 وغيرها في باب الغصب
 (فاجاب) بانه يجب اجرة
 مثل الابن الى بلوغه ورشده
 ٧ يياض بالاصل

وتعرض منتسب الى مذهب الامام الشافعى رضى الله عنه وأفتى بالبطلان واستند في ذلك للجهل
 بمكان التسليم فهل يأمم على ذلك لاقتحامه الباطل وهل يجب على ولى الامر وقفه الله منعه وأمثاله
 من ذلك وتعزيره بما يليق به زجرا ومنعاه من العود الى مثل ذلك وهل يكون تعزيره بالاشد
 لعظم الجراءة على مثل ذلك وبالاخف لحفة الجريمة وهل ورد في الحديث النبوى التهديد على
 الرجوع فى مثل ذلك والاخبار عنه صلى الله عليه وسلم بان ذلك يظهر فى آخر الزمان (فاجاب) اذا
 اطرده العرف بان البندر اسم لمحل مخصوص صح السلم ولزم المسلم اليه حل المسلم فيه وجميع مؤثته الى
 أن يصل به الى ذلك المحل وان لم يطرد العرف بذلك بان كان تارة يطلق على الشاطيء وتارة يطلق
 على المرسى لم يصح السلم حينئذ ومن اطلق البطلان فى ذلك لم يصب ثم ان لم يكن متأهلا للافتاء
 حرم عليه أن يتجرا على هذا المنصب الخطير ووجب على حكام المسلمين زجره عن الدخول فيه فان لم
 يتمتع والا لزمهم تعزيره التعزيز الشديد الزاجر له ولا مثاله عن الخوض فى مثل ذلك لما يترتب عليه
 من اضرار المسلمين بالامور الباطلة وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ومن
 بعدهم أشياء كثيرة فى الحط على من سلك هذا السبيل الاقفر بغير حقه فليحذر من لم يتاهل له عن
 أن تقول له نفسه انه اهل له فيكون متبواه الناروبش المصير والله تعالى أعلم (وسئل) هل يتصور
 الصلح عن دين السلم (فاجاب) بقوله نعم يتصور بان يقول صالحتك عن الحب الذى فى ذمتى برأس
 مال السلم لانه حينئذ اقالة بلفظ الصلح وليس بيعا لامتناعه فى دين السلم والله تعالى أعلم (وسئل) هل
 تمكن حيلة فى الاستبدال عن المسلم فيه (فاجاب) بقوله نعم بان يتفاسخ عقد السلم ثم يقع الاستبدال
 عن رأس المال وهو جائز مطلقا ويتعين التقابض قبل التفرق كيلا يصير بيع دين بدين (وسئل)
 عما اذا وجد المسلم اليه رأس المال الذى قبضه قبل التفرق معيبا بعده فهل له رده وأخذ بدله
 (فاجاب) بان له ذلك ولا يجوز التفرق عن مجلس الرد قبل قبض البدل والا بطل العقد كما فى
 الصرف (وسئل) هل يتصور صحة الصلح عن دين السلم مع تصريحهم بامتناع الاعتياض عنه
 (فاجاب) بقوله نعم يتصور ذلك بان يقول صالحتك عن دين السلم الذى فى ذمتى على رأس مال
 السلم فيصح الصلح وتكون اقالة لا يباعا لامتناعه فى دين السلم

(باب القرض)

(وسئل) رضى الله عنه عن الحلى المجوف كالاسورة المحتاجة الى اللحم بالنحاس وغير المحتاجة اليه
 ايصح القرض فيه أم لا (فاجاب) بان النحاس الذى وقع به اللحم لحاجة أو غيرها متى علم ولم
 يورث جهالة فى النقص صح قرضه والا فلا (وسئل) عن مال القراض او الأمانة او الوديعة
 اذا مات العامل او الوديع او الامين ولم يوجد فى تركته كل منهم شئ من ذلك فهل يؤخذ من
 تركته قية ذلك او مثله اذا ثبت ذلك بطريقه الشرعى او لا يؤخذ من تركته لاحتمال تلف
 ذلك فى حياته او رده (فاجاب) بقوله اذا مات امين ولم توجد الامانة التى تحت يده او وصى
 بها الى فاسق او قال هى توب ولم يميزه باشارة او صفة ضمن وان لم يخلف ثوبا مثلا لتقصيره ولانه
 عرضا للقوات إذ الوارث يعتمد ظاهر اليد ويدعيها لنفسه بخلاف ما اذا ميزها فى وصيته عند
 عدم التمكن من الرد للمالك او وكيله فانه لا يضمنها وان لم توجد فى التركة واما اذا لم يتمكن بما
 ذكر بان مات فجأة او قتل غيلة او وصى الى عدل ولو وارثا ايضا يميزا او عجز عن الرد للمالك
 ووكيله ثم لقاض ثم عدل فلا ضمان لعدم تقصيره ولو وجد فى التركة مثلا حيث لم يميزها لم
 يتعين لها لاحتمال تلفها بل يجب قيمتها فى التركة ولو لم يوص وادعى الوارث التلف وقال انما
 لم يوص لعل التلف كان بغير تقصير او لعلها تلفت قبل ان ينسب لتقصير وادعى المودع التقصير

كما أفتى به النووي وتبعه صاحب الانوار وغيره لان الصبي والمحجور عليه بسفه ليسا من اهل التبرع بمنافعها المقابلة بالاعراض فهو على اطلاقه وأما مسئلة الروضة وغيرها فصورتها في الرشيد فلا مخالفة بينهما (سئل) عمالو أخطأ النقاد فظهر بمناقده غش وتعذر الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه قال في الخادم كذا أطلقه صاحب الكافي وهو ظاهر فيما اذا كان متبرعا فان كان بأجرة فيضمن ولا أجره له كالمواستأجره للنسخ فغلط في حال الكتابة فانه لا أجره له ويغرم أرش الورق اه هل المفتى به الاول او الثاني (فاجاب) بان المفتى به ما أطلقه صاحب الكافي والفرق بين مسئلتنا ومسئلة النسخ ظاهر (سئل) عما لو حكم حاكم بصحة أجرة وقف وان الاجرة أجرة المثل ثم أقيمت بيته بانها دون اجرة المثل هل يتبين بطلانها كما في بيع مال اليتيم في حاجته ام لا ويفرق بينهما (فاجاب) بانه يتبين بطلان الاجارة والحكم بها لان القاضي انما حكم بناء على البينة السالمة من المعارض وقد بان خلاف ذلك فهو كالموازي لم يد الداخل بيته أقامها الخارج ثم جاء صاحب اليد بيينة فان الحكم ينقض لمثل هذه العلة فالاجارة

صدق الوارث بخلاف ما اذا لم يجزم بالتلف كأن قال أجوز انها تلفت على حكم الامانة فلم يوص بها لذلك او عرفت الايداع ولم ادر كيف كان الامر فيضمن لانه لم يدع مسقطا واذا تعدى العامل بدفع مال القراض الى آخر كان العامل ضامنا ثم اذا تصرف الآخذ بان كان اشترى به فان كان بعين مال القراض فالبيع باطل وللمالك الرجوع بعين ماله على كل من وضع يده عليه من العامل والايدي المترتبة على يده وان كان قد اشترى في ذمته ثم سلم المال في ثمنه فالشراء صحيح والربح للمشتري ويضمن للمالك قدر ماسلمه في الثمن من مال المالك وللمالك هنا أيضا أن يغرم العامل وكل من وضع يده على ماله متفرعا عن تعدى العامل والله تعالى أعلم (وسئل) عن قال ملكتك هذا بمثله كان اقراضا فان اقتصر على ملكتك وادعى نية المقابل فهل يصدق (فاجاب) بقوله قوله ملكتك هذا فقط صريح في الهبة فان اختلفا في ذكر المقابل صدق نافية لان الاصل برامة الذمة مع اتفاقهما على صدور صيغة الهبة (وسئل) عن اقترض عشرة دراهم مغشوشة وأراد أن يبدلها عنها خمسة غير مغشوشة أو عكسه مع الرضا فهل يجوز أو أقرضه عشرة أصع من بر وأراد أن يبدلها نوعا آخر منه فهل يجوز أيضا عملا بقول الانوار ولا فرق بين الربوي وغيره في الاجود وقياسه ان الاردا كذلك (فاجاب) بقوله الذي عليه العمل واختاره جمع متأخرون وأفتوا به صحة اقراض المغشوشة وحينئذ فلا يقرض أن يرد أجود أو أكثر من غير شرط بل يندب وله رد أنقص وأردأ ان رضى المقرض كما قاله ابن الملقن في عمدته هذا اذا كان المردود من جنس المقرض ونوعه والا فهو بيع حقيقة فتجرى فيه جميع أحكامه التي ذكروها في الاستبدال (وسئل) عن اقترض نحو خشب وبني عليه فهل للمقرض الرجوع في عينه لبقائها (فاجاب) بقوله ليس له ذلك لانها صارت كالمالكة (وسئل) عن اقترض عينا ثم ردها وبها عيب واختلفا في حدوده يبدل المقرض فمن المصدق منهما (فاجاب) بقوله المصدق المقرض كما أفتى به بعضهم لانه لم يعترف بالسلامة عند القبض وعلى المقرض البينة بذلك (وسئل) عما لو اعطى الزيادة عند الاقتراض للضرورة الشديدة للاطفال الجياع بحيث انه اذا لم يعط الزيادة لا يحصل القرض فهل يندفع اثم اعطاء الزيادة في هذه الحالة للضرورة أم لا (فاجاب) بقوله نعم يندفع اثم اعطاء الزيادة في هذه الحالة للضرورة فقد صرح اصحابنا بان المضطر لو علم من ذى الطعام انه لا يبيعه الا بزيادة على ثمن مثله جاز له الاحتيال على أخذه ببيع فاسد حتى لا يلزمه الا ثمن المثل او قيمته (وسئل) نفع الله به هل الافضل القرض او الصدقة (فاجاب) بقوله القرض أفضل كما جزم به ابن الرفعة والنشائي وغيرهما لخبر درهم الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر ووجهه ان طالب القرض انما يطلبه عن حاجة غالبا بخلاف طالب الصدقة واعترض بخبر من اقترض درهما مرتين فله مثل أجر صدقته مرة وفي ذلك بسط ذكرته في شرح الارشاد (وسئل) بما لفظه ما حكم النقوط المعتاد في الافراح هل يرجع به ام لا (فاجاب) بقوله الذي أفتى به النجم الباسي وغيره انه كالقرض يطلبه هو ووارثه وخالف في ذلك البلقيني واعتمد ابن العماد الاول فقال لان الامر دائر فيه بين الهبة الفاسدة والقرض الفاسد وجريان العادة بالمكافأة يجعله أقرب الى القرض الفاسد وأبعد من الهبة الفاسدة لقصد العوضية وبني على الرجوع انه يرجع به على من أقبضه له ولو نحو الخاتن حيث قصد العوضية ما لم يكن سلمه له باذن ذى الدعوة والارجع عليه اه والافق بكلامهم ما أفتى به البلقيني لان القصد والعادة في مثل ذلك لا اعتبار بها الا ترى الى قولهم لو أهدى الى غيره شيئا لم يرجع عليه بشيء وان كان المهدي أدنى والمهدي اليه اعلى وان قصد الثواب

المتأخرين ان في مسألة البيع نظرا وصورة المستلئين ان العين باقية (سئل) عما لو استأجر مركبا مثلا إلى موضع معين بشرط ان لا يجاوزه بخالف ثم عاد إلى المكان المشروط هل يضمن قياسا على ما قالوه في القراض والوكالة أم لا (فاجاب) بانه يضمن المستأجر اذا كانت اجارته الى بلوغ ذلك الموضع فقط (سئل) عن قولهم يشترط كون الاجرة في اجارة الذمة مقبوضة في المجلس ولو لم تعقد بلفظ السلم بخالف ما قالوه فيما لو عقد على ما في الذمة بلفظ البيع حيث اكتفوا بالتعيين فالفرق (فاجاب) بان المستلئين مخرجتان على أن الاعتبار بصيغ العقود وبمعانيها والاصحاب تارة يعتبرون اللفظ قطعاً وتارة عكسه وتارة يجرون خلافا ويرجحون اعتبار اللفظ وهو الاكثر ومنه المبيع في الذمة بلفظ البيع وقد قام الاجماع في بيع غير الربوي على عدم اشتراط القبض في المجلس وقد يرجحون اعتبار المعنى كما في الاجارة وحيثذا لفرق بين المستلئين وروود عقد الاجارة على معدوم اذ المنافع معدومة وأيضا فلا يمكن استيفاؤها دفعة فجبوا ضعفها باشتراط قبض اجرتها في المجلس بخلاف

﴿وسئل﴾ اذا قلتم ان الرهن أمانة في يد المرتن ولا يسقط بذلك شيء من دينه وكان المرهون مثلاً غراساً والمرتن يأكل ثمارها مدة مديدة فهل للراهن مطالبة المرتن بما أكل من الثمار أم لا ﴿فاجاب﴾ ان اباح الراهن للرتن الثمار اباحة صحيحة لم يكن له الرجوع عليه بشيء والارجع عليه بمثلها ان كانت مثلية وقيمتها ان كانت متقومة والله اعلم ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه عن رهن ناقة ثم توفي عن ذكرو بنتين فاراد المرتن حلبها فهل له اكل لبنها وهل اذا عاوضه الولد بولدها او نصفها عن دينه الذى في جهة المتوفى يسرى على أخواته أم لا ﴿فاجاب﴾ يحرم على المرتن أن يتناول شيئاً من لبن الناقة من غير رضا الورثة المذكورين واذا اعطاه الولد ولدها او نصفها عن دينه صح فيما يملكه بما يلزمه من الدين ان عرفا ذلك وكذا يصح فيما تملكه أختاه ان كان وصيا عليهما وكان في ذلك مصلحة فان لم يعرف ذلك أولم يكن وصياً أو لم يكن مصلحة لم يصح التعويض المذكور والله اعلم ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه ادعى زيد انه رهن رهنا عند عمرو في شيء معلوم فانكر عمرو الرهن وقال انه لبكر وهو الراهن له فانكر بكر فهل لزيد تحليف عمرو انه ما رهن عنده ذلك الرهن واذا حلف فهل لبكر مع سبق انكاره مطالبة عمرو بالرهن لاقراره له به ام لا ﴿فاجاب﴾ بقوله نعم لزيد تحليف عمرو بما ذكر وليس لبكر استحقاق في الرهن لانكاره الا اذا أقبل به عمرو ثانياً وصدقه ثم اذا بطل تعلق زيد وبكر بالرهن لما ذكر فان أثبت المرتن أنه رهن دام بيده او باعه انقضى ووفاه دينه بشروطه وان لم يثبت ذلك انتزعه القاضى منه وحفظه الى ان يظهر مالكة ولا يقيه بيد المرتن وليست هذه الصورة كالصورة التي وقع فيها تناقض في الروضة في جواب الدعوى وتعارض البنتين كما هو ظاهر لمن تأمل تلك أى في محلها المذكورين مع هذه ومع كلامهم في باب الاقرار والله أعلم ﴿وسئل﴾ في شخص عليه دين شرعى رهن فيه جميع داره ثم أقر بعد الرهن المذكور لبعض ورثته ببعض الدار المرتنه ثم توفي فدفعت أحد ورثته من ماله الدين الذى على والده المذكور بغير اذن بقية الورثة فهل له الرجوع به عليه لثبوته اذا حازوا شيئاً من التركة او على تركته او على الدار المرتنه او على الجميع لياخذها بما شاء فاذا انفك الرهن بالدفع المذكور هل يبطل الاقرار المذكور أم لا يبطل ويصح الاقرار لبعض والباقي للورثة أم لا ﴿فاجاب﴾ لا رجوع للوارث بما اداه على بقية الورثة ولا على الدار المرهونة لتبرعه بالاداء عنهم من غير اذنهم وينفك رهن الدار بالدفع المذكور وبعد انفكا كما يستحق المقر له ببعض ذلك البعض وباقيها لجميع الورثة ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه قن لا يجوز اعتاقه الا باذنه ما صورته ﴿فاجاب﴾ بقوله أن يكون له على سيده دين فيرهنه نصفه والله تعالى اعلم ﴿وسئل﴾ عن قول المنهاج فاسد كل عقد كصحيحة في الضمان قال في الشرح بعد كلام يستثنى منه مسائل طردا وعكسا ولم يبين ماهى ﴿فاجبت﴾ بقولى قولهم فاسد كل عقد كصحيحة في الامانة والضمان يستثنى من كل منهما مسائل فمما استثنى من الاول الشركة فان كلا من الشريكين لا يضمن عمل الآخر مع صحته ويضمنه مع فسادها وهذه فيها تجوز اذ عدم ضمان العمل في الصحيحة لا يسمى أمانة كما هو جلي فالتعبير بضماناً وعدمه أحسن من التعبير بأمانة وضماناً كما بينته في شرح الارشاد مع الرد على شارحه في عكسه كذلك ومن ذلك الرهن والاجارة اذ اصدرنا من متعدد كغاصب فتلقت العين في يد الغاصب أو المرتن أو المستأجر فان للبالك تضمينه وان كان القرار على المتعدى مع أنه لا ضمان في صحيح الرهن والاجارة وبما يستثنى من الثانى قول المالك قارضتك على أن الربح كله لى فهو قراض فاسد ولا اجرة للعامل وقول المساقى ساقيتك على أن الثمرة كله لى فانه كالقراض في الفساد وعدم استحقاق اجرة كما بينته في شرح الارشاد وعقد الجزية من غير الامام فانه فاسد ولا جزية على الذمى وعرض العين المكتراة على المكترى اذا امتنع من قبضها الى

(سئل) عن شخص تعدى بعمل مفتاح على مكان مؤجر وصار يسكن فيه أحيانا في غيبة مستأجره فهل تلزمه اجرة مثله مدة سكناه فقط. (فاجاب) بانه تلزمه اجرة مثله مدة سكناه فقط لزوال كل غصب باستيلاء المستحق الحاصل بعده (سئل) عن شخص استأجر شريحة مدة معلومة باجرة مبلغا عن كل يوم تسعة عثمانيه وذلك خارج عن تسعة عشر رطلا من الشيرج في كل شهر وعن قطار زيت طيب في شهر رمضان والحال ان العين المؤجرة مشغولة حالة الاجارة بامتعة للغير لا يمكن نقلها الا فيما يزيد على ثلاثة أيام فهل الاجارة صحيحة ام لا (فاجاب) بان الاجارة باطله لا وجه اولها توقف انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة على مضي تلك المدة بواسطة استيلاء غيره عليها فتصير في معنى اجارة عين لمنفعة مستقبله ثانياها جهالة الاجرة بذكر مطلق الزيت مع ان الغرض يختلف باختلافه ثالثها جهالتها بذكر مطلق الشيرج مع ان الغرض يختلف باختلافه (سئل) عن استأجر ارضا للبناء وبنى عليها ووقف البناء مسجدا وانقضت المدة واراد مالكاها منه فهل له ذلك مع غرامة ارض نقصه

مضى المدة فان الاجرة استقرت عليه ولو كانت الاجارة فاسدة لم تستقر والمساقاة على ودي مغروس أو ليغرسه ويتعهد مدة والثمرة بينهما وقدرة مدة لا توقع فيها الثمرة فانها فاسدة ولا اجرة للعامل بخلاف ما اذا ساقاه على ودي يغرسه ويكون الشجر بينهما فان الواجهة انه يستحق اجرة المثل لدخوله طامعا في شيء لم يحصل له ومحل الضابط المذكور اذا صدر العقد من رشيد فلو صدر من غيره مالا يقتضى صحته الضمان كان مضمونا (وسئل) رضي الله عنه عن الرهن على الكعب الموقوفة كما جرت به العادة هل يصح (فاجاب) بقوله الذي صرحوا به ان من شرط المرهون به كونه دينيا ومقتضاه بطلان ذلك كغيرها من الاعيان وبه صرح الماوردي لكن أفتى القفال فيما اذا وقف كتابا أو غيره وشرط ان لا يعار الا برهن بلزوم هذا الشرط ولا يعار الا برهن وبحث فيه السبكي بما حاصله انه ان عني الرهن الشرعي فلا يصح الرهن أو اللغوى وأراد أن يكون المرهون تذكرة صح وان لم يعلم مراده فيحتمل بطلان الشرط حملا على الشرعي ثم لا يجوز اخراجه بالرهن لتعذره ولا بغيره مالا انه خلاف شرط الواقف واما لفساد الاستثناء فكأنه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه غرض صحيح لان اخراجه مظنة ضياعه ويحتمل صحة الشرط حملا على المعنى اللغوى قال وهذا هو الاقرب تصحيحا للكلام ما أمكن اه واعترض الزركشي قوله الاقرب صحته وحملة على اللغوى لان الاحكام الشرعية لا تتبع اللغة وكيف يحكم بالصحة مع أنه لا يجوز له حبسه شرعا وأي فائدة في الصحة حينئذ اه وقد يجاب بأن تسميته رهنا مع كون المرهون به عينا تدل على قصده للرهن بالمعنى اللغوى لا الشرعي وحينئذ فما قاله السبكي متجه ويكون الواقف شرط لجواز الانتفاع بالموقوف شرطا وهو وضع عين عند الناظر أو غيره الى انقضاء غرضه وثيقة وأما من التفريط في ضياعه وهذا معنى صحيح يقصد شرعا فوجب اتباع شرطه وبه يعلم رد تضعيف بعضهم لما قاله القفال بان الراهن أحد المستحقين والراهن لا يكون مستحقا وبان المقصود بالرهن الوفاء من ثمن المرهون عند التلف وهذا الموقوف لو تلف بلا تعد ولا تفريط لم يضمن (وسئل) عن قولهم لا يجوز بيع المرهون بدون اذن المرتن هل يستثنى منه شيء (فاجاب) بقوله علوا ذلك بأنه يفوت الوثيقة ومنه يؤخذ انه لو كان المرهون مستعارا من مالكة فاشتراه منه الراهن جاز وان لم يأذن المرتن في ذلك لانه لم يفوت الوثيقة بل أكدها بكون المرهون صار على ملكه الاقوى من كونه مستعارا له (وسئل) عن استعار اباه وابنه من مورثه كعتقه ورهنه بدين عليه هل يصح (فاجاب) بقوله قضية اطلاقهم الصحة فان قلت بل قضية بطلان رهن المعلق عتقه بصفة يمكن سبقتها حلول الدين البطلان هنا ايضا تنزيلا للقربة منزلة تعليق العتق ولدخول المرهون في ملك اصله مثلا منزلة وجود الصفة قلت يفرق بينهما بانه ثم جرى سبب العتق وهو التعليق ولم يجر هنا للعتق سبب اصلا اذ سببه موت المورث المقتضى لدخوله في ملك الراهن وعتقه بالقربة وهذا لم يوجد بعد فتزيل القربة منزلة التعليق غير صحيح اذ القربة قبل الدخول في الملك ليست سببا اصلا واذا بطل تنزيل القربة منزلة التعليق بطل تنزيل الدخول في الملك منزلة وجود الصفة ثم هذا كله انما يتأتى ان قلنا انه اذا مات المورث ودخل المرهون في ملك الراهن يعتق مطلقا أو ان كان موسرا لامعسرا كاعتاق الراهن للمرهون وكل من هذين محتمل ويحتمل انه لا يعتق مطلقا رعاية لحق المرتن وعليه فيتعين الجزم بالصحة والفرق حينئذ بينه وبين المعلق عتقه بالصفة المذكورة واضح فان قلت ما الاوجه من هذه الاحتمالات الثلاث قلت الواجهة هو الثاني وهو انه يعتق عليه ان كان موسرا لامعسرا لانه اذا كان اعتاقه لا ينفذ الامعساره فالاعتاق القهرى عليه اولى ونفوذه مطلقا أقرب من عدم نفوذه مطلقا واقرب منهما التفصيل المذكور كما تقرر (وسئل) عن شخص مات وخلف ميراثا وورثه ومن

مع الغرم وان نقل بعضهم
عن ابن الرفعة انه يتعين
عليه ابقاؤه بالاجرة (سئل)
كما للمستأجر ان يستوفي
المنفعة بنفسه له أن يعيرها
لغيره قال ابن الصباغ في
كتابه الكامل بالكاف واذا
أعازها فينبغي أن يكون
المستعير ضامنا لها هل هو
المعتد (فاجاب) بان
الاصح عدم ضمانه وما
ذكره وجه ضعيف وتمة
عبارته فان قيل فالمستعير
استوفى المستأجر
استيفاءه فاجاب بان الضمان
لا يمنع من استيفائه بحكم
الاجارة كما لو تعدى
المستأجر في العين يضمنها
بتمده ويكون مستوفيا
بحكم الاجارة ويستقر عليه
العوض اه (سئل) عما لو
استأجر أرضا وغرس فيها
أو بنى ثم انقضت الاجارة
والأرض مشغولة بذلك
فهل تلزمه أجرة المثل لما
بعدها كما قاله بعض
التأخرين أم لا (فاجاب)
بانه لا أجرة عليه لما بعد مدة
الاجارة لعدم تعديه لان
ذلك في حكم العارية وما
ذكرته لا يخالفه ما ذكره
بعض المتأخرين لانه صوره
بما اذا استمر المستأجر
واضعا يده على العين المؤجرة
(سئل) غرس مستأجر شجرا
مدة معلومة لينتفع به في
صناعة الحرير بان يعطيه
كل يوم كذا وكذا ويعليه تلك

جملة الميراث جارية فاعتق بعض الورثة نصيبه منها قبل وفاء الدين والمعتق موسر وفي بقية الميراث
ما يفي بالدين فهل يصح العتق ويسرى أم لا (فاجاب) بقوله أفتى الشمس بن اللبان بانه يعتق
ويسرى كالمالك عبده الموهون قال بل أولى بالنفوذ لان الرهن قهرى من الشارع فهو
نظير بيع المالك المال الزكوى اذا قلنا ان تعلق الزكاة به تعلق الرهن فان المذهب الصحة وان
منعنا صحة عتق الراهن للبغى المشار اليه اه وأفتى النجم البالى بانه لا يصح العتق وان قل الدين
قال لانا وان قضينا بان الدين لا يمنع انتقال المالك في التركة الى الورثة أبطلنا تصرف الورثة فيها قبل
قضاء الدين على المرجح اه والاول هو المذهب كما في الروضة وانما يبطل تصرف الورثة حيث لم
يكن هناك خلف ويسار المعتق خلف أى خلف وحينئذ فليقل الامر من الدين وقيمة الجارية
كاعتاق الجاني (وسئل) اذا باع عدل الرهن فبعد انقضاء الخيار تبين زيادة راغب في زمنه هل
يتبين الفسخ (فاجاب) بقوله الظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الانفساخ اذا تقصير منه حينئذ
(وسئل) رضى الله تعالى عنه سؤال صورته ذكر جماعة انه اذا كان للوارث على الميت دين سقط منه
بقدر ارثه حتى اذا كان حائزا سقط الجميع واستدرك عليهم السبكي وصوب أن يقال يسقط من دينه
ما يلزمه أدائه من ذلك الدين لو كان لاجني وهو نسبة ارثه من الدين ان كان مساويا للتركة أو اقل وما يلزم
الورثة أدائه من ذلك ان كان أكثر ويستقر له نظيره من الميراث ويقدر انه أخذ منه ثم أعيد اليه
عن الدين وهذا سبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب أدائه على
قدر حصصهم وقد يفضى الامر الى التقاضى اذا كان الدين لوارثين اه واعترض بعضهم كلام
السبكي وبعضهم قال لا فرق بين عبارته وعبارة من غلطهم فالقصد بسط ذلك بامثلة وبيان الحق فيه
بسطا شافيا (فاجاب) بان الصواب ما قاله السبكي واعترضه بعضهم فقال صوابه نسبة ارثه من التركة
لا من الدين وكأنه اراد بذلك الفرار من اطلاق الارث من الدين وعليه فكان يتعين عليه أن يزيد
لفظ الدين بعد كان من كلام السبكي فيقول ان كان الدين الخ وعلى تسليم ما ذكره فهو لا يعبر عنه
بالصواب اذ غاية ما في كلام السبكي انه تجوز في العبارة ولعل اثاره له لمافي من الاشارة الى ما اعترض
به والتفاوت بين عبارته وعبارة من اعترض عليهم ظاهر ونقل عن الفتى انه قال مراد الجماعة
بقولهم يسقط منه بقدر ارثه منه اى مثله فان كان عشرة سقط عشرة وعلى هذا سواء اكان بنسبة ارثه
ام لا ومراد السبكي ان الساقط انما هو بالنسبة فيسقط ثمن الدين ان ورث ثمن التركة وعلى هذا
والفرق بينهما ان الدين لو كان ستة عشر مثلا والتركة اثني عشر فعلى الاول يسقط درهم ونصف لانه
قدر ارثه من التركة وعلى الثاني يسقط درهمان لانهما نسبة ارثه وهو الثمن وهما ثمن التركة انتهى
واعترض بانه ان كان مراده بقوله بقدر ارثه منه اى من الدين فهذا ما ذكره السبكي لكنه قيده بما اذا
كانت التركة مثل الدين أو أكثر منه وإن كان مراده بقدر ارثه منه اى بقدر ما يرثه من تركة
الهالك حتى اذا ورث منه عشرة سقط من دينه عشرة وهكذا في الاقل والاكثر فهو ظاهر الفساد
فانه يقتضى انه لو كان الوارث اثنين ولاحدهما خمسون والتركة مائة سقط دينه جميعه ولا قائل به
وليس مراد السبكي ما مر عن الفتى مطلقا بل ان كان الدين مثل التركة أو اقل فان كان أكثر
كالمثال الذى ذكره في الستة عشر والاثنى عشر وارث الدائن ثمن التركة فقطضى كلام الجماعة انه
يسقط من الدين درهمان بل قضية ما حكاها السبكي عنهم سقوطها وإن لم يخلف تركة اصلا لانهما
من الدين نسبة ارث صاحبه من الهالك وهو معنى قولهم يسقط من دينه بقدر ارثه ومراد السبكي
باعتراضه انه اذا لم يكن تركة لم يسقط شيء من دين الوارث اذا لا يجب على الورثة حينئذ قضاء شيء
من الدين لو كان لاجنبى وان كانت تركة وهى اقل وجب عليهم ان يتضوا من دين الاجنبى بقدرها

الصناعة هل تصح الاجارة
أولا (فاجاب) بان الاجارة
باطلة للجهالة التعليم (سئل)
عن استاجرة دابة اجارة فاسدة
فوقفت منه في الطريق
فارسلها مع شخص لملكها
فقلعت من غير تقصير هل
يضمنها أولا (فاجاب) بان
لملكها مطالبة كل منهما
بقيمتها وقرار ضمانها على
المستأجر (سئل) عن
استأجر أرضا لينتفع بها
كيف شاء فغرس أو بنى
فيها فهل يجب عليه أجرة
مثلا بعد مضي مدة الاجارة
كما في أدب القضاء للغزى في
باب الاجارة فيمن استأجر
دارا شهر اقسلمها وتمت في
يده شهرين وهي مغلقة
فعليه أجرة المثل للزيادة
على الشهر اه وفي الانوار
نحوه أولا كما في روض ابن
المقرى في الارض وكان نقل
عن فتاوى الصافي في الدار
من أن لزوم الاجرة فيما بعد
المدة مبنى على أن العين
بعدها مضمونة والصحيح
أنها أمانة فلا تلزمه أجرة
ونقل نحوه عن انشهاب
الرملى وهو لو أمسك الدار
مثلا ولم يغلقها وانتفع بها
المدة الزائدة تلزمه أجرة
المثل أم لا (فاجاب) بانه
لا أجرة عليه في مسألة
الارض لما بعد مدة الاجارة
لعدم تعديه لان ذلك في
حكم الارية وإنما ضمن
أجرة الزيادة في مسألة
أدب القضاء لان اغلاقها

فقط والزائد على قدرها في ذمة الميث فان كان الدين لوارثه في هذه الحالة سقط من دينه ما يجب على
ذلك الوارث اداؤه لو كان لاجنبي فاذا كانت الستة عشر المذكورة من ورث الثمن والتركه اثنا عشر
وجب على الورثة ان يقضوا من الدين اثني عشر فقط ويبقى لصاحبه أربعة في ذمة الميث
فيسقط من دين صاحب الثمن حصته من اثني عشر وهو درهم ونصف وهذا مراد السبكي بقوله وما
يلزم الورثة اداؤه ان كان أى الدين أكثر من التركه أى والساقط من دين الوارث جزء نسبته
اليه كنسبة ارثه اليه ان لم يكن أكثر من التركه والا فالساقط جزء نسبته اليه كنسبة ارث صاحبه
من القدر الذى يجب على الورثة اداؤه لو كان لاجنبي والواجب اداؤه حينئذ هو قدر التركه وبما
تقرر ظهر التفاوت بين عبارة السبكي والجماعة وبما يزيد ايضا حاشا أنه لو مات من اثنين وعليه ثمانون
دينارا عشرون لاحد ابنيه وستون لاجنبي وتركته ثمانية دنانير فقط كان للابن الدائن منها ديناران
حصته من توزيع الثمانية بينه وبين الاجنبي على نسبة دينهما فدينار منها عليه ودينار منها على
أخيه فيسقط الذى عليه من دينه ويستقر له من التركه ثمانية ويبقى من حصته منها وهي النصف
ربع وثمان في معنى المرهون حتى يؤدي للاجنبي ما يجب عليه اداؤه من دينه وهو ثلاثة دنانير هذا
مقتضى كلام السبكي قال بعضهم وفي سقوط الدينار المذكور من دين الابن واستقرار ثمن التركه
له قبل ان يتسلط الاجنبي على ثلاثة دنانير من دينه نظرا لا يخفى ولعل مراده باستقرار نظره ما سقط
من دين الوارث ما اذا لم يكن دين لاجنبي اه وما ذكره محتمل ويحتمل تقرير كلام السبكي على
مقتضاه المذكور ولا محذور في ذلك والفرق بينه وبين نظائره ممكن (وسئل) اذا مات مديون
ودائنه غائب مفقود الخبر او معلومه ولم يجد وارثه قاضيا امينا فهل افرازه قدر حصه الدين يبيع
له التصرف وهل له حيلة غير ذلك وكذا فيما اذا وجب عليه الحج (فاجاب) بقوله حيلته في الحج
ان يبادر بالاستتجار ويسلم الاجرة الى الاجير ثم يتصرف واما في وفاة دين الغائب فلا حيلة له الا
الدفع اليه او الى من يقوم مقامه وقول بعضهم حيلته ان يحكم عدلا في ذلك فيفرز له قدر حقه
فان لم يجد قاضيا ولا محكما كفى افراز عدل فان لم يجد عدلا تصرف وضمن النقص غير سديد اذ
شرط التحكيم رضا المتحاكمين ولم يوجدوا ايضا فاموال الغائبين والمفقودين انما يحفظها ويستنيب
في حفظها الحاكم دون غيره فحينئذ لا يجوز التصرف مطلقا حتى يدفع للمستحق او من يقوم
مقامه (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن وضع المرتن المرهون في حرز مشترك بينه وبين امين
فسرق هل يضمه (فاجاب) بقوله حيث كان المرتن مختصا باليد فازالها عنه كان وضعها في الحرز
المذكور ضمن (وسئل) رضى الله عنه عن قول شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض ولا ينفك
شئ من الرهن ما بقى شئ من الدين الا ان تعدد العقد او مستحق الدين قال الشيخ كان رهن عبدا
من اثنين بدينيهما عليه صفقة واحدة وان اتحدت جهة دينيهما كبيع واتلاف ثم برى عن دين
احدهما وهذا يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف
تنفك حصته من الرهن باخذه ويجاب بان ما هنا محله اذا لم تتحد جهة دينيهما او اذا كانت البراءة
بالابراء لا بالاخذ اه فقوله محله الخ ينافى قوله أولا كالروضة وان اتحدت جهة دينيهما وينافى
قول الاصل وفي وجه ان اتحدت جهة دينيهما لم ينفك شئ بالبراءة عن احدهما وانما ينفك إذا
اختلفت الجهة والصحيح الاتفاك مطلقا فما الجواب عن ذلك (فاجاب) بقوله لا منافاة لان قوله
أولا وان اتحدت جهة دينيهما انما ذكره لبيان شمول المتن له حتى يطابق عبارة اصله وليتوجه
الاشكال الذى ذكره ثم سلك في الجواب عنه طريقين الاولى تخصيص ما هنا بالصورة المتفق
عليها وهي اذا لم تتحد الجهة وحينئذ لا يتوجه الاشكال اصلا الثاني سلمنا ان ما هنا عام في الاتحاد

بمنزلة الانتفاع بها ولهذا
 وضع متاعا في بقعة من
 المسجد وأغلقه لزمه أجرة
 جميعه وقد قال الغزى في
 أدب القضاء بعد تلك
 المسئلة بخلاف ما لو استأجر
 دابة شهرا فتمت في يده
 شهرين لا يجب عليه أجرة
 المثل لما زاد على الشهر اه
 فلم أنه لا مخالفة بين
 كلام الغزى والروض
 وعلم أنه لو انتفع بها بعد
 مدة اجارتها لزمه أجرة
 مثل مدة انتفاعه بها (سئل)
 عما لو أجز شيئا ثم باعه
 ثم تقابل المؤجر
 والمستأجر الاجارة أو باع
 ملكه ثم أجره المشتري ثم
 تقابل المتبايعان البيع أو
 وهب ملكه لفرعه ثم أجره
 الفرع ثم رجع في هبته أو
 باع ملكه ثم أجر المشتري
 ثم اختلفا وتحالفا ثم
 فسخاه أو باع ملكه ثم
 أجره المشتري ثم أفلس
 فرجع البائع بأفلاسه أو باع
 ملكه ثم أجره المشتري ثم
 رده على البائع بغير قديم
 بتراضيهما على الرد فلن
 تكون الاجرة أو المنفعة
 في المسائل الست على المعتمد
 (فاجاب) بأن الاجرة
 للمؤجر فيما عدا الرابعة
 وأما هي فله المشتري فيها
 المسمى وعليه أجرة مثل
 المدة الباقية من وقت الفسخ الى
 انقضاء مدة الاجارة (سئل)
 عن قولهم ان اجارة البطن
 الاول تنفسح بموته إذا أجز
 بطريق النظر والاستحقاق

وعدمه لكن محله ما اذا كانت البراءة بالابراء وحيتئذ فلا يتوجه الاشكال أصلا اذا أخذنا حتى
 يقال ان الماخوذ مشترك بينهما أما اذا كانت البراءة بالاداء فالعمول به صريح كلا مهم في غير
 هذا المحل من أنه مشترك بينهما فلا تنفك حصة أحدهما من الرهن ولا ينافى ذلك كلام الروضة
 المذكور لان الوجه الضعيف انما فرض كلامه في البراءة لا في الاداء ومعنى قولهم والصحيح
 الانفكاك مطلقا أى سواء اتحدت الجهة ثم اختلفت في صورته البراءة لا في صورة الاداء بدليل
 قولهم ان ما يؤخذ مشترك بينهما (وسئل) رضى الله عنه عن قول الشيخ زكريا في شرح
 الروض أيضا ولا ينتقل المرهون الى عدل أو فاسق آخر الا ان اتفقا أى العاقدان على ذلك
 وان حدث به فسق ونحوه وتنازعا فيمن يكون عنده نقله الحاكم عند من يراه قال ابن الرفعة هذا
 اذا كان الرهن مشروطا في بيع والافيطر ان لا يوضع عند عدل الا برضا الراهن لان له الامتناع
 من أصل الاقباض فهل ما بحثه ابن الرفعة معتمدا ولا (فاجاب) بقوله ما بحثه ابن الرفعة فيه نظر
 لان ما ذكره من علته في محل المنع وذلك لانه ان أراد أن له الامتناع في الاصل لم يفد لانه ليس
 له امتناع الان وان أراد أن له الامتناع الان فهو مخالف لصريح كلامهم اذ يد العدل ليست
 نائبة عن يد الراهن فقط بل عن يد الراهن والمرتهن بدليل قولهم للعدل رده اليهما لا الى أحدهما
 الا باذن والا ضمنه ان تلف يبدله ورده الى المرتهن ليكون رهنه ما كانه فهذا صريح في لزوم الرهن
 وامتناع الراهن من الرجوع فيه فظهر أن كلام ابن الرفعة غير صحيح لتعليقه ما بحثه بما لا يجدى
 ان أراد المعنى الاول أو مخالف لصريح كلام الاصحاب ان أراد المعنى الثانى (وسئل) رضى الله
 عنه عن قول الشيخ زكريا أيضا في شرح قول الروض أرش المرهون وقيمه ان ضمن رهن ولو
 كان في ذمة الجاني ثم محل كون ما ذكر رهنه في الذمة اذا كان الجاني غير الراهن والا فلا يصير
 مرهونا الا بالغرم كما يؤخذ بما مر فيما اذا لزمه قيمة ما أعتقه اذلا فائدة في كونه مرهونا في ذمته
 بخلافه في ذمة غيره اه قال في الخادم وكان الفرق أنه بالاتلاف صار فاسخا للعقد فلا بد عند أخذ
 بدله من تجديده بخلاف اتلاف الاجنبى فهل ذلك كله معتمد (فاجاب) بقوله عبارة الروض فيما
 اذا لزمه قيمة ما أعتق اذا اعتق المورس مرهونا مقبوضا عتق في الحال وغرم قيمته وتصير رهنه
 وهى محتمة لصورتها رهنه في ذمته قبل الغرم ولكونها لا نصير الا بعده لان وضع العطف بالواو
 ذلك لكن قال الشارح وتصير من حين غرمها فحمله على الثانى فان كان مستند الحمل المذكور عدم
 الفائدة كما ذكره في المسئلة الثانية فممنوع فيهما اذ يتصور له فائدة أى فائدة وهى مالو حجر على
 الراهن بفلس بعد العتق أو الاتلاف وقبل غرم القيمة فيقدم المرتهن بقدر قيمة المرهون على
 الغرماء لانها بدل المرهون الذى لولا اتلافه لقدم به فليتم بدله وان كان في ذمته متامه فكان
 للحكم عليها في ذمته بكونها رهنه فائدة تعود على المرهون بمصلحة أى مصلحة بل هذه اعظم من
 فائدة كونها رهنه في ذمة الجاني الاجنبى فان الفائدة هى ان المرتهن يتعلق بها اذا قبضها الراهن
 منه ولو حكمنا بانها لا تصير مرهونة الا بقبضه لها لم يترتب عليه ضياع حق المرتهن بخلافه في
 مسئلتنا فان الحكم فيها بذلك يترتب عليه ضياع مجموع حق المرتهن بمخاصمة الغرماء فيها في
 صرة الحجر التى ذكرناها وان كان مستند الحمل كلام الاصحاب فهو وان كان معتمدا لكنه مشكل بما
 قرناه وما فرق به في الخادم مما ذكر في السؤال ممنوع فانه مجرد دعوى (وسئل) رضى الله عنه
 عن امرأة رهنه مصاغا عند امرأة أخرى بمبلغ معلوم على أن تلبس ذلك المصاغ مادام الدين في
 ذمتها فلبست المرتهنة ذلك المصاغ مدة من الزمان ثم تلف منها بغير تقصير فهل يلزمها قيمة المصاغ
 أم لا فاجاب بقوله يلزمها قيمة المصاغ مطلقا سواء اتلف بتقصير أم غيره (وسئل) عن

فهل اذا اجر المستاجر منه هل تنفسخ الاجارة أم لا (فاجاب) بانه لا تنفسخ الاجارة الثانية بانفساخ الاولى لعروضه فيستوفى الثاني المنفعة مدة اجارته (سئل) عما لو أجر شيئا ثم أجره مستاجره لآخر ثم تقايل المؤجر الاول والمستاجر الثاني المالك للمنفعة هل تصح الاقالة ام لا (فاجاب) بانه لا تصح لعدم جريان عقد الاجارة بينهما (سئل) عما لو أجره عينا فأجرها المستاجر غيره ثم تقايل المؤجر والمستاجر الاول هل تصح مع كونه غير مالك المنفعة كما استظهره السبكي وما فائدته (فاجاب) بانها تصح وفائدتها انقطاع علة الاجارة بينهما (سئل) هل تصح اجارة السفن اجارة ذمة كالذواب او لا كالعقار (فاجاب) بانه لا تصح اجارتها اجارة ذمة لانها لا تثبت فيها لجهاتها ولهذا لا يصح السلم فيها فيتعين فيها اجارة العين كالعقار (سئل) عما لو ارضعت الام ولد لها من غير شرط اجرة من الاب لكن قصد لها الرجوع على الاب باجرة المثل واشهدت بذلك من اول الرضاع فهل تستحق اجرة كالمواثقة او اقترضت له لترجع باسناد او لا وهل لو ارضعته من غير شرط اجرة ومن غير اشعار بوجوب اجرة له لو امتنعت

انسان رهن عند آخر رهنا على مبلغ معين فتسلم المرتهن ذلك ودفعه لفتاه ليدخله في حاصله فادخله الفتى في حاصله سيده بحضوره وطريقة هذا السيد انه اذا أراد أن يدخل شيئا الى حاصله أو يخرج شيئا منه يتعاطى ذلك جميعه من يد هذا الفتى ومع ذلك لم يفارق سيده مفتاح الحاصل والجميع بحضوره ثم لم يشعر الا وقد غيب الفتى بالاباق فتفقد السيد حاصله وأمتعته فاذا بالفتى قد اختلس منه أعيانا ونقدا ومن جملة ذلك الرهن المذكور فجاء صاحب الرهن وطلب رهنه بعد اباق الفتى فقال له السيد قد وداه الفتى معه وراح وهذه لغة هل بلدة السيد وقصد بوداه الفتى معه وراح اى اختلسه وأبق به فلما سافر المرتهن المذكور الى بلدة غير البلدة التي اختلس منها ما ذكر ادعى على وكيله وأقام بينة على المرتهن انه لما طلب منه الرهن قال وداه الفتى معه وحمل الحاكم والشهود قول السيد وداه على أنه أعطاه للفتى وحكم القاضي على الوكيل بالازوم ودفعه من مال موكله قيمة هذا الرهن والحال انه ما قصد بوداه الا اختلسه الفتى فهل القول قول السيد على قصده الذي قصد اذا كان ذلك مصطلح لغة أهل بلدته أم لا (فاجاب) بقوله يد المرتهن على الرهن يد أمانة فاذا تلف من عنده بغير تفريط منه لم يضمه ولا خفاء أن تمكن العبد الامين من دخول محل المرهون ليس تقصيرا فاذا اختلسه من غير تقصير سيده لم يضمه سيده ويقبل منه دعواه ذلك يمينه وان قال وداه الفتى معه وراح لان ذلك آيس اقرارا بانه مكنه من أخذه لالغة ولا عرفا فحكم الحاكم الشافعى بما ذكر في السؤال باطل لا عبرة به (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن رهن عبده بدين آخر من غير اذنه فهل يصح (فاجاب) بقوله نعم يصح الرهن المذكور وكأنه ضمن الدين في عين معينة ذكره ابن الصلاح (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا ارتهن الكافر مصحفا أو مسلما فهل يمكن من قبضه لصحة الرهن أو يقبضه له الحاكم (فاجاب) بقوله يقبضه له الحاكم ولا يمكن من قبضه أصلا أخذا من قولهم لو أسام الكافر المبيع قبل قبضه لم يقبضه بل يقبضه له الحاكم فان قلت يمكن الفرق بأن المالك في مسألة الرهن للراهن فليس في وضع الكافر يده لمجرد صحة القبض اهانة ولا اذلال بخلافه في البيع فان المالك له فقى وضع يده ذلك قلت ممنوع بل المسئلتان على حد سواء اذا لاهانة ولا اذلال في وضع اليد فيها بمجرد القبض وانما منع من ذلك صونا لهما عن الدخول في يده وان انتفى ذلك على ان لك ان تدعى عدم انتفائه اذ مجرد وضع يده اهانة واذلال في الجملة فمنع منه طرد الباب (وسئل) رضى الله تعالى عنه اذا ألتف المرتهن الرهن ثم أبرأ الراهن المرتهن من ذلك فهل تصح البراءة أم لا ولورهنه المرتهن باذن الراهن بعد ازوم الرهن فهل يصح أم لا (فاجاب) بقوله اذ علم المالك ما لزم ذمة الملتف من مثل أو قيمة صح ابرأؤه منه والا فلا ويصح الرهن فيما ذكر أخذا من قولهم بيع المرهون أو رهنه أو هبته من المرتهن صحيح سواء ابتداء الراهن بالايجاب أم لا ويكون فسحا لرهن لان قبول المرتهن لذلك مستلزم لرضاه بالفسخ فكذا في صورة السؤال رهنه من غيره الباطن له فيه من الراهن مستلزم لرضاهما بالفسخ فيكون فسحا (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن رجل رهن أمته بدين معلوم فبكت منه بوطء حال الرهن بغير اذن المرتهن وهو معسر فيبعت لقضاء دين المرتهن ثم انتقلت الى ملك الراهن بالارث من مورثه وكان على مورثه دين يستغرق جميع التركة التي من جملتها الجارية المذكورة فهل تباع في دين الميت أولا وهل فرق بين أن يكون وارثه موسرا أو معسرا أم لا (فاجاب) بقوله الظاهر بيع الامة المذكورة في دين الميت وان كان الوارث موسرا لانه وان ملكها بالارث ولكنه ملك محجور عليه فيه لان التركة مرهونة بالدين وان أيسر الوارث اذ لا يلزمه قضاء الدين من غيرها واذا ملكها ملكا محجورا عليه فيه لم يمكن نفوذ الايلاء حينئذ لانه يلزم عليه ضياع أهل الدين وبقاء ذمة الميت مشغولة بدينه مع تقويت ملكه

فتستحق أجرة المثل على
الاب ويستثنى من قولهم
ولا أجر لما بدون شرط
عملا باستئنا عمل الزكاة
والمساقاة حيث يستحق
الاول العوض وإن لم يسم
والثاني إذا عمل ما ليس من
أعمالها باذن المالك فانه
يستحق الاجرة خصوصا
إذا كان محجورا عليها برق
أو سفه أو نحوه لأنها ليست
من أهل التبرع أو
لا تستحق كالقصار والحياط
والغسال لكن حيث كانت
من أهل التبرع كما أشار إليه
الاذرخي (فأجاب) بأن
الراجح لأجرة لها في مسألة
الارضاع على الاب ولا
رجوع لها بما أنفقته على
ولدها من مالها أو مما
أقترضته الا إذا امتنع
الاب من ذلك أو غاب
واذن لها الحاكم فيه أو
أشهدت عليه عند مجزها
عند الحاكم ولا فرق في
ذلك بين الرشيدة وغيرها
واما في مسئلة الاتفاق
والاقتراض فلعدم اهليتها
واما في مسئلة الارضاع
فلأن لبن الأممية لا يعتاض
عنه غالبا وإن وقع في عبارة
بعضهم ما يقتضى أنها ترجع
على الاب بما أنفقته من
مالها أو مما أقترضته بغير
اذن الحاكم إن أشهدت
(سئل) عما لو أعار وأجر
ما تعددت جهة انتفاعه
كأرض تصلح للزراعة
والغراس والبناء ودابة
للكوب والحمل وعم بقوله
انتفع به كيف شئت هل

الناس عليه بما لا يعود عليه منه مصلحة ولا كان سببا فيه فان قلت لم لم تعتق على الوارث المؤسر ويلزمه
قيمتها لأهل الدين لانه تسبب في عتقها بسبق ايلاده لها قلت ذلك الايلاذ قد بطل حكمه ببيعها
أو لا مادامت خارجة عن ملكه وانتقالها الى ملكه بالارث مع كونها مرهونة بدين الميت كخروجها
عن ملك الوارث لما تقرر أنه يلزم من عتقها عليه محذوره هو اما ضياع أهل الدين ان لم يلزم الوارث
بشيء وكذا بقاء شغل ذمة الميت وضياع ملكه عليه من غير فائدة تعود عليه مع كونها مرهونة به
وأما تكليف الوارث بدل قيمتها مع انقطاع حكم الايلاذ الى الآن ولو لم ذلك للزومه إذا أسر أن
يشترها لتعتق عليه فكما أنهم لم يلزموه بهذا بوجه نظرا الى خروجها عن ملكه فكذا لا يلزمه بذل
القيمة في مسئلتنا حتى تعتق نظرا إلى أن تعلق دين الميت بربقتها صيرها كالخارجة عن ملكه بجامع
عدم نفوذ تصرفه فيها فان قلت عتق الوارث المؤسر لقن التركة جائز وإن تعلق بهادين وتلزمه قيمته
فنفذ تصرفه فلم لا يلزمه ذلك هنا قلت فرق بين المتبرع والمزوم فلا يلزم من صحة تبرعه بالعتق
وتوطئه نفسه على بذل القيمة تبرعا أنا نلزمه ببذل القيمة في مسئلتنا مع عدم ظهور سبب يقتضى
التزامه بذلك هذا ما يظهر في هذه المسئلة وهو جلي من قواعدهم ومداركهم (وسئل) رضى الله تعالى
عنه عن عين مرتبنة في دين شرعى وامتنع الخصم من الاداء أو مات أو غاب هل للحاكم الشرعى
جبره أو واره أو وكيله على بيع العين المرتبنة أو على بيع غيرها من ماله الحاضر أو الغائب ليوفى
دين خصمه بعد استيفائه الوجوه الشرعية إذا امتنع فلو قال كل ممن ذكر لا يباع في دينه إلا العين
المرتبنة فقط هل يسمع قوله أم لا ويبيع الحاكم ماشاء من أمواله وإذا امتنع أيضا كل ممن ذكر
من الاداء هل يحبس الى أن يبيع أو يبيع الحاكم من غير حبس أو ضحوا لنا ذلك (فأجاب)
إذا كان بالدين رهن وضامن فلهما طلب الوفاء من أيهما شاء وإن كان به رهن فقط فله طلب
بيعه أو قضاء دينه إن حل فاذا بيع المرهون ولم يتعلق بربقته جنابة قدم المرتن بشمنه على سائر
الغرماء وعلم من طلبه احد الامرين على ما في النهاية ونقله ابن الرفعة عن الاصحاب أن للراهن أن
يختار البيع والتوفية من ثمن المرهون وإن قدر على التوفية من غيره ولا نظر لهذا التأخير وإن
كان حق المرتن واجبا على الفور لأن تعليق الحق بعين الرهن رضا منه باستيفائه منه وطريقه
البيع ولا ينافى ذلك تعلق حق المرتن بغير الرهن ايضا لان معناه ان المرهون قد لا يوفى ثمنه
الدين أو يتلف من غير تقصير فيجب الوفاء من بقية مال الراهن ولا ما يأتى من اجباره على الاداء
أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفى بما يختار لا بالنسبة للمرتن حتى يجبره على الاداء من
غير الرهن وإذا طلب منه أحد الامرين فامتنع أجبره الحاكم على أحدهما بالحبس وغيره فان
أصر على الامتناع باع الرهن عليه بعد ثبوت الدين وملك الراهن والرهن وكونه في محل ولايته
وقضى الدين من ثمنه ويفرق بين توقف بيع الحاكم هنا على الاصرار وجواز بيعه لمال المفلس
مطلقا بأن الحجر ثم اوجب كون القاضى نائبا عنه قبل البيع فجاز له أن يتولاه مطلقا بخلاف
الرهن فانه لا يقتضى ذلك فلم يثبت للقاضى ولاية يبعه الا بعد الانفساخ وإذا قام المرتن حجة بالدين
وملك الراهن وبالرهن في غيبة المرتن باعه الحاكم ووفى من ثمنه وظاهر انه لا يتعين بيعه هنا
وفيما مر الا اذا لم يجد له ما يوفى الدين من غيره أو كان يبعه أصلح ولو باعه المرتن عند العجز عن
استئذان الراهن والحاكم صح ووكيل الراهن أو المرتن كمو فيما ذكر فيه ووارث الميت مثله
فيما ذكر أيضا نعم ان مات وعليه دين لغير المرتن فاز المرتن بقيمة رهنه وما فضل له يضارب
به مع الدائنين والله تعالى اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا شرط البائع على المشتري رهنا في
صلب العقد ويكون العين المبيعة فاذا قاتم بعدم الصحة فاذا شرط عليه رهنا واطلق ولم يعين العين

يجب على كل من المستعير

والمستأجر ان ينتفع بما هو
العادة فيه حتى لو خالفها
ضمن اولا وهل تصح اعارة
ما ذكر أو اجارته اذا لم
يبين جهة الانتفاع ولم
يصرح بالتعميم اولا
(فاجاب) بانه يجب على كل
منهما أن ينتفع بما هو
العادة فيه فان خالفها ضمن
ولا تصح اعارة ما ذكر ولا
اجارته اذا لم يبين ولم يعمم
(سئل) عن في عماد الرضى
لاى يحي زكريا (مسئلة)
في فتاوى القفال لو كان في
يده حانوت فاجره لآخر
وكان ياخذ منه الاجرة سنين
فادعى اجنبى انه وقف
عليه فالدعوى على من
بيده الحانوت الآن دون
من أخذ منه الاجرة اه
فهل ذلك معتمد حتى
لا تكون له الدعوى بذلك
على المؤجر او ليس بمعتمد
فله الدعوى على المؤجر
المذكور أيضا كما هو ظاهر
كلامهم في الغصب وان قاتم
باعتاد مسئلة القفال فما
الفرق بينها وبين كلامهم
في الغصب (فاجاب) بان
ما ذكره القفال ظاهر اذا
قبض المؤجر الاجر فلم يصح
فاجرة مثل الحانوت لمدة
وضع المستأجر يده عليه
باقية في ذمته فله مطالبة بها
حيث بقيت دعواه وأما
دعوى العين فلا تسمع الا
على من هو مستول عليها
وليس العقار منقولا
لتوجه الدعوى برده على

المبيعة ولا غيرها ثم ان المشتري أهرنه العين المبيعة هل يصح البيع ورهن العين المبيعة أولا أوضحوا
لنا ذلك (فاجاب) لا يصح البيع بشرط رهن المبيع سواء أشرط أن يرهنه اياه قبل قبضه أم بعده فان
رهنه بعد قبضه بلا شرط او مع شرط مطلق الرهن صح البيع والرهن (وسئل) عن حر مسلم صغير
رهنه أبواه أو أحدهما أو قرابته لعدم ما يتفق عليه وليس هناك بينة فلما بلغ وأراد فراقه طالبه
المرتئن بما أنفق عليه فهل عليه أن يؤدي شيئا منه والحال انه لو لم يتفق هو لأجلات الحال الى
هلا كه اولا وان قاتم لا فهل يجوز لاحد ان يصلح بينهما باعطاء شيء ليتخلص من يده اذا لم يقدر
القاضي على اجراء الحكم بغير أداء شيء اولا (فاجاب) بقوله الرهن المذكور باطل وأما ما أنفق
المرتئن عليه فان كان باذن الولي وشرطه الرجوع به عليه او باذن الحاكم رجوع به عليه وان كان
لا باذن أحدهما فان كان الصغير غير مضطر فلا رجوع للمنفق على أحد وان كان مضطرا فان
اطعمه ساكتا فلا شيء له وان قال كان بعوض حلف المالك ورجع على الصغير إذا بلغ ولا يجوز
الصلح عندنا على انكار بل على إقرار فاذا وجد الاقرار وتوافقا على الصلح جاز للقاضي أن يقرها
عليه (وسئل) بما لفظه ما منشأ اختلاف السبكي واهل عصره الذين استدرك عليهم ما هو مشهور
عنه في دين الوارث الموجب لتفاوت المقاتلين (فاجاب) بقوله يظهر التفاوت بينهما بالمثال فاذا
كانت التركة ثمانين ودين الوارث الذى هو الصداق كذلك فهم يقولون يسقط من دين الوارثة فيما
اذا خلف زوجة وابنا بنسبة ارثها الذى هو الثمن فسقط من دينها عشرة اذ هي التي يلزمها اداؤها
لو كان الدين لاجنبى وحده فاذا ادتها كان لها التصرف وأما اذا كان لها فلا يحتاج الى وقوع تراء
من نفسها بل يسقط ثمن الدين بمجرد موت الزوج اذ لا يعقل الحجر على الشخص في ماله ولو منعت
من التصرف في ثمن التركة حينئذ لزم الحجر عليها في ملكها اذ الدين لا يمنع الارث فمن ثم قالوا يسقط
ثمن الدين يعنى ان لها التصرف في ثمن التركة لاستحالة الحجر على الانسان في ملكه ولا تعلق لغيره
وأما هو فلا يخالفهم في ذلك بل فيما اذا كان دين الوارث أكثر من التركة كان يكون ثمانين وهي
اربعون فظاهر كلامهم سقوط ثمن الدين وهو يقول الساقط من دين الزوجة ما يلزمها اداؤه لو
كانت الثمانون لاجنبى وهو خمسة فقط فهي الساقطة من دينها ويقدر أنها أخذت منها ثم أعيدت
لها من الدين وهذا اظهر من زعمهم سقوط الجميع اذ لو كان لابنه الحائز عليه ثمانون والتركه
أربعون فمقتضى قولهم أن يسقط الجميع لزعمهم انه يسقط قدر ارثه وقدر ارثه جميع التركة وسقوط
جميعه لا قائل به وهو يقول انما يسقط من دين الحائز أربعون لانها التي يلزمه اداؤها لو كان الدين
لاجنبى اذ وجوب قضائه من التركة لا من خالص ماله واذا سقط من دينه أربعون بقيت ذمة المورث
مشغولة بأربعين يلقي الله تعالى بها اذا لم يرثه الوارث فان كان أقل من التركة كان يكون أربعين
وهي ثمانون فهذه ومسئلة استوائهما لا اختلاف فيها لانه هو وهم يقولون في صورة الزوجة
السابقة ان الساقط خمسة لا غير فلم يبق اعتراض عليهم الا فيما اذا كان الدين أكثر وكلامه هو
الحق وليس معنى السقوط السقوط من أصله حتى لا يجب الا قضاء سبعة أثمان الصداق فان هذا
لا يقوله هو ولا هم بل سقوط يؤدي الى صحة تصرف الوارث في مقدار ارثه لاستحالة الحجر عليه
في قدر حصته مع انه لا دين لغيره فقول السبكي ويرجع على بقية الورثة بما يجب اداؤه محله فيما
اذ تساويا كثمانين وثمانين فلما التصرف في عشرة لا في سبعين الا ان أداها اليها الورثة لامتناع
الاستقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها وقد يفضى الامر الى التقاص
فيما اذا كان الدين لوارثين كما اذا كان له ابنا لكل عليه أربعون فاذا كانت التركة ثمانين لم يحتج
الى أن يقضى أحدهما الآخر عشرين ويستبد الدائن بقض عشرين لانه اذا طالبه بعشرين

وظاهر أنه إذا ثبت الوقف
ساغ للبدعي المطالبة
للمؤجر بأجرة مثل العقار
لمدة وضع يده عليه
والمستأجر بأجرة المثل
لمدة وضع يده عليه ولا
يخفى أن المستأجر الرجوع
على المؤجر بما قبضه منه
(سئل) عن شخص استأجر
داراً مدة معينة وسكنها
هو وعياله ثم استمر وأبعد
مدة الاجارة ساكنين
فيها ثم غاب المستأجر
واستمرت عياله فيها هل
تلزمه اجرة المدة الزائدة
أم تلزم جميعهم (فاجاب)
بأنه توزع اجرة مثل المدة
الزائدة على مدة الاجارة
على عدد الساكنين بها
لان ايديهم أيدي ضمان
(سئل) عن مستأجر ارضا
للزراعة قبل ريبها والتزم
بكافة ريبها فطلع ماء النيل
فروى بعضها ولم يرو البعض
الآخر وقد جرفها المستأجر
وعجز عن ريبه فهل تلزمه
أجرة ما لم يرو أم لا (فاجاب)
بأنه متى تغذرت زراعة ما لم
يروا فسخت الاجارة فيه
وسقط عنه من الاجرة
المسماة ما يقابله وثبت له
الخيار في فسخ الاجارة فيما
روى هذا ان لم يقع التزام
المستأجر في عقد الاجارة
والأفسده ولزم المستأجر
اجرة مثل ما زرعه منها

هذا آخر ما بهامش الجزء
الثاني من فتاوى الرمل
ويليه ما بهامش الثالث
أوله سئل عن مستأجر عينا

طالبه الآخر بها بل يتصرف كل منها في أربعين من غير أداء فاحفظ هذا فإنه مهم ومن ثم تعب
بعضهم في تحريره كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التفليس)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه في رجل أعسر وهو من ذوى البيوت والاعيان ورؤس أهل الزمان
فادعى عليه احد دائنيه بدن صحيح شرعى لدى حاكم شرعى حننى فالتمس الحاكم جوابه فاجاب بان
الدين المدعى به متعلق بذمته حال عليه لكن ليس له قدرة على وفائه ولا على بعضه وان قل وله بينة
تشهد باعساره فالتمس الحاكم المشار اليه منه البينة بينة اعساره واحضر له فوق الثلاثة ممن يعرف
حاله واعساره فاستخار الله تعالى الحاكم المشار اليه وحكم باعساره والحالة هذه فهل لاحد من
دائنيه الدعوى عليه سواء سمع او لم يسمع وهل اذا سمع بالا عسار يجوز له اولا وهل يبقى للمعسر
دست ثياب يليق بحاله ومركوب ومسكن وخادم ونفقة عياله شهرين أو ثلاثة أو أربعة أو أقل
أولا (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله متى ثبت اعساره لم يجز لاحد حبسه ولا ملازمته وبيعاً في دينه
مسكنه وخادمه ومركوبه وان احتاج اليها وكذلك كتبه وبسطه وفرشه ويترك له الحخير من لبد
وحصير ولباس لائق به وبمن تلزمه نفقته حتى الطيلسان ويزاد في الشتاء ما يقيه البرد ولو تعود
فوق الثلاثى به رد الى الثلاثى به أو تعود دون الثلاثى به لم يعط الا ما تعود به ويترك له وللموئنه قوت
يوم القسمة فقط فعلم انه متى وجد مع المعسر مال أخذ منه وأعطى لغرمائه ولم يترك منه الا ما ذكر
ومنه قوت يوم القسمة لا أكثر من ذلك (وسئل) عن قول الفقهاء ان القاضى يبيع مال المفلس
ولو في غير ولايته واشترط بعضهم في بيع القاضى مال الممتنع أن يكون المال بمحل ولايته ولم يظهر
للسائل الفرق بين المفلس والممتنع بل الممتنع أولى فهل ما اشترطه بعضهم من التفرقة بينهما موافق
عليه أولا أو يفرق بينهما بان يبيع القاضى مال الممتنع اذا كان المال في غير محل ولايته لا يبيد
شيئاً مع قيام الامتناع اذ الوفاء متوجه عليه قبل ذلك والامتناع موجود قبل البيع وبعده فلم يفد
بيع القاضى لما كان في غير محل ولايته شيئاً (فاجاب) بان ما ذكر عن الفقهاء كانه ما أخذ
من قول الجواهر في باب الفليس باع الحاكم ماله وصرفه في دينه سواء كان ماله في محل ولاية
هذا الحاكم أو في ولاية غيره ومن تصريح ابن عبد السلام بذلك أيضاً وكذلك الازرقى في شرحه
للتنبه في باب الفليس فانه قال وقول الشيخ باع الحاكم ماله أى ولو كان ماله غائباً عن محل ولاية
هذا الحاكم وهو كذلك على ما صرح به في فتاوى القاضى حسين في كتاب النكاح اه والذى في
فتاوى القاضى أن المديون اذا كان حاضراً في البلد وامتنع من بيع ماله الغائب لقضاء الدين عنه عند
الطلب باعه الحاكم لقضاء دينه وبهذا تعلم أن المفلس والممتنع حيث كانا حاضرين بالبلد ساغ للحاكم
أن يبيع ماله وان لم يكن بمحل ولايته لما مر في الجواب الذى قبل هذا من أنه حيث كان
المحكوم عليه حاضراً لم ينظر الى محل ماله وحيث كان غائباً نظر الى محل ماله فاذا كان بغير محل
ولايته لم يبعه الا اذا كان المالك حاضراً وبهذا ظهر أنه لا فرق بين المفلس والممتنع وان ما نقل في
السؤال عن بعضهم في بيع القاضى مال الممتنع غير صحيح الا أن يحمل على ما إذا امتنع ثم غاب فيبيع
القاضى عليه حيثنذ بشرط كون الممتنع بمحل ولايته والله أعلم (وسئل) عن مدين ملك جميع املاكه
هبة او مجانا لآخر او اقر بها له وغالب الظن ان ذلك فرار من قضاء الدين ما الحكم (فاجاب)
بقوله إذا لم يحجر عليه صح تملكه واقراره وإن غلب على الظن ذلك بل وان تحقق ولكنه يائمه بذلك
ويعاقب عليه في الآخرة العقاب الشديد والله أعلم

(تم الجزء الثاني من فتاوى العلامة ابن حجر الفقيه الكبرى ويليها الجزء الثالث أوله)

(كتاب قرة العين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين)

(فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر)

| صفحة | صفحة |
|----------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|
| ١٨٩ الباب السادس في بيان حكم عيون الحجاز الخ | ٢ باب الجنائز |
| ١٩٨ د السابغ في حكم القاضى وفيه فصلان | ٣٢ د تارك الصلاة |
| ١٩٨ الفصل الاول في بيان الحكم بالمرجوب الخ | ٣٢ كتاب الزكاة |
| ٢١١ الفصل الثاني فيما ينقض فيه قضاء القاضى | ٥١ باب زكاة القطر |
| وما لا ينقض | ٥٢ د صدقة التطوع |
| ٢٣٧ باب الربا | ٥٣ كتاب الصوم |
| ٢٤٠ د تفريق الصفقة | ٩٠ د الاعتكاف |
| ٢٤٢ د الخيار | ٩١ د الحج |
| ٢٥٣ د المبيع قبل قبضه | ١٩٣ باب البيع |
| ٢٥٤ د الالفاظ المطلقة | ١٦٦ تنوير البصائر والعيون بايضاح حكم بيع ساعة من قرار العيون |
| ٢٦٠ د التحالف | ١٧٢ الباب الاولى في ذكر الحال الاول |
| ٢٧٦ د معاملة العييد | ١٧٩ د الثاني في الحالة الرابعة |
| ٢٨٧ د السلم | ١٨٢ د الثالث في الحالة الثالثة |
| ٢٧٨ د القرض | ١٨٥ د الرابع في الحالة الرابعة |
| ٢٧٩ باب الرهن | ١٨٦ د الخامس في الكلام على ما وقع في |
| ٢٨٨ باب التفليس | الروضة الخ |

(تمت)

(فهرست فتاوى الرمل التي بهامش الجزء الثاني من الفتاوى الكبرى لابن حجر)

| صحيفة | صحيفة |
|----------------------------------------------|----------------------------------|
| ١٤٨ باب التولية والاشتراك والمحاطة والمراوحة | ٢٥ باب صلاة الخوف |
| ١٥٠ د بيع الاصول والثمار | ٢٧ د اللباس |
| ١٥٣ د التحالف | ٢٩ د صلاة العيدين |
| ١٥٥ د تصرفات الرقيق | ٣٠ د صلاة الاستسقاء |
| ١٥٦ كتاب السلم | ٣١ د تارك الصلاة |
| ١٦٧ باب القرض | ٣٢ كتاب الجنائز |
| ١٧٠ كتاب الرهن | ٤٦ كتاب الزكاة |
| ١٨٠ كتاب التفليس | ٤٦ باب زكاة الحيوان |
| ١٨٥ باب الحجر | ٤٧ د من تلزمه الزكاة وما تجب فيه |
| ١٩٠ كتاب الصلح | ٤٨ د زكاة النابت |
| ١٩٣ باب الحوالة | ٤٨ د زكاة النقد |
| ١٩٩ كتاب الضمان | ٥٠ د زكاة التجارة |
| ٢٠١ باب الشركة | ٥٤ د زكاة الفطر |
| ٢٠٩ د الوكالة | ٥٦ كتاب الصوم |
| ٢١٥ د الاقرار | ٧٩ باب الاعتكاف |
| ٢٣٨ د الاقرار بالنسب | ٨٠ كتاب الحج |
| ٢٤٦ د العارية | ١٠١ باب محرمات الاحرام |
| ٢٥٠ د العصب | ١٠٢ د الاحصاء والقوات |
| ٢٦٢ كتاب الشفعة | ١٠٧ كتاب البيع |
| ٢٦٤ باب القراض | ١٢٠ د الربا |
| ٢٦٦ د المساقاة | ٢٣٣ د المناهي |
| ٢٦٧ د الاجارة | ١٣٤ باب الخيار |
| | ١٤١ باب المبيع قبل قبضه |

(تمت)